

بمجة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩١٤

شرح قانون العقوبات الأصلي

القسم الجنائي

تأليف

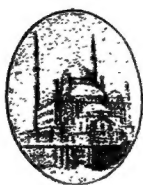
أحمد أمين بك

الأستاذ بمدرسة الحقوق الملكية

[الطبعة الثانية]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٢٣ - ١٩٢٤ م



فهرست الكتاب

صفحة	مقدمة الكتاب
(د)	بيان المراجع التي أشير إليها في ذيل الكتاب
(ط)	

الكتاب الأول

في الجنايات والجرح المضرة بالمصلحة العمومية

١	الباب الأول — في الرشوة
١	تعريف الرشوة
٤	الرائى والمرتبى
٥	الرائى
٦	الفصل الأول — في جريمة المرتبى
٦	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٦	الركن الأول — صفة الشخص المرتبى
٧	(١) الموظفون العموميون والمأمورون والمستخدمون
٨	(٢) التجراء والمحكون
٩	(٣) كل شخص مكلف بخدمة عمومية
١٠	الركن الثاني — قبول الوعد أو الهدية أو العطية
١٤	الركن الثالث — أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الاعتناع عنه
٢١	المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع
٢٣	المبحث الثالث — في عقاب المرتبى
٢٤	الفصل الثاني — في جريمة الرائى
٢٤	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٢٤	الركن الأول — الإطلاء
٢٥	الركن الثاني — صفة الموظف

٢٦ الركن الثالث — الفرض من الرشوة
٢٩ المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشرع
٣١ المبحث الثالث — في عقاب الرائي
٣١ فرع — في عقاب الرائن
٣١ المبحث الرابع — في حالة الإخفاء المنصوص عليها في المادة ٩٣ ع
٣٣ الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٤ ع
٣٤ المبحث الأول — في أركان الجريمة
٣٤ الركن الأول — استعمال الإكراه أو التهديد
٣٥ الركن الثاني — الموطئ
٣٥ الركن الثالث — النور
٣٦ المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشرع
٣٧ المبحث الثالث — في العقاب
٣٧ الفصل الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٥ ع
٣٩ المبحث الأول — في أركان الجريمة
٤٠ المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٤٠ الفصل الخامس — في عقوبة المصادرة
٤١ الباب الثاني — في اختلاس الأموال الأميرية وفي الغدر
٤١ الفصل الأول — في اختلاس الأموال الأميرية
٤٢ المبحث الأول — في أركان الجريمة
٤٢ الركن الأول — صفة الجاني
٤٦ الركن الثاني — فعل الاختلاس أو الإخفاء
٤٧ الركن الثالث — نوع الأشياء المختلسة
٤٩ الركن الرابع — التسليم بسبب الوظيفة
٥١ الركن الخامس — القصد الجنائي
٥٢ المبحث الثاني — في إثبات المهدة
٥٢ المبحث الثالث — في عقاب الجريمة

صفحة	
٥٣	الفصل الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ ع
٥٤	المبحث الأول — في المقابلة بين المادة ١٠٣ والمادة ٩٧
٥٥	المبحث الثاني — في أركان الجريمة
٥٦	الركن الأول — صفة الموظف
٥٦	الركن الثاني — إدخال قنود في القنة
٥٧	الركن الثالث — قنود الحكومة
٥٨	الركن الرابع — القصد الجنائي
٥٨	المبحث الثالث — في عقاب الجريمة
٥٨	الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ ع
٥٩	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٥٩	الركن الأول — التكليف بالشراء الخ
٦٠	الركن الثاني — استعمال الفس
٦٠	الركن الثالث — الحصول على ربح على حساب الحكومة
٦١	المبحث الثاني — في العقاب
٦١	الفصل الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٩ ع
٦٢	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٦٣	الركن الأول — صفة الجنائي
٦٦	الركن الثاني — أخذ زيادة عن المستحق
٦٨	الركن الثالث — القصد الجنائي
٧٠	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٧٠	الفصل الخامس — في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٠٠ و ١٠١ ع
٧١	المبحث الأول — في أركان هذه الجرائم
٧١	الركن الأول — صفة الجنائي
٧٤	الركن الثاني لهذه الجرائم
٧٥	الركن الثالث — القصد الجنائي
٧٦	المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم

مصحفة

٧٦	الفصل السادس — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٠٢ ع
٧٧	المبحث الأول — في الكلام على الجرائم الثلاث الأولى ...
٧٧	الركن الأول المشترك بين هذه الجرائم
٧٧	الركن الثاني لهذه الجرائم
٧٩	الركن الثالث لهذه الجرائم
٨٠	عقاب هذه الجرائم ...
٨٠	المبحث الثاني — في الكلام على الجريمين الآخرين
٨٠	الركن الأول
٨٠	الركن الثاني
٨١	الركن الثالث
٨١	العقاب
٨١	الفصل السابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ع
٨٢	الباب الثالث — في الجنح والجنایات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها
٨٥	الفصل الأول — في بيان الجرائم الواردة في هذا الباب إجمالاً
٨٥	المبحث الأول — في أنواع في هذه الجرائم
٨٦	المبحث الثاني — في الأركان العامة لجرائم هذا الباب
٨٧	الفرع الأول — في العلانية
٨٧	(١) العلانية بطريق القول أو الإشارة ...
٨٩	المحل العمومي وأقسامه
٩١	المخلف العمومي ...
٩٢	(٢) العلانية بطريق الكتابة والطباعة
٩٥	(٣) العلانية بطريق الاعلانات
٩٦	(٤) العلانية بواسطة الرسوم
٩٦	(٥) العلانية بغير ذلك من الطرق
٩٧	الفرع الثاني — في قصد الجنائي ...
٩٨	الفصل الثاني — في تفصيل الكلام على جرائم هذا الباب

فهرست الكتاب

(٦)

٩٨	القسم الأول من الجرائم — جرائم التحريض...
٩٨	الجرمة الأولى — التحريض على ارتكاب جناية أو جنحة
١٠٠	الجرمة الثانية — التحريض على كراهة نظام الحكومة
١٠٤	الجرمة الثالثة — تحريض العسكرية على عدم الطاعة
١٠٥	الجرمة الرابعة — تحريض طائفة على بنس طائفة أخرى
١٠٦	الجريمان الخامسة والسادسة — التحريض على عدم الاحياء للقوانين وتحسين الجرائم
١٠٩	القسم الثاني — الطعن في الحكومة ونظامها ورجالها
١٠٩	الجرمة الأولى — الصاويل على مستند المحكمة
١١٠	الجرمة الثانية — العيب في حق القذات الملكية
١١٣	الجرمة الثالثة — توجيه اللوم الى الملك
١١٤	الجرمة الرابعة — تعيب أعضاء الأسرة الملكية
١١٤	الجرمة الخامسة — إهانة الموقنين الصوميين
١٢٠	الجرمة السادسة — إهانة الهيئات النظامية
١٢٢	الجرمة السابعة — ذم الحكومة في خطب أو رسائل دينية
١٢٣	القسم الثالث — الطعن الذي يمس الحكومات الأجنبية
١٢٣	الجرمة الأولى — العيب في حق الملوك
١٢٤	الجرمة الثانية — سب وكلاء الدول الاجنبية
١٢٥	القسم الرابع — الجرائم التي تمس النظام العام
١٢٥	الجرمة الأولى — انتهاك حرمة الآداب
١٢٧	الجرمة الثانية — نشر الأخبار الكاذبة
١٢٩	القسم الخامس — نشر ما جريات القضايا الخ
١٢٩	النوع الأول — نشر ما جريات القضايا
١٢٩	الجرمة الأولى
١٣١	الجرمة الثانية
١٣٢	الجرمة الثالثة
١٣٢	الجرمة الرابعة
١٣٣	الجرمة الخامسة
١٣٤	النوع الثاني — النشر عن اكتاب لصريض الترامات الخ...

صفحة	
١٣٥	الفصل الثالث — في الأشخاص المسؤولين عن الجرائم السابق بيانها
١٤٣	الفصل الرابع — في القويات النجبة والتكليفات المنصوص عليها في هذا الباب
١٤٦	الباب الرابع — في المسكوكات الزيف والمزورة
١٤٧	الفصل الأول — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٠ ع
١٤٨	المبحث الأول — في أركان هذه الجرائم
١٤٨	الركن الأول — الأصول المادية
١٤٨	(١) التقليد
١٥٠	(٢) التزوير
١٥١	(٣) التزويج
١٥١	(٤) التزويج
١٥٣	(٥) الادخال في بلاد الحكومة
١٥٤	(٦) الاشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزيفة
١٥٥	الركن الثاني — التداول القانوني والعرفي
١٥٩	الركن الثالث — القصد الجنائي
١٦١	المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم
١٦١	الفصل الثاني — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع
١٦٢	المبحث الأول — في المسكوكات التي تدخل في حكم المادة ١٧١ ع
١٦٣	المسكوكات المصرية
١٦٤	المسكوكات الأجنبية
١٦٥	المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم
١٦٦	الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع
١٦٨	الفصل الرابع — في الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٣ ع
١٧٠	الباب الخامس — في التزوير
١٧١	الفصل الأول — في تخليد الأختام والتمتات والعلامات الخ
١٧١	المبحث الأول — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ع
١٧٧	المبحث الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥ ع

مقدمة	
المبحث الثالث — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٦ ع...	١٧٩
المبحث الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٧ ع...	١٨١
المبحث الخامس — في الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٨ ع...	١٨١
الفصل الثاني — في التزوير في المحررات	١٨٢
المبحث الأول — في أركان جريمة التزوير	١٨٤
الركن الأول — تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها...	١٨٥
الشرط الأول — تغيير الحقيقة	١٨٥
الشرط الثاني — المحرر	١٨٦
الشرط الثالث — طرق التزوير	١٩٠
التزوير المادى والمعنوى	١٩١
الفرع الأول — في التزوير المادى وطرقه...	١٩٣
(١) وضع إمضاءات أو اختتام مزورة...	١٩٣
(٢) تغيير المحررات أو الاختتام أو الإماءات	١٩٦
(٣) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة	١٩٧
(٤) التقليد	١٩٩
(٥) الاصطناع	٢٠٠
الفرع الثاني — في التزوير المعنوى وطرقه...	٢٠٣
(١) تغيير إقرار أو الشان...	٢٠٥
(٢) جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة	٢٠٦
(٣) انحال شخصية الغير	٢٠٨
بحث في هل كل تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المبيحة في القانون يعد تزويرا	٢١٣
هل الصورية من نوع التزوير	٢١٧
الانقرارات الفردية	٢٢١
الركن الثاني — الضرر	٢٢٥
الضرر المادى	٢٢٨
الضرر الأدبى	٢٢٨
الضرر المحتمل الوقوع	٢٢٩

صفحة

٢٣١	الضرر الاجتماعى
٢٣٣	بحث — فيا بين التزوير وظرية الالبات من الاتصال
٢٣٤	قاعدة — لاعتقاد إلا اذا كان تغيير الحقيقة واقعا فى شىء مما أهد المحرر لاتبائه
٢٤٠	النتائج المترتبة على هذه القاعدة
٢٤٠	النتيجة الأولى
٢٤١	النتيجة الثانية
٢٤٧	النتيجة الثالثة
٢٤٩	النتيجة الرابعة
٢٥٠	الضرر والمحررات الباطلة
٢٥٦	الركب الثالث — القصد الجنائى
٢٦٠	تطبيقات
٢٦٤	المبحث الثانى — فى أنواع التزوير التى نص عليها القانون وعقابها
٢٦٤	الفرع الأول — فى التزوير المادى فى محرر رسمى من موظف عمومى
٢٦٦	المحررات الرسمية
٢٧١	الموظف العمومى
٢٧٣	الفرع الثانى — فى التزوير المادى فى محرر رسمى من غير موظف
٢٧٤	الفرع الثالث — فى التزوير المهنى فى محرر رسمى من موظف عمومى
٢٧٥	الفرع الرابع — فى التزوير المهنى فى محرر رسمى من غير موظف
٢٧٨	الفرع الخامس — فى تزوير المحررات العرفية
٢٧٨	ماهو المحرر العرفى
٢٨١	طرق التزوير فى المحررات العرفية
٢٨٢	(١) التزوير بالحصول على الإمضاء مباغته
٢٨٤	(٢) تزوير المحرر المنص على بياض
٢٨٦	(٣) التزوير بالترك
٢٨٧	المبحث الثالث — فى التمييز بين التزوير والنصب
٢٩٠	المبحث الرابع — فى استعمال المحررات المزورة
٢٩٣	أركان جريمة الاستعمال

(ك)

فهرست الكتاب

صفحة	
٢٩٣	الركن الأول
٢٩٤	الركن الثاني
٢٩٥	الركن الثالث
٢٩٥	متى تم جريمة الاستعمال
٢٩٥	عقاب جريمة الاستعمال
٢٩٥	المبحث الخامس — في صور تخفيف من التزوير
٢٩٦	القسم الأول — تزوير تذاكر السفر أو المروء
٢٩٨	القسم الثاني — تزوير دفاتر الوكالات
٢٩٩	القسم الثالث — تزوير الشهادات الطبية

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح التي تحصل لأحد الناس

٣٠٥	الباب الأول — في القتل والجرح والضرب
٣٠٦	الفصل الأول — في القتل عمدا
٣٠٦	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٣٠٧	الركن الأول — إفسان على قيد الحياة
٣٠٨	الركن الثاني — فعل القتل
٣١٢	القتل بالترك
٣١٥	الركن الثالث — القصد الجنائي
٣٢٣	المبحث الثاني — في عقاب القتل عمدا
٣٢٣	المبحث الثالث — في القتل عمدا المختزن بطرف مشددة
٣٢٤	الفرع الأول — في القتل عمدا مع سبق الإصرار أو التردد
٣٢٤	سبق الإصرار
٣٢٧	التردد
٣٢٨	الفرع الثاني — في التسميم
٣٣٥	الفرع الثالث — في القتل عمدا المختزن بخيانة أو المرتبط بمحنة

٣٣٦	الحالة الأولى
٣٣٨	الحالة الثانية
٣٤٠	أحكام مشتركة بين الحالتين
٣٤٢	الفصل الثاني — في الجرح والضرب عمدا
٣٤٥	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٣٤٥	الركن الأول — فعل الضرب أو الجرح
٣٤٧	الركن الثاني — القصد الجنائي
٣٤٩	إصابة مواد ضارة
٣٥١	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٣٥٢	الجرح والضرب البسيط
٣٥٢	الظروف المشددة الناشئة عن جسامه النتيجة
٣٥٧	درجات هذه الظروف المشددة
٣٥٧	الدرجة الأولى — المادة ٢٠٥
٣٥٩	الدرجة الثانية — العاطه المستتية
٣٦١	الدرجة الثالثة — الضرب المقضى الى الموت
٣٦٣	الظرف المشدد المتخصص طيه في المادة ٢٠٧ ع
٣٦٥	الشروع في جرائم الجرح والضرب
٣٦٦	الفصل الثالث — في القتل والجرح والضرب خطأ
٣٦٧	المبحث الأول — في أركان الجريمين
٣٦٧	الركن الأول — فعل القتل أو الجرح أو الضرب
٣٦٨	الركن الثاني — الخطأ
٣٧٢	الركن الثالث — رابطة السببية
٣٧٤	الخطأ الذي يقع من أكثر من شخص واحد
٣٧٦	تطبيقات أخرى للعالم المصرية
٣٨٠	المبحث الثاني — في عقاب القتل والجرح والضرب خطأ
٣٨١	الفصل الرابع — في القتل والجرح والضرب قضاء وتقديرا
٣٨٢	الفصل الخامس — في إخفاء جثة القتل

صفحة	
٢٨٥	الفصل السادس — في أسباب الإيابة والأضرار المحققة
٢٨٥	المبحث الأول — في النطاق الشرعي
٢٨٨	المبحث الثاني — في الاستغزاز
٢٩٠	المبحث الثالث — في المباشرة
٢٩١	المبحث الرابع — في رضا المني طيه
٢٩٤	المبحث الخامس — في حق التأديب
٢٩٥	الباب الثاني — في جرائم الحريق
٢٩٦	الفصل الأول — في الحريق عمدا
٢٩٧	المبحث الأول — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع
٢٩٧	الفرع الأول — في أركان الجريمة
٢٩٨	الركن الأول — فعل الاحراق
٢٩٩	الركن الثاني — محل الحريق
٤٠٤	الركن الثالث — القصد الجنائي
٤٠٧	الفرع الثاني — في عقاب الجريمة
٤٠٧	المبحث الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ ع
٤٠٨	الفرع الأول — في أركان الجريمة
٤٠٨	الركن الأول — فعل الاحراق
٤٠٨	الركن الثاني — نوع الشيء المحرق
٤١٠	الركن الثالث — علم ملكية الجنائي للشيء
٤١١	الركن الرابع — القصد الجنائي
٤١٢	الفرع الثاني — في عقاب الجريمة
٤١٢	المبحث الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٩ ع
٤١٢	الفرع الأول — في أركان الجريمة
٤١٣	الركن الأول — فعل الاحراق
٤١٣	الركن الثاني — نوع الأشياء المحرقة
٤١٣	الركن الثالث — ملك الشيء المحرق

صفحة	
٤١٤	الركن الرابع — الإضرار بالتبديل
٤١٦	الركن الخامس — القصد الجنائي
٤١٧	الفرع الثاني — في عقاب الجريمة
٤١٧	المبحث الرابع — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ ع
٤٢٠	المبحث الخامس — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ ع
٤٢٦	المبحث السادس — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ ع
٤٢٩	الفصل الثاني — في استعمال المواد المقررة
٤٢٩	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٤٢٩	الركن الأول — فعل التدمير
٤٣١	الركن الثاني — نوع الأشياء المدمرة
٤٣١	الركن الثالث — استعمال مواد مفرقة
٤٣١	الركن الرابع — القصد الجنائي
٤٣٢	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٤٣٣	الفصل الثالث — في الحريق بإهمال
٤٣٤	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٤٣٤	الركن الأول — حصول الحريق
٤٣٤	الركن الثاني — إلتلاف شيء مملوك للغير
٤٣٧	الركن الثالث — الإهمال
٤٣٨	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٤٣٩	الباب الثالث — في حثك المرض وإفساد الأخلاق
٤٤١	الفصل الأول — في اختصاص الاتات
٤٤١	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٤٤٢	الركن الأول — فعل الوقاع
٤٤٣	الركن الثاني — إضلال الرضا
٤٤٥	الركن الثالث — القصد الجنائي
٤٤٦	المبحث الثاني — في الجريمة العامة والشروع

فهرست الكتاب

(س)

صفحة	
٤٤٧	المبحث الثالث — في تعدد الزوجات
٤٤٨	المبحث الرابع — في عقاب الجريمة
٤٤٨	الظروف المشددة لجريمة
٤٥٠	الفصل الثاني — في حكم المرض
٤٥٣	المبحث الأول — في حكم المرض بالقوة أو التهديد
٤٥٦	المبحث الثاني — في حكم المرض بغير قوة ولا تهديد
٤٥٩	الفصل الثالث — في التعريض على النفس والتفجير
٤٦٢	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٤٦٢	الركن الأول — التعريض والتبيلل والمساعدة
٤٦٣	الركن الثاني — العادة
٤٦٤	الركن الثالث — السن
٤٦٤	الركن الرابع — القصد الجنائي
٤٦٥	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٤٦٥	الظروف المشددة
٤٦٦	الفصل الرابع — في الزنا
٤٦٧	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٤٦٧	الركن الأول — الوطء
٤٦٨	الركن الثاني — قيام الزوجية
٤٦٩	الركن الثالث — القصد الجنائي
٤٦٩	جريمة الزوج
٤٧٠	شريك الزوجة
٤٧٢	شريكة الزوج
٤٧٢	المبحث الثاني — في أدلة الزنا
٤٧٤	المبحث الثالث — في عقاب الجريمة
٤٧٥	مقووط حق الزوج في التكرى
٤٧٧	الفصل الخامس — في الفعل القاضح الملقى
٤٧٧	المبحث الأول — في أركان الجريمة

صفحة	
٤٧٧	الركن الأول — الفصل السادس
٤٧٩	الركن الثاني — العلانية
٤٧٩	(١) الفصل الفاضل الذي يرتكب في مكان عمومي
٤٨٣	(٢) الفصل الفاضل الذي يرتكب في مكان مخصوص
٤٨٥	الركن الثالث — الخطأ
٤٨٦	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٤٨٦	الفصل السادس — في الفصل الفاضل غير العلني
٤٨٩	الباب الرابع — في شهادة الزور واليمين الكاذبة
٤٩٠	الفصل الأول — في شهادة الزور
٤٩٠	المبحث الأول — في شهادة الزور في المسائل الجنائية
٤٩١	الفرع الأول — في أركان الجريمة
٤٩١	الركن الأول — الشهادة
٤٩٥	الركن الثاني — تغيير الحقيقة
٥٠٠	الركن الثالث — الضرر
٥٠٣	الركن الرابع — القصد الجنائي
٥٠٤	الفرع الثاني — في الجريمة التامة والشرع
٥٠٥	الفرع الثالث — في عقاب الجريمة
٥٠٥	الظروف المستددة
٥٠٨	المبحث الثاني — في شهادة الزور في المسائل المدنية
٥٠٩	الفرع الأول — في أركان الجريمة
٥٠٩	الركن الأول — الشهادة
٥١٢	الركن الثاني — تغيير الحقيقة
٥١٢	الركن الثالث — الضرر
٥١٣	الركن الرابع — القصد الجنائي
٥١٣	الفرع الثاني — في عقاب الجريمة
٥١٣	الظروف المستددة
٥١٤	المبحث الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٩ ع

صفحة

الفصل الثاني — في الإيمن الكاذبة	٥١٧
المبحث الأول — في أركان الجريمة	٥١٨
الركن الأول — الإيمن	٥١٨
الركن الثاني — كذب الإيمن	٥١٩
الركن الثالث — القصد الجنائي	٥١٩
المبحث الثاني — في عقاب الجريمة	٥٢٠
الباب الخامس — في القذف والسب وإفشاء الأسرار	٥٢١
الفصل الأول — في القذف	٥٢٢
المبحث الأول — في أركان الجريمة	٥٢٣
الركن الأول — الاسناد	٥٢٤
الركن الثاني — التعيين	٥٢٥
الركن الثالث — العلانية	٥٢٨
الركن الرابع — أثر القذف	٥٢٩
الركن الخامس — القصد الجنائي	٥٣٤
المبحث الثاني — في عقاب الجريمة	٥٣٧
المبحث الثالث — في بيان بعض المستثنيات	٥٣٧
(١) حق التبليغ	٥٣٨
(٢) الحصة البرلمانية	٥٣٨
(٣) جواز شر ما جرى في جلسات البرلمان والمحاكم	٥٣٩
(٤) جواز شر أحكام المحاكم وقراراتها	٥٤٠
(٥) حق الصحف في نشر الحوادث اليومية	٥٤٠
(٦) حق القذف	٥٤١
(٧) جواز الطعن في أعمال الموظفين العموميين	٥٤٣
(٨) اقراء أحد الخصوم على الآخر في المناقصات القضائية	٥٤٧
المبحث الرابع — في شخص المجني عليه	٥٥٢
المبحث الخامس — في قذف الأموات	٥٥٤
المبحث السادس — في عدم جواز إثبات صحة القذف	٥٥٦

صفحة	
٥٥٩	الفصل الثاني — في السب
٥٥٩	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٥٦٠	الركن الأول — إلتئاد عيب معين
٥٦٢	الركن الثاني — تعيين المجهى عليه
٥٦٣	الركن الثالث — العلانية
٥٦٤	الركن الرابع — القصد الجنائى
٥٦٦	المبحث الثاني — في عقاب السب
٥٦٦	المبحث الثالث — في السب الذى يمد غشقة
٥٦٩	المسئولة بطريق التعاقب
٥٧٠	أحكام أخرى مشتركة بين التذنب والسب
٥٧٠	الفصل الثالث — في البلاغ الكاذب
٥٧٥	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٥٧٥	الركن الأول — البلاغ
٥٧٨	الركن الثاني — أمر مستوجب العقوبة
٥٨٢	الركن الثالث — الحكم القضائى والإدارى
٥٨٦	الركن الرابع — كتب البلاغ
٥٩٠	الركن الخامس — القصد الجنائى
٥٩٣	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٥٩٣	الفصل الرابع — في إلتئاء الأضرار
٥٩٥	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٥٩٥	الركن الأول — الإلتئاء
٥٩٥	الركن الثاني — السر
٥٩٦	الركن الثالث — الساعة أو الوظيفة
٦٠٠	الركن الرابع — القصد الجنائى
٦٠١	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٦٠١	الأحوال التى يوجب فيها القانون التبليغ
٦٠٣	أداء الشهادة أمام المحاكم

صحيفة	
٦٠٥	جواز الاقتناء لمنع وقوع الجرائم
٦٠٥	الترخيص بالاقتناء
٦٠٧	الباب السادس — في السرقة والاغتصاب
٦٠٧	الفصل الأول — في السرقة
٦٠٨	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٦٠٨	الركن الأول — الاختلاس
٦١٢	التسليم مانع من الاختلاس
٦١٦	التسليم الحاصل عن خطأ
٦١٩	التسليم الحاصل عن غش
٦٢٠	التسليم الاضطرارى
٦٢٤	الركن الثانى — شئ منقول
٦٢٨	الركن الثالث — ملوك الغير
٦٢٩	الأشياء المباحة
٦٣٠	الأشياء المروكة
٦٣٢	الأشياء الضائعة
٦٣٥	الكسز المدفون
٦٤٠	الركن الرابع — القصد الجنائى
٦٤٦	المبحث الثانى — في الجريمة التامة والشرع
٦٤٨	المبحث الثالث — في حالة الاعفاء المنصوص عليها في المادة ٢٦٩
٦٥٠	الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم المادة ٢٦٩ ع
٦٥٠	الجرائم التى تطبق فيها المادة ٢٦٩ ع
٦٥٢	المبحث الرابع — في عقاب السرقة
٦٥٣	الحالة المخففة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦
٦٥٤	مراقبة البوليس
٦٥٤	عقاب الشرع
٦٥٥	المبحث الخامس — في السرقة المقررة بطررف مشددة
٦٥٦	التنوع الأول من الظروف المشددة — الزمان

صحيفة	
٦٥٧	النوع الثاني من الظروف المشددة — المكان
٦٥٧	(١) الطريق السوى
٦٥٩	(٢) المنزل المسكون
٦٦٢	(٣) المحلات المدة للعبادة
٦٦٢	(٤) المكان المسور
٦٦٤	النوع الثالث من الظروف المشددة — تمدد المرتكبين
٦٦٥	النوع الرابع من الظروف المشددة — الوسائل
٦٦٥	(١) الاكراه
٦٧٠	(٢) حل السلاح
٦٧٢	(٣) التهديد باسعمال السلاح
٦٧٣	(٤) العسكر
٦٧٤	(٥) كسر الأختام
٦٧٤	(٦) التسور
٦٧٥	(٧) استعمال مفاتيح مصطنعة
٦٧٦	(٨) التزقي بأزياء كاذبة
٦٧٦	النوع الخامس من الظروف المشددة — صفة الجاني
٦٧٦	(١) السرقة التي تقع من الخدم الخ
٦٧٩	(٢) السرقة التي تقع من متعدي القل
٦٨٠	ملاحظة عامة على الظروف المشددة
٦٨١	الفصل الثاني — في الجرائم الاخرى الواردة في باب السرقة
٦٨١	المبحث الاول — في إخفاء الاشياء المسروقة
٦٨٦	المبحث الثاني — في اختلاس الاشياء المحبوزة
٦٩٣	المبحث الثالث — في تقليد المفاتيح
٦٩٥	المبحث الرابع — في اغصاب السندات والاعضاءات
٧٠٣	المبحث الخامس — في اغصاب المال بالتهديد
٧١١	المبحث السادس — في التهديد

صفحة	
٧١٩	الباب السابع — في النصب ونجاة الأمانة
٧١٩	الفصل الأول — في النصب
٧٢١	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٧٢١	الركن الأول — الاحتيال
	(١) النوع الأول من أنواع الاحتيال :
٧٢٢	الطرق الاحتيالية
٧٢٢	شروطها
٧٢٣	الشرط الأول
٧٣٠	الشرط الثاني
٧٣٢	الشرط الثالث
٧٣٤	الشرط الرابع
	(٢) النوع الثاني من أنواع الاحتيال :
٧٣٥	التصرف في مال غير مملوك للتصرف
	(٣) النوع الثالث من أنواع الاحتيال :
٧٤٢	اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة
٧٤٢	الاسم الكاذب
٧٤٣	الصفة غير الصحيحة
٧٤٥	الركن الثاني — التسليم
٧٤٩	الركن الثالث — الضرر
٧٥٠	الركن الرابع — القصد الجنائي
٧٥٣	المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشرع
٧٥٤	المبحث الثالث — في عقاب الجريمة
٧٥٥	الفصل الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ ع
٧٥٥	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٧٥٦	الركن الأول — قصد الخي على
٧٥٦	الركن الثاني — التوقيع على سند

صحيفة	
٧٥٨	الركن الثالث — احتياج المني عليه الخ
٧٥٩	الركن الرابع — القصد الجنائي
٧٥٩	المبحث الثاني — في عقاب الجريمة
٧٦٠	الفصل الثالث — في الافتراض بالربا الفاحش
٧٦١	المبحث الأول — في الجريمة الأولى
٧٦٣	المبحث الثاني — في الجريمة الثانية
٧٦٥	الفصل الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع
٧٦٨	الفصل الخامس — في حياة الأمانة
٧٦٩	المبحث الأول — في أركان الجريمة
٧٧٠	الركن الأول — الاختلاس أو الاستعمال أو التبديد
٧٧٢	الركن الثاني — الضرر
٧٧٤	الركن الثالث — نوع الأشياء المبذرة أو المخططة
٧٧٦	الركن الرابع — التسليم على سبيل الأمانة
٧٧٨	القود انخارعة عن حكم المادة ٢٩٦ ع
٧٧٩	اليسع
٧٨٤	المعاوضة
٧٨٥	طارية الاستهلاك
٧٨٥	القود المذكورة في المادة ٢٩٦
٧٨٧	(١) عقد الوديعة
٧٩٠	(٢) عقد الاجارة
٧٩١	(٣) طارية الاستعمال
٧٩١	(٤) الرهن
٧٩٢	(٥) الوكالة
٧٩٣	الوكيل
٧٩٦	العامل
٧٩٧	الركن الخامس — القصد الجنائي

فهرست الكتاب

(ث)

صحيفة

المبحث الثاني — في الجريمة العامة والشرع...	٨٠٠
المبحث الثالث — في إثبات الجريمة	٨٠٢
المبحث الرابع — في عقاب الجريمة	٨٠٤
الفصل السادس — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٧ ع	٨٠٤
الفصل السابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ ع	٨٠٥
الباب الثامن — في انتهاك حرية ملك الغير	٨٠٩
الجريمة الأولى — المادة ٣٢٣ ع	٨١١
الجريمة الثانية — المادة ٣٢٤ و ٣٢٦ ع	٨١٥
الجريمة الثالثة — المادة ٣٢٥ و ٣٢٦ ع	٨١٧
الجريمة الرابعة — المادة ٣٢٧ ع	٨١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

نفدت الطبعة الأولى من هذا الكتاب ولم يحل عليها الحول . فإذا كان الكتاب قد سد فراغا في عالم المؤلفات القانونية فإنى أحد الله أن وقفنى الى إنجراجه .

وقد أضفت اليه في هذه الطبعة الثانية ما استجد من أحكام المحاكم ، وما عثرت عليه منها في المجاميع القضائية غير ما أثبتته في الطبعة الأولى . وأضفت الى فصل العقوبات التبعية والتكليفية الواردة في باب جرائم الصحافة ما جاءت به المادة ١٥١ ع الجديدة من الأحكام . وبيت ما أحدثه قانون التسجيل الجديد من التغيير في تطبيق المادة ٢٩٣ ع في قسمها الخاص بالتصرف في العقار الذى لا يملكه المتصرف ، مع مقارنة ذلك بما كان عليه العمل في عهد النظام القديم .

وهذا عدا ما أدخلته في سائر أبواب الكتاب ومباحثه من التعديل والتحسين بقدر ما وصل اليه الجهد .

ولانى أعتد بوافر الشكر الى كل من امتدنى من الإخوان بالمعونة أو الملاحظة أو التشجيع ، وأخص بالذكر حضرات زملائى أساتذة مدرسة الحقوق الملكية ، وحضرات رئيس لجنة التأليف والترجمة والنشر وأعضائها الأفاضل ، وحضرة صاحب العزة على زكى العرباى بك رئيس النيابة بنبابة الاستئناف الذى تفضل بأن وضع تحت تصرفى مجموعته القضائية النفيسة .

وأسأل الله أن يوفقنا جميعا الى ما فيه النفع العام

أصهر أمين

١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

بيان

المراجع التي أشير إليها في ذيل صحف الكتاب

الكتب الافرنجية .

Comité de Surveillance Judiciaire : Répertoire Alphabétique
des Notes et Circulaires, 2 me. ed. 1913.

Dalloz : Recueil Périodique de Jurisprudence.

„ : Répertoire Alphabétique.

„ : Supplément.

„ : Répertoire Pratique.

Pandectes Françaises.

Sirey : Recueil Général.

Carpentier : Répertoire Général Alphabétique.

Pasicrisie Belge.

Garraud : Traité théorique et pratique du droit pénal français,
2 me. et 3 me. ed.

Garçon : Code pénal annoté.

Chauveau et Hélie : Théorie du Code pénal.

Faustin Hélie : Pratique criminelle.

Blanche : Etudes sur le Code pénal.

Le Poittevin : Dictionnaire des Parquets.

„ : Traité de la Presse.

Barbier : Code expliqué de la Presse.

Fabreguettes : Traité des délits politiques et des infractions
par la parole, l'écriture et la presse.

Chassan : Traité des délits et contraventions de la parole, de
l'écriture et de la presse.

Nypels et Servais : Code pénal belge interprété.

Haus : Cours de droit criminel.

Prins : Science pénal et droit positif.

Von Liszt : Traité de droit pénal allemand.

Kenny : Outlines of Criminal Law.

Harris : Criminal Law.

Gour : The Penal Law of India.

Goadby : Commentary on Egyptian Criminal Law.

Grandmoulin : Le droit pénal égyptien indigène.

الكتب العربية :

القوانين الجنائية والمدنية للسودان .

محمد كامل مرسي بك : شرح قانون العقوبات ، القسم العام .

أحمد فتحي زغلول باشا : التزوير في الأوراق .

عبد الحميد بدوي باشا : محاضرات في قانون العقوبات المقارن .

محمد عبد الهادي الجندى بك : التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهل .

محمد حمدي السيد بك : مجموعة الأحكام .

الأساتذة جورج والياس روفائيل عياشي : قضاء المحاكم الأهلية .

إبراهيم افندي جمال : القضاء المصري الأهل .

فليب بك جلاد : التعليقات القضائية على قوانين المحاكم المصرية .

المجموعة الرسمية .

القضاء — الحقوق — المحاكم — الاستقلال — الشرائع — الحماية .

الكتاب الأول

في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية

الباب الأول

في الرشوة

[المواد ٨٩ الى ٩٦ عقوبات]

تعريف الرشوة — الرشوة اتفاق على جعل أو فائدة مقابل أداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفة المرتشي أو مأموريته .^(١)

ونصت المادة ٨٩ عقوبات على أنه (يعدّ مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعدا من آتربشء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً ، أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق) .

وإذا ذكرت الرشوة انصرف الذهن الى موظف عمومي يتجر يوظيفته وما يتصل بها من عمل وسلطة . ذلك هو الأصل ، ومن أجله سبق حكم المادة ٨٩ .
واتباعاً لهذا الأصل قالت محكمة النقض المصرية في حكم لها (إن علماء القوانين عرفوا الرشوة بأنها تجارة المستغلم في سلطته لعمل شيء أو امتناعه عن عمل يكون

(١) مقتبس من تعريف جارو، طبعة ثالثة بن رابع قرة ١٥١٨

من خصائص وظيفته ، وعلى طبق هذا التعريف وردت المادة ٨٩ من قانون العقوبات^(١) .

ولكن الشارع المصرى نرجع عن هذا الأصل فى المادة ٩٠ عقوبات ، فأدخل فى حكم المرتشين أشخاصا ليسوا بالموظفين العموميين ، ولكنه اعتبرهم كذلك ليجرى عليهم أحكام الرشوة .

كذلك تجد المادة ١٨٩ عقوبات تدخل فى حكم المرتشين كل طبيب أو جراح (وإن لم يكن موظفا عموما) شهد زورا بمرض أو بعاة تستوجب الإعفاء من أية خدمة عمومية ، إذا سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما أو بإعطائه هدية أو عطية . (أنظر أيضا المادة ٢٥٨ ع فى باب شهادة الزور) .

وكذلك تجد المادة ٧٧ من قانون الانتخاب تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على التصويت على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت ، وكل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

على أن الشارع المصرى لم يخرج فى ذلك كله عن غاية واحدة ، وهى حماية المصلحة العامة من أضرار الرشوة ، سواء أكان المرتشى موظفا عموما ، أم شخصا مكلفا بخدمة عمومية ، أم فردا كان ارتشائه سببا فى تعطيل خدمة عمومية . ومن أجل هذا وضع الشارع أحكام الرشوة فى الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وهو الكتاب الذى عقده ليجمع فيه صنوف الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية .

(١) قضا ١٢ يولى سنة ١٨٩١ (الحقوق ٦ ص ١٨٤) وهذا التعريف مقتبس من تعريف

كذلك كان الشارع الفرنسى الى سنة ١٩١٩ يقصر غايته من معاقبة الرشوة على حماية المصلحة العامة، فكان يعاقب في المادة ١٧٧ على رشوة الموظفين والخبراء والمحكمين، كما كان يعاقب أعضاء الهيئات النيابة الذين يقرون بنفوذهم لدى السلطات العامة، وكذا أفراد الناس الذين يتخذون من مثل هذا النفوذ وسيلة للرشوة. ولكنه اضطر إزاء تدهور الأخلاق العامة بعد الحرب العظمى وشيوع الرشوة في جميع دوائر الأعمال العامة والخاصة الى وضع حد لهذه المفاسد، فأضاف في ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ الى المادة ١٧٧ عقوبات فقرة خامسة نصت على عقاب مستخدمى المحلات التجارية والصناعية الذين يقبلون بغير علم مخدمهم وبغير رضاهم وعودا أو هدايا أو عطايا لأداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عن عمل تقتضيه واجباتهم^(١). وبذلك خرجت الرشوة في فرنسا عن أن تكون جريمة خاصة بالوظائف والمصالح العامة وأصبحت جريمة متعلقة بالوظائف أيا كانت.

وقد سبق الشارع الانجليزى الشارع الفرنسى الى هذا المعنى، فبذ سنة ١٩٠٦ صدر في إنجلترا قانون يعاقب كل عامل (agent) خادما كان أو مستخدما يقبل عطاء أو هدية لأداء عمل متعلق بأشغال مخدمه، أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل أو جزاء على عمل من هذا النوع سبق له أدائه، أو لمحاباة شخص له صلة بأشغال مخدمه، أو لمعاكسة آخر كذلك^(٢).

أما في مصر فلا عقاب على مستخدمى البيوت التجارية والصناعية والمالية اذا قبلوا رشوة لأداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل، فاذا أخذ عامل شركة المياه مثلا جعالة مقابل فتح حنفية أو تخفيض قيمة المستحق للشركة أو لتسهيل عمل من الأعمال المتعلقة بالشركة فلا يدخل في ذلك كله تحت طائلة قانون العقوبات، وقس على ذلك.

(١) جاور، طبعة ثالثة جز. رابع فقرة ١٥٢٤

(٢) قانون العقوبات لما ريس ص ٧٤ (Harris's Criminal Law p. 74.)

الرائشي والمرتشى — جريمة الرشوة تقتضى وجود شخصين : (١) موظف يطلب جعلا مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عن عمل كذلك، أو يقبل ما يعرض عليه من العطاء للقرض المذكور، (٢) وصاحب مصلحة يتقدم بالعطاء الى الموظف ليوثى له العمل أو ليمتنع عنه، أو يقبل دفع ما يطلبه الموظف من الجعل . فالأول يسمى مرتشيا والثانى يسمى راشيا ، ولا تم جريمة الرشوة إلا بحصول العرض من أحدهما والقبول من الآخر . ولكن أساس الجريمة ينحصر فى الاتجار بالوظيفة، وهذا العمل يقع بطبيعة الحال فى نصيب الموظف ، فكان مقتضى ذلك أن يعد الموظف فاعلا أصليا والرائشى شريكا له بالتحريض أو الاتفاق، أو أن يعتبر الاثنان فاعلين أصليين لجريمة واحدة، ولكن الشارع الفرنسى وضع لكل منهما حكما خاصا فى مادة خاصة^(١) . والشراح الفرنسيون مجمعون على أن القانون قد أراد بذلك أن يجعل فعل كل من الرائشى والمرتشى جريمة منفصلة^(٢)، واصطاحوا على تسمية جريمة الرائشى "الرشوة الايجابية" (corruption active) وجريمة المرتشى "الرشوة السلبية" (corruption passive) . وليس معنى هذا الانفصال أنه يمكن أن توجد إحداها تامة بغير الأخرى، فقد بينا فيما سبق أن الرشوة لا تتم إلا بالعرض من أحد الطرفين والقبول من الآخر، فقام احدى الجريمتين متوقف على تمام الجريمة الأخرى . ولكن قد تقف احدهما عند حدّ الشروع وتعدم الأخرى، كما لو تقدّم الرائشى بالعطاء الى الموظف فرفضه أو طلب الموظف الجعل فأبى الآخر الدفع، ومن هذا يفهم أن لكل من الجريمتين صورة شروع خاصة بها . كذلك يتصور أن يكون لكل من الراشئ والمرتشى شركاء فى جرمته غير شركاء الطرف الآخر . أضف الى هذا أن

(١) انظر المادتين ١٧٧ و ١٧٩ عقوبات فرنسى .

(٢) جارو، ج ٤، قرة ١٥١٩ - شوفرويل، ج ٢، قرة ٨٥٢ - بلانش، ج ٣، قرة ٤٢٤ -

جارسون، مادة ١٧٧ قرة ١٠

الجريمة يصح أن تبدأ من جانب الراشي كما يصح أن تبدأ من جانب المرتشى .
كل ذلك مما يمر القول بانفصال الجريمتين ^(١) .

ولم يضع الشارع المصرى للراشى حكما خاصا بل اقتصر على بيان عقابه فى المادة ٩٣ عقوبات . ولا يكفى هذا وحده للقول بانفصال جريمته عن جريمة المرتشى فى القانون المصرى ، ولكن الاعتبارات السالف ذكرها تدعونا للأخذ بما أخذ به القانون الفرنسى من التمييز بين جريمة الراشى وجريمة المرتشى ، وعلى الخصوص اذا لاحظنا أن الشارع المصرى قد ميز بين الشروع فى الجريمتين فنص فى المادة ٩٦ ع على عقوبة مخفضة للراشى اذا شرع فى إعطاء رشوة ولم تقبل منه .

الرئيسه — وقد يتوسط بين الراشى والمرتشى شخص ثالث وهو الرائش ، وقد سماه القانون فى المادة ٩٣ ع المتوسط ، ولم يضع له الشارع الفرنسى حكما خاصا ، وهو عند الشراح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية شريك لمن كلفه الوساطة ^(٢) .

ولكن الشارع المصرى غنى بالنص عليه فى معرض تقرير العقاب ، فهل أراد بذلك أن يجعل من فعله جريمة خاصة بجريمة الراشى ؟ ليس ثمة ما يبرر القول بذلك لأن الرائش ليس له عمل مستقل فى جريمة الرشوة بل هو رسول أحد الطرفين الى الآخر وقد يكون رسولا مشتركا بينهما . وعلى كل حال فالواجب أن تكون جريمته معلقة بمصير جريمة من كلفه الوساطة سواء فى حالة التمام أو الشروع أو الانعدام ، إلا ما استثنى فى حالة الإعفاء المنصوص عليها فى ختام المادة ٩٣ عقوبات . ومعنى هذا أن جريمة لا يتصور وجودها منفصلة ، فيتعين إذن اعتباره شريكا لمن كلفه الوساطة أو فاعلا أصليا معه فى جريمة واحدة . والرأى الأول أرجح .

(١) انظر جارد ، قرة ١٥١٩

(٢) جارسون ، مادة ١٧٧ قرة ١١ — البانكت ٤٥ — ٣ — ٦٦

الفصل الأول

في جريمة المرتشى

المبحث الأول - في أركان الجريمة

يستفاد من نص المادتين ٨٩ و ٩٠ عقوبات أن لجريمة المرتشى ثلاثة أركان: (أولها) صفة الشخص المرتشى، (وثانيها) أن يكون هذا الشخص قد قبل وعدا من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية، (وثالثها) أن يكون ذلك لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة^(١).

الركن الأول - صفة الشخص المرتشى

نصت المادة ٨٩ ع على أنه يعد مرتشيا كل موظف عمومي قبل وعدا بخ... وجاءت المادة ٩٠ بعدها مكملة لبيان الأشخاص الذين تنطبق عليهم أحكام الرشوة فقالت (المأمورون والمستخدمون أيًا كانت وظيفتهم والخبيريون والمحكون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين).

والأشخاص المذكورون في المادة ٩٠ - ما عدا المأمورين والمستخدمين - ليسوا في الواقع من طائفة الموظفين، ولكن الشارع أراد أن يعطيهم حكم الموظفين فيما يتعلق بجريمة الرشوة.

(١) جاور، ٤ قرة ١٥٢١ - جارسون، مادة ١٧٧ قرة ١٧ - انظر أيضا حكم محكمة التقص المصرية بتاريخ ١٢ يولي سنة ١٨٩١ (الحقوق ٦ ص ١٨٤) وقرار قاضي الاحالة بمحكمة مصر بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١١٣).

ويمكن تقسيم الأشخاص الذين يشملهم هذا البيان الى ثلاثة أقسام: (أولها) الموظفون العموميون والمأمورون والمستخدمون أيًا كانت وظائفهم، (وثانيها) الخبراء والمحكون، (وثالثها) كل شخص مكلف بخدمة عمومية.

(١) الموظفون العموميون والمأمورون والمستخدمون - يراد بالموظف

العمومي (fonctionnaire public) بحسب قصد الشارع في المادة ٨٩ ع كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة، فلا يدخل في ذلك سوى رجال السلطة القضائية ورجال السلطة التنفيذية والإدارية. ولكن الشارع لم يرد أن يقصر أحكام الرشوة على هذه الطائفة فنص في المادة ٩٠ على أن المأمورين (agents) والمستخدمين (employés) أيًا كانت وظائفهم يعتبرون كالموظفين، وبذلك تنطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيرا، وسواء أكان موظفا أم مستخدما بإحدى الجهات القضائية أو بإحدى جهات الإدارة أو بإحدى المصالح التجارية التابعة للحكومة كمصالح السكك الحديدية والبريد والتلفون والتلغراف. وإنما يشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة، فيخرج بذلك من عداد الموظفين والمستخدمين أعضاء المجالس الاستشارية الخارجون عن هيئة عمال الحكومة كأعضاء المجالس الاقتصادية بوزارة المالية وأعضاء المجلس الاستشاري بوزارة الزراعة، فهؤلاء لا يعتبرون موظفين عموميين ولكنهم يدخلون في طائفة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية.

وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين في عرف المادتين ٨٩ و ٩٠ عقوبات الوزراء والقضاة على اختلاف طبقاتهم وأعضاء النيابة العمومية ورجال الشرطة والجيش ومستخدمو أقلام كتاب المحاكم وموظفو الوزارات والمصالح العمومية ومستخدموها على اختلاف طبقاتهم الخ. وقد حكم بأنه يعتبر

موظفا عموما وكل إدارة البضائع في مصلحة السكة الحديدية لأنها إحدى جهات الحكومة الإدارية^(١).

الموظف الذى يقع تعيينه بالظور — هل يفقد الموظف صفته فلا تطبق عليه أحكام الرشوة اذا لم يراع في تعيينه الاجراءات أو الأصول المقررة؟ الجواب على هذا يقتضى التمييز بين حالتين: فاذا كان النقص الذى وقع في اجراءات تعيينه مما لا يستد به أو كان على رغم أهميته غير معروف بحيث إن الموظف لم يفقد بسببه شيئا من مظاهر السلطة التى تسبغها عليه وظيفته، فإن ذلك لا يمنع من تطبيق أحكام الرشوة عليه. فكتاب المحكمة الذى لم يحلف اليمين القانونية قبل تتلد وظيفته يعاقب بعقوبة الرشوة إذا باشر عمله وقبل عطاء من أحد أرباب القضايا لأداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عن عمل كذلك. أما اذا كان النقص بحيث يمنع معه قيام الموظف بأعمال الوظيفة بحال فلا يمكن أن تطبق عليه أحكام الرشوة لانعدام الركن الأقل من أركان الجريمة وهو الصفة. فاذا اتحل في هذه الحالة صفة الموظف العمومى وأخذ جمالة مقابل قيامه بعمل يزعم أنه من اختصاص وظيفته، فلا مانع من معاقبته في هذه الحالة بعقوبة النصب اذا توفرت أركانه. وكذلك يكون حكم الشخص الذى لم يعين قط بوظيفة عمومية إذا اتحل بصفة الموظف العمومى، والشخص الذى كان موظفا وزالت عنه هذه الصفة بعزل أو نحوه، ففى هاتين الحالتين وأشباههما يمكن تطبيق أحكام النصب، ولكن أحكام الرشوة لا تطبق بحال^(٢).

(٢) **الجراء والمحكومون** — لم ينص قانون العقوبات المصرى القديم على

الخبراء والمحكمين، ولكن الشارع رأى أن يضيف هذا النص الى المادة ٩٠ الجديدة اقتباسا من المادة ١٧٧ عقوبات فرنسى. ولكن فات الشارع المصرى أنه قد أتى بعد

(١) قرار قاضى الاحالة بمحكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١١٣)

(٢) جازو، ٤ فترة ١٥٢٣ — جارسون، مادة ١٧٧ فترة ٤٩ — ٥١ — بلانش، ٣٠ فترة ٤١٢

هذه العبارة بعبارة أعم وليس لها مقابل في القانون الفرنسى وهى عبارة (وكل انسان مكلف بخدمة عمومية)، وأن فى هذه العبارة ما يبنى من النص على الخبراء والمحكمين على وجه التخصيص، إذ لا مشاحة فى أن الخبراء والمحكمين يدخلون فى عداد الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية .

أما وجه عناية الشارع الفرنسى بالنص على الخبراء والمحكمين فراجع الى ما ظهر من قصور القانون قبل سنة ١٨٦٣ عن أن ينال بالعقاب الخبير أو المحكم الذى تمتد يده الى الرشوة ، مع أن الأول يعاون القضاء على إحقاق الحق والثانى يقوم مقام القاضى فى فض الخصومات بين الناس . وليس ارتشاء الخبير أو المحكم بأقل خطرا على المصالح العامة من ارتشاء القاضى . ولما كان نص القانون قاصرا على الموظفين العموميين، وكانت المحاكم تآبى تطبيق هذا النص على الخبراء والمحكمين، رأى الشارع الفرنسى أن يسد النقص بهذه الاضافة . وأما فى القانون المصرى فالنص زائد ولا حاجة اليه .

ويلاحظ أن الخبير لا يقع تحت طائلة العقاب إلا اذا ارتشى فى مأمورية ندبته لها المحكمة^(١) .

(٣) كل شخص مكلف بخدمة عمومية — يدخل فى ذلك كل شخص

ليس من طائفة الموظفين العموميين، ولكنه يقوم بنصيب من الأعمال العامة . ولا يكتفى لتحقيق المعنى المقصود هنا أن يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل من الأعمال العامة، بل يجب أن يكون قد كلف بالعمل من يملك التكليف، وهذا ظاهر من عبارة النص . وهذه العبارة مقتبسة من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات البلجيكي .

(١) جارسون، مادة ١٧٧قرة ٨٥ — جاور، ٤قرة ١٥٢٢

ويدخل في حكم هذا النص العمد ومشايخ البلاد وقضاة محاكم الأخطاط وأعضاء البرلمان ومجالس المديرات وسائر الهيئات النيابية وأعضاء المجالس المالية والطاقاتية وموظفو الأوقاف والمعاهد الدينية وأعضاء مجلس الأوقاف الأعلى وأعضاء مجلس الأزهر الأعلى ومستخدمو مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية وحلاقو الصحة والمأذنون .

الركن الثاني — قبول الوعد أو الهدية أو العطية

هذا الركن منصوص عليه أيضا في المادة ٨٩ ع في قوله (قبل وعدا من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية)، أى أن يكون الموظف أو من يأخذ حكمه قد أنزل سلطته وعمله منزلة السلامة يتجر بها ويبيعها لمن يدفع ثمنها، وهذا ما أراد الشارع منعه بالنص على عقاب الرشوة .

الرشوة المعبر — والغالب أن المرتشى يقتضى جزاء قيامه بالعمل أو امتناعه عنه ثمتا معجلا، وهذا ما أراده الشارع بقوله (أو أخذ هدية أو عطية) . ولا يهم نوع العطاء الذى قدم الى الموظف ولا الصورة التى تقدم بها، فقد يقدم اليه على صورة هدية تأدبا معه أو إخفاء لقصد الرشوة، وقد يقدم اليه فى غير خفاء على أنه ثمن للقيام بالعمل المطلوب . وكذا يكون العطاء قدما يصح أن يكون عروضاً أو أوراقا مالية أو مجوهرات أو مصوغات أو ما كولات أو أى شيء آخر ذى قيمة . وعلى كل حال يجوز إثبات ما أعطى بكافة طرق الإثبات القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال مهما بلغت قيمة العطاء .

(١) قض ٣ مارس ١٩١٧ (المجموعة ١٨ ص ٨٩) و ٢٤ أكتوبر ١٩١٨ (المجموعة ٢٠

ص ٥٧) و ٢١ فبراير ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ ص ٨٩)

(٢) قض ١٥ أبريل ١٩٩٩ (القضاء ٦ ص ٢٤٤) .

الوعر بالعطاء - وقد لا يقبض المرتضى ثمن عمله معجلا بل يكتفى من الراشي بوعده بالعطاء أو الدفع في المستقبل . وهذا أيضا يعد رشوة ، وقد نصت عليه المادة ٨٩ في قولها (قبل وعدنا من آخر بشيء ما) ؛ ذلك بأنه لا يشترط تمام الرشوة بأن يكون المرتضى قد قبض بالفعل ثمن العمل المطلوب منه ، إذ الرشوة لا تقوم على الدفع من جانب والقبض من الجانب الآخر بل تقوم على مجرد العرض والقبول ؛ فتم العرض والقبول تمت الرشوة ولو كان الدفع مؤجلا ^(١) .

وإنما يشترط تمام جريمة الرشوة من جانب المرتضى أن يكون قد قبل فعلا ما قدم إليه أو ما وعد به . على أنه لا يشترط أن يكون القبول صريحا بل يصح أن يستتج القبول من ظروف الأحوال ؛ ولا صعوبة في إثبات القبول عند ما يكون العطاء قد دفع معجلا فان قبض الموظف للعطاء يعد قبولاً منه للرشوة ، ولا يبقى بعد ذلك سوى إثبات هذه الواقعة .

أما اذا كانت الرشوة قائمة على مجرد وعد بشيء ما فقد يتعذر في هذه الحالة معرفة ما اذا كان الموظف قد قبل هذا الوعد أو لم يقبله ، وعلى الخصوص اذا سكوت ولم يبد رأيا فان السكوت قد يكون دليلا على القبول كما يصح أن يكون دليلا على التردد أو الرفض . وما يزيد المسئلة صعوبة أن يكون الموظف قد مضى في عمله بعد ذلك وأنجز ما طلب منه ، فقد لا يكون ذلك منبعا قط عن رغبته في تحقيق الوعد وقبوله الضمني للرشوة ، بل منبعا عن رغبته في إتمام عمله على الوجه الذي تفرضه عليه واجباته بغض النظر عما اذا كان عمله هذا مطابقا لمصلحة الراشي أو معارضا لها . وقد يكون من مصلحة الموظف الأبي في مثل هذه الحالة أن يبلغ عن الراشي ، ولكن سكوته عن ذلك لا يكفي وحده دليلا على قبول الوعد بالرشوة . وعلى كل حال فالأمر في ذلك كله يجب أن يترك لتقدير المحكمة ^(٢) .

الرشوة في صورة تعاقر - وقد جعل الشارع المصرى من قبيل الوعد والعطية الفائدة الخصوصية التي تحصل للوظف من بيع متاع أو عقار بمن أزيد من قيمته أو من شرائه بمن أقص منها، أو من أى عقد حصل بين الراشى والمأمور المرتشى (المادة ٩١ عقوبات) . وهذا ضرب من الرشوة غير المباشرة قد يلجأ اليه الطرفان لإخفاء معالم الجريمة، ولكن العبرة في الواقع بالقصد الحقيقي للطرفين . فإذا باع الراشى للرتشى متزلا يساوى ١٠٠٠ جنيه بمبلغ ٨٠٠ جنيه وكان المفهوم بينهما أن البائع قد نزل عن فرق الثمن مقابل قيام الموظف له بعمل من أعمال وظيفته، كان ذلك رشوة في الواقع على رغم استئثارها تحت ستار عقد البيع . وكذلك الحال فيما لو اشترى الراشى من الموظف متزلا يساوى ألف جنيه بألف وخمسمائة جنيه ؛ وقس على ذلك سائر العقود الأخرى . فإذا أجر الراشى للرتشى متزلا بأقل من أجر المثل أو استأجر منه متزلا أو أطبانا بأكثر من أجر المثل عد الفرق رشوة وهكذا .

الرجاء لا يقوم مقام العطاء - لا يعد مرتشيا ولا يعاقب بمقوبة الرشوة الموظف الذى يستمع للرجاء أو التوصية بغير أن يقبل هدية أو عطية . فإذا قام موظف بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل كذلك بناء على رجاء صديق أو الحاح ذى قرابة أو توسل شفيع أو وساطة ذى مقام، فلا يمكن أن يعد من أجل هذا مرتشيا مهما أسرف في الاخلال بواجبات وظيفته من هذه الناحية ؛ لأن الركن الثانى من أركان جريمة الرشوة وهو العطاء متعذر في هذه الحالة^(١) .

وليس في قانون العقوبات المصرى نص يعاقب موظفا على إخلاله بواجبه بسبب الرجاء سوى المادة ١٠٦ ع التي تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين وبالعزل كل قاض يجعل للأمر أو الرجاء أو الطلب أو التوصية سبيلا الى نفسه فيمتنع بسبب ذلك عن الحكم في قضية أو يصدر حكما يثبت أنه غير حق .

قبول العطاء بحر العمل — كذلك لا يعد مرتشيا الموظف الذى يقبل من شخص أدى له عملا هدية أو عطية بعد إتمام ذلك العمل، ولو خالف فى ذلك العمل واجبات وظيفته، إلا اذا كانت هذه الهدية أو العطية قد قدمت تنفيذا لاتفاق أو وعد سابق . أما اذا كانت قد أعطيت من قبيل الاعتراف بالجليل أو جزاء على حسن قيام الموظف بالعمل أو سرعة إنجازهِ ولم تكن مسبقة بوعد فلا عقاب، لأن معنى الاجبار بالوظيفة لا يتحقق إلا اذا كان الاتفاق على العطاء سابقا على أداء العمل . ونص القانون صريح فى وجوب أن يكون قيام الموظف بالعمل أو امتناعه عنه نتيجة الاتفاق أو الوعد لا العكس ^(١) .

قبول العطاء بالواسطة — قد لاتسلم الهدية أو العطية الى الموظف مباشرة وإنما ترسل اليه من طريق غير مباشر، كما لو سلمت الهدية أو العطية الى زوجة الموظف أو خيلته أو أبيه أو أخيه أو ابنه أو غيرهم ممن يمتون اليه بصلة، وفى هذه الحالة يجب قبل مؤاخذه الموظف بالرشوة أن يثبت أنه كان على علم بذلك واتفاق مع الراشئ، وأنه هو الذى اختار هذا السبيل، أو أنه علم بالهدية بعد تقديمها قبلها . أما اذا ظل جاهلا بها فلا يكفى لمؤاخذته أن تكون زوجته أو غيرها من ذوى قرياه قد قبلها، فإن قبول هؤلاء لا يفتى عن قبول الموظف . كذلك لا يسأل الموظف إذا علم بالهدية ولم يوافق على أخذها ^(٢) . وقد لاتعطى الرشوة للموظف وإنما تعطى لأحد ممن يتصلون بالموظف من ذوى قرابته أو غيرهم ليتفع بها لنفسه كعقد من الجوهر يقدم الى زوجة الموظف لتحتل به، وحكم هذه الحالة حكم سابقها أى أنه يشترط فيها لعقاب الموظف علمه بالهدية وموافقته عليها .

(١) جـارو، ٤ قـرة ١٥٢٩ — جـارسون، مادة ١٧٧ قـرة ٥٨

(٢) جـارسون، مادة ١٧٧ قـرة ٥٩ — ٦٠ — جـارو، ٤ قـرة ١٥٢٩ — شوفر وهيل، ٢

وقد أراد الشارع المصرى أن يضع حكماً لهذه الحالة فجاء بالمادة ٩٢ ع ونصها :
 (يعد أيضاً رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تحصل لأجل الغرض
 السابق ذكره للموظف أو لأى إنسان آخر عيّنه لذلك) . ويجب هذه المادة قصور
 حكمها بسبب ذلك القيد الذى وضعه الشارع فى ختام نصها وهو قوله : (أو لأى
 إنسان آخر عيّنه لذلك) ، فإنه قصر بذلك حكم المادة على الحالة التي يعين فيها الموظف
 مقدماً الشخص الذى تسلم إليه العطية . ولكن ما حكم العطية التي تعطى لزوجة
 الموظف مثلاً على غير علم منه حتى اذا علم بها أقروا وقام بالعمل الذى يطلب منه ؟
 فهلا تعد هذه العطية رشوة مستوجبة للعقاب ؟ لا شك فى ذلك لأن أركان الجريمة
 متوفرة كلها . فهل يمكن أن تصرف عبارة (عيّنه لذلك) الواردة فى ختام المادة الى
 أن الشارع قد أراد بها التصوير لا التحديد ، وأن العبرة فى كل الأحوال بعلم الموظف
 وموافقته سواء أحصل ذلك قبل تقديم الهدية أم بعده ، وأنه لم يقصد بالعبارة المذكورة
 سوى اشتراط هذا العلم وهذه الموافقة ؟ قد لا يكون ذلك مستطاعاً لما بين هذه المادة
 والمادة ٩٥ من الارتباط الذى سيأتى بيانه عند الكلام على المادة المذكورة .

الركن الثالث — أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه

هذا الركن منصوص عليه فى المادة ٨٩ ع فى قوله (لأداء عمل من أعمال
 وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له
 أنه غير حق) .

ذلك هو النرض من الرشوة ويجب أن يكون ذلك الغرض ما تلا أمام الموظف
 وقت الاتفاق ، وأن يكون هو علة قبوله المطاء أو طلبه الجعل ، لأن القانون لا يعاقب
 الموظف على مجرد قبول الهدايا أو العطايا وإنما يعاقبه على الاتجار بأعمال الوظيفة .
 فلا يتحقق وجود هذا الركن إلا اذا علم الموظف أن الهدية مقدمة للغرض
 السالف ذكره ، وقبلها على أن تكون ثمناً لما يطلب منه من العمل أو الامتناع .

فإذا قبل الموظف هدية من شخص، ولكنه لم يكن يعلم غرض ذلك الشخص من تقديمها إليه، فلا يعاقب إذا ظهر فيما بعد أنها إنما قدمت ثمنا لعمل يطلب منه .
وإذا علم الموظف الغرض من الهدية وقبلها ولكن على نية أن لا يعمل، فالظاهر أنه لا يمكن عقابه في هذه الحالة أيضا، لأن القبول الذي يعاقب عليه القانون هو القبول القائم على نية التنفيذ، وإن كان من المتعذر التمييز بين هذه الحالة والحالة التي يتم فيها القبول ثم يعمل عنه، لأن الفرق بينهما راجع إلى نية الموظف، وليس من السهل الوصول إلى تعترف حقيقتها .

وما يزيد المسئلة صعوبة أن يتظاهر الموظف بالقبول غشا وتديسا، حتى إذا استولى على العطاء بأي تنفيذ ما طلب منه . وقد يصح القول بأن لا اتفاق في هذه الحالة في الواقع فلا يبقى محل للعقاب، ولكن جارسون يرى أن الجريمة قائمة والعقاب واجب^(١) .

أعمال الوظيفة - يراد بأعمال الوظيفة كل عمل يباشره الموظف أو يستطيع مباشرته بحكم وظيفته، وبعبارة أخرى هو كل عمل يدخل في الاختصاص القانوني للوظيفة التي يتقلدها^(٢) .

فكل عمل يستطيع الموظف مباشرته لدخوله في اختصاص وظيفته يعد عملا من أعمال الوظيفة، وذلك بغض النظر عما إذا كان هذا العمل حقا أو غير حق، عادلا أو ظلما، وسواء أقرته القوانين واللوائح أم لم تقره . فالحكم بالعقوبة أو بالبراءة عمل من أعمال وظيفة القاضي، لأنه داخل في اختصاص وظيفته؛ ولا يخرج عن هذا المعنى أن يكون قد حكم بالعقوبة حيث تجب التبرئة، أو بالبراءة حيث كانت تجب العقوبة . كذلك القبض على الناس وحبسهم والإفراج عن المحبوسين حسب احتياطي

(١) جارسون، مادة ١٧٧ فقرة ١٥٠

(٢) شوفرويل، ج ٢ فقرة ٨٣٧ - جارد، ٤ فقرة ١٥٢٦

كل ذلك يعد من أعمال وظيفة وكيل النيابة ، ولا يخرج من هذا المعنى أن يكون قد أساء استعمال السلطة المخولة له ، فأمر بجس من لا مبرر لجسه أو أفرج عن لا يستحق الإفراج وهكذا .

ويخرج عن أعمال وظيفة الموظف كل ما لم تخوله القوانين واللوائح سلطة مباشرة والقيام به ، وبعبارة أخرى كل ما خرج عن اختصاص وظيفته . فليس من أعمال وظيفة وكيل النيابة الحكم في القضايا ، وليس من أعمال القاضي الجزئ الحكم في الجنایات وهكذا .

ويجب التمييز بين العمل الخارج عن اختصاص الوظيفة والعمل الذي لا تقضه القوانين أو اللوائح؛ فسلطة الحكم خارجة عن اختصاص وظيفة وكيل النيابة ، ولكن حبس البريء والإفراج عن الجاني داخل في اختصاص وظيفته ، وإن كان مما لا تقضه القوانين ويعد إخلالا بواجبات الوظيفة ^(١) .

ولا يعاقب الموظف العمومي بعقوبة الرشوة إلا إذا قبل وعدا أو هدية أو عطية للقيام بعمل من أعمال وظيفته ، سواء أكان هذا العمل حقا أم غير حق ، أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ، ولو ظهر له أنه غير حق (المادة ٨٩ ع) .

من هذا يفهم أن عقاب الموظف لا يقتصر على الحالة التي يقبل فيها وعدا أو عطاء للإخلال بواجبات وظيفته ، بل يعاقب الموظف بعقوبة الرشوة أيضا إذا أخذ هدية لأداء عمل توجب وظيفته عليه أدائه لأنه حق ومشروع ، لأنه في كلتا الحالتين قد اتجر بوظيفته ؛ فكتب المحكمة يعد مرتشيا إذا أخذ عطاء ليثبت في محضر الجلسة أقوالا لم يقلها أحد الخصوم ، كما يعد مرتشيا إذا أخذ عطاء لیسرع في إنجاز عمل كان يجب عليه إنجاز من تلقاء نفسه .

كذلك يعدّ مرتشياً الموظف الذي يأخذ هدية ليمتنع عن أداء عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر له أنه غير حق . فلاحظ البوليس يعدّ مرتشياً إذا أخذ عطاء ليمتنع عن تحرير محضر مخالفة ، ولو اعتقد أو ظهر له أنه لم يكن على حق في تحرير المحضر لعدم وجود مخالفة أو لأى سبب آخر .

القراء والمحكمون والمكفون بجرمة عظمية — لكن أحكام الرشوة لا تقتصر على الموظفين العموميين ، بل يدخل فيها أشخاص ليسوا بالموظفين وهم من ذكرتهم المادة ٩٠ عقوبات ، وليس لأحد من هؤلاء وظيفة . فإحد الأعمال التي يعاقبون بسببها إذا هم أخذوا رشوة لأدائها أو لامتناع عن أدائها ؟ لم يتعرض القانون لبيان هذه الأعمال وإنما اكتفى بالنص على أن هؤلاء الأشخاص يعتبرون كالموظفين العموميين . والواقع أن حد ما يدخل من الأعمال تحت حكم الرشوة يرجع إلى طبيعة عمل كل طائفة على حمتها ونوعه . ويمكن القول على وجه الإجمال بأن هؤلاء الأشخاص يعدّون مرتشين إذا قبلوا وعدا أو أخذوا هدية أو عطية لأداء عمل من الأعمال الداخلة في حدود مأموريتهم أو الأعمال التي كفوا بها أو ندبوا لها أو لامتناع عن عمل من هذا القبيل . فالتجدير يعدّ مرتشياً إذا أخذ عطاء ليحبل بأداء المأمورية التي تدبته لها المحكمة ، أو ليبدى رأيه في مصلحة أحد الخصوم ، أو ليمتنع عن معاينة العين التي تدب لمعاينتها ، والمحكم يعدّ مرتشياً إذا قبل وعدا أو أخذ هدية أو عطية ليحكم لأحد الخصوم أو ليمتنع عن سماع أقوال الخصم الآخر ، والنائب يعدّ مرتشياً إذا قبل وعدا أو أخذ هدية أو عطية ليبدى رأيه أو يعطى صوته لمشروع معروض على المجلس في مصلحة للرأى ، أو ليمتنع عن إعطاء صوته لمشروع فيه مضرّة للرأى ^(١) . وقد حكم بأن العملة الذي يبدى بناء على طلب اللجنة المختصة رأيه بشأن تعيين شيخ بلد يعدّ قائماً بعمل من أعمال وظيفته ، فإذا قبل عطية

(١) جازو ، ٤ قرة ١٥٢٧ ص ٣٩١

لأن يكون رأيه الذى يسيده لتلك اللجنة فى مصلحة شخص معين عد مرتكباً لجرعة الرشوة^(١)؛ وبأنه لما كان من واجبات العملة طبقاً للأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ أن يتدخل ودياً فى المنازعات الحاصلة بشأن حدود الأملاك لحسمها فإنه يعد مرتكباً إذا قبل عطية للقيام بهذا الواجب^(٢)؛ وبأنه إذا كلف العملة من السلطة العسكرية وتحت الأحكام العرفية بتقديم أنفار لفرقة المال لقبول مبالغ أو هدايا نظير الامتناع عن تقديم بعض الأخبار يعتبر قبوله هذا ارتشاء^(٣).

مر الاختصاص المطلوب - قد لا يقع خلاف فيما يتعلق بالاختصاص متى كان العمل المطلوب أدائه والذى من أجله أعطيت الرشوة داخلاً كله فى اختصاص وظيفة الموظف المرتشى ، فلا يبقى ثمة صعوبة فى تطبيق أحكام الرشوة عليه كما بينا فى الأمثلة السابقة . ولكن قد يكون من مقتضى نظام توزيع الأعمال فى دوائر الحكومة أن لا يقع عمل معين برمته فى اختصاص موظف واحد بل يدخل فى أعمال عدة موظفين يكون لكل منهم نصيب من الاختصاص فيه ، فيكون من اختصاص أحدهم مثلاً مراجعته وعرض الباحث المتعلقة به ، ومن اختصاص الثانى إصدار الأمر بما يتبع بشأنه ، ومن اختصاص الثالث تنفيذ ذلك الأمر وهكذا . فإذا أخذ أحدهم رشوة لإنجاز هذا العمل وقدم للحاكم على الرشوة فقد يحتاج أن العمل لا يعد داخلاً برمته فى أعمال وظيفته وبأن أحكام الرشوة لا يمكن تطبيقها عليه ، ولكن الرأى المتبع فى ذلك هو أنه لا يلزم لاعتبار العمل داخلاً فى أعمال وظيفة الموظف واختصاصها أن يكون هو وحده المختص بالقيام به فى جميع أدواره ، بل يكفى أن يكون له نصيب من الاختصاص فيه ولو برأى استشارى وأن يكون قد اتجر بنصيبه هذا من الاختصاص المشترك^(٤).

(١) قض ٣ مارس ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٥١) . (٢) قض ٢٤ أكتوبر ١٩١٨ .

(المجموعة ٢٠ عدد ٤٧) . (٣) قض ٢١ فبراير ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ٨٩) .

(٤) جارسون ، مادة ١٧٧قرة ٧٩

وتطبيقا لهذه القاعدة حكم بأنه ليس من الضروري قانونا أن يكون الموظف مخنصا وحده بالأمر التي أعطيت الرشوة من أجلها حتى يكون جانبا بل يكفي أن تجوز استشارته في بعض هذه الأمور ... لأن كل ما اشترطه القانون هو أن يكون العمل من أعمال الوظيفة وما دامت كلمة (عمل) جاءت مطلقة فهي لا تنقيد بقدر من العمل معين ولا بنوع مخصوص منه ^(١).

وحكم بأنه ليس من الضروري لتوافر أركان جريمة الرشوة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٨٩ عقوبات أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف العمومي أداؤها داخلية ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون لها علاقة بها ، فتقديم مبلغ لكاتب المجلس الحسبي بقصد تأجيل قضية منظورة أمام المجلس بعد شروعا في رشوة ولو أن التأجيل هو من اختصاص المجلس نفسه ولا يدخل في حدود وظيفة الكاتب ^(٢).

العمل الخارج عن اختصاص الموظف — اذا أخذ الموظف رشوة للقيام بعمل ليس من شأنه القيام به لأنه لا يدخل في أعمال وظيفته واختصاصها ، فلا يمكن أن تطبق عليه أحكام الرشوة لانعدام الركن الثالث من أركان الجريمة ^(٣) ، ولكن المسئلة تحتاج الى بعض التفصيل .

الصورة الاولى — اذا اعتقد الموظف أن العمل من اختصاصه وأخذ الرشوة على أن يؤدي ماطلب منه وكان العمل في الواقع خارجا عن اختصاصه فلا عقاب ، لأن اعتقاد الموظف لا يمكن أن يقوم مقام الحقيقة الواقعة وهي أن العمل ليس من أعمال وظيفته ^(٤).

(١) قرار قاضي الاحالة بمحكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٥ مايو ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١١٣) .

(٢) قض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ١ ص ١) .

(٣) جازو ، ٤ قرة ١٥٢٩ — جارسون ، مادة ١٧٧ قرة ٦٨ — بلانش ، ٣ قرة ٤١٧

(٤) شوغروهيل ، ج ٢ قرة ٨٤٠ ص ٦٣٠ — قارن قض ١٢ يولي ١٨٩١ (الحقوق ٦ ص ١٨٤)

الصورة الثانية — اذا كان الموظف يعلم أنه غير مختص وقبل الرشوة اعتادا على غفلة الرائي ولكنه لم يوهم الرائي بشيء، مخالف للحقيقة فلا عقاب عليه أيضا .

الصورة الثالثة — اذا كان الموظف يعلم أن العمل ليس من اختصاصه ولكنه أوهم الرائي أنه من اختصاصه وأخذ الرشوة على أن يقوم بالعمل ، فلا يمكن عقابه بعقوبة الرشوة للأسباب المتقدمة ، ولكن يجوز عقابه بالمادة ٢٩٣ ع اذا بلغ إيهامه حدّ النصب وتوافرت الأركان المطلوبة ^(١) .

الصورة الرابعة — اذا كان الموظف والرائي على علم بأن العمل لا يدخل في وظيفة الموظف وأخذ الموظف الرشوة على أن يسعى بنفذه لإنجاز العمل لدى الموظف المختص وقام بالسعى فعلا فلا عقاب على الموظف في مصر، ولكنه يعاقب في فرنسا بعقوبة الرشوة لأن المادة ١٧٧ ع ف تعاقب أيضا كل من يتجر بنفذه لدى السلطات العامة . والمادة الفرنسية تنص على حالتين مختلفتين: (الأولى) حالة النائب الذي يتجر بنفذه لدى جهات الحكومة ليحصل للناس على رتب أو نياشين أو وظائف أو عطاءات أو مقاولات أو أى امتياز أو فائدة أخرى مما تمنحه السلطات العامة، (والثانية) حالة أى شخص آخر — ويدخل في ذلك الموظف غير المختص — يتجر بنفذه لدى جهات الحكومة لفرض من الأغراض المذكورة ^(٢) .

أما في مصر فلا يمكن معاقبة النائب على الرشوة إلا اذا أخذها ليعطى رأيه أو صوته لعمل أو مشروع مما يدخل في اختصاص الهيئة النيابية التي ينتسب إليها أو ليمتنع عن إعطاء رأيه أو صوته كذلك — كما أنه لا يمكن معاقبة أى إنسان آخر يتجر بنفذه الشخصى لدى السلطات العامة لفرض من الأغراض السابق ذكرها أو لأى غرض

(١) شورى على، ج ٢ قرة ٨٤٠ ص ٦٣١

(٢) جارسون، مادة ١٧٧ قرة ٨٦ — ١٢٥ — جارد، ٤ قرة ١٥٢٢ و ١٥٢٧ .

آثر — اللهم إلا اذا استعمل الاحتيال في إيهام الناس بأن له نفوذا لدى الحكام أو اتخذ اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة واستولى بواسطة ذلك على أموال الناس فعدتد يمكن عقابه بعقوبة النصب . أما أحكام الرشوة فلا يمكن تطبيقها بحال لانعدام الركن الأول من أركانها وهو صفة الموظف العمومي والركن الثالث وهو عمل الوظيفة .

الصورة الخامسة — اذا كان الموظف والراشي على علم بأن العمل ليس من اختصاص الموظف وأخذ الموظف الرشوة موهما الراشي بأنه سيسعى بنفوذه لإتمام العمل المطلوب لدى الموظف المختص ولم يكن في نيته السعي ، فإنه لا يعاقب بعقوبة الرشوة ولكن يحوز عقابه بعقوبة النصب إذا توافرت أركانه .

المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشرع

مضى تتم جريمة المرتشى — نصت المادة ٨٩ ع على أنه يعد مرتشيا كل موظف عمومي قبل وعدا أو أخذ هدية أو عطية . ويستفاد من هذا النص كما قلنا فيما سبق أن الجريمة تتم بمجرد صدور القبول من الموظف أو بأخذه الهدية أو العطية ، وأن قيام الموظف فعلا بتنفيذ العمل الذي كان الغرض من الرشوة أو بالامتناع عن العمل أمر زائد على الجريمة ، فخصوله وعدمه لا يؤثران على تمام الجريمة ، كما أنه لا يؤثر عليها ندم المرتشى بعد القبول وردة الهدية الى الراشي .

ذلك هو الرأي الذي يستقيم مع نص القانون المصري والقانون الفرنسي معا لاتحاد النصين في هذه النقطة ، وهو الرأي الذي أخذ به جارو وأيده فيه جارسون^(١) ، ولكن غيرهما من الشراح لا يرى هذا الرأي ، فيقولون بلاش إن الموظف الذي يقبل الوعد بشيء ما أو يأخذ هدية أو عطية ثم يمتنع باختياره وإرادته عن تنفيذ ما تعهد به للراشي

(١) جارو، ٤ قرة ١٥٢٩ (٢) جارسون، مادة ١٧٧ قرة ١٤٧

لا يعاقب لأن الجريمة لا تتم إلا بالأخذ والتنفيد، ولا يعدّ هذا شروعاً معاقباً عليه لأنه قد عدل عنه باختياره. أما إذا كان عدوله ناشئاً عن أسباب لا تدخل لإرادته فيها فانه يعاقب في هذه الحالة على الشروع في الجريمة^(١). وهذا هو رأى شوفو وهيل أيضاً^(٢).

وظاهر أن هذا الرأى لا يتفق مع نص القانون بل هو يضيف الى الجريمة ركناً جديداً لم يتطلبه القانون وهو التنفيذ الفعلى للغرض الذى أعطيت من أجله الرشوة. وقد يكون هذا الرأى أقرب الى العدل وأصلح للموظف وأدعى الى تسجيحه على الإثابة والعدول عن المضى في جريمته الى النهاية، ولكن الذى يمنع الأخذ به مخافته للنص الصريح.

ومع أن جارسون ينتقد هذا الرأى ويأخذ بالرأى الأول فانه يرى أن في التشريع الحاضر قصفاً كان يحسن بالشارع تلافيه، وذلك بالنص على إعفاء الموظف من العقوبة اذا هو عدل عن الاتفاق وردّ الهدية الى صاحبها قبل تنفيذ ما تعهد به.

ولعل هذا النقص أظهر في القانون المصرى منه في القانون الفرنسى حيث نص الشارع في المادة ٩٣ ع على إعفاء الراشئ والمتوسط من العقوبة اذا أخبرا الحكومة بالجريمة أو اعترفا بها، وهو نص لا مقابل له في القانون الفرنسى. والحقيقة أن الشارع المصرى لم يراع في هذا الإعفاء جانب الراشئ أو الوسيط، وإنما رعى به الى غاية أعظم شأنًا وهى تمهيد السبيل الى إثبات الجريمة على الموظف وتضييق سبيل الخلاص في وجهه، لأن جريمة الرشوة على عظم خطرها وشدة ضررها بالمصلحة العامة من الجرائم التى يستعصى على المحقق إثباتها في كثير من الأحوال لعناية مرتكبيها بإخفاء أثرها وتكتم أمرها. فليس يتسق مع هذا أن يفكر الشارع في شمول الموظف برحمته اذا هو ندّم على فعلته وعدل عن اتفائه.

(١) بلانز، ٣، قرة ٤١٦ (٢) شوفو وهيل، ٢، قرة ٨٤٤ (٣) جارسون، مادة ١٧٧

وقد أخذت المحاكم المصرية بالرأى القائل بتمام جريمة الرشوة بمجرد أخذ الموظف للهدية أو العطية، فقضت محكمة النقض بأن الموظف العمومي يعدّ مرتكباً لجريمة الرشوة إذا أخذ هدية أو عطية لتأدية عمل من أعمال وظيفته ولو ردّها فيما بعد تلك الهدية أو العطية للراشي ولم ينجز ما وعده به ^(١).

الشروع — واتباع لهذا الرأى لا يبقى للشروع في الجريمة التي تقع من جانب الموظف المرتشى سوى صورة واحدة وهي أن يطلب الرشوة لنفسه فلا يجب إلى طلبه ^(٢).

المبحث الثالث — في عقاب المرتشى

تقضى المادة ٩٣ عقوبات بمعاينة الموظف الذي يرتشى بالسجن ويحكم عليه فوق ذلك بغرامة تساوى قيمة ما أخذه من الرشوة أو ما وعده به. وهذا الحكم ينطبق أيضاً على الأشخاص الذين اعتبرتهم المادة ٩٠ ع في حكم الموظفين. فإذا طبقت المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف المخففة فلا يؤثر ذلك على الغرامة ولا يجوز تخفيضها بحال بل يحكم بها كاملة ^(٣).

فإذا وقف الصل عند حدّ الشروع وعوقب الموظف بالمادة ٩٣ مع المادتين ٤٥ و ٤٦ عقوبات.

(١) قض ٨ يناير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٣/٢٨).

(٢) جارسون، مادة ١٧٧قرة ١٥١ مكررة.

(٣) قض ٨ يناير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١/٢٨).

الفصل الثباني

في جريمة الرشوة

المبحث الأول — في أركان الجريمة

لم يضع الشارع المصري مادة خاصة يبين فيها أركان جريمة الرشوة كما فعل الشارع الفرنسي في المادة ١٧٩ ع ف، ولكن أركان جريمة الرشوة تقابل أركان جريمة الموظف المرتشي فهي مثلها ثلاثة: (أولها) أن يكون الرشوة قد أعطى وعدا أو هدية أو عطية، (وثانيها) أن يكون هذا الإعطاء لشخص ممن اجتمعت فيهم الصفات المطلوبة في المادتين ٨٩ و ٩٠ ع، (وثالثها) أن يكون هذا الإعطاء لغرض من الأغراض المذكورة في المادة ٨٩ ع^(١).

الركن الأول — الإعطاء

يشترط أن يكون الرشوة قد وعد الموظف بشيء ما أو أعطاه هدية أو عطية مما سبق الكلام عليه . ويعدّ من فيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي يمنحها الرشوة للرشوة ببيعته متاعا أو عقارا بمن أقل من ثمن المتل أو بشرائه منه شيئا بمن أزيد من قيمته الى آخر ما جاء بالمادة ٩١ ع. ولا يشترط لتحقيق الجريمة من جانب الرشوة أن يكون قد عرض الرشوة على الموظف بالقول أو بالكتابة صراحة، بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الإعطاء أو العرض ولولم ينسب بينت شقة، متى ثبت أنه إنما قصد بالإعطاء شراء ذمة الموظف^(٢) . فكثيرا ما يقع أن تقدم الرشوة الى الموظف

(١) جازو، ٤ قرة ١٥٣٤ — جازسون، المادة ١٧٩ قرة ٤

(٢) جازسون، المادة ١٧٩ قرة ٦

داخل ظرف على صورة خطاب أو في محفظة على أنها تتضمن أوراقا أو مستندات أو في علبة سجائر أو ما أشبه ذلك .

ولا يقوم الرءاء من جانب الرأشي مقام العطاء، فلا يعدّ راشيا من يرجو موظفا في عمل من أعمال وظيفته أو يوصيه بأدائه على وجه خاص أو يتوسل إليه بعظيم ولو كان غرضه من ذلك حمل الموظف على تنفيذ عمل غير حق أو مخالفة وإجباته على أية صورة أخرى . ولم يعاقب القانون المصرى على التوصية والرءاء إلا في حالة واحدة نص عليها في المادة ١٠٥ ع وهي حالة الموظف الذى يتوسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضرارا به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرءاء أو التوصية .

كذلك لا يعدّ راشيا من أعطى موظفا عموميا هدية أو عطية بعد قيامه بالعمل الذى كان مطلوبا منه ، إلا أن يكون ذلك تنفيذا لاتفاق سابق فيعاقب الرأشي على الوعد .

الركن الثانى — صفة الموظف

يجب أن يكون الرأشي قد أعطى الوعد أو الهدية أو العطية الى موظف عمومى أو مأمور أو مستخدم أو خبير أو محكم أو الى إنسان مكلف بخدمة عمومية . فيصح أن يكون الرأشي قد تقمّم بالعطاء الى قاض أو كاتب محكمة أو ضابط بوليس أو أحد رجال الشرطة أو خفير أو نائب أو عمدة أو شيخ بلد أو حلاق صحة أو مأذون الخ . فإذا أعطى الرأشي الرشوة الى شخص على أنه موظف فلذا به غير موظف فلا عقاب عليه لانعدام الركن الثانى للجريمة^(١) .

(١) جارد، ٤ قرة ١٥٣٤ — جارسون، مادة ١٧٩ قرة ١٤ — ١٥

الركن الثالث - الغرض من الرشوة

يشترط أن يكون العطاء قد قُدم إلى الموظف ليؤدي عملا من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو يمتنع عن عمل من الأعمال المذكورة . ويجب أن يكون هذا الغرض هو الباعث للراشي على إعطاء الرشوة^(١) ، فإذا تقدم شخص إلى موظف عمومي بعطاء على أنه مجزود هدية ولم يثبت أنه كان يرى بذلك إلى حمل الموظف على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل فلا عقاب، والأمر في ذلك موكل إلى تقدير المحكمة . على أنه لا يشترط أن يفصح الراشي عن قصده من تقديم العطاء، فقد بينا عند الكلام على الركن الأول أن العطاء لا يلزم فيه أن يكون مقترنا بقول أو بيان وإنما يستتج قصد المعطى في هذه الحالة من ظروف العطاء ومناسباته، فإذا قدم العطاء إلى قاض مثلا وكان بين يديه قضية للمعطى ولم يكن بينهما تعارف أو صلة سابقة تحمل على التهادي أو على أن يبرأ أحدهما الآخر كان ذلك قرينة على نية الرشوة . ومع ذلك فقد حكم بأن إفصاح الراشي عن غرضه من العطية أمر ضروري لتأكيد نيته حتى تكون العقوبة واجبة لأن الرشوة بالمعنى المعاقب عليه هي العطية التي يقصد بها حمل الموظف على مخالفة واجباته^(٢)، ولكن هذه القاعدة لا يصح أن تؤخذ على إطلاقها فكثيرا ما يكون لسان الحال أفصح من لسان المقال .

ويجب أن يكون العمل الذي يطلب إلى الموظف القيام به أو الامتناع عنه داخلا في اختصاصه ، فإذا كان الموظف غير مختص فلا يمكن أن يعاقب الراشي على الرشوة ولا على الشروع فيها ولو كان قد قدمها على اعتقاد أن الموظف مختص . وقد حكم بأنه (إذا كان العمل الذي أعطيت الرشوة من أجله لأجل إجرائه أو الامتناع عنه ليس هو من اختصاص الموظف إذ ليس في وسعه عمله كاتهاء ذلك

(١) جاور، ٤ ققرة ١٥٣٤ - جارسون، مادة ١٧٩ ققرة ١٨

(٢) محكمة النيا الجزئية في ٢٠ يناير ١٩٠٦ (الحقوق ٢١ ص ٢٢٧)

للعمل أو خروجه من سلطته إلى سلطة أخرى فتكون الشروط القانونية غير متوفرة، ولا يكفي اعتقاد الراشي بمقدرة المرتشى على تلبية رغبته لتوقيع العقاب بل لا بد أن تكون مقدرة المرتشى في هذه الحالة فعلية^(١) . على أنه ليس من الضروري أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون لها علاقة بها ؛ فتقديم مبلغ لكتاب المجلس الحسبي بقصد تأجيل قضية منظورة أمام المجلس يعدّ شروعا في رشوة ولو أن التأجيل من اختصاص المجلس نفسه ، ولا يدخل في حدود وظيفة الكاتب^(٢) .

ويعاقب الراشي إذا قُدم إلى الموظف عطاء ليقوم له بعمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقا ، فيعاقب بمقوبة الرشوة الشخص الذي يتقدم إلى موظف بعطاء لينجز له عملا من حقه أن يطالب بإنجازه .

ولكن هل يعاقب الراشي إذا قُدم إلى الموظف عطاء ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته شرع في القيام به بغير حق ؟

مثال ذلك : شرع أحد رجال الشرطة في القبض على إنسان بزعم أنه ارتكب مخالفة ، والواقع أنه لم يرتكب مخالفة ، فأعطاه هذا مبلغا من النقود ليمتنع عن القبض عليه .

ليس في نصوص القانون ما يساعد على معرفة الجواب لأن الشارع المصري لم يضع نصا خاصا بالجريمة الراشي كما قلنا . وكل ما أوردناه من البيان عن أركان

(١) محكمة السطة الجزئية في ٢٩ مارس ١٩٠٨ (الحقوق ٢٣ ص ٢٨٩) .

(٢) قض ٢٧ فبراير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ١) .

(٣) بلائش ، ٣ قرة ٤٣١ - جازو ، ٤ قرة ١٥٣٤ - جارسون ، مادة ١٧٩ قرة ٢٠ - أنظر

عكس ذلك شوفرويهل ، ٢ قرة ٨٥٤

هذه الجريمة إنما هو مستنبط بطريق المقابلة من أحكام المادة ٨٩ ع الخاصة بالموظف المرتشى . وقد يقال إن المقابلة تقتضى العقاب فى الحالة التى نحن بصددنا لأن الموظف يعاقب إذا أخذ هدية أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر له أنه غير حق .

ولكن يرد على هذا بأن الشارع إنما أراد بعبارة (ولو ظهر له أنه غير حق) أن يأخذ السبيل على الموظف كيلا يعتذر بأنه إنما امتنع عن العمل لأنه تين له أنه غير حق وأن لا محل عندئذ لعقابه ، فان للموظف من سلطة وظيفته ما يعينه على الخروج على حدود القانون متى أراد ، وفى وسعه أن يتخذ من هذا وسيلة للاتجار بوظيفته فيتقاضى من الناس ثمن امتناعه عن ظلمهم والعبث بحقوقهم وحررتهم . فاذا أخذ بجريرته فى هذه الحالة فلا يسوغ له أن يعتذر بأنه امتنع عن العمل لظلمه . ولكن لا شيء من هذا كله يصدق على حالة الراشئ أو يصح أن يحتج عليه به ، فان الذى يدفع جمالة ليخلص من عمل ظالم قام به موظف أو شرع فى القيام به لا يتبغى بذلك جر منم ولا شراء ذمة موظف ، وإنما يريد التخلص من شر محقق ودفع مضرة لا يبررها القانون ، فهو جدير بالرافة والعطف ولا محل لعقابه اذا لم يستطع دفع الأذى عن نفسه إلا برشوة الموظف .

وقد يكون من الممكن الاستناد فى مثل هذه الأحوال — أو فى بعضها على الأقل — الى حكم المادة ٥٦ ع التى تعفى من العقاب من يرتكب جريمة تحت تأثير الإكراه .

وعلى كل حال تكون هذه الحالة من الأحوال التى تفرق فيها جريمة الراشئ عن جريمة المرتشى ، فيحل العقاب بالمرتشى ويعفى الراشئ منه للأسباب المتقدمه .

المبحث الثاني - في الجريمة التامة والشروع

منى تتم جريمة الرشوة - تتم جريمة الرشوة في نفس الوقت الذي تتم فيه جريمة المرتشى، وينبني على ذلك أن الرشوة لا يعاقب بمقوبة الجريمة التامة إلا إذا قبل الموظف الوعد أو الهدية أو العطية^(١). فإذا تم الاتفاق فلا يؤثر على تمام الجريمة أن يكون المرتشى لم ينفذ ما وعد به سواء أكان عدوله عن التنفيذ راجعا الى محض اختياره أم الى أسباب لادخل لارادته فيها^(٢)، كما أن الرشوة لا يستفيد من عدوله عن الاتفاق بعد تمامه أو طلبه رد العطاء .

الشروع - نص القانون في المادة ٩٦ ع على حكم خاص لحالة الشروع في جريمة الرشوة فقال (من شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري) . وهذا الحكم لا يخرج في شيء عن قواعد الشروع العامة، وكان يمكن الاستغناء عنه بحكم المادة ٤٥ ع لولا أن الشارع أراد الرأفة بالرشوة، فخفض عقابه على الشروع عن الحد الذي كان يستحقه لو طبقت عليه المادتان ٤٥ و ٤٦ ع مع المادة ٩٣، فالشروع في الرشوة من جانب الرشوة جنته تدخل في اختصاص القاضي الجزئي، بخلاف الشروع من جانب المرتشى فإنه جناية .

ولا بد في الشروع من توفر أركان الجريمة التامة ، بمعنى أنه يجب أن يكون الرشوة قد تقدمت بالعطاء الى الموظف عمومي ليحمله على أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل كذلك . فإذا أبى الموظف قبول العطاء وقفت الجريمة عند حد الشروع وعوقب مرتكبها بالمادة ٩٦ ع . وهذا ما أراده الشارع بقوله (ولم تقبل منه)،

(١) قض ٢٧ ابريل سنة ١٩٠١ (المجموعة ٢ ص ٢٨٥) .

(٢) جارسون، مادة ١٧٩ قرة ٣٨ و ٣٩ .

وهذه العبارة زائدة ولا حاجة اليها لأنها مستفادة من الأحكام العامة للشروع بل هي قاصرة عن تصوير كل حالات الشروع ، لأن الشروع لا يقتصر على حالة عدم قبول الموظف فقط ، بل يتحقق أيضا بكل فعل آخر يوقف الجريمة قبل تمامها أو يجعلها خائبة الأثر كالقبض على الرائي أثناء عرض الرشوة . وقد حكم بأن الرائي يعاقب على شروعه في رشوة الموظف العمومي ولو أن الموظف أخبر رؤسائه بأمر الرشوة من بدء حصولها وظل يوافقهم بما يجري بينه وبين الرائي من المخبرات مع تظاهره للرائي بمظهر المستعد للقبول حتى ضبطت الجريمة ^(١) .

ويحصل الشروع في الرشوة بمجرد وعد الرائي بإعطاء الهدية ولو لم يبرزها أو يعين نوعها أو قيمتها ^(٢) .

وكما يقع الشروع على يد الرائي يجوز أن يحصل بواسطة شخص ثالث ^(٣) .

ويعتبر مرتكبا لجريمة الرشوة واقعا تحت العقوبات المنصوص عنها في المواد ٨٩-٩٦ ع الشخص الذي يشرع في إعطاء رشوة لكاتب مفتش يرى ليحمله على أن لا يقيد اسمه في الكشف الذي يكتب بناء على أمر المفتش بأسماء المخالفين للوائح الرى ، لأنه لم يقدم النود للكاتب المذكور إلا لغرض أن يمتنع عن أداء عمل من أعمال وظيفته التي ندب اليها من رئيسه مفتش الرى ^(٤) .

ويطبق على جريمة الشروع في الرشوة كافة القواعد التي تنطبق على الشروع في الجرائم عموما ، فإذا عدل الرائي باختياره عن تقديم الرشوة قبل رفض الموظف أو قبل القبض عليه فلا يعاقب ^(٥) .

(١) محكمة استئناف بروكسل بتاريخ ١٥ يونيو ١٨٩٤ (البازيكريزى بلج ١٨٩٤ - ٢ - ٣٩٥) -

(٢) قضاة ٢٧ إبريل سنة ١٩٠١ (المجموعة الرسمية ٢ ص ٢٨٥) . (٣) أنظر الحكم السابق -

(٤) محكمة بنى سويف الابتدائية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١٢١) .

(٥) جارسون ، مادة ١٧٩ قرة ٤٣

المبحث الثالث — فى عقاب الرائى

نص القانون على عقاب الرائى مع المرتضى فى المادة ٩٣ ع فجعل عقابه كالمرتضى
أى السجن مع غرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به .

أما فى حالة الشروع فالمادة ٩٦ عقوبات تعاقبه بالحبس مدة لا تزيد على سنة
أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

فرع — فى عقاب الرأى

لم يترك القانون حكم الرأى أى الوسيط لقواعد الاشتراك العامة بل نص على
عقابه فى المادة ٩٣ ع فجعله مساويا لعقاب الرائى والمرتضى أى السجن مع غرامة
تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به .

أما فى حالة الشروع فيختلف عقابه بحسب ما اذا كان وسيطا للرأى أو للرتضى .
فإذا كان يعمل لصالح المرتضى فيعده شريكا له ويعاقب على الشروع بالمادة ٩٣ مع
المادتين ٤٥ و ٤٦ ع . وإذا كان يعمل للرأى فيعاقب معه بالمادة ٩٦ عقوبات .

المبحث الرابع — فى حالة الاعفاء المنصوص عليها

فى المادة ٩٣ عقوبات

نصت المادة ٩٣ ع فى ختامها على أنه (يعنى من العقوبة الرائى أو المتوسط
إذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها) ، ومعنى هذا أن الشارع اعتبر الإخبار
أو الاعتراف عنرا معفيا للرأى والوسيط من عقاب الرشوة . وطلة هذا الاعفاء
ظاهرة ، وهى أن الرائى والوسيط يؤدىان خدمة للصالح العامة بالكشف عن جريمة
الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذى ارتكبها وتسهيل إثبات الجريمة عليه .

والفرق بين الإخبار والاعتراف أن الأول يكون قبل اكتشاف الجريمة ، والثاني بعد اكتشافها والقبض على المتهمين بها والشروع في التحقيق معهم .

ولم تين المادة ٩٣ ع الوقت الذي يجب أن يحصل فيه الاعتراف حتى يترتب عليه الإعفاء من العقوبة ، ولكن متى كان الاعتراف صريحا وموافقا للحقيقة تكون نتيجته الإعفاء اذا حصل في أى وقت قبل صدور الحكم في الموضوع ^(١) .

وقد حكم بأنه يلزم لإعفاء الراشئ أو المتوسط من العقوبة أن يكون الإخبار أو الاعتراف حاصلًا من كل منهما بقصد إظهار الحقيقة وأن يكون مطابقا للواقع وكاشفا لظروف الحادثة بكيفية لا يعتريها لبس ولا تضليل ... أما اذا كان الإخبار أو الاعتراف حاصلًا لمجرد التخلص من العقوبة ومجردًا عن كل إيضاح وتفصيل أو كانت مسوقا بطريقة تخالف ظروف الحادثة ولا تطبق على الوقائع الثابتة في الدعوى ... فلا يستحق صاحبه أن يتمتع بمنحة الإعفاء من العقوبة لعدم توفر المقابل الذي يقصده الشارع وهو الإخبار أو الاعتراف بالجريمة على حقيقتها حتى يكون هاديا وكاشفا وموصلا لاكتشاف أمر المرتشين ومعاقبتهم ^(٢) .

· واذا ارتكب الراشئ والوسيط جريمة شروع في رشوة فلا يكون الإخبار أو الاعتراف منهما أو من أحدهما سببا في الإعفاء من العقوبة ، لأن حكمة الإعفاء وهي تسهيل القبض على الموظف المرتشئ متعلمة في هذه الحالة ^(٣) .

(١) قض ٢٩ أبريل سنة ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٩٢) .

(٢) جنابات أميوط في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٤ (الحقوق ١٩ ص ١٨١) .

(٣) انظر في هذا المعنى قض ٩ يناير سنة ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٢٥) وبمجموعة مذكرات ومشتورات لجنة المراقبة القضائية طبة ثانية سنة ١٩١٣ عدد ١٣١

الفصل الثالث

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٤ ع

المادة ٩٤ ع — يعدّ مثل الرائي ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة (أى المادة ٩٣) من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسومة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته .

هذه الجريمة لا علاقة لها في الواقع بجريمة الرشوة لأنه ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة، ولكن الشارع المصرى شبهها بالرشوة الايجابية مجازاة للشارع الفرنسى الذى اعتبرها في المادة ١٧٩ ع ف صورة من صور جريمة الرشوة، وهو اعتبار لا أساس له من الحقيقة . على أن الشارع المصرى قد هذب فكرة الشارع الفرنسى بعض التهذيب فجعل الجريمة شبيهة بجريمة الرشوة لاصورة من صورها، ونص عليها في مادة خاصة .

أما وجه الشبه بجريمة الرشوة فلأنها قد تؤدى الى نفس النتائج الخطرة التي تؤدى اليها الرشوة الايجابية، فضلا عن أن الجريمتين تشتركان في ركنين من أركانها^(١).

وعلى كل حال فالجريمة بصورتها الواردة في المادة ٩٤ ع نادرة الوقوع، وهى أندر في صورتها الايجابية — أى في صورة الإكراه على أداء عمل — منها في صورتها السلبية، وهى الإكراه على الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة . فقد يتصور أن موظفا عموما يحاول تنفيذ عمل أو أمر صادر اليه فيتعرض له شخص ويستعمل

(١) جارسون، مادة ١٧٩ فقرة ٨

معه وسائل العنف أو التهديد ليحمله على الامتناع عن المضي في تنفيذ العمل أو الأمر الصادر اليه . ومن أمثلة ذلك ما يقع للحضرين الذين يكفون بتوقيع المجز على المدنين أو بتنفيذ الأحكام القضائية على أموال المحكوم عليهم . ولم أرى في مجاميع الأحكام المصرية حكماً في قضية من هذا القبيل طبقت فيه المادة ٩٤ ع ، بل الذي يطبق في هذه الأحوال عادة هي المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ عقوبات .

ولا يتصور في هذه الجريمة التقابل الذي يوجد عادة بين جريمة الراشي وجريمة المرتشي ، فإن الذي يعاقب في حالة المادة ٩٤ ع هو المعتدى وحده ولا يتصور إمكان معاقبة الموظف ، لأن قبوله تم تحت تأثير الإكراه أو التهديد .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة ثلاثة بجريمة الرشوة (أوقفا) استعمال طرق الإكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد ، (وثانيها) أن يكون ذلك في حق موظف ، (وثالثها) أن يكون ذلك بقصد الحصول منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتباؤه أداء عمل من أعمال وظيفته^(١) .

الركن الأول — استعمال الإكراه أو التهديد

يتكوّن الركن الأول من أحد فعلين (١) استعمال طرق الإكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه ، وقد جاء الشارع بهذه العبارة ترجمة لعبارة (Voies de fait) الواردة في النص الفرنسي أو (٢) استعمال طرق التهديد .

ويراد بعبارة Voies de fait أعمال العنف أو الاعتداء أي كان نوعها ، ولكنها تطلق عادة على أعمال الاعتداء البسيطة كالضرب ونحوه ، فلا يشترط إذن لوجود

(١) قانون جاز ٤٤ ، ققرة ١٥٣٤ — وجارسون ، مادة ١٧٩ ققرة ٤

الركن الأول أن تكون أعمال العنف أو الاعتداء قد بانست من الشدة مبلغا جسيما .
أما التهديد فيشترط فيه أن يكون جديا ومؤثرا في نفس المجنى عليه ^(١) .

الركن الثاني - الموظف

يشترط أن يكون العنف أو التهديد قد وقع على موظف عمومي، وقد سبق الكلام على الموظف العمومي بما فيه الكفاية .

الركن الثالث - الغرض

يجب أن يكون العنف أو التهديد قد وقع على موظف لحمله على قضاء أمر غير حق، أو على اجتناب أداء عمل من أعمال وظيفته .

وهنا تختلف الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٤ ع عن جريمة الرشوة السابقة الكلام عليها، فإن الرأشي هناك يعاقب متى كان غرضه حمل الموظف على قضاء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا . أما هنا فلا يعاقب مرتكب الاعتداء إلا إذا كان غرضه من الاعتداء على الموظف حمله على قضاء عمل غير حق . والظاهر أن الشارع رأى أن الذي يريد قضاء عمل حق لا يتصور فيه أن يلجأ إلى طرق العنف أو التهديد لقضاء هذا العمل، بل يلجأ إلى طرق المحاسنة والترضية ببطء أو نحوه . وعلى كل حال فالشخص الذي يلجأ إلى طرق العنف أو التهديد ليحمل الموظف على قضاء عمل حق لا يمكن عقابه بالمادة ٩٤ ع، وإنما يمكن عقابه بالمواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ ع .

ويعاقب الشخص بالمادة ٩٤ ع إذا ارتكب أعمال الاعتداء أو التهديد ليحمل الموظف على اجتناب عمل من أعمال وظيفته . فإذا كان العمل المراد اجتنابه غير

(١) جارسون، مادة ١٧٩قرة ٩

حق فما أظن أنه يمكن تطبيق المادة ٩٤ ع على مرتكب الاعتداء في هذه الحالة
لأسباب التي سبق بيانها عند الكلام على جريمة الراشي، بل أرجح تطبيق المواد
١١٧ و ١١٨ و ١١٩ ع عليه في هذه الحالة .

المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع

منى تتم الجريمة — يرى جارسون أن هذه الجريمة تتم متى اعتقد مرتكب
الاعتداء أو التهديد أن اعتدائه أو تهديده قد أثمر الثمرة المطلوبة، ولكنى أرى أن من
الصعب تعليق تمام الجريمة وعدم تمامها على أمر يرجع الى نفسية الجاني، إذ كيف
يمكن الوصول الى معرفة هذه الحالة النفسية الامن طريق الجاني، وهو يهيمه في كل
الأحوال أن لا تبلغ الجريمة حد التمام حتى لا تطبق عليه العقوبة المنصوص عليها
في المادة ٩٣ ع .

وعندى أنه يجب قياس هذه الجريمة على جريمة الراشي السابق الكلام عليها، وهذه
لا تتم إلا بقبول الموظف القيام بالعمل أو الامتناع عنه . فيجب ألا تعتبر جريمة
المعتدى تامة إلا اذا ترتب على الاعتداء أو التهديد قبول الموظف تنفيذ ما يطلب
منه سواء أقام بعد ذلك بالتنفيذ أم لم يتم .

الشروع — أما الشروع فقد نص عليه القانون في المادة ٩٦ ع في قوله (من
شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه أو في الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ
مقصده) فالجريمة تعتبر واقعة عند حد الشروع إذا لم يبلغ الجاني مقصده من
الضرب أو التهديد . وفي النص الفرنسى للمادة ٩٦ ع يعبر عن ذلك بقوله
(Quand elle n'aura pas eu d'effet) أى أنه علق خيبة الجريمة على عدم
ترتب الأثر، فيستتج من هذا أن الجريمة تعتبر تامة في نظر الشارع اذا ترتب عليها
الأثر المطلوب، وهذا مما يؤيد ما ذهبنا اليه فيما يتعلق بالجريمة التامة .

المبحث الثالث — في العقاب

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٤ ع عند تمامها بعقوبة الرأشي المقررة في المادة ٩٣ ع أى بالسجن، ولكن لا يتصور إمكان الحكم عليه بغرامة لأن أساس الغرامة المنصوص عليها بالمادة ٩٣ عقوبات إنما هو قيمة ما أعطى أو وعد به، وهنا لا عطاء ولا وعد فأساس التقدير معلوم، وإذن لا يمكن الحكم بغرامة وإن كانت المادة ٩٤ ع تقول (بعد مثل الرأشي ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة) فذكرت العقوبات بصيغة الجمع، ولكن هذا النص يجب أن يصرف الى عقوبة السجن دون غيرها .

أما في حالة الشروع فيعاقب الخائن بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٩٦ ع أى بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

الفصل الرابع

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٥ ع

المادة ٩٥ ع — كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كالميلين في المادة ٩٢ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ٩٣ اذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة .

بعد أن فرغ الشارع من النص على حكم الرأشي والمرتشى والوسيط نص في المادة ٩٥ ع على حكم الشخص الذى يتقبل الهدايا والعطايا لنفسه بالنيابة عن الموظف وبالاتفاق معه، بعد أن مهد لهذا بالمادة ٩٢ ع التى نصت على أن الرشوة يصح أن تكون لفائدة الموظف أو لفائدة شخص آخر يعينه الموظف . وقد انتقدنا عند الكلام على المادة ٩٢ ع ذلك القيد الذى وضعه الشارع في ختام المادة وهو قوله

(عنه لذلك) لأنه يخرج من حكم المادة صورة الهدية التي تعطى لأحد أقارب الموظف أو ذويه بغير علمه، حتى إذا علم بالهدية أقرها وقام بالعمل الذي يطلب منه، وقلنا إن هذه الحالة لا تقل إجراما بالنسبة الى الموظف عن الحالة التي عيّنت المادة بالنص عليها، وإنه يجب أن لا تختلف عنها في الحكم .

ولكن لهذا القيد حكمة خاصة بالنسبة الى الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٥ ع فإن الشارع على ما يظهر قد أراد أن يجعل الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة تابعة لجريمة الموظف ومتفرعة عنها، بحيث لا توجد هذه الجريمة إلا بعد تمام جريمة الموظف ولا يتصور وجودها سابقة عليها، وهذا لا يكون إلا في الحالة التي يتفق فيها الراشئ مع الموظف مقدما على الشخص الذي تعطى اليه الهدية كما هو مبين في المادة ٩٢ ع . ومن أجل هذا الغرض قصر الشارع حكم المادة ٩٢ ع على هذه الصورة دون غيرها، وقد كان مستطاعا أن ينتفع بحكمها فيما نخرج عن ذلك .

وينبغي على هذا أنه إذا هتّم الراشئ بالهدية الى زوجة الموظف على غير اتفاق سابق مع الموظف فقبلتها لنفسها مع علمها بالسبب الذي قدمت الهدية من أجله فلا يكفي ذلك لاعتبارها مرتكبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٥ ع، لأن قبول الزوجة لم يكن مسبوقا بالاتفاق مع الموظف على الهدية وعلى من تعطى اليه طبقا لحكم المادة ٩٢ ع، ومن الجائز أن لا يقر الموظف هذه الهدية فلا يبقى محل لمؤاخذته . فإذا قلنا بعقاب الزوجة في هذه الحالة دون الزوج الموظف نخرجنا بذلك عن الغرض الذي يظهر أن الشارع قد رمى اليه بتعليق حكم المادة ٩٥ ع على حكم المادة ٩٢ ع .

غير أن الأخذ بالقواعد المتقدمة يجر الى عدم معاقبة الزوجة — أو أى شخص آخر قبل الهدية أيّا كانت صلته بالموظف — في حالة أخرى كان يصح أن تعاقب فيها، وهي حالة ما إذا قبلت الهدية لنفسها بغير علم سابق من الموظف ولكن مع علمها هي بسبب الهدية، ثم أخبرت زوجها بالهدية فأقرها وقبل أن يقوم بالعمل المطلوب

منه، ففى هذه الحالة يجب عقاب الموظف لأن أركان جريمة الرشوة متوفرة بالنسبة اليه كما قدمنا . أما الزوجة فانها لا تعاقب بالمادة ٩٥ ع لأن الشرط الوارد فى المادة ٩٢ ع لم يتحقق ؛ كما أنه لا يمكن عقابها باعتبارها وسيطة لزوجها لأنها لم تسع الى الحصول على الرشوة، ولا باعتبارها وسيطة للراشئ لأن الفرض أنها لم تسع الى حمل الموظف على القبول والعمل بما يريد الراشئ، ومع هذا كله فهى قد مهدت سبيل الرشوة للراشئ وللرئس بطريقه غير مباشرة .

المبحث الأول — فى أركان الجريمة

يشترط للعقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٥ ع توفر ثلاثة أركان (الأول) أن يكون الجاني قد قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصوصية كالمبين فى المادة ٩٢، (والثانى) أن يكون عالما بالسبب، (والثالث) أن لا يكون قد توسط بسعيه فى الحصول عليها .

الركن الأول — هو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية على الوجه المبين بالمادة ٩٢ ع، أى أن يكون هذا القبول مسبوقا بالاتفاق بين الراشئ والموظف المرتشئ على الرشوة وعلى تعيين من تعطى اليه، فاذا لم يوجد اتفاق من هذا القبيل فلا عقاب للأسباب التى سبق بيانها .

الركن الثانى — يشترط لعقاب من أخذ الهدية أن يكون عالما بالسبب الذى قدمت من أجله أى أن يكون على علم بأن غرض مقدم الهدية حمل الموظف على أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل كذلك . فاذا كان يجهل السبب فلا عقاب عليه وإن عوقب الموظف من أجل الرشوة . مثال ذلك أن يكون الموظف قد اتفق مع الراشئ على العمل المطلوب وكلفه مقابل ذلك أن يشتري ساعة ويقدمها الى ابنه على سبيل الهدية، فقدمها لابن وتقبلها الابن على أنها هدية ولم يعلم بما وراء ذلك، فإن الابن لا يمكن عقابه فى هذه الحالة ولكن الموظف يعاقب .

الركن الثالث - يشترط لتطبيق المادة ٩٥ ع ألا يكون آخذ الهدية قد توسط بسعيه في الحصول على الرشوة، بمعنى أن عمله يكون قاصرا على الأخذ أو القبول فقط مع علمه بسبب الهدية أو الوعد . أما إذا سبق ذلك سعى من جانبه في الحصول على الرشوة فإن المادة ٩٥ ع يتمتع تطبيقها في هذه الحالة، ويصبح آخذ الرشوة وسيطا لارتضى وتطبق عليه أحكام المادة ٩٣ ع .

المبحث الثاني - في عقاب الجريمة

جعلت المادة ٩٥ ع عقاب من تنطبق عليه الحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به .

الفصل النهمين

في عقوبة المصادرة

نصت المادة ١٨٠ من قانون العقوبات الفرنسى، والمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات البلجيكي، والمادة ١٧٤ من قانون العقوبات الايطالى على أن ما دفعه الراشئ على سبيل الرشوة لا يرد إليه بحال بل يحكم بمصادرته . ولم ينص الشارع المصرى في باب الرشوة على حكم من هذا القبيل . ولكن المادة ٣٠ عقوبات تنفى عن النص الخاص، فانها تميز بصفة عامة الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة . والمحاكم المصرية تطبق هذه المادة على جريمة الرشوة وتقضى بمصادرة الأموال أو الأشياء الأخرى المضبوطة التى قُمت على سبيل الرشوة .

الباب الثاني

في اختلاس الأموال الأميرية وفي الغدر

[المواد ٩٧ — ١٠٤ عقوبات]

هذا الباب يشتمل على عدة جرائم بعضها مذكور في عنوان الباب والبعض الآخر لم يذكر فيه، وقد جاء الشارع المصرى في هذا الباب يجرائم ليس لها مقابل في القانون الفرنسى .

الفصل الأول

في اختلاس الأموال الأميرية

المادة ٩٧ ع — كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والمقود أو اختلس شيئا من الأمتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

هذه الجريمة من صور جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٦ ع، وإنما الذى يميزها أنها لا تقع إلا من موظف عمومى أو من فى حكمه^(١) .

(١) جارسون، مادة ١٦٩ قرة ٦٠ — جارو طبة ثالثة، جز رابع هامش ص ٣٢٣ نوة ٢١.

المبحث الأول — في أركان الجريمة

تقوم جريمة الاختلاس على خمسة أركان (الأول) صفة الجاني و (الثاني) فعل الاختلاس أو الإخفاء و (الثالث) نوع الأشياء المختلسة أو المخفأة و (الرابع) أن تكون هذه الأشياء سلمت إلى الجاني بسبب وظيفته و (الخامس) القصد الجنائي^(١).

الركن الأول — صفة الجاني

لا تطبق المادة ٩٧ ع إلا على الأشخاص الذين ورد ذكرهم فيها وهم مأمورو التحصيل، والمندوبون له، والأمناء على الودائع، والصيارفة المنوطون بحساب نقود أو أمانة. ولم يرد بالنص العربي ما يشعر بوجوب أن يكونوا من أرباب الوظائف العامة أو من القائمين بأعمال عامة، ولكن النص الفرنسي لهذه المادة وصف هؤلاء الأشخاص بلفظ (Public)، والواقع أن النص لا ينطبق إلا على من كان من هؤلاء الأشخاص قائماً بأعمال ذات صبغة عامة كالموظفين العموميين ومن في حكمهم. وقد اقتبس الشارع المصري نص المادة ٩٧ ع بحرفها من نص المادة ١٦٩ من قانون العقوبات الفرنسي. وقد تحاشى الشارع الفرنسي ذكر عبارة (موظف عمومي) بدلا من العبارات السابق ذكرها حتى لا تفسرها المحاكم تفسيراً ضيقاً فتخرج من حكم المادة من عدداً الموظفين العموميين^(٢).

فكل ما يستفاد من عبارة النص هو أنه لا يشترط أن يكون الشخص الذي ينطبق عليه حكم المادة موظفاً عمومياً بالمعنى الضيق. واتباعاً لذلك حكمت محكمة النقض المصرية بأنه (يعاقب مندوبو تحصيل الأموال الأميرية بمقتضى المادة ٩٧ ع الخاصة

(١) جارسون، مادة ١٦٩ قرة ٤ — جارو، ج ٤ قرة ١٤٩٣ — قارن بن سويف ١٨ مايو

سنة ١٨٩٣ (الحقوق ٨ ص ١٠٠).

(٢) جارسون، مادة ١٦٩ قرة ٦ — ٧

باختلاس الأموال الأميرية بقطع النظر عن كونهم موظفين عموميين أو غير موظفين عموميين، وعلى ذلك إذا اختلس المأذون الرسوم التي يحصلها عقيب بمقتضى هذه المادة^(١).

على أنه يجب من الجهة الأخرى أن يكون الشخص قائماً بعمل ذى صبغة عامة وإن لم يكن موظفاً عمومياً^(٢). فإن لم يكن هذا ولا ذاك فلا يمكن أن تطبق عليه المادة ٩٧ ع بحال. فإذا جمع أحد أفراد الناس من طريق الاكتساب أموالاً لصرفها على أعمال خيرية عامة ثم اختلسها فلا يعاقب بالمادة ٩٧ ع بل بالمادة ٢٩٦ عقوبات^(٣). وقد حكم أيضاً بأن موظفى الدائرة الخاصة لا يعاقبون بالمادة ٩٧ ع إذا اختلسوا أموال الدائرة المسماة اليهم^(٤).

فاعرة — على هذا يمكن القول بأنه يشترط لتطبيق المادة ٩٧ ع شرطان (أولهما) أن يكون الجاني موظفاً أو مستخدماً عمومياً أو شخصاً مكلفاً بخدمة عمومية أو بعمل ذى صبغة عامة، (وثانيهما) أن يكون مأموراً بالحصول أو مندوباً له أو أميناً على ودائع أو صيرفاً منوطاً بحساب تقود أو أمتعة.

ويراد بمأمور الحصول (Percepteur) كل شخص مكلف بحصول أموال أميرية أو غيرها بمقتضى القوانين أو اللوائح أو الأوامر. فالصراف الذى يجمع أموال الأتبان، والكتاب الذى يحصل عوائد الأملاك أو رسوم الخفر، والمأذون الذى يحصل

(١) نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١١ (المجموعة الرسمية ١٣ عدد ٨) — انظر أيضاً مجموعة منشورات ومذكرات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية نمرة ١٥٢

(٢) جازو، ٤ ققرة ١٤٩٣ — جارسون، مادة ١٦٩ ققرة ٨ — شوفرويل، ٢ ققرة ٧٩١ — بلانش، ٣ ققرة ٣٤٣

(٣) قازن نقض ٣ فبراير سنة ١٩٠٠ (الحقوق ١٥ ص ٩٧).

(٤) نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩١٢ (المجموعة الرسمية ١٤ ص ١١٠).

رسوم عقود الزواج^(١)، وعحصل المجلس البلدى الذى يحصل الضرائب البلدية^(٢) يدخلون جميعا فى حكم المادة ٩٧ ع .

أما مندوب التحصيل (Commis à une perception) فيراد به مساعد المأمور الذى يقوم بالتحصيل نيابة عنه بشرط أن تكون له صفة عمومية . أما اذا كلف المأمور ابنه بتحصيل بعض الأموال فاختلفها بعد تحصيلها فلا يطابق عليه حكم المادة ٩٧ ع^(٣) .

ويراد بالأمانة على الودائع (Dépositaire) كل شخص أؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على حفظ مال أو شيء آخر مما ورد بالمادة ٩٧ ع، كوكيل البوطة، ومخزنجى السكة الحديد، وأمين المكتبة، وأمين الدفترخانة، وكل شخص آخر ذى صفة عامة تحت يده بسبب وظيفته نقود أو أوراق أو سندات أو أمتعة سواء أكانت مملوكة للحكومة أم للأفراد .

وليس بشرط أن تكون وظيفة الشخص الأصلية حفظ الأمانات والودائع بل يكفى أن يكون ذلك جزءا من وظيفته أو أن يكون من مقتضيات أعمال وظيفته، فأمور الضبطية القضائية الذى يضبط مع المتهم نقودا أو أشياء أخرى أثناء التحقيق ويحفظها عنده على ذمة القضية يعد أмина على هذه الأشياء، فاذا اختلسها عوقب بالمادة ٩٧ ع . ومن هذا يتضح خطأ حكم محكمة الاستئناف العليا الذى قررت فيه أنه اذا اختلس أحد مأمورى الضبطية القضائية أشياء ملبست اليه أثناء تحرير محضر جنائى فلا ينطبق عقابه على المادة ١٠٠ ع (٩٧ جديدة) لأنه لم يكن أмина عموميا

(١) قض ٢٨ أكتوبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٨) .

(٢) قض ١٣ أبريل سنة ١٩١٢ (المجموعة ١٣ ص ١٤٠) .

(٣) جارسون، مادة ١٦٩ بقرة ١٨ .

كما هو الشرط في تطبيق هذه المادة، بل تقع الجريمة التي ارتكبتها تحت حكم المادة ٣١٥ (٢٩٦ جريدة) ^(١).

ويراد بالصيارفة (Comptable) كل شخص منوط بحساب نقود أو أمتعة كما تقول المادة، أو بعبارة أخرى كل شخص مكلف بمقتضى وظيفته باستلام نقود أو أشياء أخرى لحفظها وإنفاقها أو توزيعها في الوجوه المقررة لها ^(٢).

فإذا انعدمت الصفات المطلوبة في المادة ٩٧ ع امتنع تطبيقها، فإذا اختلست زوجة الصراف شيئاً من الأموال الأميرية التي تحت يد زوجها فلا تعاقب بالمادة ٩٧ ع ^(٣). وكذلك إذا كان الشخص موظفاً ولكنه لم يكن متصفاً بصفة من الصفات المذكورة في المادة واختلس أموالاً أميرية لا يعاقب بالمادة ٩٧ ع ^(٤). ولكنه في مصر يمكن عقابه بالمادة ١٠٣ ع.

وعند تطبيق المادة ٩٧ ع يجب أن يبين في الحكم الصفة التي تنطبق على المتهم وإلا كان الحكم باطلاً ووجب نقضه ^(٥).

(١) محكمة الاستئناف العليا في ٢٦ يولييه سنة ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٨٢).

(٢) أنظر فيما يتعلق بتطبيق القواعد السابقة: بالنسبة لمستخدى الدائرة السنية قض ٦ يونيه سنة ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٦) وبالنسبة لموظفى قلم التفتة قض ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٣٩) وبالنسبة لموظفى مصلحة الأملاك الأميرية قض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ٨٨) وبالنسبة لموظفى المجالس البلدية قض ٨ يولييه سنة ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١/١٣٨) وبالنسبة لمستخدى وزارة الأوقاف قض ١٧ مارس سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٦٣) وبالنسبة لمستخدى مجالس المديرية قض ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١١٧).

(٣) البائدت ١٨٤٠ — ٢ — ٤١١

(٤) جازو، ٤ قرة ١٤٩٣ — جارسون، مادة ١٦٩ قرة ٣٤

(٥) قض ٢٧ مايو ١٨٩٩ (القضاء ٦٠ ص ٢٠٤)

الركن الثاني — فعل الاختلاس أو الإخفاء

يتكوّن الركن الثاني للجريمة من فعل مادی هو الاختلاس أو الإخفاء (Détournement ou soustraction). وقد انتقد الشراح الفرنسيون ورود لفظ (Soustraction) في هذه المادة، لأن هذا اللفظ بحسب الاصطلاح القانوني يفيد أخذ الشيء من حيازة شخص آخر، والفرض هنا أن الشيء موجود في حيازة المتهم فلا يمكن أن يعدّ تصرفه فيه (Soustraction)، وكان الواجب أن يقتصر النص على ذكر لفظ (Détournement) فهو الذي يسبر عن المعنى المقصود تماما لأنه يفيد أن شخصا حائزا لشيء مملوك لغيره يضيف ذلك الشيء الى ملكه الخاص^(١).

وقد وقع الشارع المصري فيما وقع فيه الشارع الفرنسي من الخطأ فنقل اللفظين الى المادة ٩٧ع، وفضلا عن هذا فانه لم يلتزم في النص العربي الاصطلاح الذي جرى عليه في بابي السرقة وخيانة الأمانة فاستعمل لفظ الإخفاء للتعبير عن معنى (Soustraction)، وقد يكون فيه بعض الدلالة على المعنى المقصود ولكنه على كل حال غير اللفظ الذي عبر به عن المعنى نفسه في باب السرقة.

منى يوجهر الاختلاس — ومحصل ما تقدّم أن الركن المادی للجريمة يتم بإضافة الجاني الشيء الذي سلم اليه بسبب وظيفته الى ملكه وتصرفه فيه تصرف المالك. على أن مجزّد وجود عجز في حساب أحد الصيارفة العموميين أو الأئماء على الودائع أو المحصيلين لا يكفي دليلا على حصول الاختلاس بلجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في الحساب. وكذلك لا يثبت حصول الاختلاس بمجرد التأخير عن رد الشيء في الميعاد المقرر وانما يثبت بالامتناع عن الرد بعد المطالبة به أو بظهور استحالة الرد^(٢).

(١) جاور، ٤ هامش ص ٣٢٣ نوة ٢١ — جارسون، مادة ١٦٩ قرة ٥٩

(٢) جاور، ٤ ص ٣٢٣ — ٣٢٤ — جارسون، مادة ١٦٩ قرة ٦٢ — شوفرويل، ٢ قرة

٧٩٢ — بلاش، ٣ قرة ٣٥٧

وليس المطالبة على كل حال شرطا لتحقيق الجريمة فإن القانون لم يضع طريقة خاصة لإثبات التهمة ولم يوجب التكليف بالرد، بل ترك الأمر لتقدير القاضي، فإذا اقتنع بأن الاختلاس قد وقع فعلا فله أن يعتبر الجريمة موجودة ويحكم بالعقاب ولو لم يسبق المحاكمة تكليف المتهم برد ما بيده ^(١).

ولا يجوز للمتهم أن يحتج بأن التأمين المقدم منه كاف لسد العجز الذي حصل بسبب الاختلاس ^(٢)؛ فإذا رد المتهم الشيء أو قيمته بعد ثبوت الاختلاس فلا يؤثر ذلك على الجريمة، وإنما يصح اعتباره ظروفا مخففا فقط ^(٣).

الركن الثالث — نوع الأشياء المختلسة

يجب أن يكون محل الاختلاس شيئا من الأشياء المذكورة على سبيل الحصر في المادة ٩٧ عقوبات، وهي الأموال الأميرية أو الخصوصية، والأوراق الجارية مجرى النقود، وغيرها من الأوراق، والسندات، والعقود، والأمتعة. ويدخل في هذا البيان النقود، وأوراق البنك نوت، والكبيالات، والتحاويل، والسندات التي تحت الإذن، وأذونات الصرف، والأسهم، والسندات المالية، والأمتعة، والبضائع.

هل يشترط أنه يكون لها قيمة مالية — من الأشياء الواردة في المادة ٩٧ ع ما لا يمكن الاختلاف في طبيعته من حيث هو مال، ومنها ما يمكن أن يقوّم بمال، ولكن عبارة (الأوراق والسندات والعقود) عامة بحيث يدخل فيها ما يمكن تقويمه بمال وما لا يمكن؛ فهل المادة ٩٧ ع تعاقب على اختلاس هذه الأشياء سواء أكانت لها قيمة مالية أم لم تكن؟ ذلك ما قد يفيد به ظاهر النص، ولكن إذا نظرنا إلى

(١) قض ١٠ يونيو ١٨٩٩ (القضا. ٦٠ ص ٣٢٨)

(٢) جارد، ٤ ص ٣٢٤ قرة ١٤٩٣

(٣) قض ٣٠ مايو ١٩١٤ (المجموعة ١٥ ص ٢٣٣)

العقوبة التي وضعها الشارع للجريمة نجد أنها تشتمل على دفع غرامة مساوية لقيمة ما اختلس، ولا يمكن تقدير هذه الغرامة إلا إذا كان الشيء المختلس مما يستطيع تقيمه بمال . فيجب إذن قصر حكم المادة ٩٧ ع على اختلاس الأشياء ذات القيمة المالية أو التي يمكن تقيمها ^(١) . فإذا كانت الأوراق أو السندات أو العقود المختلسة مما لا يقوم بمال وجب تطبيق المادة ١٣٣ ع لا المادة ٩٧

ويستوى في تطبيق المادة ٩٧ ع أن تكون الأموال المختلسة أموالاً أميرية أو خصوصية كما هو صريح النص . وكذلك الحال فيما يتعلق بغير الأموال من الأشياء الوارد ذكرها في النص وإن كانت كلمة (الخصوصية) لم تذكر إلا مع الأموال، ولكن الحكم واحد بالنسبة إلى جميع الأشياء الميينة بالمادة ^(٢) . فيعاقب بمقتضى المادة ٩٧ ع الشخص الذي يختلس شيئاً من الأموال الأميرية المسلمة إليه بسبب وظيفته، كما يعاقب مستخدم وزارة الأوقاف الذي يختلس أموال هذه الوزارة المسلمة إليه ^(٣)، ومستخدم المجلس البلدى الاسكندري إذا اختلس شيئاً من الأموال التي كلف بحصيلتها ^(٤)، ومستخدم مجلس المديرية إذا اختلس شيئاً من أموال المجلس التي تحت يده ^(٥)، وموظف قلم تمعة المصوغات الذي يختلس شيئاً من المصوغات النھيية التي يسلمها إليه الأفراد لأجل إجراء عملية الشئنى ^(٦)، ومخزنجى السكة الحديدية الذي يختلس

(١) جارو، ٤ ص ٣٢٤ - ٣٢٥ - شوفروهيل، ٢ قرة ٧٩٦ - بلانش، ٣ قرة ٣٥٠ -

جارسون، قرة ٦٨

(٢) جارسون، مادة ١٦٩ قرة ٧٤ - ٧٥

(٣) قض ١٧ مارس سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٦٣) - وقض ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥

(المجموعة ١٧ عدد ٦٠) .

(٤) قض ١٣ أبريل سنة ١٩١٢ (المجموعة ١٣ ص ١٤٠) .

(٥) قض ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١١٧) .

(٦) قض ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٣٩) .

البضائع أو الأمتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته، ووكيل البوستة الذي يحتلس النقود التي سلمه إياها أحد الافراد لتحويلها الى شخص آخر، والمحضر الذي يحتلس ما قبضه من ثمن المتعولات التي باعها تنفيذاً لحكم صدر لأحد الافراد^(١).

الركن الرابع — التسليم بسبب الوظيفة

تشرط المادة ٩٧ ع لعقاب المختلس أن يكون الشيء المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته، وفي النص الفرنسي للادة (Qui étaient entre ses mains en vertu de ses fonctions) أي أن يكون الشيء بين يديه بسبب وظيفته، فالنص الفرنسي لم يذكر التسليم بل اكتفى بوجود الشيء بين يدي المختلس، والواقع أنه لا يشترط للعقاب أن يثبت أن الشيء قد سلم الى المختلس تسليماً بل يصح أن يكون قد أخذه هو، أو أن تكون مقتضيات الوظيفة قد دعت الى وجود الشيء بين يدي الموظف على صورة ما. وعلى ذلك يعاقب بالمادة ٩٧ ع ضابط البوليس الذي يختلس المبالغ التي ضبطها مع شخص متهم بالسرقة وأودعها عنده على ذمة القضية، لأنه بقبضها قد أصبح أميناً عليها وقد أخذها بسبب وظيفته^(٢).

فاذا كانت وظيفة المختلس لا تقتضي تسليم الشيء اليه وسلم اليه على رغم ذلك أو أخذه هو بنفسه ثم اختلسه فانه لا يعاقب بالمادة ٩٧ ع بل يعاقب بعقوبة السرقة أو خيانة الأمانة^(٣).

ولكن الحكم في مصر يختلف بحسب ما اذا كانت الأموال المختلسة أميرية او خصوصية، فاذا كانت أميرية واختلسها موظف لم تكن الأموال بين يديه بسبب

(١) سيري ١٨٥٣ - ٢ - ٤١٧

(٢) البازيكرزي باج ١٨٦١ - ٢ - ٣٦٧

(٣) جارسون، مادة ١٦٩قرة ٦٤ - جارر، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ - دالوز ١٨٥٦ - ١ - ٤٨٠

وظيفته فانه يعاقب بمقتضى المادة ١٠٣ ع . أما اذا كانت الأموال خصوصية ولم يستلمها المختلس بسبب وظيفته أو لم توجد بين يديه بسبب هذه الوظيفة فانه يعاقب على اختلاسها بعقوبة السرقة أو بعقوبة خيانة الأمانة .

مثال ذلك : حكم على شخص بفرامة في مخالفة أو جنحة، فبدلاً من أن يذهب الى الكاتب المختص بتنفيذ الاحكام ويدفع اليه المبلغ المحكوم به دفعه الى كاتب الجلسة فأخذ الكاتب منه واختلسه . قى هذه الحالة لا يعاقب الكاتب بالمادة ٩٧ ع لأن الركن الرابع للجريمة غير متوفر في هذه الحالة، لأنه لم يستلم المبلغ بسبب وظيفته وليس من شأنه تحصيل القرارات المحكوم بها . ولكنه يعاقب بالمادة ١٠٣ ع لأنه أدخل في ذمته تقودا للحكومة ^(١) .

مثال آخر : ذهب متعاقدان الى مأمور تحرير العقود الرسمية لتحرير عقد بيع، وأودع البائع عند مأمور التحرير الثمن الذي أحضره معه ليدفعه الى المشتري فأختلسه المأمور . قى هذه الحالة لا يمكن عقاب المأمور بالمادة ٩٧ ع لأنه ليس من مقتضى وظيفته استلام المبالغ التي يتعاقد عليها أصحاب العقود، بل تقتصر وظيفته في إثبات حصول الدفع أمامه . لكن المادة ١٠٣ ع لا تنطبق أيضاً في هذه الحالة لأن المال ليس مال الحكومة . فلا يبقى سوى أن يعد الفعل خيانة أمانة وتطبق عليه المادة ٢٩٦ ع ^(٢) .

وانا جمع مأمور مركز أموالاً من الأهالي لإنشاء كتاب مثلاً ثم اختلس هذه الأموال ، فلا يمكن عقابه بالمادة ٩٧ ع لأنه لم يجمع هذه الأموال بمقتضى وظيفته

(١) الحكم في فرنسا على خلاف ذلك وتعتبر الجريمة في هذه الحالة خيانة أمانة وتطبق عليها المادة ٤٠٨ ع ف لأنه لا يوجد بالقانون الفرنسي مادة تقابل المادة ١٠٣ عقوبات المصرية — انظر دالوز ١٨٤٦ - ١ - ٣٧٠ ، وجارسون مادة ١٦٩ فقرة ٥٧

(٢) في هذه الحالة يتفق القانون الفرنسي مع القانون المصري — انظر جارسون مادة ١٦٩ فقرة ٤٢ والبالذكت ٤٣ - ١ - ٥٨٠

أو بسببها فضلا عن انعدام الصفة التي يتطلبها الركن الأول من أركان جريمة الاختلاس لأنه لم يكف بتحصيل هذه الأموال بمقتضى قانون أو لائحة أو أمر حتى يعد محصلا أو أمينا عمومياً^(١) . وكذلك لا يمكن عقابه بالمادة ١٠٣ ع لأن الأموال ليست أموال الحكومة . ولكن يجوز عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

الركن الخامس — القصد الجنائي

جريمة الاختلاس بجريمة خيانة الأمانة لا تتم أركانها الا اذا كان الفعل المادى المكوّن لها مصطحبا بقصد جنائى، وهذا مستفاد من نفس لفظى الاختلاس والاختفاء . وقد قلنا فيما سبق إن مجرد ظهور العجز فى حساب المتهم أو تأخره عن السداد قد لا يكفيان لإثبات حصول الاختلاس، لكن متى ثبت أن هذا العجز أو التأخير ناشئ عن تصرف المتهم فى الأموال تصرفا مقترنا بنية الغش لم يبق محل للشك فى أن الجريمة واقعة . فالقصد الجنائى فى الاختلاس هو التصرف فيما تحت يد المتهم من الأموال أو غيرها بنية حرمان مالكها منها^(٢) . فلا يعد اختلاسا معاقبا عليه جنائيا مجزّد تصرف المتهم فيما تحت يده من الأموال بإيقاعها على وجوه عامة لم يؤذّن بها لأن نية الغش منعدمة فى هذه الحالة . ويصح أن يكون عمله هذا محلا لمساءلة تأديبية ولكنه لا يكون جريمة الاختلاس^(٣) .

على أنه لا يشترط لتوفر القصد الجنائى أن يكون المتهم قد استفاد شخصيا من فعل الاختلاس، بل توجد الجريمة ولو عادت فانكسرت على غير المختلس .

(١) فاردن فى هذا المعنى جارسون مادة ١٦٩ قرة ٣٥ وحكم محكمة القضا الفرنسية فى ١٠ يوليو سنة ١٨٥١ (دالوز ١٨٥٢ - ٥ - ٢٩١) .

(٢) جارو، ٤ ص ٣٢٤ قرة ١٤٩٣ - فاردن جارسون، مادة ١٦٩ قرة ٦٣

(٣) شوفرويل، ٢ قرة ٧٩٣ - جارسون مادة ١٦٩ قرة ٦١

وقد يصعب في بعض الأحوال التحقق من وجود القصد الجنائي عند ظهور عجز في حساب المتهم أو عند تأخره عن السداد في الميعاد . فإذا كلف عند ذلك بالسداد فامتنع أو أنكر حصول العجز أو ظهر أن ليس في استطاعته السداد عند ذلك قرينة على حصول الاختلاس وتوفر نيته . أما إذا دفع المبلغ من فوره فإن ذلك يعد قرينة على انتفاء نية الاختلاس إلا إذا أمكن إثبات العكس في الحالتين^(١) .

وقد توجد أمارات تدل على توفر القصد الجنائي كما لو فر المتهم عقب الاختلاس أو اختفى أو زور في دفاتره وأوراقه لإخفاء أثر الاختلاس وهكذا .

المبحث الثاني — في إثبات العهدة

إذا كانت الأموال المختلسة أموالاً أميرية أو عمومية فإثبات وجود هذه الأموال في عهدة المتهم واستلامه لها يكون طبقاً لما هو مثبت في الدفاتر والسجلات والأوراق الرسمية، فإذا تبين من عملية الجرد والمراجعة وجود نقص في عهدة الموظف كان ذلك أمانة على حصول الاختلاس .

أما إذا كانت الأموال خصوصية أى ملكاً للأفراد فلا يمكن مؤاخضة المتهم إلا بعد إثبات حصول التسليم إليه بالطرق المدنية، فإذا كان الشيء المدعى اختلاسه تزيد قيمته على عشرة جنيهات وجب إثبات التسليم بالكتابة إلا في الأحوال الاستثنائية التي تقبل فيها البينة طبقاً لقواعد الإثبات^(٢) .

المبحث الثالث — في عقاب الجريمة

تعاقب المادة ٩٧ ع المختلس بالسجن، ويحكم عليه فضلاً عن ذلك بردة ما اختلسه وبلدغ غرامة مساوية لقيمة الشيء المختلس .

(١) شوقر وهيل، ٢ قرة ٧٩٢ — بلاتش، ٣ قرة ٣٥٧

(٢) جارسون، مادة ١٦٩ قرة ٩٥ — ٩٨ — جازو، ٤ قرة ١٤٩٥

وقد توجد ظروف تدعو إلى الرأفة بالمتهم، فإذا طبقت المحكمة المادة ١٧ عقوبات خاصة باستعمال الرأفة وخفضت عقوبة السجن، فلا يجوز لها بحال إعفاء المحكوم له من الرد أو من الغرامة المنصوص عليها أو تخفيض قيمتها^(١).

لكن إذا حكم بإدانة متهم لاختلاس أموال أميرية وتزوير أوراق رسمية إخفاء اختلاس وطبقت المادة ٣٢ عقوبات فقرة ثانية، وحكم بأشد العقوبتين وهي عقوبة التزوير، فلا يبقى بعد هذا محل للحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٩٧ ع بأن العقوبة التي طبقت هي عقوبة التزوير لا الاختلاس^(٢).

الفصل الثاني

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ ع

المادة ١٠٣ ع — كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية كانت تقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع.

نبدأ بالكلام على هذه المادة عقب المادة ٩٧ ع لما بينهما من الشبه، ولأن المادة ١٠٣ قد جاءت في الواقع مكحلة لأحكام المادة ٩٧ ع من بعض الوجوه فقها تميم لبعض الأحكام التي ذكرت على وجه التخصيص في المادة السالفة،

(١) قض ١٧ أبريل سنة ١٩٠٩ (المجموعة ١٠ عدد ٧٢) وقض أول يولي سنة ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١٠٧) وقض ٣١ مايو سنة ١٩٢٢ (الحمامة ٣ عدد ٢٢ — المجموعة ٢٤ عدد ٦١) انظر عكس ذلك قض ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٨ (القضا ٦٠ ص ٦٩).

(٢) قض ٢١ أبريل سنة ١٩٠٠ (المجموعة ١ ص ٣٠٧) وقض ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١١٢).

وإطلاق لبعض الأحكام التي وردت مفيدة في المادة ٩٧ ع . ولكنها من جهة أخرى لم تشمل كل الصور التي تضمنتها المادة ٩٧ ع ، فهي أوسع حكما من المادة السابقة عليها من بعض الوجوه وأضيق من بعض الوجوه .

المبحث الأول — في المقابلة بين المادة ١٠٣ والمادة ٩٧

فن ذلك أن الركن المادي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٧ ع لا يقع إلا على صورة واحدة وهي الاختلاس وقد بينا معناه وحدوده فيما تقدم . أما المادة ١٠٣ ع فانها لم تنقيد بهذه الصورة بل نصت على العقاب في كل حالة يدخل فيها الموظف في ذمته شيئا من تقوّد الحكومة بأية كيفية وعلى أية صورة .

ومن ذلك أن المادة ١٠٣ ع لم تشترط في الموظف صفات خاصة كما اشترطت المادة ٩٧ ع ، فكل موظف يعاقب بالمادة المذكورة ولو لم يكن محصلا ولا أمينا ولا صرافا .

ومن ذلك أنها لم تشترط في النقود أن تكون في عهدة الموظف من قبل بسبب وظيفته بل هي تعاقب الموظف ولو أخذ تقوّد الحكومة من شخص آخر .

لكنها مع ذلك قد اقتصرت على عقاب من يأخذ نقود الحكومة (Deniers de l'État) ، فخرج بذلك من حكمها من يأخذ أوراق الحكومة أو سنداتها أو أمتعتها ، كما خرج من يأخذ أموال وزارة الأوقاف^(١) أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو الأموال الخصوصية للملوكة للأفراد سواء أكانت من قبيل النقود أم السندات أم العقود أم الأمتعة .

فيم تشترك المادتان — وعلى هذا يمكن أن تشترك المادتان في بعض الصور لما بينهما من التداخل ، فإذا كان الشخص محصلا عموما واختلس تقوّدا للحكومة

(١) انظر ذلك قضا ٢٨ مارس ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ٥٣) .

كانت في عهده بسبب وظيفته فان المادة ٩٧ تنطبق عليه كما تنطبق عليه المادة ١٠٣ لأنه أدخل في ذمته نقودا للحكومة، ولكن المادة ٩٧ ع أولى بالتطبيق في هذه الحالة لأن النص الخاص مقدم على النص العام . على أنه إذا اعتبرنا هذا الفعل مكونا لجريمتين مختلفتين وطبقنا عليه حكم المادتين ٩٧ و ١٠٣ مع المادة ٣٢ فقرة أولى أدى ذلك بنا الى نفس النتيجة وهي عقاب المتهم بأشد العقوبتين وهي في هذه الحالة عقوبة المادة ٩٧ ع .

فيم تختلف المادتان - وتختلف المادتان فيما عدا الصورة السابقة ، فإذا اختلس موظف نقودا للحكومة ولم يكن ممن تنطبق عليهم الصفات الواردة في صدر المادة ٩٧ ع طبقت عليه المادة ١٠٣ دون المادة ٩٧^(١)

وكذلك إذا أخذ الموظف نقود الحكومة بطريقة غير الاختلاس كسرقة أو نصب أو غير ذلك عوقب بالمادة ١٠٣ لا بالمادة ٩٧

وكذلك إذا اختلس الموظف نقودا للحكومة كانت تحت يده لا بسبب وظيفته بل بسبب آخر فإنه يعاقب بالمادة ١٠٣ لا بالمادة ٩٧، ككاتب المحكة الذي يختلس مبلغ الغرامة الذي دفعه اليه محكوم عليه ليسلمه الى كاتب التنفيذ .

وإذا كان الشخص موظفا واختلس أمتعة أو مستندات للحكومة كانت تحت يده بسبب وظيفته فإنه يعاقب بالمادة ٩٧ ع، ولكن المادة ١٠٣ لا تنطبق عليه لأنها قاصرة على أخذ النقود .

المبحث الثاني - في أركان الجريمة

للجريمة أركان أربعة (الأول) أن يكون الجاني موظفا، (الثاني) أن يدخل في ذمته نقودا أو يسهل لغيره أخذ نقود، (الثالث) أن تكون هذه النقود ملكا للحكومة، (الرابع) القصد الجنائي .

(١) انظر الحكم السابق .

الركن الأول - صفة الموظف

ذكرت المادة ١٠٣ ع كلمة (موظف) ولم تتبعها بكلمة (عمومي) كما جاء بالمادة ١٠١ و ١٠٤ من هذا الباب .

وليس لهذا حكمة ظاهرة إلا أن يكون الشارع قد أراد أن يطلق معنى اللفظ فلا يقتصر على طبقة الموظفين الذين يبدىهم نصيب من السلطة العامة بل يشمل المستخدمين على اختلاف طبقاتهم، ولعله أراد أيضا أن يدخل في عموم اللفظ كل شخص مكلف بخدمة عمومية كالعمد والمأذنين الخ . على أن لذكر الموظف مجزئا عن وصفه نظائر في المواد ٩٠ و ٩٣ و ١٠٥ ، ولم يرد الشارع في هذه المواد من لفظ (الموظف) معنى آخر غير المعنى الذي يفهم من عبارة (موظف عمومي) ، غير أن مما يؤسف له أن الشارع لم يلتم طريقة واحدة في التعبير عن المعاني التي يرى إليها .

الركن الثاني - إدخال نقود في الذمة أو تسهيل ذلك للغير

للركن الثاني صورتان : فإما أن يكون الموظف قد أدخل في ذمته نقودا أى أخذها لنفسه وتملكها أو انتفع بها ، وإما أن يسهل لغيره أخذ النقود .

وعبارة (أدخل في ذمته بأى كيفية كانت) واسعة المعنى جدًا، ويظهر أن الشارع قد تولى التعبير بهذه الألفاظ كي ينال بالعقاب كل من تمتد يده إلى أموال الحكومة من الموظفين ممن لا يدخل فعلهم في حدود الاختلاس المنصوص عليه في المادة ٩٧ عقوبات .

وأقول ما يدخل في معنى هذه العبارة فعل الاختلاس إذا لم تنطبق عليه المادة ٩٧ ع لعدم اتصاف الموظف بإحدى الصفات الواردة في تلك المادة، أو لأب أن الأموال التي اختلسها لم تكن تحت يده بسبب وظيفته . كذلك يدخل في حدود هذا

النص سرقة الموظف لأموال الحكومة أو استيلائه عليها بطريق الاحتيال . وما يدخل في ذلك أيضا أن يقدم موظف استمارة بمبالغ غير مستحقة أو بمبالغ أزيد مما هو مستحق له فعلا ويستولى على المبلغ الوارد بها . أو أن يزور الموظف إذن صرفه على إحدى خزائن الحكومة ويقبض قيمته . وكذلك الحال فيما لو قبض الموظف من خزانة الحكومة مبالغ بطريق الخطأ ولم يرده الى الحكومة عند علمه بالخطأ .
ففي كل هذه الصور يعاقب الموظف بالمادة ١٠٣ عقوبات .

أما التسهيل فمن صوره أن يحترق الموظف لأحد الأفراد استمارة بمبلغ يعلم أنه لا يستحقه أو أنه أكثر مما يستحق . وحكمة النص على هذه الحالة أنها لو تركت للقواعد العامة لما عوقب الموظف بأكثر من عقوبة الشريك في الجريمة التي تقع من جانب من قبض المبلغ ، وقد لا تزيد عن عقوبة السرقة أو النصب ، ولكن الشارع أراد أن يشدد عليه العقاب لأنه مطالب بالمحافظة على أموال الحكومة ، وفي ارتكابه لهذا الفعل إخلال بواجبات وظيفته .

الركن الثالث - نفود الحكومة

يشترط أن تكون النفود التي أدخلها الموظف في ذمته مملوكة للحكومة (P'État) فإذا كانت مملوكة لمجلس مديرية أو لمجلس بلدى أو لمجلس محلى أو لأحد الأفراد فلا تطبق المادة ١٠٣ ع .

وعبارة نفود الحكومة يدخل فيها العملة على اختلاف أنواعها وأوراق البنكنوت ، ولكن لا يدخل فيها أى نوع آخر من الأوراق أو السندات المالية . لكن تحرير ورقة من هذا القبيل أو تزويرها تمهيدا لقبض قيمتها قد يصح أن يعد شروعا في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ عقوبات .

الركن الرابع — القصد الجنائي

لا تتم الجريمة إلا اذا كان الفعل المادى المكوّن لها مصطحبا بالقصد الجنائي .
ويعد القصد الجنائي متوفرا متى أدخل الموظف في ذمته تهودا للحكومة بنية الغش .
قاصدا بذلك حرمان الحكومة من أموالها .

المبحث الثالث — في عقاب الجريمة

تعاقب المادة ١٠٣ ع الموظف الذى يرتكب الفعل المنصوص عليه فيها
بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .

الفصل الثالث

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ ع

المادة ٩٨ ع — كل من يكلف بشراء شيء أو بيعه أو صنعه أو استصناعه
على ذمة الحكومة وأستحصل بواسطة غشه في شراء ذلك الشيء أو بيعه أو الكشف
عن مقدار أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم
عليه بالسجن ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالعزل إن كان موظفا عموما .

هذه المادة ليس لها مقابل في القانون الفرنسى ، ولم أجد فيها بين يدى من
المجاميع القضائية حكما طبقت فيه المحاكم المصرية هذه المادة .

والجريمة المنصوص عليها فيها ليست خاصة بأرباب الوظائف بل يجوز وقوعها
من أفراد الناس . والذي دعا الى النص عليها في هذا الباب أنها من الجرائم التى
تضر بمالية الحكومة .

المبحث الأول - في أركان الجريمة

لهذه الجريمة أركان ثلاثة مستفادة من النص وهي : (أولاً) أن يكون الخافى - سواء أكان موظفاً أم شخصاً عادياً - قد كلف بشراء شيء أو بيعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة، (وثانياً) أن يكون قد استعمل الغش في الشراء أو البيع أو الكشف على الشيء أو صنعه، (وثالثاً) أن يكون قد توصل بواسطة ذلك الغش إلى الحصول على ربح لنفسه أو لغيره على حساب الحكومة .

الركن الأول - التكليف بالشراء الخ

هذه الجريمة خاصة بالائتمصاص الذين تكلفهم الحكومة بعمل من الأعمال المذكورة في المادة، وهي الشراء والبيع والصنع والاستصناع، ويستوى أن يكون الشخص المكلف بشيء من ذلك موظفاً أو تاجراً أو متعهداً أو مقاولاً أو شخصاً آخر غير ذي حرفة . وكما يصح أن يكون التكليف من الحكومة مباشرة يصح أن يكون التكليف ممن التزم للحكومة بعمل شيء من الأعمال السابق بيانها ، فالمقاول الذي يأخذ عملاً من باطن مقاول آخر متعاقد مع الحكومة يدخل في حكم هذه المادة لأن النص ينطبق عليه .

فيدخل في حكم هذه المادة الموظف الذي يكلف بشراء أدوات كتابية مثلاً للحكومة أو ببيع بعض الأدوات أو المصنوعات التي تخرجها المدارس الصناعية أو المحصولات التي تنتجها أراضي الدومين، والمتعهد الذي يلتزم للحكومة بتوريد الخبز وأصناف المأكولات للبدارس، والمقاول الذي يكلف بإقامة مباني للحكومة أو بصنع مكاتب أو دواليب، والتاجر الذي يكلف بصنع بعض الآلات أو باستصناعها وتوريدها للحكومة وهكذا .

الركن الثاني — استعمال الغش

يشترط لتطبيق المادة ٩٨ ع أن يكون الشخص الذى كلف بشئ مما تقدم بيانه قد غش فيما كلف بالقيام به . فاذا كان قد كلف بالشراء مثلا اشترى شيئا أردا نوعا مما طلب اليه شراؤه . واذا كان قد كلف ببيع توطأ مع المشتري وباعه كمية أزيد مما أذن له ببيعه . وإذا كان قد كلف بصنع شئ صنع من مادة أقل جودة مما اتفق عليه أو أقص من المقادير أو النسب المشروطة . وإذا كلف باستصناع شئ توطأ مع الصانع على مثل ما ذكر . وإذا كان مما كلف به الكشف على الشئ بعد صنعه للتحقق من مقداره تقبله ناقصا عن القدر المتفق عليه وهكذا .

فاذا لم يرتكب الشخص غشا بوجه من الوجوه فلا عقاب عليه ولوربح من العمل رجحا يعود بالخسارة على الحكومة . فالمقاول الذى يتفق مع الحكومة على تشييد بناء بقيمة أكبر من قيمة المثل لا يعاقب بالمادة ٩٨ ع إذا قام بالعمل على الوجه المتفق عليه ، ولو كان فى ربحه من وراء ذلك خسارة على الحكومة . كذلك لا يعاقب بالمادة المذكورة الموظف الذى يتناول سمسة من التاجر الذى باعه الأشياء المطلوبة للحكومة ، اذا كانت هذه السمسة لم يترتب عليها إغضاء الموظف عن تحزى جودة الأصناف المشتراة وقام بما كلف به على الوجه المطلوب ولم يكن من وراء الصفقة خسارة للحكومة ، وإنما يجوز عقابه فى هذه الحالة بالمادة ١٠٢ عقوبات .

الركن الثالث — الحصول على ربح على حساب الحكومة

لا تتم الجريمة إلا اذا كان الشخص المكلف بشئ مما ذكر قد استعمل بواسطة الغش على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة ، وفى النص الفرنسى (au dépens du gouvernement)

ويكاد هذا الركن يكون متلازما مع الركن الثاني ففى وقع الغش فى العمل ترتبت عليه خسارة للحكومة ويرجى لمن قام به .

وعلى كل حال لا يشترط أن يكون الربح المقصود هنا حقيقيا بل يكفى أن يكون ربحا اعتباريا أو نسبيا، فالمقاول الذى يعلم أن الصفقة التى تعاقد عليها مع الحكومة خسارة ويغش فى العمل الذى كلف به ليقال من مقدار تلك الخسارة يعتبر أنه ربح بمقدار ما قل من خسارته .

وليس بشرط أن يكون الربح قد عاد على الشخص الذى كلف بالعمل بل يعاقب هذا الشخص ولو عاد الربح على غيره، فمن كلف بشراء شيء للحكومة فغش فى صفته أو نوعه أو ثمنه ليربح التاجر الذى باعه إياه من وراء ذلك يعاقب بالمادة ٩٨ ع .

المبحث الثانى — فى العقاب

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ ع بالحبس ويحكم عليه أيضا برّد ما أخذه، فإذا كان مرتكب الجريمة موظفا عموميا حكم عليه فوق ذلك بالعزل .

الفصل الرابع

فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٩ ع

المادة ٩٩ ع — أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرءوسين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملقمو الرسوم أو العوائد أو الأموال ونحوها والموظفون فى خدمتهم إذا أخذوا فى حال تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتى :

رؤساء المصالح والمثرتون يعاقبون بالسجن ، وأما المستخدمون المرموسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها .

هذه المادة مقتبسة مع بعض التصرف من المادة ١٧٤ عقوبات فرنسي ، والجريمة المنصوص عليها فيها تسمى في الاصطلاح الفرنسي (concession)

وقد عرّب هذا اللفظ في القانون المصري بلفظ (الغدر) كما يستفاد من عنوان الباب . وهذا اللفظ أبعد ما يكون عن أداء المعنى المقصود من اللفظ الفرنسي ، وقد يكون أكثر انطباقا على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨ ع . أما الجريمة الواردة في المادة ٩٩ ع فأقرب تسمية يصح أن تطلق عليها هي (فرض المغارم) .

ولم يبق للجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٩ ع من الشأن ما كان لها في العصور الغابرة ، فإن عصر المغارم والمكوس قد انقضى بتنظيم طرق تحصيل الأموال الأميرية وتحديد الضرائب والرسوم وإعلان دافعيها بمقدارها قبل جبايتها ، ولم يبق من صنوف المغارم سوى جرائم قليلة الخطر يرتكبها بعض صغار الموظفين كستخدم في مذبح تابع لأحد المجالس البلدية يطعم في درهم أو دريهمات يقتضيها لنفسه على أنها جزء من الرسم المستحق وما أشبه ذلك .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

لهذه الجريمة أركان ثلاثة وهي : (الأول) أن يكون مرتكبها موظفا عموميا أو ملزما بتحصيل الرسوم أو العوائد الخ ، و (الثاني) أن يكون قد أخذ عند تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها ، و (الثالث) القصد الجنائي .

الركن الأول — صفة الجاني

لا يتصور وقوع هذه الجريمة إلا من شخص ذى سلطة لأنها تقوم على إساءة استعمال السلطة المخولة لمرتكبها^(١) .

وقد نص الشارع المصرى فى المادة ٩٩ ع على طائفتين من الأشخاص يدخلون فى حكم هذه المادة وهما :

(١) أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم و(٢) ملتزمو الرسوم أو العوائد أو الأموال ونحوها والموظفون فى خدمتهم .

ثم قسم أرباب الوظائف العمومية الى ثلاث طبقات وهى : (أولا) رؤساء المصالح، و(ثانيا) المستخدمون المرءوسون، و(ثالثا) المساعدون للرؤساء أو للمستخدمين .

رؤساء المصالح — يتوقف على معرفة قصد الشارع من عبارة (رؤساء مصالح) فى المادة ٩٩ ع نتيجة كبرى، لأنه خص رؤساء المصالح الذين يرتكبون الجريمة المنصوص عليها فى المادة المذكورة بعقوبة أشد من العقوبة التى قررها للمستخدمين والمساعدين . ولكن قصد الشارع من ذلك غير واضح . فهل أراد بذلك كبار الرؤساء الذين يشرفون على أعمال المصالح وكافة فروعها ويكون اليهم المرجع فى كل ما يتعلق بأعمالها وإدارتها وتسيير أمورها، كالتائب العمومى ومدير مصلحة الجمارك ومدير مصلحة السكة الحديدية ومدير مصلحة البريد ومديرى الأقاليم ومدير مصلحة الأموال المقررة ومدير قلم تخمة المصوغات، أم يدخل فى النص أيضا من دون هؤلاء من الرؤساء القائمين بإدارة فروع هذه المصالح، كرؤساء النيابات بالمحاكم الكلية وكلاء النيابات بالمحاكم الجزئية وباشكاتب المحاكم الابتدائية وباشكاتب المديريات ورؤساء

(١) جارو، ٤ ققرة ١٥٠٢ — جارسون، مادة ١٧٤ ققرة ٨

الجمارك بالتغور ومن في طبقتهم؟ الرابع خندى أن هؤلاء جميعا يدخلون في طبقة رؤساء المصالح، لأن الطبقة التي نص عليها الشارع بعد طبقة رؤساء المصالح هي طبقة المستخدمين المرعوسين (employés en sous ordre)، وليس بين هؤلاء من تصدق عليه كلمة (مستخدم) بالمعنى المعروف في الاصطلاح الإداري والمالي بل هم جميعا من طبقة أرقى وهي طبقة الموظفين . وعلى هذا يجب أن يفهم من عبارة (رؤساء مصالح) في عرف المادة ٩٩ ع كل شخص أسندت إليه رئاسة مصلحة أو فرع من مصلحة .

المستفردون المرءوسون — هم من عدا رؤساء المصالح من عمال الحكومة الذين وكل إليهم تحصيل الرسوم والأموال والعوائد والغرامات ونحوها تحت إشراف رؤساء مصالحهم، ويدخل في ذلك مستخدمو الجمارك الذين يقومون بتحصيل العوائد الجمركية وصياغة البلاد ومحصلو عوائد الأملاك ورسوم الخفر وكتاب المحاكم وكتاب النيابات والمحضرون وعمال البريد وعمال السكك الحديدية الخ .

مساعرو الرؤساء والمستفردون — اقتبس الشارع المصري كلمة مساعد (préposé) من القانون الفرنسي، وليس لهذا اللفظ معنى محدود أو خاص في الاصطلاح الإداري المصري، بل هو يدخل في عموم لفظ المستخدمين لأن هذا اللفظ يشمل جميع من عدا الموظفين من عمال الحكومة . وعلى كل حال فقد أريد به هنا صفات المستخدمين الذين يقومون بمساعدة الرؤساء أو المحصلين، والذين قد يوكل إليهم تحصيل بعض الأموال أو الرسوم أو العوائد تحت مسئولية رؤسائهم أو من يشغلون معهم^(١) .

(١) انظر جارد، بن راجع من ٢٤٧-٢٤٨ - شوفرويهلى ٢٤قرة ٨١٤ - بلانش ٢٤قرة ٢٨٤

ويدخل في عبارة (أرباب الوظائف العمومية أي كانت درجاتهم) عدا من تقدم ذكرهم رؤساء مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية ومستخدموها بالنسبة لما تحصله هذه المجالس من الرسوم والعوائد بمقتضى القوانين الصادرة بإنشائها^(١).

الماترمونه — يراد بالماترم الشخص الذى يوكل اليه تحصيل الرسوم أو العوائد أو الضرائب لقاء مبلغ معين يدنمه الى الخزانة العمومية. ويراد بالموظفين فى خدمتهم كل شخص يعاون الماترم على تحصيل ما وكل اليه تحصيله من الأموال. وقد طبقت محكمة النقض المصرية هذا النص على شركات الأسواق وموظفيها، إذ قررت أنه (تعتبر شركة الأسواق بالنسبة لما تحصله من رسوم الذبيح من ملتمى الرسوم والعوائد والأموال ونحوها بالمعنى المقصود منهم فى المادة ٩٩ ع، وعلى ذلك إذا أخذ أحد موظفى الشركة زيادة عن المستحق حوكم بمقتضى المادة المذكورة^(٢)).

فإذا لم يكن الشخص من أرباب الوظائف العمومية ولا ملتمى بتحصيل رسوم أو عوائد أو أموال فلا يمكن أن تطبق عليه المادة ٩٩ ع، ولو اتحل كذبا بصفة الموظف العمومى أو كان من الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية تكبير أو نائب، لأن شرط تحقق الصفة المطلوبة فى المادة ٩٩ ع أن يكون للشخص بمقتضى وظيفته سلطة تحصيل الأموال أو الرسوم أو الضرائب الخ^(٣).

(١) المادة ١٧٤ ع فرنسى تشمل هؤلاء. بصرى العبارة، أما المادة ٩٩ ع مصرى فليس فيها ما يشير اليهم، ولكن عموم النص يساعد على إدخال هذه الطوائف أيضا فى حكم المادة المذكورة. وقد جرت المحاكم الفرنسية والمصرية على تفسير عبارات (موظف عمومى) و (أرباب الوظائف العمومية) التى يرد ذكرها فى مواد قانون العقوبات تفسيراً واسماً يشمل موظفى ومستندى مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية، لأن هذه المجالس تقوم بتعيين من أعمال الإدارة العامة (انظر فى هذا المعنى جاز و طيبة ثالثة جزء رابع فقرة ١٤٨٧)

(٢) قض ٢٨ أغسطس ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٣)

(٣) جازو، ٤ فقرة ١٥٠٢ ص ٣٤٩ — جازسون، مادة ١٧٤ فقرة ٣٢

الركن الثاني — أخذ زيادة عن المستحق

يتوفر الركن الثاني للجريمة إذا أخذ أحد ممن تقدم ذكرهم من الأشخاص حال تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها.

وأول ما يلاحظ في هذا الصدد أن النص العربي للمادة ٩٩ ع قد استعمل لفظ (أخذوا) بينما النص الفرنسي للمادة قد استعمل عبارة (se seront fait donner)، والفرق بين التعبيرين كبير لأنه بمقتضى النص العربي يعاقب محصل الأموال متى قبض من دافع الضريبة أو الرسم مبلغا يعلم أنه زائد عما هو مستحق ولو لم يطلب هو بنفسه هذه الزيادة، أما النص الفرنسي فلا يعاقب المحصل إلا إذا طلب أو اقتضى زيادة عما يعلم أنه مستحق فبأى النصين نأخذ؟ إن القانون الفرنسي يعاقب على الحالتين لأن نص المادة ١٧٤ ع ف قد استعمل لفظي الطلب والأخذ^(١)، ولكن الظاهر أنه يجب الأخذ في مصر بالنص الفرنسي للمادة ٩٩ ع لأنه هو الأصل.

وقد استعمل القانون الفرنسي لفظا ثالثا مع اللفظين السابقين وهو الأمر (ordonner)، وكان جديرا بالشارع المصرى وقد نص خصيصا على رؤساء المصالح بين الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم المادة ٩٩ ع أن يستعمل لفظ (أمر) بجانب لفظ (أخذ)، لأن رؤساء المصالح لا يحصلون الضرائب بأنفسهم فلا يتصور في حالتهم فعل الأخذ ولا فعل الطلب، وإنما هم يأمرؤن من دونهم من المرعوسين فيحصلون ما أمرؤا بتحصيله، وهذه هي الحالة التي تُصوّر فيها مسئولية الرئيس.

أنواع الأموال المحصورة — وقد ذكر النص العربي للمادة ٩٩ ع من أنواع المتحصلات (الغرامات والأموال والعشور والعوائد) وختم هذا البيان بقوله (ونحوها)،

(١) جارد، ٤ قرة ١٥٠٥ — شوفرويل، ٢ قرة ٨١٦ — جارسون، مادة ١٧٤ قرة ٤٤.

أما النص الفرنسي فقد ختم بيانه بقوله (ou autres taxes et redevances) . وليس في الألفاظ الأولى من النصين إشكال ولا خفاء فكلها — عدا الغرامات — تدخل في عداد الضرائب التي تفرضها الحكومة أو المجالس على الأهالي سواء أكانت من نوع الأموال المقررة أم غير المقررة، فعبارة (ونحوها) الواردة في النص العربي لا تصرف إلا إلى ما كان من قبيل ما سبق ذكره، ويمكن أن يدخل فيها — عدا ما تقدم ذكره — المبالغ التي تدفع في حالة الصلح في مواد المخالفات طبقا للمادة ٤٧ من قانون تحقيق الجنايات . وقد قدر القانون قيمة الصلح بمبلغ ١٥ قرشا ، فإذا أخذ المحقق من المتهم على ذمة الصلح مبلغا أزيد من ذلك فإنه يعاقب بالمادة ٩٩ ع .

ولكن كلمة (redevances) الواردة في النص الفرنسي لا ينحصر معناها في الضرائب بل تفيد كل ما يلزم دفعه من ضرائب أو أجور أو غير ذلك . فإذا أخذنا بظاهر معناها وجب أن يعاقب بمقتضى المادة ٩٩ ع مستخدم مصلحة الدومين الذي يحصل من مستأجرى أطيان الدومين مبالغ زائدة على ما هو مستحق من الأجور للصحة . ولكن هذا فيما أعتقد يخرج النص عما أريد به، والواجب أن تفسر كلمة (redevances) تفسيرا ضيقا بحيث لا يشمل إلا ما هو مستحق من الضرائب حتى يتناسب معناها مع معاني الألفاظ السابقة عليها .

أموال الأفراد — وعلى كل حال فلا يدخل في حكم المادة ٩٩ ع تحصيل
أموال مستحقة لأفراد الناس وتجاوز القدر المستحق عند التحصيل . فالمحضر الذي يكلف بتحصيل دين مستحق لشخص حكم لصالحه، أو ثمن عين بيعت بمعرفة المحكمة بالمزاد العام، أو ثمن عقار حكم به للشفيع، لا يعاقب بالمادة ٩٩ ع إذا أخذ من المدين (١) أو من الراسى عليه المزداد أو من الشفيع مبلغا أزيد مما هو مستحق .

(١) أنظر بكس ذلك جازو قرة ١٥٠٢ ص ٣٤٦، ولكن نص القانون الفرنسي قد يسمح بهذا لاختلافه عن النص المصري، وانظر أيضا في هذا المعنى جارسون مادة ١٧٤ قرة ٥١

أُتمز ما ليسى بمسئوم - يشمل حكم المادة ١٧٤ من القانون الفرنسى زيادة على ما تقدم حالة الموظف الذى يأخذ أو يطلب مبالغاً من المال على أنه ضريبة أو رسم مستحق للحكومة وهو ليس بمسئوم أصلاً، ولم يذكر الشارع المصرى هذه الصورة بل قصر حكم المادة ٩٩ ع على حالة أخذ ما هو زائد على المستحق . وعلى هذا لا يمكن أن يطبق حكم المادة ٩٩ ع على الموظف الذى يأخذ من شخص مبالغاً يزعم أنه مستحق للحكومة وهو ليس كذلك . ولكن يمكن عقابه عندئذ بعقوبة النصب اذا توفرت أركانه .

وقد نشبه هذه الصورة الأخيرة بجرمة الرشوة فى بعض الأحوال، ولكن الذى يفرق بينهما أنه فى حالة الرشوة يأخذ الموظف الشيء على أنه هدية أو عطية، وأما فى الحالة الثانية فيأخذه على أنه مال واجب الأداء قانوناً . فاذا فاجأ أحد رجال البوليس شخصاً مطلبساً بجرمة وشرع يحترله محضراً ثم امتنع عن إتمام المحضر فى مقابل مبلغ أخذه من المتهم، فإن كان قد أخذه على أنه لنفسه وأنه ثمن لا متناعه عن عمل من أعمال وظيفته فالفعل رشوة، وإن أخذه على أنه رسم مقرر بمقتضى القوانين أو اللوائح لمثل هذه الأحوال فالفعل من قبيل الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٩ ع لكنه لا يدخل فى حكمها، لأن الشارع المصرى قصرها على أخذ ما هو زائد عن المستحق، وإنما يمكن اعتباره نصبا منطبقاً على المادة ٢٩٣ ع . أما فى فرنسا فهو داخل فى حكم الغدر ويعاقب عليه بالمادة ١٧٤ ع ف^(١) .

الركن الثالث - القصد الجنائى

جرمة الغدر أو فرض المغارم من الجرائم العمدية فلا يعاقب عليها إلا اذا ارتكبت بقصد جنائى . ويوجد القصد الجنائى فى هذه الجريمة متى أخذ المحصل المال علماً أنه قد أخذ زيادة عما هو مستحق . وهذا المعنى مستفاد من النص الفرنسى للمادة ٩٩ ع

(١) بلاش، ٣ قرة ٢٧٨ - جابو، ٤ قرة ١٥٠٠ - جارسون، مادة ١٧٤ قرة ٥٨ - ٦٢

لأنه يقول (إذا أخذوا زيادة عما يعلمون أنه مستحق)، أما النص العربي فقد سقط منه ما يفيد العلم . وعلى كل حال فهو شرط لازم لاستحقاق العقاب، فإذا أخذ محصل العوائد أو الرسوم مبلغا زيادة عن المستحق وهو يجهل ذلك معتقدا أن الكل مستحق قانونا فلا عقاب عليه ^(١) . والظاهر أن الحكم يكون كذلك ولو كان الخطأ ناشئا عن جهل الموظف بأحكام القوانين واللوائح وإن كان ذلك مخالفا لقاعدة عدم جواز الاعتذار بجهل القوانين ^(٢) .

ويعاقب محصل الضرائب إذا أخذ أزيد من المستحق منها ولو لم تعد عليه منفعة من وراء ذلك، بل ولو كان تجاوزه حد المستحق ناشئا عن مبالغة منه في الحرص على مصالح الحكومة ورغبة في زيادة دخلها وتجميع مواردها، إلا ذلعة بالبواعث في مثل هذه الحالة، فمضى توفر العلم بمجاوزة الحد كان ذلك كافيا لتوقيع العقاب ^(٣) .

التحصيل بناء على أمر الرئيس — وهل يعنى محصل الضرائب من العقاب إذا هو جاوز حد المستحق بناء على أمر رئيسه؟ في مثل هذه الحالة يجب الابتداء بالقواعد التي تقدم بيانها وبأحكام المادة ٥٨ ع . فإذا ثبت أن المحصل كان حسن النية في تنفيذ أمر رئيسه ومعتقدا انطباقه على أحكام القانون، فلا محل لعقابه لانتفاء سوء القصد من جانبه ولجهله أنه فيما فعل قد أخذ ما هو زائد عن المستحق قانونا . أما إذا كان يعلم أن الأمر الصادر إليه من الرئيس مخالف للقانون فلا يدرأ عنه المسئولية والعقاب احتماؤه بأمر الرئيس، بل يعاقب هو والرئيس في هذه الحالة ^(٤) .

(١) جارو، ٤ قرة ١٥٠٤ - جارسون، مادة ١٧٤ قرة ٧٣ - شوفرهيلي، ٢ قرة ٨١٧ - بلانش، ٣ قرة ٣٧٦

(٢) جارسون، مادة ١٧٤ قرة ٧٦ - فوسنان هيلي، ج ٢ قرة ٤٦٥

(٣) جارو، ٤ قرة ١٥٠٤ - شوفرهيلي، ٢ قرة ٨١٨ - جارسون، مادة ١٧٤ قرة ٤٧

(٤) شرح القسم العام من قانون العقوبات للأستاذ كامل مرسي بك، طبعة ثانية ص ١٩٢ - ١٩٤

وجارسون، مادة ١٧٤ قرة ٧٧ - ٧٨ وجارو، ٤ قرة ١٥٠٤ ص ٣٥٣

المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

جعل القانون عقاب الغدر على درجتين تبعا لصفة مرتكب الجريمة، فاذا كان مرتكبها رئيس مصلحة أو ملترما -توقب بالسجن، وإذا كان مرتكبها مستخدما مرعوسا أو مساعدا للرئيس أو للستخدام أو للترتم فعقابه الحبس والعزل. ويلاحظ أن حكم العزل لا يصدق على مساعد الملتزم لأنه غير موظف، وإنما يصدق على من عده من المرعوسين. والعزل واجب أيضا في حالة رئيس المصلحة ولكنه مستفاد من أحكام المادتين ٢٥ و ٢٧ ع بغير حاجة الى النص عليه هنا.

وفي كل الأحوال يحكم برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها.

ويستفاد من تنوع العقوبة أن الشارع يعد الجريمة جنائية إذا ارتكبها رئيس مصلحة أو ملترم، وجنحة إذا ارتكبها غيرها.

الفصل الخامس

في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٠٠ و ١٠١ ع

المادة ١٠٠ ع — كل موظف في الوظائف العمومية حجز كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مختصة بمحل توظيفه من أجرة ونحوها يعاقب بالسجن. وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا استخدم هؤلاء العملة مخزرة بلا أجرة وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة. ويحكم عليه في الحالتين برد ما أخذه لمستحقه وبغرامة مساوية له.

المادة ١٠١ ع - كل موظف عمومي لم يستوف استخدام كامل الخدمة المعينين للأمورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من قصص منهم أو بعضها ، أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالمعجن . ويحكم عليه أيضا بتأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته الخصوصيين الذين قيد أسمائهم بصفة مستخدمين بالحكومة .

تستعمل هاتان المادتان على أربع جرائم مختلفة تضمنت كل مادة حكم اثنتين منهما ، ولكنها مع اختلافها متشابهة ، لأنها كلها تتعلق باستخدام العملة في أعمال الحكومة وما يقع من التلاعب في صرف مرتباتهم ؛ ولذا يحسن البحث فيها كلها جملة واحدة .

المبحث الأول - في أركان هذه الجرائم

تشارك هذه الجرائم جميعا في ركنين وتختلف في ركن واحد .

أما الركنان المشتركان بين هذه الجرائم فهما : (أولا) صفة مرتكب الجريمة ، و (ثانيا) القصد الجنائي . وأما الركن المختلف فهو الركن المادى المكون لكل جريمة منها .

الركن الأول لهذه الجرائم - صفة الجنائي

تشارك هذه الجرائم جميعا في الركن الأول وهو صفة الجنائي ، ففى المادة ١٠٠ نص على أن الجريمة لا تقع إلا من (موظف فى الوظائف العمومية) ، وفى المادة ١٠١ نص على أنها لا تقع إلا من (موظف عمومي) ومعنى العبارتين واحد وإن اختلفتا فى الوضع .

من هو الموظف العمومي - وردت عبارة (الموظف العمومي) في هاتين المادتين بلا قيد ولا وصف ولا تحديد، وهي اذا أطلقت على هذا الوجه شملت كل شخص يؤدي باسم الحكومة عملا من الأعمال العامة، سواء في ذلك من يقوم بنصيب من أعمال السلطة العامة (actes d'autorité)، ومن يقوم بنصيب من أعمال الإدارة (actes de gestion)، وسواء أكان من رجال السلطة القضائية أم من رجال السلطة التنفيذية^(١).

وقد توسعت المحاكم الفرنسية في تفسير عبارة (موظف عمومي) فأدخلت في مدلولها (أولا) كل شخص يقوم بنصيب من الأعمال العامة بصفة دائمة أو مؤقتة بمرتب أو بغير مرتب، و(ثانيا) عمال مجالس المديرات والمجالس البلدية والمنشآت العمومية^(٢) (établissements publics).

وقد جرت المحاكم المصرية على نهج المحاكم الفرنسية في التوسع في تفسير عبارة موظف عمومي^(٣).

وعلى كل حال فليس من الممكن الأخذ بهذه التفسير على إطلاقها واعتبارها قاعدة في كل الأحوال، بل الواجب الرجوع في كل حالة على حدتها الى طبيعة الجريمة التي ذكرت فيها عبارة (موظف عمومي) وقصد الشارع من العقاب عليها. فقد يكون المراد بهذه العبارة كبار الموظفين فقط الذين يطلق عليهم في الاصطلاح الإداري لفظ (fonctionnaires)، وقد تشمل كافة الموظفين والمستخدمين من عمال الحكومة، أى كل شخص يقوم للحكومة بعمل من أعمالها بصفة دائمة أو مؤقتة ويتقاضى على ذلك أجرا أو مرتبا شهريا أو يوميا ويكون خاضعا للوائح الاستخدام

(١) جارد، ٤ قرة ١٤٨٧ ص ٣١٢

(٢) جارد، ٤ ص ٣١٣ .

(٣) انظر الأحكام السابق ذكرها في جريمة اختلاس الأموال الاميرية .

والتأديب . وقد يدخل في معنى العبارة — علما من تقدم ذكرهم — مستخدمو مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية، وذلك على اعتبار أن هذه المجالس تقوم بنصيب من أعمال الإدارة العامة .

وقد تشمل العبارة أيضا كل شخص مكلف بخدمة عمومية ولو لم يكن موظفا بالحكومة ولا مستخدما بها، وهذا أوسع التفسير وأشملها .

وقد مرّ وسيمز بنا في أبواب أخرى تطبيقات شتى لهذه التفسير المختلفة في أحكام صادرة من المحاكم المصرية . أما في الجرائم التي نحن بصدد الكلام عليها فلم أر في مجاميع الأحكام المصرية سوى حكم واحد لمحكمة النقض كانت عبارة (موظف عمومي) موضع بحث فيه . وقد قررت أنه (يعتبر موظفا عموميا مستخدم السكة الحديدية المكلف بقبض قودثم بتوزيعها على عملة أجرة لهم، وكون هذا المستخدم هو نفسه حامل باليومية لا يغير شيئا من كونه موظفا عموميا، ويحكم عليه بناء على ذلك بالعقوبة المقررة للمادة ١٠١ من قانون العقوبات^(١)) .

ولكن هل يدخل في عبارة (موظف عمومي) هنا من علما موظفي الحكومة ومستخدميها؟ الظاهر أن النص قاصر على عمال الحكومة دون غيرهم بدليل ما جاء في عبارة (وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة) الواردة في المادة ١٠٠ وفي عبارة (أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخ) الواردة في المادة ١٠١، فإن كلمة الحكومة ترجمت في النص الفرنسي للادتين بكلمة (état) وهذه الكلمة إذا ذكرت أريد بها الحكومة الرئيسية ولا يدخل فيها مجالس الأقاليم . فيستنتج من هذا أن نص المادتين لا ينطبق إلا على عمال الحكومة دون غيرهم، ولو أنه كان يحسن أن يكون النص شاملا لمن عداهم كموظفي مجالس الأقاليم ومستخدمي المنشآت العامة كالأوقاف والمعاهد الدينية .

(١) قض ٢١ يناير ١٩٠٥ (المجموعة الرسمية ٦ عدد ١/٦٢ ص ١٢٩) .

الركن الثاني لهذه الجرائم

لكل من الجرائم الأربع الواردة بالمادتين ١٠٠ و ١٠١ ركن مادى خاص .

ركن الجريمة الأولى - أما الجريمة الأولى فركنها أن يحجز الموظف كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال مخصصة بحمل توظيفه من أجره ونحوها .

وصورة ذلك أن يكون تحت إدارة الموظف عملة يقومون ببعض الأشغال التابعة لوظيفته، فإذا حل موعد صرف المرتبات أو الأجور المستحقة لهم لم يصرفها اليهم كاملة بل يحجزها كلها أو بعضها لنفسه، كأن يفرض على كل عامل خمسة قروش مثلا يخصمها لنفسه من مرتبه عند الصرف، أو يمنع عن العامل راتبه أو أجره كله؛ ولكن الأصل في هذه الحالة أن يكون العامل بمرتب أو بأجر، وهذا ما يميز هذه الجريمة عن الجريمة التالية .

ركن الجريمة الثانية - أما الجريمة الثانية فهي أن يستخدم الموظف العملة مخزنة بلا راتب ولا أجر، ثم يحتسب أجورهم على الحكومة في كشوف الحساب ويقبض هذه الأجور لنفسه . وهذه الصورة شبيهة بالصورة التي يحجز فيها الموظف أجور العملة كلها في الجريمة السابقة، ولكن الفرق بينهما أنه في الجريمة الأولى قد استخدم سلطة وظيفته في حرمان العملة من أجر مقرر لهم من قبل . أما في هذه الجريمة الثانية فانه يستخدم سلطة وظيفته في تشغيل العملة مخزنة بلا أجر ويقضى أجورهم من الحكومة .

ركن الجريمة الثالثة - وأما الجريمة الثالثة فهي أن لا يستوفى الموظف استخدام كامل الخدمة المعينين للأمورية المكلف بها ويأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها .

وصورة ذلك أن يكون العمل يتطلب عشرين عاملا فيقيد في الدفاتر أسماء عشرين شخصا ، منهم عشرة حقيقيون والباقي أسماء خيالية لا وجود لها ، ويكلف العمال العشرة بالقيام بعمل العشرين ، وعند المحاسبة يأخذ من الحكومة أجر عشرين عاملا فيدفع للعشرة أجورهم ويحتفظ لنفسه بالباقي كله أو يعطى نصيبا منه للعمال الموجودين ويأخذ الباقي .

ركن الجريمة الرابعة — وأما الجريمة الرابعة فهي أن يقيد الموظف أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة . وهذه الجريمة شبيهة بالجريمة الثالثة من حيث إن الموظف قيد على حساب العمل أشخاصا لم يقوموا بشيء منه . ولكن الفرق بينهما أنه في الجريمة السابقة يقيد أسماء أشخاص خياليين ، وقد يستعين على ذلك باصطناع اختتام مزورة ليوقع بها على كشوف الحساب ؛ أما في الجريمة الرابعة فإنه يقيد في الدفاتر أسماء أشخاص حقيقيين وهم خدامه الخصوصيون ليستفيد من ذلك احتساب مرتباتهم على الحكومة ويوفر الأجور التي كان يجب أن يدفعها اليهم من ماله الخاص .

الركن الثالث لهذه الجرائم — القصد الجنائي

يشترط في كل هذه الجرائم أن يكون الموظف قد ارتكبها بنية النش قاصدا حرمان العمال من استحقاقهم في الجريمةتين الأوليين وسلب مال الحكومة في الجريمةتين الآخرين . ويكاد القصد الجنائي يكون مت لازما مع الفعل المادى في هذه الجرائم جميعا ، ومع ذلك فإذا أمكن أن يتصور في بعض الأحوال أن ما وقع من الموظف كان ناشئا عن خطأ في الحساب أو عن أى سبب آخر تنفي معه نية النش فلا يبقى محل للعقاب .

المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم

يعاقب القانون على هذه الجرائم بعقوبة واحدة وهي السجن، ويحكم على الموظف فوق ذلك بضعف المبالغ التي أخذها، ويعطى نصف ما حكم به في الجريمتين الأولين للعمال في مقابل أجورهم التي حرموا منها، والنصف الباقي للحكومة بصفة غرامة . وأما في الجريمتين الأخريين فيكون كل المبلغ للحكومة على سبيل الغرامة .

الفصل السادس

في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٠٢ ع

المادة ١٠٢ ع — كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الأشغال المحالة عليه إدارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة، وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة . وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره على المعاملات الأميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحا فيما يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

هذه المادة تنص على خمس جرائم مختلفة ، الثلاث الأولى منها تجمعها جامعة واحدة وهي التدخل في الأعمال التجارية المتعلقة بالحكومة، والاثنان الأخريان تجمعهما جامعة الربح من وراء الوظيفة أو الاتجار على حساب الوظيفة . ولم ينص قانون العقوبات الفرنسي إلا على الجريمة الأولى منها في المادة ١٧٥ ع ف .

المبحث الأول — في الكلام على الجرائم الثلاث الأولى

الجرائم الثلاث الأولى تشترك في ركنين من أركانها وهما : صفة الجاني والقصد الجنائي، وتختلف في الركن المادى المكوّن لكل منها .

الركن الأول المشترك بين الجرائم الثلاث الأولى

صفة الجاني — لا تقع هذه الجرائم إلا من كان من أرباب الوظائف العمومية؛ وقد سبق لنا الكلام على (الموظف العمومى) و(أرباب الوظائف العمومية) بما فيه الكفاية، والمراد هنا بالموظف كل موظف وكل مستخدم بالحكومة وكل شخص مكلف بخدمة عمومية من قبل الحكومة .

الركن الثانى لهذه الجرائم

لكل من الجرائم الثلاث ركن مادى خاص :

ركن الجريمة الأولى — فى الجريمة الأولى يعاقب الموظف إذا انتفع من الأشغال المحالة عليه إدارتها وملاحظتها سواء أكان الانتفاع مباشرة أم بواسطة . ونلفظ (انتفع) الوارد فى النص العربى للادة يزيد فى معناه على معنى اللفظ الذى استعمله النص الفرنسى فى قوله (auront speculé)، فان معنى اللفظ الفرنسى مجزؤ المتاجرة سواء أجزت الى نفع أم الى خسارة . والذى يعاقب عليه القانون فى هذه الجريمة هو فى الواقع مجزؤ تدخل الموظف فى الأعمال التجارية التى أحيلى عليه إدارتها أو ملاحظتها، حتى لا يصرفه تحرى النفع الخاص عن القيام بواجبه على الوجه الذى تقتضيه المصلحة العامة . فالجريمة تم بمجرد دخوله فى العمل التجارى

ولا يتوقف تمامها على حصول النفع له من وراء ذلك^(١)، فيعاقب بمقتضى المادة ١٠٢ ع الموظف الذى يدخل فى مزاد أطيان للحكومة محالة إدارتها عليه، والمهندس الذى يشترك مع المفاوض فى أعمال المفاوضة المحالة عليه ملاحظتها، والطبيب الذى يشترك فى عملية توريد الأدوية للمستشفى المحالة عليه إدارته مع المتعهد، وناظر المدرسة الذى يشترك مع المتعهد بتوريد المآكل للتلاميذ، وأمين المكتبة الذى يتدخل فى أشغال توريد الكتب، وهكذا.

وليس بشرط أن تكون الأشغال المحالة على الموظف أشغالا حكومية بل يعاقب الموظف متى تدخل على سبيل الاتجار فى الأشغال التى أحييت عليه إدارتها أو ملاحظتها ولو كانت متعلقة بالأفراد^(٢). فيعاقب قاضى المحكمة الذى يتدخل فى أشغال التفليسة التى عينته محكمته مأمورا^(٣)، والمحضر الذى يشتري لنفسه المقولات التى كلف بيعها على ذمة المحكوم له^(٤).

ويستوى فى كل ذلك أن يكون الموظف قد تدخل فى هذه الأشغال مباشرة أو بالواسطة. فالموظف الذى يتجبر فى الأشغال المحالة عليه إدارتها أو ملاحظتها باسم شخص آخر يعاقب كمن يتجبر باسمه، ويعاقب معه ذلك الشخص الآخر على أنه شريك له فى الجريمة^(٥).

ركن الجريمة الثانية — أما الجريمة الثانية فهوامها أن يكلف الموظف نفسه من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة. والغرض من العقاب

(١) جaro، ٤ قرة ١٥١٢ ص ٣٦٣ — جارسون، مادة ١٧٥ قرة ٢٣

(٢) جارسون، مادة ١٧٥ قرة ٧

(٣) سبرى، ١٩١٤ - ٢ - ١٠٥

(٤) البازيكريزى بلج، ١٨٧٢ - ١ - ٢٠

(٥) جaro، ٤ قرة ١٥١٣ - جارسون، مادة ١٧٥ قرة ٢١ - ٢٢

على هذا أن لا يعمل كل موظف برأيه فيما يجب شراؤه وما لا يجب بغير استئذان من لهم الرقابة على أموال الحكومة ، كيلا يؤول الأمر الى القوضى والعبث بأموال الحكومة . ويتم الجريمة بشراء الشيء أو صنعه بغير استئذان ولو لم يعد من وراء ذلك ربح على الموظف .

ركن الجريمة الثالثة - وأما الجريمة الثالثة فحلها أن يشترك الموظف مع شخص تعاقدت معه الحكومة على بيع أشياء لها أو صنعها على ذمتها . وهذه الجريمة شبيهة بالجريمة الأولى ومتداخلة معها في بعض الصور، ولكن الجريمة الأولى لا تقع إلا من موظف يتدخل في الأشياء المحالة عليه إدارتها أو ملاحظتها . أما الجريمة الثالثة فطليقة من هذا قيد، ويقاب الموظف على ارتكاب الفعل المكوّن لها ولو لم يكن من اختصاصه ملاحظة عملية شراء الأشياء المطلوبة أو صنعها .

الركن الثالث لهذه الجرائم

يتم الركن الثالث لهذه الجرائم متى ارتكب الموظف الفعل المكوّن لها عن علم واختيار، ولا يشترط أن يكون قد ارتكب هذه الأفعال بنية النش، لأن الذي يعاقب عليه القانون هو تدخل الموظف في هذه الأعمال التجارية المتعلقة بالحكومة على أى وجه . فليس للموظف بعد هذا أن يحتج بأنه لم يربح شيئا من وراء تدخله أو بأنه لم يدخل في هذه الأعمال بنية الاستفادة ^(١) .

ويكاد القصد الجنائي يكون متلازما مع الركن المادى للجريمة، ومع ذلك فإذا انتفى القصد الجنائي سقطت الجريمة وامتنع العقاب، كما لو كان الموظف شريكا في شركة تجارية وتعاقدت هذه الشركة مع الحكومة بغير علمه على بيع بعض الأشياء، أو اشترى الموظف بعض الأدوات للحكومة معتقدا أنه مأذون بالشراء، فلا عقاب عليه في هذه الأحوال .

عقاب هذه الجرائم

يعاقب الموظف الذى يرتكب جريمة من هذه الجرائم الثلاث بالعزل والحبس مدة لا تزيد عن سنة .

المبحث الثانى — فى الكلام على الجريمتين الأخرين

فى الكلام على الجريمتين المنصوص عليهما فى الشطر الثانى من المادة ١٠٢ ، وهما تشتركان أيضا فى ركتين من أركانها وهما : صفة الجانى والقصد الجنائى ، وتفتقران فى الركن الثالث وهو الركن المادى .

الركن الأول

تشترك الجريمتان فى الركن الأول وهو صفة الجانى ، فالجريمتان لا تقعان إلا بمن كان من أرباب الوظائف العمومية ، وما قلناه فى هذا الصدد عند الكلام على الجرائم الثلاث الأولى يصدق على الجريمتين الأخرين .

الركن الثانى

لكل من الجريمتين ركن مادى خاص :

ركن الجريمة الرابعة — فى الجريمة الرابعة محل العقاب أن يكون الموظف قد أخذ عمولة (commission) أو تسبب فى إعطائها لغيره على المعاملات الأميرية التى من قبيل ما سبق ذكره ، أى المعاملات المتعلقة ببيع أشياء للحكومة أو صنعها على ذمتها . فالجريمة هنا لا تتم إلا بحصول الموظف على ربح لنفسه أو لغيره ، وهذا الربح هو العمولة التى يتقاضاها من بائع الأشياء أو صنعها . فإذا لم يحصل على العمولة بعد الاتفاق عليها كان الفعل شروعا فى جنة ولا عقاب عليه لعدم النص .

ركن الجريمة الخامسة — أما الجريمة الخامسة فحلها أن يتجر الموظف بالتقود الأميرية ويتكسب من وراء مصارقتها (change) ، كما لو أعطى الجنيه الذهب بأكثر من مائة قرش أو انتهز فرصة قلة العملة الفضية فصار يصرف ورقة البنكنوت

ذات المائة قرش بخمسة وتسعين قرشا فضة وهكذا، سواء أ كانت أرباح ذلك عائدة عليه أم على شخص آخر . وحكمة العقاب على هذا أن المتاجرة بالتقود على هذا الوجه تجرّ الى اضطراب المعاملات والعبث بالقيم الرسمية التي وضعتها الحكومة لمسكوكاتها وبأحكام القوانين التي تنص على هذه القيم .

الركن الثالث

يتم الركن الثالث للجريمتين متى ارتكب الموظف الفعل المادى المكوّن لها طالما بأن هذا الفعل مما يحترمه القانون على الموظف ، وليس معنى هذا أنه لا يعتذر بجهل القانون ، فإن العلم بأحكامه مفترض في كل الأحوال . والقصد الجنائى متلازم في الواقع مع الفعل المادى المكوّن لكل من الجريمتين ، فلا يكاد يتصور انفصاله عنه .

العقاب

يعاقب مرتكبو هاتين الجريمتين بالحبس مدة لا تزيد على سنتين والعزل .

الفصل السابع

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ع

المادة ١٠٤ ع — كل موظف عمومى أعان شخصا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للمساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والعزل .

هذه المادة هي التي بقيت في قانون العقوبات الجديد من ثلاث مواد كانت واردة في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ وهي المواد ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ وكلها تتعلق بالتقصير في توريد المؤن والمهمات الحربية . والنص ظاهر لا يحتاج الى تعليق ولم تطبقه المحاكم من تاريخ وضعه .

الباب الثالث

في الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها أو الجرائم القولية والكتائية

[المواد ١٤٨ الى ١٦٩ عقوبات]

من الحقوق المعترف بها للأفراد حرية الفكر أى أن يكون لكل إنسان الحق في أن يفكر كما يشاء وأن يماهر بفكره ورأيه قولاً وكتابة^(١) . وحرية الفكر تستتبع حتماً حرية الخطابة وحرية الكتابة وفي ضمنها حرية الصحافة، غير أن هذا الحق مقيد كسائر الحقوق الشخصية، فلا يجوز استخدامه للإضرار بالمصلحة العامة أو بحقوق الأفراد الآخرين . ومن أجل هذا عنت الحكومات ببيان الحدود التي يباح فيها استعمال هذا الحق ووضعت الجزاءات لمن يتجاوز تلك الحدود . ورقابة الحكومات في هذا الباب تنتزع الى نوعين: رقابة إدارية يباح بمقتضاها للسلطة الإدارية أن تتدخل عند الحاجة لمنع الضرر وسد ذرائعه، وأخرى قضائية من مقتضاها إنزال العقاب بمن يتهك حرمة القانون ويجاوز الحدود التي رسمها لحرية القول والكتابة .

وقد أخذت الحكومة المصرية بالوسيلتين، فوضعت في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ قانوناً للطبوعات ضمنته أحكاماً للطباعة والنشر، وأباححت للسلطة الإدارية بمقتضاه أن تراقب

(١) هذه الحرية قد كفلتها المادة ١٤ من الدستور المصري الصادر في ١٩ إبريل ١٩٢٣ ونصها : حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو غير ذلك في حدود القانون .

تنفيذ أحكامه وتعطل الصحف والمطابع اتى تخل بملك الأحكام^(١)، كما نصت في لائحة التياترات الصادرة في سنة ١٩١١ على تحويل السلطة الادارية حق مراقبة الخطب التي تلى في المحلات العمومية . وفي ١٦ نوفمبر ١٨٨٣ أصدرت قانون العقوبات وفيه باب مفصل لأحكام الجرائم الصحفية وعقوباتها، وقد بقيت أحكام هذا الباب في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤

وموضوعنا قاصر على بحث الأحكام التي وضعها الشارع في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . وقد نسخ الشارع المصرى في هذا الباب على متوال قانون الصحافة الفرنسى الصادر في سنة ١٨٨١ وبعض القوانين السابقة عليه ، ولكنه لم يجمع في الباب الرابع عشر كل أحكام ذلك القانون بل اترع منها أحكام القذف والسب وأفرد لها بابا خاصا وهو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . وقد أدى هذا التقسيم الى تضارب أحكام البابين في بعض الأحوال كما سيرى فيما يلى .

وقد يشعر العنوان الذى وضع للباب الرابع عشر بأن هناك نوعا خاصا من الجرائم يرتكب بواسطة الصحف ، والواقع غير ذلك فان لكثير من الجرائم الواردة بهذا الباب نظائر منصوصا عليها في أبواب أخرى . وإنما الذى يميزها أن العلانية شرط في وقوعها ، وهذه العلانية كما تكون بواسطة النشر في الصحف تقع بوسائل أخرى ؛ فالصحف في هذا الباب انما هي وسيلة من وسائل النشر والعلانية وليست ركنا من أركان الجرائم التي تقع بواسطتها^(٢) . ومما يميز هذا الباب أيضا أنه قد تضمن بعض الجرائم

(١) لم يبق لهذا القانون محل بعد إذ نصت المادة ١٥ من الدستور المصرى على حرية الصحافة في قولها (الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك ، إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى) والواجب الآن أن يستبدل بهذا القانون قانون جديد ينظم مسائل الصحافة على أسس تتفق مع روح الدستور .

(٢) لبواتقان، ج أول قرة ٣٧٣

القائمة على إبداء الرأي والاعتقاد (délits d'opinion) وهي أثر من آثار التضيق على حرية الفكر، وقد استمد الشارع المصري أحكامها من القوانين الفرنسية السابقة على قانون الصحافة الأخير الصادر في سنة ١٨٨١ . وقد أحسن الشارع الفرنسي إذ حذفها من قانونه الأخير، لأنها جرائم غامضة وغير محدودة بمحدود معينة كسائر الجرائم التي يتناولها القانون بالعقاب، فهي في ركنها المادى والأدبى خاضعة لتقدير القاضى، وهذا ما قد يؤدى الى الاعتساف في التطبيق^(١). لهذا لا نجد اليوم في القانون الفرنسي أثرا لجرمة التحريض على عدم الاقبياد للقوانين، ولا لجرمة الطعن في حقوق ولي الأمر أو في نظام وراثته العرش، ولا لجرمة التحريض على بغض طائفة من الناس أو الازدراء بها^(٢)، ولكن هذه الجرائم وأشباهاها لا تزال باقية في القانون المصرى^(٣).

(١) لبواختان، ج أول فقرة ٣٧٣ ص ٣٩٤

(٢) لبواختان، ج أول فقرة ٣٧٥

(٣) وما يميز الجرائم المصوص عليها في هذا الباب أن الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر قد أصبحت بمقتضى القانون نمرة ٢٧ سنة ١٩١٠ من اختصاص محاكم الجنايات وحكمها فيها غير قابل للاستئناف . غير أن أحكام هذا القانون قاصرة على الجنح التي تنع بواسطة المطبوعات، أما الجنح التي ترتكب بواسطة القول أو الإشارة أو الكتابة غير المطبوعة فباقية في اختصاص محاكم الجنح، وذلك ما يستند من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون . ويشمل حكم هذا القانون جرائم القذف والسب التي ترتكب بواسطة المطبوعات وإن كانت غير واردة في هذا الباب (انظر القانون المذكور ومذكرة الإيضاحية في تعليقات عبد الحادى الجندي بك على قانون العقوبات طبعة ثانية ص ٢٠٣ - ٢٠٤) .

الفصل الأول

في بيان الجرائم الواردة في هذا الباب إجمالاً

المبحث الأول — في أنواع هذه الجرائم

يمكن تقسيم الجرائم الواردة في هذا الباب الى خمسة أقسام :

(القسم الأول) جرائم التحريض، ويدخل في ذلك التحريض على ارتكاب جنائية أو جنحة (المادتان ١٤٨ و ١٤٩) ، والتحريض على كراهة نظام الحكومة (المادة ١٥١)، وتحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة (المادة ١٥٢)، والتحريض على بغض طائفة من الناس (المادة ١٥٣)، والتحريض على عدم الاقياد للقوانين وتحسين الجرائم (المادة ١٥٤) .

(القسم الثاني) جرائم الطعن في الحكومة أو نظامها أو رجالها، ويدخل في ذلك التطاول على مسند المملكة المصرية والطعن في نظام توارث العرش الخ (المادة ١٥٠)، والعيب في حق الذات الملكية الخ (المادة ١٥٦) ، وتوجيه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته (المادة ١٥٦ مكررة) ، والعيب في حق أحد أعضاء الأسرة الملكية (المادة ١٥٨) ، وإهانة الموظفين العموميين (المادة ١٥٩) ، وإهانة الهيئات الرسمية (المادة ١٦٠) ، والطعن في الحكومة في الخطب الدينية (المادة ١٦٩) .

(القسم الثالث) الطعن الذي يمس الحكومات الأجنبية، ويدخل في ذلك العيب في حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية (المادة ١٥٧) ، وسب وكلاء هذه الدول (المادة ١٦١) .

(القسم الرابع) الجرائم التي تمس النظام العام، ويدخل في ذلك نشر الأخبار الكاذبة التي من شأنها تكدير السلم العمومي (المادة ١٦٢) ، وانتهاك حرمة الآداب وأحسن الأخلاق (المادة ١٥٥) .

(القسم الخامس) نشر ما جريات القضايا والأشياء الممنوع نشرها، ويدخل في ذلك نشر ما جرى في الدعاوى التي لم يبع القانون فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها، أو ما جرى في الدعاوى التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية، أو ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم على غير حقيقته بقصد سيئ (المادة ١٦٣) ، ونشر المرافعات القضائية التي تمنع المحاكم نشرها محافظة على النظام (المادة ١٦٤) ، ونشر ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم (المادة ١٦٥) ، ونشر إعلانات لجمع إعانة لتعويض الغرامة أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص بسبب ارتكابه جريمة أو جنحة (المادة ١٦٦) .

على أن هذا الباب لم يشمل كافة الجرائم القولية والكتابية الواردة بقانون العقوبات، بل لا يزال يوجد في بعض أبواب القانون الأخرى جرائم من هذا القبيل كجريمة الجهر بالصباح أو الغناء لإثارة الفتن المنصوص عليها في المادة ٨٨ ع، وجريمة إهانة الموظفين العموميين المنصوص عليها بالمادة ١١٧ ع، وبعض الجنح المتعلقة بالأديان (المادة ١٣٨ و١٣٩) ، وجرائم القذف والسب الخ (المواد ٢٦١ - ٢٦٦) ، وكالجريمة الواردة بالمادة ٣٠٠ ع .

المبحث الثاني - في الأركان العامة لجرائم هذا الباب

جميع الجرائم الواردة بهذا الباب تشترك في ركنين (أولهما) العلانية وهي الركن المميز لهذه الجرائم جميعا والذي من أجله يعاقب القانون، (وثانيهما) القصد الجنائي، وستكلم هنا على هذين الركنين ثم نرجئ الكلام على سائر الأركان الأخرى إلى حين البحث في كل جريمة على حدها .

الفرع الأول — في العلانية

العلانية شرط أساسي للعقاب على الجرائم الواردة بهذا الباب، فليس للقانون سبيل على الآراء والأفكار مهما كانت ضارة إلا اذا جهر بها علنا، فالعلانية هي التي تكون الجرمية^(١). وتُتوفر العلانية بإحدى الطرق التي نص عليها القانون في هذا الباب. وهذه الطرق مبينة في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ ع. أما المنصوص عليها في المادة ١٤٨ فهي وحدها التي تُتوفر بها العلانية في المادتين ١٤٨ و ١٤٩، وفيما عدا ذلك من الجرائم تُتوفر العلانية بما نص عليه في المادة ١٤٨ أو في المادة ١٥٠ ع.

الطرق المذكورة في المادة ١٤٨ ع — أما طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ فهي (١) الإيحاء (الإشارات) والمقالات والصحاح والتهديد في محل أو محفل عمومي (٢) الكتابة أو المطبوعات التي تباع أو توزع أو تعرض للبيع أو التي تعرض في محلات أو محافل عمومية (٣) الإعلانات الملتصقة على الحيطان أو غير الملتصقة المعرضة لنظر العامة.

الطرق المذكورة في المادة ١٥٠ ع — والطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٠ هي (٤) الرسم أو النقش أو التصوير أو الرمز والتمثيل الذي يشهر أو يعرض للبيع في أي محل و (٥) غير ذلك من طرق العلانية.

(١) العلانية بطريق القول أو الإشارة

هي التي تقع بالإيحاء أو المقالات أو الصحاح أو التهديد في محل أو محفل عمومي

الإيحاء — أما الإيحاء (Gestes) فلم يورده الشارع الفرنسي ضمن طرق العلانية في المادة ٢٣ من قانون الصحافة المقابلة للمادة ١٤٨، والواقع أن الإيحاء إن صح وسيلة

(١) بارييه، طبعة ثانية ج أول،قرة ٢٤٣

للعلانية في بعض الجرائم بجرمة انتهاك حرمة الآداب (المادة ١٥٥) فلا يصح كذلك في بعض الجرائم الأخرى التي تتطلب تحديداً أجل للعلن المقصودة، ولا يجوز العقاب عليها لمجرد إشارات مبهمة لا تكفي للإفصاح عن قصد الفاعل .

المقالات — وأما المقالات فلا يراد بها الخطب القياسية فقط بل تشمل أيضاً الأقوال والعبارات القصيرة والحديث البسيط^(١)، ويستوى فيها أن تكون ثرا أو شعراً أو غناء .

الصياح — وأما الصياح فيراد به كل صوت ولو لم يكن مربكاً من ألفاظ واضحة .

التهدير — وأما التهديد فلا يخرج عن كونه قولاً أو صياحاً وقد يكون بالإشارة فقط، فهو داخل في مدلول الألفاظ السابقة^(٢) .

ولا تتوفر العلانية بالقول أو الصياح أو التهديد أو الإيحاء إلا بأمرين (أولهما) أن يقع ذلك في محل أو محفل عمومي، (وثانيهما) أن يكون القول أو الصياح أو التهديد حاصلًا بصوت مرتفع بحيث يسمعه أو يمكن أن يسمعه من كان حاضراً بذلك المحل أو المحفل^(٣) . فلا تتوفر العلانية بالمسافة ولو وقعت في مكان عمومي، ولا بالقول الذي لا يسمعه سوى الموجه إليه الخطاب . وإلى هذا قصد الشارع باستعمال لفظ (proférés) في النص الفرنسي للمادة ١٤٨ وإن لم يرد لهذا اللفظ مقابل في النص العربي، وهو يفيد الجهر بالمقال أو الصياح أو التهديد^(٤) .

(١) قض أول فبراير سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٤٢) .

(٢) لبواضن، ج ١ قرة ٥١٠ — بارييه، ج ١ قرة ٢٤٧

(٣) دالوز ١٨٥١ — ٥ — ٤١٧

(٤) لبواضن، ج ١ قرة ٥١١ — بارييه، ج ١ قرة ٢٤٨

المحل العمومي — عرف شاسان المحل العمومي بأنه المحل الذي يباح لأى إنسان الوجود فيه مجاناً أو مقابل أجر أو شروط معينة^(١) . وقد قسم المحلات العمومية الى ثلاثة أقسام (أولها) محلات عمومية بطبيعتها (وثانيها) محلات عمومية بالتخصيص (وثالثها) محلات عمومية بالمصادفة . وقد أخذت المحاكم الفرنسية بهذا التقسيم^(٢) .

المحل العمومي بطبيعته — أما المحل العمومي بطبيعته (lieu public par nature) فهو المفتوح للجمهور على سبيل الدوام وبطريقة مطلقة ، كالطرق العمومية والشوارع والميادين والمتنزهات العامة والسكك الزراعية^(٣) .

المحل العمومي بالتخصيص — وأما المحل العمومي بالتخصيص (lieu public par destination) فهو المحل الذى ليس بطبيعته عمومياً ولكنه يصبح كذلك بسبب الغرض الذى أعد له ، وهو لا يفتح للجمهور بطريقة مستمرة وإنما يفتح فى مواعيد أو أوقات معينة . ولا يكون عمومياً إلا فى تلك الأوقات التى يكون مفتوحاً فيها للجمهور وفى الأجزاء التى يسمح للجمهور بالوجود فيها ، أما فى غير تلك المواعيد وفيما عدا هذه الأجزاء فإن المحل يبقى خصوصياً . فيعتبر من المحلات العمومية بالتخصيص المساجد والكائس والمراجم والملاهى العمومية والمتاحف والمكاتب العمومية وغرف الجلسات بالمحاكم ودواوين الحكومة والقهاوى والبارات والمطاعم والقبائض . كل ذلك فى الأوقات التى تكون مفتوحة فيها للجمهور وفى الأجزاء التى يسمح للجمهور بدخولها ، فلا يدخل فى حكم المحل العمومي بالتخصيص الغرف الخاصة بأصحاب هذه المحلات أو مستخدميها ، ولا غرف المداولة بالمحاكم ، ولا غرف الموظفين

(١) شاسان ج ١ ص ٤٧

(٢) دالوز ١٨٨٣ — ١ — ٤٨٢

(٣) شاسان ج ١ ص ٤٨

بالدواوين التي لا يسمح بدخولها الا باستئذان، ولا غرف المثليين في المزارع، ولا الغرف المحجوزة في قهوة، ولا مطبخ المطعم وهكذا .^(١)

المحل العمومي بالمصادفة — وأما المحل العمومي بالمصادفة (lieu public par accident) فهو المحل الذي يكون بحكم الأصل خصوصيا وقاصرا على أفراد أو طوائف معينة، وليس في طبيعته ولا في ظروفه ما يسمح باعتباره عموميا، ولكنه يكتسب الصفة العمومية من وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بطريق المصادفة والاتفاق، كالمدارس والسجون والنوادي والمخازن والحوانيت فانها كلها أما كن خصوصية، ولكنها تصبح عمومية بالمصادفة اذا احتشد فيها عدد من الناس غير أصحابها بسبب من الأسباب، كارتكاب جريمة أو مشاجرة أو حريق أو لحصول مزاد أو تصفية في محل تجارى أو غير ذلك . وقد يصبح المنزل الخصوصي أو أحد ملحقاته محلا عموميا بالمصادفة اذا اجتمع فيه عدد من أفراد الجمهور لحادث وقع فيه . وكذلك حكم النيطان والبساتين الخصوصية والطرق المملوكة للأفراد .^(٢)

فاذا حصل الجهر بمقال أو صياح أو تهديد في محل عمومي بطبيعته فإن العلانية تعتبر متوفرة بمجرد حصول ذلك القول أو الصياح ولو كان المحل خاليا من الجمهور ولم يسمع المقال أحد، لأن العلانية تكتسب في هذه الحالة من طبيعة المكان، فلا يشترط السماع الفعلي ولا وجود الجمهور .

واذا حصل الجهر بمقال أو صياح أو تهديد في محل عمومي بالتخصيص وجب إثبات أن هذا الفعل قد وقع في الوقت الذي كان المحل فيه مفتوحا للجمهور وفي الجزء

(١) لبواغان، ج ١، قرة ٥١٥ — بارييه، ج ١، قرة ٢٥٢ — انظر فيما يتعلق باختيار السجون محلات عمومية الاستئناف ١٤ يونيو ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٥٢) وفيما يتعلق ببريات السكة الحديدية قض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٧٥) .

(٢) لبواغان، ج ١، قرة ٥١٦ — بارييه، ج ١، قرة ٢٥٤ .

المفتوح له، ومتى ثبت ذلك كانت العلانية متوفرة ولو لم يسمع القول أو الصياح سوى فرد واحد. بل يذهب عامة الشراح الى أن وجود الجمهور والسماع الفعلي غير مشترطين في هذه الحالة أيضا، فتعتبر الجريمة قائمة ولو وقعت في وقت كان المحل فيه خلوا من الناس^(١)، لأنه يكفى أنه كان من المحتمل سماع هذه الألفاظ ويجب أن يتحمل الجاني تبعه ذلك.

وأما اذا حصل الجهر بالمقال أو الصياح أو التهديد في محل عموى بالمصادفة فمن الواجب لتوفر العلانية أن يقع ذلك حال اجتماع الجمهور الحاضر، لأن المحل لم يكتسب صفته العمومية إلا من وجود ذلك الجمهور.

وتعتبر العلانية متوفرة في المقال أو الصياح الذي يقع في محل خصوصي كمتزل أو أحد ملحقاته متى سمع من مكان عموى مجاور للتزل. لكن يشترط في هذه الحالة السماع الفعلي لا إمكانه ولا احتماله، وأن يكون الجاني قد تعدد إسماع صوته لمن في الخارج^(٢).

المحفل العمومي — المحفل العمومي غير المكان العمومي فقد يكون المكان عموميا وليس به أحد من الناس، وقد يكون خصوصيا وحافلا بالناس. والمحفل العمومي هو كل مجتمع احتشد فيه عدد كبير من الناس لم يدعوا اليه بصفة خاصة، ولا خرج على أى إنسان في الدخول اليه، وذلك بغض النظر عن صفة المكان الذي احتشد فيه ذلك الجمع، فقد يكون المحفل العمومي في محل عموى كبدان عام، وقد يكون في مكان خصوصي كالأفراح التي يقيمها بعض الناس داخل منازلهم

(١) لبواتفان، ج ١ قرة ٥١٧ - شاسان، ج ١ قرة ٨٤ ص ٥٠ - فابرجت، ج ١ قرة ٥٤ ص ٢٠٣

(٢) لبواتفان، ج ١ قرة ٥١٨ - باربييه، ج ١ قرة ٢٥٥ - فابرجت، ج ١ قرة ٥٤ ص ٢٠٤ - كارياتيه، تحت كلمة قذف قرة ٥٦٤ - قارن حكم محكمة كفر الزيات الجزئية في ٢ يوليو ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٥٦٤) -

ويكون دخوله مباحا لكل طارق^(١) . وإنما يلاحظ أنه كلما انطبقت على المحفل المجتمع في محل خصوصي صفة المحفل العمومي أصبح المحل الحاصل فيه الاجتماع محلا عموميا بالمصادفة^(٢) .

والذى يميز المحفل العمومي عن المحفل الخصوصي أن الأول يكون دخوله في متناول كل إنسان، ولا يكون بين المجتمعين فيه صلة تجمعهم جميعا كقراءة أو تعارف أو صداقة أو عضوية في ناد أو ملعب الخ . فإن امتنع دخوله على الجمهور وكان بين المجتمعين رابطة من هذا القبيل كانت هي سبب اجتماعهم فالمحل خصوصي، وإذا كانت كذلك فلا تعتبر العلانية متوفرة إذا حصل الجهر فيه بمقال أو صياح أو تهديد مهما بلغ عدد الحاضرين . وعلى ذلك لا يعد اجتماع الطلبة في المكاتب الدراسية محفلا عموميا، ولا يعد اجتماع المساهمين في شركة بناء على دعوة مديري الشركة للنظر في شؤونها محفلا عموميا^(٣) .

(٢) العلانية بطريق الكتابة والطباعة

كذلك تقع العلانية بالكتابة أو المطبوعات التي تباع أو توزع أو تعرض للبيع أو تعرض في محل أو محفل عمومي — ويدخل في الكتابة والمطبوعات صور الكتابة الخطية والطبع سواء بالحروف أو الحجر أو الحفر الخ^(٤) .

البيع — تتوفر العلانية بالبيع ولو كان المبيع نسخة واحدة فقط ، أو كان المشتري واحدا واشترى عدة نسخ مادام القصد النشر والإذاعة . ولا يصدق هذا

(١) القضاء ٣٠ ص ١٢٢ .

(٢) باريه، ج ١قرة ٢٥٤ .

(٣) لبواخان، ج ١قرة ٥١٩ - ٥٢٣ - باريه، ج ١قرة ٢٥٦ .

(٤) لبواخان، ج ١قرة ٥٢٤ .

إلا على البيع التجارى، أما إذا باع أحد الأفراد نسخة كانت بمكتبته الخاصة فلا يكفى هذا وسيلة للنشر.^(١)

التعريض للبيع — وعبرة التعريض للبيع لا يراد بها تعريض الكتابة أو المطبوعات المقصود بيعها لأنظار الناس فعلا، بل يدخل في ذلك مجرد وضع المطبوع في حانوت أو مخزن وإعداده للبيع، بل يكفى لذلك مجرد نشر اسمه في فهارس المطبوعات.^(٢) ولفظ تعريض الوارد في النص العربى للسادة يقابله في النص الفرنسى (mise en vente) ويراد به الوضع للبيع لا التعريض الفعلى. وقد عبر الشارع عن هذا المعنى نفسه في المادة ١٥٠ ع بعبارة (أو عرضه للبيع في أى محل)، وحكمة تكراره لهذا المعنى في المادة ١٥٠ بعد وروده في المادة ١٤٨ رغبته (كما يستفاد من تعليقات الحقانية على المادة ١٥٠ القديمة) في حسم النزاع الذى كان قائما من قبل فيما يتعلق بمجرّد وضع صور منافية للشمعة للبيع في حانوت دون عرضها على أنظار المارة، فقد كان بعض المحاكم لا يعتبر العلانية متوفرة في هذه الحالة، فنص صراحة في المادة ١٥٠ على أن مجرد العرض للبيع في أى محل كاف لتطبيق المادة. والواقع أن مجرد البيع أو الوضع للبيع أو التوزيع كاف للنشر والعلانية، ولا يشترط بعد هذا أن يقع البيع أو العرض للبيع أو التوزيع في محل أو محفل عمومى. فتعتبر العلانية متوفرة ولو حصل البيع أو العرض للبيع أو التوزيع في الخفاء.^(٣)

أما عبارة (في محلات أو محافل عمومية) الواردة بعد ذلك في المادة ١٤٨ فراجعة الى لفظ (أو عرضه) فقط لا الى ما سبقه من الألفاظ.

(١) لبواخان، ج ١ قرة ٥٢٨ - باربيه، ج ١ قرة ٢٥٩ - شاسان، ج ١ قرة ٧٦.

(٢) لبواخان، ج ١ قرة ٥٢٩ - باربيه، ج ١ قرة ٢٦٠.

(٣) باربيه، ج ١ قرة ٢٥٨ - شاسان، ج ١ قرة ٦٩ - انظر أيضا قض ٦ يونيه ١٩١٤.

(المجموعة ١٦ عدد ٢١).

التوزيع — وأما التوزيع فيراد به إعطاء المطبوعات أو المكاتيب الى عدد من الجمهور بقصد النشر، فلا يدخل في التوزيع بالمعنى المراد في هذه المادة إعطاء صور من محرر الى بضعة أشخاص معينين بطريقة سرية أو خصوصية^(١) . ولا يعدّ توزيعا إرسال نسخة أو عدة نسخ من عريضة شكوى ضدّ موظف الى رؤسائه الاداريين المختصين بنظرها وتحقيقها^(٢) . كذلك لا يعدّ توزيعا إرسال خطاب مطرور الى شخص معين إلا إذا كان القصد أن ينشر المرسل اليه الخطاب بتلاوته على الناس أو بتوزيع صور منه ، أما إذا لم يكن ذلك قصد المرسل وحصلت الإذاعة بفعل المرسل اليه فهو وحده المسئول عن الجريمة^(٣) . وكذلك لا يعدّ توزيعا تحقق به العلانية اطلاع شخص أو عدة أشخاص بطريقة سرية على مكتوب أو مطبوع^(٤) ، إلا إذا ثبت مع ذلك أن نية الإذاعة كانت متوفرة^(٥) ، أو كان عدد من اطلعوا عليه بهذه الطريقة كبيرا . وليس لعدد المحررات أو المطبوعات الموزعة حد أدنى يتم به التوزيع . ويرى شاسان أنه إذا كان المحرر مطبوعا فان توزيع نسخة واحدة منه يكفي لتكوين العلانية^(٦) . وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن التوزيع بالمعنى الذى يرمى اليه القانون يتم ولو لم يوجد سوى محرر واحد سلم الى شخص واحد ، قسليم عريضة افتتاح دعوى الى محضر لإعلاتها يعدّ توزيعا^(٧) .

- (١) لبواخان، ج ١ قرة ٥٣٠ ص ٥٨٤ .
- (٢) باريه، ج ١ قرة ٢٧١ — أنظر أيضا قض ٤ مارس ١٨٩٣ (المقوق ٩ ص ٢٥)
- (٣) لبواخان، ج ١ قرة ٥٣٤ — باريه، ج ١ قرة ٢٦٣ .
- (٤) موسوعات دالوز تحت كلمة صحافة قرة ٨٦٩ .
- (٥) موسوعات دالوز تحت كلمة صحافة قرة ٨٦٧ — باريه، ج ١ قرة ٢٦١ .
- (٦) شاسان، ج ١ ص ٤٤ ومثله فابرجت، ج ١ قرة ٥٥ ص ٢١٠ .
- (٧) قض ٦ يونيو ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٢١) — أنظر بكس ذلك لبواخان، ج ١ قرة ٥٣٨ وباريه، ج ١ قرة ٢٧٠ .

العرضة في محل أو محفل عمومي - وأما العرض في محل أو محفل عمومي فهو وضع المحرر أو المطبوع أمام نظر الجمهور في مكان أو محفل عمومي بحيث يستطيع أن يراه كل من كان في ذلك المكان أو المحفل . وهنا يشترط القانون أن يكون العرض في محل أو محفل عمومي بخلاف البيع والوضع للبيع والتوزيع فلا يشترط فيها ذلك كما تقدم . إنما يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون المحرر أو المطبوع قد عرض في محل أصبح عموميا بالمصادفة، أو في محل خصوصي لكنه يرى من مكان عمومي مجاور له ، بكريدة معلقة على باب مكتبة أو موضوعة خلف الزجاج ^(١) . ولا يعد عرضا في محل عمومي بالمعنى الذي أراده القانون إيداع المحرر في قلم كتاب المحكمة أو دفتر خاتمتها ^(٢) ، ولا إرسال كرت پوستال مكشوف بطريق البريد ^(٣) . لكن تقديم مذكرة كتابية في قضية أمام محكمة يعتبر عرضا بالمعنى المقصود وتوفر به العلانية ^(٤)

(٣) العلانية بطريق الإعلانات

كذلك تقع العلانية بواسطة إعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة . وقد خصّ الشارع الإعلانات بالذكر وإن كانت في الواقع داخلية في حكم الكتابة والمطبوعات . وقد اقتصر القانون هنا على صورة واحدة من صور العلانية وهي التعريض لنظر العامة ، ولكن هذا لا يمنع من أن تتوفر العلانية هنا أيضا بتوزيع الإعلانات أو بيعها إذا أمكن تصوّر ذلك ، وتدخل إذن في الحكم السابق للطبوعات على وجه العموم . وعبرة (معرضة لنظر العامة) صريحة في أن

(١) بارييه، ج ١، قرة ٢٦٢ وليواتان، ج ١، قرة ٥٣٣ .

(٢) ليواتان، ج ١، قرة ٥٣٧ - بارييه، ج ١، قرة ٢٦٧ .

(٣) بارييه، ج ١، قرة ٢٦٤ - وقد وضع في فرنسا قانون خاص في ١١ يونيو ١٨٨٧ يعاقب على

التلف والسب التي يقع بواسطة رسائل الطراف والبريد المكشوفة .

(٤) قض ١٦ أكتوبر ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١١) .

القانون يعتبر العلانية متوفرة فيما يتعلق بالمحركات والمطبوعات متى أمكن أن يقع عليها نظر الجمهور ولو كانت موضوعة في مكان خصوصي .

(٤) العلانية بواسطة الرسوم .

كذلك تقع العلانية بواسطة الرسوم والنقوش والتصاویر والرموز، وهذه الطريقة نص عليها في المادة ١٥٠ ع، وهي تنطبق على المادة ١٥٠ وما بعدها من المواد لأنها تحيل عليها كما تحيل على المادة ١٤٨ فيما يتعلق بطرق العلانية الأخرى ، ولكنها لا تنطبق على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ . ويدخل في الرسوم ما يصنع باليد أو بالآلة الفتوغرافية . أما النقوش فيراد بها الرسوم التي تنقش على الأحجار أو الأخشاب أو المعادن . وأما التصاویر فيراد بها على الأخص الرسوم الملونة . وأما الرموز فيراد بها الرسوم الخيالية والعلامات التي يرمز بها إلى حوادث أو معان خاصة أو التي تمثل وقائع معينة^(١). وتم العلانية بإشهار هذه الرسوم أو النقوش أو التصاویر أو الرموز بطريقة من طرق الإشهار المنصوص عليها في المادة ١٤٨ فيما يتعلق بالكتابة والمطبوعات ، أي البيع أو الوضع للبيع أو التوزيع أو العرض في محل أو محفل عمومي . ولم يرد الشارع بذكر عبارة (أو عرضه للبيع في أي محل) في المادة ١٥٠ ع إيراد معنى جديد غير مانص عليه في المادة ١٤٨ ، وإنما أراد كما يتنا فيما سبق تأكيد أن الوضع للبيع ، كالبيع والتوزيع ، يكفي في حد ذاته لتكوين العلانية متى حصل في أي مكان، ولا يشترط فيه أن يقع في محل أو محفل عمومي .

(٥) العلانية بغير ذلك من الطرق

كانت طرق العلانية السالف ذكرها واردة في القانون على سبيل الحصر، ولكن الشارع عطل المادة ١٥٠ بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٢٢ وأضاف إلى هذه المادة عبارة (أو بغير ذلك من طرق العلانية)، فخرجت طرق العلانية بذلك عن معنى الحصر، وأصبح الفصل فيما إذا كانت العلانية في غير الأحوال السابق ذكرها متوفرة أو غير متوفرة

(١) تارن لبراهمان، ج ٢ قرة ٦٧٦ - بإرييه، ج ١ قرة ٣٨٦ .

موكولا الى تقدير القاضي . فقد يرى أن العلانية تتوفر بطريق القنوغراف إذا أدير على مسمع من الجمهور ؛ وقد يرى أن إطلاع شخص أو عدة أشخاص على مكتوب أو مطبوع يكفي لتحقيق العلانية ، ولو كان عدد هؤلاء الأشخاص محدودا وكان إطلاعهم على المكتوب أو المطبوع بطريقة سرية ، وإن كان هذا لا يعد توزيعا بالمعنى السابق ؛ وقد يرى أن تريد الخبيرين الناس ولو على سبيل المساهة تريديا يؤدي الى استفاضته واشتاره يكفي لتوفير العلانية ، ولو أن هذا لا يدخل تحت نوع من أنواع العلانية السابقة وهكذا .

الفرع الثاني — في القصد الجنائي

لم ينص القانون صراحة على اشتراط سوء القصد في الجرائم الواردة في هذا الباب إلا في المادتين ١٦٢ و ١٦٣ ع . ومع هذا فن المسلم به أن هذه الجرائم جميعا لا يتم وجودها إلا بتوفر ركن القصد الجنائي فيها . ويعتبر القصد الجنائي متوفرا متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المعاقب عليه قانونا علما أنه يؤدي الى النتائج التي أراد القانون منها . ولا عبرة بعد هذا بالبواعث ، فليس من الضروري لإثبات أن الجاني تعمد ارتكاب الجريمة بنية التشفي أو الانتقام أو بنية تكدير السلم العمومي الخ^(١) . والأصل أن القصد الجنائي لا يفترض وجوده في هذه الجرائم ، بل يجب على النيابة إثبات توفره في القضية المرفوعة ، ولكن اذا كانت العبارات المنشورة مقدّعة بدرجة واضحة بحيث يمكن أن تدل بذاتها على قصد الجاني فيعتبر القصد الجنائي متوفرا ، ويفترض وجوده ابتداء وليس على النيابة في هذه الحالة إثبات وجوده فعلا ، بل يجب على المتهم في هذه الحالة إثبات انعدام سوء القصد^(٢) . وقد أخذت بهذا المبدأ محكمة النقض المصرية في حكم لها أصدرته في جريمة قذف^(٣) .

(١) لبواخان ج ١ قرة ٥٤٥ — قارن قض ١٢ نوفمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٦) وقض ١١ مارس ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٩١) .

(٢) باريه ج ١ قرة ٢٧٩ — دالوز الدوري ١٨٧٤ — ٥ — ٣٩٢ و ١٨٨٣ — ٥ — ٣٥٩ .

(٣) قض ٢٨ مارس ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٠) .

الفصل الثاني

في تفصيل الكلام على جرائم هذا الباب

القسم الأول من الجرائم

م جرائم التحريض

الجريمة الأولى - التحريض على ارتكاب جناية أو جنحة

[المادتان ١٤٨ و ١٤٩ ع]

فوق الشارع في هذه الجريمة بين حالتين : (الأولى) ما اذا ترتب على التحريض أو الإغراء وقوع الجناية أو الجنحة بالفعل أو الشروع في ارتكاب الجناية، وفي هذه الحالة اعتبر المحرض شريكا لمرتكب الجناية أو الجنحة يعاقب بالعقوبة المقررة لها أو للشروع فيها تطبيقا للقواعد العامة المبيّنة في باب الاشتراك (المادة ٤١ ع) ، ونص على ذلك في المادة ١٤٨ . لكن المحرض لا يعاقب في حالة الشروع إلا اذا حصل الشروع في جناية . أما اذا حصل الشروع في جنحة فلا عقاب عليه ولو كانت الجريمة مما يعاقب على الشروع فيها . (والثانية) حالة ما اذا لم يترتب على التحريض أية نتيجة ، وفي هذه الحالة جعل القانون التحريض جريمة خاصة عقابها الحبس (المادة ١٤٩) . ويلاحظ أنه في هذه الحالة الثانية لا يكون التحريض جريمة إلا اذا كان مقصودا به ارتكاب جناية ، وكانت هذه الجناية من الأنواع التي نصت عليها المادة ١٤٩ على سبيل المحصر ، وهي جنايات القتل والنهب والحرق والجنايات المخلة بأمن الحكومة وهي المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني

من قانون العقوبات . فإذا كان التحريض موجها الى ارتكاب جناية من نوع آخر أو الى ارتكاب جنحة فقط فلا عقاب عليه متى لم يترتب عليه أية نتيجة .

ويجب في الحالتين أن يكون التحريض علنيا وبطريقة من الطرق المذكورة على سبيل الحصر في المادة ١٤٨ السابق بيانها ، وهي لا تتضمن الرسم والنقش والتصوير والرمز كما تقدم .

ولابد أن يكون التحريض في الحالتين مباشرا ، وقد اشترط الشارع ذلك صراحة في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ . وإن كان النص العربي للمادة ١٤٨ لم يرد به ما يشير الى ذلك ، إلا أن النص الفرنسي مذكور فيه لفظ (Directement) في الحالتين . فإذا كانت الجريمة قد وقعت بالفعل أو شرع في ارتكابها وجب إثبات أن بين التحريض والفعل المرتكب رابطة السببية ^(١) .

ولكن هذا المعنى قد لا يتحقق في حالة ما اذا لم يترتب على التحريض أية نتيجة ، إلا أنه يجب على الأقل إثبات أن عبارات الجاني كانت صريحة ومحدودة وموجهة الى قصد معين . أما التحريض المبهم البعيد المرامي فلا يكفي على كل حال ^(٢) . وفي هذا يتفق التحريض الوارد في هذا الباب مع التحريض الذي عدّه الشارع في المادة ٤٠ عقوبات طريقا من طرق الاشتراك العام ، لكنه يختلف عنه من وجوه أخرى : (أولها) أن التحريض هنا يجب أن يكون علنيا وليس ذلك بشرط في التحريض المنصوص عليه في المادة ٤٠ ع ، (وثانيها) أن التحريض في هذا الباب يجب أن يكون موجها الى ارتكاب جناية أو جنحة فقط ، وليس كذلك حكم التحريض في القسم العام ، (وثالثها) أنه يجوز هنا معاقبة المحرض في الأحوال الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٤٩ ع ولو لم يترتب على تحريضه أية نتيجة .

(١) لبواخنان، ج ٢ قرة ٥٦٨ - بارييه، ج ١ قرة ٢٨٤ .

(٢) لبواخنان، ج ٢ قرة ٥٧٥ - بارييه، ج ١ قرة ٢٩٦ .

كذلك يعاقب القانون على التحريض لذاته في المواد ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ ولولم يتبع التحريض بنتيجة، وذلك كله بخلاف حكم التحريض الوارد في المادة ٤٠ فإنه يجب للعقاب عليه أن يترتب عليه وقوع الجريمة فعلا، (ورابعها) أن التحريض في المادة ٤٠ يكون موجها عادة الى شخص أو أشخاص معينين، بخلاف التحريض في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ فلا يشترط فيه ذلك وينبغ أن يكون موجها الى أفراد غير معينين أو الى جمهور الناس .

وليس من اللازم لاعتبار التحريض هنا مباشرا أن يمتنع المحرض الجريمة التي يحرض عليها بأوصافها وأركانها، ولا أن يكون فكره موجها الى جريمة بوصف خاص، بل يكفي أن يكون التحريض موجها الى نوع من أنواع الجرائم السابق بيانها^(١) . فيكفي لهذا أن يقول المحرض مثلا (حاربوا الخونة ولا تبقوا لهم أثرا) .

الجريمة الثانية - التحريض على كراهة الحكومة

المادة ١٥١ ع القريمة - (من حرض الناس بإحدى الطرق المبينة آنفا على كراهة الحكومة الخديوية وبفضها أو على الازدراء بها بفجرائه أيضا الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى) . وهذا النص مقتبس من التشريع الفرنسى القديم، ولم يرد لهذه الجريمة ذكر في قانون الصحافة الفرنسى الصادر في سنة ١٨٨١ لأنها جريمة مبهمه وغامضة الحدود، ويموز أن يتناول حكمها كل متقصد للحكومة وأعمالها . وإذا كانت الكراهية نفسها لا تمتد جريمة في نظر القانون فلامعنى لاعتبار التحريض عليها جريمة^(٢) . ولكنها بقيت في التشريع المصرى الى سنة ١٩٢٣ ولم يشترط في تلك المادة أن يكون التحريض مباشرا، فكان يكفي إذن التحريض

(١) لبواتخان، ج ٢قرة ٥٦٢ .

(٢) لبواتخان، ج ١قرة ٣٧٥ ص ٣٩٩ .

بأية طريقة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة ، كما أنه لا يشترط لتحقيق الجريمة أن يترتب على التحريض أية نتيجة معينة . وقد حكمت محكمة عابدين الجزئية تطبيقاً لذلك النص القديم على شخص بالعقاب لأنه ألقى خطبة في محفل عمومي رعى فيها الحكومة بأنها انتهكت حرمة الإسلام بضرب طالبي العلم في الأزهر الشريف ، وأنها لما رأت التألم من ذلك أرادت أن تضربهم أيضاً ، ولكن على ألسنتهم وقلوبهم ^(١) . وحكمت على آخر بنفس المادة لأنه ألقى في ذلك المحفل خطبة نسب فيها إلى الحكومة الظلم والاستبداد والفساد والعنف وعدم مراعاة الله ولا الذمة ^(٢) .

وحكمت محكمة جنايات مصر على شاعر مصري بالعقاب بمقتضى المادة ١٥١ ع لأنه نشر ديواناً له وكان مما جاء فيه قوله :

وولاية أقسموا أن يسجدوا كلما رام العدا منهم مراما

وقوله

يا ليت شعري هل بنا في مصر يوم أقم

وجنى العباد جناية فاهتاج شر مضرم

حتى نحاربنا الحكو مة عند ما نتألم الخ

وقوله

ظلمات من المظالم أودت بضياء الحياة بعد الحياة

يشكى الشعب والقضاة خصوم فلن يشكى خصام القضاة ^(٣)

(١) محكمة عابدين الجزئية في ٢٨ ابريل ١٩٠٩ (الحقوق ٢٤ ص ١٢٤) .

(٢) أنظر الحكم السابق .

(٣) محكمة جنايات مصر في ٦ أغسطس سنة ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١٩٦) .

وحكمت محكمة أسبوط الجزئية بأن الوزارة هي الحكومة بالمعنى المراد بالمادة ١٥١ ، فإذا صاح شخص علنا بالفاظ من شأنها تحريض الناس على كراهة الوزارة والازدراء بها كما لو قال : فلتنسقط الوزارة الخائنة ، فإنه يقع تحت طائلة المادة المذكورة .

النص المجرى للمادة ١٥١ — وفي ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ صدر القانون رقم ٣٧ فاضاف أحكاما جديدة الى قانون العقوبات الأهل وألغى بعض النصوص القديمة . وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على إلغاء المادة ١٥١ من قانون العقوبات والاستعاضة عنها بالنص الآتي :

المادة ١٥١ ع — يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية وذلك باستعمال إحدى الطرق المبينة في المادة السابقة :

(أولا) التحريض على كراهة نظام الحكومة المقرّر في القطر المصري أو على الازدراء به .

(ثانيا) نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية .

(ثالثا) تحييد تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة .

ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من شجّع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم بدون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

(١) محكمة أسبوط الجزئية في ١٥ يونيه ١٩٢١ (المجموعة ٢٢ عدد ٩١) وأنظر أيضا حكم محكمة القضا في هذه القضية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٥٢) .

وإذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بواسطة جريدة أو نشرة دورية تحكم المحكمة في حالة الإدانة بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية مدة ستة أشهر .

وفي حالة العود الى ارتكاب جريمة مماثلة لها في مدة السنتين التاليتين لتاريخ الحكم الأول تقتر المحكمة إلغائها نهائيا .

والحكمة أيضا أن تأمر بإقفال المطبعة إقفالا مؤقتا أو نهائيا إذا حكم على صاحب المطبعة بصفة شريك .

ونكتفي في التعليق على هذه المادة بما جاء عنها في مذكرة وزارة الحفانية المفسرة لأحكام مشروع القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ . وقد اعتمد مجلس الوزراء تلك المذكرة وقرّر نشرها في الجريدة الرسمية .

قالت المذكرة ^(١) : —

الجزء الأول من المادة ١٥١ المقترحة في المشروع يقوم مقام المادة ١٥١ القديمة .

وقد استعيض في النص الجديد عن كلمة (الحكومة) الواردة في النص القديم بعبارة (نظام الحكومة المقرّر في القطر المصري) ، وذلك لأن النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتبار أنه لا يشير إلا الى الحكومة أى الوزارة القائمة وقتئذ . على أن كلمة (الحكومة) يجب إعطاؤها معنى واسعا وهي تشمل كل النظم الأساسية للدولة : الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش .

ومن الواضح أن لكل إنسان الحرية في نقد النظم الأساسية للدولة بشرط أن يكون الغرض الحقيقي لهذا النقد الوصول الى إصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونية ؛

(١) أُنشر المذكرة برمتها في مجموعة الوثائق الرسمية للثلاثة الشهور الثلاثة سنة ١٩٢٣ ص ٢٨٦ — ٢٩٣

لكن إذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكومة والازدراء به يترب عليه وضع عثرات تعوق الحكومة عن إنجاز الأعمال المنوطة بها في اختصاصاتها الأساسية، وذلك بإلقاء الاضطراب في النفوس وتحريض الشعب على بغض الحكومة والازدراء بها، فيثبت يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به، وتجب العقوبة إذا أريد الاحتفاظ بالهيبة والسلطة اللتين لا غنى عنهما للحكومة ولنظم الدولة الأساسية للقيام بالأعمال المنوطة بها .

أما الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ١٥١ فالنقض منهما وقع الدعوة المضرة التي تقوم بها الهيئات القوضوية أو الشيوعية .

وقد ورد في الفقرة الأخيرة من المادة الجديدة أنه يجب على المحكمة أن تحكم بتعطيل الجريدة أو النشرة الدورية تعطيلاً مؤقتاً أو بإيقافها في حالة العود إقلاقاً نهائياً .

غير أنه يجب أن يلاحظ أنه إذا أريد منع بث دعوة مضرة مخالفة للنظام الاجتماعي فالدستور نفسه (راجع المادة ١٥ منه) يميز تعطيل الجريدة أو النشرة أو إيقافهما بالطرق الإدارية .

كما أن حرية الاجتماع لا تحول دون اتخاذ التدابير التي تراها السلطات لازمة لحماية النظام الاجتماعي ولوضع حد لمثل تلك الدعوة المضرة (راجع المادة ٢٠ من الدستور)، ولكن لم ير من المناسب أن يتخذ في قانون جنائي الأحوال التي يجوز فيها الالتجاء إلى هذه التدابير انشيدية . ١١

الجريمة الثالثة — تحريض العسكرية على عدم الطاعة

المادة ١٥٢ ع . (كل من حرّض العسكرية بإحدى الطرق المنتقمة ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين) . وهذه المادة تقابل المادة ٢٥ من قانون الصحافة

الفرنسي، والركن المادى للجريمة هو تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة أو التحول عن أداء الواجبات . ولا يشترط تمام الجريمة أن ينتج هذا التحريض أثره المطلوب كما لا يشترط أن يكون مباشرا^(١) . إنما يشترط أن يكون التحريض علنيا بطريقة من الطرق السابق ذكرها في المادة ١٤٨ و ١٥٠ .

الجريمة الرابعة — تحريض طائفة على بغض طائفة أخرى

المادة ١٥٣ ع — (كل من سعى بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في تكدير السلم العمومى بتحريضه غيره على بغض طائفة أو حملة طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا) .

ليس لهذه الجريمة وجود الآن في قانون الصحافة الفرنسي، وقد استمدها الشارع المصرى من قانون سنة ١٨٢٢ الذى ألغى بعد ذلك . وليست هذه الجريمة بأقل غموضا من الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥١ القديمة، فالتحريض على الكراهية لا معنى للعقاب عليه ، ولكن الشارع لا يبنى العقاب هنا على نفس التحريض بل على ما عساه يترتب عليه من تكدير السلم العمومى .

وليته اشترط حصول التكدير فعلا فيكون للجريمة أساس محدود تقوم عليه . أما والمادة تعاقب على مجرد السعى في تكدير السلم فالجريمة مبهمة من جانين، جانب الفعل المكون لها وجانب الأثر المترتب عليها، فلا يدرى بعد هذا متى يعد السعى مكبرا للسلم ومتى يستحق العقاب . ولفظ (طائفة) الوارد بهذه المادة واسع المعنى فيشمل الطوائف الجنسية والدينية والسياسية والاجتماعية ، وقد حكم في فرنسا قديما بأن تحريض العمال على بغض طائفة أرباب الأموال يدخل في حكم المادة المذكورة^(٢) .

(١) لبواختان، ج ٢ قرة ٥٨٥ .

(٢) موسوعات دالوز تحت كلمة صحافة قرة ٥٩٣ .

الجريمتان الخامسة والسادسة

التحريض على عدم الاقياد للقوانين وتحسين الجرائم

المادة ١٥٤ ع — (من حرّض غيره بإحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الاقياد للقوانين أو حثّن أمرا من الأمور التي تعدّ جناية أو جنحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا) .

هذه المادة تتضمن جريمتين مستقلتين : (إحداهما) التحريض على عدم الاقياد للقوانين ، و (ثانيتهما) تحسين الجرائم . أما الجريمة الأولى فمستمدة من قانون سنة ١٨١٩ الفرنسي ، وليس لها وجود الآن في قانون الصحافة الأخير بفرنسا . والذي دعا الى حذفها غموض حكمها وعدم إمكان تعيين الحدّ الفاصل بينها وبين النقد المباح للقوانين الذي هو روح الاصلاح التشريعي ، فضلا عن أن عدم الاقياد للقوانين أمر سلبي ، ولا عقاب عليه في ذاته قانونا إلا إذا تكوّنت منه جريمة معينة ، فلا معنى لأن يكون التحريض عليه جريمة ^(١) . ولم يشترط القانون في هذه المادة أن يكون التحريض مباشرا ولا أن يترب عليه أثر فعلي . وما يصلح مثالا للأفعال الداخلة في حكم هذه المادة تحريض الناس على عدم دفع الضرائب للحكومة .

أما الجريمة الثانية فمستمدة من قانون سنة ١٨٣٥ الفرنسي . وقد أغفلها الشارع الفرنسي في قانون سنة ١٨٨١ ، ولكنه اضطر الى إعادة النص عليها بقانون صدر في سنة ١٨٩٣ ، وقصر النص هذه المرة على تحسين جرائم معينة وهي جريمة السرقة وجنايات القتل والنهب والحرق وبعض جنایات التخريب ^(٢) . فهو لا يعاقب الآن على تحسين الجرائم السياسية . أما نص القانون المصري فعام يشمل تحسين كافة الجرائم التي تعدّ جناية أو جنحة بحسب القانون .

(١) لبوامخان، ج ١ قرة ٣٧٥ ص ٣٩٨

(٢) لبوامخان، ج ٢ قرة ٨٠٠

وتحسين الجريمة هو تصوير الأفعال الجنائية في صورة أفعال مجيدة ، وإلباس الفعل المحرم لباس الأمر المباح ، وتمجيد مرتكب الجريمة أو تهنتته على الفعل الذى أتاه بطريقة من شأنها إثارة الخواطر ، وإفساد العقول ، ودفع النفوس الى الإقدام على الجرائم . فتحسين الجريمة ضرب من التحريض على ارتكابها ، ولكنه تحريض غير مباشر ، ولا يشترط للعقاب عليه أن تقع الجريمة المحض عليها فعلا . ولا يعد مجزؤ البحث النظرى فى الجريمة بطريقة لا تثير العواطف تحسينا بالمعنى المقصود هنا . كذلك مجزؤ الموافقة على جريمة وقعت لا يعد تحسينا ، بل لابد أن تكون الموافقة مصحوبة بامتنادح الفعل وتصويبه ، أو تعظيم شأن الفاعل والتنويه بمجرأته وإقدامه الخ .

ولا يتوقف وجود هذه الجريمة ولا العقاب عليها على سبق العقاب على الجريمة المجيدة ، بل يصح العقاب على جريمة التحسين ولو كانت الجريمة الأصلية لا تزال قيد التحقيق ، بشرط أن يكون الفعل المجد جريمة حقيقية ^(١) .

والركن المادى لهذه الجريمة هو فعل التمجيد والتحسين ، ويجب أن يقع بطريقة من طرق العلانية السابق النص عليها ، وأن يكون مصحوبا بقصد جنائى . ويكفى لتوفر القصد الجنائى أن يقع التمجيد عمدا مع العلم بأن الفعل المجد يعد جنابة أو جنحة فى نظر القانون ، ولا يشترط بعد هذا أن يكون قصد المتهم دفع الناس الى ارتكاب الجرائم ^(٢) .

وقد حوكم شخص فى سنة ١٩١٠ كان يتغنى علنا بقوله (ياميت صباح الخير على الوردانى) ، وكانت الجريمة التى ارتكبها المنفى باسمه لا تزال حديثة العهد ، فحكم بأن

(١) ليوأخان ج ٢ بقرة ٥٧٩ - باربييه ج ١ بقرة ٢٩٩

(٢) قض ١١ مارس ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٩١)

ليس لكلامه معنى مقبول سوى الجريمة وتجديدها في شخص مرتكبها، وأن عمله ينطبق على المادة ١٥٤ عقوبات^(١).

وحكم أيضا على شاعر مصري سنة ١٩١٠ لنشره أبياتا قال فيها لشخص محكوم عليه :

يا ساكن السجن الكريم وأنت نعم الأكرم
حكوا بسجنك قبلنا * حكم القضا أن يحكموا
هم توجوك بتاج محمد خالد وتهكموا
حسدوك أو جهلوا علا * ك ومثلهم لا يسلم
ما السجن للشرفاء الا * رفعة وتتم
أنت البريء ومن يغا * لك مجرما هو مجرم
والشعب حولك ناهض * متالم يتظلم
يهديك في مجن الكرا * م تحية ويسلم^(٢)

ولا يكفي لتكوين الجريمة مجزؤ إظهار العطف على المجرم، بل يجب أن يكون هذا العطف منبعثا عن استحسان الجريمة التي ارتكبها، ولمناسبة وقوع هذه الجريمة . وقد حكمت محكمة الأذربكية الجزئية في هذا المعنى بأن الجرائم ذات الأسباب السياسية لها نتيجة مرئية ملازمة لها في التأثير على الإنسان، وهي الجمع بين شعورين متالين ولو في الظاهر، وهما الأسف على المجنى عليه والعطف على المجرم لما يوجد في عمله من الإخلاص وإنكار النفس عادة، فأقوال الشخص اتى يؤخذ منها البطف على مجرم من هذا القبيل لا تعتبر تحسينا للجنايات، ولا عقاب عليها في القانون^(٣)

(١) قض ١٢ نوفمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٦) .

(٢) محكمة جنات مصر في ٦ أغسطس ١٩١٠ (المقوق ٢٥ ص ١٩٦) .

(٣) محكمة الأذربكية في ٢١ فبراير ١٩١١ (المقوق ٢٦ ص ٥٢) .

القسم الثانى من الجرائم الواردة فى هذا الباب

الطعن فى الحكومة ونظامها ورجالها

الجريمة الأولى — التطاول على مسند المملكة

المادة ١٥٠ ع — (معدلة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢) كل من تطاول على مسند المملكة المصرية أو طعن فى نظام توارث العرش أو طعن فى حقوق الملك وسلطته، سواء كان ذلك بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة إشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو عرضه للبيع فى أى محل أو بغير ذلك من طرق العلنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

هذه المادة تعاقب على التطاول أو الطعن ، ويقابله فى النص الفرنسى لفظ (attaque) وهو لفظ مستمد من القوانين الفرنسية القديمة . وقد حذفت كل جرائم الطعن من قانون الصحافة الفرنسى المعمول به الآن ، لأن الطعن إنما هو ضرب من النقد، وليس من المتيسر التفرقة بين النقد المباح والنقد الذى يصح أن يعاقب عليه بمثل هذه المادة، فالأولى أن يترك النقد مباحا مالم يتجاوز الحد المشروع الى السب أو القذف المعاقب عليه . ويلاحظ فوق هذا أن لفظ الطعن الوارد فى هذه المادة لفظ عام وليس له معنى محدد فى الاصطلاح القانونى، ويحتمل أن يعموم معناه الى الاعتساف فى التطبيق .

وليس الغرض من هذه المادة حماية شخص الملك، وإنما الغرض حماية نظام الملك . والذى يعاقب عليه فى هذه المادة ثلاثة أمور : (١) التطاول على مسند المملكة المصرية، (٢) الطعن فى نظام توارث العرش، (٣) الطعن فى حقوق الملك وسلطته . وقد فسرت محكمة السيدة الجزئية هذه الأمور الثلاثة بأن (مسند المملكة

المصرية) هو شكل الحكومة في مصر بنظامها المعروف فالطاوول عليه يكون يتخذ هذا النظام. والطقن في نظام توارث العرش يكون إما بإنكار حق الملك على الجالس على العرش وإما بإنكار هذا الحق على الأسرة المالكة كلها . وأما حقوق الملك فيدخل فيها كل ما هو من مستلزمات العرش كالمرتب المخصص لصاحب العرش . انتهى بتصرف^(١) .

ويلاحظ أن الجريمة لا توجد إلا إذا توفرت فيها العلانية بإحدى الطرق. المينة بالمادة . وقد حكم بأن مجرد النداء بعارة (ليسقط حكم الفرد) لا يصح اعتباره جريمة منطبقة على المادة ١٥٠ ع ، لأن هذا النداء عام ومبهم ولا يقصد به حكومة مخصوصة ، فهو من قبيل الدعاء على حكومة يستبد بأمر الرعية فيها رجل واحد يتصرف في شؤونها التصرف المطلق^(٢) .

الجريمة الثانية - العيب في حق الذات الملكية الخ

المادة ١٥٦ ع - (معلقة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢) يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة إحدى الطرق المذكورة . ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين من عاب بواسطة إحدى تلك الطرق في حق الملكية أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش .

فاذا وقع ذلك في حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة .

وقد جاءت هذه المادة بلفظ جديد وهو العيب ، ويقابله في الفرنسية (offense) وهو أوسع معنى من القذف والسب والإهانة ، ويشمل كل عبارة تحط

(١) محكمة السيدة الجزئية بتاريخ ٢٥ ابريل ١٩٠٩ (الحقوق ٢٤ ص ١٠٥)

(٢) مصر استئناف جنح في ١٢ مايو ١٩٠٩ (الحقوق ٢٤ ص ١٣٧)

من قدر من ربحى بالعب أو مكاتته أو تقل احترامه في نظر الجمهور، ولو لم تتضمن إسناد وقائع أو أمور معينة . وليس قاصرا على العيب في الملك أو غيره من الوجهة العامة بل يتناول أيضا العيب فيه من وجهة أعماله وحياته الخاصة . وهذا هو المعنى الذي كان يفسر به هذا اللفظ في القوانين الفرنسية القديمة ^(١) . ولا يزال هذا اللفظ مستعملا في قانون الصحافة الفرنسي المعمول به الآن في المادة ٢٦ الخاصة بالعيب في رئيس الجمهورية، ولكن المتفق عليه أن العيب والإهانة لفظان مترادفان في حكم القانون، وإن كان اللفظ الأول قاصرا على الإهانة التي تلحق برئيس الجمهورية فقط ^(٢) . وعلى هذا يمكن القول بأن لفظ العيب المستعمل في المواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ من قانون العقوبات المصري ليس له معنى غير معنى لفظ الإهانة المستعمل في المادتين ١٥٩ و ١٦٠ ع . وهو على عمومه يجب أن يشمل القذف والسب وكل ما يمس كرامة من يربى به .

ويختلف حكم المادة ١٥٦ عن المادة ١٥٠ في أن المقصود بالمادة ١٥٦ حماية شخص الملك (وكذا الملكة وولي العهد وأوصياء العرش)، بخلاف المادة ١٥٠ فإن الغرض منها حماية مركز الملك وحقوقه أي حماية العرش ذاته، فيجب إذن لتطبيق المادة ١٥٦ أن يكون العيب موجها إلى ذات الملك ^(٣) . أما العيب في تصرفات الحكومة فلا يدخل تحت حكم المادة ١٥٦ ولو مس ضمنا شخص الملك، لكن يجوز أن يدخل في حكم المادة ١٥٦ مكررة .

والمادة ١٥٦ بوضعها الجديد غير قاصرة على حكم العيب في حق الذات الملكية، بل زيد عليها عند التعديل حكم العيب في حق الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش مع تمييز في العقوبة . فإن من يعيب في حق الذات الملكية يعاقب بالسجن

(١) لبرانتان، ج ٢، قرة ٦٣٥ — بارييه، ج ١، قرة ٢٣٧

(٢) لبرانتان، ج ٢، قرة ٦٣٦

(٣) لبرانتان، ج ٢، قرة ٦٣٧ — بارييه، ج ١، قرة ٢٣٨

أو الحبس مدة لا تزيد على خمس سنين ، وقد عني الشارع بوضع حد أدنى خاص لعقوبة الحبس في هذه الحالة خلافا للقواعد العامة (انظر المادة ١٨ عقوبات) فنص على أن لا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور — أما العيب في حق الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش فعقابه الحبس مدة لا تزيد على سنين ، وليس للعقوبة حد أدنى خاص .

وقد نص الشارع في هذه المادة على ظرف مشدد للجريمة على اختلاف صورها ، وذلك أن يقع العيب في حضرة أحد ممن تقلّم ذكرهم ، ففي هذه الحالة يعاقب الجاني بضعف العقوبة الأصلية .

وقدما طبقت المادة ١٥٦ ع على صحفيّ نشر في جريدته قصيدة جاء في مطلعها :

قدوم ولكن لا أقول سعيد * وملك وإن طال المدى سيبد
بعت وثغر الناس بالبشر باسم * وعدت وحزن في الفؤاد شديد^(١)

وحكم بمقتضى هذه المادة على آخر ألقى قصيدة في محفل عمومي جاء فيها :

الله أكبر يا تخذلنا * وكنت قبلا على الأوطان تضطرم
افعل كما شئت يا إن لنا * عند الإله مقاما جاده الديم^(٢)

وحكم بها أيضا على شاعر نشر ديوانا له جاء فيه :

ونياس من آمالنا فيك كلما * قضيت علينا أن نكون غضابا
وأرضيت أعداء البلاد وأهلها * وأصلبتنا بعد الوفاق عذابا
رويدك يا لا تبلغ المدى * ولا تستمع للظالمين خطابا^(٣)

(١) حكم في سنة ١٨٩٨

(٢) محكمة عابدين الجزئية في ٢٨ ابريل ١٩٠٩ (الحقوق ٢٤ ص ١٢٤)

(٣) محكمة جنابات مصر في ٦ اغسطس ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ١٩٦)

الجرية الثالثة - توجيه اللوم الى الملك

المادة ١٥٦ ع مكررة - (قانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢) كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسئولية بواسطة إحدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

هذه المادة جديدة وليس لها أصل في قانون العقوبات المصري ولا مقابل في قانون الصحافة الفرنسي ، وإنما جاء بها القانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ لحماية شخص الملك مما عساه أن يترتب من المسئولية أو يوجه من اللوم بسبب تصرفات الحكومة وأعمالها . والقاعدة الدستورية أن الملك لا يمكن أن يخطئ ، وأنه يجب أن يكون بمنأى عن كل تبعة يمكن أن تجر إليها تصرفات رجال حكومته ووزرائه ، وذلك لأن الملك لا يشارك وزراءه في إدارة الشؤون العامة وتصرفها إلا من طريق النصح والإرشاد . أما الفعل والتنفيذ فن نصيب الوزراء القائمين بأعباء الحكم والمسئولين عنه أمام المجلس النيابي الممثل للأمة ، فعليهم وحدهم تقع تبعة ذلك .

وقد جاء هذا النص بلفظ جديد لم يسبق له وجود في المصطلح القانوني وهو اللوم (blâme) أى العذل والتأنيب ، فكل من وجه شيئاً من ذلك الى الملك يعاقب بالمادة ١٥٦ مكررة . بل يكفى لتطبيق هذه المادة أن يلقى على الملك مسئولية عمل من أعمال الحكومة ولو بغير لوم صريح . ومن هنا أو ذاك يتكون الركن المادى للجريمة . ويشترط طبعاً أن يحصل توجيه اللوم أو إلقاء المسئولية بطريق من طرق العلانية السابق بيانها ، وأن يتوفر القصد الجنائى وهو أن يرتكب الجنائى الفعل عن علم وإرادة .

الجريمة الرابعة — تعيب أعضاء الأسرة الملكية

المادة ١٥٨ ع — (معلقة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢) كل من عاب
في حق أحد أعضاء الأسرة الملكية بواسطة إحدى الطرق المتقلم ذكرها يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا .

والغرض من هذه المادة حماية أفراد الأسرة المالكة لاتصالهم بشخص
الملك ، ولأن لم يبين الأفراد مكانة خاصة تقتضى احترامهم . على أن هذه المادة
لا لزوم لها في الواقع ، لأن نصوص المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ التي تمنح سائر الأفراد
من القذف والسب تكفي أيضا لحماية أعضاء الأسرة المالكة من وجهة كونهم
أفرادا ، اللهم إلا إذا أمكن القول بأن الغرض حمايتهم من كل عيب يقع في حقهم ،
ولو كان دون القذف أو السب لعموم معنى لفظ العيب كما تقدم .

الجريمة الخامسة — إهانة الموظفين العموميين

المادة ١٥٩ ع — يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أذان موظفا عموميا
أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو اتقى عليه أو سبه
بإحدى الطرق السالفة الذكر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته .

وضعت هذه المادة لحماية الموظفين العموميين بعد أن نص القانون على عقاب
من يعيب في حق الملك أو أحد أفراد أسرته ، ولكن هذه المادة أتت بألفاظ جديدة
فهى تعاقب على الإذانة (outrage) والانتراء (calomnie) والسب (injure)
متى وقع شيء من ذلك في حق موظف عمومى أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان
مكلف بخدمة عمومية .

الإهانة — أما الإهانة فهي لفظ عام يشمل كل ما من شأنه المساس بشرف الشخص المهان أو كرامته، وهي بمعناها العام تشمل القذف والسب وكل عبارة تحط من قدر من وجهة^(١) إليه، ولكن القانون قد نص على حكم القذف والسب في المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ سواء أوقع على موظف عمومي أم غير موظف، لهذا كان من الواجب تحديد معنى الإهانة هنا بما يخرج القذف والسب. على أن ذلك ليس بالأمر الهين فإنه إن سهل التمييز بين القذف والإهانة باعتبار أن القذف لا يكون إلا بإسناد أمور أو وقائع معينة، فليس من السهل التمييز بين الإهانة والسب، لأن المادة ٢٦٥ تدخل في حكم السب كل ما فيه خدش الناموس أو الاعتبار بأية كيفية كانت. وقد حاولت محكمة عابدين الجزئية أن تتحدد معنى الإهانة في حكم لها فقالت (إن كلمة إهانة التي تشمل لغة القذف والسب والشم وغيرها لها معنى خاص بها في القانون. والقانون لم يعترف بالإهانة، ولكن العلماء أطلقوا هذه الكلمة على كل ما من شأنه أن يمس شرف الشخص أو كرامته، فهي تشمل إذن بعض ألفاظ لا تعتبر في ذاتها قذفا ولا سبا ولا شتما، وإنما بتوجيهها للموظف العمومي يكون من شأنها مس شرفه وإحساسه^(٢)). وليس في هذا البيان ما يحلو الغموض، ولكن يمكن تصوّر بعض عبارات ماسة بالكرامة وقد لا يكون فيها قذف أو سب بالمعنى المفهوم من المادتين ٢٦١ و ٢٦٥. فإذا قيل في معرض انتقاد موظف (وليعلم الموظف أننا واقفون له بالمرصاد فإن لم يلتمز جادة الاعتدال شهرنا عليه حربا عوانا وعاملناه بالبغض والازدراء والحذر وسوء الظن) عدّ ذلك إهانة لا قذفا ولا سبا. وليست التفرقة بين الإهانة والسب أو القذف بذات أهمية نظرية فقط بل لهذه التفرقة أهمية من الوجهة العملية، لأن القانون أباح في المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ ع إثبات صحة القذف

(١) باريه، ج ٢ قرة ٥٩٥

(٢) محكمة عابدين في ٥ أغسطس ١٩٠٩ (الحقوق ٢٤ ص ٢١٧).

أو السب اذا كان موجها الى موظف عمومي، ولم يميز ذلك في حالة الإهانة، فضلا عن اختلاف عقوبة الإهانة عن عقوبات القذف والسب .

السب — وما يزيد المسئلة تعقيدا أن الشارع في المادة ١٥٩ لم يقتصر على ذكر لفظ الإهانة بل أوردته بالسب أيضا، فاخطط بذلك حكم المادة ١٥٩ بحكم المادة ٢٦٥ مع ما بينهما من الفوارق الجوهرية .

الافتراء — ثم إنه زاد على هذين اللفظين لفظا ثالثا وهو الافتراء، وقد كان ينصرف في اصطلاح القانون الفرنسي القديم الى نسبة أمر كاذب الى شخص بحيث لو كان صحيحا لأوجب عقابه قانونا أو احتقاره أو بغضه من مواطنيه^(١) . وكان لفظ الافتراء مستعملا بدلا من لفظ القذف، فلما عدل القانون اعتاض الشارع عن لفظ الافتراء بلفظ القذف، والفرق بينهما أن الافتراء هو نسبة أمر كاذب حتما، أما القذف فهو نسبة أمر يحتمل الصدق والكذب . وحكمة استعمال لفظ الافتراء قديما أن القذف بإسناد أمر صحيح لم يكن يعاقب عليه متى ثبتت صحته قانونا، أما الآن فالقذف يعاقب عليه في القانونين الفرنسي والمصري سواء أصح فيه الإسناد أم لم يصح إلا اذا كان موجها الى موظف عمومي فإن القاذف يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به . ومن هنا البيان يفهم أن الافتراء لا يخرج عن كونه قذفا مؤسسا على واقعة مكذوبة .

التعارض بين المادة ١٥٩ والمادتين ٢٦١ ، ٢٦٥

وعلى هذا يمكن القول بأن المادة ١٥٩ تتعارض مع المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ من ثلاثة وجوه: (أولها) أن لفظ الإهانة عام ويشمل القذف والسب، ومن المتعذر

(١) ليوختان، ج ٢ فترة ٦٩٤

التمييز بين الإهانة والسب على الخصوص، مع أن الفعل إذا وصف بأنه إهانة امتنع فيه إثبات الصحة، على حين أنه إذا وصف بأنه سب جاز فيه إثبات صحة الإسناد. (وثانها) أن ذكر جريمة السب في المادتين ١٥٩ و ٢٦٥ يقترب عليه التعارض في الحكم، فإذا طبقت المادة ١٥٩ لم يميز لثبوت إثبات صحة ما أسنده الى الموظف العمومي، وإذا طبقت المادة ٢٦٥ جاز له ذلك، فضلا عن اختلاف العقوبة في المادتين. (وثالثها) أن الفعل الواحد قد يوصف بأنه اقتراف منطبق على المادة ١٥٩ ع أو قذف بإسناد واقعة لم يقدّم الدليل على صحتها منطبق على المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ ع، مع ما بين الحالتين من الاختلاف في العقوبة.

ما تختلف فيه هذه المواد — غير أن المادة ١٥٩ تختلف عن المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ عقوبات من وجهين: (الأول) أن الجرائم التي يعاقب عليها القانون في المادة ١٥٩ ع لا تقع إلا في حق الموظفين، أما القذف والسب المنصوص عليهما في المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ فيقعان في حق الموظفين وغير الموظفين لأن نص المادتين عام، (الثاني) أنه وإن اشترطت العلانية في الحالتين إلا أنها فيما يتعلق بالمادة ١٥٩ يجوز أن تكون بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ أو المادة ١٥٠ ع، أما في القذف والسب فلا تتوفر العلانية إلا بالطرق الواردة بالمادة ١٤٨ فقط، فلا يقع القذف والسب المنصوص عليهما في المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ برسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل. فإذا ارتكب شخص قذفا أو سبا في حق موظف عمومي بإحدى هذه الطرق فلا يمكن عقابه بالمادتين ٢٦١ و ٢٦٥، لكن يجوز عندئذ عقابه بالمادة ١٥٩ ع، لأن الإهانة بمعناها العام تشمل القذف والسب في كل صورهما كما تقدم، وهذه هي الحالة التي يتصور أن تفرد فيها المادة ١٥٩ بالاتطابق دون المادتين ٢٦١ و ٢٦٥. أما في غير هذه الحالة فالظاهر أنه يجب عند التعارض ترجيح انطباق المادتين ٢٦١ و ٢٦٥،

لأنهما أصلح للهم، وذلك ما يقتضيه العدل وإن لم يرتكز على أساس قانونى صريح^(١).

(١) هل يمكن القول هنا بتطبيق المادة ٣٢قرة أولى عقوبات مع المواد ١٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٥ والحكم بالعقوبة الأشد؟ ليس هذا - على ما أرى - محل تطبيق هذه المادة ففى إنما تطبق حيث يوجد تعدد معنى . والتعدد المعنوى لا يتصور إلا مع تعدد الأوصاف فإذا ارتكب شخص فعلا جتانيا وكان هذا الفعل يمكن أن يوصف - فى مجموعه أو فى بعض أجزائه - بأوصاف مختلفة ينطبق كل منها على نص خاص من نصوص قانون العقوبات اعتبر الفعل مكتونا لجرائم متعددة ويجب عندئذ النظر الى الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون سواها . كما لو هتك شخص بغير قوة ولا تهديد عرض فساد لم تبلغ الزامة عشرة فى طريق عام فهذا الفعل يمكن أن يوصف بأنه هتك عرض منطبق على المادة ٢٣٢ ع وبأنه فعل فاضح منطبق على المادة ٢٤٠ ع . وكما لو أطلق شخص عيارا ناريا فقتل إنسانا وحيوانا فإن فعله هذا يصح أن ينطبق على المادة ١٩٨ ع وعلى المادة ٣١٠ ع . وكما لو أسرع شخص السير بالتوميل فدهس إنسانا فإن فعله هذا يتكون من مخالفة للوائح البوليس وقتل خطأ وهكذا . ففى كل هذه الأحوال يكون الفعل الواحد قابلا لأن يوصف بأوصاف مختلفة وكل وصف منها يكون جريمة مستقلة ، ولكنه لا يعاقب إلا بعقوبة الجريمة الأشد عقابا طبقا للمادة ٣٢ ع قرة أولى . أما فى الحالة التى نحن بصددتها فالفعل واحد والوصف واحد أيضا فإذا كان سبأ فهو سب فى نظر المادة ١٥٩ وسب فى نظر المادة ٢٦٥ وليس له وصف آخر . فالحالة هنا حالة متعارض نصوص لا حالة تعدد جرائم . ولا يخرج من هذا المتعارض إلا بإغفال أحد النصين ، ولكن أى النصين أحق بالإغفال وأيهما أحق بالتطبيق ؟

لو أن نص المادة ٣٢ ع المصرية كان كنس المادة ٧٨ ع الإيطالية التى تقول (كل من ارتكب فعلا واحدا فاشك به عدة نصوص من القانون يعاقب بمقتضى النص الذى يقرر العقوبة الأشد) لكان ثمة محل لتطبيق المادة على حالتها لأن النص الإيطالى ينظر الى تعدد النصوص التى يمكن انطباقها بنص النظر من تعدد الجرائم . وكذلك فعل الشارع المولدى إذ نص فى المادة ٥٥ ع على أنه (إذا انطبق الفعل الواحد على أكثر من نص من نصوص قانون العقوبات فلا يطبق عليه سوى أحد هذه النصوص ، وعند الاختلاف يطبق النص الذى يقرر العقوبة الأعلى الأشد) ثم أردف هذا بقوله (فإذا كان الفعل مع انطباقه على نص عام من نصوص قانون العقوبات ينطبق كذلك على نص خاص مع فلا يطبق سوى هذا النص الأخير) .

فهل نستطيع أن تأخذ بقاعدة تقديم النص الخاص على العام ؟ إذا أخذنا بذلك وجب تقديم نص المادة ١٥٩ فيما يتعلق بالسب والافتراء على نص المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ ، لأن نص المادة الأولى خاص بالسب والافتراء الذى يقع على موظف عموى بسبب أمور تتعلق بوظيفته ، أما نصوص المادتين الأخرين فعامه ويدخل فى حكمها كل سب وكل قذف سواء أوقع على موظف أم على غير موظف . لكن الذى يمنع من هذا أن المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ قد وضعتا حكما عاما للسب أو القذف الذى يقع على موظف عموى بسبب أعمال وظيفته وهذا النص فى مصلحة المتهم ، لأنه يوجب له إثبات صحة ما أسندته الى الموظف من الأمور والعيوب ، وليس لهذا النص ظهير فى المادة ١٥٩ ع فهل يجوز حرمان المتهم من التمسك بنص كهذا مع أنه يفتح له طريقا للدفاع عن نفسه قد يردى الى برأيه ، ومع العلم بأنه لا يصبح حرمان المتهم من دفاعه يبيحه القانون ؟ من أجل هذا لا زلت أرى أن العدل والقواعد العامة يقتضيان تقديم المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ على المادة ١٥٩ عند المتعارض .

التعارض بين المادة ١٥٩ والمادة ١١٧ ع - كذلك تتعارض المادة ١٥٩ مع حكم المادة ١١٧ ع التي نصها (من أهان بالإشارة أو القول أو التهديد موظفا عموما أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا الخ) . فهذه المادة تنص أيضا على حكم إهانة نفس الأشخاص الذين نصت عليهم المادة ١٥٩ ع ، ولكن بين المادتين عدة فوارق : (أولا) أن العلانية غير مشترطة في المادة ١١٧ ، فكل إهانة تقع لموظف ولو في غير علانية يعاقب عليها بالمادة ١١٧ ع ، و (ثانيا) أن طرق الإهانة فيما يتعلق بالمادة ١١٧ محصورة في الإشارة والقول والتهديد ، أما في المادة ١٥٩ فتقع الإهانة بهذه الطرق وبغيرها مما نص عليه في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ ع ، و (ثالثا) أن الإهانة التي تعاقب عليها المادة ١١٧ ع يجوز أن تقع أثناء تأدية الموظف لوظيفته أو في غير ذلك الوقت ، ولكن بسبب تأديتها ، أما المادة ١٥٩ فقد نصت على حكم الإهانة التي تقع على الموظف بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته ، وهذه العبارة مرادفة لقوله (أو بسبب تأديتها) في المادة ١١٧ ع ، وعلى ذلك يخرج من حكم المادة ١٥٩ الإهانة التي تقع أثناء تأدية الوظيفة ولا تكون بسبب أمور تتعلق بالوظيفة ^(١) .

ومع وجود هذه الفوارق بين المادتين فإنهما تتحلان حيث تقع الإهانة علانية بالإشارة أو القول أو التهديد بسبب أمور تتعلق بالوظيفة ، فأى المادتين يجب تطبيقها في هذه الحالة ؟ كلتا المادتين منطبقة في هذه الحالة ، وليس في القانون ما يوجب تطبيق إحدهما دون الأخرى ، مع أن العقوبتين مختلفتان من حيث الغرامة .

الأشخاص الذين تخمسهم المادة ١٥٩ ع — تعاقب المادة ١٥٩ من أهان موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية .
أما الموظف العمومى فكل شخص يقوم بعمل من أعمال الحكومة بصفة دائمة أو وقتية لقاء أجر يتناوله على هذا العمل ، ويكون خاضعا لسلطة الحكومة التأديبية^(١) .
وأما رجال الضبط فهم الأشخاص الذين بيدهم سلطة حفظ الأمن والنظام كرجال البوليس ، والنص الفرنسى يعبر عن هذا المعنى بعبارة (agents de la force publique) وهى أوسع نطاقا من العبارة العربية لأنها تشمل رجال العسكرية^(٢) .

وأما قوله (أى إنسان مكلف بخدمة عمومية) فيراد به كل شخص لا يدخل فى عداد الموظفين الرسميين ، ولكن له نصيبا من الأعمال العامة ، كأعضاء الهيئة التشريعية ، ومجالس المديرية ، والمجالس البلدية والمحلية ، ومستخدمى هذه المجالس ، وأعضاء المجالس المالية والطائفية^(٣) ، وكذا مستخدمو السلخانات العمومية^(٤) والخبراء^(٥) والعمد^(٦) .

الجريمة السادسة — إهانة الهيئات النظامية

المادة ١٦٠ ع — (يجازى بتلك العقوبات أيضا كل من وقع منه بواسطة إحدى الطرق المذكورة إهانة فى حق إحدى المحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الإدارة العمومية) . أما النص الفرنسى فيضيف إلى الإهانة الافتراء والسب أيضا .

(١) قارن لبرواخان ، ج ٢قرة ٨٣٨ وإبراهيم ، ج ١قرة ٤٧٦

(٢) لبرواخان ، ج ٣قرة ١٠٥٤ وج ٢قرة ٨٤٣

(٣) قض ١٧ ديسمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٩) .

(٤) قض ٢٥ مايو ١٩٠٧ (المجموعة ٩ عدد ٥) .

(٥) قنا استئناف جنح فى ١١ ابريل ١٩٠٧ (المجموعة ٩ عدد ٢٣) .

(٦) مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعه ثانية نمره ٧٥

ويدخل في لفظ المحاكم جميع الهيئات الموكلة بالحكم سواء كانت محاكم قضائية أم إدارية أم خصوصية .

وأما الهيئات النظامية (Corps constitués) فهي كل هيئة يسدها نصيب من الأعمال العامة، ولكن بعض الشراح يشترط أن يكون لها نصيب من السلطة العامة لا من الأعمال العامة فقط ^(١) .

ولكن إذا أخذنا بهذا الرأي لم يبق بعده معنى لقوله أو جهات الإدارة العمومية، وهي في النص الفرنسي (Autorités ou administrations publiques). فهذه العبارة هي التي تدخل فيها السلطات العامة، أما الهيئات النظامية فيجب أن يدخل فيها مجلس الأزهر الأعلى ومجلس الأوقاف الأعلى والمحاسن المالية وغير ذلك من الهيئات النظامية العامة وإن لم يكن لها نصيب من السلطة العامة، فإن كان لها نصيب من السلطة العامة فهي داخلة بالأولوية كمجلس الوزراء والهيئات النيابية ومحاسن القرعة الخ .

وأما جهات الإدارة فيدخل فيها كافة المصالح العمومية .

ولم تنص المادة ١٦٠ كما نصت المادة ١٥٩ على اشتراط أن تكون الإهانة واقعة على هذه الهيئات بسبب أمور تتعلق بالخدمة العامة، ولكن عدم النص لا يستفاد منه عدم اشتراط ذلك بل هو مفترض في كل إهانة تلحق بإحدى الهيئات العامة، إذ ليس ثمة ما يقتضي الطعن على هيئة عامة إلا أن يكون ذلك بسبب ما تقوم به من الأعمال . وليس لهذه الهيئات أعمال خاصة تقوم بها وهي مجتمعة بخلاف أفراد الموظفين فإن لهم صفات وأعمالا خاصة يجانب أعمالهم العامة، ولهذا اشترط الشارع للعقاب أن تكون الإهانة اللاحقة بهم بسبب أمور تتعلق بوظائفهم . وليس لهذه التفرقة محل فيما يتعلق بالإهانة التي تقع على الهيئات العامة مجتمعة ^(٢) .

(١) لبواتخان، ج ٢، قرة ٨٢٩

(٢) لبواتخان، ج ٢، قرة ٨٣١

الجريمة السابعة — ذم الحكومة في خطب أو رسائل دينية

المادة ١٦٩ ع — (إذا ألقى أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومي مقالة تضمنت قدحا أو ذمّا في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الخديوية أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليقات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية) .

هذه المادة مقتبسة من المادة ٢٠١ من قانون العقوبات الفرنسي التي ألغيت بقانون ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وهي لا تحيل على المادتين ١٤٨ و ١٥٠ فيما يتعلق بالعلانية كما هو الشأن في المواد السابقة، ولكن عباراتها تدل على أن العلانية مشترطة فيها كما هي مشترطة في الجرائم السابقة، إلا أن طرق العلانية فيها قاصرة على الخطابة في محفل عمومي والنشر بواسطة الرسائل .

أما الخطابة فقد عبر عنها الشارع بلفظ مقالة، وعلى كل حال لا يشترط فيها الإفاضة، بل تقع الجريمة ولو كانت المقالة أو الخطبة قاصرة على بضعة ألفاظ . وإنما يشترط أن يقع ذلك من الرئيس الديني أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومي . ولا يشترط أن يكون ذلك في المسجد أو الكنيسة التي خص بالوعظ فيها، بل يصح أن يقع منه ذلك في حفلة عقد زواج أو تكليلاً^(١) مثلاً .

وأما الرسالة فيجب أن تتضمن نصائح أو تعليقات دينية، فإذا نشر الرئيس الديني رسالة لا تتضمن عدا الطعن في الحكومة شيئاً من النصائح أو التعليقات الدينية، أو نشر مقالة في جريدة تضمنت هذا الطعن، فلا تطبق المادة ١٦٩ بل تطبق المواد السابقة^(٢) .

(١) لبراقان، ج ٣قرة ١٠١٦

(٢) لبراقان، ج ٣قرة ١٠١٧

القسم الثالث من الجرائم الواردة في هذا الباب

الطعن الذي يمس الحكومات الأجنبية

الجريمة الأولى - العيب في حق الملوك

المادة ١٥٧ ع - (معدلة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢) كل من عاب في حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية بواسطة إحدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

هذه المادة مقتبسة من المادة ٣٦ من قانون الصحافة الفرنسي ، واللفظ المستعمل فيها هو لفظ (عاب) الذي استعمل في المادة ١٥٦ بالنسبة للملك . وقد قلنا أن هذا اللفظ لا يخرج في معناه عن لفظ (أهان) المستعمل في المادة ١٥٩ ، فيجب أن يدخل في عمومه القذف والسب وكل ما من شأنه مس كرامة رؤساء الدول الأجنبية . وقد وضعت هذه المادة لحماية رؤساء الدول الأجنبية المعترف برياستهم من الحكومة المصرية سواء أكانوا ملوكاً أم قياصرة أم امبراطرة أم سلاطين أم رؤساء جمهوريات الخ ، وذلك حفظاً للصلات الودية القائمة بين الدولتين .

ويجب أن يكون العيب موجهاً الى شخص الرئيس المعيب ، أما الطعن في أعمال حكومته فلا يدخل تحت حكم هذه المادة . لكن يدخل في حكم المادة ١٥٧ كل عيب في حق أحد رؤساء الدول الأجنبية سواء أمس حياته العامة أم الخاصة ، ولو تعلق بأمر وقع قبل توليته الملك أو الرئاسة^(١) .

(١) لبواتان ، ج ٢قرة ٩٤١ - يارويه ، ج ٢قرة ٧١٥ .

الجريمة الثانية - سب وكلاء الدول الاجنبية

المادة ١٦١ ع - (يجازى بتلك العقوبات أيضا كل من تصدى بواسطة إحدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الجفرالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الاقراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم) .

هذه المادة مقتبسة من المادة ٣٧ من قانون الصحافة الفرنسى ، ويلاحظ أنها اقتصرت على ذكر السب والاقراء ولم تذكر الإهانة . على أن الفرق بين الإهانة والسب بالمعنى الوارد فى هذا الباب يكاد يكون منعما كما تقدم .

ويدخل فى معنى وكلاء الدول السياسيين السفراء والوكلاء المفوضون والممثلون السياسيون والمبعوثون وغيرهم من الوكلاء أيا كانت ألقابهم ومراتبهم . وقد خص الشارع القناصل الجفراليين بالذكر لما كان لهم فى مصر وقت وضع القانون من الصبغة السياسية ، وذلك على خلاف الأصل فى القناصل عموما ، فإن مهمتهم فى البلاد الأجنبية غير سياسية ، ولا يمثلون دولهم من الوجهة السياسية . وعلى كل حال لا يدخل القناصل العاديين فى حكم هذه المادة . ويجب لتطبيق المادة ١٦١ أن تكون الحكومة المصرية قد اعتمدت الوكيل السياسى الأجنبى وعنته ممثلا لدولته عندها .

والغرض من هذه المادة حماية أشخاص الوكلاء السياسيين ، فلا يدخل فى حكم هذه المادة الطعن فى أعمال حكوماتهم . وتشترط المادة أن يكون السب أو الاقراء واقعا بسبب أمور تتعلق بوظائفهم ، فالتمريض بأعمالهم أو حياتهم أو صفاتهم الخاصة لا يدخل فى حكم المادة المذكورة ^(١) .

(١) المادة ٣٧ الفرنسية تشمل التمريض بالحياة العامة والخاصة ما (باريه ، ج ٢ قرة ٧٢٠) .

القسم الرابع من الجرائم الواردة في هذا الباب

الجرائم التي تسمى النظام العام

الجريمة الأولى — انتهاك حرمة الآداب

المادة ١٥٥ ع — (كل من آتتهك بواسطة إحدى الطرق المبينة آفأ حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا) .

هذه المادة مقتبسة من المادة ٢٨ من قانون الصحافة الفرنسي .

وتختلف هذه الجريمة عن جريمة الفعل الفاضح العاني (المادة ٢٤٠ ع) في ان الفعل الفاضح العاني لا يرتكب إلا بالأفعال أو الإشارات ، أما الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ فترتكب بطريق القول أو الكتابة أو الرسم ، ولكن الإشارات منصوص عليها أيضا ضمن الطرق الواردة بالمادة ١٤٨ في كلمة (إيماء) ، وعلى هذا يصح أن يعد انتهاك حرمة الآداب بالإشارة علنا جريمة منطبقة على المادتين ١٥٥ و ٢٤٠ على السواء .

ولكن الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة وجريمة الفعل الفاضح تتحدد في أنهما لا يشترط أن تقعا على شخص معين ، وعلى كل حال فليس الغرض من العقاب عليهما حماية فرد معين ، وإنما الغرض حماية الجمهور من كل اعتداء يقع عليه من طريق المساس بالآداب والأخلاق العامة . لذلك اشترط في الجريمتين أن تقعا علانية ؛ غير أن للعلانية في كل منهما طرعا خاصة ، وطرق العلانية فيما يتعلق

بالمادة ١٥٥ هي الواردة في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ ع ، فيدخل في ذلك الصباح أو التفتي علنا بالألفاظ القبيحة ، ونشر الكتب أو الرسائل أو المقالات المفسدة للأخلاق ، وعرض المناظر السينمائية أوغرافية المعية الخ .

والمادة ١٥٥ ع تعاقب على انتهاك حرمة الآداب أو حسن الأخلاق ، والعبارة الأولى أشمل فيدخل تحتها العبارة الثانية . ويصح القول بأن كل فعل ينافي حسن الأخلاق ينافي أيضا حرمة الآداب ، ولكن منافاة حسن الأخلاق قاصرة على الأفعال القبيحة في ذاتها ، أما انتهاك حرمة الآداب فيدخل في معناه أيضا هدم القواعد المقررة للآداب العامة . فمن ينشر مقالة أو يلقي خطبة يدعو فيها الى إباحة معاشرت النساء بغير زواج شرعي يعدّ انتهاكا لحرمة الآداب ويعاقب بالمادة ١٥٥ ع ^(١) .

ولا بد على كل حال من توفر القصد الجنائي ، فيجوز البحث في قواعد الآداب العامة وقدها من الوجهة العلمية أو التاريخية لا يعدّ انتهاكا لحرمة الآداب متطبعا على المادة ١٥٥ ، كذلك نشر الصور التاريخية أو الفنية بحسن نية وبقصد الفائدة العلمية فقط لا يدخل في حكم المادة المذكورة ^(٢) . أما حمل الصور والرسوم القبيحة والطواف بها في الطرقات العمومية وعرضها على الجمهور فهو جريمة منطبقة على المادة ١٥٥ عقوبات ^(٣) . بل إن مجرد حيازة بائع كتب في مخزنه لكتب أو مطبوعات مخجلة بالحياء على ذمة بيعها للجمهور يعدّ انتهاكا لحرمة الآداب معاقبا عليه بالمادة ١٥٥ لتوفر العلانية في هذه الحالة كما تقدّم ^(٤) .

(١) شاسان، ج ١ قرة ٤٠٢

(٢) ليواخان، ج ٢ قرة ٢٦٩

(٣) محكمة الأزيكية الجزئية في ٢٧ أغسطس ١٩٠١ (المقوق ١٦ ص ٢٧١) .

(٤) استئناف اسكتونية مخطط ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢ (الاستغلال ٢ ص ٢٦٥) .

الجريمة الثانية — نشر الأخبار الكاذبة

المادة ١٦٢ ع — (من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلا عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الأخبار أو الأوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومى) .

هذه المادة مقتبسة من المادة ٣٧ من قانون الصحافة الفرنسى .

وأركان هذه الجريمة أربعة : (١) أن يكون ثمة أخبار كاذبة أو أوراق مصطنعة الخ، (٢) أن تنشر هذه الأخبار أو الأوراق أو تنقل عن مطبوعات أخرى بإحدى الطرق المتقدمة ذكرها، (٣) أن يكون من شأن هذه الأخبار أو الأوراق تكدير السلم العمومى، (٤) أن يحصل النشر أو النقل بقصد سيئ^(١) .

ويراد بالأخبار الكاذبة التى لا تطابق حقيقة الواقع سواء فى مجموعها أم فى بعض أجزائها أو تفاصيلها، أما التعليق على الأخبار الصحيحة بملاحظات غير صحيحة فلا يدخل فى حكم هذه المادة . ولكى تعتبر الرواية خبرا بالمعنى المقصود هنا يجب أن تكون متعلقة بمحدث جديد مزعوم، أما تشويه الحوادث التى دخلت فى حكم التاريخ فلا يعد أخبارا كاذبة . ولا يعاقب على نشر الأخبار الكاذبة إلا اذا نشرت على وجه يفيد صحتها، فلا يدخل فى المادة ١٦٢ ع رواية أمر على سبيل الإشاعة، أو على وجه يفيد الشك فى صحتها، ولا التنبيه بالحوادث المستقبلية^(٢) .

(١) لياتنان، ج ٢ قرة ٦٤٧ — بارييه، ج ١ قرة ٣٤٩ .

(٢) لبوانغاف، ج ٢ قرة ٦٤٨ — بارييه، ج ١ قرة ٣٥٠ — فارن حكم محكمة مابدين فى ٤ أغسطس ١٩٠٨ (الحقوق ٢٣ من ٢٤٩) .

أما الأوراق المصطنعة فهي التي لا أصل لها ، والمزورة هي التي كانت صحيحة في الأصل ثم حُرقت ، والمنسوبة كدبا لأشخاص هي التي تسند الى غير واضعها أو محرريها . والقانون لا يعاقب هنا إلا على نشر هذه الأوراق المصطنعة أو المزورة الخ نشرها يكون من شأنه تكدير السلم العام ، ولا مانع يمنع مع هذا من العقاب على تزوير هذه الأوراق اذا توفرت أركانها طبقا لأحكام المواد ١٧٩ - ١٨٣ عقوبات .

ويشترط للعقاب بمقتضى المادة ١٦٢ أن يحصل النشر بطريقة من طرق العلانية السابق ذكرها سواء أكان الناشر هو أول مروج للخبر الكاذب أو الورقة المزورة أم ناقلا له عن غيره . وإلى هذا أشارت المادة بقولها (سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلا عن مطبوعات أخرى) . وقد أراد واضح النص العربي بعبارة (أو نقلا عن مطبوعات أخرى) التعبير عن معنى لفظ (reproduction) الوارد في النص الفرنسي ؛ والحقيقة أنه لا يشترط أن يكون النقل عن مطبوعات ، بل يصح أن يكون عن أخبار شفوية أو عن خطب سابقة .

ويجب أن يكون نشر الخبر الكاذب أو الورقة المزورة من شأنه تكدير السلم العام ، على أنه لا يشترط حصول التكدير فعلا ، فمن ينشر كذبا وبسوء قصد أن الحكومة قبضت على زعماء الحركة الوطنية ، أو منعت الطعام عن المعتقلين منهم ، أو عزمت على إغلاق المدارس ، أو أن مذبحه وقعت بالاسكندرية بين فريق وآخر من السكان الخ يعاقب بالمادة ١٦٢ ولولم يترتب على هذا النشر التكدير الفعلي . وهذا المعنى أظهر في النص الفرنسي منه في النص العربي إذ الفرنسي يعبر عن ذلك بقوله (seront de nature à troubler)

والأخبار التي من شأنها تكدير السلم العمومي هي التي يحتمل أن يترتب عليها شغب أو هياج أو ثورة ، وهذا هو التكدير المادى . وقد يكون التكدير معنويا فقط

كانزعاج يحدث للناس بسبب نشر الخبر الكاذب يؤدي بهم الى هجر بيوتهم أو بلادهم أو إغلاق متاجرهم أو تعطيل أشغالهم على أية صورة^(١).

ويشترط في النشر سوء القصد أى أن يكون بقصد جنائى، ويعتبر القصد الجنائى متوفرا متى حصل النشر مع العلم بأن الخبر كاذب أو الورقة مزورة، وأن من شأن هذا النشر تكدير السلم العام. لكن لا يشترط فوق هذا أن يكون النشر بقصد التكدير إذا لاعتبة بالبواعث^(٢).

وقد حكم بأنه لا بد لتوفر سوء القصد في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٣ ع من إثبات أن المحرر كان يعلم كذب الخبر وقت النشر، والنيابة العمومية هي المكلفة بإثبات ذلك^(٣).

القسم الخامس من الجرائم الواردة في هذا الباب

نشر ماجريات القضايا والأشياء الممنوع نشرها

النوع الأول - نشر ماجريات القضايا

يدخل في هذا النوع خمس جرائم مختلفة نصت عليها المواد ١٦٣ - ١٦٥ وهي :-

الجرمة الأولى

هى نشر ماجرى في الدعاوى التى لم يجوز القانون فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها إلا اذا اقتصر النشر على مجرد إعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر في الدعوى (المادة ١٦٣ فقرة أولى). وقد كان النص

(١) باريه، ج ١ فقرة ٣٥٢ (٢) لبواتان، ج ٢ فقرة ٢٥١

(٣) قض ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٤).

التقديم للادة المذكورة يقصر التحريم على دعاوى القذف التى لم يجوز القانون فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها، ثم عدل النص بالقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩١٠ ليصبح منطبقا على وقائع القذف والسب معا، كما يستفاد من المذكرة الإيضاحية التى قدم بها مشروع ذلك القانون الى مجلس الشورى .

ويشمل التحريم نشر كل ما عدا البلاغ أو الشكوى المقدمة من المحنى عليه أو عريضة الدعوى والحكم الصادر فى الدعوى، فيدخل فى المنع إذن نشر التحقيقات التى جرت فى دعوى القذف أو السب، ونشر أقوال المتهمين، وشهادة الشهود، ومرافعة النيابة، ومرافعة المحامين، وكل ما يتخلل ذلك من الحوادث المتعلقة بالدعوى^(١). لكن يباح نشر البلاغ المقدم من المشتكى الى النيابة بطلب التحقيق بشرط أن يكون ذلك النشر بناء على طلب المشتكى نفسه، وإلا كان النشر معاقبا عليه^(٢). وكذا يباح نشر الحكم الصادر فى الدعوى بمنطوقه وأسبابه، لكن لا يباح نشر وقائع^(٣)ه .

ويستفاد من نص القانون أن تحريم النشر قاصر على دعاوى القذف أو السب المتعلقة بأحد الناس، فإنها هى وحدها التى لا يجوز القانون فيها إقامة الدليل على صحة الأمور المدعى بها؛ أما اذا كان القذف أو السب موجها الى موظف عمومى جاز نشر كل ما يجرى فى الدعوى، لأن القانون يبيع فى هذه الحالة إثبات صحة الأمور المسندة الى الموظف (المواد ٢٦١ و ٢٦٥ ع) . ويكفى لإباحة النشر أن يكون القذف أو السب موجها الى موظف ولو لم يطلب المتهم الترخيص له بإثبات صحة ما يدعيه^(٤) .

(١) لبواخان، ج ٢ قرة ٩٨٢

(٢) لبواخان، ج ٢ قرة ٩٨٤

(٣) لبواخان، ج ٢ قرة ٩٨٣ — باربيه، ج ٢ قرة ٧٤٥

(٤) لبواخان، ج ٢ قرة ٩٨٠ — باربيه، ج ٢ قرة ٧٤١

ويعاقب الناشر متى نشر ما جريات دعوى قذف أو سب سواء أكانت الدعوى مرفوعة الى المحاكم الجنائية أم المدنية^(١). ولا يقتصر النشر هنا على النشر بطريق الصحافة بل يشمل كافة الطرق المنصوص عليها في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ ع .

الجرمة الثانية

هى نشر ما جرى فى الدعاوى المدنية أو الجنائية التى قررت المحاكم سماعها فى جلسة سرية (المادة ١٦٣ فقرة ثانية) . والأصل فى الدعاوى مدنية كانت أو جنائية أن يكون سماعها فى جلسة علنية، إلا اذا قررت المحكمة سماعها سرا بحفاظة على الآداب أو النظام العام (المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ٨١ مرافعات و ٢٣٥ تحقيق جنائيات). فإذا نشر شخص بإحدى طرق النشر السابق بيانها شيئا مما جرى فى الجلسة السرية عوقب بمقتضى المادة ١٦٣ ع .

لكن السرية قاصرة على إجراءات الدعاوى فقط، أما الأحكام فيجب النطق بها علانية فى كل الأحوال، ويجب أن تعاد الى الجلسة علانيتها قبل النطق بالحكم وإلا كان باطلا . وعلى هذا لا يدخل فى التحريم المنصوص عليه نشر حكم صادر فى دعوى مدنية أو جنائية قررت المحكمة سماعها فى جلسة سرية . كذلك لا يدخل فى دائرة المنع نشر عريضة الدعوى المدنية أو بلاغ المجنى عليه فى الدعوى الجنائية بناء على طلبه ، وهذا مستفاد من عبارة المادة ١٦٣ ، ولكن ما الحكم إذا نشرت العريضة أو البلاغ بغير طلب صاحب الشأن ؟ من المحقق أن ذلك الفعل لا عقاب عليه اذا حصل النشر قبل صدور قرار المحكمة بسماع الدعوى فى جلسة سرية، أما بعد ذلك فالظاهر وجوب العقاب^(٢) .

(١) ليو اتقان، ج ٢ فقرة ٩٨١ — باربييه، ج ٢ فقرة ٧٤٠

(٢) ليس فى قانون الصحافة الفرنسى المعمول به الآن نص يعاقب على ما تعاقب عليه المادة ١٦٣

فقرة ثانية — أنظر باربييه، ج ٢ فقرة ٧٥١

الجرمة الثالثة

هى نشر ما جرى فى الجلسات العلنية المتعقدة فى المحاكم على غير حقيقته إذا وقع ذلك بقصد سيئ (المادة ١٦٣ فقرة ثالثة) . واشترط القصد السيئ فى هذه الحالة على الخصوص ليس معناه أن الحالتين السابقتين لا يشترط فيهما سوء القصد أو القصد الجنائى، وإنما عني الشارع بالنص على سوء القصد فى هذه الحالة بالذات بلجواز تصور أن يقع التغيير عند النشر عن حسن نية أو عن إهمال أو عدم احتياط فى النقل، فلا يكون ثمة عمل للعقاب، ولهذا كان من واجب النيابة فى هذه الحالة أن تثبت توفر سوء القصد؛ أما فى الحالتين السابقتين فسوء القصد مفترض ابتداء لحصول النشر رغم المنع الصريح، وعلى المتهم إثبات العكس .

والعقاب فى هذه الجرائم الثلاث الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيا .

الجرمة الرابعة

هى نشر المرافعات القضائية التى تمنع المحاكم نشرها محافظة على النظام العام نظرا الى نوع الجريمة المقامة من أجلها الدعوى (المادة ١٦٤) .

وهذه المادة مستحدثة فى قانون العقوبات وقد أضيفت إليه فى سنة ١٩١٠ قاياما على المادة الخامسة من قانون ٢٨ يولييه سنة ١٨٩٤^(١) الفرنسى . إلا أن هذه المادة (الفرنسية) لا تبيح للمحاكم منع نشر المرافعات القضائية فى المسائل الجنائية إلا حيث تكون الجريمة المقامة من أجلها الدعوى ذات صبغة فوضوية (anarchiste) . وأما نص المادة المصرية فأوسع نطاقا، لأنه يبيح للمحاكم منع نشر المرافعة كلها أو بعضها فى أية قضية جنائية متى ظهر لها أن فى نشر المرافعة ضررا بالنظام العام نظرا الى نوع الجريمة المقامة من أجلها الدعوى . لأنه اذا كان من الواجب ترك

(١) انظر فيما يتعلق بهذا القانون - بارييه، ج ١ فقرة ٣١٦ وما بعدها وليواخان، ج ٢ فقرة ٩٩٠

الحرية التامة للدفاع بالجلسة، فمن الواجب أيضا الحذر من أن تصبح تلك الحرية سببا في اختلال الأمن العام، فقد يتيح المحاكم للعلماء أو الشهود الإسهام في نظريات تفسد الأفكار، لأن لها علاقة بدفاع انهم، غير أنه يجب ألا تصبح هذه المرافعات والشهادات وسيلة لنشر أفكار وآراء ثورية^(١).

وحق المنع متروك لتقدير المحكمة المقامة أمامها الدعوى، فلها الحرية التامة في أن تحظر نشر المرافعة كلها أو بعضها، ولها أن تأمر بذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة. وللحكمة أن تستعمل هذا الحق الى حين النطق بالحكم في الدعوى المقامة أمامها، وإلا سقط حقها في منع النشر، لأن سلطة المحكمة تنتهى عند صدور الحكم، فلا تملك بعد ذلك التصرف في القضية. ويجب أن يصدر أمر المنع في الجلسة العلنية^(٢). وعلى كل حال فهي لا تملك منع نشر الحكم إذا الخطر واقع على المرافعة فقط. فإذا نشر شخص بإحدى الطرق السابق بيانها مرافعة في قضية حظرت المحكمة نشرها عوقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر أو بغرامة لاتتجاوز مائة جنيه.

الجريمة الخامسة

هي نشر ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم ابتدائية كانت أو استئنافية (المادة ١٦٥). ويراد بالمداولات السرية المداولات التي تقع بين قضاة المحكمة قبيل النطق بالحكم للوصول الى الرأي الذي يجب الحكم به في الدعوى المطروحة أمامهم. وهذه المداولات تجرى بين القضاة سرا ويبقى أمرها مكتوما بعد ذلك، ولا يباح للقضاة أنفسهم إفشاؤها. فمن اجتراً على نشر شيء مما وقع خلالها بإحدى الطرق السابق ذكرها يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على شهرين أو بغرامة لاتتجاوز عشرة جنيهات مصرية. ويعد إفشاء لسر المداولات ذكر أن الحكم صدر بالأغلبية لا بالإجماع، أو أن قاضيا معيناً كان معارضا لرأي زملائه، أو ذكر ماقر عليه رأى القضاة قبل النطق به في الجلسة العلنية^(٣).

(١) أنظر تقرير المستشار القضاة عن سنة ١٩١٠ ص ١٢ (٢) لبواخان، ج ٢ قرة ٩٨٩

(٣) لبواخان، ج ٢ قرة ٩٩٢ — ياربيه، ج ٢ قرة ٧٥٢

النوع الثاني من جرائم هذا القسم

المادة ١٦٦ ع - (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها إعلانات يريد بها جمع إعانة أو باشر بنفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جناية أو جنحة^(١)).

والنص الفرنسي لهذه المادة أظهر معنى من النص العربي إذ يقول (يعاقب من فتح اكتتابا أو أعلن عنه بقصد إعانة شخص على تعويض الغرامات الخ) . وليست الجريمة هنا في فتح الإكتتاب أو جمع الإعانة في ذاتها، لأن القانون لا يستطيع محاربة العواطف والميول، وإنما الذى يعاقب عليه القانون هو نشر خبر ذلك الإكتتاب والدعوة إليه علنا، لأن في ذلك معنى مقابلة أحكام القضاء والتظاهر عليها ومحاولة إبطال أثرها^(٢) . وليس النشر هنا قاصرا على الطرق الكتابية أو الصحفية كما قد يفهم من ظاهر النص، بل قد يقع النشر بغير ذلك من الطرق السابق بيانها، فيدخل في حكم المادة الطواف على المنازل بطريقة جهرية لجمع الإعانة المطلوبة، أو عقد اجتماع عام لهذا الغرض . ويجب لتطبيق المادة ١٦٦ أن تكون الإعانة مطلوبة لتعويض غرامات أو مصاريف أو تضمينات حكم بها في جناية أو جنحة، فلا عقاب على من يعلن عن اكتتاب لتعويض غرامة محكوم بها في مخالفة^(٣)، ولا على من يدعو علنا إلى إعانة شخص على تعويض مبلغ حكم عليه به في قضية مدنية^(٤) . ولا بد في كل ذلك من توفر القصد الجنائي، ويعتبر متوفرا متى أقدم الجاني عمدا على النشر عن اكتتاب في الظروف وللأغراض السابق بيانها . ولا يهم بعد ذلك أن يكون مدفوعا إلى فعله بعامل الإشفاق أو بدافع مقاومة الأحكام القضائية، إذ لا عبرة^(٥) بالبواعث .

(١) مقتبسة من المادة ٤٠ من قانون الصحافة الفرنسي . (٢) بارييه، ج ٢، قرة ٧٥٤

(٣) دالوز ١٨٩١ - ١ - ٤٤٥ (٤) دالوز ١٨٨١ - ٤ - ٨١

(٥) لبواغان، ج ٢، قرة ١٠٠٩

الفصل الثالث

في الأشخاص المسؤولين عن الجرائم السابق بيانها

المبحث الأول - في الجرائم التي ترتكب بغير طريق الطباعة

هذه الجرائم تطبق عليها القواعد العامة للمسؤولية والاشتراك، فالشخص الذي وقع منه علنا الفعل المكوّن للجريمة يكون هو المسؤول عنه بصفة فاعل أصلي، ويسأل معه كشريك كل شخص يثبت أنه حرضه أو اتفق معه أو ساعده على ارتكاب تلك الجريمة . فإذا كانت الجريمة قد ارتكبت بطريق القول كما لو ارتكبت مثلا في خطبة ألقيت في محل أو محفل عمومي فالخطيب هو المسؤول عن الجريمة كفاعل أصلي، ويسأل معه من حرضه على إلقائها بصفته شريكا إن وجد محرض .

كذلك حكم الجريمة التي ترتكب بواسطة الكتابة العادية لا بواسطة الطبع ، وإنما يلاحظ أن الجريمة لا تتم في هذا الباب إلا بالنشر والعلانية . فالفاعل الأصلي للجريمة التي ترتكب بواسطة الكتابة ليس هو محرر الكتابة، وإنما هو ناشرها أو إعلانها، أما المحرر فيعد شريكا إذا توفرت فيه أركان الاشتراك المعاقب عليه^(١) .

المبحث الثاني - في الجرائم التي ترتكب بطريق الطباعة

إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بطريق الطباعة فلها شأن خاص، لأن ارتكابها بطريق الطباعة يستلزم في أغلب الأحوال اشتراك أكثر من شخص واحد فيها، لأن الجريمة في هذه الحالة تستوجب ثلاثة أعمال مستقلة وهي: الكتابة، والطباعة، والنشر. ويطلب أن يقوم بكل عمل من هذه الأعمال شخص على افراده، فالكاظم يكون

غير الطابع، والطابع غير الناشر. أما الكاتب فهو الذى يضع مادة المقالة أو الكتاب . أو الرسالة المتضمنة للجريمة، وهو الذى يعبر عنه القانون بالمؤلف . وأما الطابع فهو الذى يقوم بطبع ما كتبه المؤلف، ولا يراد بالطابع هنا العامل الذى صف الحروف وأدار آلة الطباعة، وإنما المراد صاحب المطبعة التى طبعت فيها الجريدة أو الكتاب أو الرسالة . وأما الناشر فهو الذى يتولى نشر ما طبع، وهو الذى يعبر عنه القانون بالمدير (manager, gérnat) إذا كان متوليا نشر جريدة أو مجلة أو نشرة أو رسالة دورية، وبمترم الطبع (publisher, éditeur) إذا كان قد تولى نشر كتاب أو رسالة غير دورية .

وقد يشترك مع هؤلاء أشخاص آخرون كالبائعين، والموزعين، واللاصقين إذا كان المنشور إعلانا .

فهذا كان من الواجب فى حالة ارتكاب الجريمة بواسطة الطباعة معرفة الشخص أو الأشخاص الذين تمكن مساعدتهم عن هذه الجريمة. وربما خطر بالفكر أن الواجب بادئ بدء مسالة المؤلف لأنه هو الواضع لمادة الجريمة، لكن يجب أن يلاحظ هنا أن الركن الأساسى فى جرائم هذا الباب إنما هو ركن العلانية والنشر، لذلك كانت مسئولية الناشر مقدمة على مسئولية المؤلف . وبهذا المبدأ أخذ الشارع المصرى فى المادة ١٦٦ مكررة، فعذ المدير أو مترم الطبع فاعلا أصليا فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من المطبوعات على وجه العموم، وجعل من عده شركاء فى الجريمة طبقا للقواعد العامة . ولكن الشارع لم يقف عند هذا الحد بل لاحظ أنه قد لا يوجد ذلك الشخص الذى يمكن أن يؤاخذ بصفته فاعلا أصليا، فسُنَّ فى المادة ١٦٦ مكررة طريقة شذ فيها عن القواعد العامة للمسئولية الجنائية والاشتراك الجنائى، وأخذ بقاعدة المسئولية بطريق التعاقب، واقترض نية الإجرام فى أشخاص معينين عنهم مسئولين عن الجريمة من طريق القرينة القانونية بغير حاجة الى إثبات توفر القصد الجنائى عندهم إثباتا خاصا .

وقد كانت مبدأ المسؤولية بطريق التعاقب مقررا في المادة ١٧٤ من قانون العقوبات المصري القديم قياسا على المبدأ المقرر في المادتين ٤٢ و ٤٣ من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في سنة ١٨٨١ ، ولكن المادة المذكورة حذفت عند التعديل الذي أدخل على القانون سنة ١٩٠٤ وفقا لرغبة مجلس شورى القوانين الذي رأى في ذلك الوقت ألا مسوغ للعدل في جرائم الصحافة عن القواعد العامة للمسؤولية والاشتراك ؛ ولكن الحكومة رأت وجوب العودة الى أحكام المادة ١٧٤ القديمة مع تعديل بعض نصوصها ، فأضافت في سنة ١٩١٠ على قانون العقوبات المادة ١٦٦ مكررة وهالك نصها : —

(يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتى ذكرهم بصفة فاعلين أصليين للجنائية أو الجنيحة على حسب الترتيب الآتى : المديرون أو ملتمو الطبع مهما كانت حرقهم أو الاسم الذى يتسمون به ؛ فان تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون ؛ فان تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فأصحاب المطابع ؛ فان تعذرت إقامة الدعوى ضدهم فالبايعون أو الموزعون أو اللاصقون . وهذا كله مع عدم الإخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك إن كان لها وجه) .

ويمكن تلخيص أحكام هذه المادة فيما يأتى :

(أولا) مدير الجريدة أو النشرة الدورية أو ملتم طبع الكلب أو الرسالة أو النشرة غير الدورية مسئول دائما بصفة فاعل أصلى .

(ثانيا) المؤلف غير مسئول بصفة فاعل أصلى إلا اذا تعذرت إقامة الدعوى على المدير أو ملتم الطبع .

(ثالثا) صاحب المطبعة غير مسئول بصفة فاعل أصلى إلا اذا تعذرت إقامة الدعوى على المدير أو ملتم الطبع والمؤلف .

(رابعا) البائع والموزع واللاصق غير مسئولين بصفة فاعلين أصليين إلا اذا تعذرت إقامة الدعوى على المدير أو ملتمز الطبع والمؤلف وصاحب المطبعة .

(خامسا) تطبق فيما عدا ذلك قواعد الاشتراك إن كان لها وجه .

المحرر وملتمز الطبع — أما مدير الجريدة أو الرسالة أو النشرة الدورية فهو الذى تقع عليه أولا تبعة ما ينشر في جريدته أو رسالته ، لأن في وسعه معرفة ما ينشر فيها ، وفى استطاعته تقدير المسئولية العائدة عليه من ذلك النشر . ويراد بالمدير فيما يتعلق بالجريدة الشخص الذى يتولى عملية إعداد الجريدة ونشرها ، فهو الذى يشرف على ما يطبع فيها ويأذن بطبعه . وقانون المطبوعات المصرى الصادر فى سنة ١٨٨١ يفترض وجود مدير لكل جريدة ، وقد يكون فى الجريدة الواحدة مدير ورئيس إدارة ورئيس تحرير فضلا عن مالكها أو صاحب امتيازها ، ولكن المسئول بين هؤلاء جميعا هو المدير . ولا يشترط أن يكون مستقلا بهذه الوظيفة أو أن يكون معروفا بهذا الاسم بالذات ، فقد يكون الشخص مديرا ورئيس تحرير معا ، وقد يكون صاحب الجريدة هو المدير ورئيس التحرير ، وقد لا يوجد للجريدة مدير خلافا لما يقتضيه قانون المطبوعات . وعلى كل حال فالمسئولية واقعة على من يقوم فعلا بأعمال وظيفة المدير فى الجريدة ، أى بوظيفة الإشراف على عملية الترتيب والطباعة والنشر أيا كان الاسم الذى يطلق عليه .

وحكم ملتمز طبع الكتاب أو الرسالة غير الدورية حكم مدير الجريدة ، ففى تولى شخص طابع كتاب أو رسالة غير دورية سواء أكان صاحب مكتبة يقوم عادة بنشر الكتب للمؤلفين أم لم تكن تلك حرقته الأصلية ، فهو المسئول أولا عما يتضمنه هذا الكتاب من الجرائم الكتابية .

المؤلف — أما المؤلف فمستول طبعا عما سطرت يده، ولهذا جعلت مسؤوليته في بعض القوانين في المقام الأول، ولكن الشارع المصرى هذا حذو الشارع الفرنسى في جعل مسؤوليته في المقام الثانى . فاذا عرف المدير أو ملتم الطبع فلا تقام الدعوى على المؤلف بصفته فاعلا أصليا، وإنما يجوز أن تقام عليه بصفته شريكا، فإن تعذرت إقامة الدعوى على المدير أو ملتم الطبع أقيمت على المؤلف بصفته فاعلا أصليا .

صاحب المطبعة — وأما صاحب المطبعة فمسئولته راجعة الى أنه هو الذى أعان على النشر بتوليّه عملية الطبع ، ولهذا عدّه الشارع مسئولاً بصفته فاعلا أصليا عند تعذر إقامة الدعوى على المدير أو ملتم الطبع والمؤلف ، لأنه لم يعمل على اتقاء المسؤولية الشخصية بتصفّح المكتوب قبل طبعه، ولم يسع من جهة أخرى في معرفة اسم المدير أو ملتم الطبع أو المؤلف، أو لم يستطع الدلالة عليهم .

البائع والموزع والعرض — أما البائع والموزع واللاصق فن العدل أن يكون لهم نصيب من المسؤولية لأنهم أعانوا على نشر ما حرم القانون نشره ؛ ولهذا اعتبرهم القانون فاعلين أصليين عند تعذر رفع الدعوى على المدير أو ملتم الطبع والمؤلف وصاحب المطبعة^(١) .

معنى تعذر إقامة الدعوى — والذى يقصده الشارع بتعذر إقامة الدعوى على أحد هؤلاء أن يكون الشخص الذى يجب أن يحاكم أولا كفاعل أصلى لوجود له أو غير معروف . فالمؤلف مثلا يكون مسئولاً إذا لم يعرف ملتم الطبع أو لم يكن للجريدة مدير أو شخص آخر قائم بوظيفة المدير . أما إذا كان المدير أو ملتم الطبع معروفاً، ولكنه اختفى بعد حدوث الجريمة فلا تقام الدعوى على المؤلف بصفته

فاعلا أصليا ، وإنما يجوز أن تقام عليه بصفته شريكا ، لأن في استطاعة الحكومة البحث عن المدير وتقديمه للقضاء ، فإن لم تهتد إليه جاز الحكم عليه غيابيا ... وكذلك إذا مات المدير أو ملتم الطبع بعد ارتكاب الجريمة فإن موته لا يترتب عليه تغيير موقف المؤلف فلا يسأل إلا بصفته شريكا . وهكذا بالنسبة الى سائر المسؤولين بالترتيب السابق . وحكم الشخص المقيم خارج القطر حكم الشخص غير المعروف ، فإذا كان المدير خارج القطر وجبت إقامة الدعوى على المؤلف بصفته فاعلا أصليا ، وهكذا بحسب الترتيب السابق ذكره . لكن الظاهر أنه يجب التفرقة هنا بين ما إذا كان للشخص المقيم خارج القطر يد فعالة في طباع الجريدة أو الكتاب في القطر المصرى أو نشره فيه على الأقل أو علاقة بذلك الطبع أو النشر ، وما إذا لم يكن له دخل أو علاقة بذلك . ففى الحالة الأولى يجب اعتباره فاعلا أصليا متى كان معروفا ورفع الدعوى عليه ولو غيابيا عملا بأحكام الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون العقوبات ، ولا ترفع الدعوى على مسواه إلا بصفته شريكا . أما إذا لم يكن له يد مباشرة فى عملية النشر التى وقعت بالديار المصرية فلا يسأل الشخص المقيم فى الخارج ، وإنما ترفع الدعوى على المؤلف بصفته فاعلا أصليا إن كان مقيما بالقطر المصرى ، أو على من يليه فى المسئولية عند تعذر إقامة الدعوى عليه ^(١) .

وحكم المدير الأجنبي المحمى بالامتيازات فى القطر المصرى حكم المدير المقيم خارج القطر ، إذ لا يمكن إقامة الدعوى عليه أمام المحاكم الأهلية ^(٢) .

(١) باريه ج ٢ فقرة ٨٠٩

(٢) هذا رأى المستشار القضائى فى تقريره ، ولكنه يخالف القواعد السابقة لأنه لا يرد بالتعذر استمالة إقامة الدعوى بل المراد عدم معرفة المسئول أو عدم وجوده . وقد بينا أن هرب المدير أو موته بعد وقوع الجريمة لا يغير موقف المسئولين عنها . وفى ظنى أن حكم المدير المحمى بالامتيازات الأجنبية لا يخرج عن حكم المدير الحاروب أو المتوفى .

قرينة الإجماع - يفترض القانون توفر نية الإجرام في الأشخاص الوارد ذكرهم بالمادة ١٦٦ مكررة . فتى أقيمت الدعوى على متهم بجريمة من الجرائم التي تقع بواسطة المطبوعات بصفته فاعلا أصليا طبقا للترتيب المبين بالمادة المذكورة وجب اعتباره مجرما ، ولا يقبل منه نقض القرينة القانونية التي افترضها القانون بإثبات حسن نيته أو جهله أن ما نشره يؤخذ عليه القانون أو غير ذلك . فدير الجريمة مسئول عن كل ما ينشر فيها ، ولا يستطيع دفع المسؤولية عن نفسه بإثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الإدارة ، أو أنه وكل غيره بالقيام بأعمال الجريمة ، أو أنه لم يوقع مسودات المقالة ، أو لم يأذن بنشرها ، أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها . لكن له طبعاً أن يستند الى أسباب موانع العقاب العامة كالجنون والقيوبة وغيرها ، وله أيضا أن يدعى عن نفسه المسؤولية بإثبات أن النشر وقع رغم معارضته ، وأنه بسبب ذلك استقال من وظيفته ، أو أنه لم يستطع معرفة ما في المقالة من المغامز لأنها تشير الى وقائع وحوادث كان يجهلها ، ولكن لا يدعى عنه المسؤولية إرشاده عن مؤلف المقالة لأنه هو مقدم عليه في ترتيب المسؤولية .

وترفع المسؤولية عن كل شخص متأخر في الترتيب المبين بالمادة ١٦٦ مكررة إذا دل على من يسبقه في ذلك الترتيب ، إلا إذا كان هو مسئولاً بصفته شريكا طبقا للقواعد العامة ، فإن دلالة على من يسبقه في الترتيب لا تعفيه من العقاب عندئذ ، بل تغير صفته فقط من فاعل أصلي الى شريك . ويمحوز لكل شخص التخصص من المسؤولية بصفته فاعلا أصليا بالدلالة على من يسبقه ولو كان ذلك أمام المحكمة الاستئنافية .

وكذلك المؤلف إذا رفعت عليه الدعوى بصفته فاعلا أصليا لا يجوز له أن يدفع بحسن نيته، ولكن له أن يثبت أن حصول النشر كان بقوة قاهرة أو إكراه، كأن يثبت أن ما كتبه سرق منه ونشر على غير إرادته، وهكذا .

الشروط - وإذا رفعت الدعوى على أحد الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة ١٦٦ مكررة بصفته فاعلا أصليا جاز رفعها على من يلونه في الترتيب بصفتهم شركاء إذا توفرت فيهم شروط الاشتراك ، ولكن لا يمكن افتراض القصد الجنائي بالنسبة إليهم ، لأن القانون لا يفترضه إلا بالنسبة الى الفاعل الأصلي ، وإنما يجب إثباته قبلهم طبقا للقواعد العامة ، كما يجب إثبات سائر شروط الاشتراك طبقا للمادة ٤٠ وما بعدها من قانون العقوبات . ومن هذه الوجهة يمتاز الشريك عن الفاعل الأصلي من حيث المسؤولية وطريقة إثباتها .

وليس الاشتراك قاصرا على الأشخاص الوارد ذكرهم بالمادة ١٦٦ مكررة ، بل يجوز أن يعد شريكا كل من تنطبق عليه قواعد الاشتراك العامة . فيعد شريكا من قدم لمدير الجريدة البيانات التي أسس عليها المقالة المنشورة ، وصاحب الجريدة أو صاحب امتيازها إذا أعلن بأية طريقة على نشر الأمور المستوجبة للعائكة ، ورئيس التحرير الذي اشترك في إعداد المقالة ، والشخص الذي يتقد مدير الجريدة اجرا على نشره تلك المقالة وهكذا . وإنما يجب في كل هذه الأحوال إثبات علم الشريك بالجريمة المرتكبة ، واشتراكه فيها بإحدى الطرق المبينة بالمادة ٤٠ عقوبات .^(١)

(١) أنظر تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٠ ص ١٣ - ١٥

الفصل الرابع

في العقوبات التبعية والتكميلية المنصوص عليها في هذا الباب

[المادتان ١٦٧ و ١٦٨ ع]

نص الشارع في المادتين ١٦٧ و ١٦٨ ع على عقوبات تبعية وتكميلية يحكم بها مع العقوبات الأصلية المقررة لكل جريمة . وهذه العقوبات هي : —

أولا — إزالة أو إعدام كل أو بعض الرسائل والمطبوعات والإعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والألواح والأحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر التي تكون قد ضبطت بعد رفع الدعوى العمومية عن جريمة ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر، وكذا إزالة أو إعدام ما يضبط من ذلك بعد الحكم . وظاهر من تعليق حق الضبط على إقامة الدعوى العمومية أن الشارع أراد عدم التعرض لأدوات الطبع والنشر إلا عند التثبت من وجود الجريمة الصحفية ، ولا يكون ذلك إلا برفع الدعوى العمومية فعلا على مرتكبي الجريمة .

ويجب على المحكمة عند الفصل في موضوع الدعوى أن تفصل أيضا في أمر الأشياء المضبوطة ، فتقضى بإزالتها أو إعدامها كلها أو بعضها بحسب ما تراه .

ثانيا — طبع الحكم الصادر بالعقوبة في جريدة أو أكثر وإصاقه على الحيطان بمصاريف على المحكوم عليه . وهذه العقوبة جوازية بمعنى أنه يجوز للمحكمة ألا تحكم بشيء من ذلك .

ثالثا - نشر الحكم الصادر بالعقوبة في أحد أعداد الجريدة أو الرسالة الدورية التي صدر الحكم بشأنها، وذلك في خلال الشهر التالي لصدور الحكم وإلا حكم بإلغاء الجريدة أو الرسالة .

. وهذه العقوبة تبعية بمعنى أنه يجب على مدير الجريدة نشر الحكم في صحيفته من تلقاء نفسه بدون حاجة الى النص على ذلك في الحكم الصادر بالعقوبة .

رابعا - تعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية . وهذا التعطيل يختلف مدته وأسبابه على حسب البيان الآتي :

(١) التعطيل لمدة أقلها ١٥ يوما وأكثرها شهر . ويكون ذلك في حالة ما إذا حكم بالعقوبة على مدير جريدة أو رسالة دورية لارتكابه جنحة صحفية غير الجرح المضرة بأفراد الناس، ثم عاد في خلال السنتين التاليتين لصدور هذا الحكم الى ارتكاب جنحة من نوع الأولى . وهذه العقوبة جوازية بمعنى أنه يجوز للحكمة أن لا تحكم بها .

(٢) التعطيل لمدة أقلها شهران وأكثرها ستة أشهر . ويكون ذلك في إحدى حالتين : (أولاهما) اذا حكم على صحفي لعوده للمرة الثالثة الى ارتكاب جنحة من نوع ما سبق في خلال السنتين التاليتين لصدور الحكم الثاني . والعقوبة هنا جوازية أيضا . (والحالة الثانية) اذا حكم على صحفي بالعقوبة لارتكابه جريمة التحريض على جنایات القتل أو النهب أو الحرق بغير أن يترتب على تحريره أية نتيجة (مادة ١٤٩) . أو لارتكابه جريمة الطعن على مسند المملكة المصرية أو الطعن في نظام توارث العرش أو في حقوق الملك وسلطته (المادة ١٥٠) . وهذه العقوبة جوازية أيضا .

(٣) تعطيل الجريدة أو الرسالة مدة ستة أشهر . ويكون ذلك في حالة الحكم بالإدانة بسبب ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥١ ع الجديدة .

وهذه العقوبة وجوبية بمعنى أنه متى حكمت المحكمة بإدانة الصحفي وجب عليها أن تحكم أيضا بتعطيل الجريدة أو الرسالة المقتة المذكورة .

خامسا — إلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية . وهذا الإلغاء قد يكون جوازيًا وقد يكون وجوبيًا .

فيكون الحكم بالإلغاء جوازيًا في حالة ما إذا عاد الصحفي الى ارتكاب جريمة من جرائم التحريض أو الطعن السابق ذكرها، وحكم عليه بسبب ذلك بالعقوبة في خلال الستين التاليين لصدور الحكم الأول .

ويكون الحكم بالإلغاء وجوبيًا في إحدى حالتين : (أولاهما) اذا حكم على مدير الجريدة أو الرسالة الدورية بالعقوبة بسبب ارتكابه جناية صحفية غير الجنائيات المنصوص عليها في المادة ١٥١ ع (أنظر المادتين ١٤٨ و ١٥٦ ع) . (والحالة الثانية) إذا سبق الحكم على صحفي بالعقوبة لارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥١ ع ثم عاد الى ارتكاب جريمة مماثلة لها في مدة الستين التاليين لتاريخ الحكم الأول . ومعنى كونه وجوبيا أن المحكمة يجب عليها حتما أن تنص في نفس الحكم الصادر بالعقوبة على إلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية .

سادسا — إقفال المطبعة التي طبعت فيها الجريدة أو الرسالة الدورية إقفالا مؤقتا أو مؤبدا، ويكون ذلك عند الحكم بإلغاء الجريدة أو الرسالة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، بشرط أن يكون صاحب المطبعة قد حكم عليه مع مدير الجريدة بصفته شريكا في الجريمة .

والحكم بإقفال المطبعة جوازي في كل الأحوال أى سواء أكان الحكم بإلغاء الجريدة أو الرسالة جوازيًا أم وجوبيًا .

الباب الرابع

في المسكوكات الزيوف والمزورة

[المواد ١٧٠ - ١٧٣ عقوبات]

يراد بالمسكوكات في اصطلاح هذا الباب النقود أو العملة المعدنية المنقوش عليها اسم سيد البلاد^(١)، والتي تجرى بواسطتها المعاملات بين الناس . فلا نتناول أحكام هذا الباب تقليد الأوراق الجارية مجرى النقود، ولا تزويرها، ولا تقليد الأوسمة، ولا النقود القديمة^(٢) .

والمسكوكات الزيوف هي المفضوشة، ويدخل في ذلك المسكوكات المقلدة والمزورة والموهمة، وكلها مما نتاوله أحكام هذا الباب .

وللعقاب على تزيف المسكوكات حكمان : (أولهما) أن هذا الفعل يعدّ عدواناً على ما للحكومة دون غيرها من الحق في ضرب النقود، وهو حق اختصاص به الدستور والقوانين السابقة عليه رعاية للصالح العامة (وثانيتهما) أنه يحرم الحكومة.

(١) المادة ١٠ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ انخلص بالعملة المصرية : (ينقش على جميع النقود اسم عظمة السلطان وتواريخ السنة الهجرية وقبة القطعة . ويقرر وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء نقوش جميع النقود وبجملها وشكل الكتابة عليها) وقد صدر الجنيه المصرى الجديد سنة ١٩٢٢ وعليه صورة جلالة الملك .

(٢) جازو، طبعة ثلثة ج ٤ فترة ١٣١٣

(٣) المادة ٤٣ من الدستور : (الملك يشن ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى . وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة) .

والمادة ١٣ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ انخلص بالعملة المصرية : (ضرب النقود محظور للحكومة دون سواها ...) .

من الفائدة المادية التي تعود عليها من سك النقود، ويضر بمصالح الأفراد الذين يتقبلون المسكوكات الزيوف على اعتقاد أنها صحيحة، وينترع الثقة العامة من العملة التي هي أداة التعامل بين الناس^(١).

وجريمة تزيف المسكوكات من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات ولو ارتكبت خارج القطر المصري، بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري^(٢) (انظر المادة الثانية من قانون العقوبات). وسنن في معنى المسكوكات المتداولة قانونا.

الفصل الأول

في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٠ ع

المادة ١٧٠ ع — من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانونا أو عرفا في بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك، وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصيره شبيهاً بمسكوكات أكثر من قيمته، أو اشترك في ترويح تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة، أو في إدخالها في بلاد الحكومة، وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

في هذه المادة يعاقب القانون على ست جرائم مختلفة وهي :

- (١) ج ٤ قرة ١٣٠٩ - نيل، ج ١ تحت المادة ١٦٠ قرة ١ ص ٤٨٥
- (٢) وعلى هذا يعاقب بمقتضى المادة ١٧٠ ع كل مصري يزيف في الخارج الجنيه الإنجليزي الذهب. لأنه متداول قانوناً في مصر.

أولاً — تقليد ضرب المسكوكات النهمية أو الفضية .

ثانياً — تزوير المسكوكات المذكورة .

ثالثاً — تمويه المسكوكات المذكورة .

رابعاً — تزويجها في بلاد الحكومة .

خامساً — إدخالها في بلاد الحكومة .

سادساً — الاشتغال بالتعامل بها .

المبحث الأول — في أركان هذه الجرائم

لكل من هذه الجرائم ثلاثة أركان : (أولاً) فعل مادي وهو ما سبق النص عليه ، (وثانياً) أن تكون هذه المسكوكات متداولة قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية ، (وثالثاً) القصد الجنائي ^(١) .

الركن الأول — الأفعال المادية

(١) التقليد — هو صنع مسكوكات شبيهة بالمسكوكات القانونية أيا كانت الوسيلة التي استخدمت في ذلك ^(٢) . فيقع التقليد بإنشاء مسكوكات على طراز المسكوكات الحقيقية ، أو بطبع نقود قديمة بطابع النقود الجديدة ، أو برفع وجهي نقد حقيقي ووضعهما على قطعة من الفضة أو النحاس بحجم النقد الأصلي ^(٣) . والذي يهم في كل هذا أن يكون الجنائي قد أعطى النقد الذي اصطنعه شكل النقد الحقيقي ونقشته ،

(١) جاور ، ٤ ققرة ١٣١٦ - ١٣١٧ - شوفرويل ، ٢ ققرة ٥٧٢ - جارسون ، مادة ١٣٢ ققرة ٦

(٢) جارسون ، مادة ١٣٢ ققرة ٧

(٣) جاور ، ٤ ققرة ١٣١٦ ، ويرى دالوز أن رفع وجهي النقد ووضعهما على قطعة من معدن أقل منه لا يعد تقليداً بل تزويراً (ملحق دالوز تحت كلمة تزوير ققرة ١٩) . أما نبيل (ج ١ ص ٤٩٠ - ٤٩١) فغيره أن هذا الفعل تمويه .

لأن ذلك هو علة العقاب لما يترتب عليه من إدخال النش على الناس فيما يتعلق بحقيقة هذا النقد . لكن لا يشترط بعد هذا أن يبلغ التقليد حد الإتيان ، بل يكفي أن يكون التقليد بحيث يمكن أن يكفل لما الزواج في المعاملة ^(١) . وللحكمة على كل حال الرأي في تقدير درجة المشابهة وكفايتها .

وقد حكم في مصر بأنه (لم يشترط القانون لوجود جريمة تقليد المسكوكات مشابهتها للمسكوكات الحقيقية تمام المشابهة فتعتبر هذه الجريمة تامة لا مشروعا فيها متى كانت المسكوكات المزيفة تشابه النقود الحقيقية مشابهة كافية لتداولها وقبولها في المعاملة ولو أنها لا تشمل على جميع أوصافها) ^(٢) .

فاذا انعدمت المشابهة ، أو كانت بحيث لا يمكن أن يغش فيها إنسان ، أو كان المقلد لم يستعمل شيئا من النقوش أو العلامات المطبوعة على العملة القانونية ، فلا محل للعقاب لانعدام الركن المادي للجريمة ^(٣) .

ويكون العقاب واجبا ولو كان المقلد قد راعى النسبة والعيار والوزن المقرر للعملة الحقيقية ولم يتقص من ذلك شيئا ^(٤) .

وتتم جريمة تقليد المسكوكات بتمام صنع المسكوكات الزيوف ولو لم يتعامل بها ، لأن جريمة الترويج مستقلة عن جريمة التقليد ^(٥) . والشروع فيها معاقب عليه أيضا . ويحصل الشروع متى بدأ الجاني في تنفيذ فعل من الأفعال المكونة لجريمة التقليد ، ثم حال دون مضيه فيها أسباب خارجة عن إرادته . وقد يصعب التمييز في هذه

(١) شوفروهيل ٢ ، ققرة ٥٨٢ - فوستان هيل ٢ ، ققرة ٣٤٠ - نيل ١ ، ص ٤٨٦ - سيري

١٨٣٨ - ١ - ١٧١

(٢) محكمة الاستئناف في ٢٣ يناير ١٩٠٠ (المجموعة ١ ص ٣١٢) .

(٣) جارد ٤ ، ققرة ١٣١٦ ص ٣١ - بلانش ٣ ، ققرة ٩ - جارسون ، مادة ١٣٢ ققرة ١١

(٤) جارد ٤ ، ققرة ١٣١٦ ص ٣٠ - شوفروهيل ٢ ، ققرة ٥٧٣ - دالوز تحت كلمة تزوير ققرة ٩٩

(٥) جارسون ، مادة ١٣٢ ققرة ١٥

الجرمة بين الشروع والأعمال التحضيرية ، ولكن من المتفق عليه أن إعداد الآلات والأدوات اللازمة لعملية التقليد أو صنع هذه الآلات والأدوات لا يعدّ شروعا في جريمة التقليد، بل هو عمل تحضيرى فقط^(١). كما أنه لا يوجد نص يعاقب على صنع هذه الآلات باعتباره جريمة مستقلة^(٢).

(٢) التزوير — هو الذى عبرت عنه المادة ١٧٠ ع بقولها (أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك)، وعبر عنه الشارع الفرنسى في المادة ١٣٢ ع بكلمة (altération)، وفسرها الشراح بما يطابق البيان الذى جاء بالمادة ١٧٠ ع . فالتزوير هو تقيص قيمة عملة كانت صحيحة في الأصل بأخذ جزء منها، إما بواسطة مبرد أو نحوه، وإما باستعمال مواد كيمياوية كماء الحل (eau forte)، وإما باستخراج جزء من قلبها وصب معدن آخر أقل قيمة مكانه^(٣).

والبيان المذكور في المادة ١٧٠ لم يرد على سبيل المحصر، بل ختمه الشارع بقوله (أو غير ذلك)، فيجوز أن يقع التزوير أى إقصا القيمة غير ما ذكر من الطرق .

(١) جارو، ٤ قرة ١٣١٣ — جارسون، مادة ١٣٢ قرة ١٦ — نيل، جز ١ ص ٤٨٩ قرة ٧
(٢) شوفرويل، ٢ قرة ٦٠٠ — دالوز تحت كلمة تزوير قرة ٦٠ — ويلاحظ أنه لا يمكن معاقبة صانع هذه الآلات في مصر بمقتضى المادة ٢٨١ ع على رغم عموم نصها لأن تطبيقها فيما خرج عن حدود جريمة السرقة يهدم قاعدة مقررة وهي عدم العقاب على الأعمال التحضيرية إلا بنص صريح . وقد أحسنت محكمة أسبوط الاستئناف إذ رفضت تطبيق هذه المادة على من اصطنع خبثا مزورا مع توقع استماله في جريمة تزوير — استئناف جنح في ٢١ يناير سنة ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٢٣) — قارن قضا ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٤) .

(٣) شوفرويل، ٢ قرة ٥٧٧ — جارو، ٤ قرة ١٣١٦ ص ٣١ — جارسون، مادة ١٣٢ قرة ١٩

(٣) التسمير — هو الذى عبرت عنه المادة ١٧٠ بقولها (وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصيره شبيها بمسكوكات أكثر من قيمته)، ويكون هذا التويه بتغطية العملة بطبقة رقيقة من الذهب أو الفضة، أو باستعمال مواد كيمياوية تجعل لها اللون المطلوب، أو بأية طريقة أخرى. وعلى كل حال لاتهم الوسيلة التى استعملت وإنما العبرة بالنتيجة، فمن طلى قطعة من الفضة بطلاء أيا كان نوعه جعلها شبيهة بالمسكوكات الذهبية يعاقب بالمادة ١٧٠ ع. وكذلك يكون حكم من طلى مسكوكا من النحاس أو النيكل أو البرونز بطلاء يجعله شبيها بعملة الذهب أو الفضة، ولو لم يكن الطلاء متقنا^(١). والمشابهة المقصودة هنا هى المشابهة فى اللون فقط، لأن الطلاء ليس من شأنه أن يغير النقوش والرسوم فيجعلها شبيهة بنقوش العملة الأكبر قيمة. والغرض من العقاب هنا منع الفس من لا يدقق النظر فى العملة عند التعامل، وعن الاغرار من الناس الذين لا يميزون النقود بعضها عن بعض. والواقع أن جريمة من يموه المسكوكات أهون وأخف شرا من جريمة المقلد والمزور. ومن أجل هذا نص الشارع الفرنسى على حكمه فى مادة خاصة (المادة ١٣٤ ع ف)، وجعل عقابه الحبس فقط. أما الشارع المصرى فلم يفرق بين هذه الجريمة وما سبقها، بل نظمها جميعا فى مادة واحدة وجعل عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة. ولعله قد لحظ فى ذلك كثرة الاغرار من الفلاحين الذين يسهل خدعهم بهذه الوسائل.

(٤) الترويح — نصت المادة ١٧٠ ع على الترويح فى قولها (أو اشترك فى ترويح تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة). ويراد بترويح المسكوكات وضعها فى أيدى الناس للتداول. وترويح المسكوكات المزيفة يكون بالتعامل بقطعة أو أكثر من هذه المسكوكات. والترويح هو فى الحقيقة الغاية التى يرمى إليها المزيف من

(١) جارسون، مادة ١٣٤ فقرة ٣

التزييف، فهو بالنسبة الى التزييف كاستعمال المحرر المزور بالنسبة الى جريمة التزوير.^(١)
والقانون يعاقب على جريمة الترويح مستقلة عن جريمة التزييف . فالنزيف يعاقب
على جريمة التزييف ولو لم يروج العملة المزيفة كما يتنا فيما تقدم . فإذا زيف وروج
العملة الزائفة عوقب على الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات^(٢) .
وإذا ارتكب الترويح شخص غير المزيف عوقب على جريمة الترويح سواء أكان على
اتفاق في ذلك مع المزيف أم أجنبيا عنه،^(٣) ولكن المادة ١٧٠ ع كالمادة ١٣٢ ع
الفرنسية خصت بالذكر صورة الاشتراك في ترويح المسكوكات الزائفة، ومعنى هذا
أن القانون أراد أن يعاقب في هذه الصورة من يعملون على ترويح العملة المزيفة
بالاتفاق مع المزيف . ومع هذا فالشرح الفرنسيون لا يفرقون بين من يروج
المسكوكات الزائفة ويكون في ذلك على اتفاق مع المزيف ومن يروجها لحسابه
انحاص مستقلا عن المزيف، ويرون أن النص ينطبق على الحالتين^(٤) . أما في مصر
فالظاهر وجوب قصر عبارة (أو اشترك في ترويح تلك المسكوكات) على من يروج
المسكوكات الزائفة بالاشتراك والاتفاق مع المزيف، أما الصورة الأخرى فقد وضع
لها الشارع المصري نصا خاصا في قوله (وكذا من اشتغل بالتعامل بها) .

ويعاقب المروج على الترويح ولو لم يتعامل الا بقطعة واحدة من العملة الزائفة .
ولا فرق في هذا بين من يروج عملة زائفة لأول مرة ومن يروج عملة سبق لها
التداول في المعاملة . فن يأخذ من آخر عملة يعلم أنها زائفة ويتعامل بها بعد ذلك
يعاقب بالمادة ١٧٠ ع^(٥) .

(١) جاور، ٤ فقرة ١٣١٦ ص ٣٣

(٢) فوستان هيل، ج ٢ فقرة ٣٤٣ — جارسون، مادة ١٣٢ فقرة ٢١

(٣) جارسون، مادة ١٣٢ فقرة ٢٥

(٤) شوفو هيل، ج ٢ فقرة ٥٧٢ — فوستان هيل، ج ٢ فقرة ٣٤٣ — جارسون، مادة ١٣٢ فقرة ٢٥

(٥) جارسون، مادة ١٣٢ فقرة ٢٣

وتتم جريمة الترويح متى قبلت العملة الزائفة في المعاملة ولم يدرك أخذها ما فيها من النقص . أما إذا أدرك ذلك وأبى قبولها فإن الفعل يعدّ شروعاً في ترويح ويعاقب عليه أيضاً ^(١) . وقد حكم في فرنسا بأنه يعدّ شارطاً في ترويح عملة زائفة من يدسّ عند قبضه من آخر مبلغاً من النقود قطعة من العملة الزائفة ويحاول ردها الى من دفع اليه المبلغ بزعم أنها من ضمن ما دفعه اليه ويطلب بدلها عملة جيدة ^(٢) .

(٥) الإدخال في بلاد الحكومة — تعاقب المادة ١٧٠ ع أيضاً من اشترك في إدخال المسكوكات المزيفة في بلاد الحكومة، وهذا يفيد في غالب الأحوال أنها قد زيفت في خارج الديار المصرية ثم أدخلت اليها . وعلى كل حال فليس هذا بشرط، بلواز أن تكون قد صنعت في مصر ثم صدرت الى الخارج ثم أعيدت الى القطر المصري . ويلاحظ أن القانون المصري لا يعاقب على تصدير العملة الزائفة الى الخارج، وإنما يعاقب على إدخالها في بلاد الحكومة فقط . والنص قاصر على حالة الاشتراك في إدخال المسكوكات الزائفة الى الديار المصرية، وهو ينصرف بادئ بدء الى من يدخل هذه النقود بالاتفاق مع مزيفها، ولكن النص يمكن أن يطبق أيضاً على من يدخلها الى الديار المصرية للتعامل بها لحسابه انخاص بغير أن يكون في ذلك على اتفاق مع المزيف، بشرط أن يكون عالماً بترتيبها ، وأن يكون قد أدخلها بقصد تروييحها ^(٣) . فهذه الجريمة يمكن اذن تصورها مستقلة عن الأفعال السابقة .

وعلى هذا يمكن معاقبة من يدخل الى بلاد الحكومة المصرية مسكوكات مزيفة بمقتضى المادة ١٧٠ أو المادة ١٧١ ع، ولو لم يكن مزيفها في الخارج معاقباً على

(١) جارسون، مادة ١٣٢قرة ٣٠

(٢) قرض ٢٨ ديسمبر ١٨٥٤ (دالوز ١٨٥٥-١-١٢٤-الباندكت ١٨٥٥-٢-٢٦٥)

(٣) فوسن هيل، ج ٢ قرة ٣٤٦

الترييف بمقتضى أحكام القانون المصرى طبقا للمادة الثانية من قانون العقوبات . كما لو كان المزيف قد زيف فى الخارج عملة ليست متداولة قانونا فى القطر المصرى ، ثم أدخلها آخر الى الديار المصرية لترويجها لحسابه الخاص وبغير اتفاق مع المزيف ، فإن المدخل يعاقب فى هذه الحالة متى انطبقت عليه شروط المادة ١٧٠ أو المادة ١٧١ ع ولو أن المزيف نفسه لا يعاقب بمقتضى أحكام قانون العقوبات المصرى : انظر المادة الثانية من قانون العقوبات بقرة ثانية (ج) .

أما اذا كان إدخال هذه المسكوكات الى القطر المصرى قد حصل بالاتفاق مع المزيف المقيم فى الخارج فان هذا يجعله شريكا فى جريمة وقعت فى القطر المصرى وهى جريمة الإدخال ، وعندئذ يمكن عقاب المزيف أيضا طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة الثانية المذكورة .

(٦) الاستئغال بالتعامل بالمسكوكات المزيفة — عنى الشارع المصرى

بالنص خصيصا على حالة من يشتغل بترويج المسكوكات المزيفة والتعامل بها لحسابه الخاص بغير أن يكون فى ذلك على اتفاق واشتراك مع المزيف . وليس لهذا النص مقابل فى القانون الفرنسى ، ولكنه مقتبس من المادة ١٦٩ من قانون العقوبات البلجيكي والمادة ٢٥٨ من قانون العقوبات الإيطالى . غير أن العبارة الواردة فى القانون المصرى تفيد أن حكمها قاصر على من يتخذ التعامل بالمسكوكات المزيفة شغلا له وحرفة ، كأن يجمع من الأسواق النقود الزائفة أو يشتريها أو يحصل عليها بأية صورة ويصمل على ترويجها والتعامل بها . وهذا المعنى أظهر فى النص الفرنسى للمادة ١٧٠ إذ يتر عن ذلك بقوله (fait une occupation) ، ولكن من المسلم به على كل حال أن من يروج ولو قطعة واحدة من المسكوكات المزيفة يعاقب بالمادة ١٧٠ سواء أكان فى ذلك على اشتراك مع المزيف أم لم يكن^(١) ، وسواء

(١) أنظر المراجع السابق الإشارة إليها عند الكلام على الترويج .

ألتخذ ترويح المسكوكات الزائفة حرفة له أم وقعت له قطعة منها بطريق المصادفة فتعامل بها . وإنما يشترط في كل هذه الأحوال أن يكون الجاني قد أخذ العملة وهو عالم أنها مزيفة وتعامل بها على هذا الاعتبار . أما من أخذ عملة على أنها جيدة ثم تعامل بها بعد أن اتضحت له عيوبها فإنه لا يعاقب بالمادة ١٧٠ ع بل بالمادة ١٧٣ ع .

الركن الثاني — التداول القانوني والعرفي

لا تعاقب المادة ١٧٠ على تزيف المسكوكات الذهبية والفضية ولا على ترويحها أو إدخالها في بلاد الحكومة أو الاشتغال بالتعامل بها إلا إذا كان لها تداول قانوني أو عرفي في بلاد الحكومة المصرية (cours légal ou usuel)

التداول القانوني — ويكون للمسكوكات تداول قانوني متى كان الأفراد مجبرين قانوناً على قبولها في التعامل^(١)، وبعبارة أخرى متى كان للدين أن يجبر دائئه على قبولها سداداً للدين^(٢) . فإذا امتنع أحد عن قبولها عوقب بالمادة ٣٣٩ فقرة ثالثة عقوبات^(٣) .

ويكون للعملة صفة التداول القانوني سواء أكان الأفراد مجبرين على قبولها بكميات غير محدودة أم بكميات محدودة^(٤) .

(١) جaro، ٤، فقرة ١٣١٦ ص ٣٣ — جارسون، مادة ١٣٢ فقرة ٢٣ — شوفو وهيل، ٢، فقرة ٥٨٦ — فونتان هيل، ٢، فقرة ٣٤١

(٢) بلاش، ٣، فقرة ١٨ — نيل، ج ١ ص ٤٨٧ فقرة ٤

(٣) المادة ٣٣٩ فقرة ثالثة عقوبات: يجازى بفرامة لا تتجاوز جنها مصر يا ... (ثالثاً) من امتنع عن قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة .

(٤) المادة ١٤ من القانون نمر ٢٥ سنة ١٩١٦ الخاص بالعملة المصرية : لا يجبر أحد على قبول قود فضية يبلغ تزيد قيمته على مائتي قرش ولا على قبول قود من النيكل أو البرونز يبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش .

والتقود الذهبية والفضية الحائرة لصفة التداول القانونى فى مصر هى :

أولاً — فيما يتعلق بالعمله المصرىة .

(١) من الذهب قطعه الجنيه وقطعه نصف الجنيه .

(٢) من الفضة قطعه العشرين قرشا وعشرة القروش وخمسة القروش .

والقرشين^(١) .

وكذلك يدخل فى العمله الحائرة لصفة التداول القانونى بمصر العمله الفضىة .

المقشوش عليها اسم سلطان آل عثمان التى كانت متداولة بمصر قبل صدور القانون .

نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ ، ولكن تداول هذه العمله مؤقت الى أن يصدر وزير المالىة

قرارا بسحبها وإبطال التداول الرسمى بها^(٢) .

ثانياً — فيما يتعلق بالعمله الأجنبية .

(١) من الذهب الليرة السترلينية (الجنيه الانجليزى)^(٣) .

(٢) من الفضة . كان للروبية الهنديه سعر قانونى فى مصر مدة الحرب^(٤) .

العظمى .

(١) أنظر المادة الثانية من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ . أما قطعه الخمسة الجنيهات التى صدرت .

أخيرا فلم ينص عليها فى ذلك القانون فهى غير حائرة لصفة التداول القانونى .

(٢) أنظر المادة ١٧ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ .

(٣) المادة ١١ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ : لآية السترلينية سعر قانونى فى القطر المصرى

بقيمة تحدد بمقتضى قرار من وزير المالىة .

لكن يلاحظ أن رفض الجنيه الانجليزى فى التعامل لا يترتب عليه مسئولية جنائية لأن المادة ٣٢٩/٣ ع

لم تنص الا على من يمنع عن قبول العمله الأهلية .

(٤) بمقتضى مرسوم صادر فى ٦ مارس ١٩١٦ جعل الروبية الهنديه سعر قانونى فى القطر المصرى مثل

العمله الفضىة المصرىة وفى الحدود المقررة لها وذلك بصفة مؤقتة والى أن يصدر أمر جديد . وقد ألغى

هذا المرسوم بمرسوم صدر فى ٧ ابريل ١٩٢٠

وهناك عملة أجنبية أذنت المادة ١٨ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ لوزير المالية بأن يقرر قبولها في التداول ويحدد سعرها ، وهي قطع النقود الذهبية المتداولة في بلاد الاتحاد اللاتيني (وهي فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرة) الموازية للقطعة الذهبية الفرنسية ذات العشرين فرنكا^(١) ، ولكن هذا الإذن لا يفيد أن هذه العملة قد أصبحت لها تداول قانوني في مصر، بل كل ما يفيد أن خزان الحكومة مكلفة بقبولها عند تقديمها إليها ، أما الأفراد فلا يجبرون على قبولها ولا التعامل بها^(٢) .

ولا يدخل في حكم المادة ١٧٠ ع تقليد الأوراق المالية الجارية بحرى النقود والتي لها تداول قانوني في القطر المصري كأوراق البنك الأهلي^(٣) ، ولا الأوراق ذات عشرة القروش وخمسة القروش الصادرة من وزارة المالية^(٤) ، لأن أحكام المادة المذكورة قاصرة على تزيف العملة المعدنية التي من الذهب أو الفضة . أما هذه الأوراق فتزويرها يدخل في حكم المادة ١٧٤ ع .

التداول العرفي — المسكوكات المتداولة عرفا هي التي تعارف الناس على تداولها في معاملاتهم ، وإن كانوا غير مجبرين على قبولها .

وهذه المسكوكات إما أن تكون نقودا أهلية كان لها في الأصل تداول قانوني ثم زالت عنها هذه الصفة لتغيير نظام العملة أو لآى سبب آخر ، وإما أن تكون نقودا أجنبية جرى الناس على التعامل بها وإن لم يكن لها صفة التداول القانوني .

(١) انظر المادة ١٨ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ وقرار وزير المالية الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦

(٢) أنظر في هذا المعنى جارسون مادة ١٣٢ ققرة ٣٨ — فوسان هلى ، ٢ ققرة ٣٤١ — نيبيل ، ج ١ ص ٤٨٧ ققرة ٤

(٣) أنظر الأمر المالي الصادر في ٢ أغسطس ١٩١٤

(٤) أنظر القانونين نمرة ١٣ ونمرة ١٤ الصادرين في سنة ١٩١٨ .

وليس في مصر الآن نقود أهلية من نوع الذهب أو الفضة متداولة عرفا، ولكن اذا صدر قرار من وزير المالية بسحب النقود الفضية المنقوش عليها اسم سلطان تركيا من التداول الرسمي تنفيذا للمادة ١٧ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦، ولم يحرم على الناس التعامل بها بعد ذلك وظلت متداولة، فإنها تصبح نقودا متداولة عرفا، ويكون تربيفها معاقبا عليه بالمادة ١٧٠ ع .

أما النقود الأجنبية المتداولة عرفا فغير محدودة . وقد جاء في تعليقات الحاقانية على المادة ١٧٠ ع أن عبارة (المسكوكات المتداولة عرفا في بلاد الحكومة) مقصود بها حماية المسكوكات الذهبية الانجليزية والفرنساوية التي حلت محل المسكوكات الذهبية المصرية في المعاملة الجارية، ولكن هذا البيان أصبح لا ينطبق على الحالة الحاضرة، فإن الجنيه الانجليزي قد دخل في عداد المسكوكات المتداولة قانونا كما تقدم . فبقى من المسكوكات الأجنبية التي تعتبر متداولة عرفا في مصر نصف الجنيه الانجليزي، والعملة الذهبية الفرنسية، وكذا العملة الذهبية لسائر بلاد الاتحاد اللاتيني السابق الكلام عليها . ويصح أن يدخل في هذا المعنى أيضا كافة أنواع العملة الفضية الأجنبية المتداولة عرفا في بعض جهات القطر كبور سعيد والاسماعيلية والسويس .

فاذا لم يبق للعملة الذهبية أو الفضية تداول قانوني ولا عرفي، كأن يطل التعامل بها باعتبارها نقودا، أو صدر أمر بتحريم التعامل بها على هذا الاعتبار، فإنها تخرج من حكم المادة ١٧٠ ع — بل وتخرج أيضا من حكم المادة ١٧١ ع كما سنبين فيما بعد . فالقوازي والمحاييب والمحاميد والخيريات التي كانت متداولة فيما سلف في مصر باعتبارها نقودا والتي زالت عنها هذه الصفة الآن لا تدخل في حكم المادة ١٧٠ ع لأنها ليست مسكوكات بالمعنى المقصود في هذه المادة، وإنما تستعمل أحيانا للخدمة

والزينة . فاذا وجد نقص في عيارها كانت المادة التي يجوز تطبيقها عندئذ هي المادة ٣٠٢ عقوبات لا المادة ١٧٠^(١)

ولكن هذا لا يصدق إلا على العملة الأهلية فقط، أما العملة الأجنبية فلها حكم آخر سيأتي عند الكلام على المادة ١٧١

الركن الثالث — القصد الجنائي

جريمة التزييف من الجرائم التي تتطلب قصدا جنائيا خاصا، فلا يكفي فيها مجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة مع العلم بأنه معاقب عليه قانونا، بل يجب فوق هذا أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل بنية اغتصاب حق الحكومة في ضرب النقود، وحرمانها من النفع المترتب على ذلك، والإضرار بالجمهور، أو الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره^(٢).

فاذا كان الجاني قد ارتكب جريمة تقليد مسكوكات أو تزويرها أو تمويهها وجب كما يكون مستحقا للعقاب أن يكون قد فعل ذلك بنية ترويحها مع ما يترتب على ذلك من النتائج السابق بيانها . فاذا ارتكب الفعل على سبيل التجربة الفنية أو العلمية فقط فلا عقاب عليه^(٣) . على أن النياية غير مكلفة بإثبات القصد الجنائي في هذه الأحوال، فإن ارتكاب فعل التقليد أو التزيير أو التمويه يصاحبه دائما العلم بأن الفعل في ذاته مما يحرمه القانون؛ فلا يبقى سوى التحقق من وجود

(١) انظر مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعه ثانية نمرة ٢٠٨ — وانظر أيضا نبيل

ج ١ هـ مش ص ٤٨٧ نمرة ٣

(٢) جازو، ٤ ققرة ١٣١٧ — جارسون، مادة ١٣٢ ققرة ٤٢ — شوغو وهيلي، ٢ ققرة ٥٨١ —

بلاشر، ٣ ققرة ٩ — فوستان هيلي، ٢ ققرة ٣٣٩

(٣) جازو، ٤ ققرة ١٣١٧ ص ٤١ — جارسون، ١٣٢ ققرة ٤٣ — فوستان هيلي، ٢ ققرة ٣٣٩

النية الخاصة وهى نية الترويج . وهذه يفترض وجودها ابتداء، وعلى المتهم نفسه أن يثبت انعدامها . فإذا أفلح فى إثبات ذلك وجبت التبرئة وإلا حق عليه العقاب^(١) .

وأذا كان الجانى قد ارتكب جريمة ترويج مسكوكات مزيفة أو ادخالها فى بلاد الحكومة أو الاشتغال بالتعامل بها وجب كىما يكون مستحقا للعقاب أن يكون قد فعل ذلك عن علم وبنية غش الحكومة والجمهور، والحصول على ربح غير مشروع لنفسه أو لغيره . لكن الفعل هنا لا يستفاد منه حتما علم المتهم بأن المسكوكات زائفة، اذ ليس ثمة ما يمنع من تصور أن المتهم قد روج هذه المسكوكات أو أدخلها فى بلاد الحكومة أو اشتغل بالتعامل بها وهو يجهل كل الجهل ما فى هذه المسكوكات من العيوب . ولهذا كان من واجب النيابة فى هذه الأحوال إثبات علم المتهم بالترتيب . فإذا ثبت هذا افترض وجود النية الخاصة، وعلى المتهم أن يثبت انعدامها بأن يثبت مثلا أنه لم يتعامل بالعملة الزائفة إلا على سبيل المزاح، أو أنه لم يدخل المسكوكات فى مصر إلا بقصد تسليمها الى الحكومة أو ما أشبه ذلك^(٢) .

وتطبيقا لهذه القواعد حكمت محكمة النقض المصرية بأن نية التدليس اللازم توفرها فى جريمة تزيف النقود المنصوص عليها فى المادة ١٧٠ ع هى نية الإضرار بالثقة العمومية بالنسبة للمسكوكات أو الحصول على ربح غير شرعى . ويجوز الترتيب كاف لفرض وجود هذه النية حتى يثبت العكس، ولكن لا يشترط فى جريمة تزيف النقود أن يكون الإضرار بالثقة أو الحصول على ربح قد وقع فعلا كما هو الحال فى جريمة استعمال النقود المزيفة، بل يكفى أن يكون الإضرار بالثقة أو الحصول على ربح أمرا محتمل الوقوع . ويصير هذا الاحتمال موجودا حتما بمجرد الترتيب^(٣) .

(١) جارسون، مادة ١٣٢قرة ٤٩

(٢) جارسون، مادة ١٣٢قرة ٥٠

(٣) قض ١٩ مارس ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٧٧) .

المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم

من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٠ ع يعاقب
بالأشغال الشاقة المؤقتة .

ويحكم بمصادرة المسكوكات الزيوف المضبوطة طبقا للمادة ٣٠ ع .

الفصل الثاني

في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات

المادة ١٧١ ع — اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة
السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الأشغال
الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

هذه المادة حلت محل المادتين ١٨٠ و ١٨١ من قانون العقوبات المصري
القديم كما يستفاد من تعليقات الحاقية على المادة المذكورة . وقد كانت المادة
١٨٠ تعاقب على تزييف المسكوكات النحاسية وغيرها من مسكوكات المعادن الأخر
غير الذهب والفضة المتداولة في بلاد الحكومة . وكانت المادة ١٨١ تعاقب من
قلد في بلاد الحكومة ضرب مسكوكات أجنبية أو نقص قيمتها أو غير لونها الخ .

وعلى هذا يجب أن تعاقب المادة ١٧١ ع — على غموض نصها — على ما كانت
تعاقب عليه المادتان ١٨٠ و ١٨١ القديمتان . غير أنه يلاحظ أن بعض العملة
الأجنبية قد دخلت في حكم المادة ١٧٠ ع ، وهي المسكوكات الذهبية والفضية
المتداولة قانونا أو عرفا في بلاد الحكومة المصرية — وقد بينا ذلك عند الكلام على

المادة المذكورة — فيجب أن يقصر حكم المادة ١٧١ ع على ما عدا ذلك من صنف العملة الأجنبية .

ثم إن المادة ١٨١ ع القديمة كانت تعاقب على تزيف العملة الأجنبية في بلاد الحكومة المصرية فقط، ولكن هذا القيد لم يبق له أثر في المادة الجديدة . على أن هذا لا يغير الموقف في شيء لأن المصري الذي يزيف في الخارج عملة أجنبية لا يعاقب في مصر إلا إذا كانت العملة التي زيفها متداولة قانوناً في مصر كما نصت المادة الثانية من قانون العقوبات . وليس في المسكوكات الأجنبية التي تدخل في حكم المادة ١٧١ ع ما ينطبق عليه هذا الوصف .

وليس لدينا ما يزيد هنا على ما قدمناه عند الكلام على المادة ١٧٠ ع فيما يتعلق بالركن المادى ولا بالركن الأدبى للجرائم التي يشملها حكم المادة ١٧١ ع ، فإن في قول هذه المادة (إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة) ما يفيد أن الجرائم التي تعاقب عليها المادة ١٧١ ع هي عين الجرائم التي تعاقب عليها المادة ١٧٠ ع — أى تقليد المسكوكات، وإيقاص قيمتها، وطلاؤها بطلاء يصيرها شبيهة بمسكوكات أكثر من قيمتها، وكذا الاشتراك في ترويح هذه المسكوكات، أو في إدخالها في بلاد الحكومة، والاشتغال بالتعامل بها .

وإنما تختلف المادة ١٧١ ع عن المادة ١٧٠ فيما يتعلق بنوع المسكوكات التي تقع بشأنها الجرائم المذكورة، وفيما يتعلق بمقدار العقوبة المقررة لهذه الجرائم .

المبحث الأول — في المسكوكات التي تدخل

في حكم المادة ١٧١ عقوبات

يجب التمييز في هذه المادة بين حكم المسكوكات المصرية وحكم المسكوكات الأجنبية .

المسكوكات المصرية — قفيا يتعلق بالمسكوكات المصرية يدخل في حكم المادة

١٧١ ع : —

(أولا) المسكوكات المصرية — غير الذهب والفضة — المتداولة قانونا وهى :

(١) عملة النيكل والبروز التي ضربت تنفيذًا للقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ باسم سلطان مصر أو ملكها وهى : (من النيكل) قطعة عشرة المليمات وقطعة خمسة المليمات وقطعة المليمين وقطعة المليم ، (ومن البروز) قطعة نصف المليم .

(٢) عملة النيكل والبروز التي كانت متداولة قبل ذلك التاريخ وعليها اسم سلطان تركيا ، وهى تقابل القطع الجديدة وتزيد عليها قطعة ربع المليم من البروز .

(ثانيا) المسكوكات المصرية — غير الذهب والفضة — المتداولة عرفا .
وليس فى مصر الآن نقود مصرية من هذا النوع متداولة عرفا ، ولكن إذا صدر قرار وزير المالية بسحب عملة النيكل والبروز المنقوش عليها اسم سلطان تركيا من التداول الرسمى تنفيذًا للمادة ١٧ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦ ، ولم يحرم التداول بها بعد ذلك ، وظلت متداولة بين الناس ، فإنها تصبح نقودا متداولة عرفا ويكون ترتيبها معاقبا عليه بالمادة ١٧١ ع .

فإذا وجدت عملة مصرية من النيكل أو البروز غير متداولة قانونا ولا عرفا كأن بطل التعامل بها باعتبارها نقودا أو صدر أمر بتحريم التعامل بها فإنها لا تدخل فى حكم المادة ١٧١ ع ، لأن العملة التي لا يكون لها تداول قط لا تعد عملة ، ولا تدخل فى معنى المسكوكات المقصودة فى هذا الباب .

(١) انظر المادة ٢ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦

(٢) انظر المادة ١٧ من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩١٦

وقد يشعر عموم نص المادة ١٧١ في قولها (فما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة — أى المادة ١٧٠ ع) أن كل ما يخرج عن حكم المادة ١٧٠ ع يدخل في حكم المادة ١٧١ وأنه يمكن أن يعاقب بالمادة الأخيرة من يرتكب تقليدا أو تزويرا في مسكوكات ذهبية مصرية غير متداولة قانونا ولا عرفا كالغوازي والحاميد السابق الكلام عليها ، ولكن هذا الظن مردود بأن العملة التي تخرج من التداول بجميع أنواعه لا تمتد عملة ، ولا تدخل في معنى المسكوكات التي أريد حمايتها بأحكام هذا الباب . ويستوى في ذلك أن تكون من نوع الذهب أو الفضة أو النيكل أو البرونز^(١) .

المسكوكات الأجنبية — أما المسكوكات الأجنبية فللعقاب على الجرائم التي ترتكب بشأنها حكمة غير الحكمة التي أرادها الشارع من العقاب على الجرائم التي ترتكب بشأن المسكوكات المصرية . فقد علمنا أن الغرض من العقاب فيما يتعلق بالمسكوكات المصرية حماية حق الحكومة في احتكار ضرب النقود ، ومنع الضرر الذي يترتب على انتراخ الثقة العامة من النقود التي هي واسطة التعامل بين الناس ، وهذه العلة تشمل بطبيعة الحال النقود الأجنبية المتداولة قانونا أو عرفا في الديار المصرية .

أما ما عدا ذلك من المسكوكات الأجنبية فقد عني الشارع بعقاب ما يرتكب بشأنها من جرائم التزييف في مصر احتفاظا بمركز مصر الأدبي بين الدول ، وبالصلوات الودية التي تربطها بتلك الدول ، ومنعا للضرر الذي قد يصيب سمعة الدولة المصرية اذا اتخذ المزيّفون بلادها موطئا يلجأون إليه لتنفيذ جرائمهم إضرارا بالدول الأجنبية بغير أن ينالهم من وراء ذلك عقاب .

(١) انظر في هذا المتيّ قيل ، ج ١ ص ٤٩٤ — ٤٩٥

فلا يشترط بعد هذا في العملة الأجنبية التي ينطبق عليها حكم المادة ١٧١ ع أن يكون لها تداول قانوني أو عرفي في البلاد المصرية، بل يعاقب مرتكبوا الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ولو لم يكن للعملة تداول قانوني ولا عرفي في مصر، بل ولو كان التعامل بها في مصر محظورا . وإنما يشترط فقط أن يكون لهذه العملة تداول قانوني أو عرفي في بلادها، وإلا فلا محل للعقاب ^(١) .

ويدخل إذن في حكم المادة ١٧١ ع مسكوكات الذهب والفضة الأجنبية التي ليس لها تداول قانوني ولا عرفي في مصر، وكافة المسكوكات الأجنبية المصنوعة من المعادن الأخرى سواء أكلت لها تداول عرفي في مصر أم لم يكن، بشرط أن تكون متداولة قانونا أو عرفا في بلادها .

وتعاقب المادة ١٧١ ع من قلّد هذه المسكوكات، ومن نقص قيمتها، ومن حلالها بطلاء صيرها شبيهة بمسكوكات أكبر منها قيمة، ومن اشترك في ترويحها لئلا يدخلها في بلاد الحكومة المصرية، ومن اشتغل بالتعامل بها .

المبحث الثاني — في عقاب هذه الجرائم

يعاقب من ارتكب جريمة من الجرائم السالفة في المسكوكات التي تدخل في حكم المادة ١٧١ ع مصرية كانت أو أجنبية بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

ويحكم بمصادرة المسكوكات الزائفة المضبوطة طبقا للمادة ٣٠ ع .

(١) انظر في هذا المعنى نيل، ج ١ ص ٤٩٤ — ٤٩٥

الفصل الثالث

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع

المادة ١٧٢ ع — الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلا الى من أخذ مسكوكات مزورة أو ممشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها . ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها .

هذه المادة تشتمل على حكين :

أما الأول فهو أن لا عقاب على من يأخذ نقودا مزيفة ويتعامل بها وهو يجهل أنها مزيفة . وهذا الحكم لم يأت بشيء جديد بل هو يقرر قاعدة سبق الكلام عليها ، وهي أن لا عقاب إلا اذا توفر القصد الجنائي أى العلم بأن النقود مزيفة والتعامل بها بنية الغش والإضرار .

وأما الحكم الثانى فخاص بالشخص الذى يأخذ مسكوكات مزيفة على اعتقاد أنها جيدة ثم يتحقق له عيوبها ، ومع ذلك يتعامل بها على رغم علمه بتزييفها .

فى كلتا الحالتين المنصوص على حكمهما فى المادة ١٧٢ ع يأخذ الشخص المسكوكات المزيفة على اعتقاد أنها جيدة ، ولكنه فى الحالة الأولى يتعامل بها وهو باق على هذا الاعتقاد ، وفى الحالة الثانية يتعامل بها بعد أن يتضح له غشها ، وكان يجب فى الحالة الثانية أن تطبق أحكام المادة ١٧٠ أو ١٧١ ، لأن الفعل المنسوب الى المتهم يعتبر ترويحاً والقصد الجنائى وهو العلم بالتزييف ونية الغش متوفر ، ولكن الشارع لاحظ أن جريمة المتهم فى هذه الحالة أخف كثيرا من جريمة المروج

في الأحوال الأخرى، لأنه إنما أراد بالتعامل بالعملة المزيفة الخلاص من ضرر وقع فيه بإلحاق هذا الضرر بشخص آخر. فقرر له في المادة ١٧٢ عقوبة مخففة تناسب مع ظروفه الخاصة، وهي غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها.

وحكم المادة ١٧٢ غير قاصر على حالة الترويج بل يدخل في حكمها أيضا من يدخل الى بلاد الحكومة المصرية قودا أخذها على أنها جيدة ثم أدخلها بعد أن تحققت له عيوبها^(١).

والذي يهم البحث فيه هو معرفة طبيعة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع. فيرى جازو أن هذه المادة تنص على جريمة خاصة مستقلة عن الجرائم السابقة (sui generis)^(٢)، ولكن سائر الشراح يرون أنها هي عين الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٧٠ و ١٧١، ولكنها مصطحبة بعذر مخفف للعقوبة^(٣). ويرتب على هذا الاعتبار الأخير أنه يجب على المتهم أن يثبت وجود العذر المخفف^(٤). وكان يجب أيضا أن يقدم المتهم في كل الأحوال الى محكمة الجنايات بادیء بدء بمقتضى المادة ١٧٠ أو ١٧١، حتى إذا اتضح لها وجود العذر طبقت عليه المادة ١٧٢، لأن مقتضى اعتبار هذا الظرف عنرا قانونيا أن يترك النظر في تقديره الى السلطة الموكلة بالحكم وليس للنيابة أن تفصل في ذلك؛ ولكن العمل جار في فرنسا وفي مصر على غير ذلك، فإن المتهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع يقدم فوراً الى محكمة الجلس، لأن العقوبة المقررة لا تتجاوز الغرامة في كل الأحوال، ولكن

(١) جازو، ٤ ققرة ١٣٢٨ - جارسون، مادة ١٣٥ ققرة ٥ - فوستان هيل، ٢ ققرة ٣٤٤

(٢) جازو، ٤ ققرة ١٣٢٨ - جارسون، مادة ١٣٥ ققرة ٦ - شوفرو هيل، ٢ ققرة ٥٩٤

(٣) جازو، ٤ ققرة ١٣٢٩

(٤) بلاش، ٣ ققرة ٦٣ - شوفرو هيل، ٢ ققرة ٥٩١ - فوستان هيل، ٢ ققرة ٣٤٤

(٥) جارسون، مادة ١٣٥ ققرة ٩

القائلين بوجود العذر يعللون ذلك بأن لهذا العذر طبيعة غير عادية، إذ متى تحقق وجوده تحولت الجناية الى جنحة^(١).

والظاهر أن الرأي الذي ذهب اليه جارو أولى بالاعتبار، لأنه يتفق مع ما جرى عليه العمل، ويدفع الاعتراضات التي يمكن أن توجه الى الرأي القائل بوجود العذر القانوني (excuse légale) في هذه الحالة.

وقد حكم في مصر بأن جريمة استعمال قطعة نقود مزيفة من ذات الخمسة القروش تعتبر مخالفة، لأن العقاب المقرّر لها في المادة ١٧٢ ع لا يمكن أن يتجاوز مائة قرش، ومن ثم فالحكم الصادر في هذه الحالة من محكمة الجناح الاستئنافية بغرامة ثلاثين قرشاً ومصادرة القطعة المزيفة لا يكون قابلاً للنقض، لأن النقص غير جائز في الأحكام الصادرة استئنافياً في مواد المخالفات^(٢).

الفصل الرابع

في الإعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٣ ع

المادة ١٧٣ ع — الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور.

(١) جارسون، مادة ١٣٥ فقرة ٨

(٢) قض ٧ يونيو سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ١٥) وانظر أيضاً تنقض ٣١ مايو سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١١٤) وانظر بمكس ذلك مجموعة منشورات ومذكرات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية نمرة ٢٠٧

وضع الشارع هذه المادة تشجيعاً لمرتكبي الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٠ و ١٧١ على العدول عن المضي في هذه الجرائم، وعلى إقضاء أمرها في الوقت المناسب . والقانون يعنى مرتكب هذه الجرائم في إحدى حالتين: (الأولى) إذا أخبر الحكومة بتلك الجناية قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن مرتكبها . ويرى بعض الشراح أن التمام المقصود هنا هو إصدار التقود وترويعها ، وأن الجاني يعنى إذا أخبر الحكومة ولو بعد تمام حصول الترييف ما دامت التقود المزيقة لم تروج^(١)، (والثانية) إذا سهل القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث عنهم ، ولكن يشترط أن يكون إرشاده هو الذي سهل القبض على باقي المجرمين ، أما إذا كان المحقق قد وفق إلى معرفتهم واقتفاء أثرهم من غير هذا السبيل فلا محل للإعفاء^(٢). وعلى كل حال لا يشترط للإعفاء أن يكون الجاني المعترف قد سهل القبض على جميع المتهمين الباقين بل يكفي أن يرشد عن معرفتهم متى كان ذلك كافياً لكشف الدعوى وفتح السبيل للحق^(٣) .

والأحوال المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر أعذاراً معفية من العقاب ، وينبنى على ذلك أن السلطة الموكلة بالحكم في الجريمة هي التي لها حق النظر في هذه الأعذار وتقديرها، والحكم بإعفاء المخبر أو المرشد من العقاب إذا وجدت محلاً لذلك .

(١) جارسون، مادة ١٣٨ ققرة ٥ - جارو، ٤ ققرة ١٣٣٢ ذيل ص ٥٤ نوبة ٥١

(٢) جارو، ٤ ققرة ١٣٣٢ ص ٥٥

(٣) جارسون، مادة ١٣٨ ققرة ٨

الباب الخامس في التزوير

[المواد ١٧٤ الى ١٩١ عقوبات]

التزوير إطلاقاً تغير الحقيقة سواء أبا القول أم بالفعل أم بالكتابة . وعلى هذا الاعتبار يمكن أن يندرج تحته كثير من الجرائم المنصوص عليها في أبواب مختلفة من القانون، كشهادة الزور واليمين الكاذبة والبالغ الكاذب وتزييف المسكوكات والنصب والغش في المعاملات الخ .

ولا يزال بين هذه الجرائم على رغم تفرقها ارتباط يظهر أثره في الاصطلاح القانوني، فلفظ شهادة الزور يشعر بما بين هذه الجريمة والتزوير من الصلة؛ ولا تزال مادة النصب (٢٩٣) تستخدم لفظ «مزورة» وصفا للوقائع التي يتكوّن منها ركن الاحتيال؛ والمادة (٣٠٢) تستعمل كلمة «مزورة» وصفا للوازين والمقاييس والمكايل الخاسرة التي تستخدم في الغش في المعاملات؛ والمادة ١٧٠ عقوبات تستعمل لفظي التقليد والتزوير في التعبير عن تزييف المسكوكات . ولهذا الارتباط أصل في التشريعات القديمة، فقد كان القانون الروماني يدخل في حكم التزوير كثيرا من الجرائم التي ذكرناها، وكذلك القانون الفرنسي القديم^(١) .

لكن التشريعات الحديثة ضيقت دائرة التزوير، فالقانون الفرنسي الحاضر جعل لفظ التزوير عنوانا لبابي تزييف المسكوكات وتزوير المحررات وما يلحق بها .

(١) جازر، طبعه ثالثه ج ٤، قرة ١٣٠٠

والقانون الألماني قصر هذا العنوان على باب تزوير المحزرات . وهكذا فعل الشارع المصري فإنه جعل التزوير عنوانا للباب السادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الذي نص فيه على أحكام تزوير المحزرات، لكنه نحا نحو الشارع الفرنسي بأن قرن بتزوير الأوراق جرائم أخرى لا تدخل في هذا المعنى المحدود، وهي تقليد بعض الأختام والتمغات والعلامات وتزويرها، وبين أحكام ذلك في المواد ١٧٤ — ١٧٨، وأدخل في حكمها أيضا تزوير نوع معين من الأوراق العمومية .

الفصل الأول

في الكلام على تقليد الأختام والتمغات والعلامات والأوراق العمومية وتزويرها

المبحث الأول — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ع

المادة ١٧٤ ع — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلده أو زور شيئا من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره، وكذا من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هي :

- (١) فرمان أو أمر عال أو قرار صادر من الحكومة .
- (٢) ختم الحكومة أو ولى الأمر .
- (٣) أختام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .
- (٤) ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .

(٥) أوراق مرتبات أو يونات أو سراكى أو سندات أخر صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها .

(٦) أوراق البنوك المالية التى أذن بإصدارها قانونا .

(٧) تمغات الذهب أو الفضة .

هذه المادة تعاقب على ثلاثة أمور : (١) تقليد أو تزوير الأشياء المينة بها .

(٢) استعمال هذه الأشياء مع العلم بتقليدها أو تزويرها . (٣) إدخال هذه الأشياء فى البلاد المصرية مع العلم بتقليدها أو تزويرها .

أما التقليد فهو اصطلاح شئء كاذب ليشبه شئئا صحيحا .

وأما التزوير فيراد به فى هذا الصدد إدخال تغيير على شئء صحيح فى الأصل^(١) .

والغالب أن التزوير لا ينصرف فى هذه المادة إلا الى الأوراق دون الأختام وما فى حكمها : (أولا) لأن التزوير بالمعنى الذى ذكرناه لا يسهل تصوّره فى الأختام، وأسهل منه على كل حال تقليدها . و (ثانيا) لأن المادة ١٧٦ التى اقتضت على ذكر الأختام وما فى حكمها لم تذكر التزوير بل اكتفت بالنص على التقليد .

أما الأوراق التى تبدرج تحت هذه المادة ويتصوّر فيها التقليد أو التزوير فعمل ثلاثة أنواع :

(١) الفرمانات والأوامر العالية والقرارات الصادرة من الحكومة .

(٢) أوراق المرتبات الخ الصادرة من خزانة الحكومة أو فروعها، ويراد بها

الأوراق ذات القيمة المالية، ويدخل فى ذلك الشيكات الصادرة من وزارة المالية، وسندات الدين العمومى الخ .

(٣) أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا، ويراد بذلك الأوراق الصادرة من البنك الأهلي فقط ، لأن الحكومة لم تأذن لغيره بإصدار أوراق مالية (Banknotes) ؛ وهذه العبارة لم تكن موجودة في قانون المقوبات القديم ، لأن أوراق البنكنوت لم تكن قد أذن بإصدارها في مصرفي ذلك العهد^(١) . أما الأوراق التي لم يؤذن بإصدارها قانونا كالأوراق الأجنبية فلا يعاقب مزورها بمقتضى هذه المادة بل بالمواد ١٧٩ وما بعدها .

ويعد تغيير النمرة المرقومة على ورقة البنكنوت تزويرا معاقبا عليه بالمادة ١٧٩ ع^(٢) . ويلاحظ أن الأوراق ذات العشرة القروش والخمسة القروش التي أصدرتها وزارة المالية في سنة ١٩١٨ لا تدخل في حكم هذه الفقرة بل في الفقرة السابقة . أى الأوراق الصادرة من خزانة الحكومة .

وأما الأختام وما في حكمها الواردة بهذه المادة فهي الآتية :

(١) ختم الحكومة أوولى الأمر . وختم الحكومة هو المعبر عنه بخاتم الدولة في المرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بتحديد شكل شعار الدولة وخاتمها وكيفية استعمالها . وقد نص في هذا المرسوم على أن حفظ خاتم الدولة موكول الى وزير الحقانية ، وهو مكلف بأن يصمم به القوانين والمراسيم والمعاهدات وأوراق الاعتماد والوثائق الرسمية الأخرى التي بالنظر لأهميتها وللتقاليد المرعية يجب أن تكون مبصومة بخاتم الدولة .

(٢) أختام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة . ويراد بالتمغة هنا الآلة التي توضع بها تلك العلامة المسماة بالتمغة على بعض الأوراق الأميرية ، كأوراق العرائض ، وأوراق المحاكم ، وبعض الشهادات العلنية ، وكذا العلامة .

(١) انظر طلبات الحفاية على المادة ١٧٤ ع .

(٢) نبيل ، ج ١ ص ٥٠٤ .

نفسها المنطبعة على تلك الأوراق. فتقليد هذه أو تلك يدخل تحت حكم المادة ١٧٤^(١) وقد استعملت كلمة تمفة في موضع آخر من هذه المادة بمعنى آخر كما سيأتى :

وأما العلامات فيراد بها الإشارات الخاصة ببعض مصالح الحكومة، كالعلامات التى تضعها مصلحة السكة الحديدية على البضائع، وكأختام مصلحة البريد، والعلامات التى تضعها مصلحة الجمارك على البضائع الصادرة والواردة، والعلامات التى تضعها مصلحة المكاييل والموازين على المكاييل والموازين المعتمدة، والعلامات التى تضعها السلخانات على لحوم الحيوانات المذبوحة بها. وعلى العموم يدخل فى كلمة (علامات) كافة الإشارات التى تصطلح مصلحة أميرية على أستعمالها لغرض من الأغراض أيا كان نوعها أو شكلها^(٢). والظاهر أن طوابع البريد تدخل تحت كلمة (علامات) المنصوص عليها فى هذه المادة^(٣).

وعبارة (إحدى جهات الحكومة) يراد بها السلطات العمومية التابعة للحكومة، كالمحاكم والمجالس البلدية الخ، ويقابل ذلك فى النص الفرنسى (autorité publique)

(١) نيل، ج ١ ص ٥٢٩ - جارسون، مادة ١٤٠ قرة ٨

(٢) جارو، ج ٤ قرة ١٣٥٠

(٣) طابع البريد لا يخرج عن كونه علامة بالمعنى المقصود فى المادة ١٧٤ ع فإن وضعه على الرسائل البريدية علامة على أن الرسم المستحق عليها قد دفع إلى مصلحة البريد. وقد نص فى المادة ١٤٢ ع الفرنسية خصيصا على تقليد طوابع البريد مع أن المادة تنص على تقليد علامات السلطات العامة عموما. ولم يكن النص اتلاصا بتقليد طوابع البريد أصلا فى المادة ١٤٢ بل أضيف لها فى سنة ١٨٦٣ ويقول الشراح إن المادة المذكورة لم تكن قبل هذه الإضافة تنطبق على تقليد طوابع البريد (انظر جارو، قرة ١٣٥٠ ص ٨٤) ومع هذا فإن نص المادة ١٧٤ ع المصرية أوسع من نص المادة ١٤٢ الفرنسية، لأنه ينص على تقليد علامات إحدى المصالح (d'une administration) أو إحدى جهات الحكومة (d'une autorité publique) فإذا وجد حرج فى تطبيق العبارة الثانية على مصلحة البريد لأنها ليست من السلطات العامة فهى على كل حال مصلحة من مصالح الحكومة. وإذا سلمنا بأن طابع البريد يدخل فى مدلول كلمة (علامات) كان تقليد طابع البريد تقليدا لعلامة من علامات إحدى المصالح.

وكان القانون القديم يستعمل عبارة (إحدى جهات الإدارة العمومية) فاستبدل بها الشارع العبارة الجديدة، ولكنه نسي قترك العبارة القديمة على حالها في المادة ١٧٥، وكان الأولى توحيدا للنصوص أن يلتم الشارع تعبيرا واحدا في المادتين . وقد حكم بأن السلخانة التي يديرها المجلس البلدى بالاسكندرية مصلحة أميرية فتقليد ختمها معاقب عليه بالمادة ١٧٤ ع^(١) .

(٣) ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة . وليس لهذه العبارة مقابل فى القانون الفرنسى . وفى القانون البلجيكي نصت المادة ١٤٨ ع على الأختام دون الإيمضاءات . ومحل الاعتراض على هذا النص أن ختم الموظف أو إمضاءه يجوز استخدامه فى أعمال الموظف الخاصة كما يستعمل فى أعمال الحكومة .

وليس الغرض هنا حماية مصالح الموظف الخاصة بل مصالح الحكومة . ومن المحقق أنه لا يمكن تطبيق المادة ١٧٤ ع فى حالة ما إذا قلد شخص ختم موظف لاستعماله فى تزوير عقد من عقود المعاملات الخاصة كبيع ونحوه، بل لا يمكن أن يعاقب هذا التقليد بمقوبة ما ، لأنه مجرد عمل تحضيرى ؛ ولكن كيف الوصول الى معرفة ما إذا كان الختم قد قلد لاستعماله فى عمل من أعمال الحكومة فيعاقب التقليد بالمادة ١٧٤ أو لاستعماله فى عمل خاص بشخص الموظف فلا يكون ثمة محل للعقاب ؟

وعلى كل حال يمكن تطبيق المادة على الأقل عند استعمال الختم أو الإمضاء التقليديا لإضراراً بمصلحة الحكومة، كما يمكن العقاب على تقليد الختم الذى يكون خاصاً بأعمال الحكومة .

(٤) تمغات الذهب أو الفضة ويراد بها (poinçons) أو الآلات التي يوسم بها الذهب والفضة ضمنا لنوعهما وبعبارتهما، وهي خاصة بقلم تمغة المصوغات . ويستوى في ذلك تقليد الآلة نفسها أو تقليد العلامة المنطبعة على المصوغات^(١) .

ولا يشترط أن يكون الختم لا يزال مستعملا بمعرفة الحكومة، فقد حكمت محكمة النقض بأنه يكفي لانطباق المادة ١٧٤ أن يكون الختم المزور هو ختم إحدى جهات الحكومة ولو كان غير مستعمل الآن، إذ يجوز أن تزوير ختم قديم يخل بالنظام العام كما يخل به تزوير ختم تستعمله حاليا إحدى مصالح الحكومة^(٢) .

لكن يشترط في كل الأحوال توفر القصد الجنائي، ولا يكفي في ذلك مجزء العلم بل لا بد أن يكون عند المتهم نية استهلاك الشيء المزور استعمالا مضرا . ومن هذا يرى أن محكمة النقض لم تصب في حكمها على متهم زور ورقة من أوراق البنك الأهلي بقصد إقناع شخص آخر بمهارته في التزوير كي يحصل منه على أوراق أخرى، حكمت المحكمة بأن عمل المتهم تجاوز معاقبته باعتباره تزويرا منطبقا على المادة ١٧٤ ع، لأن الضرر محتمل في هذه الحالة ولو أن المتهم لم يقصد الإضرار بالبنك مباشرة^(٣) . فقد يكون الضرر متوفرا أو محتملا في هذه الحالة، ولكن الجريمة ينقصها ركن آخر وهو القصد الجنائي .

فاذا أنعدم القصد الجنائي فلا عقاب . فاذا صنع شخص ورقة تشبه ورق البنكنوت بقصد التجارب الفنية أو العالمية فلا عقاب عليه^(٤) . ولكن المادة ١٩٣ ع تعاقب من صنع نموذجات تشابه بهيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحتي البوستة والتلغراف المصرية أو مصالح البوستة والتلغراف في البلاد الداخلة في اتحاد البريد

(١) قارن بلاتش، ٣ ققرة ٩٣ - فوستان هيل، ٢ ققرة ٣٥٨ - جارسون، مادة ١٤٠ ققرة ٢٥

(٢) نقض ٣٠ ديسمبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ١٩) .

(٣) نقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ١٩) .

(٤) جارسون، مادة ١٣٩ ققرة ٣

مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة . والغرض من العقاب في هذه الحالة منع ما عساه أن يقع من الضرر بسبب اختلاط الطوابع والأوراق الصحيحة بالطوابع والأوراق المقلدة وتعتبر التمييز النوعين على بعض الناس . فالعقاب واجب ولولم تتوفر نية النش عند المقلد .

وتعاقب المادة ١٧٤ أيضا على استعمال الأشياء المنصوص عليها فيها أو إدخالها في البلاد المصرية مع العلم بتقليدها أو تزويرها . فمن استعمل ورقة بنك فوت مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالمادة ١٧٤ أى بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن ، ولو كانت قد دسّت إليه عند التعامل ولم يكن له دخل في تزويرها ، مع أن المادة ١٧٢ عقوبات لا تعاقب إلا بالغرامة من أخذ مسكوكات مزيفة ثم تعامل بها بعد أن تحققت له عيوبها ، وفي هذا من التناقض في التشريع ما لا يخفى ^(١) . ومن المحقق أنه لا يمكن في هذه الحالة تطبيق المادة ١٧٢ ع من طريق القياس ^(٢) .

المبحث الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥ ع

المادة ١٧٥ ع — يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية واستعملها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس .

اقتصرت هذه المادة على ذكر الأختام ، وفي الترجمة الفرنسية ذكرت التماغات أيضا ولم تذكر العلامات ، ولكن الظاهر أن لفظ أختام ذكر على سبيل التعميم اختصارا في التعبير . فإن صح هذا كان الحصول بغير حق على ما ذكر بالمادة السابقة من أنواع الأختام وما في حكمها من التماغات والعلامات يدخل في حكم المادة ١٧٥ ،

(١) جاره ، ٤قرة ١٣٤١

(٢) بلانش ، ٣قرة ٨٧ — شوفرويل ، ٢قرة ٦٠٨ — جارسون ، مادة ١٣٩قرة ٢٣

ولكن هل يدخل في ذلك أختام الموظفين أيضا مع أن المادة لم تذكر سوى الحكومة ومصالحها وجهات إدارتها العمومية ؟ وجهات الإدارة هنا تطابق عبارة (جهات الحكومة) في المادة ١٧٤

ولا بد لوجود الجريمة أن يكون المتهم قد استحصل على الأختام بغير حق . فإذا كانت الأختام في عهده من قبل بحكم وظيفته أو أعماله ثم استعملها استعمالا مضرا فلا يعاقب بمقتضى هذه المادة . لكن يصح أن ينشأ عن فعله جريمة أخرى فيعاقب عليها طبقا للقانون^(١) .

ولا يكفي لتكون الجريمة الحصول على الأختام بغير حق ، ولا حيازتها بعد الحصول عليها ، بل لا بد من استعمالها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو أفراد الناس . فيدخل في حكم المادة ١٧٥ ع من يستحصل بغير حق على ختم إحدى المصالح ويتم به على خطاب خاص بشخصه فتقبله مصلحة البريد بغير طابع .

ولم تذكر هذه المادة الحصول بغير حق على تمغيات الذهب والفضة واستعمالها استعمالا مضرا ، ولكن يمكن القول بانطباق المادة على هذه الحالة إذا قيل بعدم لفظ (أختام) . ويستوى في ذلك الحصول على آلة التمغة أو على الطابع نفسه . وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأن من ينتزع علامة التمغة المطبوعة على قطعة ذهب أو فضة ويلصقها بقطعة أخرى من عيار أقل يعد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥^(٢) ، ولكنها قررت أن المادة المذكورة لا تنطبق على من يحو الكتابة من ورقة تمغة ويستعملها مرة أخرى . وقد وضع الشارع الفرنسي لهذه الحالة عقوبة خاصة^(٣) .

(١) جارسون ، مادة ١٤١ ققرة ٢

(٢) جارسون ، مادة ١٤١ ققرة ٣

(٣) بلانش ، ٣ ققرة ١٠١ - أنظر ييكس ذلك توفروجيل ٢ ققرة ٦٢٠

(٤) دالوز ، ١٨٧٦ - ١ - ٥٠٩ - ولكن جارولا يوافق على هذا الرأي (ج ٤ ققرة ١٢٤٨) .

(٥) جارسون ، مادة ١٤١ ققرة ٨

في قانون صدر في سنة ١٨٦٢ ، بما وضع عقوبة خاصة لمن يخو ختم البريد عن طابع بوسنة مستعمل ويستعمله مرة أخرى في قانون صدر في سنة ١٨٤٩ ، ولكن مما يشك فيه كثيرا إمكان تطبيق المادة ١٧٥ المصرية على هاتين الحالتين .

المبحث الثالث - في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٦ ع

المادة ١٧٦ ع - يعاقب بالحبس كل من قلده ختاما أو تمغنة أو علامة لإحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

يراد بإحدى الجهات أيا كانت التعميم في كل ما خرج عن الحكومة وفروعها ، ولو أن الترجمة الفرنسية تستعمل مقابل ذلك عبارة (autorité quelconque) وهي تشعر بأن المراد جهة من جهات السلطة العامة . وبهذا المعنى استعمل التعبير نفسه في المادتين ١٤٢ و ١٤٣ ع فرنسي ، ولكن لا بد من صرف المعنى هنا الى غير الحكومة وإلا كان النص لغوا لأن السلطات العمومية قد شملتها المادة ١٧٤ ، إلا اذا صرف النص الى السلطات الأجنبية كالقنصليات ونحوها ، ولكن هذا تخصيص يثير غموض ، والنص العربي على كل حال أعم وأشمل .

وعلى ذلك يمكن القول بأن هذه المادة يراد بها حماية أختام المصالح الأهلية كالجامعة المصرية ، وأختام وتمغات وعلامات الحكومات الأجنبية ، والشركات المأذونة ، والبيوت التجارية عموما كالمصارف ، وكذا حماية التمغات التي تضعها هذه الجهات على أوراقها ، والعلامات التجارية التي تستعملها تمييزا لبضائعها . ويخرج من حكمها طبعاً الأختام الخاصة بالأفراد ولو كانوا مستقلين بإحدى الجهات المنصوص عليها ، لأن أختام الأفراد تدخل في حكم المادة ١٨٣ ع . وقد حكمت محكمة الاستئناف العليا بتطبيق المادة ١٧٦ ع على من يقلد العلامات التجارية المعروفة باسم ماركات ، وذلك متى ثبت أن هذه العلامات مخصصة بشركات أو بيوت تجارية معينة . فن

يقلد طبع أوراق سجائر عليها علامة الريجي العثمانية ويروجها يعاقب بمقتضى المادة المذكورة^(١). ولكن محكمة النقض حكمت بأن استعمال ماركات مقلدة باسم إحدى القابريقات لا يعد تزويرا معاقبا عليه بالمادة ١٧٦ ع ، لأن هذه المادة تختص بتقليد ختم أو تمغة أو علامة لإحدى الشركات أو البيوت التجارية، أما تقليد ماركة قابريقة مشغلة بالدخان فهذا فعل لا يدخل في باب التزوير وإنما يدخل في الفس في المعاملات المنصوص عليه في المادة ٣٠٥ وما يليها، وهذه المادة موقوف تطبيقها الى أن تصدر اللائحة المشار اليها في المادة المذكورة الخالصة بملكية العلامات التجارية^(٢).

كذلك تعاقب المادة المذكورة من يستعمل هذه الأختام أو التمغات أو العلامات مع علمه بتقليدها .

(١) الاستئناف في أول ديسمبر ١٩٠١ (الحقوق ١٧ ص ٣٠٨) .

(٢) قض ٢٥ يولية ١٩٠٨ (الحقوق ٢٣ ص ٢٧٣) وهذا الحكم صحيح في نتيجه ، ولكنه غامض في أسبابه . والحقيقة أنه يوجد في قانون العقوبات المصري نصان أحدهما - وهو المادة ١٧٦ ع - يعاقب على تقليد علامات الشركات والبيوت التجارية إطلاقا ، والثاني وهو نص المادة ٣٠٥ ع يعاقب من يقلد علامات فورقة مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقا للوائح . والفورقة لا تخرج عن كونها شركة أو بيتا تجاريا . فالنص الأول عام والثاني خاص والأول مقتبس من النص القديم لسنة ١٤٢٢ ع فرنسي والثاني مستمد من أحكام اللوائح التي صدرت في فرنسا بشأن حماية الملكية الأدبية والفنية ، وعلى الخصوص القانون الصادر في ٢٣ يونيو ١٨٥٧ لحماية علامات الفورقات وهذا القانون قد ألغى حكم المادة ١٤٢٢ فيما يتعلق بعلامات الفورقات . وإذا عرف ذلك سهل تحديد نطاق كل من المادتين ١٧٦ و ٣٠٥ فالأولى تنطبق على تقليد علامات الشركات والمحللات التجارية ماعدا العلامات التي توضع على الأشياء التي تصنعها الفورقات تمييزا لها عن مصنوعات غيرها ففي هذه الحالة الأخيرة فقط تطبق المادة ٣٠٥ ع ، ولكن بما أن اللوائح المشار اليها فيها وهي الخالصة بطريقة ملكية العلامات أو الماركات لم تصدر حتى اليوم فحكم المادة موقوف والبراءة واجبة في الأحوال التي تدخل في حكمها (أنظر في هذا المعنى فوسنان هيل ، ج ٢ فقرة ٣٦٥) .

المبحث الرابع - في الجرمية المنصوص عليها في المادة ١٧٧ ع

المادة ١٧٧ ع - كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التغطات أو التياشين الحقيقية المعلقة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

لفظ (نياشين) عّبر به بدلا من لفظ (علامات)، وهو لفظ مقتبس من القانون القديم وكان الأجدر بالشارع أن يلتم تعبيرا واحدا . كما أنه يعاب على هذه المادة أنها جاءت بتعابير أخرى بدلا من التعابير المستعملة في المادة ١٧٦ فوضعت (مصلحة عمومية) بدلا من (إحدى الجهات أيا كانت) واللفظان غير متقابلين و (شركة تجارية) بدلا من (إحدى الشركات المأذونة من قبل الحكومة) و (أى إدارة من إدارات الأهالى) بدلا من (أحد البيوت التجارية)، وما أظن أن الشارع أراد بهذه العبارات الجديدة معانى جديدة ، وهذا التضارب يقابله مثله في الترجمة الفرنسية . ولا معنى على كل حال لحصر الجهات التى يحتمل أن يقع عليها الضرر من جراء استعمال الأختام، وكان الأجدر أن يقول (استعمالا مضرا بأصحابها أو بغيرهم) . وهذه المادة تقابل المادة ١٧٥ السابق الكلام عليها فارجع الى ما يقناه من أحكامها .

المبحث الخامس - في حالة الإعفاء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ ع

المادة ١٧٨ ع - الأشخاص المرتكبون لجنايات التروير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعلها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور .

هذه حالة من أحوال الأعدار المعفية التي نص عليها القانون، ولكن في عبارتها تناقضا مع المواد السابقة، إذ لا يوجد بين الجرائم المذكورة في المواد السابقة ما يدخل في عداد الجنايات سوى الأفعال المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ع، ولكنها مع هذا تحيل على المواد السابقة لا على مادة واحدة . لذلك ذهب بعض شراح القانون إلى أن لفظ الجنايات المذكور بهذه المادة يراد به الجرائم على الإطلاق^(١). وبذلك يستفيد كل مرتكب لجريمة من الجرائم المذكورة في المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ من حكم المادة ١٧٨ إذا توفرت فيه شروطها، ولكن هذا الرأي بعيد عن الصواب، لأن حالة الإعفاء المنصوص عليها في هذه المادة كغيرها من الحالات المذكورة في مواد الإعفاء الأخرى كالمواد ١٧٣ و ٨٧ و ٩٣ عقوبات لم تشرع غالبا إلا للجرائم الداخلة في عداد الجنايات من جهة والتي تكون موجهة إلى الحكومة من جهة أخرى . والفرض منها ترغيب المجرمين الذين يحاولون العبث بمصالح الحكومة بارتكاب الجرائم العظمى في الكف عن أغراضهم برفع العقاب عنهم إذا هم اعترفوا للحكومة بمجرأتهم . وليس بين الجرائم السالفة الذكر ما تنطبق عليها هذه الصفات سوى المنصوص عليها بالمادة ١٧٤ ، أما ما عدناها بجرائم نافهة لا تستحق عناية ولا اهتماما خاصا .

الفصل الثاني

في التزوير في المحتررات

ليس في قانون العقوبات موضوع تباينت فيه آراء المفسرين واضطربت فيه أحكام المحاكم كالتزوير في المحتررات . والسبب في ذلك أن النصوص القانونية التي بنيت أحكام هذا الموضوع مجملة وغامضة، فلم يرد بها تعريف للتزوير في المحتررات،

(١) انظر رسالة التزوير في الأوراق للرحوم نعي زغلول باشا طبع ثانية ص ٢٥

ولم تبت فيها ماهية التروير ولا أركانه، بل اقتصر الشارع فيها على ذكر طرق التروير وعقابه، فضلا عن أن الطرق التي فصلها الشارع في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع ليست بجامعة ولا بمانعة. أضف الى كل هذا تنوع المحزرات التي يصح أن تكون محلا للتروير، واتساع دائرة المعاملات الكتابية، وتنوع أساليب الغش في هذه المحزرات مع انحصار طرق التروير التي نص عليها القانون، واشتباه التروير بأنواع أخرى من الجرائم التي يعاقب عليها القانون من جهة، وبأنواع من الغش المدني الذي لا يعاقب عليه القانون من جهة أخرى.

فكلما عرضت للباحث مسألة تتضمن غشا ارتكب في محزور وجب أن يسائل نفسه عن ثلاثة أمور : (١) هل هذا الغش من نوع التروير الذي عني القانون ببيان أحكامه؟ و (٢) أى نوع من التروير هو؟ و (٣) هل هو مما يتناوله القانون بالعقاب؟

وقد لا يكون من السهل الإجابة على هذه الأسئلة في كثير من الأحوال، ولكن على صحة هذه الإجابة لتوقف صحة الحكم.

تعريف التروير - لم يضع القانون تعريفا للتروير في المحزرات، بل اقتصر كالقانون الفرنسي على بيان الطرق التي يرتكب بها والعقوبات المقررة له. وقد وضع الشراح له تعاريف متقاربة في اللفظ والمعنى، ولعل أدقها وأوفاهما ما ذكره جارسون في تعليقاته وهو (التروير في المحزرات هو تغيير الحقيقة بقصد جنائي في محزور بإحدى الطرق التي بينها القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا^(١)).

وزاد جارو على هذا المعنى في تعريفه أن التغيير يجب أن يقع على شيء مما سبق المحزور لإثباته^(٢).

(١) تعليقات جارسون على المواد ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ ققرة ١٩ - تارن تعريف بلاش، ج ٢

فقرة ١٢٣ ونيل، ج ١ ص ٥٤٦ ققرة ١ (٢) جارو، طبعة ثالثة ج ٤ ققرة ١٣٥٤

المبحث الأول - في أركان جريمة التزوير

انفقت أحكام المحاكم وآراء أغلب الشراح على أن لجريمة التزوير أركاناً ثلاثة: (أولها) تغيير الحقيقة في محرز بإحدى الطرق التي نص عليها القانون، (وثانيها) ترتب الضرر أو احتمال ترتبه من جراء ذلك التغيير، (وثالثها) أن يقع ذلك بقصد جنائي^(١).

وقد انتقد بلانش هذا التقسيم الثلاثي لأنه قد يوهم بأن التزوير جريمة ذات طبيعة خاصة تغاير سائر الجرائم من حيث تكوينها، فهي تشترك مع سائر الجرائم في الركنين المادى والأدبى، وتمتاز عنها بركن ثالث وهو الضرر، مع أن الضرر شرط لازم في كل الجرائم وهو علة العقاب فيها جميعاً. والفرق الوحيد بين جريمة التزوير وغيرها من هذه الجهة هو أن الضرر في الجرائم الأخرى نتيجة لازمة للفعل المادى المكوّن للجريمة، ففى وقعت جريمة قتل أو تسميم أو هتك عرض أو ضرب أو حريق ترتب على ارتكاب الركن المادى لها حلول الضرر حتماً بالمجنى عليه، ومتى ثبت وقوع هذا الفعل المادى لم يبق محل للبحث عن الضرر لأنه مستفاد من وجود الفعل المادى ومتلازم معه. أما في التزوير فوقع الركن المادى وهو تغيير الحقيقة في محرز لا يترتب عليه حتماً وفي كل الأحوال حصول الضرر، فقد وقع الضرر وقد يختلف، ولكن التزوير لا يمكن أن يكون محلاً للعقاب إلا إذا ترتب أو أمكن أن يترتب عليه ضرر. فكان الواجب أن يجعل الضرر شرطاً من شروط تحقق الركن المادى للجريمة لا ركناً مستقلاً^(٢).

ويؤيد جاره الرأي الذى ذهب إليه بلانش، ويزيد عليه أن الضرر شرط عام في أكثر الجرائم وليس خاصاً بجريمة التزوير. فالذى يثير الحقيقة في محرز على وجه

(١) سرى، ١٨٤٣ - ١ - ٦١٩ - جارد، ٤ - ١٣٥٤ - شوفرويل، ٢ - ٦٤١ -
فان حكم محكمة النقض المصرية بتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٩٣ (الحقوق ٩ ص ٢٥) وقض ١٥ فبراير
سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٥٧).

(٢) بلانش، ج ٣ - ١٢٣ -

لا يضر أحدا كالذى يناول آخر جرعة من سائل غير ضار بنية التسميم، أو يطلق عيارا ناريا على شخص بنية قتله فإذا هو ميت . ففى هذه الحالات وأشباهها لا توجد جريمة ولا شروع فى جريمة، وإنما توجد استعالة قانونية تمنع من توقيع العقاب ^(١) .

وسواء أكان الضرر ركنا مستقلا من أركان جريمة التروير أم كان شرطا من شروط الركن الأول لا يتم بدونه ولا توقع عقوبة الا عند وجوده، فما لا مشاحة فيه أن للضرر فى جريمة التروير سمات خاصة تقتضى أن يفرد له بحث خاص مستقل عن بحث تغيير الحقيقة ^(٢) .

الركن الأول — تغيير الحقيقة فى محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها
هذا هو الركن السادس للجريمة التروير وهو مركب من ثلاثة شروط: (أولها)
أن يقع تغيير للحقيقة، (وثانيها) أن يكون ذلك فى محرر، (وثالثها) أن يكون التغيير بإحدى الطرق التى نص عليها القانون .

الشرط الأول — تغيير الحقيقة

التروير ضرب من الكذب والغش فلا يتصور وقوعه الا بإبدال الحقيقة بما يغيرها، فإذا لم تغير الحقيقة بوجه من الوجوه فلا تروير ولا عقاب .

مثال ذلك — أمسك شخص بيد مريض وسطر بأسفل وصية ما يفيد الغاءها، فهذا الشخص لا يستـ مزورا متى ثبت أنه إنما فعل ذلك وفاقا لإرادة المريض ^(٣) .
الموصى .

(١) جارد، ٤ قرة ١٣٥٥

(٢) جارسون، مواد ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ قرة ٩

(٣) سري، ١٨٢٠ - ١ - ٣٠٠

مثال آخر — قرر شخص أمام موظف عمومي مختص بيانات اعتقد أنها مكتوبة ودونها الموظف في محزر معدّ لذلك فإذا بها مطابقة للحقيقة، فهذا الشخص لا يعاقب بعقوبة التروير مهما كان قصده سيئاً^(١).

كذلك لا يعدّ مغيراً للحقيقة من قلد إمضاء شخص آخر على محزر بإذن صاحب الإمضاء ورضائه^(٢).

ومن يصنع خطابات ليضعها محل خطابات أخرى كانت محجوزا عليها وفقدت، إذا ثبت أن محزر الخطابات المصطنعة هو عين محزر الخطابات الأصلية، وأن ما تضمنته الخطابات الثانية هو عين ما تضمنته الخطابات الأولى^(٣).

ولا يعدّ تغييراً للحقيقة أن يضيف قاض إلى أسباب حكمه بعد النطق بها في الجلسة أسباباً جديدة تقوى حجة الحكم، أو أن يحدث بها تغييراً يزيد وضوحاً ويحتملها أوفى بالفرض، لأنه يملك التغيير والإضافة إلى حين التوقيع على نسخة الحكم الأصلية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ مرافعات^(٤).

الشرط الثاني — المحزر

لا بد لوجود الركن المادى للتروير أن يكون تغيير الحقيقة حاصلًا في محزر، سواء كان ذلك المحزر موجوداً من الأصل وأدخل عليه تحريف يغير الحقيقة الثابتة فيه، أم كان المحزر قد أنشئ بقصد تغيير الحقيقة، وهذا ما أراده جاورو بقوله إن تغيير الحقيقة يكون في محزر أو بمحزر^(٥).

(١) جارسون، مواد ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ قرة ٣٢

(٢) جاورو، ٤ قرة ١٣٦٠

(٣) دالوز، ١٨٨٨ - ٢ - ٥٧

(٤) موسوعات دالوز تحت كلمة تروير قرة ١٩١ — تارن قرض ٢٢ أبريل ١٩١٧ (الشرائع ٥

ص ٢٥).

(٥) جاورو، ٤ قرة ١٣٦١

وهذا الشرط مستفاد من نصوص المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٣ ع، لأنها كلها تشير الى حصول التزوير في السندات والأوراق والمحزرات . فكل تغيير للحقيقة بقول أو فعل وبغير كتابة لا يدخل في حكم التزوير، وقد تتكون منه جريمة أخرى كشهادة زور أو نصب أو غش في المعاملات أو تزيف مسكوكات الخ . فاذا حضر شخص الى محل تجارى وتسمى باسم شخص آخر، وحصل بواسطة ذلك على بضائع أو نقود ولم يحزّر كتابة ولم يوقع على مستند ، فإنه لا يعدّ مزوّراً ولا يعاقب بعقوبة التزوير، وإنما يعدّ فعله هذا نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات .

فوجود المحزّر شرط أساسى لتكوين جريمة التزوير، ولا يفنى عنه أن يكون تغيير الحقيقة قد حصل بواسطة وسائل أخرى كالعلامات والإشارات التى تستعمل أحيانا للعدّ والمحاسبة . فمن يفش في الماركات أو الفيشات أو غيرها من العلامات التى يتخذها بعض التجار أو غيرهم لضبط حساب المعاملة لا يرتكب تزويراً^(١) .

ويراد بالمحزّر كل مسطور تضمن علامات ينتقل بها الفكر من شخص الى آخر لدى النظر اليها، ويشترط جازو أن تكون الكتابة مركبة من حروف^(٢) . أما جارسون فيرى أنه يصح أن تكون الكتابة مركبة من علامات اصطلاحية متفق عليها وإن لم تكن من نوع الحروف المعروفة^(٣) . وأنه يجوز أن يقع التزوير في الكتابة المختلة^(٤) (sténographie)

ولا يهتم بعد هذا اللغة التى سطر بها المحزّر ، ولا نوع الحروف المستعملة، ولا طريقة التحرير، ولا المادة التى كتب عليها المحزّر، فقد تكون من ورق أو حجر أو خشب أو قماش أو رق أو جلد أو غير ذلك^(٥) .

(١) دالوز، ١٨٥٥ — ٢ — ٣٠ — ملحق موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٢٠

(٢) جازو، ٤ فقرة ١٣٦٢ . (٣) جارسون، مواد ١٤٥ — ١٤٧ فقرة ٧٢

(٤) جارسون، فقرة ٧٠ (٥) جازو، ٤ فقرة ١٣٦٢

بل قد وقع التزوير في محرركه مطبوع وليس فيه كتابة بخط اليد ولا إمضاء، فمن يطبع تذكار سكة حديدية مزورة^(٢)، أو تذكار ترامواي، أو سندات مالية، أو سهم شركات، أو كوبونات، أو أوراق بنوك غير التي أذن بإصدارها قانوناً، أو أوراق لوترية أو تذكار تياترات، أو ما أشبه ذلك يعاقب بعقوبة التزوير^(٣). وكذا من يدخل تغييراً على شيء من هذه المطبوعات بنية الغش كمن يغير الرقم المطبوع على ورقة مانصب أو تاريخها .

ولا يشترط في المخطوطات أن تكون محزرة بيد المزور^(٥). وقد حكم بأنه يعدّ مرتكباً لجريمة التزوير في أوراق عمومية مهندس الري الذي يزور أثناء تأدية وظيفته في بيان ماتم من الأعمال في دائرة اختصاصه لحساب وزارة الأشغال العمومية، ويعتبر فاعلاً أصلياً لا شريكاً مادام قد وقع بنفسه على ذلك البيان كأنه صادر منه، ولو لم يكتبه بيده بل أملاه على مستخدم آخر^(٦).

(٢) انظر مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية نمرة ٢٠٩

٤ فقرة ١٣٦٣ - جارسون، ققرة ٧٦ - ٧٩

(٦) قرض ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٧ عدد ٢)

وقد يقع التروير بطريق النشر في الصحف، فإذا نشر في صحيفة خطاب منسوب كذبا إلى شخص لم يمتز به عوقب منزور ذلك الخطاب بعقوبة التروير واستعمال المحزور المزور، وعوقب مدير الجريدة الذي نشر الخطاب بعقوبة استعمال المحزور المزور إذا ثبت عليه بترويره^(١). فإذا كان نشر هذا الخطاب يترتب عليه تكدير السلم العمومي طبقت أيضا المادة ١٦٢ عقوبات. وإذا بحث شخص برسالة إلى صاحب جريدة فخرها عمدا عند نشرها تحريفا يضر بصاحب الرسالة جازت معاقبة صاحب الجريدة بعقوبة التروير.

ويحوز أيضا أن يقع التروير بتغيير الحقيقة في الرسائل التلغرافية، وهذا التروير إما أن يقع من نفس محزور الرسالة البرقية، وإما أن يقع من عامل التلغراف. ففي الحالة الأولى لا صعوبة في تطبيق أحكام التروير، فمن حرر رسالة تلغرافية وأمضاها بإمضاء منزور أي نسبها كذبا إلى شخص آخر يعد مرتكبا لتروير في محزور عرفي ويعاقب بعقوبته^(٢). ولكن إذا كان الذي غير الحقيقة هو عامل مكتب الصادر بأن اختلق رسالة تلغرافية لا أصل لها وأرسلها بواسطة الآلة التلغرافية إلى عامل الوارد، أو حرف بنية الفش رسالة سلمت إليه لإرسالها إلى إحدى الجهات، فهل يعد في هذه الحالات منزورا مع أنه لم يكتب شيئا بل استخدم الآلة التلغرافية في نقل الرسالة بواسطة العلامات الاصطلاحية المعروفة؟ ذلك لا يمنع من اعتباره منزورا لأنه أملى الرسالة على عامل الوارد بواسطة الإشارات أو العلامات الاصطلاحية، وسواء أكان عامل الوارد هو الذي ترجم هذه الإشارات إلى اللغة العادية أم وصلت إليه مطبوعة بواسطة الآلة نفسها كما هو الشأن في بعض الآلات التلغرافية الحديثة، فإن عامل الصادر يكون حكمه على كل حال حكم من يملأ على موظف عمومي وقائع منزورة فيسطرها في المحزور الرسمي وإذن يعد مرتكبا لتروير في محزور رسمي^(٣). وكذلك يعد

(١) لبواخان، ج ٢، قرة ٦٦٠ — قارن جارسون، قرة ٨٠ — ٨٣

(٢) انظر مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعه ثانية نمرة ٢١٠

(٣) جارد، ٤ قرة ١٣٦٣ — جارسون، قرة ٨٨ — سيرى ١٨٦٨ — ١ — ٩٣

عامل الوارد مزوراً إذا حُرف بنية الغش رسالة وردت إليه أو اختلق رسالة زعم أنها وردت إليه، ولا صعوبة في ذلك .

وكذلك يصح أن يقع التزوير بواسطة التلفون إذا اتحل المتكلم اسم شخص آخر وأمل على متلقي الإشارة عبارة مكتوبة على اعتبار أنها صادرة من ذلك الشخص الآخر. ففى هذه الحالة يعد المتكلم مزوراً إذا كان هو الأمر بتدوين الرسالة أو كان يعلم أنها ستثبت في محزور.^(١)

ولا يشترط لمحاكمة المزور واستحقاقه للعقاب وجود المحزور المزور، ولا تقديم أصل الورقة المزورة الى المحكمة، بل متى توافرت الأدلة على أن الورقة كانت موجودة ومزورة يحكم بالعقاب، ولو أن المتهم لم يقدمها الى المحكمة وادعى فقدتها.^(٢)

الشرط الثالث — طرق التزوير

لا يكفي لاعتبار المحزور مزوراً أن تكون الحقيقة قد غيّرت فيه بطريقة ما، بل يجب أن يكون التغيير قد حصل بطريقة من الطرق المبينة بالمادتين ١٧٩ و ١٨١ ع. وقد بين الشارع في المادة الأولى طرق التزوير المادى وفى الثانية طرق التزوير المعنوى . ولكن أحكام هاتين المادتين خاصة بالتزوير الذى يقع فى المحزرات الرسمية، غير أن المادة ١٨٣ ع الخاصة بالتزوير الذى يقع فى المحررات العرفية أحالت على المادتين المذكورتين فيما يتعلق بطرق التزوير . فالطرق إذن واحدة سواء أوقع التزوير فى محزور رسمى أم فى محزور عرفى .

وقد عنى الشارع ببيان طرق التزوير كما يحصر الدائرة التى يعتبر فيها تغيير الحقيقة تزويراً معاقباً عليه، إذ بغير ذلك يصح أن يعد كل كذب فى محزور تزويراً، وليس

(١) جارسون، قرة ٨٩

(٢) قض ١٣ يوتيه ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ٢١٩) ر ٥ مارس ١٩٢٣ (المجموعة ٢٤ عدد ٩١ - المحاماة ٣ عدد ٣٩٥ ص ٤٩٤) قارن استئناف جنح بن سويف فى ٢٨ نوفمبر ١٨٩٥ (الحقوق ١١ ص ٩٩) — بلانش، ٣ قرة ١٢٥ — موسوات دالوز تحت كلمة تزوير قرة ٤٧٨

هذا ما أراده الشارع . ولهذا اتفق الشراح على أن طرق التزوير التي نص عليها القانون وإرادة على سبيل الحصر^(١) .

غير أن الطرق التي نص عليها القانون المصرى فى المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع ليست بجامعة ولا بممانعة . أما كونها غير جامعة فلائها قصرت عن أن تحيط بكل طرق التزوير المعروفة والتي حصرها القانون الفرنسى فى المواد ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ عقوبات ، فلم يرد فى نصوص المادتين المذكورتين ذكر للتزوير بطريقة التقليد (contrefaçon) ولا للتزوير بطريق الاصطناع (fabrication) .

على أن إغفال النص على هاتين الطريقتين فى المادتين ١٧٩ و ١٨١ لا يمنع من اعتبارهما من طرق التزوير المقررة فى قانون العقوبات المصرى ، فإن طريقة التقليد قد نص عليها فى المادة ١٧٤ ع ، وطريقة الاصطناع قد نص عليها فى المادة ١٨٥ ع ، وكلتاهما من مواد التزوير ، ويجب أن تعتبر أحكامهما مكملة لأحكام المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع .

أما كون طرق التزوير التي نص عليها القانون غير مانعة فستكلم عليه فى موضع آخر .

التزوير المادى والتزوير المعنوى - التزوير على نوعين مادى وهو الذى تغير فيه الحقيقة بطريقة مادية ، ومعنوى وهو الذى تغير فيه الحقيقة بطريقة معنوية . فيوجد التزوير المادى كلما أدخل المزور على محرر موجود تغييرا يترك فى المحرر أثرا يدركه الحس وتقع عليه العين سواء أكان ذلك بزيادة أم حذف أم تعديل ، أو أنشأ محررا لا وجود له فى الأصل ولا حقيقة له .

ويوجد التزوير المعنوى كلما أدخل المزور على محرر تغييرا ، ولكن لا فى مادته وشكله بل فى معناه ومضمونه وظروفه وملاساته بحيث لا يدرك الحس أثره^(٢) .

(١) شوفرويل ٢٤قرة ٦٥٩ - جارو ٤قرة ١٣٧ - جارسون ، مواد ١٤٥ - ١٤٧ ١قرة ٢٣٥

(٢) جارو ٤قرة ١٣٧ - جارسون ، مواد ١٤٥ - ١٤٧ ١قرة ٢٣٧ - بيل ، ج ١ ص ٤٧ ٥قرة ٣

وقد ميّزت محكمة الاستئناف الأهلية بين النوعين في حكم لما إذ قالت (إن التزوير المعنوي يتعلّق بمعنى المكتوب وليس له علامة محسوسة من خط أو وضع أو غيرهما من الأمور الخارجية التي تراها العين وتكشف بها حقيقته، وإذن إذا اشتمل التزوير على شيء من تلك العلامات المحسوسة فلا يكون تزويراً معنوياً بل هو التزوير المادي في حقيقة معناه^(١)).

وعزّفت محكمة السيدة التزوير المعنوي بقولها (التزوير المعنوي هو عبارة عن إبدال فكر بغيره عند تحرير الورقة أو إثبات أمر في المحرر غير الواقع الذي كان يجب تحريره، أي أنه يلزم أن يكون حصل اتفاق على شيء خاص ثم يبدل بغيره عند الكتابة^(٢)). غير أن هذا التعريف لا يشمل كل صور التزوير المعنوي.

والفرقة بين التزوير المادي والتزوير المعنوي إنما هي تفرقة من حيث الوسائل فقط، أما العقوبة فهي في الأصل واحدة ولا فرق بين أن يكون الشخص قد ارتكب تزويراً من النوع المادي أو من النوع المعنوي. غير أن هنالك فرقاً واحداً في العقاب بين الحالتين، وذلك في حالة التزوير الذي يرتكبه الأفراد في المحررات الرسمية وسنوضح هذا الفرق عند الكلام على العقاب. كذلك قد يختلف التزوير المادي عن التزوير المعنوي من حيث الإثبات، فإن إقامة الدليل على حصول تزوير مادي ميسورة في غالب الأحوال، لأن التزوير المادي أمارات ظاهرة وعلامات محسوسة؛ أما في التزوير المعنوي فالإثبات أصعب، لأن التغيير فيه راجع إلى المعنى لا إلى المبنى فلا يوجد دليل حسي على وقوع التزوير في هذه الحالة.

(١) الاستئناف في ٢٣ نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٤٣).

(٢) جتج السيدة في ٢٥ مايو ١٩١٠ (المقوق ٢٥ ص ٢٢١).

الفروع الأول - في التزوير المادى وطرقه

يقع التزوير المادى إما بتحريف محزّر موجود ، وإما بإنشاء محزّر جديد لا حقيقة له ^(١) . وقد نصت المادة ١٧٩ ع على ثلاث طرق له وهى : (١) وضع إمضاءات أو أختام مزورة ، (٢) تغيير المحزّرات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات ، (٣) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة . ويضاف الى هذه الطرق الطريقة المذكورة فى المادة ١٧٤ ع وهى (٤) التقليد ، والطريقة المذكورة فى المادة ١٨٥ ع وهى (٥) الاصطناع .

(١) وضع إمضاءات أو أختام مزورة

الإمضاء المزور - يقع التزوير بهذه الطريقة كلما وقع المزور على محزّر بإمضاء غير إمضائه . ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الإمضاء لشخص موجود ومعلوم أو لشخص لا وجود له فى الحقيقة ^(٢) . فإذا كان الإمضاء لشخص موجود فلا يهم أن يكون المزور قد أهن تقليد ذلك الإمضاء بل يقع التزوير ولو كان المزور لم يحسن التقليد ^(٣) .

كذلك يوجد التزوير ولو لم يعتمد المزور التقليد مطلقا ، لأن القانون يكفى (بوضع إمضاءات أو أختام مزورة) . ففى وقع المزور على محزّر بإمضاء غير إمضائه عدّ المحزّر مزورا بغض النظر عن التقليد ^(٤) ، ولكن محكمة النقض المصرية حكمت

(١) جاور ، ٤ قرة ١٣٨٧

(٢) جاور ، ٤ قرة ١٤٢٢ - جارسون ، مواد ١٤٥ - ١٤٧ قرة ٢٤٢ - ٢٤٤ -

شوفرويل ، ٢ قرة ٦٩٣ - بلانش ، ٣ قرة ٢٠٦

(٣) جارسون ، قرة ٢٤٥ - موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير قرة ٢٣٢

(٤) جاور ، ٤ قرة ١٤٢٢

بأن مجرد وضع إمضاء شخص على ورقة بغير تقليد إمضائه لا يعتبر تزويراً ، لأن أهم ركن لتكوين جريمة التزوير هو التقليد للإمضاء سواء أكان متقناً أم غير متقن ^(١) . وكذلك يعدّ المحزّر مزوراً ولو وقع عليه المزور باسم شخص لا يعرف الكتابة ^(٢) .

لكن لا يعدّ مزوراً من وقع بإمضاء له حق التوقيع به . فالمرأة المتروجة لامتدّ مزورة إذا وقعت بالاسم الذي كانت تتحمله قبل الزواج ^(٣) . والشريك الذي يوقع باسم الشركة لا يعدّ مزوراً ولو استعمل هذا الاسم في مصالحه الخاصة ^(٤) . أما الوكيل فيعدّ مزوراً إذا وقع باسم موكله ، لأنه لاحق له في التوقيع باسمه . لكنه قد لا يعاقب إذا وقع بهذا الاسم على تصرف مما يدخل في حدود الوظيفة إذا انتفى الضرر أو القصد الجنائي أو كلاهما . أما إذا وجد القصد الجنائي ووقع الضرر أو كان محتمل الوقوع فالعقاب واجب ، لأن الركن المادّي متوفر على كل حال .

ولا يعدّ تزويراً معاقباً عليه توقيع شخص باسم مشهور به ولو كان غير اسمه الحقيقي ^(٥) ، إلا إذا حصل ذلك بقصد جنائي وتحقق به الضرر ^(٦) .

ولكن من يوقع بإمضائه موهما أنه إمضاء سمي له يرتكب تزويراً معاقباً عليه ^(٧) . فإذا اسلم شخص حوالة بوسنة مرسلّة الى آخر يشاركه في الاسم فأمضى هو الحوالة وقبض المبلغ عدّ مزوراً . وهذه الحالة يمكن أن توصف أيضاً بأنها تزوير باتّحال

(١) قض ٢ يناير ١٩٢٢ (المطامعة ٣ عدد ١٩٣) - انظر أيضاً استئناف مصر جنح في ٣٠ يناير ١٩٠١ (استنوق ١٦ ص ٤١) .

(٢) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٢٣

(٣) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٢٩

(٤) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٢٠

(٥) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٤٠

(٦) دالوز المهورى ، ١٨٥٤ - ١ - ٣٨٠

(٧) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٢٦

شخصية الغير، فهي قد جمعت بين احتمال الشخصية والتوقيع بإمضاء مزور. والواقع أن الشخص الذي يوقع بإمضاء الغير ينتحل في نفس الوقت شخصية ذلك الغير. وقد تنتحل شخصية الغير بغير توقيع بإمضاء وقد يتكون من هذا الفعل تزوير معاقب عليه أيضاً، ولكن ليس هذا محل الكلام عليه.

الفتح المزور — جعل القانون المصري^(١) لاختتام قوة الإماءات وسوى بينهما في الحكم في المادة ١٧٩ ع، كما سوى بينهما في المادة ٢٢٩ مدني والمادة ٢٥١ مرافعات. فالتختم كل ما تقرّر للإمضاء من الأحكام^(٢).

فبعد مزوراً من وقع على محرر بختم غير ختمه سواء أكان هذا الختم لشخص معلوم أم لشخص خيالي^(٣)، وسواء أكان هذا الختم ختماً مزوراً جعل تقليداً لختم صحيح أياً كانت درجة التقليد أم كان ختماً صحيحاً استعمله المزور بغير علم صاحبه ورضاه، لأنه في الحالة الثانية تكون البصمة مزورة وإن كان الختم نفسه صحيحاً. وقد حكم بأن من وقع بختم بدون علم صاحبه ولا إذن منه على عقد بيع عقار لصاحب الختم يعدّ مرتكباً لجريمة التزوير، ولا يهم البحث في هل الختم الذي استعمل حقيقياً أو مزوراً^(٤).

وحكم بأن توقيع شخص على سند دين ببصمة أصبعه على اعتبار أنه شخص آخر تسمى الموقع باسمه يعدّ تزويراً بوضع ختم مزور، لأن بصمة الأصبع ماهي إلا نوع من الختم^(٥).

(١) الاستئناف ١١ أكتوبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٢١).

(٢) الاستئناف ٨ نوفمبر ١٨٩٧ (القضاء ٥ ص ١٥٠) وقض ٢٥ مارس ١٨٩٩ (القضاء ٦٠ ص ٢٠٦).

(٣) قض ٨ أبريل ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ٢) — انظر أيضاً استئناف ١٧ يناير ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٤٧).

(٤) جنح الأنصر في ٢٤ فبراير ١٩١٦ (الشرائع ٣ عدد ١٧١ ص ٥٠١) — نأون فيما يتعلق باعتبار بصمة الأصبع كأنهم حكم محكمة طنطا الجزئية في ١٠ يولي ١٩١٥ (الشرائع ٣ عدد ١٧٢) وحكم محكمة مفلوط الجزئية في ١٦ يناير ١٩١٥ (الشرائع ٣ عدد ١٧٣).

(٢) تغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات

هذه العبارة تشمل كل التغييرات المادية التي يتصور إحداثها في محرر، يدخل فيها كل تحريف يدخله المزور على محرر موجود من قبل سواء أحصل ذلك بطريق الإضافة أم التعديل أم الحذف^(١).

والوسائل التي تستخدم في إحداث التغيير في محرر عديدة، فقد يكون ذلك بزيادة رقم على مبلغ مثبت في المحرر، أو على تاريخ المحرر، أو بزيادة كلمة على اسم أو على إمضاء، كما يكون بتغيير عبارات بين السطور أو تعليه كلمات على الهامش، أو بإضافة عبارات في مواضع متروكة على بياض^(٢). وقد حكم بأن من يزيد قيمة مبلغ مثبت في إيصال سلم إليه بعد تحريره يعد مرتكباً لتروير في محرر بطريق التغيير^(٣).

وقد يكون التغيير بحذف جملة أو عبارة أو كلمة أو رقم، ويكون ذلك إما بشطبها وإما بحوها بمسح أو قشط أو باستعمال مواد كيمياوية، أو بطمس بعض العبارات عمداً ببقعة حبر أو غير ذلك^(٤). ولكن لا يدخل في هذا إحراق المحرر أو إتلافه، فإن هذا الفعل يعتبره القانون جريمة خاصة وهي جريمة إتلاف السندات المنصوص عليها في المادة ٣١٩ ع. ويجب التفرقة بين ما يدخل من الأفعال في حكم التروير وما يدخل منها في حكم جريمة الإتلاف، فإن هذه الجريمة الأخيرة لا توجد إلا حيث يعدم السند إعداما تاما بإحراق أو بمزق أو بغير ذلك. أما إذا كان الخاطئ قد أ تلف جزءا من المحرر فقط إتلافا بذهب ببعض عباراته وبغير مضمونه فالفعل تزوير بطريق التغيير^(٥).

(١) جاردو، ٤ قرة ١٣٨٨ و ١٤٢٤

(٢) جارسون، قرة ٢٦٥ - ٢٦٧

(٣) الاستئناف في ٢٤ يناير ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٥٠).

(٤) جارسون، قرة ٢٧١

(٥) قض ٥ يناير ١٩١٨ (الشرائح ٥ عدد ٤٤ ص ٢١٩) - قارن جاردو، ٤ قرة ١٣٨٨

أما التعديل فيكون بتغيير كلمة بأخرى أو عبارة بغيرها أو رقم برقم أو تاريخ بتاريخ آخر أو إمضاء بامضاء آخر أو ختم بختم وهكذا . وهذه الطريقة تقتضى استخدام طريقتي المحو والإثبات معا . وقد حكم بأن محو شخص سبب رفته الحقيقي من ورقة إخلاء طرفه الرسمية وكثابة عبارة مكتوبة بدلها يعدّ تزويرا معاقبا عليه بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع^(١) .

والتغيير المقصود هنا هو التغيير الذى يحدثه المزور فى محزور بعد تمامه والتوقيع عليه . أما إذا أحدث كاتب المحزور تغييرا فيه أثناء كتابته وقبل تمامه وقبل التوقيع عليه من ذوى الشأن فإنه يدخل فى حكم التزوير المعنوى^(٢) .

ولا حاجة إلى القول بأن التغيير الذى يقع فى محزور بعلم ذوى الشأن وموافقهم لا يعدّ تزويرا ولا عقاب عليه سواء أوقع قبل تمام المحزور أم بعد التوقيع عليه .

(٣) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة

هذه العبارة قاصرة فى وضعها العربى عن أداء المعنى المقصود منها ، لأن كلمة (وضع) قد تشعر خطأ بأن الغرض من هذه الطريقة التوقيع بأسماء أشخاص آخرين مزورة، مع أن هذه الحالة قد سبق الكلام عليها فى الطريقة الأولى من طرائق التزوير المأدى ، فلا حاجة إلى تكرار النص عليها . وإنما الذى أرادته الشارع بهذه العبارة هو ما تسميه المحاكم فى بعض أحكامها التسمّى باسم الغير ، وفى بعضها انتحال شخصية الغير ، وفى أخرى استبدال الأشخاص . والمراد من ذلك كله أن يتخذ شخص اسم شخص آخر ويتعامل على أنه هو ذلك الشخص الآخر ، فيحضر أمام الموثق مثلا بهذه الصفة ويملى عليه عقدا باعتبار أنه هو الشخص الذى انتحل اسمه ، أو يحضر فى خصومة مدنية أو فى محاكمة جنائية أو فى تحقيق بزعم أنه ذلك الشخص الذى

(١) الاستئناف ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٢١) .

(٢) جازو ، ٤ قرة ١٤٢٤ ص ٢١٧ — جارسون ، قرة ٢٧٥ — بلانش ، ٣ قرة ٢١٦ — ٢١٧

استعار اسمه الخ . والنص الفرنسي لهذه العبارة أدل على المعنى المقصود إذ يعبر عن ذلك بعبارة (supposition de personne) ، وإنما يغلب استعمال هذه العبارة الفرنسية عندما يكون الاسم المتحل اسما على غير مسمى ، فلا يكون لصاحب هذا الاسم المزعوم وجود في الواقع . أما إذا اتحل المزور اسم شخص معين موجود مسمى ذلك استبدال الأشخاص (substitution de personne) ^(١) .

وأكثر ما يقع اتحل اسم الغير أو شخصيته في التزوير المعنوي ، ولذا كان أحق بأن يعدّ طريقا من طرق التزوير المعنوي . ولكنه قد يقع أيضا في التزوير المادي ، فقد يتنا أن الشخص الذي يوقع على محزور بإمضاء شخص آخر أو بختمه يتحل في الواقع شخصية ذلك الشخص الآخر . كذلك الذي يحو إمضاء من محزور ويضع مكانه إمضاء لشخص آخر لم يشترك في تحرير هذا المحزور يستبدل بذلك شخصا مكان شخص آخر ^(٢) . كذلك يظهر اتحل شخصية الغير كلما أنشأ المزور بطريق الاصطناع محزورا ونسبه الى غيره ، فإن في نسبته الى ذلك الغير اتحالا لشخصيته . وقد حكم بأن التزوير الحاصل بزيادة كلمات إنما يكون بإضافة ألفاظ توجب تغييرا في معنى الورقة المزورة ، أما إذا كانت الورقة مشتملة على عقد واحد كله مزور من أوله الى آخره فيكون التزوير في هذه الحالة حاصلا بوضع أسماء أشخاص مزورة ، لأن المراد من هذه الطريقة هو جعل شخص حاضرا في عقد أو سند لم يكن حاضرا فيه . كذلك يظهر اتحل شخصية الغير في التزوير الذي يقع بطريق التقليد .

ويلاحظ أن طريقة اتحل شخصية الغير أو استبدال الأشخاص لا يتكون التزوير منها متفردة ، بل لابد في كل الأحوال من اقترانها بطريقة أخرى من طرق التزوير المادي أو المعنوي ، كما يفهم من الأمثلة السابقة وكما سنرى عند الكلام على طرق

(١) جارسون، قرة ٣٤٣ - ٣٤٤

(٢) جارسون، قرة ٣٤٥

(٣) الاستئناف في ٢٣ نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٤٣) .

التروير المعنوى . ولا بد على كل حال لتكوين جريمة التروير بانتحال شخصية الغير أو باستبدال الأشخاص من إثبات هذا الانتحال أو الاستبدال في محزر . أما اذا تسمى شخص باسم غيره شفاها ولم يترتب على ذلك تحرير محزر فلا يمكن أن يتولد من هذا الفعل جريمة تروير، وإنما قد يتكوّن من ذلك جريمة نصب بانتحال اسم كاذب^(١) . وسنعود الى الكلام على هذه الطريقة عند بيان التروير المعنوى .

(٤) التقليد

يراد بالتقليد هنا صنع كتابة شبيهة بكتابة أخرى . ولا يشترط على كل حال أن يبلغ التقليد حد الإيهان، بل يكفي أن يكون على وجه يحتمل معه الاعتقاد بأن المحزر صادر عن قلدت كتابته^(٢) .

وقد يقع التقليد في الإمضاء وفي هذه الحالة يدخل في عبارة (وضع إمضاءات أو أختام مزورة) .

واذا وقع التقليد في الكتابة فيغلب أن يكون هذا التقليد مقترنا بتقليد الإمضاء لأن المحرر الخالى من إمضاء من نسب اليه لا تكون له قيمة في العادة ، ولكن هذا ليس بشرط للعقاب على التقليد فقد يترتب على التقليد غير المصطحب بإمضاء ضرر يستوجب العقاب . فمن ذلك ما إذا قلّد خط الغير في محزر ممضى على بياض . ومن ذلك أن يضيف المزور الى عقد شروطا لم يتفق عليها المتعاقدان ويعتمد في ذلك تقليد الخط الذى كتب به العقد إيهانا للتروير ، أو يمحو كلمات أو عبارات من العقد ويضع مكانها كلمات أو عبارات أخرى متوخيا في ذلك تقليد الخط الأصيل^(٣) . ومن هذا

(١) بلانش، ٣، قرة ٢١٣ — نيل، ٤ ج ١ ص ٥٧٥ قرة ١٠

(٢) جارسون، قرة ٢٧٨

(٣) جارو، ٤ قرة ١٤٢٨

القبيل ما اذا أضاف المزور الى خطاب حرره شخص آخر حاشية قلّد فيها خط ذلك الشخص وذكّر فيها على لسان ذلك الشخص أموراً ترى بشرفه أو عبارات تتضمن قذفاً أو سباً لمن أرسل إليه الخطاب أو لغيره^(١).

ومن هذا القبيل أيضاً تقليد تذاكر السكة الحديدية وأوراق الياصيب وما أشبه ذلك، فإن التقليد في هذه الأحوال لا يحتاج الى تقليد إمضاء وهو مع ذلك تزوير معاقب عليه.

ولا يتصور التقليد إلا في أحوال التزوير الذي يقع من الأفراد سواء أُنِيَ محزرات رسمية أم عرفية.

(٥) الاصطناع

يراد بالاصطناع إنشاء محزور برمته بغير تعمد تقليد ونسبته الى غير محزوره، والمحاكم المصرية تعتبره طريقاً من طرق التزوير على رغم عدم النص عليه في المادة ١٧٩ ع. فقد اتهم شخص بارتكاب تزوير في ورقتين رسميتين بأن أنشأ عريضتي دعوى استرداد بما فيهما من التاشيرات الخاصة بالإعلان وتقدير الرسوم مختلفاً اسم محضر في صلب العريضتين وفي التوقيع على صيغة الإعلان. فلما رفع أمره الى قاضي الإحالة قرر أن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم، لأن الورقة التي اصطنعها ليست مما يعتبر عنه القانون بالأوراق الأميرية، ولكن محكمة النقض قررت أنه تعتبر ورقة عمومية في مواد التزوير المنصوص عليه في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع الورقة التي تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها الى موظف عمومي مختص حال كونها لم تصدر عنه، وخطأت قاضي الإحالة فيما ذهب اليه من أنه لا يوجد تزوير في ورقة أميرية إلا اذا كانت تلك الورقة صادرة بطريقة صحيحة، لأن ذلك يجعل التزوير بواسطة

(١) جارسون، فقرة ١٩١

اصطناع ورقة بأكلها غير معاقب عليه مع أنه أشد خطرا من اصطناع أو تغيير جزئي في ورقة صحيحة في الأصل^(١) .

ومن ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف من أنه لا يشترط في التروير المادى في ورقة أميرية أن تكون الورقة صادرة عن مأمور رسمي أو مشتملة على علامة له ، لأن المراد بالورقة الأميرية في باب التروير هي الورقة التي من شأنها أن تصدر عن المأمور المختص بتحريرها . ولا فرق في ذلك بين كونها صدرت عنه فعلا ثم حدث فيها التغيير أو لم تصدر عنه أصلا ونسبت إليه زورا بجعلها على مثال ما يحرره شكلا^(٢) .
وصورة .

واتهم أحد طالبي الالتحاق بإحدى مدارس المعلمين بأنه صنع شهادة ميلاد مزورة فحكم بأن عمله يعتبر تزويرا في أوراق رسمية معاقبا عليه بالمادة ١٨٠ عقوبات^(٣) .

وحكم بأنه يكفى لتكون جريمة التروير في أوراق رسمية إذا ارتكبتها أحد الأفراد بأن زور ورقة ونسب صدورهما الى موظف عمومي أن يكون ظاهر تلك الورقة وشكلها يدلان على أنها من الأوراق العمومية بدون حاجة الى تدخل ذلك الموظف فعلا^(٤) .

والتروير بالاصطناع كثير الوقوع ، فإن أكثر ما يلجأ اليه المزورون من ضروب التروير إنشاء العقود والسندات على غيرهم من الناس طمعا في سلب أموالهم واثرتهم بواسطة هذه المحزرات المصطنعة . لذلك يغلب أن يكون المحزر المصطنع مذنبا بإمضاء من نسب اليه أو ختمه ، لأن المحزر العرفي الخالي من التوقيع قلما تكون له قيمة قانونا لأنه لا يصلح حجة على الغير ، ولكن ليس معنى هذا أن التروير بالاصطناع

(١) قض ٥ فبراير ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٧٠) .

(٢) الاستئناف في ٢٣ نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٤٣) .

(٣) قض ١٩ أبريل ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠٠) .

(٤) جنابات الاسكندرية في ٩ أغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٦٧) .

لا يعاقب عليه إلا اذا كان المحرر المصطنع مذيلاً بامضاء من نسب اليه أو ختمه، فان المحرر المصطنع اذا تعمد فيه صانعه تقليد خط من أسند اليه ذلك المحرر ولو لم يوقع عليه بامضاء أو ختم يصبح أن يتخذ مبدأ ثبوت بالكتابة، وبهذا يمكن أن يحل الضرر بمن يزور عليه ذلك المحرر^(١).

بل قد يتصور الضرر من اصطناع محرر لم يعتمد فيه تقليد خط شخص معين ولم يوقع عليه بامضاء ولا ختم . وقد وقعت بالاسكندرية حادثة تصلح مثالا حسنا لهذه الحالة ، وعصّلها أن زيدا رفع دعوى على بكر فحصل بكر على ورقة زيارة مطبوع عليها اسم زيد واستكتب عليها شخصا آخر عبارة مضمونها وعد للقاضي بدفع مبلغ من النقود أجرا على المساعدة، ثم أرسلت هذه الورقة غير ممضاة الى القاضي بطريق البوستة بنية إفهامه أنها من قبل زيد وهو ما اعتقده القاضي فعلا ، وأتضح من التحقيق أن هذه الورقة أرسلت بتدبير بكر فختم على بكر وكاتب الورقة بعقوبة التزوير^(٢).

ومن هنا القليل أن يزور شخص مخالصة على ظهر سند دين ولو كانت هذه المخالصة غير ممضاة^(٣).

وقد دار البحث على ما اذا كان الشخص الذي يحصل على أجزاء سند ممزق ويلصق بعضها ببعض على صورة تمديد السند الى حالته الأولى يعد مصطنعا لسند مزور أولا . فجارسون يرى أن الفعل يعد اصطناعا لمحرر مزور، لأن الجاني أنشأ سندا من حيث لا سند^(٤). أما جاروفيرى أن لا اصطناع، لأن المتهم لم ينشئ سندا

(١) جاور، ٤ قرة ١٣٨٩ ص ١٦٧

(٢) استئناف جنح الاسكندرية في ٢٠ فبراير ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ١٠١) — قارن جاور، ٤ قرة

١٣٨٩ ص ١٦٧ وحكم محكمة النقض الفرنسية في ١٦ نوفمبر ١٨٥٠ (سيري ١٨٥١ — ١ — ١٤٤٤).

(٣) انظر المادة ٢٣٠ من القانون المدني الأمل. — (٤) جارسون، قرة ٢٨٩

منزقوا وإنما استعمل أجزاء سند صحيح في الأصل، فإذا جمع هذه الأجزاء بغير أن يغير مضمونها فلا يسأل إلا عن الشروع في النصب إذا قدم هذا السند إلى المدعى وطالبه بسداد قيمته مرة أخرى ^(١).

وكما يكون الاصطناع طريقاً من طرق التزوير المادى يصبح أن يكون طريقاً من طرق التزوير المعنوى. فإذا حضر شخص إلى مأمور العقود الرسمية وأملى عليه عقداً على لسان شخص آخر لم يحضر تحرير ذلك العقد ولم يأذن بتحريره، كان ذلك تزويراً معنوياً بالاصطناع ويجعل واقعة منزقة في صورة واقعة صحيحة وبالتسليم باسم الغير. كذلك الحال فيما لو قدم شخص محرراً إلى آخر وطلب منه التوقيع عليه على اعتبار أنه عريضة شكوى فأمضاه وإذا به عقد بيع. وفيما لو سلم شخص إلى آخر ورقة ممضاة على بياض لاستعمالها في غرض معين فأخذها المستلم وأنشأ فيها عقداً على صاحب الإمضاء. وستريد هذه الأحوال بياناً في موضع آخر.

الفرع الثانى — فى التزوير المعنوى وطرقه

نصت المادة ١٨١ ع على التزوير المعنوى وطرقه، وعبرت عن هذا النوع من التزوير بقولها (غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها). فالتزوير المعنوى هو انذار تغيير الحقيقة في موضوع المحرر أو أحواله أى ظروفه حال التحرير. فهو لا يقع إلا عند تحرير المحرر وأثناء تحريره، أما التزوير المادى فقد يقع حال التحرير كحالة التزوير بالاصطناع كما قد يقع بعد التحرير كالتزوير بالإضافة أو التعديل أو الحذف ^(٢).

وليس للتزوير المعنوى أثر ظاهر أو علامة محسوسة، لأنه أمر خاص بمعنى المحرر لا بمادته، فلا يقع بسببه في الكتابة تعديل أو تحوير أو زيادة أو نقص أو تقليد أو غير

(١) جaro، ٤ قرة ١٣٦١ (٢) جارسون، قرة ٢٩١

ذلك من صور التغير المادى، بل الذى يقع فيه هو أن المحزر يسطر من وقت تحريره على صورة تتضمن وقائع أو بيانات مخالفة للحقيقة . فن ذلك أن يحضر شخص الى مأمور العقود الرسمية أو الى أى موظف عمومى آخر مختص بتحرير نوع من المحزرات ويلى عليه بيانات كاذبة فيسطرها الموظف فى المحزر كما أمليت عليه . ومن ذلك أن الموظف نفسه الذى وكل اليه تحرير نوع من المحزرات يغير الحقيقة فى هذه المحزرات حال تحريرها بأن يثبت فيها بيانات غير التى أمليت عليه، أو يدون فيها وقائع لا أصل لها، أو يغير أحوال هذه المحزرات أى ظروفها وما يجب ملاحظته بشأنها من الإجراءات، كأن يثبت أنه حرّر المحزر فى تاريخ غير تاريخه الحقيقى، أو فى مكان غير المكان الحقيقى، أو أنه حرّره بحضور شاهدين حال كونه لم يحضره إلا بحضور شاهد واحد، أو أنه تلاه على المتعاقدين بعد تحريره وهو لم يفعل ذلك، وهكذا .

فالتروير المعنوى يجوز إذن أن يقع من الأفراد كما يقع من الموظفين العموميين، ولكن المادة ١٨١ وضعت لبيان حكم التروير المعنوى الذى يقع من الموظفين العموميين فى المحزرات التى اختصوا بتحريرها . على أن الطرق الميئة بها تصدق أيضا على أحوال التروير المعنوى الذى يقع من غير الموظفين، فالطرق واحدة فى كل أنواع التروير المعنوى كما قلنا .

وقد نصت المادة ١٨١ ع على طريقتين للتروير المعنوى وهما : (١) تغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجها ، و (٢) جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، أو جعل واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها . ونضيف الى ذلك طريقة أخرى وهى (٣) انتحال شخصية الغير أو استبدال الأشخاص وإن لم تكن فى الواقع طريقة مستقلة، لكنه يحسن الكلام عليها منفردة لكثرة وقوعها وتنوع صورها .

(١) تغيير إقرار أولى الشأن

يقع التزوير بهذه الطريقة كلما غير الموظف العمومي المختص بالتحريرات اليانات التي طلب منه أولو الشأن إثباتها في المحضر . فإذا طلب متعاقدان من محضر العقود الرسمية أن يحضرا لما عقد بيع محضرا لما عقد إجارة ، أو طلبا منه إثبات شروط معينة في العقد فأغفلها أو أثبت شروطا تخالفها ، أو ذكر له أنها أخفا على ثمن معين فزاد في مقدار هذا الثمن أو نقص منه ، يمد المحضر في هذه الأحوال مرتبكا لتزوير معنوي بتغيير إقرار أولى الشأن . وكذلك حكم المانون الذي يغير أقوال الزوجين فيثبت في عقد الزواج صداقا أزيد أو أنقص من المبلغ الذي قرراه ، أو يغير في مقدار ما دفع من المهر أو ما تأخر منه ، أو يثبت في قسيمة الطلاق أن الطلاق بائن حالة كونه رجعيا ، وهكذا .

ولا يغير من مسؤولية الموظف في هذه الحالة أن يكون المتعاقدان قد وقعا على المحضر بحالته التي حررها ، أو أن يكون الموظف قد تلاه عليهما بعد تحريره عملا باللوائح ، لجواز أن يكون المتعاقدان قد أهملوا مراجعة المحضر ، أو لم ينتبها إلى ما أدخل عليه من التغيير لدى قراءته اعتمادا على أمانة الموظف أو لوثوقهما به .^(١)

وهذه الصورة من التزوير المعنوي في المحضرات الرسمية نادرة الوقوع ، لأنه قلما يكون للموظف مصلحة في تغيير المحضرات التي يطلب إليه تحريرها .

ولا يتصور حصول تزوير معنوي من غير موظف في محضر رسمي بطريقة تغيير إقرار أولى الشأن ، لأن هذه الطريقة لا تقع إلا بمن وكل إليه تحرير المحضر ، ولا يوكل بتحرير محضر رسمي إلى غير موظف . فإذا أنشأ أحد الأفراد عقدا مزورا على صورة

(١) موسوعات الدوز تحت كلمة تزوير ققرة ١٤٩ - جازو ، ٤ ققرة ١٣٨٥ - جازسون ، ققرة ٢٩٦

العقود الرسمية وضمنه إقرارات لم تصدر عن نسب العقد اليهم، كان ذلك تزويراً بطريق الاصطناع لا بطريق تغيير إقرار أولى الشأن .

لكن يتصور وقوع تزوير معنوي من أفراد الناس بطريق تغيير إقرار أولى الشأن في محضر عرفي، فإذا كلف شخص آخر بأن يحزر له خطاباً بمعنى خاص فحضر عليه سنداً بدين أو عقداً وتناوله إياه فامضاه أو وقع عليه بختمه كان ذلك تزويراً معنوياً بتغيير إقرار أولى الشأن . ومن هذا القبيل ما إذا كلف مترجم بترجمة محضر عرفي من لغة إلى أخرى، فأثبت في الترجمة بيانات تخالف ما تضمنته المحضر الأصلي^(١) . وكذلك حكم الكاتب في محل تجاري المكلف بقيد العمليات التجارية في دفاتر المحل إذا أثبت تلك العمليات على غير حقيقتها^(٢) .

(٢) جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة الخ

هذه الصورة أكثر وقوعاً من سابقتها، ويدخل فيها كل تقرير لواقعة على غير حقيقتها .

فأمور العقود الرسمية الذي يضع لمحضره تاريخاً غير تاريخه الحقيقي، أو يثبت أنه حرّر في مكان غير مكانه الحقيقي، أو أنه حرّر بحضرة شهود لم يحضروا، يعدّ مرتكباً لتزوير معنوي يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

ومحضر شهادات الوفيات والمواليد يرتكب تزويراً من هذا النوع إذا غير تاريخ الميلاد أو الوفاة في الشهادة، أو غير فيها جنس المولود أو المتوفى .

وكذلك المحضر إذا أثبت كذباً في محضر الحجز عدم وجود متقولات بمنزل المدين^(٣)،

(١) دالوز، ١٨٦٧ - ٥ - ٢١٧

(٢) جاور، ٤ فقرة ١٣٨١

(٣) نقض ٩ ديسمبر ١٩٠٥ (الاستقلال ٥ ص ٥٧) .

أو أثبت كذباً أنه سلم صورة الإعلان الى شخص المدعى عليه حالة كونه سلمها الى شخص آخر، أو أنه عين المحصولات المطلوب المحجز عليها وهو لم يعاينها .

والعمدة اذا أعطى شهادة لامرأة وقرر فيها كذباً أنها لا تزال بكرًا ولم تترجج لتستعين بها على قبض معاش مقرراً^(١) .

وشيوخ البلد اذا أعطى شهادة لشخص مطلوب في القرعة بأنه وحيد أبويه وهو ليس كذلك .

ووكيل البطركانة اذا أعطى شخصاً شهادة قرر فيها زورا أنه أعزب وأن ليس ثمة مانع شرعي من زواجه^(٢) .

والمأذون الذي يقرر كذباً في عقد الزواج أن المرأة المعقود عليها خالية من الموانع الشرعية .

والمحقق الذي يثبت زورا في محضره أنه عند تفتيش المتهم وجد معه سلاحاً أو حشيشاً أو أنه وجده بحالة سكرين .

وعبارة (جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها) لا تخرج عن أن تكون صورة مما يدخل في مفهوم عبارة (جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة) .

ومن أمثلتها أن يثبت الموثق في عقد بيع أن البائع قرر أنه قبض الثمن وهو لم يقرر ذلك، أو أن يثبت المحقق أن المتهم اعترف بالجريمة وهو لم يعترف .

وقد يقع التزوير بهذه الطريقة من شخص غير موظف في محرر رسمي، كما لو قرر أحد الأفراد للمحضر كذباً أن فلاناً مقيم معه، واستلم الإعلان بالنيابة عنه بحجة أنه غائب مؤقتاً عن المنزل^(٣) .

(١) الاستئناف في أول يونيو ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٣١٠) .

(٢) الاستئناف في ٧ يونيو ١٩٠٣ (الحقوق ١٨ ص ٢٦٧) .

(٣) قضا ٥ يونيو ١٩١٥ (الترافع ٢ ص ٢٩٧) .

وكذا لو ادعى زيد من الناس أن أخته وكلته عنها في عقد زواجها على عمر وعقد الزواج بناء على ذلك مع أنها لم توكله^(١).

وكذا لو أحضر شخص امرأة أمام القاضي الشرعى وادعى أنها أمه ليثبت حياة أمه في ذلك التاريخ، واستحصل على إعلام شرعى بذلك مع أن أمه توفيت من قبل ذلك^(٢).

وقد يقع التزوير المعنوى بهذه الطريقة من أحد الأفراد في محركات عرقية، فمن ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ ع وهي حالة الطيب أو الخراج الذى يعطى شهادة طبية مزورة بمرض أو بعاقة تستوجب الإعفاء من أى خدمة عمومية. ومن ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة ١٣٦ من القانون التجارى، وهي حالة تقديم تواريخ التحاويل، فإن القانون يعدها تزويرا على خلاف الأصل في العقود الصورية.

ومن ذلك أن يثبت التاجر في دفتره التجارى "عمليات أو حسابات تخالف الحقيقة".

ومن ذلك أن يمتزج دائن بإصلا للمدينه بدين غير الذى دفع المدين المال سددا له^(٣).

(٣) انتحال شخصية الغير أو استبدال الأشخاص

جميع التزويرات المعنوية التى ترتكب بهذه الطريقة لا تخرج عن أن تكون صورا خاصة من التزوير المعنوى الذى يقع يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة، وهي الطريقة الثانية التى فرغنا من الكلام عليها، ولكن الذى يميز هذه الصورة الأخيرة عن سابقتها أن الواقعة المزورة تقوم على تسمى المزور باسم شخص آخر، أو استبداله شخصا بآخر في المحرر المزور.

(١) جرائد الاسكندرية في ٢ مارس ١٨٩٨ (الحقوق ١٣ ص ٨٢).

(٢) الاستئناف في ٢٣ أبريل ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ١٨٣).

(٣) جريدة البان ٢٥ أبريل ١٩٢٣ (المحكمة ٤ عدد ٥٠٥ ص ٦٧٣).

وقد يقع ذلك من الموظف العمومي المختص بالتحجير، كما لو أثبت الموثق كذبا أن شخصا حضر أمامه وأملى عليه عقدا أو إقرارا بدين، وحرر سندنا بهذا المعنى على لسان ذلك الشخص .

وكما لو أثبت كاتب المحكمة في محضر الجلسة أن المدعى عليه حضر واعترف بالدين وهو لم يحضر ولم يعترف .

وكما لو أثبت المحضر في أصل الإعلان أنه سلم الصورة الى شخص المعلن، مع أنه سلمها الى شخص آخر .

وقد يقع التروير بهذه الطريقة من أحد الأفراد في محرر رسمي، والأمثلة على ذلك كثيرة .

فمنها أن يحضر شخص أمام الموثق ويتسمى باسم شخص آخر، ويملى على لسان ذلك الشخص الآخر عقد بيع أو إقرارا بدين^(١) .

ومنها أن يتسمى شخص باسم كاذب ويستلم عريضة افتتاح دعوى معلنة الى شخص غيره ، ويضع امضاء ذلك الشخص عليها ، ثم يحضر أمام المحكمة ويصدر الحكم عليه بهذه الصفة^(٢) .

وأن يحضر شخص في تحقيق جنائي بصفة شاهد ، ويتسمى باسم شخص آخر ويدعى كذبا أنه شهد السرقة^(٣) .

وأن يتسمى شخص باسم آخر ويقبض قيمة حوالة بوسنة^(٤) .

(١) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ٢٥٨

(٢) قض ٩ فبراير ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ١٠٨) .

(٣) قض ٣ مايو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٩٩) .

(٤) جنائيات مصر في ٢٦ أبريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٩١) .

وأن يتسمى إنسان باسم آخر محكوم عليه بعقوبة لكي يحبس بدلا منه، وثبتت هذه الواقعة الكاذبة في دفتر السجن على اعتبار أنها صحيحة^(١).

وأن يدعى مسيحي أنه مسلم ويعقد زواجه على مساهمة، ويتسمى في وثيقة الزواج باسم غير اسمه الحقيقي^(٢).

وأن يتسمى شخص باسم آخر ويؤدي الامتحان بدلا منه^(٣).

وأن نتسمى امرأة باسم أخرى وتقرر أمام المأذون قبولها الزواج بشخص معين^(٤).

وأن يحضر شخص أمام المأذون مع امرأة ويتسمى كذبا باسم زوجها، ويوقع الطلاق عليها أمام المأذون، ويحضر قسيمة بذلك^(٥).

وأن يحضر شخص مع امرأة أمام المحكمة الشرعية، ويدعى أنها أمه لإثبات حياتها في ذلك التاريخ، ويستحصل على إعلام شرعي بذلك^(٦).

ومن بعض الأمثلة السابقة يتضح أن انتقال شخصية الغير قد يفتقر بالتوقيع بامضاء مزورة، وعندئذ يتضمن المحرر الواحد تزويرا ماديا بوضع إمضاء مزور ومعنويا بالتسمى باسم الغير وجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة. على أن خلق المحرر الرسمي من التوقيع في مثل هذه الأحوال لأى سبب من الأسباب لا يمنع من العقاب ولا يحول دون وجود الجريمة^(٧).

(١) الاستئناف ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ (الحقوق ١٢ ص ٢٨) جنائيات طنطا في ٧ أغسطس ١٩٠٥ (الاستئناف ٤ ص ٥٧٢) وجنائيات مصر في ٥ سبتمبر ١٩٠٩ (الحقوق ٢٥ ص ١١).

(٢) قض ٤ ديسمبر ١٩٢٣ (الحاماة ٤ عدد ٥٥٢ ص ٧٢٨).

(٣) القضاء ٧ فبراير ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٩٦).

(٤) القضاء ١٣ مارس ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٢٢٠).

(٥) الاستئناف ٢٢ مارس ١٩٠٠ (الحقوق ١٥ ص ١٦٩).

(٦) الاستئناف في ٢٣ أبريل ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ١٨٣).

(٧) جارسون، مواد ١٤٥ - ١٤٧ - ١٤٧ - ٣٧ - أظفر أيضا جارد، ٤ هامش ص ١٢٥ نوبة ٤٣ -

موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير قرة ٢٦٠

وقد حكم بأنه ليس من اللازم لتكوين جريمة التزوير في أوراق رسمية بواسطة استبدال الأشخاص أن يوقع المزور على العقد المشتعل على البيانات الكاذبة التي صدرت عنه، بل يكفي أن يترتب على ادعائه تحرير محضر رسمي يتضمن حضور الشخص المزعوم، وإثبات وقائع مزورة أو إقرارات مكتوبة على لسان ذلك الشخص، ولا تنبأ بعد هذا بسبب عدم التوقيع^(١).

وحكم بأن خلق وثيقة الزواج أو الطلاق في مثل هذه الأحوال من توقيع ذوى الشأن لا يترتب عليه بطلان الوثيقة^(٢).

وقد وقع التزوير المعنوي بانتحال شخصية مكتوبة أو باستبدال الأشخاص في المحررات العرفية أيضا . فكلمًا وقع المزور على محضر عرفي بإمضاء أو ختم مزور كان هذا من قبيل انتحال شخصية الغير، غير أنه في هذه الحالة تغلب عليه الصفة المادية ويسمى عادة تزويرا ماديًا بوضع إمضاء مزور^(٣)، ولكن هل يمكن أن يتصور تزوير معنوي في محضر عرفي بواسطة انتحال شخصية مكتوبة وبغير توقيع؟ قد يكون هذا نادرا، لأن المحرر العرفي الخالي من التوقيع يكون عادة عديم القيمة، ولكن وجوده ليس بمستحيل، وقضية ورقة الزيارة المرسلة الى القاضي تصلح مثلا حسنا لتزوير معنوي في محضر عرفي بانتحال شخصية الغير وبغير توقيع^(٤).

ولكى يكون تقيير الحقيقة في محضر بواسطة انتحال شخصية الغير أو استبدال الأشخاص تزويرا معاقبا عليه يجب أن يكون المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه . وتطبيقا لذلك حكم بأن مجرد توصيل شخص بطريق التسمي

(١) قض ١٣ مارس ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ١٢) قان قض ٢ أبريل ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١٠٢) .

(٢) قض ٢٥ يوليو ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ٣) — أنظر مع ذلك جنايات الزنا حتى ٢٧ أبريل

١٩٠٤ (الاستقلال ٤ ص ٩٧) . (٣) جارسون، قرة ٣٧٦

(٤) أنظر استئناف جنح الاسكندرية في ٢٠ فبراير ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ١٠١) .

باسم الغير الى إعلان ورقة معارضة في حكم غيابي باسم المحكوم عليه غايابا غير معاقب عليه بنصوص قانون العقوبات الخاصة بالتروير في أوراق عمومية، لأنه لكي تتوفر أركان التروير في ورقة رسمية باستبدال أشخاص في مثل هذه الحالة يجب أن يكون الأمر المنسوب صدوره من الشخص المستق في الورقة قد ثبت صدوره من ذلك الشخص بحضور الموظف المختص بتحرير الورقة، لكي يستطيع الشخص الذي يطلع على الورقة الاطمئنان الى صدق الأمر المثبت فيها بماله من الثقة في ذمة الموظف المحرر لها؛ وحيث إنه عند ما يستلم أحد المحضرين ورقة إعلان ويعلمها، ويكون مشروع ذلك الإعلان مشتغلا على بيان أنه عمل بناء على طلب زيد من الناس، فيستحيل القول بأن المحضر في هذه الحالة يثبت رسميا أن الطالب حضر شخصيا أمامه، وإلا كانت النتيجة أن أغلب الإعلانات تصبح مزورة^(١).

والحكم متقد من وجهة أنه يفترض أن أقلام المحضرين لا تتحرى صحة شخصية من يقدمون اليها مشروعات إعلانات للقيام بإعلانها . ويكاد يقرر أن هذا التحري ليس من اختصاص أقلام المحضرين ، مع أن الواجب أن يكون الأمر على عكس ذلك . فإذا كان العمل جاريا على غير ما يجب أن يكون فالعيب عيب النظام ، ولا ينقص هذا من قيمة أوراق الإعلانات من حيث هي مثبتة لشخصية من نسبت اليهم ، لأنها أوراق رسمية أعلنت خصيصا لإثبات ما جاء بها وعلى الخصوص شخصية طالب الإعلان . والقول بعكس ذلك إهدار لقوة هذه المحررات ولكل ما يترتب عليها من الإجراءات القضائية .

ومن هذا القبيل ما حكمت به محكمة النقض المصرية في قضية اتهم فيها أشخاص بأنهم اتخذوا أسماء كاذبة ، وتوصلوا بذلك الى قيد هذه الأسماء بدقتر أحد قضاى الأختام والحصول على أختام بها ، وذلك بقصد التوقيع بها على عقود مزورة ، ولكنهم لم يتخذوا هذا القصد ، فقررت المحكمة أن المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع لا تطبقان على

(١) جنایات أسیوط فی ٨ فبراير ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٦٠) .

المتهمين، حيث إن نقاشى الأختام لا يعتبرون من أرباب الوظائف الأميرية، كما أن دفاترهم لا تعتبر من الأوراق الرسمية بالمعنى المقصود بها في المادتين المذكورتين، ولا يكسبها هذه الصفة كونها غنومة بختم المديرية أو المحافظة . كذلك لا يمكن اعتبار ما وقع من المتهمين تزويرا في أوراق خصوصية منطبقة على المادة ١٨٣ ع، لأن الأعمال التي ارتكبوها تعدّ من الأعمال التحضيرية، كمن يقلّد إمضاء شخص ولا يوقع به على عقد ولا محرّر آخر^(١).

بحث

في هل كل تغيير للحقيقة في محرّر بإحدى الطرق المينة في القانون يعدّ تزويرا . من المسلم به مبدئيا أن ليس كل كذب مسطور في محرّر تزويرا، وأن القانون إنما عني بالنص على طرق التزوير كما يحصر دائرة الأفعال التي يصح أن توصف بأنها تزوير . ومن المتفق عليه أن الطرق التي نص عليها القانون واردة على سبيل الحصر، فكل تغيير للحقيقة يقع بطريقة غير ما نص عليه القانون لا يعدّ تزويرا^(٢) . ولهذا كان من المقرر أن كل حكم يصدر بعقوبة في جريمة تزوير يجب أن يبيّن الطريقة التي استعملها المتهم في ارتكاب التزوير، لأن على بيان تلك الطريقة لتوقف معرفة ما إذا كان الفعل يدخل حقيقة في دائرة التزوير المعاقب عليه أولا ، فإذا لم تبين طريقة التزوير اعتبرت الواقعة غير مينة بيانا كافيا، ووجب نقض الحكم^(٣).

(١) قض ٢٧ سبتمبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٤) .

(٢) شوفرويل، ٢ قرّة ٦٥٩ - جارو، ٤ قرّة ١٣٧٠ ص ١١٨ - جارمون، قرّة ٢٣٥

(٣) قض ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ١٦) — أنظر أيضا قض ١٤ مارس ١٨٩٩

(القضا، ٦ ص ١٤٥) و ١٣ يناير ١٩٠٠ (الحقوق ١٥ ص ٢٥) و ٢٤ نوفمبر ١٩٠٠ (المجموعة ٢

ص ٣١٥) و ٢ مارس ١٩٠١ (المجموعة ٣ عدد ٢٩) و ٢٦ أكتوبر ١٩٠١ (المجموعة ٤ عدد ١

و ٧ نوفمبر ١٩٠٣ (المجموعة ٥ عدد ٧٢) و ٢١ مارس ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١٤٤) .

غير أنه إن صح القول بأن الطرق التي يبتها القانون في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع جامعة لكل صور التروير الممكن وقوعها، فإنها ليست بمثابة من اشتباه صور من الكذب أو الغش الذي لا يدخل في دائرة التروير بأفعال التروير المنطبقة على القانون . ذلك بأن بين طرق التروير المعنوي المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع صورة تُسَمَّع لقبول كافة صور الغش والكذب الذي يمكن أن يقع في المحررات وإن لم يكن من نوع التروير، وتلك الصورة هي (جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة) . ولكي يتبين مبلغ ما يمكن أن ينطبق على هذه الصورة من ضروب الكذب والغش الذي لا يدخل قطعاً في دائرة التروير نورد الأمثلة الآتية :

أرسل شخص الى آخر تلغرافاً مكتوباً يخبره فيه بموت شخص ثالث .

أرسل شخص الى آخر ورقة دعوة كاذبة، فاضطر المرسل اليه الى تكبد بعض نفقات مالية استعداده لتلبية هذه الدعوة .

كتب شخص تاريخ حياة شخص آخر وملأه بالأكاذيب والأباطيل .

أرسل شخص الى آخر خطاباً يخبره فيه كذباً بوجود مشروع خيرى يحتاج الى تعضيده، فأرسل اليه مبلغاً من النقود .

أرسل شخص الى آخر يخبره كذباً بأن والدته توفيت، وأنه في حاجة الى مبلغ من النقود لتشيع جنازتها .

غيب جريدة ذكرى وصف حفلة أن فلانا من الناس حضر هذه الحفلة، وأنه ألقى خطبة طعن فيها على زيد وبكر، مع أن فلانا هذا لم يحضر الحفلة .

أرسل شخص بلاغاً الى دائرة البوليس يخبرها فيه كذباً بأن فلانا اعتدى عليه أو سرق ماله الخ .

فهذه الأمثلة وأشباهاها مقطوع بأنها لا تعدّ تزويراً، بل منها ما هو كذب بسيط لا عقاب عليه، ومنها ما يمكن أن تكون منه جريمة أخرى، كنصب أو قذف أو بلاغ كاذب، وهي مع ذلك قائمة على تقرير وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة .

من هذا يتضح أنه على رغم عناية الشارع بمحصر الطرق التي يرتكب بها التزوير لا تزال نصوص القانون قاصرة عن تحديد طبيعة التزوير . ومن أجل هذا يقول بلانش إن من أصعب الأمور في قانون العقوبات تحديد الوصف الصحيح لكل حادثة تقع وتكون منطوية على تغيير الحقيقة^(١) .

فما هو إذن الحد الفاصل بين الأفعال التي تدخل في دائرة التزوير في المحررات وغيرها من الأفعال التي تتضمن تغييراً للحقيقة في محرّر، ولكنها مع ذلك لا تعدّ تزويراً ؟

يقول بلانش جواباً على هذا إن من الثابت المقرّر أن كل تغيير للحقيقة لا ينطبق على طريقة من الطرق التي نص عليها القانون لا يمكن أن يكون منه فعل التزوير^(٢)، ولكن هذا القول لا يفيد شيئاً بعد أن يتنا أن نفس الطرق التي نص عليها القانون غير مانعة .

ويقول شوفرويهي إنّه لكي يعدّ الفعل تزويراً معاقباً عليه يجب : (أولاً) أن يدخل في إحدى الصور التي نص عليها القانون ، (وثانياً) أن يكون قد ارتكب بنسب علم الشخص الذي يناله من ورائه ضرر^(٣) . فالشرط الأول من هذين الشرطين هو عين الشرط الذي وضعه بلانش ، وأما الشرط الثاني فلا ينطبق إلا على أحوال التزوير التي ينسب فيها المزور إلى شخص آخر محرراً لم يصدر عنه .

(١) بلانش، ٣، قرة ١٢٨ ص ١٦٨

(٢) بلانش، ٣، قرة ١٢٩ ص ١٨٠

(٣) شوفرويهي، ٢، قرة ٦٤٣

والواقع أنه كلما نسب شخص الى آثر محرزا أو عبارة أو جزءا من محرر لم يصدر عنه ولم يكتب بعلمه وموافقته، سواء كان ذلك بوضع إمضاءات أو أختام مزورة، أو بتغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات، أو باتحال شخصية الغير أو باستبدال الأشخاص، أو بطريق الاصطناع أو التقليد، أو بتغيير إقرار أولى الشأن، أو يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها؛ أو حذف من محرر عبارة أو جزءا لم يوافق صاحب الشأن على حذفه ولم يقع بعلمه ورضاه، فذلك هو التزوير في حقيقة معناه، ولا يبقى بعد هذا سوى البحث عن توفر الضرر والتسبب الجنائي .

لكن التزوير لا يقتصر على الأحوال التي ينسب فيها المزور الى شخص آثر محرزا أو جزءا من محرر لم يصدر عنه، بل يدخل فيه أيضا أنواع من المحررات صادرة عن نسبت اليهم وليست مسندة زورا الى أشخاص آخرين، ولكنها تتضمن تغييرا للحقيقة من نوع ما بعد تزويرا . والمحررات التي من هذا القبيل هي التي قد يتعذر فيها التمييز بين ما بعد تزويرا وما ليس بتزوير .

ويمكن القول بوجه الإجمال إن كل تغيير للحقيقة يرتكب في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧٩ ع - أى بالطرق المادية - يعد تزويرا ولا نزاع فيه . وليس كذلك كل تغيير للحقيقة يرتكب في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع . فإذا كان تغيير الحقيقة حاصلًا من موظف عمومي في محرر رسمي مخصص بتجريه، فيكفي لاعتبار الفعل تزويرا أن يكون تغيير الحقيقة واقعا على شيء مما كان الغرض من تحرير ذلك المحرر إدراجه به كما تقول المادة ١٨١ . أما إذا كان تغيير الحقيقة حاصلًا من أحد الأفراد سواء أفي محرر رسمي أم في محرر عرفي، فهنا موضع الشك والاشتباه بين الأفعال التي تعد تزويرا والتي ليست كذلك . وأهم ما دار عليه البحث في هذا الصدد مستثنان : (١) العقود الصورية، و (٢) الإقرارات الفردية .

هل الصورية من نوع التزوير ؟ - مسألة انقسمت فيها آراء الشراح واختلفت فيها أحكام المحاكم . فما لا شك فيه أن الصورية تتضمن إخفاء أو تغييرا للحقيقة ، لأن العقد الصوري هو العقد الذي يتفق المتعاقدان على أن يثبتا فيه وقائع أو أمورا تخالف حقيقة ما يريدانه ، كإثبات تصرف لم يحصل ، أو دين لا وجود له ؛ أو إخفاء طبيعة العقد المتفق عليه بينهما يجعل الهبة بيعا والبيع هبة ونحو ذلك ؛ أو تغيير الثمن المتفق عليه في عقد بيع ، أو الشروط المتعلقة بالعقد وهكذا ؛ ويكون هذا الإخفاء أو التغيير مقصودا لغرض أو مصلحة خاصة . ولكن الذي يصح أن يكون موزعا للشك هو ما إذا كان هذا التغيير يمكن أن يبلغ مبلغ التزوير فيعاقب عليه القانون . وليس في نصوص القانون ما يرشد إلى حقيقة الرأي الواجب اتباعه ، فبينما يرى القانون المدني يبيع الصورية في حالة خاصة وهي الهبة الموصوفة بصفة عقد آخر (المادة ٤٨ مدني) ، إذا بالقانون التجاري يعاقب عليها في حالة أخرى وهي المنصوص عليها في المادة ١٣٦ منه إذ تقول (تقديم التواريخ في التحويلات ممنوع وإن حصل يعد تزويرا) .

على أن ما لا نزاع فيه أن الصورية لا تعد تزويرا معاقبا عليه إذا كان الغرض الذي أراده المتعاقدان بإخفاء حقيقة التعاقد الذي تمّ بينهما مشروعا ، كيبيع يعمل في صورة عقد صلح أو معاوضة ؛ أو كقسمة عملات في صورة عقد بيع ؛ ففي مثل هذه الأحوال لا يمكن أن يترتب على الصورية مسئولية جنائية ، إذ لا ضرر على أحد من هذه العقود ^(١) .

كما أن هناك أنواعا أخرى متفقا على عدم جواز المعاقبة عليها ولو كان من شأنها الإضرار بالغير ، ما دام القانون قد سنّ وسائل أخرى غير جنائية لتلافي الضرر الناشئ

(١) جارسون ، مواد ١٤٥ - ١٤٧ قرة ٥٠ .

عنها، كالمطبة الموصوفة بصفة عقد بيع، فمن حيثه إبطال مفعولها أن يطرق أبواب المحاكم المدنية، ولا داعي الى اللجوء الى أحكام قانون العقوبات^(١).

أما فيما عدا الأنواع المتقدمة فالشراح مختلفون في الرأي، فمن قائل بوجوده العقاب وهو بلانش، ومن قائل بعدم العقاب ومنهم شوفو وهيلي وجارو.

أما بلانش فيرى أن العقاب على الصورية واجب، لأن القانون قد وضع أحكاماً عامة للتروير، وبين فيها الطرق التي يرتكب بها، ولم يستثن منها الحالة التي يقع فيها تغيير الحقيقة باتفاق المتعاقدين، فإنخراج الصورية من أحكام التروير تميز لا يبرره القانون ولا يتفق مع عموم النص. غير أنه لا يرى أن كافة أنواع الصورية تدخل في حكم التروير، بل يستثنى الحالات التي يعاقب عليها القانون على أنها جرائم من نوع آخر، وما بقي بعد ذلك يقسمه الى قسمين، قسم لم يتوفر فيه القصد الجنائي وهذا لا عقاب عليه ولو أصاب الغير ضرر بسببه لفقدانه ركباً من أركان التروير، وقسم يتوفر فيه القصد الجنائي ومن شأنه الإضرار بالغير، وهذا القسم يأخذ حكم التروير لا كمال أركانه.

وحجة بلانش في وجوب العقاب واهية، لأنه يعتمد في رأيه على أن نصوص القانون لم تميز بين نوع وآخر من أنواع تغيير الحقيقة، وعلى أن الصورية تدخل في الطرق التي نص عليها القانون في مواد التروير. ولكنا رأينا فيما سبق أن هذه الطرق غير ممانعة. والذي يجب أن يدور عليه البحث هنا هو هل الصورية جامعة للصفات المميزة لطبيعة التروير أو هي نوع آخر من تغيير الحقيقة لا علاقة له بالتروير؟ وذلك ما لم يتعرض له بلانش.

(١) جارسون، ققرة ٥١ - جارو، ٤ ققرة ١٣٧٤ ص ١٢٧ - انظر حكم محكمة مصر الاستئنافية

في ٢٦ فبراير ١٩٠٣ (الحقوق ١٨ ص ٨٦).

(٢) بلانش، ٣ ققرة ١٣٥

وتكاد المحاكم الفرنسية والمصرية تتبع رأى بلانش في أن الصورية نوع من التزوير، وهي تعاقب عليها إذا استجمعت الأركان اللازمة لتكوين جريمة التزوير. فمن ذلك أن محكمة النقض الفرنسية عاقبت بعقاب التزوير موثما توطأ مع متعاقدين، وزاد في عقد البيع الذي قام بتحريره ثمن العقار المبيع ليغش المرتهين العقارين في حقيقة قيمة ذلك العقار^(١).

ومن ذلك ما حكمت به محكمة النقض المصرية من أن تغيير حدود الأراضي المبيعة وكتبتها الحاصل باتفاق المتعاقدين في عقد بيع عند ما يكون العقد ثابت التاريخ ثبوته رسميا، والمراد من ذلك مع سوء القصد حرمان الغير من حقه في الشفعة، يعدّ تزويرا في أوراق عرقية واقعا تحت حكم المادتين ١٨٣ و ١٧٩ من قانون العقوبات^(٢).

أما رأى شوفو وهلي فينحصر في أن الصورية لا تخرج عن كونها كذبا من نوع الغش المدني لا من نوع التزوير الجنائي، ولا تنطبق على المادة الخاصة بالتزوير المادى، لأنه لم يحصل تغيير مادى في العقد المتضمن للصورية، ولأن الإمضاءات واليانات التي تضمنها العقد صحيحة كلها من هذه الوجهة، ولا على المادة الخاصة بالتزوير المعنوي، لأن الاتفاق الصوري هو عين ما أراد المتعاقدان إثباته بالعقد^(٣).

ولكن هذه الحجّة واهية أيضا، لأن الاتفاق الصوري يصح أن يوصف بأنه تغيير للحقيقة يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة، وهذا من طرق التزوير المعنوي المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع.

ولعل أصح الآراء في هذا المعنى هو الرأى الذى أدلى به جارو، وهو رأى يصح أن يتخذ قاعدة عامة للتمييز ما يصح أن يعدّ من ضروب الكذب تزويرا في المحررات وما لا يصح أن يسمى تزويرا.

(١) قض فرنسي في ٣ سبتمبر ١٨٧٤ (انظر ملحق موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٤٧).

(٢) قض ٩ مايو ١٩٠٣ (المجموعة ٤ عدد ٩١).

(٣) شوفو وهلي، ٢٠ فقرة ٦٥١.

يقول جاريو بأن لا تزوير حيث يكون الإقرار (déclaration) متعلقا بأمر شخصي — للمقر وكان الكذب الذي تضمنه ذلك الإقرار قاصرا على مركزه الشخصي ، لأن القانون لا يريد أن يضع الناس بين حالين : إما تضحية مصالحهم الشخصية بتقرير الحقيقة على علاقتها ، وإما الوقوع تحت طائلة العقاب اذا هم قرروا ما يخالف الحقيقة . ولهذا قصر القانون دائرة التزوير على الاقرارات التي بها ينسب المزور فعلا أو صفة الى شخص آخر على غير حقيقة أو يغتصب مركز شخص آخر أو صفته ^(١) .

ومعنى هذا بعبارة أوضح أن المزور هو الذي يتعدى فعله مباشرة الى الغير ، إما باغتصاب حق أو صفة لتلك الغير بواسطة المحرر المزور ، وإما بنسبته الى ذلك الغير فعلا أو صفة لا حقيقة لهما ، ففعله واقع دائما على رأس غيره مباشرة . أما الذي يتعاقد بعقد صوري فإنه يتعاقد على ماله شخصيا من حقوق أو صفات ، فإذا تصرف فلا يتصرف في مال الغير أو حقوقه أو صفاته ، وإنما يتصرف في شيء خاص بشخصه . فإذا ترتب على فعله ضرر للغير فإنما يكون ذلك من طريق غير مباشر ، لأن تصرفه لم يتناول حقوق الغير وإنما كان قاصرا على حقوقه هو .

مثال ذلك — باع شخص عقارا الى آخر ، ولكي يسد الشفعة على الجار ترك الجزء المجاور لأرض الجار ولم يذكره في عقد البيع ، وحدد العقار المبيع بمحدود غير حدوده الحقيقية . فتصرفه هذا قائم على ملكه الشخصي ، وله بطبيعة الحال أن يبيعه كله أو أن يتقص جزءا منه ، لأن ذلك داخل في حقوق ملكيته . فإذا كان يقصد من انتقاص ذلك الجزء الإضرار بالجار ، فليس معنى ذلك أنه خرج في تصرفه عن حقوقه الشخصية ، وغاية ما يقال إنه أساء استعمال حقه إضرارا بالجار ، وهذا أمر يصح للجار أن يتداركه بالطرق المدنية بإثبات حقيقة التعاقد وإبطال مفعول العقد الصوري .

مثال آخر — مدين حجز على مقولاته فباعها الى آخر بعقد صوري ، وجعل تاريخه سابقا على الحجز . لم يخرج المدين في تصرفه هذا عن حدود ملكه ، وإن كان

قد أراد به الإضرار بالدائن إلحاز وتهريب أمتعته من الحجز، ولكن للدائن أن يبطل مفعول هذا العقد بإثبات صورته .

كل هذا شيء والفعل الذي يرتكبه المزور شيء آخر، فإن المزور لا يتصرف في ملكه الشخصي ولا في حقوقه الشخصية، وإنما يتصرف في ملك الغير أو حقوقه أو صفاته ؛ فكل تغير للحقيقة لا يكون أساسه اغتصاب حق للغير أو نسبة أمر أو صفة إلى الغير لا يعد تزويرا .

فالصورية إذن خارجة عن نطاق التزوير، ولا عقاب عليها إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٣٦ من القانون التجاري، سواء أكان العقد المتضمن لها رسميا أم عرفيا. فإذا كان العقد رسميا وكان الموظف العمومي المختص بتحريره يعلم أن العقد صوري، فإن تواطؤه مع المتعاقدين على تحرير هذا العقد الصوري لا يمكن أن يكون سببا في معاقبته بمقوبة التزوير، لأن الفعل خارج عن نطاق التزوير^(١).

(٢) الإقرارات الفردية - وإذا قد فرغنا من الكلام على الصورية التي هي عبارة عن تعاقد بين شخصين أو أكثر على أمور لا حقيقة لها، تتكلم على الإقرارات الفردية (déclarations unilatérales) أي الإقرارات أو التقارير التي تصدر من طرف واحد. وهذه الإقرارات على أنواع كثيرة، وبعضها يصح أن يعد تزويرا معاقبا عليه والبعض الآخر لا يعد تزويرا .

ما لا يعد تزويرا - أهم الإقرارات التي لا تعد تزويرا معاقبا عليه هي الإقرارات المتعلقة بدفع الرسوم المقررة بمقتضى القوانين والوائح . فمن ذلك الإقرار الكاذب الذي يصدر من أحد الأفراد بتمديد دخله السنوي ليكون أساسا لتقدير قيمة ضريبة الدخل أو الإيراد التي تفرض عليه؛ فإن هذا الإقرار على ما فيه من كذب لا يعد تزويرا، ولو أثبت في محضر رسمي أو عرفي . ومنها الإقرارات التي تحصل من

التجار أمام موظفي مصلحة الجمارك عن مقدار قيمة البضائع الواردة اليهم، توصلاً الى تقدير الرسم المستحق عليها، فإنها لا تعدّ تزويراً ولو تضمنت ما يخالف الحقيقة وأثبتت في أوراق رسمية أو عرقية^(١)، ومنها الإقرارات التي تحصل من أرباب الدعاوى بشأن القيمة المرفوع بها الدعوى توصلاً الى تقدير الرسوم المستحقة عليها^(٢)، والإقرارات التي تحصل من أصحاب العقود وتعتبر فيها القيمة الحقيقية لهذه العقود توصلاً الى تخفيض الرسوم المستحقة على تسجيلها^(٣).

وعلة عدم اعتبار هذه الإقرارات الكاذبة تزويراً معاقباً عليه أنها ليست محل ثقة، لما يتوقع من رغبة المقر في تخفيض قيمة الرسم المطلوب منه أداؤه؛ فضلاً عن أن لصالح المختصة بتحصيل أمثال هذه الرسوم كل السلطة في فحص هذه الإقرارات والتحقق من مبلغ مطابقتها للحقيقة في كل وقت سواء أقبل تحصيل الرسوم أم بعدها. فإذا اتضح كذب المقر فيا قرّر فإن لوائح الرسوم تكفي عادة بالنص على تحصيل فرق الرسم المستحق، وقد تفرض غرامة على المقر في بعض الأحوال، ولكن الفعل لا يعدّ تزويراً على كل حال^(٤).

ويزيد جازو على ما تقدم من الأسباب جرياً على قاعدته التي وضعها أن الإقرار غي مثل هذه الأحوال إنما يقوم على أمر شخصي للمقر، والكذب الذي تضمنه ذلك الإقرار متعلق بمركز المقر الشخصي، وليس فيه اغتصاب لصفة أو حق لشخص آخر، ولا هو لصالح لأن يمدّ سنداً يحتاج به على الغير، فضلاً عن أنه لا يصح أن يضع

(١) جازو، ٤ قرة ١٤٧٧ ص ١٣٦ — ١٣٧؛ انظر مع ذلك حكماً بالغاب على التزوير في مثل

هذه الحالة في الدوز، ١٨٧٣ — ١ — ١٦٦

(٢) انظر لائحة الرسوم القضائية لما كمل الأهلية الصادرة في ٧ أكتوبر ١٨٩٧ مادة ٢٤

(٣) جارسون، مواد ١٤٥ — ١٤٧ قرة ٥٧٩ — بلانش، ٣ قرة ١٣٧ — مطبق دالوز تحت

كلمة تزوير قرة ١٥٠ (٤) شوغروهي، ٢ قرة ٦٥٧ — جارسون، قرة ٥٧٩

القانون الناس بين أمرين : إما تضحية مصالحهم الشخصية بتقرير الحقيقة ، وإما الوقوع تحت طائلة العقاب اذا هم قرروا ما يخالفها^(١) .

الإقرارات الطائفة التي ترهل في التزوير المعنوي — أما الإقرارات الفردية التي يعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويراً فعلي نوعين : (١) إقرارات ينسب فيها المقر إلى شخص آخر أمراً أو صفة على غير حقيقة ، و (٢) إقرارات يتحل فيها المقر شخصية الغير .

(١) أما النوع الأول فيكون مركز المقر فيه شبيهاً بمركز الشاهد ، وتكون أقواله من أجل ذلك محل ثقة . فكما أن الشاهد اذا كذب في أقواله يعاقب بعقوبة شهادة الزور ، كذلك من يقرر على خلاف الحقيقة في محرر رسمي بياناً أعد المحرر لإثباته يعاقب بعقوبة التزوير .

وأهم ما يدخل في هذا النوع التقارير التي تحصل في المحررات المتعلقة بأحوال الإنسان (actes de l'état civil) ، كدفاتر قيد المواليد والوفيات ، وقسائم الزواج والطلاق . فيعد من قرأ ويعاقب بعقوبة التزوير من يقرر كذباً في دفتر المواليد أن طفلاً ولد من امرأة وهي ليست أمه الحقيقية^(٢) ، ومن يقرر لدى الموظف المختص أن امرأته وضعت طفلاً مات عقب ولادته مع أنه لم يحصل وضع ولا وفاة^(٣) ، ومن يقرر كذباً أمام المأذون أنه وكيل الزوجة أو ولي أمرها^(٤) ، ومن يبلغ عن وفاة امرأة باسم معين حالة كون المتوفاة امرأة أخرى باسم آخر^(٥) .

(١) جاور ، ٤ قرة ١٣٧٦ — ١٣٧٧

(٢) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير قرة ٢٧٢ — انظر بعكس ذلك حكم محكمة جناتناي مصر في ٢٢ أبريل ١٩٢٠ (المجموعة ٢٢ عدد ٥٥) .

(٣) سيري ١٨٢١ — ٢ — ٩٦

(٤) انظر حكم محكمة الاسكندرية في ٢ مارس ١٨٩٨ (المقوق ١٣ ص ٨٢) .

(٥) قاض ٢ أبريل ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١٠٢) .

(٢) وأما النوع الثانى فيشمل الإقرارات التى يتحل فيها المقر شخصية الغير . فكل إقرار يستمى فيه المقر باسم شخص آخر يعدّ تزويرا بانتمال شخصية الغير بغض النظر عن موضوع ذلك الإقرار، لأنه يبنى عليه نسبة أمر أو فعل أو صفة الى شخص آخر على خلاف الحقيقة^(١) .

ومما يكثر وقوعه من هذا النوع من الإقرارات أن يستمى شخص باسم آخر فى تحقيق جنائى . ويظهر لأوّل وهلة أن حالته لا تختلف عن حالة غيره ممن يتحلون شخصيات مكذوبة فى محرمات رسمية، وأن من الواجب عقابه ولو لم يوقع على المحضر . فاذا أمضى بالاسم المتحل كان أولى بالعقاب، لأن ذلك يعدّ تزويرا بوضع إمضاء مزور، فضلا عما وقع منه من انتحال شخصية الغير .

ولكن بلانش يرى أن المتهم لا يعاقب فى حالة ما اذا انتحل شخصية الغير ولكنه لم يوقع على المحضر بإمضاء مزور، لأن محضر التحقيق لم يعد لإثبات شخصية المتهم الحقيقية ولا اسمه الحقيقي^(٢)، بل لإثبات أقواله على علاقتها، فله أن يتحل ما يشاء من الشخصيات والأسماء، لأن ذلك من ضروب الدفاع المباح له . أما اذا وقع على المحضر بإمضاء مزور فإنه يعاقب فى هذه الحالة بعقوبة التزوير، ولو كان الاسم الذى اتخذته لنفسه خياليا^(٣) .

أما جارو فيوافق بلانش على وجوب العقاب اذا أمضى المتهم المحضر بإمضاء مزور ولو كان الاسم الذى انتحله خياليا، ولكنه يرى فوق هذا وجوب العقاب أيضا متى انتحل المتهم اسم شخص معين، ولو لم يوقع باسمه على المحضر، لجواز أن ينال ذلك الشخص ضرر من فعل المتهم^(٣) .

(١) أنظر الأحكام السابق ذكرها عند الكلام على التزوير المعنوى بانتمال شخصية الغير .

(٢) بلانش، ٣، قرة ١٣٤

(٣) جارو، ٤، قرة ١٣٧٨

وأما المحاكم الفرنسية فقد استقر رأيها على وجوب العقاب اذا اتحل المتهم اسم شخص معين، لاحتمال وقوع الضرر بذلك الشخص من وراء ذلك، ولا يهتم بعد هذا أن يكون قد وقع باسم ذلك الشخص أو لم يوقع^(١). ويكون الحكم كذلك ولو كان الشخص المستحل اسمه قد توفى لجواز أن يسمى ذلك الى ذكره^(٢). أما اذا اتحل المتهم اسما خياليا فلا عقاب عليه، لأن ذلك يدخل في حدود الدفاع المباح، ولا يمكن أن يضطر أحدا^(٣). ويكون الحكم كذلك ولو أمضى المحضر بذلك الاسم الخيالي^(٤).

وأما المحاكم المصرية فيظهر أنها انتهت الى ما أخذت به المحاكم الفرنسية، فهي ترى أن مجرد تغيير المتهم لاسمه في محضر رسمي لا يعدّ وحده تزويرا، سواء أكان مصحوبا بإمضاء أم غير مصحوب، وإنما يكون التروير فيما لو غير اسمه باسم شخص معين وأصاب ذلك الشخص ضرر من هذا التغيير^(٥).

الركن الثاني — الضرر

لا يكفي اتكوى اتكوين جريمة التروير وقوع تغيير للحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا، بل يجب أن يترتب على هذا التغيير ضرر، أو أن يكون من

(١) ملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٢٧

(٢) دالوز، ١٨٧١ — ١ — ١٢٨

(٣) ملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٨٢

(٤) دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١١٠

(٥) ملحق دالوز تحت كلمة تزوير فقرة ١٢٧

(٦) انظر الاستئناف في ١٨ أبريل ١٨٩٧ (الحقوق ١٢ ص ١٥٨) — والنقض ٥ يونيو ١٨٩٧

(النقض ٤ ص ٣٨٥) — ومحكمة جنابات مصر في ١١ يونيو ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٤٤٤)

وقرار قاضي إحالة الزنازين في ١١ يناير ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٦٦) وانظر مع ذلك الاستئناف

١٢٢ أكتوبر ١٨٩٥ (النقض ٣ ص ٦٦) .

شأنه إجماعاً غير للغير . ولهذا كان الضرر عند بعض الشراح ركناً أساسياً في جريمة التزوير لا شرطاً يقطع من شروط العقاب ، فإذا انعدم الضرر فلا جريمة ولا عقاب .^(١)

وتطبيقاً لذلك حكمت محكمة مصر الابتدائية بأنه لا عقاب على التزوير في أوراق خصوصية إلا إذا كان من شأنه أن يلحق ضرراً بأحد ، سواء أكان الضرر مادياً أم أدبياً ، فلا عقاب على من يصطحب كتاب توصية يقصد به نيل وظيفة إذا كان الكتاب المزور ليس من شأنه أن يلحق ضرراً بسمعة أو شرف من نسب إليه الكتاب أو أى شخص آخر .^(٢) وحكم أيضاً بأن لا ضرر ولا عقاب إذا كان التزوير واضحاً بشكل لا يندع أحداً .^(٣) وبأن لا عقاب على من باع لآخر عقاراً بعقد صوري ثم زور عقداً يبيع هذا العقار نفسه له ولامرأته ، لأن هذا العقد المزور لا يمكن أن يحدث منه ضرر لمن اشترى بالعقد الصوري لأن الملكية لم تنتقل إليه أبداً ، ولا لدائى المالك الحقيقي لأن العقار لم يتحول عن ملكيته .^(٤)

ولا يتصور الضرر إلا إذا كان المحرر المزور قد أخل بحق أو مصلحة للغير يحميها القانون . فإذا كان الغرض من التزوير إنشاء سند لإثبات مركز قانوني حقيقي فلا يكون الفعل تزويراً معاقباً عليه . فالمدين الذى أدنى ما عليه من الدين لدائته ، ولكنه لم يأخذ منه مخالصة لا يعاقب إذا زور مخالصة ليحتج بها على دائته .^(٥)

وقد يزور شخص محرراً ابتغاء الحصول على حق كان فى استطاعته الوصول إليه بالطرق الشرعية ، كدائن يزور سنداً لإثبات دين له فى ذمة مدينه ، فهل يعاقب على

(١) جارد ، ٤ ققرة ١٣٩٤ — جارسون ، مواد ١٤٥ — ١٤٧ ققرة ٩٢ — شوغوميل ، ٢ ققرة

٦٧٢ — بلاتش ، ٣ ققرة ١٣٩

(٢) مصر الابتدائية فى ١٢ فبراير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٥٦) .

(٣) انظر قرض ١١ مارس ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٦٢) .

(٤) الاستئناف فى ٢٥ فبراير ١٩٠١ (المجموعة ٤ عدد ١٣) .

(٥) جارد ، ٤ ققرة ١٣٩٦ — انظر بعكس ذلك حكم محكمة القضاة الفرنسية فى ١٣ مايو ١٨٢١

(دالوز تحت كلمة تزوير ققرة ١٥٢) .

التروير في هذه الحالة ؟ أما الشراح فعلى خلاف في ذلك ، فمن قائل إن هذا الفعل لا يعدّ ترويراً معاقباً عليه^(١) ، ومن قائل يجب التفرقة بين ما إذا كان السند المزور قد استعمل ضدّ المدين أو ضدّ غيره ، كما لو زور الدائن كميالة على مدينه بالدين المستحق وحول هذه الكميالة إلى شخص ثالث ، فإن العقاب يكون واجبا في الحالة الثانية دون الأولى^(٢) ، ومن قائل إن الفعل تروير معاقب عليه في كل الأحوال ، لأن من شأنه إحداث الضرر للغير ، لأنه على الأقلّ يسهّل للدائن سبيل الوصول إلى حقه ويجعل هذا الحق أقلّ عرضة للتأذع^(٣) .

وقد جرت المحاكم الفرنسية على هذا الرأي الأخير معتمدة على أنه لا يجوز بحال أن يخلق الإنسان لنفسه سندا كاذباً^(٤) .

وأخذت المحاكم المصرية بهذا الرأي أيضاً ، فقررت في قضية استعمال ورقة مزورة أن الاستعمال معاقب عليه ، ولو كان الغرض الوصول إلى حق ثابت شرعاً^(٥) . على أن من المتفق عليه أن العقاب يكون واجبا إذا زور الدائن سندا بدين وكان الدين لم يحلّ ميعاد استحقاقه ، أو كان غير خال من النزاع ، أو كان المدين قد أفلس^(٦) . وبهذا أخذت محكمة النقض المصرية ، إذ قررت أنه يعدّ مرتكباً لجريمة التروير من اصطنع سندا بقصد إثبات حق متنازع فيه أو قبض دين لم يحلّ أداؤه ، لأن التروير في هاتين الحالتين من شأنه أن يحدث ضرراً^(٧) .

(١) جاور ، ٤ ققرة ١٣٩٦ — شوفرويل ، ٢ ققرة ٦٨٠ — دالوز تحت كلمة تروير ققرة ١٧٦

(٢) كارنو ، ج ١ ص ٣٨٩

(٣) بلاش ، ٣ ققرة ١٤٦

(٤) دالوز تحت كلمة تروير ققرة ١٦٠

(٥) قض ١٩ سبتمبر ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٢٤) .

(٦) جارسون ، ققرة ١٢٥ — جاور ، ٤ ققرة ١٣٩٦ ص ١٨٠

(٧) قض ١٣ ديسمبر ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٣٩) انظر أيضاً الاستئناف ٢٤ أكتوبر ١٨٩٩

(المجموعة ١ ص ٩٢) .

ويكفى للعقاب أن يكون فعل التروير من شأنه إحداث ضرر أياً كان نوعه، لافرق في ذلك بين أن يكون مادياً أو أدبياً، حالاً أو محتمل الحلول. وليس ضرورياً أن يلحق الضرر شخصاً معيناً، بل يكفي أن يكون من شأن التروير إحداث ضرر اجتماعي.

الضرر المادي — هو أكثر أنواع الضرر وقوعاً، لأن غرض المزور يكون في غالب الأحيان موجهاً إلى سلب ثروة المجهني عليه. فمن زور على آخر عقد بيع أو إجارة أو سنداً بدين أو مخالصة أو إبراء الخ وجب عقابه لتحقيق الضرر المادي^(١). ويجب العقاب على التروير ولو كان الضرر المادي المترتب عليه قليلاً، فمن أضاف إلى سند دين مدني عبارة (وتحت إذن) يعاقب بعقوبة التروير، لأن هذه العبارة تغير طبيعة الدين وتجعله تجارياً^(٢).

الضرر الأدبي — هو ما يمس الإنسان في عرضه أو شرفه أو كرامته، ومن المتفق عليه أن الضرر الأدبي كاف للعقاب على جريمة التروير^(٣). فيعاقب بمقوبة التروير من يزور خطاباً ويمضيه بإمضاء شخص آخر، ويضمن هذا الخطاب طعناً في المرسل إليه أو عبارات مهينة لمن نسب إليه الخطاب^(٤)، ومن يحرر بلاغاً كاذباً وينسبه إلى شخص آخر^(٥)، ومن يحرر خطاباً باسم آخر ويغري فيه فتاة على الخروج من منزل والديها^(٦)، ومن يزور خطاباً باسم آخر ويرسله إلى ثالث ويهدده فيه بإغلاق

(١) أنظر قرض ٥ يونيو ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٣٨٤)

(٢) دالوز، ١٨٥٠ — ٥ — ٢٢٢

(٣) جاور، ٤ قرة ١٣٩٨ — شوفر وجيل، ٢٠ قرة ٦٧٢ — بلانش، ٣ قرة ١٤٣

(٤) دالوز تحت كلمة تروير قرة ١٣٤

(٥) دالوز، ١٨٩٦ — ١ — ٤٤٠

(٦) البانديكت، ١٨٣٨ — ٢ — ٤٠

محله إن لم يعط صوته في الانتخاب إلى شخص معين^(١)؛ ومن يتسمّى في تحقيق جنائي باسم شخص آخر معين^(٢).

الضرر المحتمل الوقوع — ليس بشرط أن يحل الضرر بالمجني عليه فعلاً، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع وقت ارتكاب الجريمة^(٣). فن صنع لنفسه توكيلاً صادراً عن شخص آخر يعاقب بعقوبة التزوير لاحتمال أن يضّر ذلك التوكيل بمصالح المجني عليه^(٤)؛ ومن زور سنداً بدين على قاصر يعاقب ولو أن السند قابل للبطلان، لجواز أن لا يتمكّن القاصر بحق الإبطال^(٥)؛ كذلك حكم من زور عقد بيع على شخص وهو في مرض الموت^(٦). وقد حكم أيضاً بأنه لا يمكن أن يقال إنه لا ضرر في تزوير عقد بيع، لأنه إن لم يحصل لشخص المزور ضده فيمكن أن يحصل لورثته^(٧). وبأن مجرد تزوير إمضاء شخص آخر كاف لتحقيق شرط احتمال الضرر في قضايا التزوير، لجواز أن تستعمل الورقة المضاة زوراً للمضاهاة عند اللزوم^(٨). وبأن حضور شخص أمام مأمور العقود الرسمية ونسبته أقوالاً كاذبة إلى شخص آخر لم تصدر عنه بعد تزويراً ما دامت هذه الأقوال تكون اتفاقاً مضراً أو محتمل الضرر^(٩). وبأنه لا يشترط في الضرر لعقوبة التزوير أن يكون نتيجة لازمة للورقة المزورة، بل يكفي

(١) دالوز، ١٨٨٠ — ٢ — ٣٧

(٢) قطن ٥ يونيو ١٨٩٧ (القضاء، ٤ ص ٣٨٥).

(٣) جازو، ٤ قرة ١٣٩٩ — بلانش، ٣ قرة ١٤٠ — شوفو وهي، ٢ قرة ١٧٣

(٤) دالوز، ١٨٤٩ — ١ — ٢٢

(٥) قطن ٢٢ ديسمبر ١٨٩٤ (المحاكم ٦ ص ٤٥١) — دالوز تحت كلمة تزوير قرة ١٥٤

(٦) قطن ١٣ أبريل ١٩٠٧ (الاستقلال ٦ ص ٧٠).

(٧) قطن ٧ مايو ١٨٩٨ (القضاء، ٥ ص ٢٠٧).

(٨) قطن ٢ يونيو ١٩٢٣ (المحامي ٤ عدد ٣٣٣ ص ٤٣٧).

(٩) قطن ١١ يونيو ١٨٩٨ (القضاء، ٥ ص ٣٤٢).

أن يكون الضرر محتملا بسببها، وبناء على ذلك كان من المقرر أن التزوير يعاقب عليه إذا كانت الورقة تصلح لأن تكون فقط أساسا للطالبة بحق من الحقوق^(١). وبأن تزوير شهادة ميلاد يقصد الالتحاق بإحدى المدارس معاقب عليه والضرر منها محتمل، لأن هذه الشهادة قد تتخذ أساسا لإثبات السن في مسائل أخرى غير الغرض الذي زورها المتهم من أجله^(٢).

وينبغي دلي أن احتمال وقوع الضرر كاف للمعاقب على التزوير أن التزوير يعاقب عليه ولو لم تستعمل الورقة المزورة. وهذا ظاهر من نص المادتين ١٨٢ و ١٨٣ع اللتين جعلتا الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير. وقد حكمت محكمة النقض بأنه ينقض الحكم القاضي بأن استعمال الأوراق المزورة شرط في عقاب التزوير، إذ أن فصل كل منهما جريمة على حدته، ويكفي لتحقيق التزوير احتمال حصول ضرر للرتكب ضده^(٣).

كذلك لا يسقط جريمة التزوير بتمزيق المتهم للسند المزور، إلا إذا أمكن أن يستفاد من هذا أنه إنما زوره على سبيل المزاح، ولم يقع ذلك منه بقصد جنائي^(٤). وكذلك لا يسقط جريمة التزوير لإعلان المزور أنه لا ينوى استعمال المحرر المزور أو التمسك به^(٥).

ويجب عند البحث في وجود الضرر أو احتماله الرجوع الى الوقت الذي تحرر فيه العقد المزور، فليس للتهم أن يتمسك بالتصديق الذي حصل أخيرا من المجني عليه على الإمضاء المزور^(٦).

(١) جنايات مصر ٢٩ يوله ١٩٠٢ (الحقوق ١٧ ص ١٧٧).

(٢) قض ١٩ أبريل ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠٠).

(٣) قض ١١ ديسمبر ١٨٩٧ (القضاء ٥ ص ٦٤).

(٤) جارسون، قرة ١١١ - جارو، ٤ قرة ١٤٦٧ ص ٢٨٢.

(٥) جارو، ٤ قرة ١٤٦٧ ص ٢٨١.

(٦) قض ١٦ مارس ١٩٠٩ (المجموعة ١٠ عدد ٨٣).

الضرر الاجتماعي - يعاقب على التزوير أيضا ولو لم يترتب عليه ضرر لفرد معين، بل كان ضرره واقعا على المجتمع بمرته، سواء كان ذلك الضرر ماذيا أو أدبيا، حالا أو محتمل الوقوع^(١).

أما الضرر المادى فأظهر صورته ما يقع على أموال الحكومة . فكلما زور شخص سنداً بدين على خزانة الحكومة، أو بملكية أرض من أراضي الحكومة، كان الضرر المترتب على التزوير ضرراً ماذياً اجتماعياً وواجب العقاب . كذلك يعاقب من زور سنداً يفيد سداد الضريبة المستحقة عليه للحكومة . غير أن بعض الإقرارات الكاذبة التي يقصد بها تخفيض مقدار الرسوم المستحقة للحكومة يكتفى فيه بالغرامة المالية كما قدمنا، ولا يعدّ تزويراً معاقباً عليه .

كذلك يعاقب على التزوير الذي يسبب للجمع ضرراً أدبياً، ولهذا القاعدة تطبيقات شتى .

فن ذلك أن المحاكم الفرنسية والمحاكم المصرية تعاقب على التزوير الذي يقع من الموظفين العموميين في المحررات الرسمية بغیر حاجة الى إثبات وقوع ضرر ماذى، لأنها ترى أن مجرد تغيير الحقيقة في هذه المحررات يترتب عليه حتماً حلول الضرر أو احتمال حلوله؛ ذلك بأن العبث بالأوراق العمومية يهدم الثقة بهذه الأوراق ويضيع قيمتها^(٢).

(١) جاردو، ٤ ققرة ١٣٩٧ - بلانش، ٣ ققرة ١٤٤ - جارسون، ققرة ١٤٤

(٢) دالوز، تحت كلمة تزوير ققرة ١٤٠ و ٢٢٢ - و يلاحظ جارسون (فقرة ١٨٨) وجاردو (هامش ص ١٠٥ نوة ١٨) أن الأحكام التي صدرت من المحاكم الفرنسية في هذا المعنى كلها خاصة بتزويرات واقعة في أمور ذات أهمية في المحررات الرسمية كالنسخ والإجراءات الواجب اتباعها والبيانات الواجب إثباتها أي في أشياء مما أعدت هذه المحررات لإثباتها . فكل تزوير يقع في غير هذه الأشياء ولو من الموظف العمومي لا عقاب عليه لاتعدام الضرر . وبذلك يمكن التوفيق بين هذه الأحكام والقواعد العامة .

وقد حكم في مصر بأن المحضر الذي يثبت في محاضره أمورا لم تحصل في الواقع يعد مزورا في أوراق رسمية، ولو لم يحصل منها ضرر ^(١).

كذلك شأن التزوير الذي يرتكبه الأفراد في المحررات الرسمية، ففي قضية اتهم فيها أشخاص بارتكاب تزوير في دفتر تصديقات محكمة القيوم، حكم بأن التزوير الذي من هذا القبيل يكون معاقبا عليه ولو لم يثبت حصول ضرر بالفعل، وذلك لاحتمال حصول ضرر على الدوام بالمصلحة العامة ^(٢).

وفي قضية أخرى اتهم فيها شخص بتزوير قسيمة توريد تقود صادرة من محكمة أسبوط الجزئية، حكم بأن التزوير في الأوراق الرسمية ينشئ عليه دائما احتمال حصول الضرر، وهو على الأقل الضرر الناشئ عن ضياع الثقة التي لا بد من وجودها في كل ورقة صادرة من السلطة العمومية ^(٣).

ومن ذلك أن من مصلحة المجتمع أن لا يدخل في وظائف الحكومة إلا من توفرت فيه شروط وصفات خاصة، فمن زور شهادة من الشهادات اللازمة للدخول في الوظائف العمومية يعاقب لأن من شأن هذا الفعل أن يسبب ضررا اجتماعيا ^(٤).

ومن مصلحة المجتمع أن من يحكم عليه يستوفى جزاءه، فإذا تسنى شخص باسم آخر محكوم عليه لكي يجلس بدلا منه، وأثبتت هذه الواقعة الكاذبة بدقتر السجن، اعتبر الفاعل مزورا في ورقة رسمية وعوقب بعقوبة التزوير ^(٥).

(١) جى سوبف الابتدائية في ١٧ فبراير ١٩٠٢ (الحقوق ١٨ ص ١٥).

(٢) قضا أول أبريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٨٥).

(٣) قضا ١٥ فبراير ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٥٧) — أنظر أيضا قضا ٢ يناير ١٩٠٤

(الاستقلال ٣ ص ٣) ١٩٠٩ يونيو ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٣٠٠) و ٤ يونيو ١٩٢٣ (الحاماة ٤

عدد ٢٥١ ص ٣٢٠).

(٤) دالوزنحت كلمة تزوير ققرة ٣٩٨

(٥) الاستئناف في ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ (القضا ٤ ص ٩٤) — دالوزنحت كلمة تزوير ققرة ١٣٠

ومما يهم المجتمع أيضا ألا يفتر المجرمون من قبضة القانون، فالسارق الذي يزور محرراً على المسروق منه ببيعته المتاع المسروق يعاقب بعقوبة التزوير^(١).

كذلك تقضى المصلحة العامة أن يؤذى كل فرد واجب الخدمة العسكرية، فمن يزور شهادة إعفاء من الخدمة العسكرية يعاقب طبقاً للقانون^(٢). وكذلك يعاقب العمدة الذي يحترق شهادة مكذوبة بأن شخصاً مطلوباً للقرعة وحيداً أبويه^(٣). ومن مصلحة المجتمع أن لا يحصل على الشهادات العلمية إلا من كانوا أهلاً لها، فمن يدخل الامتحان باسم شخص آخر ليحصل على شهادة باسم هذا الآخر بعد عمله تزويراً معاقباً عليه^(٤).

كذلك حكم بأن من يزور تذكرة طيب ليشترى بها مادة سامة مما حرم بيعه إلا بإذن خاص، يرتكب تزويراً مضراً بالأمن والنظام العام^(٥).

بحث

فيما بين التزوير ونظرية الإثبات من الاتصال

جاء بالمادة ١٨١ ع في عرض بيان الطرق التي يقع بها التزوير المعنوي في المحررات الرسمية عبارة لها مقابل في المادة ١٤٧ من قانون العقوبات الفرنسي، ويعلق عليها الشراح أهمية كبرى فيما يتعلق بتحديد دائرة التزوير الذي يعاقب عليه القانون. وهذه العبارة هي قول الشارع (سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان النقص من تحرير تلك السندات إدراجه بها *de recevoir*)، وزادت

(١) دالوز تحت كلمة تزويرقرة ١٥٤

(٢) دالوز تحت كلمة تزويرقرة ٣٩٩

(٣) دالوز تحت كلمة تزويرقرة ٢١٨

(٤) القضا ٧ فبراير ١٨٩٧ (القضا ٤ ص ١٩٦) .

(٥) دالوز تحت كلمة تزويرقرة ٣٢٩

المادة ١٤٧ الفرنسية على ذلك قولها (et de constater) أى وإثباته بها. وقد بنى جازو على هذه العبارة قاعدة عامة اتخذها أساسا للعقاب على التزوير في المحررات، وجعلها شرطا من شروط توفر الركن المادى في كل جريمة تزوير. فقال إن هذا القيد الوارد بالمادة ١٤٧ ع ف ليس خاصا بالتزوير المعنوى دون المادى، ولا بالتزوير الذى يقع في المحررات الرسمية دون العرفية، بل الواجب تعميمه في كل أنواع التزوير، والقول بأن كل تغيير للحقيقة في محرر يجب لعقابه أن يكون التغيير واقعا على شيء مما كان الغرض من المحرر تدوينه وإثباته به. ومعنى هذا أن التزوير الذى يعاقب عليه القانون إنما هو التزوير الذى يقع في محرر أعد لأغراض يتخذ حجة على اكتساب حق أو نقله أو إثبات حق أو صفة أو حالة قانونية. فالذى يحميه القانون من التزوير ليس هو المحرر في ذاته - أى تلك العلامات والحروف التي ليس لها قيمة ذاتية - وليس هو شكل المحرر وصورته، وإنما هي الثقة التي يمكن أن توضع في ذلك المحرر. ولهذا يمكن القول بأن هناك تلازما شديدا بين نظرية التزوير ونظرية الإثبات، وإن كان قانون العقوبات قد تجاهل هذا الاتصال ولم ينص عليه صراحة^(٢). فإذا جردت عبارة القانون عن صبغتها القانونية كان معناها عبارة بسيطة أن التزوير المعاقب عليه هو التزوير الذى يقع في محرر يمكن أن تتولد عنه عقيدة مخالفة للحقيقة عند من يقدم اليه ذلك المحرر، وبعبارة أخرى المحرر الذى يمكن أن يتخذ دليلا. صحيح أن أساس التزوير هو الكذب في المحررات، ولكن ليس

(١) جازو، ٤ قرة ١٣٦٤

(٢) بعض القوانين الأوربية جعل هذه القاعدة أساسا صريحا للعقاب على التزوير، فالمادة ٢٦٧ من قانون العقوبات الألماني تعاقب على التزوير كل من غير أو قد بقصد جنائى سنداً رسمياً أو محرراً عرفياً صالحاً لأن يتخذ حجة لإثبات الحقوق واللاقات القانونية. والمادة ٢٢٥ من قانون العقوبات الهولندى تعاقب من صنع أو زور محرراً يمكن أن ينشأ عنه حق أو التزام أو إيراد أو يكون قد أعد لأن يتخذ حجة. والمادة ٤٠١ من قانون العقوبات المجرى تعاقب من صنع أو زور بنفسه أو بواسطة غيره محرراً عرفياً واستعمله لإثبات حق أو التزام أو إسقاطه أو تعديله.

كل كذب صالحا لأن يكون تزويرا معاقبا عليه، وإنما الذي يعاقب عليه القانون في التزوير هو الإخلال بالثقة العامة التي هي من مستلزمات الدليل الكتابي الذي أصبح روح المعاملات بين الناس .

ولكن جارو نفسه يقيد قاعدته بقيدتين : (الأول) أن مسألة الاعتقاد مسألة نسبية، فلا يجب إذن أن يكون الدليل المستنبط من المحرّر دليلا كاملا، أو أن يقصر التزوير على المحرّرات التي أعدت من وقت تحريرها لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى المعروف في القانون، بل يجب أن يدخل فيه كل محرّر يمكن أن يكون صالحا لأن يتخذ دليلا في ظرف معين. فكل محرّر يصلح لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو لطلبية بحق مهما كان نوع ذلك المحرّر يصح أن يعدّ تغيير الحقيقة فيه تزويرا معاقبا عليه، لأن السند في حكم قانون العقوبات هو كل محرّر معدّ بحكم طبيعته أو بحكم محتوياته لإثبات أمر يمكن أن ترتب عليه نتائج قانونية^(١). (والثاني) أنه إذا كان تغيير الحقيقة حاصلًا بوضع إمضاء مزور، أى باغتصاب شخصية الغير أو باخفاء شخصية المزور الحقيقية، فهذا الفعل مجزأ عن كل اعتبار آخر كاف لتكوين الركن المادى للتزوير، ولا يبقى بعد هذا سوى البحث عن توفر الركن الأدبي أى القصد الجنائي .

وقاعدة جارو هذه مفيدة جدًا في وضع أساس للتزوير المعاقب عليه، وفي الإعانة على تحديد الأحوال التي يترتب على تغيير الحقيقة فيها ضرر . وهي فوق ذلك تجعل التقابل بين الدليل الشفهي والدليل الكتابي تاما من وجهة العقاب، فكما أن الكذب في الإثبات الشفهي (أى شهادة الشهود) لا يعاقب عليه إلا إذا حصل بعد أداء اليمين وروعت فيه الأساليب والشروط المقررة لاعتباره دليلا يؤخذ به، كذلك يكون الكذب في الكتابة غير معاقب عليه إلا إذا كان واقعا في محرّر له قوة الدليل^(٢) .

(١) جارو، ٤ هامش ص ١٠٧ نوبة ٢٠ (٢) جارسون،قرة ١٧٧

ولكن يعترض على هذه القاعدة بأمرين : (أولها) أن قانون العقوبات يجعلها كما يعترف بذلك جازرو نفسه ؛ فإن القانون لم يفرق في باب التزوير بين المحررات من جهة قوة الإثبات ، ولم يشترط في التزوير إلا أن يكون قد وقع بإحدى الطرق المنصوص عليها في مواد التزوير ، وأن يكون قد ترتب عليه ضرر . وقد يصح أن الضرر ينعدم في صور معينة من التزوير إذا كان التزوير واقعا على غير ما أعد المحرر لإثباته . ولكن ليس معنى هذا أن الضرر ينعدم حتما كلما كان المحرر مجردا من قوة الإثبات^(١) . (وثانيهما) أن جازرو لكي يعمم قاعدته ويجعلها منطبقة على كل أنواع المحررات المزورة قد خرج عن قواعد الإثبات المسلم بها والمعروفة في القانون المدني ؛ فإن القانون المدني لا يعترف بقوة الإثبات إلا لأنواع معينة من المحررات ، وهي العقود بأنواعها ، والسندات الرسمية والعرفية ، وبعض محررات أخرى عرفية ليست من نوع السندات ، كالتأشيرات التي توضع على ظهر السندات ، وكالدفاتر التجارية ونحو ذلك . ولا نزاع في أن المحررات التي يعترف لها القانون بقوة الإثبات يمكن أن يعاقب على التزوير الحاصل فيها متى كان واقعا على شيء ، مما أعدت هذه المحررات لإثباته ، لتحقيق الضرر من وراء ذلك حتما .

ولكن جازرو يدخل في قاعدته كل محرر صالح لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو للطالبة بحق ، ولو لم يعترف له القانون بقوة الإثبات . فها هي إذن القاعدة التي يمكن الاسترشاد بها للتمييز بين المحررات التي تصلح لأن تتخذ أساسا لرفع دعوى أو للطالبة بحق والتي لا تصلح لذلك ، بعد أن أطرحتنا نظرية الإثبات وقواعدها ؟ إن قاعدة جازرو تخرجنا من مجهول الى مجهول ، فبعد أن كنا نسائل أنفسنا متى

(١) جارسون ،قرة ١٧٨ - ولكن جازرو لا يربط قاعدته هذه بنظرية الضرر بل يجعلها شرطا من شروط توفر الركن المادي للتزوير ، وبذلك يسلم حتما بأنه يتصور وقوع ضرر من محرر ليست له قوة الإثبات ، ولكن البراءة تكون عنده واجبة في هذه الحالة لا لاعتماد الضرر ، بل لعدم توفر أحد شروط الركن المادي لجريمة التزوير (جازرو ، هامش ص ١٠٣ نوبة ١٩) .

يكون التروير في المحرّرات معاقبا عليه ، أصبحتا وقد عرضت لنا مشكلة أخرى وهي متى يكون للمحرّر من قوة الإثبات (في نظر جارو) ما يجعله صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو للطالبة بحق . والظاهر أن الجواب على ذلك يجب أن يترك لتقدير المحكمة ، فهي التي تقدر في كل حالة على حدتها مبلغ قيمة المحرّر، وهل هو من المحرّرات التي يمكن أن تتولّد عنها عقيدة مخالفة للحقيقة عند من تهّم إليه ، وبعبارة أخرى هل هو من المحرّرات التي لها شيء من قوة الإثبات . وليس الوصول الى معرفة ذلك بالأمر الهين ، ولا نستدل على هذا بأكثر من إيراد حكيم صدرا من المحاكم المصرية في قضيتين تطبق عليهما قاعدة جارو .

أما القضية الأولى فقد سبق الكلام عليها ، وهي قضية الشخص الذي حصل على ورقة زيارة مطبوع عليها اسم خصمه ، وكتب عليها عبارة مضمونها وعد للقاضي بدفع مبلغ من النقود أجرا على المساعدة ، وأرسل هذه الورقة خيرمضاة الى القاضي بطريق البوستة بنية إفهامه أنها من قبل الخصم ، وهو ما اعتقده القاضي فعلا . وقد حكمت المحكمة في هذه القضية بمقوبة التروير مع أن الورقة ليس لها شيء من قوة الإثبات .

وأما القضية الثانية فتلخص في أن زيدا أرسل الى بكر مبلغ أربعين جنيها ، فكتب بكر الى زيد خطابا تاريخه ٢٧ رمضان سنة ١٣١٥ يخبره فيه باستلام المبلغ بدون أن يعين مقداره ؛ فكتب زيد في ظهر هذا الخطاب خطابا فرض صدوره من نفسه وأرخه ٢٢ رمضان سنة ١٣١٥ وموضوعه ارسال مبلغ أربعمئة جنيه ، بحيث يظن المطلع على الخطابين أن الخطاب المؤرخ بتاريخ ٢٧ رمضان إنما كان ردّا على خطابه المؤرخ ٢٢ رمضان ، وأنه يتعلق بإرسال مبلغ أربعمئة جنيه لا أربعين جنيها ؛ ثم استعمل زيد هذا المحرّر بأن رفع به دعوى على بكر وحصل بواسطته على حكم غيبي

بمبلغ أربعمائة جنيه . فلما رفضت دعوى التزوير الى المحكمة قرّرت محكمة النقض أن الفعل الذى وقع من المتهم لا يمتدّ تزويراً بل شروعاً فى نصب ^(١) .

والذى يطلع على أسباب هذا الحكم يرى أن محكمة النقض قد أجهدت نفسها فى الوصول الى هذه النتيجة، ولكنها مع ذلك لم تصب الحقيقة، فإنها بنت حكمها بعدم وجود التزوير على أن الفعل الذى وقع من المتهم لا ينطبق على طريق من طرق التزوير التى نص عليها القانون، مع أنه يصح أن يوصف بأنه من قبيل جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة، وهى إحدى طرق التزوير المعنوية المنصوص عليها فى المادة ١٨١ ع. على أن القول بعدم وجود التزوير فى هذه الحالة صحيح فى ذاته وإن لم يصح السبب الذى أخذت به محكمة النقض، لأن المحرّر مجزء عن قوة الإثبات، ولا يرد على هذا أن المتهم قد اتخذ أساساً لدفع دعوى، وأنه نجح فى الحصول على حكم غيائى بمقتضاءه، فإن الذى جعل للمحرّر هذه القوة إنما هو اقتراحه بالمحرّر الذى يقز فيه المجنى عليه باستلام المبلغ . والحكم التباينى بنى فى الواقع على هذا الإقرار لا على المحرّر المزور . والواقع أن المحرّر الذى يصح أن يوصف بأنه حائر لشيء من قوة الإثبات هو الذى تبعت من بين سطوره قوة الإقناع بصحة ما جاء به . أما اذا كان الاعتقاد بصدق محتوياته ليس مستمداً من نفس المحرّر بل من ظرف خارج عنه، كالاعتقاد بصدق من حرره، أو كالظرف الذى وجد فى قضية ورقة الزيارة وهو وجود المحرّر على ورقة مطبوع على وجهها الأثر اسم صاحبها، أو كالظرف الذى وجد فى القضية الثانية وهو وجود الخطاب المكتوب فى ظهر الخطاب الصحيح الصادر من المجنى عليه، فإن هذا لا يكفى لاعتباره حجة، ولا يكون تفسير الحقيقة فيه تزويراً معاقباً عليه لتجرده من قوة الدليل .

وقلما تنوّر للمحرّر العرفى هذه الصفة إلا اذا كان من نوع السندات أو العقود أو المحرّرات الأخرى التى جعل لها القانون المدنى شيئاً من قوة الإثبات . أما المحرّرات

(١) نقض ١٩ أبريل ١٩٠٢ (المجموعة ٤ عدد ١٢ ص ٢٦) .

الرسمية فكلها تعتبر حجة فيها ورد بها^(١) لأن في صدورهما على يد موظف رسمي مكلف أو مختص بتحريرها شهادة بصدق محتوياتها، وضمانا كافيا للاعتقاد بحجيتها، فكل تغيير للحقيقة فيما أعد المحرر الرسمي لإثباته يعد من أجل ذلك تزويرا معاقبا عليه .

وعلى الرغم من قصور قاعدة جارو وما يمكن أن يوجه إليها من الاعتراض، فإنها أصلح قاعدة يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين التزوير الذي يجب العقاب عليه لتوفر الضرر فيه بسبب وقوع التغيير على شيء مما أعد المحرر لإثباته، والذي لا يجب العقاب فيه لانعدام ذلك السبب . فإذا عرضت أحوال يمكن أن يقع فيها الضرر مع تجرد المحرر من قوة الدليل - وهي قليلة بطبيعة الحال - فإما أن نأخذ فيها برأى جارو ونقضى بالبراءة لانعدام شرط من شروط الركن المادى، وإما أن نجري مع قاعدة الضرر ونطرح قاعدة جارو ونقضى بالعقوبة .

وقد طبقت المحاكم المصرية هذه القاعدة في عدة أحكام، فمن ذلك أنها قررت أن قيد المستخدم في دفاتر مسيئه المبالغ التي استلمها من مرتبه حجة على المستخدم المذكور، فالتغيير الذي يحصل من هذا المستخدم في المبالغ التي استلمها بحو المبالغ الأصلية وكتابة غيرها أقل منها يعتبر تزويرا^(٢) .

ومن ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف من أن التوقيع بنمط مزور على محرر رسمي يعتبر تزويرا ولو كان الإمضاء المقترن بهذا الختم لا نزاع في صحته، ذلك لأن الأختام الموقع بها على العقود الرسمية تصلح قاعدة للضاهاة عملا بالمادة ٢٦١ مرافعات^(٣) .

ومن ذلك أن شخصا زور إشهدا شرعيا انتسب فيه الى موثر معين، فحكم بأن تزوير ذلك الإشهد معاقب عليه، لأنه يصلح لأن يكون أساسا للطالبة بميراث ذلك الشخص، وإن كان ذلك الأساس ليس حجة على الغير^(٤) .

(١) جارسون، قرة ٤٥٦

(٢) قض ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ١٧٨) .

(٣) الاستئناف ١١ أكتوبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٢١) .

(٤) جتايات مصر ٢٩ يولي ١٩٠٢ (الحقوق ١٧ ص ١٧٧) .

ولكن في قضية اتهم فيها شخص بتزوير عقد عرفي على امرأة بأنها قبلت الزواج به ، حكمت محكمة النقض بأن هذا تزوير يمكن أن يترتب عليه ضرر مادي وأدبي بقطع النظر عما لهذا العقد من القوة في الإثبات^(١) .

وظاهر أن المحكمة في هذا الحكم الأخير قد طرحت قاعدة جارو وأخذت بقاعدة الضرر فقط .

وقد رتب جارو على قاعدته أربع نتائج يمكن الاسترشاد بها في حل كثير من مشكلات التزوير ، وهي مؤيدة بكثير من أحكام المحاكم الفرنسية والمصرية .

التنبيه الأولي - لا عقاب على التزوير إذا كان المحرّر المزور لا يمكن أن يتخذ أساسا للطالبة بحق ما^(٢) .

فمن ذلك أن التاجر المفلس الذي يقدم تقريراً مخالفاً للحقيقة عن حالة تجارته وما صارت إليه لا يعدّ مزوراً ، لأنّ تقريره هذا ليس حجة ولا يصلح أساساً لرفع دعوى على الغير ولا لاكتساب حق^(٣) .

كذلك من يستعمل ورقة مزورة ممضاة بحرف أو إشارة لا يعاقب لأنّ المحرّر العرفي المجرد عن التوقيع الصحيح لا يثبت حقاً ولا ينفيه .

ولا يعاقب من زور شهادة ممضاة من اثنين بأنه ستدّ لدائنه الدين الذي في ذمته إذا كان هذا الدين أزيد من ألف قرش ، لأنّ الشهادة لا تقبل في مثل هذه الحالة^(٤) .

ولا الطيب الذي يزيد عدد زياراته في كشف الأتصاب ليحصل على مبلغ أكبر من المستحق له ، لأنّ الكشف الذي يقتضيه ليس حجة له ولا مبدأً ثبوت كتابي^(٥) .

(١) قض ١٤ أكتوبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٥) .

(٢) جارو ، ٤ ققرة ١٣٦٥ (٣) دالوز ، ١٨٧٤ - ١ - ٤١

(٤) موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير ققرة ١٤٩

(٥) دالوز ، ١٨٤٧ - ١ - ٣٧١

وقد حكم في مصر بأن كشف حصر التركة ليس من الأوراق الرسمية، فلم ينص على وضعه لأثمة ولا قانون من المعمول بها الآن، وليس من واجب عمد البلاد كتابته . وإذا جاز أنه من الأوراق الرسمية فهو لم يجعل في الحقيقة لإثبات أو نفي الحقوق التي يدعيها الغير على المتوفى، ولا لتقرير صحة هذه الحقوق أو فسادها، بل هو عبارة عن قائمة جرد ميتين فيها ما يمتلكه المتوفى بقدر ما تصل إليه معلومات القائم بتحريره وقت الوفاة . فإذا ذكر فيه ما يدعيه إنسان من حق له على المتوفى فهو خبر يحتمل الصدق والكذب، ولا يترتب على وروده فيه ثبوت هذا الحق لمدعيه^(١) .

وقد يتطلب القانون في بعض الأحوال سنداً من نوع معين لإثبات بعض التصرفات كالمهبة والرهن العقاري، فإن القانون يقتضي أن يكونا حاصلين بعقد رسمي وإلا كانا باطلين، فإذا زور شخص عقد هبة بمحرر عرقى فلا عقاب عليه لأن العقد العرقى لا يصلح لإثبات المهبة^(٢) .

التعليق الثانية - لا عقاب على التروير إذا كان تفيرو الحقيقة قد حصل في غير ما أعد المحرر لإثباته^(٣) .

فلا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية، أى التي من أجلها كتب المحرر .

فلا عقاب على من يقرر كذباً في دفتر قيد المواليد أن والدته الطفل زوجته^(٤) .

(١) جنائيات بجى سوفي ٦ فبراير ١٩١٧ (مجموعة حدى بك السيد قسم العقوبات ص ٢٢

قصة ١٦٩) - أنذربكس ذلك قض ٩ نوفمبر ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٤٨) .

(٢) أنظر الاستئناف ٦ يونيو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ١٨٠) .

(٣) جارو، ٤ قصة ١٣٦٦

(٤) دالوز تحت كلمة تروير قصة ٢٧٢

ولا من ثبت في دفتر قيد الوفيات اسم والد المتوفى أو والدته على غير حقيقة^(١) .
ولا من يقرر كذبا في عقد زواج أنه أعزب^(٢) .
كذلك لا عتاب على من ثبت كذبا في عقد رسمي أنه بالغ أو رشيد أو عاقل ،
أو أنه تاجر أو من أرباب الأملاك ، أو أنه مقيم بجهة كذا ، حيث لا يكون لهذه
البيانات أهمية في العقد^(٣) .

وقد اختلفت المحاكم المصرية في حكم المرأة التي تزوج وهي في عصمة شخص آخر . ففي سنة ١٨٩٥ رفعت الى محكمة الاستئناف قضية اتهم فيها رجل وامرأة باشتراكهما في تزوير عقد زواج فاسد بينهما ، بإدخالها على المأذون الذي عقد لها هذا العقد واقعة مزورة بصفة واقعة صحيحة ، وهي أنهما ادعيا خلق المرأة من الزوجية مع أنها متزوجة ؛ فقضت المحكمة بأنه لا يوجد نص في القانون يعاقب على هذه الواقعة ، وأن مواد التزوير لا تنطبق عليها لأن الأمر الذي صدر عن المتهمين لا ينطبق على الشروط والقيود التي أتت بها مواد التزوير ، بل هو جريمة من نوع آخر أفردت لها القوانين الأخرى نصوصا خاصة ، ولكن القانون المصري أغفلها ولم ينص لها على عقاب^(٤) . وفي سنة ١٩٠٤ رفعت الى محكمة الاستئناف قضية اتهمت فيها امرأة بأنها تزوجت وهي في عصمة زوج آخر ، وطلب عقابها بعقوبة التزوير ؛ فقضت المحكمة بأنه لا عقاب في القانون على من تزوجت زواجا شرعيا وهي في عصمة زوج آخر ، ولا يعد قولها في عقد الزواج إنها بكر تزويرا في أوراق رسمية ، لأن ذلك العقد لم يكن لإثبات بكارتها بل لإثبات قبولها الزواج بمن تزوجت به ، وهذا القول المتبادل يجعل الواقعة المقصودة منه صحيحة ؛ أما قولها إنها بكر فهو كذب لا عقاب عليه^(٥) .

(١) دالوز ، تحت كلمة تزويرقرة ٢٧٣ (٢) دالوز ، ١٨٧٩ - ١ - ٤٨٦

(٣) دالوز ، تحت كلمة تزويرقرة ١٤٩

(٤) الاستئناف ٢ أبريل ١٨٩٥ (القضا ٢٠ ص ٢١٦) .

(٥) الاستئناف ١١ فبراير ١٩٠٤ (الخفوق ١٩ ص ٨١) .

وفي سنة ١٩١٢ رُفعت الى محكمة النقض قضية اتهم فيها عدة أشخاص بتزوير وثيقة عقد زواج يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها ، بأن ادعوا كذبا أمام المأذون أن أحدهم ولي أمر الزوجة ، وأن الزوجة خالصة من الزواج ، وتوصلوا بذلك الى عقد عقدها مع أنها معقود عليها من قبل ، وكانت محكمة الجنايات حكمت عليهم بالحبس ؛ وكان من ضمن أوجه النقض التي قدمها المحامي عنهم أن الواقعة المسندة الى المحكوم عليهم ليست تزويرا معاقبا عليه ، لأن الوقائع المزورة التي أثبتت في العقد لم يكن لإثباتها هو الغرض من تحرير العقد . فأجابته المحكمة على هذا الوجه في حكمها بقولها (إنه وإن كان صحيحا ما قيل من أن الخلق من زواج سابق ليس من البيانات التي أوجب قانون ١٧ يونيو ١٨٨٠ صريحا على المأذون بأن يدونها في العقد ، إلا أنه من المؤكد أيضا أن القانون المشار اليه قد أوجب على المأذون قبل تحرير العقد أن يتحرى أمر الخلق من الزواج . وبناء على ذلك فالقانون يكلفه إذن ضمنا بأن يذكر في العقد أنه قام بما عهد اليه وتحرى مسألة الخلق من الزواج ، لأنه في الواقع لا يمكنه قبول العقد وتحريره إلا بهذا الشرط^(١) . وهذا الجواب لا يدفع المجرة التي أدلى بها المحامي ، لأن مسألة تحرى الخلق من الزواج اذا صح أنها من الواجبات التي يفرض على المأذون القيام بها قبل تحرير عقد الزواج^(٢) ، فنتيجة ذلك أن المأذون يعاقب بعقوبة التزوير إذا قرر كذبا أنه تحقق من خلو الزوجين من الموانع الشرعية ، لأن مسألة التحقق تدخل في الإجراءات التي يفرض القانون عليه القيام بها عند تحرير العقود التي جعلت من اختصاصه ، وإثباتها في تلك العقود . فهي إذن من البيانات التي أعدَّ عقد الزواج لإثباتها باعتبارها صادرة من المأذون . ولكن هذا شيء ومعاقبة الزوجين على كذبهما في تقرير خلوها من الموانع

(١) قض ٢٠ أبريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١١١) .

(٢) نصت لأتعة المأذونين الجديدة الصادرة في ٧ فبراير ١٩١٥ على هذا الرأى صراحة في المادة ٢٥ منها إذ تقول (يجب على المأذون قبل مباشرة العقد أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والنظامية) وضعت في قسائم الزواج عبارة تنيد حصول التحقق من هذا الخلق .

الشرعية شيء آخر، لأن خلق الزوجين من الموانع الشرعية ليس من أركان عقد الزواج وإنما هو شرط من شروط صحته ، ولا دخل له في صيغة العقد الذي يتم بينهما بمجرد صدور الإيجاب من أحدهما والقبول من الآخر^(١) . وكون هذا العقد يقع فاسدا من الوجهة الشرعية لا دخل له في موضوع التروير . فمحكمة النقض قد خلطت بين واجبات المأذون وواجبات المتعاقدين مع أنه لا ارتباط بينهما . فقد يعاقب الموظف العمومي إذا غيّر الحقيقة فيما كلف بالقيام به من الإجراءات، ولكن المتعاقدين لا يعاقبان إلا إذا غيّر الحقيقة فيما يخصهما من العقد، بشرط أن يكون التغير واقعا على شيء مما أعد المحرر لإثباته من جانبهما، أي مما لا يتم التعاقد إلا به .

ومما يترتب على النتيجة الثانية التي نحن بصدد الكلام عليها أنه لا عقاب على الكذب الذي يقع من أرباب القضايا في عرائض الدعاوى أو في المذكرات التي يقدمونها إلى المحكمة، ولو أثرت هذه الأكاذيب في أذهان القضاة وترتب عليها ضرر الخصوم ، لأن هذه المحررات لم تعد لإثبات الحقيقة بل لتدوين أقوال الخصوم على الوجه الذي يروونه في مصالحهم . كذلك حكم الأكاذيب التي تثبت على أسنة الخصوم في محاضر الجلسات ومحاضر التحقيق ، والأكاذيب التي تصدر عن المتهم أثناء استجوابه في محضر التحقيق أو في محضر الجلسة أمام القاضي ، لأن ذلك كله يدخل في ضروب الدفاع المباح للخصوم والمتهمين ، فلهم أن يتخيروا سبل الدفاع التي يرون فيها مصلحة لهم ، ولا حرج عليهم في ذلك ولو لحاؤا إلى الكذب والتضليل وأثبت كذبهم في المحاضر الرسمية ، لأن الأوراق القضائية إنما أعدت لإثبات أقوال الخصوم والمتهمين كما صدرت عنهم ، فهي حجة في صحة صدور هذه الأقوال عنهم ، ولكنها ليست حجة في إثبات صحة هذه الأقوال في ذاتها . فاذا تضمنت أكاذيب فإن على الخصم الآخر أن يدل القاضي على مواطن الكذب فيها ، وعلى القاضي أن يزن هذه الأقوال ويستخلص منها الحق والباطل ، ولكن ليس على الخصوم ولا على المتهمين أن يقرروا

(١) أنظر المادة الخامسة من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدرى باشا .

(٢) قرار قاضي الإحالة ١١ يناير ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٦٦) .

الحقيقة^(١) . ولا يعاقب الخصم في قضية مدنية بعقوبة التزوير على ما يقع منه من الكذب إلا اذا تسمى باسم شخص آخر أمام المحكمة سواء وقع على المحضر باسم ذلك الشخص أو لم يقع^(٢) . أما المتهم فلا يعاقب على التسمى باسم الغير أثناء التحقيق الجنائي إلا اذا اتخذ اسم شخص معين وأصاب ذلك الشخص ضرر من هذا الفعل . كذلك الشاهد لا يعاقب بعقوبة التزوير اذا كذب في شهادته ودونت أقواله في محضر التحقيق أو محضر الجلسة، ولو وقع على المحضر بإمضائه، لأن المحضر إنما أعد لإثبات أقوال الشهود كما صدرت عنهم، فهو حجة في صحة صدور هذه الأقوال بذاتها، ولكنه ليس حجة في إثبات صدقها . وإنما يعاقب الشاهد بعقوبة شهادة الزور اذا غير الحقيقة في شهادته^(٣) .

ومما يتصل بهذا البحث معرفة ما إذا كانت البيانات الكاذبة التي تقع أمام القاضي الشرعي خلال إجراءات تحقيق الوفاة والورثة، أو تحقيق ثبوت الغيبة، والتي يبنى عليها الإشهاد الشرعي الذي يصدر بثبوت الورثة أو بثبوت الغيبة تعتبر تزويراً أو شهادة زور . وقد اختلفت أحكام المحاكم المصرية في ذلك، فمنها ما قضى بأن الفعل لا يعدّ تزويراً وإنما يعدّ شهادة زور، ومنها ما قضى بعكس ذلك^(٤) .

ومنشأ هذا التناقض عدم فهم حقيقة وظيفة القاضي الشرعي، فإن للقاضي في النظام الشرعي وظيفتين، وظيفة القضاء، ووظيفة التوثيق . فهو بمقتضى وظيفته

(١) شوفرويل، ٢٤٥ ققرة ٦٤٦ - بلاش، ٣ ققرة ١٣٤ - جارسون، ققرة ٥٢٨ و ٥٤٦

(٢) أنظر قض ٩ فبراير ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ١٠٨) .

(٣) جارسون، ققرة ٥٢٧

(٤) الاستئناف ٢٣ مايو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٧٩) - الاستئناف ٩ فبراير ١٩٠٥

(الاستئناف ٤ ص ١٦٨) .

(٥) الاستئناف ٢٩ أكتوبر ١٩٠٠ (الحقوق ١٥ ص ٥٨١) - أنظر أيضاً قض ٢٦ يولي ١٩١٠

(المجموعة ١٢ عدد ١) ومصر جئاني ٢٨ يونيو ١٨٩٩ (الحقوق ١٤ ص ٥٧٦) .

الأولى يصدر الأحكام والقرارات بعد قيام الخصومة أمامه وسماع الدعوى وتحقيق أقوال المتخاصمين وتمحيص شهادات الشهود ؛ فالقرارات التي تصدر عنه في مسائل شتت الوفاة والوراثة أو شتت الغيبة تدخل في أعمال وظيفته القضائية . وهو بمقتضى وظيفته الثانية يقوم بتحرير الإشادات عن العقود والتصرفات وكتبها وكتابة سنداتها وتسجيلها ، وذلك في غير خصومة ولا سماع دعوى ولا تحقيق قضائى .

وينبنى على هذا أنه اذا قرر أمامه أحد ذوى الشأن أو شهودهم ما يخالف الحقيقة وهو قائم بوظيفة القضاء ، فلا يعد الفعل تزويرا وإنما قد يعد شهادة زور اذا كان صادرا عن أحد الشهود ، لأن محاضر الجلسات والأوراق القضائية على وجه العموم لم تعد لإثبات الحقيقة على وجهها الصحيح بل لإثبات أقوال الخصوم وشهودهم كما صدرت عنهم . أما في الحالة الثانية ، أى في حالة قيامه بوظيفة التوثيق ، فكل تغيير للحقيقة يصدر أمامه فيما يتعلق بشيء مما أعد المحزر لإثباته ويثبت في المضابط أو السجلات يعد تزويرا في محررات رسمية ، ويعاقب عليه بعقوبة التزوير^(١) .

وزيادة في البيان نورد هنا ما قرره محكمة الاستئناف في حكمها الصادر في ٢٣ مايو ١٩٠٠ إذ قالت :

وحيث إن التزوير بالكتابة إنما يكون بتغيير الحقيقة فيما تكون الكتابة حجة فيه . وحيث إن كتابة دعوى أو دفع أو شهادة في محضر أو حكم ليس حجة في صحة هذه الأمور بل في إسنادها لمن نسبت إليه فقط ، فهي إنما تثبت كون المدعى قرر دعواه ، والمدعى عليه أبدى دفعه ، والشاهد ألقى شهادته على الوجه المستطور فيها ، ولكنها لا تثبت بحال من الأحوال صحة شيء من هذه الأقوال .

وحيث إن المحاضر والأحكام تستوى جميعها في هذا المعنى ، لا فرق فيها بين ما يحزر في المحاكم الشرعية وما يصدر من المحاكم النظامية ، كما لا فرق في الدعاوى التي تكتب

(١) أنشر في هذا المعنى - دارو ، ٤ حاشى ص ١٢٥ نوبة ٤٣ ودالوز ، ١٨٧٩ - ١ - ٩٣

فيها بين أن تكون متعلقة بإثبات أو نفيه من الحقوق التي تفصل فيها المحاكم على اختلاف أنواعها ، لأن أقوال المدعى والمدعى عليه إنما تقيد في جميعها على علاقتها تحت البحث عن حقيقتها ، والشهادة إنما تعتبر حجة فيها لا من جهة كونها كلاما مكتوبا بل من جهة كونها خبرا صادرا أمام القاضى بشروط مخصوصة ممن لا فائدة له في الدعوى .

وحيث إنه يتضح من ذلك أن الكذب في هذه الأمور لا يعدّ تزويرا بالكتابة ، بل يعدّ تزويرا بالقول ، ويستحق العقوبة إن كان موضوعه يمينا أو شهادة . الخ .

التسمية الثالثة - لا عقاب على التزوير إذا كان المحرّر المزور صادرا عن موظف غير مختص بتحريره ، أو منسوبا الى موظف غير مختص بتحريره .^(١)

لأنه في هذه الحالة لا يكون للمحرّر قيمة ، فالكذب الوارد به لا يمكن أن يحدث أثرا . فإذا كان أحد رجال الضبطية القضائية مختصا بمقتضى القوانين واللوائح بتحرير محاضر جنائية من نوع معين ، فإنه لا يرتكب تزويرا معاقبا عليه إذا أثبت في محضره وقائع مزورة عن أمور لا يدخل إثباتها في اختصاصه . ففتش خفر السواحل المختص بضبط وقائع التهريب لا يعاقب على التزوير الذي يقع منه إذا هو أثبت في محضره حادثة ضرب أو سرقة أو قتل على خلاف الحقيقة .

هذا فيما يتعلق بالاختصاص الموضوعي ، ويرى جارو أن القاعدة تنطبق أيضا على حالة عدم الاختصاص المكاني ، فإذا كان ضابط بوايس مختصا بمحكمة وظيفته بضبط الحوادث الجنائية في بلد معين ، فإنه لا يعاقب إذا زور محضر ضبط واقعة حدثت في غير ذلك البلد .^(٢)

(١) جارو ، ٤ فقرة ١٣٦٧ - أظفر أيضا دالوز ، تحت كلمة تزوير فقرة ١٧٩ - أنظر بركس ذلك حكم محكمة جنات الاسكندرية في ٩ أغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٦٧) .

(٢) أنظر بركس ذلك في ١٨٦٣ - ٢ - ٦٢

وقد حكم في مصر بأنه لا يعد تزويرا تواطؤ أحد المأذونين مع زوج، في وقت لا صفة للأذون في تحرير عقود فيه، على إضافة كتابة تحت عقد الزوجة تفيد أن الزوج دفع لولي الزوجة مقيم الصداق المستحق لها عند الزفاف بعد تاريخ عقد الزوجة بستين، وتحريرهما ذلك بالفعل، إذ لا قيمة لهذه الإضافة في نظر القانون^(١).

وفي قضية اتهم فيها حلاق صحة بتحرير شهادة ميلاد مزورة وقع عليها باسمه وصفته الحقيقيين، قرر قاضي الإحالة أن هذا الفعل لا يعد تزويرا معاقبا عليه، لأن الشهادة حررت بمعرفة شخص ليس هو الموظف المختص بتحريرها، ولأنه لم يتحل فيها اسم الموظف المختص^(٢).

التفسير الرابع — لا عقاب على التزوير إذا كان تغيير الحقيقة واقعا في كشف حساب أو فواتير أو ما أشبه ذلك.

لأن الأوراق التي من هذا القبيل عرضة دائما للمراجعة والتحصيل. فما ثبت فيها من البيانات لا يصلح سنداً ولا حجة على الغير.

فإذا قدم مقال أو متعهد كشفا بحساب ما قام به من الأعمال أو ما ورده من الأشياء، وبالغ في تقدير القيم أو زاد في الأثمان أو في كمية الأشياء، فلا يعد فعله تزويرا معاقبا عليه، ولو حصل بواسطة ذلك على المبالغ التي قدرها لنفسه، لأن هذه الكشوف لا يصح أن تقبل على صلاحها، بل يجب أن تراجع، وهي بطبيعتها محل للمراجعة.

وكذلك حكم الفواتير التي تقدم من التجار أو الصناع أو العمال عن الأشياء التي قدموها أو قاموا بعملها^(٣).

(١) قض أول مايو ١٨٩٧ (القضا. ٤ ص ٣٢٢).

(٢) أمر قاضي إحالة طنطا ٩ يونيو ١٩٠٩ (المجموعة ١٠ عدد ١٢٦).

(٣) دلتوز، ١٨٥٥ - ١ - ٢٩٩.

وكشف الأتعاب الذى يقدمه الطبيب بيان عدد الزيارات التى قام بها، ومقدار الأدوية التى صرفها ^(١).

وكشف الحساب الذى يقدمه الوكيل أو المحصل محل تجارى عن المصاريف التى أنفقها فى سبيل القيام بأعمال وظيفته ^(٢).

وكشف الحساب الذى يقدمه الوصى أو القيم الى المجلس الحسبى عن حساب إدارته لأموال القاصر أو المحجور عليه، ومقدار الدخل والمنصرف ^(٣).

وكشف الحساب الذى يقدمه مندوب المحضر عن عدد الإعلانات التى قام بإعلانها، والمبالغ المستحقة له عليها ^(٤).

وانما يعاقب المزور فى مثل هذه الأحوال اذا أيد الكشف المقدم منه بمسندات مزورة أو صورية، لأن الضرر يتحقق فى هذه الأحوال بصيرورة الكشف عملاً للثقة.

فالوصى الذى يقدم مع كشف الحساب المزور عقوداً صورية على المستأجرين أو سندات مزورة مؤيدة لحسابه يعاقب بعقوبة التروير.

والتاجر المفلس الذى يقدم مع تقريره الخالص بيان حالته التجارية دفاتر محله التجارى، بعد أن يغير فى محتوياتها بزيادة كمية البضاعة الموجودة فى المحل أو بزيادة مقدار الديون التى للحل على الزبائن، يعاقب بعقوبة التروير ^(٥).

(١) دالوز، ١٨٤٧ - ١ - ٣٧١

(٢) دالوز، ١٨٧٥ - ١ - ٣٨٩

(٣) جارسون، مواد ١٤٥ - ١٤٧ قرة ٨٠١

(٤) دالوز، ١٨٠٢ - ٨ - ٣٥٧

(٥) دالوز، ١٩٠٦ - ١ - ٥٣٥

الضرر والمحزرات الباطلة

مما يرتبط بمبحث الضرر البحث الخاص بمعرفة ما اذا كان التزوير الحاصل في محرّر باطل أو قابل للبطلان يمكن أن يكون محلاً للعقاب .

وسبب البطلان يختلف في المحرّرات الرسمية عنه في المحرّرات العرفية . فالمحرّرات الرسمية تبطل بأحد أسباب ثلاثة :

(١) السبب الأول — عدم اختصاص الموظف المحرّر لها . وعدم الاختصاص إما أن يكون ناشئاً عن نوع المحرّر ، فإن لبعض الموظفين العموميين المختصين بالتحريـر والتوثيق اختصاصاً خاصاً بنوع معين من المحرّرات ، كالمدّون فإنه مختص بتحرير خـسائم الزواج والطلاق فقط ، فإذا حرّر شهادة ميلاد أو شهادة وفاة أو عقداً من نوع غير ما اختص به كان المحرّر باطلاً ؛ وإما أن يكون ناشئاً عن مكان التحرير ، فلكل موظف عمومي جهة يختص بالتحريـر فيها ، فإذا حرّر في غير هذه الجهة كانت محرّراته باطلة ؛ وإما أن يكون ناشئاً عن قرابته لطالبي التحرير ، فإن الموثّق العمومي لا يجوز له أن يحرّر لأقاربه ، وإلا وقعت محرّراته باطلة .

(٢) السبب الثاني — عدم أهلية الموظف المحرّر لها . ويكون ذلك فيما لو كان الموظف المختص بالتحريـر موقوفاً عن العمل أثناء التحرير بأمر إداري ؛ وبالحرى أن يكون ذلك فيما لو صدر أمر أو حكم بعزل الموظف من وظيفة التحرير .

(٣) السبب الثالث — إهمال الإجراءات التي نصت لقوانين أو اللوائح على اتباعها فيما يتعلق بتحرير المحرّرات الرسمية .

أما المحرّرات العرفية فتبطل بأحد سببين : (أولها) إهمال بعض الأشكال في المحرّرات التي يقتضي تحريرها شكلاً خاصاً ، كالكيالات (المادة ١٠٥ تجاري) ، والسندات التي تحت الإذن (المادة ١٩٠ تجاري) . فإذا أهمل في كميالة ذكر اليوم

والشهر والسنة التي تحوّرت فيها ، أو ذكر أن القيمة وصلت ، أو ذكر الميعاد والمحل
الذين يجب الدفع فيهما ، كانت باطلة باعتبارها كميالة . (وثانيهما) أن يكون من
وقع المحرّر أو من نسب إليه توقيع المحرّر عديم الأهلية .

وقد كان رأى الأقدمين أن المحرّر الباطل لا يمكن أن يلحق بأحد ضرراً، وعلى
هذا يكون التزوير فيه غير معاقب عليه، ولكن هذا الرأى قد أهمل الآن^(١) .

على أن الخلاف لا يزال قائماً بين الشراح فيما يتعلق بحكم التزوير الذى يقع فى المحرّر
الباطل، وعلى الخصوص فى المحرّرات الرسمية .

فيرى دالوز أن بطلان المحرّر لا يمنع من احتمال وقوع الضرر منه، فإذا كان ذلك
فالعقاب واجب، ولا يصح أن يكون الخطأ أو الإهمال فى ارتكاب جريمة سببا
فى إعفاء مرتكبها من العقاب^(٢) .

ويرى شوفو وهيل أنه يجب التفرقة بين المحرّرات التى تنطوى من بادئ الأمر
على فساد جوهرى، والمحرّرات التى لم يلحقها البطلان إلا بسبب إهمال إجراءات
لاحقة يوجب القانون اتباعها . فالأولى لا عقاب على التزوير الحاصل فيها لأن الفرض
أنها لا يمكن أن تنتج ضرراً؛ مثال ذلك الكميالة المسحوبة زوراً من قاصر غير تاجر
أو من شخص عديم الأهلية (أنظر المادة ١١٠ تجارى)، وكذا العقد العرفى المزور الذى ليس
عليه توقيع . وأما الثانية فإذا كان إهمال الإجراءات اللاحقة قد حصل بإرادة المزور
نفسه، ففى هذه الحالة يفترض أنه قد عدل عن قصده وتحوّلت نيته عن إتمام ما شرع
فيه وإذن لا عقاب عليه، كالموثق الذى بعد أن يزور العقد يعدل عن أخذ توقيعات
الشهود عليه . أما اذا كان البطلان قد حدث بأسباب خارجة عن إرادة المزور،

(١) جارسون، قرة ١٩٦ - ١٩٧

(٢) دالوز، تحت كلمة تزوير قرة ١٥٢ - وملحق دالوز، تحت كلمة تزوير قرة ١٩٤

كما لو أبى أحد الشهود التوقيع على العقد، أو لم تكن فيه الصفات المؤهلة للشهادة على العقد، فإن المزور يسأل جنائيا ويعاقب، ولكن على الشروع في التروير فقط^(١).

ويرى بلانش أنه إذا كان البطلان ناشئا عن إهمال بعض الإجراءات فإن ذلك لا يمنع من العقاب على التروير سواء أكانت تلك الإجراءات مما تجب ملاحظته أثناء التحرير أم بعد التحرير. وكذلك يكون الحال إذا كان البطلان ناشئا عن عدم أهلية من نسب إليه التوقيع على المحرّر، إلا إذا كان عدم الأهلية ظاهرا من نفس عبارة المحرّر. أما إذا كان التروير حاصلًا في محرّر ظاهر البطلان بحيث لا يمكن أن يخدع في قيمته ولا في صحته أحد، فلا محل للعقاب لعدم احتمال وقوع الضرر^(٢).

أما جاروفيري أن البحث فيما إذا كان المحرّر الباطل شكلا بسبب عدم اختصاص محرره أو عدم أهليته أو عدم استيفاء الإجراءات الشكلية الواجب ملاحظتها عند التحرير يمكن العقاب على ما يقع فيه من التروير إنما هو أمر يتعلق بالواقع لا بالقانون. فلكي يكون العقاب واجبا يكفي أن يكون من الممكن أو المحتمل حصول الضرر من جراء ذلك التروير. والواقع أن المحرّر الباطل شكلا يصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ملاحظة ما فيه من نقص، وهذا وحده كاف لتوقع حلول الضرر بالغير بسبب ذلك المحرّر. فالعقاب وعدمه تابعان لمقدار ما يمكن أن يتسرب إلى أذهان الناس من الخديعة في صحة ذلك المحرّر؛ ويكون العقاب في غالب الأحوال واجبا لأنه يندرج في الناس من يستطيع أن يدرك لأول وهلة ما ينطوى عليه العقد من بطلان ناشئ عن عدم اختصاص محرره، أو عدم أهليته، أو عدم اتباع الإجراءات الشكلية التي يوجبها القانون. وبذلك يكون الضرر في أكثر الأحوال محتمل الوقوع، ولا يتمتع العقاب إلا عند ما يكون المحرّر ظاهر البطلان

(١) شوفرويل، ٢ قرة ٦٧٨

(٢) بلانش، ٣ قرة ١٤٥

ينحيت يتعذر أن يندع فيه أقل الناس خبة . أما انا كان المحرّر المزور صدر صحيحا في بادئ الأمر، ولم يعرض له البطلان إلا بسبب إهمال بعض الإجراءات اللاحقة لتحريره، فإن العقاب يكون واجبا في كل الأحوال لاحتمال وجود الضرر، ولأن البحث في وجود الضرر أو احتمال وجوده يجب أن يرجع فيه الى الوقت الذي حرّر فيه المحرّر المزور، فليس لزور أن يتمسك بما طرأ على المحرّر من البطلان بعد صدوره . وكذلك يكون حكم التروير الذي يقع في محرّر عرفي كان بطلانه ناشئا عن عدم أهلية من نسب اليه التوقيع عليه، لأن الضرر محتمل الوقوع في هذه الحالة أيضا لجواز أن لا يتمسك من زور عليه المحرّر بعدم أهليته ^(١) .

وهذا الرأي الأخير — أى رأى جارو — هو الذى تأخذ به المحاكم الفرنسية والمصرية إجمالا . فما قرّرت محكمة النقض الفرنسية أن الأصل في التروير أن يعاقب عليه ولو كان حاصلًا في محرّر باطل شكلاً ^(٢) . وقد حكمت أيضا بأنه يدخل في التروير المعاقب عليه اصطناع وصية باسم شخص آخر، ولو أن تاريخ هذه الوصية يدلّ بنفسه على بطلانها لأنه متأخر عن تاريخ وفاة من نسبت اليه الوصية بأكثر من شهرين ^(٣) . وكذا اصطناع عقد بيع عرفي ولو أنه لم تحرّر منه نسختان كما يقتضيه القانون المدني الفرنسي ^(٤) . وكذا تزوير كيبالة على شخص ولو أنه قاصر ^(٥) . وكذا تزوير سند تحت الإذن باسم تاجر ولو أنه لم يؤرّخ ^(٦) . وحكمت محكمة النقض الفرنسية أيضا بأنه يعدّ شروعا في تزوير تغيير الحقيقة في محرّر رسمي لم يتم تنفيذه بسبب عدم توقيع الموقّع عليه ^(٧) .

(١) جارو، ٤ بقرة ١٤٠٠

(٢) جارسون، بقرة ٢٠١

(٣) دالوز تحت كلمة تزوير بقرة ١٦٦

(٤) دالوز تحت كلمة تزوير بقرة ١٥٤ (٥) دالوز تحت كلمة تزوير بقرة ١٥٤

(٦) دالوز تحت كلمة تزوير بقرة ٣٠٣ (٧) دالوز تحت كلمة شروع بقرة ٥٧

ومن أحكام المحاكم المصرية ما حكمت به محكمة النقض في قضية أنهم فيها أشخاص بتزوير عقد زواج، ودفع فيها ببطان ذلك العقد لأنه حرر في وقت كانت قد ألغيت فيه لأئحة المأذنين القديمة ولم تصدر لأئحة أخرى تخول المأذنين سلطة تحرير عقود الزواج، فقررت المحكمة أن هذا التزوير معاقب عليه لأن الناس يعتقدون، وإن كانوا مخطئين في اعتقادهم، أن العقود التي مازال المأذنون يقومون بتحريرها عقود رسمية صحيحة، فهناك احتمال ضرر من تزوير تلك العقود ^(١).

وفي قضية أنهم فيها شخص بتزوير شهادة ميلاد بطريق الاصطناع، قررت المحكمة أن بطلان تلك الشهادة بطلانا جوهريا لإغفال شرط من الشروط اللازمة لإعطائها الصفة الرسمية، سواء أكان ذلك ناشئا عن جهل المزور أم عن عدم مهارته، لا يمكن أن يجوز جريمة التزوير ^(٢).

واتهم كاتب أحد المحامين بأنه غير تاريخ الجلسة في ورقة إعلان حضور، ورفعت الدعوى العمومية عليه بتهمة التزوير في أوراق رسمية، فدفع المتهم أمام قاضي الإحالة بطلان ورقة الإعلان لأنها أعلنت بمعرفة مندوب محضر، ولم تشمل على صورة الانتداب الصادر إلى ذلك المندوب طبقا للمادة ١٢ من قانون المرافعات، فقرر قاضي الإحالة أن الورقة المزورة إذا كانت صحيحة في الأصل ولكنها أصبحت باطلة بسبب إهمال أحد الإجراءات اللاحقة الواجب اتباعها قانونا، فيكون في هذه الحالة احتمال حصول الضرر موجوبا، وبه تم أركان جريمة التزوير المعاقب عليه. ومحكمة الجنائيات قررت في القضية ذاتها أنه على فرض أن هذه الورقة باطلة، يجب الحكم على المتهم بالعقوبة لأنه لم يكن يعلم أن هذا البطلان ينتج من عمله. وقررت محكمة النقض أن عدم ذكر انتداب الشخص المكلف بإجراء الإعلان لا يترتب عليه

(١) قض ٢٠ أبريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١١١) .

(٢) جنائيات الاسكندرية في ٩ أغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٦٧) .

بطلان ورقة الإعلان بطلانا أصليا، وإنما يجعل الورقة قابلة للإبطال بناء على طلب الخصم المعلقة إليه، ولهذا قررت أن الحكم على المتهم في محله ^(١).

ولكن في قضية أخرى اتهم فيها مندوب محضر بتزوير إعلان حكم غيايبي وورقة تكليف بالحضور، قرر قاضي الإحالة أن المندوب لاصفة له في إعلان الأحكام، فإذا أعلنها وقع إعلانه باطلا، ومن جهة أخرى فإن إعلان ورقة التكليف بالحضور جاء باطلا أيضا لعدم اشتغال الورقة المذكورة على البيانات المتوهم عنها في المادتين ١٢ و ١٣ من قانون المرافعات، فالتزوير الذي يقع في ورقة باطلة لا عقاب عليه قانونا لاستفاء الضرر ^(٢).

وفي قضية أخرى قررت المحكمة أنه إذا حصل تزوير في عقد باطل حتما فلا عقاب عليه لعدم احتمال الضرر، ومن ثم إذا حصل تزوير في عقد عرفي موصوف بأنه عقد بيع عقار، وكان يستفاد من صيغة العقد أن البيع هو في الحقيقة هبة، فإن التزوير في هذه الحالة لا يكون معاقبا عليه ^(٣).

وحكم بأن تزوير سند على قاصر معاقب عليه لاحتمال الضرر ^(٤).

(١) أمر قاضي الإحالة في ١٩ ديسمبر ١٩٠٧ وبنائيات مصرف ٩ يناير ١٩٠٨ وقض ٢٩ فبراير ١٩٠٨ (المجموعة عدد ٥٧ ص ١٢٦ - ١٣٠) انظر في هذا المعنى أيضا الاستئناف ١٦ يناير ١٩٠٥ (الاستئناف ٤ ص ٩٢) .

(٢) أمر قاضي إحالة طعنا ٢٨ مارس ١٩٠٧ (المجموعة عدد ٨ ص ١١٤) أنظر في هذا المعنى أيضا تقض ٢٤ مايو ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٢١) وقض ٣٠ مايو ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ٢١٧) والاستئناف ٢٨ أبريل ١٩٠٤ (الاستئناف ٣ ص ١٥٠) .

(٣) الاستئناف ٦ يونيو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ١٨٠) .

(٤) قض ٢٢ ديسمبر ١٨٩٤ (المحاكم ٦ ص ٤٥١) .

الركن الثالث — القصد الجنائي

جريمة التروير من الجرائم العمدية، فلا يكفي للعقاب عليها أن يكون المزور قد غير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي ينصها القانون، وأن يكون هذا التغير قد سبب أو من شأنه أن يسبب ضررا للغير، بل يجب فوق هذا أن يكون قد ارتكب التروير بقصد جنائي .

والقصد الجنائي في أكثر الجرائم ينحصر في العلم بأن الفعل الذي يراد ارتكابه محرم قانونا، وأن القانون يعمده بالصورة التي يراد ارتكابه بها جريمة ويعاقب عليه . ولكي يكون العلم تاما يجب أن يحيط بجميع أركان الجريمة المراد ارتكابها .

وفي جريمة التروير بالذات يكون العلم متلازما مع بعض أركانها ولا حاجة الى إثباته خصيصا ، لأن وجوده مفترض قانونا . ففيما يتعلق بطرق التروير يفترض على الدوام علم المزور بأن الطريقة التي اتبعها في التروير من الطرق التي نص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع، ولا يفيد الاعتذار بأنه لم يكن يعلم أن الطريقة التي استعملها في تغيير الحقيقة تدخل في عداد الطرق التي نص عليها القانون ، لأن هذا من قبيل الاعتذار بجهل القانون وهو غير مقبول . كذلك يفترض علم المزور بأنه يرتكب تزويرا في محرر سواء بنفسه أو بواسطة غيره، وقد يعتذر مثلا بأنه لم يكن يعلم أن المطبوعات تدخل في معنى المحررات، ولكن اعتذاره هذا يعد جهلا بالقانون ولا عبرة به ^(١) .

أما فيما يتعلق بتغيير الحقيقة فيجب ثبوت العلم بثبوت صريحا، لجواز أن يكون كاتب المحرر يجهل وهو يحزره أنه يسطر وقائع أو بيانات مغايرة للحقيقة . فأمور التحرير الرسمية قد لا يعلم أن ما يملأ عليه المتأقذان يتضمن وقائع مكتوبة ،

وإذا ثبت ذلك فإنه لا يصد مجرماً ولا يعاقب بعقوبة التزوير لانتفاء علمه بتلك الأكاذيب . ولا يغير من ذلك كونه أهمل في تحرى الحقيقة، أو لم يتتبع من شخصية المتعاقدين، وأنه كان يستطيع الوصول الى ذلك ببذل شيء من الدقة والحيلة في أداء عمله، فإن الإهمال وعدم الاحتياط لا يقومان مقام العلم الصريح من الوجهة الجنائية^(١).

كذلك الحال فيما يتعلق بركن الضرر، فإن الضرر في التزوير ليس متلزماً مع الفعل المادى، فقد يقع الفعل المادى ويتخلف الضرر . ولهذا يجب أن يعلم المزور أن الفعل الذى ارتكبه من شأنه أن يسبب ضرراً مادياً أو أدبياً حالاً أو محتمل الوقوع^(٢).

ولكن العلم وحده غير كاف لتكوين القصد الجنائى في جريمة التزوير، لأنها من الجرائم التى تتطلب نية خاصة (dol special)، ولكن الشراح اختلفوا في تحديد هذه النية الخاصة .

فيقول جارسون إن هذه النية تنحصر في العلم بأن المحرر المزور سيسعمل ضده من زور عليه^(٣).

ويقول شوفو وهيلى إنه لكي تتحقق هذه النية الخاصة يجب أن يكون التزوير قد ارتكب بنية الإضرار بالغير^(٤).

ويقول بلانش إنه يجب أن تتوفر عند المزور نية الإضرار بثروة الغير أو بكرامته واعتباره^(٥).

ويسترض جارو على رأى بلانش وشوفو وهيلى بأن اشتراط نية الإضرار بالغير يضيق دائرة القصد الجنائى بغير مسوغ، فإن القانون لم يتطلب في المادة ١٤٦ ع ف سوى نية الغش، ويستوى بعد ذلك أن يكون المزور قد قصد الإضرار بالغير

(١) جارسون، قرة ٣٩٤ - ٣٩٥

(٢) جارسون، قرة ٣٩١ (٣) جارسون، قرة ٣٩٨

(٤) شوفو وهيلى، قرة ٢٦٠ (٥) بلانش، قرة ١٤٧

أوجر تقع لنفسه فقط غير تفكير في الإضرار بالغير . والغالب أن المزور لا ينظر الى نتيجة التزوير إلا من جهة واحدة وهي وجهته الشخصية، فهو إنما يفكر فيما يحل به له التزوير من النفع المادى أو الأدبى غير ناظر الى ما عساه أن يحل بسبب ذلك من الضرر بالغير . فمن يزور شهادة طبية ليتوصل بها الى الإعفاء من الخدمة العسكرية لا يبنى بذلك الإضرار بأحد، وإنما يبنى الخلاص من واجب يفرضه القانون . كذلك الذى يرتكب تزويرا ليخلص من مسئولية جنائية، أو ليفر من مراقبة البوليس، أو ليحصل على شهادة علمية، أو على وظيفة في الحكومة، لا يريد بذلك سوى جرّ مغرم لنفسه ولا يرى في هذا كله الى الإضرار بالغير . وكل هذه الصور تدخل تحت نية النش ولكنّها لا تدخل تحت نية الإضرار . فالنية الخاصة التى يتطلبها القانون في عرف جاور إنما هي نية الاحتجاج بالمحرّر المزور على أمر ليس للزور حق فيه ^(١) .

ويمكن القول بعبارة أخرى إن النية الخاصة المطلوبة في التزوير هي نية استعمال المحرّر المزور فيما زور من أجله، وذلك ما يعبّر عنه بالغرض أو الباعث القريب وهو وحده كاف لتكوين النية الخاصة . ولا عبء بعد هذا بالبواعث البعيدة، فقد يكون الباعث على التزوير حب المال أو الانتقام أو الخلاص من مسئولية جنائية أو الترام مدنى؛ كما يجوز أن يكون الباعث على التزوير حب الخير، كن يزور محرراً لتخليص صديق له من ضائقة مالية أو فضيحة عائلية؛ أو الرغبة في الوصول الى حق شرعى، كاللدائن الذى يزور على مدينه سنداً بدين له في ذمته . ولكن هذه كلها أمور زائدة على القصد الجنائى المطلوب ولا يهم البحث عنها ولا التعرض اليها . على أن المحاكم كثيراً ما تختلط هذا الحدّ وتستعرض البواعث البعيدة لتبين منها حقيقة قصد المتهم، وكثيراً ما تستخلص من شرف الباعث دليلاً على حسن قصد المتهم فتحكم ببراءته . على أن الخلط بين القصد والباعث غير جائز من الوجهة القانونية .

ولا يراد باشتراط نية استعمال المحزور المزور أن جريمة التروير لا تتم إلا إذا استعمل المحزور، فإن جريمة التروير وجريمة الاستعمال منفصلتان، والعقاب على التروير واجب ولو لم يتحقق الغرض الذي كان يرمى إليه المزور من فعل التروير^(١). فلا يتوقف إذن عقاب التروير على استعمال المحزور المزور، بل يعاقب المزور ولو لم يحصل الاستعمال لأى سبب من الأسباب، متى كانت نية الاستعمال متوفرة لديه. نعم قد يكون عدم الاستعمال دليلا على عدم توفّر القصد الجنائي في أحوال خاصة، كما لو زور شخص على آخر سندا على سبيل التفكهة أو المزاح ثم مرّقه في الحال.

على أنه لا تلازم من الجهة الأخرى بين استعمال المحزور المزور وتوفّر القصد الجنائي لدى المزور. فإذا صنع أستاذ كميالة وأمضاها بإمضاء صديق له ليتبن لتلاميذه طريقة تحرير الكميالات، وقبل أن يمزّقها وقعت في يد شخص آخر واستعملها، فإن الأستاذ لا يعاقب على التروير لانعدام القصد الجنائي من جانبه^(٢).

وهذا المثال نفسه يدل أيضا على أن لا تلازم بين الضرر والقصد الجنائي. فقد يقع الضرر وينعدم القصد الجنائي كما في هذا المثال، كما أنه قد يتوفّر القصد الجنائي وينعدم الضرر، كما لو زور شخص سندا على آخر ولكنه كان سندا ظاهر البطلان بحيث لا يمكن أن يندفع فيه أحد. وفي كلتا الحالتين تسقط الجريمة لانعدام أحد أركانها.

واشتراط نية الغش في التروير في القانون المصري ظاهر من نص المادة ١٨١ ع، فإنها تشترط أن يكون الخبير حاصلا (بقصد التروير)، وهي عبارة قاصرة عن أداء المعنى المقصود منها، ولكن اللفظ المقابل لها في النص الفرنسي هو (frauduleusement) أى بقصد الغش. أما ذكر عبارة (مع علمه بترويرها) بعد ذلك في نهاية المادة فزائد

(١) جاور، ٤ قرة ١٣٩١

(٢) جارسون، قرة ٤٠٤

ولا لزوم له ، لأن عبارة (بقصد الغش) الواردة في صدر المادة منصبة على جميع صور التزوير الواردة بعدها ، فلا معنى لإفراد صورة منها باشتراط العلم مع أن قصد الغش يتضمن العلم حتما .

ولا بد من توفّر نية الغش أيضا في التزوير المادى المعاقب عليه بمقتضى المادة ١٧٩ ع ، وإن لم يذكر ذلك صراحة في المادة ، إذ لا محل للفرقة بين التزوير المادى والتزوير المعنوى من هذه الوجهة . وإنا كان لذكر قصد الغش في المادة ١٨١ دون المادة ١٧٩ حكمة فهي كما يقول بعض الشراح أن تغيير الحقيقة بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧٩ ع يصحبه قصد الغش بغير حاجة الى النص عليه خصيصا . فنية الغش يفترض وجودها ابتداء في كل تزوير مادى ، وليس على النيابة إثبات وجود هذه النية الخاصة ، بل على المتهم إذا أراد تبرئة نفسه أن يثبت أن هذه النية لم تكن موجودة . وذلك على خلاف التزوير المعنوى ، فكثيرا ما يسطر المحرّر وقائع مزورة على اعتبار أنها صحيحة وهو يحفل ما فيها من التزوير ، ولهذا يجب قبل الحكم بإدائته إثبات توفّر القصد الجنائى^(١) عنده إثباتا خاصا .

تطبيقات - أكثر الأبحاث المتعلقة بالقصد الجنائى في التزوير ترد في الأحكام التى تصدر في قضايا التزوير الذى يقع من الموظفين العموميين في المحررات الرسمية . وأحكام المحاكم الفرنسية في هذا الصدد كثيرة ، ولكنها ليست كلها على وتيرة واحدة فيما يتعلق بهذا البحث ، فمنها ما يكتفى بمجرد العلم ، ومنها ما يشترط نية الغش ، ومنها ما يتطلب نية الإضرار . وأكثر ما يقع هذا الاختلاف في التزويرات التى يكون تغيير الحقيقة فيها متعلقا بالإجراءات التى فرضت القوانين اتباعها فيما يتعلق بتحرير المحررات الرسمية . فكثيرا ما يقع مثلا أن محضرا يثبت في عريضة كلف بإعلانها

(١) جارو ، ٤ ، قرة ١٤٢٦ - أنظر قض ١٥ يونيه ١٨٩٢ (الحقوق ٧ ص ١٩٨) أنظر مع

ذلك شوغو وهلى ، ٢ ، قرة ٦٦١ ونيل ، ج ١ ص ٥٦٦ قرة ٢٤

أنه أعلنها بنفسه حال كون الذى أعلنها شخصاً آخر؛ أو يثبت أنه سلم الإعلان الى نفس المعلن اليه حال كونه سلمه الى شيخ البلد أو الى أحد جيران المعلن اليه ليوصله اليه؛ أو يثبت في محضر حجز على محصولات زراعية أنه عاينها بنفسه وقدرها بكذا، والحقيقة أنه استقى معلواته عنها من منزل العملة ولم يرح ذلك المنزل؛ أو يقع أن يثبت موثق أنه حرر العقد بجهة كذا مع أنه حرره في جهة أخرى؛ أو أنه حرره بحضور شاهدين مع أنه لم يحضر سوى شاهد واحد؛ أو أنه تلاه على المتعاقدين وهو لم يتله؛ أو أن يثبت محقق أن أقوال الشاهد ثابت عليه وأصرّ عليها قبل أن يمضياها والحقيقة أنها لم تتل عليه . ولا يكون هؤلاء الموظفون مدفوعين الى شيء من ذلك بنية الإضرار بأحد من يعينهم الأمر، وإنما يجذوهم اليه مجرد التهاون أو الإهمال في أداء الواجب على الصورة التي يفرضها القانون، أو الرغبة في اختصار الإجراءات اقتصاداً للوقت أو تخفيفاً لمشقة العمل . فهل يجب العقاب أو التبرئة في مثل هذه الأحوال ؟

يكاد الشراح يجمعون في هذه الأحوال على وجوب التبرئة لانعدام القصد الجنائي الذى يتطلبه القانون، ولو أن الموظف ارتكب ما ارتكب عن علم وإرادة^(١) .

ولكن اذا كانت نية الإضرار غير متوفرة أليست نية الغش على الأقل متوفرة، وهى النية التى يتطلبها القانون في أحوال التروير؟ أليس الباعث للموظف على تغيير الحقيقة في مثل هذه الأحوال رغبته في التخلص من أداء واجب يفرضه عليه القانون، وهلاً يعد هذا ضرباً من ضروب الغش؟ عجيب أن يجمع الشراح على هذا الرأى، وفيهم جازو الذى اعترض على اشتراط نية الإضرار قائلاً إن المزور لا ينظر غالباً إلا الى ما يعود على نفسه من الربح أو الفائدة من وراء التروير، ولا يفكر فيما قد يعود على الغير من الضرر من جرّاءه .

(١) جازو، ٤٤قرة ١٣٩٢ - شوفو وعلى، ٢٤قرة ٦٦٧ - بلانش، ٣قرة ١٤٩ - دالوز

تحت كلمة تروير ١٣٩ - وطلق دالوز تحت كلمة تروير ١٦٦

أما المحاكم الفرنسية فقد كانت في بادئ الأمر تحكم بالعقاب متى ارتكب الموظف التزوير عن علم وإرادة، لأن ذلك وحده ينفي احتمال حسن القصد من جانبه، ويكفي لتكوين القصد الجنائي المطلوب^(١).

ثم عادت فقّرت أن العلم وحده لا يكفي لتكوين القصد الجنائي، وأن البراءة تكون واجبة متى ثبت أن الموظف لم يقصد الإضرار بالغير^(٢).

ولكنها لم تثبت على هذا الرأي، بل عادت فقّرت في كثير من أحكامها وجوب العقاب، لأن التزوير على هذه الصورة إن لم يضر بمصالح الأفراد فهو على كل حال مضر بالمصلحة العامة، لأنه ينتزع من الناس الثقة بالمحررات الرسمية، ولأن الموظف يعلم على الأقل أن التزوير الذي يرتكبه من شأنه أن يحدث هذا الضرر الاجتماعي، فلا عبرة بالبائع الذي دفعه إلى ارتكاب هذا التزوير^(٣). ولأن الذي يرتكب تزويراً من هذا القبيل إنما يقصده بغش والتخلص من واجب فرضه القانون، وهذا وحده كاف لتكوين القصد الجنائي^(٤).

والظاهر أن المحاكم المصرية جارية في أحكامها على هذا الرأي الأخير، إذ لم أر في المجاميع القضائية حكماً برئ فيه المزور في مثل هذه الأحوال بناء على انعدام القصد الجنائي. وهناك حكم بالإدانة فوّرت فيه المحكمة أن المحضر الذي يثبت في محضره أموراً لم تحصل في الواقع يعدّ مزوراً في أوراق رسمية، لأن هذا الكذب يتضمن حتماً عدم سلامة النية ويشتمل طبعاً على القصد الجنائي^(٥). وهناك طبعاً أحكام أخرى كثيرة بالإدانة، ولكن مسألة القصد الجنائي لم تكن فيها موضع بحث.

(١) دالوز، تحت كلمة تزويرقرة ١٤٠ و ٢٢٢

(٢) دالوز، تحت كلمة تزويرقرة ١٤١ و ٢٠٩ و ٢٢٠

(٣) دالوز، ١٨٦١ - ٥ - ٢٣١ (٤) سيري، ١٨٢٣ - ١ - ٤٠

(٥) بنى سويث جاني ١٧ فبراير ١٩٠٢ (الحقوق ١٨ ص ١٥). أنظر أيضاً استئناف مصر

جاني ٨ مايو ١٨٩٨ (الحقوق ١٣ ص ٢٢٩).

أما في التزويرات التي يرتكبها الأفراد فكثيرا ما خلطت فيها المحاكم بين الباعث والقصد الجنائي . فمن ذلك ما حكمت به محكمة النقض في قضية شخص اتهم بإحداث تغيير ماذى في قسيمة رسمية لإصلاح ذات البين بين أقربائه، اذ قُضرت أنه لا محل لرفع دعوى التزوير عليه، لأن ركن القصد في جريمة التزوير يستلزم وجود أكثر من مجرد العلم والإرادة، فلا يوجد هذا الركن اذا لم يوجد سوء النية وقصد الضرر.^(١)

وفي قضية اتهم فيها شخص بتزوير عقد بيع أطيان، واعترف بأنه كان باع هذه الأطيان لزوجته لتكون تأمينا للهر الذي تحرر به سند على حدة، ثم دفع المهر وأخذ به مخالصة، ولكن زوجته رفضت إعادة الأطيان اليه، فقرر العقد المزور ليسترد به الأطيان، حكمت محكمة النقض بالبراءة لأنها رأت أن الطاعن كان حسن النية فيما فعل، ولم يتج عن فعله ضرر ولا يحتمل حصول ضرر منه.^(٢)

وحكمت محكمة الاستئناف بأنه اذا تسمى شخص باسم آخر لكي يستوفي الجزء المحكوم به على ذلك الآخر، فيجوز ألا يكون الفعل الذي صدر منه تزويرا معاقبا عليه، متى كان على حالة من البساطة يستفاد منها أنه لم يقصد مطلقا الإضرار بالنظام العام، بل بالنظر الى مشاركته لأخيه المحكوم عليه في المعيشة فهم أن هذا الجزء يتناولها على السواء، وأنه يجوز له أن يفعل ما يفعله أخوه.^(٣)

وحكم على شخص بالسجن فطلبت منه زوجته بوساطة أحد أقربائه أن يطلقها فطلقها وهو في السجن، وأخذ هذا القريب الزوجة الى بلد آخر، وتسمى أمام المأذون باسم الزوج وخالف الزوجة وتحمرت وثيقة بذلك . فقدم المزور الى المحكمة بتهمة

(١) نقض ١٥ فبراير ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٧ -).

(٢) نقض ٤ ديسمبر ١٩٢٢ (المحكمة ٣ عدد ٦ - ص ١٦٠).

(٣) الاستئناف ١٨ أبريل ١٩٠٠ (المجموعة ٣ عدد ٤١) - أنظر بكس ذلك الاستئناف

٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٩٤) .

التزوير في أوراق رسمية، فحكمت المحكمة بالبراءة لأن من عادة الفلاحين السدج أن يتسمى منهم الأب باسم ابنه والخال باسم ابن أخته، دون أن يكون عند متحل ذلك الاسم فكرة سيئة يقصد بها فعلا غير قانوني، فاذا استعمل هذا الاسم أمام أى جهة كانت فلا يعد فعله تزويرا معاقبا عليه، اذ لا تمكن المعاقبة على التزوير إلا اذا حصل بسوء نية^(١).

وحضر زيد بصفته بكذا المدعى في دعوى مرفوعة على عمرو، وتنازل عن الدعوى لحصول الصلح بين بكر وعمرو المذكورين لاعتقاده أن لا ضرر في ذلك، ولما رفعت دعوى التزوير الى قاضي الإحالة ضد زيد وعمرو أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم توفر القصد الجنائي^(٢).

المبحث الثاني — في أنواع التزوير التي نص عليها القانون وعقابها

فصلنا في المبحث الأول الكلام على الأركان العامة لجريمة التزوير، ولكن التزوير الذي يرتكب في المحررات على أنواع، فمنها التزوير الذي يقع من الموظفين العموميين في المحررات الرسمية، ومنها التزوير الذي يرتكبه آحاد الناس في المحررات الرسمية، ومنها التزوير الذي يقع من الأفراد في المحررات العرفية؛ وقد أفرد الشارع لكل نوع من هذه الأنواع حكما في مادة خاصة.

الفرع الأول — في التزوير المادى الذى يقع فى محرر رسمى

من موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته

المادة ١٧٩ ع — كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته

تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو مجلات أو دفاتر أو غيرها

(١) استئناف مصر جنائي ١٨ أكتوبر ١٩٠٢ (المقوق ١٨ ص ٢٥).

(٢) إحالة طعنا ١٧ يناير ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٥٣).

من السندات والأوراق الأميرية، سواء كان ذلك بوضع إمضاءات أو أختام منقورة، أو بتغيير المحررات أو الأختام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات، أو بوضع أسماء أشخاص آخرين منقورة، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

وشروط تطبيق هذه المادة أربعة: (١) حصول تزوير مادي بأركانه السابق الكلام عليها؛ (٢) أن يكون هذا التزوير قد وقع في محرر رسمي؛ (٣) أن يكون الذي ارتكبه موظفا عموما؛ (٤) أن يكون هذا الموظف قد ارتكب التزوير أثناء تأدية وظيفته .

ولسنا بحاجة الى إعادة الكلام على أركان التزوير، ولا على طرق التزوير المادى، فقد أسلفنا الكلام على كل ذلك، وإنما نقول إن الشرط الأول من شروط تطبيق المادة ١٧٩ ع أن يكون التزوير قد استكمل أركانه، وأن يكون قد وقع بإحدى الطرق المنصوص عليها فيها . وقد علمنا مما سبق أن المحررات الرسمية تكون دائماً حجة بما ورد فيها، فتزويرها يترتب عليه في أكثر الأحوال وقوع ضرر، إن لم يكن بالأفراد فعلى الأقل بالمصلحة العامة، لأنه يزعزع ثقة الناس بهذه المحررات؛ وهذا هو علّة ما ذهبت اليه المحاكم من أن التزوير في الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو لم ينشأ عنه ضرر بالفعل، وذلك لاحتمال حصول ضرر على الدوام بالمصلحة العامة . وإنما يشترط فقط أن يكون التغير قد حصل في شيء مما أعدّ المحرر لإثباته^(١) . كذلك يصعب القول بعدم توفر القصد الجنائي في حالة التزوير الذى يقع من الموظف في المحررات الرسمية، لأن نية الغش تكون في أكثر الأحوال متوقّرة، ولأنه لا شك يعلم أن مثل هذا التزوير من شأنه إضاعة الثقة بهذه المحررات^(٢) .

(١) أنظر القواعد والأحكام السابق إيرادها عند الكلام على ركن الضرر .

(٢) أنظر الأحكام السابق إيرادها عند الكلام على ركن القصد الجنائي .

ولا يشترط لتطبيق المادة ١٧٩ ع أن يكون المحرر الرسمي حرّاً ابتداءً بمعرفة الموظف الذي زوره ، بل يكفي أن يكون قد ارتكب التزوير عند وقوع المحرر في يده أثناء تأدية أعمال وظيفته .

المحررات الرسمية — صوّتت المادة ١٧٩ عن المحررات الرسمية بالسندات والأوراق الأُميرية ، وفي النص الفرنسي للسادة عبر عنها بعبارة (actes publiques) أما القانون الفرنسي فعبر عنها بعبارة (écritures publiques et authentiques) أي محررات عمومية ورسمية^(١) .

والمحرر الرسمي هو الذي يحرره موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحرير هذا المحرر واعطائه الصبغة الرسمية^(٢) .

والمحررات الرسمية أو العمومية على أنواع : فمنها المحررات السياسية كالتوانين ، والمراسيم ، والمعاهدات ، ومنها المحررات الإدارية كالتقرارات ، والمنشورات ، والسجلات العمومية ، ودفاتر المواليد ، ودفاتر الوفيات ، ودفاتر الانتخاب ، والشهادات العلمية ، ومنها المحررات القضائية وهي التي تحررها السلطات القضائية ومساعدوها كالأحكام ، ومحاضر التحقيق ، ومحاضر الخبراء ، وتقاريرهم ، ومنها المحررات المدنية الصادرة بين أولى الشأن على يد مأمور رسمي مختص بتحريرها كالعقود الرسمية ، وعقود الزواج ، وقسائم الطلاق ، وأوراق المحضرين ، الخ^(٣) .

(١) أنظر في الفقرة بين المحررات العمومية والمحررات الرسمية قض ٥ يونيو ١٩١٥ (الشرائح

٢ ص ٢٩٧) وجارو ، ٤ حاش ص ١٩٩ نوبة ١ وجارسون فقرة ٤٥٨ وبلانش ٣ فقرة ١٥٢

(٢) جارو ، ٤ فقرة ١٤١٠ - قارن قض ٢٨ فبراير ١٩١٤ (الحقوق ٣٠ ص ٣٥٤) واستئناف

مصر جئاً ٨ نوفمبر ١٨٩٧ (الحقوق ١٣ ص ٥٢) واستئناف مصر جئاً ١١ أكتوبر ١٨٩٩

(الحقوق ١٤ ص ٥٥٣) .

(٣) جارو ، ٤ فقرة ١٤١١ - شوزو وهيلى ، ٢ فقرة ٦٨٧

وقد اقتضت المادة ١٧٩ ع على ذكر أنواع معينة من المحررات الرسمية وهي الأحكام، والتقارير، والمحاضر، والوثائق، والسجلات، والدفاتر؛ ولكنها لم تذكر ذلك على سبيل الحصر، بل أردفت هذا البيان بقولها (أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية) .

ويدخل في حكم المحررات الرسمية فيما يتعلق بجريمة التروير المحررات المصطنعة التي تنسب زورا إلى موظف عمومي مخصص، وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه . فن اصطنع عريضة دعوى وأفرغها في قالب الأوراق الصحيحة الشكل، وضمنها اسم محضر مختلق، يعاقب بعقوبة التروير في أوراق رسمية^(١) .

ولا يكون الموظف مقتصرا بتحرير الأوراق الرسمية أو العمومية إلا إذا كان تحريرها مفروضا عليه بمقتضى القوانين أو اللوائح^(٢) .

ويدخل في حكم المحررات الرسمية المحررات الأجنبية المصطنعة بالصبغة الرسمية بحسب قوانين البلاد التي حررت أو تحرر فيها . فن زور شهادة ميلاد صادرة من بلد أجنبي، أو عقد زواج محرر على يد مأور رسمي في دولة أجنبية، أو زور أوراقا أو سندات مالية صادرة من خزانة حكومة أجنبية، يعاقب بعقوبة التروير في محررات رسمية، ما دامت هذه الأوراق معترفا لها بالصفة الرسمية في بلادها^(٣) .

والمحرر الرسمي بالمعنى المتقدم يعتبر بالنسبة إلى جريمة التروير رسميا في جميع أجزائه، حتى التي لا يحتاج في إثبات عكسها إلى الطعن بالتروير طبقا للواد ٢٧٣-٢٩٢ من قانون المرافعات . ذلك بأن صفة المحرر شيء وحجته شيء آخر . فتي كان

(١) نقض ٥ فبراير ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٧٠) أنظر أيضا المجموعة ١ ص ٤٣ والمجموعة

١٤ عدد ١٠٠ والمجموعة ٢٣ عدد ٦٧ ونقض ٦ مارس ١٩٢٣ (المجموعة ٤ عدد ٢ ص ٦) .

(٢) نقض ٢٨ فبراير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٥٤) .

(٣) جازو، ٤ فترة ١٤١٣ - بلاش، ٣ فترة ١٥٤ - داو، ١٨٥٦ - ١ - ١١٢

المحرر صادرا عن موظف عمومي مختص بتحريره بمقتضى القوانين أو اللوائح فهو محرر رسمي، وتفسير الحقيقة في أى جزء من أجزائه الجوهرية يعد ترويرا في محرر رسمي، ولو كان هذا التفسير واقعا فيما صدر على لسان المتعاقدين أو ذوى الشأن على وجه العموم، مما يجوز إحاضه بطرق الإثبات العادية. فلا تلازم إذن بين جريمة التروير في المحررات الرسمية وبين دعوى التروير التي يجوز رفعها أمام المحاكم المدنية. وينتهي على هذا أنه اذا وقع تفسير للحقيقة في عريضة دعوى، فإن ذلك يعد ترويرا في محرر رسمي ويعاقب عليه بعقوبة ذلك التروير، ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا التفسير قد وقع في الجزء المسطور على لسان طالب الإعلان، أو في البيانات التي يثبتها المحضر في العريضة وينسبها الى نفسه باعتبار أنها حصلت منه أو وقعت على يديه. (٢)

وقد حكمت المحاكم بأنه يعتبر من الأوراق الرسمية في عرف المواد ١٧٩ - ١٨١ ما يأتي :

(أ) عريضة افتتاح الدعوى. (٣)

(ب) عقد الزواج الذي يحتر على يد المأذون، (٤) وعقد الخطبة الذي يحتره القسيس. (٥)

(ج) وثيقة الطلاق. (٦)

(١) جاور، ٤ قرة ١٤١٤

(٢) قض ٥ يونيو ١٩١٥ (الشرائح ٢ ص ٢٩٧) وانظر أيضا قض ٢ ابريل ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١٠٢).

(٣) إحالة طعنا ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ١٠١) وجنايات طعنا ١١ - ١٠ ابريل ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١١٣) وقض ٥ فبراير ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٧٠).

(٤) قض ٢٠ أبريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١١١).

(٥) جنايات أسبوط ١٥ أبريل ١٩٢٤ (المحكمة ٤ عدد ٥٧٣ ص ٧٤٩).

(٦) قض ٢٥ يولي ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ٣).

- (د) شهادة الميلاد^(١) .
- (هـ) حوالة البوسة ودقتر تسليم الحوالات^(٢) .
- (و) بوالس السكة الحديدية^(٣) .
- (ز) دفاتر الانتخاب^(٤) .
- (ح) دقتر الأحوال^(٥) .
- (ط) فيشات تحقيق الشخصية^(٦) .
- (ى) أوراق حسابات الرى^(٧) .
- (ك) دقتر التصديق على الإمضاءات والأختام بالمحاكم^(٨) .
- (ل) شهادة الرقية^(٩) .
- (م) تقرير الكشف الطبى^(١٠) .

- (١) ققض ١٩ أبريل ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠٠) وجناتيات الاسكندرية ٩ أغسطس سنة ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٦٧) .
- (٢) جناتيات مصر ٢٦ أبريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٩١) وققض ١٣ ديسمبر ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٤٠) - أنظر بعكس ذلك استئناف ٨ نوفمبر ١٨٩٧ (القضاء ٥ ص ١٥٠) .
- (٣) الاستئناف ١٤ أكتوبر ١٩٠٠ (المجموعة ٣ عدد ٤٢) وجناتيات طنطا ٢٤ مارس ١٩٠٢ (الحقوق ١٨ ص ١٦٢) .
- (٤) أسبوط جنائى ٣٠ مارس ١٨٩٩ (الحقوق ١٤ ص ١٥٧) والاستئناف ٤ يولي ١٨٩٩ (القضاء ٦ ص ٣٤٦) .
- (٥) ققض ٩ يونيو ١٩٠٦ (المجموعة ٨ عدد ٢٤) وققض ٢٥ نوفمبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ١٧) .
- (٦) جناتيات مصر ٥ سبتمبر ١٩٠٩ (الحقوق ٢٥ ص ١١) .
- (٧) ققض ١٩ ديسمبر ١٩١٤ (المجموعة ١٧ عدد ٢) .
- (٨) ققض أول أبريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٨٥) .
- (٩) الاستئناف ٨ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٣١) .
- (١٠) جناتيات مصر ١٩ أبريل ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٤٣٠) .

- (ن) تقرر الخبير^(١) .
- (س) الإعلام الشرعي^(٢) .
- (ع) الشهادة التي يحترها العملة بأن إحدى النساء بكر وليست متروجة^(٣) .
- (ف) الشهادة التي تحرر من إحدى البطركانات بأن شخصا أعزب وأن ليس ثمت مانع شرعي^(٤) من زواجه .
- (ص) الاتفاق الخاص بتطهير الترع المعقود بين مفتش الري^(٥) والمقاول .
- وقد حكم أيضا بأن كلمة الأوراق الأميرية كلمة عامة تشمل الأوراق الصادرة من الحكومة بصفتها صاحبة السلطة العامة، أو بصفتها قائمة بإدارة الأموال عمومية كانت أو خصوصية، فغير الموظف الذي يزور وصلا بأجرة أرض من أراضي مجلس المديرية يعد مرتكبا للتروير في ورقة عمومية^(٦) .
- وحكم بأنه لا يعد من الأوراق الرسمية محضر الوفاة المحرر بمعرفة الخاتوني^(٧) .
- ولا محضر جرد التركة الذي يحتره العملة^(٨) . ولا دفاتر تقاشي الأختام^(٩) .

- (١) دالوز، ١٨٥٦ - ١ - ٢٧٠
- (٢) قض ٢٦ يولي ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١) .
- (٣) الاستئناف أول يونية ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٣١٠) .
- (٤) الاستئناف ٧ يونية ١٩٠٣ (الحقوق ١٨ ص ٢٦٧) .
- (٥) قض ٢٨ مارس ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ٥١) .
- (٦) قض ٢١ أغسطس ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ٤) .
- (٧) قض ٢ أبريل ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١٠٢) - أنظر بكس ذلك قض ٢٩ يونية ١٩٠٧ (المجموعة ٩ عدد ٦) .
- (٨) جبايات بن سويف ٦ فبراير ١٩١٧ (مجموعة حمدي بك السيد قسم قانون المقوبات ص ٢٣ عدد ١٦٩) أنظر بكس ذلك قض ٩ نوفمبر ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٤٨) .
- (٩) قض ٢٧ سبتمبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٤) .

الموظف العمومي - يراد بالموظف العمومي في باب التزوير كل شخص مكلف من قبل السلطة العامة بصفة دائمة أو مؤقتة بتحرير الأوراق الموكول اليه تحريرها واعطاؤها الصبغة الرسمية^(١) . فيدخل في ذلك الموثقون، والمحضرون، ومحررو دفاتر المواليد والوفيات، والمأذونون، والخبراء، وكُتاب المحاكم، ورجال الضبطية القضائية، وكُتاب المصالح الأميرية، والعمد، والصيارفة، الخ .

وقد اختلف فيما اذا كانت صفة الموظف العمومي تعد فيما يتعلق بالمادتين ١٧٩ و ١٨١ ركا من أركان الجريمة أو ظرفا مشددا لها، فالحكم الفرنسية تعد هذه الصفة ركا من أركان الجريمة^(٢)، أما الشراح فيعدونها ظرفا مشددا فقط^(٣) .

وقد حكم بأن كلمة موظف في مصلحة عمومية أو محكمة الواردة في المادة ١٨١ تتناول كل شخص مكلف بعمل رسمي، ولا تقتصر على الموظفين الداخليين هيئة العمال المستحقين لمعاش التقاعد، فن ثم يدخل تحت حكم هذه المادة المستخدم باليومية في إحدى المصالح اذا ارتكب تزويرا في العمل المنوط به^(٤) .

وبأن المادة ١٧٩ ع تنطبق على كل شخص يشغل خدمة عمومية، وإن لم يكن مستخدما في الحكومة حقيقة، وعليه يعاقب محصل مجلس بلدى الإسكندرية بالمادة المذكورة^(٥) .

(١) جازو، ٤ قرة ١٤١٧

(٢) دالوز، تحت كلمة تزوير قرة ٢١٠ - الباندكت ١٨٤٥ - ٢ - ٣٨ - دالوز،

١٨٧٠ - ١ - ٤٣٥

(٣) جازو، ٤ قرة ١٤١٨ - بلاش، ٣ قرة ٢٣٠ - جارسون، قرة ٩٥١

(٤) الاستئناف أول مارس ١٩٠٠ (المجموعة ١ ص ٢٧٩) - قارن قض ٢١ يناير ١٩٠٥

(المقوق ٢٠ ص ١٤٤) .

(٥) قض ١٣ أبريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٧٠) .

وبأن مستخدمى وزارة الأوقاف يعتبرون موظفين عموميين ، فإذا ارتكبه أحدهم تزويرا فى ورقة من الأوراق المكلف بتحريرها بمقتضى وظيفته عوقب طبقا للمادة ١٨١ ع^(١) .

التزوير أثناء تأدية الوظيفة - لا تطبق المادة ١٧٩ ع إلا اذا كان الموظف ارتكب التزوير فى المحرر الرسمى أثناء تأدية وظيفته ، لأن القانون لا يشتد العقاب بسبب الوظيفة فقط ، بل لأن المحرر كان فى عهدة الموظف وأمانته بسبب أعمال وظيفته ، أو لأنه وكل اليه القيام بتحريره وأثمنه على إثبات الحقيقة فيه ، فتزويره فيه يعدّ خيانة لهذه الأمانة . فلا تطبق المادة ١٧٩ ع اذا ارتكب الموظف العمومى تزويرا فى ورقة رسمية يدخل تحريرها فى اختصاص موظف آخر ، وليس لها علاقة بأعمال وظيفته ، وإنما تطبق فى هذه الحالة المادة ١٨٠ ع^(٢) .

وإذا ارتكب الموظف العمومى تزويرا فى محرر من اختصاصه ولكن قبل استلام أعمال وظيفته ، ككتاب جلسة زور محضر جلسة قبل حلف اليمين ، فإنه لا يعاقب بالمادة ١٧٩ بل بالمادة ١٨٠^(٣) . كذلك اذا ارتكب الموظف بعد عزله من وظيفته تزويرا فى محرر كان تحريره من اختصاصه ، وجعل له تاريخا سابقا على تاريخ عزله فإنه يعاقب بالمادة ١٨٠ ع ، لأن حكمه حكم من يصطنع محررا ويعطيه شكل المحرر الرسمى الصادر من موظف مختص . وما دامت صفة الموظف العمومى متعلّمة فى الواقع وقت التزوير فلا يمكن تطبيق المادة ١٧٩ ع^(٤) .

(١) قض ١٨ ديسمبر ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٦٠) .

(٢) جaro، ٤ فقرة ١٤١٧ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ - جارسون، فقرة ٦٦٠ - ٦٦٢

(٣) جارسون، فقرة ٦٦٧

(٤) جaro، ٤ فقرة ١٤١٧ ص ٢٠٨ - أنظر بعكس ذلك ملحق دالوز ، تحت كلمة تزوير

العقاب - يعاقب مرتكب التزوير المنصوص عليه في المادة ١٧٩ ع
بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

الفرع الثاني - في التزوير المادى الذى يقع

في محرز رسمى من غير موظف

المادة ١٨٠ ع - كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب
تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن مدة
أكثرها عشرين .

في نص هذه المادة قيد لا محل له ، وهو قوله (ليس من أرباب الوظائف
العمومية) ، فقد يشعر ذلك بأن حكم هذه المادة قاصر على من يرتكب من أفراد
الناس تزويرا ماديا في محرز رسمى ، مع أنه يدخل في حكمها بلا نزاع الموظف العمومى^(١)
الذى يرتكب تزويرا ماديا في محرز رسمى في غير أعمال وظيفته . وكان يكفى أن
يقال (كل شخص غير من ذكر بالمادة السابقة) .

ولا يشترط لتطبيق هذه المادة سوى شرطين اثنين : (أولهما) حصول تزوير مادى
بأركانه السابق الكلام عليها ، (وثانيهما) وقوع هذا التزوير في محرز رسمى . وهذا
الشرط الثانى هو علة تشديد العقاب المنصوص عليه في هذه المادة .

وأهم ما يدخل في حكم هذه المادة من صور التزوير اصطناع محرز ونسبته
زورا الى موظف عمومى وإعطاؤه شكل المحزرات الرسمية الصادرة عنه . ولكن
حكم المادة غير قاصر على هذه الحالة ، بل يدخل فيه كل تغيير مادى يرتكبه أحد
الأفراد في محرز رسمى . فن غير تاريخ شهادة ميلاد ، أو عبارة في عقد رسمى ،

(١) جاور ، ٤قرة ١٤٢٧ ص ٢١٩

أو أضاف أو حذف كلمة أو عبارة أو ورقا من محرز رسمي - أيًا كان نوعه، يعاقب
بالمادة ١٨٠ ع .

ولا تطبق المادة ١٨٠ ع إلا إذا كان مرتكب التزوير قد ارتكبه مستغلا عن
الموظف العمومي - المختص بالتحرير، أي بصفته فاعلا أصليا . أما إذا ارتكب التزوير
بطريق الاشتراك مع الموظف الرسمي - المختص بالتحرير، فإن المادة التي تطبق في هذه
الحالة هي المادة ١٧٩ ع مع المادتين ٤٠ و ٤١^(١)

العقاب - يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة بالأشغال
الشاقة أو السجن مدة أكثرها عشرين سنين ، وهي عقوبة أخف من العقوبة التي
نصت عليها المادة ١٧٩ ع للموظف العمومي ، لاختلاف درجة المسؤولية في الحالتين .

الفرع الثالث - في التزوير المعنوي الذي يقع في محرز

رسمي من موظف عمومي حال التحرير

المادة ١٨١ ع - يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل
موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها
في حال تحريرها المختص بوظيفته ، سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان
الغرض من تحرير تلك السندات إدراجها بها ، أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة
صحيحة مع علمه بتزويرها ، أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .
وشروط تطبيق هذه المادة أربعة كما يستفاد من النص : (١) حصول تزوير
معنوي - بأركانها السابق الكلام عليها وبتأخذ الطرق المنصوص عليها في هذه المادة ؛
(٢) أن يقع هذا التزوير من موظف في مصلحة عمومية أو محكمة ، وهذه العبارة
يدخل فيها كافة الموظفين العموميين السابق تعريفهم ؛ (٣) أن يكون التزوير في محرز

رسمى؛ ولم يرد بالمادة ما يفيد ذلك صراحة، ولكن هذا المعنى مستفاد من السياق، لأن السندات التي يكون تحريرها من اختصاص موظف عمومي بحكم وظيفته تكون ولا شك سندات رسمية؛ (٤) أن يقع التزوير حال تحرير السندات المختص بوظيفته، ويستفاد من هذا الشرط الأخير أن التزوير يجب أن يقع أثناء تأدية الوظيفة . وحكمة اشتراط حصول التزوير حال تحرير السندات أن التزوير المعنوي لا يتصور فيه غير ذلك كما قدمنا، بخلاف التزوير المادى فإنه قد يقع عند التحرير أو بعده .

العقاب - جعل القانون عقاب الموظف الذى يرتكب تزويرا معنويا في محرز رسمي كعقاب الموظف الذى يرتكب تزويرا ماديا في محرز رسمي، أى الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

الفرع الرابع - في التزوير المعنوي الذى يرتكبه

أحد الأفراد في محرز رسمي

لم يضع الشارع المصرى حكما خاصا للتزوير المعنوي الذى يرتكبه أحد الأفراد في محرز رسمي، كما وضع في المادة ١٨٠ ع حكما للتزوير المادى الذى يرتكبه أحد الأفراد في محرز رسمي . ولعل عذره في ذلك أن هذا التزوير لا يتصور وقوعه إلا بطريق الاشتراك مع الموظف العمومي المختص بالتحرير، فإن التزوير المعنوي لا يمكن أن يرتكب إلا حال التحرير كما قدمنا، والشخص الذى ليس موظفا عموميا لا يمكنه أن ينشئ محزرا تكون له الصفة الرسمية، وإذا كان الأمر كما ذكرنا أمكن الاستثناء عن النص خصيصا على هذه الحالة بتطبيق قواعد الاشتراك العامة المنصوص عليها في المادتين ٤٠ و ٤١ ع، مع تطبيق المادة ٤٢ ع في الأحوال التي يكون فيها الموظف، أى اتعاقل الأصل، حسن النية لجهله بأن ما يعمل عليه مخالف للحقيقة^(١) .

(١) انظر فيما يتعلق بحكم القانون الفرنسى جارو، ٤ قرة ١٣٧٢-١٣٧٣ - جارسون، قرة

وذلك هو عين ماجرت عليه المحاكم المصرية، نفى قضية اتهم فيها شخص بأنه حضر أمام أحد المأمورين المكلفين بتحرير العقود الرسمية ونسب أقوالا كاذبة الى شخص آخر لم تصدر عنه، حكمت محكمة النقض بأن المادة ١٨١ ع وإن كانت خاصة بالموظفين إلا أنه لا شيء يمنع من تطبيقها على المشتركين معهم في التهمة، ولو لم ترفع الدعوى على الموظف الذى هو الفاعل الأصلي^(١) لوجه ما .

وفي قضية أخرى حكمت المحكمة بأنه ليس من المحتم أن يكون التزوير في الأوراق الرسمية قد فعله الموظف المختر للورقة الرسمية حتى يحق العقاب، بل يكفي أن يكون الموظف غنصا بتحرير الورقة الرسمية التي اتحد أشخاص غير موظفين على تزويرها بكيفية من كيفيات التزوير، مثل إبدال شخص بآخر، أو تسمية شخص باسم آخر في عقد رسمي^(٢) .

وفي قضية أخرى حكمت محكمة النقض بأن من يتسبب في قيد وقائع كاذبة في دفتر الوفيات وهو عالم بذلك يعتبر شريكا في ارتكاب جريمة التزوير في أوراق رسمية^(٣) .

وفي قضية اتهم فيها أشخاص بالاشتراك في تزوير إعلام شرعى، وكان قاضى الإحالة قد أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى عليهم لعدم إمكان اعتبارهم شركاء في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع، لأنه لا يوجد جريمة تزوير موجهة الى موظف عمومي بصفته فاعلا أصليا، قررت محكمة النقض أن قواعد الاشتراك عامة وتطبق على كل الجرائم، وتشمل أيضا الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع، ولا يخرج من هذه القواعد إلا ما استثنى بنص صريح، وأنه إذا سلم بالقاعدة التي جاءت بالأمر المطعون فيه، تكون النتيجة استحالة معاقبة أى فرد اشترك مع موظف

(١) قض ١١ يونيو ١٨٩٨ (القضاء ٥ ص ٣٤٢) .

(٢) استئناف مصر جئان ٢٩ أكتوبر ١٩٠٠ (الحقوق ١٥ ص ٥٨١) .

(٣) قض ٢ أبريل ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١٠٢) .

عمومي في تزوير حصل منه إنشاء تأدية وظيفته، اذا اتفق أن هذا الموظف خرج من دائرة العقاب لأسباب خاصة بشخصه، مع أن هذه النتيجة قد استبعدت صراحة بنص المادة ٤٢ من قانون العقوبات^(١).

ولكن الجرى على هذا المبدأ قد أدى الى اختلال ميزان العقوبات . فقد ميز الشارع في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ بين عقاب الموظف الذي يرتكب تزويرا ماديا في محضر رسمي إنشاء تأدية وظيفته وغير الموظف الذي يرتكب تزويرا من هذا القبيل، بفعل عقاب الأول أشد من عقاب الثاني، وذلك لأن مسؤولية الموظف أكبر في هذه الحالة لأنه مؤتمن على الأعمال الموكولة اليه، وتزويره في المحضرات الرسمية التي أوتمن عليها بسبب وظيفته خيانة لتلك الأمانة تستوجب تشديد العقاب . وكذلك الحال في التزوير المعنوي، فقد سوى الشارع في العقاب بين الموظف الذي يرتكب تزويرا ماديا واندى يرتكب تزويرا معنويا . فاذا استقلنا الى حالة غير الموظف الذي يرتكب تزويرا معنويا في محضر رسمي، وجدنا أن قواعد الاشتراك تقضي بأن توقع عليه نفس عقوبة الفاعل الأصلي عملا بقاعدة (من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها) ، وبذلك نكون قد سويتنا بين الموظف وغير الموظف في العقاب، مع ما بينهما من التفاوت في درجة المسؤولية الجنائية . ويكون من نتائج هذا أيضا أن غير الموظف الذي يرتكب تزويرا معنويا في محضر رسمي يعاقب بعقوبة أشد مما لو ارتكب تزويرا ماديا في نفس هذا المحضر . ولا معنى لهذه التفرقة مع تساوى درجة الإجرام في الحالتين ، فكلما الفعلين تزوير في محضر رسمي، وكونه ماديا أو معنويا إنما هو فرق في طرق ارتكاب التزوير، ولا يصح أن يترتب عليه تفرقة في العقاب . وقد كان في وسع الشارع أن يتدارك كل هذا بتغيير ترتيب المواد، بأن يقدم المادة ١٨١ ويؤخر المادة ١٨٠، ويحيل في هذه المادة الأخيرة على المادتين السابقتين عليها بدلا من الإحالة فيها على المادة ١٧٩ فقط .

(١) قاض ٢٦ يوله ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١) .

الفرع الخامس - في تزوير المحررات العرفية

المادة ١٨٣ ع - كل شخص ارتكب تزويرا في محزرات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها ، أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .

ما هو المحرر العرفي - عبر القانون في المادة ١٨٣ ع عن المحزرات العرفية بعبارة (محزرات أحد الناس) ، ويراد بذلك كل محزرم لم تجتمع فيه صفات المحزرم الرسمي ، أى لا يكون قد قام بتحريره موظف مختص بذلك بمقتضى القوانين أو اللوائح . فالمحزرات العرفية تشمل إذن كل ماعدا المحزرات الرسمية السابق تعريفها ، ويدخل فى ذلك المحزرات والسندات التجارية ، ومحزرات البنوك ، وهذا على خلاف حكم القانون الفرنسى ، فإنه شبه المحزرات التجارية ومحزرات البنوك بالمحزرات الرسمية فى باب التزوير ، ووضعها معها فى مادة واحدة (المادة ١٤٧ ع ف) ، وجعل عقاب التزوير فيها واحدا . أما القانون المصرى فلم ينص عليها خصيصا فى مادة من مواد التزوير ، فهى داخلة حتما فى المادة ١٨٣ الخاصة بالتزوير فى المحزرات العرفية ، لأنها ليست من قبيل المحزرات الرسمية . ويراد بالمحزرات التجارية ومحزرات البنوك الكمبيالات ، والسندات التى تحت الإذن ، والشيكات ، والتحويلات الخاصة بأعمال تجارية ، وكافة العقود التجارية ، ودفاتر التجار المنصوص عليها فى القانون التجارى الخ . ويدخل فى المحزرات العرفية عدا ما ذكر المحزرات التى يحزرها أفراد الناس فى المعاملات التى تجرى بينهم كالعقود ، والسندات ، والإيصالات ، والمخالفات ، وأوراق الحسابات ، والمذكرات ، والدفاتر الخصوصية ، والخطابات ، وأصول التأليفات الخ .

ولا يفقد المحرر العرفي صفته العرفية لمجرد كونه مسطورا فى ورقة واحدة مع محرر رسمي ، بل يبقى لكل منهما حكمه الخاص وصفته الخاصة .

مثال ذلك - زور أحد كتبه عماكم الأخطاط الذى كان مختصا بمقتضى وظيفته برد رسوم الدعوى لخصوم فى القضايا التى يتم الصلح فيها - إيصالات بأسماء بعض هؤلاء الخصوم أثبت فيها أنه رد اليهم ما دفعوه من الرسوم، وحرر هذه الإيصالات التى لم يكن تحريرها من شؤون وظيفته بظاهر القسائم الرسمية التى كانت تسلم الى الخصوم إيذانا بإبداع الرسوم منهم . حكمت محكمة النقض بأن التزوير الذى وقع من المتهم جنحة معاقب عليها بالمادة ١٨٣ ع، لا جناية منطبقة على المادة ١٨١ ع كما رأت محكمة الجنايات، وذلك لسببين : (الأول) أن الإيصال برد الرسوم يعتبر سنداً عرفياً ولو أنه حرر بظاهر ورقة رسمية، (والثاني) أن تحرير هذا السند لم يكن من اختصاص وظيفة المتهم لا بمقتضى القانون ولا اللوائح الرسمية^(١) .

والعكس أيضاً صحيح، فقد تحتوى الورقة العرفية فى مجموعها على بيانات ذات صفة رسمية، فإذا ارتكب موظف عمومي تزويراً فى هذه البيانات عد ذلك تزويراً فى محرر رسمي .

مثال ذلك - حرر صراف بصفته هذه بعض بيانات كاذبة على إحدى استمارات البنك الزراعى عن مقدار ما يملكه مقدم الاستمارة . حكمت محكمة النقض بأن هذا التزوير معاقب عليه بالمادة ١٨١ ع، لأن البيانات التى يكتبها الصراف تعد بيانات رسمية ويدخل تحريرها فى اختصاص وظيفته، ولو أن الاستمارة فى مجموعها ورقة عرفية^(٢) .

وقد اختلفت المحاكم المصرية فيما اذا كان وضع إمضاء أو ختم مزور على حوالة بوستة فى المكاتب المعد لتوقيع مستلم المبلغ المحوّل يعدّ تزويراً فى ورقة رسمية أم

(١) نقض ٢٨ فبراير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٥٤) - قارن ملحق دالوز، تحت كلمة تزوير

قوة ٣١٣

(٢) نقض ١٢ أبريل ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٨٥) - قارن دالوز الدورى، ١٨٤٩ -

في محررات أحد الناس، فذهبت محكمة الاستئناف في أحد أحكامها الى أنه تزوير في محرر عرفي منطبق على المادة ١٨٣ ع، لأن الكتابة الخاصة باستلام المبلغ مستقلة تمام الاستقلال عن التحويل الذي هو الجزء الرسمي في الورقة، وكون هذه الكتابة مثبتة مع التحويل في ورقة واحدة لا يكسبها الصفة الرسمية، لأن هذه الصفة إنما تقوم بالكتابة باعتبار كون الكتابة عملاً من أعمال الموظف العمومي صادراً عنه، لا باعتبار كون الكتابة مثبتة بجانب كتابة رسمية في ورقة واحدة^(١). ولكن محكمة النقض حكمت بأن هذا الفعل يعدّ تزويراً في محرر رسمي إذ لا نزاع في أن حوالة البوستة هي من الأوراق الرسمية، لا فرق في ذلك بين الجزء الذي يثبت الموظف الرسمي بنفسه والذي يعطى الورقة صبغتها الرسمية، والجزء الذي يحزّره خبير الموظف، وإنما ينحصر الفرق بينهما في تفاوت قوة الدليل الذي لكل من الجزئين، وهذا لا تأثير له على صفة الورقة نفسها فهي رسمية في كل أجزائها^(٢). وهذا الرأي الأخير هو الراجح والمعول عليه^(٣).

وعريضة الدعوى قد تكون في مبتدأ أمرها محرراً عرفياً اذا هي حرّرت بمعرفة ذوى الشأن، وتبقى لها هذه الصفة اذا لم تقدّم للإعلان، أما اذا قُدمت واعتمدها قلم المحضرين، وأعلنها أحد المحضرين ووقع عليها بإمضاءه، بعد ملء ما بها من الفراغ المتروك له لإثبات ما تم على يديه من الإجراءات، فإنها تكتسب بذلك الصفة الرسمية في جميع أجزائها، وتعتبر كأنها صادرة من المحضر من أولها الى آخرها، فكل تزوير يقع في أى جزء من أجزائها يعدّ اكتسابها الصفة الرسمية يعدّ ولا شك تزويراً في محرر رسمي، كأن يثبت المحضر عند الإعلان أنه سلم صورة

(١) الاستئناف ٨ نوفمبر ١٨٩٧ (القضاة ص ١٥٠).

(٢) قض ١٣ ديسمبر ١٩١٩ (المجموعة ٢١: ٤٠) - انظر أيضاً جنايات مصر ٢٦ أبريل

١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٩١).

(٣) جارسون، ققرة ٥٩٢ - موسوعات الدلو، تحت كلمة تزوير ققرة ١٧٣ - ملحق الدلو، تحت

العريضة الى المعلن اليه مع أنه سلمها الى شخص آخر. ولكن ما حكم التزوير الذي يقع في العريضة قبل أن تكتسب الصفة الرسمية ؟ الراجح أنه اذا وقع هذا التزوير قبل الإعلان ثم أعلنت بمعرفة المحضر واستكلت جميع الإجراءات التي تكسبها الصفة الرسمية، فإن هذا التزوير يعتبر تزويرا في محرر رسمي ولو أنه حصل قبل الإعلان، لأن الصفة الرسمية تسحب على جميع الإجراءات السابقة على الإعلان الى حين تحرير العريضة . فاذا رفع شخص دعوى باسم شخص آخر، وحرر عريضة هذه الدعوى ووقع عليها بإمضاء ذلك الشخص الآخر أو ختمه، وقلّمها الى قلم المحضرين لإعلانها باسم ذلك الشخص الآخر، وتم إعلانها فعلا، فإن توقيع مقدم العريضة عليها بإمضاء من نسبت اليه يعتبر تزويرا في ورقة رسمية، ولو أن التوقيع حصل قبل أن تكتسب العريضة الصفة الرسمية، إذ العبرة بما تؤول اليه هذه العريضة في النهاية، وبما أنها قد اكتسبت صفة المحررات الرسمية بفعل المزور وسعيه لدى قلم المحضرين لإعلانها، وبحصول ذلك الإعلان فعلا بناء على طلبه، فإن التزوير الذي وقع منه في بادئ الأمر يعدّ تزويرا في محرر رسمي^(١). أما اذا ضبط التزوير بعد تقديم العريضة الى قلم المحضرين موقعا عليها من المزور وقبل إعلانها فعلا، فالظاهر أن هذا يعدّ شروعا في تزوير محرر رسمي لم تتم له الصفة الرسمية لعدم التوقيع عليه من الموظف المختص^(٢).

طرق التزوير في المحررات العرفية — قلنا فيما سبق إن طرق التزوير واحدة، سواء أكان التزوير واقعا في محرر رسمي أم في محرر عرفي، وهذا ظاهر من

(١) انظر قض ٢١ نوفمبر ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٢٢) وقض ٢٧ ديسمبر ١٩١٣ (انشراف) عدد ٣١٧ ص ١٧٩) وحكم محكمة جنائيات طعنا في ١١-١٠-١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١١٣) وقرار قاضي إحالة طعنا في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ١٠١) - قارن قض ٤ يونيو ١٩٢٣ (الحامدة ٤ عدد ٢٥١ ص ٣٢٠) .

(٢) انظر في هذا المعنى جارسون، فترة ٢٢٥ - ٢٣٠ وموسوطات دار الزم، تحت كلمة شروع فترة ٥٧ وتحت كلمة تزوير فترة ١٥٥

نص المادة ١٨٣ ع، فإنها تحيل فيما يتعلق بطرق التزوير على النصوص السابقة عليها، أى على المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع اللتين يَتَنَا طرق التزوير المادى والمعنوى في المحررات الرسمية . غير أن هناك صورا من التزوير يَطلب وقوعها في المحررات العرفية ولم يسبق لنا الكلام عليها، وهى على كل حال لا تخرج عن الطرق السابق بيانها . وهذه الصور هى : (١) التزوير بأخذ الإمضاء على غرة ، و (٢) تزوير المحررات المحضاة أو المختومة على بياض ، و (٣) التزوير بالترك .

(١) التزوير بالحصول على الإمضاء مباغتة أو على غرة - قد يقع أن شخصا يمضى محررا قبل قراءته والتحقق من موضوعه، وقد يكون هذا ناشئا عن مجرد إهمال منه وبغير مخادعة ممن قَدَّم إليه ذلك المحرر، كما لو تعاقد شخصان على منزل، وكان أحدهما يعتقد أن الاتفاق واقع على بيع المنزل والآخر على تأجيره، فإذا أمضى أحدهما عقدا على خلاف ما اعتقد، كان العقد باطلا من الوجهة المدنية، فقيام التعاقد على غلط في طبيعة العقد، وليس في الأمر ما يستوجب مساءلة أحدهما من الوجهة الجنائية .

ولكن قد يقع أن شخصا يباغت آخر بمحرر ويطلب توقيعه عليه، فيوقع قبل أن يقرأه ويتبين ما فيه، فإذا كانت المباغتة منحصرة في الحصول على الإمضاء فقط مع علم المفضى بطبيعة المحرر ومحتوياته، فليس في الأمر تغيير للحقيقة^(١). وقد حكم بأن الكاتب الذى يقدم لقائد أوراق إذن بإجازة ليحضيها، ويدسّ بينها أوراق إذن بإجازة لأشخاص لم يرخص لهم بها لا يرتكب تزويرا، لأن القائد يعلم طبيعة هذه المحررات ومحتوياتها، فليس فيها تغيير للحقيقة^(٢) .

(١) جارسون، قرة ٢٢٣

(٢) دالوز، ١٨٥٧ - ١ - ٤١١

وقد يعلم المضى طبيعة المحرّر ومحتوياته إجمالا، ثم يطلب منه التوقيع قبل قراءة التفاصيل . فإذا تضمن المحرّر تفاصيل لم يتفق عليها صراحة ولكنها داخلة في مجمل ما تم عليه الاتفاق، فلا تزوير أيضا ولا عقاب، بل يعد الفعل مجرد غش مدني قد يبيع لمن أمضى بغير علم الطعن في المحرّر بالطرق المدنية . كما لو اتفق الطرفان مبدئيا في عقد بيع على أن يدفع الثمن أقساطا ثم أثبت البائع في العقد عند التحرير أن الأقساط تكون مصحوبة بفوائد قدرها هو، ولم يلتفت المشتري الى ذلك وقت التوقيع على العقد .

وإنما توجد جريمة التزوير متى حصلت المباغة في طبيعة المحرّر أو محتوياته بنية الغش . وتوجد المباغة في طبيعة المحرّر متى طلب من شخص التوقيع على عقد غير العقد الذي اتفق على التوقيع عليه، أو على محرّر يحتوى على أمور غير التي اعتقد أنه مطالب بالتوقيع عليها، كما لو اتفق شخص على تأجير أطيانه لآخر، وقدم هذا الشخص الآخر اليه عقدا ليمضيه فأمضاه، فإذا هو عقد بيع تلك الأطيان . وكما لو قدم المدين الى دائنه ورقة ليمضيا على أنها إيصال بقسط من الدين فأمضاها، وإذا بها مخالصة بكل الدين^(١) . وكما لو قدم شخص ورقة الى آخر ليمضيا على أنها عريضة شكوى فأمضاها، فإذا هي عقد بيع . أو قدم اليه ورقة ليمضيا على أنها شهادة حسن أخلاق، وهي في الواقع سند بدين^(٢) .

وتوجد المباغة فيما يتعلق بمحتويات المحرّر متى طلب من شخص التوقيع على محرّر يعلم طبيعته، ولكنه غش في محتوياته وأخذ إمضاؤه على غيرة منه، كما لو طلب من شخص التوقيع على عقد بيع عشرين فدانا فأمضاه، فإذا هو عقد بيع مائة فدان . وكما لو اتفق دائن مع مدين على أن يقرضه مائة جنيه، ثم حصل على توقيعه على سند بألف جنيه^(٣) .

(١) ملحق دالوز، تحت كلمة تزوير بقرة ٣١٤ (٢) دالوز، تحت كلمة تزوير بقرة ٣٤٣

(٣) سري، ١٨٥٠ - ١ - ٧٦٧

فإذا كانت المباغتة واقعة على طبيعة المحرر، فالفعل تزوير باصطناع سند أو محرر، وإذا كانت المباغتة حاصلة في محتويات العقد، فالفعل تزوير بتغيير إقرار أولى الشأن. الذى كان الغرض من تحرير السند إدراجه به ^(١).

وقد جرت المحاكم الفرنسية حيناً على اعتبار هذه الأفعال تزويراً في محررات عرقية، ولكن محكمة النقض الفرنسية عدلت في الزمن الأخير عن هذا الرأي وقررت اعتبارها نصيباً ^(٢).

أما المحاكم المصرية فاعتبتها تزويراً ^(٣).

(٢) التزوير في المحررات الممضاة أو المختومة على بياض - الأصل. أن كل تغيير للحقيقة يقع في محرر مضى أو مختوم على بياض يعدّ تزويراً، لأنه يكون من قبيل اصطناع السندات أو المحررات. ولكن المادة ٢٩٥ عقوبات نصت على أن (كل من يؤتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض نخان الأمانة وكتب في البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسككات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو المال عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرى). ومعنى هذا أن القانون أخرج هذه الصورة الخاصة المنصوص عليها في المادة المذكورة - وهى صورة الشخص الذى يؤتمن على ورقة ممضاة على بياض فيملأ الفراغ الذى فوق الإمضاء بسند دين الخ - من دائرة التزوير، واعتبرها جريمة مستقلة من نوع خيانة الأمانة. وقد جرى الشارح المصرى في ذلك على نهج الشارح الفرنسى، ولكن للشارح الفرنسى في ذلك حكمة لا وجود لها في القانون المصرى،

(١) أنظر جازو، ٤ قرة ١٣٨٤

(٢) جارسون، قرة ٢٤١

(٣) أنظر قرض أول أغسطس ١٩٠٥ (الحقوق ٢٠ ص ٢١٣) -

فإنه رأى أن يخفف العقاب على الجاني في هذه الحالة لأن بعض الخطأ يرجع إلى صاحب الإمضاء، لأنه وضع يده في غير موضعها، ولذلك جعل هذه الجريمة جنحة، على حين أن كل جرائم التزوير جنائيات في القانون الفرنسي، حتى ما يقع منها في المحزرات العرفية . ولكن هذه الحكمة منعدمة في القانون المصري حيث يعدّ التزوير في المحزرات العرفية جنحة . والذي يقابل بين المادة ١٨٣ والمادة ٢٩٥ ع لا يحدد فرقا جوهريا في العقاب .

على أن حكم المادة ٢٩٥ لم يشمل كل صور التغير الذي يقع في ورقة ممضاة على بياض، بل يخرج عنه كل تغيير يقع في ورقة ممضاة على بياض لم تسلّم إلى الجاني على سبيل الأمانة . والمادة ٢٩٥ نفسها تحيل على أحكام التزوير في كل ما خرج عن الصورة الواردة بها، إذ تقول بعد ما تقدّم (وفي حالة ما إذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة إلى الخائن، وإنما استحصل عليها بأي طريقة كانت، فإنه يعدّ مزورا ويساقب بعقوبة التزوير) .

وعلى هذا يعدّ مزورا من كتب تمهدا فوق إمضاء لشخص آخر سلمه إليه ليبدله على عنوانه ^(١) .

ومن يستعمل ورقة ممضاة على بياض حصل عليها من طريق السرقة أو الخطأ أو المباغنة أو الغش ^(٢) . ومن يمسك بيد أمي ويستكتبه اسمه على ورقة يزعم أنه يعلمه الكتابة، ثم يملأ هذه الورقة بسند على صاحب الاسم ^(٣) .

كذلك يعدّ مزورا من يغيّر الحقيقة في ورقة أوتمن عليها ولكنها لم تكن ممضاة على بياض . فمن سلمت إليه عريضة ممضاة من شخص آخر، فمعا الكتابة التي كانت

(١) دالوز، تحت كلمة تزويرقرة ٣٤٧

(٢) دالوز، ١٨٤٩ - ١ - ١٨٧٦ و ٣٢ - ١ - ١٣٦ وسرى، ١٨٤٩ - ١ - ٥٧٢

(٣) دالوز، ١٨٥٥ - ١ - ٤٢٨

فيها وكتب عليها مستدا بدين على صاحب الإمضاء، أو مزق الجزء المشغول بالعريضة وكتب على الفراغ الذي بينه وبين الإمضاء سنداً كذلك، يعدّ مزوراً وتطبق عليه المادة ١٨٣ المادة ٢٩٥^(١) . وكذلك حكم المتعاقد الذي يتهمز فرصة وجود فراغ بين الكتابة والإمضاءات في عقد حرر بينه وبين شخص آخر، فيملأ هذه الفراغ ببيانات تضر بالطرف الآخر وهكذا^(٢) .

(٣) التزوير بالنك — قد يقال إن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه، لأن الترك لا يعدّ تغييراً للحقيقة، إذ التغيير يقتضي عملاً إيجابياً من جانب مرتكبه، والذي يترك شيئاً كان يجب إثباته لا يأتي عملاً من هذا القبيل، فالمحزور يبقى بعد الترك، كما كان قبله، خالياً من كل بيان مغاير للحقيقة . ولكن هذا الرأي قاصر، فإنه يجب أن لا يقصر النظر على الجزء الذي حصل فيه الترك، وإنما يجب أن ينظر إلى المحزور في مجموعه . فإن الذي يترك بياناً كان يجب إثباته يغير الحقيقة في مجموع المحزور، فإذا كان الذي تركه رقاً حسابياً ترتب على ذلك ظهور عجز في مجموع الحساب، وإذا كان المتروك شرطاً في عقد ترتب على ذلك تغير لإرادة المتعاقدين فيما يتعلق بشروط العقد وهكذا .

وقد يمتنع بأن القانون لم يذكر الترك ضمن طرق التزوير التي نص عليها، ولكن يجب على هذا بأن الترك يصح أن يعدّ من قبيل تغيير إقرار أولى الشأن، أو من قبيل جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة^(٣) .

وقد جرت المحاكم الفرنسية على اعتبار الترك تزويراً معاقباً عليه، فحكمت بعقاب كاتب الحسابات الذي يسقط بعض المبالغ المكلف بقيدتها في الدفاتر، لأن إسقاط مبالغ برمتها لا يقل خطراً من حيث تغيير الحقيقة عن إثبات مبالغ أقل من حقيقتها^(٤) .

(١) دالوز، تحت كلمة تزوير فقرة ٣٤٧ (٢) البانديكت، ١٨٨٤ — ١ — ١١١

(٣) جارو، ٤ فقرة ١٢٨٢ — جارسون، فقرة ٢٧٩ — بلانش، ٣ فقرة ٢٢٣ وما بعدها .

(٤) دالوز، ١٨٦٤ — ٥ — ١٨٥

عقاب التزوير في المحررات العرفية — جعل الشارع المصري التزوير في المحررات العرفية جنحة عقابها الحبس مع الشغل .

المبحث الثالث — في التمييز بين التزوير والنصب

بين التزوير والنصب شبه في بعض الصور يحصل التمييز بينهما أمرا غير ميسور، فإن الطرق الاحتمالية التي جعلها القانون في المادة ٢٩٣ ع وكما من أركان النصب تنطوي على تغيير للحقيقة . كذلك قد يقع النصب باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة^(١) . وقد مرّت بنا أحوال اختلف في عدّها تزويرا أو نصبا، فالحصول على إمضاء شخص على محزور بطريق المباغطة يعدّه الكثيرون تزويرا، ولكن محكمة النقض الفرنسية ذهبت أخيرا الى اعتباره نصبا . كذلك جمع أجزاء سند ممزق لاستعماله مرة أخرى يعدّه بعض الشراح تزويرا بالاصطناع، ولكن جازو لا يرى فيه إلا نصبا أو شروعا في نصب كما تقدّم^(٢) .

على أن مما لا مشاحة فيه أن الفعل يعدّ نصبا لا تزويرا اذا كان المحزور الذي استعان به الجاني دلي الاحتيال على الغير صحيحا ولا تزوير فيه، فمن تقدّم الى شخص آخر بخطاب ورد اليه من عظيم، واستعمل هذا الخطاب لإيهام ذلك الشخص الآخر بأنه من أصدقاء ذلك العظيم، وتوصل بذلك الى الحصول منه على نقود أو أمتعة أخرى، عدّ نصبا لا مزورا .

ويعاقب أيضا على النصب لا على التزوير من استعمل في الاحتيال على الغير محزورا مزورا ولكنه لم يستكمل أركان التزوير، كما لو قدّم شخص ككشف حساب

(١) انظر في هذا المبحث جازو، ٤ ققرة ١٤٤٥ — جارسون، ٤ ققرة ٨١٦ وما بعدها — شوفر

وهيل، ٢ ققرة ٦٤٨

(٢) انظر أيضا قاض ١٩ أبريل ١٩٠٢ (المجموعة ٤ عدد ١٢٥٠) .

محرز واستولى بواسطته على ثوب من قدمه اليه ، أو على مخالصة عن مبالغ كانت في ذمته وادعى صرفها بموجب هذا الكشف ، ففي هذه الحالة لا يمكن عقابه على التزوير ، لأن المحرز غير صالح لأن يتخذ حجة ، وهو في كل الأحوال محل للرامة والتجسس كما تقدم ، ولكنه يعاقب في هذه الحالة على النصب .^(١)

كذلك يعاقب على النصب من اتخذ اسما كاذبا أو صفة غير صحيحة بطريق المشافهة فقط ، اذا توصل بذلك الى الاستيلاء على أموال الغير . ولكنه لا يمكن عقابه بعقوبة التزوير ، لأن التزوير يستلزم تغيير الحقيقة بالكتابة ، ولا يكفي فيه التغيير الشفاهي .

فإذا اتخذ اسما كاذبا واستعان على تأييد ذلك بمحرز صحيح في ذاته تخطاب وقع له بعنوان صاحب ذلك الاسم فلا تزوير أيضا .^(٢)

أما اذا اتخذ اسما كاذبا ووقع بذلك الاسم الكاذب على محرز ، فإن فعله يعد تزويرا ، ويكون أيضا نصبا اذا استولى على مال الغير بهذه الوسطة . فن وقعت له حوالة بوسطة باسم شخص آخر واتحل اسم ذلك الشخص ووقع بإمضائه على الحوالة وقبض المبلغ ، يعد مزورا ونصبا .^(٣)

ولا يعد تزويرا اتخاذ صفة غير صحيحة فقط ولو أضافها متخذها الى اسمه الصحيح في محرز ، لأن التزوير لا يتكون بانتمال الصفات الكاذبة ما دام الاسم المقترن بهذه الصفة صحيحا والتوقيع صحيحا أيضا . فن وصف نفسه في محرز بأنه ضابط بوليس أو طالب بمدرسة الحقوق لا يعد مرتكبا لجريمة التزوير ، ما دام قد أمضى باسمه الصحيح . لكن اذا استخدم هذا المحرز في الاستيلاء على مال الغير عد نصبا وعوقب بالمادة ٢٩٣ ع .^(٤)

(١) جارسون ، قرة ٨٣٤ (٢) جارسون ، قرة ٨٢١

(٣) دالوز ، تحت كلمة تزوير قرة ١١٤ (٤) دالوز ، تحت كلمة تزوير قرة ١١٣

ولكن هذه القاعدة ليست على إطلاقها ، فإن اتخاذ الصفة الكاذبة في محزور يدخل في دائرة التزوير المعاقب عليه اذا كانت هذه الصفة من البيانات التي أعد المحزور لإثباتها . فمن اتحل لنفسه كذبا صفة محضر ، واصطنع إنذارا مزورا على لسان شخص آخر يطلب دفع دين مستحق ، وأعلن ذلك الإنذار للدين ، عد مرتكبا لجريمة تزوير في محزور رسمي ، فاذا توصل بذلك الى الحصول على مبلغ من الدين عد مرتكبا لجريمة النصب أيضا ^(١) .

وتوجد جريمة التزوير كما قدمنا متى وقع الخاني على محزور بإمضاء أو ختم مزور ، سواء أ كان هذا الإمضاء أو الختم لشخص معين أم لشخص خيالي . فاذا استعان المزور بعد ذلك بالمحزور المذنب بالإمضاء المزور على الحصول على مال الغير عد مرتكبا فوق ذلك لجريمة النصب ، كن اصطنع خطابا على لسان آخر يطلب فيه تسليم حمله مبلغا أو متاعا ، واستحصل بذلك على هذا المبلغ أو المتاع .

إلا أن دالوز يرى أن جريمة التزوير لا توجد في هذه الحالة اذا كان المحزور المنصفي بإمضاء مزور لا يعد سندا يمكن الرجوع به على صاحب الإمضاء ، كن يصطنع خطابا باسم أحد الأعيان يرجو فيه من وجه اليه هذا الخطاب مساعدة حمله بشيء من المال على سبيل التبرع أو الصدقة ^(٢) .

كذلك يعد مزورا ونصابا من يغير الحقيقة في محزور بطريقة أخرى ، ويستعمل هذا المحزور للاستيلاء على أموال الغير . فمن غير الحقيقة في محزور صحيح في الأصل بإضافة عبارات غير صحيحة الى محتوياته أو بحذف شيء من محتوياته ، وتوصل بواسطته الى الحصول على مال أو غيره ، يعاقب بقوانين التزوير والنصب .

وكذلك حكم من يغير الحقيقة في محزور يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، ولو لم يوقع على هذا المحزور بإمضاء مزور ، متى كان هذا المحزور صالحا لأن

(١) جارسون ، قرة ٨٢٣ — فارد دالوز ، تحت كلمة تزوير قرة ٢٨١

(٢) دالوز ، تحت كلمة تزوير قرة ١١٥

يتخذ حجة على ما جاء به، وأمكن استخدامه للحصول على مال الغير. ولكن محكمة النقض الفرنسية حكمت بأنه يعدّ شريكاً في نصب فقط لا مزوراً الطيب الذي يعطى شخصاً مصاباً بأمراض جسيمة شهادة مكدوبة دالة على سلامة بنيتة ليقدمها الى شركة تأمين على الحياة^(١). ويظهر من عبارة هذا الحكم أن محكمة النقض الفرنسية تذهب الى أن تغيير الحقيقة في الشهادات الطبية بمعرفة الطيب نفسه لا يعدّ تزويراً يعاقب عليه. غير أن هناك أحكاماً أخرى صدرت من نفس تلك المحكمة بعكس ذلك^(٢). وعامة الشراح على أن أحكام التزوير يجب أن تجرى على الشهادات الطبية كما تجرى على سائر المحتررات، وأن تغيير الحقيقة فيها يجب أن يعاقب عليه بعقوبات التزوير متى استوفى أركانها^(٣).

وغنى عن البيان أنه اذا كانت الشهادة الطبية المقدمة الى شركة التأمين مزورة على طيب بطريق الاصطناع وبوضع إمضاء مزور، فإن مقسمها يعاقب بعقوبة التزوير وبعقوبة النصب، اذا توصل بواسطتها الى الحصول على عقد تأمين من الشركة.

المبحث الرابع — في استعمال المحتررات المزورة

المادة ١٨٢ ع — من استعمل الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث

السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر.

المادة ١٨٣ ع — كل شخص ارتكب تزويراً في محتررات أحد الناس

بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها، أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل.

(١) ملحق دالوز، تحت كلمة تزوير، ققرة ٣٥٦ — سيري ١٨٩٠ — ١ — ٤٩٠

(٢) أنفردالرز، تحت كلمة تزوير، ققرة ٣٨٥

(٣) جارو، ٤ ققرة ١٤٦٥ — شوفرويل، ٢ ققرة ٧٦٤ — جارسون، مواد ١٥٩ — ١٦٢

ققرة ٢٩ وما بعدها.

وظاهر من تخصيص القانون عقوبة لكل من التزوير والاستعمال أنه يعتبرهما جريمتين منفصلتين . والواقع أنهما جريمتان مستقلتان لكل منهما أركان خاصة بهما . غير أن مبدأ انفصال جريمة الاستعمال عن جريمة التزوير يصح أن يكون محلا للنظر في حالة ما إذا كان مستعمل المحزور المزور هو نفس منزوره . ويرى هوس البلجيكي أن الاستعمال يندرج في هذه الحالة في التزوير، ولا يصح أن ينظر اليه كجريمة مستقلة لأنه إنما يكون نعمة لتنفيذ تصميم جنائي واحد بدئ بالتزوير وختم باستعمال المحزور المزور^(١) . أما في فرنسا ومصر فالرأى على غير ذلك، لأن القانون ينص صراحة على اعتبارهما في كل الأحوال جريمتين مستقلتين لكل منهما عقوبة خاصة ، فلا محل لاستثناء الحالة التي يكون فيها المستعمل هو عين المزور . والواقع أن لا أهمية لهذا الخلاف من الوجهة العملية ، فإن الشخص الذي يرتكب الجريمتين معا تنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع ، ويعاقب بالعقوبة المقررة لاشدهما ، وهي في أغلب الأحوال عقوبة التزوير^(٢) . وقد يمتزج الاستعمال بالتزوير فيكونان عملا واحدا لا يقبل التجزئة ، وعندئذ يجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ ، كما لو حضر شخص الى مكتب البوستة متحلا اسم غيره وطالب بمحوالة ووقع بالاستلام واستلم المبلغ المحوّل^(٣) .

(١) أن المزور باعتباره مرتكباً لجريمة ثانية إذا هو استعمل المحزور المزور يقيم للعامة بتهمتين، وفي هذا فائدة كبرى في بعض الأحوال، إذ قد يصعب إثبات

(١) هوس، ج ١ قفرة ٣٨١ - أنظر أيضا نيل، ج ١ ص ٦١٠ قفرة ١ - ذلك المحاكم البيعية جارية على هذا الرأي - أنظر البازي كزى، طبع ١٨٦٨ - ٢ - ١٨٦٩ - ٢ - ٩٨ -

(٢) قرض ٢٥ يناير ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٢٧) و١٤ مارس ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ١٠٧).

(٣) قارئ جاسون، مادة ١٤٨ ققرة ٦ و ٣٤٩ — جارو، ٤ ققرة ١٤٦٨ ص ٢٨٥

التزوير على المزور . أما الاستعمال فعمل مآدى يسهل إثباته ، فإذا أظنت المزور من عقوبة التزوير فلا ينبغي من عقوبة الاستعمال^(١) .

(٢) أن المزور يعاقب على تزويره ولو لم يستعمل المحزور الذى زوره^(٢) .

(٣) أن الذى يستعمل محزرا مزورا وهو عالم بتزويره يعاقب ولو لم يكن هو المزور له^(٣) .

(٤) أن مستعمل المحزور المزور يجوز الحكم عليه بعقوبة ولو بيق المزور مجهولا ، أو برئ لثبوت حسن نيته ، أو لم ترفع عليه الدعوى العمومية لهذا السبب^(٤) . كذلك يجوز الحكم على مستعمل المحزور المزور ولو كانت جريمة التزوير نفسها قد سقطت بمضى المدة^(٥) .

وجريمة التزوير جريمة وقتية تتم بمجرد ارتكابها . أما جريمة الاستعمال فقد اختلف فى وصفها وتضاربت فيها أحكام المحاكم ، ففى بعض الأحكام قضى بأنها جريمة مستمرة ، وحكم فى أخرى بأنها وقتية^(٦) . وأهمية هذا البحث تتعلق بمعرفة

(١) جارسون ، مادة ١٤٨قرة ٥

(٢) قض ١١ ديسمبر ١٨٩٧ (القضاء ٥٠ ص ٦٤) — دالوز ، تحت كلمة تزوير ققرة ٤٠٧

(٣) الاستئناف ١٦ يناير ١٨٩٩ (القضاء ٦٠ ص ١٩٣) .

(٤) دالوز ، تحت كلمة تزوير ققرة ٤١٠

(٥) الاستئناف ٢٠ فبراير ١٨٩٢ (القضاء ١٠ ص ١٠٠) وقض ١٢ مايو ١٩٠٠ (المجموعة ٢

ص ١٠٧) وقض أول أبريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٨٥) .

(٦) قض ٦ فبراير ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٩٢) و ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢ (المجموعة ٤ عدد ٤٧) ،

و ١٩ يناير ١٩١٣ (الحقوق ٢٨ ص ٢٢٨) و ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ٨٤) ،

و ٢٤ يناير ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ٧٧) .

(٧) قض ٩ يونيو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٢٧٦) و جريدة النبلانين أول يولييه ١٩٠٦

(المجموعة ٨ عدد ٢٠) .

مبدأ سرعان المدة المسقطة لجرمة الاستعمال ، فإن كانت وقية ابتداء سرعان المدة من تاريخ الاستعمال ، وإن كانت مستمرة لم يبدأ إلا من تاريخ انقطاع الاستعمال .
والظاهر أن جريمة الاستعمال قد تكون وقية في بعض الأحوال إذا كان الاستعمال لا يستغرق زمنا ؛ وقد تكرر الجريمة بتكرر الاستعمال ، ولا يغير هذا من وصف كونها وقية . وقد تكون مستمرة في أحوال أخرى ، كما لو قُدم المستعمل المحرر المزور الى المحكمة وأودعه بدو سبه القضية ، ففي هذه الحالة يجب أن يعتبر الاستعمال مستمرا مادام السند مودعا ، فلا ينقطع إلا بسجبه أو بالحكم في الدعوى نهائيا^(١) . وقد حكم في هذا الصدد أيضا بأن الطعن بالتزوير في سند مقدم للحكمة لا يقطع صفة الاستمرار ، ما دام مستعمل السند لم يستعمل حقه في استرجاعه أو التنازل عنه^(٢) .

أركان جريمة الاستعمال - يستفاد من نص القانون أن جريمة الاستعمال لا تتم إلا بتوفر ثلاثة أركان :

(١) فعل الاستعمال ، (٢) تزوير المحرر المستعمل ، (٣) علم المستعمل بهذا التزوير .

الركن الأول - أما عن الركن الأول فلم يبين القانون ما يعتبر استعمالا وما لا يعتبر ، ولكن المحاكم قد أوضحت ذلك في بعض أحكامها . فقد حكم بأن استعمال التزوير ينحصر في الانتفاع بالورقة المزورة بتقديمها أو بالاحتجاج بها على الغير سعيًا وراء منفعة أو إيجادا^(٣) لحق ، وعلى ذلك من يحل عقدا مزورا ناقلًا للكية يكون

(١) انظر جاري ، ٤ قرة ١٣٠٣ ص ١٤ - قض ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ٨٤) .

(٢) قض ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢ (المجموعة ٤ ص ١١٢ عدد ٤٧) وبكس ذلك قض ٩ يونيو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٢٧٦) .

(٣) قض ٦ أكتوبر ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٣٦) . وعرف جاري الاستعمال بأنه استخدام المحرر المزور في تزوير من أجله (جاري ، ٤ قرة ١٤٦٨) .

مرتكبا لاستعمال التزوير^(١) . وحكم بأن تقديم السند المزور للحكمة للاحتجاج به يعدّ استعمالاً^(٢) . وبأن تقديم كميالة مزورة أثناء تحقيق تقوم به النيابة لتكون الكميالة مستندا في الدفاع عن تهمة يعدّ استعمالاً^(٣) . وبأن وضع سندات مزورة تحت يد دائن بصفة ضمانّة يعدّ استعمالاً^(٤) . وحكم بأنه اذا أتى المدعى في دعوى مدنية على ذكر ورقة مزورة في عريضة دعواه فهذا في حدّ ذاته لا يكفي لتكوين جريمة استعمال ورقة مزورة^(٥) . وبأن تقديم العقد المطعون فيه أثناء تحقيق صحته بناء على طلب قاضي التحقيق لا يكون جريمة الاستعمال^(٦) .

الركن الثالوثي — وأما عن الركن الثاني فلا يعاقب الاستعمال إلا اذا كان

التزوير ثابتا بالنسبة الى المحرّر المستعمل، وأركانها متوفرة . ولذلك كان من واجب القاضي قبل الحكم في جريمة الاستعمال أن يتثبت من حصول تزوير المحرّر المستعمل، وأن هذا التزوير قد وقع بطريقة من الطرق التي يعاقب عليها القانون، وأن من شأنه أن يحدث ضررا . ولكن هذا لا يصدق إلا على الأركان المادية لجريمة التزوير، أما الركن الأدبي فلا يشترط توافره . فاذا ارتكب شخص تزويرا في محرّر بحسن نية ولم يكن يقصد استعماله، ثم وقع هذا المحرّر في يد آخر فاستعمله مع علمه بتزويره، فإنه يعاقب على الاستعمال، ولو أن المزور نفسه غير معاقب لعدم توافر القصد الجنائي^(٧) .

(١) أنظر الحكم السابق وقض ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ (المجموعة ٢٢ عدد ٥٠) وبمكة ٦ فبراير ١٨٩٧

(القضاء ٤ ص ١٩٣) .

(٢) قض ٩ يونيو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٢٧٦) و ٨ أبريل ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ٢) .

(٣) قض ٤ يونيو ١٩٢٣ (المحكمة ٤ عدد ٢٤٨ ص ٣١٩) .

(٤) الاستئناف ٢٩ مارس ١٩٠٢ (الحقوق ١٧ ص ٢٠٤) .

(٥) استئناف أسبوط ١٨ أبريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١١٦) .

(٦) قض ٢٦ يولي ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ١٠٤) .

(٧) جارسون، مادة ١٤٨ ققرة ٣٦ — ٣٩

الركن الثالث - وأما عن الركن الثالث فيشترط في مستعمل المحرّر المزور أن يكون عالما بالتزوير ، وقد نص في المادتين ١٨٢ و ١٨٣ صراحة على شرط العلم . فالقصد الجنائي في جريمة الاستعمال يتوفّر بمجرد العلم ، بخلاف جريمة التزوير فالعلم فيها لا يكفي كما قدّمنا ، بل يشترط فوق ذلك توفّر نية الغش .

منى تتم جريمة الاستعمال - تم الجريمة بتقديم المحرّر المزور واستخدامه في الغرض الذي زور من أجله . فإذا تنازل مستعمل المحرّر المزور عن التمسك به بعد تقديمه فلا يمنع ذلك من عقابه ، لأن التنازل حصل بعد تمام الجريمة^(١) .

عقاب الاستعمال - إذا كان المحرّر المزور رسمياً فإن استعماله يعدّ جنائية ، ويعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر . وإذا كان المحرّر عرفياً كان الاستعمال جنحة يعاقبها الحبس مع الشغل .

ويعاقب على الشروع أيضاً إذا كان الاستعمال جنائية ، أما إذا كان جنحة فلا عقاب^(٢) .

المبحث الخامس - في صور مخففة من التزوير

استثنى الشارع من أحكام المواد ١٧٩ - ١٨٣ الخاصة بالتزوير على وجه العموم أحوالاً معينة نص عليها في المواد ١٨٤ - ١٩٠ ، ونص صراحة على هذا الاستثناء في المادة ١٩١ ، واعتبر هذه الأحوال جميعاً جنحاً ، وقرّر لها عقوبات أخفّ من عقوبة التزوير في المحرّرات العرفية المنصوص عليها في المادة ١٨٣ ،

(١) الاستئناف ٢٤ يناير ١٨٩٧ (القضاء ٤٠ ص ١٥١) - قض ٢٨ مايو ١٨٩٨ (القضاء ٥ ص ٢٩٠) - قض ٤ فبراير ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٦٤) قض ١٥ أكتوبر ١٩١٣ (الشرائع ص ٧٦) .

(٢) استئناف أسبوط ١٨ أبريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١١٦) .

مع أن بعضها تطبق عليه صفات التزوير في المحررات الرسمية . وقد جرى الشارع المصرى في ذلك على نهج القانون الفرنسى وبعض القوانين الأجنبية الأخرى . وعلّة ذلك على ما يظهر أن خطر التزوير في هذه الأحوال أقل منه في أحوال التزوير الأخرى على وجه العموم .^(١)

وهذه الأحوال تنقسم الى ثلاثة أقسام أساسية : (١) تزوير تذاكر السفر أو المرور، وقد نص عليها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ ؛ (٢) تزوير دفاتر اللوكندات وما في حكمها، وقد نص عليها في المادة ١٨٦ ؛ (٣) تزوير الشهادات الطبية ، وقد نص عليها في المواد ١٨٨ — ١٩٠

القسم الأول — تزوير تذاكر السفر أو المرور

المادة ١٨٤ ع — كل من تسمى في تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

المادة ١٨٥ ع — كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة، أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل، أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها، يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

المادة ١٨٧ ع — كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا فضلا عن عزله .

يندرج تحت هذا القسم خمس جرائم مختلفة وهي : (أ) التسمي في تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم غير حقيقي ؛ (ب) كفالة شخص آخر في الحصول على ورقة من هذا القبيل مشتملة على اسم غير حقيقي ؛ (ج) اصطناع تذكرة مرور مزورة أو تزوير ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل ؛ (د) استعمال إحدى الأوراق المذكورة في (ج) مع العلم بتزويرها ؛ (هـ) إعطاء تذكرة سفر أو مرور باسم مزور مع العلم بتزويرها .

أما (أ) و (ج) فيراد بهما تزوير تذكرة السفر (passports) وتذاكر المرور (feuilles de route أو permis de route) ، غير أن الأولى خاصة بالتزوير المعنوي بالتحال اسم الغير، والثانية خاصة بالتزوير المادى بكل أنواعه ، ويشترط فيهما ما يشترط في التزوير على وجه العموم ، فلا بد من حصول تغير للحقيقة وحصول الضرر والقصد الجنائي . أما طرق التزوير فهي قاصرة على ما ذكر منها في المادتين ١٨٤ و ١٨٥ ، فإن المادة ١٨٤ لم تذكر من طرق التزوير المعنوي سوى اتحال اسم الغير، فالتزوير المعنوي في تذكرة السفر والمرور بغير هذه الطريقة لا يعاقب عليه . فلا عقاب مثلا على شخص يتصف بصفة غير صفته الحقيقية، أو يذكر سنا غير سنه الحقيقية، أو محل إقامة غير محله الحقيقي^(١) . وأما الضرر فيكفي لتوفر أى نوع من أنواعه . وأما النية فقد اختلف فيما إذا كان يكفي لتوفرها مجرد العلم^(٢) ، أو يجب فوق هذا وجود نية الإضرار أو نية الغش، والراجح أن القصد الجنائي يعتبر متوفرا متى كان الغرض من التزوير منع السلطات العامة من مراقبة حركة السفر والمرور^(٣) . ويلاحظ أن المادة ١٨٥ تعاقب على التزوير المادى بعقوبة أشد من العقوبة المقررة في المادة ١٨٤ للتزوير المعنوي .

(١) جارسون، مواد ١٥٣ — ١٥٥ قرة ٦ — جاره، ٤ قرة ١٤٥٢

(٢) أنظر جارسون، قرة ١٧ ودالوز تحت كلمة تزوير قرة ٣٥٨

(٣) جاره، ٤ قرة ١٤٥٠ هامش ص ٢٥٠ نوة ٩ — شونو وهلي، ٢ قرة ٧٤٠ — بلانش، ٤ قرة ٢٦٩

وأما (ب) فتتص على حالة من يكفل أو يشهد بأن طالب تذكرة السفر أو المزور هو صاحب الاسم المقتم، مع علمه بعدم صحة ذلك، وهذا لا يكون إلا في حالة التزوير المعنوي المنصوص عليه في المادة ١٨٤؛ وقد كان الشارع في غنى عن النص خصيصا على هذه الحالة، لأن الشاهد أو الكفيل لا يخرج عن كونه شريكا للزور، ويكفى أن تطبق عليه قواعد الاشتراك العامة^(١).

وأما (د) فخاصة باستعمال تذكرة السفر أو المرور المصطنعة أو المزورة تزويرا ماديا طبقا للمادة ١٨٥ مع العلم بتزويرها. ويلاحظ أن القانون لم ينص في المادة ١٨٤ على عقاب لمن يستعمل تذكرة سفر أو مرور حصل عليها بالتحال اسم الغير. والاستعمال هنا هو استخدام التذكرة في الغرض الذي عملت من أجله، كإبرازها إلى أولى الأمر عند الطلب. ولا يعد استعمالا مجرد حيازة التذكرة^(٢).

وأما (هـ) فخاصة بالموظف العمومي الذي يعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير (المادة ١٨٧). والقانون الفرنسي يعاقب أيضا الموظف الذي يعطى عن إهمال تذكرة سفر أو مرور لشخص لا يعرفه شخصيا^(٣). ولكن القانون المصري لا يعاقب على ذلك.

القسم الثاني - تزوير دفاتر اللوكانندات

المادة ١٨٦ ع - كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للإيجار، وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالأجرة يوميا قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية.

(١) جازو، ٤ قرة ١٤٥٢ ص ٢٥٦ - جارسون، قرة ١٠

(٢) جازو، ٤ قرة ١٤٥٠ ص ٢٥١ - شوفرويل، ٢ قرة ٧٤٣ - جارسون، قرة ٣٤

(٣) المادة ١٥٥ عقوبات فرنسي - أنظر جازو، ٤ قرة ١٤٤٥

والقانون الفرنسى يعاقب أيضا صاحب اللاوكاندة الذى لا يقيد فى دفاتره أسماء من يسكنون عنده بتواطؤ معهم، ولكن المادة ١٨٦ المصرية لم تنص على ذلك .
والواقع أن هذا الفعل يعدّ فى مصر مخالفة للائحة المحلات العمومية الصادرة فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ منصوصا عليها فى المادتين ٢٤ و ٢٧ من اللائحة، وعقابه غرامة لا تتجاوز ١٠٠ قرش، سواء وقع عن عمد أو عن إهمال .

القسم الثالث - تزوير الشهادات الطبية

المادة ١٨٨ ع - كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

المادة ١٨٩ ع - كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب الإعفاء من أى خدمة عمومية بسبب التزجى أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى . أما إذا سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما أو بإعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة، ويحكم على الراشين بالعقوبات التى تستوجبها جنايتهم .

المادة ١٩٠ ع - العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا إذا كانت تلك الشهادة معتدة لأن تقدم الى المحاكم .

فى هذه المواد الثلاث خص الشارع بالعقوبات المخففة - إذا استثنينا الحالة المذكورة بالفقرة الثانية من المادة ١٨٩ التى ألحقها القانون بالرشوة - التزوير الحاصل فى نوع معين من الشهادات الطبية، وهو ينحصر فى صنفين :

(١) الشهادات الطبية المثبتة لعاة أو مرض بقصد التخلّص من خدمة عمومية .

(٢) الشهادات الطبية المثبتة لعاة أو مرض إذا كانت معنة لأن تقدم للماكم والأصل في الشهادات الطبية أنها خاضعة لأحكام التزوير كسائر المحزرات ، فتي توقرت فيها أركان التزوير من تفيير للحقيقة بإحدى الطرق التي نص عليها القانون ، وحصول ضرر أو احتمال حصوله ، ووقوع التزوير بقصد جنائي ، فإن المواد ١٧٩ - ١٨٣ تطبق عليها بحسب ما إذا كانت الشهادة رسمية لصدورها من طبيب موظف مختص بتحريرها ، أو عرفية لصدورها من طبيب غير موظف .^(١) فإذا حكم ببراءة طبيب زور شهادة طبية ، فلا تكون التبرة لأن الشهادة ليست من المحزرات التي يعاقب على تزويرها ، بل لانعدام ركن من أركان التزوير ، كانعدام الضرر مثلا لأن الشهادة لا تصلح سند إثبات في الحالة المرفوع بها الدعوى .^(٢)

ولا يستثنى من القواعد العامة سوى الشهادات المنصوص عليها في المواد

١٨٨ - ١٩٠

وهذه الشهادات إما أن تكون مصطنعة بمعرفة شخص عادي ومنسوبة الى طبيب ، وهذه هي الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ ، وإما أن تكون محزرة من طبيب ، وهذه هي الحالة المنصوص عليها في المادة ١٨٩

ولا بد لوجوب العقاب في هاتين الحالتين من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين المذكورتين .

ففي الحالة الأولى يجب : (١) أن تحزور الشهادة باسم طبيب أو جراح ؛ (٢) أنه تتضمن الشهادة ثبوت مرض أو عاهة ؛ (٣) أن يكون الغرض منها التخلّص من

(١) أنظر في هذا المعنى جاري ، ٤ قرة ١٤٥٩ - بلانش ، ٣ قرة ٢٩٥ - شوفرويهيل ،

٢ قرة ٧٥٩ - جارسون ، مواد ١٥٩ - ١٦٢ قرة ٣٤ - ٣٥

(٢) جارسون ، مواد ١٥٩ - ١٦٢ قرة ٤٢ - ٤٣

خدمة عمومية، كالخدمة العسكرية؛ (٤) توفر القصد الجنائي عند المزور^(١). والتزوير في هذه الحالة تزوير ماذى أساسه وضع إمضاء طيب مزور، ولا يشترط أن يكون الإمضاء لطيب معروف، بل يعد الفعل تزويراً ولو كان الإمضاء معزواً الى طيب لا وجود له في الواقع .

أما الحالة الثانية فالتزوير فيها معنى، ولا بد فيها من شروط أربعة أيضاً : (١) أن تتضمن الشهادة كذبا لإثبات مرض أو عاهة؛ (٢) أن تكون صادرة من طيب؛ (٣) أن يكون الغرض منها الإعفاء من خدمة عمومية؛ (٤) توفر القصد الجنائي^(٢) .

فاذا فقد شرط من الشروط المتقدمة في الحالتين فلا عقاب مطلقا ، ولا يمكن إذن تطبيق النصوص العامة للتزوير ولو توفرت جميع أركانه، لأن المادة ١٩١ تمنع من ذلك صراحة . فلا عقاب مثلاً تحت المادة ١٨٨ اذا كانت الشهادة المزورة منسوبة الى فرد من الأفراد غير طيب، أو اذا زور الشخص شهادة طبية كانت صحيحة في الأصل^(٣) ، أو اذا كان الغرض منها الإعفاء لا من خدمة عمومية بل من واجب آخر، كما لو قدم تلميذ شهادة طبية مصطنعة بإثبات مرض بقصد الإعفاء من دخول امتحان قادم^(٤) . كما أنه لا عقاب في الحالة الثانية اذا كان الطيب قد أعطى الشهادة عن جهل منه لا بقصد جنائي^(٥) .

ولكن هل يمكن القول بأن كل تزوير في شهادة طبية مثبتة لمرض أو عاهة لا يعاقب فاعله مادامت الأركان الخاصة المنصوص عليها في المادتين ١٨٨ و ١٨٩

(١) جارسون، مواد ١٥٩ - ١٦٢ قرة ٨

(٢) جارسون، مواد ١٥٩ - ١٦٢ قرة ١٦

(٣) جارسون، قرة ١٢

(٤) جارسون، قرة ٩

(٥) قارن جارسون، قرة ٣٢ - ٣٣

(٦) جارسون، قرة ١٤٦٢ ص ٢٧١ - جارسون، قرة ١٩

لم تتوفر؟ الظاهر أنه لا يمكن الأخذ بهذه القاعدة على إطلاقها ، فإن الحالة الخاصة التي استثناها الشارع من أحكام التزوير العامة وعاقب عليها في المادتين ١٨٨ و ١٨٩ إنما هي حالة تزوير شهادة طبية مثبتة لمرض أو عاهة بقصد الإعفاء ، فلا يمكن تعطيل أحكام التزوير العامة إلا في الأحوال التي تدخل في دائرة هذا الاستثناء ، وكل ما خرج عن هذا الاستثناء يجب أن يرّد الى القواعد العامة . وعلى ذلك يكون تزوير شهادة طبية مثبتة لمرض أو عاهة ، ولكن لا بقصد التخلص أو الإعفاء من خدمة بل لغرض آخر ، كقتل مجرم من حظيرة السجن الى المستشفى مثلا ، أمرا خارجا عن نطاق المادتين ١٨٨ و ١٨٩ ، ودخلا في حكم التزوير العام ، وإذن يجب عقابه ^(١) . وكذلك يكون الحال في تزوير شهادة طبية مثبتة لعدم وجود مرض أو عاهة بقصد تقديمها الى شركة تأمين على الحياة ، أو ما أشبه ذلك ^(٢) .

لكن يستثنى من هذا ويعتبر في حكم الأحوال المنصوص عليها في المادتين ١٨٨ و ١٨٩ ما اذا كانت الشهادة المزورة قد حرّرت لإثبات عاهة أو مرض ، وكان الغرض من ذلك تقديمها الى إحدى المحاكم ، وهذه هي الحالة التي نصت عليها المادة ١٩٠ ع . ومثال ذلك ما اذا زور شاهد شهادة مرضية ، أو زور له طبيب شهادة مرضية ، وأرسلها الى المحكمة بقصد إعفائه من أداء الشهادة (وهذه الحالة يمكن أن تدخل أيضا في حكم المادتين ١٨٨ و ١٨٩ لأن أداء الشهادة خدمة عامة) ^(٣) . وكذلك ما لو زور شخص مكلف بالحضور الى المحكمة لأداء اليمين الحاسمة شهادة مرضية وقدمها الى المحكمة هربا من أداء هذه اليمين . وكذلك ما لو زور عام شهادة مرضية وقدمها الى المحكمة لتوافق على طلب التأجيل أو لتعفيه من المرافعة في قضية جنائية كلف فيها بالدفاع عن المتهم . وكذلك ما لو زور شخص شهادة مرضية بإثبات

(١) دالوز ، تحت كلمة تزوير ، ققرة ٣٨٥ — جارسون ، ققرة ٣٤ — ٣٥ — بلانش ، ققرة ٢٩٥

(٢) جاور ، ققرة ٤١٤٦١ ص ٢٦٨ — أنظر مع ذلك ملحق دالوز ، تحت كلمة تزوير ، ققرة ٣٥٦

(٣) جارسون ، ققرة ١٤

إصابات أو عاهات، أو زور له طبيب شهادة من هذا القبيل، وقدمها الى المحكمة في قضية مدنية مرفوعة بطلب تعويض مدني عن هذه الإصابات ، أو في قضية جنائية مرفوعة على من اتهم بإحداث هذه الاصابات .

وقد توسعت محكمة النقض المصرية في تفسير المادة ١٩٠ ع، فلم تقصرها على الشهادات الطبية المبنية لمرض أو عاهة، بل أدخلت في حكمها كل شهادة طبية مزورة، متى كانت معتدة لأن تقدم للمحاكم . ذلك على الأقل ما يستفاد من أسباب حكم لها طبقت فيه المادة ١٩٠ ع، ولو أن الواقعة التي قامت عليها الدعوى كانت متعلقة بشهادة طبية أثبت فيها الطبيب زورا أن الشخص الذي كشف عليه مصاب بهذيان وضعف في القوى العقلية ، أعني أن الشهادة كانت خاصة بإثبات مرض أو عاهة^(١) .

(١) أنظر قض ٩ نوفمبر ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٥٠) — ويذهب المحرم فتح زغلول باشا الى أجد من هذا، فإنه يدخل في حكم المادة ١٩٠ كل شهادة مزورة ولو لم تكن من نوع الشهادات الطبية، ما دامت قد أعدت لتقديدها للمحاكم، ويعتمد في رأيه هذا على النص الفرنسي السادة المذكورة لأنه خال من لفظ الإشارة الموجود في النص العربي (أنظر رسالة التزوير طبعة ثانية ص ١٦٤ - ١٦٦) ولكن هذا الرأي بعيد عن المواب لأن المادة ١٩٠ متفرقة عن المادتين السابقتين عليها كما يفهم من السياق، فلا يمكن أن يدخل في حكمها سوى اشهادات الطبية على كل حال .

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس

الباب الأول

في القتل والجرح والضرب

[المواد ١٩٤ - ٢١٦ عقوبات]

أفرد الشارع المصري الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات لبيان أحكام القتل والجرح والضرب، وهي جرائم مختلفة الأثر مختلفة الحكم، إلا أنه يجمعها أنها صور متعددة من فعل واحد، وهو الاعتداء على جسم المجنى عليه؛ ولا يفرق بينها إلا الظروف الخاصة بكل حالة. فقد يكون الفعل الواحد جرحا (أو ضربا) بسيطا، وقد يفضي الى الموت، وقد يعده القانون شروعا في قتل إذا اقترن بنية خاصة، وقد ينتج قتلا تاما - وستكلم على كل صورة من هذه الصور على انفرادها.

أما القتل فيراد به إطلاقا إزهاق روح إنسان بفعل إنسان آخر^(١). ولكن هذا التعريف يشمل صوراً متعددة من القتل، فقد يكون الفعل مقتربا بنية القتل، وعندئذ يسمى قتلا عمداً؛ وقد يكون ناشئا عن إهمال أو عدم انتباه فيسمى قتلا خطأ؛

(١) جارو، طبعة ثانية، ج ٤، قرة ١٥٦٦ - شوفو وهيل، ج ٣، قرة ١١٨٥

وكلاهما يعاقب عليه القانون بدرجات مختلفة . وقد يحصل القتل مصادفة وانفاقاً، وعلى غير إرادة الفاعل وبدون خطأ منه، فيسمى قتلًا بالقضاء والقدر ولا عقاب عليه. وقد يقترن القتل العمد بظروف تجعله أشد خطراً من القتل العادى، فيعاقب بعقوبة أشد. وهذه الظروف ترجع إما الى قصد القاتل وتصميمه، وإما الى الوسائل التى استخدمها، وإما الى الغرض الذى رعى اليه . وسنبداً بالكلام عن القتل عمداً مجرداً من ظروفه المشددة .

الفصل الأول

فى القتل عمداً

القتل عمداً هو القتل المقتن بنية لإعدام المحبى^(١) عليه، وهو الذى نص عليه الشارع فى المادة ١٩٨ ع بقوله (من قتل نفساً عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة). ويجب أن يفهم من لفظ العمد هنا تعمد القتل لا تعمد الاعتداء فقط، فإذا تعمد شخص الاعتداء على آخر بضرب أو جرح ولم يكن ذلك مقترباً بنية القتل، فلا يعد قاتلاً عمداً ولو أدى فعله الى موت المحبى^(٢) عليه .

المبحث الأول — فى أركان الجريمة

أركان القتل ثلاثة: (١) أن يكون المحبى^(٣) عليه إنساناً على قيد الحياة؛ (٢) أن يقع القتل بفعل من الجانى من شأنه إحداث الموت؛ (٣) أن يكون قصد الجانى إحداث الموت^(٣) .

(١) جارو، ج ٤ فقرة ١٥٦٨ (٢) جارو، ٤ فقرة ١٥٧٥

(٣) جارو، ٤ فقرة ١٥٦٨ — جارسون، مادة ٢٩٥ فقرة ٢

الركن الأول — إنسان على قيد الحياة

في طبيعة جريمة القتل معنى الاعتداء على الحياة ، فلا بد إذن أن يكون المجني عليه على قيد الحياة عند ارتكاب القتل . فمن أطلق عيارا ناريا على ميت بنية قتله لا يعد قاتلا ولا شارعا في قتل لاستحالة الجريمة^(١) . ومن يعدم جثتنا في بطن أمه لا يعد قاتلا بالمعنى المقصود هنا ، بل يعاقب بالمادة ٢٢٤ ع الواردة في باب إسقاط الحمل^(٢) . ويعد الاعتداء على الحياة قتلا معاقبا عليه بالمادة ١٩٨ ع مهما كانت جنسية المجني عليه أو نوعه أو سنه أو حالته الصحية^(٣) . فلا يقبل من الجاني الاعتذار بأن المجني عليه كان مصابا بمرض قاتل في ذاته ، ولا بأنه كان محكوما عليه بالإعدام . ويعد قاتلا الطبيب الذي يعطى مريضه جرعة من السم ليعجل بموته ، ويخلصه من أسقام وأوجاع كانت ستؤدى به الى الوفاة حتما^(٤) .

ويجوز إثبات القتل بكل الوسائل ، ومنها القرائن البسيطة . ولا يمنع من محاكمة الجاني عدم وجود جثة القتيل ، متى أمكن إثبات واقعة القتل في ذاتها . إنما يجب الاحتياط الشديد في هذه الحالة حتى لا يعاقب شخص بجرime لم يرتكبها . فلا يكفي أن يثبت في هذه الحالة أن المتهم كان آخر من اجتمع بالشخص المدعى بقتله قبل أن يختفي أثره ، ولا أن ذلك الشخص كان في حضانة المتهم أو حراسته أو كنفه . وليس على المتهم أن يثبت في هذه الأحوال أن القتيل لا يزال حيا أو يدل على مكانه^(٥) ، بل النيابة هي المكلفة في كل الأحوال بإثبات واقعة القتل وصحة إسنادها الى المتهم .

(١) جارو، ٤ ققرة ١٥٦٩ - جارسون، مادة ٢٩٥ ققرة ٣٩

(٢) جارسون، مادة ٢٩٥ ققرة ٣٨

(٣) جارو، ٤ ققرة ١٥٦٩ - جارسون، مادة ٢٩٥ ققرة ٣٥ - ٣٦

(٤) جارسون، مادة ٢٩٥ ققرة ٣٧ - شوفرويل، ٣ ققرة ١١٨٧

(٥) جارسون، مادة ٢٩٥ ققرة ٤٠ .

الركن الثاني — فعل القتل

يشتط في جريمة القتل المعاقب عليه أن يكون القتل بفعل من الجاني من شأنه إحداث الموت^(١) . ولا تهم بعد هذا الوسيلة التي استخدمها الجاني لإحداث القتل . فقد يكون القتل بسلح ناري، أو بآلة حادة، أو بجسم ثقيل، أو بضربة في مقتل، أو بالحقن^(٢) — إنما يلاحظ أن القتل بإعطاء مواد سامة له حكم خاص في المادة ١٩٧ ع . ولا يشط أن يكون القتل حاصلًا بيد الجاني مباشرة، بل يكفي أن يكون الجاني قد أعد وسائل الموت وهياً أسبابه، ولو بقي الموت بعد ذلك معلقاً على حكم الظروف ؛ فبعد قاتل من يضع للمجنى عليه في طعامه مواد قاتلة، ومن يسلط على المجنى عليه تياراً من غاز الكربون، ومن يحفر لآخرة حفرة في طريقه، ومن يقطع جسراً يعلم أن المجنى عليه سيعبره، ومن يرمى غيره في البحر، قاصداً بكل ذلك قتله، إذا وقع الموت فعلاً^(٣) . إنما يشط فقط أن يكون الفعل في ذاته من شأنه إحداث الموت، وأن يكون بين الفعل والموت الحادث رابطة السببية .

فإذا لم يكن من شأن الفعل إحداث الموت، كان فعل الجاني من قبيل الجرائم المستحيلة، ولا عقاب عليه ؛ بل ولا محل لاعتباره شروعاً في قتل، لأن الشروع لا يعاقب عليه (على الأقل عند أصحاب نظرية الجريمة المستحيلة) إلا إذا كان الفعل من شأنه إحداث الجريمة المقصودة إذا تم التنفيذ. فالذي يصوب سلاحاً نارياً فارغاً لا يمكن أن يرتكب جريمة القتل، ولا يعاقب على فعله باعتباره شروعاً . كذلك لا يعد قاتل من يستخدم السحر والتعاويذ بنية إحداث القتل، لأن هذه الوسائل ليس من شأنها في نظر العلم أن تؤدي إلى الموت، ولو مات المجنى عليه عقب ذلك مصادفةً واثقاً؛ بل ولا يعد الجاني في هذه الحالة شارطاً في قتل^(٤) .

(١) جارو، ٤ قرة ١٥٧٠ — شوفروهيل، ٣ قرة ١١٨٨

(٢) جارسون، قرة ٤ — جارو، ٤ قرة ١٥٧١ (٣) جارو، ٤ قرة ١٥٨١

(٤) جارسون، قرة ٦ — شوفروهيل، ٣ قرة ١١٨٨

ولكن ما حكم من لطم آخر على خذء، أو ضربه بعصا رفيعة، أو جرحه في غير مقتل قاصدا قتله ؟ وهل يصبح اعتباره شارعا في قتل ؟ لاشك في أن هذا الفعل لا يعدّ شروعا عند أصحاب نظرية الجريمة المستحيلة، لأنه لا يكفي أن يكون عند الجاني نية القتل، بل يجب أن تكون الوسيلة التي استخدمت من شأنها إحداث القتل، وليس هذا شأن اللطم البسيط أو الضرب الخفيف . ولا يخرج فعل الجاني في هذه الحالة عن كونه ضربا منطبقا على المادة ٢٠٦ ع . ولكن يرى بعض الشراح أن مثل هذا الفعل يصبح اعتباره شروعا في قتل، لأنه على كل حال بدء في تنفيذ قد يؤدي إلى الغرض المقصود اذا تكرر وقوعه ^(١) .

أما اذا أعقب الضرب أو الجرح البسيط حدوث الموت فعلا بسبب وجود مرض باطني حركه الضرب، أو لعدم العناية بالجرح، أو لإهمال العلاج، فعادة الشراح في فرنسا متفقون على أنه لا يمكن إسناد تهمة القتل إلى الجاني في هذه الحالة، لأنه وإن كان المجنى عليه لم يمت إلا على أثر الجرح أو الضرب، إلا أن الموت لا يعدّ في نظرهم نتيجة مباشرة لفعل الجاني . ففعل الجاني في هذه الحالة ليس هو السبب المتنج، بل هو سبب طارئ فقط ^(٢) .

وهنا يحسن تحديد معنى السببية التي يشترط وجودها بين فعل الجاني وحادث القتل . فالشراح في فرنسا متفقون على أن السبب في هذا المعنى هو الفعل المباشر الذي تنج عنه النتيجة ^(٣)، فاذا عرض أمر خارجي بين الفعل والنتيجة انقطعت السببية؛ فاذا ضرب شخص آخر ضربة مميتة، ولكن قبل أن يموت حضر ثالث وأجهز عليه، عدّ الأول شارعا في قتل فقط . ومن هذا القبيل رفع مسؤولية القتل عن الضارب أو الجارح الذي يقصد القتل، اذا كان الموت لم ينتج عن الضرب أو الجرح مباشرة،

(١) شوفروهيل، ٣ قرة ١١٨٨ - جارسون، قرة ١١

(٢) جارو، ٤ قرة ١٥٨١ - جارسون، قرة ٨

(٣) جارو، ٤ قرة ١٥٨١ - جارسون، قرة ٧-٨

بل ساعد عليه مرض باطنى أو إهمال فى العلاج الى آخر ما تقدم. غير أنهم يقصرون هذه القاعدة على حالة القتل عمداً، أما فى القتل خطأ فالحكام الفرنسية أحكام أخذت فيها بالسبب غير المباشر، كما سنرى فى موضع آخر.

أما الألمان فيعتبرون أن السبب هو كل شرط من شروط النتيجة، لأنه هو الذى جعل الشروط الأخرى سببية؛ فيكون الفعل عندهم سبباً ولو كان غير كاف وحده لإحداث النتيجة، أو كانت النتيجة لم تحدث لولا أعمال أخرى اقترنت بهذا الفعل أو تلته. وعلى ذلك يسأل الضارب عن القتل ولو كان الضرب فى ذاته غير مميت لولا ضعف المضرِب؛^(١) فإذا اقترن الضرب فى هذه الحالة بنية القتل عد الضارب قاتلاً عمداً.

كذلك الإنجليز يرون أن الشخص يعتبر قاتلاً عمداً ولو لم يكن الموت نتيجة مباشرة لفعله؛ فإذا أحدث شخص بآخر جرحاً ثم مات المحبى عليه متأثراً بجراحه، عد الجاني قاتلاً عمداً، ولو ثبت أن المحبى عليه أهمل فى معالجة نفسه، أو امتنع عن إجراء عملية جراحية كانت لازمة. وكذلك إذا اعتدى شخص على آخر اعتداء شديداً جعل المعتدى عليه يعتقد أن حياته أصبحت فى خطر، وآلاً مخلص له إلا بإلقاء نفسه من نافذة، فآلى بنفسه ومات، اعتبر المعتدى قاتلاً عمداً.^(٢)

وهذه النظرية التى أخذ بها الألمان والإنجليز أوسع نطاقاً من النظرية الفرنسية كما ترى، وربما كانت أقرب الى العدل فى بعض الأحوال، لأنها تفسح المجال للقاضى لتقدير مسئولية من تسبب فى قتل آخر بطريقة غير مباشرة، وكانت ظروف القتل تدل على أنه أراد ذلك القتل، إذ ليس من العدل فى شئ أن يقلت مثل هذا

(١) أترفرن ليست، ج ١ ص ١٨٥ وما بعدها - مذكرات الأستاذ عبد الحميد بدوى باشا فى قانون

العقوبات المقارن ص ٣٣ وما بعدها.

(٢) هاريس، ص ١٤٥ - ١٤٦

الأنيم من الجزء الذى يستحقه لمجرد كونه لم يصل الى غرضه من الطريق المباشر . على أنه لا يجوز من الجهة الأخرى الأخذ بهذه النظرية على إطلاقها ، لأنها قد تؤدى الى حلول غير مقبولة ، فإن بعض الألمان الآخذين بهذه النظرية على إطلاقها يرى أنه يعتبر متسببا فى القتل من أصاب آخر يجرى غير مميت ، ولكنه استدعى نقله الى المستشفى ، فاحترق المستشفى بمن فيه ، إذ لولا الجرح لما احترق المصاب ^(١) .

أما اذا انعلمت السببية انعداماً تاماً فلا محل للعقاب . فاذا ضرب شخص سقانا (مراكبي) قاصداً قتله ، ثم غرقت به سفينة عقب ذلك لاشتداد الأنواء ، فلا يعد ضاربه مسؤولاً عن قتله . أما اذا كان غرق السفينة ناشئاً عن عجزه عن إدارة الدفة أو إصلاح الشراع لما أصاب يده من ألم الضرب ، فالسببية هنا موجودة ولكنها غير مباشرة ، ويكون الضارب مسؤولاً عن الغرق أو غير مسئول بحسب ما اذا اعتبرت السببية غير المباشرة كافية أو غير كافية ^(٢) .

ويقول بعض الشراح علاوة على ما تقدم إن الفعل أو الوسيلة التى استخدمها الجاني للقتل يجب أن تكون مادية . فاذا أطلق شخص عياراً نارياً على آخر ، وكان يجوارهما ثالث أفزعه إطلاق النار فمات من الفزع ، فلا يعد مطلق النار مسؤولاً عن قتله ، لأنه لم توجه اليه عملاً مادياً كان سبب القتل ، بل نشأ القتل عن حركة نفسية محض ، فضلاً عن أن السببية التى تربط فعل الجاني بموت المجنى عليه غير مباشرة ^(٣) . ولكن الواقع أن القانون لم يشترط ولا يمكن أن يفهم من عبارته وجوب اشتراط أن يكون الفعل الذى أحدث الموت مادياً . وقد اقتصر القانون فى المادتين ١٩٤ و ١٩٨ على قوله (من قتل قسماً عمداً يعاقب بكذا) . وقد يستتج من

(١) فون ليست ، ج ١ ص ١٨٦

(٢) فى القانون الألمانى يعتبر الشخص قاتلاً فى الحالة الثانية لوجود السببية — أنظر فون ليست ،

ج ١ ص ١٨٧

(٣) جارسون ، صفة ٧ — شوفرويل ، صفة ٣ ، قرة ١١٨٨

عبارة النص الفرنسي في قوله (l'homicide volontaire commis) أن اللفظ الأخير قد يشعر بوجود أن يكون الفعل مادياً، ولكن جارو يقول^(١) عن اللفظ المقابل لذلك في المادة ٢٩٥ فرنسية إنه لا يجوز أن تعلق عليه أهمية خاصة، ولا يصح أن يستفاد منه التخصيص . فإذا قيل إن القانون لا يعاقب من أحدث بآخر قزعا أو خوفاً أو آلاماً نفسية أودت بحياته، ولو كان يحدث هذه التأثيرات النفسية قاصداً القتل، فليس ذلك لأن وسيلة القتل غير مادية، بل لأنه لا يمكن على وجه التحقيق اعتبار هذه العوامل النفسية سبباً مباشراً للو^(٢)ت . وعامة الشراح الفرنسيين على أن القتل بهذه الطريقة لا عقاب عليه^(٣) . على أن هناك صوراً يصعب التسليم فيها بمبدأ عدم العقاب، فمن يلقي على مسامع مريض خبراً مؤلماً أو حادثاً مفرعاً، وهو يعلم أن حالته الصحية لا تتحمل ذلك، قاصداً قتله، لا يجوز عدلاً أن يفلت من العقاب وقد فاز بمأربه . على أن القانون الانجليزي لا يرى مانعاً من العقاب في هذه الأحوال^(٤) .

القتل بالترك — وما يتصل بهذا المعنى معرفة ما إذا كان القتل بالترك أو الامتناع معاقباً عليه، وبعبارة أخرى ما إذا كان القتل يمكن أن يرتكب بطريق الترك أو الامتناع . ذلك هو البحث المعروف بمجرمة الارتكاب بالترك، وهو بحث اختلف فيه العلماء من قديم، وقد أفاض علماء الألمان خاصة في بحثه ومناقشته^(٥) . أما الذين ذهبوا منهم إلى عدم إمكان ارتكاب الجرائم بالترك فاستندوا إلى أن الترك عدم، والعدم لا ينشئ إلا العدم، فلا يمكن أن ينشئ موجود على معدوم، وبعبارة

(١) جارو، ٤ حاشي ص ٥١٥ نوبة ١١

(٢) جارو، ٤ مقرة ١٥٧٢

(٣) شوفروميل، ٣ مقرة ١١٨٩ — جارسون، مقرة ١٣

(٤) كني، طبعة عاشر سنة ١٩٢٠ ص ١٢٦

(٥) أنظر في هذا البحث فون ليست، ج ١ ص ١٩٣ — ١٩٨

أخرى لا يمكن أن يكون العدم سببا لنتيجة إيجابية، فالمسؤولية والعقاب لا محل لها في هذه الحالة لانعدام رابطة السببية بين الترك والجريمة الواقعة . ولكن المتأخرين يسمون بأن الترك نفسه يصلح سببا للجريمة ، لأن الفعل والترك كلاهما من صور الإرادة الإنسانية العاملة . ولكنهم لم يأخذوا بالقاعدة على إطلاقها ، ولم يعتبروا الشخص مسؤولا عن كل امتناع يترتب عليه جريمة ، بل اشترطوا أن يكون الشخص مكلفا بالعمل بادئ بدء ، وأن يكون ما يقع منه من الامتناع أو الترك مخالفا لواجب يقضى به القانون أو اتفاق خاص . فالذى يحبس شخصا بغير حق وينزع عنه الطعام قاصدا بذلك قتله ، يعاقب على القتل عمدا إذا مات السجين جوعا ، والأثم التي تتمتع عمدا عن تغذية ابنها إلى أن يموت جوعا تعد قاتلة ، وتعاقب بعقوبة القتل العمد ، والمخترضة التي تتمتع عمدا عن العناية بمريضها إلى أن يموت تعتبر قاتلة عمدا وهكذا . ولكنه لا يكون ثمة محل للمسؤولية والعقاب إذا كان التارك أو الممتنع غير مكلف بالعمل قانونا أو بمقتضى اتفاق ، ولا سيما إذا كان العمل يقتضى تضحية أو بذلا من جانب الممتنع . فالشخص الذى يرى غريقا مشرفا على الهلاك ، أو إنسانا تحيط به النار أو يفترسه سبع ، أو إنسانا مشرفا على الموت جوعا ، ولم يتقدم إليه بالمعونة أو العطاء لا يصح اعتباره قاتلا ولو أراد حدوث الموت ، لأن القانون لا يمكن أن يفرض على الناس الشجاعة أو الإحسان . كذلك يكون الحكم ولو لم يقتض العمل تضحية ولا بذلا ، فالذى يرى منزلا جاره يحترق ولا يتأوله سلما ليهبط عليه إلى الأرض ، لا يعد قاتلا ، ولا يعاقب ولو كان راغبا في احتراق جاره لعداوة بينهما .

وأغلب الشراح في فرنسا يأخذون بالقواعد المتقدمة إجمالا . إلا أن جارسون يوافق على عدم العقاب في الأحوال الأخيرة ، ولكن لا يوافق على العقاب فيما قبلها ، أى ولو كان في الترك مخالفة لواجب ، لأنه يرى أن هذه الأحوال لا تدخل في حكم النصوص العامة الواردة بالقانون ، ولا بد للعقاب عليها من تشريع خاص ، وأن تأويل

النصوص الحالية تأويلا يجعلها منطبقة على هذه الأحوال يخرج بالقاضى عن حدود سلطته ؛ فضلا عن أنه ليس من المعقول اعتبار رجل البوليس قاتلا عمداً اذا هو لم يمنع قتلا يرتكب على مرأى منه ، استنادا على أنه مكلف بمنع ذلك بحكم القانون ؛ أو اعتبار الزوج قاتلا عمداً اذا رأى زوجته تناول جرعة من السم ولم يبادر الى إسعافها بالعلاج ، لمجرد كونه مكلفا قانونا بحمايتها ، مع أنه لو ساعدها على الانتحار لما عد عمله جريمة ^(١) .

وعندى أنه لا محل للتردد في وجوب العقاب متى كانت رابطة السببية موجودة بين الامتناع وحصول الموت . إلا أنه لا يكفى لقرار المسؤولية والعقاب في هذه الأحوال أن يكون في الامتناع مخالفة لواجب يقضى به القانون أو اتفاق خاص ، بل يجب فوق هذا أن يكون الشخص الذى وقع منه الامتناع أو الترك هو المحدث الأول لأسباب القتل ، أى أن يكون الأمر الذى تسبب عنه الموت منسوبا اليه وصادرا عن إرادته . أما اذا كان الأمر الذى تسبب عنه الموت غير صادر عن إرادته ، وكل ما ينسب اليه إنما هو امتناعه عن تدارك أمر أو حالة لم يكن له دخل في حلوها ، فلا محل للساعة والعقاب . فالحفيظ الذى يمتنع عن مساعدة شخص يقتله لصوص على مرأى منه لا يعاقب ولو كان مريدا للنتيجة . لكن الواجب معاقبة عامل الإشارات « المحوّل » الذى يمتنع عمداً عن تحويل خط السكة الحديدية قاصدا بذلك إحداث الموت ، فينشأ عن امتناعه تصادم يودى بأرواح بعض المسافرين . وكذا الشخص الذى يترك عمداً وبنية إحداث الموت وضع مصباح في الظلام على حفرة حفرها ، اذا سقط فيها سار وقضى نحبه . ومن هذا القبيل حالة الأم التى تمتنع عمداً عن تغذية طفلها ، والممترضة التى تمتنع عمداً عن إعطاء الدواء للمريض ، والشخص الذى يحبس آخر ويتركه حتى يموت جوعا .

والواقع أن جرائم القتل بالترك نادرة الوقوع ، وقد يساعد على ندرتها صعوبة إثبات القصد الجنائي فيها ، فإن إثباته يكاد يكون مستحيلا في بعض الأحوال . ويطلب عند عدم ثبوت القصد الجنائي في هذه الأحوال أن يعدّ الفعل قتلًا خطأ منطبقا على المادة ٢٠٢ ع ، متى أمكن إثبات الإهمال أو عدم الاحتياط ؛ على أن إثباته أسهل بكثير من إثبات نية القتل عمداً . وقد اتهمت امرأة بأنها امتنعت عمداً وبقصد القتل عن ربط الحبل السرى لطفلها الحديث الولادة فمات بسبب ذلك ، وقدمت المتهمة الى قاضي الإحالة بمحكمة النيا بتهمة القتل عمداً ، فقتر اعتبار الواقعة المنسوبة اليها قتلًا خطأ منطبقا على المادة ٢٠٢ ع لا قتلًا عمداً ، لأنه رجع عدم وجود نية إحداث الوفاة في هذه الحالة ، وأخذ من جهة أخرى بما ذهب اليه جارسون من أن مثل هذا الفعل لا يمكن أن يدخل في حكم النص العام للقتل عمداً ، وأنه لا يمكن العقاب عليه باعتباره قتلًا عمداً إلا بتشريع خاص ^(١) .

أما القانون الإنجليزي فلا يفرق بين القتل بفعل والقتل بترك ؛ فالذي يكون متكفلا بطفل ويمنع عنه الطعام الى أن يموت جوعاً ، مع أن في استطاعته إطعامه ، محاقب بعقوبة القتل العمد ^(٢) .

الركن الثالث — القصد الجنائي

لا تتم جريمة القتل عمداً إلا بتوفر القصد الجنائي أي نية القتل عند الجاني . وقد يكون من المتعذر في بعض الأحوال معرفة ما اذا كانت هذه النية متوفرة أو منعدمة ، لأن الجرائم الواردة في باب القتل والضرب والجرح جرائم متشابهة من الوجهة المادية ، ولا يفرق بينها سوى قصد الجاني . فقد يكون الفعل الواحد قتلًا عمداً ، أو ضرباً مقضيا الى الموت ، أو قتلًا خطأ ، أو قتلًا بالقضاء والقدر ،

(١) أمر قاضي إحالة النيا (المحكمة ٢ ص ٢٩٦ عدد ٩٥) .

(٢) حاريس ، ص ١٤٥ .

ولا يمكن في كل هذه الأحوال إعطاؤه الوصف القانوني الصحيح إلا بعد تعريف قصد فاعله منه .

وقد قالوا بأن القصد الجنائي في القتل عمداً يعتبر متوقفاً متى كان الفاعل قد ارتكب الفعل بنية إحداث الموت لغيره، علماً بأن هذا الفعل محمى^(١)، وإنه لا حاجة بعد هذا الى القول بأن الفاعل يجب أن يكون قد ارتكب الفعل بنية الإضرار^(٢)، اذ يستوى في القتل العمد أن يكون قد حدث بنية الإضرار أو بقصد إراحة القتيل من عذابه وتخفيفه من آلام الحياة، فهو قتل عمد على كل حال، ولو وقع برضا المجنى عليه، ومهما كانت البواعث التي حلت الفاعل على ارتكابه .

الفصل الممالي — ولكن هل يدخل في التعريف السابق القصد الاحتمالي؟

ظاهر من عبارة التعريف أن نية القاتل يجب أن تكون موجهة الى القتل، بمعنى أنه يجب أن يكون الفاعل قد أراد القتل كنتيجة واقعة؛ فإذا لم يكن قد أراد إحداث القتل فلا تعتبر النية متوقفة، ولا يعد القتل قتلاً عمداً مهما كانت درجة احتمال حدوثه، بل تعتبر الحادثة ضرباً أو جرحاً أفضى الى الموت منطبقاً على المادة ٢٠٠ ع . وهذا هو الفرق الجوهرى بين القتل عمداً والضرب المفضى الى الموت في نظر الشراح الفرنسيين . فإن الأول يريد فيه الجانى حدوث الموت، أما الثانى فيقع فيه الموت على غير إرادة الفاعل . ولكن بين إرادة النتيجة وعدم إرادتها درجات تتوسط الأمرين، فقد يتصور الشخص النتيجة واقعة ولكنه لا يقصدها لغاتها، كمن يلقي قبلة في وسط جمع محتشد قاصداً بذلك قتل شخص معين، فيموت معه أشخاص آخرون، فإنه لا شك يكون مسئولاً أيضاً عن قتل هؤلاء الآخرين، ويعد قاتلاً لهم عمداً . وقد يتصور الفاعل النتيجة محتملة الوقوع أو ممكنة فقط، ولكن وقوعها وعنده يكون في نظره

(١) جارسون، قرة ٤٣

(٢) جارسون، قرة ٤٠٨٠ — جارسون، قرة ٤٤

موا، بحيث لو تصوروا لازمة لما منعه ذلك من المضي في فعلته، كمن يضرب آخر بـزجاجة في رأسه، ولا يهجم بعد ذلك أقضت هذه الضربة على حياته أم لا .

ففي هذه الحالة يستبر القصد الاحتمالي (intention éventuelle) موجودا، فإذا مات المضرّوب بسبب الضربة فقد يصح اعتبار الضارب قاتلا عمدا ، لأن القصد الاحتمالي يقوم مقام القصد الثابت في بعض المواطن كما سدرى فيما لى . وقد يقدم الفاعل على الفعل اعتمادا على أن مهارته الشخصية ستحول دون وقوع النتيجة الممكن وقوعها ، كمن يطلق عيارا ناريا على آخر عن بعد موطنًا نفسه على أنه سيصيبه في غير مقتل ، فإذا به قد أصاب منه مقتلا فمات . ففي هذه الحالة لا يكون القصد الجنائي متوفرا، لأنه لم يرتكب الفعل بقصد الوصول الى هذه النتيجة . كما أن القصد الاحتمالي متعذر أيضا لأنه تصور القتل غير حاصل اعتمادا على مهارته، والفرض أنه لو تصور حاصلا لما أقدم على الفعل . ففي هذه الحالة يأخذ الفعل حكم الضرب المفضي الى الموت . وقد يتصور الفاعل إمكان حصول القتل ولكنه لا يريد ولم يوجه قصده اليه ، كالوالد الذى يؤذّب ولده بصبا غليظة، فقد يدور بخله أن الضرب بهذه العصا ربما يسبب القتل، ولكنه مع ذلك لا يعد قاتلا عمدا إذا مات ولده بسبب الضرب، متى ثبت أنه إنما كان يقصد تأديبه ولم يرد قتله بحال . وقد لا يتصور الفاعل إمكان وقوع النتيجة التى وقعت بالفعل، كالوالد الذى يشدّ ولده من أذنيه فيخصر صريعا، ففي هذه الحالة يكون القصد الجنائي منعدما أيضا، ولا يخرج الفعل في هذه الحالة والتى قبلها عن كونه ضربا أفضى الى الموت منطبقا على المادة ٣٠٠ عقوبات .

لكن يشترط في كل هذه الأحوال أن تكون النتيجة محتملة فقط ، أما اذا كانت النتيجة طبيعية وملازمة للفعل الذى ارتكب، فلا يقبل من الفاعل اعتذاره بأنه لم يكن يريد أو يتوقعها، بل يكون من واجبه في هذه الحالة أن يتوقعها، فإذا قصر في ذلك فلا يمنع قصصيره من مساءلته عن النتيجة التى وقعت كما لو كان قد

أرادها فعلا؛ فالذى يلحق قنبلة في وسط جمع محتشد يعد قاتلا عمداً ، ولو ادعى أنه لم يقصد بفعله سوى تشتيت المجتمعين ، لأن القتل نتيجة طبيعية لفعله ، والواجب أن يعد كل انسان مريداً للتأثير الطبيعي الملازمة لفعله ولو لم يكن قد توقعها ، أو كان قد توقعها وادعى أنه لم يردّها .

يفهم من الأمثلة السابقة أن القصد الاحتمالي لا يكون إلا حيث يتصور الفاعل النتيجة ممكنة الوقوع ، ومع ذلك يمتنع في فعلته مستهتراً بالنتيجة ، بحيث لو تصورها واقعة فعلاً لما منعه ذلك من إتمام فعله . وهذا هو الرأي الذي يذهب إليه علماء الألمان في تعريف القصد الاحتمالي ، وهو عند بعضهم يقوم مقام القصد الثابت في جريمة القتل وغيرها ^(١) .

أما علماء فرنسا فلا يسلّمون بذلك ، ولا يأخذون بنظرية القصد الاحتمالي في جريمة القتل عمداً ، لأنهم يدخلون في القصد الاحتمالي أكثر مما ذكرنا ؛ ففي الجرائم التي يحاسب فيها الشخص عندهم على قصده الاحتمالي لا يسأل عن النتائج التي توقعها فحسب ، بل يسأل أيضاً عن النتائج التي كان في وسعه أن يتوقعها ، بل والتي كان يجب أن يتوقعها ^(٢) . وهذا النوع من القصد الاحتمالي هو الذي أخذ به القانون في جريمة الجرح والضرب كما سنرى عند الكلام على هذه الجريمة . فإذا أخذنا في القتل العمد أيضاً بنظرية القصد الاحتمالي بهذا المعنى ، اختلط القتل العمد بالضرب المفضي إلى الموت وتعلّر التمييز بينهما . ومن أجل هذا يقول جارسون (إن القصد الاحتمالي لا يكفي وحده لتكوين جريمة القتل عمداً ، ولا يكفي أن يثبت الاتهام أن الجاني كان في وسعه أو من واجبه أن يتوقع أن أعماله ستؤدي إلى موت المحبى عليه ، بل يجب أن يثبت أن المتهم توقع فعلاً هذه النتيجة ، وأنه ارتكب الفعل المسند إليه بقصد الوصول إلى هذا الغرض ^(٣) .

(١) انظر فون ليست ، ج أول ص ٢٥٤ — ٢٥٥

(٢) جارسون ، مادة ٢٩٥ قرة ٤٨ (٣) جارسون ، قرة ٥٥

والقانون الانجليزي أوسع نظرا في هذا الصدد من القانون الفرنسى أيضا، لأنه لا يشترط في القتل العمد (murder) توفر إرادة القتل عند القاتل، بل يعتبر محدث القتل قاتلا عمدا متى كان يعلم أو كان في استطاعته أن يعلم أن فعله يمكن أن يترتب عليه الموت، بغض النظر عما اذا كان قد أراد هذه النتيجة أو لم يردّها في الواقع. وبهذا الرأي أخذ قانون العقوبات السودانى إذ جاء في المادة ٢٢٧ منه ما يأتى : (القتل الجنائى يكون قتلا عمدا اذا حصل الفعل الذى تسبب عنه الموت بقصد تسبب الموت أو اذا علم فاعل الفعل أو كان له داع أن يعلم أن الموت ربما يكون النتيجة المحتملة للفعل أو لأى ضرر جسمى كان القصد أن يسببه الفعل) .

وفي القانون المصرى نصوص يقع فيها القتل نتيجة لجرمة أخرى ولا يظهر فيها تعدد القتل بالذات، ومع ذلك يعاقب فيها القانون على الجريمة بعقوبة تعادل عقوبة القتل عمدا، ولا يفسر ذلك إلا بأن الشارع قد أخذ فيها بنظرية القصد الاحتمالى. فمن ذلك أن المادة ١١٠ تنص على معاقبة الموظف الذى يعذب متهما لحمله على الاعتراف بالعقوبة المقررة للقتل عمدا اذا مات المتهم بسبب التعذيب. والمادة ١٤٦ تعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة من يحدث في قطارات السكة الحديدية أو خطوطها خلافا ليرتب عليه موت أشخاص. والمادة ٢٢٢ تعاقب بالإعدام محدث الحريق العمد اذا نشأ عن الحريق موت شخص أو أكثر. والمادة ٢٤٨ تعاقب بالعقوبة المقررة للقتل عمدا من عرّض طفلا للخطر وتركه في محل خال من الآدميين قسبب عن ذلك موته.

على أن الشراح الفرنسيين قد اضطروا الى الأخذ بنظرية القصد الاحتمالى في بعض صور القتل عمدا التى يقع فيها خطأ بالنسبة الى المجنى عليه. ومن صور

هذا الخطأ ما اذا أراد شخص قتل زيد فلقى عمرا قتلته على أنه زيد، فالإجماع على أن هذه الجريمة تعتبر قتلًا عمدًا على رغم ما وقع فيها من الخطأ في شخص القتل، وذلك لتوفر الركن المادى وهو قتل نفس، وقد حصل، وتوفر الركن الأدبى، وهو نية القتل، وهى لا شك موجودة عند القاتل بالنسبة الى عمرو بالذات، لأنه تعتمد قتله على ظن أنه زيد، فهذا الخطأ لا يؤثر في توفر الأركان المطلوبة .
بجريمة القتل عمدًا موجودة في هذه الحالة بدون احتياج الى نظرية القصد الاحتمالى^(١).

ولكن هناك صورة أخرى من الخطأ، وهو الذى يحصل في التصويب لا في شخصية المحنى عليه، كما لو صوّب شخص بندقيته على زيد مريدًا قتله، فأخطاه لعدم مهارة التصويب وقتل عمرا، فهذه الحالة لا يمكن تصويرها بأنها قتل خطأ لأن الضرب حصل عمدًا، ولا هى بضرب أفضى الى موت لوجود نية القتل عند الجانى، فلم يبق إلا أن يعدّ الفاعل قاتلاً عمدًا مسئولًا عن النتائج الاحتمالية التى ترتبت على قصده الجنائى، ويعتبر القتل الذى حصل بالفعل داخلًا في قصده الاحتمالى^(٢).

ولكن هل يوجد في هذه الأحوال علاوة على الجريمة التامة التى وقعت على عمرو وشروع في قتل زيد؟ أما في الحالة الأولى وهى التى يكون الخطأ فيها واقعا في شخص المحنى عليه، فلا محل لهذا الظن لأن زيدا لم يكن موجودا . وأما في الحالة الثانية فلا مانع من القول بوجود جريمة الشروع يجانب القتل التام^(٣)، ولا يكون ثمة شك في وجود الشروع بنوع خاص اذا أصابت الرصاصة الاشين معا فخرحت زيدا وقتلت عمرا^(٤). على أن هذا لا يضاعف مسؤولية الجانى من الوجهة العملية، إذ الفعل الذى صدر منه واحد، فإن تكوّنت منه جرائم متعدّدة وجب

(١) جارسون، قرة ٦٧ — جازو، ٤ قرة ١٥٧٩ — شوفرويل، ٣ قرة ١١٩٤

(٢) جارسون، قرة ٦٨

(٣) جارسون، قرة ٦٩ — انظر مع ذلك قض ١١ مايو ١٨٩٥ (القضاء ٢٠ ص ٢١٠).

(٤) جارسون، قرة ٧٠

اعتبار الجريمة الأشد فقط (وهي هنا القتل التام) والحكم بقوتها دون غيرها (المادة ٣٢قرة أولى ع) .

ولكن ما الحكم اذا صوب شخص مسدسه على زيد، فأراد زيد أن يدرأ الإصابة عن نفسه فوضع عمرا أمامه، فأصاب الرصاصة عمرا ومات؟ الرأي عندى أن الجاني لا يسأل في هذه الحالة إلا عن الشروع في قتل زيد .

الفصل غير المحرور — ولا محل للخطأ هنا بين القصد الاحتمالى والقصد
غير المحدود، فإن القصد غير المحدود يكون عند ما تتجه نية الجاني لا الى قتل شخص معين، بل الى قتل شخص أو أشخاص غير معينين، وهو وحده كاف في تكوين الركن الأدبى لجريمة القتل عمداً . فالشخص الذى يطلق عياراً نارياً على جماعة فيقتل بعضهم يعد ولا شك قاتلاً عمداً ، والفوضى الذى يرمى قبلة في طريق فتفتجر وتقتل بعض الحاضرين أياً كانوا يعتبر قاتلاً لم عمداً . وإلى هذه الحالة تشير المادة ١٩٥ بقولها في صدد تعريف سبق الإصرار (أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه^(١)) .

إثبات القصد الجنائى — قد يكون إثبات القصد الجنائى في القتل متعذراً لما بين جريمة القتل عمداً والجرائم الأخرى المنصوص عليها في هذا الباب من المشابهة من الوجهة المادية . وعلى كل حال فلا محل لاعتبار الجاني قاتلاً عمداً إلا اذا ثبت أنه ارتكب الفعل المكوّن للقتل عن إرادة، وأنه كان يقصد القتل . على أن الإثبات هنا جائز بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن البسيطة ، فقد يتخذ نوع السلاح الذى استخدمه المتهم قرينة على توفر نية القتل^(٢) . فالذى يصيب ببنديقة أو بنبوت يجوز أن يفترض فيه نية القتل، فإن قضى على المجنى عليه عد قاتلاً عمداً،

(١) جارو، ٤ ققرة ١٥٧٩ — جارسون، ققرة ٥٧

(٢) جارسون، ققرة ٧٨

وإن لم يقض عليه عدّ شارعا في القتل . وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن نية القتل يصح أن تستتج من استعمال سلاح قتال^(١) . على أن هذه القرينة ليست بقاطعة ، ومن الجائز إثبات عكسها بكافة الطرق ، وقد يستفاد من نفس الظروف أن الشخص لم يكن يبغي سوى إحداث جرح فقط ، على رغم استخدامه لسلاح من شأنه القتل . وإلى هذا أشارت محكمة جنابات مصر في حكم لها بقولها (إن القصد الجنائي هو الذي يجب أن ينطبق عليه نص القانون ، فليس الضرب بألة قتالة يعدّ شروعا في قتل ما لم يثبت القصد^(٢)) . وما دام السلاح قاتلا ونية القتل ثابتة أو مستفادة ، عدّ الجاني قاتلا عمداً ، سواء أ مات المصاب فوراً أم بعد حين من الزمن طال أو قصر^(٣) .

فإذا لم تثبت نية القتل ومات المجنى عليه ، كانت الحادثة ضريبا أفضى الى موت رغم كون السلاح قاتلا . فإن وقع الشك في نية المتهم وجب أن تفسر الحادثة على الصورة التي هي أصلح له . بل قد تكون الحادثة قتلا خطأ فقط رغم استخدام سلاح قاتل ، كما لو أطلق شخص عيارا في الهواء بقصد الإرهاب فأصاب بعدم احتياطه شخصا فقتله ؛ أو جرحا ناشئا عن عدم احتياط انما لم يحدث موت ، كما اذا أطلق شخص عيارا نارياً على شيء يحسبه بحسن نية شيعا ، فأصاب رجلا وهو يجهل بوجود أحد من الناس في ذلك المكان^(٤) .

(١) قض ٥ نوفمبر ١٩٠٤ (الاستقلال ٤ ص ٧٦) انظر أيضا الاستئناف ١٩ مايو ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٢٥٥) .

(٢) استئناف مصر جنات ١٢ مايو ١٩٠١ (الحقوق ١٩ ص ١٢) .

(٣) الاستئناف ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاة ٤٠ ص ٨٨) .

(٤) أمر قاضي إحالة طعناً ١٢ مارس ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٨١) .

المبحث الثاني — في عقاب القتل عمداً

تعاقب المادة ١٩٨ فقرة أولى القاتل عمداً بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

المبحث الثالث — في القتل عمداً المقترن بظروف مشددة

العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٩٨ فقرة أولى هي عقوبة القتل عمداً المجرد عن الظروف المشددة ، ولكن القانون يستبدل بهذه العقوبة عقوبة الإعدام في أحوال ثلاث :

أولاً — اذا حصل القتل مع سبق الإصرار عليه أو التردد (المادة ١٩٤)

ثانياً — اذا حصل القتل بجواهر سامة يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً (المادة ١٩٧) .

ثالثاً — اذا اقترن القتل بجنائية أخرى ، أو كان مرتبطاً بجنحة ، إلا أن القانون جعل العقوبة في هذه الحالة الأخيرة أى حالة الارتباط بجنحة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة (١٩٨ فقرة ثانية) .

وهذه الجرائم لا تخرج عن كونها قتلًا عمداً اقترن بظرف مشدد، وليست بجرائم خاصة (sui generis) ، فيجب إذن أن يتوفر فيها أركان القتل عمداً مضافاً إليها الظرف المشدد^(١) .

ولم يرد الشارع أن يسوّى في هذه الجرائم بين الشريك والفاعل الأصلي ، بل وضع للشريك في المادة ١٩٩ حكماً خاصاً ، بخلاف ذلك المادة ٤١ ع إذ قال : (المشاركون في القتل الذى يستوجب الحكم على فاعله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة) .

(١) جازو ، ٤ فقرة ١٥٨٦ - شوفو وعليل ، ٣ فقرة ١٢٢١ :

وقد قصر الشارع المصرى الظروف المشددة على هذه الأحوال الثلاث ، ولم يأخذ بما أخذ به القانون الفرنسى وبعض القوانين الأجنبية الأخرى من اعتبار الأبوة والبنوة ظرفا مشددا للقتل . فالقانون الفرنسى يعاقب قاتل أبيه أو أمه أو أحد أصوله بالإعدام (٢٩٩ و ٣٠٢ ع ف) ؛ وكان يعاقب الأم التى تقتل ابنها حديث العهد بانولادة بالإعدام أيضا ، ولكنه عدل العقوبة فى سنة ١٩٠١ فجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت الأم فاعلة أصلية ، والموقفة اذا كانت شريكة (٣٠٠ و ٣٠٢ ع ف) .

الفرع الأول — فى القتل عمداً مع سبق الإصرار أو التردد

المادة ١٩٤ ع — كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك أو التردد يعاقب بالإعدام .

يجب لتطبيق هذه المادة أن يتوفر: (أولاً) القتل عمداً بجميع أركانه، (ثانياً) وجود الظرف المشدد وهو سبق الإصرار أو التردد . ولا يشترط توفر الظرفين معا بل يكفي وجود أحدهما، لأن المادة تفصل بينهما بحرف (أو) لا بواو العطف^(١) .

وليس هذا الظرف المشدد قاصراً على القتل عمداً، بل هو ظرف مشدد أيضاً فى جرائم الضرب والجرح (المواد ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ ع) . ولكن القانون لم يعتبر سبق الإصرار أو التردد ظرفاً مشدداً فيما عدا ذلك من الجرائم . على أن للقاضى بما له من سلطة التقدير العامة أن يشدد العقاب إذا وجد لهذا الظرف أثراً فى أية جريمة أخرى .

سبق الإصرار — عرّف القانون سبق الإصرار فى المادة ١٩٥ بقوله (الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جريمة أو جنائية يكون

(١) انظر فى هذا المعنى قض ١٧ أبريل ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٣٠٤) .

غرض المصّر منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه، سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو وقوعا على شرط) . قوله (جنحة أو جناية) يشعر بأن هذا التعريف عام ويشمل حالة سبق الإصرار في الجرح والضرب . أما قوله (سواء كان ذلك الخ) فتعبير سقيم، لأنه يشعر بأن سبق الإصرار لا يوجد إلا في صورتين الواردتين بعد ذلك، وهو خطأ، وكان الواجب أن يعبر عن المعنى المقصود بعبارة (ولو كان ذلك الخ) وهذا ما يستفاد من النص الفرنسى .

والذى يستفاد من عبارة التعريف أن سبق الإصرار يجب أن يسبق الجريمة بزمن ما يكون المتهم قد فكّره ورتب ما عزم عليه، ووازن بين مزاياه وأخطاره، وتدبر عواقبه، فإن خرج من كل هذا مصما على ارتكاب الجريمة فهو أشدّ خطرا ممن يقدم عليها بشير تفكير ولا تدبر^(١). فليست العبرة إذن بمضى الزمن لذاته بين التصميم والجريمة طال أو قصر، بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التدبر والتفكير^(٢). فإذا انقضى الزمن ولم يخرج الجانى إلا بفكرة مبهمّة لا حدّ لها ولا ترتيب، فلا يعتبر سبق الإصرار موجودا^(٣). ولا تيسر للجانى التدبر والتفكير بروية إلا إذا كان هادئ البال، وهذا الشرط وإن لم ينص عليه القانون إلا أنه مسلّم به من الشراح والمحاكم فى فرنسا^(٤). فلا يكفى لوجود سبق الإصرار أن يكون المتهم لم يقتل خصمه عقب مشاجرة حدثت بينهما مباشرة، إذا ثبت أنه كان خلال الفترة التى انقضت بين المشاجرة والقتل لا يزال تحت تأثير عامل الغضب والهياج؛ ولا أن يكون المتهم قد غادر محل النزاع لاستحضار سلاح إذا تبيّن أن ابتعاده عن محل النزاع لم يهدئ نائرة غضبه . على أن محكمة النقض المصرية خالفت هذا المبدأ فى حكم قرّرت فيه أن سبق الإصرار كما عرّفته المادة ١٩٥ ع هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب

(١) جارسون، مواد ٢٩٦ — ٢٩٨ بقرة ٦

(٢) جارسون، بقرة ١١ (٣) جارسون، بقرة ٩

(٤) جارسون، بقرة ١١ — جارسون، بقرة ١٦١٧ — شوفرويل، بقرة ٣، ١٢٢٣ — ١٢٢٤

جنحة أو جنابة ، ولا يلزم حينئذ لتوفره أن يكون المجرم عمل عمله بترور وباطلة جأش بل يكفي أن يكون صمم على ارتكاب الجريمة قبل تنفيذها^(١) . وهذا الحكم ممتد لأن مضي الزمن وحده غير كاف في هذا المعنى . على أن محكمة جنابات مصر قد أصابت الحقيقة التي رعى إليها الشارع بتشديد العقاب في حالة سبق الإصرار إذ قالت (ولسبق الإصرار زمن محدود يتمكن فيه الروية من مخاطبة الشهوة ويصح للعقل أن يردّ جماح الغضب)^(٢) .

ولسبق الإصرار قرائن تدل عليه ، فمن ذلك أن يعدّ الجاني للقتل عدته قبل وقوعه ، كسواء سلاح أو غيره ؛ أو أن يعلن الجاني قبل القتل عزمه على قتل فلان ؛ أو أن يهتد المجنى عليه بالقتل قبل وقوعه . إلا أن المرجح في تقدير ذلك كله للقاضي ، فقد لا يرى في مثل هذه القرائن دليلاً على تصميم جدى . وقد حكم بأن القتل يعتبر حاصلًا مع سبق الإصرار إذا ارتكب تشفياً من المجنى عليه لعداوة سابقة بينهم^(٣) ، وبأنه متى كان سبق الإصرار نتيجة حقد سابق فيعتبر قانونياً ولو لم يسبق الجريمة إلا بلحظات^(٤) .

ويوجد الإصرار ولو كانت نية القتل غير محدودة ، فلا يشترط أن يكون سبق الإصرار خاصاً بقتل شخص معين ، بل يقع سبق الإصرار ولو كان غرض الجاني العتب بمجياة أى إنسان . فمن يصمم على قتل من يمر بوسط أرضه المزروعة أياً كان يعتبر مرتكباً لجريمة القتل مع سبق الإصرار ، وإلى هذا أشارت المادة ١٩٥ ع في قولها : (أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه) .

(١) قض ٢٠ مارس سنة ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٨٧) .

(٢) جنابات مصر ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٨ (الحقوق ١٣ ص ١٩٨) .

(٣) قض ٢ يناير سنة ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٠٣) .

(٤) الاستئناف ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٨ (القضاء ٦٠ ص ٧٦) .

كذلك يعتبر القتل حاصلًا مع سبق الإصرار ولو كان مطلقًا على حدوث أمر أو موقوفًا على شرط، كمن يصمم على قتل زيد من الناس إذا سقى أرضه قبله، أو في غير الزمن المخصص له في المناوبات .

ويعتبر القتل أيضًا حاصلًا مع سبق الإصرار ولو أصاب القاتل شخصًا غير الذي صمم على قتله ^(١) .

وجمعة جعل سبق الإصرار ظرفًا مشددًا أنه يدل على كون الشر في نفس الجاني . ومع هذا فقد انتقد بعض العلماء اعتباره ظرفًا مشددًا قائلين إنه ليس من الأهمية بالدرجة التي تتيح للشارع أن يعاقب بسببه بالإعدام، وعلى كل حال فليس هو بأشد خطرا من بعض البواعث التي تدفع الجناة إلى ارتكاب القتل، ولم يدخلها الشارع في عداد الظروف المشددة . وقد يكون الإصرار متبعثًا عن فكرة ثابتة تملك نفس الجاني ولا قبل له بمغالبتها والخلاص منها ، فلا يكون في هذه الحالة دليلًا على شر كامن أو خبث متأصل . وعلى رغم هذا كله نجد كثيرا من القوانين تنص على سبق الإصرار وتعمده ظرفًا مشددًا . فمن ذلك القانون الألماني والبلجيكي والايطالي والروماني، أما القانون الانجليزي فلا يجعل لسبق الإصرار تأثيرًا على العقوبة بوجه خاص .

الترصد — عرّفت المادة ١٩٦ الترصد بأنه (ترصص الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه) . والرأى السائد بين الشراح والمحاكم الفرنسية أن الترصد يستلزم وجود سبق الإصرار ^(٢)، وإنما هو مظهر من مظاهر

(١) الاستئناف ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٨٨) — جنايات بن سويف ٣٠ نوفمبر ١٨٩٣

(الحقوق ٨ ص ٢٣٢) انظر أيضًا جارسون، قرة ٢٤ — شونو وهيل، ٣ قرة ١٢٢٧ — ١٢٢٩

(٢) شونو وهيل، ٣ قرة ١٢٢٢ — سيري، ١٨٤٥ — ١ — ١٦٠ دالوز، ١٨٧٧

الثاني يقترب فيه التصميم بعمل خارجي هو الكون في مكان معين لترقب الفرصة الصالحة لتنفيذ ذلك التصميم . ففيه زيادة على سبق الإصرار معنى القدر . ولكن اذا سلمنا بأن التردد يستلزم حتما سبق الإصرار لم يبق ثمة داع الى ذكر التردد على حدته . على أن بعض الشراح يرى أن التردد قد يتصور وجوده في بعض الظروف مستقلا عن سبق الإصرار ، فقد يكن الشخص لخصمه عقب مشاجرة قامت بينهما ويقتله قبل أن تهدأ نائرة غضبه ، ففي هذه الحالة يكون سبق الإصرار منعذما قانونا ، لأن الجاني لم يقتل وهو رابط الجأش^(١) . على أن أمثال هذه الصورة نادرة ، والمحاكم تعذ في كثير من أحكامها صورة من صور سبق الإصرار . فمن ذلك ما حكمت به محكمة جنايات مصر من أنه يعتبر سبق إصرار اقتفاء المتهم أثر القتل بينديته ، ثم وجودهما معا في دكان ، وانصراف المتهم قبل المجنى عليه بهنية ، وترصده له في الطريق الموصلة الى مسكنه ، وإطلاقه عليه النار حين قدومه^(٢) . وحكمت محكمة النقض المصرية بأن التردد نوع من أنواع سبق الإصرار ، فكل تردد يعتبر من قبيل سبق الإصرار^(٣) .

الفرع الثاني — في التسميم

هو الحالة الثانية من أحوال القتل عمداً المقرنة بظروف مشددة ، وقد بين الشارع حكمها في المادة ١٩٧ ع إذ قال : (من قتل أحدا عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا بالسلم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالإعدام) . وهذه المادة على صورتها الحاضرة مستحدثة في قانون العقوبات الجديد ، ومقتبسة من المادة ٣٩٧ من قانون العقوبات البلجيكي . وقد كانت

(١) جارو ، ٤ قرة ١٦٢٠ — جارسون ، قرة ٢٩ — ٣٠

(٢) جنايات الاسكندرية ٨ مارس ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٤٤٥) .

(٣) نقض ١٩ ديسمبر ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ١١٥) .

المادة ٢١١ من القانون القديم تعاقب بالإعدام على مجرد إعطاء الدم سواء أُنْتِج الموت أم لم ينتج ، جارية في ذلك على حكم المادة ٣٠١ الفرنسية . فلم يكن ثمة فرق في العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها . وفي هذا شنود عن المبادئ العامة : لا مسوغ له في مصر على الأقل . وقد أصاب الشارع إذعاجاً أثر هذا الشذوذ في النص الجديد ، وبذلك أصبح التسميم صورة من صور القتل عمداً تمتاز عن الصور العادية بالوسيلة التي تستخدم لإحداث الموت . وهذه الوسيلة هي التي جعلها الشارع ظرفاً مشدداً للجريمة ، وحكمة ذلك أن القتل بالتسميم يتم عن غدر وخيانة لا مثيل لهما في صور القتل الأخرى ، فلا يترك للجني عليه مجالاً للدفاع عن نفسه ، ولا سيما إذا كان التسميم حاصلًا بيد من لا يحمل له المحنى عليه ضغناً ولا يرى وجهاً للعاذرة منه . هذا إلى ما تمتاز به جريمة التسميم من سهولة التنفيذ وصعوبة الإثبات ، فضلاً عن أن القتل بالتسميم يفيد في أكثر الأحوال سبق الإصرار على ارتكاب الجريمة . على أن سبق الإصرار ليس من الأركان القانونية لهذه الجريمة^(١) ، فقد يتصور وقوع التسميم بغير تدبير سابق ، ومع ذلك يكون عقابه الإعدام طبقاً للمادة ١٩٧ . ولكن هذه الأحوال نادرة الوقوع ، وقلما يقع تسميم بغير سبق إصرار . وعلى ذلك يمكن الاستغناء في أغلب الأحوال عن المادة ١٩٧ بالمادة ١٩٤ ؛ وهذا مادداً للشارع الألماني والشارع الهولندي والشارع المجري إلى عدم النص على حكم خاص للتسميم . ولتطبيق المادة ١٩٧ ع يجب توفر شرطين : (الأول) أن يحصل القتل عمداً بأركانه السابق بيانها ، (الثاني) أن يكون ذلك بميواهر سامة يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً أيًا كانت كيفية استعمالها .

الشرط الأول — أما عن الشرط الأول فلا تعتبر جريمة التسميم تامة إلا إذا تسبب عنها الموت فعلاً ، أما إذا لم يمت المحنى عليه فالحادثة شروء في تسميم ، وذلك

(١) جاور ، ٤ فقرة ١٦٢٩ — قارن قضا ٢١ أكتوبر ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٢) .

خلافا للقانون الفرنسى الذى يعتبر جريمة التسميم تامة ولو لم يقض السم على حياة المجنى عليه . على أن الشروع فى التسميم غير قاصر على حالة إعطاء السم فعلا بدون إحداث الموت ، بل قد يكون هناك شروع ولو لم يتناول المجنى عليه السم . وهنا قد يصعب التمييز ما يعتبر أفعالا تحضيرية فقط وما يعتبر شروعا معاقبا عليه ، إلا أن من المسلم به أن شراء الجواهر السامة أو صنعها لا يخرج عن كونه عملا تحضيريا فقط ، وكذلك مزج السم بالطعام أو الشراب الذى يراد تقديمه للمجنى عليه ^(١) . ولا يبدأ الشروع المعاقب عليه إلا بتقديم الطعام المسموم الى المجنى عليه أو بوضعه تحت تصرفه .

ولكن ما الحكم اذا لم يتناول الجانى السم للمجنى عليه أو لم يضعه تحت تصرفه بنفسه ، بل أعطاه الى آخر ليفعل ذلك ؟ المسئلة خلافية ، ولكن الأرجح أن مجرد إعطاء السم لمن كلف بتقديمه لا يعد بدءا فى التنفيذ ، ولا عقاب عليه فى ذاته ، إلا اذا أعطى الشخص الثانى السم الى المجنى عليه أو وضعه تحت تصرفه . فاذا عدل عن ذلك استفاد الشريك أى محضر السم من هذا العدول ، ولا عقاب على أيهما ^(٢) .

وقد يكون الشخص المكلف بتقديم السم حسن النية ، وهذا مما يزيد المسئلة تعقيدا . أما اذا قدم السم الى المجنى عليه فلا نزاع فى استحقاق الجانى الأول للعقاب على أنه شريك فى شروع فى تسميم ، ولو أن الفاعل الأصيل غير مسئول لحسن قصده . وأما اذا ضبط السم قبل أن يقدمه من كلف بتقديمه ، فقد يكون من المعقول ألا يعاقب الجانى الأصيل ، لأنه شريك فى جريمة لم يبدأ فى تنفيذها قياسا على الصورة السابقة . ولكن محكمة النقض المصرية تفادت هذه النتيجة بأن اعتبرت محضر السم فى هذه

(١) جارو، ٤ قرة ١٦٣٤

(٢) جارو، ٤ هامش ص ٥٩٢ نوة ١٦ — جارمون، مادة ٣٠١ قرة ٢٣ — دالوز، تحت كلمة

شروع قرة ٦٥ — أنظر أيضا حكم محكمة النقض الفرنسية ١٣ يولي ١٨٣٧ (دالوز، ١٨٣٧ — ١ —

الحالة فاعلا أصليا لاشريكا، واعتبار ماوقع منه من الأفعال بدءا في تنفيذ معاقبا عليه^(١).
ويظهر أنها أخذت في ذلك برأى جارسون^(٢)، وبعض أحكام المحاكم الفرنسية^(٣). على
أنه يصعب التوفيق بين هذا الرأى ونص المادة ٣٩ ع المصرية الخاصة بالفاعل
الأصل. والظاهر أن محكمة النقض تعتبر صانع المادة المسمومة فاعلا أصليا في كل
الأحوال، ولو كان مقمها الى المحنى عليه يعلم أنها مسمومة^(٤).

وعدول الجاني عن إتمام الجريمة بإرادته يرفع عنه المسؤولية والعقاب، سواء
أكان العدول قبل تقديم السم أم بعد تناول المحنى عليه إياه. فمن أعطى آخر سمًا، ثم
ندم على ذلك فسدركه بترياق أضاع أثر السم لا يعاقب في القانون المصرى^(٥). أما
في القانون الفرنسى فالأمر على خلاف ذلك، لأن الجريمة تعتبر تامة بمجرد تناول
المحنى عليه السم، ولا يفيد العدول بعد ذلك.

ويجب في كل ما تقدم أن يكون التسميم مقترنا بالقصد الجنائى، أى بنية
إحداث الموت؛ فإذا انعدمت هذه النية لم يبق محل لتطبيق المادة ١٩٧. لكن
قد يعاقب على الفعل على أنه قتل خطأ إذا وقع الموت بسبب عدم احتياطات الجاني،
كما لو أخطأ الصيدلى في تجهيز دواء فوضع فيه مادة سامة بدل أخرى غير سامة.
وقد يقع القتل بالسم قضاء وقدرًا، كما لو ناولت أم طفلها الصغير جرعة من حامض
الفنيك على اعتقاد أنه الدواء الذى أمر له به الطبيب. إنما يجب ألا يكون ذلك
ناشئا عن عدم احتياطات الأم، وإلا كانت الحادثة قتلًا خطأ^(٦).

(١) قض ٢٤ يونيو ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ١٣).

(٢) جارسون، مادة ٣٠١ قرة ٢٣.

(٣) محكمة النقض الفرنسية ٢ يولي ١٨٨٦ (البانكت ١٨٨٧ — ١ — ١١٨٨).

(٤) قض ٢١ أكتوبر ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٢).

(٥) انظر مع ذلك نيل، ج ٢ ص ٦٣٥ قرة ٧.

(٦) جارسون، مادة ٣٠١ قرة ٤٦ — ٤٧.

الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٢٨ ع — وقد عني الشارع المصري بالنص على حالة خاصة في المادة ٢٢٨ ع، وهي حالة من أعطى عمداً لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل، وجعل عقابه منطبقاً على أحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ بحسب الأحوال الميئة بها. وقد اختلف الشراح في تطبيق هذه المادة، فمنهم من يقول إنها لا تنطبق إلا حيث تكون الجواهر المعطاة غير سامة، فإذا كانت سامة فإن المادة الواجب تطبيقها عندئذ هي المادة ١٩٧ ع^(١). ومنهم من يقول إن العبرة في تطبيق هذه المادة بقصد الجاني لا بنوع الجواهر المعطاة، فإذا كان إعطاء الجواهر بنية إحداث الموت امتنع تطبيق المادة ٢٢٨، ووجب تطبيق مادة التسميم^(٢). وتظهر أهمية هذا الخلاف حيث يعطى شخص إلى آخر مادة مضرّة ولكنها غير سامة معتقداً أنها سامة، ويكون قاصداً بذلك إحداث الموت، فإذا قلنا بتطبيق المادة ٢٢٨ في هذه الحالة اعترض على ذلك بأن هذه المادة إنما وضعت للأحوال التي لا تتوفر فيها نية القتل، فهي بالنسبة إلى المادة ١٩٧ كالمواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ بالنسبة إلى المادة ١٩٨. وإذا قلنا بتطبيق المادة ١٩٧ و ٤٥ و ٤٦ ع باعتبار الفعل شروعا في تسميم خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل، اعترض بأن الشروع يجب أن تتوفر فيه صفات الفعل التام، فإذا كانت الأفعال المكوّنة له لا تصلح لإنتاج النتيجة التي تنتجها الجريمة التامة، بأن كان الفعل الذي وقع من الجاني ليس من شأنه إحداث الموت، فالفعل من نوع الجريمة المستحيلة، ولا يصح أن يعدّ شروعا.

غير أن جارسون يرى أن نظرية الجريمة المستحيلة لا يصح تطبيقها في جريمة التسميم^(٣)، لأنها إذا طبقت أخرجت من دائرة العقاب كثيراً من الأفعال التي يأبى الذوق السليم أن تبقى بلا عقاب. ويرى أنه يجب في هذه الحالة اعتبار الفعل شروعا.

(١) جاور، ٤ قرة ١٦٤٢ (٢) جارسون، مادة ٣٠١ قرة ٤٩ — ٥٠

(٣) جارسون، مادة ٣٠١ قرة ٤٣

في تسميم أتباعا لرأى أصحاب المذهب الشخصى الذين ينظرون الى غرض الفاعل لا الى نتيجة الفعل^(١) .

كذلك يرى جارسون أن المادة ٢٤٨ ع تنطبق في حالة ما إذا أعطى شخص الى آخر مادة سامة بقصد إحداث مرض أو عجز عن العمل ، ولم يكن عنده نية القتل ، إما لأنه يجهل صفتها السامة ، وإما لأنه مع علمه بصفتها تمحى إعطاء كمية قليلة منها لا تتج في نظره القتل^(٢) .

ويظهر أنه لا مفتر من الأخذ بهذا الرأي على رغم ما يقوله بعض الشراح من أن المادة لا تنطبق حيث تكون الجواهر المعطاة سامة ، لأنه لا يوجد نص آخر يمكن تطبيقه في هذه الحالة ، إذ لا يمكن أن يعد الفعل تسميما ولا شروعا في تسميم لانعدام نية القتل . فاذا نشأ عن إعطاء الجواهر في هذه الحالة موت المجنى عليه ، وجب عندئذ تطبيق المادة ٢٠٠ لا المادة ١٩٧ ع .

ولا يشترط في جريمة التسميم أن يكون الجاني أراد تسميم شخص معين ، بل تقع الجريمة ولو كانت نية الجاني غير محدودة ؛ فمن يضع سماً في بر يستقى منها عامة الناس يعد قاتلا بالتسميم ، إذا ترتب على فعله موت شخص أو أكثر^(٣) .

كذلك يعتبر القصد الجنائي موجودا ولو وقع خطأ في شخص المجنى عليه ، فاذا وضع الجاني سماً في شراب وتركه تحت تصرف شخص معين ، فشربه آخرومات ، استحق وأضع السم العقاب ، لأن موت هذا الشخص الأخير يعتبر داخلا في قصده الاجتهالى ؛ ولا فرق في هذا بين أن يكون الشخص الأخير قد تناول السم بيده^(٤) .

(١) جارسون ، مادة ٣١٧ قرة ٩٠ — قانون قض ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٥١٥ عدد ١٨٥٠) .

(٢) جارسون ، مادة ٣١٧ قرة ٩١

(٣) جارسون ، مادة ٣٠١ قرة ٥٤

(٤) جارسون ، مادة ٣٠١ قرة ٥٥

أو بيد المجنى عليه الأصلي على غير علم من هذا بحقيقته . لكن الأمر يكون على خلاف ذلك إذا كان الجاني قد ناول السم للمجنى عليه يدًا ليد ، فتأوله هذا لثالث ولكن لا يشره بل ليتحقق أمره ، فشره ومات . والراجح هنا ألا يسأل الجاني إلا عن الشروع في تسميم المجنى عليه الأول ، إذ لا يمكن القول بأن قتل الثاني داخل في قصده الاحتمالي . وبهذا حكمت محكمة جنات الاسكندرية في قضية اتهم فيها شخص بإعطاء فطيرة مسمومة الى آخر لياكلها ، فأكل جزء منها ثم داخله الشك في أمرها ، فشكا الأمر الى والد الجاني ، فأكل منها الوالد بدون علم ابنه قاصدا بذلك إزالة ما عند المجنى عليه الأول من الريب ، ثم مات الوالد وشفى المجنى عليه الأصلي ، ففترت المحكمة أن الجاني مسئول عن الشروع في قتل الأول ، وغير مسئول عن قتل الثاني ، لأن السم لم يصل الى هذا الأخير مباشرة من المتهم^(١) ، وهو حكم صائب ولا وجه للاعتراض عليه .

الشرط الثاني — وأما عن الشرط الثاني فيجب أن يكون القتل قد حصل بجواهر سامة يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا . وليس في عبارة القانون وصف للجواهر بأنها سامة ، ولكن هذا مستفاد من قوله بعد ذلك (يعد قاتلا بالسم) ، وهذا ما عليه أغلب الشراح الفرنسيين على رغم عدم وجود ذلك الوصف أيضا في المادة ٣٠١ الفرنسية^(٢) . فالذي يعطى أثر كيميائية كبيرة من الخمر قاصدا قتله فيموت لا يعد قاتلا بالسم ، والذي يضع زجاجا مسحوقا في طعام لآخر فيتناوله ويموت بفعل الزجاج في أحشائه لا يعد قاتلا بالسم . وعلى كل حال فليس للمسألة أهمية من الوجهة العملية ، لأنه إن لم يعاقب الجاني في هذه الأحوال على القتل بالسم عوقب على القتل عمداً مع سبق الإصرار ، والعقاب واحد .

(١) جنات الاسكندرية ٢ أبريل ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١١٢) .

(٢) جارو ، ٤ قرة ١٦٣٦ - شوفر وهيل ، ٣ قرة ١٢٩٠ - بلانش ، ٤ قرة ١٧٠

والسموم على أنواع، فمنها الحيوانية، ومنها النباتية، ومنها المعدنية، وكلها داخلة في حكم المادة ١٩٧ ع . وعلى القاضي أن يتبين قبل الحكم ما إذا كانت المادة سامة أو غير سامة، لجواز أن يكون الموت قد حصل بعارض آخر؛ وله أن يستعين على معرفة ذلك بأهل الخبرة .

فإذا كانت المادة غير سامة أصلاً وقُتِلَ بها المتهم إلى المجنى عليه على أنها سامة، فلا عقاب لاستحالة الجريمة^(١) . ولكن لا يقاس بهذا إعطاء كمية صغيرة من السم لا تكفي للقتل، لأن هذه الحالة تعتبر جريمة خائبة، وحكمها حكم الشروع مادامت نية القتل متوفرة عند الجاني؛ ولا يصح في هذه الحالة تطبيق المادة ٢٢٨ ولا اعتبار الجريمة مستحيلة^(٢) .

ويعد الجاني قاتلاً بالسم أيًا كانت طريقة استعماله للجواهر السامة، فيستوى في ذلك أن يضعها في طعام أو شراب، أو أن يناولها للمجنى عليه بطريق الاستنشاق، أو أن يعطيه إياها جرعات صغيرة متعاقبة^(٣) .

الفرع الثالث — في القتل عمداً المقترن بجناية أو المرتبط بجنحة

هذه هي الحالة الثالثة للقتل عمداً المقرون بظرف مشدد . وقد نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع بقولها: (ويع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية «أى القتل عمداً» بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما إذا كان

(١) جارسون، مادة ٣٠١ قرة ٣٦ — جارد، ٤ قرة ١٦٣٥ — شوفرويل، ٣ قرة ١٢٩٠

— بلانش، ٤ قرة ١٧

(٢) قرض ١٢ ديسمبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ١٨ ص ٣٩) انظر بهذا المعنى أيضاً بلانش،

٤ قرة ٥١٨ — جارسون، مادة ٣٠١ قرة ٤٣ — وبالعكس ذلك جارد، ٤ قرة ١٦٣٥ —

شوفرويل، ٣ قرة ١٢٩١

(٣) جارسون، مادة ٣٠١ قرة ٤٢ — شوفرويل، ٣ قرة ١٢٩٢

القصد منها التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل، أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة، فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة).

وهذا النص يتضمن حالتين : (الأولى) حيث تقتون جناية القتل عمداً بجنابة أخرى، سواء أكانت تلك الجنابة الأخرى سابقة أم معاصرة أم تالية لها، و(الثانية) حيث ترتبط جنابة القتل عمداً بجنحة يكون بينها وبين القتل رابطة السببية .

وفي هذا النص شذوذ عن القواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٣٢ و٣٣ ع، وهي التي تقضى بتطبيق عقوبة الجريمة الأشد فقط عند وقوع عدّة جرائم لفرض واحد، وتعدّد العقوبات عند عدم الارتباط .

الحالة الأولى - يعاقب القانون على القتل عمداً بالإعدام اذا تقدّمت
أو اقترنت به أو تلتها جنابة أخرى . ويستفاد من هذا أنه يجب لتطبيق النص في هذه الحالة شرطان : (أولاً) أن يكون بين الجريمتين رابطة الزمنية، و(ثانياً) أن تكون الجريمة الأخرى جنابة . ولكن لا يشترط فوق هذا أن يكون بين الجريمتين رابطة السببية^(١)، بل يكفي أن تكون إحداهما قد تعلّمت الأخرى أو اقترنت بها أو تلتها . وهذا هو الرأي المعتمد عند جميع الشراح^(٢)، لكن يرى شوفو وهيل فوق ذلك أن الجنائيتين يجب أن تكونا نتيجة تصميم واحد وفعل واحد، وأن تقع في زمان ومكان واحد^(٣) . غير أن هذا الرأي غير معتمد عند سائر الشراح . والذي دعا شوفو وهيل الى اشتراط ذلك على ما يظهر هو ما في اشتراط رابطة الزمنية وحدها من الإيهام والغموض، فتمكن القول بأن بين جنابة القتل وجنابة أخرى رابطة الزمنية،

(١) قض ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥ (الشرائع ٣ ص ٥٣٠) .

(٢) جازر، ٤ قرة ١٦٤٩ - جارسون، مادة ٣٠٤ قرة ٦ - بلاش، ٤ قرة ٥٢٧ - شوفو وهيل،

٣ قرة ١٣٠٣

(٣) شوفو وهيل، ٣ قرة ١٣٠٤

وهل يشترط أن تتلو إحداهما الأخرى مباشرة ؟ إذا راجعنا أحكام المحاكم الفرنسية نجد أنها لا تشترط ذلك^(١) ، ويقول جارسون إنه لا يشترط في الجريمتين أن تقعا في مكان واحد^(٢) ، ويزيد على ذلك أنه لا يشترط أن يكون وقوعهما في يوم واحد^(٣) . والواقع أن رابطة الزمنية هنا غير محدودة المعنى ، ويجب أن تترك لتقدير المحكمة في كل الأحوال .

أما عن الجريمة الأخرى فيشترط فيها أن تكون جناية^(٤) ، ولكن لا يلزم أن تكون من نوع معين ؛ فلا يشترط أن تكون من نوع آخر غير القتل ، بل يجوز أن تكون هي أيضا جريمة قتل أو شروع فيه^(٥) ، كما يجوز أن تكون سرقة من السرقات المعدودة في الجنايات ، أو غير ذلك .

ويجب تطبيق النص حتى في أحوال الشروع في القتل المقتن بجناية أخرى تامة ، أو في القتل التام المقتن بشروع في جناية أخرى ، أو في الشروع في القتل المقتن بشروع في جناية أخرى^(٦) . لكن تجب ملاحظة تطبيق المادتين ٤٥ و ٤٦ ع مع الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ في الصورتين الأولى والثالثة . أما في الصورة الثانية ، وهي صورة القتل التام المقتن بشروع في جناية أخرى ، فتطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ فقط ، لأن العبرة بجريمة القتل ، أما الجريمة الأخرى فظرف

(١) دالوز ، ١٨٧٩ — ١ — ٤٨٢

(٢) جارسون ، مادة ٣٠٤ قرة ٩

(٣) جارسون ، قرة ١١

(٤) جارسون ، مادة ٣٠٤ قرة ١٢

(٥) جارد ، ٤ قرة ١٦٤٩ — جارسون ، قرة ١٢ — بلانش ، ٤ قرة ٥٢٨ — أنظر في هذا المعنى

قضى ١٤ يونيو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٢٥) وقضى ١٥ أبريل ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٩٧)

وانظر بعكس ذلك شوغو وهيل ، ٣ قرة ١٣٠٤

(٦) جارد ، ٤ قرة ١٦٤٩ — بلانش ، ٤ قرة ٥٣٠

مشدد فقط، ولا يهم ما اذا كانت تمت أو وقعت عند حدّ الشروع^(١). على أن الجناية الأخرى وإن كانت تعتبر ظرفاً مشدداً فقط في هذه الحالة، إلا أنها تسترد استقلالها الفائق متى انعقدت جريمة القتل لعدم ثبوتها أو لسبب آخر. وقد حكم بأنه اذا رفعت الدعوى العمومية على متهم عملاً بالمادة ١٩٨ عقوبات لارتكابه جناية قتل اقترنت بجناية أخرى هي الشروع في قتل آخر، فللمحكمة أن تبرئ المتهم من تهمة القتل الأصلية وتحكم بإدائته لارتكابه جناية الشروع، ولو أن هذه الجناية الأخيرة لم ترفع بها الدعوى إلا كظرف مشدد للجناية الأصلية^(٢).

الحالة الثانية — يعاقب القانون على القتل عمداً بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كان القصد منه التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل، أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة. وهنا لا يكفي مجرد الاقتران، بل يجب أن يكون بين الجريمة وبين رابطة السببية على الصورة التي يتنها القانون، أي أن يكون القصد من ارتكاب جريمة القتل عمداً التأهب لارتكاب جنحة أو تسهيلها... الخ ما تقدم^(٣). فلا يكفي لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ أن تكون جناية القتل قد ارتكبت مع جنحة في زمان ومكان واحد، بل يجب أن يثبت من وقائع الدعوى أن القتل لم يرتكب إلا تمهيداً للجنحة أو تخليصاً لمرتكبها. فالشخص الذي يقتل آخر عمداً، ثم يخطر له بعد ذلك على غير قصد سابق أن يسرق

(١) انظر في هذا المعنى قض ٢٧ أكتوبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ١) — وانظر بعكس ذلك وبأنه في حالة الشروع في القتل يجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ والمادة الخاصة بالجريمة الأخرى ٤٥ و ٤٦ مع مراعاة المادة ٣٢ — جنابات بن سويح ٢٢ فبراير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٣ عدد ٧٨).

(٢) قض ٢٨ فبراير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١٩).

(٣) جازو، ٤ قرة ١٦٥٠ — شوفو وجيل، ٣ فترة ١٣٠٦ — بلاش، ٤ قرة ٥٣٤.

ما معه من النقود لا تطبق عليه الفقرة المذكورة ^(١) . ويلاحظ أن الجناية هي التي يجب أن ترتكب لتسهيل الجنحة لا العكس ، فمن يحمل سلاحاً بشير رخصة ليستعين به على قتل شخص لا تطبق عليه المادة ١٩٨ فقرة ثانية ^(٢) .

ولا يهم نوع الجنحة المرتبطة بالقتل ، فقد تكون سرقة ، كن يقتل بواب المنزل ليسرق ما فيه من المتاع ؛ وقد تكون جنحة تخريب أو إتلاف مزروعات الخ . ويكفى أن تكون جريمة غير متعملة ^(٣) ، فمن يقتل آخر خطأ ثم يقتل عمداً رجل البوليس الذى جاء ليقبض عليه قاصداً بذلك التخلص من المسؤولية يعاقب بالمادة ١٩٨ فقرة ثانية ع .

ولا يشترط أن تجمع الجناية والجنحة من شخص واحد ، بل يكفى لتطبيق المادة ١٩٨ أن يكون بين الجريمتين رابطة السببية ، ولو وقعتا من شخصين ^(٤) . على أن رابطة السببية وحدها كافية ، ولا يشترط بعد هذا أن يكون القتل مقترنا بالجنحة ، بل تطبق المادة ولو وقعت الجريمتان فى زمين أو مكانين مختلفين ، بل ولو كان الزمن الفاصل بينهما طويلاً . فالشخص الذى يرتكب سرقة ، وبعد زمن ما يقتل الشاهد الذى رآه وهو يسرق رغبة فى التخلص من العقوبة يعاقب بالمادة ١٩٨ فقرة ثانية ^(٥) .

والنص قاصر على جريمة القتل عمداً المرتبطة بجنحة ، ولم يذكر القتل عمداً المرتبط بجناية أخرى رابطة السببية ، دون أن يكونا مقترنين أو مرتبطين برابطة الزمنية كما فى الحالة الأولى . وقد كانت المادة ٢١٣ من قانون العقوبات المصرى القديم تنص صراحة على ارتباط القتل بجناية أو جنحة . ويستفاد من تعالقات الحاقانية على قانون العقوبات الجديد أن لفظ (جناية) قد حذف كيلا يقع الخلط بين أحكام

(١) جارسون ، مادة ٣٠٤ فقرة ٢٢ (٢) جارسون ، فقرة ٢٣

(٣) جارسون ، فقرة ٢٤ (٤) جارو ، ٤ هامش ص ٦١٣ نوبة ٢٠

(٥) جارسون ، مادة ٣٠٤ فقرة ٢٩ — ٣٠

هذا الجزء من المادة والجزء السابق عليه ، وهذا الاحتراز لا مسوغ له لاختلاف الحالتين أخلاقاً تاماً . على أن الشارع الفرنسى قد وقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه الشارع المصرى ، فجاء نص القانون الفرنسى فى هذا المعنى ناقصاً كنص القانون المصرى . ومع ذلك فالشرح مجمعون على أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ تنطبق ولو كانت الجريمة المرتبطة بالقتل جناية لاجنحة^(١) ، لأن القول بغير ذلك يؤدى الى نتائج غير معقولة ؛ فمن يقتل بقصد اتهميد لسرقة بسيطة يعاقب بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، فإذا قتل بقصد ارتكاب سرقة من السرقات المعدودة فى الجنايات ولم تنطبق عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ لأن الفعل جناية ، ولم تنطبق عليه الفقرة السابقة لانعدام رابطة الزمنية ، فلا يمكن أن يعاقب بأكثر من الأشغال الشاقة المؤبدة ، وليس هذا مما يقبله النظر السليم . ورأى الشراح فى هذا يتفق مع رأى محكمة النقض الفرنسية^(٢) .

أعظم مسركتين الحالتين — يجب فى الحالتين أن تكون الجريمة المقرنة أو المرتبطة مستقلة عن جريمة القتل ومتميزة عنها ، فلا تنطبق المادة ١٩٨ فقرة ثانية على من قتل برصاصة واحدة شخصين مختلفين ، ولا على من أصاب فى مشجرة واحدة عدة أشخاص بعدة ضربات بعضها أحدثت القتل والأخرى سببت عاهة مستديمة^(٣) .

ويكفى كما تقدم أن تكون الجريمة المقرنة أو المرتبطة بالقتل قد شرع فى تنفيذها ، ولا يشترط أن يكون قد تم التنفيذ ، وهذا لا نزاع فيه مطلقاً بالنسبة الى الجرائم التى هى من نوع الجنايات . ولكن قد يقع أن تكون الجنحة المرتبطة بالقتل مما لا يعاقب القانون على الشروع فيها ، فهل يكفى الشروع فى هذه الحالة ولو كان غير معاقب

(١) جارو، ٤ فقرة ١٦٤٦ — جارسون، فقرة ٣١ — ٣٢ — ملحق دالوز، تحت عنوان جنايات ضد الأشخاص فقرة ٣١

(٢) قض ١٠ مارس ١٨٨١ (سرى، ١٨٨٢ — ١ — ٣٨٥) .

(٣) جارو، ٤ فقرة ١٦٤٩ — شوفرويل، ٣٠ فقرة ١٣٠٤ — جارسون، فقرة ٣٦

عليه؟ يرى بلانش أن ذلك كاف لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨، بل هو يذهب الى أبعد من ذلك معتمدا على ظاهر نص هذه الفقرة، فيقول إن النص ينطبق ولو لم يشرع في تنفيذ الجنحة، ويكفى أن يكون الجاني قد ارتكب القتل بنية التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها، ولو لم تقع هذه الجنحة بالفعل^(١). ولكن سائر الشراح على خلاف ذلك^(٢). والواقع أن القول برأى بلانش يخرج بالمادة عن المعنى الذى قصد اليه الشارع، فإن غرض الشارع من النص بيان أن الحكم ينطبق متى وقع القتل تمهيدا للجنحة في أى دور من أدوارها، وليس معنى هذا أنه لا يشترط وقوعها بالفعل.

كذلك لا تنطبق المادة ١٩٨ اذا كانت الجنحة المرتبطة بالقتل مما لا يعاقب عليه القانون، كالسرقة من الآباء أو الأزواج (المادة ٣٦٩ ع^(٣)).

ولكن الجنحة تعتبر ظرفا مشددا للجريمة القتل، وتكون المادة ١٩٨ فقرة ثانية منطبقة ولو مضى على ارتكاب الجنحة أكثر من ثلاث سنين^(٤).

تطبيق النص عند اشتراك أكثر من شخص واحد في الجريمة

إذا اشترك عدة أشخاص بصفة فاعلين أصليين في ارتكاب كل من القتل والجنحية المقترنة به، طبق عليهم جميعا الجزء الأول من الفقرة الثانية من المادة ١٩٨. وكذلك يكون الحكم إذا ارتكب بعضهم القتل والبعض الآخر الجنحية الأخرى^(٥).

(١) بلانش، ٤ فقرة ٥٣٧

(٢) جارو، ٤ فقرة ١٦٥١ — شوفرويل، ٣ فقرة ١٣٠٧ — جارسون، ٤٧ فقرة ٤٨ —

(٣) جارو، ٤ فقرة ١٦٤٩ — بلانش، ٤ فقرة ٥٣٦ — شوفرويل، ٥ فقرة ١٩٣٥ — أنظر

بعكس ذلك حكم محكمة النقض الفرنسية في ٢١ ديسمبر ١٨٣٧ (سيري، ١٨٣٨ — ١ — ٢٤٧)

وفي ٧ يونيو ١٨٨٨ (ملحق دالوز، تحت عنوان جنائيات ضد الأشخاص فقرة ١٩).

(٤) جارو، ٤ فقرة ١٦٥٢ — أنظر أيضا قض فرنس ٢١ يناير ١٨٨٧ (سيري، ١٨٨٨ — ١ —

٢٣٣) — (٥) جارسون، فقرة ٦٠

أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الفقرة المذكورة ، وهو الخصاص بالقتل المرتبط بمحنة ، فلا ينطبق النص إلا إذا ثبت أنهم جميعا يعلمون برابطة السبية . فإذا كان بعضهم لا يعلم أن القتل يرتكب تمهيدا لمحنة ، واشترك في إحدى الجريمتين دون الأخرى ، فلا يسأل إلا عن الجريمة التي ارتكبها ^(١) .

وأما إذا تعدد الفاعلون ولم يكن بينهم صلة أو اتفاق ، فلا يمكن تصور إمكان تطبيق الجزء الأول من الفقرة الثانية على أحدهم ، بل يسأل كل عما ارتكبه وحده ^(٢) . لكن يمكن تطبيق الجزء الثاني من الفقرة في هذه الحالة ؛ فن يعلم أن سرقة سترتكب بمعرفة آخرين ، ويمهد لها بقتل الحارس يعاقب بالمادة ١٩٨ فقرة أخيرة ، ولو لم يكن على اتصال أو تفاهم مع السارقين متى وقعت السرقة بالقتل ^(٣) .

وإذا وقعت الجنايتان المقترتان من فاعل أصلي وشريك اشترك في كليهما بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، عوقب الشريك بالمادة ١٩٨ فقرة ثانية جزء أول كالفاعل الأصلي ، مع مراعاة حكم المادة ١٩٩ ع . أما إذا كان الشريك قد اشترك في إحدى الجنايتين فقط ، فلا تطبق عليه المادة ١٩٨ فقرة ثانية جزء أول إلا إذا كانت الجناية الأخرى نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت منه (المادة ٣٤ ع) .

أما فيما يتعلق بالقتل المرتبط بمحنة ، فيعاقب الشريك أيضا بالمادة ١٩٨ فقرة ثانية جزء ثان مع مراعاة المادة ١٩٩ إذا اشترك في الجريمتين معا . أما إذا اشترك في إحداها دون الأخرى ، فالأمر يختلف بحسب الجريمة التي اشترك فيها ؛ فإذا كان قد اشترك في القتل وهو يعلم سببه أو الفرض منه ، عوقب بالمادة ١٩٨ فقرة ثانية جزء ثان مع مراعاة المادة ١٩٩ ؛ أما إذا كان قد اشترك في المخنعة فقط ، فلا تطبق

(١) جارسون ، قرة ٦٤ (٢) جارسون ، قرة ٦٥

(٣) جارسون ، قرة ٦٦

عليه المادة المذكورة إلا إذا كان القتل الذي ارتكب بعد ذلك نتيجة محتملة لاشتراكه في الجنحة .

وإذا ارتكب شخص القتل بصفته فاعلاً أصلياً، وارتكب شريكه في القتل الجناية الأخرى المقترنة بالقتل وحده بغير مشاركة مرتكب القتل؛ أو كان الشريك في القتل قد اشترك في ذلك القتل تمهيداً لجنحة ارتكبها بعد ذلك وحده، أو تخلصاً من جنحة ارتكبها قبل ذلك وحده بغير علم الثقاتل، فإن الفاعل الأصلي لا يعاقب إلا على القتل وحده . أما الشريك فيطبق عليه الجزء الأول أو الثاني من الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ بحسب الأحوال .

وكذلك يكون الحكم إذا ارتكب شخص بصفته فاعلاً أصلياً جريمة أخرى غير القتل فقط ، ثم جاء شريكه في هذه الجريمة وارتكب وحده جريمة القتل المقترنة أو المرتبطة بهذه الجريمة ، فإن المادة ١٩٨ فقرة ثانية تطبق على الشريك دون الفاعل الأصلي .

الفصل الثاني

في الجرح والضرب عمداً

نص القانون في المواد ٢٠٠ و ٢٠٤ الى ٢٠٨ ع على جرائم الجرح والضرب على اختلاف أنواعها ونتائجها ، ونص في المادة ٣٤٧ فقرة ثانية في باب المخالفات على حكم المشاجرات والتعدى والإيذاء الخفيف الذي لا ينشأ عنه ضرب ولا جرح ؛ فهذه المادة مكملة للبحث الذي نحن بصدده .

وأول ما يلاحظ على هذه المواد قصور ألفاظها عن شمول الأحوال التي يجب أن تندرج تحتها من أنواع الإيذاء على اختلاف صورته ووسائله ، وما يترتب عليها من

مختلف الإصابات والأمراض والعاهات ماظهر منها وما بطن . ومن أجل هذا لوحظ في بعض القوانين المستحدثة عدم التقيد بهذه الألفاظ المستمدة في أصلها من القانون الفرنسى ، واستعوض عنها بتعابير أشمل لمختلف المعانى ؛ ففى القانون السودانى اختار الشارع لفظ (الأذى) ، وعبر به عن كل مايسبب لشخص المأ جسديا أو مرضا أو عاهة (المادة ٢٤٦ ع سودانى) . على أن الشارع المصرى قد أضاف فى المادة ٢٠٠ الى لفظى الجرح والضرب عبارة (إعطاء مواد ضارة) وليس لها مقابل فى القانون الفرنسى . والقانون الفرنسى أضاف الى لفظى الجرح والضرب فى المادتين ٣٠٩ و ٣١١ ع عبارة (وغيرها من وسائل العنف أو الاعتداء autres violences ou voies de fait) وليس لها مقابل فى القانون المصرى .

وقد مير القانون الأفعال التى تدرج تحت هذا الباب بعضها عن بعض فى الحكم والعقاب من وجهتين : (الأولى) من حيث قصد الجانى ، ففرق بين الضرب أو الجرح المتعمد (المواد ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٠٧) ، والضرب أو الجرح غير المتعمد (المادة ٢٠٨) ؛ ثم شدد العقوبة فى الحالة الأولى عند توفر سبق الإصرار أو التردد . و (الثانية) من حيث جسامه النتائج المترتبة على الجرح أو الضرب فى حالة التعمد ، فجعل العقاب تابعا لدرجة تلك الجسامه . فالفعل يعتبر جنائية عقابها الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع اذا كان الجرح أو الضرب قد أفضى الى الموت (المادة ٢٠٠ ع) ؛ وهو جنائية عقابها السجن من ثلاث سنين الى خمس إذا نشأت عنه عاهة مستديمة أو قطع أو انفصال عضو الخ (المادة ٢٠٤) ؛ وهو جنحة تدرج فى العقوبة بحسب ما إذا نشأ عن الجرح أو الضرب مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، أو ما اذا لم تبلغ الإصابة هذه الدرجة من الجسامه

(١) أنظر أيضا المادة ٣٧٢ من قانون العقوبات الايطالى والمادة ٣٠٠ من قانون العقوبات الهولندى والمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات المجرى والمادة ٢٢٣ وما بعدها من قانون العقوبات الألمانية .

(المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦)؛ وهو مخالفة فقط اذا كان الفعل قاصرا على الإيذاء الخفيف ولم يحصل ضرب ولا جرح (المادة ٢/٣٤٧) .

المبحث الأول - في أركان جريمة الجرح أو الضرب عمدا

الجرح أو الضرب عمدا في كل صورته ودرجاته يتكون من ركتين : (١) ركن مادي وهو فعل الضرب أو الجرح؛ و (٢) ركن أدبي وهو القصد الجنائي .

الركن الأول - فعل الجرح أو الضرب

تقتصر النصوص القانونية على ذكر لفظي الجرح أو الضرب (ما عدا ما ذكر في المادة ٢٠٠ عن إعطاء مواد ضارة) ، وهما غير كافيين لشمول أنواع الإيذاء الأخرى التي لا يحصل فيها ضرب ولا جرح بالمعنى الضيق، ولكنها تكون أشد من أن تعتبر تعديا أو إيذاء خفيفا يدخل في حكم المادة ٢/٣٤٧ ع، كما لو لوى شخص ذراع آخر، أو ضغط على جسمه، أو رماه على الأرض، أو صدمه في جسم صلب، أو جذبه من شعر رأسه الخ . ولهذا اضطرت المحاكم الى التوسع في تأويل عبارة (جرح أو ضرب) الواردة في النصوص؛ فمن ذلك ما حكمت به محكمة النقض من أن عبارة ضرب أو جرح تشمل كل فعل يقع على الجسم ويكون له تأثير ظاهري أو باطني^(١)، فيدخل في ذلك الضغط على عتق المجنى عليه؛ وأن من يجذب شخصا فيوقعه على الأرض يعد مرتكبا لجريمة الضرب عمدا^(٢) . وحكم أيضا بأن ضرب شخص بالكف والقاء على الأرض يعد جتمة لا مخالفة^(٣) .

وبذلك يصبح نص المادة ٢/٣٤٧ قاصرا على الأحوال التي لا يحصل فيها ضرب ولا جرح ولا تعد ولا إيذاء آخر يعادل في جسامته الضرب والجرح، وهذه

(١) قضا ١٥ يناير سنة ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٤١) .

(٢) قضا ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ١٧٧) .

(٣) استئناف أسبوط ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٤ (القضا ٢ ص ١٨٧) .

ما يجب أن يفهم من قول الشارع (تعدّ أو إيذاء خفيف)، فمن ذلك البصق في وجه إنسان، أو جذبه أو دفعه أثناء مشاجرة الخ^(١).

أما الجرح فيراد به كل قطع في الجسم أو تمزيق في الأنسجة ناشئ عن استعمال آلة حادة، ويدخل في ذلك الرضوض والتسلخ والعض، وكذا الكسر والحروق، ويدخل فيه أيضا الجروح الباطنية^(٢).

وأما الضرب فيدخل فيه كل أثر يحدث بجسم الإنسان ناشئ عن استعمال أداة غير قاطعة كعصا أو شبهها، ويوجد الضرب ولو لم يترك وراءه أثرا ظاهرا من كدم أو احتقان أو غيرهما، وهو بمنتهى الواسع يدخل فيه كل صور الصدم والجذب العنيف والضغط على الأعضاء والخلق الخ. وضربة واحدة كافية لتطبيق المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦، وإن كان اللفظ قد ورد فيهما بصيغة الجمع.

وقد يكون الضرب بغير استعمال أداة خاصة، كاللطم بالكفوف أو بجمع اليد أو الضرب بالقدم الخ.

وقد يقع الضرب أو الجرح بأداة أو آلة، كعصا أو نبوت أو فأس أو سكين أو سلاح ناري الخ، كما يجوز أن يقع الضرب والجرح بالرمي بجسم صلب، كحجر أو شبهه. وقد يكون الجرح حاصلًا بفعل حيوان استخدم لهذا الغرض، فقد حكمت محكمة النقض بأن من حرّش كلبه على شخص فعضه وأحدث به جرحا يعاقب بالمادة ٣٠٦ عقوبات^(٤).

ولكن هل يدخل في حكم الضرب والجرح الإيذاء الذي يقع بغير اعتداء مادي على الجسم؟ إن اقتصار المواد المصرية على ذكر لفظي الجرح والضرب اللذين

(١) قارن جaro، ٤ قرة ١٧٠٣ واتلزنوئع خاص الأمثلة التي أوردها بهامش ص ٦٦٩ نوة ١٧

(٢) جaro، ٤ قرة ١٧٠٢ — جارسون، مواد ٣٠٩ — ٣١١ قرة ١٤

(٣) جارسون، قرة ١٥ — شوغورهلي، ٤ قرة ١٣٣٥

(٤) قض ٢٠ يناير سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٤٠) .

يستلزمان عملاً مادياً يمنع من تطبيق هذه المواد على الأحوال التي يسبب فيها شخص لآخر أزعاجاً أو خوفاً شديداً، دون أن يناله بأذى جسماني . أما في فرنسا حيث يجعل القانون في حكم الضرب والجرح أنواع التعدي والإيذاء الأخرى، فقد ذهبت محكمة النقض إلى تقرير أن التعدي أو الإيذاء لا يقتصر على الأذى الجسماني فقط، بل يشمل أيضاً كل فعل يكون له تأثير مزعج، فمن يطلق عبارات تارياً لإحداث الرعب في نفس إنسان يقع تحت طائلة المادة ٣١١ (تقابل ٢٠٦ مصرية^(١)) . ومن ذلك الحين أصبح هذا الرأي مبدأ مقترراً في المحاكم الفرنسية، ووافق عليه بعض الشراح^(٢).

لكنه لا يدخل في حكم الإيذاء المعاقب عليه مجرد الأقوال والإشارات مهما كان أثرها في النفس^(٣).

الركن الثاني - القصد الجنائي

لكي يكون الضرب أو الجرح جريمة عمدية يجب أن يكون صادراً عن إرادة فاعله، وأن يقع بنية الإجرام . ويعتبر القصد الجنائي متوفراً متى ارتكب الجنائي فعل الضرب أو الجرح عن إرادة، علماً بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم شخص آخر أو صحته، ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث^(٤). وفي هذا الباب يسلم الشراح الفرنسيون بأن الجنائي يسأل عن قصده الاحتمالي، وهذا مستفاد من نفس نصوص القانون الخاصة بالجرح والضرب، فإنها تعلق العقوبة على مقدار الأثر الذي تخلف

(١) دالوز، ١٨٧٢ - ١ - ٤٧٦

(٢) جاور، ٤ فقرة ١٧٠٤

(٣) جاور، ٤ فقرة ١٧٠٦

(٤) جاور، ٤ فقرة ١٧٠٨ - شوفو وجلي، ٤ فقرة ١٣٣٦ - جارسون، مواد ٣٠٩ - ٣١١

عن فعل الضرب أو الجرح، فكأن القانون يلزم الجاني في هذه الأحوال بكل النتائج الاحتمالية المترتبة على فعله، ويفترض أنه قد توقعها^(١).

وبعد الضارب مسئولاً ولو أصاب شخصاً غير الذي تعدد ضربه، فمن كان قاصداً بالضرب زليلاً فأصاب عمراً يعدّ ضارباً عمداً، لأنه إنما قصد الضرب وتعمده، فيسأل إصابته من قصد وإصابة غيره^(٢). وحكم أيضاً بأنه يكفي لتطبيق المادة ٢٠٠ ع أن يكون الجاني تعدد الضرب أو الجرح مطلقاً، وأن يكون فعله أفضى إلى موت شخص ما، فليس من الضروري إذن البحث فيما إذا كان الشخص المصاب فعلاً هو الذي تعدد الجاني إيذاؤه أو شخصاً آخر^(٣).

كذلك يسأل الشخص عن نيته غير المحدودة، فمن ألقي حجراً على جمع من الناس فأصاب أحدهم، يعدّ مرتكباً لجريمة الضرب أو الجرح عمداً^(٤).

وقد قالوا بأن الطبيب الجراح الذي يعمل لمريض عملية جراحية لا يعدّ مرتكباً لجريمة الجرح عمداً، لأنه لم يفعل ذلك بقصد جنائي، وليس عنده نية الإضرار، وإنما غرضه شفاء المريض، ولكن هذا التعليل غير صحيح لأن القصد الجنائي لا يتطلب سوى العلم بأن الفعل من نوع ما يحترمه القانون، وهو على هذه الصورة متوفر في حالة الطبيب. أما كونه يبنى بالعملية شفاء المريض فذلك أمر يتعلق بالبواعث ولا دخل له في القصد الجنائي. كذلك قالوا بأن عدم العقاب مبني على رضا المريض بالعملية، ولكن ما الحكم إذا كانت العملية قد عملت بغير إرادة المريض وعلى الرغم

(١) جارسون،قرة ٥٩ وما بعدها.

(٢) الاستئناف ٣١ مارس سنة ١٨٩٢ (القضاء ١ ص ١٩٨) - قارن جاور، ٤ ققرة ١٧٠٩ -

شوفو، وهيل، ٤ ققرة ١٣٣٨ - بلانش، ٤ ققرة ٥٦٥

(٣) الاستئناف ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٠ (المجموعة ٣ عدد ١٢) - أنظر أيضاً قض ٥ مارس

سنة ١٩٢٣ (المحكمة ٣ عدد ٣١٨ ص ٣٨٧) -

(٤) جارسون، ققرة ٦٨

منه؟ ذلك موضع خلاف، ويقول البعض إن الطبيب يكون مسئولاً في هذه الحالة طبقاً للمادة ٢٠٦ أو ٢٠٥ على حسب الأحوال. ويقول غيرهم أن لا محل للمسئولية لأن الطبيب مرخص له بحكم القانون بعمل ما فيه مصلحة المريض، فهو لا يستمد سلطته في هذا من رضا المريض وحده، وعلى الخصوص إذا كان المريض بحالة لا يستطيع معها إبداء رغبته، أو كانت العملية تتطلب السرعة. ويزيد المسئلة غموضاً ما إذا كان الطبيب قد أجرى العملية لا بقصد شفاء المريض، بل للقيام بتجربة علمية. وقد حكمت إحدى محاكم فرنسا بمسئولية الطبيب في هذه الحالة^(١). على أن مما لا نزاع فيه أن الطبيب مسئول عن نتائج إهماله وخطئه، فإذا ترتب على إهماله أو عدم احتياطة موت المريض، عدّ قاتلاً خطأ وعوقب بالمادة ٢٠٢ ع^(٢).

إعطاء مواد ضارة — نص القانون في المادة ٢٠٠ ع على أن من يعطى آثار مواد ضارة، ولم يقصد من ذلك قتلاً، ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع. ونص في المادة ٢٢٨ ع على أن من أعطى لشخص عملاً جواهر غير قاتلة، فنشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل، يعاقب طبقاً لأحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ ع على حسب جسامته ما نشأ عن الجريمة بوجود سبق الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده.

قضى المادة ٢٠٠ أطلق الشارع النص ولم يقيّد المواد الضارة بوصف أنها غير قاتلة كما فعل بالمادة ٢٢٨، وذلك لكي يشمل النص جميع المواد الضارة التي تؤدي إلى الموت سواء بسبب كميته، أو بسبب طبيعتها كالمسموم، إذ العبرة في هذه المادة بعدم وجود نية القتل فقط. وهذا هو ما يميّز الحالة المنصوص عليها هنا عن جريمة التسميم.

(١) دالوز، ١٨٥٩ — ٣ — ٨٧

(٢) أنظر في هذا البحث جارسو، مواد ٣٠٩ — ٣١١ قرة ٨٠ — ٨٦

أما في المادة ٢٢٨ فقد قيد الشارع الجواهر بوصف أنها غير قاتلة، ولكن هل يراد بذلك أنها لا تكون قاتلة بحكم كيتها أو بحكم طبيعتها ؟ الذى يستفاد من النص الفرنسى للمادة المذكورة أن العبرة بطبيعة الجواهر لا بكيتها، وعلى كل حال فذلك لا يهم ما دامت نية القتل متعمدة، فمن يعطى آخر جواهر ضاظة من أى نوع كانت لا بنية القتل بل بنية الإضرار بالصحة فقط، يعاقب بالمادة ٢٢٨ . أما اذا كان الإعطاء بنية القتل ولم يحدث الموت، فالفعل شروع فى تسميم أيا كان نوع تلك الجواهر، ولا محل لتطبيق المادة ٢٢٨ كما قدمنا عند الكلام على جريمة التسميم .

فالتية التى يتطلبها القانون فى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٨ هى نية الإضرار بالصحة، وهذا ما يميزها عن جريمة التسميم أو الشروع فيه . ولا يكفى فى هذه الجريمة مجرد العلم بأن الجواهر مضرّة بالصحة، بل يجب أن يكون إعطاؤها بنية الإضرار، فمن أعطى آخر مادة يعلم أنها ضاظة ولكن بكية يعتقد أنها تفيده فى تسكين ألم أو شفاء مرض، فأضرت بصحة المريض، لا يعاقب بالمادة ٢٢٨ ع^(١)

أما الركن المادى للجريمة فهو إعطاء المواد الضاظة، ولا يتحقق هذا الركن إلا بأمرين : (١) تناول الجانى عليه للواد فعلا سواء كان ذلك بيده أو بيد الجانى؛ (٢) أن تكون هذه المواد ضاظة . وتعتبر المادة ضاظة اذا كانت تحدث اضطرابا فى حالة الجسم الصحية . والعبرة فى ذلك بالنتيجة الأخيرة لتعاطى المادة، لا بالأثر الوقتى الذى قد ينشأ عن تماطياها . فتد يتسبب عن تعاطى الجواهر أعراض سيئة فى مبدأ الأمر، ولكنها تنهى بفائمة صحيحة على غير إرادة الجانى، فلا يعاقب فى هذه الحالة ولو كان سبب^(٢) القصد .

ولا يتم وجود الجريمة إلا بحدوث الضرر فعلا، وهو المرض أو العجز الوقتى عن العمل، فإن لم يحدث شيء من ذلك فلا عتاب، لأن فعل الجانى فى هذه الحالة

(١) جارسون، مادة ٢١٧ قرة ٨٤ — ٨٦

(٢) جارسون، مادة ٢١٧ قرة ٧٩

لا يخرج عن كونه شروعا أو جريمة خائبة ولا عقاب عليه . ويدخل في المرض هنا كل انحراف في صحة المجنى عليه ، أو اضطراب في وظائف أعضائه ولو كان وقتيا كفى أو مقص .^(١)

وقد أحال الشارع في المادة ٢٢٨ فيما يتعلق بالعقاب على المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ الخاصة بالجرح والضرب ، فجعل العقوبة تابعة لجسامة ما نشأ عن الجريمة من الأثر ، ووجود سبق الإصرار على ارتكابها أو عدم وجوده .

المبحث الثاني — في عقاب جريمة الجرح والضرب عمدا

خالف الشارع في هذا الباب القاعدة التي جرى عليها في باب القتل عمدا ، وهي جعل العقوبة تابعة لقصد الجاني ودرجة تصميمه على الجناية فقط . فحصل أساس العقاب في هذا الباب قصد الجاني مضافا إليه الأثر المادى المترتب على جريمته ، وتوقع العقوبات في المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٤ و ٢٠٠ بحسب درجة جسامة ذلك الأثر . ومعلوم أن القصد الجنائي في هذا الباب قاصر على تعدد المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، بدون أن يراد بذلك القتل . لكن الشارع حمل الجاني في هذا الباب النتائج المترتبة على فعله ، فأخذ في ذلك بنظرية القصد الاحتمالي ، وفرض على مرتكب الجرح أو الضرب عمدا وجوب توقع كل النتائج التي نشأت عن قصده الجنائي ، وجعل تلك النتائج ظرفا مشددا للجريمة وعقوبتها بمقدار درجة جسامتها . ثم قرن هذا الظرف المشدد بظرف مشدد آخر ، وهو سبق الإصرار أو الترصد ؛ فإن وجد هذا الظرف أيضا زيدت العقوبة تبعا له . ولا حاجة بنا إلى إعادة البحث في سبق الإصرار والترصد ، فقد سبق الكلام عنهما في باب القتل عمدا .

الجرح والضرب البسيط — وجريمة الجرح أو الضرب عمداً في أبسط صورها هي التي نص عليها القانون في المادة ٢٠٦ ، وهي التي يكون الأثر المترتب عليها غير جسيم . ومعيار عدم الجسامة هنا ألا يترتب على الجرح أو الضرب في أشد حالاته مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً . وعقوبة الجرح والضرب في هذه الحالة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . فإذا كان صادراً عن سبق إصرار أو ترصد ، كانت العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً .

الظروف المؤثرة الناشئة عن جسامة النتيجة — قد يظهر لأوّل وهلة أن الشارع قد حاد في هذا الباب عن القواعد العامة لقانون العقوبات التي تقضي بأن الإنسان لا يسأل إلا عن قصده ، وما ترتب على هذا القصد من النتائج الجنائية التي أرادها الجاني وتعمد الوصول إليها ، أو على الأقل توقع حصولها . غير أن هنالك أنواعاً من الجرائم يمكن أن تنتج فيها النتائج المترتبة على فعل الجاني ، ولو أن الفعل واحد من وجهته المادية ، ولا يكون من العدل التفاضل عن هذه النتائج عند تقرير العقوبة المناسبة للفعل . ومن هذا القبيل جريمة الجرح والضرب عمداً ، فقد لا يترتب على الجرح والضرب إلا مرض أو عجز بسيط ، وقد يكون المرض أو العجز جسيماً ، وقد تحدث عنه تامة مستديمة ، بل قد يفضي إلى موت الجاني عليه . وقد كان من المتصور أن يعدّ الجاني قاتلاً عمداً في الحالة الأخيرة . لولا انعدام نية القتل . لكن انعدام هذه النية لا يكفي وحده للتفاضل عن النتيجة الجسيمة التي ترتبت على الفعل ، وهي لا تختلف في مظهرها الخارجي وأثرها المادي عن القتل عمداً . لذلك رأى الشارع وجوب محاسبة الجاني في هذا الباب على قصده الاحتمالي ، فالذي يمتدّ على سلامة جسم إنسان أو صحته يفترض فيه أنه توقع

كل النتائج المترتبة على فعله ويسأل عنها قانوناً^(١) وقد ذكرنا فيما سبق أن علماء القانون الفرنسي لا يسمون بنظرية القصد الاحتمال في حالة القتل عمداً، ولكنهم يسمون بها في باب الجرح والضرب، ولا مناص من ذلك لأن أحكام القانون في المواد ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٠٥ لا تستقيم إلا بالأخذ بهذه النظرية . فالعقوبات المقررة بهذه المواد توقع على الجاني سواء ثبت أنه توقع النتيجة فعلاً أو لم يتوقعها، متى كان في استطاعته أو من واجبه أن يتوقعها . إلا أن الذي يفصل بين جريمة القتل عمداً من جهة، وجريمة الجرح والضرب في أشد صورها وهي صورة الضرب المفضي الى الموت من جهة أخرى، هو أن مرتكب الجرح أو الضرب المفضي الى الموت يجب ألا يكون قد أراد إحداث الموت، وسيان بعد هذا أن يكون قد توقعه على أنه نتيجة محتملة لفعله أو لم يتوقعه أصلاً، لأن القانون يفترض توقعه إياه .

على أنه لا يسأل المتهم عن نتائج ما وقع منه من الجرح أو الضرب إلا اذا كان بين فعله والنتيجة التي وقعت رابطة السببية، وإلا فلا محل لأن يفرض عليه توقع نتيجة أجنبية عن فعله . فإذا كانت النتيجة غير مرتبطة بالفعل فلا يسأل عنها . فإذا أحدث شخص بآخر جرحاً فلا يكون مسئولاً عن موت المجنى عليه بعد ذلك، اذا ثبت أن موته كان نتيجة إصابته بالكوليرا^(٢) .

لكن الذي يهم البحث فيه في هذا الصدد هو معرفة ما اذا كان المتهم يسأل عن نتائج الجرح والضرب ولو لم يكن فعله هو العامل الوحيد الذي سببها، بل ساعد على إحداثها أسباب أخرى سابقة على الضرب أو لاحقة له . ووجه الصعوبة في هذه المسئلة هو أنه اذا صح أن يسأل الجاني عن النتائج التي تسببت عن فعله على اعتبار أنه توقعها أو كان في استطاعته أو من الواجب عليه أن يتوقعها ، فمن الصعب أن يفرض عليه توقع نتائج لم يكن فعله هو العامل الوحيد في إحداثها . لكن المعول

(١) جارسون، مواد ٣٠٩ - ٣١١ قرة ٩٤

(٢) جارد، ٤ قرة ١٧١٧ - جارسون، قرة ٩٧

عليه أن الجاني يسأل عن نتيجة الضرب والجرح متى ثبت أن فعله كان العامل الأول في إحداثها، أى ولو عرضت عوامل أخرى ساعدت على إيجاد هذه النتيجة : فكما يسأل الجاني عن الموت أو العاهة المستديمة التي أحدثها فعله وحده ، يسأل أيضا عن ذلك ولو لم يقع الموت إلا بسبب ضعف صحة المجنى عليه، أو إصابته بأمراض باطنية ساعد الجرح والضرب على اشتدادها وتسجيل الموت بها. وكذلك يكون الحكم ولو أن النتيجة لم تبلغ ما بلغت من الجسامة إلا بإهمال المصاب أو عدم العناية به، أو عدم أخذه بأسباب العلاج^(١) . ومن هذا يرى أن شرط السببية يتسامح فيه هنا أكثر من حالة القتل عمداً .

لكن المحاكم المصرية ترددت كثيراً في الأخذ بهذه القاعدة ، ومن أحكامها ما جاء منطبقاً على هذا الرأي ، فقد قررت أنه يكفي لعقاب شخص بمقتضى المادة ٢٠٠ ع لإحداثه عمداً جرحاً بآخر أفضت الى موته بدون أن يقصد قتله ، أن يثبت أنه لولا هذه الجروح لما حصلت الوفاة، بقطع النظر عما يعرض من الأسباب غير ذلك، مثل عدم العناية بمعالجة الجروح^(٢) . وأنه تعتبر العاهة المستديمة نتيجة محتملة للضرب ولو تسببت مباشرة عن عدم اعتناء المجنى عليه بعلاج طبي مفيد ، إذ أن إهمال العلاج الطبي والحذر من الأطباء صفتان متاصلتان في الوسط الذي نشأ فيه كل من المتهم والمجنى عليه ، ومن ثم فلا يصح اعتبار ذلك خطأ ينسب الى المجنى عليه^(٣) . وأن الجرح الناشئ من العض المفضي الى الموت لا يعتبر ضرباً بسيطاً، ويجب فيه تطبيق المادة ٢٠٠ ولو طرأ عليه من الحوادث المبيلة للجسم التي تنشأ عن عدم

(١) جازر، ٤ قرة ١٧١٧ - شوفو وجلي، ٤ قرة ١٣٤٩ - جارسون، مواد ٣٠٩ - ٣١١

قرة ٩٩ - ١٠١ - بلانش، ٤ قرة ٥٧٩

(٢) قض ٣١ ديسمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ٣١) .

(٣) قض ٢٩ مارس ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٨٦) .

الاعتناء وما شاكله ، إذ المعول عليه هو الفعل الأصلي الذي لولاه ما حصل لتتوفى كل ما أوجب وفاته^(١) .

لكن هنالك أحكاما مصرية قضت بعكس ذلك ، ففي قضية اتهم فيها شخص بإحداث جرح في يد المجني عليه الذي فتح الجرح ولم يعتن بتنظيفه حتى حدثت به غفريتا أدت الى بتر الإصبع ، قررت محكمة النقض أن المتهم لا يسأل إلا عما ينتج مباشرة من فعله ، وعلى ذلك يكون عقابه بمقتضى المادة ٢٠٦ لا المادة ٢٠٤^(٢) . ومن ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف من أنه يجب ألا يلتفت إلا الى النتائج التي تنشأ عن فعل المتهم نفسه ، فإذا كانت العاهة المستديعة لم تنشأ إلا عن إهمال المصاب نفسه في معالجة الإصابة ، فإن الفعل في هذه الحالة لا يقع تحت حكم المادة ٢٠٤^(٣) .

وقد لا يكون بين هذه الأحكام تناقض في الواقع ، ويكون اختلاف ظاهريا فقط ، فإنه إن صح أن تحمل الجاني مسئولية خطأ المجني عليه ، أو إهماله في العلاج ، أو عجزه عن معالجة نفسه ، أو عدم تقديمه نفسه للطبيب لعدم اعتقاده في الطب ، أو لحذره من الأطباء ، الى آخر ما هنالك من مظاهر الإهمال الذي يعذر فيه المجني عليه بعض العذر ، فلا يصبح مطلقا أن يتحمل المتهم نتيجة الإهمال الجسيم أو المتعمد الذي يقع من المجني عليه عقب الإصابة ، ولا سيما إذا كانت الإصابة نفسها خفيفة ، ولم يؤد الى اشتدادها سوى تفريط المجني عليه الظاهر أو قصيره الفاحش . ولا يمكن

- (١) الاستئناف ١٧ نوفمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٥١) أنظر أيضا في هذا المعنى الاستئناف ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٩٠) وقض ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ (الحاماة ١ عدد ٥٩ ص ٣٢٣) .
- (٢) قض ١٤ أكتوبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٦) .
- (٣) الاستئناف ١٧ أبريل ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ١٧٤) أنظر في هذا المعنى أيضا الاستئناف ٤ يولي ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٣٢٣) وبنائات مصر ١٧ أبريل ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٢٩٧) وجزية بن سويف ٢١ فبراير ١٩٢٣ (الحاماة ٣ ص ٤٢٥ عدد ٣٥٤) .

في هذه الأحوال القول بأن الإصابة كانت هي سبب النتيجة، لأن العوامل الأخرى أقوى أثراً وأظهر فعلاً؛ وبمقدار جسامته إهمال المجنى عليه تتضائل قيمة الإصابة في ذاتها، وتضعف رابطة السببية التي تربطها بالنتيجة، والأمر متروك في كل ذلك لتقدير المحكمة. كذلك لا يصح أن يتحمل المتهم نتائج جهل الطبيب المعالج أو عدم كفاءته أو اتباعه طرقاً غير قانونية في العلاج^(١).

والعبرة في تقدير النتيجة بما وصلت إليه حالة المصاب عند رفع الدعوى إلى المحكمة، لا بما أثبتته الأطباء في تقاريرهم؛ فإذا قرر الطبيب أن الإصابة ينشأ عنها عجز عن الأشغال مدة تزيد على عشرين يوماً، ثم مات المجنى عليه بسبب آخر قبل مضي عشرين يوماً، فلا محل لتطبيق المادة ٢٠٥، بل تطبق المادة ٢٠٦ ع^(٢). وإذا قرر الطبيب أن الإصابة بسيطة، ثم انضغ أنها أحدثت عاهة مستدعة، فمن الواجب تطبيق المادة ٢٠٤؛ فإذا مات المجنى عليه بسبب الإصابة وجب تطبيق المادة ٢٠٠ ع^(٣)، إذ لا يشترط أن يكون الموت قد حدث عقب الإصابة مباشرة، بل يكون الفعل ضرباً مفضياً إلى الموت ولو حدث الموت بعد الإصابة بزمان طال أو قصر^(٤). ولم يضع القانون حداً للزمان الذي يجوز أن يتقضى بين الإصابة وحدث الموت، بحيث يمكن القول باهتطاع السببية بعد انقضائه، فكل موت يعقب إصابة ولو بعد حين يسأل عنه المتهم، بشرط أن يثبت أن الإصابة هي سبب الموت. على أنه قد يتعذر إثبات وجود هذه السببية إذا تراخى الزمن وطال العهد بين الإصابة والوفاة، وعلى كل حال فالأمر موكل إلى تقدير المحكمة. ومن أجل هذا اشترط

(١) جارد، ٤ قرة ١٧١٧ - جارسون، قرة ١٠٢

(٢) دالوز، ١٨٥٤ - ١ - ١٦٣

(٣) البانديكت، ١٨٤٠ - ٢ - ٦٥٨

(٤) جارد، ٤ قرة ١٧١٧ - شوغروهي، ٤ قرة ١٣٤٨

القانون الانجليزي ألا يمضى بين الإصابة والموت أكثر من سنة ويوم، وإلا اعتبرت السببية مقطعة^(١).

فإذا حكم على المتهم حال حياة المجنى عليه بمقتضى مادة غير المادة ٢٠٠، ثم مات المجنى عليه بسبب الإصابة بعد أن أصبح الحكم نهائياً، فإن ذلك يمنع من تجديد محاكمته بمقتضى المادة ٢٠٠؛ أما إذا مات المجنى عليه بعد صدور حكم ابتدائي وقبل فوات مواعيد الاستئناف، جاز تعديل وصف التهمة والحكم بمقتضى المادة ٢٠٠؛ وكذلك الحكم فيما يتعلق بالأحوال الأخرى.

ومما تقدم يتضح أن المحاكم يجب أن تتهم في الحكم في الدعوى كلما تعدد عليها الوقوف على جسامه الضرر بالدقة الكافية، وذلك الى أن تثبت من النتيجة النهائية، فترن العقوبة بمقدارها. غير أن هذا قد يؤدي من الجهة الأخرى الى تعطيل الفصل في الدعوى زمناً أطول مما تتطلبه ضرورة الإسراع في معاقبة المجرمين حتى يكون للحكم الأثر المطلوب، وعلى كل حال فالأمر موكول لفطنة القضاة وتقديرهم للظروف^(٢).

درجات هذه الظروف المشددة — والظروف المشددة التي ترجع الى جسامه النتيجة على ثلاث درجات :

الدرجة الأولى — حيث ينشأ عن الجرح أو الضرب مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً (المادة ٢٠٥ عقوبات). ويطلب أن يصطحب المرض بحجز عن الأشغال الشخصية، ولكن أحد الأمرين كاف على كل حال؛ فقد يتصور أن يصاب المجنى عليه بمرض موضعي ولكنه لا يمنعه عن محاولة أشغاله، ومع ذلك يعاقب الضارب بالمادة ٢٠٥ إذا لبث هذا المرض أكثر

(١) هاريس، ص ١٤٦

(٢) انظر في هذا المعنى قرار لجنة المراقبة القضائية الرقم ١٨ مارس ١٩٠٦ (المجموعة الرسمية السنة

السابعة ص ١٦٤).

من عشرين يوماً . والمتفق عليه أن الأشغال الشخصية يراد بها هنا الأشغال الجسمية ، لا الفنية ولا العادية التي يزاولها المجنى عليه خاصة ، وإلا لترتب على هذا أن تكون جسامته الجريمة تابعة لمثلة المجنى عليه الاجتماعية ، وليس هذا مما يصح أن تتعلق به المسؤولية الجنائية . فضلاً عن أنه إذا جعل معيار الجسامه العجز عن الأشغال العادية ، استحال تطبيق النص عندما يكون المجنى عليه غير عترف حرفة أو صناعة أو عملاً معيناً ، فيجب إذن أن يكون معيار الجسامه مما يمكن أن يتساوى فيه الناس جميعاً ، وهو العجز عن أداء الأعمال البدنية أو اليدوية ^(١) . فمن ضرب آخر فببب له عجزاً عن الأشغال الفكرية مدة تزيد على عشرين يوماً ، ولكنه لم يعجزه عن مزاوله الأشغال الجسمية لا يعاقب بالمادة ٢٠٥ ع . لكن محكمة النقض المصرية خالفت هذا المبدأ ، فقضت بأن الأشغال الشخصية المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ عقوبات لا تنحصر في الأشغال المادية بل تشمل العقلية أيضاً ^(٢) .

وهل يلزم أن يكون العجز عن الأشغال الجسمية عجزاً تاماً ؟ ذلك ما ذهب إليه شوفروهيل بحجة أن العجز عن نوع معين من الأشغال لا يصلح معياراً لجسامه الإصابة ^(٣) . أما جاروفيري أن العجز يكفي أن يكون نسبياً ، فالظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٠٥ يعتبر موجوداً متى عجز المجنى عليه عن مزاوله الأشغال البدنية العادية ، ولو كان في استطاعته مزاوله بعض الأشغال البدنية الخفيفة ^(٤) .

(١) جارسون ، مواد ٣٠٩ — ٣١١ قرة ١١٦

(٢) جاروفيري ، قرة ١٧٢٥ — شوفروهيل ، قرة ١٣٤١ — بلانش ، قرة ٥٧٢ — أنظر

أيضاً الاثنان ١٩ أكتوبر ١٨٩٧ (القضاء ٥ ص ١٠) .

(٣) قض أول مارس ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٧٠) .

(٤) شوفروهيل ، قرة ١٣٤١

(٥) جاروفيري ، قرة ١٧٢٥

ولا يكفي لتطبيق المادة ٢٠٥ أن تكون الإصابات قد تختلف عنها آثار أو علامات دامت أكثر من عشرين يوماً ، ولا أن يكون المصاب قد لبث تحت العلاج أكثر من عشرين يوماً ، ولا أن يذكر التقرير الطبي الذي حرر عند وقوع الجريمة أن الإصابة تحتاج إلى علاج يزيد على عشرين يوماً ، بل يجب أن تكون الإصابة قد سببت فعلاً للجنى عليه مرضاً أو عجزاً عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على ٢٠ يوماً ، وأن يثبت ذلك في الحكم ، وإلا كان الحكم باطلاً ووجب نقضه .^(٣)

وعقاب الجرح أو الضرب في هذه الحالة الحبس مدة لا تزيد على ستين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً ، فإذا كان صادراً عن سبق إصرار أو ترصد كانت العقوبة الحبس .

المرحلة الثانية — حيث ينشأ عن الجرح أو الضرب قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته ، أو كَفَّ البصر ، أو فقد إحدى العينين ، أو ينشأ عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤها (المادة ٢٠٤ ع) . ولا عبرة هنا بمقدار مدة العلاج أو مدة المرض أو مدة العجز عن الأشغال الشخصية طال أو قصرت ، بل العبرة بالنتيجة التي انتهت إليها حالة المصاب ، وهي حدوث العاهة المستديمة .^(٤)

(١) جارسون، قرة ١٢٤ — شوفرويل، قرة ١٣٤٢

(٢) الاستئناف ١٩ أكتوبر ١٨٩٧ (القضاء ص ١٠) — جرنية بن سويف ٢١ فبراير ١٩٢٣ (المحكمة ٣ عدد ٣٥٤ ص ٤٢٥) .

(٣) قض ١٠ يونيو ١٨٩٩ (القضاء ص ٢٩٠) و ١٧ مايو ١٩٠٣ (المجموعة ٤ عدد ٢٤) و ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ (المجموعة ٥ عدد ٦٦) و ٢ يناير ١٩٠٤ (المجموعة ٥ عدد ١٠٧) و ١٠ يونيو ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ٤) و ٢٦ أغسطس ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٢٨) و ٢٨ فبراير ١٩٢١ (المجموعة ٢٢ عدد ١٢٤) أنظر بكس ذلك قض ١٣ مارس ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ١٠٢) .

(٤) جاور، قرة ١٧١٨ — بلاش، قرة ٥٧٦ — جارسون، قرة ١٢٩

والعاهة المستديمة إما أن تكون جزئية كفقْد عضو أو جزء من عضو، كذراع أو يد، أو فقد وظيفة عضو أو منفعة، كفقْد أصبع من يد أو سلامة من أصبع، أو قطع صيوان الأذن أو أرنبة الأنف، فهذه الأشياء كلها ليست أعضاء بذاتها، ولكنها أجزاء من أعضاء، فقطعها أو فقدها يقرب عليه فقد وظيفة العضو التي هي جزء منه أو منفعة. وإما أن تكون تامة كفقْد البصر كله، أو فقد وظيفة طرفين أيًا كانا في وقت واحد. وتكون العاهة مستديمة إذا كانت لا يرجى لها شفاء، وإذا حلت بعضو فقد منفعة أو وظيفته نهائياً، فلا يمكن أن يعود إلى حالته الأصلية. ولا تيسر معرفة ذلك إلا بالاستعانة برأى أرباب الخبرة من الأطباء الاختصاصيين.

وقد حكمت المحاكم المصرية بأن تقصير الفخذ يعدّ عاهة مستديمة، وكذلك ضعف بصر إحدى العينين، وكذلك النقص المستديم في منفعة اليد، وكذا فقد سلامة الأصبع، كذا خلع الكتف، وعدم إمكان ثني أصبع اليد، وزوال جزء من الجمجمة. وحكم بأن زوال الجزء العلوي من الأذن لا يستلزم فقد منفعتها ولا يعتبر عاهة مستديمة. كما حكم في فرنسا بأن تشويه الوجه بكسر عظمة الأنف لا يعدّ عاهة بالمعنى المقصود في المادة ٢٠٤.

- (١) أنظر رسالة الدكتور محمود ماهر بك الطبيب الشرعي في العاهة المستديمة.
- (٢) قض ٢٨ يناير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ١٦٥).
- (٣) قض ١٩ فبراير ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٧٤) و ٣ مايو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٢٦) و ٢٧ فبراير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ٣٩).
- (٤) قض ١٤ مايو ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١١٤).
- (٥) قض ٢٧ مايو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٢١).
- (٦) قض ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ (الترائع ١ ص ١٧٧).
- (٧) قض ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ (الترائع ١ ص ٨٦).
- (٨) قض ٤ أبريل ١٩١٤ (الترائع ١ ص ١٥٩) و ٧ نوفمبر ١٩٢٢ (المجموعة ٣ عدد ٣٥ ص ٦٩).
- (٩) قنا ١٠ ديسمبر ١٨٩٥ (القضاء ٣ ص ٥٢).
- (١٠) قض ٣ أبريل ١٩٠١ (دالوز، ١٩٠١ — ١ — ٢٧١).

وتطبق المادة ٢٠٤ ع ولو أن العاهة المستديمة لم تكن هي النتيجة المقصودة من الضرب ، بل كانت نتيجة محتملة له فقط^(١) . وينبئ على هذا أنه إذا استدعت الإصابة التي أحدثها المتهم إجراء عملية ضرورية ولازمة لحياة المصاب ، كرفع جزء من عظام الجمجمة أو بتر إصبع أو ساق ، فإن المتهم يكون مسئولاً عن العاهة التي تنشأ عن تلك العملية إذ أنها نتيجة فعله^(٢) . وهذا يطابق ما سبق بيانه من أن المتهم يسأل في باب الجرح والضرب عن نتائج فعله ولو لم يكن توقعها ، فيكفي أن يكون المتهم قد تعمد الضرب في ذاته لا إحداث الظرف المشدد^(٣) .

والظرف المشدد هنا أى العاهة المستديمة يجعل الجريمة جنائية . فمن أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه عاهة مستديمة يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين . فإذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق إصرار أو ترصد ، فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين .

الدرجة الثالثة — حيث يترتب على الجرح أو الضرب أو إعطاء مواد ضارة حدوث موت ، ولو أن الجاني لم يقصد القتل (المادة ٢٠٠ ع) . وألقاظ المادة قاصرة عن شمول كل الأحوال التي تسبب الموت بدون قصد القتل . ولهذا اضطرت المحاكم الى التوسع في تفسيرها ، فقترت أنها تنطبق على من يضبط على عنق المجنى عليه الى أن يموت مختنقاً^(٤) . وكذلك فعلت المحاكم الفرنسية إذ اعتبرت النص المقابل للسادة المصرية منطبقاً على كل أحوال العنف والاعتداء ، ولو لم تكن من قبيل الجرح

(١) قض ٢٩ مارس ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٨٦) .

(٢) قض ٧ نوفمبر ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ عدد ٧١ — المحاماة ٣ عدد ٣٤ ص ٦٨) و ٤ أبريل ١٩١٤ (الشرائح ١ عدد ٣٠٧ ص ١٥٩) .

(٣) الاستئناف ٧ نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ١١٩) .

(٤) قض ١٥ يناير ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٢١) .

أو الضرب^(١) . ومما يدل على ميل المحاكم المصرية الى التوسع في تطبيق المادة ٢٠٠ ما حكمت به محكمة جنايات الإسكندرية في قضية تعدى فيها المتهم على المجنى عليه بالضرب أثناء مشاجرة بينهما وهما في سفينة على النيل من غير أن يقصد قتله ، وكانت نتيجة هذا الضرب أن سقط المجنى عليه في النيل وغرق ، فقررت المحكمة أن ما حصل من المتهم تنطبق عليه المادة ٢٠٠ عقوبات^(٢) .

ولكن هل يمكن تطبيق المادة ٢٠٠ اذا كان الموت لم يتسبب عن فعل ماذى أوقعه الجاني بالمجنى عليه ، بل تسبب عن ارتجاج أو دعر نشأ عن فعل المتهم ، كن يطلق عيارا في الهواء قاصدا إرهاب شخص فيموت ذعرا ، أو كن يصبح في أذن آخر وهو غافل أو نائم فيموت بسبب ذلك ، فهل تمكن معاقبته بالمادة ٢٠٠ ؟ إن ذلك يكون توسعا في تأويل المادة يصعب أن تحمله ألقاظها .

والذى يميز الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٠ عن جريمة القتل عمدا هو انعدام نية القتل ، ففى المادة ٢٠٠ يعتمد الجاني إصابة المجنى عليه ولكنه لا يعتمد قتله ، أما فى حالة القتل عمدا فإن الجاني يعتمد الإصابة والقتل . فالصلة بين فعل الجاني والنتيجة المترتبة عليه فى المادة ٢٠٠ أضعف منها فى المادتين ١٩٤ و ١٩٨ ع ، ولذلك كانت مسئولية الجاني فى حالة الضرب المفضى الى الموت أخف .

كذلك تفرق الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة عن جريمة القتل خطأ فى أن الجريمة الأولى تنشأ عن فعل جنائى متعمد موجه الى المجنى عليه ، فهى بالرغم من انعدام نية القتل فيها لا تزال جريمة متعمدة ، يتجه فيها قصد الجاني الى إصابة المجنى عليه بفعل يعاقب عليه القانون . أما جريمة القتل خطأ فهى بطبيعتها جريمة غير متعمدة ، يحدث فيها القتل عن خطأ من الجاني غير مقصود منه ، ولا تكون نية القاتل فيها متجهة الى إصابة المجنى عليه بفعل يعاقب عليه القانون .

(١) جارسون ، قرة ١٣٢

(٢) جنايات الاسكندرية ٦ أبريل ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٩٦) .

ولهذا كانت عقوبة الضرب أو الجرح المفضي الى الموت وسطا بين عقوبة القتل عمداً وعقوبة القتل خطأ . فالذى يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٠ ع يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع ، أما اذا سبق ذلك إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

والظرف المشدد في هذه الجريمة هو ترتب الموت على الضرب أو الجرح . فلا بد من حدوث الموت فعلاً ولو بعد حين ، وإلا فلا محل لتطبيق المادة ٢٠٠ ولو كان الفعل من شأنه إحداث الموت .

الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ ع — نص القانون في المادة

٢٠٧ ع على ظرف مشدد خاص بجرائم الضرب والجرح المذكورة في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ ، يرتب عليه جعل العقوبة الحبس بدلا من العقوبات المنصوص عليها في المادتين المذكورتين . وهذا الظرف المشدد لا يوجد إلا عند توافر ثلاثة شروط :
الأول — أن يحصل الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى .

الثاني — أن يكون الضرب أو الجرح من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل .

الثالث — أن يحصل توافق بين المتجمهرين على التعدي أو الإيذاء .

وليس الغرض من هذه المادة تشديد العقاب فقط على الضارين بالفعل ، بل أريد بها معاقبة جميع من اشتركوا في التجمهر ، سواء أوقع منهم ضرب أو جرح أم لم يقع ، وبهذا فسرت محكمة النقض المادة المذكورة ^(١) . كما أنه لا يقصد بلفظ التوافق الوارد بالمادة أن يكون هناك اتفاق سابق على المضاربة ، وإلا لما كان ثمة صعوبة.

في تطبيق العقاب على جميع المتجمهرين عملاً بقواعد الاشتراك المنصوص عليها في المادتين ٤٠ و ٤١ ع؛ وإنما يراد به اتحاد إرادة المتهمين جميعاً على الإيذاء ولو لم يحصل هذا الاتحاد إلا عند قيام المضاربة بالفعل^(١). وبذلك تكون المادة المذكورة قد شذت في أحكامها عن قاعدة شخصية العقوبات التي تقضى بالآل يعاقب إنسان إلا على ما وقع منه شخصياً من الجرائم، وشذت أيضاً عن قواعد الاشتراك لأن العقوبة الواردة بها تطبق على أفراد لم يشتركوا في الجريمة لا كفاعلين أصليين ولا كشركاء.

على أن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على الأحوال المنصوص عليها فيها، فهي لا تسرى إلا على التجمهر الذي يقع فيه ضرب أو جرح مما نص عليه في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦، أما العصابات التي يقع منها اعتداء يتسبب عنه عاهات مستديمة أو يفضي إلى موت المجنى عليهم فيرجع في أمرها إلى القواعد العامة؛ فلا يسأل عن الجرائم التي تقع منها إلا من ارتكبها بصفته فاعلاً أصلياً أو شريكاً، ولا يسأل كل فاعل إلا بنسبة ما وقع منه شخصياً. فلا يسأل جميع الضاربين عن القتل الذي وقع من أحدهم، بل يسأل القاتل عن قتله، ومسبب العاهة عن جريمته الخاصة، إلا إذا وجد اتفاق سابق على التعدي تطبق أحكام الاشتراك. ولكن محكمة النقض المصرية خالفت هذه المبادئ في حكم لها، إذ قررت أنه إذا اشترك عدة أشخاص في ارتكاب فعل مكوّن لجريمة اعتبر القصد مشتركاً بينهم، وأصبح كل منهم مسؤولاً عن نتائج هذا الفعل كما لو انفرد بارتكابه، فإذا ضرب عدة أشخاص رجلاً ضرباً لم يقتصروا منه قتلاً ولكنه أفضى إلى موته، جازت معاقبتهم جميعاً بوصف كونهم مرتكبين للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٠ ع^(٢). وهذا الحكم متقد للأسباب السابق بيانها،

(١) قض ٧ ديسمبر ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٣٠) وه فبراير ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٧١).

(٢) قض أزل يونيو ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٩٩) قارن هذا الحكم بحكم محكمة الاستئناف في ٧ نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ١١٩) وبحكم محكمة النقض ١٩ سبتمبر ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٢٥٢) وانظر جرائم لولان، ج ٢ قرة ١٥٤٨ ص ٣٧٠.

وكذلك يرجع الى القواعد العامة متى فقد شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٠٧، ولو كان الضرب أو الجرح مما نص عليه في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦. فإذا حصل التوافق من خمسة أشخاص على الاعتداء ولكن بغير أسلحة، أو كان الاعتداء بالسلاح ولكن من جماعة أقل من خمسة، فلا محل لتطبيق المادة ٢٠٧ ع.

(١) جازسون، مواد ٣٠٩-٣١١ قرة ١١٠-١١٢- جازو، قرة ١٧٠٧ و ١٧١٥.

(٢) قضا ٢٧ نوفمبر ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٧٥).

الفصل الثالث

في القتل والجرح والضرب خطأ

نصت المادة ٢٠٢ ع على أن (من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد، بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحيز، أو عن إهمال وتفريط، أو عن عدم انتباه وتوق، أو عدم مراعاة اتباع اللوائح، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً) .

ونصت المادة ٢٠٨ ع على أن (كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد، بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة، أو عن عدم احتياط وتحيز، أو عن إهمال، أو عدم انتباه، أو عدم مراعاة اللوائح، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرياً) .

أما القتل خطأ المنصوص عليه في المادة ٢٠٢ ع فهو القتل الذي يرتكبه الجاني بغير أن يقصد إحداث الموت، ولكنه يكون في وسعه تجنبه إذا تصرف باحتياط وحذر . فالفرق بينه وبين القتل عمداً ينحصر في أن القاتل عمداً يستخدم إرادته في إحداث الموت، أما القاتل خطأ فلا يستخدم إرادته في تجنب الموت، ويجهلها أن الفعل المسبب للموت فعل إرادي في الحالتين^(١) .

ويشترك القتل خطأ مع الضرب أو الجرح المفضي الى الموت (المادة ٢٠٠ ع) في انعدام نية القتل في الحالتين، ولكنه يفترق عنه في أن الموت في الحالة الثانية ينشأ عن فعل جنائي متعمد (وهو الضرب أو الجرح) موجه الى المجنى عليه، ويكون هو السبب المباشر للموت، ولو لم يقصد به ذلك . على حين أن القتل خطأ ينشأ عن

فعل أوترك غير جنائي، ولكنه مصحوب بإهمال أو عدم احتياط؛ أو عن فعل جنائي غير متعمد، أى عن جريمة من الجرائم غير المتعمدة، كخيانة أو حريق بإهمال (المادة ٣١٥ ع)؛ أو عن فعل جنائي متعمد لا يكون القصد منه إحداث الموت ولا يكون من شأنه ذلك، لولا ما يصحبه من إهمال يؤدي إلى هذه النتيجة، كن يحفر نفقا ليتوصل منه إلى سرقة مخزن، ثم يهمل سدّه فيقع فيه آخرو يموت .

وأما الجرح أو الضرب خطأ فيراد به كل إصابة بدنية دون القتل تقع عن إهمال محض أو عدم احتياطه الخ .

وجريمتا القتل والجرح أو الضرب خطأ وإن اختلفتا في النتيجة والحكم إلا أنهما تتحدان في النوع والأركان، ولذا يحسن الكلام عليهما معا .

المبحث الأول — في أركان جريمتي القتل والجرح والضرب خطأ

لكل من الجريمتين أركان ثلاثة هي : (١) فعل مادی وهو القتل أو الجرح أو الضرب، (٢) وقوع خطأ من محدث ذلك الفعل المادی، (٣) وجود رابطة سببية بين الخطأ والنتيجة .

الركن الأول — فعل القتل أو الجرح أو الضرب

لا بد من وقوع القتل أو الجرح أو الضرب فعلا كما يصبح الفعل منطبقا على المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨، فإذا لم تقع النتيجة فلا محل للعقاب، مهما كان الخطأ في ذاته عظيما، ومهما كان الخطر المصطبح بذلك الخطأ جسيما . ولا عقاب على الشروع في الحالتين، إذ لا يتصور الشروع في جريمة ترتكب بغير عمد، لأن العبرة فيها بالنتيجة^(٢)، إلا أن الخطأ قد يكون في ذاته جريمة أخرى يعاقب عليها القانون، كخيانة اللوائح أو غير ذلك .

(١) جارسون، مادة ٣١٩ - ٣٢٠ قرة ٦

(٢) جارسون، مادة ٣١٩ - ٣٢٠ قرة ٧ - قرار قاضي إحالة لخطا

١٢ مارس ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٨١) .

وقد اقتضت المادة ٢٠٨ على ذكر الجرح ولم تذكر الضرب، مع أن المادة ٣٢٠ الفرنسية التي أخذت منها المادة المصرية تنص على الأمرين . ولا غرض للشارع المصرى من ذلك إلا أن يكون قد أراد التجاوز عن حوادث الضرب البسيطة، أما الضرب الجسيم الذى يبلغ مبلغ الجروح في أهميتها فلا شك في أنه يدخل في حكم المادة ٢٠٨، إذ لا معنى للفرقة بين الضرب والجرح في هذه المادة خاصة. ولكن هل حكم المادة قاصر على الإصابات البدنية الظاهرة، أو يشمل لفظ الجروح الإصابات الباطنية والأمراض؟ ذهب بعض الشراح الفرنسيين الى أن عبارة المادة تشمل كل الإصابات على اختلاف أنواعها ظاهرة وباطنة^(١). ولكن جارولا يرى هذا الرأي^(٢).

الركن الثانى — الخطأ

ركن الخطأ هو الذى يميز الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عن أشباهها في المواد الأخرى، وهو علة العقاب في هذه الجرائم، فإذا انعدم الخطأ فلا عقاب مطلقاً، ويعتبر الفعل حادثاً بالقضاء والقدر^(٣). ويوجد الخطأ كلما ترتب على فعل إرادى نتائج لم يردّها الفاعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر، ولكنه كان في وسعه تجنبها. وجوهر الخطأ واحد من الوجهتين المدنية والجنائية، كما أن أساس التقدير واحد في الحالتين، غير أن القانون الجنائى لا يعاقب على الخطأ عادة إلا اذا كان من الجسامة بدرجة يصبح معها التعويض المدنى وحده غير كاف^(٤).

والخطأ المكوّن للجريمة إما خطأ بغير تبصر، وإما خطأ مع التبصر. أما الأول فيكون حيث لا يمسب الشخص حساب العواقب المترتبة على فعله، وقد كان في وسعه

(١) شوفرويل، ٤ قرة ١٤٢٦ — بلانش، ٥ قرة ٢٥ — جارسون، قرة ٩

(٢) جازو، ٥ قرة ١٧٨٩

(٣) جازو، ٥ قرة ١٧٨١ — شوفرويل، ٤ قرة ١٤٠٩ — بلانش، ٥ قرة ٦.

(٤) برنر، قرة ٣٠٧ — ٣١٠

أن يتوقعها، كمن يهتد آخر بسلاح ناري يتقد أنه غير محشو، فإذا به كذلك وينطلق العيار فيصيب الشخص الآخر، أو كمن يلقي حجرا من نافذة قبل أن ينظر في الطريق، فيصيب أحد الناس ويقتله أو يجرحه . وأما الثاني فيكون حيث يدرك الشخص خطر فعله، ولكنه يقدم عليه بشيء من الرعونة أو عدم الاحتياط، دون أن يريد قتلا أو جرحا، كمن يهتد آخر بسلاح يعلم أنه محشو، فيطلق العيار على غير إرادته ويصيب المجنى عليه، أو كمن يرى حجرا من نافذة في طريق يرى فيه بعض السابطة دون أن يقصد إصابة أحد، فيصيب الحجر أحد الناس . والخطأ في الحالة الثانية أشد خطرا منه في الحالة الأولى، وهو قريب الشبه بالقصد الاحتمالي في الجرائم المتعمدة، ولكنه يفترق عنه في أن القصد الاحتمالي يكون حيث يتدبر الشخص عواقب فعله ثم يمضي فيه غير مبال بالنتيجة، أما الخطأ مع التبصر فيكون حيث تجول هذه العوائب بخاطر الفاعل ولكنه لا يريد بها، ويقدم على الفعل غير مفكر فيها . والفرق بين الحالتين ضعيف، وقد يشبه الأمر في بعض الصور، غير أنه متى كانت النتيجة لازمة وجب اعتبار الفاعل مرتكبا للفعل عن قصد وتعمد؛ فتناظر المحطة الذي يأذن بقيام القطار وهو يعلم أن الخط مشغول اعتمادا على أنه قد لا يترتب على ذلك تصادم بمحض المصادفة، يجب اعتباره معتمدا النتيجة إذا وقع التصادم^(١) .

وقد عتد الشارع صور الخطأ الذي أراد العقاب عليه في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ وحصرها في خمس صور، وهي الرعونة، وعدم الاحتياط أو التحرز، والإهمال أو التفريط، وعدم الانتباه أو التوقي، وعدم مراعاة اللوائح؛ ويقول الشراح الفرنسيون إن هذا البيان وارد على سبيل الحصر^(٢)، وبذلك أخذت المحاكم الفرنسية أيضا، وكذا محكمة النقض المصرية^(٣) . على أن ألفاظ القانون واسعة المعنى بحيث يمكن أن تشمل

(١) برن، قرة ٣١٢ — ٣١٥ — جاور، قرة ١٧٨٣

(٢) جاور، قرة ١٧٨١ — جارسون، قرة ١١

(٣) دالوز، ١٨٦٤ — ١ — ١٩٣

(٤) قض ٢٣ ديسمبر ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ٢٧) .

جميع صور الخطأ ، وأوسعها معنى عبارة عدم الاحتياط ، إذ يمكن أن يدخل فيها جميع صور الخطأ الأخرى . وينصرف الإهمال عادة الى الصورة التي يكون الخطأ فيها نتيجة ترك أو تفريط أو امتناع . أما الرعاية وعدم الاحتياط وعدم الانتباه فتكون عادة حيث يقدم الشخص على عمل ولا يتخذ له عدته من وسائل العناية والاهتمام والوقاية ، وأكثر ما يكون ذلك في الأعمال التي تصطبغ بشيء من الخطر ، ويكون من واجب الفاعل محاذرته وانقاؤه .

وكما يقع الخطأ بفعل يقع بترك كما قدمنا ، وإذن يتصور في القتل خطأ وقوع جريمة الارتكاب بالترك ، وهو الأمر الذي أنكره بعض العلماء في القتل عمداً ، أما هنا فلا خلاف بين الشراح في جواز ذلك ^(١) .

وبالرغم من شمول ألفاظ القانون لكل صور الخطأ الممكنة عقلاً ، فقد يقع أن يبرأ الشخص من مسئولية الخطأ الجنائي ومع ذلك يحكم عليه بالتعويض المدني ، وليس في هذا تناقض ، والمحاكم الفرنسية تسلم بذلك ^(٢) . وعلة هذا أن القانون الجنائي لا يتعرض إلا للخطأ الجسيم ، أما في القانون المدني فيسأل الشخص عن الخطأ في كل درجاته . فضلاً عن أن في القانون المدني حالات يفترض فيها الخطأ ابتداءً ، ولا يعفى المسئول من المسئولية إلا إذا أثبت أن الفعل المسبب للضرر وقع بحادث قهري . أما في المسائل الجنائية فلا يمكن افتراض الخطأ ابتداءً ، بل لا بد من إثباته قبل المؤاخذه عليه . فإذا لم تكن أدلة الثبوت كافية فلا محل للعقاب . فصاحب الحيوان مثلاً مسئول مدنياً في كل الأحوال عما يصيب الغير من الضرر بفعل حيوانه ، ولا يعفى من المسئولية المدنية إلا إذا أثبت خطأ المصاب أو وجود حادث قهري ^(٣) ، ولكنه لا يسأل جنائياً إلا إذا أثبتت النيابة إهماله أو عدم احتياطه الخ .

(١) جارسون ،قرة ١٨

(٢) دالوز ، ١٩٠٠ — ٢ — ٢٦٥ — أظن أيضاً جارسون ، هامش ص ٩ نوبة ١٠

(٣) دهلست ، تحت كلمة مسئولية ققرة ١٣٩ — ١٤٠ — قارن حكم محكمة البان الجزئية في ٢٦ نوفمبر

سنة ١٩٢٣ (الحامدة ٤ عدد ٤٢٣ ص ٥٦٢) .

وعدم مراعاة اللوائح سبب قائم بذاته يترتب عليه مسؤولية المخالف عما يقع بسبب هذه المخالفة من الحوادث، ولو لم يثبت على المخالف أى نوع آخر من أنواع الخطأ، لأن مخالفة اللوائح خطأ بذاته^(١). ولفظ اللوائح هنا يجب أن يحمل على أوسع معانيه، فلا يقتصر على اللوائح التى تصدرها جهات الإدارة فقط، بل يشمل أيضا القوانين التى توضع لحفظ النظام والأمن وصيانة الصحة العامة، وعلى الخصوص مواد المخالفات الواردة فى قانون العقوبات^(٢). فمن يرتكب المخالفة المنصوص عليها فى المادة ٢/٣٤٠ الخاصة برعى الأحجار على المباني أو العربات الخ، ويترتب على هذه المخالفة إصابة إنسان، يعاقب بالمادة ٢٠٨ ع ولو لم يقع منه خطأ من نوع آخر. على أنه يجوز من الجهة الأخرى أن يعاقب الشخص على إصابة الغير ولو أثبت أنه اتبع اللوائح بدقة، متى تبين أنه قد ارتكب خطأ من طريق آخر، كعدم احتياط أو نحوه.

وقد يكون عدم مراعاة اللوائح جريمة قائمة بذاتها، فإذا ارتكب شخص مخالفة للوائح منصوصا لها على عقاب، وترتب على هذه المخالفة قتل أو جرح، وجبت محاكمته على الجريمتين ولا تعارض فى ذلك^(٣). فإذا سبقت محاكمته على المخالفة فذلك لا يمنع من تجديد محاكمته على جنحة القتل أو الجرح؛ فالحكم على متهم بفساد لأنه عمل عملية جراحية ومخالف بذلك اللوائح الصحية، لا يمنع من محاكمته أمام محكمة الجنح كقاتل خطأ إذا نشأ عن إهماله موت الشخص الذى عملت له العملية^(٤).

(١) حارسون، قرة ٢٢

(٢) جارسون، قرة ٢٣

(٣) جاور، ٥ قرة ١٧٨٧

(٤) قض ٢٧ مايو ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٤٠٧).

الركن الثالث — رابطة السببية

لا بد من وجود رابطة السببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع، فإذا كان الموت أو الجرح مستقلا عن الخطأ بحيث يتصور وقوعه ولو لم يقع الخطأ فلا عمل للعقاب^(١). فإذا ارتكب طبيب خطأ في عملية جراحية ومات المريض عقب ذلك، ولكن اتضح من الفحص أن موته كان محتوما سواء أعملت العملية أم لم تعمل، فلا يسأل الطبيب عن موته^(٢).

لكنه لا يشترط على كل حال أن يكون الشخص المسئول هو الذى أحدث القتل أو الجرح بنفسه، بل يكفي أن يكون هو المتسبب فيه بخطئه، والمادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ صريحتان في أن من تسبب في القتل أو الجرح مؤاخذاً كالمحدث لها سواء^(٣). وليست هذه الحالة قاصرة على القتل والجرح خطأ، بل المتسبب في القتل أو الجرح عمداً مسئول أيضاً كالقاتل أو الجارح بنفسه، وقد ذكرنا أمثلة ذلك فيما سبق، ولو أن المواد الخاصة بالقتل أو الجرح عمداً لم تنص على حالة التسبب كما نصت عليها المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ — وكل ما يشترط في هذه الحالة وجود السببية المباشرة. على أن بعض أحكام المحاكم الفرنسية والمصرية لا تشترط وجرد السببية المباشرة في حالى القتل والجرح خطأ. فمن ذلك ما حكمت به محكمة متر الفرنسية من أن من جمع منه حصان بخطئه قترّب على ذلك أن تطوع شخص للجري وراء الحصان وإمساكه، فأصابه الحصان بضربة أودت به، يسأل عن قتل ذلك المتطوع^(٤). وما حكمت به محكمة النقض المصرية من أنه إذا خالف شخص اللوائح وباع مترولاً يكون مسئولاً جنائياً عن نتيجة استعماله، ويعاقب على جريمة القتل

(١) جاور، ٥ قرة ١٧٩٠ — جارسون، قرة ٣٢

(٢) دالوز، ١٨٩٥ — ٢ — ٦٩

(٣) جاور، ٥ قرة ١٧٩٠ — جارسون، قرة ٣٣

(٤) دالوز، ١٨٦٣ — ٢ — ١٥٣

غير العمد اذا مات المشتري بسبب الإقراط في تعاطى ذلك المتزول . ويكون مرتكب الخطأ مسئولاً عن النتيجة الأخيرة التي ترتبت على فعله ، ولو ساعد على إحداث هذه النتيجة أسباب أخرى . ومن ذلك ما حكمت به محكمة استئناف الاسكندرية من أنه اذا كانت الجروح المتسببة من غير عمد بسبب عدم احتياط محدثها أو إهماله غير ميمية في ذاتها، ولكنها مع ذلك أنفضت الى موت المجنى عليه لاعتلال صحته وقت الإصابة ، فإن من تسبب فيها يعاقب على جريمة القتل خطأ لا على جريمة الجرح خطأ فقط ^(١) .

ولكن مما تجب ملاحظته عدم جواز مؤاخذة شخص بفعل آخر، ولا يكفي لإشراك شخص في مسئولية جنائية أن يكون قد ارتكب خطأ بصورة ما، بل يجب أن يكون ذلك الخطأ من أسباب وقوع الجريمة ؛ وعلى الأخص تجب ملاحظة ذلك فيما يتعلق بارتباط المسئولية المدنية بالمسئولية الجنائية ، فليس كل من نسب اليه خطأ مدني محلاً للمؤاخذة الجنائية . فقد يسأل الأب مدنيا عن قتل وقع من ولده خطأ لأنه أهمل في ملاحظته، ولكن ذلك لا يكفي لمؤاخذته جنائياً على ذلك القتل إلا اذا ثبت أنه هو المتسبب شخصياً في حدوثه بخطأ أو إهمال منه، كما لو أعطى ولده الصغير السلاح الناري الذي تسبب عنه القتل خطأ . وصاحب الحيوان مسئول مدنيا عما يصيب الغير من الضرر بسبب ذلك الحيوان، ولكنه لا يسأل جنائياً عما يحدث منه من القتل أو الجرح إلا اذا أمكن أن ينسب الى شخصه نوع من أنواع الخطأ الواردة بالمادة ٢٠٢، كما لو كان قد سلم ذلك الحيوان الى شخص لا يحسن قياده، أو كان يعلم أن الحيوان خطر ومع ذلك أذن بنجروجه ^(٢) .

(١) قض ٢٢ أبريل سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ١٢) .

(٢) استئناف الاسكندرية ٢٧ مارس سنة ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ١٠٥) .

(٣) جaro، ٥ قرة ١٧٩١ - جارسون، قرة ٣٥ - ٣٧ - تارن طنطا الابتدائية ٢٣ يناير

سنة ١٩٢٤ (الحاماة ٤ عدد ٥٧٦ ص ٧٦٠) .

وقد يكون السيد مسئولاً مدنياً عما يصيب الغير من الضرر بفعل خادمه، ولكنه لا يسأل جنائياً عما يقع منه من القتل أو الجرح خطأ إلا إذا أمكن أن ينسب إليه مباشرة خطأ في ذلك . وقد حكم في قضية دهس فيها سائق أثناء قيادته مركبة سيده طفلاً فأماته ، وكان السائق ضعيف البصر ، بأن عدم اتخاذ السيد للاحتياطات اللازمة حين اختيار خادمه يجعله مؤاخذاً جنائياً عن موت الطفل بموجب المادة ٢٠٢ ع^(١) .

وقد يسأل السيد دون الخادم إذا لم يكن الخادم سوى منقذ لأوامر سيده ، ولم يقع منه في سبيل ذلك خطأ ولا إهمال ، فمن يسلم خادمه حيواناً خطراً ليروضه ولم ينبته الخادم إلى ما يجب اتخاذه من الحيلة مع هذا الحيوان ، يكون مسئولاً وحده جنائياً عما يحدثه هذا الحيوان من الإصابات أثناء قياد الخادم له^(٢) .

الخطأ الذي يقع من أكثر من شخص واحد — إذا وقع القتل أو الجرح خطأ من عدة أشخاص ، وكان كل منهم آخذاً من الفعل المسبب للوثة أو الجرح بنصيب ، اعتبروا جميعاً فاعلين أصليين ولا صعوبة في ذلك . لكن قد يقع أن يكون أحد المسؤولين مرتكباً للقتل بالفعل والثاني مشتركاً معه بالأمر مثلاً ، فهل يعتبر الأمر شريكاً أو فاعلاً أصلياً ؟ إذا طبقنا قواعد الاشتراك وجب اعتبار الأمر شريكاً بالتحريض ، ولكن الاشتراك على هذه الصورة لا يفهم إلا في الجرائم المتعمدة أى التي يتوفر فيها القصد الجنائي^(٣) ؛ أما في جرائم القتل والجرح خطأ حيث ينعدم القصد الجنائي ، فيصعب الأخذ بنظرية الاشتراك التي مبناها العلم والنية . على أنه لا حاجة بنا إلى الالتجاء إلى المادة ٤ عقوبات ، وفي الإمكان اعتبار كل من الأمر

(١) مجلة الجزية ٢٧ فبراير ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١١٠) .

(٢) جارسون ،قرة ٣٨ .

(٣) انظر مع ذلك شوفر وهيل ،قرة ١٤٢٥ .

(١) والمنفذ فاعلا أصليا ، فالمتخذ فاعل أصلي بالفعل والأمر فاعل أصلي بالتسبب .
وبذلك حكمت محكمة طنطا الابتدائية إذ قررت أن المخدم الذي ينشأ عن أمر يصدره إهمال معاقب عليه يعد مسئولا جنائيا كفاعل أصلي عن نتائج هذا العمل ، فالمتهم الذي كان يدير بنفسه تنفيذ أعمال ترميم في بيته ، ثم يأمر أحد العمال بإلقاء عرق من الخشب بلا حيلة فينشأ عن ذلك جرح أحد المارة ، يعتبر فاعلا أصليا مسئولا بالمادة ٢٠٨ ع (٢) . لكن محكمة النقض أخذت بالرأى الآخر، وقررت اعتبار السيد الذي يأمر سائق أوتوموبيله بالسير بسرعة تزيد عما قرره اللوائح شريكا بالتحريض في القتل خطأ الذي يقع من السائق بسبب هذه السرعة (٣) .

وقد يكون الخطأ مشتركا بين الجاني والمصاب ، ولكن من المقرر أن خطأ المجنى عليه لا يرفع المسؤولية عن الجاني ، إذ لا مقاصة في الجرائم (٤) . فقد حكم في قضية السائق الذي قتل الطفل بأن إهمال أهل المجنى عليه في مراقبته لا يؤثر على المسؤولية الجنائية الواقعة على السائق وسيد (٥) . ويكون الحكم كذلك ولو بلغ خطأ المجنى عليه حد المخالفة القانونية (٦) ، فن دهمس بأوتوموبيله شخصا كان في حالة سكرين يسأل عن هذا الحادث الذي سببه عدم احتياظه . إلا أن خطأ المجنى عليه يخفف من مسؤولية الجاني بمقدار ما يكون هذا الخطأ قد ساعد على وقوع الإصابة ، فإذا بلغ من الجسامية درجة يتضاءل أو يتعادل معها خطأ الجاني ، وجبت مراعاة ذلك في تقدير العقوبة ، وقد يكون من الواجب الحكم بالبراءة في بعض الأحوال (٧) .

(١) قارن جارد ، ه قرة ١٧٩٠ — جارسون ، قرة ٤٢ — ٤٣

(٢) استئناف طنطا ٤ يونيو سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١٠٨) .

(٣) قض ٩ يونيو سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١٠٠) .

(٤) جارد ، ه قرة ١٧٨٨ — شوفروميلي ، ٤ قرة ١٤١٤ — بلانش ، ه قرة ١٩ — جارسون ، قرة ٤٨

(٥) مجلة الجزية ٢٧ فبراير ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١١٠) .

(٦) دالوز ، ١٨٧٠ — ١ — ٣١٢ (٧) جارسون ، قرة ٥٠

تطبيقات أخرى للمحكمة المصرية - قد يقع الاشتباه فيما إذا كان الفعل شروعا في قتل أو إصابة خطأ منطبقا على المادة ٢٠٨ ع ، والذي يميز الأمرين في هذه الحالة وجود نية القتل أو ائتمامها . فإذا أطلق شخص عيارا ناريا على شيء يحسبه بحسن نية شعبا ، فأصاب رجلا وهو يجهل وجود أحد من الناس ، لا يعاقب بتهمة شروع في قتل بل بتهمة إحداث جروح ناشئة عن عدم احتياط^(١) .

وقد يلبس الأمر بين القتل خطأ والجرح أو الضرب المفضي الى الموت ، ولكن معيار التمييز بينهما كما قلنا أن الضرب المفضي الى الموت يبدأ بفعل جثائي متعمد موجه الى المجنى عليه ، فإذا انطبقت الحادثة على هذا الوصف فهمى ضرب أو جرح أفضى الى موت لا قتل خطأ . ولا يهم بعد هذا أن يكون المتهم لم يقصد قتلا ، لأن ذلك أيضا من مستلزمات المادة ٢٠٠ ، كما لا يهم أن يكون للتم الحق قانونا في استعمال شيء من وسائل العنف أو الاعتداء في حدود معينة ، إذا كان قد جاوز حدود ذلك الحق . فالألب الذي يؤذّب ابنه تأديبا خفيفا قد يعفى من العقاب لما له من حق التربية شرعا ، فإذا جاوز حد التأديب وجبت معاقبته بالمواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٤ بحسب الأحوال ، فإذا بالغ في الإيذاء حتى انتهى الأمر بموت الولد عدّ فعله ضربا مفضيا الى الموت لا قتلا خطأ^(٢) . وقد أخطأت محكمة الاستئناف المصرية في تطبيق هذه القاعدة في قضية اتهم فيها بعض ممرضى مستشفى المجازيب بأنهم تسببوا في وفاة مجنون بأن ضغطوا على مقدم بطنه ضغطا شديدا منعاه من الهياج ، فأحدث ذلك به نزيفا باطنيا وتفتتا في الأنسجة أدى الى موته ، حكمت بأن قوانين مستشفى المجازيب تقضى على الممرضين عند هياج أحد المجانين بأن يعطلوا يديه بطريقة لا ضرر فيها ، فإذا كان الممرضون قد استعملوا بدلا من هذه الطريقة طريقة أخرى وهى السابق

(١) قاضى إسماعيل طحا ١٢ مارس سنة ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٨١) .

(٢) جاور ، ٤ ققرة ١٧١٠ - شوفرويل ، ٤ ققرة ١٣٥٤ - بلانش ، ٤ ققرة ٥٩٤

بيانها أدت الى موت المجنون ، فلا يعد عملهم هذا ضرباً أفضى الى موت بل يعد قتلًا خطأ لعدم الاحتياط منطبقاً على المادة ٢٠٢ ع (١) . وظاهر أن نفس مقدمات الحكم لا تؤدي الى النتيجة التي قررها .

ومما يدعو الى اللبس أيضاً ويشبه ما تقدم حالة ما اذا كان الشخص يصيب آخر خطأ أثناء استعماله لحق شرعي يبيحه القانون، كمن يكون في حالة دفاع شرعي عن النفس، فيطلق على من اعتدى عليه عياراً نارياً فيخطئه ويصيب آخر فيقتله، فهل يعد في هذه الحالة قاتلاً خطأ؟ رفعت الى قاضي الإحالة بمحكمة طنطا قضية من هذا القبيل قسمتها اليه النيابة على أنها ضرب أفضى الى موت، فقزر أن جريمة القتل بغير عمد المنصوص عليها في المادة ٢٠٠ ع لا تتوفر إلا اذا كان الفعل المسبب للوفاة: غير شرعي، أما اذا كان شرعياً فيعتبر قتلًا بلا تبصر ويدخل في حكم المادة ٢٠٢ ع، إذا كان مصحوباً بإهمال أو عدم احتياط أو غير ذلك مما نص عليه بالمادة المذكورة؛ أما اذا لم يقع شيء من ذلك فيعتبر موت المجنى عليه في هذه الحالة قضاء وقدرًا ولا عقاب عليه، لأنه اذا كان الفعل مباحاً قانوناً من سائر الوجوه، فسوء نتيجه لا يكفي في حد ذاته لإدخال الفعل تحت طائلة العقاب (٢).

وقد يكون الفعل الواحد جريمتين مختلفتين، أو يرتكب المتهم جريمتين لفرض واحد، وتكون إحداها منطبقة على المادة ٢٠٢ أو المادة ٢٠٨، ولأمان يمنع من محاكمة المتهم على الجريمتين . فمن يجوز كلبه على أحد الناس ولم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر يعتبر مرتكباً للمخالفة المنصوص عليها بالمادة ٣٣١/٣؛ فانما تسبب عن ذلك جرح فلا مانع من تطبيق المادة ٢٠٨ ع لتوفر ركن الخطأ وهو المخالفة؛ فإن كان الجرح مقصوداً وجب تطبيق المادة ٣٠٦ ع (٣) . وإذا أجرى حلاق لمرضى

(١) الاستئناف ١٠ أبريل سنة ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٤٢٨) .

(٢) قاضي إحالة طنطا ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ١١) .

(٣) قض ٢٠ يناير سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٤٠) .

بقصد شفائه عملية جراحية ليست من اختصاصه عد فعله مخالفة منطبقة على المادتين الرابعة والسابعة من لأئحة مزاولة صناعة الطب الصادرة في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ لأنه حلاق بسيط ، ولا يجوز له أن يعمل عملية جراحية غير عملية الختان وتلقيح الجدري والحجامة ووضع أو تركيب العالق والقيار الجراحي البسيط ؛ ولكن ذلك لا يمنع من محاكمته أيضا بمقتضى المادة ٢٠٨ ع على إحداث جرح بعدم مراعاة اللوائح . وبذلك حكمت محكمة النقض المصرية بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٧ وكانت النيابة قلمت الدعوى الى المحكمة الجزئية بوصف كونها جرحا عمدا منطبقا على المادة ٢٠٦ ، واعتبرت المحكمة الجزئية هذا الوصف صحيحا وحكمت على المتهم بمقتضى المادة المذكورة . ومحكمة الاستئناف أيدت هذا الحكم أيضا من حيث الوصف . ولكن محكمة النقض ذهبت الى وجوب تطبيق المادة ٢٠٨ لا المادة ٢٠٦ استنادا الى أن قصد الجاني من إجراء العملية إنما كان شفاء المخني عليه لا القيام بتجربة علمية ولا بعملية جراحية لا ضرورة ولا لزوم لها^(١) . وقد جرت محكمة النقض في ذلك على نهج المحاكم الفرنسية التي تعتبر أمثال هذه الحوادث إصابات خطأ نشأت عن عدم اتباع اللوائح ، ومنطبقة على المادتين ٢٠٨ أو ٢٠٢ بحسب الأحوال^(٢) . ولكن أليس في هذا أخذ بظاهر النص وقفاض عن روح التشريع ؟ ألم يكن الأصوب اعتبار هذا الفعل جرحا عمدا منطبقا على المادة ٢٠٦ ، أو مفضيا الى الموت منطبقا على المادة ٢٠٠ ع ، لأنه فعل جنائي متعمد لا مبرر له من القانون ؟ أليست القاعدة أن رضا المخني عليه في مثل هذه الأحوال وغيرها لا يغير شيئا من وصف الجريمة ولا من المسؤولية الجنائية ، وأن البواعث التي تدفع المتهم الى ارتكاب الجريمة لا أهمية لها أيضا ، وأنه سواء أكان غرض الجاني شفاء المريض أم إحداث الأذى له فالقفل واحد والمسئولية واحدة ؟ أما كون الحلاقين قد منعوا بمقتضى لأئحة صناعة الطب من القيام

(١) قس ٨ يناير سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١٨)

(٢) جارسون ، مواد ٣١٩ - ٣٢٠ قرة ٢١٧

بعمليات الجراحة الكبرى فلا يصح أن يكون وحده سببا في تخفيف مسؤوليتهم، لأن فعلهم لا يزال مع ذلك منطبقا على القواعد العامة التي نهى أساس المسؤولية في المادة ٢٠٦ وأخواتها، وكان الواجب عقلا أن تكون مسؤوليتهم مع وجود اللامحة أشد، لأنهم منعموا من عمل الجراحات الكبرى بنصين قانونيين : نص خاص وهو نص اللامحة، وآخر عام وهو الوارد بالمادة ٢٠٦ ع :

ومن قبيل وقوع جريمتين بفعل واحد ما إذا حدث حريق بإهمال منطبق على المادة ٣١٥ ع وترتب عليه قتل أحد الناس، فلا مانع يمنع في هذه الحالة من محاكمة المتسبب في الحريق بمقتضى المادة ٢٠٢ مع المادة ٣١٥ . أما ما ذهبت إليه محكمة طنطا الابتدائية^(١) من عدم جواز تطبيق المادة ٢٠٢ في هذه الحالة، لأنه يجب لتطبيقها أن يكون القتل ناشئا مباشرة عن رغبة المتهم أو عدم احتياطه الخ فلا عمل له، لأنها إذا كانت تريد بذلك اشتراط السببية المباشرة فالسببية المباشرة متوفرة هنا، لأن حادث الموت مترتب على فعل الجاني مباشرة بدون توسط عامل خارجي، وإن كانت تريد بذلك أن الموت يجب أن يحدث بيد الجاني أو بشخصه فذلك غير صحيح، لأن المادة ٢٠٢ تعاقب من يقتل آخر خطأ بنفسه ومن يتسبب في قتله كذلك، ما دامت رابطة السببية موجودة .

وصاحب البناء مسئول جنائيا عما يحدث لساكنيه من الإصابات الناشئة عن سقوط ذلك البناء إذا ثبت أنه كان يعلم أو كان في حالة تمكنه من العلم بأن ذلك البناء غير متين، أو إذا كان قد أُنذر بأن البناء صائر إلى السقوط ولم يتخذ الوسائل اللازمة لمنع الخطر . ويعتبر صاحب البناء عالما بعدم متانته ومسئولا عما يترتب على سقوطه من الحوادث إذا كان قد اشترك بنفسه في إدارة بنائه^(٢) . أما إذا ثبت أنه كان يجهل الخطر فلا عمل لمحاكمته جنائيا ولو كان مسئولا مدنيا . كذلك يسأل

(١) استئناف طنطا ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ١٠٠) .

(٢) قضا ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ١٢٠) .

صاحب البناء عما يصيب الغير من الأضرار أثناء بنائه، اذا كان مشتركاً في حركة البناء وكان هو المتسبب في وقوع ذلك الضرر بأوامره وإرشاداته^(١)، أما اذا لم يشترك في حركة البناء فلا يسأل جنائياً عن الإصابات التي يسببها العمال للغير، أو التي تسبب للعمال من عملية البناء^(٢).

وكذلك المهندس المعماري والمقاول مسؤلان جنائياً عما يحدث للغير من الإصابات بسبب ما يقع منهما من الخطأ في إقامة البناء. وليست مسؤوليتهما قاصرة في ذلك على وقت إقامة البناء، بل تستمر بعد ذلك بحيث يسألان عن كل ما يحدث بالمتر من خلل أو سقوط يقترب عليه إصابة الغير أو موته، ما دام ذلك الخلل أو السقوط راجعاً الى خطئهما. ولا يجوز لهما الاحتجاج بأنهما اتبعا في تشييد البناء أو تصميمه رغبة صاحب البناء، اذا كانت معلومتها الفنية ترشدهما الى احتمال وقوع خطر من جراء ذلك^(٣). الا أن محكمة الاسكندرية الابتدائية خالفت هذا المبدأ في حكم لها إذ قررت أن لا مسؤولية على المهندس والمقاول اذا أخبرا المالك بالخطر الذي يهدد البناء وأصرّ هو على مواصلة العمل، وخصوصاً اذا كان المهندس بعد ذلك قد عمل ما في وسعه لاجتناب الخطر^(٤). وهذا الحكم موضع نظر.

المبحث الثاني — في عقاب القتل والجرح والضرب خطأ

لم يجعل القانون جريمة القتل خطأ جنائية بجرائم القتل الأخرى، بل جعلها جنحة فقط، وقرر لها عقوبة خفيفة وهي الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً (المادة ٢٠٢). ومعنى ذلك أنه يجوز الحكم فيها بالغرامة دون الحبس. وقد راعى في ذلك أن انعدام نية القتل من جهة وانعدام

(١) استئناف طنطا ٤ يونيو سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١٠٨)

(٢) قارن جارسون، فقرة ٩٢ — ٩٤

(٣) جارسون، فقرة ٩١

(٤) استئناف الاسكندرية ١٨ أبريل ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ٦٤).

القصد الجنائي بسائر صوره من جهة أخرى يجعلان هذه الجريمة قليلة الخطر، ولولا ما يصحب وقوعها من إهمال أو عدم احتياط لما استحق فاعلها عقاباً قط . ولكن الشارع أراد بالعقاب هنا أن يحمل الناس على الانتباه والتحرز والاحتياط في تصرفاتهم كيلا يصيبوا غيرهم بأذى ولو من غير قصد ولا تعمد . كذلك الحال في الجرح أو الضرب خطأ، فقد جعل القانون عقابه الحبس مدة لا تزيد على شهرين أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . ولم يجعل العقاب هنا تابعا لجسامة النتيجة المترتبة على الخطأ كما فعل بالجرح والضرب عمداً ، لأن ذلك لا يتصور إلا حيث يكون الأذى صادرا عن قصد . أما هنا حيث أساس العقاب مجرد الخطأ، فلا محل لهذه التفريق^(١) .

الفصل الرابع

في القتل والجرح والضرب قضاء وقدر

أقل صور القتل والجرح والضرب إجراماً هي الصورة التي يكون الفعل فيها مصطحباً بخطأ، فإذا انعدمت نية القتل وانعدم الخطأ أيضاً فلا محل للعقاب مطلقاً، لأن القتل يكون في هذه الحالة مسبباً عن ظروف سيئة لا دخل لإرادة الفاعل في وجودها، وليس في استطاعته توقعها ولا منعها، ولا يصح أن يسأل الشخص إلا عن الأفعال الصادرة عن إرادته^(٢) . فالشخص الذي يطلق عياراً نارياً في مكان معد للصيد، ولم يتوقع وجود إنسان فيه، فيصيب آدمياً عن غير قصد ولا خطأ لا يسأل

(١) جارسون،قرة ٨

(٢) جاور، ٥ قرة ١٧٨١ — جارسون، مواد ٣١٩ — ٣٢٠ قرة ١٠ و ١٣ — شوف

وميل، ٤ قرة ١٤٠٥ — ١٤٠٦ — بلانش، ٥ قرة ٣ — هاريس، ص ١٤٢ — ١٤٣

عن الجرح أو الموت الناشئ عن فعله . وكذلك العامل الذى يسقط من مكان عال . بسبب انقطاع الحبل الذى كان ممسكا به ، فيقع على أحد السابطة فيقتله وينجو هو . لا يعاقب ما دام انقطاع الحبل لم يكن ناشئا عن خطأ منه . وكذا العامل الذى يلقي أجساما صلبة فى طريق لا يمر به أحد ، فيصيب بعض المصادفة إنسانا لا يعاقب . وكذا العامل الذى يشتغل بكسر حطب ، فتطير رأس الآلة التى يكسرها وتصيب إنسانا فتجرحه أو تقتله لا يسأل عن ذلك . والمقاول الذى حفر حفرة واتخذ جميع الاحتياطات المأمنة من سقوط أحد فيها من تسويرووضع مصابيح فى الليل ، لا يسأل . اذا سقط فيها شخص ببعض المصادفة . ومن هذا القبيل ما حكته محكمة الاستئناف المصرية من وجوب تبرئة شخص جمع به جواده فأصاب أحد الناس ، إذ انضح لها أنه عمل ما فى طاقته وقوته لمنع حدوث المصادفة ، وأن جموح الجواد كان ناشئا عن سبب خارج عن إرادته ، وأنه لم يقع منه إهمال أو عدم تحرز يحمله مسئولاً قانوناً^(١) .

الفصل النحاس

فى إخفاء جثة القتل

المادة ٢٠٣ ع — كل من أخفى جثة قتل أو دفنها بدون إخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

وضع الشارع هذه المادة فى باب القتل والجرح والضرب لأن الجريمة المنصوص عليها فيها تقع عادة بمناسبة حدوث قتل ، ولكنها ليست قاصرة على الأحوال

(١) الاستئناف ١٦ نوفمبر ١٨٩٥ (القضا ٣٠ ص ٥) .

الى تقع فيها جريمة قتل مما نص عليه في هذا الباب . فالجريمة جريمة قائمة بذاتها (sui generis) لا ارتباط لها بجريمة القتل، وليست صورة من صور الاشتراك فيه^(١).

وأركان هذه الجريمة ثلاثة : (١) فعل ماذى وهو إخفاء أو دفن جثة قتيل ؛ (٢) أن يكون ذلك بدون إخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه، (٣) القصد الجنائي .

أما الركن الماذى فيقع متى حصل الدفن أو الإخفاء بأية صورة، وكانت الجثة المخفاة أو المدفونة جثة قتيل . ولا يراد بلفظ القتيل هنا من وقعت عليه جريمة قتل، بل يدخل في النص كل شخص لم يموت طبيعياً، وهذا مستفاد من صيغة النص الفرنسية، إذ عبرت عن القتيل بعبارة (une personne morte de mort violente) في ذلك حالة القتل عمداً، والقتل بغير عمد، والقتل خطأ، والقتل بجحادث، والانتحار .

ولما كان الغرض من العقاب في هذه المادة تمكين أولى الأمر من تحقيق حوادث الموت الذي يقع على صورة غير طبيعية لمعرفة ما اذا كان الموت جنائياً أم غير جنائى، وتسهيل سبيل الوصول الى اكتشاف الجرائم، وإجراء مقتضيات العدل في مثل هذه الأحوال، فكل إخفاء لجثة قتيل قبل الكشف عليها وإجراء التحقيق اللازم عنها يدخل في حكم هذه المادة . فيعد إخفاء معاقبا عليه بالمادة ٢٠٣ الدفن بغير إذن، وإحراق الجثة ووضعها في مرحاض، أو إلقاؤها في ترعة أو نهر الخ^(٢) . ولا يشترط أن يكون الإخفاء بحيث لا يستطيع العثور عليها بعده، بل يكفي أنه يكون موقفاً، فن وضع جثة في طرد وسامها الى مصلحة السكة الحديدية لنقلها الى جهة أخرى يعد تخفياً للجثة^(٣) . ولكن مجرد نقلها من مكان الى مكان آخر، كإلقائها

(١) جارو، ٥ قرة ٢٠٠٥ - جارسون، مادة ٣٥٩ قرة ٣

(٢) جارو، ٥ قرة ٢٠٠٧ - جارسون، ١٠ قرة ٦

(٣) جارسون، قرة ٧

في طريق أو غيط، لا يعد إخفاء ^(١) . ولكن هل يعد إخفاء تقطيع الجثة قطعاً والقاء كل قطعة في مكان بعيد عن سائر القطع، أو فصل الرأس عن الجسم وإخفاء الرأس فقط، أو القاءها في ترعة أو جهة بعيدة؟ ما أظن ذلك إخفاء ينطبق على ألفاظ المادة، وإن كان في ذاته كافياً لتعطيل سير التحقيق وكشف الحقيقة . على أن جارسون يعد ذلك إخفاء منطبقاً على المادة ^(٢) .

أما الركن الأدبي فيوجد متى ارتكب الخفي فعل الإخفاء وهو يعلم أن الجثة جثة قتل لم يؤذن بدفنها، ولم تعمل التحقيقات اللازمة بشأنها . ولا يشترط بعد هذا أن يكون قصده تعطيل سير التحقيق ^(٣) . فإذا كان قد دفنها وهو معتقد أن الدفن قد أذن به، أو أنها ليست بجثة قتل فلا جريمة ولا عقاب .

وهذه الجريمة وإن كانت مستقلة وقائمة بذاتها، إلا أنها لا تتحقق ولا تقام الدعوى بها إذا كان مرتكبها هو نفس مرتكب جريمة القتل، لأن الإخفاء يكون في هذه الحالة ذيلًا من ذيل جريمة القتل نفسها، لا يمكن فصله عن الجريمة الأصلية ومعاقبته على انفراد ^(٤) . فلا يتصور إذن تطبيق المادة إلا حيث يكون الموت غير جنائي، أو حيث يكون جنائياً ويقع الإخفاء أو الدفن على أيدي أشخاص غير القتلة .

فإذا رفعت دعوى القتل على متهم وبرئ منها لثبوت أنه لم يكن هو القاتل، فلا مانع يمنع من محاكمته بعد ذلك على تهمة الإخفاء طبقاً للمادة ٢٠٣، إذا كان قد أخفى الجثة .

(١) جارسون، فقرة ٩

(٢) جارسون، فقرة ١٠ - ١١

(٣) جارسون، فقرة ٢٠٠٥ - جارسون، فقرة ١٦ - قارن شوغروهيل، ٤ فقرة ١٧٦٦

(٤) جارسون، فقرة ٢٠٠٦ - شوغروهيل، ٤ فقرة ١٧٦٦ - بلانش، ٥ فقرة ٣٤٣

ومن قبيـل هذا ما حكمت به محكمة أسـيوط من أنه يعاقب بمقتضى هذه المادة من ارتكب جريمة القتل ولم يحكم عليه بعقوبة لثبوت أنه ارتكب القتل دفاعا عن نفسه أو ماله^(١) .

وقد حكم بأن هذه المادة تنطبق على الموظف (العمدة) الذى يصرح بدفن جثة قتيل قبل إجراء التحقيق ، وهو يعلم أن الموت جنائى^(٢) .

وبأن المادة تنطبق على من أخفى جثة متحر أو دفنها قبل الإخبار عنها ، لأن المتحرمة قتيلا فى حكم المادة المذكورة^(٣) .

الفصل السادس

فى أسباب الإباحة والأعذار المخففة

هذا الموضوع من مباحث القسم العام من قانون العقوبات ، فليس هذا محل الإفاضة فيه ، وإنما نشير بإيجاز الى ما يتصل من هذه المباحث باب القتل والضرب والجرح .

المبحث الأول — فى الدفاع الشرعى

نصت المواد ٢٠٩ — ٢١٥ فى باب القتل والجرح والضرب على حالة الدفاع الشرعى الذى يبيح القتل أو الضرب أو الجرح أو يعمل مرتكبه معذورا .

وللدفاع الشرعى المباح شرطان : (١) حصول اعتداء يعتبر جريمة على النفس مما نص عليه فى قانون العقوبات ، أو اعتداء على المال مما يدخل فى عداد الجرائم

(١) أسـيوط ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٨ (المقوق ١٣ ص ٣٤٥) .

(٢) قاض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ٣) .

(٣) استئناف بنى سويف ١٥ أبريل سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٨٧) .

التي ذكرتها المادة ٢١٠ ققرة ثانية على سبيل الحصر، (٢) أن يكون الدفاع ضروريا لرد الاعتداء^(١).

الشرط الأول — أما الشرط الأول فيدخل تحته الاعتداء على شخص المدافع أو شخص غيره أو ماله أو مال غيره (المادة ٢٠٩)، فإذا كان الاعتداء على النفس فلا يهم نوع هذا الاعتداء، متى كان القانون يعتبره جريمة على النفس، ولو مخالفة. لكنه يشترط على كل حال أن يكون الاعتداء ماديا، فلا يدخل في ذلك الاعتداء بالفاظ السب أو القذف.

أما إذا كانت الاعتداء على المال فلا يباح الدفاع الشرعي إلا إذا كان ذلك الاعتداء داخلا في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من الكتاب الثالث من القانون، وفي المادة ١/٣٤٠، والمادة ٣٤٢ ققرة أولى وثالثة. وهذا البيان يشمل جميع الجنايات والجناح التي ترتكب على المال، ولكنه لا يشمل جميع المخالفات المتعلقة بالأموال.

ولكي يبيح الاعتداء الدفاع الشرعي يجب أن يكون حقيقيا، فلا يكفي لتبرير الدفاع الظن خطأ بوقوع اعتداء^(٢). كذلك يجب أن يكون الاعتداء حالا، فلا دفاع بعد زوال الاعتداء. لكن هناك أحوالا أباحوا فيها الدفاع بعد انتهاء الجريمة، كما لو سرق سارق ثم عمد إلى الفرار بالمسروق، فيجوز في هذه الحالة استعمال القوة اللازمة لمنعه من الفرار^(٣). أما إذا هرب فعلا فلا يبقى للدفاع محل.

(١) قرض ٤ مارس سنة ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٧٣).

(٢) قرض ٢٢ يناير ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٥٧) وقرار قاضي إحالة طنطا في ١٢ مارس

١٩١٣ (المجموعة ١٣ عدد ٨١).

(٣) أنظر تطبيقات الحاقية على المواد ٢٠٩ — ٢١٥ وحكم محكمة الاستئناف أول فبراير ١٩٠٥

(الاستقلال ٤ ص ١٦٦).

ويجب أيضا أن يكون الاعتداء ظالما، فلا يجوز للعتدى أولا أن يرد عن نفسه هجمات المدافع، إلا اذا جاوز المدافع حدود الدفاع الشرعى، وإذ ناك يصبح اعتدائه ظالما .

الشرط الثانى - وأما الشرط الثانى فمستفاد من نص المادة ٢١٠ التى تبيح استعمال القوة اللازمة فقط، فلا يجوز أن يتخطى الدفاع الحدود الضرورية للوصول الى الغرض المقصود . ودرجة القوة التى يبيحها القانون ويمسها لازمة مسألة تتعلق بالوقائع، وللقاضى تقديرها . ومن الواجب مراعاة الظروف المحيطة بالمدافع وقت الدفاع، فقد يكون من شأنها جعل المدافع بحالة لا يستطيع معها أن يتقدر بالدقة الحد الذى لا يجوز له أن يتعداه^(١) . والقاعدة العامة وجوب التعادل بين الاعتداء والدفاع .

ويصبح الدفاع غير ضرورى ولا محل له متى كان من الممكن الاجتناء فى الوقت المناسب الى رجال السلطة العامة (المادة ٢١١) .

وحق الدفاع الشرعى بشرطيه المتقدمين مقيد بقيددين : (الأول) أن الدفاع لا يباح فى سبيل مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر من واجبات وظيفته مع حسن النية، ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته، إلا اذا خيف أن ينشأ عن فعله موت أو جروح بالغة، وكان لهذا الخوف سبب معقول (المادة ٢١٢) . أما اذا كان المأمور سبب النية، كما لو قبض بسوء قصد على شخص برىء، أو اعتدى عليه بالضرب بعد القبض بلا مسوغ، جاز استعمال حق الدفاع فى هذه الحالة . (والقيد الثانى) أن حق الدفاع الشرعى لا يبيح القتل إلا فى أحوال معينة هى المنصوص عليها فى المادة ٢١٣ بالنسبة الى الدفاع عن النفس، وفى المادة ٢١٤ بالنسبة الى

(١) قارن الاستئناف ١٩ ديسمبر ١٨٩٨ (القضاء ٦ ص ٩٠) وأسيوط ٢٧ أكتوبر ١٨٩٨ (الحقوق ١٣ ص ٣٤٥) .

الدفاع عن المال . وفيما خرج عن هذه الأحوال لا يباح مطلقا القتل دفاعا عن النفس أو المال . كما أنه في هذه الأحوال نفسها لا يباح القتل إلا اذا كان ضروريا . فاذا توفرت شروط الدفاع الشرعى بالقيود السابقة، وارتكب المدافع قتلًا أو ضربًا أو جرحا في سبيل ذلك الدفاع، فلا جناح عليه (مادة ٢٠٩) .

أما اذا تعدى المدافع بنية سليمة حدود الدفاع الشرعى أثناء استعماله لإياه، دون أن يكون قاصدا إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع، فلا يعفى من العقاب، ولكن للقاضي اذا كان الفعل جناية أن يعذبه معذورا اذا رأى لذلك عللا، وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون (المادة ٢١٥) . وأما اذا كان الفعل جنحة فحق القاضي في الأخذ بأسباب الرأفة كقيل بأن يتزل العقوبة عند اللزوم الى الحد الأدنى المقرر للجرح، وهو الحبس أربعين ساعة أو غرامة خمسة قروش .

المبحث الثانى — فى الاستفزاز (provocation)

لم يعتبر الشارع المصرى الاستفزاز عذرا فى أحوال القتل كما اعتبره القانون الفرنسى والقانون السودانى، ولكن للقاضى بما له من حق الأخذ بأسباب الرأفة العامة أن يخفف عتوبة مرتكب القتل أو الضرب أو الجرح، متى كان الذى حمّله على ارتكابها عامل غضب أو هياج سببه نفس المحنى عليه ^(١) .

أما القانون الفرنسى (المادة ٣٢١) فلا يعتبر الاستفزاز عذرا إلا اذا كان سببه الضرب أو الإيذاء الشديد، فهو فى الواقع صورة ناقصة من الدفاع الشرعى، والفرق بينهما أن الدفاع لا يقوم إلا خلال الاعتداء، ويترب عليه الإعفاء من العقاب، وأما الاعتداء بسبب الاستفزاز فيقبل ولو بعد انتهاء الاعتداء الأول، ولكنه على كل حال لا يعفى من العقاب، بل يعتبر عذرا مخففا فقط ^(٢) .

(١) قانون قرض ١٩ فبراير ١٨٩٨ (انقضاء ٥ من ١٨٩٩) .

(٢) جارسون، مادة ٣٢١ قرة ٨ - ١٢

والقانون السوداني (المادة ٢٢٨) لا يعتبر القتل قتلا عمداً اذا كان مسبباً عن تهيج شديد حصل من الخبث عليه للقاتل .

والاستفزاز في القانون الانجليزي كذلك يغير صفة الجريمة ، فيحولها من قتل عمداً (murder) الى قتل بغير عمد (manslaughter) ^(١) .

على أن القانون المصري يعتبر الاستفزاز عذراً في صورة خاصة من صور القتل ، وهي التي نص عليها في المادة ٢٠١ بقوله : (من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن زنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠) . فسبب تخفيف العقوبة هنا عذر الاستفزاز ، وإن لم ينص على ذلك صراحة .

وهذا العذر كما يفهم من المادة خاص بالزوج دون الزوجة ، فالزوجة التي تقتل زوجها حال تلبسها بالزنا لا تنطبق عليها المادة المذكورة ، ولا عذر لها في نظر القانون . كما أن هذا العذر قاصر على الزوج ، فلا يشمل أقارب الزوجة ولو كانوا ألصق الناس بها . وهذه التفرقة غير مفهومة في بلد كصر .

ولا يعذر الزوج إلا اذا ارتكب القتل في الحال ، فاذا انقضى زمن كاف لزوال اثر التهيج والغضب ، سقط العذر وعوقب الزوج طبقاً للأحكام العامة . وتقدير الزمن الكافي تهدئة نائرة الزوج مسئلة تقديرية يترك أمرها للقاضي ^(٢) .

ويعاقب الزوج في هذه الحالة بالحبس فقط ، وإذن تعتبر جريمته جنحة ولا يعاقب على الشروع فيها ^(٣) .

(١) هاريس ، ص ١٤٨ - ١٥٠

(٢) جارسون ، مادة ٣٢٤ قرة ١٥ - ١٧

(٣) جارسون ، مادة ٣٢٤ قرة ٢٣ - شوغروهي ، ٤ قرة ١٤٦٧

(٤) قص ١٠ أبريل ١٩١٥ (الترائع ص ٢٤٥) .

المبحث الثالث - في المبارزة (Duel)

أكثر القوانين الأجنبية تنص على أحكام خاصة للمبارزة وتعتبرها جريمة قائمة بذاتها ، والغرض من ذلك إخراجها من الأحكام العامة المتعلقة بالقتل والضرب والجرح ، مراعاة للظروف الخاصة التي تحيط بالمبارزة ، إذ هي تبدأ دائما باتفاق بين المتبارزين يقبل به كل منهما ضمنا أن يعرض نفسه لإصابات خصمه . وهذا الظرف الخاص هو الذي دعا بعض القوانين إلى تخفيف العقوبة على المتبارزين إذا نشأ عن فعلهما قتل أو ضرب أو جرح^(١) . على أن القانون المصري لم ينص للمبارزة على حكم خاص ، فالإصابات المترتبة عليها تدخل في حكم النصوص العامة ، وتعتبر قتلًا عمدًا إذا كانت مصحوبة بنية القتل ، وضربًا مفضيا إلى موت إذا لم تكن كذلك ، وضربًا أو جرحًا منطبقا على المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ بحسب جسامته النتيجة . أما شهود المبارزة فهم شركاء في الجريمة إذا كانوا قد حرضوا عليها ، أو أمثلوا المتبارزين بأسلحة ، أو سهّلوا لهم بأية طريقة أخرى ارتكاب الجريمة^(٢) . وكذلك الحال في فرنسا حيث لم ينص القانون لها على حكم خاص ، لكن المحققين يميلون دائما إلى التبرئة ؛ أما محاكم الجنح فتعاقب على الجروح والإصابات البسيطة . وهذا التناقض يدعو النيابة في أغلب الأحوال إلى التفاوض عن رفع الدعوى العمومية^(٣) .

والقانون الانجليزي يعتبر القتل في مبارزة قتلًا عمدًا ولا يفترق بينه وبين أنواع القتل الأخرى^(٤) .

(١) أظن قانون العقوبات البلجيكي مواد ٤٢٣ - ٤٣٣ وقانون العقوبات الألماني مواد

٢٤٠ - ٢١٠ وقانون العقوبات الايطالي مواد ٢٣٧ - ٢٤٥

(٢) جارسون ، مادة ٢٩٥ قرة ٢٠٠ - جارو ، ٤ قرة ١٦٦٤

(٣) جارسون ، مادة ٢٩٥ قرة ١٥٧ - ١٥٨

(٤) هاريس ، ص ١٥٢

المبحث الرابع - في رضا المجنى عليه

الأصل أن رضا المجنى عليه لا يحو الجرم ولا يرفع العقاب، لأن العقاب في المسائل الجنائية من حق المجتمع لا من حق الفرد؛ فمن يقتل آخر أو يصيبه بجراح أو ضربات بطلبه أو أمره لا يفلت من العقاب، إذ لا عبرة بالبواعث في هذه الأحوال. ذلك هو حكم القانون المصرى والقانون الفرنسى^(١)، إلا أن بعض الشرائع الأخرى كالقانون الألمانى يخفف العقاب في هذه الحالة^(٢). ومع صمت القانون الفرنسى عن النص خصيصاً على حالة القتل برضا المقتول، فإن الشراح يرون أن في استطاعة القاضى تخفيف العقاب في هذه الحالة، بما له من سلطة الأخذ بأسباب الرأفة العامة^(٣).

العمليات الجراحية - على أن رضا المجنى عليه شأنه خاصاً في العمليات الجراحية، فمن العلماء من يقول إن رضا المجنى عليه هو الذى يمنع من معاقبة الطبيب إذا نشأ عن العملية موت أو إصابات جسيمة. ومع هذا فلا نزاع في أن الطبيب يسأل عن إهماله أو عدم احتياطه، ولا يحول رضا المجنى عليه السابق دون هذه المسئولية. فإذا أجرى الطبيب العملية للمريض مباغته أو بغير رضاه أو رغم ممانعته، فمن العلماء من يقول إن الطبيب يسأل في هذه الحالة عن الجرح عمداً بكل نتائجه. غير أن في هذا رأى مبالغته، فقد تكون العملية ضرورية، وقد لا يتسع الوقت للاستشارة، وقد تكون ممانعة المريض صادرة عن جهل بفائدة العملية أو تخوف غير معقول. والواقع أن رضا المجنى عليه ليس هو العلة الوحيدة في تبرير العمليات

(١) جارو، ٤ قرة ١٧١١ - جارسون، مادة ٢٩٥ قرة ٢٣٥

(٢) أنظر المادة ٢١٦ من قانون العقوبات الألمانى وفون ليست، ج ٢ ص ٢١ - ٢٢

(٣) جارسون، مادة ٢٩٥ قرة ٢٤١ - موسوعات دالوز، تحت عبارة جنايات ضد الأشخاص

الجراحية، فإن أعمال الأطباء عامة مباحة، والقانون العام يبررها ويحث عليها، بشرط أن يكون القصد منها مشروعاً . وتعتبر كذلك من جهة الفرد إذا كان الغرض منها شفاء مريض، أما إذا كان القصد منها محض التجارب العلمية، فلا محل لتبريرها من وجهة الأفراد، وإن كانت تفيد من الوجهة العامة^(١). وهذه الاعتبارات قاصرة على الأطباء المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب والجراحة، فلا يمكن أن يستفيد منها من لم يرخص له بأعمال الجراحة مطلقاً، ولا من رخص له بأعمال جراحية خاصة وأجرى عملية ليست من اختصاصه، كحلاق الصحة، ولو كان قصده شفاء المريض . ومع هذا فقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن من أحدث لغيره جرحاً بواسطة كيّه بالنار برضائه وبدون سوء قصد من الفاعل، فإن الخطأ تطبيق عقابه على المادة ٢٠٨ لاستبعاد أمر الجرح عمداً من نصها، ولا على المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ بحسب جسامته الجرح لاشتراط وجود سوء القصد في تطبيقهما، فاللازم إذن أن يحكم ببراءته^(٢). وظاهر أن المحكمة خلطت بين القصد الجنائي والباعث .

الإصابات التي تحدث من اللعب — وما يتصل بهذا المعنى حكم الإصابات التي تقع لللاعبين أثناء الألعاب الرياضية، ككرة القدم، والمصارعة، والملاكمة . والقاعدة أن لا عقاب على هذه الإصابات ولو بلغت حدّ القتل مادام اللعب مشروعاً في ذاته، ولم يتجاوز اللاعب الذي أحدث الإصابة حدود النظام وقواعد اللعب ؛ فإذا خرج عن قواعد اللعب وأصاب آخر بإهماله أو عدم احتياطة، عوقب على القتل أو الجرح خطأ ؛ وإذا تعدد الإصابة عوقب على الإيذاء عمداً . ولا يمنع عقابه أن الجريح أو القتيل قبل من بادى الأمر الدخول في اللعب ورضى التعرض لأخطاره . ولما حكم المصرية حكماً في هذا المعنى : أولها قرر فيه قاضي الإحالة أن اللاعب الذي

(١) أنظر في هذا المعنى جارسون، مواد ٣٠٩ — ٣١١ قرة ٨٠ — ٨٦ — فون ليست،

ج ١ ص ٢٢٦ — ٢٢٨

(٢) قض ٢٤ أبريل ١٨٩٧ (التضا. ٤ ص ٢٩١) .

يسبب في جرح غيره أثناء اللعب مع مراعاة أصوله لا يكون مسئولاً جنائياً إذا وقع ذلك عفواً منه وبجسـن قصد، وكان اللعب مصرحاً به قانوناً، ولا خطر منه على الأمن العام^(١). والثاني لمحكمة التـنـض في حادثة إصابة وقتت بخطأ أحد اللاعبين في لعب مشروع، وقد قـزرت ألا محل لتطبيق مواد الجرح أو الضرب عمداً في هذه الحالة، وأن المادة التي يجوز تطبيقها هي المادة ٢٠٨ ع^(٢).

إصابة الشخص نفسه — يدخل في ذلك الانتحار، وأغلب القوانين على أن الانتحار لا عقاب عليه، وكذا الشروع فيه. وبهذا الرأي أخذ القانون المصري والقانون الفرنسي^(٣). وينتج عن هذا أن الاشتراك في الانتحار لا عقاب عليه أيضاً. فمن ناول المتحـرماً أو أمدته بـسـلاح، أو ساعده بأية وسيلة أخرى لا يعاقب لانعدام الجريمة الأصلية^(٤). ولكن تجب التفرقة بين من يساعد آخر على الانتحار ومن يقتل آخر بناءً على طلبه، فإن الفعل الثاني جريمة أصلية لا اشتراك في انتحار، وعقابه واجب كما تقدم^(٥). فإذا تعاون اثنان على الانتحار واتفقا على أن يقتل كل منهما الآخر في لحظة واحدة، عمداً قاتلين لا متحـرين ووجبـت معاقبة من ينجو منهما^(٦).

أما القانون الانجليزي فيعد الانتحار جنـاية متى ارتكب عمداً. وإذا أغرى شخص آخر على الانتحار ووقع ذلك، عوقب المغربي على أنه قاتل عمداً. والذي بقي من عقوبة الانتحار في إنجلترا أن المتحـر يدفن بغير احتفال ديني، أما قبل الآن

(١) قاضي إحالة طعناً ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ١٥).

(٢) قض ٧ مايو ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١٠٦).

(٣) جارو، ٤ فقرة ١٦٦٩ - ١٦٧٠ - جارسون، مادة ٢٩٥ فقرة ٢٢٦ - شوفرويل، ٣ فقرة ١٢٣٤.

(٤) جارو، ٤ فقرة ١٦٧١ - جارسون، مادة ٢٩٥ فقرة ٢٢٧.

(٥) جارو، ٤ فقرة ١٦٧٢ - بلانش، ٤ فقرة ٤٦ - جارسون، مادة ٢٩٥ فقرة ٢٢٨.

(٦) جارسون، مادة ٢٩٥ فقرة ٢٢٩.

فكانت تصدر أملاكه فوق ذلك . وأما الشروع في الانتحار بجنحة عقابها الحبس والغرامة ^(١) .

والأصل أن الشخص لا يعاقب على الجروح أو الضربات التي يصيب بها نفسه . لكن من يتلف أحد أعضائه أو يوافق على إتلافه ليحصل نفسه غير لائق للخدمة العسكرية ، يعاقب طبقاً للمادتين ١٣٠ و ١٣١ من قانون القردة العسكرية بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، ويمحوز أن يضاف الى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها .

المبحث الخامس — في حق التأديب

حق التأديب من أسباب الإباحة لمن يميزه القانون استعمال هذا الحق . وأساسه المادة ٥٥ ع التي تعفى من العقاب كل من ارتكب فعلاً بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة . وهذا الحق معترف به للأب ومن يقوم مقامه على أولاده ، وللزوج على زوجته في حدود معينة ، بشرط ألا يبلغ التأديب حد الإسراف ، وإلا عوقب المؤدّب على ما يحدثه من الضربات والجروح وغيرها من النتائج ^(٢) . وعلى كل حال فالمحكمة تقديراً إذا كان التأديب قد جاوز حده المشروع . والمحاكم المصرية لا تسلم بحق التأديب إلا مع التحفظ الشديد ، فلم تعف من العقوبة الزوج الذي بالغ في تأديب زوجته ^(٣) ، ولم تعترف للولي بحق التأديب المطلق على من له الولاية عليه ^(٤) .

(١) هاديس ، ص ١٤٤

(٢) جاور ، ٤ قرة ١٧١٠ — شوفرويل ، ٤ قرة ١٣٥٤

(٣) قض ٩ يناير ١٨٩٧ (القضا ٤ ص ١١٠) .

(٤) قض ٥ يناير ١٨٩٥ (القضا ٢٠ ص ٢٣٨) .

الباب الثاني

في جرائم الحريق

[المواد ٢١٧-٢٢٣ و ٣١٥ عقوبات]

تتماز جرائم الحريق عما سواها من جرائم الإلتلاف بالوسيلة التي يستخدمها الجاني، فإنه يستعين فيها على إدراك مآربه بقوة من قوى الطبيعة المدمرة، وهي فوق ذلك قوة عمياء، متى أطلقها خرجت عن طوق إرادته، ولم يعد في وسعه كبجها ولا تقدير النتائج التي تؤدي إليها.

وتتماز هذه الجرائم أيضا بسهولة ارتكابها في البدء، مع صعوبة الوصول الى معرفة فاعليها في النهاية؛ فهي لذلك من أشد الجرائم خطرا على سكان الريف على وجه الخصوص، لأن طبيعة معيشتهم الخلوية تجعل أموالهم ومحصولاتهم عرضة لويلات الحريق، لقلة الرقباء وتعذر وسائل النوث.

كل ذلك مما يدعو الى اعتبارها جريمة خاصة، وإن كانت تشترك في نتائجها مع الجرائم التي تقع على الأموال من جهة، ومع الجرائم التي تقع على الأتفس من جهة أخرى، لأنها قد تهلك الأموال والأتفس معا. ولهذا قد يتعذر اختيار الموضع اللائق بها في القانون.

أما الشارع الفرنسي فقد وضعها بين جرائم الأموال، ونص عليها في باب واحد مع سائر جرائم التخريب والتعيب والإلتلاف.

وأما الشارع المصري فقد وضعها بين الجرائم التي تقع على الأشخاص، وعقد لها الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات، فكان في ذلك أقل توفيقا

من الشارع الفرنسي، لأن جرائم الحريق إن أصابت الأشخاص بطريق التبعية فهي تصيب الأموال أولاً وبالذات^(١). على أن الشارع بعد أن تخبر هذا الموضع للحريق عمداً لم يراع نفس الاعتبارات في جريمة الحريق بإهمال، بل وضعها في باب التخريب والتعيب والإتلاف أى بين جرائم الأموال (المادة ٣١٥ ع) .

وقد نص الشارع في آترباب الحريق عمداً على جريمة استعمال المواد المفرقة (المادة ٢٢٣)، وجعل عقابها كعقاب جرائم الحريق المنصوص عليها في هذا الباب.

الفصل الأول في الحريق عمداً

نص الشارع على أحكام جنابة الحريق عمداً في المواد ٢١٧ الى ٢٢٢ عقوبات، وجعل منها جرائم متعددة يختلف بعضها عن بعض بحسب ما اذا كانت الجريمة قد ارتكبت في محل مسكون أو غير مسكون، وبحسب ما اذا كان الجاني مالكا للشيء المحرق أو غير مالك له، وبحسب نوع الشيء المحرق، والنتيجة المترتبة على الحريق .

وأول ما يلاحظ على نصوص هذه المواد أنها خاصة بالحريق الذي يقع على أموال ثابتة من نوع معين، فإذا أحرقت شخص مالا ثابتا من نوع غير ما ذكر في هذه المواد فلا يساقب بعقوبات الحريق، وإنما تطبق عليه أحكام باب التخريب والتعيب والإتلاف إن كان لها محل . كما أنه لا يدخل في حكم هذه المواد حريق المتقولات إلا ما استثنى، كالمرائب، وعربات السكك الحديدية، وبعض الأخشاب، والزرع المحصود^(٢)، أما ما عدا ذلك من المتقولات فلا يدخل إحراقه في عداد جرائم الحريق،

(١) أنظر في هذا المعنى جازو، ٦ بقرة ٢٥٧٤

(٢) أنظر في هذا المعنى جازو، ٦ بقرة ٢٥٨٧

بل يعدّ إتلافًا منطبقًا على المادة ٣٠٩ أو ٣١٠ أو ٣١٢ أو ٣١٩ أو ٣٢٠، وفيما خرج عن ذلك يكون منطبقًا على المادة ٣٤٢ فقرة أولى الواردة في باب المخالفات. وهذا من غرائب أحكام القانون، فقد يكون إحراق المنقول عمدًا مخالفة فقط منطبقًا على المادة ٣٤٢ ع، مع أنه يعدّ جنحة منطبقًا على المادة ٣١٥ ع اذا وقع الحريق بإهمال الجاني .

المبحث الأول — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع

المادة ٢١٧ ع — كل من وضع عمدًا نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ماذكر، أو في سفن أو مرابك أو معامل أو مخازن، وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معدّ للسكنى، سواء كان ذلك مملوكًا لتفاعل الحناية أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبدًا . ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدًا نارا في عربات السكك الحديدية، سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك .

هذه المادة تنص على أشدّ جرائم الحريق خطرا، أى الحريق الذى يقع في المحلات المسكونة أو المعدّة للسكنى، ووجه الخطر فيه أن الحريق قد لا يقتصر ضرره في هذه الحالة على إتلاف المال، بل قد يمتدّ أيضا الى الأتقن والأرواح؛ وهذا هو الذى دعا الشارع المصرى الى وضع أحكام الحريق عمدًا عقب أحكام القتل والجرح والضرب .

الفرع الأول — في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة ثلاثة : (أولها) فعل الإحراق، (وثانيها) نوع الشيء المحرق، (وثالثها) قصد الجنائي^(١) .

الركن الأول — فعل الإحراق

يتكوّن الركن الأول للجريمة من فعل ماذى وهو الإحراق، وقد عبّر عنه القانون بوضع النار . وللشارع في اختيار هذا التعبير حكمة، وهي أنه لا يشترط لتتمام جريمة الحريق أن يكون الشيء قد تلف بفعل النار، بل يكفي لتتمام الجريمة أن تكون النار قد أمسكت به . ومع هذا فقد اختلف الشراح الفرنسيون في تحديد الوقت الذي تتم فيه الجريمة، فمن قائل إن تغيير الشارع بهذه العبارة (وهي موجودة في القانون الفرنسي أيضا بالمادة ٤٣٤) يراد به أن الجريمة تتم بمجرد وضع النار في الشيء، بغض النظر عما يترتب على ذلك، فمما أنه لا يشترط لتتمام الجريمة أن يكون الشيء قد تلف بفعل النار، كذلك لا يشترط أن تكون النار قد اشتعلت فعلاً^(١) ومن قائل إن الجريمة لا تتم إلا بظهور الخطر^(٢)، ويقول الشراح البلجيكيون إن الجريمة لا تتم إلا إذا أصبح موقد النار عاجزاً عن إخمادها . ويقول فون ليست الألماني إن الجريمة لا تتم إلا إذا اشتعلت النار بحيث يصبح من الممكن إشعال نار جديدة من الشيء الذي اتصلت به النار بعد رفع المادة التي أحدثت اللهب أولاً^(٣) .

وهذه الآراء الأخيرة متقاربة في الواقع، ومحصلها أن الجريمة لا تتم إلا إذا اشتعلت النار في الشيء اشتعالاً يتعذر بعده إخمادها . فمن وضع النار في شيء، ثم ندم على فعله فأطفأها في الحال لا يعاقب بعقوبة الجريمة التامة، ولا بعقوبة الشروع، لأنه تدارك الأمر بنفسه قبل تمام الجريمة^(٤)؛ ولا يعاقب بعقوبة الجريمة التامة إلا إذا أصبحت إنابته غير مجدية، واستعصى عليه إخماد النار بعد اشتعالها .

(١) شوفرويل، ٦ ققرة ٢٥٢٤

(٢) جايو، ٦ ققرة ٢٥٧٩

(٣) هوس، ج ١ ص ٣٢٣ — برنس هامش ص ١٥١

(٤) فون ليست، ج ٢ ص ٣٠٣ — ٣٠٤

(٥) جايو، ٤ ققرة ٢٥٧٩ — جارسون، مادة ٤٣٤ ققرة ٢٤

وقد يصعب من جهة أخرى التمييز بين الأعمال التحضيرية والشروع المعاقب عليه . ولكن من المتفق عليه أن شراء المواد الملتهبة أو إعدادها أو حيازتها يعدّ عملاً تحضيرياً فقط ، وكذلك حملها إلى مكان ارتكاب الجريمة^(١)؛ فإذا ما وجد الجاني في مكان الجريمة ومعه الأشياء الملتهبة بدأت صعوبة التمييز ، ولكن يقول جازو إنه متى وجد الجاني في مكان الجريمة وارتكب أى فعل من الأفعال المرتبطة مباشرة بالجريمة ارتباط السبب بالمسبب عدّ ذلك شروعاً في الجريمة^(٢)؛ فيدخل إذن في الشروع المعاقب عليه في نظر جازو وضع سائل البترول أو أى مادة أخرى قابلة للاشتعال في مكان الجريمة ، ولكن هذا غير متفق عليه . على أن مما لا نزاع فيه أن إشعال الكبريت بقصد الإحراق يعتبر بدءاً في التنفيذ ، فإذا وضع الكبريت الملتهب في الشيء المراد إحراقه ، ثم قبض على الجاني عقب ذلك مباشرة ، عدّ فعله شروعاً إذا كانت النار لم تلتهب بعد ، فإذا التهب كانت الجريمة تامة . وإذا وضعت النار في المكان ولكنها تجمدت في الحال بسبب رطوبة المكان أو بأى سبب آخر خارج عن إرادة الفاعل ، عدّ فعله جريمة خائبة وعوقب عليها بعقوبة الشروع^(٣) .

ولا تهمّ الوسيلة التي استخدمت في إحداث الحريق ، فقد يكون ذلك بإلقاء كبريت مشتعل ، أو قيس من نار ، أو سيجارة مشتعلة ، أو غير ذلك ، وقد يكون باستخدام مواد كيميائية قابلة للاشتعال ، أو بتسليط تيار كهربائي^(٤) الخ .

الركن الثاني — محل الحريق

يجب لتطبيق المادة ٢١٧ ع أن تكون النار قد وضعت : (١) في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ماذكر ، أو في سفن أو مركبات أو معامل أو مخازن ، وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معدّ

(١) جارسون ، قرة ١٨ (٢) جازو ، قرة ٢٥٧٨

(٣) أنظر جارسون ، مادة ٤٣٤ قرة ١٩ (٤) نيل ، ج ٤ ص ٢٢٧ قرة ٢

(٥) قارن قحس ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٤٧) .

للسكنى، سواء أكان مملوكا لفاعل الجناية أم لا، أو (٢) فى عربات السكك الحديدية سواء أكانت محتوية على أشخاص أم ضمن قطار محتو على ذلك .

والتعداد الوارد فى الحالة الأولى زائد ولا لزوم له ، لأن الشارع ختمه بقوله (وعلى وجه العموم فى أى محل مسكون أو معد للسكنى) . وعلى الخصوص لا معنى لقوله (فى مبان كائنة فى المدن أو الضواحي أو القرى أو عمارات كائنة خارج سور ما ذكر) ، لأن التمييز المباني القائمة داخل المدن والمباني القائمة خارجها لا يترتب عليه أى تمييز فى الحكم ، إذ العبرة فى كل الأحوال بأن تكون النار قد وضعت فى محل مسكون أو معد للسكنى ، أيا كان موقع ذلك المحل .

فالذى يميز الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ هو وقوع الحريق فى محل مسكون أو معد للسكنى ، وهذا هو سبب تشديد العقاب المنصوص عليه فى هذه المادة ، لأن وضع النار فى مكان مسكون يعرض ساكنيه لخطر الموت ، فالضرر فى هذه الحالة لا يقتصر على إتلاف المال ، بل قد يتعداه الى إزهاق الأرواح . وهذه العلة ظاهرة أيضا فى حالة إحراق عربات السكك الحديدية ، لأنه يشترط لدخول هذا الفعل فى حكم المادة ٢١٧ أن تكون العربات محتوية على أشخاص ، أو من ضمن قطار محتو على ذلك .

ومتى وضع الجاني النار فى مكان مسكون أو معد للسكنى حتى عليه العقاب المنصوص عليه فى المادة ٢١٧ ع ، سواء كان ذلك المكان مملوكا للجاني أو غير مملوك له ، وذلك على خلاف القاعدة الأصلية التى تقتضى أن تكون للمالك حرية التصرف فى ملكه بكافة أنواع التصرف ومنها الإتلاف (jns abutendi) ، لأن الذى يحرص عليه القانون فى هذه الحالة بصفة خاصة هو أن لا يمس ساكنى ذلك المكان ضرر بسبب الحريق . ومن المسلم به أن حق الملك حتى مقيد لا مطلق ، وأن المالك مسئول عن تصرفاته فى ملكه التى يترتب عليها الضرر للغير ، ففى كان المكان مسكونا وكان المالك قد تعمد إتلافه بطريق الإحراق ، فلا نزاع فى أن خطر ذلك يكون كبيرا

على السكان، ومن أجل هذا يعاقب القانون . على أنه لا يشترط لعقاب الجاني في هذه الحالة أن يكون قد تعمد إحداث الموت لمن بذلك المكان ، فإن احتمال حدوث الموت في هذه الحالة كاف وحده لإيجاب العقاب ولو لم يكن مقصوداً^(١) . كما أنه لا يشترط لتطبيق المادة ٢١٧ أن يكون قد نشأ عن الحريق موت أحد السكان، بل بعكس ذلك يشترط لتطبيق هذه المادة ألا يكون قد نشأ عن الحريق موت أحد ممن كان بالمكان وقت اشتعال النار؛ فإذا وقع ذلك كانت المادة الواجب تطبيقها في هذه الحالة هي المادة ٢٢٢ لا المادة ٢١٧، كما سنبين فيما بعد .

والتعداد الوارد في المادة ٢١٧ ع إنما جاء على سبيل البيان لا على سبيل الحصر كما قدمنا . وقد ذكر الشارع بوجه التخصيص المباني، والعمارات، والسفن، والمراكب، والمعامل، والمخازن ، ولكن يدخل في حكم هذه المادة فوق ما ذكر النيهيات، والأشخاص، والأشياء الثابتة، والحريم المسكونة أو المعلقة للسكنى^(٢) .

المحل المسكونه - ويراد بالمحل المسكون بحسب الأصل المحل الذي يقيم به شخص أو أشخاص، ويقضون فيه أوقات راحتهم، ويأوون اليه في المساء للمبيت^(٣) . ويكفي لوصف المحل بأنه مسكون أن يبيت فيه ولو شخص واحد لحراسته، كبواب أو خفير . ولا يعد المحل مسكوناً اذا كان مخصصاً لاجتماع الناس في أوقات معينة فقط، ولم يكن متخذاً للمبيت، كالمدارس والمدارس والمساجد والكتاتيب والمكاتب ودور الصناعة ومحال التجارة والبنوك والبيارات والنوادي ودور السينما والقهاوى الخ . لكن هذه المحلات تصبح مسكونة اذا كان يبيت فيها ولو شخص واحد لحراستها ، فالحريق الذي يرتكب في هذه المحلات لا يقع تحت طائلة المادة ٢١٧ إلا في هذه الحالة الأخيرة فقط^(٤) .

(١) جارسون، مادة ٤٣٤ قرة ٢٧ (٢) جارسون، قرة ٢٨ - ٢٩

(٣) جارسون، مواد ٣٨١ - ٣٨٦ قرة ٦٦ - جاور، ٥ قرة ٢١٦٣

(٤) جاور، ٦ قرة ٢٥٩٨ - شوفرويل، ٦ قرة ٢٥٣١ - بلانش، ٦ قرة ٥٠٤

لكن المادة ٢١٧ ع أدخلت في المحلات التي تعد مسكونة المعامل والمخازن والسفن والمراكب، وهي ليست بحسب الأصل من المحلات المعلقة للمبيت، ولا تعد محلات مسكونة بحسب القاعدة التي يتناها إلا إذا كان بيت فيها شخص واحد على الأقل؛ ولا يكفي لاعتبارها مسكونة أن يجتمع فيها أناس للعمل أو للسفر والانتقال؛ فهل أراد الشارع المصري أن يخرج عن القاعدة المقررة فيما يتعلق بصفة المحل المسكون أم هو يشترط ضمنا لاعتبارها مسكونة أن يأوى إليها ولو شخص واحد للمبيت طبقا للقاعدة المقررة؟ إنى أرجح الرأي الأخير، لأنه لو أراد الشارع أن يعتبر مجرد اجتماع الناس في مكان كافيا لتطبيق المادة ٢١٧ ع، لاختار لذلك تعبيرا آخر غير المحل المسكون، كما فعل فيما يتعلق بعربات السكك الحديدية، فإنه اكتفى بوصفها بأنها (محتوية على أشخاص).

وهل يدخل في المحل المسكون الملحقات التابعة له، كالسلامك، والمطبخ المنزلي عن محل السكن، والإسطبل، والبرجخانه، وغرف الفسيل، وبيوت الدجاج الخ؟ وبعبارة أخرى هل إذا وضع شخص النار في أحد هذه الملحقات يعاقب بالمادة ٢١٧ ع، ولو أنه لم يضعها في المحل المسكون نفسه؟ أما إذا كان الملحق نفسه مسكونا فلا خلاف في وجوب تطبيق المادة، لأنه يعتبر في هذه الحالة محلا مسكونا قائما بذاته، والقرض الذي من أجله يعاقب القانون في المادة ٢١٧ متحقق في هذه الحالة. وأما إذا كان الملحق غير مسكون، وكان بعيدا عن المنزل بحيث لا يخشى امتداد النار منه إلى محل السكن، فالظاهر والمقول أنه لا يمكن تطبيق المادة ٢١٧ ع في هذه الحالة، لأن علة الحكم غير موجودة، وإن كانت المحاكم الفرنسية جارية على عكس ذلك^(١).

(١) جاور، ٦ قرة ٢٥٩٤ - شوفو ويلي، ٦ قرة ٢٥٢٦ - جارسون، مادة ٤٣٤ قرة ٣٩

(٢) دالوز، ١٨٥٤ - ٥ - ٤٣٠ و ١٨٥٦ - ١ - ٣٨

المحل المعمر للسكنى - ولا يشترط لتطبيق المادة ٢١٧ ع أن يكون المحل مسكونا فعلا، بل يكفي أن يكون معدا للسكنى، ولو لم يكن أهله فيه وقت ارتكاب الجريمة؛ بل تطبيق المادة ولو كان الجاني قد تحقق قبل ارتكاب الجريمة خلوا المكان من السكان، لأن القانون يكفي بأن يكون المحل معدا للسكنى^(١).

ويرى جارو أنه اذا كان مرتكب الحريق مقبلا وحده في المحل الذي ارتكب فيه الحريق، فإن المحل لا يعد في هذه الحالة محلا مسكونا بالمعنى الذي أراده الشارع، ولا ينطبق فعل الجاني في هذه الحالة على المادة ٢١٧ ع، لأن القانون لم يرد حماية الجاني نفسه من أضرار الحريق، وإنما أراد حماية الغير^(٢).

عربات السكك الحديدية - كذلك تعاقب المادة ٢١٧ على وضع النار في عربات السكك الحديدية، سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك. والنص صريح في أنه لا يدخل في حكم المادة المذكورة سوى إحراق عربات السكك الحديدية، فلا يدخل في حكم المادة المذكورة إحراق عربات الركوب العادية، ولا الآتومبيلات، ولا عربات النقل التي تقودها الحيوانات، وليس في القانون نص يمكن تطبيقه على جريمة إحراق هذه العربات سوى المادة ٣٤٢ فقرة أولى الواردة في باب المخالفات^(٣).

ولكن هل يدخل في حكم المادة إحراق عربات الترام؟ النص صريح في أن المقصود هي عربات السكك الحديدية بالمعنى المعروف، ولكن عربات الترام تجرى أيضا على قضبان من الحديد أى على سكك حديدية، فإذا أمكن التوسع في التفسير

(١) جارسون، مادة ٤٣٤ فقرة ٤٠

(٢) جاور، ٦ فقرة ٢٥٩٤ - أنظر بهذا المعنى دالوز، ١٨٥٥ - ٢ - ٤٩ وبكس ذلك

سيرى ١٨٦١ - ٢ - ٣٨٥

(٣) قارن دالوز، ١٨٦٤ - ١ - ١٨٩٩ و ٥٠٢ - ١ - ٤٨٩

والمخرج عن العرف المألوف، جاز إدخال عربات الترام في نص المادة ٢١٧ .
ومن الشراح الفرنسيين من يوافق على هذا الرأي^(١)، ولكن النص الفرنسي يختلف
عن النص المصري في أنه لم يذكر عربات السكك الحديدية بوجه التخصيص^(٢) .

ويشترط لتطبيق المادة ٢١٧ أن تكون العربات التي احترقت محتوية على
أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك ، فإذا كانت خالية من الأشخاص وقت
ارتكاب الجريمة فلا تطبق المادة ٢١٧ بل المادة ٢٢٠ ع . ولكن أى المادتين
تطبق إذا كان القطار من قطارات البضاعة ، ولم يكن به سوى عمال المصلحة ، كالسواق
والعطشجي وغيرهما من الخدم ؟ يرى جارو وبلانش أن المادة الواجب تطبيقها
في هذه الحالة هي المادة ٢٢٠ ، لأن روح نص المادة ٢١٧ تشعر بأنها لا تطبق
إلا على إحراق عربات الركاب^(٣)، لكن جارسون يخالفهما في هذا الرأي ، ويرى أن
الواجب تطبيق المادة ٢١٧ لأن القطار يحتوى على أشخاص^(٤) .

الركن الثالث — القصد الجنائي

يشترط في الحريق المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢١٧ ع أن يرتكب عمداً ،
فإذا وقع الحريق عن إهمال من الفاعل امتنع تطبيق المادة المذكورة ، ووجب عندئذ
تطبيق المادة ٣١٥ ع . وإذا وقع الحريق بغير عمد ولا إهمال بل كان قضاء وقدرًا
فلا عقاب مطلقاً .

فلا بد إذن لتطبيق المادة ٢١٧ أن يكون الفعل المادى المكون للجريمة
مصطلحاً بقصد جنائى ، ويعتبر القصد الجنائى متوقفاً متى وضع الجنائى النار في شيء

(١) جارو، ٦ هامش ص ٢٨٣ قوة ١٧ — جارسون، مادة ٤٣٤قرة ٥٥

(٢) قارن مع ذلك جزئية الجزية ٢١ مايوسة ١٩٠٥ (المجمعة ٧ عدد ٢٣) .

(٣) جارو، ٦قرة ٢٥٩٧ — بلانش، ٦قرة ٥٠٥

(٤) جارسون، نقرة ٥٦

من الأشياء المذكورة بالمادة عن علم، مريداً بذلك إحداث حريق، ولا عبرة بعد هذا بالبائع الذي دفع الجاني إلى ارتكاب الجريمة^(١)، فقد يكون مدفوعاً إلى الجريمة بعامل الانتقام، أو بالرغبة في الخلاص ممن يسكنون المكان الذي ارتكب فيه الحريق، أو بنية فسخ عقد إجارة والتخلص من سكني ذلك المكان. وقد يكون البائع في ذاته غير ذميم، ولكنه لا يعني مرتكب الحريق من العقاب، فمن يحرق منزلاً مسكوناً أو معدلاً للسكنى بقصد تطهيره من جرائم الأمراض، يعاقب رغم ذلك بالمادة ٢١٧ ع.

وتطبيقاً لهذه القواعد حكمت محكمة النقض المصرية بأن القصد الجاني في جريمة الحريق عمداً يعتبر متوفراً قانوناً متى كان الفاعل قد وضع النار عن علم، مهما كان البائع له على ارتكاب الجريمة، فيعاقب طبقاً للمادة ٢١٧ ع من يضع النار في داره وهو يقصد أن يتهم شخصاً آخر بالحريق^(٢).

وليس من اللازم أن يكون الجاني قد أراد الاعتداء على حياة من يقيمون بالمكان الذي ارتكب فيه الجريمة. كما أنه لا يعني الجاني من العقاب اعتذاره بأنه كان يعتقد وقت ارتكاب الجريمة أن ليس بالمكان أحد من الناس، إذ ليس من شروط الجريمة أن يكون بالمكان أحد وقت وقوع الحريق، والقانون يكتفي في الواقع بأن يكون المكان معدلاً للسكنى لا مسكوناً فعلاً.

ولكن هل يقبل من الجاني اعتذاره بأنه كان يجهل وقت ارتكاب الجريمة أن المكان مسكون أو معدلاً للسكنى، فيعاقب بناء على ذلك بالمادة ٢١٨ ع بدلاً من المادة ٢١٧ ع؟

(١) جارسون،قرة ١٢٨ - جارد، ٦ قرة ٢٥٩٢

(٢) قض ٢٢ مايو ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٣٤) أنظر أيضاً قض ١٨ أبريل ١٩١٤

(الترافع ١ ص ١٩٧).

مثال ذلك - طرد خادم من منزل فدفعه حب الانتقام الى إحراق إسطنبول تابع لذلك المنزل ولكنه بمنزل عنه ، وفيه بيت السأس . ولما قدم للحاكم أثبت أنه إنما أراد بإحراق ذلك الإسطنبول تدمير شيء من أملاك المخدم ، وأنه عند ما كان في خدمة صاحب المنزل لم يكن يبيت في ذلك الإسطنبول أحد ، وأنه كان يعتقد بقاء الحال على ما كان يسهره من قبل .

يرى بعض الشراح أن مرتكب الحريق يسأل عن الجريمة التي ارتكبها وعن كافة الظروف المحيطة بها ولو لم يكن عالما بها ، لأنه بارتكابه الحريق عن علم يعتبر أنه قد تقبل جميع نتائجها القانونية ، لأنها تعتبر داخلية في قصده الاحتمالي^(١) . ولكن هذا الرأي فيه شيء من الخلط بين نتائج الجريمة والظروف المحيطة بها ، ومن المسلم به أن القانون في بعض الجرائم يحمل الجاني نتائج فعله ولو لم يكن قد توقعها ، لأنه يعتبرها داخلية في قصده الاحتمالي . ففي جريمة الضرب مثلا يسأل الضارب عن كافة النتائج التي أحدثها الضرب على اختلاف درجاتها وجسامتها . وقد طبق القانون هذه القاعدة أيضا في باب الحريق في المادة ٢٢٢ ع ، إذ عاقب بمحدث الحريق بالإعدام اذا نشأ عنه موت شخص أو أكثر ممن كانوا موجودين بالأماكن المحرقة وقت اشتعال النار . ولكن الظروف المحيطة بالجريمة لها حكم آخر غير ذلك ، ولا شك أن القانون يعتبر سكنى المكان أو إعداده للسكن ظرفا مشددا في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ، بدليل أنه يعاقب على نفس الفعل بعقوبة أخف في المادة ٢١٨ عند ما يكون المكان غير مسكون ولا معدة للسكنى ، ولكنه ظرف من نوع الظروف المحيطة بالجريمة ولا علاقة له بنتائجها . وقد قال جارسون نفسه - وهو صاحب الرأي المعارض عليه - في موضع آخر من كتابه مشيرا الى هذا النوع من الظروف المشددة ما معناه (إن الظروف المشددة لا يسأل عنها الجاني إلا اذا أحاط بها عليه ، فاذا كان يجهل

الظرف المشدد فلا يمكن أن يؤخذ على اعتبار أنه قد أراد ارتكاب الفعل مقترنا بهذا الظرف، لأن قصده لم يتعلق بهذا الظرف، ومتى انعدم القصد انعدمت المسؤولية^(١).

ولسنا نريد بما نذهب اليه أن النية يجب عليها أن تثبت أن المتهم كان يعلم بأن المكان مسكون أو معد للسكنى، فإن الكل متفقون في هذه الحالة على أنه يفترض ابتداءً علم المتهم بصفة المكان الذي أحرقه، وعليه هو أن يثبت أنه كان يجهل ذلك الأمر^(٢). وبين هذا وما يذهب اليه جارسون فرق كبير، فإن مقتضى نظرية جارسون أن لا يقبل من المتهم إثبات جهله بصفة المكان بحال من الأحوال، لأن هذه الصفة إن لم تكن مما أحاط به علمه فهي على كل حال داخلة في قصده الاحتمالي، وسواء أعلمها في الواقع أم لم يعلمها فقد كان في وسعه أو من واجبه أن يتوقعها.

الفرع الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب جناية الحريق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع بالأشغال الشاقة المؤبدة.

المبحث الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ ع

المادة ٢١٨ ع — كل من وضع ناراً عمداً في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى، أو في معاصر أو سواك أو آلات رى أو في غابات أو أجمات أو في مزارع غير محصودة يعاقب بالأشغال الشاقة مؤقتاً إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له.

(١) تطبيقات جارسون على المادة الأولى من قانون العقوبات الفرنسى، قرة ٩٩ — ١٠٠ —

حارن أيضاً جاردو، طبعة ثالثة ج ١ قرة ٢١٠

(٢) جارسون، قرة ١٣٧

تنص هذه المادة على جريمة أقل خطرا من الجريمة السابقة ، لأن ضررها يغلب أن يكون قاصرا على إتلاف المال، بحكم أنها ترتكب في أماكن غير مسكونة ولا معدة للسكنى . ولهذا جعل الشارع عقابها أخف من عقاب الجريمة السابق الكلام عليها .

الفرع الأول — في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة أربعة: (أولها) فعل الإحراق، (وثانيها) نوع الشيء المحرق، (وثالثها) أن يكون ذلك الشيء غير مملوك للجاني، (ورابعا) القصد الجنائي^(١) .

الركن الأول — فعل الإحراق

هذا الركن مشترك بين جميع جرائم هذا الباب ، وقد سبق الكلام عليه في الجريمة الأولى، فلا محل لتكرار البحث فيه .

الركن الثاني — نوع الشيء المحرق

يشترط لتطبيق المادة ٢١٨ ع أن تكون النار قد وضعت في مبان أو سفن أو مرآك أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى — أو في معاصر أو سواق أو آلات رى أو في غابات أو أجماع أو في مزارع غير محصودة .

والبيان المذكور في هذه المادة وارد على سبيل الحصر، بخلاف البيان الوارد في المادة ٢١٧، فكل ما خرج عن ذلك البيان لا يدخل إحراقه في حكم المادة ٢١٨ ع، ويترتب على ذلك أيضا أنه لا يجوز التوسع في تفسير ألفاظ هذه المادة ولا تطبيقها بطريق القياس^(٢) . فلا يعد إحراق خيمة غير مسكونة ولا معدة للسكنى داخلا في حكم هذه المادة، لأن الخيمة ليست مما يدخل في كلمة (مبان) المنصوص عليها فيها^(٣) .

(١) جارو، ٦ قرة ٢٦٠٠ (٢) جارسون، قرة ٦٢ — جارو، ٦ قرة ٢٦٠١

(٣) البانديت، ٤-١٩-١ — ٢٣٥

ويدخل في حكم المادة ٢١٨ مما يدخل في حكم المادة ٢١٧ المباني والسفن .
والمراكب والمعامل والمخازن ، وإنما يشترط هنا أن تكون هذه الأماكن غير مسكونة
ولا معدة للسكنى . وهذا الظرف وحده هو الذى يميز بين المادتين ٢١٧ و ٢١٨ .
فما يتعلق بالحريق الذى يرتكب فى أحد الأماكن المذكورة .

ولكن المادة ٢١٨ ذكرت بعد ذلك أشياء لم يسبق ذكرها فى المادة ٢١٨ ،
وهى المعاصر والسواقى وآلات الرى والغابات والأجمات والمزارع غير المحصودة .
أما المعاصر والسواقى فقد أضيفت الى نص المادة عند التعديل الذى أدخل
على قانون العقوبات فى سنة ١٩٠٤ ، لأن المحاكم كانت تعتبرها من المباني ، فرؤى
أن الأولى النص عليها صراحة فى المادة^(١) . وأما آلات الرى فقد أضيفت بناء على
طلب مجلس شورى القوانين .

وقد اقتبس الشارع المصرى النص على الغابات والأجمات من المادة ٤٣٤ ع فـ
(forêts et bois) ، ولو أن وجودها يكاد يكون معدوما فى مصر . أما فى فرنسا
فالغابات كثيرة ، وقد عنى الشارع الفرنسى بالنص عليها لما يترتب على إحراقها من
الخطر الجسيم والضرر الفادح . وعلى كل حال لا يدخل فى الغابات والأجمات مجاميع
الأشجار أيا كانت . فإذا أحرقت شخص شجرة أو عدة أشجار فى مكان واحد ، فإن فعله
لا ينطبق على المادة ٢١٨ بل على المادة ٣٢١ ع^(٢) .

أما النص على الزرع غير المحصود فله أهمية عظيمة فى مصر ، لأن الزراعة ثروة
البلاد فيجب حمايتها قائمة ومحصودة من غوائل الحريق . ويقول الشراح إن
المادة ٢١٨ لا تنطبق إلا على إحراق الزرع الناضج ، لأنه هو الذى تفعل فيه النار

(١) أنظر تعليقات الحفانية على المادة ٢١٨ — وانظر فيما يتعلق بالأحكام الصادرة قبل التعديل

قضى ٢٢ مايو ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٣٧٢) والاستئناف ٥ ديسمبر ١٨٩٩ (المجموعة ٢ ص ٩) -

(٢) جازو ، ٦ قرة ٢٦٠٣ — جارسون ، قرة ٦٥

وتلتهنه بسرعة، فالخطر الذي يترتب على وضع النار فيه شديد ويستوجب عقوبة تتناسب مع شدته . أما الزرع الذي لم يتم نضجه فلا يخشى عليه كثيرا من خطر الحريق، ولا يكون من المناسب إذن أن تطبق على محرقه عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ ع ، بل يجب اعتبار الفعل في هذه الحالة إتلافا، لزرع غير محصود منطبقا على الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ ع^(١).

الركن الثالث — عدم ملكية الجاني للشيء

لا تطبق المادة ٢١٨ ع على من يحرق شيئا من الأشياء المذكورة فيها إلا إذا كان الشيء غير مملوك له، لأنه إذا كان الشيء مملوكا لمحرقه، ولم يكن مسكونا ولا معدا للسكنى، فلا وجه لعقاب مالكه على التصرف فيه بما يراه ولو بالإتلاف والإحراق، لأن ذلك مما يدخل في الحقوق التي تسبغها عليه ملكية ذلك الشيء (jns abutendi) . فإذا لم يكن ثمة محل لتطبيق المادة ٢١٧ ع على المالك لأن الشيء غير معد للسكنى أو غير صالح لها، فلا وجه لعقابه من طريق آخر، إلا إذا وقع فعله تحت حكم المادة ٢١٩ ع التي سيأتي الكلام عليها .

فيجب عند تطبيق المادة ٢١٨ ع البحث فيما إذا كان الشيء المحرق مملوكا لمتهم أو غير مملوك له، ولا يطبق عليه حكم المادة المذكورة إلا إذا ثبت أنه غير مملوك له . ومسئلة الملكية من الدفوع التي تفصل فيها المحكمة المرفوع اليها الدعوى العمومية إذا كان الشيء المحرق متقولا، أما إذا كان مالا ثابتا فيجب على المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى الجنائية حتى تفصل المحكمة المدنية المختصة في دعوى الملكية^(٢) .

(١) جارد، ٦ قرة ٢٦٠٣ - شوفرويل، ٦ قرة ٢٥٣٩

(٢) جارسون، قرة ٨١

ولا يتمتع تطبيق المادة ٢١٨ ع إلا إذا كان الشيء المحرق ملكا خالصا للثمن^(١).
 فلذا كان للثمن شركاء في ملك الشيء عند محرقا لملك الغير، وطبقت عليه المادة ٢١٨ ع^(٢).
 ويعتبر مالك الرقبة مالكا للشيء في عرف المادة ٢١٨، فلا يطبق عليه حكمها إذا
 أحرقت الشيء المملوك له، ولو أعطى حق الانتفاع به الى شخص آخر. كذلك لا تطبق
 المادة ٢١٨ ع على من يحرق شيئا مملوكا له، ولو كان ذلك الشيء مؤجرا للغير^(٣).
 أو مرهونا أو محجوزا عليه. والمستأجر مالك للزرع الذي زرعه، فإذا أحرقه وهو
 لا يزال قائما على الأرض فلا تطبق عليه المادة ٢١٨ ع^(٤). أما الزوج فيعاقب بالمادة
 المذكورة إذا أحرقت شيئا مملوكا لزوجته من الأشياء المنصوص عليها فيها، وكذلك
 العكس^(٥).

ولا يطبق حكم الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ ع على من يحرق شيئا
 مملوكا لزوجته أو أصوله أو فروعها^(٦).

الركن الرابع — القصد الجنائي

لا يعاقب مرتكب الحريق بالمادة ٢١٨ ع إلا إذا وضع النار في الشيء مريدا
 إحراقه، وعالمنا بأنه مملوك لغيره؛ وهذا هو القصد الجنائي الواجب توافره في هذه
 الجريمة، ولا عبء بعد ذلك بالبواعث.

(١) جارد، ٦ قرة ٢٦٠٤ — بلانش، ٦ قرة ٥١٤

(٢) قض ١٨ أبريل ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١٩٧).

(٣) جارد، ٦ قرة ٢٦٠٤

(٤) جارد، ٦ قرة ٢٦٠٤ — شوفرويل، ٦ قرة ٢٥٤٢

(٥) جارسون، قرة ٩٣

(٦) شوفرويل، ٦ قرة ٢٥٤٢ — جارسون، قرة ٩٥

(٧) جارد، ٦ قرة ٢٦٠٥ — جارسون، قرة ٩٤

فاذا وقع منه الحريق بإهمال فلا يعاقب بمقتضى هذه المادة، بل بالمادة ٣١٥ ع. وإذا أحرق الشيء وكان يعتقد بحسن نية أنه مملوك له فلا عقاب عليه .

الفرع الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٨ ع بالأشغال الشاقة المؤقتة .

المبحث الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٩ ع.

المادة ٢١٩ ع — من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة

في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر مالكها .

جاء حكم هذه المادة مكملا لحكم المادة ٢١٨ السابقة عليها، وذلك أن الشارع لم ير أن يترك المالك الذي يحرق ملكه غير المسكون ولا المعد للسكنى بغير عقاب في كل الأحوال، بل رأى أنه قد يترتب على هذا الفعل مساس بحقوق الغير في بعض الأحوال؛ وليس من المستصوب أن يترك المالك بغير عقاب، ولو تعمد إحراق ملكه بقصد الإضرار بهذه الحقوق. فلهذا وضع له العقاب المنصوص عليه في المادة ٢١٩ ع، وهو على كل حال أخف من العقاب المقرّر لمن يحرق ملك غيره، لأن النص أجاز الحكم في هذه الحالة بالسجن بدلا من الأشغال الشاقة المؤقتة .

الفرع الأول — في أركان الجريمة

لهذه الجريمة خمسة أركان : (أولها) وضع النار أو فعل الحريق، (وثانيها) نوع الأشياء المحرقة، (وثالثها) أن يكون محدث الحريق مالكا للشيء المحرق أو فعل ذلك بأمر المالك، (ورابعها) أن يكون الحريق قد سبب ضررا للغير، (وخامسها) القصد الجنائي^(١) .

الركن الأول — فعل الحريق

سبق الكلام على هذا الركن عند البحث في أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع .

الركن الثاني — نوع الأشياء المحرقة

تحيل المادة ٢١٩ فيما يتعلق بنوع الأشياء المحرقة على ما ذكر بالمادة السابقة أى المادة ٢١٨ ، فيجب إذن لتطبيق المادة ٢١٩ ع أن يكون الشيء المحرق من الأشياء المبيتة على سبيل الحصر في المادة ٢١٨ ع ، وهى المباني والسفن والمراكب والمعامل والمخازن التى ليست مسكونة ولا معدة للسكنى ، والمعاصر والسواقي وآلات الري والغابات والأبجاث والمزارع غير المحصودة ، وقد سبق الكلام على هذه الأشياء . فإذا خرج الشيء المحرق عما ذكر فى هذا البيان فلا تكون المادة ٢١٩ منطبقة على الفعل .

الركن الثالث — ملك الشيء المحرق

يشترط لتطبيق المادة ٢١٩ ع أن يكون الشيء المحرق مملوكا لمحرقه ، أو أن يكون محدث الحريق قد فعل ذلك بأمر المالك . وقد سبق الكلام على مسألة الملك عند بحث الركن العكسى الوارد فى المادة ٢١٨ ، وهو علم الملك . وإلتاميق يعد ذلك بحث حالة ما اذا كان محدث النار ليس هو المالك نفسه ، بل شخصا آخر . فصل ذلك بأمر المالك . وقد عني الشارع بالنص على هذه الحالة خصيصا ، لأنه لو تركها للقواعد العامة لعوقب محدث الحريق بالعقوبة الواردة فى المادة ٢١٨ ، لأنه وضع النار فى غير ملكه ، وعوقب معه مالك الأشياء المحرقة بنفس العقوبة بصفته شريكا له بالتحريض ، وهذا ما أراد الشارع أن يتفاداه ، لأنه لا محل لأن يعاقب مالك الشيء بعقوبتين مختلفتين بحسب ما اذا كان هو الفاعل للحريق أو الأمر به .^(١)

(١) جارو، ٦ قرة ٢٦٢١

ويلاحظ أن هذه التفرقة ليس لها أثر في المادة ٢١٧ ع ، لأن مرتكب الحريق المعاقب عليه بمقتضى تلك المادة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فيها سواء أكان هو مالك الشيء المحرق أم غيره . وينبنى على ذلك أن المالك الذى يحرق ملكه فى الظروف المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ يعاقب بنفس العقوبة التى يعاقب بها اذا أمر غيره بإحداث الحريق^(١) .

ويجب أن تفسر كلمة (أمر) الواردة فى النص تفسيراً واسعاً ، فلا يقتصر تطبيق هذه المادة على الحالة التى يأمر فيها المالك خادمه مثلاً بإحداث الحريق ، بل تشمل أيضاً كل صور التحريض الأخرى ، كالإغراء والإلحاح والإغراء وما أشبه ذلك . بل يدخل فى حكم هذه المادة أيضاً الشخص الذى يحرق ملك غيره بموافقة المالك ، وغير تحريض ولا إغراء من جانب هذا الأخير^(٢) ، ويعاقب المالك فى هذه الحالة باعتباره شريكاً بالاتفاق .

الركن الرابع - الإضرار بالغير

هذا الركن هو علة العقاب فى هذه الجريمة ، لأن الأصل أن للمالك كما قدمنا حق التصرف فى ملكه بكافة أنواع التصرفات ، ومنها الإتلاف بالنار أو غيرها . ولكن الشارع أراد أن يستثنى الحالة التى يكون فيها الإحراق سبباً فى الإضرار بحقوق الغير ، ومنبعثاً عن الرغبة فى إحداث ذلك الضرر عمداً ، وهذه هى الحالة التى يعاقب عليها القانون فى المادة ٢١٩ ؛ فإذا كان الشيء المحرق من الأشياء الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٢١٨ ، وكان محدث الحريق هو مالك ذلك الشيء أو شخصاً آخر وضع النار بأمر المالك للإضرار بالغير ، ووقع الضرر فعلاً ، استحق مرتكب الحريق العقاب بالمادة ٢١٩ ع .

(١) جارسون ،قرة ١٠٣

(٢) جارسون ،قرة ١٠٨

ولم يعين القانون نوع الضرر الذى يستوجب توقيع العقاب ولا درجته .
 فالأمر فى تقدير ذلك موكل الى المحكمة . ويقول الشراح إنه لا يشترط أن يكون
 الضرر حالا بل يكفى أن يكون محتمل الحلول، وإنما يجب على كل حال أن يكون
 الضرر حقيقيا ومباشرا^(١) . ويرى جاورو أنه لا يشترط أن يكون الضرر ماديا بل يصح
 أن يكون أدبيا^(٢)، ولكن هذا رأى يظهر أنه بعيد عن روح التشريع . وقد رفعت
 الى المحاكم الفرنسية قضية اتهم فيها شخص بإحراق تبين مملوك له بقصد إتهام شخص .
 آخر بإحداث هذا الحريق، فقضت محكمة النقض بأن هذا الفعل لا يدخل فى عداد
 الجرائم المعاقب عليها فى باب الحريق ، وإنما يصح اعتباره بلاغا كاذبا مع سوء
 القصد^(٣) .

وأكثر ما يقع من أنواع الجرائم التى ينطبق عليها نص المادة ٢١٩ ع أن
 يحرق المالك ملكه المؤمن عليه لدى إحدى شركات التأمين، ليقبض مبلغ التعويض
 من الشركة^(٤) . ولكن ليست هذه هى الحالة الوحيدة التى تدخل فى حكم المادة
 المذكورة ، بل يصح أن يدخل فى حكمها أيضا المالك الذى يحرق ملكه ليضرب
 بذلك دائنا له على هذا الملك حق امتياز، أو حق رهن عقارى، والمزارع الذى يحرق
 مزروعاته القائمة على الأرض ليضرب بذلك صاحب الأرض الذى أوقع حمزا على
 هذه المزروعات، وهكذا^(٥) .

فاذا انعدم الضرر فلا عقاب لانعدام أحد أركان الجريمة، فالمالك الذى أتمن
 على منزل له لدى شركة تأمين، اذا أحرق إسطيلا تابعا لهذا المنزل ليظهره من جرائم

(١) جارسون،قرة ٩٧ - جاورو، ٦ قرة ٢٦٢٠

(٢) جاورو، ٦ قرة ٢٦٢٠

(٣) دالوز، تحت كلمة إلتلاف قرة ٨٣

(٤) أنظر تطبيقات الحاقية على المادة ٢١٩ ع - وجارسون، قرة ٩٩

(٥) جاورو، ٦ قرة ٢٦٢٠ - جارسون، قرة ١٠١

مرض معد تقى به بعض خيله ، لا يعاقب اذا أخبر شركة التأمين بأنه قد أخرج هذا الإسطبل من عداد المباني المؤمن عليها . وكذلك لا يعاقب الشخص الذى أضرم النار فى هذا الإسطبل بأمر المالك .

الركن الخامس — القصد الجنائى

لا بد للعقاب على هذه الجريمة أن يرتكب الفعل المكوّن لها عمداً ويقصد جنائى . وهذا المعنى غير ظاهر فى النص العربى للأداة ، لأنها تقول : (من أحدث حال وضع النار ضرراً لغيره) ، وقد يستفاد من هذا النص أن يحدث النار يعاقب بهذه المادة سواء أتعمد الإضرار أم لم يتعمده ، ولكن النص الفرنسى صريح فى أن تعمد الإضرار شرط فى العقاب على هذا الفعل لأنه استعمل كلمة (volontairement) .
ويعتبر القصد الجنائى فى هذه المادة متوقفاً متى ارتكب الجانى الفعل بنية النفس ، ويقصد حرمان الغير من حق له على الشيء المحرق ، أو الحصول على ربح غير مشروع^(٢) .

فلا عقاب اذا كانت نية إحداث الضرر غير متوفرة ، كما فى حالة المالك الذى أحرق الإسطبل المؤمن عليه ، أو اذا جهل المالك بحسن نية أن للغير حقوقاً على الشيء المحرق .

فاذا اعتقد شخص بحسن نية أن شيئاً من الأشياء المذكورة فى المادة ٢١٨ مملوك له ، وأحرقه بنية الإضرار بالغير ، وكان هذا الشيء فى الواقع مملوكاً لغيره ، فقد قلنا عند الكلام على المادة ٢١٨ إنه لا يعاقب بمقتضى تلك المادة ، لأن اعتقاد الملك بنى القصد الجنائى المطلوب فيها ؛ لكنه مع ذلك لا يمكن عقابه بالمادة ٢١٩ أيضاً لاتقاء ركن من الأركان المطلوبة فيها ، وهو الملك الفعلى للشيء المحرق ، ولا يمكن أن يقوم اعتقاد الملك مقام الملك الحقيقى المشروط صراحة فى المادة .

الفرع الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٩ بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

المبحث الرابع — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ ع

المادة ٢٢٠ ع — من وضع نارا عمدًا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود سواء كان لا يزال باقيا بالفيط أو نقل الى الجرن، أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتمو على أشخاص، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكا له . أما اذا أحدث عمدًا حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها، فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

هذه المادة تنص على جريمتين مماثلتين للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ٢١٨ و ٢١٩ السابقتين عليها . فالجريمة الأولى أن يضع شخص نارا في شيء غير مملوك له، والثانية أن يضع المالك النار في شيء مملوك له بنفسه أو بواسطة غيره، ويحدث بذلك عمدًا ضررا للغير .

وأركان هاتين الجريمتين هي عين أركان الجريمتين السابقتين، ولا تختلف هاتان الجريمتان عن سابقتيهما إلا في نوع الأشياء التي يقع عليها الحريق ، فقد جاءت المادة ٢٢٠ ببيان جديد عن أشياء لم يسبق ذكرها في المواد السابقة . فلا محل إذن للكلام على الأركان التي سبق الكلام عليها ، وستقتصر البحث على الأشياء التي جاءت بها المادة ٢٢٠ ع .

وهذه الأشياء واردة على سبيل الحصر كما يستفاد من عبارة المادة، وهي :
(١) الأخشاب المعدة للبناء أو للوقود، (٢) الزرع المحصود سواء أكان لا يزال باقيا

بالفيط أم نقل الى الجرن ، (٣) عربات السكك الحديدية سواء أكانت مشحونة بالبضائع أم لا ، اذا لم تكن من ضمن قطار محترق على أشخاص .

أما الأخشاب فقد خصها الشارع بالذكرا لأنها من الأشياء السريعة الالتهاب ، والتي تفعل فيها الذر فعلا ذريعا قد لا يقتصر ضرره على الأخشاب نفسها ، بل يطلب أن يتم ما جاورها . والأخشاب التي تدخل في حكم هذه المادة هي المعدلة للبناء أو للوقود فقط ، فالأخشاب التي حوّلها يد الصناعة الى أثاث أو ما أشبه ذلك لا تدخل في هذا النص . فمن يضع النار في دواليب أو كراسي أو مقاعد أو نحوها لا يعاقب بالمادة ٢٢٠ ع ، وإنما يعدّ فعله مخالفة منطبقة على المادة ١٣٤٢/١ ع ، إلا اذا كانت هذه الأشياء في منزل أو مكان مسكون أو معد للسكنى ، فيعاقب محرقا على وضع النار في محل مسكون طبقا للمادة ٢١٧ ؛ أو كانت في بناء غير مسكون أو سفينة كذلك ، فيعاقب بالمادة ٢١٨ أو ٢١٩ عند توقّر أركانها .

وقد ورد ذكر الأخشاب في المادة ٢٢٠ بصيغة الجمع ، ويستفاد من ذلك أن المادة المذكورة لا تنطبق إلا اذا كانت كمية الأخشاب المحترقة كبيرة ، بحيث يمتدح أن يتم خطر الحريق ما جاورها من الأملاك . فمن أحرق لوحا واحدا من الخشب المعد للبناء ، أو كمية صغيرة من خشب الوقود ، فإن روح التشريع تأبى تطبيق المادة عليه ، والأمر في ذلك موكل الى تقدير المحكمة .

كذلك تعاقب المادة على إحراق الزرع المحصود ، سواء أكان لا يزال باقيا بالفيط أم نقل الى الجرن . وقد جاء هذا النص مكملا للنص الوارد بالمادة ٢١٨ الخاص بالزرع غير المحصود . والفرض من النصين كما قلنا حماية الزراعة التي هي ثروة البلاد من غوائل الحريق ، ومنع الخطر عما جاورها من الزراعات اذا هي أحرقت وهي لا تزال في الفيط أو في الجرن . وقد راعى الشارع في تشديد العقاب زيادة على ما تهدم من الأسباب أن الزراعة وهي في هذا الدور تكون أكثر عرضة

لويلات الحريق، لأنها لا تزال في العراء بعيدة عن أماكن الصون التي تقيها عبث العائشين^(١).

وقد زيدت عبارة (سواء كان لا يزال باقيا بالغيظ أو نقل الى الجرن) على أصل النص بناء على طلب مجلس شورى القوانين، وذلك ليعم النص جميع أنواع الزرع المحصود ردعا لمن يوقد النار في الجرن، لأن لفظ المحصود وحده قد يفهم منه ما يكون باقيا في مزرعته. ولكن عبارة النص لا تزال مع ذلك ضيقة، لأنها تشير الى نوع معين من الزراعة وهي التلال وما أشبهها، فالقطن المجموع لا تنطبق عليه عبارة (زرع محصود)، والذرة لا توضع بعد جمعها في أجران وإنما توضع في حل، ولكن الظاهر وجوب الأخذ بروح التشريع وعدم التقيّد بالألفاظ في هذه الأحوال.

فإذا نقلت الزراعة من الغيط والجرن معا ودخلت في حرز مالكها أو في مخازن مشترتها، امتنع تطبيق المادة ٢٢٠ عليها، وأصبح حكم سائر الممتلكات الأخرى المنقولة. فإذا أحرقت وهي في مكان مسكون أو معدة للسكنى، عوقب محرقتها بالمادة ٢١٧؛ وإذا أحرقت في بناء غير مسكون ولا معدة للسكنى، كخزن أو شونة عوقب محرقتها بالمادة ٢١٨ أو ٢١٩؛ وإذا أحرقت وهي محملة على عربة في الطريق عوقب محرقتها بالمادة ١/٣٤٢ ع^(٢).

وقد حكم بأن وضع النار في حطب الذرة جريمة معاقب عليها بمقتضى المادة ٢٢٠ ع، لأن هذه الأحطاب تعد من الأخشاب المعدة للوقود، أو على الأقل من المزروعات المحصودة المنصوص عليها في المادة المذكورة^(٣). وكذلك وضع النار في حطب القطن^(٤).

(١) جارسون، قرة ٧٦ - شوفر وهيل، قرة ٦٠٤١

(٢) جارسون، قرة ٢٦١٠ - جارسون، قرة ٧٧

(٣) قض ١١ مايو ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٩٨) أنظر أيضا قض ٢٠ أكتوبر ١٩٠٤

(٤) قض ٢٤ أبريل ١٩٠٩ (المجموعة ١٠ عدد ٧٣) - (الاستقلال ٤ ص ١٤٩) -

كذلك تعاقب المادة على وضع النار في عربات السكك الحديدية سواء أكانت مشحونة بالبضائع أم لا، اذا لم تكن من ضمن قطار محتمو على أشخاص. وشرط انطباق المادة ٢٢٠ أن لا تكون العربات محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتمو على ذلك، وإلا طبقت المادة ٢١٧ كما تقدم. ويرى جارو أن النص الوارد في المادة ٢٢٠ خاص بعربات البضاعة، كما أن النص الوارد بالمادة ٢١٧ خاص بعربات الركاب^(١). ويرى جارسون ألا محل لهذه التفرقة، وإنما العبرة بوجود الأشخاص وعدم وجودهم^(٢)، وأن وجود العمال وحدهم في قطار بضاعة كاف لتطبيق المادة ٢١٧ ع^(٣).

والعقاب المقرّر للجريمتين المنصوص عليهما في المادة ٢٢٠ هو عين العقاب المقرّر للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ٢١٨ و ٢١٩، قى الجريمة الأولى يعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤقتة، وفي الثانية يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن.

المبحث الخامس — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ ع

المادة ٢٢١ ع — وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة

المبيّنة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد إحراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك.

هذه المادة لا تنص في الواقع على جريمة جديدة، وإنما تنص على صورة خاصة من صور الإحراق المعاقب عليه بمقتضى المواد السابقة، تتنازع سائر الصور بالطريقة التي اختارها الجاني لتنفيذ جريمة الحريق. قى هذه الصورة يعمد الجاني الى ارتكاب جريمة الحريق بطريق غير مباشر، فبدلا من أن يضع النار في الشيء

(١) جارو، ٦ قرة ٢٦١٢

(٢) جارسون، قرة ٥٨

(٣) جارسون، قرة ٥٦.

الذى يريد إحراقه مباشرة يضعها في شيء آخر لتصل منه وبواسطة الى الشيء المراد إحراقه . وهذه الجريمة هي المعروفة في القانون الفرنسى بجريمة الإحراق بالتوصيل (incendie par communication) . وسواء ارتكب الجاني جريمة الإحراق بطريق مباشر أم بطريق التوصيل فالنتيجة واحدة والعقاب واحد، وهذا ما يستفاد من قول الشارع في صدر المادة ٢٢١ (وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة) . وقد يكون في عبارة (بهذه العقوبة) شيء من اللبس لأنها تشير الى عقوبة واحدة ، ولكن السياق يشير الى أنه يقصد العقوبات المقررة في المواد السابقة بحسب الأحوال المتنوعة المنصوص عليها فيها .

فاذا أحرق الجاني شيئا من الأشياء المنصوص عليها في المادة ٢١٧، ولكنه بدلا من أن يضع النار مباشرة في ذلك الشيء وضعها في شيء آخر مجاور له بقصد توصيل النار الى ذلك الشيء، عوقب بالعقوبة المقررة في المادة ٢١٧؛ وإذا أحرق شيئا من الأشياء المنصوص عليها في المادة ٢١٨ بنفس هذه الطريقة عوقب بالعقوبة المقررة في المادة ٢١٨، وهكذا .

وينبني على هذا أنه لا يعاقب بالمادة ٢٢١ إلا من أحرق بطريق غير مباشر شيئا من الأشياء المنصوص عليها في المواد ٢١٧ - ٢٢٠ ، فاذا كان الشيء المحرق غير ما ورد ذكره في تلك المواد، فلا يمكن تطبيق المادة ٢٢١

كذلك يجب قبل معاقبة مرتكب الحريق بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المواد ٢١٧ - ٢٢٠ طبقا للمادة ٢٢١ ع، أن يتوفر في الفعل الذى ارتكبه الجاني سائر الأركان الواجب توفرها في الجرائم المعاقب عليها بالمواد المذكورة . فلا يعاقب بمقتضى المادة ٢٢١ المالك مثلا الذى يوصل النار بطريق غير مباشر الى بناء مملوك له غير مسكون ولا معد للسكنى، اذا كان لم يقصد بذلك إحداث ضرر لغيره؛

ولا الشخص الذى يوصل النار بطريق غير مباشر الى مزرعة محصودة ليست ملكا له ، اذا كان يعتقد وقت وضع النار أنه مالك لهذه المزرعة .

والجريمة التى نص عليها فى المادة ٢٢١ تقتضى وضع النار فى شيئين مختلفين : (أولهما) الشيء الذى اتخذته الجانى واسطة لتوصيل النار ، (وثانيهما) الشيء الذى أراد الجانى إحراقه فى النهاية .

أما الشيء الأول فلاهم نوعه ، لأن القانون اكتفى بقوله (من وضع النار فى أشياء) . والنص الفرنسى أوضح فى هذا المعنى لأنه يقول (des objets quelconques) ، فيصح أن يكون هذا الشيء نفسه من نوع الأشياء التى يعاقب القانون على إحراقها بمقتضى المواد ٢١٧ - ٢٢٠ ع ؛ ويصح أن يكون من الأشياء التى يعتبر إحراقها إتلافا معاقبا عليه بمقتضى المواد الواردة فى باب التخريب والتعيب والإتلاف ، أو بمقتضى المادة ٣٤٢ / ١ الواردة فى باب المخالفات ؛ ويصح أن يكون إحراقه غير معاقب عليه أصلا ، إما لأنه مملوك لمحرقه ولم تتوفّر فى إحراقه الشروط التى تستوجب العقاب ، أو لأى سبب آخر .^(١)

فاذا كان هذا الشيء مما يعاقب على إحراقه لذاته عوقب الجانى على جريمة إحراق هذا الشيء ، وعلى جريمة إحراق الشيء الآخر المراد إحراقه فى النهاية ، مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى عقوبات^(٢) ؛ واذا كان غير معاقب عليه طبق على الجانى حكم المادة ٢٢١ فقط .

أما الشيء الثانى المراد إحراقه فى النهاية فيجب أن يكون من نوع الأشياء المنصوص عليها فى المواد ٢١٧ - ٢٢٠ ، وإلا امتنع تطبيق المادة ٢٢١ كما تقدّم .

ولا بدّ لتطبيق حكم المادة ٢٢١ ع أن تكون النار قد اتصلت فعلا بالشيء المراد إحراقه فى النهاية ، ولو أن هذا المعنى غير ظاهر ظهورا كافيا من نص المادة

(١) جاور ، ٦ قرة ٢٦٢٧ (٢) جارسون ، قرة ١١٥

المذكورة التي تقول: (من وضع النار في أشياء لتوصيلها)، ولكن الذي يقطع بوجوب وصول النار فعلا أن المادة ٢٢١ تحيل فيما يتعلق بالعقاب على المواد ٢١٧ — ٢٢٠، فيجب لكي يكون الجاني مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في المواد المذكورة أن يكون قد ارتكب الأفعال الواردة بها، لأن القانون لا يعاقب على مجرد التوابع بل لابد أن تصطبغ النية بالفعل المستوجب للعقاب^(١).

ولكن لا يشترط تمام الجريمة أن تكون النار قد دحرت هذا الشيء تدميرا تاما، بل يكفي أن تكون قد أمسكت بجزء من أجزائه بحيث يتعذر بعد ذلك إنقاذها.

فاذا اتصلت النار بالشيء المراد إحراقه ولكنها انطفأت في الحال، أو لم تتصل بذلك الشيء رغم اشتعالها بالشيء الذي اتخذ الجاني وسيلة لتوصيل النار، كان الفعل جريمة خاب أثرها لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل، وعوقب عليه الجاني بعقوبة الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢١^(٢).

ويبدأ الشروع في هذه الجريمة بوضع النار في الشيء الذي اتخذ الجاني وسيلة لتوصيل النار، ولا يعاقب على هذا الشروع إلا اذا كان قصد الجاني من وضع النار على هذه الصورة توصيلها الى الشيء المراد إحراقه^(٣). لكن هذا الشروع نفسه قد يعاقب عليه الجاني من جهة أخرى باعتباره جريمة تامة اذا كان إحراق الشيء الذي وضع فيه النار يعد جريمة مستقلة معاقبا عليها.

الفصل الجنائي — لا يعاقب الجاني بمقتضى المادة ٢٢١ ع إلا اذا تعمد

وضع النار في شيء بقصد توصيلها الى الشيء الآخر المراد إحراقه، وهذا مستفاد من

(١) جازو، ٦، قرة ٢٦٢٨ — جارسون، قرة ١١٧ — شوفرويهي، ٦، قرة ٢٥٥٨

(٢) قرار قاضي الإحالة بمحكمة طنطا ٤ يولي ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ١٢٨) — أنظر أيضا جازو،

٦، قرة ٢٦٢٩ — جارسون، قرة ١١٨

(٣) جارسون، قرة ١٢٠ (٤) جازو، ٦، قرة ٢٦٢٩

قول الشارع في المادة (لتوصيلها للشيء المراد إحراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك) ، ومعنى هذا أنه يجب أن يكون قصد الجاني قد اتجه الى توصيل النار . وهذا على خلاف حكم القانون الفرنسي ، فإنه يكفي لعقاب الجاني على مقتضى ذلك القانون بعقوبة جريمة الإحراق بالتوصيل أن يكون قد تعمد وضع النار في شيء يكون بحكم مركزه صالحا لأن يوصل النار الى شيء آخر ، ولا يشترط فوق هذا أن يكون الجاني قد تعمد توصيل النار الى ذلك الشيء الآخر . فهو بذلك مسئول عن نتائج وضعه النار عمدا في الشيء الأول ، ولولم يتعلق قصده بتوصيل النار الى الشيء الثاني . ويقول الشراح الفرنسيون إن القانون أراد أن يحاسب الجاني في هذه الحالة على قصده الاحتمالي^(١) .

أما في مصر فالنص صريح ولا يحتمل أى شك ، والذي يستفاد منه أن الجاني لا تطبق عليه المادة ٢٢١ إلا اذا قصد توصيل النار الى الشيء المراد إحراقه . وهذا يطابق حكم المادة ٥١٦ من قانون العقوبات البلجيكي .

ولكن هل يراد بذلك أن الشخص الذى يضع النار عمدا في شيء فتتصل على غير قصد منه بشيء آخر لا يعاقب على إحراق ذلك الشيء الآخر ؟ الجواب على هذا يقتضى بعض التفصيل .

فاذا كان الشيء الذى وضع فيه النار أولا مما يعاقب القانون على إحراقه ، فلا شك أنه يعاقب على وضعه النار في ذلك الشيء . أما عن الشيء الآخر الذى اتصلت به النار على غير قصد منه فاذا كان اتصال النار بذلك الشيء أمرا محتمل الوقوع بالنظر الى قربيه من الشيء الذى وضعت فيه النار ، فقد يصح القول بوجود معاقبة واضع النار على إحراق هذا الشيء الثانى أيضا قياسا على حالة من يطلق على شخص عيارا ناريا قيصيه ويصيب شخصا آخر بجانبه . والقول بذلك يقتضى أن يحاسب الجاني

على قصده الاحتمالى كما قلنا عند الكلام على جريمة القتل. فاذا أمكن الأخذ بنظرية القصد الاحتمالى فى هذه الحالة - ولست أرى مانعا من ذلك - فلا مانع من تطبيق المادة ٢٢١ ع.

ولا محل للقول بأن هذا البحث نظرى محض لأن الجانى لن يعاقب على كل حال إلا بعقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ ع ، إذ يجوز أن تكون العقوبة الأشد الواجب تطبيقها عملا بالمادة المذكورة هى عقوبة إحراق الشيء الذى أحرق على غير قصد من الجانى ، كما لو وضع شخص النار عمداً فى بناء غير مسكون ولا معدة للسكنى ، فامتدت منه النار الى مكان مسكون مجاور له . فاذا قيل يجوز عاصبة الجانى على قصده الاحتمالى وجب أن تطبق عليه عقوبة المادة ٢١٧ ع ، أما اذا قيل بعدم جواز ذلك فلا يعاقب إلا بعقوبة المادة ٢١٨ ع . ومن أجل هذا رأى الشارع البلجيكى ، وقد أخذ فى المادة ٥١٦ من قانون العقوبات بوجود تعلق القصد الجنايى بالتوصيل ، أن ينص خصيصا فى المادة ٥١٧ على حالة ما اذا امتدت النار من الشيء الذى تعمد الجانى إحراقه الى شيء آخر مجاوره مجاورة تجعل اتصال النار به أمرا محتوما ، وكان هذا الشيء الآخر مما يعاقب القانون على إحراقه بعقوبة أشد ، وقضى فى هذه الحالة بتطبيق العقوبة الأشد أخذاً بنظرية القصد الاحتمالى^(١).

أما اذا كان الشيء الذى اتصلت به النار بعيدا عن الشيء الذى وضع الجانى فيه النار ، ولم يكن اتصال النار به أمرا محتمل الوقوع لولا إهمال وقع من الجانى ، فعندئذ يجوز عقابه على إحراق ذلك الشيء الثانى بعقوبة الحريق بإهمال طبقا للمادة ٣١٥ ع .

فإن لم يكن هذا ولا ذلك فلا محل لمؤاخذته على إحراق الشيء الثانى ، لأنه لا يجوز أن يعاقب شخص على فعل لم يتجه اليه قصده مباشرة ، ولم يدخل فى قصده الاحتمالى ، ولم يكن إهماله سببا فى وقوعه .

هذا كله فيما لو كان الحريق الأول معاقبا عليه، أما اذا كان الشيء الذى وضعت فيه النار أولا ليس مما يعاقب محرقه على إحراقه، كما لو كان ملكا له ولم تنوّر فيه الشروط ولا الصفات التى تستوجب معاقبة المالك على إحراقه، واتصلت النار منه بشيء مما يعاقب القانون على إحراقه بمقتضى المواد ٢١٧ - ٢٢٠ على غير قصد محدث الحريق، فلا يمكن أن يطبق فى هذه الحالة حكم المادة ٢٢١ مطلقا، لأن القصد الجنائى المباشر متعدهم ابتداء، ولأن القصد الاحتمالى لا يتصور وجوده إلا حيث يكون الفعل المرتكب معاقبا عليه ابتداء ثم ترتب عليه نتائج غير التى توقعها مرتكبه عند ارتكابه. أما اذا كان الفعل الأساسى مباحا - كما هو الفرض فى هذه الحالة - فلا يمكن أن يكون سوء نتيجه سببا فى مؤاخذة فاعله جنائيا^(١)، إلا اذا اضطجبت فعله الأول بإهمال كان هو سبب الحريق الثانى، ففى هذه الحالة يجوز عقابه بمقتضى المادة ٣١٥ ع. فإن لم يكن إهمال فلا عقاب مطلقا.

المبحث السادس - فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٢ ع

المادة ٢٢٢ ع - وفى جميع الأحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كانت موجودا فى الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالإعدام.

هذه المادة تنص على ظرف مشدد للجرائم السابق النص عليها فى المواد ٢١٧ - ٢٢١، وهو أن ينشأ عن الحريق موت شخص أو أكثر. ففى هذه الحالة يعاقب القانون مرتكب الحريق بالإعدام أيّا كانت العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الحريق. وظاهر أن القانون يأخذ فى هذه الحالة بنظرية القصد الاحتمالى، فمحدث الحريق مسئول عن الموت الذى ينشأ عن ذلك الحريق باعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع هذه

النتيجة، ولو لم يتوقعها بالفعل . فلا يشترط إنذ لتطبيق المادة ٢٢٢ ع أن يكون الجاني قد تعمد قتل شخص أو أكثر، ولا أن يكون قد علم بوجود أشخاص في المكان الذي ارتكب فيه جريمة الحريق ^(١) . ولا يقبل منه الاعتذار بأنه لم يكن يعلم بوجود أحد في المكان الذي وقع فيه الحريق ^(٢) .

ويشترط لتطبيق المادة ٢٢٢ ثلاثة شروط :

الشرط الأول — أن يكون قد وقع حريق معاقب عليه بإحدى المواد السابقة، لأن ظرف الموت المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ ع إنما هو ظرف مشدد، فيجب لتطبيق حكم هذه المادة أن يكون ذلك الظرف المشدد مصطلحاً بجناية حريق مستوفية الشرائط والأركان ^(٣) . فلا تنطبق المادة ٢٢٢ على المالك الذي يحرق بناء مملوكاً له غير مسكون ولا معداً للسكنى، ولم يكن قصده من إحراقه الإضرار بالغير، ولو نشأ عن هذا الحريق موت شخص أو أكثر؛ ولا على من يحرق شيئاً مما لا يدخل في عداد الأشياء المذكورة في المواد ٢١٧ — ٢٢٠ ، ولو كان هذا الحريق معاقباً عليه بعقوبة من عقوبات الإتلاف؛ ولا على من يتسبب بإهماله في إحداث حريق معاقب عليه بالمادة ٣١٥ ع ^(٤) .

لكن هذا لا يمنع من تطبيق عقوبات القتل عمداً أو القتل خطأ في مثل هذه الأحوال على مسبب القتل بالحريق، إذا توفرت الأركان المطلوبة في كل من الحالتين ^(٥) .

الشرط الثاني — أن يكون قد نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص. أو أكثر، فلا يكفي لتطبيق المادة ٢٢٢ أن يكون قد نشأ عن الحريق جروح

(١) جاور ٦٠، قرة ٢٦٣٥ (٢) جارسون، قرة ١٤٧

(٣) جاور ٦٠، قرة ٢٦٣٢ — شوفرويل، ٦، قرة ٢٥٦٢ — جارسون، قرة ١٢٢

(٤) جارسون، قرة ١٢٣ (٥) شوفرويل، ٦، قرة ٢٥٦٢ — جارسون، قرة ١٢٤

أو إصابات غير مميتة . لكن لا يشترط من جهة أخرى أن يكون الموت قد حصل في مكان الحريق ، بل يعاقب الجاني بالمادة ٢٢٢ ولو لم يمت المصاب إلا بعد نقله الى المستشفى أو الى منزله أو أى مكان آخر . ولا عبء بالزمن الذى يمضي بين حدوث الحريق وحصول الموت ، متى ثبت أن الموت كان مسببا عن الحريق .^(١)

الشرط الثالث — أن يكون المخني عليه ممن كانوا فى الأماكن المحرقة وقت اشتعال النار ، ولم يقل الشارع (وقت وضع النار) . ويرى بعض الشراح أن تعبير الشارع خطأ ، وأنه يجب ألا يسأل الجاني إلا عن موت من كانوا بالأماكن المحرقة وقت وضع النار ، لأن جريمته تتم بوضع النار ، فلا يصح أن يسأل عما يقع بعد ذلك من الحوادث . ويرى غيرهم أن نص المادة لاغبار عليه^(٢) . واختلف ينحصر فى الحقيقة فى معرفة الوقت الذى تتم فيه الجريمة ، وقد يتنا ذلك عند الكلام على معنى (وضع النار) . ولم يرد الشارع فى المادة ٢٢٢ معنى جديدا ، فإن الجاني لا يسأل فى الواقع إلا عما يتسبب عن جريمته الى حين تمامها ، ولا شأن له بما يقع بعد ذلك . وينبنى على هذا أن الجاني لا يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٢ ع ، أى الإعدام ، اذا كان الذى مات بسبب الحريق شخصا جاء بعد اشتعال النار لمكافئها ، كأحد عمال المطلق^(٣) .

(١) جaro ، ٦ قرة ٢٦٣٢ — جارسون ، قرة ١٢٥

(٢) شوفرويل ، ٦ قرة ٢٥٦٣ — بلانش ، ٦ قرة ٥٣٦

(٣) جaro ، ٦ هامش ص ٣١٢ نوة ٢

(٤) جaro ، ٦ قرة ٢٦٣٤ — جارسون ، قرة ١٢٦

الفصل الثاني

في استعمال المواد المفرقة

المادة ٢٢٣ ع — كل من استعمل مادة مفرقة في الأحوال المبينة في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

بعد أن فرغ الشارع من بيان أحكام الحريق رأى أن ينص على حكم استعمال المواد المفرقة . ووجه الشبه بين الحريق واستعمال المواد المفرقة أن كليهما من أشد وسائل التدمير خطرا . ولذلك سوى الشارع في العقاب بين من يدمر شيئا بواسطة النار ومن يدمره بواسطة استعمال مادة مفرقة .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٣ ع أربعة أركان: (أولها) فعل التدمير، (وثانيها) نزاع الأشياء المدفوعة، (وثالثها) استعمال مادة مفرقة لهذا الغرض، (ورابعها) ^(١) القصد الجنائي .

الركن الأول — فعل التدمير

هذه الجريمة من الجرائم التي تصيب المال، وعلة العقاب عليها أنها متلفة له كالحريق الذي شبهها الشارع به . فيجب إذن للعقاب على هذه الجريمة أن يكون قد تسبب عن استعمال المواد المفرقة تلف للشيء الذي أريد تدميره . لكن لا يشترط

(٢) قانون جازو، ٦، ققرة ٢٦٤٥ وجارسون، مادة ٤٣٥ ققرة ٤

أن يكون الشيء قد دمر تدميرا تاما ، بل يكفي أن يكون بعض أجزائه قد أصيب
بتلف^(١) .

وتتم هذه الجريمة بمحصول الفرقعة ، ففى تلك اللحظة تفعل المواد المفرقة فعلاها
فى الشيء المراد تدميره ، فإذا حدثت الفرقعة ولم يصب الشيء بأذى ، كان الفعل جريمة
خاب أثرها لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، ويعاقب عليها بعقاب الشروع^(٢) .

ويبدأ الشروع فى الجريمة من وقت وضع المادة المفرقة فى مكان الجريمة
فى حالة صالحة للانفجار من تلقاء نفسها ، بدون تدخل جديد من جانب الجاني ، وكل
عمل سابق على ذلك يعد من الأعمال التحضيرية التى لا عقاب عليها . وقد كان
صنع المواد المفرقة أو حيازتها غير معاقب عليه بمقتضى المادة ٢٢٣ ع لأنه عمل
تحضيرى^(٣) ، لكن الشارع أضاف بمقتضى القانون نمرة ٣٧ لسنة ١٩٢٣ مادة جديدة
الى قانون العقوبات هى المادة ٣١٧ مكررة ، وهذا نصها : (يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز
سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز
قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعى) . وبذلك
أصبح العقاب واجبا على مجرّد صنع أو استيراد أو حيازة القنابل أو الديناميت أو غير
ذلك من المفرقات ، بغير حاجة الى إقامة الدليل على وجود علاقة بين هذا العمل
ووين وقوع جريمة معينة^(٥) .

(١) جارو ، ٦ ققرة ٢٦٤٦ - جارسون ، ققرة ٥

(٢) جارسون ، ققرة ٣٠

(٣) جارو ، ٦ ققرة ٢٦٤٦

(٤) جارسون ، ققرة ٢٧

(٥) أنظر المذكرة الإيضاحية من هذا القانون فى مجموعة الوثائق الرسمية الثلاثة للشهر الثالث من

الركن الثاني — نوع الأشياء المدمرة

يجب لتطبيق المادة ٢٢٣ ع أن يكون الشيء المدمر من نوع الأشياء السابق النص عليها في المواد ٢١٧ — ٢٢٠ ، وذلك مستفاد من الإحالة الواردة في هذه المادة على المواد المذكورة في قولها : (في الأحوال المبينة في المواد السابقة المختصة بجناية الحرق) . فإذا كان الشيء الذي دمر غير ما ذكر في المواد السابقة فلا تطبق المادة ٢٢٣ ، وإنما يجوز تطبيق المادة ٣١٧ ع إذا توفرت أركانها .

والمادة ٤٣٥ ع ف أوسع نطاقاً من هذه المادة ، لأنه يدخل في حكمها تدمير كافة الأشياء على اختلاف أنواعها ، مقولة كانت أو ثابتة .

الركن الثالث — استعمال مواد مفرقة

يشترط في هذه الجريمة أن يكون التدمير قد حصل بواسطة استعمال مواد مفرقة ، وهذه هي علة تشديد العقاب في هذه الجريمة لما تحدثه هذه المواد من الضرر البالغ ، ولما يقترب على استعمالها من انخطر الجسم على الأموال والأرواح . والمواد المفرقة على أنواع ، فمنها البارود ، ومنها الديناميت ، ومنها الملييت . وعلى العموم يدخل في النص كل مادة تحدث انفجاراً بحكم خواصها الكيماوية أيما كان نوعها ^(١) .

الركن الرابع — القصد الجنائي

يجب لتقام الجريمة توفر القصد الجنائي لدى الجاني ، ويعتبر القصد الجنائي متوقفاً متى أقدم الجاني عمداً على فعل التدمير باستعمال مواد مفرقة ، عالمًا أنه يدمر شيئاً يعاقب القانون على تدميره ^(٢) . فإذا لم يعتمد استعمال المادة المفرقة ، بل حصل الانفجار

(١) جارسون ، قنرة ١١

(٢) جاور ، ٦ قنرة ٢٦٤٩ — جارسون ، قنرة ١٢

على غير إرادته بإهمال منه، أو رغم اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة، فلا تطبق المادة ٢٢٣ ولم يضع القانون نصا لعقاب من يحدث انفجارا بإهمال، كما عاقب على إحداث الحريق بإهمال . ولكن اذا تسبب عن الانفجار في هذه الحالة إصابة شخص أو أكثر جاز تطبيق المادة ٢٠٨ أو ٢٠٢ على حسب الأحوال . فاذا حصل الانفجار قضاء وقدرًا فلا عقاب .

كذلك لا يعاقب مستعمل المادة المفرقة اذا دمر شيئا مملوكا له مما ورد ذكره في المادة ٢١٨ أو ٢٢٠ ، اذا لم يقصد إحداث ضرر لغيره ؛ أو اذا دمر شيئا من هذه الأشياء معتقدا بحسن نية أنه مملوك له .

المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

أحالت المادة فيما يتعلق بالعقاب على المواد الخاصة بالحريق، وعلى هذا يكون عقاب استعمال المواد المفرقة تابعا لنوع الشيء الذي دمرته هذه المواد؛ فاذا كان مما نص عليه في المادة ٢١٧ ع عوقب بمقتوبتها، واذا كان مما نص عليه في إحدى المواد التالية عوقب بمقتوبتها . كذلك يعاقب بالعقوبات المذكورة على حسب الأحوال من وضع مادة مفرقة في شيء ليدمر بها شيئا مجاورا له . فاذا نشأ عن استعمال المواد المفرقة موت شخص أو أكثر كان موجودا في مكان الجريمة وقت الانفجار، عوقب الجاني بالإعدام .

الفصل الثالث

في الحريق بإهمال

المادة ٣١٥ ع - الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخرى التي توقد فيها النار، أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيان تبن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود، وكذا الحريق الناشئ عن إشعال سواريج في جهة من جهات البلدة، أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا .

وضع الشارع المصرى هذه المادة في باب التخريب والتعيب والإتلاف، وقد انتقدنا هذا الوضع فيما سبق لأنه لا يتماشى مع فكرة الشارع في وضع جرائم الحريق عمداً بين الجرائم التي تصيب الأشخاص .

والحريق الذي يعاقب عليه القانون في هذه المادة هو الحريق الذي لا يصدر عن إرادة فاعله، ولكنه يكون مسببا عن إهمال وقع منه . لذلك جعل الشارع عقابه متناهما مع درجة مسئولية فاعله، وقد كان يصح أن لا يعاقب عليه أصلا، لولا أن الشارع أراد أن يلزم الناس اتخاذ كل ما يمكن من وسائل الحيلة عند استخدام النار في منافعهم، وأن يدفعوا أذاها عن حولهم، فإذا قرطوا في ذلك حق عليهم العقاب . أما إذا لم يقع تفريط ولا إهمال، وكان شوب النار مسببا عن حادث قهري، فلا مسئولية ولا عقاب .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة ثلاثة : (أولها) حصول حريق، (وثانيها) أن يكون هذا الحريق قد أصاب شيئاً مملوكاً لغير محدث الحريق، (وثالثها) أن يكون الحريق مسبباً عن إهمال محدثه .

الركن الأول — حصول الحريق

لا بد في جريمة الحريق بإهمال من حصول الحريق فعلاً، لأن القاعدة في الجرائم التي يعاقب القانون فيها على الإهمال أو الخطأ أن العقاب يكون دائماً مرهوناً بحصول النتيجة السيئة التي هي علة العقاب في تلك الجرائم . فإذا لم تقع هذه النتيجة فلا محل للعقاب، لاستحالة تصوّر الشروع في جريمة ترتكب بإهمال، لأن الشروع يقتضى قصداً جنائياً مصطحباً ببدء في التنفيذ، والقصود معدوم في مثل هذه الأحوال^(١) .

الركن الثاني — إتلاف شيء مملوك للغير

لم تتعرض المادة ٣١٥ ع لبيان حكم الشيء الذي يصيبه الحريق، وما إذا كان يشترط أن يكون مملوكاً للغير أو لا يشترط فيه ذلك، مع أن المادة ٤٥٨ ع الفرنسية التي اقتبس منها الشارع المصري حكمه اشترطت صراحة أن يكون الشيء مملوكاً للغير عملاً بقاعدة أن المالك حرّ فيما يملك . وقد ترتب على سكوت المادة عن هذا المعنى اختلاف المحاكم المصرية في تطبيقها، فمنها ما قضى بوجوب العقاب في كل الأحوال سواء أكان الشيء مملوكاً لمحرقه أم غير مملوك^(٢) له، ومنها ما اشترط للعقاب أن يكون الشيء مملوكاً لغير محرقه^(٣) .

(١) جارد، ٦ ققرة ٢٦٣٩ — جارسون، مادة ٤٥٨ ققرة ٣

(٢) جزئية ميت غمر ٢١ مارس ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٨٠) .

(٣) جزئية شربين ١٢ يولي ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١٠٥) .

والظاهر أن الرأي الثانى أولى بالاعتبار، فقد بقنا عند الكلام على جرائم الحريق عمداً أن الأصل ألا يعاقب المالك اذا أحرق ملكه عمداً، لأن له أن يتصرف فيه بكافة وجوه التصرف ومنها الإتلاف، وأن القانون لم يستثن من هذه القاعدة سوى حالتين: (الأولى) حالة ما اذا كان هذا الملك مسكوناً أو معداً للسكنى، (والثانية) حالة ما اذا أحدث المالك عمداً ضرراً لغيره بإحراق هذا الملك .

وإذا تقرّر هذا سهل استنتاج حكم القانون فيما يتعلق بالحريق بإهمال . فإذا كان الشيء مما لا يعاقب القانون ماله اذا أحرقه عمداً، فن الخطأ القول بوجود العقاب حينما يكون الحريق مسبباً عن إهمال المالك . أما فى الحالتين اللتين يعاقب فيهما القانون على الحريق عمداً فإن علة العقاب لا تدرك إلا فى صورة العمد فقط . ففى حالة إحراق المحل المسكون أو المعد للسكنى لا يعاقب القانون على إتلاف المالك لذاته، وإنما يعاقب على ماعساه يصيب ساكنى هذا الملك من الضرر بسبب الحريق كما قدّمنا . فعلة العقاب هى تلك النتيجة الاحتمالية التى قد تقترب على الحريق، ولكن ترتيب العقاب على نتيجة احتمالية لا يتصور إلا فى الجرائم العمدية، لأننا قلنا إن القاعدة فى الجرائم التى تكون نتيجة خطأ أو الإهمال أن العقاب فيها يكون مرهوناً بمحصول النتيجة السيئة التى هى علة العقاب . فإذا لم تقع النتيجة لم يبق محل للعقاب . فلا يمكن إذن أن ترتب العقاب فى حالة إحراق المحل المسكون بإهمال مالكه على ماعساه أن يصيب ساكنى ذلك المحل من الأذى بسبب الحريق . وإذا كان العقاب على هذا الوجه ممتنعاً كانت البراءة واجبة، لأنه لا يبقى للعقاب علة بعد ذلك، إلا اذا نشأ عن الحريق إصابات أو موت أحد بالفعل، فإن المالك يعاقب فى هذه الحالة، ولكن لا بالمادة ٣١٥ بل بالمادة ٢٠٨ أو ٢٠٢ على حسب الأحوال .

كذلك الحال فى الحريق الذى يتعمد فيه المالك الإضرار بالغير، فإن علة العقاب فيه هى تعمد الإضرار بالغير، وهذه العلة لا تتحقق إلا فى حالة الحريق عمداً،

إذ لا يتصور أن يكون المالك قد أحرق ملكه بإهمال، ويكون مع ذلك قد تصد فيه الإضرار بالغير. ومتى كانت العلة متفية لم يبق للعقاب عمل^(١).

ويستفاد من سكوت القانون عن ذكر نوع الشيء الذي يصاب بالحريق أن حكم المادة ٣١٥ ينطبق على إحراق كافة الأشياء على اختلاف أنواعها، سواء أكانت ما لا ثابتا أم منقولا، بشرط أن تكون مملوكة لغير محدث الحريق.

وقد اختلفت المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بحكم الخادم أو العامل الذي يحرق بإهماله شيئا مملوكا لمخدومه أثناء قيامه بخدمته، فنها ما قضى بالمعقوبة بغير تمييز، لأن الخادم قد أحرق شيئا مملوكا لغيره؛ ومنها ما قضى بالبراءة لأن يد الخادم على أشياء لمخدومه كيد المخدم نفسه، فيعتبر الحريق في هذه الحالة كأنه مسبب عن فعل المخدم.

وقياسا على ذلك الحكم الأخير قضت محكمة العياط الجزئية بأن لا عقاب على الزوجة التي تسبب بإهمالها في إحراق أمتعة منزلية مملوكة لزوجها، لأن حكمها حكم الزوج في ذلك^(٢).

ولكن إذا نشأ عن حريق وقع بإهمال المخدم إتلاف أمتعة الخادم الذي يقيم معه بالمنزل مثلا، فهل يعاقب المخدم بالمادة ٣١٥ في هذه الحالة؟ الظاهر وجوب العقاب إذ لا محل للشذوذ عن القواعد العامة في هذه الصورة^(٣).

(١) أنظر فيما يقارب هذا المعنى جزئية أسبوت ٢٠ أغسطس ١٩٢٣ (الحمامة ٤ عدد ٣٥٨ ص ٤٦٤).

(٢) جزئية العياط ٢٤ أبريل ١٩٢٢ (الحمامة ٣ عدد ٨٧ ص ١٣٦) — أنظر في هذا البحث جارسون،قرة ٩ — ١١

(٣) أنظر مع ذلك حكم محكمة القضا بباريس في ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ (الحمامة ٤ عدد ٥٥٣ ص ٥٨٩).

الركن الثالث — الإهمال

هذه الجريمة ليست من الجرائم العمدية، فلا يشترط فيها القصد الجنائي. ولكن مسبب الحريق لا يعاقب إلا اذا أمكن أن ينسب إليه شيء من الإهمال في استخدامه للنار في مصالحه الشخصية . فالقانون لا يعاقب محدث الحريق لأنه أراد إحداثه، وإنما يعاقبه لأنه لم يتخذ العدة اللازمة لمنع حدوثه .

وصور الإهمال كثيرة، وكلها صالحة لإيجاب العقاب متى ثبت وقوع شيء منها، لأن الشارع المصرى لم يحصر صور الإهمال الموجب للعقاب في هذه المادة كما فعل الشارع الفرنسى في المادة ٤٥٨ ع ف، ولكنه مع ذلك اقتبس من النص الفرنسى صورا معينة من الإهمال يوجب أن تكون هى السبب فى حدوث الحريق الذى يقع على غير إرادة محدثه . وهذه الصور هى :

أولاً — عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المداخن أو المحلات الأخرى التى توقد فيها النار . وهذا الفعل فى حد ذاته يعده القانون مخالفة، ويعاقب عليه بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٣١ ع ؛ فإذا نشأ عنه حريق عوقب مسببه بمقتضى المادة ٣١٥ ع

ثانياً — إيقاد النار فى بيوت أو مباني أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيان تبن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتعلة على مواد الوقود . والقانون يعتبر إيقاد النار على هذه الصورة إهمالا فى ذاته يستوجب العقاب على ما يحدث بسببه من الحريق، ولو لم يثبت وقوع إهمال من نوع آخر . ومسئلة القرب والبعد فى هذه الصورة يجب أن تترك لتقدير المحكمة، لأن القانون المصرى لم ينص على مسافة معينة، بخلاف القانون الفرنسى فإنه تولى بنفسه تحديد المسافة، وجعل موقد النار مهما اذا أوقدها على أقل من مائة متر من كيان التبن الخ .

قائلاً — إشعال سواريج في جهة من جهات البلدة، وهذا الفعل في حد ذاته يعد مخالفة، ويعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٣٢ ع اذا حصل بغير إذن . فاذا نشأ عنه حريق عوقب فاعله بمقتضى المادة ٣١٥ ع .

لكن الشارع لم يقتصر على هذه الصور، بل أردفها بقوله: (أو بسبب إهمال آخر). فكل إهمال ينشأ عنه حريق يصح إذن أن يكون سببا لعقاب مرتكبه بغير حصر ولا تحديد . والمحكمة هي التي يوكل اليها في النهاية تقدير ما اذا كان الإهمال المنسوب الى المتهم هو الذى كان سبب شبوب النار، وما اذا كان كافيا لإيجاب العقاب أو لا .

المبحث الثانى — فى عقاب الجريمة

يعاقب مسبب الحريق فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٣١٥ ع بالحبس مدة لا تزيد على شهر، أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

الباب الثالث

في هتك العرض وإفساد الأخلاق

[المواد ٢٣٠ - ٢٤١ عقوبات]

كانت الشرائع والقوانين القديمة تعنى بتعريم الرذيلة في كافة مظاهرها وأشكالها، وتنزل بمركبيها العقاب الشديد حرصاً على الأخلاق العامة وصيانة للفضيلة من أن تعبت بها شهوات الأفراد . لكن المتأخرين من علماء القانون ورجال التشريع رأوا في ذلك تجاوزاً لحدود التشريع الوضعي ، فإن ساغ للأديان والأخلاق أن تنصب نفسها حارسة على الآداب الخاصة والعامة لم يمز ذلك للشارع ، لأن للقوانين دائرة غير دائرة الأخلاق ، وقد يتفقان في أمور ولكنهما يختلفان في أمور أخرى كثيرة . فعلم الأخلاق يصح أن يكون مرشداً للمرء في جميع أحوال الحياة الخاصة والعامة ، وهادياً له فيما يتعلق بشؤونه الشخصية وفي علاقاته مع غيره . ولكن هذا ليس من الممكنات في علم القوانين ، ولئن كان ممكناً فمن الواجب التحرز منه ، لأنه لا يجوز أن يكون للقانون سلطة مستمرة في سير الأفراد الشخصي ، إذ لا سبيل إلى حمل الناس على احترام أوامره ونواهيه إلا بالعقوبة ، وهذا يستدعي مراقبة الأفراد عن كثب للاستيثاق من خضوع الناس لأحكام القانون والعمل بأوامره، وتسهيل إقامة الدليل على منتهك حرمانه . ولا سبيل إلى ذلك فيما يتعلق بسير الأفراد الشخصي إلا باتخاذ الرقابة وأهل السعاية، وتكثيف عدد الرقباء، والتجسس على أحوال الأفراد

وأمرار العائلات لكشف خباياها واستطلاع مكنوناتها، وفي هذا من الضرر ما يفوق بكثير الفائدة المرجوة من القانون^(١).

لهذا حرص واضعو القوانين الحديثة على عدم التعرض بالعقاب للجرائم الأخلاقية إلا في حدود معينة، فلم يعاقبوا على الرذائل والآثام لذاتها بل لما يقترب عليها من الضرر بالأفراد أو بالمصلحة العامة. والأصل في ذلك أن الأفعال الشخصية المحضة لا عقاب عليها إلا إذا تعدت إلى الغير بالأذى، فإذا كانت بطبيعتها متعمدية إلى الغير، فالأصل فيها أن الرضا معدم للجريمة ومانع من العقاب، إلا إذا ترتب عليها من طريق آخر اعتداء على حق الغير أو على مصلحة المجتمع^(٢).

وعلى هذا لم يحزم القانون الفرنسي والقوانين التي استمدت منه أحكامها، كالقانون المصري، من الأفعال المنافية للفضيلة سوى الأفعال التي ترتكب علنا، والأفعال التي ترتكب بغير رضا الطرفين، أو التي ترتكب على من ليس أهلا للرضا، والأفعال التي تنتهك بها حرمة الزوجية، والأفعال التي يراد بها إغراء الشباب على الفجور.

غير أنه لا يزال ببعض القوانين الأخرى أثر من تحريم الرذيلة لذاتها، فالقوانين الانجليزية والألمانية والنمسية والمجرية تعاقب على اللواط ولو وقع بالرضا، كما تعاقب على إتيان البهائم، وعلى وطء المحارم ولو بالرضا، والقانون الألماني يعاقب أيضا على اتخاذ القيادة حرفة ومزقا، والقانون السويسري يعاقب على البغاء.

وقد نص الشارع المصري على أحكام جرائم هتك العرض وإفساد الأخلاق في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات، وهذا الباب يتضمن خمس جرائم مختلفة وهي :

(١) أنظر في هذا المعنى كتاب أصول الشرائع لتمام تعريب المرحوم فتحي زغلول باشا في الكلام على الحد الفاصل بين الأخلاق والقوانين، ج ١ ص ٨ وما بعدها.

(٢) جاور، طبعة ثانية، ج ٥، قرة ١٧٩٩ — شوفروميلي، ٤، قرة ١٥٠٨.

(١) اغتصاب الإناث (rape, viol)

(٢) هنك العرض (indecent assault, attentât à la pudeur)

(٣) التحريض على الفسق والعجور { (instigation of debauchery, excitation à la débauche)

(٤) الزنا { (adultery, adultère)

(٥) الفعل الفاضح العلني { (public indecency, outrage public à la pudeur).

الفصل الأول

في اغتصاب الإناث

نص القانون على هذه الجريمة في المادة ٢٣٠ ع بقوله : (من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة) . وقد اختار الشارع التعبير عن هذه الجريمة بلفظ (واقع)، وكان القانون القديم يستعمل بلفظ (اغتصب)، واللفظ القديم أدل على المعنى المقصود، لتضمنه معنى الإكراه بغير حاجة الى الدلالة عليه بكلمة أو عبارة أخرى . وقد اضطر واضع القانون الجديد الى إضافة عبارة (بغير رضاها) إشارة الى ذلك، لأن الإكراه أو انعدام الرضا ركن من أركان الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة لا توجد بدونها .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

هذه الجريمة لا توجد إلا بمواقعة أنثى بغير رضاها، كما تمل عليه عبارة المادة ٢٣٠، وهي مكونة من ثلاثة أركان: (١) واقعة أنثى واقعة غير شرعية؛ (٢) انعدام رضا الأنثى؛ (٣) القصد الجنائي^(١) .

(١) جارسون، مواد ٢٣١ — ٢٣٢ قرة ١٤

الركن الأول — فعل الوقاع

أهم ما يميّز جريمة الاغتصاب عن جريمة هتك العرض أن الأولى لا توجد إلا إذا حصل الوقاع فعلاً، فلا بدّ فيها من الإيلاج . وهذا لا يصدق طبعاً إلا على الجريمة التامة، أما الشروع فيكفى فيه البدء في تنفيذ فعل بقصد الإيلاج ولو لم يتم فعلاً^(١) . ويقول بعض الأطباء الشرعيين إن جريمة الاغتصاب لا يمكن أن تقع على طفل صغير لاستحالة الإيلاج بسبب ضيق المكان، ولكن هذا لا يصدق إلا على الجريمة التامة، أما الشروع فيها فممكن ويجب العقاب عليه^(٢) .

ولا يقع الاغتصاب المعاقب عليه إلا من رجل، وفي القانون الانجليزي يعتبر الصبي الذي لم يبلغ الرابعة عشرة غير صالح لارتكاب هذه الجريمة^(٣) . وقد حكم في مصر بآل عقاب إذا اتضح من شهادة الطبيب أن الجاني ليس ممن يشتهون، أو ليس فيه قوة التناسل، ويدخل في هذا الحكم الغلام الذي لم يبلغ سن الحلم^(٤) .

ولا ترتكب جريمة الاغتصاب إلا على أنثى، ولا تتم إلا بإيلاج عضو التذكير في المكان المعدّ له . أما الإيلاج من خلف فلا يعدّ اغتصاباً، ولو وقع بغير رضا المرأة؛ بل هو هتك عرض يدخل في حكم المادة ٢٣١، ويعاقب عليه ولو وقع من الزوج، إذ ليس ذلك مما يباح له شرعاً^(٥) . واللوطة لا تدخل كذلك في حكم هذه المادة، بل تعدّ هتك عرض معاقباً عليه إذا وقع على كبيراً كراه، أو على صغير ولو بغير إكراه؛ وتعتبر فعلاً فاضحاً منطبقاً على المادة ٢٤٠ إذا وقع علانية ولو مع الرضا .

(١) جاور، ٥ ققرة ١٨١٧ — جارسون، ققرة ١٥

(٢) جارسون، ققرة ١٦

(٣) هاريس، ص ١٥٥

(٤) الاستئناف، ٣ يناير ١٩٠٤ (الاستقلال ٤ ص ٨٥) .

(٥) جاور، ٥ ققرة ١٨١٧ — جارسون، ققرة ١٧

ولا يعدّ الفعل اغتصاباً إلا إذا وقع على امرأة على قيد الحياة، أما التسق بالأموات — وهو كثير الوقوع بفرنسا — فلا يدخل في حكم المادة ٢٣٠^(١)، ولا عقاب عليه إلا إذا اقترن بانتهاك حرمة القبور (المادة ١٣٨ ع) .

ولا اغتصاب إلا إذا كانت الواقعة غير مشروعة ، فالزوج الذي يواقع زوجته كرها لا يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ ، لأنه يملك مباشرتها شرعاً ولو بغير رضاها^(٢) . أما إذا واقعها كرها بعد الطلاق، فيختلف الحكم بحسب ما إذا كان الطلاق رجعياً أو بائناً، فإذا كان الطلاق رجعياً فهو لا يرفع أحكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة، فلا يحرم على الزوج الدخول على مطلقته ولو من غير إذنها، ويجوز له الاستمتاع والوقاع، ويصير بذلك مراجعاً ولو حصل ذلك بغير رضاها^(٣) . أما إذا كان الطلاق بائناً، أو أصبح كذلك باقضاء عدة الطلاق الرجعي، فيحرم عليه مباشرتها، وإن فعل بغير رضاها عوقب بالمادة ٢٣٠ ع .

وبعدّ مقتضاها من واقع أنى بغير رضاها، ولو كانت خليلته التي تعاشره معاشره سفاح^(٤) .

الركن الثاني — انعدام الرضا

لا اغتصاب إلا إذا حصل الوقاع بغير رضا الأئى، سواء أتوصل الجاني الى ارتكاب الجريمة باستعمال القوة المادية، أم القوة الأدبية، أم الإكراه، أم المباغة، أم بالمكر والحيلة .

أما القوة المادية فلا تكون معدمة للرضا إلا إذا وقعت على نفس المحنى عليها، فالقوة التي تستعمل في كسر الأبواب أو التوافذ للوصول الى مكان المرأة لا تدخل

(١) جارسون، ققرة ١٩

(٢) جاور، ٥ ققرة ١٨١٧ — شوفرويل، ٤ ققرة ١٥٧٩

(٣) مرشد الميران، المواد ٢٣٠ — ٢٣٢

(٤) جارسون، ققرة ٢٣

في المعنى المقصود هنا، إذا سلمت المرأة نفسها بعد ذلك طوعاً واختياراً^(١) . ويجب أن تكون القوة كافية لمنع مقاومة المرأة، وإلا فلا عبرة بها؛ وعلى كل حال فلا ينظر إلى القوة التي استعملت في ذاتها، بل إلى الأثر المترتب عليها، وهو إكراه المرأة على الفعل بغير رضاها . فإذا لم يكن التسليم نتيجة القوة بل كان برغبة المرأة، فاستعمال القوة قبل ذلك لا يكفي لتكوين الجريمة، والأمر في ذلك كله متروك لتقدير المحكمة^(٢) .

ومما يعدم الرضا الصحيح أيضاً استعمال القوة الأدبية، كالتهديد بشرّ محقق أو بفضيحة، متى كان من أثره سلب المرأة حرية اختيارها^(٣) .

كذلك المباشرة لعدم الرضا الصحيح، فالطبيب الذي يوقع أنثى على حين غفلة منها أثناء الكشف عليها بعد غاصبا؛ وكذلك بعد غاصبا من توصل إلى موقعة امرأة بالمكر والخديعة، كأن يدخل رجل في سرير امرأة على صورة تجعلها تظنه زوجها^(٤) .

ويعتبر الرضا منعدما إذا حصل الوقاع خلال نوم المحنى عليها، أو وهى في حالة إغماء أو صرع، أو فاقدة الشعور بفعل مسكر أو مخدر، أو بسبب تنويم مغناطيسى^(٥) . والجنون معدم للرضا، فمن واقع مجنونة عد مقتصبا لها وعوقب بالمادة ٢٣٠^(٦) .

لكن هذا الرأي محل نظر، فقد لا يعدم الجنون الإرادة الشهوية ولا سيما إذا لم يكن مطبقا . وقد أحسن القانون الانجليزي إذ نص لهذه الحالة على حكم خاص، فلم يشترط للعقاب حصول الإكراه من جهة، ولكنه من الجهة الأخرى اعتبر الجنون مانعا من الرضا الصحيح بقدر ما، وعد الفعل في هذه الحالة جنحة لا جناية^(٧) .

(١) شوفروهيل، ٤ قرة ١٥٨٠

(٢) جارد، ٥ قرة ١٨١٨ - شوفروهيل، ٤ قرة ١٥٨٠

(٣) جارد، ٥ قرة ١٨١٨ - شوفروهيل، ٤ قرة ١٥٨٣ - بلانش، ٥ قرة ٩٧

(٤) جتايات مصر، ٥ يونيو ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ع ٤٤٣) .

(٥) جارد، ٥ قرة ١٨١٨ - جارسون، قرة ٣١ - ٣٧

(٦) جارسون، قرة ٣٤ (٧) هاريس، ص ١٥٨

وقد قاس القانون الإنجليزي بهذه الحالة حالة وقاع الفتيات الصغيرات، بفعل وقاع الصغيرة التي لم تبلغ الثالثة عشرة جنابة، فإذا كانت بين الثالثة عشرة والسادسة عشرة كان الفعل جنحة، وهذا كله مع عدم استعمال القوة، لأن صغر السن وحده كاف لسلب الرضا أو إضعافه^(١).

أما القانون المصري والقانون الفرنسي فليس بهما نص خاص لحكم الوقاع الذي يقع على الصغيرة بغير قوة ولا إكراه. أما في القانون الفرنسي فلأن جريمة الاغتصاب لا تتصور إلا مع القوة أو الإكراه، فإذا انعدم الإكراه فلا اغتصاب. ولكن هل يبقى صغر السن هنا عن الإكراه ويعتبر وحده مانعا للرضا؟ لم يمن الشراح بالنظر الى المسئلة من هذه الوجهة، واكتفوا بالقول بأن وقاع الصغيرة بغير إكراه يخرج عن حكم مادة الاغتصاب، ويدخل في هتك العرض^(٢).

والظاهر أن هذا الرأي هو الذي يجب اتباعه في مصر أيضا، لأن صغر السن إن صح اعتباره معدما للرضا مع الطفلة غير الممتدة، فليس الأمر كذلك مع الصبية المراهقة. وما دام القانون لم ينص لهذه الحالة في مادة الوقاع على عقوبة خاصة تناسب مع هذه الحالة المتوسطة التي لا يمكن القول فيها بانعدام الرضا تماما أو بتوفره بتمامه، فالواجب عدلا تطبيق المادة ٢٣٢ الخاصة بهتك عرض الصغيرات بغير قوة ولا تهديد.

الركن الثالث — القصد الجنائي

القصد الجنائي في هذه الجريمة متلازم مع نفس الفعل، لأن استعمال القوة دليل على سوء نية الجاني. غير أنه قد يتصور عقلا انعدام القصد الجنائي حتى مع استعمال القوة، وذلك فيما اذا اعتقد المتهم أن المجنى عليها لم تكن جادة في تمتعها، وأنها كانت مدفوعة الى ذلك بعامل آخر غير عدم الرضا عن الفعل ذاته. فإذا ثبت ذلك

(١) هاريس، ص ١٥٧ — ١٥٨

(٢) جارسون،قرة ٨٧

وجبت التبرئة لانعدام سوء القصد ، وعلى كل حال فهذه وقائع يترك الأمر فيها الى تقدير القاضى ^(١) .

وتوجد النية متى أقدم الجانى على فعل الاغتصاب وهو عالم أنه يأتى أمرا منكرا ، ويستوى بعد هذا أن يكون غرضه قضاء شهوة ، أو الانتقام ، أو فض البكارة الخ ، إذ لا عبرة بالبواعث ^(٢) .

المبحث الثانى — فى الجريمة التامة والشروع

تم الجريمة بمحصل الإيلاج كما قلنا ، ولكن قد يبدأ الجانى فى تنفيذ جريمة الاغتصاب ، ثم يحول دون مضيئه فيها أسباب خارجة عن إرادته ، كتمكين المجنى عليها من مقاومته ومنعه من إتمام غرضه ، أو كقدوم أحد الناس لنجبتها ، وفى هذه الحالة تجب معاقبة الجانى على الشروع فى الاغتصاب متى توفرت أركان الشروع من الوجهة القانونية . وقد يعدل الجانى من تلقاء نفسه عن إتمام الجريمة بعد البدء فيها ، وحينئذ لا يعاقب على الشروع . ولكن هذا لا يمنع من أن يكون ذلك الفعل الذى لم يتم جريمة أخرى ، وهى هتك العرض بالقوة (المادة ٢٣١) . فإذا لم يكن محل للمعاقب على الشروع فى الاغتصاب فلا مانع من المعاقبة على هذه الجريمة الثانية ^(٣) .

ولكن كيف يفرق بين الشروع فى الاغتصاب وجريمة هتك العرض ؟ قد يختلط الأمر فلا يعرف ما اذا كانت الفعل الماتى يمكن أن يوصف بأنه شروع فى اغتصاب أم هتك عرض منطبق على المادة ٢٣١ ، لأن الفعل واحد فى الجريمتين من الوجهة المادية . فإذا رفع شخص ملابس أنثى بالقوة ، فقد يكون ذلك بقصد الوصول الى مواعقتها أو بقصد هتك عرضها فقط ، والعبرة فى تمييز الأمرين بقصد

(١) جارسون ، قرة ٤٤

(٢) جاور ، قرة ١٨١٧

(٣) جاور ، قرة ١٨١٩

الجاني؛ فإذا ثبت أنه كان يرى إلى الواقعة الفعلية فهو شروع في اغتصاب، وإلا فهو هتك عرض . ولا يجوز الخلط بين الحالتين لأن الجريمتين تختلفان من حيث الأركان والعقوبة ، فمن المهم إذن التدقيق في معرفة الوصف الحقيقي للفعل، وعلى كل حال فلا يشترط لتوفر الشروع في الاغتصاب أن يكون الجاني قد حاول الإيلاج ولم يتمكن منه ^(١) .

وتطبيقا لهذه القواعد حكمت محكمة النقض المصرية بأنه لأجل التمييز بين هتك العرض والشروع في وقاع أثى بغير رضاها يجب أن ينظر بنوع خاص إلى نية الفاعل، ومن هذه النية فقط يمكن الحكم فيما إذا كان هناك بدء في التنفيذ أو عمل تحضيرى فقط، متى كانت الوقائع المادية مبهمة وقابلة لتأويل مزدوج . وحكم بأنه لا تكفى الأعمال الغير الجلية لتكوين الشروع في جريمة، وخصوصا في مسألة دقيقة بكتاية مواجهة أثى بغير رضاها، فإذا كان الفعل الذى أتاها المتهم قاصرا على طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها ليدخلها في زراعة القطن ، فإن ذلك لا يكفى لمعاقبته على الشروع في الجريمة المذكورة ^(٢) . وحكم بأنه إذا جذب المتهم المحبى عليها من يدها ووضع يده على بعض ملابسها ليفكها بقصد مواقعتها بغير رضاها، عد عمله شروعا في ارتكاب الجريمة لأنه من أعمال البدء في التنفيذ ^(٣) .

المبحث الثالث — في تعدد الزوجات

لا عقاب في القانون المصرى على تعدد الزوجات لأنه مباح في الشريعة الإسلامية . لكن المحاكم المصرية اضطرت إلى تطبيق المادة ٣٣٠ ع عند ما يكون مرتكب هذا التعدد مسيحيا تحرمه عليه ديانتة ؛ فن ذلك أن محكمة جناتيات أسيوط رفعت إليها

(١) جارد ، ٥٠ قرة ١٨١٩ — شوفرويل ، ٤٠ قرة ١٥٨٦ — بلانش ، ٥٠ قرة ٩٨ —

جارسون ، ٤٥ قرة ٤٩ —

(٢) قرض ، ١٣ ديسمبر ١٩١٣ (التراتج ١ ص ٩١) .

(٣) قرض ، ٣٠ مارس ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٥٩) .

(٤) قرض ، ٦ فبراير ١٩٢٣ (الحاماة ٣ عدد ٣٢٥ ص ٣٩١) .

قضية اتهم فيها قبطلى أرثوذكسى بأنه ادعى كذبا أن زوجته متوفاة، وتوصل بذلك الى التزوج بأخرى على يد شخص قيل إنه قسيس، وعاشرها معاشرة الأزواج، فقصت المحكمة بأن المتهم يعاقب بالمادة ٣٣٠، لأنه توصل بالحيلة الى إغواء الزوجة الثانية بغير رضاها وبقصد جنائى^(١). كذلك حكمت محكمة النقض فى قضية من هذا القيل بأن المادة ٣٣٠ منطبقة، لأن ركن الإكراه المطلوب فيها قد يكون أدبيا، وقد ينشأ عن طرق خداع يتخذها الجانى لايقاع المجنى عليها فى الخطأ، ولا عبرة بعد هذا بالباعث للجانى على ارتكاب الجريمة، سواء أكان مجرد إرضاء الشهوة أم الرغبة فى إنشاء أسرة جديدة^(٢).

المبحث الرابع — فى عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب جريمة واقعة أثنى بغير رضاها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.

الظروف المبررة للجريمة — نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٠ على ظرف مشدد للجريمة إذ قالت: (فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكركم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة).

وأصول المجنى عليها هنا هم من تناسلت منهم المجنى عليها تناسلا حقيقيا، فلا يدخل فى ذلك الأب بالتبني. أما المتولون تربيتها أو ملاحظتها فهم من وكل اليهم أمر الإشراف عليها، سواء أكانوا من أقاربها أم من غيرهم، وسواء أكان ذلك الإشراف أداء لواجب شرعى، كإشراف الوصى المعين من الجهة المختصة، أم كان صادرا عن تطوع واختيار، كإشراف زوج الأخت أو زوج الأم الخ ممن لم يندبوا لذلك شرعا. والعبرة هنا بالواقع لا بالصفة القانونية، إذ الفرض من تشديد العقوبة

(١) جنايات أسبوط ٦ يونيو ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١٢٧).

(٢) قض ١٨ ديسمبر ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٥٩).

هنا زجر من لم بالمجنى عليها صلة خاصة تهون عليهم ارتكاب الجريمة، أيًا كان سبب هذه الصلة .

وكذلك الحكم بشأن من لم سلطة عليها، فلا يقتصر الأمر على من يستمدون السلطة من صفتهم القانونية، بل يتناول الحكم أيضا من لم على المجنى عليها سلطة فعلية . فالوصى والقيم يدخلان في حكم هذه الفقرة كما يدخل فيها كل من يستمد من ظروف الأحوال سلطة فعلية على المجنى عليها . فقد يكون للمم سلطة فعلية على الأثني ولو لم يكن وصيا ولا قيا ، وكذلك زوج الأم، وزوج الأخت، والأخ، وابن العم الخ . ومن هذا القبيل أيضا سلطة السيد على خادمته، وسلطة صاحب المصنع على عاملاته، لأن سبب التشديد في كل هذه الأحوال راجع الى ما لهؤلاء الأشخاص من قوة التأثير الأدبية على المجنى عليها، سواء أكانوا يستمدون هذه القوة من سلطتهم القانونية أم الفعلية^(١). وإنما تجب التفرقة هنا بين الحالتين من وجهة الإثبات، فالصفة القانونية تستتبع حتما وجود السلطة، فتى كان الجاني وصيا أو قيا وجب تشديد العقوبة عليه . أما السلطة الفعلية فتحتاج الى إثبات خاص ولا يمكن إقرارها ابتداء، بل يجب بيان الظروف التي جعلت الجاني على المجنى عليها سلطة فعلية^(٢)، ولا يهم بعد هذا أن تكون السلطة دائمة أو وقية^(٣) .

أما الخادم بالأجرة فيراد به كل من يقوم للمجنى عليها بعمل يتناول عليه أجرا، ويكون اتصاله بالمجنى عليها لهذا السبب مما يسهل له وسائل ارتكاب الجريمة . وليس الأمر قاصرا على الخادم الذى يخدم المجنى عليها شخصيا ، بل يكفي أن يكون الشخص خادما عند أحد ممن تقدم ذكرهم من أصولها أو المتولين ملاحظتها أو تربيتها أو ممن لم سلطة عليها ؛ فالخادم الذى يقتصب خادمة أخرى تستغل في منزل سيده يعاقب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ ع^(٤) .

(١) شوفرويل، ٤ قرة ١٥٩٢ - جاور، ٥ قرة ١٨٣٩ (٢) جاور، ٥ قرة ١٨٣٩

(٣) جارسون، قرة ١٣٤ (٤) دالوز، ١٨٥٤ - ١ - ١٦٣

الفصل الثاني

في هتك العرض

نص الشارع في المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ ع على أحكام هتك العرض ، ففي المادة ٢٣١ نص على حكمه حيث يكون مقترنا بالقوة أو التهديد ، وفي المادة ٢٣٢ حيث يرتكب بغير قوة ولا تهديد . ويلاحظ أن القانون لا يعاقب عليه في الحالة الثانية إلا اذا كان المجنى عليه صغيرا .

الفرق بين هتك العرض والاعتصاب — والذي يميّز هتك العرض عن جريمة الاعتصاب أن الاعتصاب لا يقع إلا على أثنى ، أما هتك العرض فيقع على أى إنسان ذكرا كان أو أنثى . وشرط الاعتصاب أن يكون قد حصل الوقاع فعلا ، أما هتك العرض فلا يشترط فيه ذلك ، بل يشمل ما دون الوقاع من الأفعال المنافية للأداب ، فإن حصل الوقاع في المحل المعدّ له وكانت المجنى عليها أنثى فالفعل اغتصاب منطبق على المادة ٢٣٠ ، وإلا فهو هتك عرض . وعلى هذا يدخل في هتك العرض الفسق بالأثنى في غير المحل المعدّ لذلك ، والفسق بالذكور ، وكل فعل دون الوقاع يقع على أى إنسان ذكرا كان أو أنثى . ويلاحظ أن هتك العرض يشمل أيضا كما تقدم وقاع الصغيرات اذا لم يكن مصحوبا بقوة .

الفرق بين هتك العرض والفعل الفاضح — ويميّز هتك العرض عن الفعل الفاضح أن هتك العرض يقع دائما على جسم الغير وعرضه ، أما الفعل الفاضح فيشمل بصفة عامة الأفعال التي تقع إخلالا بالحياء ، ولو كان وقوعها على نفس مرتكبها ، ولكن يدخل فيها أيضا من جهة أخرى أفعال يرتكبها شخص على جسم الغير ، اذا لم تبلغ من الفحش درجة تستوجب عقبا من قبيل هتك العرض . فالحّد الفاصل

بين هتك العرض والفعل الفاضح من هذه الجهة ينحصر في درجة الفحش المصاحبة للفعل المرتكب^(١)، وستريد هذا البيان وضوحا عند الكلام على الفعل الفاضح .

وعلى هذا يمكن تعريف هتك العرض على وجه العموم، ومع ملاحظة الحدود السابق بيانها، بأنه كل تعدّ منافق للآداب يقع مباشرة على جسم أو عرض شخص آخر^(٢). ولا يشترط أن يقع الفعل. المنافق للآداب على محل معين من الجسم، بل يدخل في جريمة هتك العرض كل عمل مغاير للحياء يقع على شخص المجنى عليه مطلقا^(٣).

الركن المادى — وعلى هذا يكون الركن المادى للجريمة واسع النطاق، ولا يمكن حصر الأفعال التي يصبح أن تدخل في تعريف هتك العرض؛ وعلى المحاكم أن تقدر ما إذا كان الفعل قد بلغ من الفحش الدرجة التي تميز اعتباره هتك عرض^(٤). وقد حكم بأن إكراه شخص على خلع ملابسه وكشف سوءته رغم إرادته يعدّ هتك عرض بالقوة منطبقا على المادة ٢٣١ ع^(٥)؛ وبأنه يعدّ هتك عرض بالقوة فعل المتهم الذى يلقي بنتا بكرا عمرها عشر سنوات على الأرض عنوة ويزيل بكارتها بأصبعه^(٦)؛ وبأن نوم المتهم فى فراش المجنى عليها ووضع يده عليها رغم إرادتها وجذبها إليه يعدّ فسقا (هتك عرض) بإكراه^(٧). ومن هذا القبيل رفع ثياب شخص بالقوة إن كان كبيرا، أو بغير قوة إن كان صغيرا، وكذا إدخال اليد تحت ثياب فتاة ولمس موضع عفتها .

(١) جارد، ٥ قرة ١٨٢٠ — أنظر فى هذا المعنى أيضا قض ٢٨ أكتوبر ١٩١١ (المجموعة

١٣ عدد ٧) .

(٢) جارد، ٥ قرة ١٨٢٠

(٣) قض ١٥ فبراير ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٤٤) .

(٤) جارسون، مواد ٣٣١ — ٣٣٣ قرة ٥٣

(٥) قض ٢٨ أكتوبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٧) .

(٦) الاستئناف ٣ يناير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٨٥) .

(٧) قض ٩ يناير ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٧) .

إلا أنه يشترط في هتك العرض أن يكون الفعل غلًا بالآداب إلى حد الفحش ، فالضم بين الذراعين لا يعدّ هتك عرض ^(١) . ومن قبيل هذا ما حكمت به محكمة الاستئناف من أن مجرد تقبيل امرأة لا يعدّ هتكاً لعرضها ، وإنما هو مما ينجلها وفيه مغارة للآداب ، ولذلك يجب تطبيق المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ ع ^(٢) .

ويعدّ الفعل هتك عرض ولو وقع على من لا يصون عرضه ، فكشف سوء امرأة بنى يعتبر هتك عرض إذا حصل رغم إرادتها ^(٣) .

الفصل الجنائي — لا تتوفر جريمة هتك العرض إلا إذا وقع الفعل بقصد جنائي ، ويكون القصد متوفراً متى ارتكب الجنائي الفعل علماً بأنه يهتك بفعله حرمة الآداب ، ولا عبرة بعد هذا بالبواغث . ويغلب أن يرتكب هتك العرض بقصد إرضاء شهوة ، ولكن هذا ليس بشرط في الجريمة ، بل يعاقب الجنائي ولو كان غرضه مجرد الانتقام ، أو حب الاستطلاع ، أو كان مدفوعاً بسوء الخلق ^(٤) . فإذا مزقت امرأة ثياب أخرى عمدًا خلال مشاجرة ، فكشفت عن سوءتها ، تعدّ مرتكبة جريمة هتك العرض بالقوة . لكن يجب على الأقل أن يكون الجنائي في مثل هذه الحالة قد تعمّد كشف سوءه المجنى عليه ، وإلا انعدم القصد الجنائي ولم يبق محل للعقاب . وقد حكمت محكمة النقض المصرية في قضية من هذا القبيل ببراءة شخص مزق ملابس امرأة أثناء مشاجرة ، لأن المتهم لم يكن يقصد الوصول إلى هذه النتيجة ، بل كان هذا الفعل نتيجة عرضية أو غير مقصودة لحركة وقعت منه لغرض آخر ^(٥) .

(١) جارسون ،قرة ٦١

(٢) الاستئناف ٣ يناير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٨٨) — أنظر بعكس ذلك وإن تقبيل امرأة رغم إرادتها يعتبر هتك عرض — الاستئناف ١٨ مايو ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٢١٨) .

(٣) جارسون ،قرة ٦٧ .

(٤) قض ٢٨ أكتوبر ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ٧) — جارسون ،قرة ٧٠

(٥) قض ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ٤) .

المشروع في هتك العرض — سوى القانون في المادة ٢٣١ بين الجريمة التامة والشروع، وجعل حكمهما واحداً، لأن الشروع في هذه الجريمة بالذات لا يتميز عادة عن الفعل التام، فتمى شرع إنسان في هتك عرض آخر فقد ارتكب جريمة هتك العرض بتمامها، إذ ليس للجريمة درجات يتميز فيها البدء في التنفيذ عن التنفيذ التام^(١). وهذا هو الفرض الذى رعى إليه الشارع بالتسوية بين الفعلين لصعوبة التمييز بينهما في أغلب الأحوال. وإلى هذا المعنى أشار قاضى الإحالة بمحكمة مصر إذ قرر أن (ليس لجريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٣١ ع حالة شروع تميزه عن الفعل التام، فتمتد الجريمة واقعة بمجرد استمالة المتهم بالقوة ضد المجنى عليه وإتيانه عملاً يثل شرفه، فعبارة «أو شرع في ذلك» المنصوص عليها في هذه المادة القرض منها بيان هذه النتيجة^(٢)). ومع هذا ففى الأحوال التى يتصور فيها إمكان التمييز بين الشروع والفعل التام لا يكون للتمييز فائدة، لأن الشارع قد وضع للمجنتين عقوبة واحدة. وينتج عن ذلك أن عدول الجانى عن إتمام جريمة هتك عرض شرع فيها لا يحوى جرميته ولا يرفع عنه العقاب^(٣).

وحكم بأن الشروع في جريمة هتك العرض بالقوة يتم بمجرد استمالة القوة مع المجنى عليه، مع وضوح النية في استمالتها^(٤).

المبحث الأول — في هتك العرض بالقوة أو التهديد

نصت المادة ٢٣١ على حكم هتك العرض المصحوب بالقوة أو التهديد إذ نالت : (كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع).

(١) جارو، ٥ ققرة ١٨٢١ - جارسون، ققرة ٧٩

(٢) قرار قاضى إحالة مصر ٢٧ يناير ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٣٧) - أنظر أيضاً قرار قاضى إحالة قنا ١٦ أبريل سنة ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٨١).

(٣) جارو، ٥ ققرة ١٨٢١ - شوفرويل، ٤ ققرة ١٥٧٤ - بلانش، ٥ ققرة ٨٨

(٤) جريدة المنيا ٧ يونيو ١٩٢٣ (الحامدة ٤ عدد ١٩٣ ص ٢٦٢).

أركان الجريمة — وأركان هذه الجريمة ثلاثة: (١) فعل مادی متناف للأداب يقع على جسم شخص أو عرضه، وقد سبق بيان ذلك، (٢) استعمال القوة أو التهديد في ارتكاب هذا الفعل، (٣) القصد الجنائي، وقد سبق الكلام عليه .

وتشترك هذه الجريمة مع جريمة الاغتصاب في أن القوة ركن في كل منهما ، ولكنهما يختلفان في أن الاغتصاب لا يقع إلا على أنثى ولا يتم إلا بوقاعها فعلاً ، وليس كذلك هتك العرض، فقد يقع من ذكر على ذكر، أو من أنثى على أنثى، أو من أنثى على ذكر، ولا يشترط فيه الجماع التام . والاغتصاب لا يتصور وقوعه من زوج على زوجته، لكن هتك العرض متصور في هذه الحالة إذا فسق بها كرها في غير المحل المعد لذلك^(٢) .

القوة والشهرير — والقوة هي الركن المميز لهذه الجريمة ، وقد ورد ذكرها بالمادة صراحة . على أنه لا يشترط أن تكون القوة مادية، فقد قرن الشارع بلفظ القوة لفظ التهديد، وفي ذلك دلالة على أن القوة الأدبية كافية لتكوين الجريمة . وقد ذهب الشراح والمحاكم إلى أبعد من هذا، والمعول عليه عند الجميع أن جريمة هتك العرض توجد متى ارتكب الفعل ضد إرادة المحبى عليه أو بغير رضاه^(٣)، وبذلك يتساوى ركن الإكراه في جرمي الاغتصاب وهتك العرض، على رغم اختلاف النص في المادتين . وعلى هذا يدخل في حكم القوة أو التهديد هنا الإكراه الأدبي ، والمباغلة ، والمكر ، والحيلة، وكل ما من شأنه سلب الرضا الصحيح .

(١) جارسون، قرة ١١٢

(٢) جار، ٥ قرة ١٨٢٢ - شوفرويل، ٤ قرة ١٥٧٦ - بلانش، ٥ قرة ١٠٧ -

جارسون، قرة ١١٣

(٣) جار، ٥ قرة ١٨٢٣ - جارسون، قرة ١١٤ - سبى، ١٨٨٥ - ١ - ٥١٦

وتطبيقاً لهذا حكمت محكمة النقض المصرية بأن القوة اللازمة لتوفر هتك العرض طبقاً للمادة ٢٣١ هي القوة بأعم معانيها ، ومن ثم ينطوي تحتها حالة عدم الرضا ، فهتك عرض شخص حالة نومه يدخل تحت نص المادة ٢٣١ ع (١) .

وحكم أيضاً بأنه لا يشترط لتوفر جريمة هتك العرض بإكراه استعمال القوة المادية ، بل يكفي فيها حصول الفعل بغير رضا المجنى عليه ، سواء أكان بطريق الحيلة أم المباغنة (٢) .

وحكم بأنه يعد من قبيل الإكراه المنصوص عليه في جرائم هتك العرض دخول رجل في سرير امرأة نائمة بطرود تجعلها تظنه زوجها (٣) .

عقاب الجريمة — تعاقب الفقرة الأولى من المادة ٢٣١ مرتكب الجريمة المنصوص عليها فيها بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع .

الظروف المشددة — نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٣١ على طرفين مشددين لجريمة هتك العرض بالقوة : (أولها) أن يكون عمر من وقعت عليه الجريمة لم يبلغ أربع عشرة سنة كاملة ، (والثاني) أن يكون مرتكب الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ ع .

وحكمة جعل الظروف الأولى ظرفاً مشدداً أن صغر المجنى عليه إذا اقترن به استعمال القوة من جانب الجاني يضعف قوة المقاومة كثيراً ، ويعمل المجنى عليه فريسة لشهوات الجاني .

-
- (١) قضا ٢٨ فبراير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٥٥) أظن أيضاً قضا ٣٠ أكتوبر ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٩٦) وجزئية أسوان ١٥ مايو ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ١٠٥) .
- (٢) قضا ٢٨ نوفمبر ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ١) .
- (٣) جنايات مصر ٥ يونيو ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٤٤٣) .

أما الظرف الثاني وهو المتعلق بصفة الجاني ، أى كونه من أصول المجنى عليه أو المتولين تربته أو ملاحظته الخ، فقد سبق الكلام عليه في جريمة الاغتصاب .

فإذا اقترنت الجريمة بظرف من الظرفين المذكورين جاز إبلاغ مدة العقوبة الى الحد الأقصى المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة . ويلاحظ أن إبلاغ العقوبة الى الحد الأقصى وارد على سبيل الجواز، فيجوز للحكمة الحكم بأقل من الحد الأقصى ولو لم توجد ظروف مخففة .

فإذا اجتمع الظرفان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

المبحث الثاني — فى هتك العرض بغير قوة ولا تهديد

المادة ٢٣٢ ع — كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس .

أركان الجريمة — وأركان هذه الجريمة ثلاثة : (١) فعل متاف للاداب يقع على جسم المجنى عليه، (٢) أن تكون سن المجنى عليه أقل من أربع عشرة سنة، (٣) القصد الجنائي .

سن المجنى عليه — فالركن المتميز لهذه الجريمة هو صغر سن المجنى عليه، ولم يشترط القانون هنا استعمال القوة أو التهديد ، بل جعل أساس المسؤولية والعقاب صغر السن، وعده قرينة قانونية قاطعة على انعدام الرضا الصحيح . فلا يفيد المجنى عليه هنا دفاعه بأنه لم يستعمل القوة أو التهديد أو المباغنة أو الحيلة أو الخداع ، وأن وقوع الفعل كان برضا المجنى عليه، لأن ذلك لا يمتد به هنا، بل يفترض قانونا أن المجنى عليه كان ضعيف الإرادة، وأن رضاه كان مشوبا بإكراه أدبي^(١) .

وقد أضاف الشارع الى النص السابق المستمد من القانون الفرنسي نصا خاصا بحالة ارتكاب جريمة هتك العرض على شخص طفل لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة، وجعل العقوبة في هذه الحالة الأشغال الشاقة المؤقتة . وعلى هذا يكون عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره ركنا لجريمة خاصة عقابها يختلف عن عقاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى، لا ظرفا مشددا لتلك الجريمة، ولو أن سياق المادة قد يوهم ذلك، لأن صغر السن ركن عام في الجرائم الداخلة في حكم المادة ٢٣٢، فلا يمكن إذن أن يكون ركنا وظرفا مشددا في آن واحد . وحكمة وضع عقوبة خاصة لهذه الحالة أشد من عقوبة الجريمة الواردة في الفقرة الأولى أن الرضا في سن الطفولة لا حكم له أصلا، لانعدام التمييز والإرادة، ولذلك جعل الشارع سن الطفولة قرينة قاطعة على انعدام الرضا بكل مظاهره ودرجاته .

والركن المادى في الجريمتين السالفتي الذكر لا يقتصر على مادون الوقاع في حالة الإناث، بل يشمل حالة الوقاع أيضا، لأن الرأى المعول عليه في فرنسا وجوب إخراج وقاع الصغيرات غير المصحوب بالقوة من حكم مادة الاغتصاب، وإدخاله في حكم مادة هتك العرض بغير قوة ولا تهديد، لأن جريمة الاغتصاب لا تكون إلا مع القوة، والفرض أنها غير موجودة في الحالة التي نحن بصدددها، وقد سبقت الإشارة الى ذلك . غير أن هذا الرأى لا يسلم من النقد، لأن الرضا كما ينعدم بالقوة وما في حكمها، كذلك ينعدم بعدم أهلية المجنى عليه للرضا، ولم يمانع الشراح الفرنسيون في إدخال وقاع المجنونة في حكم مادة الاغتصاب، فلا محل بعد هذا للتخرج من إدخال وقاع الصغيرة في حكم تلك المادة . إلا أن هذا الاعتراض النظرى تتضاغل قيمته أمام الصعوبة العملية التي تعترض تطبيق مادة الاغتصاب على حالة وقاع الصغيرة المراهقة، لأن الرضا في حالتها غير منعدم تماما، بل هو ناقص فقط، لاقتراض أنه

مشوب بشيء من الإكراه الأدبي، ولهذا كان تطبيق المادة ٢٣٢ على ما فيه من العيوب النظرية أقوم من الوجهة العملية .

فإذا بلغ الصغير سن الرابعة عشرة أو جاوزها ولم تكن الجريمة الواقعة عليه مصحوبة بقوة أو تهديد فلا محل للعقاب، لأن اقتراض انعدام الرضا يزول بتقدم السن ودخول المجنى عليه في طور الرشد والتمييز^(١).

ويلاحظ ألا محل للعقاب على هتك عرض الصغير الذي لم يبلغ الرابعة عشرة من عمره إلا إذا كان الفعل غير مشروع في ذاته، أما إذا كان مشروعاً، كما لو كان صادراً من الزوج في حدود المتاع المباح له شرعاً فلا عقاب، ولو كانت سن الزوجة دون الرابعة عشرة .

عقاب الجريمة — يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٢ بالحبس، فإذا كان المجنى عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

الظروف المشددة — نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ على ظرف مشدد للعقوبة، وهو أن يكون الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠، أي أن يكون من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته الخ، وجعلت العقوبة في هذه الحالة الأشغال الشاقة المؤقتة . ويلاحظ أن هذا الظرف المشدد قاصر على الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٢، ولا يشمل الجريمة التي ترتكب على من لم يبلغ السابعة من عمره، لأن مياق المادة لا يفيد ذلك . فالعقوبة واحدة في هذه الحالة الأخيرة سواء كان مرتكب الجريمة على الطفل من أصوله الخ أم لم يكن كذلك، وهذا مما يعيب ترتيب وضع المادة .

ولما كانت سن المجنى عليه ركنا جوهريا في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، وجب أن ينص في الحكم على سن المجنى عليه ، وإلا كان الحكم باطلا ووجب نقضه ^(١) . وتحسب السن في هذه الحالة طبقا للسنة المعجزة ^(٢) .

وقد فسرت محكمة النقض عبارة (خادم بالأجرة) بمناسبة تطبيق المادة ٢٣٢ بقولها : (إنه وإن كانت عبارة خادم بالأجرة الواردة في المادة ٢٣٠ ع لا يصح أن تناول كل فرد يشتغل بالأجرة للمجنى عليها أو أن لهم سلطة عليها ، إلا أنه يدخل تحتها الأشخاص الذين يسكنون أو يترددون على منزل المجنى عليها أو منزل أحد ممن لهم سلطة عليها ، والذين يمدون في هذا التقرب من المجنى عليها بسبب الخدمات المأجورة التي يقومون بها فرصا وتسهيلات لارتكاب الجريمة لانتيسر لغيرهم ، فالعقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ ع تطبق على الخادم في قهوة الذي يهتك عرض ابنة صاحب القهوة ^(٣) .

الفصل الثالث

في التحريض على الفسق والفجور

المادة ٢٣٣ ع — كل من تعرض لإفساد الأخلاق بتعريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثمان عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو إناثا أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالسجن ^(١) .

(١) قض ٢٤ يناير ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١١١) أنظر أيضا قض ٨ أبريل ١٨٩٩ (القضا

٦ ص ٢٢٦) .

(٢) قض ٥ أبريل ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٢٦) .

(٣) قض ٢٦ أغسطس ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٢٧) .

هذه المادة تنص على جريمة مستقلة عن الجرائم السابقة، والغرض الأصلى منها معاقبة القوادين الذين يجمعون بين الناس على فاحشة، ولا نزاع فى أن من يتخذ القيادة حرفة ومرتزا يقع تحت طائلة هذه المادة اذا توفرت فيه الشروط الأخرى المنصوص عليها فيها . ولكن هل النص قاصر على هذه الحالة فقط، أو يتناول كل من يحرض على الفسق والفجور أو يسهله أو يساعد عليه، ولو لم يؤجر عليه أو يتخذه حرفة له ؟ ذلك موضع خلاف بين المحاكم والشراح فى فرنسا .

أما المحاكم فكانت فى بادئ الأمر تحمل المادة ٢٣٤ المقابلة للمادة المصرية على أوسع معانيها، فلم تطبقها على القوادين فقط بل على كل من يعمل على إفساد أخلاق الشباب، ولو كان ذلك لإرضاء شهواته الشخصية^(١) . ثم تحولت عن هذا الرأى وقصرت تطبيقها على القوادين^(٢) . ثم عدلت مرة أخرى وسلكت سبيلا وسطا واشترطت لتطبيق المادة وجود وسيط يحرض على الفسق والفجور أو يسهله أو يساعد عليه أيا كان هذا الوسيط ولو لم يكن مأجورا، وبذلك يصبح نص المادة غير قاصر على القوادين فقط، بل يشمل كل من يسعى لإرضاء شهوة الغير بتحريض الشباب على الدعارة . ولا يمنع العقاب أن يكون قد أخذ لنفسه من الفسق نصيبا، فيدخل فى حكم المادة من يجمع الشباب على فاحشة ويشاركهم فيها؛ أما من يسعى فى إفساد الشباب لإرضاء لشهواته الشخصية فقط فلا عقاب عليه . ثم تحولت عن ذلك مرة أخرى الى عدم اشتراط الوسيط، لكنها فرقت بين حالتين، حالة يرتكب فيها المحرض أعمال الفحش على نفسه أو على غيره أمام الشباب، وهذه أدرأها فى حكم المادة لأنها ضرب من التحريض على الفسق والفجور؛ وأخرى يرتكب فيها الجانى أعمال الفحش على الشبان أنفسهم منفردين، وهذه أخرجتها من حكم المادة ولم

(١) دالوز، تحت عنوان (Attentats aux mœurs) قرة ١٢٨ و ١٢٩

(٢) دالوز، تحت العنوان السابق قرة ١٤١

(٣) دالوز، ١٨٥٥ - ١ - ١٨٦٩ و ٢٢١ - ٥ - ١٨٨١ و ٢٩ - ١ - ٩١

تعاقب عليها، لأنها من نوع الإغواء الذى يراد به تحقيق شهوة شخصية، وهذا النوع لا عقاب عليه إلا اذا دخل فى حكم مادة من المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ السابق الكلام عليها . ويظهر أن هذا هو ما استقر عليه رأى المحاكم فى فرنسا^(١) .

أما الشراح ففهم من يوافق على عدم قصر المادة على القوادين فقط ، ولكنه يرى وجوب الوسيط على أية صورة، مع التسليم بأن المادة لا تنطبق على من يحرص الشبان على الفجور لإرضاء لشهواته الشخصية فقط^(٢) .

ومنهم من يرى رأى المحاكم الأخير، ويجعل المادة منطبقة على حالتين استنتاجاً من ألفاظ المادة : (الأولى) حالة الوسيط أياً كان نوعه الذى يساعد الشبان على الفسق والفجور أو يسهل لهم ، لأن فكرة التسهيل أو المساعدة تفيد أن العمل يعمل لمصلحة الغير، و (الثانية) حالة الشخص الذى يحرص الشبان على الفسق سواء أكان ذلك لإرضاء شهوة الغير أم شهوة الشخصية ، لأن الفعل فى صورتيه تحرير، ولكن يجب قصر هذه الحالة على الشخص الذى يرتكب أعمال الفحش على نفسه أو على غيره بحضرة الشبان، أما الذى يرتكب أفعال الفحش على الشبان أنفسهم منفردين فلا يمتد فعله تحريراً بل إغواء ، ولا يدخل فعله فى حكم المادة ٢٣٤ (٢٣٣ ع) ، وإلا تناقضت هذه المادة مع أحكام المواد السابقة عليها^(٣) .

ومنهم من يرى وجوب إطلاق حكم المادة وتطبيقها على كل من يعمل على إفساد أخلاق الشباب بالتحرير أو المساعدة أو التسهيل، سواء أكان ذلك لإرضاء شهوة الغير أم شهوة الشخصية بلا تمييز بين حالة وأخرى ، ويعتمد فى ذلك على عموم نص المادة^(٤) . وأهم ما يعترض به على هذا الرأى الأخير أنه يوقع التناقض بين

(١) أنظر فى معنى ما تقدم جارسون، مادة ٢٢٤ - ٢٢٥ قرة ١٨ - ٥٦

(٢) جارسون، قرة ٥٧ - شوفوريل، ٤ قرة ١٥٣٥

(٣) جارو، ٥ قرة ١٨٥١

(٤) بلانش، ٥ قرة ١٤٢

حكم هذه المادة وأحكام المواد السابقة عليها، فإن من يهتك عرض صبي أو صبية يزيد عمرها على أربع عشرة سنة بغير قوة ولا تهديد لا عقاب عليه كما تقدم، فكيف يمكن أن نتناوله المادة ٢٣٣ ؟ .

والواقع أن عبارة المادة واسعة النطاق، وليس الغرض منها معاقبة القوادين فقط، وإلا لتعين عقابهم في كل الأحوال، وإنما الغرض منها حماية الشباب من عدوى الفساد، ومعاقبة كل من يتعرض لإفساد أخلاقهم أيًا كانت صفة، فقصرها إذن على حالة القوادين تخصيص بغير مخصص . وإنما يجب من الجهة الأخرى أن يراعى في تفسيرها عدم التعارض مع النصوص السابقة عليها، فلا يجوز أن يدخل في حكمها من يسعى إلى إغواء الشباب لإرضاء لشهوته الشخصية . وربما كان رأى جازو في ذلك أوجه الآراء جميعا، وهو أيضا الرأى الأخير للمعالم الفرنسية .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

لهذه الجريمة أربعة أركان: (١) الركن المادى وهو فعل التحريض أو التسهيل أو المساعدة، (٢) الاعتياد على ذلك، (٣) صغر سن المجنى عليه، (٤) الركن الأدبى .^(١)

الركن الأول — التحريض والتسهيل والمساعدة

يعاقب بهذه المادة كل من حرّض الشبان على الفسق والفجور أو ساعدهم على ذلك أو سهّل لهم سبيله . وطرق التحريض والتسهيل والمساعدة لا تدخل تحت حصر، فيدخل في ذلك من يطلب الفتيات القاصرات إلى بيوت الدعارة، ومن يسهل^(٢) لمن ذلك، ومن ينقل الفتيات من منزل ببناء إلى منزل آخر، وصاحبة المنزل التي^(٣)

(١) قانون جازو، ٥ قرة ١٨٤٧

(٢) دالوز، ١٩٠٢ - ١ - ٢٠٧

(٣) دالوز، ١٨٦٧ - ٥٢ - ٣٠

تقبل عندها فتيات قاصرات^(١)، ومن يؤجر غرافا مفروشة لترتكب فيها أفعال الفسق والفجور مع الفتيات القاصرات^(٢)، ومن يحرض الفتيان على غشيان مواخير الفسق، والأم التي تسهل لبتها معاشره الفساق^(٣).

ويدخل في التحريض مجرد التشجيع بالقول، اذا كان من شأنه دفع الشباب الى سلوك سبيل الفوایة^(٤).

لكن يجب في كل هذا أن يكون بين التحريض وفساد أخلاق الشباب رابطة السببية المباشرة: فلا يدخل في حكم المادة التاجر الذي يبيع أثاثا لقرش منزل يرتكب فيه الفسق مع الشباب^(٥). فیر أنه لا يشترط من الجهة الأخرى لتمام الجريمة أن تكون أخلاق الشباب قد فسدت فعلا^(٦). ولا يغير من وجه الجريمة أن تكون أخلاق المجنى عليه فاسدة من قبل^(٧).

وقد حكم بأن تحريض الشبان على الفسق والفجور لا ينحصر في الذلة الجنسية فقط، بل يشمل أيضا إفساد الأخلاق بأية طريقة كانت، فالأب الذي يرسل ابنته مرارا لترقص في محلات الملاهي حيث كانت تجالس الرجال وتماقر الخمر يجوز عقابه بالمادة ٢٣٣ و ٢٣٤ ع^(٨).

الركن الثاني — العادة

هذه الجريمة من جرائم الاعتياد، فلا تتكون إلا بتكرار الفعل المعاقب عليه. ويكفي أن تتكرر وقائع الإفساد في أزمنة مختلفة، ولا يشترط بعد هذا أن يتعدد المجنى عليهم، فتحريض فتاة واحدة على الفسق والفجور يقع تحت طائلة المادة ٢٣٣ اذا

(١) دالوز، ١٧٨٢-٥-٢٧ (٢) دالوز، ١٨٥٥-١-٤٤

(٣) دالوز، ١٨٧٠-١-٢٣٤ (٤) جارو، ١٨٥٤

(٥) جارسون، ٨٥-٦ جارو، ١٨٥٨-٥-١٨٥٨ — بلانش، ١٥٦

(٧) جارسون، ٨٧

(٨) قض ٢٢ مارس ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٧١)

تكررت معها أفعال التحريض^(١) . وتتكون العادة بوقوع الفعل مرتين على الأقل^(٢) ، فالفعل الواحد الذي يقع في زمن واحد لا يكون العادة ولو تعدد المحنى عليهم ، فمن يقدم لشخص فثانين مما يفسق بهما لا تنطبق عليه المادة^(٣) . ولا يشترط تعدد الأشخاص الذين يقدم لهم الشباب للفسق والفجور ، فمن يقدم عدة فتيات على مرات مختلفة لشخص واحد يعاقب بالمادة ٢٣٣ ع^(٤) .

ويلاحظ أن كلمة (عادة) الواردة بالمادة ٢٣٣ منسوبة على جميع طرق الإفساد من تحريض ومساعدة وتسهيل ، لا على التحريض فقط ، كما قد يفهم من سياق النص العربي .

الركن الثالث — السن

يشترط لوقوع الجريمة أن يكون التحريض واقعا على شبان لم يبلغوا سن الثمانية عشرة سنة كاملة ذكورا كانوا أو إناثا . فقصر المحنى عليهم شرط في تحقق الجريمة ، ويجب على المحكمة أن تتحقق من سن المحنى عليه قبل تطبيق المادة ، سواء بالاطلاع على شهادة ميلاده ، أو بكشف الأطباء ، أو بأية طريقة من طرق الإثبات الأخرى . والرأى الأخير في تقرير السن للحكمة عند انعدام الدليل القاطع^(٥) .

الركن الرابع — القصد الجنائي

المعول عليه أن هذه الجريمة من الجرائم المتعمدة ، أى التى يشترط فيها القصد الجنائي . ويتوفر هذا القصد متى علم المتهم أنه يتعامل مع فئاة أوقى قاصر^(٦) ، فإذا كان يجهل السن الحقيقية للجنى عليه فلا عقاب لانعدام القصد الجنائي . والأصل

(١) قض ٢٥ سبتمبر ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٤٦٤) .

(٢) جارسون ، قرة ٩٣

(٣) دالوز ، ١٨٦١ — ٥ — ٣٤

(٤) دالوز ، ١٨٥٣ — ٥ — ٣١

(٥) جارسون ، قرة ١٠٤ (٦) جارو ، قرة ١٨٥٧

أنه يجب على النيابة إثبات علم المتهم بقصر المجنى عليه، ولكن بعض المحاكم في فرنسا قلبت وضع الإثبات، وفرضت علم المتهم بصغر سن المجنى عليه، وحملت مسؤولية خطئه في عدم التحقق ابتداءً من ذلك^(١). وعلى هذا المبدأ أجرت محكمة النقض المصرية في حكم لها قررت فيه أن ليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والفجور أن يدفع ببجمله سن المجنى عليه الحقيقية، ما لم يثبت أن جهله كان نتيجة خطأ أوقعت فيه ظروف استثنائية لا يعدّ مسؤولاً عنها^(٢)، كما أنه ليس له أن يتمسك بأن المجنى عليها — وهي فتاة لا تتجاوز الثامنة عشرة من عمرها — بيدها تذكرة من البوليس تبيح لها مباشرة الدعارة^(٣).

المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ ع بالحبس.

الظروف المشددة — نصت المادة ٢٣٤ على ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٣، هو أن يكون التحريض أو المساعدة أو التسهيل واقعاً من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ ع، وجعلت العقوبة في هذه الحالة السجن من ثلاث سنين إلى سبع.

وقد حكم تطبيقاً لهذه المادة بأن الزوج الذي يتعرض لإفساد أخلاق زوجته القاصر تنطبق عليه المواد ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٠ فقرة ثانية، إذ للزوج سلطة على زوجته بالمعنى المقصود من المادة ٢٣٠ ع^(٤).

(١) دالوز، ١٩٠٢ — ١ — ٥٢٨

(٢) قض ١١ مارس ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٩٤).

(٣) أنظر الحكم السابق — وبيارسون، فقرة ١١٢

(٤) قض ٦ مارس ١٩١٥ (الشراخ ٢ ص ٢١٩).

الفصل الرابع

في الزنا

للزنا في قانون العقوبات معنى اصطلاحى خاص، فلا يشمل كل الأحوال التى يطلق عليها هذا الاسم فى الشريعة الإسلامية، بل هو قاصر على حالة زنا الشخص المتروج حالة قيام الزوجية فعلاً أو حكماً. وتكاد الشرائع الحديثة جميعاً — ما عدا القانون الانجليزى — تعدّ الزنا بهذا المعنى جريمة قائمة بذاتها، لأن فيها انتهاكاً لحرمة الزوجية، أما فى القانون الانجليزى فالزنا جريمة مدنية تبيح طلب التخليق.

وأحكام الزنا فى القانون المصرى مستمدة من القانون الفرنسى (المواد ٣٣٦ — ٣٣٩ ع ف)، وقد جرى الشارع المصرى على نهج الشارع الفرنسى فى اعتبار الزنا جريمة ذات صفات خاصة، فمن ذلك أنه علق محاكمة مرتكبها على شكوى الطرف الآخر فى الزواج (٢٣٥ و ٢٣٩ ع)، فليس للنيابة العمومية أن تقيم الدعوى من تلقاء نفسها، لأن الجريمة وإن كانت جريمة واقعة على المجتمع، إلا أنها من جهة أخرى تمس أولاً وبالذات حقوق الطرف المحنى عليه. فلهذا ولما يترتب على رفع دعوى الزنا من الاضطراب فى نظام الأسرة لم يطلق الشارع للنيابة الحرية فى المحاكمة وطلب العقاب^(١)، إلا اذا تفرع عن جريمة الزنا جريمة أخرى، فيجوز للنيابة فى هذه الحالة رفع الدعوى العمومية بهذه الجريمة الأخرى، ولو أن الزوج لم يبلغ عن دعوى الزنا. فيجوز للنيابة مثلاً أن ترفع الدعوى العمومية عن جريمة الفعل القاضى العلى الزنا^(٢). إذا كان الزنا قد ارتكب فى محل عموى.

(١) جارد، ٥ قرة ١٨٨٤

(٢) دالوز، ١٨٥٧ — ١ — ١٨٥٩، ٣٤٥ — ١٨ — ٥

ومن ذلك أنه فرق في الحكم بين زنا الزوج وزنا الزوجة من أربعة وجوه :

(أولاً) أن الجريمة لا تقوم بالنسبة الى الزوج إلا اذا زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعتها لذلك، أما الزوجة فيثبت زناها بمرة واحدة مع أى رجل وفي أى مكان ؛ (وثانياً) أن الزوجة اذا زنت تعاقب بالحبس مدة أقصاها ستان ، أما الزوج فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية ؛ (وثالثاً) أن للزوج أن يعفو عن زوجته بعد الحكم عليها ، أما الزوجة فلم ينص على أن لها أن تعفو عن زوجها انا حكم عليه^(١) ؛ (ورابعها) أن الزوج يعذر اذا قتل زوجته حال تلبسها بالزنا ويخفف عقابه (المادة ٢٠١ ع)، أما الزوجة فلا صدر لها في مثل هذه الحالة^(٢) .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

لجريمة الزنا على وجه العموم ثلاثة أركان : (١) وقوع وطء غير مشروع ، (٢) حال قيام الزوجية ، (٣) بقصد جنائى^(٣) .

الركن الأول — الوطء

لا توجد جريمة الزنا إلا بمحصل الوطء فعلاً ، أما الصلات الأخرى غير المشروعة ، وأعمال الفحش فيما دون الوطء ، والخلوة غير المقرنة بوطء ، فلا تكفى لتكوين الجريمة ؛ ولا يعد ذلك كله شروعاً فيها ، لأن جريمة الزنا لا تتصور إلا تامة ، فلا شروع فيها ولا عقاب على البدء في تنفيذها^(٤) . على أن الوطء في ذاته كاف

(١) أنظر مع ذلك استئناف أسبوط ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٠ (المجموعة ٢٢ عدد ٥٦) .

(٢) جاور ، ٥ قرة ١٨٧٠

(٣) جارسون ، مواد ٣٣٦ — ٣٣٧ قرة ٦ — جاور ، ٥ قرة ١٨٧٢

(٤) جاور ، ٥ قرة ١٨٧٢

ولو وقع من صبي لم يبلغ الحلم، أو من شخص فقد قوة التماسل، أو كانت المزني بها قد بلغت سن الإياس، إذ ليس الغرض من العقاب منع اختلاط الأنساب، بل صيانة حرمة الزواج^(١).

الركن الثاني — قيام الزوجية

يجب أن يكون الفاعل الأصلي للجريمة مرتبطاً بعقد زواج صحيح، فالزنا قبل الزواج لا عقاب عليه، ولو حملت منه المرأة ولم تضع إلا بعد زواجها. كذلك لا عقاب ولو كانت المرأة مخطوبة^(٢)، بل يجب أن يقع الزنا حال قيام الزوجية الصحيحة فعلاً أو حكماً. فإذا كان النكاح فاسداً أو باطلاً فلا عقاب على ما يقع خلاله من الزنا^(٣). كذلك لا عقاب على الزنا الذي يقع بعد انحلال رابطة الزوجية بالطلاق^(٤). لكن يجب التفريق هنا بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن، فإذا زنت الزوجة وهي في عدة طلاق رجعي كان لمطلقها طلب محاكمتها، وذلك ما يستفاد بالقياس على أحكام الشريعة الإسلامية، لأن الطلاق الرجعي عند الشرعيين لا يؤثر على شيء من الحقوق المترتبة على عقد الزواج، ما دامت المرأة في العدة وكان قصد الزوج المراجعة^(٥). ففي هذه الحالة يعتبر الزواج قائماً حكماً، ويموز إذن للزوج طلب محاكمة زوجته على جريمة الزنا التي ترتكبها خلال العدة، إذا كان ينوى مراجعتها على الأقل. أما إذا كانت قد زنت والزوجية لا تزال قائمة فعلاً، فلا نزاع في أن له أن يطلب محاكمتها في عدة الطلاق الرجعي، إذا كان قد طلقها بعد الزنا. فإذا

(١) جارسون، ققرة ٨

(٢) شوفرويل، ٤ ققرة ١٦٠٨

(٣) جارد، ٥ ققرة ١٨٧٤ — جارسون، ققرة ١٥

(٤) جارسون، ققرة ١٠

(٥) أنظر الجزء الأول من شرح الأحوال الشخصية للأستاذ زيد بك، ص ٣٢٠ — ٣٢٢

انقضت علة الطلاق الرجعي أو كان الطلاق بأثنا من أول الأمر سقط حقه في التبليغ.^(١)
أما إذا بلغ والزوجة قائمة ثم طلق بعد ذلك، فالطلاق لا يسقط الدعوى ولا يحول
دون الحكم على الزوجة سواء كان رجعيا أو بأثنا. وأما إذا زنت الزوجة بعد طلاق
بائن فلا سبيل للزوج عليها، ولو حصل الزنا خلال أيام العلة.^(٢)

الركن الثالث — القصد الجنائي

لا عقاب إلا إذا حصل الزنا بقصد جنائي، ويعتبر القصد متوفرا متى ارتكب
الجنائي الفعل علما أنه متزوج، وأنه يواصل شخصا غير قرينه في الزواج.^(٣) فإذا كان
يجهل أنه متزوج، أو اعتقد أنه يواصل شخصا تحل له واصلته شرعا، كما لو ظنت
الزوجة أنها تسلم نفسها لزوجها لأجنبي فلا عقاب. وكذلك لا عقاب إذا اعتقد
المتهم بحسن نية أنه قد أصبح في حل من رابطة الزوجية، كما لو اعتقدت الزوجة أن
زوجها الغائب قد مات.^(٤) ولا مسئولية إذا وقع الفعل بغير رضا المتهم، كما لو أكرهت
الزوجة على تسليم نفسها لأجنبي اغتصبها بالقوة أو التهديد.^(٥)

جريمة الزوج — هذه هي الأركان المشتركة بين جريمتي الزوج والزوجة،
إلا أنه يشترط لتوفر جريمة الزوج وجود ركن رابع، وهو تكرار الزنا في منزل الزوجية
بامرأة أحداهما لذلك (المادة ٢٣٩ ع). فإذا زنى الزوج مرة واحدة فلا عقاب
عليه، ولو كان ذلك في منزل الزوجية، بل لا بد لعقابه من ثبوت أنه كان على اتصال

(١) جريدة القويم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ١٥٠) واستغاثت قنا ٤ يولي
سنة ١٩٠٧ (المجموعة ٩ عدد ٥٠) أنظر مع ذلك جريدة بنى سويف ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ (المطامير ٣
ص ٢٩٢ عدد ٢٢٢) وقد تأيد هذا الحكم استئنافا في ١١ مارس سنة ١٩٢٣ (المطامير ٣ ص ٤١٩
عدد ٣٥٠).

(٢) قض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ٧).

(٣) جارسون، قرة ١٠ (٤) جارو، قرة ١٨٧٦

(٥) جارسون، قرة ٢٨ (٦) جارسون، قرة ٢٩

مستمر بالمرأة التي أعلنتها لذلك . ولكن لا يشترط في المنزل بها أن يكون الزوج قد أجبرها لهذا العرض خاصة، بل توجد الجريمة ولو واصل الزوج بطريقة مستمرة امرأة كانت بمنزل الزوجية من قبل لعرض آخر : تكادمة، أو مربية، أو قريبة له أو لزوجته تعيش معهما بمنزل الزوجية .^(١)

أما منزل الزوجية فيراد به كل منزل يكون للزوج حق تكليف زوجته بالإقامة فيه، ويكون للزوجة حق دخوله من تلقاء نفسها . ولا يشترط أن يكون هو المسكن الذي يقيم فيه الزوجان عادة، بل يكون المنزل منزل زوجية ولو كان الزوجان لا يسكنانه إلا في أوقات خاصة، كمنزل اصطيف مثلا . كذلك لا يشترط أن تكون الزوجة ساكنة فيه بالفعل، بل يكفي أن يكون الزوج مقبلا به، وأن يكون للزوجة حق دخوله . أما المنزل الذي يعتد الزوج لخيلته خاصة على غير علم من امرأته، ولا يسكن فيه بل يتردد عليه عند الحاجة فقط، وكذا المحل الذي لا ينشأ الزوج إلا عند اللقاء بخيلته، فلا يعتد بمنزل زوجية ولو تكرر تردده عليه . ولا عقاب على الزوج إذا كان يواصل خليلته بمنزلها مهما كثر ترداده عليها .^(٥)

شريك الزوجة — هو الشخص الذي زنى بها، وبعض الشراح يعتد فاعلا أصليا لا شريكا، لأنه قام بجزء من الأفعال المكونة للجريمة^(٦)، ولكن الأرجح اعتباره شريكا، لأن الجريمة الأصلية هي انتهاك حرمة عقد الزواج، وهذا لا يكون إلا من جانب الزوجة . ولا عقاب على الشريك إلا إذا وجدت الجريمة الأصلية، فإذا لم

(١) جازو، ٥ ققرة ١٨٧٨ — شوفوميل، ٤ ققرة ١٦٣٨

(٢) جازو، ٥ ققرة ١٨٧٩ — جارسون، مادة ٣٣٩ ققرة ٥

(٣) جارسون، ققرة ٦

(٤) استئناف أسبوت ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٦٨) .

(٥) جارسون، ققرة ١٥، ١٧، ١٩

(٦) جازو، ٥ ققرة ١٨٨١ (٧) جارسون، مادة ٣٣٨ ققرة ٤

يحصل وطء فلا جريمة ولا عقاب . ولا بد من توفر سوء القصد عند الشريك ، بأن يقدم على الزنا وهو عالم أن المرأة متروجة ، فإذا جهل ذلك فلا عقاب عليه . وعلى النيابة العمومية إثبات هذا العلم ، ولا يكفي أن يكون الشريك قد فوط في حقى هذه الحقيقة ^(١) . لكن محكمة النقض المصرية خالفت هذا المبدأ إذ قررت أن واجب النيابة ينحصر في إثبات أن المرأة متروجة ، وليس عليها أن تثبت علم الزاني بأنها كذلك ، إذ أن علمه بكونها متروجة أمر مفروض ، فإذا أهمل في البحث فيعتبر أنه قصد ارتكاب الزنا حتى لو كانت المرأة متروجة ، ولا يعفى من العقاب إلا إذا أثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك ولو استقصى عنه ^(٢) .

وجريمة الشريك مرتبطة بجريمة الزوجة تقوم بقيامها وتسقط بسقوطها ، فلا تجوز محاكمته إلا بناء على شكوى الزوج ، ولا يجوز التبليغ ضده وحده ^(٣) . وإذا سقطت الدعوى بالنسبة الى الزوجة لسبب من الأسباب القانونية ، كما لو توفيت الزوجة أثناء المحاكمة ^(٤) ، أو توفي الزوج بعد رفع الدعوى العمومية وقبل صدور حكم نهائى ^(٥) ، أو ثبت على الزوج أنه كان يزنى في منزل الزوجية ، سقطت محاكمة الشريك ^(٦) .

(١) جاور ، ٥ ققرة ١٨٧٦ - جارسون ، مادة ٣٣٨ ققرة ٧ - شوفرويل ، ٤ ققرة ١٦٥٨ -

بلانش ، ٥ ققرة ١٧١

(٢) قض ٢ أبريل ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٨٩) - أقطر بكس ذلك استئناف مصر جنح

٦ أكتوبر ١٩٠٤ (الحقوق ٢٠ ص ٧) .

(٣) جريدة شين الكوم ١٨ مارس ١٩٠١ (المجموعة ٣ عدد ٧٦) وجريدة أبو تيج ٢ أبريل

سنة ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٨٣) .

(٤) شوفرويل ، ٤ ققرة ١٦٢٧

(٥) استئناف أسبوط ٤ ديسمبر ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ١٢١) وجنح البان ١٦ مايو ١٩٢١

(المجموعة ٢٤ عدد ٣٦) .

(٦) مصر الابتدائية ١٠ مارس ١٩٢٣ (الحاماة ٤ عدد ٢٧٨ ص ٣٤٥) .

(٧) بلانش ، ٥ ققرة ١٨٩

معه . كما أن تنازل الزوج عن الشكوى وإيقافه تنفيذ الحكم على الزوجة يستفيد منه الشريك^(١)، إلا إذا أصبح الحكم نهائياً^(٢).

شريكة الزوج - لم ينص القانون على عقاب خلية الزوج الزاني كما نص في المادة ٢٣٧ على عقاب شريك المرأة الزانية ، ولكن المحاكم الفرنسية طبقت قواعد الاشتراك العامة في هذه الحالة، وطأبتها على أنها شريكة الزوج في جرمته^(٣). ولا يمنع من هذا أن تكون الشريكة نفسها متروجة، وأن يمنع زوجها في رفع الدعوى عليها، أو يرفض التبليغ عنها^(٤). والمحكمة المصرية أحكمت أخدت فيها بهذا المبدأ وقررت عقاب الشريكة بالمواد ٢٣٩ و ٤٠ و ٤١ ع^(٥). ولكن جارو لا يوافق على جواز محاكمة الشريكة في هذه الحالة لعدم النص^(٦).

المبحث الثاني - في أدلة الزنا

تطبق قواعد الإثبات العامة فيما يتعلق بجريمة الزنا ، فيجوز إثبات زنا الزوجة بكافة طرق الإثبات القانونية^(٧)، وكذلك يجوز إثبات زنا الزوج وشريكه بكافة الطرق القانونية^(٨). ولم يستثن القانون من القواعد العامة سوى حالة شريك الزوجة الزانية، فنص في المادة ٢٣٨ ع على أن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا (أي المتهم

(١) استئناف طعنا ٢٤ فبراير ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٧) .

(٢) استئناف طعنا ١٨ سبتمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ٤٣) وجزئية بندر طعنا ٩ نوفمبر ١٩٢٠ (المجموعة ٢٣ عدد ٥٦) .

(٣) دالوز، ١٨٥٦ - ١ - ٤٢ - ١٨٦٠ - ٢ - ١٨٧٥ و ٥ - ٢١ - ٢٢

(٤) جارسون، مادة ٣٣٨ فقرة ٦٩

(٥) استئناف أسبوط ١١ يناير ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ٧٩) و ١٣ فبراير ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٦٨) .

(٦) جارو، ٥ فقرة ١٨٨١

(٧) قضا ١ يناير ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٤٩) .

(٨) استئناف أسبوط ١١ يناير ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ٧٩) .

بالاشتراك في الزنا، وفي النص الفرنسي (contre le prevenu de complicité) هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل، أو اعترافه، أو وجود مكاييب أو أوراق أنحر مكتوبة منه، أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم. والمادة ٣٣٨ الفرنسية لا تقبل من الأدلة على الشريك سوى التلبس ووجود مكاييب أو أوراق أخرى صادرة عنه. أما الشارع المصرى فزاد الدليلين الآخرين بناء على طلب مجلس شورى القوانين، وكان الدليل الخاص بالوجود في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم منصوباً عليه من قبل في قانون العقوبات المختلط (المادة ٢٤٥).

وعبارة (القبض عليه حين تلبسه بالفعل) غير مطابقة للعنى المقصود، إذ المراد مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه، وهذا ما يستفاد من النص الفرنسى.

وقد أراد الشارع بمحصن الأدلة التى تقبل على الشريك تضيق دائرة الإثبات بالنسبة إليه، فلا تقبل عليه سوى الأدلة التى نص عليها القانون، ولو اقتنع القاضى بغيرها. فإذا انعدمت هذه الأدلة وجب الحكم ببراءته. ونتيجة هذا التضيق أنه يجوز فى بعض الأحوال الحكم على الزوجة الزانية التى يثبت زناها بشهادة الشهود أو بقرائن الأحوال، وتبرئة شريكها لانعدام الدليل الذى يقبل ضده.

التلبس — ولا يشترط فى حالة التلبس أن يشاهد الشريك وقت ارتكاب

الزنا بالفعل أو عقب ارتكابه بيرة يسيرة، كما تقتضى به المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات، بل يكفى أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا فى ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً فى أن الجريمة قد ارتكبت؛ كما لا يشترط أن يضبط الشريك متلبساً بالجريمة بواسطة رجال الضبطية القضائية، بل يكفى أن يشاهده أى إنسان. ويجوز إثبات حالة التلبس بكافة الأدلة القانونية ومنها شهادة الشهود.

(١) جارسون، مادة ٣٣٨ قرة ٣٢

(٢) جاور، ٥ قرة ١٨٩١ — استئناف أسبوط ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٥٦٤).

(٣) قاض ٢ مايو سنة ١٩١٤ (الشرائح ١ ص ١٩٩).

(٤) أظن المجموعة ١٧ عدد ٥٦٤

وتكون حالة التلبس دليلا قاطعا على الشريك اذا ضبط وهو يرتكب الجريمة فعلا، أما اذا ضبط وهو في غير هذه الحالة جازله أن يثبت بكافة الطرق أن الزنا لم يقع فعلا^(١).

الاعتراف — وأما الاعتراف فيراد به اعتراف الشريك نفسه، أما اعتراف المرأة على نفسها وعلى شريكها فلا يقبل حجة على الشريك^(٢).

الخطيب — وأما المكاتيب والأوراق فيراد بها الخطابات المحترزة بخط الشريك، وسائر المحترزات الأخرى، ولا يشترط أن تتضمن هذه الخطابات بيانا صريحا بوقوع جريمة الزنا، بل يكفي أن يكون فيها ما يدل على ذلك، وعلى كل حال فالأمر متروك لتقدير المحكمة^(٣).

المحل المخصص للمريم — وأما وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للمريم فلا يخرج عن كونه قرينة قانونية، ولكنها غير قاطعة، فيجوز للتهمة أن يثبت مع ذلك بكافة الطرق أنه لم يرتكب جريمة الزنا. وقد حكم بأن وجود شخص متهم بالاشتراك في الزنا في البيت الذي تسكنه الزوجة ليس دليلا على الجريمة، متى ثبت أن الزوجة لا تسكن مع زوجها، وأن البيت الذي تعيش فيه هو محل إقامتها^(٤) الخاص.

المبحث الثالث — في عقوبة الزنا

تعاقب الزوجة الزانية بالحبس مدة لا تزيد على سنتين، لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاء معاشرتها له كما كانت (المادة ٢٣٦ ع). وبما أن له أن

(١) جارسون، مادة ٣٣٨ ققرة ٢٤

(٢) قض ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٥٧).

(٣) جارسون، مادة ٣٣٨ ققرة ٦٠

(٤) استئناف طعنا ٧ مايو سنة ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ١٠٤).

بوقف تنفيذ الحكم الصادر عليها، فبالحرى أن يكون له حق إيقاف محاكتها في أية حالة كانت عليها الدعوى وقبل صدور حكم نهائي^(١). وقد حكم بأنه يجب إيقاف الدعوى العمومية متى تنازل عنها الزوج، ولو صرح بعزمه على طلاق زوجته وعدم معاشرتها^(٢). وإذا تنازل الزوج عن محاكمة زوجته وقبل معاشرتها، فلا يجوز له أن يرجع في تنازله هذا ويطلب محاكتها من جديد، لأن تنازله نهائي لا رجوع فيه^(٣). وإذا توفي الزوج بعد رفع دعوى الزنا على زوجته الزانية وقبل صدور حكم نهائي في الدعوى، وجب الحكم بسقوط الدعوى العمومية قياساً على ما سبق^(٤).

ويعاقب الزاني بالزوجة أيضاً بالحبس مدة لا تزيد على ستين (المادة ٢٣٧). أما الزوج الزاني فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات (المادة ٢٣٩)، وتعاقب شريكته طبقاً للمادة ٤١ ع بنفس هذه العقوبة.

سقوط حق الزوج في الشكوى — تنص المادة ٢٣٥ ع على أنه إذا زنى الزوج في المسكن الذي يقيم فيه مع زوجته كالميتين في المادة ٢٣٩، فلا تسمع دعواه عليها بالزنا. وعلة هذا النص أن الزوج إذا سبق زوجته إلى انتهاك حرمة الزواج، فقد ضرب لها من نفسه مثلاً سيئاً، وحرّضها على التهاون في عرضها، فلا يحق له بعد هذا أن يشكوها إذا هي اقتلعت به. ولا يثبت الزنا على الزوج إلا بحكم يقضى عليه فيه بالعقاب، سواء أكان هذا الحكم قد صدر عليه قبل أن يشكوها أم بعد الشكوى، إذا كانت الزوجة قد بلغت عن زناه السابق بعد أن بلغ هو عنها. فإذا سبق رفع الأمر

(١) استئناف طعناً ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٧) وجزئية ملوى ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ٥٩).

(٢) جزئية بروسيا ٩ يولية سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ٢٢).

(٣) استئناف الزنا ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٢٦).

(٤) مصر الابتدائية ١٠ مارس سنة ١٩٢٣ (المطامير ٤ عدد ٢٧٨ ص ٢٤٥).

الى القضاء وحكم ببراءة الزوج ، فلا عمل لأن تجدد الزوجة الشكوى بسبب الحادثة نفسها ، لأن حكم البراءة تكون له قوة الشيء المحكوم به متى أصبح نهائيا .
فاذا بلغت الزوجة عن زنا الزوج وجب إيقاف دعواه عليها الى أن يفصل في دعواها عليه ^(١) .

ولكن هل يعنى الزوجة من العقاب أن تكون قد زنت بعلم زوجها ورضاه؟
أما أحكام المحاكم الفرنسية في ذلك فتناقضة ، فمنها ما لا يوافق على إسقاط حق الزوج في الشكوى ، وإنما يتخذ من رضاه ظلما غفيرا للعقوبة ، ومنها ما يرى عدم جواز محاكمة الزوجة في هذه الحالة ^(٢) . وأما الشراح فاکثرهم يوافق على الرأى الأول ^(٣) . وأما في مصر فلهيئة الموسكى الجزئية حكم قضت فيه بأن لا عقاب على المرأة الزانية اذا كانت قد زنت بتواطؤ زوجها ورضاه ، ولو شكها فيما بعد ^(٤) .

أما الزوج الزانى فلا يجوز له أن يدفع شكوى الزوجة بأنها قد سبقته الى الزنا ،
وبأن ذلك يسقط حقها في التبليغ قياسا على المادة ^(٥) ٢٣٥

(١) جارسون ، مواد ٣٢٦ — ٣٢٧ قرة ١٠٦ — ١١٧

(٢) دالوز ، ١٨٩٠ — ٢ — ٥٠

(٣) الباندكت ، ١٨٥٦ — ٢ — ٤٢١

(٤) جارد ، ٥ قرة ١٨٨٦ — شوفرويل ، ٤ قرة ١٦٤٧ — بلانش ، ٥ قرة ١٩١

(٥) جزئية الموسكى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ٢٨٩) .

(٦) بلانش ، ٥ قرة ٢١٠ — جارسون ، مادة ٢٣٩ قرة ٣٠

الفصل النجاسى فى الفعل الفاضح العلنى

المادة ٢٤٠ ع — كل من فعل علانية فعلا فاضحا مغللا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا .

ليس الغرض من هذه المادة معاقبة الفعل المخلل بالأداب لذاته ، فقد يكون هذا الفعل مباحا ولا عقاب عليه ، كباشرة الزوج زوجته ، وإنما الغرض صيانة الجمهور من أن يقع نظره على فعل مغاير للأداب العامة ، تقتضى الأخلاق والحياء العام التستر عند ارتكابه ، سواء أكان الفعل فى ذاته مشروعاً أم غير مشروع ، معاقبا عليه أم غير معاقب عليه . ولما كان الحياء العام أمراً اعتبارياً يختلف باختلاف الأوساط ودرجة الحضارة ، كان للقاضى أن يقدر كل حالة بحسب ظروفها وملايساتها ، ليحكم بما اذا كان الفعل المنسوب الى المتهم يصح أن يعد فى الظروف والأوساط التى وقع فيها أمراً مغايراً للحياء أولاً .

المبحث الأول — فى أركان الجريمة

لجريمة الفعل الفاضح المخلل بالحياء ثلاثة أركان : (أولها) فعل ماذى مغل بالحياء ، (وثانيها) وقوع ذلك الفعل فى العلن ، (وثالثها) خطأ الجانى .^(١)

الركن الأول — الفعل الماذى

لا تقوم الجريمة إلا على فعل ماذى يقع من الجانى ويكون مغايراً للحياء ، أى كان نوع ذلك الفعل . ويدخل فى الفعل الماذى الإشارات المغايرة للحياء^(٢) ، ولكن لا يدخل

(١) جاور ، ه قرة ١٨١٠

(٢) جارسون ، مادة ٣٣٠ قرة ه — قارن جاور ، ه قرة ١٨٠٩

(٣) جارسون ، قرة ١٧

فيه مجزء الأقوال والألفاظ مهما كانت بذئية^(١)، بل يجب أن يتعدى الفعل الفاضح حد الكلام ويقتن بفعل ماذى^(٢). ولا يدخل فيه كذلك المحتررات ولا الرسوم ولا المناظر المخلة بالأداب العامة، بل تعد هذه كلها جرائم من نوع آخر يعاقب عليه القانون بالمادة ١٥٥ في باب الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها^(٣).

وقد يكون الفعل الفاضح واقعا على شخص معين، فإذا لم يكن داخلا في صورة من صور الجرائم الأخرى التي يعاقب عليها القانون، كالاعتصاب أو الزنا، ولم يبلغ من الفحش الحد الذي يوجب اعتباره هتك عرض، وجبت معاقبته بالمادة ٢٤٠ ع إذا وقع في العلانية، كما لو قبل شخص امرأة علنا على غير إرادتها، أو ضمها إلى صدره، أو وضع يده على خصرها^(٤).

وقد يكون الفعل واقعا على شخص معين، ولكنه لا يعاقب عليه القانون في ذاته، لحصوله برضا الطرفين في الأحوال التي يرفع فيها الرضا المسؤولية الجنائية، أو لأنه مباح شرعا، كواصله الزوج زوجته، ومع ذلك يعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٤٠ ع إذا ارتكب علنا.

وقد لا يكون الفعل واقعا على شخص معين، ولكنه يخل بالحياء العام لارتكابه في العلانية، كمن يكشف سوءته في الطريق، أو يمشي عارى الجسم بين الناس^(٥). على أن من هذه الأفعال ما قد يعتبر مخالفة بسيطة ويعاقب عليه بالمادة ٣٣٨ فقرة أولى عقوبات.

(١) جاور، ٥ قرة ١٨١٠ — قانون قض ٢١ يولي سنة ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٣).

(٢) جزية أسوان ١٠ مارس سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١١١).

(٣) جارسون، قرة ١٨.

(٤) الاستئناف ٣ يناير سنة ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٨٨).

(٥) دالوز، ١٨٥٦ — ٢ — ٣٠٢.

(٦) جارسون، قرة ١٦.

الركن الثاني — العلانية

العلانية هي الركن الميّر لهذه الجريمة، إذ ليس الفعل في ذاته هو الذي يعاقب عليه القانون كما تقدم، بل ما يترتب عليه من الإخلال بالحياء العام. فإذا كان الفعل معاقبا عليه لذاته لدخوله في حكم مادة من المواد الأخرى، فلا مانع من محاكمة الشخص بمقتضى مادة الفعل الفاضح والمادة الأخرى، مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى، والحكم بالعقوبة الأشد.

ويستبر الفعل الفاضح علنيا متى رآه أو أمكن أن يراه أناس يمكن أن يندش هذا الفعل حيائهم أو إحساسهم الأدبي^(١). والعلانية المقصودة في هذه المادة هي العلانية بكل أنواعها، سواء أكانت ناتجة عن المكان الذي ارتكب فيه الفعل، أم عن الظروف التي أحاطت به وقت ارتكابه^(٢). ولا يشترط وقوع أعين الناس فعلا على العمل المخل بالحياء، بل يكفي أن يكون من الممكن رؤيته ولو بمحض المصادفة، فيعاقب بمقتضى المادة ٢٤٠ كل من عرض نفسه لأنظار الناس أثناء ارتكابه فعلا مغايرا للآداب، سواء أوقع منه ذلك في مكان عمومي أم في مكان خصوصي، متى كان في استطاعة الجمهور أن يطلع على ما يقع فيه^(٣). على أن لصفة المكان أهمية خاصة فيما يتعلق بهذه الجريمة، ولذلك يحسن التمييز بين الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان عمومي، والفعل الفاضح الذي يرتكب علنا في مكان خصوصي.

(١) الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان عمومي

تتوفر العلانية في الفعل الفاضح متى ارتكب في مكان عمومي ولو لم يره أحد في الواقع، إذ يكفي في هذه الحالة احتمال رؤيته، لأن العلانية مفترضة في المكان

(١) جارسون، فقرة ٢١

(٢) جارو، ٥ فقرة ١٨١١ — شوفروميلي، ٤ فقرة ١٥١٦ — بلانش، ٥ فقرة ٧٧

(٣) جارو، ٥ فقرة ١٨١١

العمومى فى كل الأحوال^(١) . والمكان العمومى هو المكان المفتوح للجمهور ، أو الذى يمكن أن يدخله الجمهور مجانا أو مقابل أجر أو بشروط معينة ، ويستوى فى ذلك أن يكون المكان عموميا بطبيعته أو بالتخصيص أو بالمصادفة^(٢) .

فما يتعلق بالأماكن العمومية بطبيعتها ، كالطرق العمومية والسكك الزراعية والميادين والمنزهات العامة ، تكون العلانية مستمدة من طبيعة المكان ؛ فمن يرتكب فعلا فاضحا فى مكان من هذا القبيل يعدّ مرتكبا له علنا ، ويعاقب بالمادة ٢٤٠ ولو لم يره أحد بالفعل ، بل ولو ارتكبه فى الظلام أو اتخى ناحية من جوانب الطريق ليخفى فيها أثناء ارتكابه^(٣) . ويعطى حكم الأماكن العمومية بطبيعتها الأماكن الواقعة على جوانب الطرق العمومية المعرضة لأنظار الجمهور ، ولو لم تكن هى فى ذاتها أماكن عمومية ، كالسائين ، والحدائق ، والفيضان المكشوفة المجاورة للطريق العمومى . فمن يرتكب فى أحد هذه الأماكن فعلا فاضحا عدّ مرتكبا له علنا ، متى كان فى استطاعة من يمر بالطريق العام مشاهدته^(٤) .

وأما الأماكن العمومية بالتخصيص ، وهى التى يسمح للجمهور بدخولها فى أوقات معينة أو بشروط معينة مجانا أو مقابل أجر ، كالتيازات ، والمساجد ، والكائس ، والمكاتب العمومية ، والقهوى ، وجلسات المحاكم ، ودواوين الحكومة فى أجزائها التى يباح للجمهور دخولها بلا استئذان الخ ، فهذه تعتبر عمومية فى الأوقات التى تكون فيها مفتوحة للجمهور . فإذا ارتكب شخص فيها فعلا فاضحا فى ذلك الوقت عدّ مرتكبا له علنا ، سواء أراه أحد أم لم يره . أما فى غير هذه الأوقات فلا يعتبر المكان عموميا ، لكن يكون الفعل الفاضح الذى يرتكب فيه علنيا متى أمكن أن يراه أحد الناس بسبب عدم احتياط الفاعل .

(١) جارسون ، قرة ٣٠

(٢) أنظر فيما يتعلق بهذا المضمّن باب الجرائم الصحفية ص ٨٩ — ٩١

(٣) جارو ، ٥ قرة ١٨١١ (٤) جارسون ، قرة ٣٢

وهنا تفتقر جريمة الفعل الفاضح عن الجرائم الكلامية من حيث العلانية المطلوبة ، ففى الجرائم الكلامية لا تعتبر الجريمة علنية إلا اذا ارتكبت فى الوقت الذى يكون فيه المكان العمومى بالتخصيص مفتوحا فعلا للجمهور ، لأن العلانية فيما يتعلق بجرائم الكلام تتبع صفة المكان الذى ارتكبت فيه . أما الفعل الفاضح فالعلانية فيه تكسب من الظروف التى وقعت فيها الجريمة ، أو من صفة المكان الذى وقعت فيه . وعلى هذا يمكن أن يكون الفعل الفاضح علنيا ولو ارتكب فى محل عمومى بالتخصيص فى غير الوقت المفتوح فيه للجمهور ، متى رآه أو أمكن أن يراه أحد الناس . وكذلك تختلف الجريمتان فيما اذا وقع الفعل فى مكان عمومى بالتخصيص فى الوقت المفتوح فيه للجمهور ، ولكن فى جزء من أجزائه التى لا يباح للجمهور دخولها ، كغرفة خاصة بأصحاب ذلك المكان أو مديره أو موظفيه . ففى مثل هذه الحالة لا تتوفر العلانية فى الجرائم الكلامية ، ولكنها تتوفر فى جريمة الفعل الفاضح متى اطلع على الفعل أحد الناس أو أمكن أن يراه أحد . فاذا ارتكبت جريمة سبب فى غرفة المداولات أو غرفة المحامين بإحدى المحاكم ، فلا يعتبر السب علنيا فى هذه الحالة ، بخلاف الفعل الفاضح فإنه يجوز أن يعتبر علنيا ولو ارتكب فى هذه الأمكنة ، إذ يكفى احتمال دخول أحد الناس وإطلاعه على الفعل ، ولو كان هذا الاحتمال قاصرا على طائفة معينة من الأفراد ممن لهم حق الدخول دون سواهم .

وأما الأماكن العمومية بالمصادفة ، وهى التى تكون بحكم الأصل خصوصية وقاصرة على أفراد أو طوائف معينة ، ولكنها تكتسب العلانية من وجود عدد من أفراد الجمهور فيها بطريق المصادفة والاتفاق ، كالمدارس والسجون والنوادر ، فهذه تكون العلانية متوفرة فيها حتما فى وقت اجتماع الجمهور ، فاذا ارتكب فيها فعل فاضح فى هذا الظرف فهو بلا شك علقى ولو لم يره أحد ، لأن صفة المكان تطلب فى هذه الحالة . ولكن العلانية لا تقتصر فى الفعل الفاضح على هذه الحالة ، بل تعتبر متوفرة

ولولم يوجد ذلك الجمهور، متى رأى الفعل أحد من نفس أصحاب المكان أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل . ومن هذه الوجهة تختلف جريمة الفعل الفاضح عن الجرائم الكلامية أيضا . وقد حكم بأن الفعل المخل بالحياء اذا ارتكب داخل سجن يعاقب عليه بالتطبيق للادة ٢٤٠ ع باعتبار أنه فعل فاضح علني، وذلك اذا شاهده عدة أشخاص، أو كان يمكنهم مشاهدته اذا كانوا مستيقظين^(١) .

ومن قبيل الأماكن العمومية بالمصادفة العربات العمومية أثناء سيرها في الطريق، وعربات الترام، وعربات السكة الحديدية أثناء مسير القطار، فكلها تعتبر أماكن عمومية متى كانت تغل بعض أفراد الجمهور، وتعتبر العلانية متوفرة فيها بحكم هذه الصفة^(٢). ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك فيما يتعلق بجريمة الفعل الفاضح، فإن العلانية تعتبر متوفرة ولولم يوجد الجمهور، أو ولو كانت العربة واقفة في موقف العربات أو في المحطات، ما دام في الإمكان أن يطلع أحد الناس على ما يقع فيها من الأفعال المخلة بالحياء بسبب مجاورتها للطريق العام، أو بسبب عدم احتياط الفاعل .

وكذلك الحوانيت والمخازن قد تصبح أمكنة عمومية بالمصادفة اذا اجتمع فيها جمع من الناس، وعندئذ تتوفر فيها العلانية إطلاقا، أى سواء شاهد أحد الفعل أو لم يشاهده . ولكن العلانية فيما يتعلق بالفعل الفاضح قد تتوفر أيضا متى كانت الخانوت أو المخزن يطل على مكان عمومي كطريق، بحيث يستطيع السائر فيه أن يرى ما يقع في ذلك الخانوت، أو اذا كان في الاستطاعة مشاهدة ما يقع بداخله بسبب عدم احتياط الفاعل، ولولم يكن الخانوت في ذاته مجاورا لطريق عمومي^(٣) .

(١) قاضي حالة قنا ١٦ أبريل سنة ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٨١) قارن أيضا الاستئناف ١٤ يونيو

سنة ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٥٢) .

(٢) جارد، ٥ قرة ١٨١١ — شوفرويل، ٤ قرة ١٥١٩

(٣) جارسون، قرة ٨٩

(٢) الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان خصوصي

ليست عمومية المكان شرطاً في توفر ركن العلانية في الفعل الفاضح، بل قد توجد العلانية ولو ارتكب الفعل في مكان خصوصي، كمتزل أو غرفة خصوصية أو حانوت الخ، متى كان في الاستطاعة مشاهدة ما يقع فيه . وهذه الأماكن يمكن تقسيمها الى ثلاثة أقسام :

(١) أما كن معرّضة لنظر الجمهور بحيث يستطيع كل من كان في الطريق العام أن يشاهد ما يقع فيها ؛ (٢) أما كن لا يستطيع من كان خارجاً عنها أن يشاهد ما يقع فيها إلا من مكان خصوصي آخر ؛ (٣) أما كن مغلقة لا يستطيع الخارج عنها أن يشاهد ما يجري فيها^(١) .

أما النوع الأول فحكمه حكم الأماكن المكشوفة المجاورة للطريق العام، وتعتبر العلانية فيها متوفرة حتماً . فمن يرتكب فعلاً فاضحاً في مكان خصوصي ذي نافذة تطل على الطريق العمومي، بحيث يستطيع كل سائر في الطريق أن يشاهد ما يجري في ذلك المكان، يعتبر مرتكباً لفعل فاضح علني ولو لم يره أحد بالفعل . لكن يشترط أن تكون النافذة مفتوحة، فإذا كانت مغلقة، أو كان على النافذة أستار تحجب ما بداخلها عن أنظار الجمهور، فالعلانية منعدمة . ويعتبر الظلام في هذه الحالة حائلاً دون العلانية، ولو كانت النوافذ مفتوحة، بشرط أن يكون الظلام حالاً^(٢) .

وأما النوع الثاني فتوفر فيه العلانية إذا ارتكب الفعل الفاضح في جزء من المكان مشترك بين عدة سكان، كالسلام المشتركة في منزل يسكنه عدة عائلات ، وكالحوش ، والحديقة المشتركة . ويكفي في هذه الحالة احتمال رؤية الفعل الفاضح ، لأن صفة المكان الذي وقع فيه الفعل تجعل ذلك الفعل عرضة لأنظار سائر السكان، ومن المحتمل أن يطرق ذلك المكان من الأجانب . وكذلك حكم

الفعل الفاضح الذى يرتكب فى غرفة ذات نوافذ مفتوحة تطل على السلام أو الحوش أو الحديقة، بحيث يستطيع من كان بأحد هذه الأماكن، أو من كان بمكان خصوصى آخر مقابل لهذه النوافذ، أن يشاهد ما يجرى فى داخل الغرفة^(١).

وقد يغنى السماع فى مثل هذه الأحوال عن المشاهدة، متى كان كافيا للدلالة على الفعل الفاضح، وكان فيه ما يחדش إحساس السامع^(٢).

وأما النوع الثالث فالأصل فيه عدم توفر العلانية، لأن إغلاق المكان يحول دون مشاهدة ما يقع فيه، بشرط أن يكون الفاعل قد احتاط للأمر الاحتياط الكافى، كيلا يستطيع من الخارج أن يشاهد ما يجرى ولو من طريق المصادفة. أما إذا أهمل فى ذلك، كأن يكون قد أغلق الباب ولكنه لم يحكم إقفاله، فإنه يؤخذ بمقتضى المادة ٢٤٠ ع إذا دخل عليه أحد من الخارج وشاهد فعله، ولو كان دخوله بطريق المصادفة. ولا يرفع عنه المسؤولية أن يكون قد احتاط ببعض الاحتياطات، متى تبين أن هذا الاحتياط لم يكن كافيا فى تلك الظروف. أما إذا كان قد اتخذ كل الاحتياط اللازم، فتعتبر العلانية منعدمة، ولا يسأل الفاعل بعد هذا عن الحوادث الفجائية التى قد يترتب عليها كشف أمره رغم إرادته^(٣).

هذا إذا لم يكن الفعل الفاضح يجرى داخل الأماكن المغلقة على مرأى من الغير أو بحضوره. أما إذا كان ذلك، فالحكم يختلف بحسب ما إذا كان الحاضرون قد حضروا بحض رغبتهم واختيارهم لمشاهدة الفعل الفاضح أو الاشتراك فيه أو لا — ففى الحالة الأولى لا تعتبر العلانية متوفرة مهما كان عدد الحاضرين، لأنهم جميعا شركاء فى الإخلال بالحياء. وأما فى الحالة الثانية فتعتبر العلانية متوفرة متى شاهد أحد

(١) جارسون،قرة ٥٦

(٢) جارسون،قرة ٢٧ — أنظر أيضا جاور، ٥ حاش ص ٥٨ نوبة ٢٤ ودالوز، ١٨٧٩ -

٢٨٧ - ١ - ١٨٧٨ و ٢٠ - ٥

(٣) جاور، ٥ قرة ١٨١١ - بلانش، ٥ قرة ٨٠ - ٨٢

الحاضرين الفعل الفاضح أو أحسن بوقوع فعل مغاير للحياء^(١) . ويكفى في هذه الحالة لتوفر العلانية حضور شخص واحد ولو كان صغيراً ، متى كان في استطاعته إدراك طبيعة الفعل^(٢) .

ويأخذ حكم الأماكن الخصوصية المحض الأماكن الخصوصية الملحقه بالأماكن العمومية بالتخصيص ، كغرف المداولات في المحاكم ، ومكاتب الموظفين في الدواوين ، ومطابخ المطاعم ، والجبر الخاصة بأصحاب القهاوى أو الفنادق أو المراسم ، والغرف المحجوزة في القهاوى والحمامات والمطاعم . غير أنه في هذه الأحوال كلها يكون مجرد احتمال المشاهدة كافياً لتوفر العلانية فيما يقع فيها من الأفعال المخلة بالحياء ، ولا تشترط المشاهدة الفعلية ، لأن هذه الأماكن أكثر تعرضاً للأفظار من الأماكن الخصوصية المحض .

الركن الثالث — الخطأ

لم تنفق المحاكم الفرنسية على مبدأ واحد فيما يتعلق بالركن الأدبي لجريمة الفعل الفاضح العلني ، فقد اشترطت محكمة النقض في بعض أحكامها وجوب توفر القصد الجنائي ، بأن يكون الجنائي قد قصد الإخلال بالحياء العام^(٣) ، وفي أحكام أخرى عاقبت على مجرد الخطأ والإهمال وعدم الاحتياط في الاستتار^(٤) . وليس الشراح بأكثر انخفاقاً في هذه المسئلة ، بل يرى شوفو وهيل أن الجريمة يجب أن تتوفر فيها القصد الجنائي ، وأن يكون موجهاً الى الإخلال بالحياء العام^(٥) . ويرى جارو وجوب القصد الجنائي أيضاً ، لكن يكفي عنده أن يتعمد مرتكب الفعل المخل بالحياء تعريض نفسه للأفظار بغير مقتض ، ولو لم يكن في فعله ما يدل على قصد الاستهتار بالأداب

(١) جارو ، ٥ قرة ١٨١١ — أنظر أيضاً دالوز ، ١٨٩٠ - ٢ - ٢٤

(٢) جارسون ، قرة ١٠١

(٣) دالوز ، ١٨٧٠ - ١ - ٤٣٣

(٤) دالوز ، ١٨٨١ - ١ - ٤٤٧

(٥) شوفو وهيل ، ٤ قرة ١٥١٤

العامة^(١) . أما جارسون فيذهب الى أبعد من هذا، ويقول إن الجريمة يكنى فيها الخطأ والإهمال، ويرى وجوب معاقبة الفاعل ولو أثبت أنه لم يكن يقصد التظاهر بالفحشاء، ولم يكن يعتقد أن في الاستطاعة رؤيته، وبذلك تمكن معاقبة مرتكب الفعل الفاضح في مكان خصوصي اذا لم يتخذ الاحتياطات الكافية للاستتار^(٢) .

والخطأ أقل ما يمكن اشتراطه في هذه الحالة ، فاذا انعدم الخطأ أيضا فلا محل للعقاب . فن قام بكل الاحتياطات اللازمة لستر فعله عن أنظار الناس ، فلا محل لمؤاخذته على افتضاح فعله ، اذا كانت أبصار الناس لم تدركه إلا من طريق التجسس وجب الاستطلاع^(٣) .

المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها .

الفصل السادس

في الفعل الفاضح غير العلني

الأصل ألا عقاب على الفعل الفاضح إلا اذا توفر فيه ركن العلانية ، ولكن الشارع المصري أضاف الى قانون العقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين مادة (٢٤١ عقوبات) نص فيها على أنه يعاقب بمقوبة الفعل الفاضح كل من ارتكب منع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية . فالجريمة المنصوص عليها في هذه المادة جريمة قائمة بذاتها ، لا تشترك مع جريمة الفعل الفاضح العلني في شيء، وإن أشبهتها في الركن المادى من بعض الوجوه .

(١) جارسون ، هـ قرة ١٨١٢

(٢) جارسون ، قرة ١٣٣ — جزئية الأصغر ٢٧ مارس ١٩٢٣ (الحاماة ٤ عدد ١٠٧ ص ١٥١) .

(٣) دالوز ، ١٨٦٣ - ٢ - ١٨٩٧ و ٦١ - ٢ - ٣٢٣

ويجب لتحديد مدلول هذه المادة ملاحظة عدم تعارض حكمها مع أحكام المواد الأخرى الواردة في هذا الباب . والواقع أن هذه الجريمة أشبه بجريمة هتك العرض منها بجريمة الفعل الفاضح العلني ، لأن الذي أراد الشارع العقاب عليه في الفعل الفاضح العلني إنما هو التظاهر بالفحشاء، إذ قد يكون الفعل في ذاته مباحا إذا وقع في غير علانية كما تقدم ، فإذا انعدمت العلانية أيضا فلا محل للعقاب مطلقا . أما في هذه المادة فالقانون يعاقب على الفعل ذاته ، ولو ارتكب في غير علانية ، فلم يبق إلا أن تعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ صورة مخففة من جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ ، مع تخصيص حكمها بالأفعال المخلة بالآداب التي ترتكب على النساء خاصة ، كما هو صريح نص المادة . فيدخل في حكم المادة ٢٤١ الأفعال المادية التي ترتكب على جسم امرأة ، ولكنها لا تبلغ من الفحش درجة تدخلها في عداد جرائم هتك العرض ، كتقبيل امرأة بغير رضاها ، أو ضمها ، أو وضع اليد على خصرها الخ . ولكن يجب أن يدخل أيضا في حكم المادة المذكورة الأفعال التي لا تقع على جسم المرأة مباشرة ، ولكنها ترتكب في حضورها وتكون مغايرة للحياء والآداب ، كالأفعال والإشارات التي تدخل في حكم المادة ٢٤٠ إذا هي ارتكبت علانية . فمن كشف سوائه بمحضرة امرأة أو أشار إليها إشارات مخجلة يعاقب بمقتضى المادة ٢٤١ ع ، ولو وقع ذلك منه في غير علانية . وفي تعليقات الحقانية على هذه المادة أنه يعاقب أيضا بمقتضاها من يدخل في جزء مخصوص للحريم من منزل بقصد إرغام امرأة على وجوده عندها ، ولكن هذا الحكم يجب ألا يؤخذ على إطلاقه ، إذ من المقرر أن ألفاظ الفحش مجردة عن كل فعل مادي لا يصح أن يعاقب عليها بأحكام هذا الباب . والرأي الذي يجب التعويل عليه فيما يتعلق بالمادة ٢٤١ هو ماقررت محكمة أسوان الجزئية بحكمها الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩١٣ ، إذ قضت بأنه إذا دخل شخص منزل امرأة يعرفها وطلب منها أمرا منافيا للآداب ، فلا يعتبر مرتكبا أمرا مخلا بالحياء بالمعنى الوارد في المادة ٢٤١ ع ،

إذ أن هذه المادة مثل المادة ٢٤٠ ع لا تنطبق إلا في حالة ما إذا تعدى الفعل الفاضح حد الكلام واقرن بفعل مآدى^(١).

ولفظ امرأة الوارد بالمادة ٢٤١ ع لفظ عام، فيشمل كل أنثى سواء كانت بالغة أو غير بالغة^(٢)، لكن يشترط في حالة الصغيرة أن تكون ممن يدركن طبيعة الفعل، حتى يمكن القول بأن الجنائي أخل بجيائها، وإلا فلا عقاب، مالم يكن الفعل في ذاته بالغا من الفحش درجة تدخله في عداد جرائم هنك العرض، فتطبق المادة ٢٣٢ ع.

ولكن هل يريد الشارع بالمادة ٢٤١ ع معاقبة كل فعل نخل بالحياء يرتكب مع امرأة أو بحضرتها ولو كان برضاها؟ لا يمكن القول بذلك، وإلا لتعارضت أحكام هذه المادة مع أحكام المواد الأخرى الواردة في هذا الباب. وعلى ذلك يجب الرجوع هنا الى التقسيم الذى قرره الشارع فيما يتعلق بجريمة هنك العرض. فإذا كانت المرأة قد بلغت سن الرابعة عشرة أو جاوزتها، فلا عقاب على الفعل الفاضح الذى يرتكب معها أو فى حضرتها إلا إذا كان قد وقع بغير رضاها، وإذا كانت لم تبلغ الرابعة عشرة وجب العقاب على الفعل فى كل الأحوال، إذ لا دبرة بالرضا مع صغر السن.

وعلى ذلك تكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤١ مكوّنة من ثلاثة أركان: (١) فعل مآدى نخل بالحياء يقع مع امرأة، (٢) أن يكون بغير رضاها، (٣) القصد الجنائى، ويعتبر هذا القصد متوفرا متى ارتكب الجنائى الفعل عالما بأنه نخل بالحياء.

(١) جريدة أسوان ١٠ مارس سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١١١).

(٢) قضى ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦ (الاستقلال ٦ ص ٧٣).

الباب الرابع

في شهادة الزور واليمين الكاذبة

[المواد ٢٥٤ - ٢٦٠ عقوبات]

هاتان الجريمتان اللتان عقد لهما الشارع المصرى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات هما من الجرائم التى يصيب ضررها وظيفة إقامة العدل بين الناس ، فضلا عن الضرر الذى يحل بسببهما بذوى الشأن من الأفراد . فإن من وسائل الإثبات التى أباحها الشارع فى القانون المدنى شهادة الشهود ، وكثيرا ما يعول القاضى فى إصدار حكمه على أقوال من يلجأ أرباب القضايا الى الاستشهاد بهم فيما تجوز فيه البينة كلما أعوزهم الدليل الكتابى ؛ فاذا لم يكن لأولئك الشهود وازع من القانون يحملهم على قول الحق ضاع على ذوى الحقوق حقوقهم ، وفسد على القاضى قضاؤه .

والحاجة الى شهادة الشهود أظهر فى المسائل الجنائية حيث الدليل الكتابى مستحيل بحكم الظروف ، وحيث يكون جل اعتماد القاضى على أقوال من شهدوا الواقعة ؛ فاذا لم يكن لهؤلاء الشهود وازع من ضمايرهم ولا من القانون ، فقد يترتب على تكب جادة الصديق فى الشهادة العيب بالنفوس والأرواح . ولهذا جعل الشارع عقوبة شهادة الزور فى المسائل الجنائية أشد منها فى المسائل المدنية ، حيث خطر الشهادة الكاذبة قاصر على العيب بالأموال والحقوق .

كذلك أباح القانون لذى الحق اذا أعوزته وسائل الإثبات الأخرى أن يلجأ الى ذمة خصمه ويستعلمه على الواقعة المختلف عليها بينهما ؛ فاذا لم يكن للمخالف

وازع من القانون يحمله على أن يبرّ في يمينه كانت حقوق الخصم عرضة للضياع ،
إذا لم يجد الحالف من وازع الضمير ما يحمله على قول الحق ، فضلا عما يترتب على
ذلك من تضليل العدالة وإفساد القضاء .

الفصل الأول

في شهادة الزور

نص الشارع على أحكام شهادة الزور في المسائل الجنائية في المواد ٢٥٤ —
٢٥٦ ع ، وعلى أحكام هذه الشهادة في الدعاوى المدنية في المادة ٢٥٧ ع .

المبحث الأول — في شهادة الزور في المسائل الجنائية

المادة ٢٥٤ ع — كل من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس .

المادة ٢٥٥ ع — ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم
يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، أما إذا كانت العقوبة
المحكوم بها على المتهم هي الإعدام وقضت عليه فيحكم بالإعدام أيضا على من شهد
عليه زورا .

المادة ٢٥٦ ع — كل من شهد زورا على متهم بيمينته أو مخالفة أو شهد له
زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

تعريف — بين الشارع في هذه المواد عقاب شاهد الزور في الأحوال المختلفة
التي نص عليها ، ولكنه لم يعرف شهادة الزور . وقد عرّفها الشراح بأنها تغيير الشاهد

للمحقيقة عمدا في الأقوال التي يؤديها في مجلس القضاء بعد حلف اليمين تغييرا يكون من شأنه تضليل القضاء^(١) .

الفرع الأول - في أركان الجريمة

يستخلص من التعريف السابق أن لهذه الجريمة أربعة أركان: (أولها) أن تكون ثمة شهادة أذيت أمام القضاء بعد حلف اليمين ، (وثانيها) أن تكون هذه الشهادة مكتوبة ، (وثالثها) أن يكون من شأنها الإضرار بالغير ، (ورابعها) أن تكون قد أذيت بقصد جنائي^(٢) .

الركن الأول - الشهادة

الشهادة إخبار شفوي مسبق باليمين يؤديه الشاهد في مجلس القضاء في دعوى تتعلق بالغير^(٣) .

فلا يدخل في حكم المواد ٢٥٤ - ٢٥٦ الأقوال التي تصدر عن المتهم نفسه في مجلس القضاء، ولو كان فيها ما يخالف الحقيقة، لأن المتهم في القانون المصري - وكذا الفرنسي - لا يحلف على قول الحق من جهة ، ولأن هذه الأقوال صادرة في دعوى تتعلق به ، والشهادة في عرف القانون المصري لا تكون إلا من شخص لا مصلحة له في الدعوى^(٤) .

ويستفاد من التعريف أنه يجب لإعطاء الإخبار قوة الشهادة أن يكون ذلك الإخبار مسبقا بيمين ، لأن اليمين هي التي ترفع الشهادة الى مصاف الأدلة

(١) جازو، ٥٠ ققرة ٢٠١٥ - جارسون، مواد ٣٦١ - ٣٦٤ ققرة ١٨ - ليوافان، تاموس النيابات تحت عبارة شهادة الزور ققرة ١

(٢) جازو، ٥٠ ققرة ٢٠١٥ - شوفروهي، ٤ ققرة ١٧٧٦

(٣) ألتز نيل، ج ٢ ص ٣ ققرة ١

(٤) جازو، ٥٠ ققرة ٢٠١٦ - جارسون، ققرة ٣٥

التي يقول عليها القانون في إثبات الحق، إذ الأصل أن أقوال الأفراد لا تصلح حجة على الغير، ولكنها إذا دعمت باليمين كانت أقرب إلى التصديق، لأن قائلها يشهد الله على نفسه بأنه يقول الحق، فإذا حث في يمينه خسر دينه ودنياه، وحق عليه العقاب في الآخرة فضلاً عن عقاب القانون العاجل.

اليمين - واصطحاب الشهادة باليمين مفروض بصريح نص القانون في المواد ٢٠١ و ٢١٠ مرافعات ٣١ و ٧٩ و ١٤٥ تحقيق جنابات . فكل شهادة لا تكون مسبقة بيمين لا تعدّ شهادة ، ولا يعاقب القانون قائلها على ما قد يقرره فيها من الوقائع المغايرة للحقيقة . ذلك بأن القانون لا يعاقب في هذا الباب على ما يصدر عن الشهود ومن في حكمهم في مجلس القضاء من الأقوال المخالفة للحقيقة، وإنما يعاقب على الحنث باليمين^(١).

ذلك ما أجمع عليه شراح القانون الفرنسى وأحكام المحاكم الفرنسية، وما جرت عليه المحاكم المصرية في أحكامها^(٢). وهذا الإجماع مما يؤسف له لأنه يترتب عليه عدم إمكان معاقبة الأشخاص الذين أجاز القانون سماع أقوالهم على سبيل الاستدلال وبغير حلف يمين إذا هم خالفوا الحقيقة، مع أن أقوالهم قد تؤثر على أذهان القضاة، وقد تكون من العناصر التي يتكوّن منها اعتقادهم في القضايا المطروحة أمامهم، وقد تبني عليها أحكامهم . وقد كان الواجب في قانون كالتانون المصرى - والقانون الفرنسى - يباح فيه للقاضى الجنائى أن يبنى الإدانة على مجرد اعتقاده ، أن تكون نصوصه كفيّة بردع كل شخص يجوز أن تسمع أقواله أمام القضاء سواء على سبيل

(١) جارسون، قرة ٢٤ - بارو، قرة ٢٠١٦ - شوفرويل، قرة ١٧٧٧ - بلانش،

قرة ٣٥٥

(٢) أنظر استئناف جنح طعلا ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٢٣٥) وجزئية أميوط

١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٥٣) وانظر بكس ذلك جزئية الموسكى ١٦ مارس سنة ١٩٠٢

(الحقوق ١٧ ص ٩٥) .

الشهادة أم على سبيل الاستدلال ، وحمله على قول الحق ، ومعاقبته اذا أخل بهذا الواجب . فاذا استطاع تطبيق أحكام شهادة الزور على من أذى أقواله بغير يمين وجب أن توضع لهذه الحالة نصوص خاصة غير أحكام شهادة الزور . وهذا ما فعله الشارع البلجيكي ، فإنه بعد أن نص في المادتين ٢١٥ و ٢١٦ من قانون العقوبات على عقاب من يشهد زورا في قضية جنائية نص في المادة ٢١٧ على عقوبة أخف مما سبق لمن يغير الحقيقة في أقوال أذاها أمام محكمة الجنايات على سبيل الاستدلال . وكذلك فعل الشارع الايطالي في المادة ٢١٤ عقوبات ^(١) .

وينبئ على ما تقدم أنه اذا أخطأت المحكمة ولم تحلف الشاهد اليمين قبل سماع أقواله ، فإنه لا يمكن أن يعاقب بعقوبة شهادة الزور ولو قرّر غير الحقيقة .

كذلك المحكوم عليه بعقوبة جنائية الذي نصت المادة ٣٥ من قانون العقوبات على حرمانه من الشهادة أمام المحاكم مئة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال ، لا يعاقب اذا قرّر غير الحق .

وكذلك حكم الشاهد الذي لم يتجاوز سنه أربع عشرة سنة (المادة ١٩٩ مرافعات و ١٤٥ تحقيق جنائيات) ^(٢) . فاذا أمرت المحكمة بتحليف الشخص الذي قضى القانون بسماع أقواله على سبيل الاستدلال وبغير حلف يمين ، حلف خلافا لحكم القانون ، أمكن عقابه بعقوبة شهادة الزور اذا قرّر غير الحق بعد ذلك ^(٣) .

صفة اليمين — على أن القانون لم يقرّر لليمين التي أوجب على الشهود أداؤها صيغة خاصة ، بل اكتفى في قانون المرافعات بقوله في المادة ٢١٠ (وطيه أيضا

(١) أنظر في هذا المعنى جارو ، ه هامش ص ٢٩٧ نوتة ٣ — وانظر أيضا مقال الأستاذ على زكي المرابي بك في الجزء الأول من السنة الخامسة من مجلة الشرائع .

(٢) جارو ، ه قرة ٢٠١٦ — جارسون ، قرة ٢٦

(٣) دالوز ، تحت عبارة شهادة الزور قرة ١٧ — جارو ، ه قرة ٢٠١٦ — جارسون ، قرة ٢٧

أن يحلف يمينا بأنه يشهد بالحق)، وفي قانون تحقيق الجنايات بقوله في المادة ١٤٥: (يجب على الشهود ... أن يحلفوا يمينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بشيء). والمحاكم هي التي وضعت صيغة اليمين التي جرى عليها الاستحلاف وهي: (أحلف بالله العظيم). على أن سكوت القانون عن تقرير صيغة معينة يبيح للمحاكم أن تعتل هذه الصيغة بحسب الأحوال. وقد نصت المادة ٢١٠ مرافعات على أن تأدية اليمين تكون على حسب الأصول المقررة بديانة الشاهد إن طلب ذلك. وهذا النص مستمد مما جرت عليه المحاكم الفرنسية في بعض أحكامها، فإن بعض المذاهب يحزم ذكر اسم الله في الأيمان، وقد أجازت في هذه الأحوال للشهود أن يقسموا بذهنهم أو بشرفهم^(١). وقد يحزم بعض المذاهب القسم إطلاقا، أو يكون الشاهد ممن لا يدينون بدين سماوي، ففي هذه الأحوال أجاز للشاهد أن يستبدل بلفظ القسم لفظ (أؤكد) أو (أعد)^(٢).

كذلك حكم في فرنسا بأن المسلم الذي يؤدي شهادته بلفظ (أشهد) وبغير حلف يمين يعاقب بعقوبة شهادة الزور إذا قرّر غير الحق، ما دامت هذه الصيغة هي التي تفرضها عليه ديانته عند أداء الشهادة، وفيها معنى التوكيد المطلوب من القسم^(٣).

ويأخذ حكم الشاهد الخبير الذي يؤدي مأموريته أمام المحكمة بعد حلف اليمين، لأن اليمين التي يحلفها هي يمين الشهادة. فالطبيب الذي يدعى إلى المحكمة للكشف على مصاب وتقرير نوع الإصابة، يعاقب بعقوبة شهادة الزور إذا قرّر غير الحقيقة بعد اليمين^(٤).

(١) جارسون، قرة ٥

(٢) جارسون، قرة ٦ — دالوز، تحت كلمة يمين قرة ٢٤

(٣) قض ١٨ يولي سنة ١٨٦١ (دالوز، ١٨٦١ — ١ — ٢٥٤).

(٤) جارسون، قرة ٢٠١٦ — جارسون، قرة ٢٣

كذلك المترجم الذي يدعى الى المحكمة ويحلف اليمين بأنه يترجم بالصدق يعاقب بعقوبة شهادة الزور إذا حنث في يمينه ^(١).

وقد قدمنا أن المتهم لا يعاقب بعقوبة شهادة الزور إذا أنكر الحقيقة أو قرر ما يخالفها أمام المحكمة، ويقول الشراح إن الشاهد لا يعاقب كذلك إذا كان قد غير الحقيقة بعد حلف اليمين ليدراً عن نفسه مسئولية جنائية، لأن موقفه في هذه الحالة يكون أقرب الى موقف المتهم منه الى موقف الشاهد ^(٢). ولكن المحاكم الفرنسية جارية على غير ذلك، لأنها ترى أن حنث الشاهد في اليمين يستوجب العقاب على كل حال ^(٣).

والمدعى بالحقوق المدنية إذا دعى لتقرير أقواله وحلف اليمين عدّ شاهداً، فإذا حنث في يمينه وقدر أقوالاً مغايرة للحقيقة جازت معاقبته على شهادة الزور ^(٤).

الركن الثاني — تغيير الحقيقة

لا تكون الشهادة شهادة زور ولا يعاقب عليها القانون إلا إذا تضمنت ما يغير الحقيقة، إما بإنكار الحق وإما بتأييد الباطل. ومسئلة مخالفة الشهادة للحقيقة مسألة تتعلق بالواقع، وتقديرها موكل للقاضي يستخلصه من مجموع أقوال الشهود والظروف المحيطة بالقضية، أو من تناقض الشاهد في أقواله، الى غير ذلك.

ولكن الشراح تبسطوا في البحث في بعض الأمور التي يصح أن تعدّ تغييراً للحقيقة مستوجبا للعقاب، والتي لا يصح أن تعدّ كذلك.

فمن ذلك أنهم اختلفوا فيما إذا كان يجب لعقاب الشاهد على شهادة الزور أن يكون قد غير الحقيقة في الأمور والوقائع الجوهرية التي تدور عليها شهادته، أم يعاقب

(١) جارسون، قرة ٣٤ — أنظر مع ذلك جارد، ٥ قرة ٢٠١٦

(٢) شوغرويل، ٤ قرة ١٧٨٠ — جارد، ٥ قرة ٢٠١٦

(٣) دالوز، ١٨٥٠ — ٥ — ١٨٥٦ و ٤٣٩ — ١ — ١٨٦٦ و ٣٧٤ — ١ — ٥٥٣

(٤) قض ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ١٤)

ولو كذب في بعض الوقائع الثانوية . والجواب الصحيح على هذه المسئلة أن العقاب لا يتوقف على درجة أهمية الواقعة المكذوبة في ذاتها، وإنما يتوقف على مبلغ تأثير هذه الواقعة على مركز المتهم ، لأن القانون لا يعاقب إلا من شهد زورا لمتهم أو عليه ، فيجب إذن لعقاب الشاهد أن تكون شهادته من شأنها أن تحدث تأثيرا يفيد المتهم أو يضره^(١) . فإن لم يكن من شأن الشهادة أن تفيد المتهم أو تضره فلا محل لعقاب الشاهد على شهادة الزور^(٢) .

أما إذا كان من شأن الكذب الواقع في الشهادة أن يؤثر على مركز المتهم ، سواء فيما يتعلق بمسئلة الإدانة وعدمها ، أم فيما يتعلق بالظروف التي تؤثر على تقدير العقوبة ، كالظروف المشددة أو المخففة ، فإن العقاب يكون واجبا . فاذا قرر شاهد زورا أنه رأى المتهم يضرب المجنى عليه ، أو أن المتهم لم يكن موجودا بمحل الواقعة ، أو أنه وقت أن ارتكب السرقة كان حائلا سلاحا ، أو أنه ارتكبها ليلا ، أو إذا قرر في قضية سب غير علني أن المجنى عليه ابتدر المتهم بالسب أولا ، وجب العقاب في كل هذه الأحوال .

وقد تكون الواقعة التي قررها شاهد الزور أجنبية عن موضوع الدعوى ، ولكن لها تأثيرا على مركز المتهم ، وعندئذ يكون العقاب واجبا أيضا . فاذا قرر شاهد في جناية واقعة أنثى بغير رضاها أنه لا يعلم شيئا عن التهمة المنسوبة الى المتهم ، ولكنه يعلم أن المتهم سبق له أن واقع انثى بغير رضاها ، وكان الشاهد كاذبا في هذه العبارة الأخيرة ، وجب عقابه على شهادة الزور ، لأن هذه العبارة قد تؤثر على مركز المتهم في القضية المرفوعة عليه^(٣) .

(١) جاور ، ٥ قرة ٢٠١٧ - بلانش ، ٥ قرة ٣٥٧ - جارسون ، قرة ٤٣

(٢) نيل ، ج ٢ ص ٤ قرة ٣

(٣) نيل ، ج ٢ ص ٤ قرة ٣

(٤) دالوز ، تحت عبارة شهادة الزور قرة ١٢

وقد نصت المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات على أن الشاهد يجب أن يعرف عن اسمه ولقبه وصناعته أو وظيفته ومحل إقامته ، وأن يبين قرابته أو مصاهرته ، ودرجة القرابة أو المصاهرة إن كان قريباً أو صهرًا لأحد الخصام ، ويبين إن كان خادماً أو مستخدماً عند أحد الخصام . ولكن هذه البيانات تطلب من الشاهد قبل حلف اليمين ، فإذا كذب في شيء من هذه البيانات بأن اتحل اسماً كاذباً أو أنكر قرابته أو مصاهرته ، فلا يمكن عقابه بسبب ذلك على شهادة الزور ، لأن هذه البيانات سابقة على موضوع الشهادة وليست جزءاً منها ، وهي فوق ذلك سابقة على حلف اليمين ، فالكذب فيها لا عقاب عليه ^(١) .

وإتباعاً لهذا الرأي حكم بأنه لا عقاب على شهادة الزور إلا إذا تعلقت بموضوع الدعوى ، فإذا أنكر الشاهد كذباً قرابته لأحد الخصام فلا يعد مرتكباً جريمة شهادة الزور ^(٢) .

ووظيفة الشاهد قاصرة على سرد الوقائع المأذية التي أحاط بها علمه ، ولها علاقة بموضوع الدعوى التي طلبت فيها شهادته ، وليس من شأنه إبداء الرأي فيما يتعلق بقيمة هذه الوقائع ولا استنتاج النتائج منها ؛ فإذا أبدى رأيه الشخصي خلال أداء الشهادة ، أو مزج شهادته باستنتاجاته التي استخلصها من الوقائع التي تدور عليها شهادته ، فلا يمكن عقابه بعقوبة شهادة الزور ولو كذب في استنتاجه أو تقديره للوقائع ^(٣) .

وقد حكم بناء على ذلك بأن الشاهد الذي يقرر أمام المحكمة الشرعية أن المشهود له أهل الخصومة ، حال كونه عالماً أنه قاصر ، لا عقاب عليه ، لأن شهادته مبنية على تقدير خاص به ولو كان يعلم أنه يتناقض الحقيقة ، فتقديره هذا لا يعد شهادة زور ^(٤) .

(١) شوفرويل ، ٤٤ قرة ١٧٨٥ — نيل ، ج ٢ ص ٦ قرة ٦

(٢) جزئية الأنصر ٢٢ فبراير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٦١) .

(٣) جارسون ، قرة ٤٦ — دالوز ، تحت عنوان شهادة الزور قرة ٢٨

(٤) جزئية طهلاء ، ٢٨ أبريل ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٨٢) .

ولكن الشاهد يعاقب بعقوبة شهادة الزور ولو قرر وقائع صحيحة في ذاتها اذا لم يكن قد شهد هذه الوقائع بنفسه وادعى أنه رآها^(١).

وكما تقع شهادة الزور بطريقة إيجابية ، أى بإثبات وقائع ونسبتها الى المتهم ، يجوز أن تقع بطريقة سلبية ، كما لو شهد بأن المتهم لم يضرب أو لم يسرق أو لم يكن في محل الواقعة . ولكن العقاب في هذه الأحوال يتوقف على معرفة ما اذا كان الشاهد قد أنكر هذه الوقائع وهو يعلم صحتها ، أو أن هذه الوقائع لم يحط بها علمه في الواقع ، إذ يجوز أن يكون الشاهد لم ير المتهم بين الضارين أو السارقين ، وإذن تكون شهادته مطابقة لحقيقة علمه الشخصي ، فلا يبقى عمل للعقاب ولو ثبتت واقعة الضرب أو السرقة المنسوبة الى المتهم بشهادة شهود آخرين . أما اذا كان يعلم حقيقة الواقع ، وأنكر الشهادة ليؤثر على مركز المتهم سواء له أم عليه ، فإن العقاب يكون واجبا^(٢) . وكذلك يكون العقاب واجبا اذا قى على سبيل الجزم والتأكيد واقعة لا على أنها لم تدخل في علمه الشخصي ، بل على أنها لم تقع قط ، مع أنه لم يتحقق من وقوعها أو عدم وقوعها . والعكس أيضا صحيح فمن جزم في شهادته بوقوع أمر مع أنه لا يعتقد صحة وقوعه ، لأن علمه لم يحط به تمام الإحاطة ، يعاقب بعقوبة شهادة الزور^(٣).

كذلك يعاقب بعقوبة شهادة الزور الشاهد الذي يقتضبه عمدا من شهادته أمورا ذات شأن في جوهر الشهادة ، أو يسكت عنها عمدا وهو يعلم أن سكوته عنها يؤثر على مركز المتهم . كما لو شهد شاهد في دعوى سب غير عني بأن المتهم سب المجني عليه وسكت عمدا عن واقعة أخرى مرتبطة بهذه الواقعة ولها تأثير على مسئولية المتهم ، وهي أن المجني عليه هو الذي ابتدر المتهم بالسب ، ففى هذه الحالة يجب

(١) جارسون ،قرة ٤٩

(٢) شوغورهيل ، ٤ قرة ١٧٨٨ — جارسون ، قرة ٥٠

(٣) هاريس ، ص ٦٤

عقاب الشاهد لأنه أقسم أن يقول الحق كله ولم يتر بقسمه^(١) . أما اذا سكت الشاهد عن شيء لا أهمية له في الشهادة ولا تأثير له على مركز المتهم فلا عمل للعقاب .

ويجب التمييز بين هذه الحالة وحالة ما اذا امتنع الشاهد عن الإجابة أمام المحكمة عما يوجه إليه من الأسئلة كلها أو بعضها ، فإن هذه الحالة لا تدخل في حكم شهادة الزور ، لأن الامتناع أمر سلبي وشهادة الزور تقتضي عملا إيجابيا . وقد وضع الشارع لهذه الحالة أحكاما خاصة في المادتين ١٩٥ مرافعات و ١٤٤ تحقيق جنائيات ، فإذا لم يبد الشاهد أسبابا لامتناعه عن الإجابة أو أبدى أسبابا غير مقبولة ، جاز للمحكمة أن تعاقبه بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين المذكورتين^(٢) .

وقد يكون تناقض الشاهد في أقواله دليلا على كذب شهادته ، ولكنه دليل غير قاطع ، فقد يكون تناقضه ناشئا عن ضعف ذاكرته أو سوء إجابته ، ولا يكون منبعا عن قصد التضليل وإخفاء الحقيقة . وعلى كل حال لا يعد الشاهد شاهد زور بمجرد كونه أبدى أمام المحكمة أقوالا غير التي قررها بمحضر التحقيق أمام البوليس أو النيابة^(٣) ، لأن العبرة بأقوال الشاهد النهائية التي يبدئها أمام الجلسة . فإذا طلبت منه المحكمة رفع هذا التناقض بالإصرار على أحد أقواله ، فأصر على قول منها واتضح أنه القول المزور ، جاز عندئذ عقابه على شهادة الزور ، وليس له أن يمتنع بأن يقر الحقيقة في إحدى رواياته^(٤) .

(١) جازو ، ٢٠١٧ — شوفروهيل ، ٤ قرة ١٧٨٧ — بلانش ، ٥ قرة ٢٥٨

(٢) جازو ، ٥ قرة ٢٠١٧ — جارسون ، قرة ٥٦

(٣) استئناف طعنا ، ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ (القضاء ، ٤ ص ٢٣٥)

(٤) شوفروهيل ، ٤ قرة ١٧٨٩ — جازو ، ٥ قرة ٢٠١٧ — جارسون ، قرة ٥٨

الركن الثالث - الضرر

يشترط للعقاب على شهادة الزور أن يكون من شأنها أن تسبب ضرراً، وهو عقاب البريء أو تبرئة المجرم^(١). ولا يكون ذلك إلا اذا كانت الشهادة من شأنها أن تؤثر على مركز المتهم. فاذا لم يكن للشهادة هذا الشأن بأن كانت قائمة على واقعة لا علاقة لها بموضوع الدعوى فلا ضرر ولا عقاب. ومن هذا يفهم أن لكثير من المباحث السابق الكلام عليها فيما يتعلق بتغير الحقيقة ارتباطاً شديداً بمبحث الضرر، وكان يصح الكلام عليها بمناسبة هذا البحث، ولكنها في الواقع مشتركة بين الركنين.

ولا يشترط للعقاب على شهادة الزور أن يكون الضرر قد تحقق فعلاً بعقاب البريء أو تبرئة المجرم، بل يكفي للعقاب أن يكون الضرر محتملاً^(٢). ولا يتوقف العقاب وعدمه على النتيجة الفعلية التي ترتبت على شهادة الزور، بل يكون العقاب واجبا ولو برئ المتهم على رغم الشهادة التي أداها الشاهد ضده، أو حكم عليه على رغم الشهادة التي أداها الشاهد لمصلحته^(٣).

ويكون الحكم كذلك ولو قزرت المحكمة استبعاد شهادة الشاهد^(٤)، أو اتضح لها أن الفعل المنسوب إلى المتهم لا يعد جريمة في نظر القانون^(٥)، أو حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بعد سماع شهادة الشاهد^(٦).

وقد اتفقت أحكام المحاكم الترفسية على أن شاهد الزور لا يعاقب اذا رجع عن شهادته قبل إتمام المرافعة في الدعوى. وليس في نصوص القانون ما يمكن الاستناد

(١) بارو، ٥ ققرة ٢٠١٨ - شوفوعل، ٤ ققرة ١٧٩١

(٢) قض ٧ يونيو سنة ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٢٧).

(٣) بلانش، ٥ ققرة ٣٦٧

(٤) دالوز، ١٨٦٧ - ٢ - ٨٤

(٥) دالوز، ١٨٦٤ - ٢ - ١٧٥

(٦) دالوز، ١٨٤٧ - ١ - ٣٢٩

عليه لتأييد هذا الرأي ، ولكن المحاكم تطل رأيا بأن عدول الشاهد عن شهادته في الوقت المناسب وإقراره بالحقيقة يمنع وقوع الضرر الذي كان يحتمل وقوعه بسبب شهادة الزور . وجميع الشراح يوافقون على هذا الرأي ، وبأخذ أكثرهم بالتعليل الذي أخذت به المحاكم^(١) . لكن جارسون مع موافقته على هذا الرأي يرى أن العلة غير ما ذكر ، فقد يكون الضرر قد حل فعلا بالمتهم قبل عدول الشاهد عن شهادته ، وذلك فيما لو حبس المتهم حبسا احتياطيا بسبب تلك الشهادة ونحو ذلك .

أما العلة الصحيحة فتتجسد عنده في أمرين : (أولها) أن شهادة الشاهد يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلاً لا يقبل التجزئة ، ولا يتم إلا بإقتال باب المرافعة ، فإذا عدل الشاهد في اللحظة الأخيرة عن سابق أقواله فقد عا بذلك كل أثر سابق لها . (وثانيها) أن من حسن السياسة أن يمكن الشاهد من الرجوع الى الحق ولو في آخر لحظة ، بغیر أن يعرض نفسه بسبب ذلك للمحاكمة على أكاذيبه السابقة^(٢) .

وقد أخذت المحاكم المصرية بهذا المبدأ ، فقررت عدم مؤاخذة الشاهد على شهادته المذكورة اذا عدل عنها قبل إتمام المرافعة^(٣) . أما اذا عدل الشاهد بعد ذلك فإن عدوله لا يخوثر الجرمية^(٤) .

ومن النتائج الطبيعية التي تترتب على هذا المبدأ أن الشاهد لا يمكن أن يعاقب على شهادته التي أداها زورا أمام سلطات التحقيق ، كالبوليس ، والنيابة ، وقاضي التحقيق ، وعلة ذلك ترجع الى ثلاثة أمور : (أولها) أن التحقيقات التي تجري أمام

(١) جارسون ، ٥ ققرة ٢٠١٨ - شوفروميلي ، ٤ ققرة ١٧٩٤ - بلانش ، ٥ ققرة ٣٦٨ - دالوز ،

تحت عنوان شهادة الزور ققرة ٣٦

(٢) جارسون ، ققرة ٨٥

(٣) استئناف مطلقا ٢٩ مايو ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ١٠٦) و ٢٧ مارس ١٨٩٧

(القضاة ٤ ص ٢٣٥) وبجريدة أسيرط ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٥٣) .

(٤) قض ٧ يونيو ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ١٢٧) .

هذه السلطات تعتبر كلها أعمالاً ممهدة للتحقيق الذى تقوم به المحكمة نفسها فى جلسة المحاكمة، وهذا التحقيق الأخير هو الذى يبنى عليه حكم المحكمة؛ فإذا عدل الشاهد أمام المحكمة عن أقواله التى قررناها فى التحقيقات الابتدائية وقرر الحقيقة فلا محل لعقابه . (وثانيها) أنه متى تقرر أن للشاهد أن يعدل عن أقواله التى قررناها أمام المحكمة الى حين إقفال باب المرافعة، فبالحرى أن يكون له ذلك فيما يتعلق بالأقوال السابقة على الجلسة . (وثالثها) أن القانون لا يعاقب إلا من شهد زورا لمتهم أو عليه، فيستنتج من هذا أن الشاهد لا يعاقب إلا اذا شهد زورا بعد التصاق التهمة بالمتهم، أى بعد صدور قرار الاتهام من السلطة المختصة بذلك .

وتطبيقا لذلك حكم بأنه لا عقاب على من يشهد زورا بعد حلف اليمين أمام النيابة أثناء تحقيق تهمة^(٢) .

والذى يهم بعد ذلك معرفة الوقت الذى تعتبر فيه المرافعة منتهية، والقاعدة أن المرافعة تعتبر منتهية متى فرغت المحكمة من سماع أقوال النيابة والمتهم، ولو لم تنطق بقرار إقفال باب المرافعة^(٣) . فإذا كانت المحكمة لم تفرغ من سماع الدعوى فى جلسة واحدة، وقررت استمرار المرافعة فى جلسة مقبلة لسماع أقوال النيابة أو المتهم، جاز للشاهد الذى أذى أقواله فى جلسة سابقة أن يرجع عن أقواله حتى ختام المرافعة فى الجلسة الأخيرة^(٤)، ولو سبق القبض عليه بأمر رئيس الجلسة بسبب شهادة الزور^(٥) .

أما اذا كانت المرافعة قد تمت، ولم تؤجل القضية إلا للنطق بالحكم فى جلسة مقبلة، فلا يقبل من الشاهد المدلول عن شهادته فى جلسة النطق بالحكم^(٦) .

(١) جازو، ٥ قرة ٢٠١٨ - شوفرويل، ٤ قرة ١٧٩٢ - جارسون، قرة ٨٦ - ٨٩

(٢) جريدة أسبوط ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٥٣) .

(٣) جارسون، قرة ٩٨

(٤) دالوز، تحت عنوان شهادة الزور قرة ٣٧

(٥) سيرى، ١٨٣٨ - ٢ - ١٣٥

(٦) جارسون، قرة ١٠١ - دالوز، ١٨٧٧ - ١ - ٤٠٤

وينتهي على ما تقدم أنه إذا أدّى شاهد شهادة مزورة في قضية وحكم فيها ، ثم قبض هذا الحكم وأحيلت القضية على هيئة جديدة للحكم فيها ، فلا يقبل من الشاهد العدول أمام هيئة المحكمة الجديدة عن شهادته السابقة^(١) .

وكذلك لا يقبل من الشاهد عدوله أمام محكمة استئنافية عن شهادة أداها أمام محكمة ابتدائية^(٢) .

وإذا أدّى الشاهد شهادته أمام محكمة ، ثم حكّت هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فلا يقبل من الشاهد عدوله عن شهادته السابقة أمام المحكمة المختصة التي رفعت إليها الدعوى بعد ذلك^(٣) .

كما تقدم يفهم أن المحكمة يجب أن لا تتعجل في الحكم على شاهد الزور إذا رأت أن تحاكمه على شهادة الزور أثناء انعقاد الجلسة عملاً بالمادتين ٨٩ مرافعات و ٢٣٧ تحقيق جنایات . فإذا حكّت عليه بالعقوبة وكان لا يزال في المرافعة في الدعوى الأصلية بقية ، كان حكمها سابقاً لأوانه ووجب إبطاله^(٤) .

الركن الرابع - القصد الجنائي

جريمة شهادة الزور من الجرائم العمدية التي لا يعاقب القانون عليها إلا عند توفر القصد الجنائي . فلا يكفي للعقاب أن يكون كذب الشاهد ناشئاً عن عدم احتياط ، أو عن تسرع في إلقاء أقواله بغير تدبر . وأبعد من هذا عن العقاب الشاهد الذي يخطئ في شهادته بسبب ضعف ذاكرته ، أو ضعف إدراكه ، أو سوء تصوّره وتقديره للوقائع ، أو ميله إلى المبالغة عن حسن قصد^(٥) .

(١) بلائش ، ٥ قرة ٣٦٩

(٢) نيل ، ج ٢ ص ١١

(٣) دالوز ، ١٨٤٧ - ١ - ٣٢٩ و ١٨٥١ - ١ - ٥٠٩

(٤) سري ، ١٨٨٢ - ٢ - ٢٠٣ - دالوز ، ١٨٩٦ - ٢ - ٤٥٤

(٥) جابو ، ٥ قرة ٢٠١٩ - جارسون قرة ٦٣ - ٦٤ - شوفرويل ، ٤ قرة ١٨٠٤

ولهذا يجب على المحكمة التي ترفع إليها دعوى شهادة الزور أن تتحقق قبل الحكم على المتهم من تعمد قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية، فلا يكفي للعقاب أن يثبت لديها أنه كذب في شهادته ، بل جواز أن يكون الكذب ناشئا عن سبب من الأسباب السابق بيانها .

ويعتبر القصد الجنائي متوفرا متى كذب الشاهد في شهادته بقصد تفضيل القضاء^(١) . ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث ، فقد يكون مدفوعا الى ذلك بعامل الانتقام من المتهم ، أو بالرغبة في تخلص قريب أو صديق له من عقاب القانون الخ ، ولكن ذلك كله لا يهم البحث عنه ولا التعرض إليه^(٢) .

ولكن محكمة النقض المصرية قررت في حكم لها أنه لا يجوز الحكم بالعقوبة المقررة في المادة ٢٥٦ ع على من يشهد زورا على متهم بيمينته إلا اذا كان قد أدى الشهادة الكاذبة بنية الإصرار بالمتهم المذكور^(٣) .

الفرع الثاني - في الجريمة التامة والشروع

يترتب على قاعدة جواز عدول شاهد الزور عن شهادته الى حين إقفال باب المرافعة أن الجريمة لا تتم إلا اذا أصبح العدول عن الشهادة غير مستطاع .

وينبغي على هذه القاعدة أيضا أن الشروع في جريمة شهادة الزور مستحيل قانونا، لأن الشاهد إما أن يصّر على شهادته الى حين إقفال باب المرافعة، وحينئذ يعاقب على الجريمة التامة، وإما أن يرجع عنها قبل ذلك، فلا يبقى في هذه الحالة أثر للجريمة ولا للشروع فيها^(٤) .

(١) جازو، ٥ قرة ٢٠١٩

(٢) جارسون، قرة ٦٥

(٣) قض ٢٠ أبريل ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٩٦) .

(٤) جازو، ٥ قرة ٢٠٢٠ - جارسون، قرة ١٠٦ - شوفرويهلي، ٤ قرة ١٨٠١

الفرع الثالث - في عقاب الجريمة

من شهد زورا اتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس (المادة ٢٥٤ ع ٠).
ومن شهد زورا على متهم بيمين أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصريا (المادة ٢٥٦ ع ٠).
ويرجع في وصف التهمة الى ورقة الاتهام التي قدم بها المتهم الى المحكمة . فيعد الشخص متهما بيمين متى كان قد قدم الى المحاكمة بتهمة جناية ، بغض النظر عن نوع المحكمة التي رفعت اليها الدعوى ، وعن نوع العقوبة التي حكم بها على المتهم في النهاية^(١) .

فالشاهد يعتبر شاهد زور في قضية جناية متى شهد زورا على شخص مقيم الى المحكمة بتهمة جناية ، ولو حكمت المحكمة براءة هذا المتهم .

وكذلك يكون الحكم ولو لم يحكم على المتهم إلا بعقوبة جنحة ، إما لأن المحكمة رأت أن الواقعة جنحة ، وإما لأنها رأت الأخذ بأسباب الرأفة^(٢) .

وكذلك يكون الحكم ولو كان المتهم قد حوكم على الجناية المنسوبة اليه أمام محكمة الجناح لحدائثة سنة^(٣) .

ويعتبر الشخص متهما بيمين متى قدم الى المحاكمة بتهمة جنحة ، ولو كانت المحكمة التي رفعت اليها الدعوى هي محكمة الجنايات ، كما هو الشأن في جرائم الصداقة^(٤) .

الظروف المشددة - للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٤ ع ظرفان مشددان : (أحدهما) ما نص عليه في المادة ٢٥٥ ع وهو أن يكون قد حكم على

(١) جازو ، ٥ ققرة ٢٠٢٥ - شوفو ويلي ، ٤ ققرة ١٨١٥ - بلانش ، ٥ ققرة ٣٦١

(٢) جازون ، ١١٣ ققرة

(٣) بلانش ، ٥ ققرة ٣٦٤ - أنظر بيكس ذلك جازو ، ٥ هامش ص ٣١٠ نوة ٢٨

(٤) جازو ، ٥ ققرة ٢٠٢٥

المتهم بسبب الشهادة المزورة، (وثانيهما) وهو ما نص عليه في المادة ٢٥٨ ع، وهو أن يكون شاهد الزور قد قبل عطية أو وعدا بشيء ما في مقابل أدائه هذه الشهادة .

الظرف الأول - أما الظرف المشدد الأول فيشترط لتوفره اجتماع شرطين:

(١) أن يكون المتهم قد حكم عليه، (٢) أن يكون الشاهد قد شهد على المتهم^(١) . وهذا الشرط الثاني مستفاد من قول المادة ٢٥٥ ع (إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم) ، ولا يكون الحكم مترتبا على الشهادة إلا إذا كانت الشهادة ضد المتهم . فإذا كان الشاهد قد شهد زورا لصالح المتهم وحكم على المتهم رغم ذلك ، فلا يكون ثمة محل لمعاقبة الشاهد بالعقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٥٥ ع، أيًا كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم^(٢) .

ويستخلص مما تقدم أن العقوبة المقررة في المادة ٢٥٤ ع لا تطبق على شاهد الزور إلا في إحدى حالتين :

(الأولى) إذا حكم ببراءة المتهم سواء أكان شاهد الزور قد شهد للتهم أم عليه .

(والثانية) إذا حكم على المتهم بعقوبة وكان الشاهد قد شهد لصالحه .

أما العقوبات المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٥٥ ع فيحكم بها في إحدى

حالتين :

(الأولى) إذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة غير الإعدام، وفي هذه الحالة يحكم على شاهد الزور بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، أيًا كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم، أي ولو كانت العقوبة التي حكم بها عقوبة جنحة فقط، نظرا لتغيير وصف التهمة أو لالأخذ بأسباب الرأفة .

(١) قارن جارسون،قرة ١٢٠

(٢) بلانش، ٥ قرة ٣٧٤ - دالوز، ١٨٥١ - ١ - ٦١

(والثانية) اذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة الإعدام ونفذت عليه، وفي هذه الحالة يحكم بالإعدام أيضا على شاهد الزور. وإنما يشترط أن تكون عقوبة الإعدام قد نفذت على المتهم فعلا، أما اذا كانت قد استبدلت بعقوبة أخرى بعد تقضى الحكم الأول، أو صدر عفو عن المتهم وأبدلت عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٦٩ ع، ففي هذه الحالة يطبق على شاهد الزور الشطر الأول من المادة ٢٥٥ ع.

الطرف الثالث - وأما الطرف المشدد الثاني فمحله أن يقبل شاهد الزور عطية أو وعدا بشئ ما، وقد يكون الذى تقدم إليه بالعطية أو بالوعد هو المتهم نفسه، سواء أحصل ذلك مباشرة أم بالواسطة، ليشهد لصالحه زورا. وقد يكون الذى تقدم بالعمارة أو الوعد شخصا آخر غير المتهم ليحمل الشاهد على أن يشهد على المتهم زورا. وعلى كل حال يعاقب شاهد الزور اذا قبل العطية أو الوعد بالعقوبة المقررة للرشوة، أى السجن (المادة ٩٣ ع)، ويعاقب معه بالعقوبة المذكورة من تقدم إليه بالعمارة أو الوعد. هذا اذا لم تتوفر شروط انطباق المادة ٢٥٥ ع. أما اذا كانت شروطها منطبقة، بأن كان الشاهد الذى قبل العطية أو الوعد شهد على المتهم، وحكم على المتهم بسبب ذلك، فإن شاهد الزور يعاقب فى هذه الحالة بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٥٥ ع بحسب نوع الحكم الصادر على المتهم، ويعاقب معه بنفس هذه العقوبات من تقدم إليه بالعمارة أو الوعد ليحمله على أداء هذه الشهادة. وذلك ما يستفاد من نص المادة ٢٥٨ الذى يقضى بتوقيع أشد العقوبتين، عقوبة الرشوة وعقوبة شهادة الزور. وظاهر أنه عند انطباق شروط المادة ٢٥٥ ع تكون عقوبات شهادة الزور أشد من عقوبة الرشوة.

الطرف المشدد للجرمة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٦ ع - أما الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٦ ع، وهى الشهادة زورا لمتهم بجنحة أو مخالفة أو طية، فليس لها سوى ظرف مشدد واحد، وهو المنصوص عليه فى المادة ٢٥٨ ع، أى

أن يكون الشاهد قد قبل عطية أو وعدا ليشهد زورا لاثم أو عليه . وفي هذه الحالة يعاقب هو ومن تهتم اليه بالعطاء أو الوعد بالعقوبة المقررة للرشوة، أى السجن .

ويستفاد من هذا أن عقوبة شاهد الزور في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٥٦ ع تكون واحدة سواء أحكم براءة المتهم أم بعاقبه، وسواء أكانت شهادة الزور لصالح المتهم أم عليه . ولم ير الشارع في هذه الحالة مجالا لأن يجعل الحكم على المتهم بسبب شهادة الزور سببا في تشديد العقاب على الشاهد، كما فعل في المادة ٢٥٥ ع، لأن العقوبة التي يمكن أن يحكم بها على المتهم لا تتجاوز على كل حال عقوبة الجنحة، وليس بينها وبين العقوبة المقررة لشاهد الزور في المادة ٢٥٦ ع تفاوت كبير . وعند تطبيق عقوبات الرشوة يحكم بالمصادرة طبقا للمادة ٣٠ عقوبات .

المبحث الثاني — في شهادة الزور في الدعاوى المدنية

المادة ٢٥٧ ع — كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالسجن مدة

لا تزيد عن سنتين أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

بعد أن نص الشارع على حكم شهادة الزور في المسائل الجنائية على اختلاف أنواعها، نص في المادة ٢٥٧ ع على حكم شهادة الزور في الدعاوى المدنية . ويلاحظ أنه جعل العقاب في هذه الحالة ثابتا لا يتغير بتغير أهمية الدعاوى خلافا لما فعل في المسائل الجنائية ، لأن الضرر على كل حال واقع على المال ، وقد يمكن تداركه من طريق التعويض المدني . أما في الدعاوى الجنائية فالضرر واقع على الأتقى ، وقد يترتب على شهادة الزور إعدام من شهد عليه ، فإذا نفذ الحكم لم يبق له من مرة . ولذلك لم ير الشارع ما يمنع من عقاب شاهد الزور عندئذ بالإعدام أيضا ، لأنه اعتبر شاهد الزور في هذه الحالة كالقاتل ، وإن كانت السببية غير مباشرة ^(١) .

(١) أنظر تطبيقات الحقاينة على المواد ٢٥٥ — ٢٥٧ عقوبات .

الفرع الأول — في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة لا تختلف عن أركان جريمة شهادة الزور في المسائل الجنائية، فهي مثلها أربعة: (١) شهادة تؤدي أمام القضاء بعد حلف اليمين، و(٢) أن تكون هذه الشهادة مكتوبة، و(٣) أن يكون من شأنها الإضرار بالغير، و(٤) القصد الجنائي. وكل ما قيل بشأن أركان الجريمة السابقة يصدق على أركان هذه الجريمة، فيحسن الرجوع إلى ماسبق بيانه في هذا الصدد؛ وإنما نضيف هنا بعض ملاحظات تتعلق بالدعوى المدنية خاصة.

الركن الأول — الشهادة

يجب لتطبيق المادة ٢٥٧ ع أن تكون ثمة شهادة من شاهد لا مصلحة له في الدعوى، دعى للشهادة بناء على طلب أحد الخصوم طبقاً للإجراءات المقررة. فلا عقاب بمقتضى المادة المذكورة على الأقوال الكاذبة التي تصدر من أحد الخصوم، ولو كانت هذه الأقوال قد صدرت بناء على طلب استجواب مقلّم من الخصم الآخر طبقاً للمادة ١٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات^(١).

ويجب أن تكون الشهادة قد أذيت بعد حلف يمين أو ما يقوم مقامها حسب البيان السابق.

وأن تكون الشهادة قد أذيت في دعوى مدنية أمام محكمة، فلا عقاب على شهادة الزور التي تؤدي أمام جهة غير قضائية، كالشهادات التي تؤدي أمام القاضي الشرعي أثناء قيامه بوظيفة التوثيق، بل يعدّ تغيير الحقيقة الحاصل من الشهود في هذه الحالة تزويراً في عتورات رسمية، إذا أثبتت أقوالهم في المضابط والسجلات^(٢).

(١) شوفرويل، ٤قرة ١٨٠٨

(٢) جاور، ٥قرة ٢٠١٦ — شوفرويل، ٤قرة ١٨٠٨

(٣) دالوز، تحت عنوان شهادة الزورقرة ٦

وكذلك حكم الشهادة التي تؤدي أمام المأذون وتثبت في عقد زواج أو قسمة طلاق .

وكذلك الشهادة التي تؤدي أمام لجان التحقيق البرلمانية التي تعقد طبقاً للادة ١٠٨ من الدستور ^(١) .

والشهادات التي تؤدي أمام السلطات الإدارية ^(٢) .

لكن عبارة (دعوى مدنية) يجب أن تجعل على أوسع معانيها، فلا يقتصر تطبيق المادة ٢٥٧ على الشهادات المزورة التي تؤدي في الدواوى التي تمام أمام المحاكم المدنية بكافة درجاتها فقط، بل يدخل في حكمها أيضاً شهادة الزور التي تؤدي في دعوى أمام المحاكم التجارية، أو أمام محاكم الأخطاط، أو محاكم الأحوال الشخصية .

ويلاحظ أن المادة ٣٢ من قانون محاكم الأخطاط لا تقيّد الشاهد بصيغة يمين معينة، بل تتيح تحليفه بأية يمين تقررها المحكمة قبل أداء شهادته، ولم تستثن من ذلك سوى يمين الطلاق . وليس في هذا ما يناقض القواعد السابقة، فقد بينا فيما سبق أنه يجوز تحوير صيغة اليمين بحسب مقتضيات الأحوال، بشرط أن تكون الصيغة التي جرى التحليف عليها فيها معنى التوكيد المطلوب من القسم، ولو لم يذكر فيها اسم الله تعالى .

وقد ترددت المحاكم المصرية في بادئ الأمر في جواز معاقبة شاهد الزور الذي يؤدي شهادة أمام محكمة شرعية بلفظ (أشهد) عملاً بالأحكام الشرعية، وبغير حلف اليمين المتعارفة أمام المحاكم الأهلية . ولكن هذا التردد لم يكن له محل، لأن لفظ (أشهد) عند الشرعيين يتضمن معنى المشاهدة والقسم والإخبار، فإذا قال الشاهد أشهد فكأنه يقول أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا أخبر به الآن، وهذه المعاني

(١) جارسون، قرة ١٣٨ — جاردو، ٥ قرة ٢٠١٦ وعاش ص ٢٩٨ قرة ٦

(٢) دالوز، ١٩٠٢ — ٢ — ١٣٤

لا توجد مجتمعة في غيره من الألفاظ، ولهذا أوجبوا لصحة الشهادة أن تكون مبدوءة بهذا اللفظ وجملوه ركائلاً^(١).

وقد قدمنا أن محكمة النقض الفرنسية لم ترمأنا من معاقبة الشاهد المسلم الذي يؤدى شهادة مزورة بلفظ أشهد وبغير حلف يمين^(٢).

أضف الى هذا أن المادة ١٩٣ من لائحة الإجراءات أمام المحاكم الشرعية تنص على أن (للقاضي اذا ثبت لديه أن الشاهد شهد زوراً أن يحظر محضراً بذلك ويرسله الى قلم النائب العمومي المختص ويكون هذا المحضر معتبراً أمام المحاكم الأهلية) ، ومعنى هذا أن الشارع لا يرى مانعاً من معاقبة شاهد الزور أمام المحاكم الشرعية بالعقوبات المقررة لشهادة الزور في قانون العقوبات الأهلى .

ولهذا استقر رأى المحاكم الأهلية على أن من شهد زوراً أمام محكمة شرعية يعاقب طبقاً للمادة ٢٥٧ ع ، ولو لم يحلف اليمين ، ما دامت القواعد المتبعة أمام المحاكم الشرعية لا تقضى على الشاهد بحلف اليمين^(٣).

ويعد أيضاً شهادة في دعوى مدنية الشهادة التي تؤدى أمام القاضي الشرعى أثناء إجراءات تحقيق الوفاة وثبوت الوراثة، أو أثناء إجراءات تحقيق ثبوت الغيبة، فيعد شاهد زور لا مزوراً الشاهد الذى يقرر وقائع مكتوبة أمام القاضي الشرعى أثناء تحقيق من هذا القبيل، ويعاقب بمقتضى المادة ٢٥٧ ع^(٤).

(١) أنظر كتاب مباحث المرافعات للأستاذين محمد زيد بك ومحمد سلامة بك ص ٦٧ وكتاب المرافعات الشرعية للأستاذ الشيخ عبد الحكيم محمد المدرس بملحة القضاء الشرعى ص ٦٦

(٢) دالوز، ١٨٦١ - ١ - ٣٥٤

(٣) قض ٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ١٤) أنظر أيضاً قض ٨ أبريل سنة ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٢٨٧) وقض ٢ يونيو سنة ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٧٥) والاستئناف ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ١٦٨) واستئناف مصر ١١ أبريل سنة ١٨٩٩ (الحقوق ١٤ ص ١٦٦) وجزئية الأنصر ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٦١) .

(٤) الاستئناف ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٧٩)، ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ١٦٨)

وكذلك حكم الشهادة المزورة التي تؤدى أمام محكمة أثناء إجراءات تصحيح الخطأ الذى يقع فى دفاتر قيد المواليد والوفيات طبقا للمادة ٢١ من القانون نمرة ٢٣ سنة ١٩١٢^(١)

الركن الثانى — تغيير الحقيقة

ليس فى هذا الركن ما يزيد على ما أسلفناه عند الكلام على الجريمة السابقة .

الركن الثالث — الضرر

يشترط فى هذه الجريمة ، كالجريمة السابقة ، أن يكون من شأن شهادة الزور أن تسبب ضررا للغير . وقد عنى الشارع بتحديد نوع الضرر الذى يتطلبه فى الجريمة السابقة فى قوله (من شهد زورا لمتهم أو عليه) ، أما فى الجريمة التى نحن بصددتها فقد اكتفى بقوله (من شهد زورا فى دعوى مدنية) . وليس معنى هذا أن شهادة الزور يعاقب عليها فى هذه الحالة ولو لم يحدث منها ضرر ، بل المتفق عليه أن الضرر ركن من أركان هذه الجريمة كما هو ركن من أركان الجريمة السابقة^(٢) ، وأن ركن الضرر يعتبر متوفرا متى كان من شأن الشهادة المزورة أن تضر أو تنفع أحد الخصوم فى الدعوى المدنية^(٣) . لكن احتمال حصول الضرر كاف على كل حال . وقد اعتبرت محكمة النقض المصرية الضرر محتملا فى قضية رفعت إليها ، لأن شهادة الزور التى أداها المتهم أمام المحكمة الشرعية كان من شأنها أن تؤدى الى طلاق الزوجين لو لم يظهر تزويرها^(٤) .

ويمحز لشاهد الزور أن يرجع عن شهادته التى أداها أمام المحكمة المدنية كما يحوز له ذلك أمام المحكمة الجنائية . لكن يجب هنا التمييز بين حالتين :

(١) بلانش ، ٥ قرة ٣٨٢ — جارسون ، قرة ١٤١

(٢) شوفرويل ، ٤ قرة ١٨٠٧ — نيل ، ج ٢ ص ٢٧ قرة ٣

(٣) جارسون ، قرة ١٤٢

(٤) قض ٧ يونيو ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ١٢٧) .

فإذا كان شاهد الزور قد أدى شهادته أمام محكمة جزئية، فالحكم فيما يتعلق يجوز الرجوع عن الشهادة دوعين الحكم السابق بيانه فيما يتعلق بالمسائل الجنائية، بمعنى أنه يجوز للشاهد أن يرجع عن شهادته الى حين إقفال باب المرافعة . ويعتبر باب المرافعة أنه قد أقفل متى فرغت المحكمة من سماع الشهود وأقوال الخصوم . فإذا أجلت القضية من جلسة الى أخرى لإتمام ذلك، جاز للشاهد الذى سمعت أقواله فى جلسة سابقة أن يرجع عن شهادته فى جلسة تالية . لكن الرجوع يصبح غير مستطاع اذا كانت المحكمة لم تؤجل القضية إلا للنطق بالحكم^(١) .

أما اذا كان الشاهد قد أدى شهادته أمام قاض نذبت المحكمة الابتدائية لإجراء التحقيق طبقا للمادة ١٨٣ من قانون المرافعات، فإن الرجوع عن شهادة الزور يمنع بمجرد انتهاء التحقيق وإقفال محضره^(٢) .

الركن الرابع — القصد الجنائى

ليس فى هذا الركن ما يزيد على ما ذكرناه عند الكلام على الجريمة السابقة .

الفرع الثانى — فى عقاب الجريمة

يعاقب شاهد الزور فى دعوى مدنية بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

الطرف المتسرد — الطرف المشتد المنصوص عليه فى المادة ٢٥٨ ع ينطبق على شهادة الزور فى الدعاوى المدنية كما ينطبق على شهادة الزور فى الدعاوى الجنائية، وذلك ظاهر من قول المادة (اذا قبل من شهد زورا فى دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشئ ما الخ) . فالشاهد الذى يقبل أن يشهد زورا فى دعوى مدنية

(١) جارسون، قرة ١٤٥ - ١٤٧

(٢) بلاش، قرة ٢٨٥ - شوغروهيل، قرة ١٨٠٧ - دالوز، تحت عبارة شهادة الزور

مقابل عطاء أو وعد يعاقب بالعقوبات المقررة للرشوة ، أى السجن ، لأن عقوبة الرشوة أشد من عقوبة شهادة الزور فى هذه الحالة ، وقد أوجبت المادة تطبيق أشد العقوبتين . ويحكم فى هذه الحالة أيضا بالمصادرة طبقا للمادة ٣٠ ع . ويعاقب بنفس هذه العقوبات من تقدم الى شاهد الزور بالعطاء أو الوعد .

المبحث الثالث — فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٩ ع

المادة ٢٥٩ ع — من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة فى المواد السابقة . ليس لهذه المادة مقابل فى القانون الفرنسى ، وإنما نص الشارع الفرنسى فى المادة ٣٦٥ ع على جريمة أخرى شبيهة بالجريمة المنصوص عليها فى المادة المصرية ، وهى جريمة إغواء الشهود (subornation de témoins) . وكذلك فعل الشارع البلجيكى فى المادة ٢٢٣ ع ، والشارع الايطالى فى المادة ٢١٨ ع .

والذى يستفاد من أقوال الشراح أن جريمة الإغواء لا تخرج عن أن تكون صورة من صور الاشتراك فى شهادة الزور ، وأنها من قبيل الاشتراك بالتحريض ،^(١) وأنها بناء على ذلك لا تعتبر جريمة مستقلة ، بل جريمة تابعة لجريمة شهادة الزور . فلا يعاقب من أغوى شاهدا على جريمة الإغواء إلا اذا أدى الشاهد الشهادة فعلا ، فانما لم يؤدّها أو أداها على الوجه الصحيح خلافا لرغبة من أغواه ، أو أدى شهادة مزورة ثم رجع عنها قبل إكمال باب المرافعة ، فلا يعاقب مرتكب الإغواء ، ولا يعدّ فعله شروطا معاقبا عليه^(٢) .

وإذا كان هذا شأن جريمة الإغواء فلا معنى للنص عليها خصيصا ، وفى نصوص الاشتراك العامة ما يفنى عن وضع حكم خاص لها . وقد أحسن الشارع المصرى إذ استبدل بالنص الفرنسى نصا آخر لا تفتى عنه نصوص الاشتراك .

(١) جارد ، ٥ قرة ٢٠٣٠ — شوفرويل ، ٤ قرة ١٨١٩ — بلانش ، ٥ قرة ٣٩١

(٢) جارسون ، مادة ٣٦٥ قرة ١٦ — ٢٠ — جارد ، ٥ قرة ٢٠٣٠

فى المادة ٢٥٩ ع يعاقب القانون على أحد فعلين: (١) إكراه شاهد على عدم أداء الشهادة، و (٢) إكراه شاهد على أداء الشهادة زورا .

والفعل المادى المكوّن للجريمة هو الإكراه . وقد كانت المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات القديم تنص على حصول الإكراه بالقوة أو القهر، فحذف الشارع هذه العبارة من النص الجديد لأنه رأى أنها غير ظاهرة المعنى^(١) . وعلى كل حال لا يدخل الإكراه فى صور الاشتراك المنصوص عليها فى المادة ٤٠ ع؛ فالجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٩ ع جريمة مستقلة، ولا محل لأن تطبق عليها قواعد الاشتراك . والذي يزيد هذا المعنى وضوحا وتأكيدا أن حكم المادة غير قاصر على حالة إكراه الشاهد على أداء الشهادة — وهى الحالة الإيجابية التى يمكن أن يتصور فيها معنى الاشتراك — بل يشمل أيضا حالة الإكراه على الامتناع عن أداء الشهادة .

ويستفاد من النص أن الجريمة لا تتم إلا اذا امتنع الشاهد عن أداء الشهادة فعلا، أو أدى فعلا شهادة مزورة . ولكن ما دامت هذه الجريمة مستقلة عن جريمة شهادة الزور، وليست صورة من صور الاشتراك فيها تقوم بقيامها وتسقط بسقوطها، فلا يوجد ما يمنع قانونا من عقاب من يكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا بعقوبة الشروع فى الجريمة اذا لم ينتج الإكراه أثره المطلوب . غير أنه لا يعاقب على الشروع بطبيعة الحال إلا حيث تكون الجريمة التامة جنابة .

ولكن هل يعاقب الشاهد الذى امتنع تحت تأثير الإكراه عن أداء الشهادة، أو الذى أدى شهادة مزورة تحت تأثير هذا الإكراه؟ يجب الرجوع فى ذلك الى المادة ٥٩ ع التى تنص على حكم الإكراه المعنى من العقاب . ففى تلك المادة يشترط للإعفاء من العقاب أن يكون الإكراه الذى أُلجأ الى ارتكاب الجريمة مسببا عن خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع بشخص المكروه أو بغيره الخ . فاذا

(١) انظر تعليقات الحفانية على المادة ٢٥٩

توفرت هذه الشروط في الإكراه المنصوص عليه في المادة ٢٥٩ فلا محل لعقاب الشاهد . وقد يتصور توفر هذه الشروط في حالة الإكراه على عدم الشهادة، أما الشاهد الذي يكره على أداء شهادة مزورة فيؤثما، فلا يتصور عقلا إمكان احتياجه بنص المادة ٥٦ ع، لأن فيما يمضي من الزمن بين حصول الإكراه وشو له أمام المحكمة لأداء الشهادة متسعا للتخلص من آثار هذا الإكراه، فلا يمكن القول بأن الخطر الذي يتهتد على وشك الوقوع به، فضلا عن أن في احتياجه بساحة عدل المحكمة ما يكفل دفع كل أذى عنه اذا اختار أن يكشف لها عما يحيط به من الظروف . غير أنه يصح للمحكمة أن تعتبر هذا الإكراه ظرفا مخففا لجرمة شاهد الزور .

العقاب - يعاقب من أكره شاهدا على عدم الشهادة أو على الشهادة زورا بمثل عقوبة شاهد الزور بحسب الأحوال المقررة في المواد ٢٥٤-٢٥٧ ع . وهذا التنوع في العقوبة قد يكون مفهوما في حالة الإكراه على شهادة الزور، فإن شهادة الزور يعاقب عليها القانون بحسب ما يترتب عليها من الآثار، فإذا كانت الشهادة المزورة قد أذيت لصالح متهم في جناية كان عقابها ما نص عليه في المادة ٢٥٤ ع، وكذلك اذا كانت ضد المتهم ولم يحكم عليه بسببها، فإذا حكم عليه بسببها كان عقابها ما نص عليه في المادة ٢٥٥ ع . أما اذا أذيت الشهادة في دعوى جنحة أو مخالفة كان عقابها ما نص عليه في المادة ٢٥٦ ع، سواء أذيت لصالح المتهم أو عليه . وإذا كانت في دعوى مدنية كان عقابها ما نص عليه في المادة ٢٥٧ ع . ففى كل هذه الأحوال يكون عقاب من أكره الشاهد على الشهادة تابعا لنوع العقوبة التي يمكن أن يحكم بها على الشاهد نفسه، ولا غرابة في ذلك لأنه هو الذى ألبأ الشاهد الى الشهادة .

أما في حالة الإكراه على عدم أداء الشهادة فقد لا يسهل إدراك الحكمة من تعليق عقاب المكره على نوع القضية التي كانت ستؤدى فيها الشهادة، والنتيجة التي انتهى اليها الحكم، وعلى الخصوص حيث يكون تشديد العقوبة متوقفا على نتيجة

الشهادة ، إذ قد يتعذر في هذه الأحوال ربط السبب ، وهو الإكراه على عدم أداء الشهادة ، بالمسبب وهو درجة العقوبة التي حكم بها على المتهم . والواقع أنه لا يسهل تصور هذا الارتباط إلا حيث تكون شهادة الشاهد هي العامل الوحيد أو العامل المرجح على الأقل في الإدانة أو التبرئة ، وهذا أمر لا يمكن إدراكه إلا بعد تأدية الشهادة ، فكيف يمكن الحكم على قيمة الشهادة قبل أداؤها .

مما تقدم يفهم أن الشارع قد احتاط لما قد يقع من التأثير على الشهادة لملهم على مخالفة ضمائرهم بأن وضع لذلك عدة أحكام تختلف باختلاف نوع التأثير . ففي المادة ٢٥٨ ع نص على حكم من يضري الشهود بالعطايا أو الوعود ، وفي المادة ٢٥٩ ع نص على حكم من يكرههم على الامتناع عن الشهادة أو على أداء شهادة الزور . وترك بعد ذلك أنواع التأثير الأخرى لأحكام الاشتراك العامة . فإذا حرض شخص شاهدا على شهادة الزور ، أو اتفق معه على ذلك بغير إغراء بغاء أو وعد وبغير إكراه ، طبق عليه حكم المواد ٢٥٤ — ٢٥٧ بحسب الأحوال مع المادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات .

الفصل الثاني

في اليمين الكاذبة

المادة ٢٦٠ ع — من ألزم باليمين أوردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ، ويموز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .
يراد باليمين المشار إليها في هذه المادة اليمين التي يؤتيها الخصوم في دعوى مدنية ، أما اليمين التي يؤتيها الشهود فهي ملحقة بالشهادة ، وقد يتنا فيها سبق أن الحنث فيها هو علة العقاب في شهادة الزور ^(١) .

المبحث الأول - في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة ثلاثة : (أولها) أن تكون ثمة عينة أدبت أمام محكمة طبقاً لأحكام القانون المدني وقانون المرافعات، (وثانيها) أن يكون الحالف قد حلف كاذباً، (وثالثها) القصد الجنائي^(١).

الركن الأول - اليمين

أجاز القانون المدني في المادة ٢٢٤ لكل من الخصام أن يكلف الآخر باليمين الحاسمة للتراجع إذا أعوزته وسائل الإثبات الأخرى، أو رأى مصلحة في أن يلجأ إلى ذمة خصمه. فإذا قبل الخصم الحلف التزم بإداء اليمين، وليس له أن يعدل عنها، وإلا عُدَّ عدوله تكوُّلاً. لكنه يجوز له أن يردَّ اليمين على طالبها، وفي هذه الحالة يلزم طالب اليمين أولاً بأدائها، وإلى هذا أشارت المادة ٢٦٠ ع في قولها (من ألزم باليمين أو ردت عليه). وهذه اليمين هي التي تعرف باليمين الحاسمة، لأنها تحسم النزاع بين الخصوم، فلا يجوز الرجوع بعدها إلى طريق آخر من طرق الإثبات، ولا يجوز للخصم الطعن في صحتها بعد أدائها.

وهناك عينة أخرى نصت عليها المادة ٢٢٣ من القانون المدني، يجوز للقاضي أن يلزم أحد الخصمين بأدائها إذا رأى أن الأوراق المقدمة للإثبات غير كافية، وهذه اليمين هي التي تعرف باليمين المتممة، لأنها لا تأتي إلا متممة لدليل سابق. وهي داخلة أيضاً في حكم المادة ٢٦٠ ع^(٢)، لأنه متى رأى القاضي أن يوجهها إلى أحد الخصوم التزم هذا الخصم بأدائها، فهي داخلة في قول المادة (من ألزم باليمين).

لكن المادة ٢٦٠ ع لا تنطبق إلا على اليمين التي تؤدي أمام المحكمة طبقاً للإجراءات التي نص عليها في المواد ١٦٣ - ١٧٦ من قانون المرافعات، فلا يدخل

(١) جارسون، مادة ٣٦٦ قرة ٣

(٢) جارد، ٥ قرة ٢٠٣٨ - جارسون، مادة ٣٦٦ قرة ٥ - شوفرويه، ٤ قرة ١٨٣٣

في حكم المادة المذكورة الإمين التي يؤذيها شخص خارج المحكمة في غير خصومة قضائية^(١).

ويدخل في عبارة (في مواد مدنية) الإمين التي يؤذيها أحد الخصوم في دعوى تجارية^(٢).

الركن الثاني — كذب الإمين

هذا الركن هو علة العقاب في المادة ٢٦٠ ع ٤. لأن الشارع قد جعل الإمين من طرق إثبات الحقوق المدنية، فوجب إذن أن يوجد في القانون ما يحمل الناس على الترام الصدق في الإمين اذا هم كلفوا أداءها لمصلحة خصومهم، لأن الذي يلجأ الى ذمة خصمه ويطلب منه الإمين يترك حقه فيها عداها من أوجه الإثبات، فاذا كذب الحالف في يمينه ضاع على الخصم حقه الذي طلب التحليف عليه. ولمنع هذا الضرر رأى الشارع أن يعاقب الحالف اذا حلف كاذبا.

وإثبات الكذب في الإمين مسألة تتعلق بالوقائع، والأمر فيها متروك لتقدير المحكمة، فقد يستتج كذب الإمين مثلا من ورقة يقدمها الحالف في دعوى أخرى، ويكون فيها ما يثبت حق الخصم الذي جرى عليه الاستحلاف. ويصح إثبات كذبها بشهادة الشهود اذا كانت الواقعة التي جرى عليها الاستحلاف مما يجوز إثباته باليئة. فاذا كانت مما لا يجوز فيه الإثبات باليئة، فلا يجوز للحكمة الجنائية ولا للنيابة أن تثبت كذب الإمين بشهادة الشهود^(٣).

الركن الثالث — القصد الجنائي

لا بد لعقاب الحالف على الكذب في الإمين أن يكون قد حلف وهو يعلم أنه يحلف على شيء مغاير للحقيقة^(٤)، فاذا كان يعتقد صدق ما حلف عليه فلا عقاب.

(١) جارسون، ققرة ٨ (٢) سيرى، ١٨٣٦ — ١ — ٢٠٤

(٣) جارب، ٥ ققرة ٢٠٣٩ — شوفرويل، ٤ ققرة ١٨٣٤ — جارسون، ققرة ٢٤ — قارن استئناف بن سويف ١٦ مارس سنة ١٩٠٢ (المجموعة ٣ عدد ٧٥) وجزئية الأقصر ١٦ مارس سنة ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ١١) وجزئية قنا ٦ يولي ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٣٥).

(٤) جارب، ٥ ققرة ٢٠٤٠ — جارسون، ققرة ١١

المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب من حلف كاذبا بالحس، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

وترفع الدعوى العمومية على المتهم بمعرفة النيابة، ولا يجوز للجنة عليه الذى أضر كذب اليمين بحقوقه أن يرفع دعواه مباشرة الى المحكمة الجنائية اذا كانت اليمين اتى أذاها المتهم بينما حاسمة ، لأن المجنى عليه متى وجه هذه اليمين الى خصمه اعتبر أنه قد رضى بذمته ، وأنه تنازل عن كل حقوقه بمقتضى الاتفاق القضائى الذى تم بينه وبين خصمه على أداء هذه اليمين، فلا يباح له بعد ذلك أن يثبت كذب اليمين، ولا أن يطالب بتعويض مدنى أمام محكمة الجح ولا أمام المحكمة المدنية في نظيره ما لحقه من الضرر بسبب كذب اليمين، لأن ذلك كله يعد رجوعا فيما تم الاتفاق عليه بين الخصمين .^(١) وغاية ما يستطيع فعله هو أن يشكو أمره الى النيابة ، فاذا رفعت النيابة الدعوى العمومية على المتهم فلا يجوز للجنة عليه أن يدخل فيها مدعيا بحق مدنى .^(٢)

أما اذا كذب الخالف في يمين متممة وجهتها اليه المحكمة ، فليس ثمة ما يمنع الخصم الذى أضر كذب اليمين بحقوقه من رفع دعواه مباشرة الى محكمة الجح ومطالبة الخالف بالتعويض المدنى ، اذ لا يوجد في هذه الحالة اتفاق ولا تنازل يحول دون ذلك،^(٣) الا اذا أصبح الحكم الذى بنى على اليمين الكاذبة نهائيا، ففي هذه الحالة يمنع على المجنى عليه رفع دعواه مباشرة الى المحكمة الجنائية أو المطالبة بتعويض مدنى ، لأن ذلك يخل بقوة الشيء المحكوم به .^(٤)

- (١) قض ١٣ أبريل ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ٦٩) — جزئية الأقصر ٦ مارس سنة ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٩) وجزئية أسوان ١٤ يولي ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٩٧) .
(٢) استئناف أسبوط ٢٨ يونيو ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٥٤) .
(٣) جزئية ملوى ٣٠ مايو ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ١٠٦) .
(٤) جارسون، فترة ١٧

الباب الخامس

في القذف والسب وإفشاء الأسرار

[المواد ٢٦١ - ٢٦٧ عقوبات]

هذا عنوان الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المصري ، وفيه ينال الشارح أحكام القذف والسب والبلاغ الكاذب وإفشاء الأسرار . أما القذف والسب فهما جريمتان متشابهتان ، وكان الأولى إلحاقهما بالباب الخاص بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ، لما بينهما وبين تلك الجرائم من الارتباط لاشتراط توفر ركن العلانية في الحالتين . وهذا ما دعا الشارح الفرنسي الى النص على أحكامهما في قانون الصحافة (المواد ٢٩ - ٣٥) . أما الشارح المصري فقد اترعهما من أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وعقد لها الباب الذي نحن بصدد الكلام عليه ، لأنهما من الجرائم التي يكثر وقوعها على آحاد الناس . لكنهما قد تقعان على الموظفين العموميين أيضا ، وهنا يتعارض حكم مواد القذف والسب مع حكم المادة ١٥٩ الخاصة بإهانة الموظفين العموميين كما تقدم .

وقد ألحق الشارح المصري بالقذف والسب في هذا الباب جرمي البلاغ الكاذب وإفشاء الأسرار ، وليس لما يجرمي القذف والسب صلة أكثر من أنهما من نوع الجرائم القولية والكتابية ، ولكنهما ليستا من الجرائم التي تشترط العلانية فيها ، وإن كان الشارح قد ساق حكم البلاغ الكاذب في المادة ٢٦٤ ع على وجه يشعر بأن له ارتباطا بأحكام مواد القذف السابقة عليه .

الفصل الأول في القذف

المادة ٢٦١ ع — يعدّ قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبيّنة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لتلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه . ومع ذلك فالطعن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة، إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدّى أعمال وظيفته، بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه .

ولا تقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبيّنة في الفقرة السابقة .

يستفاد من نص هذه المادة أن القذف في عرف القانون هو إسناد أمر للغير موجب لعقابه أو احتقاره . واللفظ الفرنسي المقابل لكلمة أسند هو (imputer)، وقد عبّر الشارع الفرنسي عن القذف بأنه الإخبار أو الإسناد (allégation ou imputation)، وقرق الشراح بين اللفظين بأن الإسناد يفيد نسبة الأمر الى شخص المقذوف على سبيل التأكيد، وأما الإخبار فهو النقل عن الغير أو ذكر الخبر محتملا المصدق والكذب^(١) . أما الشارع المصري فقد اكتفى بلفظ (أسند)، وعبر عنه في النص الفرنسي بعبارة (aura imputé)، ولكنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ استعمل عبارة (tout fait allégué) مقابل عبارة (كل فعل أسند إليه)، فكانه جعل اللفظين الفرنسيين مترادفين، واكتفى بإيراد أحدهما

(١) ليواختان، ج ٢، قرة ٧٠٠ — باريه، ج ١، قرة ٤٠٤

في صدر المادة استثناء به عن الآخر . ومع هذا فقد حكمت محكمة مصر بأن هذا لا يدل على ترادف اللفظين ، وعلى ذلك لا يقع القذف بطريق الإخبار أو الرواية عن الغير^(١) .

ولكن محكمة النقض قضت بهذا الحكم وقررت أن القانون لم يميز حالة القاذف الذي يسند لغيره وقائع اختلقها بنفسه ومن يروي وقائع اختلقها غيره ، بل الألفاظ التي استعملها القانون سواء في النسخة العربية أو الفرنسية طامة تشمل جميع الطرق التي يحصل بها القذف . فالشخص الذي يروي عن الغير خبراً أو إشاعة مضرّة بشرف المقذوف ينسب إليه بعمله هذا عيياً كالشخص الذي يسند إليه شخصياً ، ولا فرق في الحقيقة بين من ينشر فكرته الشخصية ومن ينشر فكرة غيره على شكل خبر أو إشاعة . ولو جاز لأصحاب الجرائد أن ينشروا كل خبر مهما كان ماساً بشرف الموظفين بحجة أنهم يتقنون إلى الجمهور ما يصل إلى علمهم لأذى ذلك إلى إباحة القذف ، إذ يكفي للتخلص من عقوبات القانون أن يحتجوا بالإسناد الشخصي ، ويختاروا طرقاً أخرى للتعبير تفيد أنهم يتقنون ويروون ما يتحدث به الناس أو يرسلونه إليهم من الأخبار . وعلى هذا فصاحب الجريدة التي رفعت عليه دعوى قذف لا يجوز له أن يتمسك بأن الخبر الذي نشره في جريدته وصل إلى علمه من شخص آخر . وقد أيدت محكمة النقض رأيها هذا في حكم آخر بقولها : (لا معنى للقاذف من المقاب لكونه نقل الأخبار التي ذكرها عن غيره من الناس أو من الجرائد)^(٢) .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

لا توجد جريمة القذف إلا بتوفر خمسة أركان : (١) أن يكون القذف بإسناد أمر ؛ (٢) أن يكون هذا الأمر معيّن ؛ (٣) أن يكون القذف بإحدى

(١) استئناف مصر بجح ٢٦ يناير ١٩٠٨ (الحقوق ٢٣ ص ٤٥) .

(٢) قض ٢٨ مارس ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٠) .

(٣) قض ١٩ ديسمبر ١٩١٤ (النشراق ٢ ص ١١٤) .

طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ ع ؛ (٤) أن يكون من شأن الإسناد معاقبة المسند اليه قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه ؛ (٥) أن يكون ذلك بقصد جنائي^(١) .

الركن الأول — الإسناد

يجب أن يحصل القذف بطريق الإسناد، وهو نسبة الأمر الشائن الى المقتوف، سواء على سبيل التأكيد، أو من طريق الرواية عن الغير، أو ترييد القول على أنه إشاعة، فكل ذلك داخل في معنى الإسناد كما تقدم . فلا يشترط أن يكون الإسناد على سبيل الجزم، فإذا ذكر القاذف الخبر مقروناً بقوله (والعهدة على الراوى) فلا يرفع ذلك مسؤولية القذف . وكذلك يستوى أن يكون الإسناد مباشراً أو غير مباشر، وأن يكون وارداً على سبيل التصريح أو التلميح أو التعريض أو التورية^(٢) . فكل عبارة يفهم منها نسبة أمر شائن الى المقتوف تعتبر قذفاً . وقد تورد العبارات في قالب المدح ولكن هذا لا يمنع من أن تعد قذفاً متى كان ذلك هو المقصود منها . وقد يلجأ القاذف الى استخدام الأساليب المجازية، ومع هذا يجوز أن يعد قاذفاً متى أمكن إثبات أنه لم يقصد المعنى الحقيقي للألفاظ المستخدمة، بل أراد بها معناها المجازى ؛ ولكن الأصل في هذا وجوب الأخذ بالمعنى الحقيقي الظاهر الى أن يثبت العكس^(٣) . كذلك يعد قاذفاً من طبع كتاباً ونشره باسم شخص آخر، اذا تضمن الكتاب المذكور أموراً تشين سمعة من أسند اليه ذلك الكتاب أو تعرضه للمسئولية^(٤) . ولكن لا يعد قاذفاً من تلا علنا خطاباً ورد اليه من آخر يتضمن أخباراً يشين نشرها سمعة مرسل الخطاب ، إذ ليس في هذا الفعل إسناد بالمعنى الذى يتطلبه القانون . أما من يتلو علنا خطاباً أرسل

(١) لبواتقان، ج ٢ قرة ٦٩٨

(٢) جنايات مصر ١٨ سبتمبر ١٩١٣ (الحقوق ٢٨ ص ٣١٧) — قارن باريه، ج ١ قرة ٤٠٤

(٣) استئناف مصر ج ٣٠ مايو ١٨٩٩ (الحقوق ١٤ ص ١٩١) .

(٤) استئناف مصر ج ٣٠ يناير ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ٤١) — قارن شاسان، ج ١ قرة ٤٨٨

إليه من آخر يتضمن أخباراً شائنة عن شخص ثالث فإنه يعدّ قاذفاً^(١). ومن هنا القليل ما لو نشرت جريدة مقالة سبق نشرها في صحيفة أخرى، وكانت تتضمن قذفاً، فإن إعادة النشر تعدّ قذفاً جديداً، بل قد يكفي في ذلك مجرد الإشارة إلى المقالة السابقة المتضمنة للقذف، متى كان في تلك الإشارة ما يعيد إلى الأذهان ذكرى وقائع القذف السابق^(٢). لكن لا يعدّ قاذفاً من أجاب بلفظ (نعم) أو (لا) على سؤال وجهه إليه خصمه، كما لو قال له: (هل أنت الذي تسببت في سرقة كذا؟) فأجابه بالإيجاب بدون تكرار عبارات القذف نفسها، لأن الإسناد بالمعنى الذي يتطلبه القانون يقتضي صدور عبارات القذف من القاذف نفسه^(٣).

الركن الثاني — التعيين

يجب أن يكون الأمر المسند إلى المقذوف معيّناً ومحدوداً^(٤). وهذا الركن هو الذي يميز به القذف من السب، فإذا كانت العبارة الشائنة المسندة إلى المحنى عليه لا تتضمن إسناد واقعة معيّنة فالجرime سب لا قذف. ويراد بالأمر هنا فعل أو واقعة تنسب إلى المقذوف، سواء أكان ذلك الفعل إيجابياً أم سلبياً، مادياً أم معنوياً. فيعدّ قاذفاً من أسند إلى غيره أنه اختلس أموال القصر الذين في وصايته، كما يعدّ قاذفاً من يستند إلى ذلك الشخص أنه لم يؤدّ الأمانة إلى أهلها. ويعدّ قاذفاً من ينسب إلى قاض أنه ارتشى في قضية حكم فيها، كما يعدّ قاذفاً من أسند إليه أنه ارتفع روحاً بريئة، وأنه ظلم ولم يعدل. ويكون الفعل معيّناً ومحدوداً إذا ذكر زمانه ومكانه والظروف التي وقع فيها، فن أسند إلى غيره أنه سرق مبلغ كذا من فلان يوم كذا يعدّ قاذفاً، أما من يصف غيره بأنه سارق فيعدّ مرتكباً للسب لا القذف، لأنه لم يعين

(١) لبراهان، ج ٢، قرة ٧٠٧

(٢) لبراهان، ج ٢، قرة ٧٠٨

(٣) محكمة جنح ريمس بليبكا ٢٨ نوفمبر ١٩٢٣ (المقامة ٤ عدد ٦١١ من ٧٩٦).

(٤) لبراهان، ج ٢، قرة ٧٠٩

ظروف سرقة معينة . ويرى الشراح الفرنسيون أن الذى يميز القذف من السب أن القذف هو نسبة وقائع يمكن إثبات صحتها عند الحاجة لتعيينها وتعديدها ، أما السب فهو الذى لا يمكن إثباته لما فى العبارات المتضمنة له من الإبهام والغموض الذى لا يساعد على التحديد والتعيين توطئة للإثبات ^(١) . فاذا أمكن إثبات العبارة الشائنة على الصورة التى وردت بها بالفعل قذف ، أما اذا استحال الإثبات فالواقعة سب . فاذا قلت عن شخص إنه ارتشى فى حادثه معينة كان ذلك قذفا ، واذا قلت عنه إنه مرثى فقط كان ذلك سبا ، إذ ليس أمامنا واقعة معينة يمكن أن يزوم عليها الإثبات . كذلك يكون الفعل سبا لا قذفا اذا استحال الدليل عليه عقلا ، كما لو قلت عن شخص إنه أصبح يشق وجوده على الأرض وصوته على المسامع وذكره على الألسن ، فإن ذلك مما يستحيل إثباته على كل حال - لكن إن صح أن يكون هذا معيارا للتمييز بين القذف والسب فى القانون الفرنسى حيث يميز القانون الإثبات فى القذف دون السب ، فليس الأمر كذلك فى القانون المصرى حيث يباح الإثبات فى القذف والسب على السواء . والواقع أن الإثبات فى السب غير مستحيل ، بل يصح ممكنا متى كلف المتهم إيراد الوقائع المعينة التى اسمته منها حكاه على المجنى عليه بأنه مرثى أو سارق أو مزور أو نصاب الى آخره ، فإن أورد شيئا من ذلك سهل الإثبات عند الحاجة . ولهذا لم يميز القانون المصرى بين القذف والسب من حيث جواز الإثبات وعدمه ، بل أباحه فى الحالتين حيث يكون الإثبات مقبولا قانونا . والذى دعا الشارع المصرى الى إزالة ذلك الفارق بين القذف والسب احتمال وقوع الاشتباه فى بعض الأحوال بين الجرمين بحيث لا يسهل التمييز ما اذا كان الفعل قذفا أو سبا . فاذا قلت عن شخص إنه ممن لا يحجمون عن ارتكاب الشرور وأكل أموال الناس بالباطل ، فقد يصعب الحكم بأن ذلك القول قذف أو سب لأنه يشبه الأمرين معا .

(١) لبواخان ، ج ٢قرة ٧١٠ - باربيه ، ج ١قرة ٤٠٤ - مكروة - تارنت دالوز ،

ولهذا كان من العدل ألا تكون هذه الفوارق الاعتبارية المبهمة سببا في قبول الإثبات في حالة دون أخرى .

فالفرق الوحيد الذي يصح الأخذ به في القانون المصري بين القذف والسب هو التحديد وعدمه، فإذا كان الفعل المسند إلى المجرم عليه معينا ومحدودا اعتبر قذفا، وإلا فهو سب . على أن هذا الفرق لا يكفي لتمييز الجريمتين تمييزا لا يترك مجالا للشك والاشتباه ، وخصوصا إذا لاحظنا أن الشراح لا يشترطون في وقائع القذف أن تكون معينة معينة تماما، بل يكفي عندهم أن تكون الوقائع معينة بعض التعيين، وليس من اللازم أن تكون الواقعة المسندة مقترنة بتحديد الزمان والمكان اللذين وقعت فيهما . فإذا نسب شخص إلى آخر أنه سرق دابة، عد قوله هذا قذفا ولو أنه لم يعين مكان السرقة ولا زمانها ، ويكفي في هذا أن يكون في الإمكان تعيين ما لم يعين متى قامت الحاجة إلى الإثبات^(١) .

وللعرف في بعض الأحوال دخل في تمييز القذف من السب ، فقد تكون العبارة متضمنة إسناد واقعة معينة، ولكنها تجرى على الألسن باعتبارها سببا لا قذفا . فمن يقول لآخر (يا ابن الزنا) فقد يريد بذلك سببا بسيطا ، ولا يقصد أن أمه حملت به سفاحا ، فيجب الاستدعاء في مثل هذه الأحوال بمقتضيات العرف ونظروف الأحوال^(٢) .

ومما يعتبر متضمنا وقائع معينة بعض التعيين ويصح اعتباره قذفا قول شخص عن آخر إنه يعاشر خادمته معاشرة سفاح، أو إنه يعيش من كسب زوجته، أو إنه لا تطيب له الإقامة خارج السجن، أو إنه لا يدفع ما عليه من الديون، أو إنه يتجرب بالأعراض، أو إنه يسعى في مخالطة القضاة للارتقاء من انتسابه إليهم الخ .

(١) لبواخان، ج ٢، قرة ٧١٠ - باريه، ج ١، قرة ٤٠٤ مكررة .

(٢) أنظر في هذا المعنى باريه، ج ١، قرة ٤٠٤ مكررة - قانونية سواهج ٢٢ فبراير ١٩٠٤ (الحقوق ١٩ ص ٨٢) .

ومما قد تطلب عليه صفة السب لعموم وقائعه قول شخص عن آخر أنه حاد عن الحق واتباع سبيل الغواية وخالف أحكام النعمة والضمير، أو إنه يذري الناس بذور الفساد، أو إنه أطلق العنان لشهوته، أو إنه ركب مطية الغرور وغرته الألقاب والمناصب فازداد كبرا وعتوا، أو إنه يسير على منهاج تأباه النفوس الشريفة، أو إنه يحارب الفضيلة ويسعى في نشر الرذيلة الخ .

الركن الثالث — العلانية

يشترط لمعاقبة القاذف أن يقع منه القذف علنا بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨، أى أن يكون بإعياء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عمومي، أو بكتابة أو مطبوعات تباع أو توزع أو توضع للبيع، أو بكتابة أو مطبوعات معروضة في محل أو محفل عمومي، أو بإعلانات ملصقة على الجدران أو غير ملصقة ومعروضة لنظر العامة. ويلاحظ أن الشارع لم يذكر ضمن طرق العلانية هنا الطرق المذكورة في المادة ١٥٠ ع، أى إشهار الرسم أو النقش أو التصوير أو الرمز والتمثيل، وعلى هذا لا يمكن أن تتوفر العلانية المطلوبة في القذف اذا وقع برسم أو نقش الخ، ولو بيع أو توزع أو وضع للبيع أو عرض في محل أو محفل عمومي . لكن اذا اقترن الرسم بكتابة كان ذلك كافيا لتوفر العلانية طبقا للبادة ١٤٨ لا المادة ١٥٠ ع . فلا عقاب على من يسند الى فرد من الأفراد بطريق الرسم أمورا لو صدقت لأوجب عقابه أو احتقاره عند أهل وطنه، ولو حصل إشهار الرسم بطريقة من الطرق السالفة الذكر . أما اذا وقع ذلك في حق موظف عمومي فيما يتعلق بأعمال وظيفته، فهو إن كان لا يعد قذفا معاقبا عليه بالمادة ٢٦١ لكنه يمكن اعتباره إهانة منطبقة على المادة ١٥٩، لأن لفظ الإهانة على إطلاقه يشمل القذف والسب كما تقدم، ولأن العلانية في الإهانة تتوفر بالطرق الواردة بالمادتين ١٤٨ و ١٥٠ على السواء .

فإذا انعدمت العلانية بكل صورها انعدمت جريمة القذف المعاقب عليها بالمادة ٢٦١ . فإذا حرّر شخص الى آخر خطابا وأسند فيه الى ثالث أمورا لو صحت لأوجبت عقابه أو احتقاره ، فلا يعدّ قاذفا بالمعنى المقصود في المادة ٢٦١ ع . كذلك لا عقاب على السيد الذي يسلم خادمه شهادة تتضمن إسناد أمور تمس سمعة ذلك الخادم ؛ ولا على المخدم الذي يكتب الى آخر بما يعلمه عن أخلاق خادم يريد الاستخدام عند ذلك الآخر ؛ ولا على مدير مكتب الاستعلامات الذي يكتب الى أحد سائليه بما وصل الى علمه عن حالة الشخص المسؤل عنه وهكذا . والواقع أن عدم العقاب على القذف غير العلني يصح أن يكون قصفا في القانون كان يحسن بالشارع أن يتداركه بنص خاص ، كما عدّ السب غير العلني مخالفة منصوفا عليها في المادة ٣٤٧ عقوبات . وفي فرنسا يعتنون القذف غير العلني مخالفة منطبقة على المادة ٤٧١ فقرة ١١ الخاصة بالسب ، لأن النصوص عندهم تساعد على ذلك ، على أن القذف غير العلني يمكن العقاب عليه عندما على اعتباره أنه إهانة منطبقة على المادة ١١٧ ع اذا كان موجها الى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها ، بشرط أن يقع بطريق القول أو الإشارة أو التهديد ؛ أما اذا وقع بالكاتب فلا عقاب عليه سواء وجه الى موظف أو غير موظف .

الركن الرابع — أثر القذف

لا قذف إلا اذا كان الفعل المسند الى المجني عليه من شأنه لو صح أن يوجب عقابه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه . وقد استمد الشارع المصري هذه العبارة من المادة ٣٦٧ الفرنسية التي نسخت بقانون الصحافة الصادر في سنة ١٨١٩ . أما المادة ٢٩ من قانون الصحافة الصادر في سنة ١٨٨١ الخاصة بالقذف فتشترط أن يكون الإسناد من شأنه المساس بشرف المسند اليه أو كرامته . وقد نقل الشارع

(١) لبواخمان، ج ٢ فقرة ٧٥١ — بارييه، ج ١ فقرة ٤٤٢ — دالرز، ١٨٩٣ — ٢ —

المصري هذه العبارة الأخيرة الى المادة ٢٦٥ ع خلاصة بالسب، وعبر عنها بمحدث
التنموس أو الاعتبار .

فمبار الضرر في القذف أن يكون الفعل أو الأمر المسند من شأنه إحداث
أثر خارجي، وهو العقاب أو الاحتقار، فإن لم يحدث هذا الأثر الخارجي فلا قذف
ولا عقاب . فن نشر عن آخر أنه سقط في امتحان اللسان فلا يعد قاذفاً ، لأن
السقوط في ذاته لا يستوجب عقاباً ولا احتقاراً ، وإن كان الساقط قد لا يؤد نشر
ذلك عنه، إذ العبرة هنا بالأثر الخارجي الذي يحدثه نشر الخبر لا بالأثر النفسي .

وليس من الضروري أن يكون الإسناد قد ترتب عليه العقاب أو الاحتقار
فعلاً، بل يكفي أن يكون ذلك من شأنه . وقد لا يظهر هذا المعنى جلياً من نص
المادة ٢٦١ ع ، ولكنه مستفاد من أن العقاب على القذف واجب في الأصل
سواء أكان الإسناد صحيحاً أم غير صحيح ، فن يقول عن فتاة بنى إليها ترتق من
البغاء يعد قاذفاً^(١) .

والأصل أن جريمة القذف لا توجد اذا كان الفعل المسند أمراً مباحاً بحكم
القوانين والشرائع ، ولكن قد يتوفر القذف مع ذلك متى كان القصد من الإسناد
الدلالة على عيب في خلق المسند اليه ينض من كرامته ويدعو الى احتقاره . فن
ينشر عن شخص أنه متزوج بأربع نساء ، وأنه يطلق إحداهن كل عام ويتزوج
بأخرى ، يضح اعتباره قاذفاً متى ثبت للحكمة أن ذلك الإسناد من شأنه أن يظهر
ذلك الشخص بمظهر عدم الوفاء ، أو يدل على أى معنى آخر يكون سبباً في احتقاره
أو الازدراء به^(٢) .

ولا يمنع من اعتبار الفعل قذفاً أن يكون الأمر المسند مستحيل الوقوع ، متى
كان من شأنه أن يمس كرامة المسند اليه ، وكان محتمل التصديق عند بعض من

(١) باريه، ج ١ -قرة ٤٠٩

(٢) أنظر مع ذلك لبواخان، ج ٢ قرة ٧١٦

يلقى إليهم^(١) . فمن أسند الى امرأة أنها حملت سفاحا من صبي لا يتجاوز السابعة من العمر عمد قاذفا . لكن اذا كان إسناد الأمر المستحيل قد أورد لا على أنه تقرير لواقعة حاصلة ، بل للدلالة على صفة أو عيب في شخص المستند اليه ، فلا يعد قذفا لأنه لا يتضمن نسبة فعل معين . فمن يقول عن فلان إنه يأكل مال النبي أو يسرق الكحل من العين فلا يعد قاذفا ، وإنما يصح اعتباره ما وقع منه سبباً لأنه يتضمن إسناد عيب معين .

والقذف الذي يوجب الإسناد فيه العقاب قانونا هو القذف الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة في حكم القانون ، كما لو أسند شخص الى آخر أنه سرق ، أو زور ، أو ارتشى ، أو خان الأمانة ، أو أخفى أشياء مسروقة ، أو أنه يقرض الناس بالربا الفاحش الخ . ولا يشترط أن يكون الإسناد صريحا وعلى سبيل الجرم ، أو عبارات تدل على الجريمة مباشرة ، بل يعد قاذفا أيضا من يقول إن فلانا قتل ويظن أن قاتله فلان ، أو من يقول إن فلانا الوصي امتنع عن رد أموال القصر اليهم ويخشى أن يكون قد بدد هذه الأموال ، أو إن فلانا يجمع اكتابات باسم جمعية خيرية والحقيقة أنه يجمعها لنفسه ، أو من يقول ما أسعد فلانا فإنه يحجر بأعراض بناته ويتكسب بغير رأس مال ، وهكذا .

أما الإسناد الذي يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه فهو الذي يحط من قدر المسند اليه وكرامته في نظر الغير . فمن ذلك أن ينسب الى شخص أنه قبض عليه لجريمة ، أو أنه حكم عليه كذلك ، أو أن ينسب اليه الإخلال بالآداب العامة ، كأن يقال إن فلانا معاشر جارته ، أو إن فلانة تهشى فلانا ، أو إن فلانا يدير منزل فجور ، أو ينسب اليه الإخلال بقواعد الأخلاق ، كأن يقال إن فلانا يأكل حقوق دائنيه ، أو إنه لا يتعامل بالصدق ، أو إنه لا يعرف واجب الأمانة في أشغاله ، أو إنه يفش

في الامتحان أو يتخادع في اللعب ، أو إنه يحرق بالغبية والغبية بين أصدقائه ويوقع بينهم العداوة والبغضاء^(١) .

ومما يصح أن يأخذ حكم الإسناد الذي يوجب احتقار المسند اليه وإن لم يكن فيه معنى الإخلال بواجب أو بشيء من قواعد الآداب والأخلاق العامة، ولكنه يؤدي الى نفور الناس من المسند اليه أو تجنبهم إياه ، أن ينسب الى شخص أنه مجنون ثم من مستشفى المجانين ، أو أنه أصيب بأمراض زهرية أو معدية . على أنه قد يشك في إمكان اعتبار هذا قذفا منطبقا على المادة ٢٦١ ع ، لأنه لا يسهل تطبيق النص عليه بغير شيء من التأويل . ولكنه في فرنسا يعد قذفا معاقبا عليه لأنه يمس شرف المسند اليه وكرامته^(٢) .

والأصل أن الانتساب الى دين معين أو الى غير دين لا يوجب احتقارا ، لأن الأديان جميعها واحدة في نظر القانون ، وحرية المعتقدات حق لكل الأفراد مكفول بمقتضى الدستور . فاذا نسب الى مسلم أنه اعتنق الدين المسيحي أو العكس فلا قذف ولا عقاب ، وكذلك اذا نسب الى شخص أنه لا يعتقد بدين ، أو أنه من طائفة الماسونية ، إلا اذا رأت المحكمة في ظروف قضية خاصة أن مثل هذه النسب تنقض من كرامة المسند اليه بوجه خاص وتدعو الى احتقاره ، فيجوز لها إذن أن تعد الواقعة قذفا ، كما لو نسب الى عالم ديني أنه يدين سرا بغير الدين الذي ينتسب اليه جهرا ، أو كما لو أسند الى شخص أنه ينتسب الى طائفة الدروز مثلا ، وكانت هذه الطائفة مبغضة أو محقرة في الوسط الذي يعيش فيه .

ولكن ما حكم الإسناد الذي يؤثر على المركز المالى أو التجارى للمسند اليه دون أن يعرضه لاحتقار مواطنيه ؟ كما لو أسند الى تاجر أنه قد خسر خسارة فادحة في المضاربات ، أو أنه قد أشفى على الإفلاس ، أو أنه يبيع بضاعة قديمة أو غير

(١) لبراختان ، ج ٢قرة ٧٢١

(٢) لبراختان ، ج ٢قرة ٧٢٢ .

صالحة للاستعمال . الظاهر أن هذه النسب لا يمكن أن تدخل في حكم القذف المنصوص عليه في المادة ٢٦١ ، لأنها ليس من شأنها أن توجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه . ولكن قد تمتد قذفا إذا كان من شأنها أن تؤثر أيضا على كرامة المحنى عليه أو توجب عقابه قانونا علاوة على التأثير على سمعته المالية أو التجارية ، كما لو نسب إلى تاجر أنه يفتش في بضاعته ، أو يطفف الكيل أو يخسر الميزان ، فإن هذا إخلالا بواجب الأمانة التي يجب أن يتصرف بها التاجر ، وقد يدعو ذلك إلى احتقاره وتجذبه معاملته ، بل قد يوجب عقابه قانونا لو صح الإسناد .

ومن هذا القبيل أيضا الإسناد الذي يؤثر على السمعة الفنية للسند إليه ، كما لو نسب إلى كاتب أنه لا يحسن الخط ولا يعرف مبادئ الحساب ، أو إلى طبيب أنه لا يتقن العمليات الجراحية ، أو إلى محام أنه لم يحسن الدفاع في قضية ، أو إلى موسيق أنه لا يميز الأنغام ، فمن الصعب تطبيق حكم المادة ٢٦١ ع على هذه الوقائع ، لأن الإسناد فيها لا يوجب عقابا ولا احتقارا .^(١) لكن قد يوجد القذف إذا كان فيما أسند ما يدعو إلى الاحتقار والفض من الكرامة ؛ فيعد قاذفا من يسند إلى طبيب أنه أهمل في معالجة جريح لأنه لم يعطه أجرا يرضيه ؛ ومن يسند إلى محام أنه أهمل الدفاع في قضية لأنها أجليت عليه بلا مقابل أو لأن أتعابها كانت قليلة^(٢) .

والأصل إباحة نقد المؤلفات الأدبية ، والمختبرات الفنية ، والمذاهب السياسية ، ولكن يجب أن يكون النقد قاصرا على هذه المؤلفات أو المختبرات أو المذاهب ، فإن تجاوز النقد هذا الحد وتناول الطعن في أشخاص المختبرين أو المؤلفين ، جاز اعتبار الطعن قذفا إذا تضمن إسناد أمور تحط من كرامتهم وتدعو إلى احتقارهم أو السخرية^(٣) منهم .

(١) شاسان ، ج ١ ص ٣٨٠ - بإرييه ، ج ١قرة ٤١٣

(٢) جزية عابدين ٥ أغسطس ١٩٠٩ (الحقوق ٢٤ ص ٢١٧) قانون دالوز ، ١٩٠٢ - ٢

١٦٢ -

(٣) ليوخان ، ج ٢قرة ٧٢٤ - ٧٢٥ - بإرييه ، ج ١قرة ٤١٤ - ٤١٥

ولا يراد بقول الشارع (أو احتقاره عند أهل وطنه) أن يكون الإسناد من شأنه تحقير الشخص عند جميع أهل وطنه، إذ الاحتقار أمر نسبي، ومن الصعب أن يجمع أهل وطن واحد على استحسان فعل معين أو استهجانها، بل يغلب أن يختلف نظر الناس إلى الأمر الواحد بحسب اختلاف طبقاتهم ومنازلهم. فيكفى لوجود جريمة القذف أن يكون الإسناد من شأنه تحقير المسند إليه عند من يخالطهم ويعاشرهم. كما أنه لا يشترط لتوفر جريمة القذف أن يكون المذنوب من أهل الوطن كما قد يستفاد من قول الشارع (عند أهل وطنه)، بل يكفي أن يكون الإسناد من شأنه تحقير شخص في الوسط الذي يعيش فيه، ولو لم يكن هو من أبناء الوطن الذي يقيم به. فإذا ارتكب مصري قذفا في حق سوري يعيش في مصر ويخالط المصريين، حق عليه العقاب متى كان الفعل الذي أسنده إلى ذلك السوري من شأنه أن يوجب تحقيره في الوسط الذي يخالطه فعلا. وهذا المعنى أظهر في النص الفرنسي للمادة.

الركن الخامس — القصد الجنائي

لا تتم الجريمة إلا بوجود القصد الجنائي، ويعتبر القصد الجنائي متوفرا متى نشر القاذف الخبر المتضمن للقذف علما أن ذلك الخبر إذا صح أوجب عقاب المجني عليه أو احتقاره، ولا عبرة بالبواعث، فقد لا يكون غرض القاذف الإضرار بالمذنوب، وقد يكون مدفوعا بعوامل شريفة، ولكن الغاية لا تبرّر الوسيلة^(١). وقد يكون من واجب القاضي النظر إلى تلك البواعث والاعتبار بها في تخفيف العقوبة، ولكنها لا يمكن أن تكون سببا في عمو الجريمة^(٢). ذلك لأن القذف ضار بذاته، لأنه يترتب عليه حتما يجرّد وقوعه تعرض سمعة المجني عليه للقليل والقال، فلا محل إذن لاشتراط نية الإضرار حيث لا يتصور إمكان تخلف الضرر. وسواء أعمد القاذف الإضرار بسمعة

(١) قارن قس ٢٨ مارس ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٠).

(٢) لبراهن، ج ٢، قرة ٧٣٠ - دالوز، ١٩٠٦ - ١ - ١٩٠٩، ٣٦١ - ٢ - ٨٠.

المقذوف أم لم يتعمده، فقد كان في وسعه أن يدرك أن فعله متج للضرر حتماً، وهو مسئول عن هذه النتيجة على كل حال، وليس له أن يدرك المسئولية عن نفسه بإدعاء حسن المقصد أو شرف الغاية. ذلك هو الرأي الراجح والمعول عليه، ولو أن المحاكم الفرنسية قد شددت عنه في بعض أحكامها^(١). وقد صدرت في مصر أحكام مخالفة لهذا الرأي أيضاً، فمن ذلك ما حكمت به محكمة عابدين الجزئية إذ قررت أنه متى ثبت أن ما نشره الصحفي من الوقائع التي تعتبر قذفاً في حق الأفراد كان يستند صحته وكان غرضه من النشر الخدمة العامة، فلا وجه لإدانة سوء المقصد^(٢).

ويفترض وجود القصد الجنائي متى كانت العبارات في ذاتها شائسة، ولا موجب إذن لإثباته، بل يجب على المتهم في هذه الحالة أن يثبت انعدام سوء القصد^(٣). وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا المبدأ إذ قررت أن كل أمر مخالف بذاته للقانون مثل نشر واقعة قذف في حق الغير يعتبر عملاً وقانوناً أنه عمل بسوء نية، أي بقصد إحداث نتائج المتظرة، وليس من الضروري في مثل هذه الدعاوى إثبات وجود سوء النية فعلاً^(٤).

فإذا لم تكن عبارات القذف مقدمة أو شائسة بذاتها، أو لم تكن ظاهرة المعنى لما فيها من الأساليب المجازية أو المعارض أو غير ذلك مما يستعمله القاذف لإخفاء قذفه، فلا محل لاقتراض القصد الجنائي، بل يجب على النيابة أو ذي الشأن أن يثبت حقيقة قصد المتهم^(٥).

(١) دالوز، ١٨٩١—٢—١٩٠١، ٣٦٦—٢—٤٦٢

(٢) جزئية عابدين ١٣ ديسمبر ١٩٠٥ (الحقوق ٢١ ص ٤٤) قارن أيضاً جزئية عابدين ٢ مايو ١٩٠٢ (الحقوق ١٧ ص ٩٩).

(٣) لبراهان، ج ٢ قرة ٧٢٢—باربييه، ج ١ قرة ٤١٧—دالوز، ١٩٠٣—١—١١٢

(٤) قرض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ (المجموعة ٩ عدد ٧٠) — قارن قرض ٣ مارس سنة ١٩٠٠

(المجموعة ٢ ص ٣) و ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣ (الترائع ١ ص ٧٥) و ٢٠ يناير سنة ١٩١٧

(المجموعة ١٨ عدد ٣٩) — (٥) لبراهان، ج ٢ قرة ٧٢٢

وليس لمتهم على كل حال أن يثبت حسن قصده من طريق إثبات صحة الوقائع المسندة ، فإن ذلك غير جائز إلا في أحوال استثنائية مسنودة فيها بعد ^(١) .

كذلك لا يقبل من المتهم الاعتذار باستفاضة الأمر الذي أسنده الى المحنى عليه وشيوعه بين الناس ^(٢) ، ولا الاحتجاج بأن المحنى عليه هو الذى ابتدره بالقذف أولاً ، فإن الاستغزاز لا يعدّ صدراً في جريمة القذف ^(٣) .

ولا يكتفى لمحو الجريمة اعتذار القاذف عما وقع منه بعد وقوعه أو (صحبه) ، سواء أوقع القذف شفاهاً أم بالكتابة ، وإن كان بعض الشراح يرى أن رجوع القاذف عن قذفه الشفوى عقب وقوعه مباشرة يحوّل الجريمة ^(٤) ، لكن هذا الرأى يخالف القواعد العامة . على أنه إن ثبت للحكمة أن رجوع القاذف عما قذف به فوراً يدل على انعدام قصده الجنائى ، كان لما أن تبرئه لهذا السبب لا لسواه ^(٥) .

وتطبيقاً لما تقدم من القواعد يعدّ قاذباً بقصد جنائى صاحب الجريدة الذى ينشر في جريدته إعلاناً بأنه فصل أحد محصلى الجريدة لأنه اختلس مبالغ حصلها باسم الجريدة ، ويحذّر المشتركين من الدفع إليه ؛ ورئيس النقابة الذى يوزّع منشوراً يوضح فيه عجز مالية النقابة ، ويشير الى أن ذلك العجز كان بسبب سوء إدارة الرئيس السابق . ولا يعدّ قاذباً لانعدام القصد الجنائى صاحب الجريدة الذى ينشر خبر القبض على متهم ويخطئ في ذكر اسمه على صورة تجعل القارئ يعتقد أن المقبوض عليه شخص آخر معين ، وصاحب الجريدة الذى ينشر إعلاناً بناء على طلب أحد الناس يتضمن وقائع قذف لم يتنبه اليها عند النشر ولم يعرف مغزاها .

(١) باريه، ج ١قرة ٤٠٧

(٢) باريه، ج ١قرة ٤١٨ - دالوز، ١٨٩١ - ٢ - ٣٦٦

(٣) باريه، ج ١قرة ٤١٩ - أنظر مع ذلك سبرى، ١٩٠٥ - ١ - ٥٣٧

(٤) شاسان، ج ١قرة ٥٣٣

(٥) لبواجنان، ج ٢قرة ٧٣٣ - باريه، ج ١قرة ٤٢٠

المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

نصت المادة ٢٦٢ ع على أنه يعاقب على القذف بالحس أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا اذا كان ما قذف به جناية أو جنحة ، وأما في الأحوال الأخر (أى حيث يكون ما قذف به مخالفة أو فعلا لا يعد جريمة في نظر القانون ولكنه يوجب الاحتقار) فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنيتها .

المبحث الثالث — في بيان بعض المستثنيات

قد يقع القذف ويتوفر القصد الجنائي على الوجه المتقدم بيانه ، ولكن القاذف يعفى من العقاب لاعتبارات أخرى تجعل القذف مباحا على الصورة التي وقع بها . وليس لهذه الأحوال حدود مبيّنة في القانون المصري ، أما في القانون الفرنسي فبعضها منصوص عليه ، والبعض الآخر تبنى المحاكم حكما فيه بالبراءة على انعدام القصد الجنائي . والواقع أن القصد الجنائي يكون متوفرا ، وإنما تكون التبرئة واجبة رعاية لمصلحة عامة . وشرط الإعفاء في كل هذه الأحوال أن يكون القاذف حسن النية . ولا تعارض بين حسن النية وتوفر القصد الجنائي ، فإن المراد بالقصد الجنائي أن يعلم القاذف أن قذفه يؤدي إلى النتيجة التي أراد القانون اتقاءها ، أما حسن النية فالمراد به هنا اعتقاد القاذف صدق ما يقول ، وأنه يؤدي بذلك واجبا أو خدمة عامة ^(١) .

وللقانون الانجليزي في هذا الباب أحكام أدق وأوفى بالفرض من أحكام القانون الفرنسي ، لأنه حصر أحوال الإباحة ونص على علم العقاب فيها ، وتعرف هذه الإباحات في المصطلح الانجليزي باسم (Privileges) ^(٢) ، وقد نقلت هذه الإباحات إلى قانون العقوبات السوداني في المادة ٤٠٨

(١) قارن شامان ، ج ١ قرة ٥١

(٢) أنظر هاريس ، ص ٩٣ — ٩٤ — كني ، ص ٣٠٩ — ٣١٠

ومما يستثنى من الأحكام العامة للقذف الأمور الآتية :

(١) حق التبليغ — وهو مستمد من أحكام قانون تحقيق الجنايات التي تتيح لكل شخص أن يقول ما يعلمه عن متهم توصلا الى معرفة الحقيقة وتسيلا لرفع الدعوى العمومية. ويدخل في ذلك قول المبلغ عن جريمة إنه يحصر شبهته في شخص معين يعتقد أنه المرتكب لها، وقول شخص لرجل البوليس المكلف بجمع الاستدلالات إنه يعرف أن فلانا هو المرتكب للجريمة . ويدخل في هذا أيضا صياح المسروق وراء السارق أن اقبضوا على اللص ، واتهام المسروق لشخص كان يجواره بأنه هو الذي سرق. وإنما يجب في كل هذا أن يكون القاذف حسن النية، أى معتقدا صحة ما يتبع به، ومدفوعا الى فعله بعامل المصلحة لا بعامل التشنى والانتقام . وقد نص القانون صراحة على هذا الإعفاء في المادة ٢٦٣ ع بقوله: (لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق ولم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله) . وسنعود الى هذه المادة عند الكلام على جريمة البلاغ الكاذب .

وكذلك الحكم بالنسبة الى الشاهد الذى ينسب الى المتهم في شهادته وقائع يصح أن تعد من قبيل القذف، ولكنه يباح له ذلك في سبيل أداء واجب الشهادة . وهذا الحق يقابل الإباحة المنصوص عليها في الاستثناء الثامن من المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات السودانى وهذا نصه: (ليس بقذف إقامة الشكوى مع سلامة النية على أى شخص لأى واحد من الذين لهم سلطة شرعية على ذلك الشخص فيما يخص بموضوع الشكوى) .

(٢) الحصانة البرلمانية — لأعضاء البرلمان امتياز نصت عليه المادة ١٠٩ من الدستور في قولها: (لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين)، وهذا الحكم من مستلزمات وظيفة النيابة، ومن مقتضيات الحرية التى يجب أن يتمتع بها النواب في القيام بأعباء النيابة . والحكم المنصوص عليه في المادة

المذكورة مطلقاً، فلا يجوز أن يؤخذ عضو من أعضاء البرلمان بما يدر منه من الألفاظ والعبارات خلال أقواله أو خطبه أو كتاباته أو تقاريره التي يلقيها أو يقدمها إلى المجلس، ولو تضمنت قذفاً أو سباً أو إهانة أو تحريضاً أو غير ذلك من الجرائم القولية والكتابية التي سبق الكلام عليها . وهذا الإعفاء يشمل المسؤولية الجنائية والمدنية والتأديبية^(١) .

لكن النص قاصر من جهة أخرى على الآراء والأفكار التي تبدي في المجلس . فالنائب الذي ينشر آراءه وأفكاره في الصحف السيارة، أو في نشرات خصوصية يوزعها خارج المجلس، أو في خطب يلقيها على الجماهير، تطبق عليه أحكام القانون العام إذا تضمنت هذه الآراء طعنًا أو قذفاً أو سباً أو غير ذلك، ولو تعلقت بمسائل معروضة على البرلمان^(٢) .

والنص قاصر على أعضاء البرلمان، فلا يشمل الإعفاء المنصوص عليه فيه أعضاء مجالس المديرات، ولا المجالس البلدية والمحلية، بالنسبة إلى ما يبدونه من الأفكار والآراء في تلك المجالس^(٣) .

(٣) جواز نشر ما جرى في الجلسات العلنية للبرلمان والمحاكم — هذا الحق ثابت في فرنسا بنص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤١ من قانون الصحافة، وبمقتضى هذا الحق يباح للمصحف نشر وقائع أو محاضر تلك الجلسات ولو تضمنت قذفاً إذا كان النشر صحيحاً وبجس نية، ولا عقاب على النشر في هذه الحالة^(٤) . ولكن هنا الحق قاصر على جلسات البرلمان والمحاكم، فلا يمتد إلى جلسات مجالس المديرات أو المجالس البلدية^(٥) . وليس في القانون المصري ما يقابل هذا النص، لكن قد يستفاد

(١) ليوأخان، ج ١قرة ٣٨١ — بارييه، ج ٢قرة ٧٦١

(٢) ليوأخان، ج ١قرة ٣٨٣ — بارييه، ج ٢قرة ٧٦٠

(٣) ليوأخان، ج ١قرة ٣٨٢ — بارييه، ج ٢قرة ٧٦٥

(٤) ليوأخان، ج ١قرة ٣٩٠ — ٣٩١ — بارييه، ج ٢قرة ٧٦٧ — ٧٧٦

(٥) ليوأخان، ج ١قرة ٣٨٩ — بارييه، ج ٢قرة ٧٦٩

حق نشر ما جرى بجلسات المحاكم فقط استنتاجا من نص المادة ١٦٣ ع التي تعاقب على نشر ما جرى بجلسات المحاكم على غير حقيقته بقصد سيئ، فهل يمكن القول بأن النشر المطابق للحقيقة مباح اذا وقع بحسن نية ولو تضمن قذفا ؟ ولهذا الحق مقابل في القانون الانجليزي حيث يباح نشر أعمال كافة المجتمعات العمومية اذا حصل بحسن نية وكان مطابقا للحقيقة، وذلك بمقتضى قانون القذف الصادر في سنة ١٨٨١ . وقد نص على هذه الإباحة فيما يتعلق بإجراءات المحاكم في الاستثناء الرابع من المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات السوداني .

(٤) جواز نشر أحكام المحاكم وقراراتها — هذا الحق مباح في فرنسا بمقتضى المادة ٣٩ من قانون الصحافة التي تنص على جواز نشر الأحكام في كل الأحوال . وقد يستفاد هذا الحق في مصر استنتاجا من نص المادة ١٦٣ ع، فن ينشر حكما تضمنت وقائمه أو أسبابه قذفا في شخص ما لا يعاقب على هذا النشر متى حصل بحسن نية ، إلا اذا كان الحكم خاصا بقضية مما يحترم القانون أو المحاكم نشر وقائمه طبقا للمادتين ١٦٣ و ١٦٤ ع، فلا يجوز في هذه الحالة نشر وقائع الحكم، وإنما يباح فقط نشر أسبابه ومنطوقه كما سبق بيانه . وهذه الإباحة قاصرة على نشر الحكم عقب صدوره، فلا يباح تكرار نشر الحكم بعد صدوره بزمن، وعلى الخصوص إذا كان الغرض من ذلك النشر التشهير بالمحكوم عليه أو تزديد ذكرى الجريمة التي ارتكبها خطأ من كرامته أو تشفيا منه، ففي هذه الحالة ينفى حسن النية ويجوز العقاب ^(١) .

وغنى عن البيان أن نشر الأحكام في المجلات والمجاميع القضائية مباح ولا عقاب عليه ^(٢) .

(٥) حق الصحف في نشر الحوادث والأخبار اليومية — على الصحافة واجب تؤديه للخدمة الجمهور وهو نشر الحوادث والأخبار اليومية ، ومن المسلم به في فرنسا

(١) لبواختان، ج ٢قرة ٧٤٠ — بارييه، ج ١قرة ٤٣٥ — ٤٢٦

(٢) بارييه، ج ١قرة ٤٣٥

أن للصحف نشر أخبار الجرائم والحوادث الجنائية التي تستقيها من المصادر الرسمية أو من محاضر البوليس متى وقع ذلك بحسن نية . أما اذا طُقت على هذه الحوادث أو أضافت إليها أموراً استقتها من مصادر أخرى ، فهي مسئولة عن تلك التعليقات والأخبار التي لا تستند الى مصادر رسمية . كذلك الحكم فيما يتعلق بالحوادث الأخرى غير الجنائية والأخبار المتعلقة بسائر الأفراد ، فإنها تكون مسئولة عما يترتب عليها من المساس بكرامة الأفراد^(١) . وليس لهذه القواعد أصل في القانون الفرنسي ، وإنما هي مستمدة من أحكام المحاكم ودواعي المصلحة العامة التي تقتضي إذاعة الأخبار لفائدة الجمهور . وقد يكون من دواعي المصلحة العامة وجوب التسامح مع الصحف فيما يقع منها من الخطأ في نقل الأخبار أو روايتها مع حسن النية ، أي بقصد الخدمة العامة . فإذا ظهر أنها مدفوعة بعوامل شخصية ، أو أنه لم يكن للخبير علاقة بالمصلحة العامة فلا محل للتسامح .

ويمكن القول بأن هذه القواعد متبعة في مصر أيضاً ، ومؤيدة بما جرى عليه العمل ، وقد سبقت الإشارة الى حكم محكمة عابدين الذي قضى بعدم معاقبة الصحفي اذا كان يعتقد صحة الخبر الذي نشره ، وكان يقصد بنشره الخدمة العامة^(٢) .

(٦) حق النقد — الانتقاد هو بحث أمر أو مناقشة عمل للحكم على قيمته وتميز حسناته وسيئاته . والأصل إباحة الانتقاد في كل ما يتعلق بالمؤلفات والمختبرات العلمية أو الفنية أو الأدبية ، فيباح لكل شخص أن يظهر ما في المؤلفات والمختبرات من حسنات وعيوب دون أن يمد ذلك منه قذفاً معاقباً عليه ، بشرط ألا يخرج عن انتقاد التأليف أو الاختراع الى التعريض بشخص المؤلف أو المخترع أو الطعن عليه أو التشهير به^(٣) . وهذا الحق مستمد من أن المؤلف أو المخترع متى نشر مؤلفه أو اختراعه

(١) لبواخنان، ج ٢ قرة ٧٤١ — بإرييه، ج ١ قرة ٤٣١

(٢) جزئية عابدين ١٢ ديسمبر ١٩٠٥ (الحقوق ٢١ ص ٤٤) .

(٣) شاسان، ج ١ قرة ٤٨٢ — دالوز، ١٨٤٦ — ١ — ١٨٦٣ و ٤٨ — ٣ — ٦٨

بعد قابلا حكم الجمهور عليه ، بشرط أن يكون حكما مجردا عن الهوى وضادرا عن حسن نية وبقصد النفع العام .

ويدخل في هذا المعنى أيضا قد الآراء والمذاهب السياسية والمدنية والاقتصادية ، فهو مباح في حدود حسن النية . أما اذا أريد به الغض من كرامة أصحاب تلك الآراء أو المذاهب ، فإنه يخرج عن دائرة النقد المباح ، ويصح العقاب عليه اذا بلغ مبلغ القذف^(١) .

ويدخل في ذلك أيضا النقد التاريخي فيباح للتورخ أن يتناول سيرة أى شخص من الرجال العموميين ، ويحكم على أفعاله ، بشرط أن يلتزم جادة الاعتدال والإخلاص في الحكم والصدق في الرواية ، وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة^(٢) .

كذلك يباح قد أرباب الحرف والمهن كالأطباء والمحامين بالشروط المتقدمة ، فيجوز أن ينسب الى طبيب أنه لم يحسن علاج مريض ، أو الى محام أنه أساء الدفاع في قضية معينة ، متى كان ذلك الانتقاد موجها بحسن نية وبقصد المصلحة العامة . ولكن الخروج من التخصيص الى التعميم ممنوع ، فلا يباح لشخص أن يقول عن طبيب إنه يسئ معاملة مرضاه ، ولا عن محام إنه يهمل في تحضير قضاياها ، فإن فعل ذلك عدّ قاذفا واستحق العقاب^(٣) .

وقد عبر القانون السوداني عن حق النقد في الاستثناء السادس من المادة ٤٠٨ ع بقوله : (ليس بقذف الإبداء مع سلامة النية لأى رأى بخصوص منايأ أى عمل عرضه واضعه لحكم الرأى العام أو بخصوص أخلاق الواضع على قدر ما يظهر منها في ذلك العمل ليس إلا) .

(١) لبواتقان ، ج ٢ قرة ٧٤٦

(٢) باريه ، ج ١ قرة ٤٣٣ — شاسان ، ج ١ قرة ٤٧٨

(٣) شاسان ، ج ١ قرة ٤٨٢ — لبواتقان ، ج ٢ قرة ٧٤٤

(٧) جواز الطعن في أعمال الموظفين العموميين — ين الشارع حكم هذه المسئلة في الفقرة الثانية من المادة ٢٩١ إذ قال : (ومع ذلك فالطعن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته، بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه) . وقد أضيفت هذه الفقرة الى مادة القذف عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين، ليباح للناس انتقاد أعمال الموظفين في الحدود الميونة بهذه الفقرة . وكانت المحاكم قبل هذا التعديل، وعلى رغم عدم وجود النص، تميل الى اتباع نص القانون الفرنسى الذى يميز بصرىح العبارة إقامة الدليل لإثبات صحة ما يسند الى الموظفين العموميين من الأمور المتعلقة بأداء واجباتهم خاصة (المادة ٣٥ من قانون الصحافة الفرنسى) .

والنص الفرنسى لهذه الفقرة يعتبر عن لفظ (الطعن) الوارد في النص العربى بلفظ (critique) أى الانتقاد . والأصل في الانتقاد أنه إبداء الرأى أو الحكم على العمل بعد بحثه ومناقشته . ولو اقتصر الأمر على إبداء الرأى أو الحكم لما كان ثمة قذف، لأن القذف إنما يكون بإسناد أمر أو فعل لا بإبداء الرأى فقط . على أن إبداء الرأى قد يتضمن سباً، فإذا قيل عن موظف إنه أسوأ موظف دخل في خدمة الحكومة، أو إن الحكومة قد ظلمته بإسناد هذا العمل إليه، كان ذلك سباً أو إهانة . لكن قد يتضمن الانتقاد أيضاً إسناد أمور معينة، وبذلك يخرج عن حدود الانتقاد الى القذف، وهذا هو ما أراد الشارع بيان حكمه في هذا الموضع، وقد صرّعه في النص العربى بالطعن كما تقدم . وسنرى في موضع آخر أن الطعن الذى يتضمن سباً يجرى عليه حكم هذه الفقرة أيضاً . أما الطعن أو الانتقاد الذى يتضمن إهانة فلا يباح فيه الإثبات كما قلنا عند الكلام على المادة ١٥٩ عقوبات، ولكن إذا كانت عبارات الطعن تتضمن قذفاً أو سباً وإهانة أيضاً، عتلت الإهانة جزءاً غير منفصل عن القذف أو السب، وجرى عليها حكمهما باعتبار أنها تابعة أو متممة لها^(١) .

(١) جريدة طابريه ٥ أغسطس ١٩٠٩ (المقوق ٢٤ ص ٢١٧) .

وقد اشترط الشارع لإخراج الطعن المشار اليه في هذه الفقرة من حكم القذف المعاقب عليه أربعة شروط: (١) أن يكون الطعن موجهاً إلى موظف عمومي، (٢) أن يكون الطعن متعلقاً بأعمال وظيفته خاصة، (٣) أن يكون صادراً عن حسن نية، (٤) وجوب إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف.

الموظف العمومي — وقد اقتصر الشارع هنا على ذكر عبارة (الموظفين العموميين) ولم يبين من هم الموظفون العموميون في حكم مادة القذف. وكانت محكمة مصر قد قصرت معنى هذه العبارة على الموظفين الذين يقومون بعمل من الأعمال الداخلة في اختصاص الحكومة بصفة دائمة، ويكونون خاضعين لسلطة الحكومة التأديبية، ويتقاضون راتباً مقابل أعمالهم، ويكون لهم حق في المعاش أو ما يقوم مقام ذلك من الامتيازات^(١). لكن محكمة النقض قضت بهذا الحكم وقضت أن عبارة (أحد الموظفين العموميين) الواردة في هذه المادة تشمل الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية، وأنه يدخل في هذا المعنى أعضاء المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس فيما يختص بوظائفهم المكلفين بها بمقتضى الأمر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣، وعلى ذلك يقبل من القاذف في حقهم إقامة الدليل على صحة الأفعال المسندة اليهم بمناسبة وظائفهم المكلفين بها^(٢). فيمكن إذن القول بأن عبارة (أحد الموظفين العموميين) يدخل فيها جميع الأشخاص الوارد ذكرهم في المادتين ١١٧ و ١٥٩ عقوبات، وقد سبق بيانهم عند الكلام على المادة ١٥٩ عقوبات فراجع. ولكن لا يدخل في عداد الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية الشخص المكلف بجمع مبالغ لصرفها في عمل خيرى، فالقذف الذى يوجه إليه لا يجوز إثبات صحته^(٣).

(١) استئناف مصر ٢٥ يناير ١٩١٠ (الحقوق ٢٥ ص ٣٤).

(٢) قض، ١٧ ديسمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٩).

(٣) قض، ٣ مارس ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٣).

وعبارة أحد الموظفين العموميين تشير الى أفراد الموظفين فقط، ولكن ما حكم الطعن الموجه الى مجاميع الموظفين، كالحكام والهيئات النظامية وجهات الإدارة التي سبق الكلام عنها في المادة ١٦٠ عقوبات؟ وقد ورد النص على هذه الهيئات صراحة في المادة ٣٠ من قانون الصحافة الفرنسي فيما يتعلق بالقذف، ولكن إغفال هذا النص في القانون المصري لا يمنع من انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ على هذه الهيئات، فقد اعتبرت محكمة النقض أن القذف الموجه الى أى مجموع يعتبر موجها أيضا الى أفراد ذلك المجموع^(١). فإذا كان الطعن في أفراد الموظفين مباحا بالشروط التي نحن بصدد الكلام عليها، فلا مانع من اعتباره مباحا أيضا في حق المجاميع الرسمية بالشروط عينها.

أعمال الوظيفة — لكن الطعن في حق الموظف العمومي لا يساح إلا اذا كان خاصا بأداء واجباته العامة، ولا يجوز بحال أن يتعدى ذلك الطعن الى أحواله أو صفاته أو أفعاله الخاصة، فإن الموظف من وجهة أعماله ومعيشته الخصوصية حكمه حكم سائر الأفراد. ومن المقرر أنه لا يجوز أبدا إثبات صحة وقائع القذف اذا كان موجها الى أحد أفراد الناس، فكون الشخص موظفا عموميا لا يجوز أن يبيع تعرض حياته ومعيشته الخاصة للطعن والانتقاد. والواقع أن الطعن إنما أبلغ في هذه الحالة للمصلحة العامة، وللكشف عن عيوب الموظف بمقدار ما تضر هذه العيوب بتلك المصلحة، فإن كانت العيوب متعلقة بحياته الخاصة فلا تأثير لها على المصلحة العامة، ولا فائدة للمجموع من إذاعة هذه العيوب، فقد يكون الموظف العمومي سيئ السلوك في أعماله ومعيشته الخصوصية، ومع ذلك يكون قائما بواجباته العامة على أحسن وجه. فإذا تجاوز الطعن الشؤون العامة الى الشؤون الخاصة كان قذفا معاقبا عليه^(٢). غير أنه يساح التعرض لأموال الموظف الخاصة اذا كان لها ارتباط

(١) قض، ٦ مايو سنة ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٠٤).

(٢) جريدة المرسى، ٣١ مارس ١٩٠٢ (الحقوق ١٧ ص ٨٤).

بالأمور العامة أو تأثير عليها، وبمقدار ما يستوجب ذلك الارتباط، وفي هذه الحالة يباح إثبات الوقائع الخاصة والعامة معا، لأن الأولى تؤيد الثانية^(١)، وفي القانون الفرنسى لا يباح التعرض للشئون الخاصة ولا إثباتها إلا اذا كانت مرتبطة بالمتهم المتعلقة بالوظيفة ارتباطا لا يقبل التجزئة^(٢).

ويجوز الطعن في أعمال الموظف ولو بعد خروجه من الوظيفة، متى كانت الأعمال المطعون فيها ترجع الى عهد خدمته في الحكومة، وتدخل في دائرة أعمال وظيفته السابقة^(٣).

مبنى النية — ويشترط لإباحة الطعن المتضمن للقذف أن يكون صادرا عن حسن نية، أما اذا ثبت أن هذا الطعن لم يكن عن نية حسنة فلا يترتب على إمكان إقامة الدليل على صحة الأفعال المسندة الى الموظف عدم الحكم بعقوبة^(٤). فاذا نجح القاذف في إثبات صحة ما قذف به، ولكن اتضح للحكمة من مجموع ظروف الدعوى أن القذف لم يكن منبعا عن حسن نية، فلا يمنعها ثبوت صحة الوقائع من أن تحكم على المتهم بعقوبة القذف. وعلى العكس متى ثبت للحكمة حسن نية المتهم فيما أبداه من الانتقاد، واستطاع أن يثبت صحة الوقائع التي أسندها، وجب على المحكمة أن تبرئه ولو لم تكن راضية عن طريقة الطعن والانتقاد التي لجأ اليها. فاذا اتضح للحكمة سوء نية المتهم من بادئ الأمر لما تضمنه طعنه من عبارات التشهير الذي لا تبرره المصلحة العامة، فلا محل بعد هذا لأن تقبل من المتهم إثبات صحة الوقائع التي أسندها الى الموظف العمومى^(٥). وعلى كل حال لحسن نية المتهم مسئلة متعلقة بالوقائع ولا يمكن

(١) أنظر تعليقات الحاقية على المادة ٢٦١ ع.

(٢) لبراقمان، ج ٢قرة ٧٩٠ — دالوز ١٨٩٨ — ١ — ١٩٠١ و ٣١٢ — ١ — ١٩٠٢ — ١ — ٥٣٢

(٣) ياربييه، ج ١قرة ٤٧٨ — دالوز، ١٨٦١ — ٥ — ٣٧٩ و ١٨٧٨ — ٢ — ٢٨

(٤) أنظر تعليقات الحاقية على المادة ٢٦١ ع.

(٥) جزئية تابدين ٥ أغسطس ١٩٠٩ (الحقوق ٢٤ ص ٢١٧) و جرائد مصر ٢ يونيو ١٩١٢

(الحقوق ٢٧ ص ١٨٧) أنظر مع ذلك قض ٤ ديسمبر ١٩٢٢ (المقامة ٣ ط ١٠٠ ص ١٥٧)

أن تهزرها قاعدة ثابتة . لكن يلزم على الأقل أن يكون موجه الانتقاد يعتقد في ضميمه صحته ، حتى يمكن أن يعد صادرا عن حسن نية ، وأن يكون قدرا للأمور التي نسبها الى الموظف تقديرا كافيا ، وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد . وقد حكمت محكمة النقض بأنه يجب لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ ع أن يحصل الانتقاد بطريقة معتدلة وخدمة المصلحة العامة ، لا أن يكون الباعث اليه شفاء ضغائن وأحقاد شخصية^(١) . وشرط حسن النية شرط خاص بالقانون المصري وليس له مقابل في القانون الفرنسي ، فهناك يباح الطعن في الموظف العمومي في كل الأحوال متى أمكن إثبات صحة الوقائع المسندة اليه^(٢) . أما القانون الانجليزي فيشترط لإباحة الطعن أن يكون للمصلحة العامة^(٣) .

الوقائع — ولا بد لتبوءة القاذف في موظف عمومي أن يكون في استطاعته إثبات ما قذف به ، وأن يثبت فعلا صحة كل واقعة من الوقائع التي أسندتها الى الموظف . وهذا الشرط وارد على خلاف القاعدة الأصلية المقررة في باب القذف ، وهي عدم جواز تمكين المتهم من إثبات صحة ما قذف به ، وعدم الاعتبار بصحة الوقائع أو كذبها في تقرير مسئوليته عن جريمة القذف . وإنما أبيع ذلك في حالة القذف الموجه الى الموظفين العموميين خاصة لأن المصلحة العامة تقتضي الكشف عن حقيقة أعمالهم ، ومبلغ أمانتهم في أداء الواجبات العامة الموكولة اليهم .

(٨) اقترأ أحد الخصوم على الآخر في المخاصمات القضائية — نصت المادة ٢٦٦ ع على أن (أحكام المادتين السابقتين لا يجري تطبيقها على ما يختص باقترأ أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم شفاها أو تحريرا ، فإن هذا الاقترأ لا يستوجب إلا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية) .

(١) قض ٦ مارس ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٩٤) .

(٢) باريه ج ١ قرة ٤٧٣

(٣) كني ، ص ٣١١

وهذا الاستثناء وارد أيضا في المادة ٤١ من قانون الصحافة الفرنسي، والفرض منه إطلاق حرية الدفاع للتقاضين بالقدر الذي تقتضيه مدافعتهم عن حقوقهم أمام المحاكم^(١).

والإشارة الواردة في هذه المادة الى المادتين السابقتين يراد بها المادة ٣٦٤ الخاصة بالإبلاغ بالكاذب والمادة ٣٦٥ الخاصة بالسب، والذي يستفاد من ذلك بحسب الظاهر أن حكم هذه المادة لا ينطبق على القذف الذي يقع من أحد الخصوم ضد خصمه . لكن كلمة (الافتراء) الواردة بالمادة ٣٦٦ يدخل فيها القذف حتماً، بل هي أدل على القذف منها على غيره . ويستفاد من حكم لمحكمة النقض أنها اعتبرت هذه المادة منطبقة على القذف الذي يقع من خصم في حق خصم آخر^(٢). وهذا هو الرأي الذي يجب التعميل عليه .

وكلمة الافتراء الواردة في هذه المادة قاصرة عن أداء المعنى المقصود، إذ لا يراد بها في هذا الصدد نسبة أمر كاذب حتماً، بل يقصد بها كل إسناد مهيما كان أو كاذبا ينسبه أحد الخصوم الى الآخر، واللفظ الفرنسي المقابل لهذه الكلمة هو (imputation)، وهو أدل على المعنى المقصود .

ويشترط لتطبيق هذه المادة ثلاثة شروط : (١) أن يقع الافتراء من خصم في الدعوى على خصم آخر فيها ؛ (٢) أن يكون ذلك أثناء المرافعة الشفهية أو التحريرية المقدمة للمحكمة ؛ (٣) أن يكون الافتراء من مستلزمات الدفاع .

الشرط الأول — لا يعني القاذف من عقاب القذف الذي صدر منه أمام المحكمة إلا اذا كان خصما في القضية المرفوعة، وكان قذفه موجها الى الخصم الآخر^(٣). ويدخل في معنى الخصم المدعى، والمدعى عليه، والخصم الثالث، والشخص الذي

(١) لبراهمان، ج ١، قرة ٣٩٧ - بارييه، ج ٢، قرة ٧٧٩

(٢) قض ٦ مايو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١١٩) .

(٣) بارييه، ج ٢، قرة ٧٨٣ - قارن قض ٦ أكتوبر ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١١) .

أدخل ضامنا في الدعوى، والمدعى بحق مدنى في قضية جنائية، والمتهم، والشخص المسئول عن الحقوق المدنية، والنيابة العمومية فيما يتعلق بما يوجه اليها من الاقراء^(١). أما عضو النيابة الذى يسند الى المتهم أو الى غيره من الخصوم أمورا شائنة أشاء مرافقته الشفوية أو فى مذكراته التحريرية التى يقدمها الى المحكمة فلا يستمد حقه فى حرية المرافعة والالتزام من هذه المادة، بل من القواعد العامة التى تتيح للقضاة وأعضاء النيابة عموما أن يقولوا أو يكتبوا كل ما تملكه عليهم ضمائرهم فى سبيل أداء الواجبات القضائية الموكولة اليهم بحكم القانون، دون أن يسألوا جنائيا عن شئ من ذلك، مهما تضمنت أقوالهم أو كتاباتهم من عبارات الطعن أو القذف. فذا ورد بالمرافعة التى ألقاها عضو النيابة أمام المحكمة أو بالمذكرة المقدمة منه الى المحكمة طعن أو قذف أو سب فى المتهم أو غيره، فلا يمكن أن يسأل عضو النيابة عن ذلك لا من الطريق الجنائى ولا من الطريق المدنى. وكذلك شأن عبارات الطعن أو القذف أو السب التى يتضمنها الحكم الصادر من القاضى بالنسبة الى المتهمين أو الخصوم، متى كانت هذه العبارات من مستلزمات الاتهام أو الحكم^(٢). أما اذا لم تكن هذه العبارات مما يقتضيه واجب الاتهام أو الحكم فى الدعوى، بل كانت منبعثة عن ضغائن أو أحقاد أو أغراض شخصية لا علاقة لها بأعمال الوظيفة، فإنه يجوز فى هذه الحالة مساعلة القاضى أو عضو النيابة جنائيا ومدنيا عما بذر منهما من عبارات القذف والسب التى لا مسوغ لها. ولكن لا يجوز رفع الدعوى عليهما بذلك أمام المحاكم العادية، وإنما ترفع الدعوى عليهما بطريق مخاصمة القضاة المبينة أحكامها فى المادة ٦٥٤ وما بعدها من قانون المرافعات^(٣).

(١) لبواخان، ج ١قرة ٤٦١

(٢) لبواخان، ج ١قرة ٣٩٩ — باربيه، ج ٢قرة ٧٧٩ — شاسان، ج ١قرة ١٤٠ — كاربائيه، تحت كلمة قذف قرة ١٣٤٥ ر ١٦٢٠ — ١٦٢٨ — ملحق دالوز، تحت كلمة صحافة قرة ١٣٧٥

(٣) قض ٣ ديسمبر ١٩٢٣ (الحامدة ٤ عدد ٣٢٥ ص ٤٣٠) شاسان، ج ١قرة ١٤٦ — باربيه، ج ٢قرة ٧٨٠ — لبواخان، ج ١قرة ٣٩٩ — دالوز، تحت عنوان مخاصمة القضاة قرة ١٨

و يدخل في حكم الخصوم المحامون عن المتقاضين^(١)، وأقاربهم الذين أذن لهم بالدفاع عنهم .

ولا يدخل في معنى الخصوم الشهود الذين سمعوا في الدعوى ، وإنما يبقى الشاهد من مسئولية القذف الذي تضمنته شهادته لأنه يؤدي واجبا للعدالة ، فإذا كانت الوقائع التي أسندتها كاذبة جازت معاقبته على شهادة الزور فقط^(٢) . ولا يعنى من العقاب الخلع الذي يقذف شاهدا بسبب شهادته ، لأن الشاهد في هذه الحالة لا يعتبر خصما آخر في الدعوى . وكذلك لا يدخل في معنى الخصوم الخبراء وكلاء التفليسة ، فهم إن جاز لهم أن يشتهوا في تقاريرهم عبارات يصح أن تعتبر قذفا في حق أحد الخصوم ، فليس ذلك لأنهم خصوم في الدعوى ، بل لأنهم يؤدون للعدالة واجبا خاصا ، فهم من قبيل الشهود في الحكم . لكن لا يجوز للخصوم أن يوجهوا اليهم في مرافعاتهم أو مذكراتهم قذفا أو إقراء ، وإلا عوقبوا عليه .

ولا يدخل في معنى الخصوم أيضا المجنى عليه الذي لم يدخل مدعيا مدنيا في الدعوى المرفوعة على المتهم من النيابة ، ولا الحارس القضائي المعين من قبل المحكمة لإدارة أموال متنازع عليها إلا حيث تكون الخصومة موجهة إليه . كذلك القضاة لا يباح للخصوم الطعن فيهم شفويا أو كتابيا ، فلا يجوز لشخص حكم عليه ابتدائيا أن يعطن في القاضي الابتدائي أثناء مرافعته أمام المحكمة الاستئنافية .

الشرط الثاني — يشترط في القذف الذي يقع من الخصوم ولا يعاقب عليه أن يكون حاصلًا أثناء المدافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفاهًا أو تحريرا . ويدخل في المدافعة بالمعنى المقصود هنا الأقوال التي يبديها الخصوم أو وكلاؤهم أثناء المرافعات ،

(١) قض ٥ نوفمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ٢) .

(٢) لبواخان، ج ١ قرة ٤٠٠ — باريه، ج ٢ قرة ٧٨١

(٣) لبواخان، ج ١ قرة ٤٦٢ — أطر مع ذلك باريه، ج ٢ قرة ٨٠٣

(٤) لبواخان، ج ١ قرة ٤٦٢

والطلبات التي يطلبونها من المحكمة، والمناقشات التي تدور بينهم أو مع الشهود، والبيانات التي يقدمونها للمحكمة من تلقاء أنفسهم أو بناء على طلب المحكمة أو أثناء استجوابهم بناء على طلب الخصوم الآخرين، وكذا الطلبات والمناقشات والبيانات التي يقدمونها كتابة في مذكراتهم أو عرائضهم. لكن لا يدخل في حكم الإغفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٦ المقاطعات التي تحصل من أحد الخصمين أثناء مرافعة الخصم الآخر، فإن المقاطعة محزمة في الأصل وتمتد إخلالا بنظام الجلسة، فإذا تضمنت قذفا أو سبا أو شتما وجب العقاب عليها^(١). ولا يباح للخصم أن يتسكك بالمادة ٢٦٦ إلا إذا كان القذف أو الإقراء الصادر منه قد وقع شفاها أو تحريرا أمام المحكمة فقط، أما إذا ثبت أنه طبع مذكرته المتضمنة لعبارات القذف والإقراء في حق الخصم الآخر ووزع منها نسخا خارج المحكمة، فقد سقط بذلك حقه في الاحتماء بالمادة ٢٦٦ ع^(٢).

الشرط الثالث — لا محل لإغفاء القاذف من العقوبة القانونية التي يقتضيها تطاوله بالقذف على خصمه في الدعوى إذا لم يكن ذلك من مستلزمات الدفاع^(٣). فتمت تبيين للمحكمة أن عبارات القذف لم يكن لها مقتض، وأنها خارجة عن ضرورات الدفاع، جاز لها إيقاف القاذف عن الاسترسال في قذفه، ولا يعد ذلك عدوانا على حق الدفاع^(٤)، فضلا عن جواز محاكمته جنائيا والحكم عليه بالعقوبة التي يستحقها طبقا للمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ بحسب الأحوال^(٥).

(١) لبراهمان، ج ١، قرة ٤٠٣

(٢) قض ٦ مايو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١١٩) أنظر أيضا لبراهمان، ج ١، قرة ٤٠٩ —

باريه، ج ٢، قرة ٧٨٧

(٣) باريه، ج ٢، قرة ٧٨٩

(٤) قض ١١ يونيو ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ١٠٧) .

(٥) قض ٥ نوفمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ٢) .

وليس المراد بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٦ ع رفع المسؤولية بكل أنواعها عن القاذف متى توفرت الشروط السابق بيانها، وإنما ترفع عنه المسؤولية الجنائية فقط، ثم يبقى مسئولاً مدنياً عما وقع منه من الاعتداء على خصمه؛ فإذا كان القاذف محامياً جازت أيضاً محاكمته أمام مجلس التأديب .

المبحث الرابع — في شخص المحنى عليه

تنص المادة ٢٦١ ع على أنه (يعد قاذفاً من أسند لغيره ...)، ويقابل ذلك في النص الفرنسي قوله (aura imputé à un individu quelconque) . ويستفاد من هذا أن القذف لا بد أن يكون موجهاً الى شخص أو أشخاص، فلا جريمة إذا لم يكن الطعن موجهاً الى شخص المؤلف لكتاب مثلاً، بل كان موجهاً الى الكتاب الذي وضعه ذلك الشخص^(١) .

ويجب فوق هذا أن يكون الشخص الموجه اليه القذف معيّنًا، فالطعن في مذهب سياسي أو ديني عبارات عامة لا يقصد بها الخط من كرامة شخص معين لا يعد قذفاً^(٢) . فإذا طعن شخص في نظام الماسونية بوجه عام فلا يعد قاذفاً^(٣) . كذلك لا يكون جريمة القذف المعاقب عليه قول شخص عن عقد موقع عليه من جملة أشخاص إن أحد الإماءات الموقع بها على ذلك العقد مزور بغير تعيين ذلك الإماء .

على أنه لا يستفاد من هذا أن القذف لا يتم وجوده إلا بذكر اسم الشخص أو الأشخاص الموجه اليهم القذف بالتعيين ، وإلا لسهل على القاذف الخلاص من المسؤولية الجنائية بعدم ذكر اسم المقذوف ، بل يكفي أن تكون عبارات القذف موجهة على صورة يسهل معها فهم المقصود منها، ومعرفة الشخص الذي يعنيه القاذف . وعلى كل حال فمسئلة كون الشخص المقذوف معيّنًا تعييناً لا محل للشك معه في معرفة

(١) دالوز، ١٩٠١ - ٢ - ٣٩٤

(٢) ياربييه، ج ١، قرة ٤٠٦

(٣) دالوز، ١٨٩٤ - ١ - ٢٩

شخصيته مسئلة وقائع ، ويجب أن تترك في كل الأحوال الى المحكمة المرفوعة اليها الدعوى لتقديرها بحسب ظروفها الخاصة ، وليس في الإمكان وضع قاعدة لتحديد الأحوال التي يعتبر فيها شخص المَقذوف معينا تعينا كافيا ^(١) . وقد حكم بأنه يعتبر قذفا ما اذا أسند شخص الى آخر كذبا طبع كتاب ونشره ، وكان في الكتاب المذكور ما لو صح معه الاستناد لاثان المسند اليه في سمعته ومقامه وعرضه للمسئولية ، ولا فرق بين أن يكون اسم المسند اليه الطبع ظاهرا في الكتاب صراحة أو بطريقة تلميحية يساعد على وضوحها وصراحته ظروف أخرى ^(٢) . وحكم أيضا بأن من يؤلف رواية خيالية يقصد بها الطعن في شخص معين بكيفية لا تقبل الشك في ان الشخص المطعون فيه إنما هو شخص حقيقي حتى ، يعد قاذفا في ذلك الشخص ويماقب بمقوبة القذف ^(٣) . وقد يكفي تعيين شخص المَقذوف ذكر الحروف الأولى من اسمه ، أو ذكر صناعته أو محل إقامته ، اذا ساعد على ذلك التمين ظروف أخرى ^(٤) . ويسدّ تعينا كافيا نشر صورة الشخص المَقذوف فوق العبارات المتضمنة للقذف ^(٥) . فاذا سهل تعيين شخص المَقذوف بأية طريقة كانت ، فلا يقبل من القاذف دفعه بأن المَقذوف لم يصب بضرر لعدم ذكر اسمه ^(٦) .

وكما يكون القذف موجها الى شخص معين كذلك يصح أن يكون موجها الى مجموع من الناس ، لكن يجب هنا أيضا أن يكون ذلك المجموع معينا تعينا كافيا . ويستوى في هذا أن يكون لهذا المجموع شخصية معنوية أولا ، فاذا كان ذا شخصية معنوية عدّ القذف موجها الى الشخص المعنوي ، وجاز لمثل ذلك الشخص أن

(١) لبراهان، ج ٢ قرة ٧٢٧

(٢) استئناف بصرجه ٣٠ يناير ١٩٠١ (الحقوق ١٦ ص ٤١) .

(٣) استئناف الاسكندرية ٢٤ مايو ١٩٠٨ (الحقوق ٢٣ ص ٢٥١) .

(٤) باريه، ج ١ قرة ٤٠٨

(٥) دالوز، ١٨٩٦ — ٢ — ٢٣٠

(٦) دالوز، ١٨٩٠ — ٢ — ١١٦

يقاضى القاذف باسم المجموع^(١) . ومثال ذلك ما اذا قذف شخص في حق المجلس البلدى الإسكندري . أما اذا لم يكن لذلك المجموع شخصية معنوية ، عدّ القذف موجها الى كل فرد من أفراد ذلك المجموع على حدة . فاذا استقل أحد أفراد ذلك المجموع برفع دعوى الجنحة المباشرة عن جريمة القذف ، فلا يجوز له أن يقاضى القاذف إلا عما وجه اليه شخصا من عبارات القذف ، ولا يجوز أن يطالب بتعويض إلا عما ناله هو من الضرر بسبب ذلك القذف . ويجب عندئذ قبل الحكم على القاذف أن يثبت للحكمة أن عبارات القذف قد أصابت ذلك الشخص بالذات ضمن من أصابهم ، وأن شخصيته كانت متعينة ضمن الأشخاص الذين وجه اليهم القذف . وقد حكم تطبيقا لهذه القواعد بأن عبارات القذف الموجهة الى مجموع من الناس كمجلس الأقباط المثلّ مثلا تعتبر موجهة أيضا الى أفراد ذلك المجموع ، وبناء عليه يكون لكل فرد من أفراد الحق في طلب تعويض ما ناله من الضرر بسبب هذا القذف^(٢) . وحكم بأن القذف في الشركات التجارية معاقب عليه قانونا كالقذف في الأفراد^(٣) .

المبحث الخامس — في قذف الأموال

لم ينص قانون العقوبات المصرى على حكم قذف المولى ، وقد كانت المسئلة خلافية في فرنسا بين الشراح ولدى المحاكم أيضا . وأهم سبب لذلك الخلاف أن دعوى القذف لا ترفع في فرنسا إلا بناء على شكوى الشخص المقذوف ، فاذا مات الجنى عليه سقط بموته حق الشكوى ، ولا يحق لغيره أن يحمل محله في ذلك ، إلا اذا أريد بقذف الميت المساس بكرامة أسرته وذويه الذين لا يزالون على قيد الحياة ، فيحق لهؤلاء في هذه الحالة أن يرفعوا الشكوى باسمهم ، لأن القذف موجه اليهم

(١) لبواخان، ج ٢قرة ٧٢٨

(٢) قض ٦ مايو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٠٤) .

(٣) جنح الأزبكية ٢١ فبراير ١٩١١ (الحقوق ٢٦ ص ٥٣) .

في الواقع^(١) . أما محكمة النقض الفرنسية فكانت تفتى بأن قذف الأموات جريمة كقذف الأحياء ، وأنه يحق لورثته في كل الأحوال مقاضاة القاذف^(٢) . لكن المادة ٣٤ من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في سنة ١٨٨١ حصت هذا الخلاف ، إذ نصت على أن أحكام القذف أو السب لا تنطبق على ما يقع منها في حق الأموات إلا اذا قصد بذلك المساس بكرامة أو شرف ورثة الأحياء . ويمكن أن يستفاد ذلك القصد من ذكر اسم الوارث في المقالة التي تتضمن الطعن في المورث ، أو الإشارة الى أن صفات المورث قد انتقلت الى ورثته ، أو من نسبة أمر الى المورث يتعدى أثره الى الوارث ، كالقول عن امرأة متوفاة إنها كانت تعاشر غير زوجها وهكذا . أما الطعن في ذكرى شخص توفي من غير أن يقترب ذلك بالتعريض بورثته أو الإشارة اليهم بأية صورة ، فلا يعتبر متعديا الى الورثة^(٣) .

ولعل هذا هو الرأي الذي يصح الأخذ به في مصر ، إذ الأصل في القوانين أنها توضع لحماية الأحياء دون الأموات . فالقذف في الميت لا يجوز العقاب عليه في مصر ، لأن دعوى القذف لا تقام إلا بناء على شكوى المقتوف كما هي الحال في فرنسا ، إذ القانون المصري لم يشترط ذلك ، بل لأن شخص المجنى عليه لا وجود له ، وليس القذف من الجرائم التي تقع على المجتمع مباشرة . أما اذا تعدى أثر القذف الى الأحياء من ورثة الميت أو ذوي قرباء ، فلا مانع إذن من المحاكمة والعقاب . على أن هذا لا يمنع أقارب الميت من رفع الدعوى المدنية في كل الأحوال لمطالبة القاذف بتعويض الضرر الأدبي الذي أصابهم من جراء التعريض بذكرى قديهم الراحل^(٤) . ومع هذا فقد حكم في مصر بأن القذف في الميت لا يمنع العقاب : (أولا) لأن القانون

(١) شاسان ، ج ١ قرة ٤٩٢ — ٤٩٤

(٢) دالوز ، ١٨٦٠ — ١ — ١٨٦٧ و ٢٠١ — ١ — ١٨٧٠ و ١٢٩ — ١ — ٢٣٨

(٣) لبواهان ، ج ٢ قرة ٩٠٠ — باريه ، ج ١ قرة ٤٩

(٤) لبواهان ، ج ٢ قرة ٩٠٢ — ٩٠٣ — باريه ، ج ١ قرة ٤٨

لم يفرق بين الطعن في الحى والطعن في الميت ؛ (ثانيا) لأن وقائع القذف تشين سمعة الورثة الأحياء ؛ (ثالثا) على فرض أن المحنى عليه كان موظفا عاليا قد ارتبطت أعماله بتاريخ بلاده مدة طويلة ، إلا أنه متى كانت وقائع القذف غير صحيحة فلا يمكن أن تضيد التاريخ العام بحال من الأحوال ^(١) . ولكن ما قلناه هو الصحيح والواجب الاتباع .

المبحث السادس - فى عدم جواز إثبات صحة القذف

مرّ بنا فى موضوع سابق أن القانون يبيح إثبات صحة الأفعال المستندة الى الموظف العمومى اذا كانت متعلقة بأعمال وظيفته . وقد أردف الشارع هذا الحكم بقوله فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦١ (ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا فى الحالة المبينة فى الفقرة السابقة) . ويستفاد من هذا أن الحكم الوارد فى الفقرة السابقة فيما يتعلق بالموظف العمومى إنما ورد على سبيل الاستثناء ، وقد يتنا حكمة ذلك فيما سبق . أما فى غير هذه الحالة الخاصة فلا يقبل من القاذف دوى المسؤولية عن نفسه بإثبات صحة ما أسنده الى الغير ، سواء أكان المقتوف موظفا عموميا وكان القذف قائما على أمور تتعلق بحياته وأعماله الخاصة ، أم كان المقتوف من أفراد الناس غير الموظفين . وعلة هذا المنع أن إباحة الإثبات فى مثل هذه الأحوال تجزّ بحق أو غير حق الى الكشف عن سخائم وعيوب وعورات كان الأولى أن تبقى طي الكتمان ، وأن يسدل عليها حجاب كثيف حرصا على سمعة الأفراد أن تصير مضغة فى الأفواه ، وتصبح حديث الخاصة والعامة فى مجالس سمرهم ولهموم . وليس يخلو إنسان من عيوب وقائص ، فاذا أبيع وضع هذه العيوب كل يوم فى ميزان القضاء أصبحت المحاكم ميدانا للتابذة والمهاترة ، وأضفى التقاضى وسيلة لإظهار ما استكنّ فى النفوس من الضغائن والأحقاد ، وإذكاء ما نمد من نيران العداوة

(١) جنح الأزيكية ٢١ فبراير ١٩١١ (الحقوق ٢٦ ص ٥٢) .

والبغضاء ، وتمكين النفل من الصدور تمكينا يتعذر معه إصلاح ذات البين بين المتخاصمين .

على أن هذه القاعدة لم تنج من النقد، فقد قيل إن خير ما يزيل عن الرجل الشريف وصمة ما قذف به أن يؤذن له بأن يتحدى خصمه بمطالبته بإثبات صحة ما أسنده إليه ، فإن عجز عن الإثبات كان ذلك أكبر دليل على براءة سمعته المقذوف وطهارة ذيله ، وإن أقام الدليل كان له أن يرد الدليل بالدليل ، ويقرع الحجة بالحجة ، حتى ينصر على خصمه ويزيل من الأذهان ما علق بها من الريب والشكوك . إلا أنه ليس في مقدور المجنى عليه في كل الأحوال أن يزيل الشكوك والأوهام ، وقد يجوز على نفسه الحصران بفتح باب الإثبات وإطلاق العنان لخصمه في سرد مساوئه وتعداد نقائصه ؛ وقد يكون الخصم ألحن بحجته فيطغى عليه بسبل مقترياته ، ويذهب المجنى عليه فريسة عجزه عن رد مزاعم خصمه ودفع الفرية عن نفسه . وليس ذلك على كل حال في مصلحة الفرد ولا في مصلحة المجتمع ، فالأولى أن يوصد باب الإثبات في كل الأحوال ، وأن تطوى صحائف الماضي فلا يؤذن بنشرها بين جدران المحاكم .

على هذا كان من المقرر قانونا أن جريمة القذف تستوجب العقاب ولو كانت وقائع القذف صحيحة أو اعتقد القاضي صحتها ، إلا ما استثنى في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع . فلا يباح للقائف في سبيل إثبات حسن نيته أن يثبت أن ما رواه صحيح ، أو أنه كان يعتقد صحته ، أو أنه نقله عن آخرين أكدوا له صحته ، أو أن الخبر مستفيض بين الجمهور ، فليس لشيء من ذلك تأثير على مسؤوليته الجنائية . ولكن هل يجوز للتهم أن يتمسك بصحة الخبر ابتغاء تخفيف مسؤوليته ؟ لا شك أن للحاكم أن يتخذ من صحة وقائع القذف ظرفا مخففا للجريمة والعقوبة ، ولها أن تعتمد في تقدير ذلك على ما بين يديها من الأوراق والمستندات ، وما تستخلصه من مجموع الظروف ؛ ولكن ليس للتهم أن يتوسل بذلك الى طلب الإذن له بإثبات صحة الوقائع بشهادة

الشهود، كما أنه لا يجوز للقاضي أن يتخذ ذلك ذريعة الى فتح باب الإثبات، والا جرد ذلك الى الخروج عن حكم القانون. فالإثبات المباشر ممنوع في كل الأحوال، سواء أكان ذلك لرفع المسؤولية الجنائية، أم لتخفيض العقوبة أو التعويض المدني، ولكن هذا لا يمنع المحكمة من أن تكون اعتقادها من ظروف الدعوى بالحالة التي هي عليها. ومع هذا فليس للحكمة اذا اعتقدت صحة الوقائع أن تنص في حكمها صراحة على ذلك لتبني عليه أسباب التخفيف، فإن في هذا أيضا خروجا عن الغرض الذي أراده الشارع^(١).

وإثبات صحة وقائع القذف ممنوع ولو طلب المجنى عليه ذلك بنفسه، لأن المنع هنا من مسائل النظام العام^(٢). وكما أنه لا يجوز للمتهم إثبات صحة الوقائع، كذلك لا يجوز أن يؤذن للمجنى عليه بإثبات كذبها، لأن حق المجنى عليه في النفي مرتبط بحق المتهم في الإثبات، فاذا سقط أحد الحقيقتين وجب أن يسقط معه الحق المقابل له^(٣).

وكما يتمتع الإثبات أمام المحكمة الجنائية كذلك يتمتع أمام المحكمة المدنية المرفوع اليها دعوى التعويض عن الضرر المتسبب عن القذف. غير أن للحكمة المدنية أن تستخلص من وقائع الدعوى وظروفها والمستندات التي بين يديها ما تستعين به على تخفيض المسؤولية المدنية، بغير أن تنص صراحة على ما يمكن أن تكون قد انتهت اليه من الاعتقاد بصحة الوقائع^(٤).

(١) لبراهان، ج ٢قرة ٧٧٣

(٢) باريه، ج ٢قرة ٥٥٩

(٣) لبراهان، ج ٢قرة ٧٧٥ — باريه، ج ٢قرة ٥٥٧

(٤) لبراهان، ج ٢قرة ٧٧٧ — باريه، ج ٢قرة ٥٦٠

الفصل الثاني

في السب

بين الشارع المصرى حكم السب العلنى فى المادة ٢٦٥ ع إذ قال: (كل سب غير مشتمل على إسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على إسناد عيب معين أو على خدش التاموس أو الاعتبار بأى كيفية كانت من الأحوال الميئنة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ إذا اقتضى الحال ذلك) .

وتلاحظ قبل الكلام على موضوع هذه المادة أن فى صياغتها شيئا من اللبس، فإن واضح هذه المادة جعل عبارة (بأى كيفية كانت) مرتبطة بما بعدها من العبارات، مع أنها يجب أن تكون مرتبطة بما قبلها ولا علاقة لها بما بعدها، والذى دعا الى اللبس ذكر لفظ (من) بعد هذه العبارة، والواقع أنه لا محل له، وكان الواجب أن يستبدل به لفظ (فى) . وعلى هذا يكون المعنى المراد من المادة المذكورة هو أن السب المشتمل على إسناد عيب معين أو الذى يترتب عليه خدش التاموس أو الاعتبار بأية كيفية كانت اذا وقع بأحد الطرق الميئنة بالمادة ١٤٨ ع يعاقب عليه بالحبس الخ .

المبحث الأول — فى أركان الجريمة

أركان جريمة السب أربعة: (١) أن يكون السب بإسناد عيب معين أو عبارات تخدش التاموس أو الاعتبار بأية كيفية كانت؛ (٢) أن يكون السب موجها الى شخص أو أشخاص معينين؛ (٣) أن يكون بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ ع؛ (٤) أن يكون بقصد جنائى^(١) .

(١) قارن باريه، ج ١ قرة ٤٤٣

الركن الأول — إسناد عيب معين الخ

هذا الركن هو الذى يميز السب من القذف ، فالقذف لا يكون إلا بإسناد أمر أو واقعة معينة بزمان ومكان وظروف خاصة ، أو على الأقل معينة بعض التعيين . أما السب فلا يكون بإسناد واقعة معينة ، بل يكون بإسناد عيب معين بغير تعيين وقائع ، أو بتوجيه عبارات تخدش التاموس أو الاعتبار .

أما العيب المعتبر فيراد به كل نقص في صفات المستند إليه أو أخلاقه أو سيرته ، فمن يقول عن آخرائه لص أو مزور أو نصاب أو سكير أو فاسق أو ماجن فإنه يسند إليه بذلك عيباً معيناً .

وأما العبارات التى تخدش التاموس أو الاعتبار فهى كل عبارة تمس شرف المجنى عليه أو تحط من كرامته . وهذا المعنى على إطلاقه يدخل فيه إسناد العيوب المعتبرة ، ولكن قد يخدش التاموس أو الاعتبار بغير إسناد عيب معين ، كمن يقول عن آخرائه حيوان أو كلب أو ابن كلب . ويدخل في هذا إسناد عيوب غير معينة ، كمن يقول عن آخرائه أسوأ خلق الله ، أو إنه أول من يسعى للفساد ، وآخر من يسعى لمكرمة ، أو إنه لا يتحرك لفعل الخير ، ولا تهزه عاطفة إشفاق ، أو إنه لا يرجى منه نفع ولا هو ممن يعول عليهم فى الملمات . وقد حكم بأن عبارة (فليسقط المدير فليمت المدير) تعتبر سباً خادشاً للتاموس والاعتبار بالمعنى المقصود فى المادة ٢٦٥ ع^(١) . وحكم أيضاً بأنه إذا كانت اقضاء أثر السيدات ولمسهن باليد والدخول وراءهن فى المنزل وتوجيه الكلام اليهن على رغم ممانعتن لا يكفى لتكوين الفعل الفاضح المخل بالحياء ، فإن هناك مع ذلك محلاً للمحاكمة على جريمة السب ، لأن مثل هذا الفعل يخدش تاموس السيدات واعتبارهن^(٢) .

(١) قض ٦ مايو ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٠٥) .

(٢) قض ٢١ يوليو ١٩٠٤ (المجموعة ٦ ص ٥) .

ويأخذ حكم السب الخلدش للناموس والاعتبار كل دعاء على الغير بشراً، كاللطاء بالموت أو الهلاك أو الخراب الخ .

ويفرق الفرنسيون بين الناموس (honneur) والاعتبار (consideration) بأن الأول مرجعه الى قيمة الإنسان عند نفسه، وأما الثاني فمرجعه الى قيمة الإنسان عند غيره من الناس، فالأمر الذى يخذش الناموس أو الشرف هو الذى يحط من كرامة الإنسان عند نفسه، والذى يخذش الاعتبار هو الذى يحط من سمعة الإنسان عند غيره .^(١) وعلى كل حال فليس لهذه التفرقة قيمة عملية .

وكما يكون السب بألفاظ أو عبارات صريحة يجوز أيضاً أن يكون بالكناية أو بطريق التهمك أو الاستهزاء أو السخرية أو بطريق التعريض أو التاميع الخ ، والمعبرة فى ذلك كله بقصد الجانى . فاذا كانت عبارات السب واردة على سبيل المجاز فلا تحمل على السب إلا اذا ثبت أن المتلفظ بها يقصد معناها المجازى لأن الأصل فى الكلام الحقيقة^(٢) . فمن وصف أتربانه عريض القفا، فلا يعد وصفه هذا سبا إلا اذا تتيّن من ظروف الواقعة أنه أراد بذلك وصفه بالغبابة والبلادة .

ولا بد عند تفهم معانى الألفاظ ومرامها من الرجوع الى عرف الجهة التى استعمل فيها اللفظ ، فقد يكون للعرف المحلى دخل كبير فى تحديد معانى ألفاظ السب . وقد يكون اللفظ بريثاً من كل عيب فى جهة وشائناً فى جهة أخرى ، فيجب على المحكمة أن تراعى العرف المحلى فى تقدير معانى الألفاظ والبارات .

وقد يكون بعض الألفاظ على ظاهره غير شائن، وليس فى معناه بحسب الأصل ما يؤلم النفس أو يحط من الكرامة ، ولكنه قد يحمل فى بعض الأوساط أو بحسب نية المتلفظ به على معانى خاصة تجعله فى عداد ألفاظ السب ، فمن ذلك لفظ برمكى أو غرمى .

(١) ياربيج، ج ١ قرة ٤٠٩

(٢) استئناف مصر بضع ٣٠ مايو ١٨٩٩ (الحقوق ١٤ ص ١٩١) .

ويدخل في السب أيضا نسبة الأمراض المكروهة ، فمن قال لآخريا أبرص ،
أو يا مسلول بعد سبابا ، وكذا نسبة العيوب الخلقية ، كما لو قال له يا أعمى ، أو يا أعور ،
أو يا أعرج الخ .

والأصل أن نسبة شخص الى دين أو مذهب معين أو فرقة أو طائفة معينة
لا يعد سبابا ، لكن قد ينصرف ذلك الى معنى السب بحكم العرف أو الوسط اذا
أراد به قائله ذلك المعنى ، فمن ذلك قول إنسان لآخريا درزى ، أو يا يهودى ،
أو يا نصرانى ، أو يا رجبى ، أو يا ابن الفرماسونى .

كذلك الحكم فيما يتعلق بنسبة شخص الى جنسية معينة ، فمن قال لآخريا انجليزى
أو يا فرنسى فالأصل ألا شئ في ذلك ، لكن اذا قال له يا شامى ، أو يا إيرانى ،
أو يا ابن الماطلى ، فقد يكون لذلك معنى خاص بحسب قصد القائل وتأويل العرف .
ومن هذا القبيل أيضا النسبة الى صناعة أو حرفة معينة ، كقولهم يا جزار ، أو يا فران ،
أو يا حنوتى ، أو يا زبال الخ .

ومن العبارات ما يتضمن إسناد أمور شائنة ، وكان الأولى بها أن تعد قذفا
لولا أنها مسوقة في قالب الإبهام ، وليس فيها التعيين الكافى لاعتبارها قذفا ، كقولهم
حاد عن جادة الحق واتبع سبيل الغواية الخ . فتل هذه العبارات تعد سبابا لا قذفا ،
لأن من شأنها خدش التاموس والاعتبار .

الركن الثانى — تعيين المخنى عليه

يجب أن يكون السب موجها الى شخص أو أشخاص معينين أو ممكن تعيينهم .
فاذا كانت ألفاظ السباب عامة أو موجهة الى أشخاص خياليين لا يمكن تعيينهم ،
فلا جريمة ولا عقاب . فالسكران الذى يدفعه سكره الى التفوه فى الطريق العام
بألفاظ السباب غير قاصد بذلك شخصا معينا لا يعاقب على أنه مرتكب لجريمة
السب العلنى ، وإنما تجوز معاقبته على جريمة السكر البين (المادة ٣٣٨/٢) ، أو جريمة
إفلاق راحة السكان ليل (المادة ٣٣٣/١) ^(١) .

ويعاقب على السب ولو صدر في غياب الشخص الموجه إليه، بشرط أن يكون قد ذكر اسمه أو عين تعيناً كافياً^(١).

الركن الثالث - العلانية

لا يعاقب على السب بمقتضى المادة ٢٦٥ ع إلا إذا ارتكب علانية، وكانت العلانية بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ ع فقط. فلا تتوفر العلانية المطلوبة هنا إذا وقع السب بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٠ ع. غير أنه يلاحظ أن السب إذا وقع بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٠ ع، وكان موجهاً إلى موظف عمومي بسبب أمور تتعلق بوظيفته، فإنه يدخل في حكم المادة ١٥٩ ع، وإن كان لا يدخل في حكم المادة ٢٦٥ ع.

فاذا كان السب غير علني فلا تنطبق عليه المادة ٢٦٥ ع، ولكنه يعد مخالفة طبقاً للمادة ٣٤٧ فقرة أولى عقوبات، إلا إذا كان موجهاً إلى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها، وكان واقفاً بالقول أو الإشارة أو التهديد، فإنه يصبح جنحة معاقباً عليها بالمادة ١١٧ ع.

وقد حكم بأنه يكفي لتوفر العلانية المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ ع أن توجه ألفاظ السب في الشارع العمومي حيث يحتمل سماعها، وأن كلمة مقالات الواردة في المادة ١٤٨ لا تقتصر على الخطابة بل تشمل أيضاً الحديث البسيط^(٢). وبأن عبارات السب الواردة في مذكرات كتابية قُتِمَت للحاكم تقع تحت طائلة المادة ٢٦٥ ع، وتعتبر العلانية متوفرة في هذه الحالة، لأن المذكرات وإن كانت غير معرّضة لاطلاع الجمهور عموماً، إلا أنها بطبيعتها متداولة بين أيدي هيئة خاصة من الناس^(٣). وبأن

(١) قض ٢٧ فبراير ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ١٠٩) وأول فبراير ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٤٢) وجزئية كفرازيات ٢ يولي ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٥٦).

(٢) قض أول فبراير ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٤٢).

(٣) قض ١٦ أكتوبر ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١١).

حجرة مأمور القسم تعتبر محلا عموميا بالمعنى المقصود في المادة ١٤٨ ع، والسب الذي يقع فيها يعدّ جنحة معاقبا عليها بالمادة ٢٦٥ ع^(١). وبأن السب يعتبر علنيا ولو صدر في مكان خصوصي كمتزل مثلا، اذا قيلت عباراته بصوت طال أمكن سماعه من الشارع^(٢). وبأن السب الذي يحصل في ساحة منزل يسكنه أشخاص عديدون على مسمع منهم يعدّ سبا علنيا^(٣). أما في غير هذه الأحوال فيعتبر السب الحاصل في منزل خصوصي سبا غير علني^(٤)، ولو وقع بحضور أشخاص غير أصحاب المنزل، كمحقق حضر لسماع شهادة أو أقوال إحدى سيدات المنزل. وحكم بأن المنظرة (المندرة) لا تعدّ محلا عموميا ولو اجتمع فيها عدد من الزائرين، فلا يعدّ السب الواقع فيها بهذه الحالة علنيا^(٥).

الركن الرابع - القصد الجنائي

لا تتم جريمة السب إلا اذا توفر فيها القصد الجنائي، ويعتبر القصد الجنائي متوفرا متى وجه الجنائي ألفاظ السب عالما أنها تتضمن عيبا معينا، أو أنها تخدش الناموس أو الاعتبار، ولا عبرة بعد هذا بالبواعث. فاذا كانت عبارات السب مقدّمة بذاتها، وجب اقتراف القصد الجنائي في هذه الحالة، وعلى المتهم إثبات العكس^(٦).

فاذا كانت الألفاظ التي تنفيدها السب قد استعملت بغير قصد السب باعتبار نية المتهم، أو لأنها جارية على السنة الأفراد في الوسط الذي وقعت

(١) قض ١٤ يونيو ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ٩٦) أنظر بعكس ذلك استئناف الاسكندرية ١١ يونيو ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ١١).

(٢) جريدة كفرنزيات ٢ يولي ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٥٦).

(٣) قض ٢٦ يولي ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٧٤).

(٤) مخالقات جرجا ١٥ فبراير ١٩٠٣ (الحقوق ١٨ ص ٣٨).

(٥) قض أول مايو ١٩٢٣ (الحاماة ٤ عدد ٣٢٤ ص ٤٢٩).

(٦) جريدة جرجا ١٥ فبراير ١٩٠٣ (المجموعة ٤ عدد ٥٤).

(٧) لبواخيان، ج ٢ فقرة ٧٦٣

فيه بغير أن يقصد بها سب ، فلا عمل للعقاب لعدم توفر القصد الجنائي^(١) . على أن هذا في حكم النادر الذي لا يقاس عليه ، والأصل في السب أنه يكون دائماً مصطلحاً بسوء القصد ، لأنه يدل على نقص في آداب مرتكبه أو بذاعة في لسانه ، ولا يوجد للسب مبرر كما قد يوجد للقذف في بعض الأحوال ؛ والذي يلجأ إلى السب دون القذف يعوزه في الغالب العلم بحقيقة ما أسنده إلى المجنى عليه ، فهو يكيل القول جزافاً بغير تحديد ولا تعيين للوقائع والظروف التي بنى عليها أقواله .

ولهذا كان الأصل ألا يسمح في السب بإثبات صحة عباراته ، إذ الإثبات فيها غير ممكن لما يحيط بها من الإبهام وعدم التحديد أو التمين . وهذا هو الرأي الذي أخذ به الشارع الفرنسي ، أما الشارع المصري فقد خالف ذلك ، وأذن بقبول الإثبات متى كان السب موجهاً إلى موظف عمومي فيما يتعلق بأعمال وظيفته . وهذا مستفاد من قوله في آخر المادة ٢٦٥ ع (وهذا مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ إذا اقتضى الحال ذلك) ، وبذلك سوى بين القذف والسب فيما يتعلق بيجواز الإثبات في الحدود المقررة له . على أن ذلك لا يمكن أن يكون إلا حيث تشير عبارات السب ولو من طريق غير مباشر إلى واقعة معينة يمكن إثباتها ، فمن يرى موظفاً بأنه مرتشٍ يجوز أن يكون على علم بواقعة معينة ارتكب الموظف فيها الرشوة فيباح له إثباتها ، بشرط أن يكون في ذلك حسن النية ، ويكون قصده خدمة المصلحة العامة .

أما إذا لم يكن في الإمكان استخلاص وقائع معينة من عبارات السب ولو من طريق غير مباشر ، أو كان السب متضمناً وقائع لا يمكن إثباتها عقلاً ، فالإثبات ممتنع في الحالتين . ومن هذا يفهم أن دائرة الإثبات في السب ضيقة بحكم طبيعة الجريمة ، لأن الذي يبررها عن القذف هو عدم اشتغالها على إسناد وقائع معينة كما هو صريح نص المادة ٢٦٥ ع . وإنما الذي دعا الشارع إلى إباحة الإثبات في السب هو احتمال

وقوع الاشتباه في بعض الأحوال بين الجريمتين، بحيث لا يسهل التمييز بينهما لعدم وضوح الحد الفاصل بين الجريمتين كما تقدم . ففي مثل هذه الأحوال يباح الإثبات متى كانت العبارات موجهة الى موظف عمومي فيما يتعلق بأعمال وظيفته ، وكانت قابلة للإثبات ، سواء أوصفت الجريمة بأنها قذف أم سب .

ويلاحظ هنا أن المادة ١٥٩ ع تنص أيضا على السب الذي يوجه الى موظف عمومي بسبب أمور تتعلق بوظيفته ، ولم ينص فيها على إباحة الإثبات كما قلنا ، فأى النصين يصح التحويل عليه ؟ الظاهر أنه متى وصف الفعل بأنه سب وجب تطبيق المادة ٢٦٥ دون المادة ١٥٩ عند التعارض ، إذ لا شك في أن تطبيق المادة ٢٦٥ يكون عندئذ أصح للتميم ، لأنه إن أضح في إثبات صحة الوقائع ، وكان مدفوعا الى السب بدافع المصلحة العامة أعنى من العقاب .

المبحث الثاني — في عقاب السب

تعاقب المادة ٢٦٥ على السب العلني بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا .

المبحث الثالث — في السب الذي يعد مخالفة

نصت المادة ٣٤٧ عقوبات على أنه (يحازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا : (أولا) من ابتدر إسمانا بسب غير علني أو غير مشتمل على إسماد عيب أو أمر معين) . وهذه المادة مقتبسة من نص المادة ٢٠ من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في ١٧ مايو سنة ١٨١٩ ، وكانت تقضى بمعاينة السب بعقوبات المخالفات اذا لم يشتمل على إسماد عيب معين أو لم يكن علنيا . وكان السب الذي يعتبر جنحة في حكم ذلك القانون هو الذي يتوفر فيه شرطا العلانية وإسماد عيب معين ، فاذا انعدم أحد الشرطين أصبح الفعل مخالفة . وهذا تقسيم معقول ولا تناقض فيه ، وإن كان الشارع الفرنسي قد عدل عنه في قانون

سنة ١٨٨١ الى تقسيم أبسط وأسهل، إذ جعل كل سب علني جنحة سواء اشتمل على إسناد عيب معين أولا، وكل سب غير علني مخالفة (المادة ٣٣) .

أما الشارع المصري فإنه خلط بين القانونين، فاستمد حكم السب الذي يعتد جنحة من قانون سنة ١٨٨١ وإن لم يتقل عبارته بحروفها، فلم يفرق في الجنحة بين السب الذي يشتمل على إسناد عيب معين والذي لا يشتمل على ذلك، بدليل قوله (بل كان مشتملا على إسناد عيب معين أو على خدش التاموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت)، وعبارته هذه تشمل ولا شك كل أنواع السب . وعلى ذلك يكون كل سب جنحة في حكم المادة ٢٦٥ ع، أي كانت صيغته أو عبارته أو مشتملاته، متى ارتكب في العلانية بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ عقوبات . وكان الواجب بعد هذا أن يدخل في حكم المخالفات السب غير العلني فقط قياسا على التقسيم الفرنسي . ولكن الشارع المصري نسي أنه استمد حكم السب المعتبر جنحة من قانون سنة ١٨٨١، فلما أراد النص على حكم السب الذي يعتبر مخالفة رجع الى حكم قانون سنة ١٨١٩ الفرنسي، وقرر في المادة ٣٤٧ ع أن السب يعتبر مخالفة اذا كان غير علني، أو غير مشتمل على إسناد عيب أو أمر معين . ومعنى العبارة الأخيرة من هذا النص أن السب يعتبر مخالفة متى كان غير مشتمل على إسناد عيب أو أمر معين، أي ولو كان علنياً؛ وبذلك يتعارض حكم مادة المخالفة مع مادة الجنحة فيما يتعلق بالسب العلني الذي لا يشتمل على إسناد عيب معين، فهو بحكم المادة ٢٦٥ يعتبر جنحة لأنه يرتب عليه خدش التاموس أو الاعتبار، والعلانية متوفرة فيه، لكنه بحكم المادة ٣٤٧ يعتبر مخالفة لأنه سب غير مشتمل على إسناد عيب معين؛ فن قال لآخر علنا (يا كلب) صح أن يعتد قوله هذا جنحة أو مخالفة لانطباقه على المادتين . وقد يصح القول بأنه تلقاء هذا التعارض بين النصين يجب ترجيح تطبيق نص المادة ٣٤٧، لأنه يفتح للتهم بابا للبراءة اذا أثبت أنه لم يكن هو المبتدر بالسب، وبذلك يصبح أحد أجزاء المادة ٢٦٥ ع معطلا، وهو الخاص بالسب العلني الذي

يترتب عليه خدش التاموس أو الاعتبار فقط دون أن يشمل على إساءة عيب معين، وهذا عيب في التشريع لا مبرر له .

ويشترط للعقاب على السب المنصوص عليه في المادة ٣٤٧ عقوبات أن يكون مرتكب السب قد ابتدر المحنى عليه بالسب، أى ألا يكون قد أُلجئ الى السب ردًا على سب موجه اليه . والنص الفرنسى للمادة ٣٤٧ أوضح في هذا المعنى إذ هو يقول (sans avoir été provoqué) . ويفهم من هذا أن الشارع المصرى اعتبر الاستفزاز (provocation) عذرا مبررا للسب في هذه الحالة . فالذا اعتدى شخص على آخر بالسب ، فردّ المعتدى عليه ذلك السب بسب غير علفى أو غير مشتمل على إساءة عيب أو أمر معين ، فلا عقاب على الثانى قانونا . ويلاحظ أن الشارع المصرى لم يجعل الاستفزاز عذرا فى السب إلا فى باب المخالفات ، أما السب الذى يعتبر جنحة ، أى السب العلنى المشتمل على إساءة عيب معين ، فلا يعذر مرتكبه ولو صدر منه جوابا على سب سابق موجه اليه . وذلك على خلاف حكم القانون الفرنسى ، فإنه يعتبر الاستفزاز عذرا مانعا من العقاب فى السب الذى يقع على آحاد الناس (غير الموظفين) ولو كان ملنيا أى جنحة (المادة ٣٣٣ فقرة ٢ من قانون الصحافة الفرنسى) ، وإنما يشترط أن يكون السب الأول حاصلا أيضا بطريقة ملنية ^(١) . وكما يكون الاستفزاز بالسب كذلك يصح أن يكون بالقذف ^(٢) ، لكن القذف لا يبرر القذف بحال ، لأن عذر الاستفزاز قاصر على السب فقط ^(٣) .

أما فى مصر فلا يضلح الاستفزاز عذرا للقذف ولا للسب الذى يعتبر جنحة ، وإنما هو عذر مبرر للسب الذى يعتبر مخالفة فقط . ويشترط أن يكون الفعل الذى استفز مرتكب السب مباشرة ، وموجها الى شخص مرتكب السب ، وصادرا عن

(١) لبراهمان ، ج ٢ فقرة ٨٢٢

(٢) لبراهمان ، ج ٢ فقرة ٨٢٤

(٣) لبراهمان ، ج ٢ فقرة ٧٣٤

الشخص الذى وقع عليه ذلك السب . فإذا سب زيد عمرا فسب عمرو بكرا ، فلا يعذر عمرو فيما وجهه من السب الى بكر . وإذا سب زيد عمرا فسب عمرو زيدا وأخا زيد ، فلا يعذر فى سب الأخ . وإذا سب زيد عمرا بقاء ابن عمرو وسب زيدا ، فلا يعذر أيضا ^(١) .

ولا يشترط للإعفاء من العقاب أن يكون السب صادرا عقب الاستفزاز مباشرة ، وإنما يجب مع هذا ألا يكون قد مضى زمن كاف لإزالة أثر التهيج من نفس مرتكب السب ، والأمر فى ذلك موكل الى تقدير المحكمة ^(٢) .

وقصر عذر الاستفزاز على السب المعتبر فى حكم المخالفات مما يضاعف التعارض الواقع بين نصى المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ ، لأنه اذا اعتبر السب جنحة طبقا للمادة ٢٦٥ ع وجب العقاب ولو كان مسبوقا باستفزاز ، أما اذا اعتبر مخالفة فإن التبرئة تصبح واجبة . والظاهر أنه يجب عند التعارض تطبيق نص المادة ٣٤٧ دون المادة ٢٦٥ لأنه أصلح لثهم .

المسؤولية بطريق التعاقب - أضاف الشارع فى سنة ١٩١٠ الى المادة ٢٦٦ ع فقرة جديدة هذا نصها (يجرى أيضا تطبيق المادة ١٦٦ مكررة فى كل دعوى تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥ السابقة) . وليس لهذه الفقرة علاقة بالمادة ٢٦٦ نفسها ، وإنما هى مرتبطة بمواد القذف والسب والبلاغ الكاذب . وقد أراد الشارع بهذا النص تقرير انطباق القاعدة المبينة بالمادة ١٦٦ مكررة فيما يختص بالمسؤولية بطريق التعاقب على القذف والسب اللذين يرتكبان بواسطة الصحف والمطبوعات الأخرى . فاذا نشرت مقالة فى جريدة تضمنت قذفا أو سبا كان المسئول عن جريمة القذف أو السب هو مدير الجريدة بصفته فاعلا أصليا ، وإلا فؤلف المقالة ، ثم

(١) باريه ، ج ١ قرة ٥٤٢

(٢) لبواتان ، ج ٢ قرة ٨٢٢

صاحب المطبعة ، ثم بائع الجريدة أو موزعها على حسب البيان السابق ذكره عند الكلام على الجرائم الصحفية . فإذا أقيمت الدعوى على مدير الجريدة ومحرر المقالة ، عد المحرر أى المؤلف شريكا فى الجريمة ^(١) فقط . وكذلك الحكم فيما يتعلق بالكتب وسائر المطبوعات الأخرى .

أهملام أمرى مشتركة بين القذف والسب — ينطبق حكم المادة ٢٦٦ عقوبات السابق تفصيله عند الكلام على جريمة القذف على السب الذى يقع من أحد الخصوم على الآخرين فى أثناء المداخلة عن حقوقه أمام المحاكم تحريرا أو شفاها . كذلك يرجع فى حكم سب الأموات الى القواعد السابق تقريرها فيما يتعلق بقذفهم ^(٢) .

الفصل الثالث فى البلاغ الكاذب

بعد أن بين الشارع المصرى حكم جريمة القذف فى المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ عقوبات انتقل الى بيان حكم البلاغ الكاذب ، ويهد لذلك بيان حكم التبليغ الذى يكون صادرا عن سلامة نية وبغير قصد سيئ ، فنص فى المادة ٢٦٣ ع على أنه (لا يحكم بهذا العقاب — أى المنصوص عليه فى المادة ٢٦٢ لجريمة القذف — على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام اتقضائين أو الإداريين بأمر مستوجب العقوبة فاعله) . ثم اتبع ذلك بالنص فى المادة ٢٦٤ ع على التبليغ الذى يعد جريمة فى نظر القانون بقوله (وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق

(١) قض ٨ يناير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٢٩) .

(٢) أنظر المادة ٣٤ من قانون الصحافة الفرنسى .

العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور ولم تهم دعوى بما أخبر به) .
وسوق أحكام البلاغ الكاذب على هذا النمط يشعر بأن بين جرمي القذف والبلاغ
الكاذب شيئا من الارتباط، مع أنهما يختلفان اختلافا جوهريا، فإن جريمة القذف
من الجرائم التي تشترط فيها العلانية، وليست كذلك جريمة البلاغ الكاذب، بدليل قول
الشارع في المادة ٢٦٤ (ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور)، وليس هذا
بالتفريق الوحيد الذي يميز الجريمتين، فإن جريمة القذف تختلف أيضا عن جريمة البلاغ
الكاذب في أن الأولى تتم بنشر الوقائع المسندة إلى المحنى عليه أو إذاعتها بين الجمهور
بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ ع، أما الثانية فلا تتم إلا بإبلاغ الوقائع
المسندة إلى المحنى عليه إلى المحاكم الإدارية أو القضائية . ولا يشترط أن يقع
ذلك علانية كما تقدم، بل يغلب وقوعه بطريقة سرية على سبيل الشكوى . أضف
إلى ذلك أن جريمة القذف تتم بالنشر، سواء أكانت الوقائع المسندة صحيحة أم كاذبة؛
أما جريمة البلاغ الكاذب فن أركانها الأساسية أن يحصل التبليغ عن أمر مكتوب
حتما، وإلا فلا جريمة . ولا بد في جريمة البلاغ الكاذب أن يحصل التبليغ عن أمر
مستوجب لعقوبة فاعله، أما القذف فيكتفى في بعض صورته أن تكون الوقائع
المسندة إلى المحنى عليه موجبة لاحتقاره عند أهل وطنه (المادة ٢٦١ ع) .

ومع هذا قد تشابه جريمتا القذف والبلاغ الكاذب في بعض الأحوال، فإذا
نشر شخص في إحدى الصحف خطابا مفتوحا إلى وزير الداخلية مثلا يتهم فيه أحد
حكام الأقاليم بأنه يستعمل سلطة وظيفته في الاستيلاء على أموال الناس أو أملاكهم
بغير حق، فهذا الخطاب يتضمن قذفا وبلاغا في آن واحد^(١) . فإن كانت الوقائع
المذكورة فيه مكتوبة، جاز اعتباره بلاغا كاذبا متطبقا على المادة ٢٦٤ ع إذا توفرت
فيه الشروط الأخرى، ومعاقبة الناشر، أي مدير الجريدة، بصفته فاعلا أصليا في جريمة

(١) قارن جازر، ٥ قرة ٢٠٥٠ ص ٣٣٤ — ٣٣٥ — لبواخيان، ج ٣ قرة ١١٧٠ —

جارسون، مادة ٢٧٣ قرة ٢٣٦ وما بعدها .

البلاغ الكاذب، والمبلغ بصفته شريكاً له إن كان محذور البلاغ غير ناشره، لأن المادة ١٦٦ مكررة تطبق في هذه الحالة أيضاً كما يفهم من الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٦ ع . وأما إذا كانت الوقائع صحيحة فلا ترفع المسؤولية الجنائية بمحذور صحة البلاغ، بل يجب تطبيق المادة ٢٦١ ع الخاصة بالقذف . ويكون المسئول أولاً عن الجريمة في هذه الحالة هو الناشر طبقاً لأحكام المادة ١٦٦ مكررة، ويعتبر المبلغ شريكاً له إن كان غير الناشر. ولا يعني الناشر وشريكه من عقوبة القذف إلا إذا كان البلاغ صادراً عن حسن نية وعدم سوء قصد طبقاً لأحكام المادة ٢٦٣ ع .

والأصل في التبليغ أنه من الحقوق المباحة للأفراد، لأنه يساعد على كشف الجرائم ويسهل معاقبة مرتكبيها، بل قد يكون التبليغ واجباً في بعض الأحوال، كما يستفاد من نص المادتين ٦ و ٧ من قانون تحقيق الجنابات، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الكلام على الأمور المستثناة من حكم القذف المعاقب عليه . وتقريراً لهذه القاعدة وضع الشارع المصري المادة ٢٦٣ ع ليستثنى بها من حكم المادتين السابقتين عليها كل تبليغ صادر عن سلامة نية وبغير سوء قصد يرفع إلى المحاكم القضائية أو الإداريين عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله . ولا يراد بلفظ (بالصدق) الوارد في النص العربي للسادة المذكورة أن يكون التبليغ مطابقاً للحقيقة، فإن ذلك ليس شرطاً في الإعفاء من العقوبة، بل يعني المبلغ من العقاب ولو لم يكن ما بلغ به مطابقاً للواقع، بشرط أن يكون حسن النية في التبليغ، أي معتقداً صحة ما بلغ به . وهذا المعنى ظاهر من النص الفرنسي إذ يعتبر عن ذلك بقوله (de bonne foi) . فإذا سرق من شخص متاع فأخطأ بسلامة نية في الدلالة على السارق وأرشد رجال الشرطة إلى شخص برىء، قائلاً على مسمع من الناس هذا هو اللص الذي سرق متاعى، فإنه يعني من عقوبة القذف عملاً بالمادة ٢٦٣ ع . فإذا طابق قوله الواقع كان أحق بالإعفاء طبعاً، فإذا سرق شخص متاعاً آخر وفزع به، فصاح المسروق برجال الشرطة أن أقبضوا علي من سرق متاعى، فلا عقاب عليه .

على أن حكم المادة ٢٦٣ ع قاصر على الأحوال التي يقع فيها التبليغ علنا بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٨ ع ، وهذا مستفاد من ورودها على سبيل الاستثناء من المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ السابقتين عليها . ومن أجل هذا اشترط الشارع فيها حصول الإخبار بالصدق (أي بسلامة نية كما تهدم) ، وعدم سوء القصد ، أو كما ورد في النص الفرنسي (de bonne foi et sans malveillance) . وليس في اشتراط عدم سوء القصد تكرار للذي السابق عليه ، وهو سلامة النية ، كما يظهر لأول وهلة ، فإن الغرض من اشتراط سلامة النية أن يكون التبليغ مطابقا لاعتقاد المبلغ ولو كان صادرا عن خطأ ؛ أما اشتراط عدم سوء القصد فيراد به أن لا يكون التبليغ صادرا عن رغبة التشهير أو الانتقام . فإذا تمكن المسروق من القبض على السارق وتسليمه إلى أحد رجال البوليس ، فلا يباح له بعد هذا أن يصبح كلبا التي في طريقه بأحد رجال الشرطة قائلا هذا هو اللص الذي سرق متاعى . فإن فعل ذلك حق عليه العقاب طبقا للمادتين ٢٦١ و ٢٦٢ عقوبات .

لكن التبليغ قد يقع بغير علانية وهو الغالب ، وعندئذ تنقطع صلته بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ عقوبات ، وتطبق عليه أحكام المادة ٢٦٤ عقوبات اذا توفرت فيه الأركان المنصوص عليها فيها . وقبل الكلام على أركان جريمة البلاغ الكاذب تفصيلا نلاحظ هنا أن التبليغ غير العلني يختلف في الحكم عن التبليغ العلني ، ذلك بأن المادة ٢٦٤ ع تشترط في العقاب على البلاغ الكاذب توفر ركنين أساسيين : (أولهما) أن يكون البلاغ كاذبا ، (وثانيهما) أن يكون صادرا عن سوء قصد ، فإذا سقط أحد هذين الركنين انعدمت الجريمة وارتفعت المسؤولية الجنائية . فإذا أسند شخص إلى آخر واقعة مكتوبة مستوجبة للعقاب ولكنه كان حسن القصد في ذلك ، بمعنى أنه لم يكن يعلم كتبها فلا عقاب عليه ؛ وإذا أسند شخص إلى آخر في بلاغ واقعة صحيحة مستوجبة للعقاب ، فلا مسؤولية عليه ولو كان سيئ القصد في التبليغ ، بمعنى أنه لا يشترط في هذه الحالة لثبوت المبلغ أن يكون مدفوعا بحب

المصلحة العامة أو الرغبة في أداء واجب عام، بل يعنى المبلغ من المسؤولية ولو كان مدفوعاً الى التبليغ بدافع التشفى والانتقام، مادامت الواقعة المبلغ عنها صحيحة في ذاتها^(١). ولا ريب في أن هذه الأحكام لا يمكن تطبيقها إلا اذا كان البلاغ غير عني، وإلا تعارضت أحكام المادة ٢٦٤ مع أحكام المادة ٢٦٣؛ فإن المادة ٢٦٣ تشترط في البلاغ العني الذي لا يعاقب عليه القانون استثناء من أحكام القذف اجتماع شرطين: (١) الصديق أو سلامة النية أو اعتقاد صحة البلاغ كما يستفاد من النص الفرنسي؛ و (٢) عدم سوء القصد، فإذا انعدم أحد هذين الشرطين ارتفعت الإباحة وحق العقاب كما تقدم، أى أنه يكفي لوجوب العقاب أن يكون البلاغ العني صادراً عن سوء قصد ولو كان صحيحاً. وظاهر أن هذا لا يتفق مع أحكام المادة ٢٦٤ ع التي تشترط لوجوب العقاب اجتماع شرطى الكذب وسوء القصد معا.

لهذا كان من الواجب ملاحظة الفوارق بين أحكام المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ عقوبات. وليس معنى هذا أن توفر العلانية في البلاغ يمنع من تطبيق المادة ٢٦٤، فإنه اذا توفرت العلانية في البلاغ وكانت شروط المادة ٢٦٤ متوفرة فيه أيضاً، كان الفعل قذفاً وبلاغاً كاذباً في آن واحد، وإن كانت صفة البلاغ الكاذب تغلب عليه في هذه الحالة. على أن العقوبة واحدة على كل حال، وإنما الذي يزيد التنبيه اليه بوجه خاص هو أنه اذا انعدمت شروط المادة ٢٦٤ عقوبات في بلاغ عني فلا يكون معنى هذا وجوب التبرئة، بل يجوز أن يكون الفعل مع هذا مستحق العقاب طبقاً لأحكام القذف؛ بخلاف ما اذا كان البلاغ غير عني فإن الأحكام التي يجب تطبيقها عندئذ هي أحكام المادة ٢٦٤ دون سواها. وإنما يلاحظ فقط أن أركان البلاغ الكاذب ليست كلها منصوصاً عليها في المادة ٢٦٤ ع، بل بعضها مستفاد من نص المادة ٢٦٣، فلا بد عند البحث في أركان الجريمة من الرجوع الى نص المادة ٢٦٣ ع.

المبحث الأول — في أركان الجريمة

يستفاد من نص المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ عقوبات أن جريمة البلاغ الكاذب لا توجد إلا بتوفر خمسة أركان : (١) أن يكون ثمة بلاغ أو إخبار؛ (٢) عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله ؛ (٣) أن يكون هذا البلاغ قد رفع الى المحاكم القضائية أو الإداريين ؛ (٤) أن يكون الأمر الذى تضمنته هذا البلاغ كاذباً ؛ (٥) أن يكون البلاغ قد حصل بسوء قصد .^(١)

الركن الأول — البلاغ

لم يستعمل القانون المصرى لفظ (البلاغ) في التعبير عن الجريمة، وإنما اختار التعبير عنها بلفظ (أخبى)، لكن العرف القضائى جرى على تسمية هذه الجريمة بجريمة البلاغ الكاذب، اتباعاً للمصطلح الفرنسى الذى يسميها (dénonciation calomnieuse) . على أن لفظ البلاغ ليس قاصراً هنا على حالة التبليغ عن جريمة وقعت على الغير، كما هو أصل معناه الاصطلاحي ، بل يشمل أيضاً الشكوى التى يرفعها المجنى عليه نفسه .^(٢) كذلك يشمل لفظ البلاغ هنا عريضة دعوى اللجنة المباشرة التى تطلب الى من رفعت عليه .^(٣)

ويشترط القانون الفرنسى في البلاغ أن يكون مكتوباً (المادة ٣٧٣ ع ف)، لكن القانون المصرى لم يشترط ذلك . وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأنه يعاقب على البلاغ الكاذب سواء حصل شفاهاً أو بالكتابة .^(٤) فإذا كان البلاغ كتابياً فيستوى أن يكون مرفوعاً على صورة خطاب أو عريضة، أو أن يكون مسطوراً في مذكرة

(١) قارن جاور، ٥ هـ ٢٠٤٧ — أنظر أيضاً قض ٢٦ يناير ١٨٩٥ (القضا ٢٠ ص ١١٤) .

(٢) دالوز، ١٨٧٠ — ١ — ٤٣٧ — شوفرويل، ٤ هـ ١٨٤٢

(٣) استئناف أسبوط ٢٥ يناير ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٦٦) .

(٤) قض ١٥ أبريل ١٨٩٩ (القضا ٦ ص ٢٤٤) و ٢٥ مارس ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد

٧٥) و ٥ مارس ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٧٦) وأتت يوليه ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١٠٨) .

مرفوعة الى القضاء^(١) . ولا يشترط في هذه الأحوال أن تكون الكتابة ممضاة باسم المبلغ ، بل يكفي أن يثبت صدورها عنه ، كما لا يشترط أن يكون البلاغ مسطورا بخط المبلغ^(٢) . ويعتبر البلاغ الكاذب جريمة معاقبا عليها ولو كان مقدما بصفة سرية أو خصوصية (confidentiel)^(٣) .

لكن يشترط أن يكون البلاغ الكاذب صادرا عن محض إرادة المبلغ واختياره ومن تلقاء نفسه ، وأن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ وهو غير مطالب به أو مدفوع اليه ، وإلا فلا جريمة ولا عقاب^(٤) . فالشخص الذي يتهم بجريمة فيسندها أثناء التحقيق الى شخص آخر دفعا عن نفسه لا يعد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب^(٥) . والشخص الذي يطلب منه تقرير ما يعلمه عن حادثة معينة لا يعاقب ولو كذب فيها قزرا وأسند الى غيره مع سوء القصد أمورا تستوجب العقاب^(٦) . والشاهد الذي يدعى لأداء الشهادة أمام المحقق أو أمام المحكمة فيجيب على الأسئلة التي تلقى اليه بما يتضمن اتهام شخص يعلم أنه بريء لا يعد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب ، لأنه لم يتقدم الى التبليغ والاتهام من تلقاء نفسه^(٧) . وإنما تجوز معاقبته على شهادة الزور ، أو على اعتبار أنه شريك في جريمة البلاغ الكاذب ، اذا ثبت أن الجريمة قد وقعت بتواطئه وانخافه مع المبلغ^(٨) .

(١) دالوز، ١٨٦١ — ٥ — ٣٧٦

(٢) جارسون، مادة ٣٧٣قرة ٥٦

(٣) جاور، ٥ قرة ٢٠٥٠

(٤) دالوز، تحت عنوان بلاغ كاذب قرة ٧٤

(٥) لبرائخان، ج ٣ قرة ١١٦٤

(٦) جارسون، قرة ١٩ — جزئية كرموز ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣ (المحاماة عدد ١٠٣ ص ١٤٥) .

(٧) جاور، ٥ قرة ٢٠٤٨

(٨) نقض ٩ ديسمبر ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ١٧) واستئناف طلفا ٨ أكتوبر ١٩١٣

(المجموعة ١٥ عدد ١٠) تارن جزئية نيج حامدي ٢٩ مارس ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٩٤) .

(٩) جزئية أسوان ٢٤ أبريل ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٩٥) .

وكذلك يمتد شريكاً في جريمة البلاغ الكاذب كل من حرض المبلغ عليها أو سهل له ارتكابها ، كمن يحزر للمبلغ البلاغ الكاذب ، ومن يمتد بالمعلومات والبيانات التي تضمنها ، ومن يميل على المبلغ صيغة البلاغ ، ومن يكلف آخر حسن النية بتقديم بلاغ من هذا القبيل . أما من يقدم بلاغا كاذبا باسم مستعار أو باسم خيالي فهو فاعل أصلي لا شريك .

لكن مما تجب ملاحظته أن البلاغ الكاذب يمتد صادرا عن محض إرادة المبلغ ومن تلقاء نفسه ، ولو دعى المبلغ بعد ذلك الى إبداء معلومات أو بيانات جديدة أثناء التحقيق الذي قامت به السلطة المختصة إثر تهديم ذلك البلاغ ^(١) . ويمتد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب من يقدم بلاغا خاليا من أسماء أشخاص المبلغ ضدهم اذا كان عند التحقيق الذي بدئ به عقب ذلك قرر أنه يعرف أشخاصهم وذكر أسماءهم فعلا ^(٢) . ويعاقب على البلاغ الكاذب ولو تضمن وقائع سبق التبليغ عنها ^(٣) .

ويجب أن يكون البلاغ مقبلا ضد شخص أو أشخاص معينين ^(٤) ، فاذا تضمن البلاغ الإخبار بوقوع أمور مستوجبة للعقاب ولكنها غير مسندة الى أشخاص ، أو كانت مسندة الى أشخاص غير معينين فلا جريمة . فمن يرفع بلاغا الى رئيس النيابة يقول فيه كذبا إن البوليس وأعوانه سرقوه بعد محاولتهم قتله لا عقاب عليه ^(٥) . لكن لا يلزم مع هذا لتكوين الجريمة أن يبين اسم الشخص المبلغ ضده ، بل يكفي أن يكون معينا بطريقة تدل عليه ، وأن يثبت للحكمة أن البلاغ يقصد به شخص معين ^(٦) .

(١) جاور ، ٥ ققرة ٢٠٤٨

(٢) جارسون ، ققرة ٣٠

(٣) قض ٢٧ فبراير ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٥٤) .

(٤) جاور ، ٥ ققرة ٢٠٤٨ — بلانش ، ٥ ققرة ٤٣٧ — لبواتان ، ج ٣ ققرة ١١٧٨

(٥) الاستئناف ١٣ أبريل ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ١٤٨) .

(٦) قض ١٠ يولي ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٢) أنظر أيضا قض ٩ ديسمبر ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ٢٦) .

الركن الثاني - أمر مستوجب للعقوبة

يشترط القانون المصرى لتوفر جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ متضمنا أمورا أو وقائع مستوجبة لعقوبة فاعلها . والقانون المصرى فى هذا المعنى أصرح من القانون الفرنسى ، فإن المادة ٣٧٣ فرنسية لم تبن ماهية الأمور التى يجب أن يحتوى عليها البلاغ الكاذب . وتختلف جريمة البلاغ الكاذب من هذه الوجهة عن جريمة القذف ، فإن القذف يكفى فيه أن يكون الفعل المسند الى المقتوف موجبا لاحتقاره عند أهل وطنه ، أما فى البلاغ الكاذب فلا جريمة إلا حيث يكون الفعل المسند فى البلاغ مستوجبا لعقوبة فاعله . ولكن أى نوع من العقوبة يتطلبه القانون ؟ وهل يشترط أن تكون العقوبة مما نص عليه فى قانون العقوبات ؟ لا يكون ذلك طبعا إلا حيث يكون الأمر المبلغ عنه فعلا جنائيا ، فهمل يشترط فى البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ حاصلًا عن جريمة ؟ قد يتبادر الى الذهن أن ذلك هو ما يتطلبه القانون بقوله : (بأمر مستوجب لعقوبة فاعله) ، ولا سيما اذا لوحظ أن هذا النص وارد فى قانون العقوبات ، وأول ما ينصرف اليه الذهن عند ذكر العقوبة أن يكون المراد بذلك العقوبة الجنائية . وقد يساعد على هذا الظن أن النص الفرنسى عبر عن هذا المعنى بقوله : (un fait punissable) ، ولمحكمة الموسكى الجزئية حكم أخذت فيه بهذا رأى ، إذ قررت أن من شروط تهمة البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه واقعا تحت طائلة قانون العقوبات ^(١) . غير أن الذى يستفاد من عبارة المادة ٢٦٣ عقوبات أن الشارع لم يرد قصر الأمر على العقوبات الجنائية فقط ، بل دليل أنه نص أيضا على عقاب البلاغ الكاذب الذى يقدّم الى المحاكم الإدارية ، ومن المسلم به أن المحاكم الإدارية لا يملكون سلطة توقيع العقوبات الجنائية . وقد يرد على هذا بأن الشارع أراد بالمحاكم الإدارية رجال الضبطية القضائية الذين من اختصاصهم تحقيق ما يقدّم اليهم من البلاغات وإحالتها بعد ذلك على السلطات

(١) جزئية الموسكى ١٤ نوفمبر ١٩٠١ (الحقوق ١٧ ص ١٧٢) .

المختصة بالحكم ، ولكن هذا يكون تخصيصا بنير مخصص ، لأن عبارة الحكم الإداريين تشمل رجال الضبطية القضائية وغيرهم ، فلا بد أن يكون الشارع قد أراد معاقبة المبلغ كذبا ولو كان ما يلج به لا يستوجب عقوبة جنائية . ويكفى إذن لتطبيق المادة ٢٦٤ ع أن يكون البلاغ مقبلا ضد موظف عمومي عن أمور لو كانت صحيحة لأوجبت معاقبته إداريا . وهذا ما أخذت به محكمة النقض المصرية في حكم لها جاء فيه ما نصه (وحيث إنه من المقرر قانونا أن البلاغ الكاذب في حق موظف عمومي أو شخص مكلف بخدمة عمومية يعاقب عليه ليس فقط إذا أسند له في البلاغ فعل واقع تحت أحكام قانون العقوبات ، بل ولو كان الفعل المنسوب له يجوز أن ينتج عنه محاكمته تأديبيا أو اتخاذ إجراءات إدارية ضده ^(١)) . غير أن هذا الحكم يتم عن تأثر محكمة النقض بالرأى الفرنسى ، فقد ذهبت في حكمها الى أبعد مما يحتمله نص القانون المصرى كما سئلين فيما لى ، ولكنها على كل حال قد أصابت الحقيقة فيما قررته من أن البلاغ الكاذب يعاقب عليه ولو تضمن أموراً لا تستوجب عقوبة جنائية . وعلى هذا يمكن تقسيم البلاغات الكاذبة الى بلاغات مقدمة ضد أفراد الناس ، وأخرى ضد أحد الموظفين العموميين .

أما البلاغات الكاذبة المقدمة ضد أفراد الناس فلا يعاقب عليها إلا اذا تضمنت إسناد أمور جنائية لو صحت لأوجبت عقاب من أسندت اليه طبقا لأحكام قانون العقوبات ، لأن العقوبة الجنائية هي وحدها التي يمكن أن تحمل بالأفراد ، ولأن القانون لا يعد البلاغ الكاذب جريمة إلا اذا كان التبليغ عن أمر مستوجب لعقوبة . فإذا تضمن البلاغ الكاذب إسناد أمر موجب لاحتقار المبلغ ضده أو كراهيته أو ازدرائه فلا جريمة ولا عقاب . لكن محكمة النقض حكمت أخيرا بأنه يعاقب على البلاغ الكاذب اذا نسب للشخص المبلغ في حقه أمور لو صحت لأوجبت عقابه قانونا ، وكذلك اذا كانت نسبة تلك الأمور اليه جعلته عرضة لاحتقار أهل وطنه ^(٢) .

(١) قض ٢٧ فبراير ١٩١٥ (المجموعة ١٦ طرد ٥٤) .

(٢) قض ١٠ يناير ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ طرد ٥٤) .

وكذلك حكمت محكمة كفر الزيات الجزئية بأنه لا يشترط لوقوع البلاغ الكاذب تحت طائلة قانون العقوبات أن يكون الأمر المبلغ عنه معاقبا عليه ، بل يكفي أن يكون من شأنه تعرض المبلغ في حقه لا حقار أهل وطنه له^(١) .

وكلا الحكيمين خطأ لمخالفته لصريح نص القانون .

لكنه يكفي للعقاب أن يتضمن البلاغ الكاذب إسناد جريمة الى المبلغ ضده ، ولو أن السلطة الموكلة بالتحقيق أو الحكم لم تر محلا للعقاب عليها لانعدام بعض أركانها ، إذ يكفي أن يكون الفعل المبلغ عنه جريمة ولو في الظاهر^(٢) ، كما لو بلغ شخص عن آخر أنه هتك عرض فتاة صغيرة ، ثم تبين من التحقيق أن الفعل وقع بغير قوة ولا تهديد ، وأن الفتاة قد تجاوزت الرابعة عشرة من عمرها . إلا أنه يجب على الأقل أن يكون الفعل المبلغ عنه منطبقا في وصفه على جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون ولو في الظاهر ، وإلا فلا عقاب على البلاغ الكاذب . فاذا بلغ شخص كذبا عن آخر أنه يعاشر أخته البالغة معاشرة سفاح فلا عقاب ، لأن هذا الفعل لا يعد جريمة في نظر القانون^(٣) . لكن البلاغ الكاذب يقع تحت طائلة العقاب ولو كانت الجريمة المبلغ عنها قد سقطت بمضى المدة^(٤) . وقد حكمت محكمة الموسيقى الجزئية بأنه يجب للعقاب على جريمة البلاغ الكاذب ألا يكون الأمر المبلغ عنه مستحيل الحدوث ، فاذا بلغ شخص عن امرأة أنها تعاطت أدوية مؤدية الى الإجهاض ، وثبت أنها لم تكن حبل ، فالبلاغ مع كذبه لا عقاب عليه لاستحالة الجريمة^(٥) . وهذا الحكم غير صحيح لأن الفعل الذي بلغ عنه جريمة في الظاهر على الأقل .

(١) جزئية كفر الزيات ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ (المجموعة ٢١ عدد ٦١) .

(٢) دالوز ، تحت عنوان بلاغ كاذب فقرة ٣١

(٣) جارسون ، فقرة ٩٧

(٤) قاض ٢٩ أبريل ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٩٩) .

(٥) جزئية الموسيقى ١٤ نوفمبر ١٩٠١ (الحقوق ١٧ ص ١٧٢) .

وأما البلاغ الكاذب الذى يقتّم ضدّ موظف عموى فله حكم آخر ، لأنه لا يشترط فيه أن يتضمن إسناد فعل معاقب عليه جنائياً ، بل يكفى أن يكون قد تضمن إسناد أمر مستوجب لعقوبة تأديبية ، وذلك ما يستفاد من نص المادة ٢٦٣ ع كما قلّمنا . ولكن هل يراد بذلك العقوبات التأديبية المنصوص عليها فى لوائح التأديب التى تحكم بها مجالس التأديب ، أم يدخل فى ذلك كافة الإجراءات الإدارية التى يمكن أن تقع على الموظف ؟ الرأى عندى أنه يجب قصر الأمر على العقوبات المنصوص عليها فى لوائح التأديب ، والى لا يمكن إيقاعها بالموظف إلا بعد إجراءات خاصة ، لأن هذه وحدها هى التى يصح أن تدخل فى معنى العقوبة التى يرى إليها القانون . فلا يصح أن يدخل فى هذا المعنى نقل الموظف من مكان الى آخر ، أو حرمانه من الترقية أو التثبيت ، أو إغلاظ الرئيس فى معاملته ، الى آخر ما هنالك من الإجراءات الإدارية التى يمكن أن تحمل بالموظف ، دون أن يكون لها صبغة العقوبة التأديبية بالمعنى القانونى . فاذا بلغ شخص عن موظف أنه يلعب الخمر ، أو يتردد على منازل الدعارة ، أو يقضى ليله فى المقامرة ، فلا محل للعقاب على البلاغ ولو كان كاذباً ، لأن هذه الأمور تتعلق بحياة الموظف الخصوصية ولا تستوجب عادة محاكمته التأديبية ، لأن الأصل فى الجزاءات التأديبية أنها لا توقع إلا عند إخلال الموظف بواجبات وظيفته . ولكن حكم محكمة النقض السابق ذكره يشمل كل هذه الصور ، لأنها تدخل فى قول المحكمة (أو اتخاذ إجراءات إدارية ضدّه) . وقد جرت المحكمة فى ذلك على نهج المحاكم الفرنسية وأقوال الشراح الفرنسيين ، ولكن القانون المصرى يختلف فى هذه النقطة عن القانون الفرنسى اختلافاً جوهرياً ، لأنه يشترط أن يكون الأمر المبلغ عنه مستوجبا لعقوبة فاعله ، فيجب أن يكون للجزاء الذى يصح أن يحل بالموظف صفة العقوبة ولو من الوجهة التأديبية على الأقل . أما القانون الفرنسى فلم يبيّن ماهية الأمور التى يجب أن يتضمنها البلاغ الكاذب ولا الأمر الذى يمكن أن يترتب عليها ، ولهذا ذهبت المحاكم الفرنسية والشراح الفرنسيون الى أن البلاغ يجب أن يتضمن أمراً خطيئياً يجوز أن

ينتج أثراً ذا شأن^(١)، ولم يشترطوا في حالة الموظف أن يبلغ ذلك الأثر مبلغ العقاب، بل أجازوا أن يكون من نوع الإجراءات الإدارية التي تؤثر على مركز الموظف أو مكانته^(٢). لكنه إن جاز قبول هذا الرأي في القانون الفرنسي لعدم النص، فليس من الممكن قبوله على إطلاقه في مصر حيث يتطلب القانون أثراً محدوداً وهو العقاب.

ولا يشترط على كل حال أن يكون الفعل المبلغ عنه قد أسند إلى المبلغ ضمه على سبيل التأكيد، بل يعاقب المبلغ ولو أسند الأمر إلى المبلغ ضمه على سبيل الإشاعة، أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال^(٣).

الركن الثالث — المحاكم القضائية والإداريين

يشترط القانون في البلاغ الكاذب المعاقب عليه أن يكون قد رفع إلى المحاكم القضائية أو الإداريين، وبعبارة أخرى أن يكون قد رفع إلى رجال السلطة القضائية أو السلطة الإدارية، لأن هاتين السلطتين هما اللتان تملكان حق العقاب والتأديب. ويدخل في هاتين السلطتين المختصتين بتلقي البلاغات قضاة التحقيق، وأعضاء النيابة، وكلاء المديرات والمحافظات، وحكامدارو البوليس، ومأمورو المراكز والأقسام، ومعاونو البوليس، والملاحظون، والعمد، ومشايخ الخفراء، وسائر رجال الضبطية المنصوص عليهم في قانون تحقيق الجنايات والقوانين الأخرى، فهؤلاء جميعاً مختصون بتلقي البلاغات المتعلقة بالوقائع الجنائية.

وكذلك يدخل تحت عبارة (المحاكم القضائية أو الإداريين) كافة الرؤساء والمحكمات المختصين بتلقي البلاغات المتعلقة بما يقع من الموظفين من الإخلال

(١) جازر، ٥ قرة ٢٠٤٩ — جارسون، قرة ٨٥ — شوفروهي، ٤ قرة ١٨٥١ — بلاش، ٥ قرة ٤١٨ — ليزاخان، ج ٣ قرة ١١٧٩

(٢) جارسون، قرة ١٠٢ — ١٠٣ — دالوز، تحت عنوان بلاغ كاذب قرة ٧٤ — دالوز،

١٨٦٤ — ٥ — ١٨٧٨ — ٩٣ — ١ — ٤٤

(٣) جارسون، قرة ١١٩ — ١٢٠ — دالوز، تحت عنوان بلاغ كاذب قرة ٢١

بواجباتهم، كالوزراء، ورؤساء المصالح، ورؤساء المحاكم، ورؤساء النيابة، والنائب العمومي، والمديرين، والمحافظين الخ. وعلى العموم يدخل في معنى المحاكم القضائية أو الإداريين كافة رجال السلطة القضائية أو الإدارية المختصين بإجراء التحقيقات الجنائية أو الإدارية عن الوقائع المبلغ عنها، أو تقرير العقوبات عند ثبوت صحة البلاغ^(١).

والأصل أن كل موظف من المحاكم القضائية أو الإداريين لا يختص إلا بتلقي البلاغات المتعلقة بالحوادث الداخلة في دائرة أعماله، أو الخاصة بالموظفين الذين هم تحت سلطته. ولكنه لا يشترط على كل حال أن يكون البلاغ الكاذب قد رفع مباشرة إلى الرئيس أو الحاكم المختص به، بل يكفي أن يكون قصد المبلغ تقديم البلاغ إلى الرئيس المختص ولو من طريق غير مباشر، فإذا سلم البلاغ إلى أحد صغار الموظفين ليوصله إلى الرئيس المختص كان ذلك تبليغا كافيا^(٢). وعلى المحاكم أن تبتين ما إذا كانت نية التبليغ إلى الرؤساء المختصين متوفرة في مثل هذه الأحوال، فإذا ثبت لها ذلك وجب اعتبار ركن التبليغ إلى الجهة المختصة متوفرا وإلا فلا.

ولمحكمة النقض المصرية حكم قضت فيه بأن البلاغ الكاذب المقدم إلى سلطة قضائية أو إدارية يعاقب عليه بقطع النظر عن كون السلطة المقدم إليها البلاغ مختصة أو غير مختصة^(٣). غير أن هذا الحكم لا يجوز الأخذ به على إطلاقه، إذ يجب على الأقل أن تتوفر عند المبلغ نية توصيل البلاغ إلى الجهة المختصة كما تقدم.

وقد يقال إن مجزؤ التبليغ إلى أي موظف من موظفي الحكومة كاف، لأن المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات توجب على كل موظف علم أثناء تأدية وظيفته بوقوع جريمة إخبار النيابة العمومية بذلك فوراً^(٤)، ولكن هذا القول مردود

(١) جارسون، قرة ١٢٣.

(٢) جاور، قرة ٢٠٥٠.

(٣) قض ٥ مارس ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٧٦) .

(٤) ليوخان، ج ٢ قرة ١١٧٥.

بأن الموظف قد يهمل في إبلاغ الأمر الى النيابة ولا عقاب عليه في ذلك ، فمجوز التبليغ الى موظف غير مختص لا يعدّ تبليغا كافيا إلا اذا كان المبلغ قاصدا إيصال بلاغه الى الجهة المختصة ، وكان يعلم أن البلاغ سيصل في النهاية الى تلك الجهة . على أنه إن صح أن يكون لهذا القول مبرر في المسائل الجنائية ، فهو لا يصدق بطبيعة الحال على البلاغات التي تتضمن إسناد تقصير أو إهمال الى أحد الموظفين العموميين ؛ فقتل هذه البلاغات لا يعاقب عليها ما لم تقدم الى الجهة المختصة ، إلا اذا كان المبلغ يريد بها أن تبلغ مسامع الرؤساء المختصين ولو من طريق غير مباشر ، ففي هذه الحالة يجب عقاب المبلغ كذبا متى ثبت أنه لم يسلك سبيل التبليغ غير المباشر إلا وهو عالم أنه سيصل الى الغرض الذي يرى إليه ^(١) .

ومن قبيل التبليغ غير المباشر أن ينشر المبلغ بلاغه في الصحف السيارة على صورة خطاب مفتوح مرفوع الى الرئيس المختص بتحقيق الوقائع التي يتضمنها البلاغ . ولا نزاع في أن مثل هذا البلاغ يجب العقاب عليه متى كان كاذبا وصادرا عن سوء قصد ، لأن الطريقة التي اتبعت في التبليغ كافية لإيصال البلاغ الى علم الجهة المختصة ولو من طريق غير مباشر ^(٢) .

ولم يتعرض القانون إلا الى البلاغات التي تهتم الى رجال السلطين القضائية والإدارية ، ولكن ما حكم البلاغ الكاذب الذي يرفع الى السلطة التشريعية ؟ قد يقال إن مثل هذا البلاغ لا يعاقب عليه ولو كان كاذبا وصادرا عن سوء قصد ، لأن السلطة التشريعية ليست من السلطات التي نص عليها القانون في المادة ٢٦٣ ؛ أضف الى هذا أن المرائض التي ترفع الى السلطة التشريعية هي من قبيل حق التظلم (droit de petition) الذي أباحه الدستور لجميع الأفراد ، فلا يجوز تضيق دائرة هذا الحق بنصوص أخرى . ولكن هذا القول لا يصح الأخذ به على ظاهره ، لأنه

(١) جارسون ، قرة ١٣١

(٢) جاور ، قرة ٢٠٥٠

إن صح أن السلطة التشريعية لم يرد لها ذكر في المادة ٢٦٣ عقوبات، إلا أن الواقع أن أكثر العرائض التي ترفع إليها تبلغ بواسطتها إلى الجهات المختصة بموضوعاتها^(١).
فالتبليغ على هذه الصورة من قبيل التبليغ غير المباشر، وهو لا يمنع العقاب كما تقدم، فضلاً عن أن حق النظم لا يصح أن يتخذ وسيلة لارتكاب الجرائم، ولا يجوز أن يحول دون معاقبة من يسيئون بواسطته إلى الغير^(٢).

وخلاصة ما تقدم أنه يجب لتطبيق أحكام البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ قد رفع إلى السلطة القضائية أو الإدارية ولو من طريق غير مباشر، فإذا كان البلاغ لم يرفع إلى إحدى هاتين السلطتين فلا عقاب. كما أنه يجب النص في الحكم على أن البلاغ قد رفع إلى إحدى السلطتين المذكورتين، وإلا كان الحكم باطلاً^(٣).

ولا عقاب في القانون المصري ولا في القانون الفرنسي على البلاغ الكاذب الذي يقدم إلى إحدى السلطات الأهلية، فمن يبلغ سيده عن جريمة ارتكبها خادمه، أو والده عن جريمة ارتكبها واده، أو مدير شركة أو بنك عن فعل أناه أحد موظفي الشركة أو البنك، لا يعاقب قانوناً ولو كان البلاغ كاذباً وصادراً عن سوء قصد^(٤). ولكن بعض القوانين الأخرى يعاقب على البلاغ الكاذب في مثل هذه الأحوال^(٥). ومع ذلك فقد نصت المادة ٥١ من لائحة المحاماة الأهلية على أن مجلس النقابة يعتبر فيأله من الاختصاص سلطة إدارية بالنظر للأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ عقوبات.

(١) أنظر المادة ١١٦ من الدستور.

(٢) جارسون، قرة ١٥٦ — ١٥٧.

(٣) قض ١٢ نوفمبر ١٨٩٨ (القضاة ٦٠ ص ٢٢) و ٢٠ يناير ١٩٠٠ (المجموعة ١ ص ١٨٨) و ٥ ديسمبر ١٩٠٣ (المجموعة ٥ عدد ٥٤) و ١٤ أبريل ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ٨٦) و ٧ نوفمبر ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ١١) و ٤ ديسمبر ١٩٢٢ (المحاماة ٣ عدد ١٠١).

(٤) جاورو، قرة ٢٠٤٩ — جارسون، قرة ١٥٩ — ١٦٠.

(٥) أنظر المادة ٤٤٥ من قانون العقوبات البلجيكي.

الركن الرابع — كذب البلاغ

لا عقاب على البلاغ إلا اذا تضمن أمورا كاذبة، أو على الأقل اذا تضمن أمورا لم يستطع المبلغ إثبات صحتها^(١). فاذا كانت الوقائع التي تضمنها البلاغ صحيحة فلا جريمة ولا عقاب، ولو كان المبلغ لم يقصد ببلاغه سوى النكاية والانتقام. على أنه لا يشترط عند العقاب أن تكون الوقائع التي تضمنها البلاغ مكتوبة برمتها، بل يكفي أن يكون المبلغ قد كذب في بعض الوقائع التي دونها في بلاغه، أو شوه الحقائق، أو أضاف إليها أمورا صيبتها بصيغة جاثية، أو أغفل ذكر بعض أمورهم ذكرها. فالدائن الذي يبلغ النيابة بأن مدينه منق سندا مثبتا لدين له عليه يعدّ مبلغا كذبا اذا ثبت أن التمزيق حصل بعد سداد الدين^(٢). والشخص الذي يبلغ البوليس أن آخر أخذ منه ساعته بالقوة يعدّ مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب متى تبين أن أخذ الساعة لم يكن بإكراه بل على مسيل المزاج. ويعدّ البلاغ كاذبا برمته اذا تضمن وقائع لا أصل لها، كمن يبلغ بأن جاره سرق نقوده ثم يتضح أن النقود لم تسرق وهكذا. وقد حكم بأن عدم وقوع الأمر المبلغ عنه بالمرة لا يترتب عليه عدم المعاقبة على البلاغ الكاذب الذي قدم بشأنه، فاذا اتهم شخص بأنه عمدا الى الغش ليحصل على معافاته من الخدمة العسكرية، وكان من المحقق أنه لم يدع قط للخدمة العسكرية ولذلك لم تحصل معافاته منها، كان اتهامه بذلك معاقبا عليه^(٣).

وكذب البلاغ شرط في توفر الجريمة، ولكن ليس معنى هذا أن الجريمة لا توجد إلا عند ثبوت الكذب، وأن القاضي يجب أن يرى المتهم بمنحة البلاغ الكاذب أو يحكم بعدم قبول الدعوى اذا لم يكن قد ثبت كذب ذلك البلاغ من قبل، بل

(١) لبوامان، ج ٣ قرة ١١٨٣

(٢) قض أول يناير ١٩٢٢ (الحامدة ٣ عدد ١٤٨ ص ٢٠٥).

(٣) دالوز، ١٨٥٦ — ١ — ١٣٩

(٤) جريدة كفر الزيات ٢٢ أكتوبر ١٩١٨ (المجموعة ٢١ عدد ٦١).

تكون الدعوى مقبولة ابتداء، وعلى النيابة أو المدعى المدنى إثبات كذب البلاغ .
وفي فرنسا يجب على المحكمة المرفوعة إليها دعوى البلاغ الكاذب أن توقف الفصل فيها الى أن يثبت كذب البلاغ لدى الجهة المختصة بإثبات ذلك . فإذا تضمن البلاغ وقائع جنائية وجب قبل الحكم في دعوى البلاغ الكاذب أن يصدر حكم نهائى من المحكمة المختصة ببراءة المتهم مما أسند اليه في البلاغ، أو أمر من قاضى التحقيق، أو قرار من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية؛ ولا يكفى صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى، لأن النيابة لا تملك سلطة الحكم^(١) . أما اذا كان البلاغ متعلقا بأمور إدارية أو فنية، فالواجب على المحكمة المرفوع إليها دعوى البلاغ الكاذب أن توقف الفصل فيها الى أن يت في أمر هذا البلاغ من السلطة التأديبية أو الإدارية المختصة بتحقيق صحة الوقائع الواردة به^(٢) .

ولم تكن المحاكم المصرية في أول الأمر جارية على خطة معينة فيما يتعلق بطريقة إثبات كذب البلاغ، ولكنها كانت تسير غالبا على القواعد الفرنسية . فن ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف من أنه يلزم لصحة إقامة الدعوى العمومية بشأن كذب البلاغ أن يكون حصل تحقيق قضائى عن الأمر المبلغ عنه، وصدر قرار من قاضى التحقيق بعدم صحته، ولا يكفى تحقيقه فقط أمام الضبطية القضائية^(٣) . وما حكمت به محكمة النقض من أن من القواعد المقررة قانونا أنه لا يمكن الحكم على مبلغ عن أمر ما إلا اذا ثبت كذبه فيه إما بحكم نهائى ببراءة المبلغ عنه مما نسب اليه، أو بقرار نهائى من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى عليه^(٤) . لكن محكمة

(١) جارد، ٥ قرة ٢٠٥٦

(٢) جارد، ٥ قرة ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨

(٣) استئناف مصر جناتى ٢٠ أكتوبر ١٨٩٢ (الحقوق ٧ ص ٣٠١) .

(٤) قض ٢٠ يناير ١٨٩٤ (القضاء ١ ص ٣٠٤) أنظر أيضا قض ٢٦ يناير ١٨٩٥

(القضاء ٢ ص ١١٤) .

الزقازيق حكمت بأنه يجوز للبلغ في حقه كذبا أن يطلب محاكمة المبلغ ولو لم يحكم قضائيا بكتب بلاغه، اذا كانت النيابة قد حفظت أوراق القضية التي بلغ عنها أولا لتحققها براءة المبلغ ضده مما نسب إليه^(١).

وقد رأى الشارع المصرى أن يحسم هذا الخلاف بنص صريح، فأصدر في ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٥ أمرا عاليا عدل به المادة ٢٨٠ القديمة (٢٦٤ الجديدة)، وذلك بأن جعل المبلغ مستحقا للعقاب (ولو لم يتم دعوى بما أخبر به). وقد قللت هذه العبارة الى القانون الجديد في المادة ٢٦٤ ع، فأصبح بذلك رفع دعوى البلاغ الكاذب غير متوقف على صدور حكم بالبراءة أو أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى. وتطبيقا لهذا النص الجديد حكمت محكمة النقض بأن من بلغ بأمر كاذب بسوء قصد يعاقب ولو لم يقض فيما بلغ به^(٢). وحكمت أيضا بأنه لا ينتقض الحكم خطأ في تطبيق القانون اذا كان صادرا بمقوبة في بلاغ كاذب بسوء القصد، ولو لم يثبت كذبه بطريق التحقيق، بل يكفى لوجود هذه الجريمة أن تكون الوقائع المبلغ عنها كاذبة، وللحكمة أن تأخذ في إثبات كذبه بكل ما تراه كافيا لاقتناعها به، وذلك لأن القانون لم يحتم أن تثبت مكتوبية تلك الوقائع بطريق التحقيق القضائي، أو بحفظ التهمة، أو بناء على حكم بالبراءة^(٣). وبأنه يكفى لتكوين جريمة البلاغ الكاذب أن يتبين للحكمة كذب الوقائع المبلغ عنها، ولم يشترط القانون أن يثبت ذلك بحكم نهائي أو بأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، ومن ثم فالحكم القاضي بمقوبة على من أخبر بأمر كاذب ارتكابه على براءة المجنى عليه التي ظهرت من المرافعة لا يعتبر أنه خالف القانون، ويجب على محكمة النقض احترامه^(٤).

(١) جريدة الزقازيق ١٠ أكتوبر ١٨٩٤ (الحقوق ٩ ص ٢٩٧).

(٢) قض أول مايو ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٣٤٣) انظر أيضا قض ٤ ديسمبر ١٨٩٧ (القضاء ٥ ص ٣٤).

(٣) قض ٢٨ مارس ١٩٠٣ (المجموعة ٥ ط ٢).

(٤) قض ٢٠ مارس ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٨٦).

وعلى هذا يمكن القول بأن الأمر في دعوى البلاغ الكاذب لا يخرج عن إحدى حالات ثلاث، فإما أن تكون الدعوى قد رفعت بعد صدور حكم نهائي من المحكمة المختصة ببراءة المبلغ ضده مما أسند إليه، أو بعد صدور قرار من قاضي التحقيق أو من قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية، أو بعد صدور قرار من النيابة العمومية بحفظ أوراق القضية؛ وإما أن تكون الدعوى قد رفعت أثناء نظر الدعوى الجنائية الخاصة بموضوع الإخبار نفسه؛ وإما أن تكون قد رفعت قبل إجراء أى تحقيق عن الوقائع التي تضمنها البلاغ. وفي الحالة الأولى يكون لحكم البراءة أو أمر قاضي التحقيق أو قاضي الإحالة قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بكذب البلاغ، ويجب على المحكمة المرفوع إليها دعوى البلاغ الكاذب أن تحكم بعقاب المبلغ متى كانت الأركان الأخرى للجريمة متوفرة. أما قرار الحفظ الصادر من النيابة فلا يقيد المحكمة، ولها حق إعادة التحقيق والحكم بما يظهر لها. وأما في الحالة الثانية فعلى المحكمة التي رفعت إليها دعوى البلاغ الكاذب انتظار الفصل في دعوى موضوع الإخبار قبل الحكم في دعوى البلاغ الكاذب، وإلا كان حكمها باطلاً ووجب نقضه (١) وأما في الحالة الثالثة فليست المحكمة ملزمة بإيقاف الفصل في دعوى البلاغ الكاذب إلى أن يثبت كذب البلاغ لدى السلطة المختصة، بل لها كما قررت محكمة النقض أن تحقق بنفسها الوقائع التي تضمنها البلاغ، وأن تأخذ في إثبات كذبها بكل ما تراه مؤدياً لاقتناعها، وذلك عملاً بقاعدة أن قاضي الموضوع هو قاضي الدفوع.

والظاهر من عموم النص أن الحكم يكون كذلك ولو كان الأمر المبلغ عنه جنائية، فيجوز للمحكمة الجزئية المختصة بالحكم في دعوى البلاغ الكاذب أن تتولى بنفسها تحقيق صحة التهمة المرفوع عنها البلاغ أو كذبها، ولو أنها بحسب القواعد الأصلية غير مختصة بالفصل في الجنائيات (٢). وقد لا يسلم هذا الرأي من الاعتراض، لأنه يترتب

(١) قض ٢٩ مارس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٢٦).

(٢) أنظر في هذا المعنى بجزئية كموز ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣ (الحاماة ٤ عدد ١٠٣ ص ١٤٥).

عليه جعل الحكم الصادر في كذب البلاغ أو صحته حائزاً لقوة الشيء المحكوم به، مع أنه صادر من محكمة غير مختصة بالنظر في التهمة المرفوع عنها البلاغ . ولكن إذا جاز للمحكمة الجزئية أن تحكم في دعوى البلاغ الكاذب بعد صدور قرار من النيابة بكذب البلاغ ، وهي غير مقيدة على كل حال برأى النيابة لأن قرارها غير حائز لقوة الشيء المحكوم به ، فلم لا يكون لها أن تتولى بنفسها من بادئ الأمر التحقيق والفصل في صحة البلاغ أو كذبه .

من هذا يرى أن الشارع قد تخطى بعض المبادئ القانونية المقررة رغبة منه في تسهيل إجراءات دعوى البلاغ الكاذب . وعلى كل حال فإن الطريقة المتبعة في فرنسا فيما يتعلق بإثبات كذب البلاغ أقوم من الوجهة القانونية .

الركن الخامس — القصد الجنائي

لا يكفي لوجوب معاقبة المبلغ أن يثبت كذب الوقائع التي تضمنها البلاغ ، بل يجب فوق هذا أن يكون المبلغ قد بلغ بسوء قصد، كما هو صريح نص المادة ٢٦٤ ع . فسوء القصد هو الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب وبانعدامه تنعدم الجريمة ، لأن الأصل في التبليغ الإباحة ، بل قد يكون واجباً في بعض الأحيان كما تقدم . فإذا تبين كذب البلاغ فلا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة : (١) أن يكون الكذب مسبباً عن خطأ مقترف ، فلا محل لمؤاخضة المبلغ ؛ (٢) أن يكون الكذب مسبباً عن خطأ غير مقترف ، كأن يكون ناشئاً عن رعونة أو عدم احتياط وتدبر ، وعندئذ يصبح أن يسأل المبلغ مدنياً عن خطئه ؛ (٣) أن يكون الكذب متعمداً وبسوء قصد ، وهذا هو الذي تعاقب عليه المادة ٢٦٤ ع .

ويجب لتوفر القصد الجنائي أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي يبلغ عنها مكنوبة ، أو أن الشخص المبلغ عنه برى مما ينسبه إليه ،

فهذا ما يعبر عنه النص الفرنسي للمادة ٢٦٤ بعبارة (de mauvaise foi). والأمر في تقدير ذلك يرجع الى حالة المبلغ النفسية، فإذا كان يستند لسبب ما بجهة الوقائع التي بلغ عنها أو صحة إسنادها الى المبلغ ضده فلا محل لمسأله جنائيا، ولو كانت أقواله ظاهرة بالظلال. ولا يكفي لمؤاخذته جنائيا أن يكون قد قصر في تحرى الحقيقة، لأن الخطأ لا يكفي لتكوين الركن الأدبي للجريمة، بل يجب أن يكون المبلغ قد تعمد قلب الحقائق أو تشويهها عند التبليغ^(١). ولكن هل يلزم فوق هذا أن يتوفر عند المبلغ نية الإضرار بمن بلغ ضده؟ ذلك ما يراه شوفو وهيل^(٢)، وإن كان سائر الشراح الفرنسيين يرون أن مجرد العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها كاف لتحقيق القصد الجنائي، فلا عبرة بعد ذلك بالبواعث^(٣). لكن القانون المصري صريح في أن العلم غير كاف في هذه الحالة، إذ هو يشترط علاوة على سوء القصد أن يكون التبليغ حاصلًا بنية السوء (avec malveillance)، وإن كانت هذه العبارة الأخيرة غير ظاهرة في النص العربي للمادة. وعلى هذا لا يعاقب الشخص الذي يبلغ عن واقعة يعلم أنها مكتوبة إذا كان مدفوعا الى ذلك بقصد شريف. فلا يعد مرتكبًا لجريمة البلاغ الكاذب الوالد الذي يتهم ولده كذبا بجرمة ليتوصل بذلك الى استصدار حكم عليه بإرساله الى إصلاحية الأحداث.

مما تقتضيه فهم أنه يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب اجتماع أمرين معا: سوء القصد ونية الإضرار، وأنه لا يفي أحدهما عن الآخر. كما أنه لا يصح أن يستتبع وجود أحدهما من وجود الآخر، فقد يكون المبلغ مدفوعا الى التبليغ بنية الانتقام، ولكنه مع ذلك قد يجهل كذب الوقائع التي بلغ عنها، فلا يصح في مثل هذه الحالة أن يستتبع سوء قصده، أى علمه بكذب الوقائع،

(١) جارسون، قرة ١٧٥

(٢) شوفو وهيل، ٤ قرة ١٨٥٩

(٣) جاردو، ٥ قرة ٢٠٥١ — جارسون، قرة ١٧٦ — ليرانتان، ج ٣ قرة ١١٨٤

من عدم مشروعية الباعث الذى دفعه الى التبليغ، بل يجب فى كل الأحوال أن يقدم الدليل المباشر على سوء القصد بغض النظر عن سوء الباعث . وقد يتخذ من سوء البواعث قرينة على سوء القصد، ولكنها لا تكفى وحدها دليلا عليه، بل يجب أن تقوم أدلة أخرى تؤيد صحة هذه القرينة ^(١) .

وسوء القصد لا يفترض وجوده ابتداء فى جريمة البلاغ الكاذب، بل يجب على النيابة أو المدعى المدنى إقامة الدليل على سوء قصد المبلغ، أى علمه بأن الوقائع المبلغ عنها كاذبة ^(٢) . ويجب إثبات سوء القصد باعتباره واقعة مستقلة بذاتها، فكما أنه لا يصح أن يستنتج سوء القصد من سوء الباعث، كذلك لا يصح استنتاج سوء القصد من مجرد كذب الواقعة المبلغ عنها، فإذا انعدم الدليل المباشر على سوء القصد وجبت التبرئة . كذلك تجب التبرئة اذا بقى سوء القصد موضع شك، إذ الأصل فى التبليغ الإباحة، ولا يعدل عن الأصل إلا اذا قام الدليل المقنع على استحقاق العقاب ^(٣) . واذا كان التبليغ مبنيًا على شبهة مستنتجة من أحوال وظروف معلومة تلقى على المبلغ عنه مظنة ما نسب اليه، يعتبر المبلغ معذورا فيما بلغ به ويتنفى عنه سوء القصد ^(٤) . لكن الحكم ببراءة المبلغ لا يمنع من مساءلته مدنيا عما وقع منه من الخطأ عملا بالمادة ١٥١ مدنى ^(٥) . وإنما يجب فى مثل هذه الحالة أن يثبت أنه أقدم على التبليغ عن رعونة وبلا سبب قوى ^(٦) . فإذا اتنى الخطأ أيضا انعدمت المسؤولية بكل أنواعها، ولو أثبت التحقيق عدم صحة الوقائع المبلغ عنها .

(١) قارن جارسون، قرة ١٧٧ — ١٧٨

(٢) لبواتقان، ج ٣ قرة ١١٨٦

(٣) جارسون، قرة ٢١١

(٤) استئناف طلفا ١٢ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٧٩) .

(٥) استئناف الاسكندرية ١٨ أبريل ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ٧٨) .

(٦) الاستئناف ٢٥ يناير ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ٧٤) قارن قض ٢٤ يونيو ١٩٠٨

(المجموعة ١٠ عدد ٣٤) .

المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

عقوبة البلاغ الكاذب مع سوء القصد هي العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ لجريمة القذف ، أى الحبس أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا اذا كان الفعل المسند جنائيا أو جنحة ، والحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيا في الأحوال الأخرى .

الفصل الرابع

في إفشاء الأسرار

ختم الشارع المصرى الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ببيان أحكام جريمة إفشاء الأسرار . ووجه ارتباط هذه الجريمة بما سبقها أنها من الجرائم القولية والكتابية ، ولكنها بجريمة البلاغ الكاذب لا تشترط فيها العلانية . وحكم هذه الجريمة وارد في المادة ٢٦٧ ع وهاك نصها :

المادة ٢٦٧ ع — كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى أوتمن عليه فافشاء في غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصرية .

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التى لم يرخص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية — اهـ

وهذه المادة — ما عدا الفقرة الأخيرة منها — منقولة بحرفها عن المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي . وليس الغرض من هذه المادة معاقبة كل من يفشى سرا أوتمن عليه ، فإن كتمان السر بحسب الأصل لا يزيد على كونه واجبا أخلاقيا تمليه قواعد الشرف والأخلاق العامة ، لأن كل إنسان حر في أن يحفظ سره لنفسه أو يفشى به الى غيره ، فإذا أودعه طوعا واختيارا عند من لا يكتم السر فانشاء فلا عقاب على هذا الأخير قانونا ، ولو أضر ذلك بصاحب السر . وأكثر من هذا أن القانون لا يعتبر هذه الأسرار الخاصة ؛ فلا يجوز لمن أوتمن على سر أن يكتمه عن القضاء اذا دعى للشهادة ، وإلا حق عليه عقاب الممتنع عن أداء الشهادة . فإن أخفى الحقيقة وشهد بغيرها عوقب بعقاب شهادة الزور ^(١) .

وإنما الذى يعاقب عليه القانون في المادة ٢٦٧ هو إفشاء السر الذى يضطر صاحبه الى أن يأتى عليه غيره من أرباب الصناعات أو الوظائف الذين تقتضى أعمالهم الاطلاع على أسرار الناس بحكم الضرورة . وليس الغرض من العقاب هنا المحافظة على مصالح الأفراد فقط ، وإنما الغرض المحافظة على المصالح العامة ، لأن ضرر الإفشاء في هذه الأحوال يقع على عموم الناس لا على صاحب السر وحده . فلو أن الطبيب مثلا كان في حل من أن يفشى أسرار من يترددون عليه للعلاج لامتنع أكثر الناس عن الاستعانة بالأطباء . ولو أبيع للعالم إفشاء أسرار موكله لأهجم المتقاضون عن الإفشاء اليه بحقيقة أحوالهم ، والضرر في الحالتين غير قاصر على المصالح الفردية كما لا يخفى .

فالمادة ٢٦٧ ع توجب المحافظة على سر الصناعة أو الوظيفة ، ولكن حكمها ليس قاصرا على حماية أسرار الأفراد بل يتناول أيضا حماية أسرار الحكومة في أحوال معينة كما سيأتى بيانه .

المبحث الأول - في أركان الجريمة

تتكوّن جريمة إفشاء السر من أربعة أركان وهي : (١) فعل الإفشاء ،
(٢) أن يكون الأمر الذي حصل إفشاؤه سرا ، (٣) صفة الشخص الذي أؤتمن
على السر ، (٤) القصد الجنائي^(١) .

الركن الأول - الإفشاء

يراد بالإفشاء كشف السر أي إطلاع الغير عليه بأية طريقة كانت، سواء أكان
ذلك بالكتابة أم المشافهة، علنا أم مسارة . وليست العلانية مشروطة في هذه الجريمة
على كل حال ، بل يقع الإفشاء قانونا ولو لم يكشف بالسر سوى فرد واحد كلف
بكتّمه والاحتفاظ به^(٢) .

وتقع الجريمة ولو حصلت المكاشفة بجزء من السر الذي يوجب القانون كتّمه^(٣) .

الركن الثاني - السرّ

يجب أن يكون الأمر الذي حصل إفشاؤه مما يصح اعتباره سرا ، ولكن
القانون لم يبيّن معنى السر، ولا هو بمستطيع ذلك إن أراد، لأن التحديد غير مستطاع .
ويجب أن يرجع في ذلك الى العرف والى ظروف كل حادثة على انفرادها . ويرى
بعض العلماء أن السر هنا هو ما يضر إفشاؤه بسمعة مودعه أو كرامته^(٤) . وفي بعض
القوانين الأجنبية كالقانون الايطالي (المادة ١٦٣ ع) لا عقاب إلا حيث يكون
السر مما يترتب على إفشاؤه ضرر، ولكن بعض الشراح لا يرى هذا الرأي^(٥) .

كذلك لا يشترط أن يكون السر قد أفضى به الى من أؤتمن عليه إفشاء، ولا أن
يكون قد ألقى اليه على أنه سرّ وطلب منه كتّمه، ولو أن ظاهر نص المادة ٢٦٧ ع

(١) جارسون، مادة ٣٧٨ ققرة ١١ (٢) جاور، ٥ ققرة ٢٠٦٧

(٣) جارسون، ققرة ١٤ (٤) دالوز، تحت عنوان إفشاء الأسرار ققرة ١٦

(٥) جاور، ٥ ققرة ٢٠٦٦ - جارسون، ققرة ١٧

قد يفسد ذلك ، بل يعدّ في حكم السرّ الواجب كتمانته كل أمر يكون بطبيعته سرا ولو لم يشترط كتمانته صراحة . كما أنه يعدّ سرا كل أمر وصل الى علم الأمين ولو لم يفيض به اليه إفشاء ، كما لو كان قد وصل اليه من طريق المباغة أو من طريق الخدس والتنبؤ ، أو من طريق الخبرة الفنية . فالطبيب الذي يدرك من الكشف على مريض أنه مصاب بأمراض زهرية مطالب بكتان ذلك السرّ ، ولو أن المريض نفسه لم يكن عالما به . والمحامي الذي يدرك من سياق حديث موكله أنه ارتكب جريمة مكلف بالاحتفاظ بهذا السرّ ولو لم يفيض الموكل اليه به صراحة ، وهكذا .

الركن الثالث — الصناعة والوظيفة

لا يعاقب القانون على إفشاء السرّ إلا اذا كان قد أودع الى شخص بمقتضى صناعته أو وظيفته (par état ou profession) . فيجب إذن أن يكون الشخص الذي أودع على السرّ قد تلقى ذلك السرّ بحكم الضرورة وبسبب صناعته أو وظيفته . ولم يحاول القانون حصر الأشخاص الذين توجب عليهم صناعاتهم أو وظائفهم كتمان ما يؤمنون عليه من أسرار تلك الصناعات أو الوظائف ، بل ذكر على سبيل التمثيل الأطباء والجرّاحين والصيدلة والقوابل ، ثم أردف ذلك بقوله : (أو غيرهم) . وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٧ أحال على المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، وليس لهذه الإحالة . مقابل في القانون الفرنسي ، لأن قانون المرافعات الفرنسي ليس به ما يقابل المواد ٢٠٢ — ٢٠٥ . ومما تجب ملاحظته أن مواد قانون المرافعات المشار اليها واردة في باب أحكام شهادة الشهود ، وقد نص فيها على أحوال خاصة يباح فيها للشاهد الامتناع عن أداء الشهادة إذا كانت شهادته تقتضي إفشاء أسرار معينة .

ففي المادة ٢٠٢ نص على أنه لا يجوز لأحد أن يؤدى شهادة عما تضمّنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الأميرية (affaires de l'état) إلا اذا سبق نشرها أو أذنت بإفشافها الجهة المختصة بها .

وفي المادة ٢٠٣ إذا دعى أحد الموظفين الى إفشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المساواة في أثناء إجراء وظائفه ، ورأى أنه يترتب على عدم كتمان ذلك ضرر ما للصحة العمومية ، فلا يلزم بالإفشاء .

وفي المادة ٢٠٤ — إذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط والربط (agent de la force publique) بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرّر في قانون العقوبات ، فلا يجبر على أن يعترف عن مصدر علمه بذلك .

وفي المادة ٢٠٥ — كل من علم من الأفوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صناعته أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر ، لا يجوز له في أى حال من الأحوال الإخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ، ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صناعته ، ما لم يكن الفرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة .

ولم يذكر بهذه المواد شيء عن الأطباء والجراحين والصيدلة والقوابل الوارد ذكرهم بالمادة ٢٦٧ ع ، ولكن عبارة (أو غيرهم) الواردة في المادة ٢٠٥ تشمل كل هؤلاء ومن في حكمهم من أرباب الصناعات والوظائف الذين تقتضى صناعاتهم أو وظائفهم ائتمانهم على أسرار الأفراد .

وظاهر الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٧ ع التي تحيل على مواد قانون المرافعات السابق بيانها يدل على أن الشارع أراد حصر الدائرة التي يجوز فيها تطبيق أحكام المادة ٢٦٧ ع ، وقصر هذه الأحكام على (الأحوال التي لم يرخّص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالمقرّر في المواد ٢٠٢ الخ من قانون المرافعات) .

ولكن الواقع أن هذه الإحالة قد أفسحت مجال تطبيق المادة ٢٦٧ ع ، فلم تجعل حكمها قاصرا على أسرار الصناعات (secrets professionnel) أو الوظائف من حيث علاقتها بالأفراد ، بل أدخلت في حكمها أسرار المصالح الأميرية ، ولو كانت هذه الأسرار خاصة بالحكومة ، كما يستفاد من الإحالة على المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ مرافعات .

وعحصل ما تهمّم أن المادة ٢٦٧ عقوبات بالرغم من الإحالة الواردة فيها على مواد قانون المرافعات لا تزال عامة التطبيق ، فيدخل في حكمها إفشاء أى سرّ من أسرار الصناعات أو الوظائف التى تقتضى الضرورة بائتمان أربابها على أمور أو أحوال لم يكن ليفضى اليهم بها لولا ما يقومون به من الأعمال الخاصة بهذه الصناعات أو الوظائف خدمة للجمهور . ولكن ما هو الحدّ الذى يجب أن ينتهى اليه هذا التعميم ؟ لا نزاع فى أن المادة ٢٦٧ ع لا تتناول إفشاء السرّ الذى يفضى به شخص بطوعه واختياره الى آخر ليس من أرباب الصناعات أو الوظائف ، كما أنها لا تتناول أيضا إفشاء أى أمر من الأمور التى يفضى بها شخص الى ذى صناعة أو وظيفة مما لا يدخل فى أسرار تلك الصناعة أو الوظيفة . ولكن مجال التطبيق لا يزال بعد ذلك فسيحا ، فهل يدخل فى حكم المادة ٢٦٧ ع الخادم الذى يفشى أسرار سيده التى أودعت اليه بمقتضى وظيفته ، والسكرتير الخاص الذى يفشى أسرار مخدومه التى أودعت اليه بمقتضى وظيفته ، والكاتب فى محل تجارى الذى يفشى أسرار ذلك المحل التى اطلع عليها بحكم وظيفته ، ومدير الشركة الصناعية الذى يفشى أسرار المصنع ؟ أما المحاكم الفرنسية فإنها لا تدخل هؤلاء فى حكم المادة ٣٧٨ ف ، بل هى تميل الى تضيق دائرة تطبيق تلك المادة لعدة أسباب : (منها) أنها لا تريد أن توسّع دائرة الأشخاص الذين يجوز لهم الامتناع عن أداء الشهادة أمام المحاكم بدعوى أنهم يؤتمنون على أسرار لا يجوز لهم إفشاؤها ، لأن ذلك معطل لوظيفة القضاء . (ومنها) أن الأشخاص الذين ذكّرهم الشارع فى المادة ٣٧٨ ف (المادة ٢٦٧ ع مصرية) على سبيل المثال وهم الأطباء والخزاحون الخ تجمعهم جميعا صفة واحدة ، وهى أنهم أشخاص يؤدّون صناعات عامة لخدمة الجمهور ، فيجب قصر تطبيق هذه المادة على الأشخاص الذين تتوفّر فيهم هذه الصفة ، وبذلك يخرج الأشخاص الذين يمكن أن يؤتمنوا على سرّ أثناء أدائهم خدمة خاصة بأحد الأفراد ، كالخدم والكتبة والسكرتيرين الخ . فضلا عن أن معنى الاضطراب الى إيداع السر قد لا يظهر مع هؤلاء الأشخاص ظهوره فى حالة أرباب الصناعات والوظائف العامة ، فإن للخدم

مثلا من حرية الاختيار ما يسمح له بانتفاء الشخص الذى يصح له أن ياتمه على أسرارهِ وخاصة أحواله^(١) .

ومن أجل هذا جرت المحاكم الفرنسية على قصر تطبيق المادة ٣٧٨ عقوبات : (أولا) على إفشاء الأسرار المتعلقة بالأفراد دون الأسرار الحكومية^(٢) ، (ثانيا) على أرباب الصناعات أو الوظائف الذين تتوفر فيهم الصفات السابقة ، كرجال الدين ، والمحامين ، والمؤلفين ، ورجال القضاء ، وكتاب المحاكم ومحضرها ، وموظفى البريد والتلغراف والتليفون ، ومديرى المستشفيات الخ ، فضلا عن الأشخاص الوارد ذكرهم صراحة فى المادة المذكورة ، وهم الأطباء والجراحون والصيدلة والقوابل^(٣) .

ولكن هذا الرأى لا يمكن الأخذ به فى مصر : (أولا) لأن الأسرار الحكومية داخلية فى حكم المادة ٢٦٧ ع بصريح نص المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ مرافعات اللتين تحيل عليهما المادة ٢٦٧ ع فى فقرتها الأخيرة ، و (ثانيا) لأن المادة ٢٠٥ مرافعات التى تحيل عليها المادة ٢٦٧ ع أيضا ذكرت الوكلاء ضمن الأشخاص الذين لا يجوز لهم الإخبار بما علموه أثناء خدمتهم . ومن الجائز مع التوسع أن يدخل فى معنى الوكلاء السكرتيرون الخصوصيون والكتابة ومن فى حكمهم من المساعدين . على أننا إذا قصرنا لفظ الوكلاء على معناه القانونى ، فلا يمنع ذلك من إدخال السكرتيرين والخدم والكتابة وغيرهم بطريق القياس ، لأن المادة ٢٠٥ لم تقتصر على ذكر الوكلاء بل أردفت ذلك بعبارة (أو غيرهم) ، فما يجوز على الوكيل يجوز أيضا على غيره ممن ذكرنا ، لأن الوكيل ليس من الأشخاص الذين يؤتون صناعة أو وظيفة عامة لخدمة الجمهور ، بل هو شخص ينتقيه الموكل بمحض اختياره لأداء أعمال خاصة ، فهو إذن والسكرير والخدم والكتاب سواء .

ونعيد هنا ما قلناه من قبل ، وهو أن الشارع بإحاطته على مواد قانون المرافعات قد أفسح دائرة تطبيق المادة ٢٦٧ ع من حيث أراد تضيق تلك الدائرة ، وإذن

(١) أنظر فى هذا المعنى جارسون ، قرة ٢٧

(٢) دالوز ، ١٨٩٦ - ٢ - ٣٩١ (٣) أنظر جابرو ، ٥ قرة ٢٠٧٠

لا يكون للفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٧ ع فائدة من حيث تحديد دائرة الأشخاص الذين تنطبق عليهم المادة المذكورة. لكن قد تظهر فائدتها من وجهة تحديد الأمور التي يحرم إفشاؤها، ويكون المعنى الذي قصد إليه الشارع بتلك الفقرة هو أن كل ما تمتنع الشهادة به أمام المحاكم يتمتع إفشاؤه بأية طريقة أخرى . على أن ذلك لا يساعد كثيرا على تحديد تلك الأمور ، لأن نص المواد ٢٠٢ الخ مرافعات ليس بأوضح في هذا المعنى من نص المادة ٢٦٧ ع ، وكلاهما يرجع في الحقيقة الى قاعدة واحدة ، وهي أن الذي يحرم إفشاؤه سواء من طريق الشهادة أمام المحاكم أم بأية طريقة أخرى هو كل ما يصح اعتباره سرا خصوصا من أسرار الصناعة أو الوظيفة .

وسواء أكان هذا أم ذلك هو غرض الشارع من إيراد الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٧ ع ، فالذي يجب التنبيه إليه هنا هو أنه لا يمكن أن يكون الشارع قد أراد بنص تلك الفقرة قهر العقاب المنصوص عليه في المادة ٢٦٧ ع على الأحوال التي يفشى فيها الأشخاص الوارد ذكرهم بالمواد ٢٠٢ - ٢٠٥ مرافعات سرا من أسرار صناعاتهم أو وظائفهم حال أدائهم الشهادة أمام المحاكم فقط ، لأنه إذا وجب عقاب الشاهد الذي يفشى أثناء شهادته سرا يجب عليه كتمانته مع أنه يؤدي بذلك واجبا للعدالة ، فعقاب الذي يفشى في غير شهادة سرا من هذا القبيل أولى وأوجب ، والقول بنقض ذلك قول مردود لا محالة .

الركن الرابع — القصد الجنائي

لا يعاقب القانون على إفشاء الأسرار إلا اذا كان ذلك الإفشاء صادرا عن قصد جنائي . فلا عقاب على من يفشى سرا بإهمال منه أو عدم احتياط في المحافظة عليه أو كتمانته . فالطبيب الذي يدون ملاحظاته عن مريض ثم يترك هذه الملاحظات سهوا في مكان غير مصون فيطلع عليها الغير ، لا يعد بذلك مرتكبا لجريمة الإفشاء^(١) .

ويعد القصد الجنائي متوفرا متى أقدم الجنائي على إفشاء سر لم يصل الى معرفته إلا

من طريق صناعته علماً أن هذا الإفشاء محرم قانوناً، ولا يشترط أن يكون الإفشاء بنية الإضرار أو بقصد الحصول على ربح غير مشروع، إذ لا عبرة بالبواحت مطلقاً فيما يتعلق بهذه الجريمة^(١). وهذا هو الرأى المعول عليه الآن، وإن كان بعض الشراح يشترط نية الإضرار^(٢).

المبحث الثانى — فى عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٧ ع بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها.

الأحوال التى يوجب فيها القانون التبليغ — نصت المادة ٢٦٧ عقوبات على استثناء للحكم الوارد فيها بقولها: (فإفشاء فى غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك *à se porter dénonciateur*). ويراد بالتبليغ هنا التبليغ عن وقوع جريمة، ويستفاد من ذلك أن هناك أحوالاً يباح فيها إفشاء السر بطريق التبليغ متى علم حامل السر من طريق صناعته أو وظيفته بوقوع جريمة وكان القانون يوجب التبليغ عنها. وهذا الاستثناء منقول عن المادة ٣٧٨ الفرنسية كجاءت عبارة المادة ٢٦٧، وكان الغرض من إيراد ذلك الاستثناء فى القانون الفرنسى الإشارة الى أحوال خاصة كانت واردة فى المواد ١٠٣ و١٠٤ بعدها من قانون العقوبات الفرنسى، وكان يعاقب فيها القانون على عدم التبليغ. ولكن هذه المواد ألغيت فى سنة ١٨٣٢ فلم يبق بعد ذلك محل لهذا الاستثناء. وليس فى القانون المصرى نصوص تعاقب على عدم التبليغ فى أية حال من الأحوال. وشرّح القانون الفرنسى متفقون على أن المواد الواردة فى قانون تحقيق الجنايات (المادتين ٦ و٧ من قانون تحقيق الجنايات المصرى) التى توجب على الموظفين والأفراد التبليغ عن الجرائم فى أحوال خاصة ليست هى المشار إليها فى المادة ٣٧٨ (٢٦٧ مصرى)، لأن الشارع لم ينص فيها على جزاء لمن يمتنع

(١) جاور، ٥ قرة ٢٠٦٧ — جارسون، قرة ٢٩ — ٣٠

(٢) شوفروميل، ٥ قرة ١٨٧٢ (٣) جاور، ٥ قرة ٢٠٦٩

عن التبليغ^(١) . فلا يوجد إذن في القانون المصرى أحوال تنطبق على هذا الاستثناء ، وعلى ذلك يمكن القول بأن حالة التبليغ ليست مستثناة من حكم المادة ٢٦٧ ع ، وأن الذى يعلم من طريق صناعته أو وظيفته بوقوع جريمة ما لا يجوز له التبليغ عنها ، فإن بلغ وجب عقابه بالمادة ٢٦٧ عقوبات . فالطبيب الذى يدعى الى معالجة سيدة فيعلم أن مرضها ناشئ عن إجهاض لا يجوز له التبليغ عن ذلك ، والحامى الذى يستشار فى عقد فيعلم أن العقد مزور لا يجوز له التبليغ عن ذلك ، وهكذا^(٢) .

على أنه إن كان التبليغ عن الجرائم (dénunciation) فى الظروف السابق بيانها معاقبا عليه فى كل الأحوال ، ففى اللوائح الإدارية أحوال نص فيها على وجوب التبليغ أو الإخطار (declaration ou révélation) عن حوادث (لا عن جرائم) تقتضى المصلحة العامة التبليغ عنها ، ويعاقب فيها من يفرض عليه التبليغ إذا لم يقم بذلك الواجب . ويمكن هذه الأحوال غير داخله فى الاستثناء المنصوص عليه فى المادة ٢٦٧ ، لأن ذلك الاستثناء قاصر على التبليغ عن الجرائم كما تقدم . فمن ذلك أن لائحة صناعة الطب الصادرة فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ توجب على جميع الأطباء الذين يتعاطون صناعتهم فى القطر المصرى أن يخطرُوا مصلحة الصحة عن الأمراض المعدية التى يشاهدونها ويمكن أن ينشأ عنها وباء (المادة ٦ من اللائحة) . ومن ذلك أن لائحة المواليذ والوفيات الصادرة فى ١١ أغسطس سنة ١٩١٢ توجب على الأطباء أو القوابل عند انعدام الآباء والأقرباء الذكور الراشدين أن يباثوا مكاتب الصحة عن ولادة المواليذ الذين حضروا ولادتهم (المادة ٧)؛ وتوجب على الأطباء والمندوبين الصحيين عند انعدام أهل المتوفى التبليغ عن الوفيات التى أثبتت بمعرفتهم (المادة ١٢)؛ وفى حالة الاشتباه فى أسباب الوفاة يجب عليهم إبلاغ النيابة (المادة ١٧) . فإذا بلغ من هو مكلف بالتبليغ فى هذه الأحوال فلا يعاقب بمقتضى المادة ٢٦٧ ع ، لأنه يؤدى واجبا تعرضه عليه اللوائح للمصلحة العامة ، وإن كان

هذا الاستثناء غير منصوص عليه في المادة ٢٦٧ ع . لكنه يجب أن يقتصر في تليغه على إخطار الجهة المختصة ، فلا يباح له إفشاء السر إلى غير هذه الجهة ، ولا إخافته بين الأفراد ، وإلا حق عليه العقاب ^(١) .

أداء الشهادة أمام المحاكم — أداء الشهادة واجب مفروض على كل إنسان في سبيل خدمة العدالة ، والذي يمتنع عن أداء الشهادة بغير عذر شرعي يعاقب قانوناً . ولكن المواد ٢٠٢ — ٢٠٥ مرافعات صريحة في أن الشاهد لا يجب على الشهادة بما وصل إلى علمه من أسرار صناعته أو وظيفته أو خدمته ؛ ففي هذه الأحوال يعني الشاهد من أداء الشهادة ؛ ولا عقاب عليه إذا امتنع عن أدائها . غير أنه يجب عليه أن يطلع المحكمة على الأسباب التي تدعوه إلى الامتناع ، وللمحكمة الرأي الأعلى في تقديره . إذا كانت الأسباب التي يبيدها الشاهد تبريراً لامتناعه عن أداء الشهادة متطبقة على القانون أو لا ، وما إذا كانت المعلومات التي يطلب منه بيانها تدخل في أسرار الصناعات أو الوظائف التي أراد القانون حمايتها بالمادة ٢٦٧ ع أو لا تدخل فيها . فإن رأت أن لا مسوغ لا امتناعه ألزمته بأداء الشهادة . فالصحفي مثلاً الذي يستدر بسر الصناعة عن أداء شهادة مطلوبة منه لا يقبل منه ذلك الاعتذار ، لأن صناعته ليست من الصناعات التي تدخل في حكم المادة ٢٦٧ ع ^(٢) .

ولكن هل تعتبر هذه الأحوال أسباب إعفاء من أداء الشهادة فقط ، أم هي أسباب تحریم تقضي على الشاهد بالامتناع عن الشهادة ، وبعبارة أخرى هل يعاقب الشاهد بمقتضى المادة ٢٦٧ ع إذا شهد بما يعلمه في هذه الأحوال ؟ ليس من السهل استخلاص الجواب على هذا السؤال من نفس نصوص المواد ٢٠٢ — ٢٠٥ مرافعات ، لأنها غير متحدة في الصيغة والعبارة . فالمادة ٢٠٢ تقول : (لا يجوز لأحد أن يؤدي شهادة) ، والمادة ٢٠٣ تقول : (فلا يلزم بالإفشاء) ، والمادة ٢٠٤ تقول :

(١) قارن جارسون ، ققرة ١٢٨

(٢) قارن جارسون ، ققرة ٦٧ (٢) جارسون ، ققرة ٤٤

(فلا يجبر على أن يعترف عن مصدر علمه بذلك)، والمادة ٢٠٥ تقول: (لا يجوز له في أى حال من الأحوال الإخبار بذلك الأمر). وظاهر من عبارة المادتين ٢٠٢ و ٢٠٥ أن النص وارد بصيغة التحريم، فلا نزاع إذن في أن من يؤدي الشهادة على خلاف حكم المادتين المذكورتين يعاقب بالمادة ٢٦٧ ع. أما في المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ فظاهر النص يفيد أن الأمر في أداء الشهادة أو الامتناع عنها متروك الى تقدير الموظف نفسه. لكننا إذا رجعنا الى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٧ ع نجد أنها تعتبر جميع الأحوال المنصوص عليها في المواد ٢٠٢ - ٢٠٥ مرافعات أحوالا غير مَرخص فيها قانونا بالإفشاء، وهذا يفيد أن الشهادة محترمة في كل هذه الأحوال. ومع ذلك فن الممكن التوفيق بين هذا النص وعبارة المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤، إذ الواقع أنه وإن ترك الأمر في أداء الشهادة أو الامتناع عنها الى تقدير الموظف نفسه، فإن مما لا نزاع فيه أنه يحرم عليه أداء الشهادة متى علم أن إفشاء المعلومات التي يسأل عنها يترتب عليه ضرر للصالحة العامة. فإن أدى الشهادة على رغم علمه بذلك فلا مانع يمنع من معاقبته بمقتضى المادة ٢٦٧ ع. ولا فرق في كل هذا بين أن تكون الشهادة مطلوبة في قضية مدنية أو تجارية أو جنائية، إذ من المسلّم به أن أحكام الإجراءات في المواد المدنية والتجارية تطبق أيضا في المحاكمات الجنائية، إلا إذا وجد ما يخالفها في أحكام قانون تحقيق الجنايات، فضلا عن أن في نصوص المواد ٢٠٢ - ٢٠٥ ما يشير إلى عموم أحكامها.

وقد نصت المادة ٢٠٧ مرافعات على حالة خاصة، إذ حرمت على كل من الزوجين إفشاء ما بلغه اليه الزوج الآخر أثناء قيام الزوجية، إلا أن يكون ذلك برضا الطرف الآخر. لكن هذه المادة غير واردة ضمن المواد المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٧ ع، وعلى ذلك لا يكون الإفشاء في هذه الحالة معاقبا عليه. وهذه هي الحالة الوحيدة التي لا يعاقب فيها الشاهد إذا شهد بأمر يحرم عليه إفشاؤه؛ وعلى كل حال فإن المادة ٢٦٧ ع لا يمكن تطبيقها هنا، لأن أسرار الزوجية ليست من الأسرار التي وضعت المادة ٢٦٧ لحمايتها.

مبواز الإفشاء لمنع وقوع الجرائم — يستفاد من القواعد المتقدمة أن صاحب الصناعة أو الوظيفة لا يباح له إفشاء الأسرار التي يعلم بها أو يطلع عليها من طريق صناعته أو وظيفته، وأن ذلك يشمل كل ما يصح اعتباره سراً ولو كان من قبيل الجرائم، وأنه إذا علم من هذا الطريق بوقوع جريمة فلا يجوز له التبليغ عنها أو إفشاء أمرها بأية طريقة كانت . ولكن هذا المنع قاصر على الجرائم التي تكون قد وقعت فعلاً ، والتي يطلع عليها عرضاً أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو صناعته ، أما إذا كان صاحب السر قد أفشى إليه به وهو على نية ارتكاب جريمة أو جنحة لم ترتكب بعد، فإن العبارة الأخيرة من المادة ٢٠٥ مرافعات تبيح الإفشاء في هذه الحالة توصلًا إلى منع الجريمة قبل وقوعها ، وذلك لأن علمه بوقوع الجريمة لم يأت إليه من طريقة عرضية خلال قيامه بأعمال صناعته ، بل المفروض في هذه الحالة أن صاحب السر لم يلجأ إليه إلا بقصد الاستعانة به أو الاسترشاد بمعلوماته الفنية أو ما أشبه ذلك . ولا نزاع في أن صاحب الصناعة أو الوظيفة يجب أن يمتنع في هذه الحالة عن تقديم أية مساعدة، ولا يتهمى واجبه عند هذا الحد فقط، بل يجب عليه أن يسارع إلى كشف السر كما يساعد على منع الجريمة المراد ارتكابها . فإذا جاء شخص إلى طبيب ليسترشد برأيه في إسقاط حمل وطلب منه المساعدة على ذلك، كان من واجب الطبيب أن يمتنع عن تقديم المساعدة المطلوبة، وأن يسعى بكل الوسائل إلى منع وقوع الجريمة، ولو أدى به ذلك إلى إفشاء السر . وإذا حضر شخص إلى محام ليسترشده عن الطريقة التي يستطيع بها تزوير عقد بغير أن يعرض نفسه للمسئولية الجنائية، وجب على المحامي أن يمتنع عن إرشاده، وأن يعمل على إحباط هذا المسعى، ولو ترتب على ذلك كشف السر، ولا عقاب عليه في هذه الحالة.

الترخيص بالإفشاء — هل يرتفع تحريم الإفشاء إذا أذن صاحب السر لحامله بإفشائه ؟ — الشراح الفرنسيون على خلاف في ذلك، فمن قائل إن التجريم هنا من مسائل النظام العام، والجريمة كما تقدم تقع على المجتمع لا على صاحب السر وحده، فلا يصح أن يكون إذن صاحب السر بالإفشاء سبباً في إباحته . وينتج عن

ذلك أن حامل السر إذا أدى شهادة أمام المحكمة بما وصل الى علمه من أسرار أحد الناس عدا مرتكباً للجريمة الإفشاء ، ولو كان صاحب السر هو الذى دناه الى أداء الشهادة . ومن قائل إن إذن صاحب السر بالإفشاء يرفع عن حامل السر واجب الكتمان ويبيح له إعلان السر ، لأنه وإن كانت الجريمة واقعة على المجتمع ، إلا أن لصاحب السر الحق الأول فى طلب الكتمان أو الإنذاع ؛ وإذا كان لصاحب السر أن يذيعه بنفسه فلا مانع يتمتع من أن يطلب ممن أفضى به إليه إذاعته نيابة عنه . فالشاب الذى يصاب بأمراض زهرية مثلا ويستجى أن يكشف أمره إلى أهله بنفسه يجوز له أن يكلف الطبيب تبليغ ذلك إلى أهله ، وإن كان الطبيب فى الأصل غير مرخص له بتبليغ هذا الخبر إليهم من تلقاء نفسه . والتمهم الذى يرى من مصلحته الاعتراف بجرمته أمام القضاء يجوز له أن يأذن لمحاميهِ أن يقرر ذلك بلسانه للحكمة . والمريض الذى يحتاج الى شهادة طبية بمرضه يجوز له أن يطلب هذه الشهادة من الطبيب الذى يعالجه ، ولا يجوز للطبيب الامتناع عن إعطاء الشهادة المطلوبة بزعم أن ذلك يترتب عليه إفشاء أسرار صناعته . وهذا هو رأى الذى أخذ به الشارع المصرى ، فبعد أن نص فى المادة ٢٠٥ مرافعات على أن أرباب الصناعات والوظائف لا يجوز لهم بأى حال الإخبار بما علموه من طريق صناعتهم أو وظائفهم ، قال فى المادة ٢٠٦ مرافعات : (ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدمة ذكرها إذا طلب منهم ذلك من بلغها إليهم) . والنص قاصر على أداء الشهادة ، ولكنه فى الواقع يقرر مبدأ عاما ، وهو أن الإذن بالإفشاء يرفع واجب الكتمان . ويلاحظ أن القانون جعل أداء الشهادة واجبا فى هذه الحالة ، بمعنى أنه لا يجوز لحامل السر أن يتمتع عندئذ عن الشهادة رغم الترخيص له بذلك من ذى الشأن ، فإن فعل حق عليه عقاب المتعنت عن الشهادة . كذلك نصت المادة ٢٠٢ مرافعات التى تحرم الشهادة بما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الأميرية على أن ذلك التحريم يرتفع إذا سبق نشر تلك الورقة أو أذنت بإفشارها للجهة المختصة بها .

البَابُ السَّادِسُ

في السرقة والاغتصاب

[المواد ٢٦٨ — ٢٨٤ عقوبات]

بعد أن فرغ الشارع من بيان أحكام الجرائم التي تقع على الأشخاص، انتقل إلى بيان الجرائم التي تقع على الأموال، وبدأ بأهمها وهي السرقة، وألحق بها في هذا الباب جرائم أخرى شبيهة بها؛ وختم الباب ببيان حكم جريمة التهديد، وهي جريمة لا علاقة لها في الحقيقة بجرائم الأموال، وكان أولى بها أن توضع بين الجرائم التي تقع على الأشخاص .

الفصل الأول

في السرقة

تعريف السرقة — عرّف الشارع المصري السارق في المادة ٢٦٨ عقوبات بقوله: (كل من اختلس متقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق) ، فالسرقة إذن هي اختلاس شيء متقول مملوك للغير . وبهذا التعريف تميّز السرقة عن الجرائم الأخرى المماثلة لها، وهي النصب وخيانة الأمانة ، فهي وإن كانت كلها جرائم واقعة على المال، ويجمعها أنها ترمي كلها إلى استلاب مال الغير على وجه غير مشروع ، إلا أن لكل منها مميّزات خاصة .

فالسرق لا تقع إلا بأخذ الشيء اختلاساً على غير إرادة المخبئ عليه .

أما النصب وخيانة الأمانة فيكون تسليم الشيء فيهما إلى الجاني برضا المخبئ عليه واختياره؛ غير أن هذا التسليم يكون نتيجة احتيال الجاني في حالة النصب، وتنفيذاً لمقد من عقود الأمانة كالوديعة والعارية الخ في حالة خيانة الأمانة .

وعبارة المادة ٢٦٨ ع منقولة عن نص المادة ٣٧٩ ع ف مع تحوير طفيف، بوضع عبارة (مملوكاً لغيره) بدلاً من (غير مملوك له) الواردة بالأصل الفرنسي، وزيادة كلمة (منقول) وصفا للشيء المختلس .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

وعلى ذلك تكون أركان جريمة السرقة أربعة وهي : (١) وقوع الاختلاس، (٢) على شيء منقول، (٣) مملوك للغير، (٤) القصد الجاني^(١) .

الركن الأول — الاختلاس

الاختلاس هو نقل الجاني للشيء من حيازة المخبئ عليه، وهو المالك أو صاحب اليد السابقة، إلى حيازته الشخصية بغير علم المخبئ عليه أو على غير رضاه^(٢) .

ويستفاد من هذا وجوب حصول نقل مادي للشيء المختلس، فإذا أعدم الجاني الشيء في مكانه نرج الفعل عن معنى الاختلاس إلى الإتلاف . كذلك لا يتصور الاختلاس مع وجود الشيء في حيازة المتهم من بادئ الأمر، فإذا كان الشيء بين يدي المتهم ابتداءً، وأبى أن يردّه إلى مالكه الحقيقي، أو تصرف فيه إضراراً بذلك المالك، فلا يعدّ مختلساً ولا يكون فعله هذا سرقة . فمن كان تحت يده متاع ثم

(١) قارن شوفرويل، ٥ قرة ١٨٨٤ — جارو، ٥ قرة ٢٠٨٧ — جارسون، مادة ٣٧٩

قرة ١

(٢) جارو، ٥ قرة ٢٠٨٨ — جارسون، قرة ٤٧

حكم بملكية ذلك المتاع إلى شخص آخر، فأبى المحكوم عليه تسليمه إلى المالك، أو تصرف فيه بعد الحكم فلا يعد سارقاً^(١). كذا البائع إذا حجز المبيع وأنكر قبض الثمن لا يعد سارقاً لا للبيع ولا للثمن^(٢). أما إذا تصرف في المبيع المعين بذاته أو في بعضه قبل تسليمه إلى المشتري، فإنه يعاقب بالمادة ٢٩٣ لأنه تصرف في شيء ليس مملوكاً له؛ ويجوز أيضاً اعتباره مبتدأ ومعاقبته بالمادة ٢٩٦^(٣)، ولكن لا يمكن معاقبته بوصف كونه سارقاً.

أما إذا كان الحائز قد تخلى عن الشيء ولو لحظة يسيرة، ثم استرده خلسة بعد ذلك، فإنه يعد مختلساً ويعاقب بعقوبة السرقة. فالبايع الذي يضع البضاعة تحت تصرف المشتري، ثم يختلس بعضها عقب ذلك يعد سارقاً. والدائن الذي يجوز لمدينه مخالصة بالدين ويضعها بجانبه، وبعد قبض الدين مباشرة يختلس المخالصة يعد سارقاً كذلك^(٤).

ومن قبيل هذا ما يعرف بالسرقة في المصارفة أو المقايضة (vol au rendez moi)، وذلك أن يطلب شخص من آخر صرف قطعة من النقود بنقود صغيرة، وبعد قبض النقود الصغيرة يفتر بالتقدين، أو أن يشتري بضاعة ويطلب من البائع باقي ورقة بنكنوت كبيرة ثم يفتر بالبضاعة وبذلك الباقي وبورقة البنكنوت. والرأى المعول عليه هو أن ذلك الشخص لا يعد سارقاً للبضاعة ولا للنقود التي قبضها، لأنها سلمت إليه بإرادة المجني عليه، فلا اختلاس فيها. ولكن إذا كان قد سلم البائع أو الصراف قطعة النقود الكبيرة أو ورقة البنكنوت أو وضعها تحت تصرفه على الأقل، كأن يكون قد وضعها أمامه على البتك، فإنه يعد سارقاً لها إذا اختلسها بعد ذلك. أما إذا كان لم يخرجها

(١) البانكت، ١٩٠٤ - ١ - ٢٩٧

(٢) سيري، ١٨٦٨ - ٢ - ٤٦

(٣) جارسون، حقرة ٦٢ - سيري، ١٨٥٩ - ١ - ٩٦٤ - دالوز، ١٨٦٢ - ١ - ٥٤٨

(٤) دالوز، ١٨٧٧ - ١ - ٩٥

من جيبه أو محفظته ، أو أخرجها ولكنه أبقاها في يده ، فلا اختلاس ولا سرقة لأنه لم يتخلل عنها لحظة واحدة ^(١) .

والنقل المتبرهن هو الذى يخرج الشيء من حيازة المجنى عليه إلى حيازة الجاني ، فلا بد لوقوع الاختلاس من فعل تنعدم به حيازة المجنى عليه ويصبح به الشيء المسروق في قبضة الجاني ^(٢) . وليس كل نقل للشيء من مكانه يعد اختلاسا ، فالخادم الذى ينقل المتاع من مكانه بالمنزل إلى مكان أقرب إليه من المكان الأول ليأخذه معه عند الانصراف من المنزل لا يعد مختلسا لذلك الشيء ، لأنه لم يصبح بعد في قبضته . أما إذا وضعه في غرفته الخاصة أو في حقيقته فإن فعله يعد اختلاسا . واللص الذى يخرج الأواني من الدواليب ويجمعها في غرفة واحدة داخل المنزل تمهيدا لحملها والفرار بها لا يكون بذلك قد أتم فعل الاختلاس ، لأن الأواني لا تزال حيث وضعها في حيازة صاحب الدار . أما إذا وضع شيئا منها في جيبه فإنه يعد مختلسا له رغم كونه لا يزال داخل المنزل ، لأن ذلك الشيء قد أصبح في قبضته فعلا ؛ وسنعود إلى هذا البحث عند الكلام على الجريمة التامة والشروع .

وكل فعل من شأنه نقل حيازة الشيء إلى الجاني يتحقق به الاختلاس ، فالذى يأكل طعام غيره في المكان الذى يحله فيه يعد مختلسا ؛ والذى يشرب شراب غيره كذلك يعد مختلسا ؛ والذى يحرض كلبه على خطف شيء من آخر يعد مختلسا ؛ والذى يحول مجرى مياه في أرض جاره إلى أرضه يعد مختلسا وهكذا .

ويغلب أن يكون المجنى عليه في السرقة هو مالك الشيء المسروق ، ولكن ذلك ليس بشرط ؛ فقد يكون المجنى عليه حائزا للشيء فقط ، فإذا اختلسه آخر عد سارقا . بل لا يشترط أن تكون هذه الحيازة صحيحة ، وقد تكون غير مشروعة ، ومع ذلك يعد المختلس من الحائز سارقا . فإذا سرق شخص متاعا ثم اختلسه منه آخر عد هذا

(١) جارسون ، قرة ٧١ - ٧٥

(٢) سيمى ، ١٨٤٠ - ١ - ٥٥٠

المختلس سارقاً أيضاً، إلا أن يكون هو مالك المتاع فلا جناح عليه، لأنه يسترد ملكه ولا ينطبق عليه تعريف السرقة. كذلك الذى يختلس المتاع المسروق ويرده إلى مالكة لا يعاقب لأنه لم يختلسه ليمتلكه بل ليرده إلى المالك الشرعى، فالقصد الجنائى متعذر فى حالته.

والأصل أنه يعد سارقاً كل من يختلس من آخر شيئاً لا يكون المختلس أحق بحيازته ممن اختلسه منه. فالشريك الذى يختلس عقد الشركة المودع عند شريكه يعد سارقاً. وبالأولى إذا كان المجنى عليه أحق بحيازة الشيء من المختلس. وكان الواجب أن تطرد هذ القاعدة حتى مع المالك الذى يختلس شيئاً مملوكاً له من له حق حيازته قانوناً، كالراهن الذى يختلس المتاع المرهون من مرتهنه، لولا أن تعريف السرقة فى المادة ٢٦٨ ع صريح فى اشتراط أن يكون الشيء المختلس مملوكاً للغير، وهو فى حالتنا مملوك لمختلسه. ولم يخرج الشارع المصرى عن حدود التعريف الذى وضعه فى المادة المذكورة إلا فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ ع، وهى التى تعاقب على اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً، ولو كان حاصلها من مالكنها. ولكن هذه الحالة معتبرة جريمة خاصة (sui generis)، ولا تشترك مع السرقة إلا فى العقاب. وقد زاد الشارع الفرنسى على هذه الحالة حالة أخرى، وهى اختلاس الرهن للتاع المرهون، وعاقب عليها فى المادة ٤٠٠ ع ف. أما القانون الانجليزى فقد طرد القاعدة فى كل الأحوال، ولو كان المختلس هو نفس المالك، متى كان المجنى عليه أحق منه بحيازة الشيء المختلس وقت الاختلاس، فبعد سارقاً فى القانون الانجليزى المالك الذى يختلس الشيء المؤجر من مستأجره، أو المرهون من مرتهنه، وصاحب الخلاء الذى يختلسه من الإسكاف قبل أن يدفع إليه أجر إصلاحه وهكذا. وقد جرى قانون العقوبات السودانى على هذا المبدأ^(١).

(١) كفى، ص ١٩٦ - ١٩٧

(٢) أنظر المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات السودانى والأثلة المذكورة تحتها.

ولا يكون الفعل اختلاسا إلا اذا أخذ الجاني الشيء بغير علم المجنى عليه أو على غير رضاه، ويفهم من أقوال بعض الشراح أنه يجب اجتماع الأمرين معا، أى عدم العلم وعدم الرضا، كما يستفاد ذلك من بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية^(١) . وربما كان سبب ذلك أن كلمة اختلاس (soustraction) تفيد الأخذ خفية، ولكن الواقع أن أحد الشرطين كاف، وأنه متى أخذ الشيء بغير رضا المجنى عليه فالسرقة واقعة لا محالة، ولو حصل ذلك بعلمه وعلى مرأى منه، بلواز أن يكون طاجزا عن رد السارق أو مقاومته؛ ولا نزاع في أن الخلط والتهب من ضروب السرقة المعاقب عليها. ويفهم من بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية أنها ترى الاكتفاء بأحد الأمرين^(٢) . والأصح من هذا كله أن يكتفى باشتراط عدم رضا المجنى عليه فقط، سواء أعلم بالسرقة أم لم يعلم، لأن الشخص قد يؤخذ متاعه بغير علمه ولكن بموافقته ورضاه، كصاحب بستان يبيع لذارته أن يقتطفوا ما يشاءون من ثماره وأزهاره، ولا يعد فعلهم هذا سرقة ولو أخذوا ما أخذوا في غيبة صاحب البستان؛ أو كصاحب بر يبيع للناس الاستقاء منها ولو في غيابه.

التسليم مانع من الاعتصام — شرط الاختلاس كما تقدم أن يأخذ المتهم الشيء ويحتازه لنفسه على غير رضا المجنى عليه، فإذا سلم إليه الشيء تسليما انتفى بذلك ركن الاختلاس^(٣) . ولكن قد يصعب التمييز أحيانا بين ما إذا كان الشيء قد دخل في حيازة المتهم بطريق التسليم أو بطريق الاختلاس، كما أن ماهية التسليم الذي يشترط به الاختلاس تحتاج إلى شيء من البيان والتوضيح.

(١) جارسون، قرة ٤٧

(٢) سبي، ١٨٢٨ - ١ - ٣٦٦

(٣) أنظر مع ذلك المادة ٣٢٠ عقوبات.

(٤) أنظر دالوز، تحت كلمة سرقة قرة ٨٢

(٥) جارسون، قرة ٧٨

فالتسليم الذي ينتفى معه الاختلاس هو التسليم الاختياري الناقل للحيازة .

ويعدّ التسليم اختياريا متى كان صادرا عن شعور وإرادة، فإذا كان الذي سلم الشيء فاقد الشعور والإدراك وقت التسليم فلا يكون تسليمه مانعا من الاختلاس؛ فمن يستلم شيئا من مجنون أو سكران فاقد الإدراك ويمتاز به نفسه بعد غفلته ويعاقب بعقوبة السرقة^(١) . كذلك التسليم الذي يحصل تحت تأثير الضغط أو الإكراه أو التهديد السالب للإرادة والاختيار لا ينفى الاختلاس، بل يفلب أن يعدّ الإكراه أو التهديد في هذه الحالة ظرفا مشدداً ويصبح به الفعل سرقة بإكراه منطبقة على المادة ٢٧١ ع، وقد يكون اعتصاما منطبقا على المادة ٢٨٢ عقوبات . فإذا لم تتوفر في الإكراه أو التهديد الشروط المطلوبة في المادتين المذكورتين، فلا ينفى ذلك عن الفعل وصف السرقة في بعض الأحوال، ويبقى التسليم عندئذ غير معتبر متى كان الإكراه أو التهديد كافيا لسلب إرادة المجني عليه واختياره؛ فمن أكره صغيرا بطريق التخويف أو التهويل على إعطائه مناعا أو مالا يعدّ مرتكبا لسرقة بسيطة منطبقة على المادة ٢٧٥ ع^(٢) .

كذلك يشترط في التسليم أن يكون ناقلا للحيازة . والحيازة على نوعين: كاملة، وهي التي تكسب الملك إذا اقترنت بحسن النية، وناقصة، وهي حيازة الشيء على ذمة مالكة وهي المعروفة باسم (possession précaire) . وحكم الاثنين واحد، ففي ترتب على التسليم نقل الحيازة كاملة أو ناقصة انتفى بذلك الاختلاس، وامتنع تطبيق أحكام السرقة، سواء أكان التسليم حاصلا من المالك أم من حائز آخر، وسواء أكانت حيازة ذلك الحائز مشروعة أم غير مشروعة .

والأمر فيما يتعلق بالحيازة الكاملة واضح، فمن انتقلت إليه حيازة الشيء كاملة بطريق التسليم لا يمكن بحال أن يعدّ غفلته لذلك الشيء . وهذا الحكم لا يحتمل

(١) دالوز، ١٨٧٧ - ١ - ٩٥ - بلانش، ٥٠٢ - ٦٢ - أنظر بمكس ذلك جاور، ٥

قصة ٢٠٩٥ (٢) جارسون، قصة ٢١٦

الشك متى كان ناقل الحيازة مالكا لذلك الشيء، فإن الملكية تنقل في هذه الحالة مع الحيازة، ويصبح مستلم الشيء مالكا له. كذلك يصبح المستلم مالكا للشيء بانتقال الحيازة الكاملة إليه، ولو لم يكن الناقل مالكا لذلك الشيء، متى كان المستلم حسن النية، كمن يشتري متاعاً من غير مالكة معتقداً أنه مالك له، إلا إذا كان الشيء مسروقاً أو ضائعاً في الأصل (المادة ٨٧ مدني). وعلى كل حال فلا يمكن اعتبار المستلم مختلساً للشيء ولا تطبق عليه أحكام السرقة بحال. أما إذا كان المستلم سيئ النية فإنه لا يملك الشيء باستلامه، ولكن لا يمكن أيضاً اعتباره مختلساً في هذه الحالة، لأن التسليم مانع من ذلك؛ فمن اشترى من سارق متاعاً مسروقاً أو أخذه منه على سبيل الهبة وهو يعلم أنه مسروق، لا يعد سارقاً وإنما قد تطبق عليه أحكام المادة ٢٧٩ عند توفر أركانها.

كذلك الحكم فيما يتعلق بالحيازة الناقصة، فإن من يستلم شيئاً لحفظه على ذمة الغير لا يمكن أن يعد مختلساً لذلك الشيء، سواء أكان ناقل الحيازة إليه مالكا أم غير مالكا، وسواء أكان المستلم حسن النية أم سيئها. وعلى أي الحالات لا يمكن أن يعاقب إلا بالمادة ٢٧٩ إذا كان قد استلم الشيء من سارقه ليخفيه عنده على ذمة السارق، بشرط أن يكون عالماً بهذه الظروف.

فإذا أنكر المستلم استلام الشيء، أو أبى رده بعد استلامه، فلا يعد سارقاً وإنما قد تطبق عليه المادة ٢٩٦ عند توفر أركانها. فإذا أنكر المستعير العارية، أو بتد الوكيل الشيء المسلم إليه على سبيل الوكالة، أو المستأجر الشيء الذي سلم إليه على سبيل الإجارة، فلا تطبق عليهم أحكام السرقة في هذه الأحوال.

إنما يجب هنا الاحتراز عن الخلط بين التسليم الناقل للحيازة الناقصة والتسليم البسيط الذي لا ينقل حيازة ما، بل يترتب عليه فقط وضع الشيء بين يدي مستلمه لغرض وقفي، وهو ما يصح أن نسميه باليد العارضة (détention). وحكم هذه الحالة في القانون المدني أن الحيازة بركبتها المادي (corpus) والأدبي (animus)

تبقى لملك الشيء . فالسيد الذى يسلم خادمه أمتعة الشخصية أو المنزلية للاحتفاظ بها ، أو يضعها تحت تصرفه ليستخدمها فى الأغراض المنزلية ، أو يكلفه بنقلها من مكان إلى آخر ، لا ينقل بهذا التسليم حيازة الأمتعة إلى الخادم ، بل تبقى هذه الأمتعة فى حيازته هو قانونا ، وتبقى يد الخادم فى كل هذه الأحوال يدا عارضة ؛ فإذا اختلس الخادم شيئا منها عد سارقا ، لأن التسليم لم ينقل الحيازة^(١) .

ولكن قد يخرج الأمر عن هذا الحد ويسلم السيد متاعه إلى الخادم لا يقوم على حراسته أو ليستخدمه فى أعمال الخدمة المكلف بها ، بل يؤدى به عملا قانونيا (acte juridique) ، كما لو أعطى السيد الخادم متاعا ليبيعه ، أو سلمه تقودا ليشترى بها بعض الحاجات ، أو ليستد بها دينا لتجاوز أو الجزار الخ . وفى هذه الأحوال يصبح الخادم وكلا عن سيده فى قضاء هذه المصالح ، وتصبح يده على الأمتعة والأموال يد أمين لا يدا عارضة ، وبذلك تنتقل إليه الحيازة الناقصة ؛ فإذا اختلس أو بدد شيئا من الأمتعة أو الأموال المسلمة إليه فلا يعاقب بمقوبة السرقة ، وإنما تطبق عليه المادة ٢٩٦ ع^(٢) .

كذلك الحكم فيما يتعلق بالصبيان والعمال فى المحلات التجارية والمصانع والبيوت المالية ، فليس لهم بحسب الأصل سوى اليد العارضة على الأشياء التى توضع فى حراستهم أو تحت تصرفهم^(٣) ؛ وإنما إذا كلفوا فوق ذلك بالقيام ببعض أعمال قانونية بطريق النيابة عن مستخدميهم ، فإنهم بذلك تصبح لهم صفة الوكالة وتنتقل إليهم الحيازة الناقصة . فالصراف الموظف فى محل تجارى أو مالى إذا اختلس أو بدد شيئا من الأموال التى يقيضها ، أو التى سلمت إليه ليصرف منها لا يعد سارقا ، وإنما تطبق عليه

(١) جارسون ،قرة ١٩٣ — دالوز ، تحت كلمة سرقة قرة ٢٢٢

(٢) دالوز ، تحت كلمة سرقة قرة ٢٢١ — البانكوت ، ١٨٤٢ — ١ — ٤١٦

(٣) سبرى ، ١٩٠٠ — ٢ — ٥٤٦

المادة ٢٩٦ . وكذا المحصل إذا اختلس أو بدّد شيئا من الأموال التي حصلها لحساب المحل الذي يشتغل فيه ^(١) .

ومن هذا القبيل حكم الضيف أو الشخص الذي يتولّى في عائلة ، إذا وضع تحت تصرفه بعض الأمتعة الضرورية ليستخدمها في منفعه ، فإنه يعدّ سارقا إذا اختلس شيئا منها ، لأنّ يده عليها يد طارضة رغم تسليمها إليه أو وضعها تحت تصرفه ، ولا تزال حيازتها باقية لصاحب الدار ^(٢) . لكن المستأجر حكمه غير ذلك ، فإن الأشياء المؤجرة وما يتبعها من متقولات أو مفروشات تسلّم اليه تسليما صحيحا تقتل به الحيازة الناقصة تنفيذا لعقد الإجارة ، فإذا اختلس أو بدّد شيئا من المتقولات المسلمة إليه فلا يعدّ سارقا ، وإنما تطبق عليه المادة ٢٩٦ ع ^(٣) .

التسليم الحاصل عن خطأ — من المسلم به لدى الشراح والمحاكم في فرنسا أن التسليم ينفي الاختلاس ولو كان حاصلا عن خطأ ^(٤) . وتعليل ذلك كما يقول جارسون أن الباعث على التسليم شيء وحصول ذلك التسليم فعلا شيء آخر ؛ فحصول خطأ في سبب التسليم أو ملئه أو الباعث عليه لا يمنع أن هذا التسليم حصل في الواقع ، وانتقلت به الحيازة إلى المسلم ، فلا يمكن القول بعد هذا بأن المسلم قد اختلس تلك الحيازة .

ويستوى في هذا أن يكون الخطأ قد وقع من الطرفين وقت التسليم ، ثم تنبه إليه المسلم بعد ذلك ، ولكنه احتفظ بالشيء الذي سلّم إليه ولم يردّه ؛ أو أن يكون الخطأ

(١) جارسون ، قرّة ١٩٧ — ١٩٨

(٢) جارسون ، قرّة ٢٠١

(٣) جارسون ، قرّة ٢٠٢

(٤) شوفرويهيل ، قرّة ١٨٨٧ — بلانش ، قرّة ٤٦٠ — جاردو ، قرّة ٢٠٩٤ —

قد وقع من المسلم فقط ، وكان المسلم عالماً به وقت الاستلام واستفاد منه ، ولم ينبه الطرف الآخر الى حقيقة الواقع^(١) .

والخطأ إما أن يكون واقعاً في الشيء المسلم بجلته ، أو في بعضه فقط ، أو في شخصية المسلم . فالأول وهو الواقع في الشيء المسلم بجلته كما لو اشترى شخص بذلة مستعملة فوجد في أحد جيوبها أوراقاً مالية ، فاحتفظ بها ولم يردها للبائع . ويرى (جارو) في هذه الحالة وأشباهاها أنه لا يمكن اعتبار المسلم سارقاً لأن الشيء سلم إليه عن خطأ ، والتسليم مانع من الاختلاس كما تقدم^(٢) . أما جارسون فيخرج هذه الحالة من صور التسليم الحاصل عن خطأ ، ويقول بعدم حصول التسليم مطلقاً ، لأن التسليم وقع على البذلة لا على ما في جيبها ، والبائع يجهل وجود هذه الأوراق المالية ، فلا يمكن أن ينسب إليه تسليم شيء يجهل وجوده . وعلى هذا لا يمكن القول بانتقال الحياة الى المسلم ، وإنما تكون يده على هذه الأوراق بذلة عارضة لا ينتفى معها الاختلاس^(٣) . ويستند جارسون في تأييد رأيه هذا على بعض أحكام المحاكم الفرنسية^(٤) . وظاهر أن في قول جارسون هذا شيئاً من المغالاة في نفي حصول التسليم بجميع صورته وإنكاراً للواقع ، ولأ فكيف وصلت هذه الأوراق الى يد المشتري إن لم يكن بالتسليم ؟ على أنه يمكن أن يقال تأييداً لرأي جارسون إن التسليم الحاصل هنا من قبيل التسليم غير الاختياري ، أي الذي لا يكون صادراً عن إرادة وشعور ، وقد علمنا أن التسليم على هذه الصورة لا ينقل الحياة ولا ينفي الاختلاس . وربما كان أصح وصف لهذه الحالة أنها من قبيل العثور على شيء ضائع ومجهز بنية امتلاكه بطريق الفس ، فيطبق عليها حكم ذكره في الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨^(٥)

(١) جارسون ، قرة ١١٩ (٢) جارو ، قرة ٢٠٩٤ ص ٣٩٠ — ٣٩١

(٣) جارسون ، قرة ٤٤٧

(٤) دالوز ، ١٨٩٧ — ١ — ١٧٦ — أنظر أيضاً دالوز ، تحت كلمة سرقة قرة ١٣٨

(٥) أنظر ص ٦٣٢ وما بعدها من هذا الكتاب .

أما النوع الثاني من الخطأ وهو الواقع في بعض الشيء المسلم فصوره كثيرة . فمن ذلك أن يدفع مدين عند سداد دينه الى الدائن مبلغا أكبر مما في ذمته خطأ منه واعتقادا بأنه مدين بكل ما دفع ، فيأخذ الدائن المبلغ برمته ويستفيد من خطأ المدين . ومن ذلك أن يسلم المشتري للبائع ورقة بعشرة جنيهات مثلا ثمنا للشيء الذي اشتراه على اعتقاد أنها ورقة بخمسة فقط ، فيأخذها البائع ولا ينبه المشتري الى ما وقع من الخطأ . ومن ذلك أن يعطى شخص لصراف ورقة يجنيه على اعتقاد أنها ورقة بخمسين قرشا فقط ، ويطلب منه صرفها تقودا فضية ، فيعطيه خمسين قرشا فضية ويحجز الباقي . ومن ذلك أن يسلم دائن لمدينه سهوا مخالصة بكل الدين مع أن المدين لم يدفع إلا بعضه ، فيأخذ المدين المخالصة ويتسك بها في إثبات براءة ذمته . وقد حكمت المحاكم الفرنسية في أمثال هذه الحالات بأن الفعل لا يعد سرقة ^(١) . وللحاكم المصرية أحكام أخذت فيها بهذا المبدأ أيضا ^(٢) .

وأما النوع الثالث من الخطأ ، وهو الواقع في شخصية المستلم ، فمن صورته أن يدفع المدين الدين إلى شخص يعتقد أنه الدائن وهو في الحقيقة غيره ، فيأخذ هذا الشخص المبلغ ويستفيد من خطأ المدين ، ففي هذه الحالة أيضا لا يمكن اعتبار المستلم سارقا ، ولا يمكن معاقبته إلا إذا كان هو الذي أوقع المدين في الخطأ بانتحال اسمها كاذبا أو صفة غير صحيحة ، وعندئذ تطبق عليه أحكام النصب ^(٣) . ومن هذا القبيل أن يسلم عامل البريد خطابا إلى شخص غير المرسل إليه ، فيجد بداخله أوراق بنكوت

(١) دالوز، ١٨٥٣ — ٥ — ٤٨٨ و ١٨٦٢ — ١ — ١٨٧١ و ١٨٧٢ — ١ — ٢٥٣

(٢) أنظر فيما يتعلق بالخطأ في دفع آمان الميحات استئناف أسيرت ١١ ديسمبر ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ١٢٢) وفي الخطأ عند المصادقة جزئية أسوان ٨ يناير ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١٩) وجزئية نجع حادى ١٣ مارس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٨٢) وجزئية المنيا ١١ أغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٤ عدد ٤٩) وفي الخطأ عند سداد الدين استئناف الاسكندرية ٨ مارس ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٤٧) .

(٣) جاور، مقرة ٢٠٩٤ ص ٣٩٣ — بلانش، مقرة ٥٦٠ — دالوز، ١٨٤٥ — ١ — ٢٩٨

فيحجزها لنفسه، وفي هذه الحالة لا يمكن معاقبته أيضا؛ أما إذا وجد بداخل الخطاب حوالة بمبلغ، فذهب إلى مكتب البريد وأمضى الحوالة باسم المرسل إليه وانستلم المبلغ، فمن الممكن عقابه على التروير والنصب، لكن لا يعدّ فعله سرقة لانتفاء الاختلاس بالتسليم.

أما القانون الإنجليزي فيعدّ الفعل سرقة في كل أحوال الخطأ المتقدمة، لأن القاعدة عنده أن التسليم يجب أن يكون حاصلًا عن رضا صحيح، فإذا وجد ما يفسد ذلك الرضا من خطأ أو غش أو إكراه أو تهديد بطل الرضا، وكان التسليم المبني عليه غير معتبر، فإذا استفاد المستلم من خطأ المسلم، أو كان الغش أو الإكراه أو التهديد صادرا عنه، عدّ سارقا للنشء الذي استلمه ووجب عقابه^(١).

التسليم الحاصل عن غش — كذلك تعدّ المحاكم الفرنسية التسليم ولو كان حاصلًا تحت تأثير النشء مانعا من الاختلاس، فلا يمكن أن تطبق على المستلم في هذه الحالة أحكام السرقة. فمن ذلك حكم محكمة النقض الفرنسية بأنه لا يعدّ سارقا الدائن الذي يخفى بطريق الغش مسند دين له على مدينه مدعيا أنه مزقه ويطلب من مدينه تسليمه سنّدا آخر بدله، ثم يرفع الدعوى على المدين بالسنتين معا^(٢). وحكمت أيضا بمثل ذلك في حالة شخص كان يقبض نقودا من آخر، فأخفى قطعة ذهبية مما استلمه، وأفهم الدافع أن المبلغ لا يزال ناقصا فأعطاه قطعة أخرى^(٣). ومن هذا القبيل أيضا لاعب القمار إذا قبض المبلغ الذي ربحه بطريق الغش أثناء اللعب^(٤).

ولا مانع في هذه الأحوال من أن يكون الفعل منطبقا على المادة ٢٩٣ متى كان الغش من قبيل الطرق الاحتيالية المنصوص عليها، وتوفرت الأركان الأخرى. فمن

(١) كنى، ص ٢٠٥ — ٢١٠

(٢) دالوز، تحت كلمة سرقةقرة ٨٢

(٣) جارسون، ققرة ١٤٤

(٤) دالوز، تحت كلمة سرقةقرة ٦٧١

ذلك ما إذا اشترى شخص من آخر متاعاً ودفع إليه ثمن ذلك المتاع ورقة لا قيمة لها على اعتبار أنها ورقة مالية ذات قيمة معينة ، أو دفع إليه ورقة أجنبية غير مستعملة على اعتبار أنها ورقة أهلية ، وكان له شريك شهد بأن الورقة جيدة ، ففى هذه الحالة لا يمكن اعتبار المشتري مختلساً للمتاع المبيع لأنه استلمه من يد البائع ، وإنما يمكن اعتباره نصيباً ومعاقبته بالمادة ٢٩٣ ع^(١).

ومن قبيل الاستلام بطريق الغش أن يدعى شخص كذباً ملكية شيء ويستلمه بناء على هذا الادعاء الكاذب ، ومن المسلم به أن هذا الفعل لا يعد سرقة لحصول التسليم المانع من الاختلاس^(٢) . وقد حكمت المحاكم المصرية بما يطابق ذلك^(٣) . ولكن هل يصح اعتبار الفعل نصيباً ؟ قضت محكمة النقض الفرنسية فى عدة أحكام بأن ادعاء ملكية شيء كذباً لا يعد اتخاذاً لصفة غير صحيحة ، ولا يخرج عن كونه كذباً بسيطاً لا تتكون منه جريمة النصب ، ما دام لم يقترن بطرق احتيالية^(٤) .

ومن هذا القبيل ما يعرف بالسرقة الأمريكية ، ومن صورها أن يستولى المتهم على بضائع أو نقود أو أى شيء آخر ذى قيمة مقابل إيداع شيء على سبيل الرهن أو التأمين يتضح فيما بعد أنه عديم القيمة .

وقد جرى العمل على اعتبار هذا الفعل نصيباً منطبقاً على المادة ٢٩٣ ع^(٥) .

التسليم الاضطرارى (remise nécessaire ou forcée) — هذا الاصطلاح وضعته محكمة النقض الفرنسية واستعملته فى أحكامها للتعبير به عن

(١) أظن مع ذلك قضى ١١ مايو ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ١) .

(٢) جاور ، ه ، هامش ص ٣٩٣ نوبة ٣٢ — دالوز ، ١٨٧٥ — ٥ — ٤٨٤

(٣) جزئية أسوان ٨ أغسطس ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٢٨) — جزئية بنى سويف ٩ مايو ١٩٢٣ (المجموعة ٤ عدد ١٩٢ ص ٢٦١) .

(٤) دالوز ، ١٨٦١ — ١ — ٤٥٤ و ١٨٦٣ — ١ — ٢٦٨

(٥) جاورسون ،قرة ١٤٧

الأحوال التي لا يراد فيها بالتسليم نقل الحيازة كاملة أو ناقصة إلى المستلم ، بل حيث يكون التسليم مما تقتضيه ضرورة التعامل والأخذ والعطاء بين الناس ، على أن يرده الشيء فوراً إلى صاحبه بعد انتهاء الغرض الذي حصل من أجله ذلك التسليم الوقتي .

ويظهر هذا المعنى بوضوح حيث يكون الغرض من التسليم مجرد تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء أو تقليبه للتحقق من جوهره أو ماهيته أو محتوياته ، وردّه بعد ذلك إلى صاحبه . وقد قررت محكمة النقض الفرنسية في أحكامها أن هذا التسليم الاضطراري لا يتنافى مع الاختلاس ، فإذا حجز المستلم الشيء بنية تملكه ، وأبى رده إلى صاحبه عدّ مختلساً وعوقب بمقوبة السرقة . فالمدّعي الذي يزعم أنه يريد تسديد الدين ويطلب من الدائن إطلاعه على سند الدين للتحقق منه ، أو على ورقة المخالصة لرؤيتها قبل الدفع ، فإذا سلمه الدائن السند أو المخالصة حجزها وادّعى البراءة ، يعدّ مختلساً ويعاقب بمقوبة السرقة^(١) . والمشتري الذي يسلمه البائع بضاعة للاطلاع عليها وتقليبها قبل الشراء يعدّ سارقاً أيضاً إذا قرّ بالبضاعة بعد تسليمها إليه^(٢) . والجوهرى الذى تعطيه سيّدة قطعة من الجواهر ليكشف عليها ويخبرها عن ثمنها يعدّ سارقاً إذا اختلس بعض فصوصها . والشخص الذى تطلعه امرأة جاهلة على ورقة مالية ليعرف لها قيمتها ، فيسّتها في جيبه ويقول إنها لا قيمة لها يعدّ سارقاً كذلك^(٣) .

وقد أخذت المحاكم المصرية بهذه القاعدة ، فمن ذلك ما حكمت به محكمة النقض في قضية سلم فيها شخص إلى آخر أشياء وجودهما بالمحكمة عقد رهن للاطلاع عليه وردّه بعد ذلك ، فأخفاه المستلم ولم يرده رغم مطالبته به ، إذ قررت أنه ولو أنّ تسليم العقد إلى المتهم كان في الأصل اختيارياً ، إلا أن المتهم كان ملزماً برده العقد

(١) دالوز، ١٨٦٧ — ١ — ٣٥٨ — سبرى ١٨٨٦ — ١ — ٤٣٩

(٢) البانديكت، ١٨٩٢ — ٢ — ٥٧

(٣) دالوز، تحت كلمة سرقة فقرة ٧٥

يجوز طلبه منه، فإذا لم يردّه اعتبر سارقاً لاختلاسه شيئاً مملوكاً للغير^(١). وما حكمت به محكمة دكرنس الجزئية إذ قررت أنه يعتبر سارقاً ويعاقب بالمادة ٢٧٥ ع من يطلب من آخر أوراقاً مالية (بنكnotes) ليراها ويطلع عليها مع الاشتراط ضمناً بأن يردّها إليه في الحال ثم يفتر بها بنية تملكها، وذلك لأنّ الاختلاس وهو ركن من الأركان الجوهرية في جريمة السرقة متوفر، وإن كان المالك سلم الأوراق لسارقها طولاً واختياراً^(٢).

غير أن وصف التسليم بأنه اضطرارى في هذه الحوادث وأشابهاها لا يطابق حقيقة الواقع في بعض الصور، فقد لا يكون مالك الشيء مضطراً الى تسليمه وإنما سلمه الى المتهم لتقته به. ولا يجوز قصر القاعدة على الأحوال التي تقضى فيها ضرورة التعامل والأخذ والعطاء بالتسليم الوقتى، بل يجب تعميمها في كل الأحوال التي يكون الغرض فيها من التسليم مجرد التمكين من الاطلاع، سواء أكان الباعث على التسليم ضرورة التعامل أم غير ذلك من البواعث. فإذا سلم شخص باختياره الى صديقه مثلاً عملة أجنبية ليطلع عليها ويردّها، فاختلسها بنية تملكها، وجب اعتباره سارقاً تطبيقاً للقاعدة التي يتناها^(٣). ويرى جارسون أن العلة الصحيحة لهذه القاعدة تنحصر في أن التسليم على الوجه المتقدم لا ينقل الحيازة كاملة ولا ناقصة، بل تبقى يد المستلم يدا عارضة، وقد علمنا أن اليد العارضة لا تنفى الاختلاس. والعبرة في ذلك بقصد المالك وقت التسليم، ولا ريب في أن المالك لم يقصد في مثل الأحوال التي ذكرناها تمكين المستلم من حيازة الشيء. فإذا حمز المستلم الشيء واحتازه لنفسه على رغم إرادة المالك فلا مانع من اعتباره مختلساً، ويستوى في هذا أن يكون التسليم اضطرارياً أو اختيارياً^(٤).

(١) قاض ١٠ مايو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠١).

(٢) جزئية دكرنس ٩ يونيو ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٤٥).

(٣) جارسون، قرة ١٧٨.

(٤) جارسون، قرة ١٨٠ - ١٨٥.

ومما يشبه الأحوال المتقدمة حالة ما اذا اشترى شخص شيئا بئس معتقلا وقربه قبل دفع الثمن، أو استهلكه من فوره ولم يدفع الثمن. أما في الصورة الأولى، وهي صورة القرار بالشئ المبيع قبل دفع ثمنه، فللمحاكم الفرنسية فيها أحكام متناقضة، فمنها ما يعتبر الفعل سرقة ويعاقب عليه^(١)، ولكن محكمة النقض لم ترفى الفعل اختلاسا وحكمت بالبراءة^(٢). وليس من السهل ترجيح أحد الرأيين، لأننا اذا طبقنا قواعد القانون المدني نجد أن ملكية الشئ المبيع تنتقل الى المشتري بمجرد تمام الصفقة في القيميات، أو بالتسليم في المثليات؛ فاذا قر المشتري بما اشتراه قبل دفع الثمن فقد قر بما يملكه، ويبقى الثمن دينا في ذمته وللبائع مطالبته به بالطرق المدنية. وعلى كل حال فلا محل لاعتبار الفعل سرقة، لأن السرقة لا تقع إلا على شئ مملوك للغير. أما القائلون بوجود العقاب فيرون أن البائع الذي يبيع بالنقد لا يقصد التخل عن الشئ المبيع قبل قبض ثمنه، وأنه لا يسلم المبيع إلا تحت شرط فاسخ، وهو الدفع فورا، فاذا لم يتحقق الشرط فلا بيع، وإذن تكون يد المشتري الذي لم يدفع الثمن يدا عارضة فقط، فاذا قر بالمبيع فهو مختلس ويجب عقابه^(٣). وهذا الرأي وإن كان أقرب الى المصلحة إلا أن فيه شيئا من التناقض، لأننا اذا سلمنا بمحصل البيع تحت شرط فاسخ فقد سلمنا بانتقال الملكية الى المشتري ابتداء، ولا يتفق هذا مع القول بأن يد المشتري بعد التسليم تكون يدا عارضة. وقد رأينا أن التسليم ولو كان حاصلًا عن خطأ أو غش ينقل الحيازة، وينفى وجود الاختلاس، ويمنع من اعتبار الفعل سرقة، فكيف لا يكون ذلك حكم التسليم الصحيح المعاق على شرط فاسخ^(٤)؟

وأما الصورة الثانية، وهي صورة استهلاك الشئ المبيع فورا وعدم دفع ثمنه، فتقع في حالة ما اذا دخل شخص مطعا (لو كندة) أو مشريا (قهوة أو محل شاي)

(١) دالوز، ١٨٧٧ — ٥ — ٤٧١ و ١٨٩١ — ٢ — ٣٠٠ والباندكت، ١٩٠٠

٩١ — ٢ —

(٢) الباندكت، ١٩٠٠ — ١ — ٢٤٩

(٣) دالوز، ١٨٩١ — ٢ — ٣٠٠ (٤) جارسون، قرة ١٨٩

وأكل أو شرب ، ثم اتضح أنه طجز عن دفع ثمن ما أكل أو شرب ، أو أبى دفع الثمن مع قدرته عليه ، أو هرب أو أنسل من المكان قبل الدفع . وتختلف هذه الصورة عن سابقتها في أن قصد البائع هنا كان صريحا في رغبة تسليم الشيء نهائيا الى المشتري ، ونقل حيازته بل ملكيته اليه ، بدليل أنه أباح له استهلاكه فورا ، فلا مناص من التسليم هنا بانتقال الحيازة الى المشتري . ومتى تقرّر ذلك امتنع جواز اعتبار المستهلك مختلسا ، ولم يبق محل لتطبيق أحكام السرقة عليه . كما أنه لا يمكن اعتباره نصابا إلا اذا لحق الى الطرق الاحتمالية ، ويغلب ألا يكون المتهم في حاجة الى ذلك . وقد كانت المحاكم الفرنسية تحكم بالبراءة في هذه الأحوال ، حتى صدر قانون في ٢٦ يولييه سنة ١٨٧٣ أضيف به الى المادة ٤٠٠ ع فقرة قضت بعقاب من يطلب في مطعم طعاما أو شرابا ويستهلكه كله أو بعضه ، وهو يعلم أنه لا يستطيع دفع ثمنه . أما الحالات الأخرى فبقيت بفير عقاب . ولا تزال هذه الأحوال جميعا غير معاقب عليها في مصر لعدم النص .

الركن الثاني — شيء منقول

نصت المادة ٢٦٨ ع صراحة على أن محل السرقة يجب أن يكون شيئا منقولا . ولم يذكر في المادة ٣٧٩ ع فرنسية كلمة منقول ، ولكن الشراح مجمعون على أن المنقولات وحدها هي التي تصلح محلا للسرقة^(١) . وحكمة ذلك ظاهرة ، فإن السرقة لا تتم إلا بنقل الشيء من حيازة المجرى عليه الى حيازة الجاني ، وهذا لا ينطبق إلا على المنقولات ، فهي وحدها القابلة للنقل من مكان الى آخر . فكل شيء يمكن نقله من مكان الى آخر يصلح محلا للسرقة ، وإن كان من الوجهة المدنية يعدّ مالا ثابتا . فكلية منقول في المادة ٢٦٨ ع لا تقتصر على ما يسمى في اصطلاح

(١) جارو ، ٥ قرة ٢٠٩٠ — جارسون ، قرة ٢٢١ — شوفرويل ، ٥ قرة ١٨٩٠

— بلانش ، ٥ قرة ٤٦٤

القانون المدني بالمقولات، بل تشمل فوق ذلك الأشياء التي كانت في الأصل ثابتة أو ملحقة بأشياء ثابتة، ثم أصبحت متقلة بالفصل أو القطع أو الكسراخ. فيدخل في حكم المادة ٢٦٨ ع اختلاس الأبواب والشبابيك وألواح الزجاج والمواسير الخ المتحركة من الأبنية، والأحجار والرمال المتحركة من الأرض، والأشجار والمحاصيل الزراعية التي تقطع من مزارعها، والآلات الزراعية والمأشبية التابعة للأراضي زراعية، والعدد والآلات الصناعية المثبتة في المعامل (أنظر المادة ٤ مدني)، والمعادن التي يبطن الأرض وهكذا^(١).

لكن يجب فوق هذا أن يكون الشيء ماذيا، لأن النقل لا يتصور إلا في الأشياء المادية، أما الأشياء المعنوية فلا تصلح محلا لذلك. فالحقوق الشخصية والعينية، كحق الارتفاق وحق الاستعجار، لا تمكن سرقتها - ولكن السندات المثبتة لهذه الحقوق قابلة للسرقة طبعاً، لأنها أشياء مادية، كالعقود والمخالفات. كذلك يتصور سرقة السندات المالية، كالكيالات والحوالات والأسهم الخ^(٢).

كذلك الأفكار والآراء ليست قابلة للسرقة، لأنها أشياء معنوية، فسرقة الشعر مثلاً لا تدخل تحت حكم المادة ٢٦٨ ع. وكذلك حكم سرقة المخترعات الصناعية أو الفنية، لكن يجوز في هذه الأحوال تطبيق المواد ٣٠٣ - ٣٠٦ ع - أما إذا سطرت الأفكار أو الآراء في كتب أو أوراق ومرت هذه الكتب أو الأوراق، أصبح من الميسور تطبيق المادة ٢٦٨ ع، لأن السرقة تقع في هذه الحالة على شيء مادي^(٣).

(١) غارنت دالوز، ١٨٦٤ - ١ - ٣٢٢ و ١٨٦٦ - ١ - ٢٨٨ وبالذكت، ١٨٩٨

١ - ١٥١

(٢) جارسون، قرة ٢٣٤ - ٢٣٥ - دالوز، تحت كلمة سرقة قرة ٦٦٠

(٣) جارد، قرة ٢٠٩٠

ولا عبء بقيمة الشيء المسروق فقد يكون قليل القيمة، فقد حكم بأن تزعم الأثرية من الشارع العمومي يمكن اعتباره سرقة^(١). وقد يكون عديم القيمة من الوجهة المادية، بل قد تكون قيمته الأدبية نسيية لا يقدّرها سوى المحبّيّ عليه أو السارق، كمنزكار أو أثر عائلي الخ^(٢).

وعلى هذا يصح اعتبار اختلاس الخطابات والرسائل البرقية سرقة معاقبا عليها^(٣). وتقع السرقة ولو كان الشيء المسروق مما تحرم حيازته أو مالا غير مشروع، فمن اختلس قطعة حشيش من آخر عد سارقا^(٤). وكذلك يعد سارقا من اختلس من آخر مالا كسبه بطريق المقامرة. وقد حكم بأنه إذا دفع من خسر في لعب القمار مقدار خسارته إلى من كسب أصبح هذا مالكا لما دفع له، فإذا استردّه الأول منه بطريق الإكراه عد مرتكبا لجريمة السرقة بإكراه، ولا يمكن الارتكان في عدم توفر القصد الجنائي على أن المتهم الأول استردّ مالا اعتقد أن المحبّيّ عليه أخذه بطريقة غير شرعية^(٥).

وكل الأشياء المادية قابلة للسرقة سواء أكانت من الأجسام الصلبة أم السائلة أم الغازية؛ فالماء قابل للسرقة، وكذا غاز الاستصباح^(٦). أما القوى الطبيعية فليست قابلة للسرقة، كالحرارة، والبرودة، والضوء الخ، لأنها تدخل في حكم الأشياء المعنوية. فإذا طبخ شخص طعامه على نار جاره رغم إرادته فلا يعد سارقا للحرارة التي استخدمها

(١) قض ١٠ مايو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠٢) أنظر أيضا قض ١٩ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٧٣) وانظر مع ذلك جزئية سوهاج ٧ مارس ١٨٩٩ (الحقوق ١٤ ص ١٦٨).

(٢) جازو، ٥ هاش ص ٣٨٢ نوتة ١٥

(٣) جارسون، قرة ٢٤٦

(٤) جازو، ٥ قرة ٢٠٩٨

(٥) قض أول سبتمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ١٤).

(٦) جارسون، قرة ٢٥٢ و ٢٥٦

في طبخ طعامه^(١) . وإذا ركب شخص في قطار سكة حديدية أو في ترام بغير تذكرة، فلا يمكن اعتباره سارقا للقوة التي نقلته الى المكان الذي سافر اليه^(٢) .

ومن المسائل التي لا تزال موضع خلاف معرفة ما اذا كانت الكهرباء قابلة للسرقة، وهل يعد سارقا من يوصل الكهرباء الى منزله مثلا بواسطة سلك متصل بأسلاك الكهرباء العمومية، أو من يعطل عداد الكهرباء ويستهلك كمية أكبر من الكمية الموضحة فيه^(٣) . أما في فرنسا فالحكم جارية على اعتبار الفعل سرقة^(٤)، ويؤيدها في ذلك جازو^(٥) . وأما في ألمانيا فالرأي السائد أن الفعل لا يدخل في حكم السرقة، وقد اضطر الشارع الألماني الى إصدار قانون خاص في ٩ أبريل سنة ١٩٠٠ لمعاقبة من يختلس الكهرباء^(٦) . وأما في إنجلترا فقد نص الشارع على الكهرباء خصيصا في المادة العاشرة من قانون السرقة الصادر في سنة ١٩١٦ . وأما في إيطاليا فقد حكمت محكمة النقض بالعقاب تطبيقا لأحكام السرقة^(٧) .

وحجة القائلين بعدم انطباق أحكام السرقة على اختلاس الكهرباء أن الكهرباء ليست شيئا ماديا، وإنما هي قوة طبيعية لم يصل العلماء حتى الآن الى معرفة كنهها، فلا يمكن إدخالها تحت نص لا يعاقب إلا على سرقة الأشياء المادية المتقولة^(٨) . وأما حجة القائلين بانطباق النص فهي أن القانون يعاقب على سرقة الأشياء المملوكة للغير، والكهرباء شيء يصح أن يملك كالماء والغاز والبخار، وهو متقول لأنه قابل للانتقال من مكان الى آخر، فلا مانع بعد هذا من أن يكون محلا للسرقة^(٩) . ولعل هذا الخلاف

(١) جارسون،قرة ٢٥٨ — أظن عكس ذلك جازو، ٥ قرة ٢٠٩٠

(٢) دالوز، ١٨٧٠ — ١ — ٤٤٧

(٣) دالوز، ١٨٩٥ — ٢ — ١٠٢، ١٨٩٧، ٢ — ٢٦٧، ١٩٠٢، ٢ — ٢٢٣

(٤) جازو، ٥ قرة ٢٠٩٠

(٥) الباذكت القرنية، ١٩٠٠ — ٥ — ١٧

(٦) جارسون، قرة ٢٦٤

(٧) جازو، ٥ قرة ٢٠٩٠

لم يبق له محل بعد أن أثبتت الاستكشافات العلمية أن الكهرباء مادة، وأنها عبارة عن نوات صغيرة (electrons) تنقل في الفضاء وفي الأسلاك .

وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن التيار الكهربائي منقول قابل لللك والحيازة، وبالتالي للسرقة، فذلك يعتبر سارقا من يختلس بواسطة غش العداد كمية من النور الكهربائي لإضراراً بشركة الكهرباء^(١) .

الركن الثالث — مملوك للغير

يشترط القانون لتوفر جريمة السرقة أن يكون الشيء المختلس مملوكا للغير . وتشترط المادة ٣٧٩ من القانون الفرنسي أن يكون الشيء غير مملوك لمن اختلسه . وقد لا يظهر الفرق بين التعبيرين لأول وهلة، ولكنهما في الواقع مختلفان، وعبارة القانون المصري أصح من عبارة القانون الفرنسي ، لأنه لا يكفي لاعتبار الشخص سارقا أن يكون قد اختلس شيئا غير مملوك له، بلواز أن يكون ذلك الشيء غير مملوك لإنسان آخر، كالأشياء المباحة أو المتروكة، فهذه لا تحقق السرقة باختلاسها . ولهذا تجدد الشراح في فرنسا جميعا على عدم الأخذ بمحرف القانون، وعلى اشتراط أن يكون الشيء مملوكا للغير^(٢) . ويتفرع عن هذا الركن ثلاث نتائج :

النتيجة الأولى — أن الشيء المختلس يجب أن يكون مما يمكن تملكه . فالإنسان لا يمكن أن يكون محلا للسرقة، لأنه لم يعد محلا لللك بعد إبطال الرق، وعلى ذلك لا يعد خطف الرجال أو الأطفال سرقة، وإنما يعاقب عليه بالمادة ٢٤٢ وما بعدها من أحكام الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . لكن لا يشترط أن يكون الشيء مما تباح حيازته قانونا، بل قد تكون حيازة الشيء

(١) قض ٣١ يناير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٥٦) .

(٢) جاردو، ٥ قرة ٢٠٩٨ — جارسون، ٤ قرة ٣٨٧ — شوفو، ٥ قرة ١٩١٠ .

— بلانش، ٥ قرة ٤٧٩ .

جريمة في نظر القانون، كالخسب والسلاح، ومع ذلك يعدّ اختلاسه سرقة متى كان مملوكا للغير^(١).

التفسير الثانية — أن الشيء المختلس يجب أن يكون مملوكا فعلا قبل اختلاسه وإلى حين اختلاسه.

(١) الأشياء المباحة — فالأشياء المباحة (res nullius) وهي التي لا مالك لها ويجوز أن تكون ملكا لأول واضع يده عليها (المادة ٨ مدني)، لا يعدّ اختيازها سرقة، كالحيوانات البرية والطيور، فهذه مباح لكل إنسان صيدها وتملكها، فإذا صادها إنسان ووضع يده عليها دخلت في ملكه الخاص، ويعدّ اختلاسها بعد ذلك سرقة؛ فإذا خرجت من حيازة صاحبها واستردت حريتها صارت مالا مباحا، ويجاز لكل إنسان صيدها وتملكها مرة أخرى^(٢). أما الحيوانات المنزلية والداجنة فلا تخرج من ملك صاحبها بمجرد انطلاقتها، بل تبقى على ذمته وتعدّ ضائعة فقط، ولا يجوز للغير حجبها بنية امتلاكها إلا إذا استردت حريتها تماما وعادت إلى حالتها البرية، وانقطع الأمل في عودتها، كما قد يقع للكلاب والقطط والنحل والحمام والمصافير، فإنه مباح للغير تملكها حينئذ، أو على الأقل لا يعدّ تملكها في هذه الحالة سرقة معاقبا عليها، متى ثبت أن حائزها قد وضع يده عليها بحسن نية معتقدا أنها شيء مباح ولا مالك له. ولكن هذا لا يصدق على الحيوانات المنزلية التي لا يمكن أن تسترد حريتها الطبيعية تماما، كالديك والبط، فهذه وإن ضلّت عن صاحبها تبقى على ملكه حكما إلى أن يتخلى هو عنها، فإن لم يفعل فهي في حكم الأشياء الضائعة، ولا يجوز للغير حجبها بنية تملكها.

كذلك الأسماك الموجودة في البحار والبحيرات والأنهار والترع العمومية ليست ملكا لأحد، بل هي مال مباح للجميع، فيجوز لكل إنسان صيدها وتملكها بوضع اليد

(١) جارد، ٥ قرة ٢٠٩٨ (٢) جارسون، قرة ٤٠٥

عليها بعد الصيد . أما الأسماك الموجودة في مياه خصوصية مملوكة لشخص معين فهي مال خاص ، ولا يجوز لغيره صيدها . وقد حكم بأن إعطاء الترام لشخص معين بالصيد من بحيرة عمومية لا يجعل الملتزم مالكا للأسماك الموجودة فيها ، وإنما ينزوله فقط حق الصيد فيها بمفرده ، ولا تكون ملكيته ثابتة إلا على ما يصيده فعلا ؛ فلا يعد سارقا من زاحم الملتزم في الصيد من البحيرة الداخلة في التزامه ، وإنما يجوز الرجوع عليه بالتعويض المبدئي^(١) .

ويعد الصائد مالكا للأسماك بمجرد دخولها في شبكه ولو قبل نروجها من البحر . وقد حكم بأنه يعد سارقا من اختلس أسماك من شبكه غيره ، حتى ولو كانت الشباك ملقاة في مياه بحيرة معتبرة من الأملاك العامة^(٢) .

والماء في الأصل مباح للجميع ، لكن إذا احتازه إنسان أصبح ملكا خاصا ولا يجوز التعدي عليه ؛ فلا يباح لغير مشترك أخذ المياه من مواشير شركة المياه مثلا . وقد حكم بأن الماء وإن كان في الأصل عام المنفعة وهو في البحر أو النهر ، إلا أنه متى فصل منه ووضع في حرز كالمواشير أو الآنية بحيث يمكن شموله بحق الملك أصبح كغيره من الأشياء ملكا لمحرزه بوضع اليد ، ويعد اختلاسه سرقة معاقبا عليها^(٣) .

(٢) الأشياء المروكة — كذلك حكم الأشياء التي كانت مملوكة في الأصل ثم تخل عنها صاحبها ، وهي المعروفة بالأشياء المتروكة أو المهملة (res derelictae) ؛ فهذه يباح لكل إنسان تملكها بوضع اليد بعد التخلي عنها ، ولا يعد أخذها سرقة لأنها لم تكن مملوكة لإنسان وقت الأخذ ، كالملايس والأمتعة البالية التي يرميها صاحبها

(١) استئناف الاسكندرية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٥ (القضاء ٢٠ ص ٢٣٤) وقض ١٦ يناير سنة ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٣٣) وجريدة جريبا ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (المجموعة ٥ عدد ٣٤) وأسيوط الابتدائية ١٣ يونيو سنة ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١٣٤) .

(٢) جريدة كفر الشيخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٤٩) .

(٣) الاستئناف ٢٨ أغسطس سنة ١٨٩٤ (القضاء ٢٠ ص ٣١١) .

في الطريق العام ، وفضلات الطعام ، وقنورات المنازل ، والحيوانات النافقة ، وروث البهائم ، وأعقاب السجائر الخ . فن عثر على شيء في الطريق من قبيل المهملات وأخذه فلا يعد سارقاً^(١) . وقد حكم بأنه لا يعد سارقاً من أخرج جثة ثور نفق بالطاعون من مدفنها بقصد أخذ جلده ، لأن الجثة في هذه الحالة لا تعتبر مملوكة لأحد^(٢) .

ولكن ما حكم من يختلس جثث الموتى من مرافدها ، أو الأكفان أو الملابس المدفونة معها؟ الظاهر أن اختلاس الجثث لا يعد سرقة لأنها لم تكن ملكاً لأحد ، لكن يجوز أن يعاقب الشخص على جريمة انتهاك حرمة القبور (المادة ١٣٨) . أما إذا كانت الجثة أو بعض أجزائها ، كجمجمة أو غيرها من العظام ، قد وضعت في معهد علمي للدرس أو الاستفادة العلمية ، أو في متحف لتتحفظ ضمن الآثار ، فقد أصبحت بذلك مملوكة للمعهد أو المتحف ، ويعد اختلاسها بعد ذلك سرقة^(٣) . أما اختلاس الأكفان فمحفل خلاف ، وقد يقال في ذلك إن الأشياء المخلفة مع الميت تعد من قبيل المتروكات إذ لا مالك لها ، وبهذا أخذت محكمة نابولي الإيطالية^(٤) . ولكن محكمة النقض الفرنسية دبت الفعل سرقة لأنها رأت أن هذه الأمتعة موضوعة لفرض خاص ، ولا يجوز لأحد امتلاكها بوضع اليد ، لأنه لم يكن في نية واضعها التخل عنها لمن يريد أخذها^(٥) ، ووافقها على ذلك جازو^(٦) . وهذا الرأي ظاهر الضعف من الوجهة القانونية ، إذ لم تستطع المحكمة ولا جازو أن يقررا صراحة أن للأكفان مالكا حتى تتوفر بذلك أركان السرقة .

(١) قارن جزئية سالوط ١٦ ديسمبر ١٩٢٠ (المجموعة ٢٣ عدد ٨١) .

(٢) جزئية فافوس ٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ٥٤) .

(٣) أنظر كني ، ص ١٩٢ .

(٤) سمي ، ١٨٨١ — ٤ — ٢٩ .

(٥) دالوز ، تحت كلمة سرقةقرة ١٣٢ — قارن دالوز ، ١٨٦٥ — ٤ — ٤١٨ .

(٦) جازو ، ٥ قرة ٢٠٩٨ ص ٤٠٤ .

(٣) **الشيء** **الضائع** — ضياع الشيء لا يخرج عن ملك صاحبه ، بل يبقى الشيء على ملك مالكة ، فإذا عثر به كان له حق استرداده ولو من يد من اشتراه بحسن نية ، إلا إذا كان قد سقط حقه فيه بمضى المدة (أنظر المادة ٨٧ و ٨٦ مدني) . ومن أجل هذا يختلف حكم الشيء الضائع عن الشيء المباح أو المتروك ، فمن وجد شيئاً ضائعاً والتقطه فلا يجوز له أن يملكه بوضع اليد . ولكن هل يمتد سارقاً إذا اختلسه بنية تملكه ؟ الواقع أن حجز الشيء الضائع بنية تملكه يختلف عن السرقة من حيث الركن المادى ، فإن الملتقط الشيء الضائع لا يرتكب اختلاساً بالمعنى الصحيح ، فهو لم ينقل الشيء من حيازة مالكة الى حيازته ، لأن الشيء لم يكن فى حيازة المالك وقت التقاطه . نعم لا يمكن القول بسقوط حيازة المالك بركنيتها فى هذه الحالة ، إذ المفروض أن المالك لا يزال متمسكاً بنية الاحتفاظ بالشيء واسترداده عند العثور عليه ، وهذا يفيد أن الركن الأدبى للحيازة (animus) لا يزال باقياً عند المالك ، وإن كان قد فقد ركنها المادى (corpus) ؛ إلا أن هذا وحده كاف لتمييز الالتقاط عن الاختلاس ، فالالتقاط يبقى مباحاً ما دام غير مصطبغ بنية حجز الشيء وامتلاكه بطريق النفس^(١) .

أما اذا اصطحب الأخذ بنية التملك فإنه يعدّ سرقة فى فرنسا بانفاق المحاكم والشرائح ، ومجتهم فى ذلك أن الملتقط يأخذ الشيء بنية تملكه مع علمه بأن له مالكا آخر ، وأنه ليس بالشيء المباح أو المتروك ، ففعله هذا ينطبق على تعريف السرقة من حيث هو اختلاس لشيء منقول مملوك للغير^(٢) . غير أنهم يشترطون لتطبيق حكم السرقة أن تكون نية التملك مقارنة ومعاصرة لفعل الأخذ أو الاختلاس ، لأن هذا شرط جوهرى فى السرقة على العموم كما سترى عند الكلام على القصد الجنائى .

(١) أنظر فى هذا المعنى جارسون ،قرة ٤٢٨ — ٤٣١

(٢) جاور ، قرة ٢٠٩٢ — شوفرويل ، قرة ١٩٢٣ — بلانز ، قرة ٤٦٦ —

جارسون ، قرة ٤٢٧ — دالوز ، تحت كلمة سرقة قرة ١٣٨ و ١٤١ و ١٤٣ .

ولا بد أن يقوم الدليل على ذلك ، وقد يستفاد من ظروف الواقعة ، كما لو كان المتقط يعرف مالك الشيء ولم يرده إليه فوراً^(١) . فإذا اتضح أن نية التملك لم تخطر ببال المتقط إلا بعد الانقطاع بزمن ، كما لو ثبت أنه بحث عن المالك ولما لم يفتد إليه تصرف في الشيء ، فلا يمكن أن تطبق عليه أحكام السرقة في هذه الحالة^(٢) .

أما في مصرف فقد وضع لهذه الحالة قانون خاص صدر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ ، وقد نصت المادة الأولى منه على ما يأتي :

كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده إلى صاحبه في الحال يجب عليه أن يسلمه أو أن يبلغ عنه إلى أقرب نقطة للبوليس في المدن أو إلى العمدة في القرى .

ويجب إجراء التسليم أو التبليغ في ظرف ثلاثة أيام في المدن وثمانية أيام في القرى ، ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز إبلاغها إلى مائة قرش ، وبضياع حقه في المكافأة المنصوص عليها في المادة الثالثة .

فإذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه بطريق الغش ، فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ، ولا يبقى هنالك وجه للعاكمة على المخالفة — انتهى .

ويستفاد من هذا أن مجزؤ التقاط الشيء لاعتقاب عليه ، ولكن هذا الانقطاع يجعل المتقط واجباً قانونياً يلزمه أدائه في ظرف ثلاثة أيام في المدن وثمانية في القرى . فإن قصر في هذا الواجب عذرت بمخالفة وعوقب بالغرامة . هذا إذا لم يكن قد مجزؤه من أول الأمر بنية التملك ، فإن كان ذلك خرج الفعل عن كونه مخالفة ووجب أن تقام الدعوى الجنائية المقررة لهذه الحالة^(٣) . ولكن ما هي الدعوى الجنائية

(١) دالوز، ١٨٨٩ — ١ — ٢٣١

(٢) جاور، ٥ قرة ٢٠٩٢ ص ٣٨٧ — دالوز، تحت كلمة سرقة قرة ١٣٩

الواجب إقامتها في هذه الحالة ؟ القانون غامض في هذه النقطة ، ولكن محكمة النقض فسرتة بما يأتي : (إن العثور على شيء ضائع وحبسه بنية امتلاكه بطريق الغش يعتبر سرقة بناء على ما أجمعت عليه الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الفرنسية مع عدم وجود نص قانوني خاص بذلك ، فيصح إذن في القطر المصري أيضا اعتبار هذا الفعل سرقة بناء على الأسباب التي استندت عليها الأحكام الفرنسية المشار إليها ، وفضلا عن ذلك فإنه لوضع حد للتزاع في هذه المسئلة قد صدر نص قانوني صريح ، وهو الأمر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ ، مؤيدا لهذا المبدأ إذ قضى صراحة بأن حبس الشيء الضائع بنية تملكه بطريق الغش يعاقب عليه كالاستيلاء عليه أو اختلاسه بطريق الغش^(١) . وكان العمل جاريا على هذا أيضا من وقت صدور الأمر العالي وقبل تفسير محكمة النقض له اتباعا لرأى الشراح والمحاكم الفرنسية . ولكن هل يشترط في مصر كما اشترط في فرنسا أن تكون نية الامتلاك معاصرة لحجز الشيء ؟ لم يأت الأمر العالي برأى جديد في هذه المسئلة ، بل اكتفى بالإحالة على حكم الأحوال المماثلة ؛ ومن المعلوم أن الأحوال المماثلة هي أحوال السرقة يشترط فيها المعاصرة ، فلا عمل إذن للشذوذ عن القواعد العامة . ويظهر أن هذا هو عين ما جرت عليه المحاكم كما يستفاد من حكم لمحكمة نيج حمادى الجزئية فرقت فيه بين حالة المعاصرة والحالة الأخرى^(٢) .

ويشترط لتطبيق أحكام الأمر العالي أن يكون الشخص قد عثر على الشيء الضائع بنفسه والتقطه بيده ، أو كلف آخر بالتقاطه ومناولته إياه . أما إذا كان الذى عثر على الشيء والتقطه شخصا آخر غير المتهم ، ثم استلمه المتهم منه ولو بطريق الخطأ أو الغش أو إهداء الملكية كذبا ، فلا يعاقب في هذه الحالة لأن التسليم ينفى

(١) قض ٢٦ يونيو ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٢٦) .

(٢) جزئية نيج حمادى ١٣ أكتوبر ١٨٩٨ (الحقوق ١٣ ص ٣٢٨) .

الاختلاس هنا كما ينبغي في أحوال السرقة العادية^(١). لكن يجوز أن يعاقب بالمادة ٢٧٩ الخاصة بإخفاء الأشياء المسروقة^(٢)، بشرط أن يكون ملتقط الشيء نفسه مستحق العقاب طبقاً لأحكام السرقة، وأن يكون مستلمه قد أخذه وهو عالم بالظروف^(٣).

(٤) الكثر المدفون — من يستر على كثر مدفون في أرض غيره ويستولى عليه أو يختلسه يعد سارقاً، لأن الكثر المدفون الذي لا يعلم له صاحب يكون ملكاً لصاحب الأرض (المادة ٥٨ مدني)؛ ولا يعد في هذه الحالة من قبيل الأموال المباحة ولا الأموال المتروكة التي يصبح تملكها بوضع اليد. أما إذا لم يكن للأرض التي وجد بها الكثر مالك، فإنه يعد في هذه الحالة من قبيل الأشياء المتروكة، ويصبح ملكاً لمن وجده، ولا يعد سارقاً إذا استولى عليه.

التفسير الثالث — أن الشيء المختلس يجب أن يكون ملكاً لغير مختلسه. ويرتب على هذا أن المالك لا يمكن أن يعد سارقاً إذا اختلس متاعاً مملوكاً له خاصة، ولو اعتقد وقت اختلاسه أنه ملك غيره^(٤). وقد يتنا فيسبق أن هذه القاعدة مطرودة في القانون المصري حتى في الأحوال التي يكون فيها الشيء المختلس في حيازة غير مالكه، فمن أودع متاعه عند غيره ثم اختلسه منه بقصد تحميلة مسؤولية ضياعه لا يعد سارقاً. وكذلك يكون الحكم ولو كان الحائز أحق بحيازة الشيء من مالكه وقت اختلاسه؛ فمن يختلس متاعاً مملوكاً له ممن استأجر ذلك المتاع أو ارتنته، أو ممن له حق حبس ذلك المتاع طبقاً للمادة (٦٠٥) مدني لا يعد سارقاً أيضاً. ولا يغير من وصف الفعل أن يكون ذلك الاختلاس قد اصطحب باستعمال القوة أو الإكراه، وإنما يجوز

(١) جارسون، قرة ٤٣٦

(٢) دالوز، ١٨٥٦ — ٢ — ١٥٠

(٣) جارسون، قرة ٤٤٦

(٤) جارسون، قرة ٣١٧

أن يعاقب المالك على ما وقع منه من أعمال العنف والاعتداء فقط . ولم يستثن الشارع المصرى من هذه القاعدة سوى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ ع ، وهى اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا كما قدمنا .

وكذلك لا يمتد سارقا من يختلس متاعا متنازعا عليه من بين يدى حائزه أثناء قيام الخصومة بشأنه أمام القضاء أو قبل ذلك ، متى ثبت أنه هو المالك له حقا .^(١)

ولكن هذه القاعدة لاتصدق على الدائن الذى يختلس متاع مدينه سدادا لدينه ، لأن حق الدائن قائم فى ذمة مدينه ، وليس له حق عيني على أموال ذلك المدين ، فلا يباح له أن يستولى على شيء معين منها مقابل دينه ، فإذا فعل فقد اختلس متاعا مملوكا لغيره وإذن يعد سارقا .^(٢)

ولا فرق بين أن يكون الشيء مملوكا للأفراد أو للحكومة ، فكما تقع المرقعة على أملاك الأفراد تقع كذلك على أملاك الحكومة خاصة كانت أو عامة . فالشوارع العمومية تدخل فى أملاك الحكومة العامة ، فإذا ارتفع شخص أثره من شارع عمومي أمكن اعتباره سارقا .^(٣) كذلك الآثار القديمة القائمة على سطح الأرض أو المدفونة فى باطنها تعد من أملاك الحكومة العامة طبقا للمادة الأولى من القانون نمره ١٤ الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ الخاص بالحفر والآثار ، فمن اختلس شيئا منها مع اعتباره سارقا . أما الأراضي والجبال والصحارى التى ليست مملوكة للأفراد ولم تضع الحكومة يدها عليها أو تستعملها بطريقة ما ، فتعد خارجة عن أملاك الحكومة وتدخل فى حكم الأموال المباحة التى يجوز تملكها بوضع اليد (المادة ٨

(١) جارسون ، قرة ٣١٨ — أنظر مع ذلك قض ٣ يونيه ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٦) .

(٢) جارسون ، قرة ٣٢١ — ٣٢٢

(٣) دالوز ، تحت كلمة سرقة قرة ٩٨ — جارسون ، قرة ٣٤١ — جارد ، قرة ٢١٠١ —

أنظر مع ذلك شوغروهيل ، قرة ١٩٠٥

(٤) قض ١٠ مايو ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠٢) .

(٥) أنظر أيضا المادة الثانية من القانون نمره ٨ لسنة ١٩١٨ الخاص بالآثار العربية .

و٥٧ مدني) . وقد قام خلاف بشأن المحاجر أى الجهات التى تقطع منها الأحجار اهى مملوكة للحكومة أم تعد من الأموال المباحة ، وكانت الحكومة تذهب الى أنها داخلية فى أملاكها ، وتقدم من يقطع الأحجار بغير ترخيص منها للعاقبة باعتباره سارقاً^(١) . ولكن محكمة النقض قررت أنه لا يعتبر سارقاً من أخذ أحجاراً من الصحراء من جهة غير داخلية فى حدود محجر مصرح بأخذ أحجار منه ، لأن الصحراء على وجه عام ليست من الأملاك الأميرية العمومية ولا الخصوصية ، بل هى أرض حرة لا مالك لها^(٢) . ويستفاد من هذا الحكم أن أخذ الأحجار لا يعد سرقة إلا اذا قطعت من محجر مرخص به لشخص آخر^(٣) .

وقد حكم بأن الزبرجد الموجود فى باطن أرض الجزيرة المسماة بجزيرة الزبرجد لا يمكن اعتباره مالا مباحاً ، بل هو ملك للحكومة وإن عد اختلاسه سرقة^(٤) .

وقد يقع الاشتباه فيما اذا كان الشيء المختلس مملوكاً لمختلسه أو لمن اختلس منه ، ويجب الرجوع عندئذ الى أحكام القانون المدنى لمعرفة المالك الحقيقى . ففى حالة البيع مثلاً تتوقف معرفة ما اذا كان المشتري قد تملك الشيء المبيع اليه على ما اذا كان المبيع قيمياً أو متلياً ، فإذا كان المبيع قيمياً انتقلت ملكيته الى المشتري بمجرد تمام الصفقة ، ولو قبل حصول التسليم ودفع الثمن . والأصل أن لا فرق فى ذلك بين أن يكون الثمن مشروطاً فيه التعجيل أو التأجيل ، فإذا اختلس المشتري الشيء المبيع قبل أن يسلمه البائع إياه وقبل دفع الثمن وجب ألا يعد سارقاً ، لأنه أخذ شيئاً مملوكاً له . وتطبيقاً لهذه القاعدة لا يعد سارقاً من يشتري حصاناً فى سوق ، وبعد الاتفاق مع بائعه على الثمن والشروط وقبل الدفع يمتطى الحصان على غرة من البائع

(١) أنظر مذكرة لجنة المرافعة القضائية الصادرة فى ١٢ أبريل ١٨٩٨ (القضاء ٥ ص ١٤٢) .

(٢) قض ١٤ ديسمبر ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ١٦) أنظر أيضاً قض ١٤ يناير ١٩١٤

(الترافع ١ ص ١٤١) و ١٤ يناير ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ١٦٠) .

(٣) قارن حكم محكمة الاسكندرية الصادر فى ١٩ يناير ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٢٨٧) .

(٤) قض ٢٩ سبتمبر ١٩٠٤ (الاستقلال ٤ ص ١٥) .

ويقر به . أما اذا كان قد قر به على هذه الصورة قبل الاتفاق على الثمن والشروط ، فلا نزاع في أنه يعد سارقا لبقاء الملكية على ذمة البائع . وأما اذا كان المبيع مثليا كقطن أو غلال ، فلا تنتقل ملكيته الى المشتري إلا بالتسليم ، فاذا اختلسه المشتري قبل التسليم عد سارقا . أما بعد التسليم فلا يصح اعتباره سارقا ولو لم يدفع الثمن ، لأن المبيع قد دخل في ملكه بالبيع .

ولكن الأخذ بهذه القواعد يعرض التاجر لأشد الأخطار ويشل حركة التعامل ، وقد رأينا عند الكلام على التسليم الاضطرارى أن المحاكم الفرنسية تحطت قواعد القانون المدنى في بعض القضايا وحكمت بالعقوبة .

ويرى جارسون أنه ليس من المتعذر التوفيق بين أحكام القانون المدنى ومقتضيات المصلحة التجارية ، فإن انتقال الملكية بالبيع فورا الى المشتري ليس من مستلزمات عقد البيع ، ومن الجائز الاتفاق على تأجيل نقل الملكية في أحوال كثيرة ، ويبقى البيع مع ذلك صحيحا . فلم لا يقال إن في أحوال البيع ثمن معجل يكون بين البائع والمشتري اتفاق ضمنى على ألا تنتقل الملكية الى المشتري إلا عند دفع الثمن ، خصوصا اذا كان البائع يحهل المشتري وليس له به ثقة خاصة تدعوه الى ائتمانه وتهون عليه تملكه المبيع قبل قبض ثمنه . فاذا أخذنا بهذا الرأى سهل تطبيق أحكام السرقة على كل الأحوال التى يقر فيها المشتري بالشئ المبيع قبل الدفع ، متى كانت الثمن مشروطا فيه بالتعجيل صراحة أو ضمنا ^(١) . ولكن اذا سهل القول بعدم انتقال الملكية فهل يصح القول بعدم انتقال الحياة ؟

ويعد الشخص سارقا ولو كان يملك بعض الشئ المختلس متى امتدت يده الى حق الغير في ذلك الشئ . فالشريك الذى يختلس المال الذى يملكه هو وشركاؤه بطريق الشيوع يعاقب بعقوبة السرقة ^(٢) . وكذلك الوارث الذى يختلس شيئا من

(١) جارسون ، قرة ٢٢٩ — ٣٣٢

(٢) قض ٢١ يولي ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٢) .

أموال التركة المشتركة بينه وبين سائر الورثة يعدّ سارقاً^(١). هذا اذا لم يكن المال المشترك في حيازة الشريك أو الوارث، أما اذا كان الوارث أو الشريك موكولا اليه حفظ مال التركة أو الشركة أو إدارته بالنيابة عن سائر الملاك، ثم امتدت يده الى شيء منه، فإن فعله يعدّ خيانة أمانة لا سرقة ويعاقب بالمادة ٢٩٦ ع.

وعند قيام النزاع بين المتهم والمحني عليه بشأن ملكية المتاع المختلس يجب الفصل في ذلك النزاع تطبيقاً للقواعد المدنية قبل الحكم في الدعوى الجنائية. وللقاضى الجنائى أن يفصل في هذا النزاع المدنى بغير حاجة الى إحالته على المحكمة المدنية متى كان قائماً على منقول. أما اذا جرت النزاع الى البحث في ملكية عقارية، وجب إيقاف الدعوى الجنائية الى أن يفصل في النزاع المدنى من الجهة المختصة^(٢).

وإذا كان من أركان جريمة السرقة أن يكون الشيء المختلس مملوكاً للغير، فليس بشرط لتحقيق الجريمة أن يعرف المالك على وجه التعيين^(٣). فلا يلزم إذن أن يعلم السارق شخص المحني عليه، بل يكفي أن يعلم أنه يختلس مالا مملوكاً للغير. كما أن النيابة العمومية غير مكلفة بالبحث عن المالك والدلالة عليه بالتعيين، ولا يتوقف الحكم في الدعوى على العثور على مالك المتاع المسروق، بل يكفي أن يثبت للحكمة بطريقة مقنعة أن الشيء غير مملوك للسارق، وأن له مالكا آخر سواء، ويجوز الأخذ في ذلك بالقرائن القوية. وقد حكم بأن عدم معرفة مالك الشيء لا يدل على أن المتهم ليس سارقاً بل يمكن استنتاج ذلك من حالة المتهم ووقائع الدعوى وسوابقه العديدة في السرقات^(٤). لكن يجب الاحتراز في مثل هذه الأحوال عن الأخذ بالرأى والشكوك، بل يجب قبل الحكم بالإدانة أن تقتنع المحكمة بسلامة أمور:

(١) استئناف مصر جئاني ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٢ (الحقوق ١٧ ص ٥٨).

(٢) جازو، ٥ قرة ٢٠٨٠.

(٣) بلانسي، ٥ قرة ٤٨٤ - جازسون، قرة ٣٨٨.

(٤) الاستئناف ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٢٩٣).

(أولاً) أن الشيء الذى ضبط مع المتهم غير مملوك له ، ولا يكفى لإثبات ذلك أن تكون حالة المتهم الظاهرة لا تتناسب مع قيمة الشيء الذى وجد فى حيازته ، فقد لا تدل الظواهر على حقيقة الحال ، كما أنه لا يجوز الاستدلال على صحة الجريمة بعجز المتهم أو امتناعه عن تبين مصدر تملكه للشيء المضبوط بطريقة معقولة ، أو خطئه فى الدفاع عن نفسه ، أو محاولته إخفاء الحقيقة ، فإن الحيازة قرينة الملك ، وقد وجد الشيء فى حيازة المتهم ، فيجب ألا يحرم من الاستفادة بهذه القرينة القانونية حتى تتوفر الأدلة على إدحاضها^(١) . (وثانيها) أن للشيء مالكا غير المتهم ، لجواز أن يكون الشيء بلامالك ، كمال مباح أو متروك^(٢) . (وثالثها) أن الشيء قد دخل فى حيازة المتهم بطريق الاختلاس ، لجواز أن يكون صاحب الشيء قد أئتمنه عليه ، أو أن يكون السارق الحقيقى قد سلمه الى المتهم لإخفائه ، فيكون المتهم فى هذه الحالة مخفيا لا سارقاً^(٣) .

الركن الرابع — القصد الجنائى

السرقة من الجرائم العمدية ، ولا بد فيها من توفر القصد الجنائى ، فيجب إذن أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل وهو عالم أنه بذلك يخلّص شيئاً منقولاً مملوكاً للغير . ولكن العلم وحده لا يكفى لتوفر القصد الجنائى فى السرقة ، بل يتطلب القانون فوق هذا نية خاصة ، وهى أن يكون عند المتهم نية تملك الشيء الذى اختلس حيازته . وهذا مستفاد من اشتراط الشارع فى المادة ٢٦٨ ع حصول الاختلاس بنية الغش (frauduleusement) ، ولو أن النص العربى للسادة لم يرد به ما يفيد اشتراط هذه النية ، ولكن النص الفرنسى صريح فى ذلك^(٤) .

(١) مصر الابتدائية ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ٩) .

(٢) قارن الاستئناف ١١ مايو سنة ١٨٩٥ (المحاكم ٦ ص ٥٤٦) .

(٣) أنظر قض ٢٧ نوفمبر ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٧٣) قارن أيضاً جزئية سوهاج ٢٩ يناير

سنة ١٩٢٣ (المحكمة ٣ عدد ١٢٧ ص ١٧٩) .

(٤) جاز ، ٥ قرة ٢١٠٠ - ٢١٠١ - شوفرويل ، ٥ قرة ١٩٠٣

ويجب أن ينصب القصد الجنائي على كافة الأركان المادية للجريمة، فيجب أن يكون المتهم على علم بأنه يرتكب اختلاسا، فإذا وضع شخص في حقبة آخر متاعا مملوكا لثالث بغير علم صاحب الحقبة، ثم أخذ صاحب الحقبة حقيقته بما فيها فلا يعد مختلسا لذلك المتاع^(١). كذلك يجب أن يعلم المتهم أنه يرتكب ذلك الاختلاس رغم إرادة المالك؛ فإذا أخذ المتهم الشيء بحسن نية معتقدا أنه يفعل ذلك برضا المالك فلا عقاب عليه لانتفاء سوء القصد، ولو كان المالك في الواقع غير راض عن ذلك الفعل؛ فإذا كان المالك راضيا بالفعل عن أخذ ذلك الشيء فالبراءة أوجب. لكن ما حكم من يختلس شيئا وهو يعتقد أنه يأخذه على غير إرادة مالكة إذا كان المالك راضيا عن ذلك الأخذ تسامحا منه أو بدافع حب الخير؟ يرى شوفو وهيل أن الفعل لا يخرج في هذه الحالة عن وصف السرقة المعاقب عليها، لأنه استوفى جميع الأركان والشروط القانونية، ولا يمكن أن يتغير ذلك الوصف بظرف خارجي لم يدخل في علم المتهم قط، ولا تأثير له على قصده الجنائي^(٢). ولكن هذا الرأي غير صحيح، لأنه إن صح أن القصد الجنائي متوفر في هذه الحالة، ففعل الاختلاس نفسه وهو الركن المادي للجريمة منعدم، لأن الاختلاس لا يتم إلا بأخذ الشيء بغير إرادة المحيى عليه وعلى غير رضاه (راجع تعريف الاختلاس)، ورضا المحيى عليه أو عدمه أمر يتعلق بالواقع ولا دخل لنية المتهم فيه، فحتى حصل الرضا انتفى بمحصله الاختلاس سواء أعلم المتهم به أم لم يعلم. إنما يجب التمييز بين هذه الحالة وحالة الرضا أو الإجازة التي تقع بعد السرقة، إذ من المعلوم أن الرضا اللاحق لا يحوّل الجريمة ولا يرفع العقاب.

ومما يشبه هذه الحالة مع اختلاف الحكم حالة المالك الذي يمكن السارق من الاختلاس أو يسلمه له ليختبر أمانته، أو ليقبض عليه متلبسا بالجريمة. وقد قالوا

(١) جارسون،قرة ٢٦٧

(٢) شوفو وهيل، ٥ قرة ١٩٣٣

بأن العقاب واجب في هذه الحالة لتوفر أركان السرقة ، وكل ما يمكن أن يتميز به هذه الحالة عن أحوال السرقة العادية هو أن الاختلاس يقع هنا بعلم المجني عليه ، وقد رأينا أن علم المجني عليه لا يؤثر على الاختلاس مادام حاصله بغير رضاه ، ولا نزاع في أن الرضا منعدم في هذه الحالة .

كذلك يجب أن يكون المتهم على علم بأنه يختلس شيئاً منقولاً ، وهذه مسألة قانونية ولا يقبل فيها الاعتذار من الجاني بأنه لم يكن يعلم أن الشيء منقول .

ويجب أن يعلم المتهم أنه يختلس شيئاً مملوكاً للغير ، فمن يأخذ شيئاً بحسن نية على اعتقاد أنه ملكه لا يعد سارقاً ، ولو اتضح بعد ذلك أن الشيء ملك غيره . وقد قلنا فيما سبق إن الذي يختلس شيئاً متنازلاً عليه لا يعد سارقاً متى ثبت أنه هو المالك له حقا . وقد يصح القول أيضاً بأن البراءة تكون واجبة ولو ثبت ملك الشيء لخصمه في النهاية ، متى تبين أن المختلس كان معتقداً بحسن نية صحة ملكه للشيء الذي اختلسه .^(١) ولكن الظاهر أن هذا الحكم لا يصح الأخذ به على إطلاقه ، بل يجب التفريق في كل الأحوال بين ما إذا كان مختلس الشيء أو مقتصبه تسرب إلى ذهنه الاعتقاد بصحة ملكه لذلك الشيء عن جهل بحقيقة الواقع أو عن جهل بالقانون . فإذا كان الأول فالبراءة واجبة ، لأن الجهل بالواقع يصلح عذراً ولا يتنافى مع حسن النية — أما في الحالة الثانية فلا محل للتبرئة لأن اعتقاد الملك المبنى على جهل بأحكام القانون لا يصلح عذراً ولا يتفق مع حسن النية . ذلك ما حكمت به محكمة النقض المصرية إذ قالت : (لا يصلح أن يكون الخطأ القانوني بشأن الملكية دافعا للتم في سرقة لأن الجهل بالقانون لا يعتبر عذراً مقبولا كما قضت بذلك المادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)^(٢) . على أن هذا المبدأ لا يمكن اتباعه بدقة ،

(١) جارسون ، قرة ٣٠٢ — جاور ، قرة ٢١٠٤ هامش ص ٤١٠ نوة ٧٠

(٢) جارسون ، قرة ٢٧٦ — شوفرويل ، قرة ١٩٠٤

(٣) قض ٣ يونيو سنة ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٦) .

فقد يكون حكم القانون غامضاً ، وخصوصاً في المسائل الخلافية التي يتوقف ظهور الحق فيها على حكم المحكمة؛ أما في المسائل الواضحة المقررة فلا محل للاعتذار بجمل القانون لعدم التوفيق بين ادعاء الجهل في هذه الحالة وحسن النية . ويظهر من تصفح أحكام المحاكم الفرنسية أنها تتسامح في تطبيق هذا المبدأ عند الغموض ^(١) . كذلك القانون الانجليزي يتسامح في قبول الاعتذار بجمل القانون في أحوال السرقة متى كان صادراً عن إخلاص وحسن نية ^(٢) .

كذلك لا يعد سارقاً من أخذ شيئاً بحسن نية معتقداً أنه مباح أو متروك . لكن متى علم المتهم أن الشيء مملوك للغير ، فلا يرفع عنه المسؤولية اعتقاده بأنه يسترد ما لا أخذه منه المجنى عليه بطريقة غير مشروعة؛ فالذى يخصر في لعب القمار لا يجوز له أن يسترد ما خسره اختلاساً أو بطريق القوة ^(٣) .

ويجب فوق هذا كله أن يكون المتهم قد اختلس الشيء بنية تملكه ، وهذه هي النية الخاصة المطلوبة في جريمة السرقة؛ فإذا انعدمت هذه النية فلا سرقة . فمن يأخذ شيئاً من مال غيره رضاه لا يعد سارقاً ما دامت نيته لم تتجه إلى تملك ذلك الشيء ، كمن يختلس صورة في غيبة مالكيها ليطلع عليها ويردّها إلى مكانها ، فإنه لا يعد سارقاً . ومن يختلس من صاحبه متاعاً على سبيل المزاح لا يعد سارقاً ، بشرط ألا يكون قد استخدم المزاح وسيلة إلى الاستيلاء على الشيء وتملكه ، وإلا كان سارقاً ووجب عقابه ^(٤) .

ولا يكفي لتوفر هذه النية الخاصة أن يكون المتهم قد اختلس الشيء بقصد حرمان صاحبه منه ولو أبدياً ، بل يجب أن يكون قد أخذه بنية تملكه . فمن يتربص

(١) دالوز، ١٨٨٢ - ٥ - ١٨٩٨، ٧٧ - ٢ - ٣٩٧

(٢) كني، ص ٢٠٣ - ٢٠٤

(٣) قض أول سبتمبر سنة ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ١٤) .

(٤) جارسون،قرة ٢٨٣

شيئا مملوكا لغيره من مكانه ويعلمه فورا لا يعد سارقا، وإنما يعد مرتكبا لجريمة الإكلاف (المادة ٣٠٩ وما بعدها والمادة ٣٤٢ ع) . وإنما لا يشترط أن تكون نية المختلس الاستفادة أو الانتفاع بالشيء، بل يكفي أن يكون قد اختلسه بنية تملكه والتصرف فيه تصرف المالك، فمن يختلس متاعا مملوكا لغيره ثم يعلمه بعد حين يعد سارقا^(١) .

واختلاس الحيازة الناقصة لا يعد سرقة، لأن الحيازة الناقصة لا تكسب الملك، وما دامت نية المتهم قاصرة على اختلاس هذه الحيازة فتكون نية التملك منعقدة عنده، وإذن لا يعاقب بعقوبة السرقة . فاللأثر الذي يختلس متاعا مملوكا لمدينه بنية حبسه تحت يده تأمينا على دينه لا يعد سارقا^(٢) . ولكن محكمة النقض الفرنسية قضت بالعقاب في مثل هذه الحالة^(٣)، وهذا الحكم متفق لمخالفته لقواعد القانون^(٤) . كذلك لا يعد سارقا الراهن الذي يختلس متاعه المرهون عند دائئه، والمؤجر الذي يختلس العين التي أجزها، لأن الاختلاس في الحالتين واقع على الحيازة الناقصة التي انتقلت إلى المرتهن أو المستأجر بعقد الرهن أو الإجارة . ولا يعد سارقا أيضا من يختلس دابة أو دراجة ليستعملها في قضاء مصالحه ثم يرتها إلى صاحبها، لأن الاختلاس هنا قاصر على منفعة الشيء، واختلاس المنفعة أو الحيازة الناقصة لا يكون السرقة^(٥) .

كذلك لا يعد سارقا من يتصرف في الشيء تصرف الوكيل بغير إذن صاحبه . وقد حكم بأن الشريك الذي يتصرف في العين المشتركة بغير نية الاختلاس لا يعقوبة

(١) جارسون،قرة ٢٨٥ - جارد، ٥ هامش ص ٤٠٨ نوة ٦٦

(٢) جزئية بنى سوييف ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ (المجموعة ٢٣ عدد ٥٧) .

(٣) البانديكت، ١٨٥٢ - ١ - ٥١٢

(٤) جارسون، قرة ٢٩٢

(٥) جارسون، قرة ٢٩٠

عليه جنائيا ، إذا اتضح أنه إنما تصرف بنية سليمة وبقصد محاسبية شريكه على ما يخصه من الثمن ودفعه إليه .^(١)

ولا يجوز الخلط بين القصد الجنائي والباعث في جريمة السرقة ، فالقصد الجنائي ينحصر كما قدمنا في الاختلاس بنية التملك ، ولا يهم بعد هذا أن يكون الباعث للسارق الانتفاع بما سرق ، أو نفع الغير به ، أو التبرع بالشيء المسروق للأعمال الخيرية ، أو مجرد الانتقام من المحبى عليه . ويدخل في عداد البواعث التي لا محل للاعتبار بها محاولة الدائن تسديد دينه باختلاسه مال المدين ، وقد قدمنا أنه يعد سارقا في هذه الحالة إذا لا عبء بالبواعث . ويدخل في عداد البواعث أيضا السرقة لدفع غائلة الجوع ، فالجوع لا يبرر السرقة ولا يمنع العقاب^(٢) . وقد حكم بأنه يعد سارقا ويعاقب بمقوبة السرقة من اختلس أوراقا من شخص آخر ، ولو لم يكن غرضه من ذلك سوى التمسك بها لا تقاء مسئولية جنائية كان معرضا لها .^(٣)

ويشترط في النية أن تكون مقارنة للاختلاس ، وهذا مستفاد من نص القانون في المادة ٣٦٨ ع في قوله : (soustrait frauduleusement) . فالاختلاس هو الذي يجب أن يحصل بنية النش لا حجز الشيء بعد اختلاسه ، فإذا حصل الأخذ بغير قصد جنائي ، ثم تولدت النية السيئة بعد ذلك ، فلا يعد الفعل سرقة . فمن اختلس شيئا من صاحبه على سبيل المزاح ، ثم خطر له بعد ذلك أن يملكه لا يعد سارقا . وكذلك من يأخذ بحسن نية متاعا لغيره معتقدا أنه ملكه ، ثم يحجزه عن مالكه أو يرفض تسليمه إليه بعد انضاح الخطأ لا يعد سارقا . وقد سبق تطبيق هذه القاعدة في حالة العثور على شيء ضائع وحجزه بنية تملكه ، وقد قلنا أنه يشترط للعقاب في هذه الحالة أن يقرن أخذ الشيء بنية حجزه وتملكه ، فإن تولدت النية بعد ذلك فلا عقاب .

(١) استئناف الاسكندرية ١٦ أبريل ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ٦٦) .

(٢) أقلع ذلك دلوز ، ١٨٩٩ — ٢ — ٣٢٩

(٣) قض ٢١ يناير ١٩٢١ (المحكمة ٢ عدد ٣ ص ٤) .

(٤) جابر ، ٥ قرة ٢١٠٢ — شوفو وعيلي ، ٥ قرة ١٩٠٨ — جارمون ، قرة ٣٠٥

المبحث الثاني - في الجريمة التامة والشروع

جريمة السرقة من الجرائم الوقتية، لأنها تتم بمجرد حصول الاختلاس، وهو ذلك الفعل المآدى الذى به يخرج الشيء من حيازة صاحبه الى حيازة السارق . ويترتب على هذا نتيجتان : (الأولى) أن السارق إذا رد الشيء المسروق الى مكانه بعد تمام الاختلاس لا يعفى من العقاب، لأن سعى الجاني في إرجاع الشيء الى أصله أو إصلاح ما أفسده بعد تمام الجريمة لا يحو الجرمية ولا يرفع العقاب . و (الثانية) أن الأفعال التى يأتيا السارق بعد تمام الاختلاس من قتل للشيء المختلس أو استمرار حيازته أو التصرف فيه لا تعتبر سرقات متجددة ، وإنما هى ذبول للسرقة الحاصلة ابتداء لا يعاقب عليها المتهم عقاباً جديداً، ولا تتخذ مبدأً لاحتساب المدة المسقطه للجريمة^(١).

ولكن متى يمكن القول بأن الاختلاس قد تم، وكيف يفرق بينه وبين الشروع؟ يجب أن نبعد أولاً الرأى المتطرف القائل بأن السرقة لا تتم إلا بنقل الشيء الى المكان الذى أراد السارق إيداعه به . كما أنه لا محلّ للأخذ بالرأى القاصر الذى يرى أن السرقة تتم بمجرد رفع الشيء من مكانه . أما الرأى الصحيح الذى يجب التعويل عليه فهو الذى سبق لنا ذكره عند الكلام على الاختلاس ، وهو أن الجريمة لا تتم إلا بالاستيلاء على الشيء استيلاء يجعله فى قبضة السارق ومكنته، بحيث يصح أن يقال عندئذ إن الشيء قد خرج من حيازة صاحبه الى حيازة الجاني . فبمجرد نقل الشيء من مكانه لا يكفى لتمام الجريمة إذا لم يكن قد دخل فى حيازة السارق ؛ كما أنه لا يشترط من الجهة الأخرى لتمام الجريمة أن يفتر السارق بما سرق ، أو أن يودعه فى المكان الذى أعد له .

غير أن هذا الرأى، على رغم صحته وانطباقه تمام الانطباق على تعريف الاختلاس، قد جرّ إلى صعوبة عند تطبيقه على حكم المادة ٢٧١ ع التى تنص على حالة السرقة

بإكراه، لأن شرط انطباق هذه المادة أن يكون الإكراه مقارنا لفعل الاختلاس . وقد اضطرت محكمة النقض الفرنسية إزاء ذلك إلى أن تخرج من حكم المادة حالة السرقة التي يقع فيها الاعتداء أو الإكراه من السارق عقب خروجه من المنزل الذي ارتكب فيه السرقة^(١) . فكان هذا الحكم داعيا إلى الذهاب الأستاذ جارو إلى القول بأن الاختلاس لا يتم إلا بخروج اللص من المكان الذي سرق منه ، لأن الشيء لا يخرج من حيازة صاحبه خروجا تاما إذا كان السارق لا يزال باقيا ومعه الشيء المسروق داخل المنزل . وينبني على ذلك أن كل فعل سابق على هذه اللحظة يعدّ شروعا فقط ، ولا عقاب عليه إذا عدل عنه المتهم باختياره^(٢) . وهذا الرأي لاشك متفق ، إذ لعل علاقة مطلقا بين بقاء السارق داخل المنزل أو خروجه منه وبين تمام السرقة أو عدم تمامها ؛ فقد تم السرقة بغير أن يخرج الجاني من المكان الذي وقعت فيه ، كما لو سرق خادم أو ضيف في منزل متاعا لصاحب المنزل ووضعه في غرفته الخاصة أو حقيقته ، فلا ريب أنه يعدّ مرتكبا لسرقة تامة رغم استمرار بقاءه بالمنزل . ومع ذلك فقد أخذت محكمة طهطا الجزئية برأى جارو في حكم لما قررت فيه أنه لا تتم جريمة السرقة إلا بنقل مال الغير قهلا تاما ، فمن يفاجأ في موضع ومعه الشيء الذي سرقه منه لا يعاقب إلا على الشروع في السرقة^(٣) .

أما الشروع فيدخل فيه كل بدء في تنفيذ فصل الاختلاس إذا وقف دون حدّ التمام ، فمن ذلك وضع المتهم يده على الشيء الذي يريد سرقته إذا لم يمكن من أخذه ، ونقل الشيء من محل إلى آخر داخل المكان . ولكن الشروع لا يقتصر على أحوال

(١) دالوز، ١٨٨٤ — ١ — ٤٣٠

(٢) جارو، ٥ قرة ٢٠٩٦ ص ٣٩٨ — ٣٩٩

(٣) جزئية طهطا ٥ يناير ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ١٠١) أنظر أيضا قضي ١٢ فبراير ١٩١٦

(الشرائح ٣ ص ٣٥٢) .

البداية في الاختلاس فقط، بل يدخل فيه الأفعال السابقة على الاختلاس متى كان لها بالاختلاس صلة مباشرة، ككسر الخزائن والنوابس^(١).
أما الكسر الخارجي، ككسر الأبواب والأسوار، فلا يعدّ شروعاً في سرقة إلا إذا ثبت أن قصد المتهم كان موجهاً إلى ارتكاب هذه الجريمة بالتحديد. وكذا حكم التفسير^(٢).

المبحث الثالث

في حالة الإغفاء المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ ع

نصت المادة ٢٦٩ ع على أنه لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة لإضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم.

وهذه المادة مقتبسة من المادة ٣٨٠ ع فرنسي التي يرجع أصلها إلى القانون الروماني، وقد كان حكمها مفهوماً في عهد ذلك القانون، إذ كان لأفراد الأسرة الواحدة حق شائع في أموال الأسرة، أما الآن وقد زال أثر الشيوعية العائلية فلا يفهم لتشريع هذه المادة حكمة ظاهرة، إلا أن يكون الشارع قد أراد التستر على أسرار العائلات حفظاً لسمعتها وكرامتها وصوناً للصلات الودية بين أفرادها^(٣). وربما كان الأولى مراعاة لقصد الشارع ومحافظة على مصالح ذوي الشأن أن يعلق العقاب في هذه الأحوال على طلب المحبّي عليه وشكواه، إن رأى مصلحة في ذلك^(٤). أما النص على عدم العقاب إطلاقاً فقد يمتزى ذوي النفوس الدينية على العبث بأموال أهلهم وذويهم، ويضر بمصالح المحبّي عليهم ويحرمهم من حماية القانون.

وقد اختلف في وصف هذا الإغفاء، فمن قائل إنه يدخل في أحوال الإباحة التي تحوّل الجريمة وترفع العقاب معها. ولكن هذا الرأي لا يتفق مع نص

(١) استئناف أميوط ١٢ فبراير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٦٥).

(٢) جارد، ٥ قرة ٢٠٩٧.

(٣) جارد، ٥ قرة ٢١٠٦ — بلانش، ٥ قرة ٤٩٠ (٤) جارد، ٥ قرة ٢١١٥.

المادة ٢٦٩ ع ، لأنه يفيد صراحة أن الجريمة تعتبر قائمة بدليل قول الشارع (من يرتكب سرقة) ، وإنما يعفى المرتكب من العقاب فقط . ومن قائل إن هذه الحالة تدخل في عداد الأعذار المعفية من العقاب ، ولكن يرد على هذا بأن الأعذار لا تمنع من رفع الدعوى العمومية ، وإنما يكون للحكمة التي ترفع اليها الدعوى أن تعتبر المتهم معذورا وتحكم ببراءته ، ولكن هذا لا يتفق مع غرض الشارع من وضع المادة ٢٦٩ ، لأن رفع الدعوى العمومية كاف لاقتضاح سرّ العائلة ، ولو حكم بعد ذلك بالبراءة . لذلك كان المعول عليه أن المادة ٢٦٩ تنص على حالة من أحوال عدم قبول الدعوى أو عدم جواز نظرها أصلا (exception péremptoire) ، فيجب على النيابة متى تحققت من توفر شروط المادة ٢٦٩ ع أن تحفظ الدعوى ، فإذا رفعتها خطأ وجب على المحكمة أن تحكم بعدم قبول الدعوى العمومية بدون أن تنظر في الموضوع ^(١) .

وقد اختلف فيما إذا كانت السرقة التي تنطبق على حكم المادة ٢٦٩ ع تصلح ظرفا مشددا لجريمة القتل طبقا لفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع ، فذهبت المحاكم الفرنسية الى جواز ذلك ^(٢) ، وذهب الشراح الى عكس هذا الرأي ^(٣) ، ما عدا جارسون ^(٤) ، فإنه يؤيد رأى المحاكم . والظاهر أن الرأى الذى ذهب اليه الشراح الآخرون أوجه ، لأن الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ مطلق ، ويجب العمل به في كل الأحوال ، والتشديد المنصوص عليه في المادة ١٩٨ فقرة ثانية يفيد أن جريمة السرقة داخلية في حساب تقدير العقوبة ، فن التناقض الجمع بين الفكرتين .

(١) جارو ، ٥ فقرة ٢١٠٨ — جارسون ، مادة ٣٨٠ فقرة ٤ — بلانش ، ٥ فقرة ٤٩٠

(٢) دالوز ، تحت عنوان جنایات ضد الأشخاص فقرة ٣٤ — ملحق دالوز ، تحت العنوان المذكور فقرة ١٩

(٣) جارو ، ٤ فقرة ١٦٤٩ — شوفرويل ، ٥ فقرة ١٩٣٧ — بلانش ، ٤ فقرة ٥٣٦

(٤) جارسون ، مادة ٣٨٠ فقرة ٨

الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم المادة ٢٦٩ ع - يعنى من العقاب بمقتضى المادة ٢٦٩ ع الزوج اذا سرق من زوجته والعكس ، والظاهر أن هذا الحكم يسرى ولو وقعت السرقة خلال علة طلاق رجعى ، لبقاء الزوجية حكماً^(١) .
ويعنى من العقاب أيضا الفرع اذا سرق من أحد أصوله .

كذلك يعنى الأصل اذا سرق من أحد فروعه . وبما أن حكم المادة ٢٦٩ ع وارد على سبيل الاستثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع فى تطبيقه أو تفسيره ، فلا يجوز إذن تطبيقه على من يسرق ملك ابن زوجته من غيره إضراراً به^(٢) . كذلك لا يصح الأخذ فى هذا الباب بالقياس ، فلا يدخل فى حكم المادة ٢٦٩ ع ما يقع من السرقات بين الإخوة ، أو بين العم وابن أخيه ، أو الخال وابن أخته الخ .

ويسرى حكم المادة ولو اكتسب السارق الصفة التى تعفيه من العقاب بعد السرقة ، وقبل الحكم عليه ، فالشخص الذى يسرق من مخطوبته متاعاً يعنى من العقاب اذا تزوجها قبل رفع الدعوى العمومية عليه^(٣) .

الجرائم التى تطبق فيها المادة ٢٦٩ ع - هذه المادة واردة فى أول باب السرقة ، ومنصوص فيها على حالة السرقة بالذات ، فهى تطبق على جميع جرائم السرقة ، سواء أكانت بسيطة أم مقترنة بظروف مشددة . لكن يجوز أن يعاقب الجانى على الظرف المشدد اذا تكونت منه جريمة مستقلة ، كما كراه ترك أثر جروح ، أو كسر باب أو سور ، الى غير ذلك مما يدخل فى جرائم الإكلاف^(٤) .

ولكن باب السرقة غير قاصر على جرائم السرقة ، بل ورد به جرائم أخرى ، كالالاغتصاب (المادة ٢٨٢ و ٢٨٣) ، وكاختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً

(١) أنظر بهذا المعنى جريدة الأهرام ٧ نوفمبر ١٩٢٢ (المحاماة ٣ عدد ٤٢٣ ص ٥٢٠) .

(٢) قض ٨ فبراير ١٨٩٦ (القضا ٣٠ ص ١٨٣) .

(٣) دالوز ، ١٨٨٦ - ٢ - ٩٧ أنظر بعكس ذلك سبرى ، ١٨٦٧ - ٢ - ٧٠ .

(٤) دالوز ، ١٨٦٠ - ٢ - ٩٦ .

أو إداريا (المادة ٢٨٠)، فهل تطبق المادة ٢٦٩ في هذه الأحوال أيضا؟ ذلك ما ذهبت إليه المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بجريمة الاعتصاب^(١).

أما فيما يتعلق بالجريمة الواردة في المادة ٢٨٠ ع، فقد عني الشارع المصري بالنص صراحة في تلك المادة على أنه لا تسرى عليها أحكام الإعفاء الواردة بالمادة ٢٦٩ ع.

وهل تطبق أحكام المادة ٢٦٩ على جرائم النصب وخيانة الأمانة؟ ذلك ما ذهبت إليه المحاكم الفرنسية والشرائح^(٢)؛ وجهتهم في ذلك أن السرقة والنصب وخيانة الأمانة جرائم متماثلة من حيث وقوعها جميعا على الأموال، فلا يجوز على السرقة يجوز على غيرها، لأن حكمة الإعفاء واحدة في كل الأحوال.

أما في مصر فالمحاكم على خلاف في ذلك، فقد حكمت محكمة مصر بأن الإعفاء من العقوبة الذي نصت عليه المادة ٢٦٩ ع في حالة السرقة بين الأزواج وبين الأصول والفروع لا يسرى في حالة خيانة الأمانة أو النصب^(٣)؛ ولكن محكمة النقض أخذت برأى الشرائح والمحاكم الفرنسية^(٤). والذي أراه هو وجوب قصر المادة ٢٦٩ على السرقة فقط لأسباب: (منها) أن المادة ٢٦٩ لم تستعرض إلا للذكر السرقة (vol)، وليس في نصها ما يفيد إمكان تطبيقها على غير ذلك؛ (ومنها) أن حكم المادة ٢٦٩ ع وارد على سبيل الاستثناء من الأحكام العامة، ومن المعلوم أن الاستثناء لا يقاس عليه؛ (ومنها) أن في تطبيق المادة ٢٦٩ حرمانا للجنة عليهم من حماية القانون،

(١) سيري، ١٨٤٠ - ١ - ١٨٦٧ و ٦٥١ - ١ - ٤٦

(٢) دالوز، ١٨٦٦ - ١ - ٣٥٦ - الباندكت، ١٨٥١ - ٢ - ٢٣٣ - جارو،

ه قرة ٢١١٠ - بلاش، ه قرة ٤٩٤

(٣) استئناف مصر ٢ أبريل ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٨١).

(٤) قاض ١٥ مارس ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ٦٢) وأول أبريل ١٩١٦ (المجموعة ١٧

عدد ٧٤).

وليس ذلك بالشيء المرغوب فيه، فلا يصح إذن توسيع دائرة هذا الحرمان والخروج به عن الحدود التي رسمها القانون .

وشروط الإعفاء في الأحوال السابق بيانها أن يكون الشيء المسروق ملكا خاصا للشخص الذي تربطه بالسارق رابطة الزوجية أو القرابة ، وأن لا تلحق السرقة ضررا بمحقوق الغير . أما اذا ترتب على السرقة مساس بمحقوق الغير فالعقاب واجب . فاذا سرق ولد من والده مالا ليس لأبيه فيه سوى حق الملكية المشتركة مع الغير وجب عقابه ^(١) ، إلا اذا جهل السارق هذه الشركة واعتقد بحسن نية أن المال مملوك لأبيه وحده، فلا محل للعقاب لانتفاء سوء القصد من جهة الشريك الآخر . كذلك لا يكون للإعفاء محل اذا كان الشيء المسروق قد تعلق به حق للغير، كما لو كان مرهونا أو محجوزا عليه ^(٢) .

أحوال الاشتراك — الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ شخصي، فلا يسرى إلا على من توفرت فيه شروط المادة، سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا . فاذا ارتكب الجريمة ومعه شخص آخر كفاعلين أصليين، أو كان هو شريكا لفاعل أصلي آخر، فلا يستفيد الفاعل الآخر من الإعفاء . وكذلك لا يستفيد من الإعفاء الأشخاص الذين يرتكبون معه الجريمة بصفتهم شركاء (أنظر المادة ٤٢ عقوبات) ^(٣) .

ومن النتائج المترتبة على اعتبار الإعفاء شخصيا أن الشخص الذي يخفى متاعا سرقة آخر ممن ينطبق عليهم حكم المادة ٢٦٩ مع علمه بسرقة يعاقب بالمادة ٢٧٩

المبحث الرابع — في عقاب السرقة

السرقة إما أن تكون بسيطة وإما أن تكون مقترنة بظروف مشددة . وقد نص القانون في المادة ٢٧٥ عقوبات على حكم السرقة البسيطة ، وهي التي توفرت فيها

(١) قض ١٥ أبريل ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٩٨) .

(٢) جازو، ٥ قرة ٢١١١ (٣) جازو، ٥ قرة ٢١١٤

الأركان السابق بيانها دون أن تهمتن بطرف من الظروف الواردة بالمواد ٢٧٠ — ٢٧٤ ع، وجعل عقابها الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز ستين .

الحالة المخففة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ ع — وقد أردف الشارع
 المادة ٢٧٥ ع بالنص في المادة ٢٧٦ على حالة خاصة لاحظ فيها تخفيف العقاب،
 وهي حالة ما اذا كان المسروق غلالا أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن
 الأرض، وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا، فأجاز للقاضي
 عندئذ إبدال عقوبة الحبس بغرامة لا تتجاوز جنهين مصريين . فلا بد لتطبيق
 المادة ٢٧٦ من توفر الشروط الواردة بها وهي : (أولا) أن يكون المسروق غلالا
 أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وقت السرقة، أما اذا سرقت
 الغلال أو المحاصيل بعد فصلها من الأرض ووضعها في الأجران أو المخازن مثلا
 فلا تطبق المادة؛ (ثانيا) ألا تزيد قيمة المسروق على خمسة وعشرين قرشا مصريا،
 وهذه هي علة تخفيف العقوبة، فإن زهادة قيمة الشيء المسروق، ووجود المحاصيل
 معرضة للأنظار وفي متناول كل من يمر بجوارها، وتساخ المزارعين عادة في أحوال
 السرقات التافهة التي تقع على محاصيلهم، كل ذلك مما يلفظ من جرم السارق
 ويدعو الى تخفيف العقاب؛ (ثالثا) أن تكون السرقة من السرقات البسيطة المنصوص
 عليها في المادة ٢٧٥ ع أو على الأكثر من نوع السرقات الوارد حكمها في المادة ٢٧٤ ع،
 وهذا مستفاد من قول الشارع في المادة ٢٧٦ ع (ويجوز إبدال عقوبة الحبس
 المنصوص عليها في المادتين السابقتين الخ) . فيجوز تطبيق المادة ٢٧٦ ع ولو
 وقعت السرقة ليلا، أو من شخصين فأكثر الخ . أما اذا اقترنت السرقة بظروف أشد
 من ذلك فلا محل لتطبيق هذه المادة .

فاذا توفرت هذه الشروط جاز للقاضي إبدال الحبس بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش .
 ويلاحظ أن هذا الإبدال اختياري ومتروك أمره للقاضي بحسب الأحوال، فيجوز له

إذن أن يحكم بالحبس المنصوص عليه في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ ع ، اذا رأى أن ظروف القضية لا تستدعي التخفيف .

ولا تذكر المادة ٢٧٦ في الحكم إلا حيث يرى القاضى محلا لاستعمال الحق المخول فيها وهو إبدال الحبس بالغرامة . فإن لم ير محلا لذلك اقتصر على ذكر المادة ٢٧٥ أو ٢٧٤ . وإذا أخذ بالمادة ٢٧٦ فلا بد من ذكرها مقترنة بإحدى المادتين المذكورتين التي تكون منطبقة على الواقعة بحسب الأصل .

مراقبة البوليسى — نصت المادة ٢٧٧ ع على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر . ويستفاد من هذا النص أن الحكم بالمراقبة جوازى ، والرأى فيه متروك للقاضى ، وله ألا يحكم به ، فإذا حكم فلا يجوز أن تزيد مدة المراقبة عن سنتين أو أن تقل عن سنة . وعلى كل حال فلا يمكن الحكم بالمراقبة إلا عند توفر شرطين : (الأول) أن يكون المحكوم عليه لسرقة عائدا طبقا لأحكام المادة ٤٨ عقوبات ، و (الثانى) أن يكون القاضى قد حكم عليه بالحبس . فإذا كان الحكم صادرا بغرامة طبقا للمادة ٢٧٦ ع ، فلا يجوز الحكم بالمراقبة عنده . لكن لا يشترط أن يكون المتهم قد ارتكب سرقة تامة ، بل يكفى أن يكون قد حكم عليه بالحبس لشروع في سرقة .

عقاب الشروع — يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجناح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا ، أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها (المادة ٢٧٨ ع) . والسرقات المعدودة من الجناح هي المنصوص عليها في المواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ ع . ولم يكن في الإمكان المعاقبة على الشروع فيها لولا هذا النص الخاص عملا بالمبادئ العامة .

المبحث الخامس — في السرقة المقترنة بظروف مشددة

قد تقرر السرقة بظروف تقتضى تشديد العقاب؛ وقد بين الشارع هذه الظروف في المواد ٢٧٠ الى ٢٧٤ . ويلاحظ أن هذه الظروف هي أمور زائدة على أركان الجريمة التي يجب أن تتوفر في كل الأحوال، سواء أكانت السرقة بسيطة أم مقترنة بظروف مشددة .

والتشديد المنصوص عليه في المواد ٢٧٠ — ٢٧٤ يرجع الى أحد ظروف خمسة: (أولها) الزمان أو الوقت الذي ارتكبت فيه السرقة، فالتشديد واجب حيث ترتكب السرقة ليلاً .

(وثانيها) المكان الذي وقعت فيه السرقة، فتشدد العقوبة اذا ارتكبت السرقة في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته، أو في أحد المحلات المخصصة للعبادة، أو في مكان مسور، أو في طريق عمومي .

(وثالثها) تعدد المرتكبين، فتشدد العقوبة اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر .

(ورابعها) الوسائل التي استخدمت في ارتكاب السرقة، فتشدد العقوبة اذا ارتكبت السرقة بإكراه، أو بالتهديد باستعمال الأسلحة، أو اذا كان الجاني حاملاً سلاحاً، أو اذا استعان على السرقة بالكسر، أو التسوّر، أو باستعمال مفاتيح مصطنعة، أو بالتريّ بأزياء كاذبة، أو بإبراز أمر مزور مدعى صدره من الحكومة .

(وخامسها) صفة الجاني، فيشدد العقاب اذا كان السارق خادماً بالأجرة، أو مستخدماً، أو صانعاً، أو صيياً في مصنع، أو كان محترفاً قتل الأشياء أو مكلفاً بنقلها .

وهذه الظروف المشددة قد توجد منفردة أو مجتمعة، ومقدار التشديد في العقاب يتبع عادة مقدار تعدد هذه الظروف، إلا أنها تختلف في الشدة والأثر المترتب عليها، وقد يكفي ظرف واحد لتشديد العقوبة تشديداً صارماً كالإكراه (المادة ٢٧١) .

وقد تشدد العقوبة لتوفر ظرف أو أكثر من هذه الظروف مع بقاء السرقة جنحة، كالأحوال الواردة في المادة ٢٧٤ ع . وقد تتحول السرقة الى جناية بسبب اقترانها بظروف مشددة، كما في المواد ٢٧٠ - ٢٧٣ ع

النوع الأول من الظروف المشددة (الزمان)

جعل الشارع الليل ظرفا مشددا لأنه يجعل السرقة أشد خطرا ، ويسهل ارتكابها لوقوعها تحت ستر الظلام خلال هجوم المجهني عليهم . وقد اعتبر ظرفا مشددا على انفراد في المادة ٢٧٤ ققرة ٤ ويبقى معه الفعل جنحة ، ولكنه بانضمامه الى ظروف أخرى يجعل السرقة جناية (المواد ٢٧٠ و ٢٧٢ و ٢٧٣) .

وقد اختلف في تحديد الوقت الذي يعتبر ليلا في عرف القانون ، ولم يرد عن ذلك نص صريح ، فذهبت محكمة النقض الفرنسية الى أن الليل هو الفترة التي بين غروب الشمس وشرورها^(١) ، وشايعها في ذلك جارو^(٢) ، وبهذا أخذت لجنة المراقبة القضائية في مصر . وذهبت محاكم أخرى في فرنسا الى أن الليل هو الفترة التي يحتم فيها الظلام ويشتد الخلق ، ولا يكون ذلك إلا من بعد زوال الفسق الى مطلع الفجر^(٣) . وهذا ما يراه أكثر الشراح^(٤) ، وبه أخذت محكمة دشنا الجزئية في حكم لها قزرت فيه أن الليل الوارد ذكره في المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات لا يراد به إلا الليل التام ، فلا تعد السرقة التي تقع في الفجر حاصلة ليلا^(٥) . على أنه إزاء صمت

(١) دالوز، تحت كلمة سرقة ققرة ٤٦٦

(٢) جارو، ٥ ققرة ٢١٦٠

(٣) أظن مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية نمرة ٤٦٨

(٤) دالوز، تحت كلمة سرقة ققرة ٤٦٩

(٥) بلاش، ٥ ققرة ٥٠٩ - شوغروهيل، ٥ ققرة ٢٠٢٠

(٦) جزئية دشنا ١٧ يولي ١٩٠٤ (المجموعة ٧ عدد ٢١) قارن الاستئناف ٣٠ نوفمبر ١٩٠٤

(المجموعة ٦ عدد ٨٩) .

القانون يجب أن يترك للعالم حرية تقدير الوقت الذي وقعت فيه الجريمة، والبت فيها إذا كانت تعتبر حاصلة ليلا أو نهارا . وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن ظرف وقوع الجريمة ليلا يعد من المسائل المتعلقة بالموضوع التي تفصل فيها نهائيا محكمة الموضوع، خصوصا وأنه لا يوجد تعريف قانوني لليل^(١).

النوع الثاني من الظروف المشددة

(المكان)

(١) الطريق العمومي — هذا الظرف لا ينفرد وحده بالتشديد، ولم ينص عليه القانون منفردا، وإنما نص عليه مقترنا بظروف أخرى، وكلها واردة بالمادة ٢٧٢ ع . ومن الاطلاع على الأحوال الواردة بهذه المادة يعلم أن علة التشديد فيها هو ما يصاحب السرقة المرتكبة في الطريق العام من وسائل الإكراه، وما الطريق العام في هذه الأحوال كلها إلا ظرف مسهل لارتكاب السرقة، لأن الطرق العمومية بطبيعتها بعيدة عن مناطق العمران، فلا يجد قطاع الطريق صعوبة في تنفيذ مآربهم، بلما يكون المحيى عليهم عاجزين عن طلب الفوت والمعونة .

والأحوال التي نصت عليها المادة ٢٧٢ ع هي :

(أولاً) أن تحصل السرقة في الطريق العام من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبئا .

(ثانياً) أن تحصل السرقة في الطريق العام من شخصين فأكثر بطريق الإكراه .

(ثالثاً) أن تحصل السرقة في الطريق العام ولو من شخص واحد حامل سلاحا، ويكون ذلك ليلا، أو يكون بالإكراه، أو بتهديد باستعمال السلاح .

(١) قض ٢٢ يناير ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٤٣) و ٢٦ يونيو ١٩١٥ (الترائع ٢ من ٣٠٤)

وتكون السرقة في كل هذه الأحوال جناية عقابها الأشغال الشاقة المؤبدة.
(المادة ٢٧٢ ع) .

والطريق العام في حكم المادة ٢٧٢ ع هو كل طريق يباح للجمهور المرور به في كل وقت وبغير قيد، سواء أكانت أرضه داخلة في ملك الحكومة أم الأفراد^(١). فيدخل في ذلك السكك الزراعية، والجسور، وكافة الطرق التي تصل المدن أو البلاد بعضها ببعض، كالطريق الذي بين القاهرة والاسكندرية، والذي بين القاهرة وحلوان الخ. ولكن لا يدخل في ذلك الطرق والشوارع والميادين الموجودة بداخل المدن أو البلاد أو القرى، لأن علة التشديد، وهي انقطاع السبيل، منعدمة في هذه الأحوال؛ فالسرقات التي ترتكب في هذه الأماكن تقع وسط العمران حيث تسهل الاستغاثة برجال الحفظ أو بسكان الجهة^(٢). كذلك لا يدخل في حكم الطرق العمومية الأنهار والترع، ولا السكك الحديدية فيما يتعلق بالسرقات التي ترتكب في القطارات، فلا يمكن في هذه الأحوال تطبيق المادة ٢٧٢ ولو توفرت الشروط الأخرى الواردة بها^(٣). وتطيل ذلك لدى القائلين بهذا الرأي أن الأنهار والترع لا تدخل في مفهوم لفظ طريق عام (chemin public). وقد يكون هذا صحيحا إذا قصرنا اللفظ على معناه الحرفي، ولكن علة التشديد في حالة الطرق العمومية العادية موجودة أيضا فيما يتعلق بالسرقات التي ترتكب في الجهات المنقطعة من الأنهار والترع. غير أنني لم أجد في كتب الشراح الفرنسيين ولا في أحكام المحاكم الفرنسية ما يساعد على تعميم الحكم^(٤). وقد حكم في مصر بأن البحر أيضا لا يعد طريقا عاما في حكم المادة ٢٧٢ عقوبات^(٥).

(١) جايو، ٥ بقرة ٢١٧٠ — دالوز، تحت كلمة سرقة بقرة ٣٧٨

(٢) جارسون، مواد ٣٨١ — ٣٨٦ بقرة ٤٦ — دالوز، تحت كلمة سرقة بقرة ٣٨٢

(٣) جايو، ٥ بقرة ٢١٧١ — بلاش، ٥ بقرة ٥٣٣

(٤) أظن ذلك المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات الألماني وفون ليست، ج ٢ ص. ٢٢١

(٥) جنايات الصورة ٢٣ أبريل ١٨٩٥ (الحقوق ١٠ ص ١٤٥).

ومما تجب ملاحظته أن المادة ٢٧٢ ع لا تنطبق إلا حيث ترتكب السرقة على شخص ماز بالطريق العام، أو على ما يتبعه من المتاع المنقول في الطريق العام : فيدخل في حكم المادة المذكورة سرقة المال الذي في جيب الشخص ، أو المتاع الذي يحمله ، أو الأمتعة أو البضائع التي في عربته أو سيارته أو في العربات التي يتبعه ، وكذا سرقة البضائع التي تكون محملة على عربات النقل ولو لم يكن أصحابها معها . ولكن لا يدخل في حكم المادة ٢٧٢ سرقة الأمتعة التي تكون ملقاة في الطريق العام ، ولا الدواب أو البهائم السائمة فيه ، والتي ليست في حراسة إنسان^(١) .

(٢) المنزل المسكون — ورد ذكر السرقات التي تقع في منزل مسكون وجعل ذلك طرفا مشددا للسرقة في موضعين من القانون : (أولها) في المادة ٢٧٠ حيث تصبح السرقة جناية بانضمام هذا الظرف الى الظروف الأخرى الواردة بتلك المادة ، ويعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة ، (وثانيهما) في المادة ٢٧٤ ع حيث جعلت صفة المكان وحدها طرفا مشددا قائما بذاته ، ولكن السرقة تبقى معه جنحة مع تشديد العقاب فقط .

وحكمة اعتبار صفة المكان في هذه الحالة طرفا مشددا أن في السرقة من المنازل المسكونة انتهاكا لحرمة المساكن ، واتزاعا للطمأنينة التي يجب أن يتمتع بها الناس في منازلهم .

وقد نصت المادة ٢٧٠ على هذا الظرف في الفقرة الرابعة بقولها : أن يكون السارقون قد دخلوا دارا (maison) أو منزلا (appartement) أو أودة (chambre) أو ملحقاتها (dépendance) مسكونة أو معدة للسكنى (habités ou servant à l'habitation) بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه ... الخ . أما المادة ٢٧٤ فقد نصت على ذلك في الفقرة الأولى منها بقولها : على السرقات التي تحصل

في مكان مسكون (lieu habité) أو معدة للسكنى (destiné à l'habitation) أوفى لمحققاته .

وبمقارنة النصين يتضح أن بينهما ثلاثة فروق :

(الأول) أن المادة ٢٧٤ نصت على المكان المسكون إجمالاً، أما المادة ٢٧٠ فعمدت الأماكن المسكونة بقولها (دخلوا داراً أو منزلاً أو أودة) . ونص المادة ٢٧٤ أوسع نطاقاً، لأنه يشمل عدداً ما ذكر في المادة ٢٧٠ كل مكان آخر مسكون أو معدة للسكنى ، فيدخل في ذلك الذهبية المسكونة وكل سفينة أخرى يكون بها معدات السكنى^(١)، وكذا الخيام المضروبة والأكشاك المتقلة الخ . ولكن المتفق عليه أن نص المادة ٢٧٠ غير وارد على سبيل الحصر، بل يدخل فيه كل ما يدخل في المادة ٢٧٤ من أنواع الأماكن المسكونة^(٢) .

(الثاني) أن المادة ٢٧٠ تقتضي أن يكون دخول المنزل المسكون للسرقة قد حصل بواسطة كسر أو تسوير الخ، أى بطريقة غير مشروعة . أما في المادة ٢٧٤ فلا يشترط ذلك، بل يجوز أن يكون السارق قد دخله بطريقة مشروعة ، أو بإذن صاحب المنزل ثم سرق بعد ذلك؛ بل يصح أن يكون السارق مقبياً بالمنزل، تكادماً أو ضيف . وإنما يشترط ألا يكون السارق هو صاحب المنزل، فإذا سرق صاحب المنزل من ضيفه مثلاً، فلا يعدّ مرتكباً لسرقة مقترنة بظرف مشدد، بل يكون فعله سرقة بسيطة منطبقة على المادة ٢٧٥ ع، لأن حكمة التشديد تنعدم في هذه الحالة^(٣) .

(الثالث) أنه وإن اتحد النص العربي^(٤) للاثنتين فيما يتعلق بالمكان (المعد للسكنى) إلا أن النص الفرنسي^(٥) للمادة ٢٧٠ قد عبّر عن ذلك بقوله (servant à l'habitation) ،

(١) قارن الاستئناف ١٦ مارس ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ١٩٩) .

(٢) جرائعولان، ج ٢، ققرة ١٧٣٨ — قارن جارسون، مواد ٣٨١ — ٣٨٦ ققرة ٦٠ .

(٣) جارسون، ققرة ٩١ — دالوز، تحت كلمة سرقة ققرة ٥٣١ .

خلافا لنص المادة ٢٧٤ الذى يعتبر عن ذلك بقوله (destiné à l'habitation) .
وقد ورد هذان التعبيران فى القانون الفرنسى أيضا، فذكر الأول فى المادتين ٣٨١ و ٣٨٦ ع ف ، وذكر الثانى فى المادة ٣٩٠ ع ف . وقد ذهبوا فى تفسيرهما
مذاهب شتى، فمن قائل إن العبارة الأولى تشير الى المنزل الذى يكون مجهزا بلوازم
السكن وإن لم يكن مسكونا فعلا وقت السرقة، كتنزل اصبطياف مثلا؛ وأما العبارة
الثانية فيراد بها المنزل الذى لم يسكن بعد، ولكنه معد لذلك، كالمنزل الذى تم بناؤه
ولكن لم يجهز بأدوات السكنى^(١) . ولكن هذا رأى متقد، والمقول عليه لدى
الشراح أن المقصود بالعبارتين شئ واحد، وهو أن يكون المنزل مخصصا للسكنى
فعلا، وإن لم يكن مسكونا وقت السرقة لغياب أهله عنه^(٢) . لكن يحق لنا مع هذا
أن نتساءل عما إذا كان الشارع المصرى قد أراد بالعبارتين معنيين مختلفين . والظاهر
أن الشارع أراد بعبارة (servant à l'habitation) الواردة المادة ٢٧٠ ع المكان
المستعمل للسكن بالفعل، ولو لم يكن فى الأصل محلا للسكن، كالإصطبل الذى
يبنت فيه العريجي، والزرية التى يبنت فيها الراعى؛ وسواء أكان المكان محلا للسكن
بحسب الأصل أم استخدم فى السكن على خلاف ما أعد له فى الأصل، فالواجب
فى الحالتين أن يكون مسكونا فعلا، أى أن يكون به أناس يقيمون به ويبتئون
فيه . ذلك ما يستفاد من مجموع أركان المادة ٢٧٠ ع ، لأن الجريمة الواردة بها
لا يتحقق وقوعها إلا بتوفر الشروط المنصوص عليها فيها، ومنها الشرط الخامس
وهو أن ترتكب الجريمة بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال الأسلحة؛ وهذا غير
متصور إلا إذا كان بالمكان الذى ارتكبت فيه الجريمة أناس وقع عليهم هذا الإكراه
أو التهديد . فلا يتصور وقوع الجريمة إذن فى منزل معد للسكنى، ولكنه خال من
السكان وقت ارتكاب السرقة؛ اللهم إلا أن يتصور إمكان وقوع الإكراه أو التهديد

(١) دلو، ١٨٥٢ - ٢ - ١٨

(٢) جارسون، قرة ٨٤

عند خروج السارقين من المنزل ومحاولة بعض أناس غير أصحاب المنزل القبض عليهم، ولكن هذا نادر فلا ينشئ عليه حكم . أما عبارة (destiné à l'habitation) الواردة في المادة ٢٧٤ ع فأوسع نطاقاً من ذلك، إذ يدخل فيها عدا ما يهتم المنزل المخصص للسكنى ولو كان أهله متغييبين عنه، كمنزل الاصطياف، أو منزل العزبة . فلا يشترط فيه أن يكون مسكوناً فعلاً وقت السرقة، وليس في طبيعة الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ ع ما يقتضى ذلك .

أما المنزل أو المكان المسكون فهو الذى يسكنه أناس بالفعل، ولا يشترط فيه أن يكون بناء، بل يصح أن يكون مصنوعاً من الخشب أو من الخيام، كما يصح أن يكون ثابتاً أو متقللاً كذهبية . ولا يعد المكان مسكوناً إلا إذا كان الشخص الذى يقيم به يقضى فيه أوقات راحته ونومه، ولو كان يقضى نهاره في جهة أخرى، فالعوامين، والمكاتب، ودور الصناعة، ومحال التجارة، والبنوك، وما أشبه ذلك من الأماكن التى يجتمع فيها الناس لقضاء أشغالهم أو مصالحهم، ثم يغادرونها بعد انتهاء العمل إلى منازلهم، لا تعدّ أما كن مسكونة في حكم المادتين ٢٧٠ و ٢٧٤ ع، إلا إذا كان بيت فيها شخص أو أشخاص لحراستها، كبواب أو خفير أو نحوهما، فإنها تكتسب هذه الصفة من مبيت هؤلاء الأشخاص فيها فقط، إذ يكفي في المكان المسكون أن يبيت فيه شخص واحد . وكذلك النوادي، والبارات، ومحال السينا، والأسواق، والبورصات، والقهوى، وما أشبهها لا تعدّ محلات مسكونة ولو كان يجتمع فيها أناس كثيرون في أوقات معينة^(١) . ولا تعدّ المدارس محلات مسكونة إلا إذا كان بها قسم داخلي، أو كان بيت بها بعض التلاميذ للحراسة .

وأما الملحقات فيراد بها كل ما يتبع المنزل أو المكان المسكون، كالخديعة، والمخازن، والبريد، والإسطبل، والمطبخ، والسلامك، والحوش، وغرفة الغسيل، وبيوت الدجاج وسائر الطيور . ويشترط فيها على ما يظهر أن يضمها مع المنزل سور

(١) جاز، ٥ قمر ٢١٦٣ - شوفو وعيل، ٥ قمر ٢٠٦٣ - بلانش، ٦ قمر ٦

واحد، وإلا اعتدت منفصلة عن المنزل فلا تأخذ صفته؛ وذلك ما نصت عليه المادة ٣٩٠ فرنسي، ولو أن القانون المصري أغفل هذا النص، إلا أنه مستفاد من روح التشريع^(١).

(٣) المصعوت المعرّة للعبادة — سوى القانون في الحكم في المادة ١/٢٧٤ بين المكان المسكون والمكان المعد للعبادة، بفعل صفة المكان في هذه الحالة أيضا ظرفا مشددا للسرقة. وهذا الظرف كاف على انفراد لتشديد العقاب، ولكن الفعل يبقى بعده جنحة، وحكمة اعتباره ظرفا مشددا أن المكان العبادة حرمة خاصة لا يصح أن تدنس أو تنتهك بارتكاب الجرائم.

والمحل المعد للعبادة هو كل محل خصص لإقامة الشعائر الدينية، كالجوامع، والمساجد، والزوايا، والكائس الخ. ولكن هل يدخل في هذا المحلات المعدّة للعبادة في أماكن خصوصية، كصلى في مدرسة، أو معبد في دير؟ الظاهر أن النص لا ينصرف إلا إلى المحلات العامة المفتوحة للجمهور^(٢).

ولا يشترط أن يكون الشيء المسروق من الأدوات التابعة لمحل العبادة، ولا أن يكون المجني عليه من القائمين بشؤون ذلك المحل؛ فالذى يسرق من مسجد حذاء لأحد المصلين تطبق عليه المادة ٢٧٤ فقرة أولى.

(٤) الظلمة المسوّرة — تقضى المادة ٢/٢٧٤ بتشديد العقاب على السرقات التي تحصل في مكان مسوّر بحائط أو سياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج، أو تسوّر، أو باستعمال مفاتيح مصطنعة. ويلاحظ أن التشديد لا يكون له محل إلا بتوفر أمرين: (الأول) أن يكون المكان مسوّرا، (والثاني) أن يكون دخوله بواسطة كسر من الخارج الخ. والأماكن المشار

(١) قارن جارسون، فقرة ٩٤ — جارد، ٥ فقرة ٢١٦٤

(٢) قارن شوغو وهيل، ٥ فقرة ٢٠٦٥ — جارد، ٥ فقرة ٢١٦٦

اليها في هذه الفقرة هي غير الأماكن المسكونة المنصوص عليها في الفقرة السابقة عليها، فيشترط إذن ألا يكون بها بناء أو مأوى آخر مستعمل للسكن . وهذا البيان ينطبق على الحدائق والبساتين التي لا تكون ملحقة بالمنازل^(١) .

وطرق التصوير المذكورة في المادة واردة على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر. فيكفي لتطبيق النص أن يكون المكان مسوّرا بصورة ما، كما أنه يجب تطبيق الفقرة المذكورة ولو كان السور ضعيفا أو وطنيا أو متخزيا في بعض أجزائه^(٢) .

النوع الثالث من الظروف المشددة (تعدد المرتكبين)

جعل القانون هذا التعمد ظرفا مشددا في عدة مواضع ، فنص عليه على أفراد في المادة ٥/٢٧٤ ، وشدد العقاب بسببه وحده، مع بقاء الفعل جنحة، ونص عليه منضمّا الى غيره في المادة ٢/٢٧٠ ، وفي المادة ٢٧٢ فقرة أولى وثانية، وفي المادة ٢٧٣ ع ؛ وفي هذه الأحوال كلها تكون السرقة جناية . وعلّة اعتباره ظرفا مشددا أنه يستهل ارتكاب الجريمة ويحعلها أشد خطرا .

ويراد بالتعمد في هذه الأحوال ارتكاب الجريمة بواسطة شخصين فأكثر . ويكون هذا التعمد موجودا كلما ارتكب السرقة شخصان على الأقل بصفة فاعلين أصليين . وكذلك يوجد التعمد متى كان مع الفاعل الأصلي شريك واحد على الأقل اشترك معه وساعده عند تنفيذ الجريمة ، كما لو وقف مترصا عند مكان الجريمة ليدراً عنه خطر القبض ، أو ليحمل معه المتاع المسروق . أما إذا كان فعل الشريك قاصرا على التحريض أو الاتفاق ، أو إمداد الفاعل الأصلي بالأسلحة أو الأدوات اللازمة، أو مساعدته بأية طريقة أخرى في الأعمال المجتهزة أو المسهّلة لارتكاب

(١) جاور، ٥ فقرة ٢١٦٥

(٢) جارسون، فقرة ١٠٨ - ١٠٩

الجريمة، فلا يعتبر ظرف التعبد موجودا عندئذ، ولا محل لتشديد العقاب لأن التنفيذ تم على يد شخص واحد^(١). لكن جارو يرى وجوب قصر التعبد على الأحوال التي يرتكب فيها الفعل بواسطة فاعلين أصليين على الأقل؛ أما الشركاء فلا عمة بهم في كل الأحوال، ولو ساعدوا عند التنفيذ^(٢). والمحاكم الفرنسية تأخذ بالرأى الأول^(٣).

النوع الرابع من الظروف المشددة

(الوسائل)

(١) الإكراه — عذ الشارع المصري الإكراه ظلما مشددا على انفراد في المادة ٢٧١ ع، وجعله وحده كافيا لتحويل الجريمة الى جنائية عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة. فإذا ترك الإكراه أثر جروح فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة. ونص عليه منضمًا الى غيره من الظروف المشددة في المادة ٢٧٠ ع، وفي المادة ٢٧٢ فقرة ثانية وثالثة.

وظرف الإكراه من أشد الظروف المشددة خطرا، لأنه يقرن الاعتداء على الأموال بالاعتداء على الأشخاص، ولهذا عده الشارع كافيا وحده لجعل السرقة جنائية كما نعلم.

ولم يعترف الشارع بالإكراه المقصود في هذا الباب، ولكن محكمة النقض عرفت في حكم لها بقولها: (إن الإكراه المعتبر ظلما مشددا في السرقة هو استعمال طرق قسرية لتعطيل قوة مقاومة المحنى عليه تسهلا للسرقة^(٤)). ويجب لاعتبار الإكراه ظلما مشددا للسرقة أن يكون موجها ضد الأشخاص، فأعمال العنف أو الاعتداء التي

(١) شوفرويل، ٥ فقرة ٢٠٧٦ - جارو، فقرة ٣٩ - ٤٠

(٢) جارو، ٥ فقرة ٢٢٠٣

(٣) دالوز، تحت كلمة مرة فقرة ٤٧٥ - ٤٧٦

(٤) قضى ١٤ يناير ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٧٢).

تقع على الأشياء أو الحيوانات وتكون مصاحبة للسرقة لا تمتد إكراهها؛ وعلى ذلك لا يعتبر من أرباب ولدين مشيرين بدخوله عليهما ليلا في الحجرة التي هما بها وإطفائه نورها أنه استعمل الإكراه المنصوص عليه في المادة (٢٧١) ع. لكن يكفي أن يقع الإكراه على شخص ما، وليس بشرط أن يكون الذي وقع عليه الإكراه هو مالك المتاع المسروق، بل يصح أن يكون شخصا آخر. وقد حكم بأن السارق الذي يفاجئه أرباب الحفظ في محل الواقعة متلبسا بالجريمة فيضربهم يدهم مرتكبا لجريمة السرقة بإكراه^(١). ولكن يظهر أنه يجب أن يكون للإكراه ارتباط بالسرقة بنوع ما، فإذا اعتدى السارق على شخص آخر أثناء السرقة أو بعد ارتكابها، ولكن لا بسبب السرقة، فلا تعتبر السرقة حاصلة بإكراه، كما لو ضرب السارق شريكه في السرقة لأنه أراد أن يستأثر بالشيء المسروق. وقد حكم بأنه تعتبر الواقعة سرقة بإكراه منطبقا على المادة ٢٧١ ع إذا كان الإكراه واقعا على المجني عليه أو على الأشخاص الذين يحضرون على استغاثته عقب السرقة، أما إذا كان الضرب واقعا على شاهد رأى لصا يعدو في الطريق فحاول القبض عليه دون أن يكون عالما بوقوع السرقة، فتعتبر الواقعة سرقة بسيطة بالمادة ٢٧٥ ع^(٢).

ويشترط في الإكراه المشدد لعقوبة السرقة أن يكون ماديا، أما الإكراه الأدبي بالتهديد بالأقوال أو الإشارات، مهما بلغ تأثيره على نفس المجني عليه، ومهما كانت خطورته في ذاته، فلا يعد إكراه في حكم المادة ٢٧١ ع والمواد الأخرى التي جعل فيها الإكراه ظلما مشددا للسرقة. وهذا مستفاد من نص المادة ٢٧١ ع، إذ تفرق بين الإكراه الذي يترك أثر جروح والذي لا يترك أثرا من هذا القبيل، وهذا

(١) استئناف طنطا ٣ فبراير ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ٢٦).

(٢) قض ١٠ أبريل ١٩١٥ (الرائع ٢ ص ٢٤٥) انظر أيضا قض ٣٠ سبتمبر ١٩١٩

(المجموعة ٢١ عدد ٢٧).

(٣) قض ٢٨ مارس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٢٥).

غير متصور طبعاً إلا في الإكراه المادى ، فضلاً عن أن القانون قد نص خصيصاً على حالة التهديد باستعمال السلاح حيث أراد أن يعتبر التهديد كافياً لتشديد العقوبة ومساوياً للإكراه في الحكم ، كما في المادة ٢٧٠/٥ و ٢٧٣/٣ . وهذا يدل على أن ما عدا ذلك من ضروب الإكراه الأدبى لا يعتد بها في تشديد عقوبة السرقة^(١) .

ويعتد من قبيل الإكراه المادى ضرب المجنى عليه ، أو صده بالعنف ، أو إلقاءه على الأرض ، أو تعطيل يديه ، أو عصب عينيه ، أو ابتزاز الشيء المسروق من يديه قسراً . وعلى كل حال فالأمر في تقدير ما اذا كان نوع الاعتداء الذى استعمل لتسهيل السرقة كافياً لأن يعتد إكراهاً في نظر القانون أو غير كاف متروك لتقدير المحكمة . غير أن من المسلم به ابتداءً أنه لا يشترط لاعتبار الفعل إكراهاً أن يكون من شأنه المساس بسلامة من وجه اليه أو جعل حياته في خطر^(٢) . وقد حكم بأن الإكراه المتوهم في المادة ٢٧٢ يشمل كل تمدد يوجه الى الأشخاص ، ولو لم يلحقهم ضرر في الأمن على أنفسهم ، أو لم يتهتد بهم بأى خطر شخصى ، فاذا سرق جمل فتعتبر السرقة واقعة بإكراه اذا أمسك اللصوص الجمل بالقوة ليحملوه على الإسراع في السير وحصل لراكبه فرع اضطره الى الفرار من وجههم وترك الجمل في قبضة أيديهم^(٣) . وحكم بأن السارق الذى يقبض على عتق المجنى عليهما بإحدى يديه ثم يأخذ بيده الثانية حقيقتها منها عنوة يعتبر مرتكباً لجناية السرقة بإكراه^(٤) .

ويعتد من قبيل الإكراه إعطاء مواد مخدرة للمجنى عليه تفقده الشعور وتعطل فيه قوة المقاومة ، كالداثورة وما أشبهها . وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا

(١) جaro، ٥ قرة ٢٢٠٨ - جارسون، قرة ١٢ - فارن جزئية ملوى ٢٥ مارس ١٩١٦

(المجموعة ١٧ عدد ٨١) .

(٢) جaro، ٥ قرة ٢٢٠٩

(٣) الاستئناف ١٦ مايو ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ١٧٧) .

(٤) قرض ٢١ أغسطس ١٩١٥ (الشرائع ٣ ص ٥٦) .

الرأى فى كثير من أحكامها ^(١) . ولكن السرقة من شخص خلال نومه لا تعد سرقة بإكراه ولو أن الرضا منعدم فى هذه الحالة، وذلك لأن السارق لم يأت من جانبه أى عمل يعسده به قوة مقاومة المجنى عليه ويسهل عليه ارتكاب السرقة، كما يقع فى أحوال التخدير ^(٢) . فحكم النوم هنا يختلف عن حكمه فى حالة الاغتصاب وهتك العرض كما مرّ بك .

والأصل أن الإكراه المعتبر هنا هو الإكراه الذى يرتكب لتسهيل فعل السرقة، يمنع المجنى عليه أو غيره من مقاومة السارق عند ارتكابها . وهذا مستفاد من قول الشارع فى المادة ٢٧١ : (من ارتكب سرقة بإكراه)، والنص الفرنسى لهذه المادة أظهر إذ يقول : (à l'aide de violence) . فيدخل فى ذلك الإكراه الذى يقع قبيل السرقة تمهيدا لها، والذى يقع خلالها . ولكن هل يدخل فيه أيضا الإكراه الذى يقع عقب السرقة؟ ليس من السهل القول بذلك، لأن الإكراه الذى يرتكب عقب السرقة لا يكون الغرض منه تسهيل ارتكاب السرقة، وإنما يراد به تسهيل الفرار بالشئ المسروق، وهو أمر خارج عن فعل السرقة ولا يأتى إلا بعد تمام ارتكابها . ولهذا ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى عدم اعتبار الإكراه الذى يقع عقب ارتكاب السرقة ظرفا مشددا ^(٣) . وهذا ما دعا جارو الى القول بأن السرقة لا تتم إلا بخروج السارق من المكان الذى وقعت فيه السرقة، وقد يتنا وجه الضعف فى هذا الرأى عند الكلام على الشروع فى السرقة . ولكن محكمة النقض المصرية أخذت برأى جارو فى حكم لها، إذ تقررت أن تقل الشئ من مكانه لا تتم به السرقة إلا اذا كان النقل تاما ومخرجا للمالك من حيازة المالك، فالسرقة من منزل لا تعتبر تامة بمجرد وضع السارق يده على الشئ المسروق، ولا الخروج به من الغرفة التى كان فيها، بل لى

(١) قض ٢٨ ديسمبر ١٩٠١ (المجموعة ٣ عدد ٨١) و ١٤ يناير ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٧٢)

و ٢٥ مايو ١٩١٢ (المجموعة ١٣ عدد ١٠١) .

(٢) أنظر قض ١٤ يناير ١٩٠٥ (المجموعة ٦ عدد ٧٢) .

(٣) دالوز، ١٨٨٤ - ١ - ٤٣٠

تعتبر السرقة تامة يجب أن يخرج السارق بما سرق من المتزل جميعه ؛ فاذا أمسكه شخص في محن الدار وهو حامل الشيء المسروق وخارج به فضر به السارق تحلصا منه ، تعتبر السرقة واقعة بإكراه^(١) . والحكم صحيح في ذاته لولا فساد التعليل .

والرأى الذى يجب التعويل عليه في هذا الصدد هو أن القانون لا يشترط في الواقع أن يسبق الإكراه السرقة أو يقع معها في وقت واحد ، بل يصح أيضا أن يأتى عقبها فوراً ، ويكون مع ذلك ظرفاً مشدداً لها ، لأن الإكراه الذى يشير اليه القانون هو الإكراه الذى يقع حال التلبس بالسرقة ، فحكمه واحد سواء وقع قبلها أو معها أو بعدها فوراً ، ما دام القصد منه تمكن السارق من الشيء المسروق ومنع خروجه من قبضته^(٢) . وقد كانت المحاكم المصرية جارية على رأى محكمة النقض الفرنسية السالف الذكر^(٣) ، ولكنها تحولت عن هذا الرأى وقررت أنه لا يشترط لاعتبار الإكراه ظرفاً مشدداً للسرقة أن يقع في وقت ارتكاب الجريمة ، بل يعتبر أيضاً كذلك إن وقع عقب ارتكابها مباشرة ، فبعد الإكراه من الظروف المشددة اذا استعمله السارق للحفاظ على الشيء المسروق ، أو للتمكن من الهرب اذا فوجئ وهو متلبس بالجنسية^(٤) .

فاذا حصل الإكراه بعد انقضاء حالة التلبس انقطعت الرابطة بين السرقة والإكراه ، ووجب اعتبارها سرقة بسيطة^(٥) .

(١) قض ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ (الترائع ٣ ص ٣٥٢) .

(٢) قاون جارسون ، قرة ١٧

(٣) قض ١٦ يونيو سنة ١٨٩٦ (القضاء ٣ ص ٣٨٢) — الاستئناف ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (المجموعة ٢ ص ٢٢٨) مصر الابتدائية ١٤ مارس سنة ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٤٣) .

(٤) قض ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٧٢) — أنظر أيضاً قض ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ (الترائع ٢ ص ٢٤٥) و ١٧ مارس سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٦٤) و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٢٧) .

(٥) قاون جزئية سواهج ١٧ يناير سنة ١٩٢٣ (الحاماة ٤ عدد ١٩٤ ص ٢٦٣) .

وإذا ارتكب عدة أشخاص سرقة ووقع إكراه من أحدهم ، سرى مفعول هذا الظرف المشدد على جميع المتهمين بلا تفریق ^(١) .

(٢) **حمل السلاح** — هذا الظرف وحده كاف لتشديد العقوبة بمقتضى المادة ٢٧٤/٦ وتبقى السرقة معه جنحة ، ولكنه بانضمامه الى غيره يحمل السرقة جنائية ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٢٧٠ ، والمادة ٢٧٢ فقرة أولى وثالثة ، والمادة ٢٧٣ . وحكمة اعتباره ظرفا مشددا أن حمل السلاح يفيد أن حامله ينوى استعماله عند الحاجة ، وفى هذا من الخطر ما لا يخفى . على أن التشديد متختم ولو لم يستعمل السلاح فعلا ، لأن علة التشديد هنا مجرد الحمل لا الاستعمال ، فإذا استعمل السلاح فعلا أصبحت الجريمة سرقة بإكراه ^(٢) .

وقد قسم القانون الفرنسى فى المادة ١٠١ ع السلاح الى قسمين : فالأول يشمل الأسلحة التى ليس لها استعمال آخر ، ولا تحمل فى الأحوال العادية ، وهذه تعد أسلحة فى كل الأحوال ؛ والثانى يشمل الأسلحة التى تحمل لأغراض أخرى ، كاللمبرا والمقص والعصا البسيطة . وهذه لا تأخذ حكم السلاح فى نظر القانون إلا اذا استعملت للقتل أو الجرح أو الضرب . وبهذا التقسيم أخذت محكمة المنيا الجزئية فى حكم لها ، إذ قررت أن السلاح ينقسم الى نوعين : أحدهما ما يعد بطبيعته سلاحا ، ويترتب على مجزده حمله اعتبار الواقعة جنائية (بانضمام ظروف أخرى) ، ولو لم يستعمله الجاني أثناء ارتكابه الجريمة ، لما يحدثه فى قلب المجنى عليه من الرعب والخوف ؛ والنوع الثانى لا يعد سلاحا إلا اذا استعمله المجرم أثناء ارتكابه الجريمة ، أما اذا فعل فعلته بدون أن يلجأ اليه فلا يعد سلاحا . فمن النوع الأول البندقية ، والطبوجة ، والحسام ، والحربة ؛ ومن النوع الثانى السكين ، والمقص ، والعصا البسيطة ^(٣) الخ .

(١) قض ٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١٢) قان قض ٢٦ أبريل ١٩٢١

(المجموعة ٢٣ عدد ٣٩) . (٢) جارسون ، فقرة ٢٤

(٣) جريدة المنيا ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦ (المجموعة ٨ عدد ١٠٧) .

وهذا التقسيم يصدق على حالة حمل السلاح أثناء السرقة، فإذا ارتكب السارق الجريمة وهو حامل سلاحا من النوع الأول اعتبرت السرقة مقترنة بظرف مشدد، ولو لم يستعمل السلاح قط، لأن مجرد حمله قرينة على نية استعماله. وقد حكم بأن حمل اللص لسلاح ناري يعتبر ظرفا مشددا للسرقة، ولو كان هذا السلاح غير معتمر، ولم يكن مع المتهم ظروف (خرطوش) ^(١) لحشوه بها. أما إذا كان يحمل أثناء السرقة سلاحا من النوع الثاني، فلا تعد السرقة مقترنة بظرف مشدد إلا إذا هدد باستعماله أو استعماله فعلا. وفي الصورة الأولى تكون الجريمة سرقة مصحوبة بالتهديد باستعمال سلاح، وفي الثانية سرقة بإكراه.

ويستوى في نظر القانون أن يكون الشخص حاملا سلاحا ظاهرا أو غيبا، وقد نص على ذلك صراحة في المواد ٢٧٠ و ١/٢٧٢ و ٢٧٣ و ٦/٢٧٤، لأن نية الجاني واحدة في الحالتين، وهي الاستعانة به عند الحاجة.

وقد اختلف في حكم السارق الذي يكون وقت ارتكابه السرقة حاملا سلاحا بمقتضى وظيفته أو صناعته، هل يعد حمله للسلاح على هذه الصورة ظرفا مشددا أولا؟ وقد حكمت محكمة النقض والمحاكم الأخرى مرارا بأنه لا محل للفرقة بين ما إذا كان حمل السلاح منبعا عن وظيفة المتهم ككونه خفيا، أو عن صناعته ككونه جزارا، أو عن اعتياده حمله كما لو كان بدويا، أو عن أى سبب آخر كما لو كان قد حمله خصيصا وقت السرقة لاستعماله عند الطوارئ، إذ أن علة تشديد العقاب في كل هذه الأحوال واحدة، وهي الإرهاب واحتمال استخدامه عند اللزوم. ^(٢) ولكن محكمة النقض قررت في حكم آخر أنه يلزم في جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٢٧٣ ع أن يكون هناك ارتباط بين السرقة وحمل السلاح، حتى يتوفر بذلك وجود الظرف

(١) قض ٣٠ يناير ١٩٢٢ (المجموعة ٢٣ عدد ٨٥).

(٢) قض ٤ ديسمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٢٧) و ٢٣ سبتمبر ١٩١٦ (المجموعة

١٨ عدد ٥) استئناف أسبوط ٢٥ يناير ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٩٠).

المشتد؛ فإذا كان المتهم وقت ارتكاب الجريمة يحمل سلاحا بمقتضى صناعته وجب على المحكمة أن تبحث عن درجة علاقة حمل السلاح بالسرقة، فإذا لم يوجد ثمة ارتباط بينهما كانت جريمته جنحة فقط^(١).

(٣) التهديد باستعمال السلاح — شبه القانون ظرف التهديد باستعمال السلاح بظرف الإكراه في موضعين : (الأول) في المادة ٢٧٠ فقرة خامسة حيث يقول (أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الإكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم) ، (والثاني) في المادة ٢٧٢ فقرة ثالثة حيث يقول (وكان ذلك ليلا أو نهارا أو بتهديد باستعمال السلاح) . والتهديد على هذه الصورة ضرب من الإكراه الأدبي قد لا يقل خطرا عن الإكراه المادي . ولكن الشارع لم يسمي التهديد باستعمال السلاح والإكراه في المادة ٢٧١ الخاصة بحالة السرقة التي ترتكب بالإكراه . وقد قلنا فيما سبق إن الإكراه المنصوص عليه فيها يجب أن يكون ماديا ، فلا يفنى عنه التهديد باستعمال السلاح .

وقد نص على هذا الظرف في كل الأحوال منضيا الى غيره ولم يرد له حكم في القانون حيث يوجد منفردا . فإذا ارتكب شخص سرقة واستعان على ارتكابها بالتهديد باستعمال السلاح ، فالذي يستفاد من ظاهر النصوص أنه لا يعاقب بأكثر من عقوبة السارق الذي يرتكب السرقة وهو حامل سلاحا بغير أن يستعمله أو يهدد باستعماله ، ويبقى الفعل بناء على ذلك جنحة متطبقة على المادة ٢٧٤ فقرة سادسة . لكن يرى بعض الشراح أنه يجب في هذه الحالة تطبيق المادة ٢٧١ ع على رغم عدم تسوية القانون في حكمها بين الإكراه المادي والأدبي ، لأن القانون قد سوى بين الإكراه والتهديد باستعمال السلاح في نصوص أخرى^(٢).

(١) قض ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ (المجموعة ١١ عدد ٨٠) .

(٢) دالوز، تحت كلمة سرقة فقرة ٥٩٥ — شوفرويهي ، ٥ فقرة ٢١٢٠ — جارسون ، فقرة ٢٩

ويعتبر الظرف المشدد موجودا سواء أكان السلاح المهندد باستعماله من نوع الأسلحة التي تعد كذلك بطبيعتها أم من الآلات التي لا تعد أسلحة إلا باستعمالها بهذا الوصف^(١).

(٤) الكسر — عه القانون الكسر ظرفا مشددا في المادة ٢٧٠/٤ عند الكلام على طرق الدخول في المنزل المسكون أو المهندد للسكنى أو أحد ملحقاته، وفي المادة ٢٧٤/٢ عند ذكر السرقة التي تحصل في مكان مسور. فظرف الكسر وسائر الظروف المشددة الداخلة في عداد الوسائل، والتي سيأتى الكلام عليها تباعا بعد الكسر، لا يتصور وجودها إلا مقترنة بالسرقة التي تحصل في منزل مسكون أو في مكان مسور؛ ويجب أن تكون قد استخدمت كوسيلة لدخول ذلك المنزل أو المكان.

ولا يتحقق الكسر المقصود هنا إلا باجتماع أمرين: (أولهما) أن يكون الجاني قد استعمل العنف في فتح سبيل يدخل منه الى المنزل، كباب أو شباك أو نافذة في جدار، وذلك إما بالكسر أو القطع أو الخلع أو الهدم أو ما أشبه ذلك؛ أو أن يكون على الأقل قد استخدم وسيلة غير عادية في فتح ذلك السبيل، كاستعمال طفاشة أو أداة أخرى مما يستعمله اللصوص لفتح الأبواب أو رفع الترابيس^(٢). أما اذا استعمل المفتاح العادى فلا يعد ذلك كسرا، ولو كانت قد حصل عليه بطريق السرقة^(٣). كذلك لا يعد كسرا رفع الترابيس أو الشنكل بغير عنف وبغير استخدام آلات أجنبية. (وثانيهما) أن يكون الشيء المكسور معينا في الأصل للإغلاق وسد السبل أو المنافذ، كحداد أو باب أو شباك أو قفل أو نحو ذلك. فلا يعد كسرا رفع الترابيس عن شيء مدفون في الأرض^(٤).

(١) جارسون، قرة ٣٠

(٢) جارد، قرة ٢١٧٨

(٣) جارسون، قرة ١٣١ (٤) جارد، قرة ٢١٧٨

ويشترط في الكسر أن يكون من الخارج ، وهذا مستفاد في المادة ٢٧٠ ع من قول الشارع : (قد دخلوا دارا أو متلا الخ بواسطة كسر باب أو نحوه) ، أى أن الكسر يجب أن يكون واسطة الدخول ، وهذا لا يتصور إلا في الكسر الخارجى . أما في المادة ٢/٢٧٤ فالنص صريح في هذا المعنى ، إذ يقول : (بواسطة كسر من الخارج) . أما الكسر الداخلى وهو الذى يحصل بعد دخول السارق في المنزل ، ككسر باب موصل بين غرفتين ، أو ككسر الدواليب أو الخزائن أو نحوها لاستخراج ما فيها ، فلا صبرة به هنا ، ولا يعده القانون ظرفا مشددا للسرقة . وينبنى على هذا أن الكسر الذى يحصل عند الخروج ليتمكن السارق من الفرار بما سرق لا يعد ظرفا مشددا ، لأنه لم يحصل لتمكين السارق من دخول المنزل من جهة ، ولأنه حصل بعد السرقة من جهة أخرى ^(١) . أما إذا دخل أحد اللصوص الى المنزل وكسر الباب الخارجى من الداخل ليستهل لرفقائه سبيل الدخول للسرقة ، فإن هذا يعد كسرا خارجيا ^(٢) .

(٥) كسر الأختام — عذ القانون من الظروف المشددة لجنحة السرقة

في المادة ٣/٢٧٤ كسر الأختام المنصوص عليه في المواد ١٢٨ — ١٣١ ع ، وهو غير الكسر السابق الكلام عليه ، ولا علاقة له بدخول المنازل ، بل هو خاص بالأحوال المنصوص عليها في الباب التاسع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، حيث نك الأختام الموضوعة على محلات أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو من إحدى المحاكم .

(٦) القسور — شبه القانون التسور بالكسر في المادتين ٢٧٠ و ٢٧٤ ع

فهو يعد ظرفا مشددا في الأحوال السابق بيانها في الكسر ، وحكمه حكم الكسر من حيث التشديد .

(١) قارن سري ، ١٨٨٩ — ١ — ٢٩٢

(٢) جاور ، ٥ قرة ٢١٨١ — بلانش ، ٦ قرة ٢٩

ولا يقع التسور المقصود هنا إلا بإجتماع أمرين : (أولهما) أن يكون السارق قد توصل الى دخول المكان بغير الطرق التي تستعمل للدخول عادة ، كأن يكون قد استعان على ذلك بسلم ، أو جبل ، أو يتساق جدار ، أو شجرة ، الخ . وعلى كل حال فلا يشترط أن يكون قد استخدم في سبيل ذلك مجهودا عنيقا ، فدخول منزل من نافذة لا تبعد كثيرا عن سطح الأرض يعد تسورا^(١) . لكن لا يعد تسورا دخول منزل من باب عادى مفتوح أو من فتحة في جدار أو من جزء منهم في سور^(٢) . (وثانيهما) أن يكون السارق قد استخدم التسور للدخول في منزل مسكون أو في مكان مسور ، وينبنى على هذا أن التسور لا يكون ظرفا مشددا إلا في هاتين الحالتين فقط ، وبشرط أن يكون قد استعمل من الخارج بقصد الوصول الى الداخل . فالتسور من الداخل الى الخارج ، أو من جزء في داخل المنزل أو المكان الى جزء آخر منه لا يعد ظرفا مشددا^(٣) .

(٧) استعمال مفاتيح مصطنعة — هذا الظرف شبه بالكسر والتسور من

حيث الأثر ، وقد نص عليه معهما في المادتين ٤/٢٧٠ و ٢/٢٧٤

والمفتاح المصطنع هو المفتاح المقلد أو المغير ، ويدخل في حكمه أيضا كافة الآلات التي تستخدم لفتح الأقفال ، ويدخل في ذلك أيضا المفتاح الصحيح الذي يستعمل في غير موضعه ، فإذا استعمل اللص مفتاح باب لفتح باب آخر عد مستعملا لمفتاح مصطنع^(٤) . ولكن هل يدخل في هذا الحكم المفتاح الأصلي الذي حصل عليه السارق بطريق السرقة ، أو استولى عليه بعد ضياعه من صاحبه ؟ ذلك ما أخذت

(١) جارد ، ٥ قرة ٢١٨٨ — شوفرويل ، ٥ قرة ٢١٠٠

(٢) جارسون ، ٥ قرة ١٨٧ — ١٨٨

(٣) جارد ، ٥ قرة ٢١٨٨ — شوفرويل ، ٥ قرة ٢٠٩٩

(٤) سيري ، ١٨٨١ — ١ — ٤٣٣

به الحاكم الفرنسية^(١) . ولكن بعض الشراح لا يوافق عليه^(٢) . ولا بدّ لاعتبار استعمال المفاتيح المصطنعة ظرفاً مشدداً أن تستعمل بقصد الدخول في المنزل أو المكان المسور، أما استعمال مفتاح مصطنع داخل المنزل للوصول من غرفة الى أخرى فلا يعدّ ظرفاً مشدداً .

(٨) التزّي بأثيابه لأفنية أو إبراز أو امر مزورة — كذلك يعدّ من الظروف المشددة الممانلة للكسر والتسوّخ في عرف المادة ٢٧٠/٤ التزّي بزيّ أحد الضباط أو موظف عموميّ، أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة . وشرط اعتبار هذا ظرفاً مشدداً أن يكون قد استخدم وسيلة لدخول منزل مسكون أو معدّة للسكنى أو أحد ملحقاته . وعلة التشديد هنا أن الجاني قد استخدم سطوة الحكومة في انتهاك حرمة السكن^(٣) . ولا يعدّ ظرفاً مشدداً التجاء السارق الى حيلة أخرى غير ما ذكر لدخول المنزل، كادعاء أنه عامل في شركة النور أو المياه جاء للكشف على العداد أو ما أشبه ذلك . ولم يذكر الشارع هذا الظرف المشدّد في المادة ٢٧٤/٢

النوع الخامس من الظروف المشددة

(صفة الجاني)

(١) السرقة التي تقع من الحرم الخ — تقضى المادة ٢٧٤ فقرة سابعة بتشديد العقاب على السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة إضراراً بمخدوميهم، أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدمهم،

(١) دالوز، تحت كلمة سرقة فقرة ١٢٢ و ٥٧٤ — أنظر هذا المعنى أيضاً جازو، ٥ فقرة ٢١٩ — بلانش، ٦ فقرة ٥٢

(٢) شوفرويل، ٥ فقرة ٢١١٠ — دالوز، تحت كلمة سرقة فقرة ٥٧٥

(٣) جازو، ٥ فقرة ٢١٩٩ — بلانش، ٥ فقرة ١٤

أوفى المحلات التي يستغلون فيها عادة . فصفة الجاني هنا هي سبب التشديد .
وحكمة اعتبار هذه الصفة ظرفاً مشدداً هي إخلال الجاني بواجب الأمانة التي يجب
أن يتصف بها، وعدم احتفاظه بالثقة التي وضعها فيه مخدومه .

ويتضمن النص طائفتين مختلفتين لكل منهما حكم خاص، وهما طائفة الخدم
بالأجرة وطائفة المستخدمين والصناعات والصبيان .

أما الخدم بالأجرة فهم الأشخاص القائمون بخدمة شخص المخدم ، أو بقضاء
حاجاته المنزلية لقاء أجر يتقاضونه منه ، سواء أكان هذا الأجر نقداً أم عيناً كطعام
أو غيره . فيدخل في هذه الطائفة الفراش ، والبواب ، والسفريج ، والطباخ ،
والعربي ، وربية الأطفال ، والمرضع ، الخ^(١) . ويشترط فيهم أن يكونوا متعلقين
لأعمال الخدمة وملازمين لأشخاص مخدومهم ؛ أما الشخص الذي يكلف من وقت
إلى آخره قضاء بعض الحاجات المنزلية لقاء عطاء أو مكافأة ، فلا يعدّ خادماً في حكم
المادة ٢٧٤ ع . وقد حكم بأن هذه المادة لا تنطبق على السرقة التي يرتكبها الزبال
لأنه لا يعدّ من الخدمة المبينين بها^(٢) .

لكن هل يدخل في حكم الخدم بالأجرة الكتبة والسكرتيرون ومساعدو الصيادلة
ومن في طبقتهم من المستخدمين الذين لا يقومون على خدمة أشخاص مخدومهم ،
ولكنهم يؤدون أعمالاً أرقى من ذلك ؟ أما المحاكم الفرنسية فقد أخذت بهذا الرأي
في بعض أحكامها^(٣) ، وشايها في ذلك جارو . ولكن هناك رأياً آخر بأنهم لا يدخلون
في صداد الخدم^(٤) . أما في القانون المصري فهم يدخلون في حكم الطائفة الثانية ، وهي
طائفة المستخدمين والصناعات والصبيان التي سيأتي الكلام عليها . أما مستخدمو

(١) جارسون ، قرة ٢٤٨ - ٢٤٩

(٢) قض ٣٠ يناير سنة ١٨٩٧ (الحقوق ١٢ ص ٢٢٥) .

(٣) دالوز ، تحت كلمة سرقة قرة ٢٦٧

(٤) جارو ، قرة ٢١٤٣

(٥) شوفرويهلي ، قرة ١٩٧٦ — جارسون ، قرة ٢٧٧

الحكومة فلا يدخلون في إحدى هاتين الطائفتين، ولا ينطبق عليهم حكم المادة ٢٧٤
فقرة سابعة بحال من الأحوال^(١).

وشرط تشديد العقاب على الخدم بالأجرة أن يكونوا قد ارتكبوا السرقة إضراراً
بمخدوميهم كما هو صريح النص؛ فإذا سرقوا ما لا غير مملوك لمخدوميهم فلا تطبق عليهم
المادة ٢٧٤ ع، إلا إذا كان هذا المال موجوداً في منزل مخدوميهم، فيكون الفعل
سرقة من منزل مسكون، وتطبق عندئذ المادة ٢٧٤ فقرة أولى لا فقرة سابعة، كما
لو سرق الخادم مال ضيف مقيم بمنزل مخدومه، أو مال خادم آخر مقيم بنفس المنزل.
أما بالنسبة للسرقات التي تقع إضراراً بنفس المخدم فتطبق الفقرة السابعة، سواء
أسرق هذا المال من المنزل أم من مكان آخر^(٢).

وأما المستخدمون والصناع والصبيا ن فيختلف حكمهم عما تقدم، فلا تطبق
عليهم المادة ٢٧٤ فقرة سابعة إلا إذا ارتكبوا السرقة في معامل أو حوانيت من
استخدموهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة، كالكتب أو الدائرة التي يشتغل
فيها الكاتب أو السكرير. فإذا ارتكبوا السرقة في غير الأماكن التي يشتغلون فيها عادة
فلا يشدد عليهم العقاب في هذه الحالة، لأن علة التشديد وهي سهولة الوصول إلى
الشيء المسروق تكون معدومة. فإذا سرق كاتب في محل تجاري ما لا لمخدومه من
منزل المخدم، فلا تطبق عليه الفقرة السابعة من المادة ٢٧٤ ع، وإنما تطبق عليه
الفقرة الأولى لحصول السرقة في منزل مسكون. فإذا سرقه من مكان غير المنزل
والمحل الذي يشتغل فيه، فلا يطبق عليه سوى المادة ٢٧٥ ع.

ولا يشترط بعد هذا أن تكون السرقة قد حصلت إضراراً بالمخدم، فالصانع
الذي يسرق من المحل أو المصنع الذي يشتغل فيه متاعاً مملوكاً لشخص غير مخدومه
تطبق عليه المادة ٢٧٤/٧^(٣).

(١) جارو، ٥ فقرة ٢١٤٣ — ملحق دالوز، تحت كلمة سرقة فقرة ٤٣

(٢) جارسون، فقرة ٢٢٩ (٣) جارسون، فقرة ٢٤٢

ويدخل في كلمة المستخدمين هنا السكرير، والكاتب، والصراف، والمحصل، والمساعد الخ .

(٢) السرقة التي تقع من منصرفي النقل - تقضى المادة ٢٧٤ فقرة

ثامنة بتشديد العقاب على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء في العربات، أو المراكب، أو على دواب الحمل، أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم، إذا سلمت اليهم الأشياء المذكورة بصفته السابقة .

وأول ما يلاحظ على هذا النص أن الشارع قد خالف فيه قواعد السرقة، إذ من المسلم به أن تسليم الشيء الى مختلسه ينفي ركن الاختلاس، فلا يمكن أن يعد الفعل سرقة، وإنما يصبح الاختلاس بعد ذلك خيانة أمانة طبقا للمادة ٢٩٦ ع .

ويشترط لتطبيق الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ ع شرطان :

(أولا) أن يكون السارق محترفا نقل الأشياء، أو على الأقل شخصا مكلفا بنقل الشيء المسروق، أو تابعا لأحدهما . ويدخل في هذا العربية والحجارة والجمالة والمراكبة وصبيانهم . ويستفاد من النص أنه لا يشترط لتطبيقه أن يكون السارق منقطعاً لحرفة النقل، بل يكفي أن يكون قد تكفل بنقل الأشياء المسروقة ولو على غير اعتياد^(١) .

(ثانيا) وأما الشرط الثانى فهو أن تكون الأشياء المسروقة سلمت الى أحد هؤلاء الأشخاص بصفته المذكورة، أى بصفته متعهدا بالنقل ولأجل النقل . فإذا كانت الأشياء قد وضعت فى مركبة المتهم بغير أن تسلم اليه، بل بقيت فى حيازة مالكها، ثم سرقها المتهم فلا تطبق عليه المادة ٢٧٤/٨^(٢) . ويجب أن تكون الأشياء قد سلمت الى المتهم شخصيا، فإذا كانت الأشياء قد سلمت الى متعهد النقل ثم

(١) جاور، ٥ فقرة ٢١٥٢

(٢) قارن جاور، ٥ فقرة ٢١٥٤

سرقها صبيته، فلا يعاقب الصبي بالمادة ٢٧٤ ^(١) فقرة ثامنة . كذلك لا تطبق المادة ٢٧٤ ع إذا كانت الأشياء سلمت الى متعهد النقل ، ولكن لا بقصد نقلها بل لغرض آخر .

ملاحظة عامة على الظروف المشددة — يراعى في تطبيق المواد ٢٧٠ — ٢٧٤ عقوبات النص الحرفي لكل مادة، فلا تطبق مادة منها إلا إذا توفرت مجموعة الظروف المشددة التي يقتضيها النص المراد تطبيقه . فإذا قص ظرف من هذه الظروف أصبحت المادة غير منطبقة، وليس للقاضي أن يستبدل بالظرف الناقص ظرفا آخر لم ينص عليه القانون في المادة المطلوب تطبيقها . فإذا وجد ظرف مشدد زائد على الظروف التي تتطلبها المادة، فلا يقرب على ذلك زيادة العقاب على الحد الذي قرره القانون، بل يطبق حكم المادة بغض النظر عن الظرف الزائد، ما لم يتكوّن من انضمام هذا الظرف الى الظروف الأخرى مجموعة جديدة يعاقب عليها القانون بنص آخر، فيطبق هذا النص دون غيره .

مثال ذلك : إذا ارتكبت سرقة في منزل مسكون وجب تطبيق المادة ٢٧٤، فإذا كانت هذه السرقة حاصلة من خادم في ذلك المنزل، بقي الفعل مع هذا منطبقا على المادة ٢٧٤ . فإذا حصل ذلك ليلا فلا يزيد هذا من جسامه الجرمية، بل يبقى الفعل منطبقا على المادة ٢٧٤ . كذلك المادة ٢٧٣ ع تعاقب على السرقات التي تحصل ليلا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا . فإذا حصلت هذه السرقة بذاتها نهارا، طبقت المادة ٢٧٤ على رغم اجتماع أكثر من ظرف مشدد واحد، إلا إذا كانت قد ارتكبت في طريق عمومي فتطبق المادة ٢٧٢ فقرة أولى، وهكذا .

(١) جارسون، فقرة ٣٥٣ — دالوز، تحت كلمة سرقة فقرة ٢٩٥

الفصل الثاني

في الجرائم الأخرى الواردة في باب السرقة

المبحث الأول — في إخفاء الأشياء المسروقة

المادة ٢٧٩ ع — كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين . وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة .

والنص الفرنسي يختلف قليلا عن هذا لأنه عثر عن (أشياء مسروقة) بقوله :
(obtenues à l'aide d'un vol) ، ومذتين الفرق بين التعبيرين فيما يلي .

وقد كانت المادة ٦٩ من قانون العقوبات القديم تجعل الإخفاء صورة من صور الاشتراك في الجرائم اتباعا لما قرره الشارع الفرنسي في المادة ٦٢ ع ف .
ولكن القانون الجديد حذف المادة ٦٩ ووضع بدلها المادة ٢٧٩ ع ، وقصر حكمها على إخفاء الأشياء المسروقة ، فأصبح الإخفاء جريمة مستقلة ، ولا يربطها بالسرقة سوى أنها لا تقوم إلا على إخفاء شيء متحصل من طريق السرقة . ولذلك وضع الشارع حكمها في باب السرقة لما بين الجريمتين من الاتصال .

وأركان هذه الجريمة ثلاثة : (١) فعل الإخفاء ، (٢) أن يكون الشيء المخفي متحصلا من طريق السرقة ، (٣) القصد الجنائي .

الركن الأول — الإخفاء هو الركن المادى للجريمة ، ويعدّ مخفيا من تسلّم شيئا متحصلا من سرقة أو حجزه أو احتازه . ومن هذا يفهم أن الجريمة لا تقع إلا بدخول الشيء في حيازة المتهم بالإخفاء ، فالذي يتوسط في ردّ شيء مسروق الى

مالكه مقابل جعل (حلاوة) يتقاضاه من المالك لا يعد مخفيا متى ثبت أن الشيء لم يكن في حيازته^(١) . والذي يتوسط في بيع متاع مسروق دون أن يكون حائزا له لا يعد مخفيا كذلك .

لكن مجرد الحيازة على أية صورة كاف لاعتبار الحائز مخفيا ، وليس بشرط أن يكون الحائز قد أخفى الشيء فعلا كما قد يستفاد من ظاهر النص^(٢) .

ويعد مخفيا من توصل الى حيازة الشيء المسروق بأية طريقة كانت ، سواء أكان قد أخذه بطريق الشراء أم المعاوضة أم الوديعة أم الهبة أم الإجارة أم غير ذلك . فيعاقب بالمادة ٢٧٩ ع من يشتري شيئا مسروقا ولو بمن المثل^(٣) ؛ ومن يأخذه من السارق مدادا لدين له في ذمة السارق^(٤) ؛ ومن يشارك السارق في أكل الطعام المسروق^(٥) ؛ أو في الإنفاق من النقود المسروقة^(٦) ؛ ومن يختلس الشيء المسروق من السارق ، فإنه يصح أن يعد مخفيا كما يصح أن يعد سارقا^(٧) ؛ ومن يتوسط في بيع الشيء المسروق ويأخذ جزءا من ثمنه^(٨) .

ولا يشترط أن يكون المخفي قد تسلم الشيء من سارقه مباشرة ، بل يجوز عقابه ولو كان قد أخذه من شخص ثالث حسن القصد أو سيئه . كما أنه لا يشترط المحاكمة المخفي أن يكون الشيء باقيا تحت يده ، بل يصح عقابه ولو بعد تصرفه فيه بالبيع ، أو بعد رده الى السارق أو المسروق منه^(٩) .

(١) دالوز، ١٨٧٣ - ٢ - ٥٢

(٢) استئناف قنا ١٥ ديسمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٥٨) قارن دالوز، ١٨٥٧ - ١ - ٣٧٩

(٣) جارسون، مواد ٥٩ - ٦٠ قرة ٣٢٤

(٤) دالوز، ١٨٧١ - ١ - ٣٦٥

(٥) دالوز، ١٨٧١ - ٥ - ٨٩

(٦) جزئية كرموز ٦ فبراير ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٣٨٣) .

(٧) قارن دالوز، تحت كلمة اشتراك قرة ٢١٨٧ - شوقوعيل، ١ قرة ٣٠٩

(٨) دالوز، ١٨٥٦ - ٢ - ١٥٠ (٩) جاور، طبعة ثالثة ج ٣ قرة ٩٤٤

وجريمة الإخفاء جريمة يتصور فيها التكرار، لأن العقاب فيها مؤسس على حالة يمكن أن تتجدد بتجدد الحيازة؛ فإذا حكم ببراءة شخص اتهم بالإخفاء، فلا يمنع ذلك من تجديده محاكمته على إخفاء الشيء بعينه بعد صدور الحكم الأول^(١).

الركن الثاني — يشترط أن يكون الإخفاء واقعا على شيء متحصل من طريق السرقة. والنص العربي ثلاثة قاصر عن أداء هذا المعنى، لأنه يقول (من أخفى أشياء مسروقة)؛ وقد يوهم هذا بأن شرط العقاب أن يكون الإخفاء واقعا على الأشياء المسروقة بعينها، مع أن ذلك غير مقصود كما يفهم من النص الفرنسي لثلاثة. فيكفي إذن لتحقيق الجريمة أن يكون الجاني قد أخفى شيئا جاء من طريق السرقة، ولو لم يكن هو الشيء المسروق^(٢). فيعد مخفيا من يساعد السارق على بيع الشيء المسروق ويأخذ مقابل ذلك نصيبا من الثمن المتحصل؛ ومن يخفي متاعا اشتراه السارق بالمال المسروق وهكذا^(٣).

الركن الثالث — يشترط أن يكون الإخفاء حاصلًا بقصد جنائي. ويعتبر القصد الجنائي موجودا متى أخفى الجاني الشيء مع علمه بأنه متحصل من طريق السرقة^(٤). ولا عبرة بعد هذا بالبواعث، فلا يشترط للعقاب أن يكون المخفي قد ارتكب الجريمة لجزم مغم، أو أن يثبت أنه استفاد فعلا من وراء الإخفاء. فقد علمنا أن مشتري الشيء المسروق يعاقب بالمادة ٢٩٧ ولو اشتراه بئس المثل، وأن المخفي يعاقب ولو كان قد أخفى الشيء على ذمة سارقه.

(١) دالوز، تحت عبارة شيء محكوم به، فقرة ٤٨٨

(٢) جريدة الدنيا ١١ أغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٤ عدد ٤٩).

(٣) دالوز، ١٨٨٨ - ٢ - ١٦٠ - البانديكت، ١٩٠٠ - ٢ - ٢٢٢ قارن بجريدة

الدنيا ١١ أغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٤ عدد ٤٩).

(٤) قاضي ٦ مارس ١٩٢٣ (الحاماة ٤ عدد ٨ ص ١٠).

ولكن هل يشترط في العلم أن يكون موجودا من وقت استلام الشيء ، أم يعاقب من استلم شيئا بحسن نية ، ثم اتضح له بعد ذلك أنه مسروق أو متحصل من طريق السرقة؟ ليس في نص القانون ما يبرح أحد الرأيين على الآخر، وإنما يستفاد من كون الإخفاء جريمة مستمرة أنه لا يشترط وجود العلم ابتداء، لأن القانون لا يعاقب على الاستلام بسوء قصد، وإنما يعاقب على الإخفاء بسوء قصد . فإذا استمر الجاني مخفيا للشيء بعد أن اتضح له أنه مسروق ، كان ذلك كافيا لتحقيق الجريمة، وهذا الرأي هو الذي ذهب إليه المحاكم الفرنسية^(١) . ولكن أغلب الشراح لا يوافقون عليه لما فيه من الحرج والتضييق على حرية التعامل^(٢) . وقد أخذت المحاكم المصرية برأى المحاكم الفرنسية^(٣) .

ويجب على المحكمة أن تثبت في حكمها أن المتهم كان يعلم أن الأشياء التي أخفاها مسروقة، وإلا كان الحكم ناقصا وتعين نقضه^(٤) .

عقاب الإخفاء — يعاقب القانون على الإخفاء بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن ستين، سواء أكانت الأشياء المخفاة متحصلة من سرقة من نوع الجنح أم الجنايات، بشرط ألا يكون المخفي عالما بالظروف التي ارتكبت فيها السرقة . أما إذا كان يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة مقترنة بظروف مشددة، كالسقات المنصوص عليها في المواد ٢٧٠ — ٢٧٤، فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة .

الإخفاء الذي يقع من زوجة السارق أو أصوله أو فروعه — إذا كان الذي أخفى الأشياء المسروقة زوجة السارق أو أحد أصوله أو فروعه، فلا مانع يمنع من

(١) دالوز ، ١٨٥٠ — ٥ — ١٨٧٩ و ٤٧٦ — ١ — ٤٣ أنظر هذا المعنى أيضا

بلاش، ١٥٤

(٢) جازو، ٣٢٤ — ٩٤٥ — شوفرويل، ١٢٩

(٣) جريدة المنيا ١١ أغسطس ١٩٢١ (المجموعة ٢٤ عدد ٤٩)

(٤) قضي أول يناير ١٩٢٤ (المقامة ٤ عدد ٦٢١ ص ٨٢٦)

تطبيق حكم المادة ٢٧٩ ع عليهم ، لأن الشارع لم يشرف في هذه المادة الى حالة الإغفاء المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٦ و ١٢٦ مكررة . لكن يشترط لتطبيق المادة ٢٧٩ على من ذكروا أن يثبت للحكمة جليا توفر الأركان المطلوبة في هذه الجريمة ، وخصوصا ركن العلم ، لاحتمال انعدامه على رغم المخالطة والمعاذرة ، كما يجب أن يثبت لسيما أن المخفى قد ارتكب الجريمة عن إرادة ، لاحتمال أن يكون قد أكره على الإخفاء على غير إرادته ، وليس هذا الاحتمال بعيد بالنسبة الى الزوجة مثلا . ومن أجل هذا حكمت محكمة بنى سويف الابتدائية بأنه اذا أخفت الزوجة في المنزل أشياء سرقها زوجها مع علمها بالسرقة ، فلا عقاب عليها بالمادة ٢٧٩ ع وذلك : (أولا) لأنه نظرا الى علاقة الزوجية وفروضها لا تستطيع الزوجة أن تعارض زوجها أو تبلغ عنه ، (وثانيا) لأنه ليس للزوجة أن تمنع زوجها من التصرف حسبا يشاء في منزله . ولكن يعاب على هذا الحكم إطلاقه حكم الإغفاء في كل الأحوال التي ترتكب فيها الزوجة جريمة الإخفاء ، لأن الأسباب التي ذكرها قد لا تتوفر في كل الظروف ، فضلا عن أنه لم يقل أحد بأن الزوجة تعاقب حيث يكون زوجها قد أخفى بنفسه في منزل الزوجية الأشياء التي سرقها ، فإن ذلك لا يترتب عليه مساعلة الزوجة بحال ، بل يشترط حتما عند معاقبة الزوجة أن يثبت أنها هي التي أخفت بنفمها الأشياء المسروقة ، وإلا فلا محل لمعاقبتها .

أوجه التمييز بين السرقة وجريمة الإغفاء — يفترض في الحائز للشيء المسروق أنه هو السارق له ، إلا اذا ثبت أن السارق له شخص آخر ، فيصح إذن معاقبة الحائز بالمادة ٢٧٩ ع باعتباره مخفيا للشيء المسروق ، متى أمكن إثبات علمه بالسرقة .

(١) استئناف بنى سويف ١٦ أبريل ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٣٦) .

(٢) أنظر شونفور هيل ، ج ١ ، فقرة ٣١٠ .

وقد حكمت المحاكم بأن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة تعدّ مماثلة لجريمة السرقة عند تطبيق أحكام المود^(١).

ولكن القانون اعتبر جريمة الإخفاء على رغم هذا التماثل جريمة قائمة بذاتها مستقلة عن السرقة (sui generis)، وهما في الواقع جريمتان متعارضتان، ولا يتصور وقوعهما إلا من شخصين مختلفين. فإذا حكم على شخص بوصف كونه سارقاً فلا يمكن معاقبته على إخفاء الأشياء المسروقة، لأن الإخفاء يكون في هذه الحالة أثراً من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها. وكذلك إذا حكم على شخص بوصف كونه مخفياً لأشياء مسروقة، فلا يمكن أن يعاقب بعد ذلك على أنه سارق لهذه الأشياء بذاتها.

وتختلف جريمة الإخفاء عن السرقة من حيث طبيعة كل منهما، فالسرقة جريمة وقتية تم بجرد حصول الاختلاس، أما الإخفاء بجريمة مستمرة لا تنقطع إلا بخروج الشيء من حيازة مخفيه. وقد حكم بأن من أخفى أشياء مسروقة لا يعدّ شريكاً في السرقة، بل هو مرتكب لجريمة مستقلة ومستمرة، لا يتبدى ميعاد سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بسببها إلا من يوم ظهورها، فتصح إذن محاكمته ولو كان قد مضى ثلاث سنوات من وقت وقوع السرقة^(٢).

المبحث الثاني — في اختلاس الأشياء المحجوز عليها

المادة ٢٨٠ ع — اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلاً من مالكها.

لا يخرج اختلاس الأشياء المحجوز عليها في الأحوال العادية عن كونه سرقة معاقباً عليها بالنصوص العامة لهذه الجريمة، متى كانت الشيء المختلس مملوكاً لغير

(١) جريدة كفر الشيخ ٥ نوفمبر ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٢٧) وجريدة أسبوط ٤ نوفمبر ١٩١٩

(المجموعة ٢١ عدد ٩٨).

(٢) قض ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ (المجموعة ٧ عدد ٢٦).

مختلصه . ولكن قد يقع أحيانا أن يكون المختلص في هذه الحالة هو بنفس المالك المحجوز عليه، وعندئذ لا يمكن تطبيق حكم السرقة، لأن المختلص والمالك شخص واحد، وقد علمنا أن المالك الذي يختلص متاعا مملوكا له لا يعد سارقا؛ ومن المعلوم أن الأشياء المحجوزة تبقى في ملك المحجوز عليه إلى حين بيعها . لهذا رأى الشارع ضرورة وضع نص خاص يقضى بمعاقة المالك الذي يختلص ماله المحجوز عليه، لما يترتب على هذا الاختلاس من العدوان على السلطة العامة والإخلال بأوامرها، فضلا عن الإضرار بحقوق الدائنين الحاجزين .

فالفرض من وضع المادة ٢٨٠ ع إنما هو النص على عقاب تلك الحالة التي لا يمكن أن نتناولها أحكام المواد الأخرى الخاصة بالسرقة . ولكن نص المادة المذكورة لا يفيد أن تطبيقها قاصر على حالة المالك، بل يستفاد منه أن الشارع أراد به وضع حكم عام لكل اختلاس يقع على أشياء محجوزة؛ وقوله بهذا (ولو كان حاصلًا من مالهما) إنما هو لتأكيد انطباق الحكم على المالك الذي هو في الحقيقة حلة التنصيص، وإن كان حكم المادة ليس مقصورا عليه . فإذا كان مختلص الأشياء المحجوزة شخصا غير المالك، فلا مانع من تطبيق حكم المادة ٢٨٠ عليه، ولو أن النصوص الأخرى الخاصة بالسرقة كفيلة بمعاقبه . ولكن تظهر فائدة تطبيق المادة ٢٨٠ ع خاصة في هذه الحالة عند ما يكون ذلك الشخص قد ارتكب الاختلاس بإعاز المالك أو تخريضه أو اتفاهه، ففي هذه الحالة يتمتع تطبيق أحكام السرقة، لأن من شروط الاختلاس في جريمة السرقة أن يكون حاصلًا بغير رضا المالك .

أركان الجريمة — هذه الجريمة مكونة من ثلاثة أركان : (١) فعل الاختلاس، (٢) أن يكون الشيء المختلص محجوزا عليه قضائيا أو إداريا، (٣) القصد الجنائي .

الركن الأول - جعل الشارع المصري الركن المادى للجريمة الاختلاس (soustraction) كما في جريمة السرقة، ولكن الشارع الفرنسي عبّر عن الفعل المادى في النص المقابل للمادة المصرية بلفظ (détournement) أى التبيد، ملاحظا في ذلك على ما يظهر أن فعل المالك في هذه الحالة لا تضح تسميته اختلاسا؛ ولكنا اذا أخذنا بإمكان تطبيق المادة على المالك وغير المالك، كان لفظ الاختلاس أشمل وأوفى بالغرض .

ويدخل في معنى الاختلاس المطلوب في المادة ٢٨٠ ع كل ما يدخل في الاختلاس الوارد حكمه في المادة ٢٦٨ . فيقع الاختلاس بالاستيلاء على الشيء أو نقله من مكانه الى مكان آخر، فاذا قل المالك المتاع المحجوز عليه من منزله ووضع في منزل أحد أقاربه عدّ مختلسا . وكذلك الحكم اذا نقله من منزله الى منزل آخر مملوك له^(١) . وعلى العموم يكفى لحصول الاختلاس إخفاء الشيء المحجوز عليه أو التصرف فيه بقصد منع التنفيذ أو وضع العوائق في سبيله ؛ ولو كانت تلك العوائق في شكل حجز قضائي آخر^(٢) . وكذلك يكون الحكم اذا أخفى المالك الأشياء المحجوزة عن المحضر في اليوم المحدد لبيعها بقصد تأخير البيع، ولو أظهرها بعد ذلك^(٣) . فلا يشترط لتحقيق الاختلاس أن يكون الخافي قد بدّد الشيء أو باعه أو تصرف فيه بأية صورة ، فإن فعل ذلك كان أحق بأن يعدّ مختلسا، كما لو أعطى الشيء المحجوز رهنًا لأحد دائنيه^(٤) فاذا باع الشيء المحجوز بغير تسليمه الى المشتري عدّ ذلك شروعا معاقبا عليه ، اذا

(١) دالوز، ١٨٩١ - ١ - ٣٩٤

(٢) قض ٢٤ أبريل ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ١٤) .

(٣) قض ٦ فبراير ١٩٢٣ (المطامعة عدد ١ ص ٥) وبني سويف الابتدائية ٣٠ سبتمبر ١٩٢٣

(المطامعة عدد ٤٢٠ ص ٥٥٢) .

(٤) قض ٢٥ يولي ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٦٢٣) .

(٥) دالوز، تحت كلمة سرقة قرة ٦٧٩

كان قصده من البيع تهريب الشيء من المحجز وإضرار دائتيه المحجزين؛ أما اذا كان يقصد تسوية الدين ودفع حقوق الدائنين من الثمن فلا عقاب عليه^(١).

ولم تقتصر المادة ٤٠٠ ع ف على النص على حالة التبديد أو الاختلاس، بل عاقبت أيضا على إتلاف الأشياء المحجوز عليها (destruction) . وليس لهذا مقابل في المادة المصرية، وينبئ على هذا أن المالك الذى يتلف متاعه المحجوز عليه بغير أن ينقله من مكانه لا عقاب عليه في القانون المصرى^(٢).

الركن الثانى — يجب لتطبيق المادة ٢٨٠ ع أن يكون الشيء المختلس محجوزا عليه قضائيا أو إداريا . والمحجز القضائى هو الذى يصدر الأمر به من محكمة قضائية . ويستوى فى هذا أن يكون المحجز تحفظيا أو تنفيذيا، ويدخل فى ذلك كافة أنواع المحجز المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية . أما المحجز الإدارى فهو الذى يوقع بأمر السلطات الإدارية، ويدخل فى ذلك المحجز الذى يوقع بناء على طلب الحكومة فى سبيل تحصيل الأموال والضرائب المستحقة لها، والمحجز الذى توقعه السلطات الإدارية تنفيذا لحكم صادر من المحاكم الشرعية أو المجالس المالية . ولا يشترط أن يكون المحجز قد أعلن الى المحجوز عليه، بل يكفى أن يثبت علمه به^(٣) . كما أنه لا يشترط أن يقع المحجز صحيحا مستوفيا للشروط القانونية، بل يعاقب مختلس الأشياء المحجوز عليها ولو كان المحجز مشويا بالبطلان، ما دام القضاء لم يحكم بطلانه قبل وقوع الاختلاس^(٤) . وهذا هو الرأى المعمول به أيضا لدى المحاكم الفرنسية^(٥)، وإن كان بعض الشراح لا يوافق عليه . وقد حكم بأنه لا يمنع

(١) جاوسون، مادة ٤٠٠ قرة ١٦٤ — ١٦٦

(٢) قض ٤ يناير ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٦١) و ٢٦ سبتمبر ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٢٨) .

(٣) أنظر المحكمين السابقين وقض ٦ فبراير ١٩٢٣ (المادة ٤ عدد ١ ص ٥) .

(٤) دالوز، ١٨٩٦ — ١ — ٥٦ و ١٩٠٥ — ٥ — ٦

(٥) جارو، ٥ قرة ٢٢٣٢

من معاقبة المختلس أن يكون المجز قد حكم بإبطاله قضائيا بعد الاختلاس وقبل الحكم في الجريمة^(١). وما دامت صحة المجز غير مشروطة فلا محل لأن توقف المحكمة الجنائية الدعوى الى أن يفصل في تثبيت المجز التحفظي أو إلغائه من المحاكم المدنية^(٢). ومع هذا فقد حكم بأنه اذا بقيت الأشياء المحجوزة تحت يد مالكها ولم يعين لها حارس، فبئدها المالك فلا يعاقب بالمادة ٢٨٠ ع^(٣). وهذا الرأي يطابق ما ذهب اليه جارو من اشتراط أن يكون الشيء قد أقيم عليه حارس^(٤).

وقد توسعت المحاكم الفرنسية في تفسير معنى المجز المقصود في هذه المادة، فأدخلت في حكمها اختلاس الأشياء المتنازع عليها التي حكمت المحاكم بتعيين حارس قضائي لاستلامها وحفظها لحين الفصل في النزاع القائم بشأنها^(٥). على أن تعيين حارس قضائي على أرض زراعية لا يفيد منع مستأجر تلك الأرض من التصرف في الزراعة التي زرعا، فلا عقاب إذن على المستأجر الذي يحصد الزرع الموجود على الأرض المذكورة وينقله^(٦).

كذلك حكمت المحاكم الفرنسية بأنه يدخل في حكم المادة ٤٠٠ ع (٢٨٠ ع) اختلاس الأشياء التي تضبط بمعرفة البوليس، وتكون محلا للصادرة طبقا للمادة ٣٠ عقوبات^(٧).

(١) دالوز، ١٨٦٣ — ٢ — ١٥٥

(٢) جارسون، قرة ١٤٥

(٣) جزئية منوف ٣٠ أبريل ١٩١٦ (النرائع ٣ ص ٦٠١).

(٤) جارو، قرة ٢٢٣٤

(٥) دالوز، ١٨٩٢ — ٢ — ٥٨ ١٨٩٦ و ١ — ٥٥ وقد أخذت المحاكم المصرية بهذا

الرأي : أنظر جزئية العياط ٤ فبراير ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٤)

(٦) جزئية المحلة ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٨٦)

(٧) دالوز، ١٨٩٦ — ١ — ١٩١

المركب الثالث — لا تتم الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ غ إلا بتوفر القصد الجنائي . ويعتبر القصد الجنائي متوفرا متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية إخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين أو غيرهم، أى أنه يشترط في هذه الحالة توفر نية الغش ، لأن القانون استعمل في النص الفرنسي للمادة ٢٨٠ لفظ (frauduleuse)^(١) . وعلى هذا يمكن القول بأنه إذا نقل المالك الأشياء المحجوز عليها من مكانها خوفا عليها من الضياع أو التلف أو غير ذلك مما لا يدخل في نية الغش ، فلا عقاب عليه في القانون المصري . ولا عبرة بعد هذا بالبواعث البعيدة ، فلا يهم أن يكون الجاني مدفوعا إلى إخفاء الأشياء المحجوزة بمامل النكاية بدائنيه، أو بقصد الانتفاع شخصيا بالشيء المختلس، أو إعطائه لأحد دائنيه تمييزا له عن الدائن الحاجز، أو غير ذلك .

ويلاحظ أن العقاب في هذه المادة لم تراعى فيه فكرة إيجاب احترام أوامر السلطة العامة بمقدار ما روعيت فيه فكرة حماية حقوق من تعلقت حقوقهم بالشيء المحجوز . ويترتب على هذا أنه إذا سدد المدين المحجوز عليه الدين لدائنه، وقبل الدائن التنازل عن الحجز، جاز للدائن التصرف في الأعيان المحجوزة ولو قبل صدور أمر المحكمة بفك الحجز^(٢) . وإذا اعتقد المدين بحسن نية أن الدائن قد رضى بالتنازل عن الحجز ولو قبل سداد الدين، وتصرف في الأشياء المحجوزة بناء على هذا الاعتقاد، فلا عقاب عليه لاعتداد القصد الجنائي .

أما إذا اختلس المالك الأشياء المحجوز عليها، ثم دفع الدين بعد الاختلاس ، فهذا الدفع لا يعتبر كافيا لنفى القصد الجنائي عنه^(٣) .

(١) قارن شوفرويل، ٥ قرة ١٩١٦ — بلانش، ٦ قرة ٨٢ — جارو، ٥ قرة ٢٢٣٥

(٢) جارسون، قرة ١٧٢ — قارن قض ٤ ديسمبر ١٩٢٣ (المطامعة عدد ٥٤٨ ص ٧٢٦)

(٣) قض ١٤ ديسمبر ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ٣١) — أظن أيضا قض ٢٦ يولي ١٩١٣

(الشرائع ١ ص ٧٣) و ١٥ فبراير ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ٧١) .

ولا يمكن تطبيق حكم المادة ٢٨٠ ع على المالك الذى يختص مناعه الذى
 يجوز عليه خطأ مع مناع شخص آخر أثناء حجز وقع على أموال ذلك الشخص الآخر،
 لأنه ما دام المحجز لم يوقع ضده هو فهو فى حل من أخذ مناعه المملوك له ؛ ولا يحول
 دون ذلك وقوع المحجز عليه خطأ ، لأن الدائن الحاجز لم يتعلق حقه بذلك المناع
 قط ، فلا يمكن أن يحل به ضرر من جراء اختلاس صاحبه له ؛ كما أن عدم التجاء
 المالك فى هذه الحالة الى استرداد مناعه بالطرق القانونية على أيدى المحاكم لا يفيد
 توفر القصد الجنائى^(١) عنده بحال .

عقاب الجريمة — نصت المادة ٢٨٠ ع على أن الاختلاس المنصوص عليه
 فيها يمد فى حكم السرقة . وينبنى على هذا أنه يجب أن يعاقب بمقابها ، فتطبق على
 المختلس العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٧٥ ع . فإذا كان الاختلاس مقترنا
 بظروف مشددة وجب تطبيق العقوبات المبينة فى المواد ٢٧٠ — ٢٧٤ بحسب
 الأحوال . وهذا ما يستفاد أيضا من تعليقات الحفانية على المادة ٢٨٠ ع ،
 إذ تقول : (والنص الجديد جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقبا عليها
 بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات) . ولكن الشراح
 الفرنسيين لا يرون الأخذ بالظروف المشددة فى هذه الحالة^(٢) .

وينبنى أيضا على اعتبار الاختلاس المنصوص عليه فى المادة ٢٨٠ ع فى حكم
 السرقة أنه يمكن العقاب على الشروع فى هذه الجريمة تطبيقا لحكم المادة ٣٧٨ ع^(٣) ،
 ولكن محكمة الأتصغر الجزئية حكمت بعكس ذلك^(٤) .

(١) قض ٥ يونيو ١٨٩٧ (القضاء ٤ ص ٤٠٥) — دالوز، تحت كلمة سرقة فقرة ٦٨٥

(٢) جزئية إدنو ١٠ ديسمبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ١١٤) .

(٣) جارسون، فقرة ١٨٨ — جارو، ٥ فقرة ٢٢٣٤

(٤) جرانمولان، ج ٢ فقرة ١٨٢٤

(٥) جزئية الأتصغر ٦ أبريل ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٥٧٠) .

كذلك يجوز أن يعاقب بالمادة ٢٧٩ ع من يخفى أشياء اختلسها ما لكها بعد توقيع الججز عليها مع علمه بذلك .

على أنه رغم التشابه بين الجريمتين في كل ما تقدم، لا تزال الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ ع جريمة من نوع خاص (sui generis) ، ولها سمّيات خاصة تميّزها عن السرقة، وهذا ما دعا الشارع الى وضع حكم خاص لها . ونظرا الى ما لهذه الجريمة من السمّيات الخاصة رأى الشارع أن ينص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٠ على أن أحوال الإغفاء المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ ع لا تنطبق على هذه الجريمة . وعلة ذلك ظاهرة، وهي أنه بتوقيع الججز على الأشياء المحجوزة قد تعلق بها حق الغير ممن لم حقوق قبل المالك المحجوز عليه، كما تعلق بها حق السلطة العامة في أن يبقى هذا الججز محترما الى أن يتحقق الغرض المقصود منه ؛ فلم يبق الأمر إذن قاصرا على حقوق المالك وحده . فإذا اختلس ابن المالك المحجوز عليه المتاع المحجوز، وجب عقابه بالمادة ٢٨٠ ع، ولا تطبق في هذه الحالة المادة ٢٦٩ ع . كذلك يكون الحكم فيما لو اختلس الزوج متاعا مملوكا له ججز عليه بناء على طلب زوجته، لأن الاختلاس لا يقتصر ضرره في هذه الحالة على الزوجة، بل هو يمس أيضا حقوق السلطة العامة^(١) .

وكذلك لا تعدّ هذه الجريمة بمثابة السرقة فيما يتعلق بأحكام العود^(٢) .

المبحث الثالث — في تقليد المفاتيح

عَدَّ الشارع استعمال المفاتيح المصطنعة ظرفا مشددا لجريمة السرقة في المادتين ٢٧٠/٤ و ٢٧٤/٢ . ولكنه لم يقتصر على ذلك بل نص في المادة ٢٨١ ع على عقاب لتقليد المفاتيح فقال: (كل من قلّد مفاتيح أو غيرها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال

(١) قانون جريدة المرسى ٢٨ ديسمبر ١٩٠١ (المجموعة ٣ عدد ٤٧) .

(٢) جازو، ٥ قرة ٢٢٣٤ - جارسون، قرة ٢١٤

ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين — أما إذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل .

وتقليد المفاتيح في حد ذاته عمل تحضيرى ، ولا عقاب عليه في الأصل بحسب القواعد العامة ، ولكن الشارع رأى أن يجعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص (sui generis)

وهذه الجريمة مكونة من ركنين : (١) فعل مادتى ، وهو تقليد المفاتيح أو تغييرها أو صنع آلة ما ، و (٢) ركن أدبى ، وهو توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة .

أما التقليد فيراد به صنع مفتاح على مثال مفتاح آخر . وأما التغيير فيراد به إدخال تعديل على مفتاح قديم ليصبح صالحا لفتح شئ غير الذى أمد له في الأصل . ولم يقتصر القانون على هاتين الحالتين ، بل هو يعاقب أيضا على صنع أية آلة تصلح للفتح أو تساعد عليه .

ولا بد أن يكون هذا التقليد أو التغيير أو الاصطناع مقترنا بقصد جنائى ، وهو أن يتوقع المقلد استعمال المفاتيح المقلدة أو المغيرة في ارتكاب جريمة . فلا عقاب إذا كان الصانع قد صنع المفتاح بناء على طلب صاحب الدار أو المكان المطلوب له المفتاح ، كما أنه لا يعاقب إذا اعتقد بحسن نية أن طالب المفتاح هو المالك الحقيقى^(١) .

ولم يبين الشارع نوع الجريمة التى صنع المفتاح تسهila لارتكابها ، ومع عموم النص يمكن معاقبة كل من يقلد مفتاحا يعلم أنه سيستعمل في ارتكاب أية جريمة ، كقتل أو اغتصاب الخ . ولكن ورود النص في باب السرقة يفيد أن الشارع يقصد جريمة السرقة قبل غيرها . والواقع أن استعمال المفاتيح المقلدة أكثر ارتباطا بجريمة السرقة منه ^(٢)بغيرها .

(١) جارسون ، مادة ٣٩٩قرة ٤ (٢) تارن جارسون ، ققرة ٦

وقد حكم بأن كلمة (آلة) الواردة في المادة ٢٨١ لا تنصرف إلا لما يستعمل لفتح الأبواب والأقفال مما هو في حكم المفاتيح بقصد السرقة، فلا ينطبق حكم المادة المذكورة على من يصنع ختاً بقصد ارتكاب تزوير^(١).

وفائدة النص على عقاب تقليد المفاتيح تظهر حيث يقتصر علم صانع المفتاح على أنه سيستعمل في ارتكاب جرائم غير معينة ولا محدودة. أما إذا كان يعلم على وجه التحديد الجريمة التي سترتكب بواسطة هذا المفتاح، فإنه يعدّ شريكاً بالتسهيل والمساعدة، ويعاقب بعقوبة الفاعل الأصلي (المادة ٣/٤ ع). فإذا كانت الجريمة جناية عوقب المقلّد بمقابها^(٢).

أما في غير هذه الحالة فيعاقب المقلّد بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين. وقد جعل الشارع صفة الجاني ظرفاً مشتملاً للجريمة، فنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ ع على أنه إذا كان الجاني محترفاً بصناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل، لأنه يكون في هذه الحالة أقدر على إتقان التقليد والتغيير، وأشدّ خطراً بسبب ذلك.

المبحث الرابع — في الاغتصاب

المادة ٢٨٢ ع — كل من اغتصب بالقوة أو التهديد (force on menaces) سناً مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة، أو أكره أحداً بالقوة أو التهديد (violences ou menaces) على إمضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

استعمل الشارع في هذه المادة كلمة (اغتصب) تمييزاً للجريمة الواردة بها عن السرقة، وعاقب فيها على أمرين: (الأول) اغتصاب السندات، (والثاني) اغتصاب الإمضاءات.

(١) استئناف أسبوط ٢١ يناير ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٣٣).

(٢) جازو، ٥ فقرة ٢١٩٧.

أما اغتصاب الإماءات، وهو أن يكره شخص غيره على التوقيع على محرر بإمضاءه أو ختمه، فلا علاقة له بالسرقة ولا يشبهها بوجه من الوجوه، فكان واجبا أن يعاقب الشارع عليه بنص خاص . وأما اغتصاب السندات فهو نوع من أنواع السرقة، لأن السرقة كما تقع على المال كذلك يصح أن تقع على السندات، أو على أى شيء آخر منقول . ولهذا يصعب التمييز بين جريمة الاغتصاب الواردة في المادة ٢٨٢ فيما يتعلق بالسندات وجريمة السرقة بإكراه الواردة في المادة ٢٧١ ع . ولكن الشارع المصرى حذا حذو الشارع الفرنسى في الجمع بين الأمرين في نص واحد (المادة ٤٠٠ ققرة أولى ع ف) .

ويفرق الشراح الفرنسيون بين الاغتصاب والسرقة من وجهين : (الأول) من حيث الموضوع، فإن الاغتصاب لا يقع إلا على السندات التى من نوع معين ، أما السرقة بإكراه فيصح أن تقع على أى شيء منقول . وهذه التفرقة غير فاصلة كما ترى، لأن السندات يصح أن تدخل في عموم نص المادة ٢٧١ ع ، لأنها من الأشياء المنقولة التى يصدق عليها حكم تلك المادة . (والثاني) من حيث طريقة الارتكاب ، فإن السرقة على العموم سواء أكانت بإكراه أم بغير إكراه لا تقع إلا بطريق الاختلاس، ويدخل في ذلك ارتزاع الشيء من يد المجنى عليه بغير رضاه . أما الاغتصاب فيقع بتسليم المجنى عليه بنفسه الشيء المقتصب الى الجاني تحت تأثير القوة أو التهديد . وعلى هذا يمكن القول بأن رضا المجنى عليه لا ينعقد في حالة الاغتصاب انعداماً تاماً . ولكن هذه التفرقة أيضاً غير حاسمة، لأن الشراح لم يقصروا السرقة على الأحوال التى يتزع فيها الشيء من المجنى عليه ارتزاعاً وبغير رضاه، بل أدخلوا في حكمها الأحوال التى يحصل التسليم فيها تحت تأثير الإكراه، ولم يعتبروا بالتسليم في هذه الحالة، ولم يروا في وجوده ما ينافي الاختلاس . وقد بينا ذلك عند الكلام على ركن الاختلاس في السرقة^(١) . ومما يزيد الأمر صعوبة في القانون المصرى أن الشارع لم يورد نص

(١) جازرو، ٥ ققرة ٢٢١٧ — شوغو وهيل، ٥ ققرة ٢١٢٥ — جارسون، مادة ٤٠٠ ققرة ٩

(٢) أنظر أيضاً جارسون، في تطبيقه على المادة ٣٧٩ ققرة ٢١٤ وعلى المادة ٤٠٠ ققرة ٣

المادة ٢٨٢ ع على صورة يستفاد منها حصول التسليم من قبل المجنى عليه ، كما فعل الشارع الفرنسي في المادة ٤٠٠ فقرة أولى ، بل على عكس ذلك صاغ النص في قالب يفيد أن الاعتصاب إنما يقع بطريق اقتناع الشيء من بين يدي المجنى عليه ، وهذا ما يفهم من النص الفرنسي للمادة ٢٨٢ حيث يقول : (*aura extorqué d'entre les mains*) ، على حين أنه عبر عن الاعتصاب الوارد في المادة ٢٨٣ ع بنفس التعبير الوارد في القانون الفرنسي إذ قال : (*aura extorqué la remise*) . وقد ظهر أثر هذه التفرقة في التعبير في النصين العربيين للمادتين . فهل أراد الشارع المصري حقيقة أن يميز بين صورتين للاعتصاب في المادتين المذكورتين ؟ إذا صح ذلك فإن نص المادة ٢٨٢ لا يبيح له لزوم فيما يتعلق بالسندات مع وجود المادة ٢٧١ ع ، اللهم إلا أن يقال إن الاعتصاب بحسب نص المادة ٢٨٢ يجوز أن يقع بطريق الإكراه الأدبي (التهديد) كما يقع بطريق الإكراه المادى (القوة) ، وبذلك يمكن العقاب بالمادة ٢٨٢ على أحوال لا تدخل في حكم المادة ٢٧١ لاقصر حكمها على أحوال الإكراه المادى فقط كما تقدم .

والواقع أنه لا يستقيم معنى المادة ٢٨٢ ع ولا تصبح متجانسة في جزئها (السندات والإمضاءات) ، كما أنها لا تتجانس مع المادة ٢٨٣ ع إلا إذا قصر حكمها على الأحوال التي يحصل فيها التسليم من المجنى عليه تحت تأثير القوة أو التهديد . ويصبح الاعتصاب على هذا الوجه صورة ثالثة بين السرقة والنصب . ففي السرقة يكون استلاب مال الغير بطريق الاختلاس بغير رضا المالك ، وفي النصب يؤخذ الشيء المسلوب برضا المجنى عليه وتسليمه الحاصل عن غش واحتيال ، أما في الاعتصاب فيؤخذ الشيء برضا المجنى عليه وتسليمه الحاصل تحت تأثير القوة أو التهديد . فينما يكون الرضا في حالة السرقة منعذما انعداما تاما ، يكون في حالي النصب والاعتصاب موجودا ، ولكنه رضا فاسد ، لأنه مشوب بالفش في إحدى الحالتين وبالإكراه في الحالة الأخرى .

وكان يجب لتام الفصل بين أحوال السرقة وأحوال الاغتصاب أن يجعل نص المادة ٢٨٢ عاما، فلا يقصر على اغتصاب السندات والإمضاءات، كإلحاق الخلل بين حكم المادة ٢٧١ ع والأحوال التي هي أحق بأن تمتد من قبيل الاغتصاب اتباعا للتمييز الذي أوردناه . ولا يمكن القول بأن المادة ٢٨٣ قد سنت الفراغ الذي تختلف عن قصور نص المادة ٢٨٢ ، حيث تنص على اغتصاب كل ما عدا السندات والإمضاءات، لأن الاغتصاب الوارد حكمه في هذه المادة لا يقع إلا بطريق التهديد أى الإكراه الأدبي . فإذا اغتصب شخص مال آخر، أى أكرهه على تسليمه إياه بطريق الإكراه المادى، أى القوة، فلا يمكن تطبيق المادة ٢٨٣ في هذه الحالة؛ ويجب إذن الرجوع الى نص المادة ٢٧١ ع بحكم الضرورة ولعدم وجود نص سواء.

أركان الجريمة — لجريمة الاغتصاب الواردة في المادة ٢٨٢ ع أركان ثلاثة: (١) اغتصاب سند مثبت أو موجد لدين أو تصرف أو براءة، أو اغتصاب إمضاء أو ختم على ورقة من هذا القبيل، (٢) استعمال القوة أو الإكراه أو التهديد للحصول على ذلك، (٣) القصد الجنائى .

الركن الأول — يظهر أن الذى دعا الشارع الفرنسى والشارع المصرى — بعده الى الجمع بين اغتصاب السندات واغتصاب الإمضاءات فى حكم واحد هو ما بين الحالتين من الشبه ، فإن الذى يكره آخر على التوقيع بإمضائه أو ختمه على ورقة مثبتة لدين أو تصرف الخ لا يختلف كثيرا عما يغتصب سندا من هذا القبيل ممضى أو مغنوما من قبل . وغاية ما هنالك أن حالة الإكراه على التوقيع بالإمضاء على سند لا يمكن أن تتصور إلا حيث يريد الجانى أن ينشئ سندا على المحنى^(٢) عليه ، سواء أ كان ذلك لنفسه أم لغيره؛ فيجب أن يكون الإمضاء المنتصب هو إمضاء المحنى عليه نفسه ، إذ لا قيمة لإمضاء يصدر عنه باسم غيره . أما فى حالة الختم فتتصور

(١) فارد جارسون، قرة ٩ (٢) جارسون، قرة ١٠

أن يكون الختم لشخص آخر، نكح أودعه صاحبه عند وكيله أو أحد أقاربه . فإذا أكره شخص حامل الختم على التوقيع به على سند مثبت أو موجد لدين أو تصرف أو براءة عذ مرتبكا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ ، ولو أن ضرر الجريمة واقع على غير الشخص المكره . وعلى كل حال تعتبر الجريمة تامة بمجرد التوقيع ، ولو عرض بعد ذلك ما يمنع المقتصب من استلام السند أو الانتفاع به ^(١) .

أما في حالة اعتصاب السندات فيصح أن يكون السند المقتصب موقعا عليه بإمضاء المحني عليه، كعقد بيع أو توكيل أو مخالصة، أو بإمضاء الجاني، كإقرار بدين في ذمته للمحني عليه، كما يصح أن يكون موقعا عليه بإمضاء الغير، كسند مودع عند المحني عليه . وعلى كل حال فلا يهم شخص من يحل به الضرر من جراء هذا الاعتصاب ^(٢) .

ولكن هل ينطبق حكم المادة ٢٨٢ ع على من يقتصب سنداً مملوكاً له ممن يكون تحت يده هذا السند ؟ لا ريب في أن جريمة الاعتصاب من الجرائم التي تقع على الأموال كالسرقة، والفرض من العقاب عليها إنما هو منع العدوان على مال الغير، فإذا اغتصب شخص ماله بالقوة ممن كان حائزاً لهذا المال ، فالظاهر أنه لا يمكن عقابه بالمادة ٢٨٢ ع ، ولو أنه لا يباح لشخص الحصول على حقه بيده، ولكن علة العقاب تكون متفية في هذه الحالة، اللهم إلا إذا كان هذا المال قد تعلق به حق للغير، فإن العقاب يكون متعيناً عندئذ . فمن يقتصب بالقوة أو التهديد سنداً له مروهناً تحت يد شخص آخر يعاقب بالمادة ٢٨٢ ع .

ولا بد لتوفر ركن الاعتصاب أن يكون السند مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة، أي أن يكون سنداً ذا قيمة مادية، ويمكن أن يؤثر اغتصابه على حقوق الغير وثروته . ويدخل في ذلك عقد البيع ، والإجارة ، والهبة، والتوكيل ، والوصية،

(١) جارسون،قرة ٨

(٢) جارسون، قرة ٢٢٢٠ — بلانش، ٦ قرة ٦٣ — جارسون، قرة ١٠

وكذا المخالصات ، والإقرار بالدين ، وكافة الأوراق المالية كالسندات ، والأسهم ، والبنكنوت الخ . أما المحترقات التي ليست بذات قيمة مادية فلا تدخل في حكم المادة ٢٨٢ ع . فن اغتصب بطريق القوة أو الإكراه خطابا ذا قيمة أدبية فقط ، فلا يعاقب بالمادة ٢٨٢ ، وإنما يجوز عقابه بالمادة ٢٧١ ع . كذلك من أكره شخصا على التوقيع على إقرار بارتكاب جريمة أو فعل مناف للأداب لا يعاقب بالمادة المذكورة ^(١) .

فإذا أكره شخص آخر على التوقيع على ورقة ممضاة على يابض ، فلا يمكن أن يعدّ فعله هذا اغتصابا منطبقا على المادة ٢٨٢ ع ، لأن الورقة خالية من كل التزام ، ولكن يصح أن يعدّ هذا شروعا في الجريمة إذا ثبت أن المعتصب كان يريد أن يملأ الفراغ الذي فوق الإمضاء بكتابه مثبتة لدين أو تصرف أو براءة ^(٢) .

وإذا كان السند المعتصب باطلا فلا يمنع هذا من العقاب إذا كان البطلان نسبيا ، كما لو أكره شخص قاصرا على التوقيع على سند بدين . أما إذا كان البطلان تاما بحيث لا يمكن الانتفاع من السند بحال ، فلا يعاقب المعتصب ، وحكمه في ذلك يشبه حكم مزور السند الباطل ^(٣) .

الركن الثاني — استعملت المادة ٢٨٢ ع في التعبير عن وسائل الاغتصاب لفظين في النص العربي ، وهما القوة والتهديد ، وثلاثة ألفاظ في النص الفرنسي وهي (violence, menaces, force) . وقد استعمل اللفظ الأخير مكان الأول في الشطر الثاني من المادة . ويفهم من هذا أن الإكراه المكوّن للركن الثاني من جريمة الاغتصاب يصح أن يكون ماديا ، أى باستعمال القوة أو العنف ، كما يصح أن يكون أدبيا بطريق التهديد . أما المادة ٤٠٠ فقرة أولى الفرنسية فلم يرد بها ذكر

(١) جاردو ، ٢٢٢٠ - فقرة ٢٢٢٠

(٢) شوفرويل ، ٢١٢٧ - فقرة ٢٢٢١ - جاردو ، ٢٢٢١ - فقرة ٢٢٢١

(٣) جاردو ، ٢٢٢٠ - فقرة ٢٢٢٠ - شوفرويل ، ٢١٢٨ - فقرة ٢١٢٨

للتهديد، ولكنها استعملت بدله لفظ (contrainte) أى القسر . ويقول الشراح إن هذا اللفظ يراد به الإكراه الأدبى^(١) . ولكنه على كل حال أشد وأدخل فى معنى الإكراه من لفظ التهديد ، وأكثر تجانسا مع لفظى القوة والعنف المقارين له . ويشترط الشراح فى الإكراه الأدبى المطلوب فى المارة ٢٨٢ ع أن يبلغ من الشدة درجة تعطل حرية الاختيار عند المحنى عليه ، لما يتوقعه من خطر جسم يوشك أن يحل بشخصه^(٢) . - وأرى أنه يجب ملاحظة كل ذلك عند تفسير لفظ التهديد فى المارة ٢٨٢ ع ، كما يكون متجانسا فى الشدة مع لفظى القوة والعنف المستعملين أيضا فى المارة المذكورة ، ولكى يكون هناك مبرر لشدة العقاب الذى يفرضه القانون فى هذه الحالة ، فإنه يجعل الاغتصاب على هذه الصورة جنائيا عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة . فالتهديد بخطر جسم على النفس يدخل فى المعنى المقصود ، كما يدخل فيه التهديد بخطر جسم على المال ؛ وقد يدخل فيه أيضا التهديد بنشر فضيحة يخشى المحنى عليه عواقبها ، أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف . والأمر فى ذلك كله يجب أن يترك الى تقدير المحكمة .

والظاهر أن القانون يتطلب فى جريمة الاغتصاب المنصوص عليها فى المارة ٢٨٢ ع أن يكون استعمال القوة أو العنف أو التهديد مقارنا لفعل الاغتصاب . ويكاد هذا المعنى يكون متعينا فى حالتى القوة والعنف ، أى الإكراه المادى ، لأنه لا يسلب حرية الاختيار إلا وقت وقوعه . أما فى حالة التهديد فقد لا يتعين ذلك ، لأن أثر التهديد يبقى فى نفس المهتد زمتا ما بعد وقوعه ، ولكن الظاهر أنه يجب أن يكون الحكم واحدا فى كل الأحوال . فاذا كان التهديد سابقا على تسليم السند أو التوقيع عليه صح اعتبار الفعل جريمة تهديد فقط منطبقة على المارة ٢٨٤ ع عند توفر أركانها وشروطها^(٣) .

(١) جارسون، قرة ٢٣ - جاور، قرة ٢٢١٩

(٢) جارسون، قرة ٢٤

(٣) تارن جارسون، قرة ٣١

إلا أنه قد يتعذر اتباع هذا الرأي عند ما يكون التهديد شفها، لأن المادة ٢٨٤ تتطلب في هذه الحالة أن يكون التهديد حاصلًا بواسطة شخص آخر، فإذا كان مباشرًا فلا عقاب عليه كما سنبينه فيما يلي . وليس من الحكمة تبرئة المتهدد في هذه الحالة بعد أن حصل على ما ينتفح من اعتصاب السند أو التوقيع عليه .

مما تقدم يتضح أن استعمال القوة أو التهديد ركن من أركان جريمة الاعتصاب المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ . وبهذا تتميز جريمة الاعتصاب عن السرقة بالإكراه فإن الإكراه في السرقة ظرف مشدد لا ركن من أركانها . فإذا انضم الإكراه إلى الفعل مستحقًا للعقاب باعتباره سرقة بسيطة . أما في الاعتصاب فانعدام ركن الإكراه يسقط الجريمة، ولا يبقى بعده محل للعقاب^(١) .

الركبة الثالث — يشترط في الاعتصاب أن يكون حاصلًا بقصد جنائي .

ويعتبر هذا القصد متوقعًا متى أقدم الجاني على الفعل عالمًا أنه يستولى على سند أو إمضاء ما كان المحني عليه ليسلمه إياه لو بقي محتفظًا بحرية إرادته واختياره . ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث، فيعد مرتكبًا لجريمة الاعتصاب من أكرهه مدينه بالقوة أو العنف أو التهديد على توقيع سند إقرار بالدين، ولو كان امتناع المدين عن تسليم السند باختياره ناشئًا عن سوء قصد^(٢) .

عقاب الاعتصاب — يعد القانون الاعتصاب المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ ع جنائية، ويعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة، وهي عقوبة توازي عقوبة السرقة بالإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٧١ ع . وتعتبر الجريمة تامة كما قلنا متى حصل تسليم السند أو تم التوقيع بالإمضاء أو الختم، ولو عرض بعد ذلك ما يمنع المعتصب من استلام الورقة الموقع عليها، أو الانتفاع بالسند بعد استلامه . فإذا امتنع المحني عليه

(١) بلانش، ٦قرة ٦٧ — جارسون، ٥قرة ٢٢١٧

(٢) جارسون، ٣٩قرة

من التسليم أو التوقيع رغم استعمال الجاني لوسائل القوة أو العنف أو التهديد إعتبر فعل الجاني شروعا خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادته ، وعوقب عليه بالمادة ٢٨٢ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات ، بشرط أن يكون السند المطلوب مما تتوفر فيه الشروط الواردة في المادة ٢٨٢ ع^(١) .

أوجه التشابه بين الاغتصاب والسرقة — جريمة الاغتصاب من الجرائم التي تقع على المال ، فهي من هذا الوجه تشبه السرقة ؛ وقد يتنا أوجه التشابه بينهما وبين السرقة بإكراه وما بينهما من الفوارق . ولكنها رغم هذا التشابه تعتبر جريمة من نوع خاص (sui generis) . وينبئ على ذلك أنها لا تعد جريمة مماثلة للسرقة من حيث العود ، ولا تطبق عليها أحكام المادة ٣٦٩ الخاصة بالإعفاء وإن كان ذلك محل خلاف^(٢) . لكن يتعين الأخذ بهذا الرأي إذا اتبعنا المبدأ القائل بوجود قصر حكم المادة ٢٦٩ ع على أحوال السرقة دون غيرها .

المبحث الخامس — في اغتصاب المال بالتهديد

نص القانون في المادة ٢٨٣ ع على حالة أخرى من أحوال الاغتصاب فقال (كل من حصل بالتهديد على إعطائه مبلغا من النقود أو أى شيء آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز ستين) .

ويختلف حكم هذه المادة عن حكم المادة ٢٨٢ ع في أن حكم هذه المادة عام ، فيشمل اغتصاب الأموال وكل شيء آخر ؛ أما المادة ٢٨٢ ع فحكمها قاصر على اغتصاب السندات والإمضاءات . كذلك يختلف حكم المادتين من حيث وسائل الإكراه ، ففي المادة ٢٨٢ يصح أن يكون الإكراه بطريق القوة أو العنف أو التهديد . أما هنا فالإكراه لا يقع إلا بطريقة واحدة ، وهي التهديد .

(١) شوفرويل ، ٥ فترة ٢١٢٧ و ٢١٣٠

(٢) أنظر بكس ذلك جارسون ، فترة ٣٨

أركان الجريمة — لهذه الجريمة أركان أربعة وهى : (١) الحصول على مبلغ من النقود أو أى شيء آخر، (٢) أن يكون ذلك الشيء قد أخذ بغير حق، (٣) استعمال التهديد للحصول على ذلك، (٤) القصد الجنائى .

الركن الأول — يجب أن يكون الجانى قد حصل على مال أو شيء آخر من وراء التهديد . فإذا لم يحصل على ذلك فلا تعتبر الجريمة تامة . كما أنه يجب أن يكون قصد الجانى من التهديد الحصول على مال أو شيء آخر؛ فإذا لم يكن قصده الحصول على شيء من هذا القبيل، بل ارتكب التهديد لمجرد الإرهاب والتخويف، فلا تطبق المادة ٢٨٣، وإنما تطبق المادة ٢٨٤ عند توفر أركانها . وإذا كان قصد الجانى الحصول على سند مثبت أو موجد لدين أو تصرف أو براءة، أو الحصول على توقيع المحنى عليه بإمضائه أو ختمه على ورقة من هذا القبيل، فتطبق المادة ٢٨٢ ع لا المادة ٢٨٣ ع .

وقد ذكر القانون الحصول على مبلغ من النقود بنوع خاص، إذ يشترط أن يكون هذا هو الغرض الذى يرمى اليه الجانى؛ ولكنه أضاف ذلك بقوله (أو أى شيء آخر) . فيعاقب بالمادة ٢٨٣ ع من حصل بطريق التهديد على مجوهرات، أو مصوغات، أو غلال، أو أوراق مالية، أو أى متاع آخر ذى قيمة . ولكن هل يدخل فى حكم هذه المادة الحصول بطريق التهديد على شيء ذى قيمة أدبية فقط، كتخطاب مثلا ؟ الظاهر أن المادة تشمل هذه الأحوال أيضا، لأن نصها يفيد التعميم . وقد حكم بأن كلمة (شيء) الواردة فى المادة ٢٨٣ يراد بها الأشياء المادية، وبناء عليه لا عقاب بمقتضى هذه المادة على من استعمل التهديد بقصد إلحاقه فى إحدى الوظائف^(١) . ولكن هذا الفعل يصح الآن أن يدخل فى حكم المادة ٢٨٤ الجديدة إذا توفرت فيه شروطها .

(١) قض ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ (المجموعة ١١ عدد ٥٦) .

ويشترط في الحصول على الشيء أن يكون بطريقة تسليم المجنى عليه إياه للجاني، وهذا مستفاد من قول الشارع (حصل على إعطائه مبلغا من النقود الخ) . أما إذا كان الجاني قد استولى على الشيء بنفسه بغير رضا المجنى عليه ، فالقفل مرقعة لا اغتصاب .

ولا يشترط أن يكون الشيء مملوكا لمن سلمه الى الجاني ، بل يكفي أن يكون المجنى عليه قد سلم الى الجاني بسبب التهديد شيئا ، ولو لم يكن مما يدخل في ملكه الخاص ^(١) . كما أنه لا يشترط أن يكون الجاني قد حصل على الشيء لمنفعته الخاصة ^(٢) .

المركب الثنائي — يشترط للعقاب أن يكون المال أو الشيء الذي حصل عليه الجاني مضموبا ، أى ألا يكون له حق فيه . وهذا الشرط مستفاد من أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ من الجرائم التي تقع على المال ، أى التي يترتب عليها عدوان على مال الغير . فإذا كان المال أو الشيء الذي حصل عليه المتهم ملكا له ، فلا محل للعقاب بمقتضى المادة ٢٨٣ ، وإن كانت الوسيلة التي لجأ اليها في الحصول على حقه ، وهى التهديد ، لا يبررها القانون . كذلك الدائن الذي يهدد مدينه بالحصول على دين ثابت له شرعا لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٨٣ ^(٣) . ولكن جارسون يرى بحق أنه إن صح التسليم بهذه القاعدة ، فن الواجب قصرها على الحالة التي يطلب فيها الدائن حقه ممن هو مدين له به ، وعلى ذلك يجب أن يعاقب بالمادة ٢٨٣ ع الدائن الذي يهدد أم المدين ليحصل منها على المبلغ الذي له في ذمة ولدها ^(٤) . والظاهر أنه إن امتنع تطبيق المادة ٢٨٣ في هذه الأحوال للأسباب المتقدمة ، فإن ذلك لا يمنع من معاقبة المهدد على فعل التهديد باعتباره جريمة قائمة بذاتها منطبقه على المادة ٢٨٤ ع ، متى كانت الأركان التي تتطلبها تلك المادة متوفرة .

(١) دالوز ، ١٨٩٨ — ١ — ١٤٩ (٢) جارسون ، مادة ٤٠٠ قرة ٦٦

(٣) جارد ، ٥ قرة ٢٢٢٦ — شوفرويل ، ٥ قرة ٢١٣٣

(٤) جارسون ، قرة ٦٨

وعلى كل حال فلا عقاب على الدائن الذى يهتد مدنيه بتأخذ إجراءات قانونية ضده ، كرفع دعوى مدنية عليه ، أو التبليغ ضده بالطرق الجنائية إن كان ثمة عمل لذلك ، لأن ذلك من حق الدائن ، ولا عقاب على من يستعمل حقا ثابتا له بمقتضى القانون^(١) .

وكذلك حكم من تقع عليه جريمة إذا هتد مرتكبها بالتبليغ عنه ، أو برفع الجنحة المباشرة عليه ، إذا لم يعوضه عن الضرر الذى حل به بسبب الجريمة . فالزوج الذى يهتد من زنى بزوجه يرفع دعوى الزنا إن لم يدفع له مبلغا معيناً ، لا يعاقب بالمادة ٢٨٣ ع على هذا التهديد ، ولا على حصوله على المبلغ الذى اقتضاه ، لأن له الحق ابتداء فى المطالبة بهذا التعويض أمام المحاكم ، فله أيضا الحق فى أن يتصالح عليه بتغير الاتجاه الى القضاء^(٢) ، إلا إذا غالى فى التقدير وأرهب خصمه فى الطلب ، فإنه يصح اعتباره فى هذه الحالة مقتصبا لأنه يطلب فوق ما يستحق^(٣) .

أما الذى يهتد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصيا ، ويطلب مبلغا من المال مقابل سكوته عن التبليغ ، فإنه يعد مقتصبا ويعاقب بالمادة ٢٨٣ ع^(٤) .

الركن الثالث — اقتضت المادة ٢٨٣ عقوبات على ذكر وسيلة واحدة من وسائل القصب ، وهى التهديد أى الإكراه الأدبى بطريق التخويف والوعيد . فكل وسائل الإكراه المادى من قوة أو عنف لا تدخل فى حكم هذه المادة . فإذا حصل اغتصاب المال أو ضربه بطريق الإكراه المادى ، عد الفعل سرقة بإكراه وطبق عليه حكم المادة ٢٧١ ع . وأول ما يسترعى النظر فى هذه المادة هو معرفة ما إذا كان التهديد المشار اليه فى المادة ٢٨٣ ع هو عين التهديد المذكور فى المادة ٢٨٢ ع .

(١) جارسون ، قرة ٧٠

(٢) بلاش ، قرة ٦٢ — جارسون ، قرة ٧٢

(٣) دالوز ، ١٨٧٦ — ١ — ٢٣٨

(٤) جارسون ، قرة ٧٤

وليس في النص ما يبين على معرفة الجواب الصحيح، ولكن إذا نظرنا الى ما بين عقوبتي المادتين من الفرق الكبير أمكننا أن نستخلص من ذلك نتيجة هامة، وهي أنه لا يشترط في التهديد المراد في المادة ٢٨٣ ع أن يكون بالقوة من الشدة مبلغ التهديد المشار اليه في المادة ٢٨٢ ع . وقد بينا في شرح المادة ٢٨٢ ع أن التهديد يجب أن يكون من الخطورة بحيث يصح أن يتحاشى مع لفظي القوة والصف المقارنين له ، حتى يكون في ذلك ما يبرر صرامة العقوبة المقررة في تلك المادة . أما هنا فالأمر على عكس ذلك، فإن عقوبة المادة ٢٨٣ ع ، أخف بكثير، ولذا يصح أن نستنتج أنه يكفي في التهديد المطلوب في هذه المادة أن يكون كافياً لإلقاء الرعب في نفس المجني عليه على صورة يصح أن تتحمل على التسليم بمطالب من هذه . ومن المؤكد أنه لا يشترط أن يكون التهديد حاصلًا وقت الاغتصاب مباشرة ، ولا أن يكون الشيء المهتد به حالاً أو على وشك الحلول بالمجني عليه، بل يكفي التهديد بأمر مستقبل . وكما يصح أن يكون التهديد بالمشافهة يصح أن يقع بالكتابة^(١) . ولا يشترط أن يكون التهديد موجهاً الى نفس الشخص المراد غصب ماله، بل يصح أن يحصل التهديد بواسطة شخص آخر، أو أن يلقي على مسامع شخص يعلم الجاني أنه سيلفقه الى المجني عليه^(٢) . كما أنه لا يشترط أن يكون الشيء المهتد به مقصوداً لإيقاعه بالشخص المراد غصب ماله، بل يكفي أن يتوعد الجاني المجني عليه بإحلال ضرر بأحد أقاربه أو من يعنيه أمرهم إن لم يدفع اليه المبلغ المطلوب^(٣) .

ويدخل في التهديد المقصود في المادة ٢٨٣ ع، أن يتوعد الجاني المجني عليه بإلحاق ضرر بشخصه أو ماله، أو بتعطيل مصالحه، أو بتسبب خسارة له، أو بجرماته من فائدة متوقعة الخ .

(١) جارسون، فقرة ٥٢

(٢) قانون الاستئناف ٢ أبريل ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٢١١) .

(٣) أطر تطبيقات الحاقية على المواد ٢٨٢ — ٢٨٤

بل هناك ما يقطع بأن الشارع لم يرد أن يدخل في حكم المادة ٢٨٣ ع سوى التهديد الذي يتكافأ مع قدر العقوبة المقررة فيها، وأن يخرج من حكمها أنواع التهديد الذي يبلغ من الخطورة درجة جسيمة. فإنه كان ينص في المادة ٢٨٤ القديمة، أى السابقة على القانون نمرة ٢٨ الصادر في سنة ١٩١٠، على حكم خاص لهذه الأحوال، إذ يقول: (وتعاقب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة — أى المادة ٢٨٣ — بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كان الأمر المتهدد به جريمة معاقب عليها بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو إنشاء أمور شائنة أو نسبتها). ولكن الشارع حذف هذه المادة في سنة ١٩١٠، واعتاض عنها بالمادة ٢٨٤ الجديدة، فأحدث بمجنفها فراغا لم تسدّه هذه المادة الجديدة، لأنها لا علاقة لها بجرائم الاعتصاب.

ويحق لنا أن نتساءل بعد حذف هذه المادة عما إذا كان الشارع قد أراد بالمادة ٢٨٣ ع أن تشمل أيضا الأحوال التي كانت تنص عليها المادة ٢٨٤ القديمة. وقد يكون ذلك مما يرغب فيه لولا ما يعترضه من الصعوبات القانونية، فإن الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ الجديدة تعاقب بالسجن من هتد غيره كتابة بارتكاب جريمة مما يعاقب عليه القانون بالقتل أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف، إذا كانت التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر — وهذه الحالة يصح أن تعتبر شروعا بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ ع، متى كان الطلب قائما على مبلغ من النقود أو شيء آخر. فإذا جعلنا حكم المادة ٢٨٣ شاملا للأحوال التي يحصل فيها الاعتصاب بالتهديد بارتكاب جريمة معاقب عليها بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة الى آخر ما نص عليه في المادة ٢٨٤ القديمة، تكون النتيجة أن الجريمة التامة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٨٣ بالحبس فقط، بينما تعاقب المادة ٢٨٤ الجديدة على حالة هي بمثابة الشروع في تلك الجريمة بالسجن، وفي هذا من التناقض ما لا يخفى، فضلا عن أن المادة ٢٨٣ ع نصت صراحة على أن الشروع فيها يعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين.

فإن قلنا بعدم جواز شمول المادة ٢٨٣ ع للأحوال التي كانت تنص عليها المادة ٢٨٤ ع القديمة، وبالاكتفاء في هذه الأحوال بتطبيق حكم المادة ٢٨٤ الجديدة على اعتبار كون الفعل تهديدا فقط، وبغض النظر عما ترتب عليه من اغتصاب مال الغير أو منعه، فإنه ينتج عن ذلك قيام صعوبات أخرى؛ فإن الفقرة الأولى تنص على حكم التهديد الذي من هذا القبيل إذا وقع بالكتابة، وتعاقب عليه بالسجن كما قدمنا. وقد يصح التسليم بجواز تطبيق هذه الفقرة في أحوال التهديد الكتابي، سواء أسلم المجهني عليه في ماله أم وقف الأمر عند حد التهديد، ولو ترتب على ذلك التسوية في الحكم بين الشروع والجريمة التامة التي كان يجب أن يعاقب عليها بعقوبة أشد باعتبارها اغتصابا لا تهديدا فقط. ولكن هذا مما يصح التسامح فيه، فإن في القانون جرائم أخرى يسوى فيها الشارع في العقاب بين الشروع والجريمة التامة.

ولذا إذا خرجنا من دائرة التهديد الكتابي وجدنا أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ ع الجديدة تعاقب على التهديد شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين، سواء أكان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا. فإذا قلنا بجواز تطبيق هذا النص على أحوال الاغتصاب التي يهدد فيها الجاني المجهني عليه شفها بأمر مما يدخل في عداد الجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو الأشغال الشاقة الخ إن لم يعطه مبلغا من النقود أو شيئا آخر، وتجاوزنا في ذلك عن وجوب التفرقة بين الشروع والجريمة التامة، تكون النتيجة أن جريمة الاغتصاب التامة يعاقب عليها هنا بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين، بينما تعاقب المادة ٢٨٣ ع على الاغتصاب الذي يحصل على أثر تهديد أخف شرا من ذلك بالحبس الذي يجوز أن يبلغ ثلاث سنوات.

على أن الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ الجديدة تشترط في العقاب على التهديد الشفهي أن يحصل هذا التهديد بواسطة شخص آخر. فإذا كان التهديد شفها

ومباشرا فلا عقاب عليه بمقتضى المادة ٢٨٤، مهما بلغت جسامة التهديد في ذاته .
ويرتّب على ذلك أنه إذا اغتصب شخص مال آخري بواسطة تهديده شفاها ومباشرة
بالقتل وما أشبهه، لا يمكن أن يعاقب بمقتضى المادة ٢٨٤ ع، فهل يترك في هذه
الحالة بغير عقاب، أم يطبق عليه حكم المادة ٢٨٣ ع في هذه الحالة دون غيرها ؟
ولست أدري ما الذى حدا بالشارع المصرى الى حذف المادة ٢٨٤ القديمة
والاستعاضة عنها بالمادة الجديدة، مع أن الواجب كان يقضى بإبقاء المادة القديمة
على حالها ، وإضافة المادة الجديدة علاوة عليها ، لأن الجديدة لا تغنى عن القديمة ،
ولا تقوم مقامها في الحكم كما يتنا فيما تقدّم . والواقع أن المادة الجديدة لا علاقة لها
بالاغتصاب ولا بالجرائم التى تقع على المال إطلاقا، وإنما هى تعاقب على التهديد في ذاته،
وهو من الجرائم التى تقع على الأشخاص لا الأموال ، وكان جديرا بالشارع أن يختار
لها مكانا آخر من القانون بين الجرائم التى تمس سلامة الأشخاص . ولكن يستفاد من
مطالعة المذكرة الإيضاحية التى قدّمت مع مشروع المادة الجديدة الى مجلس الشورى
أن الشارع ظنّ أن هذه المادة تقوم مقام المادة القديمة ، وتريد عليها أنها تتناول
أحوال التهديد الذى لا يقصد به ابتزاز الأموال، ولذلك قدّم المادة الجديدة على أنها
تعديل للمادة القديمة، وهو ظنّ لا يطابق الواقع .

الركن الرابع — لا تتم جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادة
٢٨٣ ع ألا بتوفّر القصد الجنائى . ويعتبر هذا القصد موجودا متى أقدم الجاني
على ارتكاب الفعل عالما أنه يقتصب مالا لا حق له فيه قانونا ، ومتوخيا في ذلك
تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد تحقيقا لفرضه . فلا عقاب إذا كان المتهدد
يعتقد بحسن نية أن المال الذى أخذه مملوك له شرعا، أو أنه يستحقه بحكم القانون^(١) .
ويخلب أن يكون الباعث للجاني في هذه الأحوال هو الشره والطمع في مال الغير،

ولكنه قد يكون مدفوعا في بعض الأحوال بحسب الانتقام أو غير ذلك من العوامل .
وعلى كل حال فلا عبرة بهذه البواعث في نظر القانون ، ويجب عقاب الجاني ولو لم
ينفع بالمال المنصوب .

الشروع — يعاقب القانون على الجريمة التامة بالحسب ، ولكنه نص خصيصا
على عقاب الشروع أيضا بالحسب مدة لا تتجاوز سنتين . ويدخل في الشروع هنا
بمجرد التهديد الذي يكون الغرض منه ابتزاز المال أو أى شيء آخر ، إذا لم يترتب عليه
دفع ذلك المال . ففى وجه الجاني عبارات التهديد الى المجنى عليه ، سواء أكان
ذلك مشافهة أم بالكتابة ، وكان يقصد من ذلك إبطاء الى تسليم المال ، مدّ بادئا
في تنفيذ الجريمة واستحق العقاب على الشروع ^(١) .

التشبيه بين السرقة وهزء الجريمة — تشبه هذه الجريمة السرقة في أنها من
الجرائم التي تقع على المال ، ولكنها تختلف عنها في أنها تتم بتسليم المجنى عليه الشيء
المقتصب تحت تأثير التهديد ؛ ولذلك علّمها القانون جريمة خاصة ونص لها على حكم
خاص . ولا تعدّ هذه الجريمة مماثلة للسرقة من حيث أحكام العود ^(٢) ، ولا يطبق
عليها حكم الإعفاء الوارد بالمادة ٢٦٩ عقوبات .

المبحث السادس — في التهديد

المادة ٢٨٤ ع — كل من هدّد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضدّ النفس
أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدّة أو المؤقتة ، أو بإفشاء أمور
أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر
يعاقب بالسجن .

(١) أنظر تطبيقات الحاقية على المواد ٢٨٢ — ٢٨٤ — جارسون ، قرة ٨٧

(٢) سري ، ١٨٩١ — ٢ — ١٥٢

ويعاقب بالحبس إذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر .
 وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر يمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا .
 ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدى أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيا مصريا .

هذه المادة مستحدثة فى قانون العقوبات المصرى ، وضعها الشارع فى سنة ١٩١٠ ليست بها تقصا دلى العمل على وجوده فى القانون ، لأنه لم يكن يعاقب على التهديد مجردا عن كل اعتبار آخر مهما بلغ من الشدة . فلما كثرت خطابات التهديد الموجهة الى الموظفين وغيرهم تنبهت الأفكار الى وجوب تدارك الأمر . فعذلت المادة ٢٨٤ عقوبات القديمة تعديلا جعلها تناول التهديد بالقول أو الكتابة سواء أكان التهديد مقرونا بطلب أم لا . وقد كان الواجب أن تترك المادة ٢٨٤ ع القديمة على حالها ، وأن يضاف الى القانون نص خاص يعاقب على التهديد وحده ، لأن النص الجديد لم يسد الفراغ الذى حدث بحذف المادة ٢٨٤ ع القديمة كما يتناها سبق . فضلا عن أن جريمة التهديد التى تعاقب عليها المادة ٢٨٤ ع الجديدة لا علاقة لها بباب السرقة ولا بجرائم الأموال عموما ، بل هى من الجرائم التى تقع على الأشخاص ، وكان الأجدر أن توضع فى المكان اللائق بها فى القانون .

وقد اقتبس الشارع المصرى حكم المادة ٢٨٤ من أحكام المواد ٣٠٥ — ٣٠٨ من قانون العقوبات الفرنسى .

والأركان العامة لجريمة التهديد هى الركن المادى ، وهو فعل التهديد ، والركن الأدبى ، وهو القصد الجنائى . ولكن الشارع جعل مقدار العقوبة مرتبطا بمجمل أمور : (أولها) جسامة التهديد ، فجعل للتهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال

معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف، وهو المنصوص على حكمه في الفقرة (١) و (٢) و (٣) من المادة ٢٨٤، عقاباً أشد من التهديد بالتعدى أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة، وهو المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة . و (ثانيها) نوع التهديد، فقد وضع للتهديد بالكتابة عقوبات أشد من عقوبة التهديد الشفهي، ولم يعاقب مطلقاً على التهديد الشفهي بالتعدى أو الإيذاء الذى أشار إليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ . و (ثالثها) كون التهديد مصحوباً بطلب أو تكليف بأمر أو غير مصحوب بشئ من ذلك، بفعل عقاب التهديد الذى من النوع الأول في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة أشد من التهديد الذى من النوع الثانى في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية. ولكنه لم يفرق بين النوعين في الحالات الأخرى .

التهديد — صيغ التهديد متنوعة، ولم يتعرض القانون لبيان ما يعدّ تهديداً وما لا يعدّ كذلك، والأمر في ذلك متروك لتقدير المحكمة . فكل عبارة يكون من شأنها إزعاج المجنى عليه أو إلقاء الرعب في نفسه، أو إحداث الخوف عنده من خطر يراد إيقاعه بشخصه أو ماله تعتبر داخلية في حكم المادة ٢٨٤، متى كان الشئ المهدد به من نوع ما نص عليه في تلك المادة. ولا يمنع من اعتبار القول أو الكتابة تهديداً أن تكون العبارة محوطة بشئ من الإبهام أو الغموض، متى كان من شأنها أن تحدث الأثر المقصود منها في نفس من وجهت إليه . وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ على التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، أو بإفشاء أمور مخدشة بالشرف، وهو أشد أنواع التهديد خطراً، لأنه ينذر المجنى عليه بخطر جسيم على نفسه أو ماله أو سمعته .

وأهم الجرائم التي تقع على النفس ويعاقب عليها القانون بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة هي جريمة القتل عمداً ، فالتهديد بالقتل يدخل في حكم المادة ٢٨٤ فقرة أولى أو ثانية أو ثالثة بحسب الظروف . كما أن أهم الجرائم التي تقع على المال ويعاقب عليها القانون بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة هي جريمة الحريق عمداً . وقد جعل الشارع المصري التهديد بارتكاب جريمة ضد المال كالتهديد بارتكاب جريمة ضد النفس ، مخالفاً في ذلك حكم المواد ٣٠٥ — ٣٠٨ ع ف التي استمدت منها حكم المادة ٢٨٤ ، فإن هذه المواد فاصرة على عقاب التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس ، ولو أن القانون الفرنسي قد نص في موضع آخر (٤٣٦ ف) على عقاب أنواع معينة من التهديد بارتكاب جرائم ضد المال ، إلا أن نص المادة ٢٨٤ المصرية أم وأشمّل . والأصل في القانون الفرنسي أن التهديد بالاعتداء على المال لا يعاقب عليه . والظاهر أن الشارع المصري قد أخذ بمذهب القانون الفرنسي في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ ، فإنه قصر العقاب فيها على التهديد كتابة بالتعدي أو الإيذاء (voies de fait ou violences) الذي لا يبلغ درجة الجسامة المتقزمة . وهذه العبارة متقولة بحرفها عن المادة ٣٠٨ ع ف ، وقد استعملها الشارع الفرنسي أيضاً في المادتين ٣٠٩ و ٣١١ في باب القتل والجرح والضرب ، ولا يفهم منها سوى التعدي على الأشخاص ، ولا يدخل فيها التعدي على الأموال . ويستفاد من ذلك أن القانون المصري لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٨٤ ع على التهديد بالتعدي على المال ، إذا كان التعدي لا يبلغ درجة الجسامة التي تدخله في عداد الجرائم التي يعاقب عليها القانون بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، ولو كان التهديد حاصلًا بالكتابة . فمن هتد غيره كتابة بإتلاف مزرعاته (المادة ٣٢١ ع) لا يعاقب بالمادة ٢٨٤ ع . لكن إذا كان هذا التهديد مصحوباً

يطلب مبلغ من النقود أو أى شيء آخر، فإنه يدخل في حكم المادة ٢٨٣ ع باعتباره شروعا في اغتصاب .

أما التهديد بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف فيراد به إفشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه (أنظر المادة ٢٦١ ع) . لكنه لا يشترط هنا أن يكون المراد من التهديد إفشاء الأمر المهدد به بطريقة من طرق العلانية الواردة في المادة ١٤٨ ع، بل يكفي التهديد بالإفشاء ولو إلى شخص واحد وبطريقة سرية، لأن ذلك قد يكون كافيا لإلقاء الرعب في نفس المحيى^(١) عليه . ولا فرق بين أن تكون هذه الأمور المهددة بإفشارها صحيحة أو مختلقة، كما أنه لا يشترط أن تكون هذه الأمور خاصة بشخص المحيى^(٢) عليه، بل يصح أن تكون متعلقة بشخص آخر يحميه أمره . فمن هدد والدا بإفشاء أمور شائنة تتعلق بأحد أولاده يعاقب بالمادة ٢٨٤^(٣) . ولا يلزم لتطبيق هذه المادة أن يبين الجاني للمحى^(٤) عليه بعبارة صريحة الأمور الشائنة التي يريد إفشارها، بل يكفي مجرد التلميح أو الإشارة ولو من طرف خفى إلى هذه الأمور^(٥) . ويدخل في معنى التهديد بإفشاء أمور شائنة التهديد بالتبليغ عن جريمة صحيحة أو مزعومة . وأما التهديد بالتعدى أو الإيذاء الذي لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة فيدخل فيه التهديد بالضرب وما أشبه ذلك، وعلى كل حال فهو قاصر على التهديد بالتعدى على الأشخاص كما قلنا .

النهرير الكتابي والنهرير الشفاهي — التهديد الكتابي أشد خطرا من التهديد الشفهي، لأنه يكون عادة صادرا عن تصميم وتفكير سابق، بخلاف التهديد الشفهي، فإنه يكون عادة صادرا عن انفعال نفسي عارض، ولا يعبر عن حقيقة

(١) قارن جارسون، مادة ٤٠٠قرة ٥٤

(٢) قارن دالوز، ١٨٩٨ — ١ — ٩٢

(٣) قضى ١٤ مارس ١٩١٤ (الترائع ١ ص ١١٧) .

نوابا المهتد . وقد لاحظ الشارع المصرى هذه الاعتبارات قضى بمعاينة التهديد الكتابى فى كل الأحوال، أى سواء أكان التهديد جسيا أم غير جسيم، وسواء أكان مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر أم غير مصحوب بشئ من ذلك، مع تنوع العقاب بحسب ذلك . أما التهديد الشفهى فقد اشترط الشارع للعقاب عليه ألا يكون مباشرا، فقال فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ (وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر الخ) . فمن هدد غيره مباشرة ولو بالقتل لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٨٤ مطلقا . وقد أضيفت عبارة (بواسطة شخص آخر) الى المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين، كما يمنع العقاب على التهديدات الناتجة عن الانفعالات النفسية، ويصبح حكم المادة ملأما لأخلاق الأهالى وعادات البلاد . ولم يقف الشارع عند ذلك، بل منع العقاب فى حالة التهديد الشفهى بالتعدى أو الإيذاء غير الجسيم، ولو كان حاصلا بواسطة شخص آخر، كما يستفاد من الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ ع، لأنها تشترط فى التهديد المعاقب عليه فى هذه الحالة أن يكون كتابيا، وإنما يلاحظ أنه اذا كان التهديد الشفهى مباشرا وكان مصحوبا بطلب مبلغ من النقود أو شئ آخر، فإنه يمكن العقاب عليه بمقتضى المادة ٢٨٣ ع باعتباره شروعا فى اغتصاب . كما أنه يمكن اعتباره شروعا فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٢ ع، اذا كان جسيا وكان مقرونا بطلب تسليم سند أو التوقيع على سند . ولا يشترط للعقاب على التهديد الشفهاى الذى يحصل بالواسطة أن يكون المتهم كلف الوسيط صراحة بإيصال عبارات التهديد الى شخص المهتد، بل يكفى أن تكون نيته ظاهرة فى أن يصل التهديد الى علم الشخص المهتد، ولا سيما اذا كان الوسيط بحكم مركزه وبالنظر للظروف ملزما بأن يبلغ التهديد الى من وجه اليه، كما لو قال متهم أمام حاجب النيابة (واقه العظيم اذا كان وكيل النيابة راجع قبض على فبروحه وبإعدامه ورقته^(١)) .

وكذلك في حالة التهديد الكتابي لا يشترط أن يرسل خطاب التهديد الى شخص المحبّي عليه مباشرة، بل يكفي أن يكون الجاني قد أرسل الخطاب الى شخص آخر له بالمحبّي عليه صلة تبعته على إطلاعه على ذلك الخطاب^(١). والظاهر أنه متى أطلع المحبّي عليه على خطاب التهديد في مثل هذه الحالة وجب عقاب المهتد، بغير حاجة الى البحث عما اذا كان قد قصد إبلاغ محتوياته الى المحبّي عليه بطريقة غير مباشرة أولاً^(٢). أما اذا أرسل الجاني خطاب التهديد الى شخص لا هو من أقارب المحبّي عليه ولا من أصدقائه حتى يحمله عامل الموتة على توصيله اليه فلا عقاب^(٣). ويكون العقاب واجبا ولو لم يكن الشخص المهتد في الخطاب معينا تعيينا صريحا، اذا أمكن أن يتوصل الى تعيينه بطريق الاستنتاج من الظروف^(٤).

التهمير المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر — عد القانون التهديد المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر أشد خطرا من التهديد البسيط، وعاقب عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ بمقوبة أشد مما لو لم يكن مصحوبا بشيء، وذلك لأنه فضلا عما يترتب عليه من إزعاج خاطر المحبّي عليه، فإنه يكلفه القيام بعمل على رغم إرادته؛ ففيه علاوة على التهديد معنى القهر والإرغام. ولكن الشارع لم يراع هذه التفرقة في كل صور التهديد، بل جعل العقاب واحدا في حالة التهديد الشفهي المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة، سواء أكان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا؛ وكذلك في الصورة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة لم يميز بين الحالتين.

(١) قض ١٧ ديسمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٧) قارن الاستئناف ٢ أبريل ١٩٠٠ (المجموعة ٢ ص ٢١١).

(٢) جارسون، مواد ٣٠٥ — ٣٠٨ قرة ٢٧

(٣) قض ١٣ فبراير ١٩١٠ (لتراف ٢ ص ١٧٧).

(٤) قض ١٧ ديسمبر ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٧).

ولم يبين القانون نوع الطلب أو التكليف المصطلح بالتهديد، فيجوز أن يكون الطلب قائماً على مال أو أى شيء آخر، كما يجوز أن يكون التكليف خاصاً بعمل أو بامتناع عن عمل . فيدخل في ذلك من يرسل الى رئيس مصلحة خطاباً يهدده فيه بالقتل إن لم يعينه في وظيفة؛ ومن يرسل الى جاره خطاباً يهدده بالأذى إن لم يمنع بهائمته عن زراعته؛ ومن يرسل خطاباً الى آخر يهدده فيه بالقتل إن لم يمنع عن التكلم في حق أسباده^(١)؛ وهكذا . وعلى كل حال فلا يلزم لتكوين جريمة التهديد أن يكون للهدد (بالكسر) مصلحة شخصية في تنفيذ الأمر الحاصل بشأنه التهديد^(٢) . وقد حكم بأن المادة ٢٨٤ ع تطبق على الدائن الذى يهدد مدينه بالقتل إن لم يقيم بوفاء ما عليه من الدين ، لأنه ليس من أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يكون الطلب غير شرعى في ذاته^(٣) .

القصر الجنائى — يعتبر القصد الجنائى متوفراً متى علم الجانى أن أقواله أو كتاباته يترتب عليها إزطاج خاطر المحنى عليه في حالة التهديد البسيط ، وإكراهه رغم إرادته على الفعل المطلوب منه في حالة التهديد المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر^(٤) .

(١) قض ٣١ يناير ١٩٢٢ (المطام ٢ طد ١٥١ ص ٤٥٥) -

(٢) قض ١٦ يناير ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٤) -

(٣) قض ٧ نوفمبر ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ١٢) — قارن في هذا المعنى جارد، ٤ قرة

(٤) جارسون، مواد ٣٠٥ — ٣٠٨ قرة ٢٨

الباب السابع

في النصب وخيانة الأمانة

[المواد ٢٩٣ - ٢٩٨ ع]

عقد الشارع المصرى الباب العاشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات لبيان أحكام جريمة النصب وخيانة الأمانة، وطائفة أخرى من الجرائم التى تقع على الأموال لم يرد لها ذكر فى عنوان الباب .

وهذه الجرائم أهم الجرائم المتعلقة بالأموال بعد جريمة السرقة، وكانت فى بعض الشرائع القديمة تمتد صورا من جريمة السرقة، ولكنها ميّزت عنها فى التشريعات المتأخرة، وأصبح لكل منها صفات وأركان خاصة بها . غير أنه لا يزال بين السرقة والنصب وخيانة الأمانة من التشابه فى بعض الأحوال ما يجعل التمييز بينها مع ذلك صيرا .

الفصل الأول

فى النصب

المادة ٢٩٣ ع — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل الى الاستيلاء على قود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول، وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها، إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس

بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بمحصل ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزورة، وإما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه، وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . أما من شرع في النصب ولم يتممه فيعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

ويموز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

تعريف النصب — يستفاد من نص المادة ٢٩٣ ع أن النصب هو الاستيلاء بطريق الاحتيال على شيء مملوك للغير بنية تملكه .

فهو يشبه السرقة من حيث النتيجة، وهي الاستيلاء على شيء مملوك للغير؛ ولكنه يختلف عنها في الوسيلة التي يستخدمها الجاني للوصول الى هذا الغرض . فالسارق يستولى على الشيء بطريق الاختلاس على غير إرادة مالكه، أما النصاب فيستعمل من الحيل ما يحل المالك على تسليم الشيء اليه اختيارا .

فأساس جريمة النصب الغش والاحتيال، ولكن ليس كل غش صالحا لتكوين جريمة النصب؛ فإن من ضرور الاحتيال ما يصدّه القانون غشا مدنيا فقط، لا يستوجب عقوبة جنائية، وإنما يصح أن يترتب عليه بطلان التعاقد لانعدام الرضا الصحيح . وعلى كل حال فإن القانون الجنائي لا يبنى بالنظر الى الغش من حيث هو مفسد للعقد، وإنما يبنى به حيث يتخذ وسيلة لاستلاب مال الغير . وقد يصعب التمييز بين ما اذا كان الغش الذي استعمل في حادثة معينة هو من نوع الغش المدني فقط (dol civil)، أم هو من نوع الغش الجنائي (dol criminel) . ومنشأ هذه الصعوبة انعدام الحد الفاصل بين النوعين، ولكن يمكن القول بوجه الإجمال بأن

القانون لا يكفى في جريمة النصب بالغش البسيط ، ولا بالأكاذيب والمبالغات التي تستعمل أحيانا في المعاملات المدنية والتجارية لترغيب الناس في التعاقد . وستزيد هذا المعنى وضوحا عند الكلام على ركن الاحتيال^(١) .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

تتكون جريمة النصب من أربعة أركان : (أولها) الوسيلة التي تستخدم للتأثير على المجنى عليه وهي الاحتيال ، (وثانيها) تسليم المجنى عليه للشيء الذي أراد الجاني الاستيلاء عليه ، (وثالثها) الضرر ، (ورابعها) القصد الجنائي^(٢) .

الركن الأول — الاحتيال

ذكرت المادة ٢٩٣ طرق الاحتيال التي يمكن أن تتكون منها جريمة النصب ، وحصرتها في ثلاثة أنواع وهي :

- (١) استعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب ، أو واقعة مزورة ، أو إحداث الأمل بمحصل ربح وهمي ، أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال ، أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح ، أو سند مغالصة مزور .
- (٢) التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه .

- (٣) اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

وهذه الطرق واردة على سبيل الحصر ، فلا تتكون جريمة النصب بغير ذلك من طرق الاحتيال . ولكن أحد هذه الطرق كاف لتكوين الجريمة ، فلا يشترط اجتماعها^(٣) .

(١) أنظر في هذا المعنى جaro ، ٥ قرة ٢٢٤٦ — ٢٢٤٧

(٢) جارسون ، مادة ٤٠٥ قرة ١٢ — تارن جaro ، ٥ قرة ٢٢٥٢ — شوفر وهيل ، ٥

قرة ٢١٩٣

(٣) جaro ، ٥ قرة ٢٢٥٣ — بلانش ، ٦ قرة ١٦١

فإذا رأت المحكمة أن أحد هذه الطرق متوفر في قضية معينة وجب عليها أن تبينه في الحكم بياناً كافياً، كي تستطيع محكمة التقض مراقبة صحة تطبيق القانون، وإلا وجب نقض الحكم لنقص أسبابه^(١).

(١) النوع الأول من أنواع الاحتيال

هذا النوع هو أكثر الأنواع شيوعاً في جرائم النصب، وهو يخصص في استعمال أساليب الغش والخداع التي عبر عنها القانون بالطرق الاحتيالية (manœuvres frauduleuses) بقصد الوصول إلى غرض من الأغراض التي يبتتها المادة ٢٩٣ ع.

ويستفاد من نص القانون أنه يشترط في هذه الطرق الاحتيالية أربعة شروط:

(١) أن يكون الجاني قد استعمل طرقاً وأساليب، (٢) أن تكون هذه الطرق أو الأساليب احتيالية، (٣) أن يكون الغرض منها إيهام المحنى عليه بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة الخ، (٤) أن يكون بين هذه الطرق الاحتيالية وتسليم الشيء الذي حصل الاستيلاء عليه رابطة السببية^(٢).

ولم يرد الشارع أن يعترف بالطرق الاحتيالية، لأن كل تعريف يقصر عن الإحاطة بجميع أساليب الغش والخداع التي تصلح لأن تكون أساساً لجريمة النصب، بل اكتفى بتحديد هذه الأساليب من حيث نوعها، ومن حيث مراميها، فكل ضرب من الغش لا يكون من نوع ما اشترطه القانون، أو لا يكون الغرض منه شيئاً مما ذكر على سبيل الحصر بالمادة ٢٩٣ ع، لا يمكن أن تتكون منه جريمة النصب،

(١) قض أول مارس ١٩٠٢ (المجموعة ٤ عدد ٤) و ٤ يونيو ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٢٠٧).
 و ٣ مايو ١٩١٢ (الترائع ١ ص ٢٣) و ٢٢ نوفمبر ١٩١٣ (الترائع ١ ص ٨٧) و ١٦ مايو ١٩١٤ (الترائع ١ ص ٢٠٩) و ٦ يونيو ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٤) و ٢٩ مارس ١٩٢١ (الحاماة ٢ ص ٦٣ عدد ٢٤).

وإنما يكون من قبيل النش المدنى الذى لا يعاقب عليه القانون، أو من قبيل النش فى المعاملات الذى نص القانون على عقابه فى المواد ٣٠٠-٣٠٦ عقوبات، ولكنه على كل حال لا يدخل فى حكم المادة ٢٩٣ ع .

الشرط الأول - لا بد لتكوين الطرق الاحتيالية من استخدام أساليب وتدابير (manoeuvres) . فإن جريمة النصب لا تتكون من مجرد الأحوال والادعاءات ولو كانت كاذبة، مهما بالغ القائل فى تأكيد صحتها، لأن القانون لا يعاقب على مجرد الكذب^(١) . فمن غشته الأحوال الخداعة والأكاذيب المموهة، فسلم فى أمواله طوعا واختيارا، فلا حيلة للقانون فيه، لأنه أفرط فى تصديق ما يلقي إليه وقطر فى الاحتفاظ بماله، فلا يلومن إلا نفسه .

فلا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع من يتوصل بطريق الادعاء الكاذب الى الحصول على قرض أو الى الاستيلاء على بعض مشتروات^(٢). ولا الخادم الذى يتفق مع شخص معين على القيام بخدمته ويستولى على بعض أجرته مقدما ثم يخفى^(٣) . ولا الشخص الذى يبيع آخر ساعة من الفضة ممّوّهة بالذهب على زعم أنها من ذهب^(٤) . ولا التاجر الذى يقدم الى أحد عملائه فاتورة تتضمن مبالغ غير مستحقة ويقبض قيمتها^(٥) . ولا الشخص الذى يدعى العلم بالأمراض وطرق علاجها، ويأخذ من المريض ثمن علاجها، إذا لم يدّع أنه طبيب ولم يلجأ الى استخدام شىء من الطرق الاحتيالية^(٦). ولا من يقبض من آخر مبلغا على سبيل القرض ويرهن له مقابل ذلك عقارا سبق

(١) جاور، ٥ قرة ٢٢٦٢

(٢) سري، ١٨٦٢-١-٤٨

(٣) جارسون، قرة ٦٥٣

(٤) دالوز، ١٨٩٥-١-٣٠٠

(٥) دالوز، ١٨٧٥-١-٤٥

(٦) دالوز، ١٨٥٥-١-٣٠٤

رهنه لشخص آخر . ولا من يعطى آثر ورقة بنكنوت بمائة قرش موها إياه أنها ورقة بخمسة جنيهات مثلا، ويطلب منه خصم ثمن ما اشتراه وإعطاءه الباقي . ولا من يشتري من فلاح جاموسة ويدفع اليه ثمنها قطعا من البروز موها إياه أنها جنيهات من الذهب ^(١) . ولا من يبيع آثر بضاعة موها إياه أنها من صنف جيد مع أنها من صنف ردي ^(٢) .

وقد حكم في مصر بأن الكذب لا يكفي لتكوين جريمة النصب وأنه لا بد من وجود طرق احتيالية ^(٣) .

وبأن مجزؤ الادعاء الكاذب بوجود سلطة وهمية بدون الاستعانة بأى نوع من الطرق الاحتيالية لحمل الناس على تصديق ذلك الادعاء ، لا يكفي لتكوين جريمة النصب ^(٤) .

وبأن الحصول على نقود بواسطة الوعد كذبا باستحضار أشياء مسروقة لمالكها بغير الاستعانة بأى نوع من طرق الاحتيال لحمل المحنى عليه على تصديق ذلك الوعد ، لا يكفي لتكوين جريمة النصب ^(٥) .

وبأنه إذا أوهم المتهم المحنى عليه بأنه يريد شراء حماره وأخذته للفرجة عليه ولم يرتده ، فلا يعد ذلك من الطرق الاحتيالية ^(٦) .

(١) أنظر في هذا المعنى دالوز ، ١٨٨٠ - ١ - ٢٠٥ و ١٨٧٢ - ١ - ٣٥٠ و ١٨٧٨ - ١٤٤ و سيري ، ١٨٩١ - ٢ - ١٤٢ أنظر أيضا جارسون ، قرة ٤٥٠ - ٤٧٩ - قارن قرض ١١ مايو ١٩١٨ (المجموعة ٢ عدد ١) .

(٢) دالوز ، ١٨٨٨ - ٥ - ٢٢٨

(٣) قرض ٢٩ مارس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ١٣) .

(٤) قرض ٢١ مارس ١٩١٤ (الحقوق ٢٩ ص ٣٣٤) .

(٥) قرض ٦ يونيو ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٤) - الاستئناف ٤ مايو ١٩٠٥ (الاستقلال ٤ ص ٤٣١) .

(٦) قرض ٢ مايو ١٩١٤ (الشرايع ١ ص ١٩٩) .

وبأنه إذا أفهم المتهم المحجى عليه كذبا أن في استطاعته التوسط له لدى أحد مديري البنوك لإعراضه مبلغا من المال ، وطلب منه عشرة جنيهات ليدفعها عنه رشوة لمدير البنك ، فوثق المحجى عليه بأقواله وسلّمه المبلغ المذكور ، كان ذلك من قبيل الادعاءات الكاذبة لا الطرق الاحتمالية^(١) .

وبأن من حصل على شيء كان أودعه عند دائئه تأمينا لدين ، بأن وعده بالدفع كذبا ، لا يعدّ مستعملا لطرق احتمالية^(٢) .

وإذا كان الكذب لا يكفي لتكون الطرق الاحتمالية ، فالسكوت من باب أولى لا يصلح وسيلة للاحتيال ، ولو ترتب عليه تمادى المحجى عليه في الاعتقاد بصحة أمور لا حقيقة لها ، واستفاد المتهم من ذلك^(٣) .

وقد حكم بأن المادة ٢٩٣ لا تعاقب من ترك غيره متأثرا باعتقاد غير صحيح واستفاد من ذلك الاعتقاد ماديا . إلا أنه إذا قام المتهم بعمل إيجابي من شأنه تثبت ذلك الاعتقاد في نفس المحجى عليه ، كما لو عمل عملا يفيد أنه محام شرعى على غير حقيقة ، وتوصل بذلك الى الاستيلاء على قود ، كان فعله نصبا معاقبا عليه^(٤) .

وإنما يبلغ الكذب مبلغ الطرق الاحتمالية ويعاقب عليه القانون إذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تجعل على الاعتقاد بصحته^(٥) ، بمعنى أنه يجب أن يكون المتهم قد استعان على تأييد مزاعمه بأمور أو ظروف أو أعمال خارجية يكون من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المحجى عليه بصدق المتهم . وهذه الأعمال الخارجية التي يأتياها المتهم هي التي يعبر عنها في الفرنسية بمبارة (mise en scène) .

(١) قض ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ (التراتع ٢ ص ١٠٩) .

(٢) جزئية دمنهور ٢٣ مايو ١٩٠٤ (المجموعة ٦ عدد ٧٨) .

(٣) جارسون ، قرة ١٧ .

(٤) استئناف أسيرط ٦ نوفمبر ١٩٢٢ (الحاماة ٣ من ١٧٢ عدد ١٢٢) .

(٥) جارد ، قرة ٢٢٦٢ .

وعما يدخل في دائرة الأعمال التي ترفع الأكاذيب الى مصاف الطرق الاحتيالية الاستعانة بأشخاص آخرين على تأييد الأقوال والادعاءات المكتوبة . فيكون العقاب واجبا إذا كان النصب حاصلا بتدبير عدد من الأشخاص يؤيد كل منهم مزاعم الآخر، كما لو زعم أحدهم أنه مالك أطيان ، وزعم آخر أنه سمسار وهكذا . وقد لا يكون الشخص الثالث شريكا للنصب ، وإنما هو شخص حسن النية وقع في حبال ذلك النصب واعتقد صدق أقواله ، فاستخدمه المتهم للتأثير على شخص آخر . إلا أنه يشترط على كل حال أن يكون الشخص الثالث قد تدخل بسعى المتهم وتدبيره ، فلا يكفي لتكوين الطرق الاحتيالية أن يكون هذا الشخص قد تطوع من تلقاء نفسه لتأييد مزاعم المتهم على غير تدبير سابق من هذا الأخير^(١) .

ويدخل في ذلك أيضا استعانة المتهم بمكاتب أو أوراق صادرة اليه من أشخاص آخرين أو يزعم أنها صادرة اليه منهم ، ولو لم يكن لهؤلاء الأشخاص وجود في الحقيقة ، كتطابات ، أو شهادات ، أو تفرافات ، أو عقود ، أو حجج ، أو كيالات الخ . أما الأوراق والمكاتب الصادرة عن المتهم نفسه فلا تكفي لتكوين الطرق الاحتيالية ، إذ ليس لها من القوة أكثر مما لأقواله الشفهية^(٢) .

ومن ذلك أن يتظاهر المتهم بالغنى والإسراف في الإتفاق ، والتألق في الزى وسكنى الفنادق الكبيرة ، واتخاذ الحشم والأتباع ؛ أو أن يتظاهر بمعرفة العظماء والكبراء ، أو بمصاحبة القضاة والحكام وزيارتهم ؛ أو أن يظهر محفظة قهود ملائى بالأوراق المالية ؛ أو أن يعرض بضائع على أنها نماذج (عينات) مما هو موجود بمخازنه ؛ أو أن يفتح مكتب أشغال ، أو محلا تجاريا ، أو يؤسس شركة وهمية ؛ أو أن يتظاهر بالاتصال بالجن وبخطبتهم واستخدامهم في أغراضه ؛ أو أن

(١) جارسون، قرة ١٩ — ٢٥ .

(٢) جارسون، قرة ٢٦ — ٢٩ .

يتظاهر بعلم القيب والتنبؤ بالمستقبل ، ويتخذ لذلك عدته من كتب وعماير وأوراق ورمال الخ^(١) . وبالجمله فإن الطرق الاحتيالية كثيرة ولا تدخل تحت حصر .

وقد حكم في مصر بأنه يعدّ من الطرق الاحتيالية أن يتخذ المتهم علائقا يقابل فيه المحبّي عليه ، ثم يفهمه بأنه من أصحاب الأملاك الواسعة وأنه متمتع بالعيش البريطاني بمصر^(٢) .

وأن يوم المتهّم المحبّي عليه بأنه قادر على استحضار الجن لإرشاده عن كثر مدفون في منزله ، ويستعين على إقناعه بإحداث أصوات وتحريك أدوات واستخدام بعض أشخاص^(٣) .

وأن يحترز شخص بلاغا مصطنعا ويوقع عليه بختم خيالي ، ثم يوم المبلغ ضده بأنه سعى في حجب هذا البلاغ وعدم إرساله الى جهة الاختصاص ، ويتوصل بذلك الى أخذ نقود من المحبّي عليه^(٤) .

وأن يقيم المتهّم أوراقا مزورة الى المحبّي عليه ، ويتوصل بذلك الى سلب ماله^(٥) .

وأن يوم المتهّم المحبّي عليه كذبا أن في استطاعته التوسط له لدى رئيس المحكمة المختلطة لكسب دعواه ، ويستعين على تأييد ذلك بشخص سبق أن أخذ منه المتهّم نقودا لمثل هذا الغرض ، وتصادف أن كسب دعويين له في المحكمة المختلطة^(٦) .

(١) قارن قض ٢٥ فبراير ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ٥٣) .

(٢) قض ١٧ مارس ١٩١٧ (الترائع ٤ ص ٤١٤) .

(٣) قض ٨ يناير ١٩١٧ (الترائع ٤ ص ٢٦٤) .

(٤) قض ٨ يناير ١٩١٧ (الترائع ٤ ص ٢٦٦) .

(٥) قض أول أبريل ١٩١٦ (الترائع ٣ ص ٤٧٤) .

(٦) قض ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ (الترائع ٢ ص ١٠٩) .

وأن يتفق أشخاص على فتح محل على ذمة بيع أقمشة بالمزاد العلني الكاذب ، بأن يتظاهر صاحب المحل بأن محله محله حكم بإشهار إفلاسه ، ويعلن ذلك لاستمالة المارة ، ويتظاهر الباقون بأنهم حضروا للزيادة ، وهم متواطئون مع المتهم الأول على إبلاغ الأثمان الى أخفش حد ممكن ، توصلوا الى سلب أموال المشتريين .^(١)

وأن يدعى المتهم كذبا أن له أشغالا ، وأنه يطلب موظفين للاستخدام بمكتبه ، وينشر عن ذلك في الجرائد ، ويسمى نفسه المدير العام للإدارة ، ويعرض على طالبي الاستخدام جدولا مطبوعا يشمل بيان أشغال مكتبه الوهمية ، ويتحصل بهذه الطريقة على سلب ثلاثة جنيهات بصفة تأمين من كل شخص يذهب اليه بقصد التوظيف .^(٢)

وقد يكون الكذب وحده كافيا لتكوين الطرق الاحتيالية إذا كانت صفة من صدر عنه تحمل على الثقة به وتصديق أقواله ؛ وليس في هذا شذوذ عن القاعدة التي سبق تقريرها ، فإن المتهم قد استعان في الواقع على تأييد أقواله بأمر خارج عن هذه الأحوال ، وهو المركز الذي يشغله أو الصفة التي يتصف بها .^(٣)

وقد حكم بإدانة صراف أخذ من وارث مبلغا من النقود ، موها إياه أنها رسوم أولولة ، واستندت المحكمة في ذلك على أنه إن كان الكذب غير المصحوب بأعمال أخرى أو بطرق يقصد بها تأييده لا يعد من الطرق الاحتيالية ، فإنه يعد كذلك إذا صدر عن شخص يساعد مركزه أو صفته على الاعتقاد بصحة ما يقول .^(٤)

(١) المتصورة الابتدائية ٢٧ يناير ١٩١٩ (الحمامة ٤ عدد ٢٨٠ ص ٣٤٧) .

(٢) قض ٧ نوفمبر ١٩١٤ (النرائع ٢ ص ٨٠) .

(٣) جاور ، ٥ قرة ٢٢٦٢ ص ٦٥٥ .

(٤) استئناف الإقازيق ٤ مارس ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ٦٣) أنظر أيضا الاستئناف ٣ أكتوبر

١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٨٨) .

وقد اختلف فيما إذا كان رهن شيء لا قيمة له والاستيلاء بذلك على نقود أو عروض الخ يعدّ من الطرق الاحتيالية . فمحكمة النقض الفرنسية اتهمت في أحكامها الأخيرة الى تقرير أن مجزّد هديم الشيء عديم القيمة للرهن يعدّ عملاً خارجياً يقصد به تأييد مزاعم المتهم ، وتوليد الاعتقاد في نفس المجنيّ عليه بأن دينه مأمون وأن لا خوف عليه من الضياع ^(١) . ولكن جارسون يعترض على هذا الرأي بأنه إذا صحّ عقاب الراهن الذي يقدّم للرهن شيئاً عديم القيمة ، فكيف لا يعاقب بعقوبة النصب البائع الذي يفسّش المشتري في جنس البضاعة أو قيمتها ، ويستولى بواسطة ذلك على ثمن أزيد مما تساويه ^(٢) .

وقد أخذت المحاكم المصرية برأى محكمة النقض الفرنسية ، فقضت بأنه يعدّ نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ ع رهن أحد الناس بسوء نية حتى على اعتبار أنها ذهبية ، بينما هي من النحاس الملبس بقشرة من الذهب ^(٣) .

وما اختلف فيه أيضاً ما إذا كان يعدّ من الطرق الاحتيالية سحب كميّالة على شخص غير مدين لساحبها ، أو إعطاء تحويل على بنك ليس للتحويل به نقود . وللمحاكم الفرنسية أحكام قضت فيها بأن هذا الفعل لا يعدّ نصبا معاقبا عليه ^(٤) . ولكن جارو يرى وجوب اعتبار السحب أو التحويل طرقاً احتيالية ، ومعاقبة الساحب أو المحوّل بعقوبة النصب ، متى كان يعلم أن الكميّالة أو الشيك لن يدفع عند الطلب أو حلول الميعاد ^(٥) .

(١) دالوز، ١٨٩٩ — ١ — ٢٩٦ و ١٩٠٤ — ١ — ٢٤٩

(٢) جارسون، قرة ٣٢٨

(٣) جريدة دمياط ٢٠ يناير ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٣١٥) أنظر أيضاً مجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية نمرة ١٦٥

(٤) دالوز، تحت كلمة سرقة قرة ٧٨٨

(٥) جارو، ٥ قرة ٢٢٧٠

وقد حكم في مصر بأنه يعدّ من طرق النصب المعاقب عليه ما لو استدان زيد من عمرو مبلغاً، وأعطاه ضماناً على ذلك تحويلاً على أحد البنوك، ثم اتضح أنه لم يكن له في البنك شيء، ولم يستد الدين بطريقة أخرى^(١).

الشرط الثالث — يشترط أن تكون الأساليب أو التدابير التي اتخذها الجاني احتيالية، أي أن تكون قد استعملت لإدخال الغش على المحيّي عليه وخدعه، فالأعمال والتدابير البريئة التي لا يقصد بها الغش والخداع لا تسمى طرقاً احتيالية، ولو نشأ عنها خسارة للمحّي عليه. فإذا اعتقد شخص تقع مشروع معين، وسعى في جمع المال من الناس لتنفيذ ذلك المشروع، ثم أخفق فيه على رغم الجهود الصادقة التي بذلها لإنجاحه، وترتب على ذلك ضياع الأموال التي جمعها، فإنه لا يعدّ مرتكباً لطرق احتيالية ولا يعاقب بعقوبة النصب^(٢).

ويجب لكي تعدّ الطرق احتيالية أن يكون من شأنها التأثير على المحيّي عليه وإيقاعه في حبال الجاني. وهذا يميّز إلى البحث في معيار الغش الذي يصح أن تتكوّن منه الطرق الاحتيالية. والمعول عليه في هذا الصدد هو أنه لا يشترط في الطرق التي يستعملها الجاني أن يكون من شأنها خدع شخص على جانب معين من الفطنة واليقظة، بل يكفي أن تكون صالحة للتأثير على الشخص الذي قصد الجاني إيقاعه في الشرك. فالمعيار في هذه الحالة نسبي، ويجب عند البحث فيما إذا كانت الطرق التي لجأ إليها الجاني إلى استخدامها كافية لأن تعدّ طرقاً احتيالية أم غير كافية أن ينظر إلى حالة المحيّي عليه العقلية ومركزه الاجتماعي، فإن أكثر ضحايا النصاين من طبقة العامة والسذج الذين يكنى قليل من الاحتيال للتأثير عليهم؛ فإذا اشترط

(١) استئناف مصر جنح ١١ يونيو ١٩٠٣ (المقوق ٢١ ص ٥).

(٢) شوغروميلي، ٥ قرة ٢٢٠٧.

في الطرق الاحتمالية أن تبلغ درجة معينة من الدقة والإحسان عجز القانون عن حماية هؤلاء الناس الذين هم أحوج الى حمايته من غيرهم ^(١).

وقد أخذت المحاكم المصرية بهذا الرأي، فقررت أنه اذا كان في إجراءات المحيّن عليه مع المتهم ما يدل على بساطته، فلا يصح أن يكون ذلك سببا لحرمانه من حماية القانون، لأن البسطاء أحوج من غيرهم الى هذه الحماية ^(٢). وأنه من الخطأ أن يقال إن القانون لا يحمي الشخص الساذج الذي تنطلي عليه حيل قد يسهل على ذى البصر القليل اكتشافها، لأن هذا الرأي فيه خطر على الهيئة الاجتماعية والأمن العام، ولأن البسطاء أحوج من غيرهم لحماية القانون ^(٣).

لكنه يجب على كل حال أن يكون الخاطئ قد استعمل شيئا من الطرق الاحتمالية. أما اذا كان المحيّن عليه قد استسلم للأوهام والخيلات، وانخدع بالأحوال والادعاءات المجردة عن كل ما يؤيدها، أو تأثر بالحيل البسيطة المكشوفة التي لا يصح أن ينخدع بها إنسان، فلا حيلة للقانون فيه وليس في استطاعته حمايته ^(٤).

وقد يتقدم المحيّن عليه من تلقاء نفسه الى المحتال متأثرا بما سمعه عنه من القدرة على شفاء الأمراض، أو كشف الغيوب، أو فتح الكنوز، أو بما له من الحظوة لدى القضاة أو الحكام ونحو ذلك. فاذا كان المحتال قد استفاد من هذه العقيدة دون أن يأتي بعمل من الأعمال الاحتمالية لتثبيت هذا الاعتقاد في نفس المحيّن عليه، فلا وجه لعقابه. أما اذا بلغ الى استعمال شيء من الطرق الاحتمالية ليؤكد للبعي عليه قدرته ونفوذه، ويستغل اعتقاده فيه، وتوصل بذلك الى سلب ماله، فإنه يقع تحت طائلة المادة ٢٩٣، ولو أن المحيّن عليه هو الذى سعى اليه بنفسه ^(٥).

(١) جارو، ٥ قرة ٢٢٦٣ — شوفرويل، ٥ قرة ٢٢٠٩

(٢) الاستئناف ٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ٨٨).

(٣) جريدة الشريعة ١٥ أبريل سنة ١٩١٤ (الترافع ١ ص ٢٧٣).

(٤) جارسون، قرة ٤٣ (٥) جارسون، قرة ٤٥

المُشرط الثالث — ليست كل الطرق الاحتمالية بصالحة لتكوين جريمة النصب ، بل يجب أن تكون الطرق قد استعملت لغرض معين من الأغراض التي يبتتها المادة ٢٩٣ ع على سبيل الحصر ، وهي إيهام الناس بوجود مشروع كاذب ، أو واقعة مزورة ، أو إحداث الأمل بمحصل ربح وهمي ، أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال ، أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح ، أو سند مخالصة مزورة .

وقد يحول تعقيد الطرق الاحتمالية بفرض من هذه الأغراض التي ذكرها القانون على سبيل الحصر دون تطبيق المادة ٢٩٣ ع على ما عساه يتجهّد من ضروب النصب والاحتيال التي ترى الى أغراض لم تخطر ببال الشارع وقت وضع المادة . ولكن الشارع رعى بهذا الحصر الى وضع حد للغش الجنائي الذي يصح أن يتناوله القانون بالعقاب ، حتى لا ترى المحاكم في كل غش نصبا يمكن العقاب عليه بسبب تعذر التمييز بين الغش المدني والغش الجنائي كما قلنا . على أن المحاكم كثيرا ما توسع في تفسير عبارات القانون ، وتدخل في حكم المادة ٢٩٣ صورا من الاحتيال قد لا يسهل تطبيقها عليها إلا من طريق التأويل . ومما يساعدنا على ذلك أن بعض العبارات تُفسّر لقبول كثير من ضروب الإيهام ، وعلى الخصوص عبارة (واقعة مزورة) ؛ فإنها من الغموض بحيث يمكن أن يندرج تحتها كثير من الصور التي لا نوسع لها العبارات الأخرى التي تشير الى صور معينة ومحدودة لا تحتمل توسعا ولا تأويلا .

فإذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم لا تنطبق على غرض من الأغراض التي ذكرها القانون ، كانت البراءة واجبة لعدم النص . ولهذا كان من الواجب على المحكمة اذا هي حكمت بالإدانة أن تبيّن في حكمها الطرق الاحتمالية التي ارتكبها المتهم ، والغرض الذي ارتكبها من أجله ، كما تستطيع عمدة النقض مراقبة تطبيق القانون لمعرفة ما اذا كان الفعل المنسوب الى المتهم معاقبا عليه أم لا .

أما الإيهام بوجود مشروع كاذب فيراد به أن يلقى الجاني في روع الخبيث عليه أن هناك مشروعا يعمل الجاني على إخراجه الى حيز الوجود ، والواقع أن لا صحة

لذلك . ومن الأمثلة على ذلك جمع الأموال باسم تأسيس شركة وهمية ، أو بنك ، أو مصنع ، أو البحث عن المناجم ، أو توليد الكهرباء من الشلالات ، أو تشييد مدرسة ، أو مستشفى ، أو ملجأ ، أو إقامة تمثال ، الى غير ذلك من المشروعات التي لا حقيقة لها .

وأما الإيهام بوجود واقعة مزورة فيراد بها إيهام المحنى عليه بمحصل حادث أو أمر لا حقيقة له ، كما لو أومح المتهم المحنى عليه بأن شخصا يريد أن يقتل بلاغا ضده ، وأنه يستطيع إقناعه بالمدول عن ذلك ؛ أو بأن السلطة تتوى القبض عليه وأنه يستطيع تخليصه ؛ أو بأن فلانا يبحث عن وكيل لدائرته وأنه يستطيع أن يتوسط له لإحلاقه بخمسته ؛ أو بأنه يملك أطيانا ويريد بيعها ؛ أو بأنه وردت له بضائع ويريد تصريفها ؛ أو بأن الرتب والنيشين تباع بالمال وأنه يستطيع الحصول له على رتبة أو نيشان بمبلغ كذا ؛ أو بأن فلانا مرش وأنه يستطيع التوسط له لديه في رشوة . ويدخل في هذا المعنى أيضا ادعاء السلطة أو النفوذ أو المقدره ، كالإيهام بأن له حظوة لدى الحكام ؛ أو أن له نفوذا لدى الوزراء ؛ أو مكانة لدى القضاة ؛ أو أن له اتصالا بالجن ؛ أو علما بالغيب ؛ أو قدرة على شفاء الأمراض ؛ أو استخراج الكنوز الخ .

وأما إحداث الأمل بمحصل ربح وهمي فيكون بإيهام المحنى عليه بأنه يستطيع أن يعمل له عملا يعود عليه بالربح ، كما لو أومح بأنه يستطيع أن يتجر له في الغلال ؛ أو أن يضارب له في الأقطان ؛ أو أن يكسب له قضية ؛ أو أن يحول له النحاس ذهباً ؛ أو أن يحصل له على مقالة من الحكومة .

وأما إحداث الأمل بتسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال فيكون بإيهام المحنى عليه بأن المال الذى دفعه الى الجاني مأمون وأنه سيرد اليه ، كما لو قسم الجاني الى المحنى عليه تأمينا على الدين رهنا عديم القيمة ؛ أو أعطاه كيبالة على شخص ليس مدينا له ؛ أو تحويلا على بنك ليس له به قود ؛ وكما لو اشترت امرأة من تاجر

بضاعة وتركته عنده طفلا الى أن تعود بالثمن ، ثم يتضح أن الطفل ليس ابنها وأنه لا يعرفها .

وأما الإيهام بوجود سند دين غير صحيح فيكون بإقناع المحقق عليه بأنه مدين بمقتضى سند ، ويكون هذا السند مزورا ، أو بموجب فاتورة أو كشف حساب غير صحيح . ولقطة (سند) الوارد هنا يجب أن يجعل على أوسع معانيه ، فلا يقتصر على المحزور الذي يكون حجة بما جاء به ، بل يشمل كل ورقة ولولم تكن حجة في ذاتها ، متى كان من شأن الطرق الاحتمالية التي صححت هديها إيهام المحقق عليه بصحة تلك السورقة .

وأما الإيهام بوجود سند مخالصة مزور فيكون بأن يوم الدائن الجاني مدينه المحقق عليه بأنه قد أعد له مخالصة بالدين ، حتى إذا دفع الدين واستلم هذه المخالصة وجد أنها موقعة بإمضاء شخص آخر غير الدائن ، أو أنها مخالصة يجرى من الدين فقط ، أو أنها لا تفيد التخالص أصلا .

الشروط الرابع - يشترط لكي تكون الطرق الاحتمالية متجهة لجريمة النصب المعاقب عليه أن يكون بينها وبين تسليم الشيء الذي حصل الاستيلاء عليه رابطة السببية ، أى أنه يجب أن تكون الطرق الاحتمالية هي علة التسليم . فإذا لم يكن الغش الذي استعمله المتهم هو الباعث لصاحب المال على تسليم ماله ، وثبت أن التسليم كان واقعا على كل حال ولولم توجد الطرق الاحتمالية ، فلا محل للعقاب على النصب ^(١) . فمن ذلك أن يعطى شخص الى آخر مبلغا من المال ، ويكون الإعطاء منبعثا عن عاطفة إشفاق ، أو رغبة في الخلاص من إلحاح الطالب ، مع العلم بأنه محتمل ونصاب .

وكذلك يكون الحكم إذا لم تقع الطرق الاحتمالية إلا بعد دفع المبلغ ، فإن الاحتمال الذي يعقب الدفع لا يمكن أن يقال إنه كان علة الدفع أو التسليم^(١) ، كما لو دفع شخص الى آخر مبلغا من المال ليسعى له في حفظ قضية جنائية ، فأخذ ذلك الشخص الآخر المبلغ ، ولكي يبرر استحقاقه له أخذ يومهم صاحب القضية بأنه يتردد على وكيل النيابة في مكتبه وفي منزله ، وبأنه حصل منه على وعد بحفظ القضية الخ .
ففي هذه الحالة تكون جريمة النصب منعقدة .

فإذا كانت الطرق الاحتمالية قد استخدمت للتأثير على شخص معين فاعتقد بصحتها شخص آخر ، وجاء الى المحتال باختياره ودفع اليه مبلغا من المال ليقضى له حاجته كما قضى حاجة الشخص الأول ، فلا يعاقب المحتال على الاستيلاء على مال الشخص الثاني . لكن العقاب يكون واجبا إذا كانت الطرق الاحتمالية التي استعملت مع الشخص الأول قد قصد بها من بادئ الأمر التأثير على الشخص الثاني ، سواء أ كان الشخص الأول في هذه الحالة شريكا للمحتال في احتياله أم كان شخصا حسن النية .

(٢) النوع الثاني من أنواع الاحتمال

يقع النصب أيضا بالتصرف في مال ثابت أو متقول ليس ملكا للتصرف ولأله حق التصرف فيه . وقد أضيفت هذه الفقرة الى المادة ٢٩٣ في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شوري القوانين^(٢) ، لكي يستطيع القانون أن ينال بالعقاب أولئك الذين يسلبون أموال الناس بالتصرف لهم في أشياء لم تكن مملوكة لهم قط ، أو سبق لهم التصرف فيها لآخرين . وليس لهذا النص مقابل في القانون الفرنسي ، وقد كان التصرف في مال ثابت غير مملوك للتصرف معاقبا عليه في ذلك القانون في الأزمنة

(١) جارسون ، قرة ٦٠ — قانون قض ٢٤ أكتوبر ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ٧٧) .

(٢) أنظر تطبيقات الحقانية على المادة ٢٩٣ ع .

القديمة، وكان يدخل في زمرة الجرائم المعروفة باسم (stellionat) ، أما الآن فلا عقاب عليه فيه .

وليس النص قاصراً على التصرف في ذلك المال بالبيع فقط ، بل يشمل أيضاً التصرف فيه بطرق أخرى ، كالرهن ، والمعاوضة ^(١) .

ويشترط لاعتبار التصرف نصباً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٣ ع أن يكون المال الذي حصل التصرف فيه بوجه من الوجوه السابق بيانها ليس مملوكاً للتصرف ولا له حق التصرف فيه . وقد أريد بهذا القيد الأخير إخراج حالة الوكيل المأذون له بمقتضى عقد الوكالة ببيع أموال موكله أو رهنها الخ . فإذا تصرف بشيء من ذلك فلا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ، ولو أنه ليس مالاً لال الذي تصرف فيه .

ويدخل في هذا النوع من الاحتيال المكون للجريمة النصب تصرف شخص بالبيع أو الرهن الخ في مال لم يملكه قط ، وكذا التصرف في مال كان مملوكاً له ، ولكن سبق له التصرف فيه ببيع ، ولو كان وقائماً ، أو بمعاوضة ، أو هبة ، وكذا التصرف بالبيع أو الرهن أو المعاوضة في مال موقوف ^(٢) .

والتصرف في مال الغير على صورة من هذه الصور كافٍ وحده لتكوين ركن الاحتيال ، ولو لم يكن مصطحباً باستعمال طرق احتيالية من نوع ماسبق الكلام عليه ؛ لأن هذا النوع من الاحتيال قائم بذاته ، ومستقل عن النوع الآخر الذي يقع باستعمال الطرق الاحتياطية ^(٣) .

(١) أنظر تعليقات الحفانية على المادة ٢٩٣ ع

(٢) قض أول يولي ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١٠٦) .

(٣) قض ٥ نوفمبر ١٩٢٣ (الحمامة ٤ عدد ٤٨٠ ص ٦٤١) .

(٤) قض أول يولي ١٩١٦ (المجموعة ١٨ عدد ١) .

(٥) أنظر في هذا المعنى قض أول يولي ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١٠٦) وقض ٢٢ أبريل

١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٧٧) وه نوفمبر ١٩٢٣ (الحمامة ٤ عدد ٤٨٠ ص ٦٤١) .

ويشمل حكم المادة ٢٩٣ ع التصرف في المال الثابت والمنقول على السواء .
على أنه ليس للنص كبير فائدة فيما يتعلق بالمنقولات ، فإن بيع المنقول غير المملوك
لبائعه جائز قانونا إذا كان معينا بنوعه فقط ، كقمح أو قطن الخ ، لأن الملكية في مثل
هذا البيع لا تنتقل الى المشتري إلا بالتسليم (المادة ٢٦٨ مدني) . فإذا باع شخص
مائة قطار قطنا أو مائة أردب قمحا وكان لا يملك هذا القدر عند البيع ، فلا يمكن
عقابه بالمادة ٢٩٣ ع ؛ لأن الذي يعاقب عليه القانون في المادة المذكورة إنما هو
سلب مال الناس بإدعاء نقل ملكية أو حق عيني آخر لا يملكه الناقل . وبائع الشيء
المعين بنوعه لم يدع أنه نقل ملكية الشيء المبيع الى المشتري بمجرد البيع ، لأن ملكية
ذلك الشيء لا تنتقل بحكم القانون إلا بالتسليم ؛ فإن استطاع تسليم الشيء الذي تعاقده
عليه الى المشتري في الوقت المتفق عليه فيها ، وإلا كان للمشتري الرجوع عليه بما
يقتضيه الإخلال بالتعهد طبقا للمادة ١١٧ مدني ؛ وعلى كل حال فلا محل لعقاب
البائع بالمادة ٢٩٣ ع .

أما في المنقولات المعينة بذواتها فالملكية تنتقل فيها الى المشتري بمجرد البيع ؛ فإذا
باع شخص منقولا معينا بذاته ، كحصان مثلا ، وكان البائع لا يملك ما باعه فإنه يجوز
عقابه بالمادة ٢٩٣ ع ، لأنه سلب مال الغير بإدعاء نقل ملكية لا يملكها . على أن مجال
تطبيق المادة المذكورة لا يزال ضيقا حتى في هذه الحالة ، لأن المنقولات تصان
بالحيازة عادة ، ولا يستطيع أجنبي أن يتصرف في منقول مملوك لغيره إلا إذا كان قد
أخذ بطريق السرقة أو بموجب عقد من عقود الأمانة ، كإجارة أو عارية أو نحوهما .
ففي الحالة الأولى يعاقب عادة بعقوبة السرقة ، وفي الحالة الثانية يعاقب عادة بعقوبة
خيانة الأمانة (المادة ٢٩٦ ع) ، وكلما تطبق المادة ٢٩٣ ع في مثل هذه الأحوال .
ومع ذلك فمن الممكن ذكر حالتين تنطبق فيهما المادة ٢٩٣ ع وهما :

(أولا) إذا كانت السرقة وقعت إضرارا بأصول المتهم أو فروعه ، فلئذا تكون
غير معاقب عليها عملا بالمادة ٣٦٩ ع ، لكنه من حيث النصب الواقع من السارق
على المشتري الحسن النية يجوز عقابه بالمادة ٢٩٣ ع .

(ثانياً) اذا كان الشخص الذى سلم اليه الشيء بموجب عقد من عقود الأمانة قد شرع في بيع ذلك الشيء ، فإنه لا يمكن عقابه بالمادة ٢٩٦ ع في هذه الحالة ، لأن القانون لا يعاقب على الشروع في خيانة الأمانة ، لكنه يجوز عقابه عندئذ على الشروع في النصب طبقاً للمادة ٢٩٣ ع^(١) .

أما فيما يتعلق بالتصرف في المال الثابت ، أى العقار ، فيختلف الأمر بحسب ما اذا كان المتصرف قد تصرف في عقار لم يكن مملوكاً له قط (أو كان مملوكاً له في وقت ما ثم تزج منه بطريق البيع الجبرى مثلاً) ، وما اذا كان قد تصرف في عقار سبق له التصرف فيه لشخص آخر .

فكلما أقدم شخص على بيع عقار لم يكن مملوكاً له وقت البيع ، أو على رهنه أو الماوضة به كذلك ، وتوصل بهذه الطريقة الى سلب مال الغير ، كان فعله منطبقاً على المادة ٢٩٣ ع ، ووجب عقابه بعقوبة النصب .

أما اذا تصرف في عقار سبق له التصرف فيه لشخص آخر ، فيختلف الحكم بحسب ما اذا كان حق الملكية السابق التصرف فيه قد انتقل فعلاً الى المتصرف له أولاً بالتسجيل أم لا (أنظر المادة الأولى من القانون نمرة ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل) .

فاذا كان التصرف الأول بيعاً مثلاً وسجل المشتري عقده ، انتقلت الملكية اليه من تاريخ التسجيل فقط . ومن ذلك التاريخ عينه يصبح البائع غير مالك للعين المبيعة ، فاذا باعها مرة أخرى بعد تسجيل عقد البيع الأول ، عد متصرفاً في مال ثابت ليس مملوكاً له ولا له حق التصرف فيه ؛ وإذن يتعين عقابه بالمادة ٢٩٣ ع .

أما اذا كان المشتري الأول لم يسجل عقده ، وباع البائع العقار مرة أخرى الى مشتر ثان ، وسجل هذا المشتري الثانى عقده ، فإن الملكية تنتقل اليه هو بالتسجيل ؛

(١) أنظر تعليقات المحفظة على المادة ٢٩٣ عقوبات .

ولا عقاب على البائع في هذه الحالة، لأن البيع الأول الذي لم يسجل لم يخرج الملكية من يده قط، ولأنه وقت حصول البيع الثاني كان القانون لا يزال يعتبره مالكا للعين المبيعة، فإذا كان قد تصرف فيها مرة أخرى فهو قد تصرف في عقار لا يزال مملوكا له، وإذن لا ينطبق عليه حكم المادة ٢٩٣ ع. ذلك بأن المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد تنص على أنه (يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها — أى حق الملكية والحقوق العينية العقارية الأخرى — لا تنشأ ولا تنقل ولا تفتقر ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم. ولا يكون للعقود غير المسجلة من الأتروسوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين^(١)).

ولا دخل لحسن النية وسوئها فيما يتعلق بعلاقة البائع بالمشتري الأول والثاني في هذه الحالة. كما أن حسن نية المشتري الثاني أو سوءها وقت الشراء لا يغير وجه المسئلة في شيء قط، لأن انتقال الملكية أصبح بحكم القانون الجديد مرتبطا بالتسجيل وبالتسجيل وحده، ولا تكون الأسبقية بناء على ذلك إلا لمن انتقلت إليه الملكية فعلا^(٢).

وإذا باع البائع العقار إلى مشتر أول ثم إلى مشتر ثان، ثم سجل أحد المشتريين عقده بعد صدور البيعين من البائع، انتقلت الملكية إلى من سجل عقده منهما، أما البائع فلا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع على كل حال، لأنه كان مالكا للعقار وقت صدور كل من البيعين.

وكذلك يكون الحكم إذا باع البائع عقاره إلى مشتريين على التعاقب ولم يسجل أحدهما عقده، لأن الملكية لم تخرج في هذه الصورة عن البائع بحال.

(١) أنظر فيما يتعلق بالنظام السابق على قانون التسجيل بالنسبة إلى هذه الحالة: قض ١٥ مارس سنة ١٩١٩

(المجموعة ٢٠ عدد ٨٢) ومجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية طبعة ثانية نمرة ١٦٨

(٢) أنظر فيما يتعلق بالنظام السابق على قانون التسجيل الجديد في هذا المعنى: استئناف طنطا

٦ مارس سنة ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٨٣) وجزئية الجزية ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ (المجموعة ١١

عدد ٣٩) ومجموعة مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية نمرة ١٦٧

كل هذا فيما يتعلق بالعقود التي تختر بعد تاريخ العمل بقانون التسجيل الجديد، وهو أول يناير سنة ١٩٢٤ (أنظر المادة ١٧ من القانون المذكور). أما العقود التي حرزت قبل ذلك التاريخ فقد خرق قانون التسجيل بين ما كان منها ثابت التاريخ ثبوتاً رسمياً قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور وما لم يكن كذلك. فإذا كان العقد ثابت التاريخ ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤، فإنه يبقى خاضعاً من حيث الآثار التي ترتب عليه لأحكام القوانين التي كانت نافذة من قبل (أنظر المادة ١٤ من قانون التسجيل)، بمعنى أنه تكون له قوة نقل الملكية بين المتعاقدين إذا كان من العقود النافذة للملك، كبيع أو معاوضة، بغير حاجة إلى تسجيل؛ أما بالنسبة إلى غير المتعاقدين فلا يكون حجة في نقل الملكية إلا بالتسجيل. أما إذا كان العقد الذي تختر قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ غير مسجل ولا ثابت التاريخ ثبوتاً رسمياً قبل التاريخ المذكور، فإنه يكون خاضعاً لأحكام قانون التسجيل الجديد، بمعنى أنه لا يكون له من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين. فإذا كان من العقود التي من شأنها نقل الملكية، كبيع أو معاوضة، فإن الملكية لا تنقل إلى المتعاقد الآخر إلا بتسجيل العقد، ومن تاريخ تسجيله فقط. فإذا بقي غير مسجل فلا يمكن أن يرتب عليه انتقال الملكية.

فإذا باع شخص عقاراً إلى آخر بمقد لم يسجل ولم يثبت تاريخه حتى أول يناير سنة ١٩٢٤، ثم باع هذا العقار نفسه إلى مشتر ثان بعد التاريخ المذكور، فإن البائع لا يعاقب في هذه الحالة بالمادة ٢٩٣ ع، لأن القانون يعتبر الملكية باقية له على رغم صدور البيع الأول الذي لم يسجل ولم يثبت تاريخه ثبوتاً رسمياً.

أما إذا كان عقد البيع الأول ثابتاً ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤، وتصرف البائع مرة أخرى في العقار بعد التاريخ المذكور إلى مشتر ثان، فإن البائع يعاقب في هذه الحالة بمقتضى المادة ٢٩٣ ع، لأنه تصرف في عقار خرجت ملكيته من يده قبل التصرف، أي أنه تعاقد على نقل ملكية لا يملكها. ولا يصح له الاحتجاج

بأن البيع الثاني الذي ظل غير مسجل ليس له من الأثر سوى التزام شخصي بين المتعاقدين، كما نصت المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد، لأن هذا القانون لم يغير من طبائع العقود الناقلة لل ملك، وإنما علق أثرها وهو انتقال الملكية على حصول أمر خارجي، وهو التسجيل . فيجب على كل حال أن يكون البائع أهلا لنقل الملك . ومن حيث إن البائع قد سبق له التصرف في العين المبيعة بمقد ثابت التاريخ ثبوتا رسميا فقد أصبح بذلك غير مالك، وغير المالك لا يستطيع نقل الملك لغيره . ولا يرد على هذا بأن المشتري الثاني يستطيع اكتساب الملكية لو سجل عقده، لأن هذا ظرف خارج عن إرادة البائع، ولا دخل له في وقوعه، فلا يصح أن يستفيد منه؛ كما أنه لا يقبل منه الاحتجاج بإهمال المشتري في القيام بالتسجيل، إذ لا شأن له بذلك .

فاذا قام المشتري الثاني بتسجيل عقده وانتقلت إليه الملكية، فهل يعاقب البائع مع ذلك ؟

حكمت محكمة النقض المصرية في عهد النظام القديم بأنه اذا باع إنسان عقارا لغيره، ثم باعه مرة ثانية الى شخص حسن النية، وسجل المشتري الثاني عقده فاكسب الملكية بذلك، عد البائع مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ ع، اذا كان قد قبض الثمن قبل التسجيل المشار اليه . وليس للثمن أن يستند في دفاعه على أن المشتري الثاني اكتسب الملكية فعلا بتسجيل عقده، فإنه كان عرضة لضرر محتمل، إذ لو لم يسأبر الى التسجيل في الوقت المناسب لتمكن المشتري الأول من تسجيل عقده قبله، وأصبح بذلك مالكا للعقار^(١) . ولا تزال أسباب هذا الحكم صحيحة تحت النظام الجديد .

وقد يصح أن يوصف الفعل الذي وقع من البائع في هذه الحالة بأنه جريمة خاب أثرها لأسباب لا دخل لإرادته فيها، فيعاقب عندئذ بعقوبة الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ ع .

(١) قض ١٥ مارس سنة ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ٨٢) أنظر أيضا مجموعة مذكرات ومنشورات

بلحة المراقبة القضائية طبة ثانية نمرة ١٦٨

(٣) النوع الثالث من أنواع الاحتيال

يقع النصب أيضا باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . وقد جعل القانون هذه الطريقة وسيلة مستقلة من وسائل الاحتيال المكون لجريمة النصب . فإذا توصل الجاني الى الاستيلاء على مال الغير بواسطة اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة وجب عقابه بالمادة ٢٩٣ ع ، ولو لم يستعمل شيئا من الطرق الاحتمالية السابق الكلام عليها^(١) .

وإنما يجب لاستحقاق العقاب في هذه الحالة أن يكون بين اتخاذ الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة وتسليم الشيء الذي حصل الاستيلاء عليه رابطة السببية ، بمعنى أنه يجب أن يكون هو علة تسليم ذلك الشيء ، والباعث للجنى عليه على ذلك التسليم ، وإلا فلا عقاب^(٢) .

فإذا كان المتهم لم يتخذ الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة إلا بعد حصول التسليم ، فلا يعاقب بمقتضى المادة ٢٩٣ ع^(٣) .

ولا يجوز للمتهم الذي توصل الى الاستيلاء على مال الغير بواسطة اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أن يحتج بإهمال المجنى عليه في التحرز عن صدق أقواله^(٤) .

الاسم الطائف — ويراد بالاسم الكاذب أن يتحمل الجاني لنفسه اسما غير اسمه الحقيقي ، سواء أكان ذلك الاسم خياليا أم لشخص آخر معلوم . ولا يعد اتخاذا^(٥) .

(١) قضا ٣ يونيو سنة ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٧) و ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ٨٣) .

(٢) جازو ، ٥ قرة ٢٢٥٦ — جارسون ، قرة ٦٥ — قارن جزئية منوف ٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ (المجموعة ١٦ عدد ٤١) .

(٣) جارسون ، قرة ٦٦

(٤) استئناف الاسكتلندية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٩٩) .

(٥) دالوز ، ١٨٩٨ — ٢ — ٢٧

لاسم كاذب تستى الشخص باسم مشهور به، ولو أنه غير اسمه الحقيقي، ولا تستى الشخص باسمه الحقيقي، ولو أنه مشهور باسم آخر، ولو قصد بذلك الغش والاحتيال؛ لأن القصد الجنائي وحده لا يكفي إذا لم يكن مصطحبا بطريق الاحتيال الذي يتطلبه القانون^(١).

الصفة غير المصممة — أما الصفة غير الصحيحة فيراد بها احتمال لقب، أو رتبة، أو وظيفة، أو مهنة، أو عمل، أو نسب غير حقيق^(٢)؛ كأن يدعى شخص أنه من ذوى الرتب أو النياشين؛ أو أنه وزير، أو نائب برلماني، أو موظف بمصلحة كذا، أو ضابط بوليس، أو قاض، أو وكيل نيابة، أو رئيس محكمة خط؛ أو أنه طبيب، أو محام، أو مهندس؛ أو أنه تاجر، أو قوميوني، أو سمسار، أو محصل بشركة كذا؛ أو أنه ابن فلان، أو قريب فلان، أو صهره، أن^(٣).

ويدخل في ذلك أيضا من يدعى صفة كانت له ثم زالت عنه؛ فمن يدعى أنه موظف بعد أن رفت من خدمة الحكومة يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع، إذا توصل بذلك الى سلب مال الغير^(٤).

لكنه لا يدخل في الصفة الكاذبة ادعاء أهلية (capacité)، أو حالة قانونية، أو علاقة تكسب حقا قانونيا. فمن يدعى أنه رشيد وهو لا يزال قاصرا، أو أنه متزوج وهو لا يزال أعزب، لا يقال إنه اتخذ صفة كاذبة، لأن أحوال الأهلية القانونية لا تدخل في حكم الصفات. فلا يعاقب بمقوبة النصب من يدعى شيئا من هذا القبيل، ولو توصل بذلك الى الاستيلاء على مال الغير، إلا إذا اصطحب

(١) جاور، ٥ قرة ٢٢٥٨

(٢) بلاش، ٦ قرة ١٥٩ - جاور، ٥ قرة ٢٢٥٩ - جارسون، قرة ٧٤

(٣) جارسون، قرة ٧٨ - ٨٧

(٤) جاور، ٥ قرة ٢٢٦٠

هذا الادعاء باستعمال طرق احتيالية، فتكون الجريمة قائمة على النوع الأول من أنواع الاحتيال، لا على اتخاذ صفة غير صحيحة^(١).

كذلك لا يعد متخذاً لصفة غير صحيحة من يدعى أنه دائن للجنى عليه ويتوصل بذلك الى سلب ماله^(٢). لكنه إذا استعان على تأييد ذلك باستعمال طرق احتيالية، فإنه يعاقب بعقوبة النصب. ولا من يدعى أنه مالك لشيء ضائع ويستولى عليه بهذه الطريقة، لأن ادعاء الملك لا يعد اتخاذاً لصفة غير صحيحة، وإنما هو حالة قانونية تكسب حقوقاً معينة^(٣). أما إذا اصحطب هذا الادعاء بطرق أخرى مؤيدة له، كتدخل شخص ثالث عزز أقوال مدعى الملكية، كان الفعل نصباً باستعمال طرق احتيالية^(٤).

لكن المحاكم الفرنسية استنتت مما تقدم حالة ادعاء الوكالة عن شخص آخر، وعلتها اتخاذاً لصفة كاذبة، مع أنها لا تخرج عن أن تكون ادعاء لحالة أو علاقة قانونية^(٥).

وقد أخذت المحاكم المصرية بهذا الرأي، فعقدت من يدعى الوكالة عن غيره صراحة أو ضمناً ويستولى بذلك على أموال الغير نصباً يجب عقابه بالمادة ٢٩٣ ع. فمن ذلك ما حكمت به محكمة النقض من أنه يعد متصرفاً بصفة غير صحيحة ومرتبكاً لجريمة النصب من يذهب الى زوجة آخر، ويقول لها كذباً إنه مكلف من قبل زوجها بأن يأخذ منها جنينين ليوصلهما إليه^(٦).

(١) بلاشر، ٦ قرة ١٦٠ - جاور، ٥ قرة ٢٢٥٧

(٢) دالوز، ١٨٧٠ - ١ - ٢٣٧

(٣) جارسون، قرة ٨٩ - دالوز، ١٨٦١ - ١ - ٤٥٤ و ١٨٦٣ - ١ - ١٤٠ و ١٨٩٩ - ١ - ٥٨٤ - جزيّة بنى سويف ٩ مايو سنة ١٩٢٣ (الحاماة ٤ عدد ١٩٢ ص ٢٦١)

(٤) جزيّة منوف ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٧ (الشرائع ٥ ص ١٨٩).

(٥) دالوز، ١٨٨٢ - ٢ - ١٥٢ و ١٨٩٦ - ١ - ١٤٣ و ١٨٩٩ - ١ - ٢٠٦

(٦) قض ٧ برليه سنة ١٩٠٤ (الاستقلال ٣ ص ٢٥٤).

وما حكّت به محكمة منوف من أنه إذا قصد المتهم ابن المحنى عليه ، وأخبره كذباً بأن والده يطلب منه أن يسلمه الحمار ليبيعه ، فاتخذ ابن المحنى عليه بذلك وسلم اليه الحمار فاختمه ، كان الفعل الذى وقع من المتهم نصباً لا خيانة أمانة ، لأن المتهم قد اتخذ صفة كاذبة وهى الوكالة عن المحنى عليه ، وكانت هذه الصفة هى الحاملة على تسليم الشيء^(١) .

ولا يعدّ اتحاذاً لصفة كاذبة ادعاء القدرة على عمل أو أمر معين . فمن يدعى أن له مقدرة على تطبيق النساء العواقر بواسطة استخدام السحر ، لا يعدّ متخذاً لصفة غير صحيحة بالمعنى المقصود فى المادة ٢٩٣ ع^(٢) .

الركن الثانى — التسليم

يتكوّن الركن الثانى لجريمة النصب من حصول التسليم من جانب المحنى عليه ، والاستيلاء من جانب الجانى على الشيء الذى أراد سلبه . وقد عبّر عنه القانون بقوله (كل من توصّل الى الاستيلاء على نقود الخ) . وهذا الركن هو عبارة عن النتيجة التى يرى إليها الجانى باستعمال طرق الاحتيال السابق بيانها ، وبه تم الجريمة من وجهتها المادية . وبهذا الركن تتميز جريمة النصب عن السرقة ؛ فإن النصب يقع بتسليم الشيء ، أما السرقة فتقوم على الاختلاس كما قدّمنا .

وقد بين القانون نوع الأشياء التى يمكن أن يقع عليها الاستيلاء فى قوله (توصّل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع متقول) . وظاهر من العبارة الأخيرة أن النصب لا يمكن أن يقع إلا على متقول ؛ فهو وجريمة السرقة سواء من هذه الوجهة . وهذه المسئلة خلافية فى فرنسا لعدم وجود ما يقابل هذا النص فى المادة الفرنسية . وأغلب الشراح على أن النصب

(١) جريدة منوف ٢٥ أبريل سنة ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٢٨٣) .

(٢) قض ٣ يريه سنة ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٧) .

لا يقع إلا على منقول ؛ ولكن جارولا يرى مانعا من وقوع النصب على عقار، ويرى أن البيان الذي ذكر بالمادة وارد على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر^(١).

أما في مصر فلا محل لهذا الخلاف مع صراحة النص ؛ وأحكام المحاكم المصرية تؤيد ذلك^(٢).

على أن ذلك لا يمنع من وقوع النصب على عقار بطريق غير مباشر، فإذا توصل الخاني بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على سند مثبت لنقل ملكية العقار اليه بالبيع أو الهبة أو المعاوضة، أو على سند مثبت لحق عيني على عقار، حتى ارتفاع أو انتفاع أو رهن، فلا مانع من عقابه بعقوبة النصب^(٣). وقد حكم في مصر بأنه إذا أعطى شخص الى آخر بطريق المعاوضة عينا لا يملكها وليس له حق التصرف فيها، يعد مرتكبا لجريمة النصب بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٣ ع^(٤).

ولما كانت جريمة النصب من الجرائم التي تقع على المال لا على الأشخاص، فلا يعاقب بعقوبة النصب من يتوصل بطريق الاحتيال الى إيذاء إنسان في شخصه لا في ماله ؛ فمن توصل بطريق الاحتيال الى التزوج بفتاة من أسرة كريمة ليس كفا لها لا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع^(٥).

وقد ذكرت المادة على وجه التخصيص الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مغالصة، ولكن عبارة (أى متاع منقول) الواردة بعد ذلك تفيد أن النصب يمكن أن يقع على أى شئ منقول قابل للحيازة والتملك الشخصى. فيمكن أن يقع النصب مثلا على أى سند ولو لم يكن سند دين أو سند

(١) جارو، ٥ قرة ٢٢٨٠

(٢) قض أول يولي ١٩١٦ (الشرائع ٣ ص ٦١٤).

(٣) جارسون، قرة ١٠٠

(٤) قض أول يولي ١٩١٦ (المجموعة ١٧ ط ١٠٦).

(٥) جارو، ٥ قرة ٢٢٧٩

مخالفة، كعقد بيع، أو صلح، أو حكم، أو محضر، أو إنذار، أو تنبيه نزع ملكية الخ؛ كما يمكن أن يقع على أية ورقة أخرى لها قيمة عند المحجى عليه، كورقة يترتب عليها كسب دعوى^(١). كذلك يعدّ نصابا من يستولى بطريق الاحتيال على تذكرة اشتراك مجانية على خطوط السكك الحديدية أو الترام^(٢). وكذلك من يحصل من المحجى عليه بطريق الاحتيال على توقيع على عقد^(٣).

ولكن هل يجب أن يكون الشيء الذي حصل الاستيلاء عليه متقوماً بمال؟ المحاكم الفرنسية لا تشترط ذلك، بل ترى أن النصب يعاقب عليه ولو كان الشيء المسلوب ذا قيمة أدبية أو اعتبارية فقط، كخطاب بسيط لا يثبت حقاً ولا يتضمن التراما ولا مخالفة^(٤)، أو ورقة انتخاب^(٥). ولكن جارو لا يوافق على ذلك، ويرى أنه يجب أن يكون للشيء قيمة مادية^(٦). والواقع أن نص القانون لا يشمل هذا التوسع الذي ذهبت إليه المحاكم الفرنسية، لأنه يجعل الغرض من النصب (سلب كل ثروة الغير أو بعضها)؛ فلا بد لتوفر الجريمة أن يكون الشيء المسلوب مما يصح أن يعدّ جزءاً من تلك الثروة. فإن لم يكن مما يقوم بمال فلا أقل من أن يكون مثبتاً لحق أو مسقطاً لالتزام أو نحو ذلك.

ويجب أن يكون الشيء الذي حصل الاستيلاء عليه مادياً وقابلًا للتسليم والتسلم. فمن يحصل بطريق الاحتيال على وعد شفوي لا يعاقب بعقوبة النصب^(٧). إلا إذا كان هذا الوعد قائماً على التعهد بتسليم شيء في المستقبل، فإنه يصح أن يعدّ الحصول

(١) سبرى، ١٨٣٩، ١ - ٢٣١

(٢) استئناف الاسكندرية ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٩٩).

(٣) دالوز، ١٨٥٧، ١ - ٢٢٣

(٤) دالوز، ١٨٦٧، ٢ - ٩٠

(٥) دالوز، ١٨٧٨، ١ - ٣٩٧

(٦) جارو، ٥ قرة ٢٢٨١

(٧) سبرى، ١٨٤٢، ١ - ٩٢٨

عليه شروطاً في نصب^(١) . كذلك لا يعاقب بمقوبة النصب من يحصل بطريق الاحتيال على تأجيل سداد دفعة مستحقة الأداء^(٢) ، أو على حمل شاهد على أداء شهادة كاذبة لمصلحته^(٣) . ولا من يتوصل بطريق الاحتيال الى ركوب عربات السكة الحديدية أو الترام بغير مقابل^(٤) . وقد حكم بأنه إذا اتخذ شخص صفة كاذبة أو استعمل طرقاً احتيالية ليحمل آخر على أن يركبه في سيارته مئات من الكيلو مترات ، فلا تكون أركان النصب متوفرة ، لأنه لم يستلم شيئاً من الأشياء المذكورة في مادة النصب^(٥) .

ولا بد لتوفر جريمة النصب أن يكون المتهم قد استولى على شيء من الأشياء المذكورة في المادة ٢٩٣ ع . فلا يعاقب بمقوبة النصب من يتوصل بطريق الاحتيال الى الانحلاص من التزام ، أو حرمان الغير من حق . فمن استعمل طريق الاحتيال لفش عامل في مقدار العمل الذي أداءه ، وتوصل بذلك الى إعطائه أجراً أقل مما يستحق لا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع^(٦) . وفي قضية اتهم فيها شخص بأنه توصل بالاحتيال الى الحصول على مبلغ معين من قيمة الرسوم المستحقة للجمرک ، بأن استعمل طرقاً احتيالية من شأنها إيهام المصلحة بأن ثمن البضاعة أقل من ثمنها الحقيقي ، قررت محكمة النقض أن جريمة النصب تستلزم الاستيلاء على شيء بطريق الاحتيال وبغير حق ، وهذا الاستيلاء لم يحصل فيما يختص بالمبلغ المذكور ، لأن المخالصة التي أخذت من الجمرک مساوية لقيمة الرسوم التي دفعت فعلاً ، فلا يمكن أن ينسب الى المتهم أنه استولى على مبلغ أو على مخالصة بمبلغ لم يدفعه^(٧) .

(١) جارسون، قرة ١٠١

(٢) دالوز، ١٩٠٤-١-٤٤٧

(٣) دالوز، ١٨٥٢-٥-٥٢٥

(٤) دالوز، ١٨٦٢-٢-١٢٥-١٨٦٥، ١-٢٠٠

(٥) قض باريس ٩ ديسمبر ١٩٢٢ (المطامعة ٣ ص ٢٤١ عدد ١٨٥)

(٦) دالوز، ١٨٥١-١-٢١٥

(٧) قض ٢٧ ديسمبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ٣٠)

الركن الثالث — الضرر

لكي يكون النصب مستحق العقاب يجب أن يكون قد ترتب عليه ضرر الجني عليه، وهو سلب ماله، أو على الأقل أن يكون الضرر من ورائه محتمل الوقوع^(١). فلا جريمة ولا عقاب إذا انعدم الضرر، كما لو كان الجني عليه قد أخذ مقابل ما سلب منه عند التعاقد. لكن المحاكم الفرنسية لا تعتبر بذلك المقابل في بعض الأحوال، وترى وجوب العقاب ولو مع وجود عوض، لأنه يكفي عندها لوجود الجريمة وتحقيق الضرر أو احتمال وجوده أن يكون الجني عليه لم يقبل التعاقد إلا تحت تأثير الغش والاحتيال الذي ارتكبه الجاني. فإذا توصل الجاني بالاحتيال إلى بيع شيء إلى الجني عليه وقبض منه ثمنه، فإنه يعاقب بعقوبة النصب ولو كانت قيمة المبيع تساوى الثمن الذي دفع فيه^(٢). كذلك يعاقب مندوب شركة التأمين الذي يحمل شخصاً بطريق الاحتيال على التعاقد مع شركة تأمين غير الشركة التي كان ينبغي التعاقد معها^(٣).

ويرى جارسون أنه يجب اتباعاً لهذه القاعدة أن يعاقب بعقوبة النصب من يتوصل بطريق الاحتيال إلى عقد قرض، ولو كان هذا المقترض مليئاً وعلى استعداد تام لسداد الدين عند استحقاقه^(٤).

ولما كان احتمال وقوع الضرر كافياً، وجب أن يعاقب بعقوبة النصب من يتوصل بالاحتيال إلى الحصول على توقيع شخص آخر على عقد، ولو كان هذا العقد باطلاً^(٥).

(١) جاردو، ٥ ققرة ٢٢٨٤ — جارسون، ققرة ١٠٧.

(٢) البانديكت، ١٨٩٧ — ١ — ١٩٠٤ و ٥٩ — ١ — ١٥٩.

(٣) سيرى، ١٨٦٥ — ٢ — ٢٥٠ و جالوز، ١٨٨٤ — ٢ — ١٥٧.

(٤) جارسون، ققرة ١١٦ و ٣٤٣ — ٣٤٨.

(٥) جارسون، ققرة ١١٧.

ويجب على المحكمة إذا قضت بالعقوبة في جريمة نصب أن تبين في حكمها الظروف والوقائع التي يتكوّن منها الضرر بيانا كافيا، وإلا كان الحكم باطلا لنقص أسبابه^(١).

الركن الرابع — القصد الجنائي

يشترط للعقاب على النصب أن يكون قد ارتكب بنية النش، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان المتهم يعلم أنه يستولى على مال المحني عليه بطريق الاحتيال، وأن يكون قد تعمّد خدعه بالوسائل التي ارتكبها، سواء أكانت من قبيل الطرق الاحتيالية، أم كانت باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة، أم بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه؛ وأن يكون قد رمى بذلك كله الى سلب ثروة المحني عليه كلها أو بعضها.

فإذا كان النصب قد ارتكب باستعمال طرق احتيالية، وجب أن يعلم المتهم أنه يأتي طرقا احتيالية لا يعتقد صدقها، فإذا كان المتهم نفسه مخدوعا أو معتقدا بحسن نية صحّة ما يعمل فلا محل لعقابه. فقد يعتقد المتهم إمكان نجاح المشروع الذي هو قادم عليه؛ فإذا كان ذلك المشروع لم ينجب إلا بسبب سوء تدبير المتهم، أو إهماله، أو عدم صلاحية الوقت الذي بدأ فيه بتنفيذ المشروع، أو عدم أخذه بالأسباب الموصلة الى النجاح، وكان في ذلك كله حسن القصد، فلا يعاقب لمجرد حبوط المشروع وضياح الأموال التي جمعها له. وقد يعتقد المتهم عن حسن نية إمكان استخدام الجن، أو القدرة على كشف الثيوب، أو على تحويل النحاس الى ذهب؛ فإذا وجد من يعتقد في قدرته، أو من يمتدّ بالمسأل لهذا الغرض، ثم أخفق في أعماله بعد أن أضاع المال، فلا عقاب عليه لعدم سوء القصد. والعبرة في هذا كله بحالة المتهم النفسية واعتقاده الشخصي، لا بإمكان وقوع الأمور أو المشروطات

من حيث هي . ومع هذا فقد حكم بأنه اذا تمهد شخص بعمل يستحيل تحقيقه كاستخراج الذهب من معادن أخرى، بما له من الدراية بعلم الكيمياء، كان ذلك دليلا على سوء نيته، لا يسقطه مجرد ادعائه بأنه كان يعتقد إمكان ذلك العمل، لأن ادعاء كهذا لا يقبله العقل^(١) .

واذا كان المتهم يعتقد صحة الاسم الذي اتخذته أو الصفة التي اتخذها، فلا يمتد نصابا، ولا يعاقب بعقوبة النصب .

وكذلك لا يعاقب اذا كان يعتقد صحة ملكه للشيء الذي تصرف فيه، وأن له حق التصرف فيه، ولو خالف هذا الاعتقاد الواقع، ما دام الاعتقاد منبعثا عن حسن نية .

ولا بد أن يكون المتهم قد أراد بالاحتيال سلب ثروة الغير كلها أو بعضها . وتلك هي النية الخاصة التي يتطلبها القانون في جريمة النصب . فلا عقاب اذا كان المحتال قد استولى على الشيء على سبيل المزاح، وعلى نية رده الى صاحبه فوراً^(٢)، أو كان الشيء ملكا لمن استولى عليه، وكان الشخص الآخر مستوليا عليه بغير حق^(٣)، أو كان المحتال قد استولى على الشيء ليسلمه الى مالكه الحقيقي^(٤) . وقد حكم بأن من ضمن أركان النصب سلب مال الغير، فلا عقاب على من يتوصل بالاحتيال الى أخذ ماله المحجوز عليه من يد الشخص المعين لحراسته^(٥) .

لكن الدائن الذي يستعمل طرق الاحتيال ليستولى على دينه يرتكب نصبا معاقبا عليه، لأن حقه متعلق بذمة المدين، وليس قائما على عين معينة . وقد حكم بأنه يعد

(١) قض ١٠ يناير ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٣١) .

(٢) جارسون، قرة ١٠٩ .

(٣) جاور، ٥ قرة ٢٢٨٢ .

(٤) دالوز، تحت كلمة سرقة قرة ٨٨٦ .

(٥) جزئية محالوط ١٤ نوفمبر ١٩١٥ (الشرائع ٣ ص ٣١١) .

مرتكباً لجريمة النصب ويعاقب بالمادة ٢٩٣ من اتخذ طرقاً احتيالية توصل بها الى الحصول على مبلغ من المال ولو كان ديناً مستحقاً له^(١). لكن في قضية أخرى اتهم فيها دائن بأنه توصل الى الاستيلاء من مدينه على مبلغ من المال بطريق الاحتيال بأن أرسل اليه طرداً به أحجار، واشترط عدم تسليمه اليه إلا بعد دفع القيمة، موهما أنه نحاس، فترت محكمة النقض أن جريمة النصب لا تتوفر إلا إذا كان القصد منها سلب ثروة الغير كلها أو بعضها، ولم يكن عند المتهم هذا القصد، لأنه إنما أراد بالطريقة التي اتبعها الحصول على دينه الذي ماطله فيه المدين كثيراً، وهي طريقة مقاصدة جبرية قد تكون ممقوتة وغير مشروعة، ولكنها على كل حال لا تكون جريمة النصب^(٢).

ولا عبرة بالبواحي التي تدفع المتهم الى ارتكاب جريمة النصب، فقد يكون غرضه من سلب مال الغير استخدامه في أعمال نافعة أو مشروعات خيرية الخ؛ ولكن ذلك لا يؤثر على وجود الجريمة. كما أنه لا يشترط أن يكون الجاني قد قبض بنفسه المال الذي سلبه، أو استفاد شخصياً من الحصول عليه، بل يعاقب ولو كان الذي قبضه شخصاً آخر، أو عادت فائدته على غيره^(٣).

ولا يرى الجاني أن يكون المجني عليه نفسه قد حاول الاستفادة من طريق غير مشروع. وقد حكم بأن تلوث المجني عليه بالجريمة التي استعان بها المتهم على الاحتيال عليه وسلب ماله لا يعفى مرتكب النصب من العقاب. فإذا كان الجاني قد أوهم المجني عليه بأن له نفوذاً لدى القضاة، وحصل بواسطة هذا الإيهام وما ارتكبه من الطرق الاحتيالية على مبلغ من المال بدعوى أنه سيدفعه الى القضاة على سبيل

(١) جزية تلا ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١١٨).

(٢) قض ٢٢ يونيو سنة ١٩١٢ (الحقوق ٢٨ ص ١٢).

(٣) جاور، ٥ قرة ٢٢٨٤.

الرشوة واغتاله لنفسه، فكل ما ينجم عن ثبوت المحبى عليه بجرمة الرشوة أنه يصبح غير محق قانوناً في مطالبة الوسيط برّد ما أخذه منه على ذمتها، لأن سبب التعاقد محرم قانوناً^(١).

المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع

تقدم لنا أن الجريمة تم متى حصل التسليم من جانب المحبى عليه والاستيلاء من جانب الجانى على الشيء الذى اتجهت نية الجانى الى سلبه . فإذا ردّ الجانى الشيء بعد ذلك الى المحبى عليه، فلا يحو هذا الردّ الجريمة ولا يرفع العقاب لحصوله بعد تمام الجريمة، وإنما يصح أن يعدّ ظرفاً مخففاً للعقوبة^(٢).

ولا يتوقف تمام الجريمة على استفادة الجانى من الشيء الذى استولى عليه أو تصرفه فيه، فإن ذلك أمر زائد على الجريمة، لأنها تتم بمجرد الاستيلاء على الشيء بنية سلبه وحرمان صاحبه منه^(٣).

أما إذا كان الجانى قد استعمل طرق الاحتيال ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء على الشيء لأسباب خارجة عن إرادته، كما لو كان المحبى عليه قد فطن لاحتiale وأدرك أن الأمر خدعة، كان الفعل الذى وقع من الجانى شروعا في نصب^(٤)، وهو معاقب عليه أيضا بمقتضى المادة ٢٩٣ ع.

وقد يصعب التمييز في بعض الأحوال بين الشروع والأعمال التحضيرية، غير أن الراجح أن طرق الاحتيال مجزئة عن كل فعل يقصد به الاستيلاء على الشيء المراد سلبه تعدّ أعمالاً تحضيرية فقط ولا عقاب عليها . ولا يبدأ الشروع إلا إذا سعى

(١) قض ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ (المطبعة ٣ من ٣٨٧ عدد ٣١٩) .

(٢) جارسون،قرة ١٢٠

(٣) جادو، ه قرة ٢٢٨٢

(٤) جارسون، قرة ١٣٢

مرتكب طرق الاحتيال الى حمل المحبّي عليه على التسليم ؛ وبعبارة أخرى يجب لتحقيق الشروع أن يفترق الاحتيال بعمل يكون من ورائه مباشرة سلب مال المحبّي عليه ^(١) .

فبعد شروعا تقديم استمارة مؤشر عليها بالاعتماد الى الجهة المختصة بصرف المبلغ الوارد بها ، اذا كانت الاستمارة لم تعتمد إلا بناء على احتيال مقدّمها . وكذا تقديم الدائن سند المحالصة المزور الى المدين توصّلا الى الاستيلاء على الدين . وتقديم من يبيع عقارا غير مملوك له عقد البيع الى المشتري لإمضائه . وكذلك يعدّ شارعا في النصب المصاب الذي يستعين بشهادة من طيب تثبت أنه تسبب له عن الإصابة عجز عن العمل مدة تزيد على المدة التي انقطعها فعلا ، ليتوصّل بذلك الى قبض أكثر مما يستحق ؛ وبعد الطبيب الذي أمضى هذه الشهادة المكتوبة شريكا في جريمة الشروع في النصب ^(٢) .

ولا يعدّ شروعا مجزء المساومة في حالة البيع ، ولا مجزء تقديم الطلب بالمبلغ المراد صرفه ، اذا كان هذا الطلب لم يعتمد بعد ، ولم تحز الاستمارة بالصرف .

المبحث الثالث — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة التامة بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

أما من شرع في النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ، أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا .

ويجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

(١) جارسون ، قرة ١٣٩ مكررة .

(٢) محكمة السين يياريس ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٣ (المطام ٤ عدد ٢٤٥ ص ٢٩٥) .

الفصل الثاني

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ عقوبات

المادة ٢٩٤ ع — كل من انتزعة فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة ، أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص ، وتحصل منه إضراراً به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة بإقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شيء من المقتولات ، أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية ، يعاقب أياً كانت طريقة الاحتيال التى استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ، ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وإذا كانت السلطان مأموراً بالولاية أو بالوصاية على الشخص المذكور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع .

وضعت هذه الجريمة في باب النصب وخيانة الأمانة لأن لها صلة بهاتين الجريمتين ، ففيها معنى الفساد والخلفاء من جهة ، وفيها معنى إساءة الثقة المودعة في الجاني من جهة أخرى .

والغرض من هذه المادة حماية القصر من أطماع المرايين والمتجرين بالشهوات . فقد رأى الشارع أن بطلان التعاقد الذى يعقده القاصر من الوجهة المدنية ليس كافياً لحماية أموال القاصر ، لأن مرتكبي هذه الجريمة يحتالون بكل الوسائل على الهرب من أحكام القانون المدنى ؛ فضلاً عن أنهم يستعملون من ضروب الإكراه والتهديد بالتشهير ونحوه ما يجعل القاصر أو ذويه على رد أموالهم اليهم أضعافاً مضاعفة .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة أربعة : (١) أن يكون المجنى عليه قاصراً أو محكوماً بامتداد الوصاية عليه ، (٢) أن يكون المجنى عليه قد وقع إضراراً بنفسه على سند تمسك

أو مخالصة متعلق بإقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شيء من المتقولات، أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غير ذلك من السندات الملزمة، (٣) أن يكون الجاني قد انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس المجنى عليه للحصول على ما ذكر، (٤) القصد الجنائي^(١).

الركن الأول — قصر المجنى عليه

وضعت المادة ٢٩٤ ع لحماية القصر الذين لم يبلغوا سن الثمان عشرة سنة كاملة، والذين حكم بامتناد الوصاية عليهم من الجهة ذات الاختصاص . فدخل في حماية المادة ٢٩٤ كل شخص لم يبلغ سن الثمان عشرة سنة كاملة، ولو كان ميمراً أو أذوناً له بالتجارة^(٢) . وكذلك يدخل في حماية المادة المذكورة الأشخاص الذين حكم بامتناد الوصاية عليهم من المجالس الحسبية أو جهات الأحوال الشخصية الأخرى ذات الاختصاص . وهم داخلون في حكم المادة بصرح النص لأنهم والقصر سواء .

ولكن هل يدخل في حكم المادة المحجور عليهم لسفه أو عته أو جنون الخ ؟ ذلك ما يراه الشراح الفرنسيون، لأنهم كالقصر من الوجهة القانونية، ومن حيث الحاجة إلى الحماية^(٣) . ولكن المحاكم المصرية قضت بعدم تطبيق المادة ٢٩٤ ع إلا بالنسبة إلى الأشخاص الوارد ذكرهم فيها على سبيل الحصر، فلا يجوز أن تطبق في حالة المحجور عليهم^(٤) .

الركن الثاني — التوقيع على سند

يجب لتطبيق المادة ٢٩٤ ع أن يكون المجنى عليه قد حرر أو وقع بخطه على سند، فلا جريمة إذا كان التهم لم يحصل من المجنى عليه إلا على تعهد شفوي^(٥) .

(١) جارسون، مادة ٤٠٦قرة ٤ (٢) جارسون، ٥ ققرة ٢٢٩٩

(٣) بلانش، ٦ ققرة ١٩٢ — جارسون، ٥ ققرة ٢٢٩٩ — جارسون، ققرة ٦

(٤) قض ٦ مارس سنة ١٩٠٩ (المجموعة ١٠ عدد ١٠٦) واستئناف قضا ٢١ يناير ١٩٠٨

(المجموعة ١٠ عدد ٦٥) . (٥) جارسون، ققرة ١٠ — شوفرويهلى، ٥ ققرة ٢٢٤٩

وأن يكون هذا السند سند الترام (تمسك) أو مخالصة، ومتعلقا بإقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شيء من المتقولات ؛ أو سند تنازل (cession) عن أوراق تجارية ؛ أو غير ذلك من السندات الملزمة أيما كان الشكل الذي اتخذته ذلك السند .
ويجب فوق هذا أن يكون السند مضرا بالمجنى عليه .

من هذا يفهم أن حكم المادة غير قاصر على سندات الدين التي يحررها المجنى عليه على نفسه بمبلغ من النقود أو شيء من المتقولات للجاني أو لغيره ، بل يدخل فيه أيضا السندات التي بمقتضاها يقرض المجنى عليه للجاني أو لغيره مبلغا من النقود أو شيئا من المتقولات ؛ وكذا السندات التي يحررها المجنى عليه على نفسه بما يفيد التخالص من دين له في ذمة الغير ؛ والسندات التي بمقتضاها يحول المجنى عليه لغيره ورقة تجارية ، ككبيالة ، أو سند تحت الإذن ، أو سهم في شركة ، أو سند بنك عقارى ؛ وعلى العموم كل سند ملزم للمجنى عليه ومضر بمصلحته وماليتيه .

لكن يرى الشراح أنه لا يجوز الأخذ بهذا الإطلاق على ظاهره ، لأن القانون لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٩٤ ع إلا على السندات التي تطوى على قرض مضر بالمجنى عليه ، مهما اتخذت من الأشكال الظاهرة ، وأن القانون لم يزد بالبيان الذي ذكره سوى التمثيل لتلك الأشكال التي يجوز أن تتخذها المعاملات مع القصر إخفاء لحقيقة التعاقد والفرض منه ، وإن كانت في الواقع لا تخرج عن كونها من نوع القروض ^(١) .

فيخرج من حكم المادة التاجر الذي يتهمز فرصة احتياج قاصر أو ضعفه أو هوى نفسه ، ويبيعه عقارا أو متقولا بثمن يزيد كثيرا على ثمن المثل ، أو يشتري منه بثمن يقل كثيرا عن ثمن المثل ، ويحصل منه على سند بذلك ، أو على كيالات بالثمن ^(٢) .

(١) جارسون ، قرة ١١ — فارتن جاور ، ه قرة ٢٣٠٠

(٢) سبرى ، ١٨٦٦ — ٢ — ١٧٢ — دالوز ، ١٨٥٧ — ٢ — ٨٤

والمرأة التي تتمتع فرصة ضعف قاصر وهوى نفسه ، وتحصل منه على هدية لا تتفق مع ثروته ^(١) .

ولا يشترط أن يكون الجاني هو الذي أقرض المحنى عليه ، أو هو الذي استفاد من العقد الذي وقع عليه المحنى عليه ، بل توجد الجريمة ولو كان الذي حمل الجاني على التوقيع غير الذي استفاد من التعاقد ^(٢) .

وإنما يشترط أن يكون العقد الذي أمضاه المحنى عليه من شأنه الإضرار به ، سواء أكان الضرر حالاً أم محتمل الحلول . وهذا الشرط منصوص عليه صراحة في المادة .

ولا يجوز الاحتجاج ببطلان العقد بسبب قصر سن المحنى عليه لإثبات استفاء الضرر ، لأن كافة العقود التي يعقدها القاصر أو من حكم بامتداد الوصاية عليه باطلة من هذه الوجهة ، ومع ذلك فقد فرض القانون إمكان حصول الضرر منها . ولو كان البطلان الناشئ عن صغر سن المحنى عليه كافياً لنفى الضرر لما وجدت جريمة تنطبق على المادة ٢٩٤ ع ^(٣) . والواقع أن احتمال الضرر كاف لتكوين الجريمة ، وهذا الاحتمال موجود على كل حال ، لجواز أن يرى المحنى عليه نفسه مضطراً إلى سداد الدين رغم البطلان . وكذلك الحكم في كل بطلان آخر يرجع إلى سبب غير صغر المحنى عليه ، كنقص في شكل العقد أو غير ذلك ^(٤) .

الركن الثالث — احتياج المحنى عليه الخ

لا يكفي لتكوين الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ ع أن يكون الجاني قد أقرض المحنى عليه أو أقرض منه بعقد كتابي وسبب له بذلك ضرراً ، بل يجب

(١) دالوز، ١٨٦٦ — ١ — ٢٣٧ و ١٨٨٨ — ٢ — ٤٤

(٢) جارسون، قرة ١٨

(٣) جارسون، قرة ٢٣

(٤) جارب، قرة ٢٣٠٠ — أنظر بمكس ذلك شوفرويل، قرة ٢٢٥٠

أن يكون الجاني قد استعان على إتمام ذلك باتخاذ فرصة احتياج المجنى عليه ، أو ضعفه ، أو هوى نفسه ، وأن يكون استغل هذا الضعف أو الاحتياج أو الهوى . فإذا لم يكن القاصر وقت التعاقد واقعا تحت تأثير شيء من ذلك ، أو ثبت أن المتهم لم يستغل هذا الضعف لغائده ، فلا جريمة ولا عقاب . ومسئلة وجود الاحتياج أو الضعف وقت التعاقد وحصول استغلاله مسئلة موضوعية ترك لتقدير المحكمة ^(١) .

الركن الرابع — القصد الجنائي

يسد القصد الجنائي متوقفاً متى أقدم الجاني على الفعل علماً بظروفه ، وبنية الحصول على فائدة غير مشروعة لنفسه أو لغيره . فلا عقاب اذا كان المتهم قد اعتقد أنه يتعامل مع شخص بلغ سن الرشد ^(٢) .

المبحث الثاني — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ ع بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

الظرف المشرو — نص القانون على ظرف مشدد للجريمة ، وهو أن يكون الجاني مأموراً بالولاية أو الوصاية على المجنى عليه ، وفي هذه الحالة تكون العقوبة السجن من ثلاث سنتين الى سبع .

(١) دالوز ، ١٨٩٩ — ١ — ٢٠٤

(٢) جارسون ،قرة ٢٨

الفصل الثالث

في الإقراض بالربا الفاحش

المادة ٢٩٤ ع مكررة - كل من اتهمز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقودا بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات .

فاذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى فى الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من اعتاد على إقراض نقود بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة .

أضيفت هذه المادة الى قانون العقوبات بمقتضى القانون نمره ١٢ الصادر فى ٨ يونيه سنة ١٩١٢ . وكانت القوانين المصرية قبل ذلك لا تقاب على الإقراض بالربا الفاحش ، فلما ظهر للحكومة أن المعاملة بالربا الفاحش فى ازدياد ، وأن الفلاح فى حاجة الى حماية القانون حتى لا تنهب أمواله طعمة للرايين الذين يتخذون من ضعفه وجهله وسيلة لاقتراضه والقضاء على ثروته ، رأت أن تشارك الأمر بإضافة هذا النص الى القانون .

والمادة ٢٩٤ مكررة مقتبسة من المادة ٤٩٤ من قانون العقوبات البلجيكي . ولكن الشارع المصرى رأى أن يحصل من النص البلجيكي جرمتين مستقلتين : (إحداهما) اتهامز فرصة ضعف المحنى عليه أو هوى نفسه وإقراضه بفائدة تزيد على

الحّد القانوني ، (وأنيتهما) الاعتياد على الإقراض بفائدة تزيد على الحّد القانوني .
أما النص البلجيكي فيشترط للعقاب اجتماع شرطي الضعف من جانب المجني عليه
والاعتياد من جانب الجاني .

المبحث الأول - في الجريمة الأولى

يعاقب القانون في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٤ ع مكررة من انتهاز فرصة ضعف
شخص أو هوى نفسه وأقرضه تقودا بفائدة تتجاوز الحّد الأقصى للفائدة القانونية .

وأركان هذه الجريمة ثلاثة : (١) حصول إقراض بأية طريقة كانت بفائدة تزيد
على الحّد القانوني ، (٢) أن يكون المقرض قد انتهاز في ذلك فرصة ضعف المقرض
أو هوى نفسه ، (٣) القصد الجنائي .

أما عن الركن الأول فيكفي أن يكون الجاني قد أقرض المجني عليه ولو مرة
واحدة تقوداً بأية طريقة كانت بفائدة تزيد على الحّد الأقصى المقرّر للفوائد الممكن الاتحاق
عليها قانوناً ، وهو ٩ ٪ (المادة ١٢٥ مدني) . فلذا كان الإقراض بفائدة لا تتجاوز هذا
الحّد فلا عقاب ، ولو كان المقرض قد انتهاز فرصة ضعف المقرض أو هوى نفسه .
ومن هذه الوجهة تختلف الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٤
مكررة عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ انخاصة بإقراض القصر ، فإن
القانون يعاقب في هذه المادة الأخيرة على مجرّد الإقراض الذي يقع نتيجة انتهاز
فرصة ضعف القاصر أو هوى نفسه ، ولو كان بفائدة لا تزيد على الحّد القانوني ، لأن
الضرر في هذه الحالة مترتب على فعل الإقراض في ذاته ، لأنه يغري القاصر بالإسراف
وتبذير المال في وجوه غير نافعة ، ويعرّض بذلك ثروته للضياع .

أما غير القصر ، وهم الذين أراد القانون حمايتهم بالمادة ٢٩٤ مكررة ، فلا يخشى
عليهم من إغراق المال المقرض في وجوه غير نافعة ، وإنما يتأتى لهم الضرر من
الإقراض بفائدة تزيد على الحّد القانوني ، ومن أجل هذا فقط يعاقب القانون .

وتختلف الجريمة المنصوص عليها في هذه الفقرة عن الجريمة المذكورة في المادة ٢٩٤ أيضا من حيث أنه لا يشترط في الجريمة التي نحن بصدد الكلام عليها أن يحصل الإقراض بسند كتابي كما اشترط في الجريمة السابقة، بل تقع الجريمة ولو حصل الإقراض بمقد شفهي^(١).

ويكون العقاب واجبا متى كان العقد الذي بين الجاني والمجني عليه عقد قرض في الواقع، ولو وصف بصفة عقد آخر، كبيع أو إجارة أو نحوهما، لأن القانون يكتفى بمحصول الإقراض (بأي طريقة كانت).

وأما عن الركن الثاني فيشترط أن يكون الجاني قد استعان على إتمام الصفقة بضعف المجني عليه أو هوى نفسه، وأن يكون استغل هذا الضعف أو الهوى في حمل المجني عليه على قبول القرض بالربا الفاحش. وهذه المسئلة موضوعية يجب أن تترك لتقدير المحكمة.

ولم يذكر القانون في المادة ٢٩٤ مكررة حالة الاحتياج كما ذكرها في المادة ٢٩٤، لأن الاقتراض ينشأ عادة عن الاحتياج، فلا يمكن أن يعاقب من يتنزه فرصة احتياج شخص ويقرضه بفائدة تزيد على الحد القانوني، إلا إذا أريد معاقبة كل إقراض بربا فاحش، وذلك ما لم يرد القانون، وإنما أراد أن يخص بالعقاب حالات معينة، وهي التي يستغل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلي أو الخلق.

وقد حكم بأن إقراض شخص محتاج بفائدة تزيد على الحد الأقصى المباح قانونا لا عقاب عليه، متى كان هذا المحتاج غير ضعيف العقل أو غير مدفوع إلى الاقتراض بدافع شهوة نفسانية^(٢).

(١) نيل، ج ٤ مادة ٤٩٤ ص ٦٢قرة ٥

(٢) جزئية طعنا ٣٠ أبريل ١٩١٣ (الشرائع ١ ص ٤٥) تارن أيضا جزئية الفشن ١٥ أبريل ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٣١٢).

وأما القصد الجنائي فيعد متوفرا متى أقدم الجاني على الإقراض بالربا الفاحش علما أن المجني عليه ضعيف، واستغل هذا الضعف للحصول على فائدة غير مشروعة .

ويعاقب القانون على هذه الجريمة بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات . أما في حالة العود فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه، أو إحدى العقوبتين فقط (أنظر الفقرة الثانية من المادة ٢٩٤ ع مكررة).

المبحث الثاني - في الجريمة الثانية

أما الجريمة الثانية المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ مكررة فهي جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش، وهي تتكون أيضا من ثلاثة أركان : (١) حصول إقراض بأي طريقة كانت بفائدة تزيد على الحد القانوني، (٢) الاعتياد على ذلك، (٣) القصد الجنائي .

والركن المميز لهذه الجريمة هو ركن الاعتياد، أي تكرار الإقراض بربا فاحش، وهو الذي من أجله يعاقب القانون في هذه الفقرة . ففي تكرر من المقرض فعل الإقراض بفائدة تزيد على الحد القانوني، أصبح الفعل جريمة، ولو لم يكن بالمجني عليه ضعف أو شهوة استغلها المقرض عند الإقراض .

فالفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ مكررة لا تعاقب على الإقراض مرة واحدة بربا فاحش، وإنما يكون العقاب مستحقا عند ما يصبح الإقراض بالربا الفاحش عادة عند المقرض .

ولكن متى تعتبر العادة موجودة ؟ حكمت محكمة النقض بأن وجود قرضين رويين مختلفين يكفي لتكوين عادة الإقراض بالربا الفاحش^(١) . ويستوى أن يكون القرضان لشخصين مختلفين أو لشخص واحد في وقتين مختلفين . أما إقراض الشخص

(١) قض ٤ أبريل ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٩١).

الواحد قرضين ربويين في وقت واحد فلا يكون العادة المطلوبة ^(١). وإذا أقرض شخص آخر قرضين في وقتين مختلفين، ثم اتفقا على أن يضم القرضان معا، وأن تدفع عليهما فوائد ربوية، علّت الحادثة واقعة ربا واحدة لا تتكون منها عادة الإقراض بالربا الفاحش ^(٢). كذلك لا تتكون العادة من قبض عدة فوائد ربوية في أوقات متتابعة عن قرض واحد ^(٣).

ويكفي لتكون العادة حصول قرضين مختلفين، سواء استولى المقرض على فوائدهما في وقت واحد أم في أوقات مختلفة ^(٤)، بل تقع الجريمة ولو لم يتم قبض الفوائد بالفعل ^(٥).

وتتكون العادة من وجود قرضين ربويين، ولو كان أحدهما سابقا على صدور القانون الذي يعاقب على الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش، والآخرا لاحقا له ^(٦)؛ لأن القوانين الجنائية تسرى على جرائم الاعتياد والجرائم المستمرة ولو بدأت قبل صدور تلك القوانين، متى تكرر وقوعها بعد العمل بالقوانين المذكورة ^(٧). كذلك تتكون العادة من الاستيلاء على فوائد ربوية بعد صدور القانون، ولو كانت مدفوعة عن قروض سابقة عليه ^(٨).

(١) نيل، ج ٤ ص ٦٤قرة ٨

(٢) قض ١٥ نوفمبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ١٦).

(٣) نيل، ج ٤ ص ٦٤قرة ٨ — قارت قض ٤ فبراير ١٩٢٤ (الحاماة ٤ عدد ٦٩١ ص ٩١٠).

(٤) قض ٢٤ أبريل ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ١٣).

(٥) قض ٢٧ يولي ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ١٤).

(٦) دالوز، ١٨٥٥ — ٢ — ١٦٤

(٧) أنظر تطبيقات جارسون على المادة ٤ ع فقرة ٤٦

(٨) قض ٢٤ أبريل ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ١٣) و ٣١ مارس ١٩١٨ (المجموعة ١٩

عدد ٧٣) — سبي، ١٨٥٤ — ١ — ٤٠٥

وإنما يشترط أن لا يمضى بين كل حادثة من الحوادث التى تتكوّن منها العادة والحوادث التى طيها الزمن الكافى لسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية عن الحادثة السابقة، وآلا سقط ركن الاعتقاد وامتنع العقاب على الجريمة^(١).

وعادة الإقراض بالزنا الفاحش معاقب عليها مهما كانت الوسيلة التى اتخذت لإخفاء الزنا . وعلى ذلك يمكن تطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ مكررة على حالة الإقراض برهن ، اذا تركت العين المرهونة تحت يد المدين بصفة كونه مستأجرا لما بأجرة تبلغ فى قيمتها مبلغ الزنا الفاحش^(٢).

ويعاقب القانون على هذه الجريمة بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة ، أى بالحبس مئة لا تتجاوز ستين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

الفصل الرابع

فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٥ ع

المادة ٢٩٥ ع - كل من أتمن على ورقة ممضاة أو غتومة على بياض نفاذ الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز

(١) قض ٢٨ ديسمبر ١٩٢٠ (المجموعة ٢٢ عدد ٩٣) و ١٤ نوفمبر ١٩١٤ (الشرائع ٢

ص ٨١) .

(٢) قض ٢٥ يوليه ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١٠٩) و ٣١ مارس ١٩١٨ (المجموعة ١٩

عدد ٧٣) .

نحسين جنبها مصرى . وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسجلة الى الخائن وإنما استحصل عليها باى طريقة كانت فإنه يعدّ مزورًا ويعاقب بمقوبة التزوير .

سبقت الإشارة الى هذه المادة عند الكلام على التزوير . وقد قلنا عندئذ إنه كان خليقًا بالجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تمدّ صورة من صور التزوير، لأنها من قبيل اصطناع السندات ، ولا تختلف عن سائر صور الاصطناع إلّا فى أن الورقة أمضيت قبل تسطير السند . ولكن الشارع المصرى رأى أن يتزعمها من باب التزوير ويحفلها صورة خاصة من صور خيانة الأمانة ، لأن الورقة الممضاة على بياض سالت الى الخائن على سبيل الأمانة .

وشروط تطبيق المادة ٢٩٥ ع أن تكون الورقة قد أمضيت أو ختمت على بياض، وأن تكون سالت الى شخص آخر على سبيل الأمانة؛ وأن يكون هذا الشخص الآخر قد ملأ الفراغ الذى فوق الإمضاء أو الختم بسند مضرّ بصاحب الإمضاء أو الختم .

ويراد بالإمضاء أو الختم على بياض كل إمضاء أو ختم يوضع على ورقة قبل تحريرها، ليكون ذلك بمثابة إجازة سابقة لما يسطر فيها . ولا يشترط على كل حال أن تكون الورقة خالية من كل كتابة، بل يعدّ إمضاء على بياض الإمضاء الذى يوضع على عقد مطبوع قبل أن يملأ ما فيه من الفراغ الذى يترك للمتعاقدين للملئه عند التعاقد، ككبيالة أو عقد إجارة^(١) .

لكن يشترط أن يكون ذلك الفراغ قد ترك ليملاّ فيما بعد ، أما إذا انتهز الخائن فرصة فراغ متروك بين السطور أو فى أواخر السطور وملأه بعبارات خارجة عن اتفاق المتعاقدين ومضرة بالمتعاقد الآخر، فإن الفعل يعدّ تزويرًا . وكذلك الحكم إذا ما الجانى الكتابة الموجودة ووضع مكانها كتابة أخرى .

(١) جارسون، مادة ٤٠٧ قرة ٧ — أترع ذلك جارو، ٥ قرة ٢٣٠٦

كذلك لا يمدّ إمضاء على بياض بالمعنى المقصود هنا ذلك الإمضاء الذي يوضع على ورقة لم يكن مقصوداً بها أن تملأ بشيء فيما بعد. فإذا سلم شخص إلى آخر ورقة عليها اسمه وعنوانه ليدله على محل إقامته أو وظيفته، فكتب مستلم الورقة فوق هذا الاسم سنداً بدين أو مخالصة عدّ مزوراً، ولا يطبق عليه حكم المادة ٢٩٥^(١).

ويشترط أن تكون الورقة الممضاة أو المختومة على بياض قد سلمت إلى الجاني على سبيل الأمانة. وهذا الشرط هو علة ما ذهب إليه الشارع من اعتبار الجريمة صورة من صور خيانة الأمانة. ويكون ذلك فيما لو سلم أحد المتعاقدين إلى المتعاقد الآخر ورقة ممضاة على بياض لملأها بما تمّ عليه الاتفاق شفها بينهما، أو سلم شخص لإصلاً مضمي على بياض إلى آخر كلفه بتحصيل مبلغ من أحد مدينيه، وبملء الإصصال بقيمة المبلغ الذي يحصله فعلاً، أو سلم شخص إلى عاميه ورقة ممضاة على بياض ليحرر فيها عقداً بينه وبين شخص آخر، وهكذا.

ولا يتحقق معنى التسليم على سبيل الأمانة إلا إذا كان صاحب الإمضاء قد سلم الورقة باختياره إلى الجاني. أما إذا كانت الورقة قد أخذت منه بطريق الإكراه أو الاحتيال، أو كانت قد فقدت منه وعثر عليها الجاني، انتهى معنى الأمانة في هذه الأحوال، وامتنع تطبيق المادة ٢٩٥. فإذا كتب الجاني فوق الإمضاء سنداً بدين أو مخالصة أو غير ذلك عدّ فعله تزويراً.

ويشترط لتطبيق المادة ٢٩٥ فوق ما تقدم أن يكون الجاني قد كتب في البياض الذي فوق الإمضاء أو الختم سنداً بدين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله. ومعنى هذا أن يكون الجاني قد كتب في الورقة وفوق الإمضاء شيئاً غير ما اتفق على كتابته، ومن هنا يحل الضرر بالمعنى عليه. أما إذا كان مستلم الورقة لم يكتب فيها سوى ما تمّ الاتفاق على كتابته فلا جريمة ولا عقاب. ولا يشترط

على كل حال أن يكون الضرر الذى حل بالمجنى عليه مادياً ، بل يكفى أن يكون أدبياً ، بدليل أن القانون لم يفرق بين السندات التى تحدث ضرراً لنفس صاحب الإمضاء والتى تحدث ضرراً لماله^(١) .

فإذا كان الذى ملأ الفراغ الذى فوق الإمضاء أو الختم شخصاً آخر غير مستلم الورقة ولكن بالاتفاق معه ، عند الفعل تزويراً من جانب كاتب الورقة ، وعقد المستلم شريكاً فى ذلك التزوير بطريق الاتفاق والمساعدة ، وامتنع عندئذ تطبيق المادة^(٢) ٢٩٥ ع .

وتتم الجريمة بمجرد حصول الكتابة فوق الختم أو الإمضاء ، ولا يتوقف تمامها على استعمال الورقة ضد المجنى عليه ؛ فإن الاستعمال أمر زائد على الجريمة ، ولم يضع الشارع له حكماً خاصاً كما وضع لاستعمال المحترقات المزورة . والظاهر أنه لا عقاب عليه إذا وقع من شخص غير كاتب الورقة .

وعقاب هذه الجريمة الحبس ، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً .

الفصل الخامس

فى خيانة الأمانة

المادة ٢٩٦ ع — كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقوداً أو تناكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضراراً بالكيما أو أصحابها أو واضعى اليد عليها ، وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن ، أو كانت

سَلِّت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره، يحكم عليه بالحبس ، ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

تعريف — توجد جريمة خيانة الأمانة حيث يفتال الجاني شيئًا منقولًا سلم إليه على سبيل الأمانة، أو يتصرف فيه تصرف المالك إضرارًا بمالكة أو صاحب اليد عليه .

فهى تشبه السرقة من حيث كونها جريمة تقع على مال الغير ، ولكنها تختلف عنها في أن السرقة لا تقع إلا بأخذ ذلك المال اختلاسًا من مالكة أو صاحب اليد عليه . أما في خيانة الأمانة فيسلم المال الى الجاني ابتداءً تسليمًا ناقلاً للحيازة بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، وبعد ذلك يختلس الجاني ذلك المال أو يبيده وهو في حيازته .

وتشبه النصب من حيث حصول التسليم الى الجاني في الحالتين ، ولكنها تختلف عنه في أن التسليم في النصب يكون نتيجة الغش الذى ارتكبه الجاني توصلاً الى الاستيلاء على الشيء ، وبه تم الجريمة . أما في خيانة الأمانة فيكون التسليم تنفيذًا لعقد مدنى من عقود الأمانة التى بموجبها يلتم المستلم بالاحتفاظ بالشيء ، ورفقه الى صاحبه عند نهاية العقد . ولا توجد الجريمة إلا إذا خان المستلم بعد ذلك عهد الأمانة ، وتصرف في الشيء تصرف المالك .

المبحث الأول — في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة خمسة وهى : (١) حصول اختلاس أو استعمال أو تبديد ، (٢) حلول الضرر بالمجنى عليه ، (٣) أن يكون الاختلاس أو الاستعمال أو التبديد واقعاً على منافع منقول ، (٤) أن يكون ذلك المنافع قد سلم الى الجاني بمقتضى عقد من العقود التى نص عليها القانون في المادة ٢٩٦ ، (٥) القصد الجنائى^(١) .

(١) تارن جارسون ، مادة ٨ - ٤ قرة ٤

الركن الأول — الاختلاس أو الاستعمال أو التبديد

نص القانون المصرى على ثلاثة أفعال تقع بها جريمة خيانة الأمانة ، وهى الاختلاس والاستعمال والتبديد .

أما الاختلاس (détournement) فيراد به تحويل الشيء عن وجهته، وإضافته الى ملك حائزه، بعد أن كان حائزا له على ذمة مالكة التحقيق . وبعبارة أخرى يقع الاختلاس متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك^(١) . ومن هذا يفهم أن الاختلاس المقصود هنا غير الاختلاس (sonstraction) الذى سبق الكلام عليه فى باب السرقة ، فإن حائز الشيء لا يستطيع اختلاسه بالمعنى الذى سبق بيانه ، وإنما اضطر الشارع الى استعمال لفظ الاختلاس هنا بمعنى غير المعنى السابق لعدم وجود ما يقوم مقامه فى التعبير عن المعنى المقصود ؛ فيجب الاحتراز عن الخلط بين المعنيين وإن اتحد اللفظ .

وأما التبديد (dissipation) فيراد به التصرف فى الشيء تصرف المالك ؛ فهو لا يخرج عن أن يكون صورة من صور الاختلاس ، فإن التصرف فى الشيء تصرف المالك يفيد سبق إضافته الى ملك المتصرف ، وإنما يزيد التبديد عن الاختلاس أنه يكون مقترنا بعمل خارجي يؤكد نية الاختلاس أو إضافة الشيء الى الملك الشخصى . فن أؤمن على كتاب فكتب عليه اسمه ووضعه فى مكتبته كان مختلسا لتلك الكتاب ؛ فإذا تصرف فيه بالبيع مثلا عد فعله تبديلا واختلاسا معا^(٢) .

وقد ذكر الشارع المصرى لفظا ثالثا وهو (الاستعمال) ، وجعله صورة من الصور التى يتحقق بها الركن الماتى للجريمة . وليس له مقابل فى المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات الفرنسى التى نقلت عنها المادة ٢٩٦ المصرية . فإنا كان الشارع قد

(١) جارسون؛ مادة ٤٠٨ قرة ٨ — ٩

(٢) جارسون، قرة ١١

أراد به الاستعمال المقترب بنية التملك فلا يكون قد جاء بمعنى جديد، لأن الاستعمال على هذا الوجه لا يخرج عن أن يكون اختلافاً بالمعنى المتقدم . وإن كان قد أراد به الاستعمال المجزؤ عن نية التملك، فإنه يكون بذلك قد خالف الإجماع، وأدخل في جريمة خيانة الأمانة صوراً اتفق الشراح على عدم جواز العقاب عليها . فإن من المسلم به أن ليس الغرض من وضع المادة ٢٩٦ ع معاقبة كل من يخل بعقد من عقود الأمانة المنصوص عليها فيها بوجه من الوجوه، وإنما الغرض فقط معاقبة المدين الحائز للشيء إذا امتلكت يده إلى التصرف في ملكية ذلك الشيء . أما ما عدا ذلك من وجوه الإخلال بشروط العقد، أو بالواجبات التي فرضها العقد على المدين، فلا يتناولها القانون بالعقاب . فإذا أسرف المدين في استعمال الشيء الذي سلم إليه على سبيل الأمانة، أو استعمله في غير ما اتفق عليه، أو استعمله حيث لا يبيع له العقد استعماله، أو أحدث به تلفاً، أو نقصاً، أو عيباً، أو تأخر في رده إلى الدائن في الميعاد المتفق عليه، فلا يمكن أن يعاقب على ذلك بمقتضى المادة ٢٩٦ ع ؛ وإنما يجوز للدائن أن يرجع عليه بالتعويض بالطرق المدنية إن كان له وجه ^(١) .

على أن هنالك أحوالاً تشبه أن تكون أقرب إلى معنى الاستعمال منها إلى معنى الاختلاس، ومع ذلك تحكم المحاكم فيها بعقوبة خيانة الأمانة . فمن ذلك أن تاجراً في فرنسا أودع عند حفار ألواحاً منقوشاً عليها علامته التجارية، واتفق معه على أن يستخرج منها صوراً بقدر الطلب، فاستخرج الحفار صوراً أكثر مما طلب التاجر، وباعها إلى تجار آخرين، فقدم إلى المحكمة بتهمة خيانة الأمانة، وحكم عليه بالعقوبة ^(٢) . ومن ذلك أن عملاً تجارياً سلم إلى أحد عماله عينات بضائع لعرضها على عملاء المحل بالأقاليم، فرهنها في أحد الفنادق تأمينا على الأجرة المستحقة عليه، ولم يستطع بعد ذلك

(١) شوفوريل، ٥ قرة ٢٢٧٢ — جارد، ٥ قرة ٢٣١٥ — جارسون، قرة ١٠ —

نيل، ٤ ص ٨ قرة ٦

(٢) سيري، ١٨٢٧ — ١ — ٣٤٤ — دالوز، تحت عنوان خيانة الأمانة قرة ٨٩

تخليصها، فحكم عليه بقوبة خيانة الأمانة^(١). ومن ذلك أن المحاكم تحكم بعقاب الوكيل الذي يستعمل في شئونه الخاصة النقود التي أؤتمن عليها بمقتضى الوكالة أو التي قبضها لحساب موكله، ولو كان في نيته رد هذه النقود، متى عجز في النهاية عن الرد^(٢).

وقد يكون قصد الشارع من ذكر لفظ الاستعمال الإشارة الى مثل هذه الأحوال، وعلى الخصوص الحالة التي يستعمل فيها الأمين المال الذي أؤتمن عليه في مصالحه الخاصة، على أمل أن يرده عند الطلب أو حلول الأجل، ثم يتعذر عليه ذلك. وهي حالة خاصة تختلف في جواز عدّها اختلاسا أو تبديلا في كل الأحوال؛ وسنعود إليها عند الكلام على القصد الجنائي. على أن هذه حالة خاصة، ونص الاستعمال الوارد بالمادة عام، وينبغي أن يمتدّ عمومته الى تطبيق المادة ٢٩٦ على أحوال لا يصح أن تمتدّ من قبيل خيانة الأمانة، لانعدام الشرط الأساسي الذي تقوم عليه الجريمة، وهو ضم الشيء الى الملك أو التصرف فيه تصرف المالك؛ فإن من يؤتمن على كتاب مثلا ليحفظه عنده على سبيل الوديعة فيقرأه، أو على حصان فيركبه أو يستخدمه في شئونه الخاصة، لا يجوز بحال أن يطبق عليه حكم المادة ٢٩٦؛ وكذلك لا يجوز أن يعاقب المرتبّن بالمادة المذكورة اذا استعمل الشيء المرهون وهكذا. ومن أجل هذا يقول الأستاذ جرانمولان إن لفظ (استعمل) قد زيد خطأ في المادة، وإنه يجب أن يقصر حكمها على الأحوال التي يتصرف فيها الأمين في الشيء تصرف المالك فقط^(٣).

الركن الثاني — الضرر

ركن الضرر ركن جوهري في جريمة خيانة الأمانة، وقد نصت عليه المادة ٢٩٦ صراحة في قولها: (إضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها). فلا جريمة اذا

(١) دالوز، ١٨٧٠ - ١ - ٣٧٢

(٢) دالوز، ١٨٥٣ - ٥ - ١٨٥٥ - ٢ - ٢٢ - بالذات، ١٨٤٣ - ١ - ٥٨٠

(٣) جرانمولان، ٢ - ١٩٣٩

أنفق الوكيل المال الذي قبضه على ذمة الموكل، ثم اتضح من عمل الحساب بينهما أنه دائن للموكل لا مدين له . لكن العقاب يكون واجبا ولو كان الضرر المترتب على التبديد قليلا^(١) . بل يكفي لتكوين الجريمة احتمال وقوع الضرر فقط^(٢) . فإذا كان الذي يتبدد الشيء مليئا واستطاع أن يتوضه بمثله بعد التبديد ، أو أن يدفع ثمنه الى مالكه فورا ، فإن ذلك لا يمنع من وقوع الجريمة ووجوب العقاب^(٣) .

ولا يشترط لتحقيق الجريمة أن يكون الجاني قد استفاد من التبديد ، بل كل ما اشترطه القانون أن يكون التبديد قد ألحق ضررا بالمخني عليه . فإذا أؤتمن شخص على شيء فأحرقه أو أعدمه عوقب بالمادة ٢٩٦ ع^(٤) .

والمراد من قول المادة (إضرارها بمالكها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها) بيان أن العقاب يكون واجبا أيأ كان الشخص الذي أصابه الضرر من جراء الاختلاس أو التبديد . وليس بشرط أن يكون ضرر التبديد قد وقع على المالك ، بل المادة تمنح من أضرار التبديد كل شخص له حق على العين المبتدعة^(٥) ، ولو كان هذا الحق لا يزال معلقا على ظرف مستقبل . فإذا جمع شخص أموالا باسم منكوبي حادثة معينة ، كحريق أو ما أشبه ذلك ، ثم يتبدد هذه الأموال قبل توزيعها على مستحقيها من المنكوبين ، وجب عقابه بالمادة ٢٩٦ ع ، لأن المنكوبين قد اكتسبوا على هذه الأموال حقا بحصر أسمائهم في قوائم التوزيع ، وإن لم يملكوا هذه الأموال بعد^(٦) .

(١) جارسون، ققرة ١٥٧ — قارن قض ١٣ نوفمبر ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٤٧) .

(٢) جارو، ٥ ققرة ٢٣١٨

(٣) جارسون، ققرة ١٥٨ — قارن قض ٣ يناير ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ١٤١) واستئناف طنطا ٢٦ مارس ١٩٠٦ (المجموعة ٧ عدد ٥٣) .

(٤) جارسون، ققرة ١٣ .

(٥) جارو، ٥ ققرة ٢٣١٨ — جارسون، ققرة ١٦٢ .

(٦) دالوز، ١٨٧٨ — ١ — ٢٨٥

ولكن هل يمكن أن يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع المالك الذى يتخذ شيئا مملوكا له إضرارا بجائزته أو وازع اليد عليه ؟ ذلك ما حكمت به محكمة النقض المصرية ، إذ قضت بأنه إذا سلم الدائن المرتهن الأشياء التى فى حيازته الى مدينه لاستعمالها فى أمر معين فاستعملها هذا الأخير فى منفعة الشخصية ، عد فعله خيانة للأمانة طبقا لأحكام المادة ٢٩٦ ع^(١) . وفى قضية أخرى سلم الحارس على جاموسة محجوز عليها هذه الجاموسة الى صاحبها ليستغل بها فاختلسها ، والمحكمة عدت المختلس خائنا للأمانة بمقتضى المادة ٢٩٦ ، لأن الجاموسة لم تسلم اليه إلا على سبيل عارية الاستعمال^(٢) .

الركن الثالث - نوع الأشياء المبددة أو المختلسة

تعاقب المادة ٢٩٦ ع من اختلس أو يبدد مبالغ ، أو أمتعة ، أو بضائع ، أو نقودا ، أو تذاكر ، أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة ، أو غير ذلك . وعبرة النص المصرى غير واردة على سبيل الحصر ، بدليل أنها ختمت بقوله (أو غير ذلك) ، خلافا لعبارة القانون الفرنسى^(٣) .

والأشياء التى ذكرها القانون على سبيل البيان تنحصر فى نوعين ، أمتعة ومستندات ، وكلها من الأشياء ذات القيمة المادية . فهل أراد القانون أن يقصر العقاب فى جريمة خيانة الأمانة على تبديد الأشياء ذات القيمة المادية ؟ ذلك ما قد يقادر الى الذهن باعتبار أن هذه الجريمة من الجرائم التى تقع على الأموال ، ولكن عبارة (أو غير ذلك) التى ختم بها البيان الوارد فى المادة عامة ، ويصح أن يدخل فيها عدا ما ذكر على سبيل التعيين كل شئ يمكن أن يكون محلا للتبديد ، ولو كانت قيمته أدبية أو اعتبارية

(١) قض ٧ مارس ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ٦٧) .

(٢) قض ٢٣ ديسمبر ١٩١٦ (النرائع ٤ ص ٢٥٤) .

(٣) جارسون ، قرة ١٨٩

قط . فيعاقب بالمادة ٢٩٦ ع من يختلس أو يبتد خطابا ، ولو لم يشتمل على تمسك أو مخالصة .^(١)

لكنه يجب على كل حال أن يكون الشيء المبتد أو المختلس متقولا ، وإن لم ينص على ذلك صراحة بالمادة ، لكن هذا الحكم مستفاد من أمرين : (أولا) أن الأشياء التي ذكرتها المادة على سبيل المثال كلها متقولة ، (وثانيهما) أن أحكام السرقة والنصب وخيانة الأمانة لم يقصد بها سوى حماية المتقولات التي هي أكثر عرضة للضياع من العقارات . وهذا المعنى أظهر في حالة خيانة الأمانة منه في حالي السرقة والنصب ، فإن الذي يشتري بحسن نية متاعا متقولا من حائره يكتسب ملكيته في الحال عملا بقاعدة (الحيازة تكسب الملك) ، فلا يستطيع مالكه الحقيقي استرداده منه بعد ذلك .

فاذا باع حائرا لعقار ذلك العقار الى شخص آخر ، فلا يمكن عقابه بالمادة ٢٩٦ ، وإنما يصح أن يعاقب بالمادة ٢٩٣ باعتبار أنه باع عقارا ليس مملوكا له ولا له حق التصرف فيه .

لكن يدخل في حكم المادة ٢٩٦ ع الأشياء التي كانت في الأصل ثابتة ثم أصبحت متقولة بارتفاعها من العقار التي كانت جزءا منه . فالمستأجر الذي يتزع شبايك المنزل المؤجر اليه ، أو أبوابه ، أو مواسيره ، أو أشجار الحديقة الملحقة به ويبيعها يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع اذا تصرف في هذه الأشياء بغير إذن المالك وعلى خلاف شروط عقد الإجارة ، لأنه يعتبر أميناً على هذه الأشياء مدة الإجارة ، فاذا تصرف فيها كان خائناً للأمانة .^(٢)

ويجب أن يكون الشيء المختلس أو المبتد ماديا ، فلا عقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ ع على من يؤتمن على سر صناعتي فيفضي به أو يبيعه الى غير أصحابه .^(٣)

(١) أنظر عكس ذلك جارو ، ٥ قرة ٢٣١٩ وجارسون ، قرة ١٩٥

(٢) جارسون ، قرة ١٩١ (٣) البانكت ، ١٨٤٨ - ٢ - ٦٥٠

ويجب العقاب ولو وقع التبديد على أشياء مما تحرم حيازتها، كحشيش أو سلاح
غير رخصة^(١). وقد حكم بأن تبديد عقد مزور معاقب عليه كتبديد عقد صحيح، لأن
لهذا العقد قيمة على كل حال عند مالكة^(٢).

الركن الرابع — التسليم على سبيل الأمانة

هذا الركن يستلزم وجود شرطين : (أولهما) أن يكون الشيء المبتدق قد سلم إلى
الجانى، (وثانيهما) أن يكون هذا التسليم بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة ٢٩٦
فأما عن الشرط الأول فلا توجد جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان الشيء قد سلم
ابتداء إلى مرتكب الاختلاس أو التبديد . وهذا الركن هو الذى يميز جريمة خيانة
الأمانة عن جريمة السرقة، فإن السارق يأخذ الشيء من مالكه بطريق الاختلاس،
أما هنا فيسلم الشيء إلى الجانى برضا المجنى عليه واختياره .

لكنه يجب من جهة أخرى ألا يكون الحامل على حصول التسليم استعمال طرق
النش والاحتيال من جانب المستلم، وإلا خرج الفعل عن أن يكون سرقة أو خيانة
أمانة، وعد من قبيل النصب .

ويجب أن يكون التسليم ناقلا للحيازة الناقصة، بمعنى أن المستلم يكون قد استلم
الشيء على ذمة مالكه لحفظه أو استعماله فى أمر معين لمصلحة المالك أو غيره، ورده
بعد ذلك إلى المالك أو إلى من كلفه المالك بتسليمه إليه .

فإذا كان الشيء قد سلم على أن يكون ملكا استلمه، فلا محل عندئذ لتطبيق
المادة ٢٩٦، فالبايع الذى قبض ثمن شيء مبيع ثم أبى أن يسلم المبيع لا يعد خائنا
للأمانة إذا أبى رد الثمن . والمرأة التى قبضت مقدّم صداقها ثم أبت أن تعقد على
من أراد التزوج بها، لا تعد خائنة للأمانة إذا امتنعت عن رد ما قبضته من الصداق.

(١) قارن دالوز، ١٨٥٧-١-٢٧٩

(٢) قس، أبريل سنة ١٩١٤ (النرائع ١ ص ١٥٩).

والعامل الذى يقبض عربونا على عمل اتفق على أدائه لا يعاقب بالمادة ٢٩٦ إذا لم يؤد العمل ولم يردّ العريون . والخدام الذى يقبض جزاء من أجره مقلما لا تطبق عليه المادة المذكورة إذا اقتطع عن العمل قبل أن يوفى بقيمة ما قبض من الأجر .

وكما أن التسليم الناقل للحيازة الكاملة، أى الملكية، يمنع من تطبيق المادة ٢٩٦، كذلك لا محل لتطبيق المادة المذكورة في حالة التسليم الذى لا ينقل حيازة ما، والذى يحصل يد المستلم على الشيء يدا عارضة فقط . فمن سلم إليه شيء ليطالع عليه ويرده فورا الى صاحبه لا يعاقب بالمادة ٢٩٦ إذا أبى ردّ الشيء، بل يعدّ سارقا ويعاقب بعقوبة السرقة . والخدام الذى تسلم اليه أمتعة منزلية ليؤدى بها أعمال الخدمة أو ليقوم بحراستها لا يعدّ خائنا للأمانة إذا اختلس شيئا منها، وإنما يعدّ سارقا .

لكنه لا يشترط لتطبيق المادة ٢٩٦ حصول التسليم المادى من المحبى عليه الى الجانى، بل يكفي في بعض الأحوال وجود التسليم المعنوى، إذا كان الجانى حائزا للشيء من قبل بسبب من أسباب الحيازة. فلمالك الذى يبيع شيئا منقولاً، ثم يتفق مع المشتري على إبقاء ذلك الشيء عنده على سبيل الوديعة على فمة المشتري، يعدّ خائنا للأمانة إذا اختلس ذلك الشيء أو يبدده بعد ذلك^(١) .

ولا يشترط أن يكون الذى سلم الشيء الى الجانى هو المحبى عليه نفسه، بل يكفي أن يكون الجانى قد استلم الشيء ولو من شخص آخر ليحفظه على ذمة المحبى عليه، أو ليستعمله في أمر معين لمنفعة المحبى عليه . فالوكيل الذى يقبض أجور الأطيان من المستأجرين ليحفظها لحساب موكله يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع إذا يئد هذه الأموال^(٢) .

(١) بلاتش، ٦٤ قرة ٢٤٤

(٢) جاور، ٥ قرة ٢٣٢٩ - شوفرويل، ٥ قرة ٢٣٠٠ - جارسون، قرة ٢١٠

وأما عن الشرط الثاني فيجب أن يكون الشيء قد سلم إلى الجاني بمقتضى عقد من العقود المذكورة في المادة على سبيل المحصر، وهي : (١) الوديعة، (٢) الإجارة، (٣) عارية الاستعمال، (٤) الرهن، (٥) الوكالة .

فإذا لم يكن الشيء قد سلم بمقتضى عقد من هذه العقود فلا محل لتطبيق المادة ٢٩٦؛ لكن المحاكم قد توسعت في تطبيق المادة المذكورة من باب القياس، فأدخلت في حكمها أحوالا غير التي ذكرت صراحة في النص، كما سنرى فيما يلي .

لكنه يجب على كل حال أن يذكر في الحكم القاضي بالإدانة نوع العقد الذي حصل التسليم بمقتضاه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة التطبيق القانوني، وإلا كان الحكم باطلاً^(٢) .

وقد حكم بأن خيانة الأمانة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ ع تنوقف على سابقة وجود عقد بين الطرفين، مثل وديعة أو عارية استعمال أو غير ذلك مما هو مدون في المادة المذكورة . وعلى ذلك لا يقع تحت حكم هذه المادة قبول حامل غير مكلف بالتحويل من عمال إحدى شركات السكة الحديد مبالغ من آخر، وكان ذلك الآخر قد أخذها اختلاسا من أحد الركاب^(٣) .

العقود الخارجة عن حكم المادة ٢٩٦ - لا يدخل في حكم المادة ٢٩٦
من العقود إلا ما كان من قبيل عقود الأمانة (contrats fiduciaires) . فكل عقد لا يكون من مقتضاه حفظ الشيء المتعاقد عليه ورده إلى صاحبه لا يدخل في نطاق تطبيق المادة المذكورة .

(١) جارد، ٥ ققرة ٢٣٢٠ - جارسون، ققرة ٢١١

(٢) قض ٢ يناير سنة ١٩٢٢ (المحكمة ٣ ص ٢٦١ عدد ١٩٢) و ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (المحكمة ٤ عدد ٥٤٩ ص ٧٢٦) .

(٣) استئناف الاسكندرية ١٧ أبريل سنة ١٩٠٧ (المجموعة ٨ عدد ٦٧) .

وأهم العقود التي تخرج عن حكم المادة ٢٩٦ هي :

البيع - إذا حصل التسليم بمقتضى عقد بيع ، فلا يمكن أن يكون إخلال أحد الطرفين بشروط العقد مسببا في تطبيق حكم المادة ؛ فلا المشتري الذي استلم العين المبيعة بغير أن يدفع الثمن ، ولا البائع الذي قبض الثمن بغير أن يسلم العين المبيعة يمكن عقابه بالمادة المذكورة . لكنه يجوز في بعض الأحوال أن يكون البيع مصطحبا بمقد من عقود الأمانة التي تدخل في حكم المادة ٢٩٦ ، فقد يبيع البائع الشيء ويقبض ثمنه ، ثم يتفق مع المشتري على أن يبقى الشيء تحت يد البائع على سبيل الوديعة الى أن يستلمه المشتري . فإذا حصل اتفاق صريح من هذا القبيل ، فلا نزاع في أن البائع يعاقب على تبديد الشيء الذي بقى تحت يده ، ولكن لا بمقتضى عقد البيع ، بل بمقتضى عقد الوديعة .

أما إذا لم يحصل اتفاق صريح من هذا القبيل ، وبقى الشيء تحت يد البائع ، فالأمر يختلف بحسب ما إذا كان البيع واقعا على شيء من المثلثات أو من القيمات . فإذا كان الأول ، فلا يمكن تطبيق حكم المادة ٢٩٦ على البائع الذي يتصرف مثلا في جميع القمح الذي عنده بعد أن باع منه مائة أردب الى شخص معين ، لأن الملكية في هذا البيع لا تنتقل إلا بتسليم المبيع الى المشتري . فإذا لم يحصل تسليم بقى الشيء على ملك البائع ، وكان له أن يتصرف فيه بغير أن يسأل عن ذلك جنائيا . أما إذا كان البيع جزافا ، أو كان المبيع عينا معينة ، فإن ملكية المبيع تنتقل الى المشتري بمجرد التعاقد ، فإذا بقى المبيع تحت يد البائع بعد البيع وتصرف فيه للغير ، فلا شك أنه يعاقب بالمادة ٢٩٣ باعتبار أنه تصرف في مقول ليس مملوكا له ولا له حق التصرف فيه . ولكن هل يمكن عقابه بالمادة ٢٩٦ ع ؟ يرى جارسون أن ذلك لا يصح إلا إذا اتفق المتعاقدان صراحة على أن يبقى المبيع تحت يد البائع على سبيل الوديعة . ففي هذه الحالة يحصل استبدال (novation) في صفة المتعاقدين والمقد

الذى بينهما، وتصبح يد البائع على العين المبيعة يد أمين؛ فإذا تصرف في العين جاز عقابه بالمادة ٢٩٦، أما في غير ذلك فلا يجوز، لأن الاستبدال لا يؤخذ بالظن^(١). أما محكمة النقض الفرنسية فتزى أنه في الحالة التي تنتقل فيها ملكية المبيع الى المشتري يجوز التعاقد، يجوز أن يعاقب البائع على تبديد الشيء المبيع إذا تصرف فيه بعد البيع، ولو لم يوجد اتفاق صريح على تغيير صفة المتعاقدين، لأن المبيع لم يبق تحت يد البائع إلا على سبيل الوكالة أو الوديعة^(٢).

كذلك المشتري لا يجوز بحسب الأصل أن يعاقب على التصرف فيما اشتراه، وعلى الخصوص إذا كانت ملكية الشيء قد انتقلت اليه بمقتضى العقد، سواء استلم المبيع بالفعل أم كان لا يزال باقيا تحت يد البائع. أما إذا كانت الملكية لم تنتقل اليه بالبيع، وكانت الشيء لا يزال باقيا تحت يد البائع، فإنه يعاقب بعقوبة السرقة إذا استولى عليه بغير إذن البائع. فإذا كان قد استلم المبيع، ولكن كان من شروط العقد أن لا تنتقل الملكية اليه إلا بعد سداد الثمن أو سداد آخر قسط من الثمن، كما يقع في البيوع التي تحصل بالتقسيط، فهل يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع إذا تصرف في الشيء قبل دفع ثمنه أو قبل سداد آخر قسط؟ إذا لم ينص صراحة على تأجيل نقل الملكية وكان الثمن مؤجلا أو مقسما، فلا نزاع في أن ذلك لا يحول دون تصرف المشتري في الشيء، ولا يمكن أن يعد تصرفه في هذه الحالة تبديدا معاقبا عليه، لأن الترض أن الملكية انتقلت اليه بمجرد البيع، ولو اشترط البائع أن يكون له حق استرداد المبيع عند عدم الدفع، لأن البيع يكون في هذه الحالة ملقا على شرط فاسخ، وهو لا يمنع من انتقال الملكية فورا الى المشتري بالبيع^(٣). أما في حالة اشتراط عدم انتقال الملكية صراحة، وعلى الخصوص حيث ينص على أن العقد

(١) جارسون، قرة ٢٣٢

(٢) دالوز، ١٨٥٥ - ١ - ٤٤٥ و ١٨٦٢ - ١ - ٥٤٨

(٣) جارسون، قرة ٢٤٠

يكون في بادئ الأمر عقد إجارة، ولا يصبح بيعاً إلا عند سداد آخر قسط من الثمن، فمن المحاكم الفرنسية ما قضى بأن العبرة بحقيقة التعاقد الحاصل بين المتعاقدين، وما دام مجموع العقد يدل على أنه بيع لا إجارة، فلا محل لمعاقبة المشتري على التصرف في العين قبل سداد كل الثمن^(١). ومنها ما قضى بأن الاتفاق الذي تم بين المتعاقدين صحيح ولا غبار عليه، وأنه ملزم للطرفين، إذ لا مانع من أن يبدأ التعاقد بوصف كونه إجارة وينتهي بالبيع؛ فإذا تصرف المشتري في الشيء قبل أن يصبح العقد بيعاً جاز عقابه بالمادة ٢٩٦. أما إذا كان العقد بيعاً من أول الأمر فاشتراط تأجيل نقل الملكية لا يكتفى وحده لتطبيق المادة ٢٩٦، ولو تصرف المشتري في المبيع قبل انتقال الملكية إليه.

وقد يقع الاشتباه في بعض الأحوال فيما إذا كان العقد الذي تم بين المتعاقدين بيعاً مشروطاً بشرط أم وكالة فقط، وبعبارة أخرى ما إذا كان مستلماً الشيء يعدّ مشترياً له أو وكلاً فقط عن البائع في تصريف ذلك الشيء. وأكثر ما يقع ذلك في الأحوال التي يسلّم فيها تاجر بضائمه إلى شخص آخر ليبيعها ثم يدفع ثمنها إلى التاجر، أو يرّد إليه ما لم يبعه منها. والعبرة في معرفة نوع العقد الذي تم بين الطرفين تكون بحقيقة قصد المتعاقدين وشروط العقد. فإذا كان مستلماً البضاعة قد اشتراها لحسابه على أن يستدّ ثمنها للتاجر مما يحصله من ثمن ما يبيع، ويكون فرق الثمن ربحاً له، كان العقد الذي تم بين التاجر ومستلم البضاعة بيعاً، وكان الاتفاق على ردّ ما لا يباع شرطاً من شروط البيع. وأما إذا كان قصد المتعاقدين أن يكون مستلماً البضاعة ومبسطاً فقط في البيع، كان العقد عقد وكالة، وبقيت البضاعة على ذمة التاجر؛ ولا يفتّر من صفة الوكالة أن يكون ذلك الوسيط قد باع البضاعة باسمه الشخصي لا بصفتة وكلاً عن التاجر، ولا أن يكون من مقتضى الاتفاق بين المتعاقدين أن

(١) دالوز، ١٩٠٥ - ١ - ٤٨٧

(٢) قاض ١٩ يونيو ١٩٠٣ (الباذكت، ١٩٠٤ - ١ - ٤٨٥).

يحتفظ الوسيط بالفرق بين الثمن الذي احتسبت عليه به البضاعة عند تسليمها إليه والثمن الذي باعها به فعلا . وقد يتعدّ التمييز بين الصورتين في بعض الأحوال لنفوض شروط العقد أو عدم وضوح قصد المتعاقدين ، ويكون الحكم بالعقوبة أو البراءة راجعا الى رأى المحكمة في تفسير العقد الذى بين الطرفين ، فإن رجحت لديها فكرة البيع كانت البراءة واجبة إذا تصرف المشتري في البضاعة ولم يرّد الثمن ؛ وإن رجحت فكرة الوكالة كان الوسيط مستحق العقاب ^(١) .

وقد حكم في فرنسا بأن بائع الجسراىد الذى يأخذ من المتعهد عددا من النسخ ليبيعها في الطرق ، ويدفع الى المتعهد ثمن ما باع ويردّ اليه ما لم يبع ، يعدّ ويكلا عن المتعهد ، فإذا لم يرّد ثمن المبيع أو ما بقى بغير بيع جاز عقابه بعقوبة خيانة الأمانة ^(٢) . وبأن تاجر المواشى الذى يتدّ ثمن المواشى التى استلمها ليبيعها لحساب صاحبها مقابل عمولة يأخذها على كل رأس منها ، يعاقب بعقوبة خيانة الأمانة ^(٣) .

وبأن القومسيونجى الذى يتدّ بضائع استلمها من أصحابها ليبيعها باسمه لحسابهم أو يردها في حالة عدم البيع ، يعدّ خائنا للأمانة ، لأن القومسيونجى يعدّ ويكلا في عرف القانون التجارى ^(٤) .

وحكم في مصر بأنه إذا سلم صاحب محل بعض البضائع الى متسبّب ، وشروط عليه بيعها واستحضار ثمنها أو ردّها اليه عينا إن لم يتمكن من بيعها ، وأن يكون ربح المتسبّب هو الفرق بين قيمة البضائع حسب تقدير صاحب المحل لها والثمن الذى يبيعها به المتسبّب ، فاختلس المتسبّب البضاعة أو ثمنها ، وجب عقابه بالمادة ٢٩٦ ، لأن المتسبّب في هذه الحالة يعتبر ويكلا بالأجرة عن صاحب المحل ^(٥) .

(١) أنظر في هذا المعنى جارسون ، قرة ٢٤٥ - ٢٦٠

(٢) دالوز ، ١٨٧٠ - ١ - ٣٧٤ و ١٩٠٠ - ٢ - ٤٨٢

(٣) دالوز ، ١٨٧٨ - ٥ - ٦

(٤) دالوز ، ١٨٨٣ - ١ - ٢٣١

(٥) بزنّة كفر الزيات ٢٢ فبراير ١٩١٦ (البرائع ٣ ص ٤٤٢) .

لكنه في قضية اتهم فيها عامل بأنه استلم من صاحب المحل بضائع حدد ثمنها مقدما، على أن يدفع ذلك الثمن فيما بعد أو يرد منها ما كان صالحا للرد، ثم امتنع عن دفع الثمن ورد البضاعة، حكم بأن الفعل لا يعد خيانة أمانة، لأن تحديد الثمن مقدما كان من شأنه أن ينتقل الى العامل ملكية البضائع فورا، أما الاتفاق على جواز رد ما لم يبع فليس إلّا شرطا من شروط البيع^(١).

وفي قضية أخرى اتهم فيها تاجر بأنه استلم من فائريقة عددا من الدراجات لعرضها للبيع، على أن يرد لصاحب الفائريقة ثمن ما يبيعه منها بحسب القيمة التي اتفق عليها من قبل، ولكنه لم يدفع الثمن المتفق عليه، حكم بأن هذا العقد لا يعد وديعة، لأن التاجر لم يكلف بحفظ الدراجات وردها عينا، ولا وكالة لأن الوكالة في المسائل التجارية لا تكون إلّا بأجر، ولم يتفق على أجر أو عمولة في هذه الحالة، إلّا ما عساه يعود على التاجر من الربح اذا باع الدراجات بثن أزيد مما اتفق عليه مع الفائريقة^(٢).

وحكم في مصر بأنه اذا استلم شخص محلا تجاريا ليتصرف في عروضه بالبيع والشراء، على أن يعود ربحها عليه، ويرد مثلها في أجل مستق، وعند حلوله امتنع عن الوفاء بتعهده، فلا يعد فعله هذا من أوجه التبديد المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦، ولا يترتب عليه إلّا المسؤولية المدنية^(٣).

وهناك حالة شبيهة بما تقدم، وهي حالة ما اذا سلم تاجر لشخص بضاعة ليأخذها معه ويتفرج عليها أو يفرج عليها غيره، فإن أعجبت دفع ثمنها الى التاجر، وإن لم تعجب ردها اليه. وقد اختلف فيما اذا كان هذا العقد يعد عقد وديعة أو وكالة، أو يعد بيعا مشروطا بشرط، أو عقدا من نوع آخر غير معين. واحكام

(١) جارسون، قرة ٢٥٧

(٢) دالوز، ١٩٠٦ — ٥ — ٧٢

(٣) الاستئناف ١٩ يناير ١٨٩٨ (القضاء ٥ ص ١٩٧).

المحاكم الفرنسية في ذلك متناقضة ، ولكن الراجح وجوب اعتبار العقد بيعا بشرط ، أو عقداً من نوع غير معين (contrat innominé) . وعلى كلا الحالين لا يمكن تطبيق المادة ٢٩٦ ، اذا كان مستلم البضاعة لم يردّها ولم يردّ ثمنها^(١) .

المعاوضة — كذلك عقد المعاوضة ليس من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ . فاذا استلم شخص بطريق المعاوضة شيئاً ولم يسلم الطرف الآخر ما يقابله ، فلا يمكن أن يعاقب بالمادة ٢٩٦ . ومن المسائل التي جرت الى بعض الصعوبات في التطبيق مسائل المصارفة ، سواء أكان الغرض منها سداد دين مستحق واستلام الباقي ، كما يقع في حالة البيوع ، أم كان الغرض مجرد الحصول على نقود صغيرة . ولبعض المحاكم الفرنسية أحكام قضت فيها بالعقوبة بمقتضى المادة ٤٠٨ (٢٩٦ ع) على من يستلم من آخر ورقة بنكنوت أو قطعة نقود كبيرة لصرفها ، ثم يمتنع عن ردّ ما يقابلها من النقود الصغيرة أو ردّ ما بقي منها بعد سداد الحساب المستحق ، أو يدّعي أن الورقة التي استلمها أقل قيمة مما هي في الحقيقة ، أو ينكر أنه استلم شيئاً من المحيى عليه . وهذه الأحكام مبنية على أن المستلم قد استلم النقد على سبيل الوكالة لاستعماله في أمر معين لمنفعة المالك^(٢) . ولكن محكمة النقض الفرنسية قضت بعدم جواز العقاب في مثل هذه الأحوال ، لأن التسليم إنما يقع تنفيذاً لعقد معاوضة ، وليس هذا العقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ (٢٩٦ ع)^(٣) .

وقد حكم في مصر بأنه لا يعدّ مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة من تسلم من آخر ورقة بنك نوت لصرفها ، فأخذها لنفسه بدون دفع ما يقابلها من النقود ، إذ أن التسليم

(١) أنظر في هذا البحث جارسون ، قرة ٢٦٢ — ٢٧٩

(٢) البانديكت ، ١٨٨٥ — ١ — ٤٢٩ ودالوز ، ١٨٩٥ — ٢ — ١٧٢ وسيرى ، ١٨٥٧

٢ — ٦٤٧

(٣) دالوز ، ١٨٩٨ — ١ — ٢٧

في هذه الحالة قد حصل على سبيل المقايضة، وهي ليست من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ ع^(١).

عارية الاستهلاك — كذلك لم تذكر المادة ٢٩٦ عارية الاستهلاك ضمن العقود التي نصت عليها، لأن الشيء الذي يسلم على سبيل عارية الاستهلاك يسلم بنية التملك، ليستهلكه المستعير ثم يرد مثله أو قيمته عند حلول الأجل. فإذا اقترض شخص من آخر مبلغا وهو يعلم أنه لا يستطيع رده، وعجز عن رده بالفعل، فلا يمكن أن يعاقب من أجل ذلك بالمادة ٢٩٦ ع. ويكون الحكم كذلك ولو كان القرض مصطحبا بعقد من العقود التي نصت عليها المادة ٢٩٦. فإذا سلم شخص الى صانع قمشا ليصنعه ملابس، وسلمه الى جانب ذلك مبلغا من المال ليشتري به بعض الأشياء التي تلزمه لصنع ذلك القماش، فإن الصانع لا يعاقب بعقوبة خيانة الأمانة إذا رد القماش غير مصنوع ولم يرد المبلغ^(٢).

ولا عبرة بالوصف الذي يعطيه المتعاقدان للعقد اذا كانت حقيقة تدل على أنه عارية استهلاك. فقد يقرض شخص مبلغا لآخر، ولكي يضمن السداد عند حلول الأجل يستكتب المقرض سنداً بأنه قبض المبلغ على سبيل الوديعة، ولكن هذا الوصف لا يغير شيئا من حقيقة العقد؛ ومتى ثبت للحكمة أنه عقد قرض في الواقع، لم يبق محل لتطبيق حكم المادة ٢٩٦ عند الامتناع عن السداد في الميعاد^(٣).

العقود المذكورة في المادة ٢٩٦ ع — يستخلص مما تقدم أن جريمة خيانة الأمانة لا توجد إلا حيث يكون خائن الأمانة قد استلم الشيء الذي بدده بمقتضى عقد من العقود المذكورة على سبيل الحصر في القانون. ولا يمنع من تطبيق

(١) جريدة نيج حمادي ١٩ مارس ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٨٢).

(٢) جابسون، قرة ٢١٤.

(٣) دالوز، تحت عنوان خيانة الأمانة قرة ١٠٦.

المادة ٢٩٦ ع أن يكون العقد الذى سلم الشيء بمقتضاه قد وقع باطلا، لأن المادة المذكورة لا تعاقب على الإخلال بتنفيذ العقد فى ذاته، وإنما تعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد. فإذا كان العقد باطلا فلا يؤثر بطلانه على حق المحنى عليه فى ملكية الشيء المبلد. فإذا سلم شخص الى قاصر متاعا على سبيل الوكالة قبضه القاصر، وجب عقابه بالمادة ٢٩٦^(١). وكذلك يكون الحكم ولو كان العقد باطلا لعدم مشروعية سببه^(٢).

إنما يشترط لتطبيق المادة ٢٩٦ ع أن يكون العقد قد ظل قائما الى حين حصول التبديد. أما اذا كان قد استبدل بغيره من العقود التى تكسب حق الملك على الشيء المسلم، فلا يبق بعد ذلك محل لتطبيق المادة المذكورة. فإذا كان للوكل مبلغ فى ذمة الوكيل، ولكنه اتفق معه على أن يقرضه هذا المبلغ، أصبح العقد الذى بين الطرفين عقد عارية استهلاك لا عقد وكالة، وامتنع بذلك اعتبار الوكيل خائنا للأمانة، ولو لم يستد المبلغ فى الميعاد المتفق عليه^(٣). وإذا أعطى شخص لآخر متاعا على سبيل عارية الاستعمال، ثم اتفق معه على أن يبيعه ذلك المتاع، كان ذلك الاستبدال مانعا من تطبيق المادة ٢٩٦ ع، ولو امتنع المشتري عن دفع الثمن فى النهاية.

وإنما يشترط لاعتبار الاستبدال (novation) مانعا من تطبيق المادة ٢٩٦ ع شرطان: (أولهما) أن يكون الاستبدال حقيقيا، بمعنى أنه يجب أن يكون هناك عقد جديد حل محل العقد القديم، وأن يكون العقد القديم قد انقضى بحصول ذلك الاستبدال. أما اذا لم يقصد بالاتفاق الجديد سوى تغيير بعض شروط العقد القديم، أو تغيير طرق الوفاء، فلا يكون ذلك كافيا لزال آثار العقد القديم. وقد حكم بأن

(١) سيرة، ١٨٩٢ - ١ - ٤٣١ - دالوز، ١٩٠٤ - ٥ - ٥

(٢) دالوز، ١٨٥٧ - ١ - ٣٧٩

(٣) دالوز، ١٨٨١ - ١ - ١٨٧

تحرير الوكيل على نفسه كميالة بالمبلغ المستحق في ذمته أو تمسيط المبلغ على دفعات يؤتيها في مواعيد معينة ، لا يعد كافيا لحصول الاستبدال وزوال العقد القديم ؛ فالذا لم يوف الدين حق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦^(١) . وحكم في مصر بأن الوكيل المتهم بخيانة الأمانة لا يمكنه أن يدفع عنه التهمة بأن الموكل أعطاه مهلة لرد المبلغ المختلس ، فإن تأجيل رد ذلك المبلغ لا يغير سبب الدين ، ولا يحصل التهم في مركز مدين عادي^(٢) . (والشرط الثاني) أن يكون الاستبدال قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة . أما إذا كان المدين لم يلجأ الى طلب الاستبدال إلا بعد ارتكاب التهديد هربا من المسؤولية الجنائية ، أو بقصد تأجيل ميعاد الوفاء ، أو كان الدائن لم يضطر الى قبول الاستبدال إلا على أمل تعويض ما ضاع عليه من المال المبتد ، فإن ذلك لا يمنع من معاقبة المبتد بمقتضى المادة ٢٩٦ ع ، وعلى الخصوص إذا كان الاستبدال لم يعقد إلا بعد اتخاذ الإجراءات الجنائية ضده^(٣) .

وستنكلم على العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ ع بحسب ترتيب ورودها في القانون .

(١) عقرب الوديعة — الوديعة عقد به يسلم إنسان متقولا لإنسان آخر يتعهد بحفظه كما يحفظ أموال نفسه ، ويرده بعينه عند أول طلب يحصل من المودع (المادة ٤٨٢ مدني) .

وليس الغرض من العقاب المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ معاقبة كل إخلال يقع من المودع بشروط عقد الإيداع ، وإنما الغرض معاقبة المودع إذا أضاع الوديعة الى ملكه الخاص ، أو تصرف فيها تصرف المالك . فلا يعاقب بالمادة

(١) دالوز، ١٨٨٩ — ١ — ٣١٩

(٢) قض ٣ أبريل ١٩٢٠ (المجموعة ٢٤ عدد ١) .

(٣) دالوز، ١٨٦٥ — ١ — ١٩٨ و ١٨٨١ — ١ — ١٨٧ و ١٨٩٤ — ١ — ٥٧٤

المذكورة من جهل في حفظ الوديعة حتى ت تلف أو تهلك ، ولا من يستعمل الشيء بدون إذن مالكة ، ولا من يتأخر في رده عند طلبه .

ويستفاد من نص المادة ٤٨٢ مدنى أن شروط الوديعة ثلاثة : (١) تسليم شيء منقول الى آخر ، (٢) تمهيد ذلك الآخر بحفظه ، (٣) التزامه برده بينه عند أول طلب .

أما عن الشرط الأول فالأصل في الوديعة أنها لا تحصل إلا بتسليم الشيء الى شخص آخر . ولكن قد يقع أن يكون الشيء موجودا من قبل تحت يد المودع بسبب آخر ، ثم يتفق على بقاء ذلك الشيء تحت يده على سبيل الوديعة ، كالبايع اذا اتفق معه المشتري على بقاء الشيء تحت يده بعد البيع ^(١) . وبذلك تستغیر حيازة البائع من حيازة تامة الى حيازة ناقصة على ذمة الغير .

وقد يترك شخص متاعه في منزل شخص آخر ، فاذا كان قد سلمه الى صاحب المنزل ليحفظه على نعمته ، فلا نزاع في أن الشيء يعد في هذه الحالة وديعة عند صاحب المنزل . ولكن اذا كان صاحب الشيء قد نسيه ، ثم اختلسه صاحب المنزل ، كان فعله سرقة لا خيانة أمانة ^(٢) ، وطبق عليه حكم مختلس الأشياء الضائعة .

واختلف فيما اذا كان الشخص الذى سلمت اليه أمتعة أو نقود داخل حقيبة مغلقة يعد منارقا أو خائنا للأمانة اذا كسر الحقيبة أو فتحها بمفتاح مصطنع ، واختلس بعض ما بها من النقود أو الأمتعة . لكن رأى السائد بين الشراح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية أن الفعل يعد في هذه الحالة سرقة لا خيانة أمانة ، لأن صاحب الأمتعة لم يأتمن من سلمها اليه على ما بداخل الحقيبة ، بدليل أنه احتفظ بمفتاح الحقيبة ، وبدليل أن المستلم لم يتمكن من الاختلاس إلا بكسر الحقيبة أو فتحها بمفتاح

(١) جاز ، ٥٠ قرة ٢٢٢٣ - جارسون ، قرة ٣٤٢

(٢) جارسون ، قرة ٣٥٠

مصطلح^(١) . على أنه اذا اختلس الحقيقة بما فيها، فلا نزاع في أن فعله يعدّ خيانة أمانة لا سرقة .

وأما عن الشرط الثاني فلا وديعة اذا كان الشيء لم يسلم الى مستلمه لحفظه . فانما كان الشيء قد سلم لمجرد الاطلاع عليه ورده الى صاحبه فوراً، فاختلسه مستلمه، كان فعله سرقة لا خيانة أمانة^(٢) .

وأما عن الشرط الثالث فيجب أن يكون المودع قد التزم برّد الشيء بعينه الى صاحبه، فانما لم يكن ذلك من شروط العقد فلا وديعة . فالوديعة الناقصة لا تدخل في حكم المادة ٢٩٦ ع؛ فانما سلم شخص الى مصرف فهوذا ليحفظها عنده ويستخدمها في معاملاته، على أن يردها يوازئها عند الطلب، فلا يعدّ هذا وديعة بالمعنى المقصود في المادة ٢٩٦، ولا يطبق حكم هذه المادة عند استحالة الرد^(٣) . وكذلك يخرج من حكم الوديعة البضائع التي تسلم على شرط ردها أو دفع ثمنها، لأن الوديعة لا تكون إلا حيث يجب ردّ الشيء عيناً .

أما الحارس الذي أقيم على أشياء محجوزة فيعدّ مودعاً ويعاقب بمقتضى المادة ٢٩٦ ع اذا اختلس الأشياء التي سلمت اليه لحراستها^(٤) . ويكون الحكم كذلك ولو كان الأمر الصادر بال حجز باطلاً^(٥) . ويعدّ اختلاسا عدم تقديم الأشياء المحجوز عليها

(١) بلانش، ٦ قرة ٢٤٤ - جاور، ٥ قرة ٢٣٢٣ - جارسون، مادة ٣٧٩ قرة ١١٥ -

دالوز، تحت عنوان خيانة الأمانة قرة ١١٥ - سيري، ١٨٣٩ - ١ - ١٢٧

(٢) سيري، ١٨٦٧ - ١ - ٩١

(٣) جارسون، قرة ٢٦ - ٢٨ - أظربكس ذلك جاور، ٥ قرة ٢٣١٥

(٤) جارسون، قرة ٣٦٥

(٥) قض ١٢ أبريل ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ١٠٣) و ٤ يناير ١٩١٦ (الشرائع ٣

الى المحضريوم البيع^(١)؛ وقبل الشيء المحجوز من مكانه الى مكان آخر^(٢). إنما يجب في كل هذه الأحوال أن يتوفر القصد الجنائي^(٣).

ووارث المودع الذي يتد شيطا يعلم أنه كان عند مورثه على سبيل الوديعة يعدّ خائناً للأمانة ويعاقب بالمادة ٢٩٦ ع^(٤).

وقد أخرج الشارع من حكم المادة ٢٩٦ ع الاختلاس الذي يقع من مأمورى التحصيل العموميين أو الأمانة على الودائع أو الصيارفة كذلك، وعاقب عليه بالمادة ٩٧ ع؛ كما أخرج من حكم المادة المذكورة الأمانة على أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة، أو على أوراق مرافعات قضائية، اذا اختلسوا شيئاً مما في عهدتهم من هذه الأوراق، وعاقبهم بالمادة ١٣٣ ع.

(٢) عقر الإجارة - يراد بالإجارة هنا إجارة الأشياء المنقولة، لكنه يدخل في حكم المنقول الأشياء التي كانت ثابتة وفصلها المستأجر عن العقار المؤجر اليه. فاذا تصرف المستأجر في المنقول الذي سلم اليه على سبيل الإجارة، أو في شيء ائتمره من العقار المؤجر اليه، كأشجار الحديقة أو أنابيب المياه أو أسلاك الكهرباء الخ، عدّ مبتدأ وعوقب بالمادة ٢٩٦ ع.

لكن لا يطبق حكم المادة ٢٩٦ ع إلا حيث يضيف المستأجر الشيء المؤجر الى ملكه أو يتصرف فيه تصرف المالك؛ أما اذا كان المستأجر قد أحدث بالشيء

(١) جزئية لسنة ١٨ أبريل ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٥٩) -

(٢) جزئية المنشية ٢٥ نوفمبر ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ١٩٢) واستئناف طعنا ١١ يناير ١٩١٥

(الشرائع ٢ ص ١٩١) -

(٣) قض أول أبريل ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٨٩) -

(٤) البانديكت، ١٨٨٧ - ١ - ١٧٧

عيا أو تلقا، أو تأخر في رد العين إلى المؤجر عند انتهاء ميعاد الإجارة، فلا يمكن أن يعاقب بالمادة المذكورة^(١).

(٣) عارية الاستعمال — يلزم فيها المستعير بحفظ العين (المادة ٤٦٩

مدني)، وردها إلى صاحبها في الميعاد المعين للرد (المادة ٤٧٢ مدني). فهو في خلال مدة العقد يعد أميناً على العين وحائراً لها على ذمة مالكها. وذلك بخلاف عارية الاستهلاك، فإن ملكية العين تثقل فيها إلى المستعير بمجرد تمام العقد، ولا يلزم المستعير إلا برد مقابل العين عند حلول الأجل؛ وقد بينا فيما سبق أن هذا النوع من العارية لا يدخل في حكم المادة ٢٩٦ ع. والفرق بين عارية الاستهلاك وعارية الاستهلاك يرجع إلى نية المتعاقدين لا إلى طبيعة العين المعارة، فقد يعار الشيء الذي يهلك بالاستهلاك على أن يرد بعينه إلى المعير، وقد يعار الشيء الذي لا يهلك بالاستهلاك على أن يرد مثله إلى المعير^(٢). فإذا تصرف المستعير في الشيء الذي سلم إليه على سبيل عارية الاستهلاك تصرف المالك أو أضافه إلى ملكه، فإنه يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع.

(٤) الرهن — الرهن عقد به يضع المدين شيئاً في حيازة دائته أو حيازة

من اتفق عليه العاقدان تأميناً للدين (المادة ٥٤٠ مدني). ويبقى الشيء المرهون في حيازة المرتهن على ذمة مالكه الذي رهنته. ولا يجوز الاتفاق على أن الشيء يصبح ملكاً للمرتهن عند عدم الوفاء بالدين (المادة ٥٤٣ مدني). ويجوز أن يكون الشيء المرهون منقولاً أو عقاراً (المادتان ٥٤٩ و ٥٥٠ مدني). ولا يعاقب الدائن المرتهن بالمادة ٢٩٦ ع إذا تصرف في العقار المرهون له، لأن المادة ٢٩٦ لا تعاقب إلا على تبديد النقولات كما قلنا^(٣)؛ وإنما يعاقب في هذه الحالة بالمادة ٢٩٣ على

(١) جاور، ٥ قرة ٢٣٢١ - شوفرويل، ٥ قرة ٢٢٨٥

(٢) جارسون، قرة ٥١٦ (٣) جاور، ٥ قرة ٢٣٢٥

التصرف في مال ليس ملكه ولا له حق التصرف فيه . لكن يجوز أن يعاقب مرتين العقار بمقتضى المادة ٢٩٦ ع اذا تصرف في شيء من ملحقات العقار أصبح متقولا بفصله عنه ^(١) .

وقد طبقت المحاكم المصرية المادة ٢٩٦ ع على الدائن الذي سلم اليه شيء على سبيل الرهن فرفضه باسمه لشخص ثالث ^(٢) وعلى صاحب محل التسليف على رهون اذا بتد شيئا من الأشياء التي رهنه عنده ^(٣) .

وحكمت المحاكم الفرنسية بأن صاحب المحل الذي يبتد الأموال التي دفعها اليه مستخدمو المحل عند أول استخدامهم به على سبيل التأمين ضمانا لحسن قيامهم بأعمالهم ، يعتد مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة ، لأن هذه الأموال تعد من قبيل الرهن ، والغرض منها تأمين ماعساه يقوم بذمة المستخدمين من الديون للحل أثناء اشتغالهم به ^(٤) .

(٥) الوكالة — ذكر القانون الوكالة في المادة ٢٩٦ في قوله : (أو كانت ساءت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره) . ولكن النص الفرنسي لم يقتصر على ذكر كلمة (وكيل) ، بل زاد عليها كلمة (عامل) (mandataire ou agent) . والواقع أن ما ورد بعد ذلك في قوله : (بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها الخ) لا ينصرف إلا الى كلمة (عامل) ، لأن عمل الوكيل لا يقتصر على الصور الواردة في النص ؛ فضلا عن أن كلمة (وكيل) ليست بحاجة الى ما يوضح مدلولها أو يبين حدودها ، فقد الوكالة منصوب عليه في القانون المدني بمحدوده وشروطه ، وإنما

(١) جارسون ، قرة ٤٩٥

(٢) قض ٩ نوفمبر ١٩١٨ (المجموعة ٢١ عدد ٢) .

(٣) قض ٩ نوفمبر ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ٤٩) .

(٤) دالوز ، ١٨٦٧ — ١ — ٤٣ ، ١٨٦٨ ، ١ — ٤٢ ، ١٩٠١ — ١ — ٣٦٩

أراد الشارع أن يبين بعد ذلك مراده بكلمة (عامل) (agent) . وقد يتطابق اللفظان في بعض الصور، ولكنهما يفتقان في صور أخرى كما سنرى .

الوكيل — أما الوكيل فهو من يؤذن بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته (أنظر المادة ٥١٢ مدني) . والأصل في الوكالة أنها لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل أو تصرف قانوني (acte juridique) ، وهذا الذي يميز عقد الوكالة عن عقد إجارة الأشخاص . ومن أجل هذا وضع القانون كلمة (عامل) بمذكرة (وكيل) كي يشمل حكم المادة الأشخاص الذين يكفون بعمل قانوني والذين يكفون بعمل مادي لمصلحة الغير، وإن كان القانون نفسه قد خلط بين النوعين فيما أورده من البيان عقب كلمة (عامل)؛ فإن عرض الشيء للبيع أو بيعه بالفعل يعد من قبيل التصرفات القانونية التي تسبغ على القائم بها صفة الوكالة . ومع ذلك فقد جملة الشارع من ضمن الأعمال التي يقوم بها (العامل) .

وليس الغرض من النص على الوكالة في المادة ٢٩٦ معاقبة الوكيل على كل ما يصدر منه من التصرفات إضراراً بالموكل . فإذا كان الوكيل قد كلف بشراء شيء لحساب الموكل فاشتره بأكثر من ثمن المثل، أو يبيع شيء فباعه بأقل من ثمن المثل، فإنه لا يعاقب بالمادة المذكورة على ما سبب للوكيل من الخسارة المالية . وإنما الغرض معاقبة الوكيل إذا اختلس أو بدد الأموال التي استلمها على ذمة الموكل^(١) .

فلا يدخل في حكم المادة ٢٩٦ تصرف الوكيل في الأموال التي سلمت إليه على سبيل التملك لحساب الموكل، وإن كانت قد سلمت إليه بسبب التوكيل . فالوكيل الذي يقدم للوكيل كشف حساب بمصاريف مبالغ فيها ويقبض قيمتها لنفسه، لا يمكن أن يعد فعله خيانة أمانة، وإنما يجوز عقابه بمقوبة النصب إذا كان قد استعمل طرقاً احتيالية لإقناع الموكل بوضحة الحساب .

ويدخل في معنى الوكالة المقصودة في المادة ٢٩٦ ع كل ما يدخل في معنى الوكالة في القانون المدني ؛ فيجوز أن يكون الوكيل وكلا بمقتضى عقد ، أو بحكم القانون ، أو بمقتضى حكم أو أمر قضائي ؛ ويصح أن تكون الوكالة صريحة أو ضمنية .

فيدخل في حكم الوكيل بالمعنى المقصود في المادة ٢٩٦ الشخص الذي نصب وصيا على قصر ، سواء أكان وصيا مختاراً^(١) أم معيناً من المجلس الحسي^(٢) ؛ كما يدخل في ذلك القيم على المحجور عليه ، ووكيل النائب ، وناظر الوقف ، والحارس القضائي الذي تعينه المحكمة لإدارة أموال متنازع عليها ، ووكيل الدائنين في قضايا التفاليس (المادة ٢٤٥ تجاري) .

وقد اختلف فيما إذا كان الشريك الموكل إليه إدارة أموال الشركة يصح أن يعد وكلا ويعاقب بالمادة ٢٩٦ ع إذا بدئ شيئاً من أموال الشركة ، فذهبت محكمة النقض الفرنسية في بادئ الأمر إلى أن الشريك المكلف بالإدارة لا يعد وكلا ، لأنه لا يعمل لنفسه ، وإنما يعمل لنفسه ولذلك الشخص المعنوي المتمثل فيه ، فلا يمكن اجتماع صفة الاشتراك وصفة الوكالة في آن واحد . ولكنها عدلت عن هذا الرأي وقررت أن لا تعارض بين الصفتين ، وأن الشريك القائم بأعمال إدارة الشركة يعاقب بالمادة ٢٩٦ إذا اختلس أو بدد أموال الشركة ، سواء أكانت الشركة شركة مساهمة^(٤) ، أم شركة توصية^(٥) ، أم شركة تضامن^(٦) ، أم شركة محاصة^(٧) ، أم شركة مدنية . وهذا الرأي هو المعتمد لدى عامة الشرائع .

(١) قض ١١ مايو ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٨٨) .

(٢) قض ٢٢ مارس ١٩١٣ (المجموعة ١٤ عدد ٧٢) .

(٣) سري ، ١٨٤٢ - ١ - ٣٦٢

(٤) دالوز ، ١٨٨٨ - ٥ - ٥ - ١٩٠٤ - ١ - ٥٣٦

(٥) دالوز ، ١٨٨٢ - ١ - ١٨٧

(٦) جريدة النيابات ، ١٨٩٩ - ٢ - ٨٤

(٧) دالوز ، ١٨٥١ - ٥ - ٢

(٨) جابو ، ٥ - ٢٣٢٩ - شوفو ديل ، ٥ - ٢٢٩٧ - بلانش ، ٦ - ٢٥٢

ويعاقب الشريك على تبديد الأموال التي وكلت إليه إدارتها ، ولو كان عقد الشركة باطلاً^(١) .

كذلك يعّد الشريك في الملك الشائع والوارث ويكلا عن سائر الشركاء أو الورثة ، إذا كانت الأعيان المشتركة أو أعيان التركة مسّمة إليه لإدارتها ، فإذا اختلس شيئا منها عوقب بالمادة ٢٩٦ ع^(٢) .

ويعّد الشخص المكلف بقبض مبلغ أو تحصيله من شخص آخر ويكلا عن المائن في قبض ذلك المبلغ ، فإذا بدّده عدّ مرتكباً لخيانة الأمانة^(٣) .

والشخص الذي يحوّل إليه سند تحت الإذن يعّد ويكلا عن المحوّل ، إذا كان الغرض من التحويل مجرد التوكيل بالقبض ، لا تملك المبلغ المحوّل^(٤) .

ويعّد الوكيل بالعمولة (commissionnaire) ويكلا عن كلفه بالعمل ، ولو أنه يعمل باسمه لا باسم موكله (المادة ٨١ تجارى) . فإذا بدّده شيئا من الأموال المسّمة إليه من الموكل جاز عقابه بالمادة ٢٩٦ ع^(٥) .

وإذا أتاب الوكيل عنه شخصا آخر في أعمال الوكالة (المادة ٥٢٠ مدنى) ، كان ذلك النائب مسئولا جنائيا عما يقع منه من الاختلاس أو التبديد في أموال الموكل^(٦) .

ويعاقب وارث الوكيل بالمادة ٢٩٦ ع إذا بدّد الأموال التي يعلم أنها كانت تحت يد مورثه على سبيل الوكالة ، لأن واجبات المورث قد انتقلت إليه فيما يتعلق بحفظ الشيء وردّه^(٧) .

(١) جارسون، قرة ٤٠٥ (٢) سبرى، ١٨٤٧ - ١ - ٣٦٧

(٣) دالوز، ١٨٤٩ - ٥ - ٣ (٤) جارسون، قرة ٤١٦

(٥) سبرى، ١٨٨٤ - ١ - ٢٩٩ (٦) جارد، ٥ قرة ٢٣٢٩

(٧) جارسون، قرة ٣٩١

وصور الاختلاس أو التبديد التي يرتكبها الوكيل متعدّدة ، فقد يتبدّد نفسه الشيء الذي سلمه اليه الموكل على سبيل الوكالة ؛ وقد يتبدّد ثمن الشيء الذي كلفه الموكل ببيعه ؛ وقد يتبدّد أموالا استلمها من شخص آخر ، كمستأجر مثلا ، لحساب الموكل ؛ وقد تسلم اليه نقود لشراء شيء معين فيشتريه بغيره ويحتفظ بباقي المبلغ .^(١)
أما إذا كان الشيء يباع بالقيمة التي استلمها من الموكل ، ولكنه اتفق مع البائع على أن يدفع اليه شخصا شيئا على سبيل العمولة فلا عقاب عليه ، لأن الموكل لم يخسر شيئا .^(٢) ومما يدخل في صور خيانة الأمانة المعاقب عليها أن يستلم خادم مبلغا من النقود لشراء بعض الحاجات ، فيشتريها على الحساب وينفق المبلغ على نفسه .^(٣)

العامل — يعدّ خائنا للأمانة العامل بأجرة أو مجانا إذا اختلس أو بدّد شيئا سلم اليه لعرضه للبيع أو بيعه أو استعماله في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره .
أما صورتا البيع والعرض للبيع فكانتا أحق بأن تدخلتا في أعمال الوكيل ، لأنهما من التصرفات القانونية .

وأما عبارة (استعمال في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره) فغامضة ، وتشمل التصرفات القانونية والأعمال المادية التي يكلف بها شخص لمنفعة صاحب الشيء . وقد حكم بأن من سلم اليه شيء ليرهنه على مبلغ لمنفعة مالكه ، فأخذه وشرع في بيعه يعدّ مختلسا .^(٤) وبأنه إذا سلم شخص لآخر موائش لتوصيلها الى محل معلوم ، فلم يوصلها وأنكر استلامها ، عدّ مختلسا وعوقب بالمادة ٢٩٦ .^(٥)

(١) سري ، ١٨٧٦ — ٢ — ١٦٨

(٢) سري ، ١٨٤٥ — ١ — ٢٣٨

(٣) جارسون ، قرة ٤٤٤ (٤) جارسون ، قرة ٤٤٣

(٥) دالوز ، تحت عنوان خيانة الأمانة قرة ١٨٠ — أظرم ذلك جارو ، ٥ قرة ٢٣٤٣

(٦) الاستئناف أول نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ١٢٩) .

(٧) الاستئناف ٩ نوفمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٢٢٣) .

ويدخل في هذه العبارة الأخيرة أصحاب الصناعات إذا سلمت اليهم أشياء لصنعها أو إصلاحها ، فاختلسوها أو بتدوها إضراراً بمالكها . فالطهوان الذي يسلم اليه قمح لطحنه ، والتجار الذي يسلم اليه أخشاب لصنعها دواليب أو كراسي ، والساعاتي الذي تسلم اليه ساعة لإصلاحها ، يعاقبون جميعاً بالمادة ٢٩٦ ع إذا اختلسوا أو بتدوها الأشياء المسلمة اليهم . وقد حكم بأنه يمدّ مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة التزوي الذي يسلم اليه العميل قطعة من القماش ليخيطها له ثوباً فيبتدعها^(١) .

لكن لا يدخل في حكم المادة ٢٩٦ الخادم الذي يسلم اليه مخدومه متاعاً يؤدي به أعمال الخدمة ، أو ليوصله الى جهة معينة ، فإن يده على الشيء تبقى يدا عارضة ، فاذا اختلسه عد سارقاً . ولا يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع إلا إذا كلفه المخدوم بعمل مما يدخل في أعمال الوكالة ، كبيع شيء أو دفع مبلغ من المال الخ .

ولا يدخل في حكم المادة ٢٩٦ ع متعهدو النقل إذا سلمت اليهم أشياء لنقلها بصفتهم المذكورة ، فإن القانون أخرجهم من حكم خيانة الأمانة ، وعاقبهم على ما يقع منهم من الاختلاس بالمادة ٢٧٤ / ٨

الركن الخامس — القصد الجنائي

لا يعاقب مرتكب الاختلاس أو التبيد إلا إذا كان قد ارتكبه بقصد جنائي^(٢) . ولا بد لتوفر القصد الجنائي أن يكون المتهم قد تصرف في الشيء وهو يعلم أنه يتصرف في شيء ليس له عليه سوى حق الحياة الناقصة ، فإذا جهل ذلك فلا عقاب . فالوارث الذي يتصرف في شيء كان مودعاً عند مورثه على اعتقاد أن ذلك الشيء من أموال التركة لا يعاقب بالمادة ٢٩٦ ع^(٣) .

(١) جريدة أنبوب ٢١ سبتمبر ١٩١٥ (الشرائع ص ١٠٣) .

(٢) قض ٥ مارس ١٩٢٣ (المطامير ٣ عدد ٣١٦ ص ٢٨٦) .

(٣) جارسون ، قرة ١٦

ولكن العلم وحده لا يكفي لتكوين القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة، لأنها تتطلب فوق ذلك نية خاصة، وهي نية الغش، أي نية التملك وحرمان صاحب الشيء^(١) منه. وهذه النية يفترض وجودها في أكثر الأحوال، ولا حاجة إلى إثباتها بوجه خاص. فمن يتصرف في شيء يعلم أن ليس له عليه سوى حق الحياة الناقصة، يفترض فيه أنه قد تصرف في الشيء بنية تملكه. على أن مجرد التأخر عن رد الشيء في ميعاده لا يكفي لتكوين جريمة خيانة الأمانة، إذا لم يكن مصطحبا بنية الغش. وقد يكون عجز المتهم عن رد الشيء ناشئا عن حادث قهري، كسرقة، أو ضياع، أو هلاك، أو حريق؛ وعلى المتهم أن يثبت في كل الأحوال وجود الحادث القهري وانتفاء القصد الجنائي.

ولكن ما حكم من يتصرف في الشيء بنية استرداده أو تعويض مالكة عنه بمثله؟ أما إذا كان الشيء قيما، فإن مجرد التصرف فيه يعد كافيا لتكوين الجريمة، ولا يعفى المتهم من العقاب عرضه تعويض الشيء بمثله أو دفع قيمته، لأن الشيء أمانة في يده، ويجب أن يردّه بعينه؛ فإن لم يستطع حقّ عليه العقاب لتصرفه في الشيء بنية الغش.

وأما إذا كان الشيء مثليا، أي من الأشياء التي يقوم بعضها مقام بعض، كنفود أو دعوها صاحبها عند شخص آخر، أو استلمها وكيل على ذمة موكله، فالشرح على خلاف فيما إذا كان مجرد التصرف فيها يعد كافيا لتوفر القصد الجنائي. فيقول مرلان إن مجرد تصرف المودع أو الوكيل فيما ائتمن عليه من الأموال كاف لتكوين جريمة خيانة الأمانة من الوجهة النظرية على الأقل، وإن كان الوكيل أو المودع لا يحاكم على التبديد عادة إلا عند ظهور عجزه عن ردّ مقابل ما تصرف فيه، ولكن الواجب كان يقضى بعقابه ولو ردّ مقابل الشيء إلى صاحبه^(٢).

(١) جاور، ٥ قرة ٢٣١٦ — قارن قرض مارس ١٩٢٣ (المطبعة ٣ ص ٢٨٦ عدد ٣١٦)

واشتات مصر ١٤ مارس ١٩١٦ (الحقوق ٣١ ص ٩٨).

(٢) Merlin, Rep., Vol, Sect. II, § III, art. IV

ويرى شوفروهيل أن الجريمة لا تتحقق بمجرد استعمال الوكيل أو المودع لئال بإفقاؤه على مصالحه الخاصة، بل يجب لتكوين الجريمة توفر نية الغش، بأن يكون الوكيل أو المودع قد تصرف في المال بنية حرمان صاحبه منه؛ ولا تتوفر هذه النية إذا كان الوكيل أو المودع قد أبقى المال على نية ردّ مثله في الأجل المعين، وكان عنده ما يستطيع أن يعوّض به ما أنفق. فإذا تصرف في المال على نية ردّ مثله، ثم أفلس أو خسر ماله فاستحال عليه الردّ، فمن الصعب أن يقال إنه كان حسن النية وقت إيقاق المال، لأنه يجب أن يعرف حقيقة مركزه، ويعلم أنه باستعماله مال الغير في مصالحه الشخصية يعرض هذا المال للضياع؛ وعلى ذلك يعدّ إفلاسه قرينة على توفّر سوء القصد عنده من بادئ الأمر، ويكون مستحقاً للعقاب، إلا إذا استطاع أن يثبت أن إفلاسه كان نتيجة أسباب لم يكن في استطاعته التنبؤ بها وقت إيقاق المال^(١).

ويرى جارسون أن المتهم يجب أن يؤاخذ في هذه الحالة بقصده الاحتمالي، فيعاقب على إيقاقه مال الغير وعجزه بعد ذلك عن ردّ مثله، ولو لم يكن في نيته حرمان مالكه منه، لأنه كان يجب عليه أن يتوقع احتمال حصول ضرر للمالك من جراء ذلك^(٢).

ويلاحظ أن ردّ مقابل المبلغ الذي سبق إيقاقه لا يحوّ في كل الأحوال جريمة خيانة الأمانة، بل يكون العقاب واجبا حتى مع حصول الردّ، إذا كان هذا الردّ مسبوقا بنية الغش؛ كما لو كان الوكيل أو المودع قد أنفق المال بنية عدم رده، ولم يرده بعد ذلك إلا خشية المحاكمة الجنائية؛ أو كما لو كان الردّ لم يحصل إلا بعد

(١) شوفروهيل، ٥٠قرة ٢٢٧٣ — ٢٢٧٤

(٢) جارسون، ١٨ — ١٩

اتضح العجز عنه، أو بعد التهديد برفع الدعوى العمومية، أو بعد اتخاذ الإجراءات الجنائية فعلاً^(١). وإنما يجوز أن يمد الرد ظرفاً مخففاً للعقوبة^(٢).

ومن هذا يعلم أن لا تلازم بين وجود الجريمة وعجز المتهم عن رد ما ائتمن عليه، فقد يعجز المتهم عن الرد ومع ذلك لا يعاقب، إذا استطاع أن يثبت وجود حادث قهرى منعه عن الرد؛ كما أنه يجوز أن يعاقب المتهم بمقوبة خيانة الأمانة ولو كان قادراً على رد ما اختلس، متى كانت نية الغش سابقة على حصول الرد^(٣).

وقد يكون امتناع المتهم عن الرد ناشئاً عن عدم تصفية ما بينه وبين المجنى عليه من الحساب، أو ادعائه أنه دائن للمجنى عليه لامدين، أو أن له في ذمة المجنى عليه حقوقاً تقتضى المقاصة. فإذا كان في ظروف القضية ما يبرر ذلك الامتناع كانت الجريمة منعدمة، وللحكمة الجنائية أن تقدر ذلك كله بنفسها. فإذا انضج لها أن المتهم إنما لجأ إلى الدفع بعدم تصفية الحساب أو بالمقاصة ليستر عجزه عن الرد أو السداد، أو ليتفجع بالتسويق في جمع ما يوازي قيمة المبلغ المختلس، كان لها أن تضرب صفحاً عن هذه الدفع وتحكم بالعقوبة^(٤).

المبحث الثاني — في الجريمة التامة والشروع

تعتبر جريمة خيانة الأمانة تامة متى أدخل المتهم بواجب عقد الأمانة واختلس الشيء، أو تصرف فيه تصرف المالك بنية حرمان صاحبه منه. ولكن قد يتعذر العلم بحصول ذلك الاختلاس لوجود الشيء في حيازة المتهم من قبل اختلاسه، ولأن

(١) قض ١٤ نوفمبر ١٩٠٢ (المجموعة ٥ عدد ٧٣) و ٣ يناير ١٩١٤ (الشرائح ١ ص ١٤١) واستئناف مصر ٣٠ يناير ١٩١٣ (الحقوق ٢٨ ص ١٢٢) وقض ٥ مارس سنة ١٩٢٣ (المهام ٣ عدد ٣١٧ ص ٢٨٦)

(٢) قض ٣٠ مايو ١٩١٤ (المجموعة ١٥ عدد ١١٧).

(٣) دالوز، ١٨٤٥ — ١ — ٢٧١ سمي، ١٨٥٩ — ٢ — ٤٧٨

(٤) جارد، ٥ قرة ٢٣١٧ — جارسون، قرة ١٧١ — ١٧٧

هذا الاختلاس لا يتوقف على حصول فعل مآدى من جانب المتهم يصح أن يتخذ أماره عليه، بل يكفى فيه أن تتغير نية المتهم من حيازة الشيء حيازة ناقصة على ذمة مالكه الى حيازته حيازة كاملة بنية تملكه .

فاذا وجدت أمارات تدل على حصول الاختلاس بقصد جنائى، فإن الجريمة تبدأ من وقت حصول ذلك الاختلاس؛ ومن أظهر أماراته حصول التصرف فى الشيء الى الغير بنية حرمان مالكه منه .

أما إذا لم توجد أمارات من هذا القبيل، أو كان سوء نية المتهم موضع شك، فلا توجد الجريمة إلا من يوم امتناع المتهم عن رد الشيء، أو عجزه عن رده بعد تكليفه بذلك^(١) .

ولا يشترط على كل حال لاعتبار المتهم مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة أن يكون قد كلف رسمياً برده المبلغ، بل يكفى أن يكون الدائن قد طالبه برده مشافهة^(٢) .

ولما كان القانون لم يضع طريقة مخصوصة لإثبات الاختلاس، ولم يوجب التكليف الرسمى كشرط لازم لاستحقاق الفعل للعقوبة، بل ترك النظر فى ذلك لقاضى الموضوع يقدره بحسب ما يراه، فليس للتهم طلب نقض الحكم ارتكانا على عدم حصول هذا التكليف^(٣) .

ولما كانت جريمة خيانة الأمانة جريمة وقتية، فمن التاريخ الذى اعتبرت فيه الجريمة موجودة يبدأ سرعان المدة اللازمة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية^(٤) .

(١) قض ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ (المجموعة ٥ عدد ٧٣) واستئناف طنطا ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ (المجموعة ٢٤ عدد ٢٤) واستئناف الزقازيق أول أبريل ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٨٣) وجزئية كفر الزيات ٢٠ أغسطس ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ١٢) .

(٢) قض أول فبراير ١٩١٩ (المجموعة ٢٠ عدد ٦٠) .

(٣) قض ١٠ يونيو ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ١٤٧) — قارن جارسون، قرة ٧٧٦

(٤) استئناف طنطا ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ (المجموعة ٢٤ عدد ٢٤) واستئناف الزقازيق أول أبريل ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٨٣) وجزئية كفر الزيات ٢٠ أغسطس ١٩١٢ (المجموعة ١٤ عدد ١٢) وجزئية طهطا ٢٦ مارس ١٩٢٣ (المجموعة ٢٥ عدد ٨) .

وجريمة خيانة الأمانة ليست من الجرائم التي يتصور فيها إمكان التمييز الشروع والجريمة التامة ، فإن وجود الشيء في حيازة المتهم من قبل يجعل البدء في تنفيذها غير متوقف على وقوع أى فعل ماقى من جانب المتهم . ويكفى لوجود الجريمة أن يغير المتهم نيته من حيازة الشيء على ذمة مالكه الى حيازته بنية تملكه ؛ ومتى تغيرت النية على هذا الوجه وجدت الجريمة تامة ، ومن أجل هذا لا يمكن أن نتصور لها حالة شروع ^(١) . على أن الشروع فيها غير معاقب عليه ^(٢) .

وقد حكم بأن جريمة الاختلاس أو التبيد تم بمجرد حصول فعل من الحائز بدل على أنه اعتبر نفسه مالكا ، ولو لم يتصرف نهائيا في الشيء . فاذا باع وضبط قبل أن يسلمه ، أو عرضه للبيع عد غنصا ، لأنه ليس أدل من ذلك على وجود نية التملك عنده ، ولا يصح اعتبار ذلك شروعا في تبديد غير معاقب عليه ^(٣) .

المبحث الثالث — فى إثبات الجريمة

إثبات جريمة خيانة الأمانة يقتضى إثبات أمرين : (١) وجود العقد الذى بمقتضاه سلمت الأشياء المختلصة الى الجاني ، (٢) حصول الاختلاس أو التبيد .

فأما واقعة الاختلاس أو التبيد فلا نزاع فى أنه يجوز إثباتها بكافة الطرق التى يجوز أن تثبت بها الوقائع الجنائية عموما ، كما يجوز إثبات الضرر والقصد الجنائى بنفس هذه الطرق ^(٤) .

وأما وجود العقد فن المتفق عليه أن المحكمة الجنائية المختصة بنظر جريمة خيانة الأمانة مختصة أيضا بالبحث فى وجود العقد الذى كان حلة تسليم الشيء المختلس ،

(١) جاور ، ٥ قرة ٢٣١٢

(٢) جارسون ، قرة ٥

(٣) جرنية الأزبكية ٢١ يونيو سنة ١٩٢٢ (المحكمة ٣ ص ٢٣٢ عدد ١٧٣) — قارن الاستئناف

أزل نوفمبر ١٨٩٩ (المجموعة ١ ص ١٢٩)

(٤) جاور ، ٥ قرة ٢٣٤٧ — جارسون ، قرة ٥٨٠

وهل هو مما يدخل في العقود المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ . وهي مخصصة أيضا بالبحث فيما يقتضيه المتهم من الدفوع المتعلقة بحصول السداد ، أو التخالص ، أو المقاصة ، أو وجود حساب بينه وبين المجنى عليه ، أو حصول استبدال في صفقة التعاقد ، إلخ . فإذا قدم المتهم مخالصة كتابية لإثبات براءة ذمته فطعن المجنى عليه في هذه المخالصة بالتروير ، كان للحكمة أن تسمع دعوى التروير وتفصل فيها . وعلى العموم تختص المحكمة الجنائية بالنظر في كل ما يتفرع عن الدعوى الأصلية من المسائل المدنية المتعلقة بوجود العقد وحصول التسليم ، عملاً بقاعدة أن قاضي الموضوع هو قاضي الدفوع ^(٣) .

لكنه يجب على المحكمة الجنائية أن تأخذ في إثبات العقد وكافة ما يتفرع عن وجوده من المسائل المدنية بالقواعد المقررة لإثبات المسائل المدنية في القانون المدني ^(٤) . فإذا زادت قيمة العقد المدعى به على ألف قرش ، وجب تكليف المجنى عليه بتقديم الدليل الكتابي على ذلك ، إلا إذا أقر المتهم بوجود ذلك العقد . ولا يجوز للحكمة قبول الإثبات بالبينة إلا في الأحوال التي يميز فيها القانون المدني ^(٥) ذلك . وتطبيقاً لذلك حكم بأنه يجوز في مسائل خيانة الأمانة إثبات العقد بالبينة ، ولو زادت قيمته عن ألف قرش ، إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة ^(٦) .

(١) جاري ، ٥ قرة ٢٣٤٨

(٢) قض ١٩ يونيو ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٣٠٢) .

(٣) جارسون ، قرة ٥٨٢ - ٥٨٣

(٤) استئناف الزقازيق أول أبريل ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ٨٣) .

(٥) قض ١٢ فبراير ١٨٩٨ (القضاء ٥ ص ١٨٣) استئناف مصر ١١ يناير ١٩٠٠ (المجموعة ١

ص ٢٥٨) وقض ٥ يونيو ١٩١٥ (الشرائع ٢ ص ٢٩٩) .

(٦) قض ١٥ نوفمبر ١٩١٩ (المجموعة ٢١ عدد ٢٨) و٧ يناير ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٣)

واستئناف مصر ١٩ أغسطس ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١٧)

وبأنه يجوز كذلك الإحبات بالبيئة إذا كانت الظروف التي حصل فيها التعاقد لا تسمح عادة بالحصول على كتابة ، فإذا سلم شخص لآخر ورقة لاستبدالها بنقود صغيرة فيئدها ، جاز إثبات التسليم بالبيئة^(١) .

وبأنه إذا سلم شخص لآخر مواشي لتوصيلها الى جهة معينة ، فأخذها ولم يوصلها وأنكر استلامها ، جاز إثبات التسليم بالبيئة ، لأن هذا التسليم يعتبر انتداباً أو توكيلاً بغير عوض ، وهو أمر يجوز إثباته بكافة الطرق^(٢) .

المبحث الرابع — في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب جريمة خيانة الأمانة بالحبس ، ويجوز أن تراد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

الفصل السابع

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٧ ع

المادة ٢٩٧ ع — يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على أشياءه المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً إذا اختلس شيئاً منها .

سبق أن بينا عند الكلام على المادة ٢٨٠ ع أن الشارع وضع المادة المذكورة كي يستطيع أن يعاقب المالك الذي يختلس من يد الحارس أشياءه

(١) قض ٢٨ مارس ١٩٢١ (المحكمة ٢ ص ٣ عدد ٢) — أقرر أيضاً استئناف طرابلس ١٤ مارس سنة ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ١١٤) .

(٢) الاستئناف ٩ نوفمبر ١٨٩٦ (القضاء ٤ ص ٢٢٣) — أقرر أيضاً قض ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ١٥) .

المحجوز عليها قضائيا أو إداريا، لعدم إمكان معاقبته بالنصوص العامة للسرقة، لأنه هو المالك للأشياء المحجوزة .

كذلك رأى الشارع أن يضع المادة ٢٩٧ بعد المادة ٢٩٦ كي يستطيع أن يعاقب المالك الذى عين حارسا على أشياءه المحجوز عليها، إذا اختلس أو بدد شيئا منها . وكان يصح أن يدخل هذا الفعل فى حكم المادة ٢٩٦، لأن المالك قد أؤتمن على الأشياء المحجوز عليها فبددها أو اختلسها إضرارا بالذاتين، ولكن الذى يمنع من تطبيق المادة ٢٩٦ أن المختلس هو عين المالك للأشياء المحجوزة ، وهو صاحبها وواضع اليد عليها، فلا يمكن أن يقال إنه اختلسها إضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها^(١) .

وهذه المادة مقتبسة من الفقرة الثالثة من المادة ٤٠٠ من قانون العقوبات الفرنسى .

أما معنى المجز القضاى والإدارى وشروطه فقد سبق الكلام عليها عند شرح المادة ٢٨٠ ع، فراجعها .

الفصل السابع

فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٩٨ ع

المادة ٢٩٨ ع - كل من قدم أو سلم للحكمة فى أثناء تحقيق قضية بها سندا أو ورقة ما، ثم سرق ذلك بأى طريقة كانت، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها مصريا .

(١) قانون جارسون، مادة ٤٠٨ - ٣٦٢ - أنظر قضي أول يناير ١٩٢٤ (المطامير ٤ عدد

يريد الشارع بهذه المادة أن يلزم الخصوم سلوك سبيل النعمة والأمانة في الخصامات القضائية . فإن السندات والأوراق التي يقدمها كل من الخصمين تصبح حقا شائنا للفرعين ، ويجوز للخصم الآخر أن يعتمد عليها في إثبات حقوقه .

وأركان هذه الجريمة أربعة : (١) سرقة بأى كيفية كانت ، (٢) لسند أو ورقة ، (٣) قُدمت أو سُلِّمت للحكمة في أثناء تحقيق قضية ، (٤) القصد الجنائي .

أما عن الركن الأول فقد صرَّ الشارع عن الفعل المادى بأنه سرقة ، وفي النص الفرنسى استعمل كلمة (soustrait) ؛ وفي هذا التعبير شيء من التجوز ، لأن السرقة لا تقع من المالك كما قلنا^(١) . على أنه إن صح هذا التعبير ، كان الواجب أن يكون محل هذه المادة في باب السرقة ، لا في باب النصب وخيانة الأمانة .

وأما عن الركن الثانى فيجب أن يكون الشيء المسروق سنداً أو ورقة . ويدخل في ذلك جميع الأوراق التي يمكن أن يتداولها الخصوم أثناء نظر القضية . وقد حكم بأن المادة ٢٩٨ ع تنطبق على من يسرق من ملف دعوى مذكرة كتابية تتضمن دفاعه نفسه ، قدمها للحكمة ثم سرقها ليبتلها بنفيها^(٢) .

وأما عن الركن الثالث فيجب أن تكون الورقة قُدمت أو سُلِّمت للحكمة في أثناء تحقيق قضية ، وهذا ما ورد في النص العربي للسادة ؛ أما النص الفرنسى فيشترط أن تكون الورقة قُدمت وسُلِّمت للحكمة (produit et remis) . والفرق بين التعبيرين كبير ، فبحسب النص الفرنسى لا يعاقب سارق الورقة إلا إذا سرقها

(١) قارن جارسون ، مادة ٤٠٩قرة ٢

(٢) تقض ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨ (المجموعة ٢٠ عدد ١٧) .

بعد تسليمها للحكمة ، أما بحسب النص العربي فيكفى للعقاب أن تكون الورقة قدمت للحكمة ، ولو لم تودع بملف القضية ؛ بمعنى أنه يجوز أن يعاقب بمقتضى المادة ٢٩٨ من قديم أثناء تحقيق دعوى ورقة للحكمة ، ثم امتنع عن تقديمها مرة أخرى . وهذا المعنى يطابق المعنى الذى أخذ به الشارع الفرنسى فى المادة ٤٠٩ ، لأنه اكتفى بذكر التقديم ولم يذكر التسليم . ويرى الشراح فى تعليل ذلك أن الورقة التى تقدم مرة للحكمة تصبح حقا شامعا لطرفى الخصومة ، فإذا بقيت بعد ذلك فى يد من قدمها ، فإنها تبقى معه على سبيل الأمانة ؛ فإذا اختلسها ، أى امتنع عن تقديمها مرة أخرى ، عدّ خاطئا للأمانة ، ومن أجل هذا وضع الشارع الفرنسى المادة ٤٠٩ فى باب خيانة الأمانة^(١) .

أما فى مصر فالظاهر وجوب الأخذ بالنص الفرنسى ، لأن الشارع مدّ الفعل سرقة ، وهى لا يمكن أن تتحقق إذا كان الشيء لا يزال باقيا فى حيازة مخطئه . وعلى ذلك لا يعاقب فى مصر من قدم ورقة للحكمة بدون أن يودعها فى ملف الدعوى ، ثم امتنع عن تقديمها مرة أخرى .

ولا تطبق المادة ٢٩٨ إلا إذا كان سارق الورقة هو عين مقدمها ؛ أما إذا كان السارق لها هو الخصم الآخر ، فإن الفعل يعدّ سرقة عادية ، وتطبق عليه نصوصها . وإذا كان السارق هو الكاتب الذى فى عهده ملف الدعوى ، طبق عليه حكم المادة ١٣٣ أو المادة ٩٧ ع .

ويرى بعض الشراح أنه يجوز تطبيق المادة ٢٩٨ إذا كان السارق هو محامى الخصم الذى قدم الورقة أو وكيله^(٢) .

(١) جازو ، ٥ قرة ٢٣٥٤

(٢) جازو ، ٥ قرة ٢٣٥٢ — أنظر بكسي ذلك جارسون ، قرة ٧

ولفظ (محكمة) يشمل جميع المحاكم على اختلاف أنواعها، سواء كانت مدنية، أو تجارية، أو جنائية، أو إدارية^(١).

وأما عن الركن الرابع فيشترط أن يكون السارق قد أخذ الورقة بقصد سيء. أما إذا كان قد استخرجها من ملف الدعوى للاطلاع عليها، ثم فقدت منه بمحادث قهري^(٢)، فلا عقاب عليه.

وقد نص الشارع لهذه الجريمة على عقوبة أخف بكثير من عقوبة السرقة، فاكفى بمعاقة السارق بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور، أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيا.

(١) جارسون،قرة ٤

(٢) لارن بلانز، ٦ قرة ٢٨٠

الباب الثامن

في انتهاك حرمة ملك الغير

[المواد ٣٢٣ - ٣٢٧ ع]

أضيف هذا الباب الى قانون العقوبات المصرى في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين ، واقتبست أحكامه من المواد ٤٤١ وما بعدها من قانون العقوبات الهندى ، والمواد ٣٥٢ وما بعدها من قانون العقوبات السودانى . وليس لنصوص هذا الباب مقابل في قانون العقوبات الفرنسى .

والغرض الأصلى من هذا الباب ، كما جاء فى تعليقات الحفانية على المواد ٣٢٣ - ٣٢٧ ، هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانونا فى أماكن فى حيازة الغير ، أو يوجدون لمثل هذا الغرض فى أماكن من هذا القبيل . فقد كان الشخص الذى يدخل فى مكان فى حيازة شخص آخر لا يعاقب إلا اذا ارتكب فى ذلك المكان جريمة فعلا أو شرع فى ارتكابها ، وكان الشروع فيها مما يعاقب عليه القانون ، كالسرقة . فاذا ضبط قبل البدء فى تنفيذ الجريمة ، فإنه لا يعاقب بمعقوبة ما ، لأن مجرد الدخول لا يعد شروعا . وقد يضبط وهو فى حالة الشروع فى ارتكاب جريمة لا يعاقب القانون على الشروع فيها ، فيفلت من العقاب . وقد يرتكب هذا الشخص أفعالا تصلح لأن تكون شروعا فى جرائم مختلفة ، ولكن يخفى على المحقق معرفة أى الجرائم أراد ذلك الشخص ارتكابها بالذات . فقد يرتكب الشخص كسرا أو قهبا ، ثم لا يعرف أقصد بذلك ارتكاب قتل أم سرقة أم غيرها من الجرائم ، فيتعذر بسبب ذلك عقابه على الشروع فى ارتكاب جريمة معينة ، على رغم وضوح نسبة الإجماع عنده .

لهذا رأى الشارع ان يعاقب في هذا الباب على الدخول المصطحب بنية الإجرام، ولو لم تعتق هذه النية تعيينا يكفى لمعرفة نوع الجريمة التي أراد المتهم ارتكابها . وقد تستتج هذه النية من مجرد وجود شخص غريب في مكان لا علاقة له به ولا بأهله ، اذا لم يستطع هذا الشخص أن يعلل وجوده في هذا المكان تحليلًا مقنعًا . وتكون القرينة على نية الإجرام أقوى اذا ضبط الشخص في ذلك المكان بلا .

ولما كان بعض الأشخاص الذين يضبطون في أماكن في حيازة غيرهم يلجأون الى الادعاء بأنهم إنما دخلوا ذلك المكان بنية ارتكاب أمر مناف للأداب، ليدفوا عن أنفسهم مظنة قصد الإجرام، رأى الشارع أن يسد سبيل هذا الدفاع الشائن، فنص في هذا الباب على عقاب كل من يوجد في منزل الخ مخفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه، ولو لم يقصد بدخوله ارتكاب جريمة .

كذلك وضع الشارع في هذا الباب نصوصا أراد بها معاقبة كل من يتعرض بالقوة لشخص واضع يده على عقار أو منزل الخ .

وتتخص الجرائم التي نص عليها القانون في هذا الباب في أربعة أنواع :

(١) دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه (المادة ٣٢٣ ع) .

(٢) دخول بيت مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته الخ في حيازة شخص آخر لفرض من الأغراض السابقة (المادتان ٣٢٤ و ٣٢٦ ع) .

(٣) وجود شخص في أحد المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مخفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه (المادتان ٣٢٥ و ٣٢٦ ع) .

(٤) دخول بيت مسكون أو معد للسكنى الخ والامتناع عن الخروج منه بعد التكليف بذلك ممن له الحق فيه (المادة ٣٢٧ ع) .

الجريمة الأولى

المادة ٣٢٣ ع — كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه ، أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقى فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ، أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح ، تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً .

أركان هذه الجريمة أربعة : (١) الدخول أو البقاء ، (٢) في عقار ، (٣) في حيازة شخص آخر ، (٤) بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه .

الركن الأول — يراد بالدخول هنا الدخول غير المشروع ، أو الذي لم يأذن به حائز العقار ، بأن يكون الجاني قد دخل رغم إرادة الحائز أو بغير استئذانه ، وبغير وجه قانوني . وليس في النص ما يفيد ذلك صراحة ، ولكنه مستفاد من المقابلة بين الصورة الأولى من الجريمة والصورة الثانية التي يقول فيها القانون (أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقى فيه الخ) . وهذا يفيد أن الصورة الأولى كان الدخول فيها بغير مسوغ قانوني ، أي أنه كان من قبيل التعدي .

ويكون الدخول غير مشروع ولو لم يعارض حائز العقار فيه ، إذا كان مصطحباً بقصد سيئ ، بحيث لو علمه الحائز لما أجاز ذلك الدخول^(١) .

ويكون الدخول بوجه قانوني إذا كان الحائز قد أذن به فعلاً ، أو كان له مسوغ شرعي ولو لم يأذن به الحائز ، كدخول المحضر في العقار لتوقيع الجبزل على ما به من المزروعات .

فاذا كانت الجاني قد دخل بوجه قانوني، ثم بقي فيه رغم إرادة حائز العقار أو ممانعته، أو بقي بقصد سبي^{*} لو علم به حائز العقار لما أجاز له البقاء، كان حكمه حكم من دخل بوجه التعدي من بادئ الأمر .

فاذا كان الدخول أو البقاء وفق إرادة حائز العقار ورغبته، فلا يطبق حكم المادة ٣٢٣، ولو كان الداخل قد دخل أو بقي في العقار بقصد ارتكاب جريمة فيه . فاذا كان الداخل قد دخل بإذن حائز العقار وبالاتفاق معه، بقصد معاونته على قتل شخص أو ضربه في ذلك العقار، أو بقي لغرض من هذا القبيل، فلا يعاقب بالمادة ٣٢٣ ع .

الركمة الثاني — تشمل كلمة (عقار) كل مال ثابت غير ماذكر بالمادة ٣٢٤ ع؛ فيدخل في ذلك الأراضي الزراعية، والأراضي المخصصة للبناء، والغابات الخ .

الركمة الثالث — يراد بالحيازة هنا الحيازة الفعلية، وليس الأمر قاصراً على الحيازة الكاملة التي تكون للمالك في ملكه، بل يدخل في الحيازة المقصودة هنا الحيازة الناقصة، لحيازة المستأجر^(١) وحيازة الميراث، وكل حيازة فعلية تكون مرتكبة على حق ولو كان محلاً للتزاع . ولا يخرج من حماية المادة ٣٢٣ وما بعدها سوى الحيازة المؤسسة على النصب والتعدي^(٢) .

وقد أراد القانون في هذا الباب حماية حق الحيازة في ذاته مجرداً عن حق الملك وعن كل اعتبار آخر . فلا يجوز للمالك أن يتعرض لحيازة المستأجر منه، فإن فعل حق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣٢٣ ع . وإذا وجد عقار في حيازة شخص، وكان هنالك شخص آخر أحق بحيازة ذلك العقار من حائزه بالفعل، فلا يجوز لذلك الشخص

(١) قض ٢٣ يولي ١٩١٤ (الشرائع ١ ص ٢٨٩)

(٢) جور، ج ٢ قرة ٣٥٦٦

(٣) قانون قض ٢٦ يولي ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ٢) وقض ٢٦ سبتمبر ١٩١٤ (المجموعة

١٦ عدد ١)

الآخر التعرض لحيازة الحائز، وإلا عوقب بالمادة ٣٢٣ ع . ولا يعد الحائز في هذه الحالة متعزضا بالنسبة لصاحب الحق الشرعي، لأن هذا الأخير لم يضع يده فعلا على العقار^(١).

ويكفي للدلالة على توفر الحيازة التي تمنحها المادة ٣٢٣ ع أن يكون العقار قد سلم إلى المحيئ عليه بمقتضى محضر تسليم رسمي، فإذا تعرض له أحد بعد ذلك في حيازته لذلك العقار وجب عقابه بالمادة ٣٢٣ ع^(٢).

إنما يشترط لتطبيق المادة ٣٢٣ ع أن تكون الحيازة خالصة للحيئ عليه، فإذا كان العقار في حيازة شخصين أو أكثر، وتعرض أحدهم لحيازة الآخرين، فلا يعاقب بالمادة المذكورة^(٣).

والحيازة الفعلية شرط أساسي في تطبيق المادة ٣٢٣ ع، فإذا منع المستأجر الذي لا يزال واضعا يده على الأرض دخول المؤجر فيها بعد انتهاء الإجارة، فإن عمله هذا لا يعاقب عليه بالمادة ٣٢٣ ع، لأنه لا يزال هو الحائز للأرض، ولم تنتقل الحيازة بعد إلى المؤجر^(٤).

فإذا لم يبين في الحكم أن المحيئ عليه كان حائزا للعقار الذي انتهكت حرمة، كان الحكم باطلا بطلاة جوهرية^(٥).

الركن الرابع - يجب أن يكون الجاني قد دخل العقار أويق فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة، أو بقصد ارتكاب جريمة فيه . وهذا هو القصد الجنائي المطلوب في هذه الجريمة .

(١) قانون قض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ (المجموعة ١٥ عدد ٣٣) وبتايات قنا ١٥ فبراير ١٩١٣

(المجموعة ١٤ عدد ١٢٢)

(٢) قض ٥ يناير ١٩١٨ (المجموعة ١٩ عدد ٢٤)

(٣) جور، ج ٢، قرة ٣٥٦٥

(٤) قض ١٠ نوفمبر ١٩١٧ (المجموعة ١٩ عدد ٢٤)

(٥) قض ١٣ مارس ١٩١٥ (المجموعة ١٦ عدد ٨٥)

ويجب قبل هذا أن يعلم الجاني أن العقار الذي دخله في حيازة شخص آخر، فإذا اعتقد بحسن نية أن العقار في حيازته هو، وأن الحائز مقتصب له ، فلا يعاقب ولو كان قد دخل العقار بقصد منع حيازة الحائز بالقوة .

وإذا كان المتهم يعلم أن العقار في حيازة شخص آخر ودخله ، ولكنه لم يقصد منع حيازة الحائز بالقوة ولا ارتكاب جريمة في العقار ، فلا يعاقب بالمادة ٣٢٣ . فمن يضع يده على عقار في غياب صاحبه لا يعاقب بالمادة المذكورة ^(١) . ومن يدخل عقارا بقصد إقناع حائزه بأحقية هو لحيازة ذلك العقار بنير استعمال قوة لا يعاقب كذلك . ومن استأجر عقارا ثم انتهت إجارته ، وبقى فيه بعد ذلك لا يعاقب . ومن دخل عقارا بإذن صاحبه ، ثم قام بينهما شجار أفضى الى ملاكمة ، لا يقال إنه بقي في العقار بقصد ارتكاب جريمة فيه ، لأنه لم يقصد ذلك ^(٢) .

وليس بشرط في تطبيق المادة ٣٢٣ ع أن يعتمد الجاني الى استعمال القوة فعلا لمنع حيازة حائز العقار ، بل يكفي أن يكون قد دخل بقصد استعمالها ^(٣) . ولم يعرف القانون القوة اللازم استعمالها لمنع الحيازة ، فلمحكمة الموضوع أن تقتدر ذلك بحسب ما تراه ^(٤) .

ولا يقتصر استعمال القوة على الإيذاء والتعدي بالضرب ونحوه ، بل يشمل كل ما يؤدي الى قهر إرادة المجني عليه ، فيدخل في ذلك التوعد المصحوب بمجاهرات هدامة ^(٥) .

(١) جود، ج ٢قرة ٣٥٦٠

(٢) جود، ج ٢قرة ٣٥٦٨

(٣) قض ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ (الشرائع ٢ ص ٤١) — استئناف الاسكندرية ١٨ مارس سنة ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٥٢) — قض ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٠ (المجموعة ٢١ عدد ١١٥)

(٤) قض ١١ مارس سنة ١٩١١ (المجموعة ١٢ عدد ٦١) .

(٥) لجنة المراقبة ٢١ مايو سنة ١٨٩٥ (القضا ٢٠ ص ١٩٤) .

فإذا كان الدخول بقصد ارتكاب جريمة، فلا يشترط للعقاب أن يثبت أن قصد المتهم قد اتجه إلى ارتكاب جريمة معينة، بل يكفي أن يستتج من الظروف وقرائن الأحوال أن المتهم كان يقصد ارتكاب فعل مما يعاقب عليه القانون، ولو كان مخالفة، كسب غير علفي. كما أنه لا يشترط أن يكون قد ارتكب الجريمة بالفعل. فإذا ارتكبها عوقب بعقابها، ويموز عندئذ عقابه أيضا بالمادة ٣٢٣ مع تطبيق المادة ٣٢٢ ع.

العقاب — يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا.

وقد نص القانون لهذه الجريمة على ظرفين مشددين : (أولهما) أن تقع الجريمة من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا، (وثانيهما) أن تقع من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح. فإذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المذكورين كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة، أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا.

الجريمة الثانية

المادة ٣٢٤ ع — كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته، أو في سفينة مسكونة، أو في محل معد لحفظ المال، وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر، قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها، أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا مصرها.

وأركان هذه الجريمة لا تختلف عن أركان الجريمة السابقة إلا من حيث المكان الذي انتهكت حرمة. ففي هذه الجريمة يعاقب القانون على الدخول في بيت مسكون، أو معد للسكنى، أو في أحد ملحقاته، أو في سفينة مسكونة، أو في محل معد لحفظ

المال (entrepôt) ، كشونة أو مخزن أو نحوهما . وقد سبق بيان معنى البيت المسكون أو المعد للسكنى وملحقاته في بابي الحريق والسرقة .

والحيازة المطلوبة في هذه الجريمة هي الحيازة الفعلية كالجريمة السابقة، بنقض النظر عن الملكية أو وضع اليد القانوني^(١) .

ويجب أن يكون الخاني قد دخل البيت المسكون الخ بقصد منع حيازة حائزه بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . وقد يستتج قصد استعمال القوة من دخول المتهم في منزل المجنى عليه بواسطة كسر الباب، ووضعه غفشه فيه، وإقامته به على سبيل السكنى^(٢) .

فإذا كان الدخول بقصد ارتكاب جريمة، فلا يشترط للعقاب بالمادة ٣٢٤ ع أن ثبت للحكمة أن المتهم كان يقصد ارتكاب جريمة معينة ، بل يكفي وجود نية الإجرام^(٣) .

ومجرد وجود المتهم داخل المنزل يكفي لاعتبار أنه كان يقصد ارتكاب جريمة بالمعنى المقصود من المادة ٣٢٤ ع، ما لم يد أسبابا معقولة^(٤) .

فإذا ارتكب المتهم جريمة معينة عوقب بعقوبتها، وذلك لا يمنع من عقابه أيضا بالمادة ٣٢٤ ع . لكن محكمة مصر الابتدائية حكمت بأنه إذا دخل شخص بيتا آخر وارتكب فيه جريمة الزنا، فلا تمكن محاكمته على جريمة انتهاك حرمة ملك الغير، بل يحاكم على الزنا إذا رضى الزوج بذلك طبقا للمادة ٢٣٥ ع^(٥) . وحكمت محكمة أسبوت

(١) قض ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١ (المجموعة ٢٣ عدد ٢)

(٢) استئناف الاسكندرية ١٨ مارس سنة ١٩١٥ (المجموعة ١٧ عدد ٥٢)

(٣) قض ٩ يونيه سنة ١٩١٧ (المجموعة ١٨ عدد ١١٠)

(٤) محكمة الجيزة ١١ مارس سنة ١٩٠٨ (المجموعة ١٠ عدد ٣٠)

(٥) استئناف مصر ٢٨ مارس سنة ١٩١١ (المجموعة ١٣ عدد ١٠)

الجزئية بأن عدم قبول الزوج رفع دعوى الزنا على زوجته وشريكها يمنع من محاكمتها بمقتضى المادة ٣٢٤ ع لانتهاكهما حرمة ملك الغير^(١).

العقاب - يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ الحبس مدة لا تزيد على سنة، أو بفرامة لا تزيد على عشرين جنيتها .

وقد نص القانون في المادة ٣٢٦ على طرفين مشتلين لهذه الجريمة : (أولها) أن ترتكب هذه الجريمة ليلاً، وعندئذ تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين؛ (وثانيهما) أن ترتكب ليلاً بواسطة كسر أو تسلق، أو من شخص حامل سلاحاً، وعندئذ تكون العقوبة الحبس .

الجريمة الثالثة

المادة ٣٢٥ ع - يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه .

في هذه الجريمة لا ينظر إلى طريقة دخول الجاني، ولا إلى قصده من الدخول؛ وإنما يكفي لإيجاب عقابه أن يوجد في بيت مسكون أو معدة للسكنى الخ مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه، ولو كان قد دخل بإذن أحد سكان المكان .

فالذا دخل شخص داراً بدعوة إحدى السيدات المقيات به، وأخفى نفسه عن أعين من له دون غيره حق إخراجه، وهو رب المنزل، وجب عقابه بالمادة ٣٢٥، لأن الاختفاء جريمة في حق رب البيت لا يسقطها اشتراك أحد أفراد عائلته مع الجاني؛ وحق الإخراج يتعلق به قبل كل أحد سواء^(٢) .

(١) جزئية أسبوط ٢٩ يوتية سنة ١٩١٠ (المجموعة ١٢ عدد ١٣٤) .

(٢) قض ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ (المجموعة ١٧ عدد ١١١) .

ولكن لا يعتبر من قبيل الاختفاء المعاقب عليه بالمادة ٣٢٥ ع دخول رجل منزل آخر لفرض مقابر للأدب بناء على دعوة زوجة صاحب المنزل حال غياب الزوج عن البلد^(١).

العقاب — يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة ، أى الحبس مدة لا تزيد على سنة ، أو غرامة لا تزيد على عشرين جنهما . وتطبق على هذه الجريمة أيضا الظروف المشتدة المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ ع .

الجريمة الرابعة

المادة ٣٢٧ ع — كل من دخل بيتا مسكونا أو معقلا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ، ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق في ذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصرى .

في هذه الجريمة أيضا لا ينظر الى كيفية دخول الخافى الى المنزل ، ولا يشترط أن يكون قد دخل بقصد ارتكاب جريمة ؛ وإنما بنى العقاب على ما لصاحب المنزل أو المكان المسكون من الحق المطلق في إخراج من لا يرى وجهها لبقائه بمنزله . فإن امتنع عن هذا عد امتناعه انتهاكا لحرمة المكان ، ووجب عقابه على ذلك . والعقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور ، أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنهما .

(١) جريدة أبو تيج ٢ أبريل سنة ١٩٠٥ (المجموع ٦ عدد ٨٣) .

اصلاح خطأ

صحيفة	سطر	خطا	صواب
٣٩	٢٠	اتفق	اتفق
١٠٠	١١	كراهة الحكومة	كراهة نظام الحكومة الخ
١٢٧	٣	لأشخاص	لأشخاص
١٣٦	٦	(gérnat)	(gérant)
٣٢٧	٦	وجكة	وحكة
٣٥٥	٧	الآ	الآ
٤٠٩	٥	٢١٨	٢١٧
٥٣٣	٦	فإن هذا إخلالا	فإن هذا يعدّ إخلالا
٥٤٢	١٢	معنة	معينة
٥٩٦	١٠	état	état
٧٤٨	٣	الترام	الترام

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٢٤/١٩٢٤/٢٠٠٠)

Bibliotheca Alexandrina



0653599